٣

د. الياس شوفاني

الجزء الثالث

إسرائيل في خمسين عاماً

المشروع الصهيوني من المجرد إلى الملموس



دار جفرا للدراسات والنشر

دمشق - هاتف ٦٣١٨٣٩٩
ص.ب ٣٤٣١٥
حمص - هاتف ٤١٧٥٩٣
فاكس ٤٢٨٠٦٩

تصميم الغلاف : أحمد معلاّ
الطبعة الأولى: ٢٠٠٢

إسرائيل في خمسين عاماً

المشروع الصهيوني من المجرد إلى الملموس

الجزء الثالث

د. الياس شوفاني

الفصل السادس

المؤسسة المدنية الإسرائيلية

الكتلة البشرية اليهودية في إسرائيل هي تجمع استيطاني، تشكّلَ عبر مسار تراكمي من المهاجرين، من جميع أنحاء المعمورة، الذين تركوا بلادهم الأصلية ليستوطنوا في فلسطين، تحت راية الصهيونية بداية، ثم اليهودية بعد الإعلان عن قيام إسرائيل (1948). وبناء عليه، فإسرائيل هي كيان استيطاني بجميع خصائصه الجوهرية، سواء لناحية الشكل أو المضمون. وحتى بعد مئة عام على الاستيطان اليهودي، وخمسين عاماً على قيام إسرائيل، فإنه ظلّ حوالي 40٪ من سكانها اليهود من مواليد الخارج، بينما بلغت نسبتهم لدى قيامها 65٪. وفيما كانت نسبة مواليد البلد حوالي 60٪ في نهاية سنة 1996، فإن نسبة الذين ولدوا لآباء من مواليد البلد كانت حوالي 25٪. وفي الفترة ما بين 1948 – 1996، تنامى عدد المستوطنين في إسرائيل من 716,700 شخص، عبر الهجرات التي سبقت قيامها (الفئة الأولى) إلى 4,637,400، عبر التكاثر الطبيعي للفئة الأولى، والمهاجرة التي عقبت الإعلان عن قيامها. ومن هذا الرقم الأخير، كان 1,198,400 نسمة من الفئة الأولى، و728,100 من أصول آسيوية، و847,000 من أصول أفريقية، و1,863,800 من أصول أوروبية – أميركية. وفي نهاية سنة 1996، كان عدد المولودين في إسرائيل من سكانها 2,858,200، منهم 1,198,400 ابن لأب مولود في البلد، و478,300 ابن لأب ولد في آسيا، و520,000 ابن لأب ولد في أفريقيا، و661,600 ابن لأب ولد في أوروبا – أميركا. وفي نفس السنة (1996)، كان عدد مواليد الخارج 1,779,200 شخص، منهم 249,900 من آسيا، و327,100 من أفريقيا، و1,202,200 من أوروبا – أميركا.[1]

ونظراً لتركيبتها السكانية، فإن إسرائيل، فيما خلا يهوديتها، هي دولة استيطانية إحلالية نموذجية، صاغت أيديولوجيتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وحتى الثقافية إلى حد كبير، من منطلقات الاسترجاع الغيبية، وبالتالي، الحلول محل سكان

(1) Statistical Abstract of Israel (1997), no. 48, p. 94.

البلد الأصليين. وفيما عدا المؤسسة العسكرية، التي تميزت بدورها الوظيفي (انظر أعلاه)، فإن المؤسسات المدنية الإسرائيلية، التي أُنشئت قبل قيام الدولة، في مرحلة السيطرة المنظمة على الإقليم المستهدف، تحمل طابعاً استيطانياً صارخاً، يصمها بالعنصرية. والدولة التي قامت جرّاء الاجتياح العلني لذلك الإقليم (فلسطين 1948)، هي بالفعل دولة المستوطنين اليهود، بصرف النظر عن مزاعم الصهيونية وأنصارها، بأنها «دولة ديمقراطية ليبرالية ويهودية». ومنذ أن قامت هذه الدولة، عمدت إلى توطيد مرتكزاتها الاستيطانية، سواء لناحية جلب المزيد من المهاجرين اليهود، الذين هم مادتها البشرية، أو لناحية الاستيلاء على أراضي السكان الأصليين، التي تشكل قاعدتها الجغرافية، أو لناحية تهويد السوق كقاعدة اقتصادية (انظر أعلاه). كما دأبت المؤسسة الحاكمة في إسرائيل على نشر وتعميق الأيديولوجية الصهيونية بين المستوطنين، بهدف جعلها الثقافة السياسية والاجتماعية السائدة والمهيمنة، وبالتالي خلق المواطنية الإسرائيلية، والانتماء إلى الدولة التي هي تعبير عن «القومية اليهودية». وفي الواقع فإن القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية لم تسارع إلى وضع دستور للكيان الإسرائيلي الناشئ، لأنها أبت أن تحدد حدوده الجغرافية والبشرية، على اعتبار أن إسرائيل، لدى قيامها، لم تكن قد استحوذت على جميع الأراضي المستهدفة استيطانياً من قبلها، ولا ضمت الجماعة السكانية المستهدفة للتهجير إلى المستوطَن. وبصرف النظر عن إطلاق صفة «دولة يهودية» على إسرائيل، وليس «دولة اليهود»، فإن الوعي السائد بين مستوطنيها، سواء على صعيد القاعدة أو القمة، يذهب إلى أنها ليست دولة اليهود المقيمين فيها فحسب، بل هي دولة يهود العالم، بصرف النظر عن رأيهم في الموضوع.

وفيما خلا الرابطة الدينية والقاسم المشترك الاستيطاني، فإن التجمع السكاني اليهودي في إسرائيل هو خليط متنوع الأصول العرقية والإثنية والحضارية والثقافية والاجتماعية. وبين عناصر هذا الخليط تناقضات حادة، ظل يكبح انفجارها التناقض الرئيسي مع أهل البلد الأصليين والمحيط، طالما بقي من دون حسم، بشكل أو بآخر. وقد أثار الجمع التراكمي لهذا الخليط مشاكل استعصت على الحل، ليس أقلها، بطبيعة الحال، مسألة الهوية، وبالتالي، ماهية مضمون «الهوية الإسرائيلية»، بل محددات «من هو اليهودي؟»؛ وهي مسائل لم تجد طريقها إلى الحل حتى بعد مئة عام على انطلاق الصهيونية السياسية، وخمسين على قيام إسرائيل. وفي اندفاعها نحو تحقيق أهدافها السياسية – إقامة المستوطَن – أولت الحركة الصهيونية جلّ اهتمامها للقضايا العملية التي تعترض سبيل عملها، وذلك على حساب القضايا النظرية المنبثقة عن الثغرات في الفكرة الصهيونية

ذاتها. وإذ كانت الصهيونية، بطرحها نفسها حركة «قومية»، بمثابة قطع مع الحياة اليهودية التقليدية، فأبرزت جانبها العلماني على حساب الديني، إلا أنها ما إن أنشأت كيانها السياسي (إسرائيل)، وبفعل خارجي أساساً، حتى أعلنته دولة يهودية، تمشياً مع «وعد بلفور» و«صك الانتداب»، وفتحت أبوابها أمام كل يهودي يرغب في الهجرة إليها. فتدفقت عليها هجرات جماعية، بدافع يهوديتها وليس صهيونيتها. واعتقدت القيادة الصهيونية أن العيش المشترك في دولة واحدة، سيشكل «بوتقة صهر» لهذه الجماعات المتنافرة، وأن الجيش الإسرائيلي، الذي ينضوي فيه الجيل الجديد من خلال الخدمة العسكرية الإلزامية، سيكون المؤسسة «الدولانية» الأكثر فعلاً على هذا الصعيد. ولكن ذلك لم يحدث؛ بل على العكس، إذ تمخض الخلط العشوائي لهذه الجماعات، والعمل على «أسرلتها» بمعايير الفئة السائدة (الاشكنازية العلمانية)، عن مزيد من التنافر، بل عن توترات وصراعات ثقافية واجتماعية وطائفية ودينية وسياسية، وحتى عرقية وإثنية، الأمر الذي ظل يتفاقم، وصولاً إلى الكلام عن «حرب الأخوة»، و«خراب البيت الثالث»، أو عن «حرب ثقافية»...إلخ.

أولاً: الانقسامات في التجمع الاستيطاني الإسرائيلي

في نهاية سنة 1996، كان التركيب السكاني في إسرائيل حسب بلد الأصل (مكان ولادة الأب) كالتالي: إسرائيل 25,8٪؛ آسيا، 15,7٪؛ أفريقيا، 18,3٪؛ أوروبا – أميركا، 40,2٪؛ وبحسب الولادة فالانقسام كالتالي: إسرائيل، 61,2٪، منهم: 25,8٪ لآباء ولدوا في إسرائيل؛ 10,3٪ لآباء ولدوا في آسيا؛ 11,2٪ لآباء ولدوا في أفريقيا؛ 14,3٪ لآباء ولدوا في أوروبا – أميركا. أما مواليد الخارج فكانت نسبتهم 38.4٪، منهم 5,4٪ ولدوا في آسيا؛ و7,1٪ في أفريقيا؛ و25,9٪ في أوروبا – أميركا. وكان متوسط الأعداد حسب بلد الأصل (مكان ولادة الأب) للعام 1996، كالتالي: إسرائيل، 1,169,200؛ أوروبا – أميركا، 1,848,800؛ أفريقيا، 845,600؛ آسيا، 729,600. وفي التقسيم حسب الدول، كانت الأرقام كالتالي: – آسيا: تركيا، 85,100؛ العراق، 252,300؛ اليمن، 154,800؛ إيران 136,000؛ الهند والباكستان 43,200؛ غيرها، 58,000. أفريقيا: المغرب، 504,900؛ الجزائر وتونس، 126,300؛ ليبيا، 73,400؛ مصر 61,600؛ إثيوبيا، 61,300؛ غيرها 17,500. أوروبا – أميركا – أوقيانوسيا: الاتحاد السوفياتي (سابقاً)، 832,700؛ بولونيا، 248,100؛ بلغاريا واليونان، 57,600؛ ألمانيا والنمسا، 82,900؛ تشيكوسلوفاكيا (سابقاً)، 36,000؛ هنغاريا، 40,800؛ غيرها من دول أوروبا، 125,900؛ شمال أميركا وأوقيانوسيا، 98,300؛ أميركا اللاتينية، 79,800؛ وإسرائيل، 1,169,200. وبذلك وصل المجموع في متوسط العدد الإجمالي لعام 1996، إلى 4,593,200 مستوطن، منهم 2,820,600 من مواليد إسرائيل، و1,772,700 من مواليد الخارج.[2]

وكان اليهود المغاربة يتصدرون الجماعات اليهودية المهاجرة إلى إسرائيل عدداً،

(2) Ibid, p. 94, 92.

حتى نهاية الثمانينات، عندما تفوق عليهم المهاجرون الروس، فيما ظلت الجماعات القادمة من بريطانيا وفرنسا وأميركا في ذيل القائمة الطويلة. «ومن بين السكان اليهود، فقط 21٪ هم من أبناء الجيل الثالث فما فوق، ولعل اليهود من أصل أوروبي شرقي يشكلون المجموعة الأكبر في قطاع البالغين من هذه الفئة». وفي الكلام عن التركيب العرقي/الإثني اليهودي في إسرائيل، جرى تبسيط هذه الظاهرة المعقدة إلى حد كبير، من خلال ضمّ الجماعات المختلفة في فئتين عريضتين: «الأشكناز»، الذين قدموا أساساً من الدول الأوروبية، و«السفاراد» («همزرحيم» أو «عيدوت همزراح» - الطوائف الشرقية)، الذين قدموا من شمال أفريقيا والدول الآسيوية. «كان اليهود في القرون الوسطى يطلقون مصطلح «أشكناز» على ألمانيا، ودعي اليهود الذين يعودون في أصولهم إلى هناك «أشكنازيم». والتمييز الرئيسي الذي درج بين يهود أوروبا، كان بين الأشكنازيم، يهود أوروبا الشرقية والوسطى والغربية، وبين «السفارديم»، يهود شبه جزيرة آيبيريا. أما اليوم، فالمصطلح سفارديم، في معناه الأكثر دقة، يشير إلى المتحدرين من يهود إسبانيا، الذين تركوا شبه جزيرة آيبيريا منذ طرد اليهود من إسبانيا في 1492.. واستقر بعض السفارديم في مدن أوروبية رئيسية، خاصة في إيطاليا، وجنوب فرنسا، وهامبورغ وأمستردام، لكن الغالبية استقرت في الإمبراطورية العثمانية، حيث كان لها تأثير ثقافي مهيمن على عدد من الجماعات اليهودية، بمن فيها الكثير في شمال أفريقيا، وفلسطين، ودول البلقان. ولذلك، يمكن استخدام مصطلح سفارديم للإشارة إلى كل الجماعات اليهودية التي وقعت تحت تأثير الثقافة السفاردية، أو التي تبنت الطقوس والأساليب الدينية السفاردية. إلا أنه في الخطاب الإسرائيلي الشعبي، يستخدم المصطلح كثيراً للإشارة إلى غير «الاشكنازيم» ». وهذا التقسيم غير دقيق، فلا السفارديم كتلة متجانسة، ولا حتى متشابهة، ولا الاشكنازيم كذلك؛ ناهيك عن الدلالات (السلبية) التي يحملها، خاصة في أوساط كل فئة تجاه الأخرى. (3)

بعد قيام إسرائيل، جاء المهاجرون اليهود الشرقيون، من الدول العربية والإسلامية، إلى كيان بناه وهيمن عليه، ديمغرافياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، يهود أوروبيون (أشكناز). وكان المتوقع أن يتمثّل القادمون الجدد قيم «المجتمع المضيف» الغربية؛ لكن ذلك لم يحصل، وفشلت التجربة على هذا الصعيد. وإذ يختلف علماء الاجتماع الإسرائيليون فيما بينهم حول ما إذا كانت التأثيرات المتبادلة في الإطار الجديد (دولة إسرائيل)، بصرف النظر عن مداها، هي نتاج التفاعل الثقافي والاجتماعي في المستوطَن، أم أن

(3) Ben - Rafael and Sharot, Ethnicity, (op. cit.), pp. 24-25.

المهاجرين حملوها من بلدهم الأصلي. «ومع ذلك، فلا يمكن إنكار أن هناك فروقات هامة في الخلفية الثقافية بين الفئتين العريضتين من المهاجرين، خاصة فيما يتعلق بالأهمية النسبية للدين. ومع أنه قبل «المحرقة» (هولوكوست) والسيطرة الشيوعية، كانت أوروبا الشرقية مركز اليهودية التقليدية في أوروبا، فإن مسار العلمنة كان متقدماً كثيراً في أوساط غالبية المهاجرين الأوروبيين قبل وصولهم إلى فلسطين أو إسرائيل. والثورة على التقاليد الدينية التي كانت شائعة بين مهاجري الهجرة الثانية والثالثة، لم تعد ذات أهمية في أوساط المهاجرين اللاحقين من أوروبا. ولكن غالبية الناجين من «المحرقة» في أوروبا الشرقية، الذين وصلوا بعد قيام الدولة، جاؤوا من دول أسهمت التحولات الاقتصادية - الاجتماعية فيها، وأنظمتها الشيوعية، في تراجع الحياة الدينية اليهودية أكثر. وبالمقارنة، كان هناك بعض الجماعات، من شمال أفريقيا وآسيا، التي ظلت حياتها الدينية التقليدية سليمة إلى حد كبير قبل هجرتها. وفي أوساط جماعات أخرى، كانت العلمنة قد شقت طريقها، إلا أنها كانت ضئيلة مقارنة بالجماعات الأوروبية». (4)

وتتضارب الآراء بين علماء الاجتماع الإسرائيليين في تقدير مدى تشبث الجماعات اليهودية التي هاجرت إلى إسرائيل بثقافاتها السابقة؛ ولكنهم يبدون متفقين على أن الشرقيين أصبحوا أكثر تكيفاً مع ثقافة الغربيين من اندماجهم الاجتماعي بهم. «وبمصطلح التعددية، فالتعددية الثقافية هي اليوم أقل من التعددية الاجتماعية. والثقافة الإسرائيلية السائدة قد طورها يهود أوروبا الشرقية، ومع أنها قد تختلف في عدد من النواحي الهامة عن الثقافة الغربية، فإن تأثير الأنماط الثقافية الغربية، وخاصة الأميركية، قد تجاوز كثيراً الأنماط الشرق أوسطية. وظل تبني الإسرائيليين الأوروبيين لثقافة اليهود الشرقيين محصوراً أساساً في بعض أنواع الطعام، والاستخدام الجزئي للهجة السفاردية في اللغة العبرية، وبعض تصاميم المجوهرات والتطريز، وبعض التأثير الموسيقي». وتتخذ الهيمنة الثقافية الأوروبية أشكالاً علمانية، إلا أن لها تعبيرات في المجالات الدينية أيضاً. «والفروقات في الصلوات بين الطوائف (عيدوت)، وبين الأشكنازيم والسفارديم معترف بشرعيتها، إلا أنه تم تبني أسلوب صلاة موحّد، كان مطلوباً في مؤسسات الدولة والاحتفالات العامة. وصيغة الصلاة المستخدمة عادة في المؤسسات العامة، مثل الجيش ومدارس الدولة الدينية، قد تأثرت بحاخامات «القبالا» [الصوفية اليهودية]، ذوي الأصول السفاردية أساساً، ممن عاشوا في فلسطين في القرن السادس عشر، ولكن تمّ تبنيها وتطويرها في القرن الثامن عشر في أوساط «الزهاد» (حسيديم) من أوروبا الشرقية،

(4) Ibid, p. 28.

وأصبحت دارجة في أوساط الجماعات الأشكنازية. وهي تختلف إلى حد كبير عن أساليب الصلاة لدى غالبية الجماعات القادمة من آسيا وشمال أفريقيا، والتي حوفظ عليها، مع بعض التعديل، في الكنس الإثنية». (5)

وقد تفاوتت الجماعات الشرقية في مستوى تكيفها مع الثقافة الغربية. «فبعض الجماعات اليمنية، مثلاً، حافظت على سمات ثقافية متميزة جداً، وعلى أعراف معينة، كالموسيقى اليمنية والرقص، الأمر الذي شاع في أوساطهم في السنوات الأخيرة». ومع ذلك، فالجماعات الشرقية قد تكيفت ثقافياً مع الغربية إلى حد كبير، الأمر الذي يبرز في التحولات التي حصلت في بنية العائلة. فقد تقلّص حجم العائلة الشرقية، ودخلت المرأة فيها سوق العمل، وانخفض معدل إنجابها من ضعف قرينتها الغربية في الخمسينات إلى 110٪ فقط في الثمانينات. وفيما ظلت ممارسة الشعائر الدينية بين الشرقيين أعلى منها بين الغربيين، وكذلك الحفاظ على الطقوس الخاصة لكل طائفة، فإن العلمنة قد شقت طريقها إلى أوساط الشرقيين، وبالتالي، انخفضت نسبة المصلين والمحافظين على التقاليد البيتية اليهودية بين أبناء الأجيال الجديدة. «وفي السنوات الأخيرة، أكد بعض الشرقيين حقّ كل طائفة في الاحتفاظ بثقافتها الخاصة، إلا أنه كان هناك قدر ضئيل من المحاولة الواعية لتعزيز أسلوب ثقافي منفصل ورعايته. وقد جرى التعبير عن الاعتزاز الإثني في احتفالات إثنية، مثل «الميمونة» لدى المغاربة، والحج إلى قبور القديسين. وقد جرى تفسير تصاعد شعبية هذه المناسبات في العقد الأخير، على أنه تظاهرة تعبير عن الارتقاء في الوضع الاجتماعي لهذه الجماعات، وشعورها بالأمان بعد أن أصبحت جزءاً من الثقافة الإسرائيلية السائدة. ولكن تآكل الثقافات الإثنية المميزة لا يعني بالضرورة أن الثقافة الإسرائيلية أخذت تصبح متجانسة كلياً». ومع أن النظام السياسي، والمؤسسات العامة – النقابات العمالية، والمؤسسة العسكرية، والخدمة المدنية، والمؤسسات الاقتصادية – لا تميز رسمياً بين الجماعات الإثنية، فالتفرقة بينها حقيقة قائمة على الصعيد العملي. والأحزاب السياسية الكبيرة ليست على العموم تعددية البنية شكلاً، ولكنها خصصت، ولا تزال، حصصاً محددة للطوائف والجماعات. وإلى أن ظهرت «شاس» (حراس التوراة السفاراد) كحزب فئوي في الثمانينات، فإن ظاهرة الأحزاب الطائفية لم تحقق نجاحاً يذكر. وبعد «شاس» قام حزب «يسرائيل بعليا»، الذي شكله المهاجرون الروس الجدد في التسعينات. (6)

(5) Ibid, pp. 28-29.
(6) Ibid, pp. 29-30.

وكان «دمج الجاليات» (مزوغ غلويوت) من أركان الأيديولوجية الصهيونية، التي سعت من خلاله إلى خلق «شعب إسرائيلي» موحّد، عبر اختلاط الجماعات اليهودية التي هاجرت من بلدان متعددة. ولكن هذا السعي، بصرف النظر عن صدقيته، لم يتكلل بالنجاح. «والدائرة المؤسسية الوحيدة التي جرت شرعنتها على أساس تعددي إثني، وتمّ تقبلها على نطاق واسع، هي الديانة؛ فهناك تشريعات قانونية لحاخامية مزدوجة، أشكنازية وسفاردية، والعديد من الطوائف الدينية متجانس إلى حد كبير، سواء من خلال بلد، أو قارة، الأصل». إلا أنه على الرغم من ضآلة التعددية الاجتماعية المؤسسية، فالبون الاجتماعي كبير بين قطاعات واسعة من الأوروبيين والشرق أوسطيين، فيما يتعلق بالتوزيع السكني والعلاقات الأولية. «والشرق أوسطيون ليسوا مركزين في منطقة واحدة متواصلة، ولكن تجمعات إثنية في عدد من المناطق والمدن قد أوجدت، في الخمسينات والستينات، عبر تنفيذ سياسة حكومية، كان القصد منها تلبية متطلبات أمنية وتحاشي الاكتظاظ في سوق العمل، من خلال توزيع المهاجرين على مستوطنات ومدن «تطوير» صغيرة ومتوسطة الحجم، في المناطق النائية والحدودية من البلد». والتمركز البيئي لمهاجرين من جماعات إثنية هو ظاهرة شائعة في إسرائيل، سواء بين الجماعات الأوروبية أو الشرق أوسطية. فقد تمركزت جماعات مهاجرة من بلد معين في أحياء محددة، أصبحت في غالبيتها العظمى من أبناء ذلك البلد. وتعززت هذه الظاهرة من خلال الحراك الاجتماعي، وانتقال الأوروبيين الأفضل حالاً اجتماعياً، إلى الضواحي، تاركين الأحياء القديمة للأقل حظاً اقتصادياً، وغالبيتهم من الشرقيين – اليمنيين والأكراد والمغاربة والإثيوبيين...إلخ. وهكذا حصل تقسيم سكني: الأحياء الأكثر ازدهاراً، والتي تشمل مناطق في قلب المدن وفي الضواحي، وهي في الغالب أوروبية؛ والمناطق ذات الوضع الاقتصادي – الاجتماعي الأدنى، وهي في الغالب شرقية. وهذا الأمر ليس بعيداً عن سياسة الإسكان العامة للحكومة. (7)

وكان طبيعياً أن يؤدي الفصل السكني إلى فصل مدرسي، خاصة في المراحل الابتدائية. «وعلى أي حال، فقد أظهرت بضع دراسات أن الاحتكاك الإثني الأقرب في المدارس والأحياء، لم يتمخض عن تفاعل واسع النطاق على مستوى المرحلة الابتدائية. واستمر التفضيل الإثني وبقيت الحدود الإثنية بالنسبة إلى العلاقات الأكثر حميمية. ويحصل التماس الأوسع بين الإثنيات في إطار الجيش، ولكنه نادراً ما يصبح دائماً». ويشير بعض الدراسات إلى زيادة معينة في نسبة الزواج المختلط بين الأشكنازيم

(7) Ibid, pp. 30-31.

والسفارديم، إذ ارتفعت من 9٪ في سنة 1957، إلى 24٪ في سنة 1985؛ لكن الزيادة كانت أكثر بطئاً في العقد الأخير. ويلعب العامل الاقتصادي – الاجتماعي دوراً هاماً على هذا الصعيد؛ وقد ارتفعت نسبة دخل العائلة الشرقية مقارنة بالغربية، من 65٪ (1956 – 1958) إلى 80٪ (1978 – 1980)، ولم يتغير الوضع كثيراً منذ نهاية السبعينات. إلا أن هذه الأرقام مضللة، حيث أن حجم العائلة الشرقية أكبر، وبالتالي فمعدل دخل الفرد فيها أصغر. «وعدم التساوي لا يزال واضحاً تماماً عند تفحص مستويات الدخل الأعلى والأدنى؛ فنسبة الأوروبيين في العشر الأعلى أكبر بأربع مرات من الشرق أوسطيين، وهذه النسبة معكوسة في العشر الأدنى من سلم الدخل (Central Bureau of Statistics 1988)». وعلى الرغم من الحراك الاجتماعي، وازدياد عدد الشرقيين في الوظائف المهنية، فإن الفارق بينهم وبين الغربيين لم يتقلص. «لقد توسعت فئة الموظفين العليا (المهنيين، الأكاديميين، والتقنيين) من حوالي 10٪ من مجموع الموظفين في سنة 1961 إلى حوالي 20٪ [1991]. ولكن بينما ثلث هؤلاء هم أبناء لآباء ولدوا في أوروبا أو أميركا، فإن 12٪ منهم فقط هم أبناء لآباء ولدوا في أفريقيا وآسيا». (8)

ولكن الفارق الأكبر بين الشرقيين والغربيين كان في المجال السياسي. «فالأوروبيون، وخاصة الأوروبيون الشرقيون، قد وفروا الغالبية العظمى من القيادات والمناصب العليا في الحكومة، وفي الأحزاب السياسية، والمنظمات الصهيونية، والهستدروت. وكان هناك مسار بعيد المدى من التمثيل الشرق أوسطي الأعلى، ولكنه، حتى السنوات الأخيرة، كان أكثر وضوحاً على مستوى الحكم المحلي منه على المستوى الوطني... إن الإحساس بالتمييز والحرمان في أوساط الشرق أوسطيين قادهم إلى حجب دعمهم الانتخابي عن حزب «المؤسسة الحاكمة»، التحالف العمالي، الذي هيمن على جميع الحكومات حتى سنة 1977، وإذ فسروا مشكلتهم الاجتماعية بمصطلحات العلاقات الإثنية («ماذا فعل الأشكناز بنا»)، بدلاً من العلاقات الطبقية، فإنهم لم يطوروا وعياً يسارياً (بروليتارياً)، كما أنهم لم ينقلوا دعمهم إلى الأحزاب الإثنية. لقد حظيت الأحزاب الإثنية بنجاح محدود في السنوات الأخيرة، ولكن ذلك انحصر في أوساط الناخبين المتدينين أساساً. «تامي»، جماعة منشقة عن الحزب الديني القومي، دخلت الكنيست بـ 3 أعضاء في انتخابات سنة 1981، وحصلت على مقعد واحد سنة 1984، والتحق ممثلها بالليكود في انتخابات سنة 1988. و«شاس»، جماعة منشقة عن حزب «أغودات يسرائيل» الأرثوذكسي

(8) Ibid, pp. 31-33.

المتطرف، حصلت على 4 مقاعد في سنة 1984، و6 في سنة 1988 [و6 في 1992، و10 في 1996]. وممثلو هذه الأحزاب شكلوا أقلية فقط من أعضاء الكنيست من أصول شرق أوسطية. غالبية الناخبين الشرق أوسطيين حوّلوا دعمهم من المعراخ (التجمع العمالي) إلى الليكود اليميني، الذي هو حزب أشكنازي في غالبيته، ولكنه، أسوة بالشرق أوسطيين، كان خارج المؤسسة الحاكمة لسنين طويلة. وكانت النتيجة أن المعراخ والليكود أصبحا متعادلي القوة في الكنيست، وسعى الحزبان إلى نيل دعم القاعدة الانتخابية ذات الأصول الشرق أوسطية، من خلال زيادة تمثيلها في قوائم المرشحين لانتخابات الكنيست. وقد زاد عدد أعضاء الكنيست من أصول شرق أوسطية، من 15 (من أصل 120) في سنة 1971، إلى 39 في 1988. وتنامى عدد الوزراء من أصول شرق أوسطية، من 2 في حكومة ما قبل 1977، إلى 8 في 1987». (انظر أيضاً أدناه). (9)

(9) Ibid, pp. 33-35.

ثانياً: الدين والدولة

انطلقت الصهيونية السياسية حركة علمانية، وظفت في منطلقاتها الاسترجاعية التراث الديني اليهودي؛ ولكنها في المحصلة كانت قطعاً مع الحياة اليهودية التقليدية في أوروبا، وخاصة الشرقية منها (انظر أعلاه). وردّت الجماعات اليهودية المتدينة باتخاذ موقف سلبي منها، تفاوت في حدّته بالتناسب الطردي مع مستوى تشبث تلك الجماعات بالتعاليم الأرثوذكسية. ويصف ديفيد فيتال، في دراسته المفصلة لأصول الصهيونية، المعارضة التي أبداها الحاخامات البارزون بـ «الهوجاء». فالسواد الأعظم من الحاخامين الأرثوذكسيين الذين كانوا، فيما قال، يمثلون 90٪ من يهود أوروبا الشرقية، قد شنوا حملة «تهدف إلى تدمير الحركة، أو شلّها على الأقل؛ وقد استمرت هذه الحملة على ثبات عظيم في غايتها وكانت تستمد مددها من العداء العميق المكشوف والسام في بعض الأحيان». وتصدى هؤلاء الحاخامون للعمل الصهيوني، ودعوا اليهود إلى الامتناع عن تقديم الأموال له، كما خرجوا ضد الدعوات «القومية» الصهيونية. وقد فسر فيتال هذا الموقف كالتالي: «كان اعتراض الأرثوذكسيين الأساسي على الصهيونية اعتراضاً لاهوتياً. وقد نشأ عن نية الصهيونيين عكس مسار التاريخ اليهودي وإعادة صنع الشعب اليهودي - أو بالأحرى تخليصه - بفعل القدرة الإنسانية البحت. فقد كان رأي الأرثوذكسيين الثابت أن حال اليهود في شتاتهم، مع ما يصاحبها من رزايا، إنما هي حال قضاها الله بقضائه، وأن السعي لتبديلها من دون أمر إلهي كفر، ولا طائل فيه طبعاً. وكان اليهود، على الضد من ذلك، ملزمين إلزاماً دينياً بأن ينتظروا الخلاص على يدي المسيح مع الصبر والتسليم بالقضاء الإلهي، إلى أن يأذن الله في ذلك».(10)

وفي معارضتها للصهيونية، تخندقت الجماعات اليهودية الأرثوذكسية وراء ثلاث

(10) لوستك، الأصولية اليهودية، (مصدر سابق)، ص 33-34.

حجج، صاغها حاخامات بارزون: 1) تبني الفكرة «القومية» عاملاً موحداً لليهود أينما كانوا، بدلاً من تنفيذ الفرائض الدينية والتزام تعاليم التوراة. وهكذا يقول الحاخام حاييم هليفي من بريسك: «بالنسبة إلى طائفة الصهيونيين فقد تنظمت الآن بقوة، وأعلنت أن هدفها اقتلاع أسس ديانتنا.. على شعب إسرائيل ألا ينضم إلى مغامرة تهدد بتدمير الدين.. ». ويعتبر هليفي من مؤسسي وآباء المدارس الدينية الليتوانية، التي قادها لاحقاً الحاخام شاخ. «ويتشعب عن هذه الحجة، أي علمانية الصهيونية في ذلك الحين وعلمانية دولة إسرائيل فيما بعد، العديد من المواقف التي بدأت بمعارضة الصهيونية لأنها تهدف إلى تحويل اليهود إلى أمة كباقي الأمم، وانتهت بالموافقة على اعتبار إسرائيل دولة كباقي الدول من دون قبول الصهيونية» (انظر أعلاه). 2) الحجة الثيولوجية المهمة، والتي بدأت التيارات الدينية غير الصهيونية كلها بالتلويح بها، وانتهت في هذه الأيام لتكون حجة الأقلية بين المتدينين اليهود، ويتبناها حالياً فقط «ناطوري كارتا» (حراس المدينة). «وتتلخص هذه الحجة باعتبار الصهيونية حركة مسيانية كاذبة تحاول تعجيل النهاية بوسائل دنيوية. فخلاص اليهود بقدوم المسيا وجمع الشتات...إلخ هو عملية سماوية لا أرضية، ولا تتم ضمن حركة التاريخ، وإنما تأتي كنفي لحركة التاريخ الواقعية. هذه الحجة إذاً تتهم الصهيونية بالنبوة الكاذبة وبالتدخل في شؤون السماء، فإن جمع الشتات هو من بشائر قدوم المسيا الذي سيقيم مملكة إسرائيل من جديد». وقد تبنى هذا الموقف كل التيارات غير الصهيونية في البداية، لكن غالبيتها تراجعت عنه. 3) الصهيونية «سراب وأوهام»؛ فهي تعتمد على حسن نية الأمم ومساعدتها لليهود. «ولا تتلاءم طبيعة الشعب اليهودي مع النشاط السياسي الدنيوي الذي يميز الشعوب الأخرى - باختصار الصهيونية غير واقعية ولن تتحقق». وقد ضعفت هذه الحجة مع بوادر نجاح المشروع الصهيوني ووعد بلفور وقرار التقسيم.(11)

وفي مسار طويل ومتدرج، طرأ تغيّر في مواقف اليهودية التقليدية من المشروع الصهيوني، وبالتالي، من دولة إسرائيل، كان في جوهره بمثابة تصالح مع الواقع المتشكل خلافاً للمقولات الدينية التقليدية. وقد واكب هذا التغير المحطات الرئيسية في تجسيد المشروع الصهيوني: وعد بلفور (1917)، مشروع تقسيم لجنة بيل (1937)، وقيام إسرائيل (1948). وكان وقع هذه الأحداث عظيماً على الجماعات اليهودية الأرثوذكسية المناهضة للصهيونية، إلى حد اعتبارها معجزات وإشارات إلى إرادة الخالق بـ «افتداء» اليهود. «وقد شكل وعد بلفور (2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1917) الخرق الأول لهذا

(11) بشارة، «دوامة الدين والدولة»، (مصدر سابق)، ص 28-29.

الانسجام التاريخي - الديني... وبكلام مجازي، شعروا وكأنهم سمعوا فعلاً أجنحة الخلاص المرفرفة. ومن وجهة النظر الثيولوجية، كان وعد بلفور أهم حتى من النشاط الصهيوني في فلسطين آنئذ». وبصرف النظر عن معتقداته الدينية، اضطر اليهودي الأرثوذكسي للنظر إلى هذا الوعد على أنه تعبير عن الإرادة الإلهية. «وهذه الظاهرة السياسية - التي صدرت نتيجة لنشاط جماعات الضغط الصهيونية، وكانت موجهة إلى اللجنة التنفيذية الصهيونية - هزت أسس المعارضة الدينية التقليدية للصهيونية، بقدر ما شجعت الصهيونية الدينية». وجاءت توصيات لجنة بيل، بتقسيم فلسطين وإقامة دولتين فيها، واحدة يهودية والأخرى عربية، لتثير جدلاً ساخناً في الأوساط الأرثوذكسية اليهودية، وحتى الصهيونية منها. فقيام دولة يهودية علمانية أدخل الفئات اليهودية الأرثوذكسية جميعاً في مأزق ثيولوجي. وفيما كان وقع ذلك شديداً على القلة التي تقبلت الصهيونية، كونها واجهت مشكلة قيام دولة يهودية لا تستقي قوانينها ونظمها من الشريعة اليهودية (هلخا)، فإنه بالنسبة للجماعات المناهضة للصهيونية (أغودات يسرائيل) عزز القناعة بمواقفها الأساسية «بأن الصهيونية حركة متمردة وغير مشروعة».(12)

وحتى القلة من الحاخامات التي انحازت إلى الصهيونية، اعتبرتها «بمثابة مجهود «إغاثة» دنيوية لليهود يقوم على تعاظم الحاجة إلى «ملاذ آمن»...أي أن الصهيونية المتدينة أنكرت صراحة أية دلالة روحية للمشروع الصهيوني...ومن أن الدولة المزمع إنشاؤها قد يحكمها اليهود، فهي لن تمثل في أعين الصهيونيين المتدينين شيئاً أكثر من بيئة «مضيفة» يستطيع من بقي من ذوي الإيمان القويم من اليهود أن يعيشوا فيها، وأن يظلوا على موقف من العداء المتفاوت القوة حيال اليهود غير المتدينين». وبعد الحرب العالمية الثانية، وتقدم العمل الصهيوني نحو إقامة الدولة اليهودية، سلمت غالبية الجماعات الأرثوذكسية بالأمر الواقع، فيما خلا «نطورى كارتا» الذين تشبثوا بموقفهم المناهض لإعلان قيام إسرائيل. وفي سنة 1948، عقدت أغودات يسرائيل وحركة المزراحي (التي أصبحت الحزب الديني القومي) صفقة مع حزب العمل الصهيوني الحاكم، مباي، تقضي بأن يؤجّل بتّ مسألة الوضع الرسمي للدين وذلك بالاستغناء عن دستور مكتوب، وأن يشرف الحاخامون الأرثوذكس على شؤون الزواج والطلاق والتبني؛ وأن تحترم الدولة يوم السبت؛ ويقدم طعام «الكوشر [الحلال] في مؤسسات الدولة. في مقابل التزام المحافظة

(12) Friedman, Menachem, «Israel as a Theological Dilemma», in Kimmerling, Baruch (ed.), The Israeli State and Society, New York, 1989, pp. 173-174. (Henceforth: Friedman, «Theological Dilemma»).

على «الوضع الديني القائم» [Status Quo]، ومع أن أغودات يسرائيل ظلت تعارض الصهيونية على أسس أيديولوجية وترفض الانضمام إلى المنظمة الصهيونية العالمية، فقد قبلت الأحزاب الدينية الانضمام إلى الأحزاب العلمانية في ائتلافات حكومية». وحافظت الأحزاب الدينية على هذا الموقف حتى حرب 1967، التي أحدثت تغيراً كبيراً في جميع قطاعات المستوطنين الإسرائيليين، بمن فيهم المتدينون، سواء أكانوا صهيونيين أم لا. (13)

عندما طرح موضوع الدولة في مشروع لجنة بيل للتقسيم (1937)، جرى حوار بين الجماعات اليهودية الأرثوذكسية في فلسطين، بمبادرة من الحاخام الأكبر الأشكنازي، آيزاك هليفي هيرتسوغ، وتحت رعايته. وفي المداولات برز الافتراق بين هذه الجماعات: «أصر المزراحي على أن يعكس دستور الدولة اليهودية الروابط بالتقاليد والشريعة (هلخا). وبدورهم، ومهما بدا الأمر مدهشاً للوهلة الأولى، فإن ممثلي أغودات يسرائيل كانوا أقل روحاً كفاحية؛ وكان مطلبهم الرئيسي أن يمنحوا الحق بالعيش كما يرغبون داخل نظامهم المستقل ذاتياً (أي كجماعات منفصلة) داخل «إطار الدولة اليهودية». وفي مناقشات مؤتمر أغودات يسرائيل العالمي(Marienbad, 1937) ، برز تياران واضحان: («اليسار»، الذي أيّد إقامة دولة يهودية، و«اليمين»، الذي رفض هذه الإمكانية، سواء على أرضية مبدئية أو عملية). وتميز موقف رئيس المؤتمر: «فقد أيد كلاً من خطة التقسيم ومفهوم إقامة دولة يهودية على جزء من فلسطين، بصرف النظر عن الافتراض المعقول والمقبول على نطاق واسع، بأن هذه الدولة سيحكمها «إخواننا الملحدون». وتكلم بوضوح عن «العناية الإلهية التي تحققت بتوصيات الحكومة البريطانية»... وعن إمكانية أن تكون هذه الظاهرة بالفعل خطوة إيجابية في مسار الخلاص». وطرح آخرون حلاً وسطاً ينطوي على تناقضات: «إذا لم تعترف الدولة اليهودية بالتوراة كدستور لها، فإن أغودات يسرائيل لا تستطيع الاعتراف بها قانونياً». وقد مكّن ذلك أغودات يسرائيل من المناورة على الصعيد السياسي، لكنه لم يحلّ لها التناقض العقائدي. (14)

وفي المحصلة، انتصرت وجهة نظر الحاخام يتسحاق ليفين، قائد أغودات يسرائيل في فلسطين، الذي شارك فيما بعد في اللجنة الأمنية التابعة للدولة اليهودية، وفي الحكومة المؤقتة بعد الإعلان عن إقامة إسرائيل، على مواقف القائد التاريخي لأغودات يسرائيل، الحاخام

(13) لوستك، الأصولية اليهودية، ص 35-36.

(14) Friedman, «Theological Dilemma», pp. 174-176.

إلحنان فاسرمان. وكان هذا الأخير يعبر عن منظور الجناح «اليميني» في هذه الحركة، الذي قاعدته في الخارج، والذي نفى عن قيام إسرائيل أية إشارات إلى «الخلاص» المرتقب، بل ذهب إلى اعتبارها «منفى مزدوجاً» بالنسبة إلى اليهودي الأرثوذكسي. وفي المفاوضات مع حكومة إسرائيل العلمانية، تمحور نقاش ممثلي أغودات يسرائيل في فلسطين على الأمور التالية: «1) قوانين الأحوال الشخصية؛ 2) السبت؛ 3) قوانين تتعلق بالغذاء «الكوشر»؛ 4) أوتونوميا للتعليم الديني اليهودي - أي عدم جعل التعليم العلماني إلزامياً؛ 5) حرية العبادة». وكان كلما تقدم العمل الصهيوني نحو أهدافه في إقامة الدولة اليهودية كلما ازدادت عزلة أغودات يسرائيل، وأصبح همها المشاركة في صنع القرار داخل الدولة. وفي اجتماع لمجلس كبار التوراة (16 شباط/ فبراير 1949)، قال الحاخام ليفين، الذي أصبح وزيراً في الحكومة المؤقتة للشؤون الاجتماعية: «لا شك في أن يد الله تحرك كل شيء... نحن نواجه تناقضات حادة. لقد كان موقف أغودات يسرائيل الأولي معارضة الحياة العامة التي لا تتفق مع التوراة. والآن تشكل دولة إسرائيل استمراراً للصهيونية وتحقيقاً لتطلعاتها. من الناحية الأخرى، لو قام مجلس كبار التوراة واليهودية الأرثوذكسية، بصورة عامة، بالتدخل في هذه القضايا منذ بدايتها لما كنا أقلية ولكانت الأمور تختلف عما نحن عليه الآن.. ». واعترض قادة أغودات يسرائيل في الولايات المتحدة على انضمام فرعها في فلسطين إلى الحكومة. «وكان تبرير القيادة المحلية لمشاركتها منطلقاً من موقف الضعف، موقف الأقلية المضطرة إلى الانضمام إلى الحكومة لتأمين مصالحها - لكن التطور استبدل منطق الضعف بمنطق القوة، منطق السلطة والتأثير فيها فيما بعد، لا لتأمين الحريات الدينية وإنما من أجل فرض الشرائع الدينية على الحياة اليومية للأكثرية العلمانية». (15)

ومهما يكن، فإنه فيما خلا «نطوري كارتا»، الذين تشبثوا بموقفهم الرافض للفكرة الصهيونية في إقامة دولة يهودية بشكل قاطع، تأثرت الجماعات الأخرى إلى حدّ كبير بنتائج حرب 1948، وبالتالي، قيام إسرائيل، الذي اعتُبر «خلاصاً» بشكل أو بآخر. «إلا أنه، حتى داخل الإجماع، يمكن تمييز نهجين يعكسان مفهومين دينيين أساسيين بالنسبة إلى الواقع السياسي: أ) أعلن المنظور الصهيوني أن إقامة دولة إسرائيل ترمز إلى تغيير في الواقع التاريخي الذي حدّد الأهمية الدينية لهذا الواقع. ب) في المقابل، سعى المفهوم البديل إلى تجاهل الرمزية الدينية لإقامة الدولة، كأنها لم تكن سوى حدث هامشي. وبحسب الموقف الأخير، فإن الأهمية الدينية الرئيسية للواقع السياسي الجديد تتجسد في تجميع

(15) بشارة، «دوامة الدين والدولة»، ص 30-32.

«المنفيين»، من جهة، وإنقاذ اليهود من أعدائهم في حرب الاستقلال، من الأخرى. وبكلام آخر، فإن دولة إسرائيل لا ترمز إلى أي كيان ديني - تاريخي جديد، وإنما هي بالأحرى أداة في المسار التاريخي الطويل لـ «خلاص إسرائيل»، الذي لا يزال بعيداً عن التحقق». وقد ظل الأمر، وما يترتب عليه في الطقوس الدينية، موضع خلاف بين هذه المذاهب الأرثوذكسية، لكن الغلبة كانت لتيار التصالح مع الواقع الذي تشكل، دون الإقرار الصريح بأنه «الخلاص» الموعود. ومهما كانت حوافز تقبل الواقع، فإن الحاخامات الأرثوذكس وجدوا صعوبة كبيرة في تبرير مواقفهم التصالحية، خاصة إزاء نهج الحياة العلماني في الدولة. «فإقامة دولة إسرائيل وجمع المنفيين قد فُسِّرا كـ «عناية إلهية»، وبالتالي، وبأثر رجعي، «موافقة» إلهية على المنظور الصهيوني الديني. إلا أن الحياة اليومية في دولة إسرائيل شكلت تناقضاً مؤلماً، أثار الارتباك والشك. والنضالات ضد العلمانية المكافحة في سياسة الحكومة التعليمية وغيرها من المجالات، عزّزت انزعاج المتدينين من الدولة». وهذا الوضع شكل الأرضية لجدل صاخب حول علاقة الدولة بـ «الخلاص». (16)

وكان من أهم منابر هذا الجدل ما عرف باسم «مناظرة ليبوفتش»، التي بلغت ذروتها في صياغة حل جذري لمسألة ربط دولة إسرائيل بمفهوم «الخلاص». وكان البروفسور يشعياهو ليبوفتش (1903 - 1996) نشر كتيباً (1954) بعنوان: «التوراة والمفاهيم الدينية في أيامنا»، أثار جدلاً هاماً في مسألة الدين والدولة. فقد طرح عدداً من القضايا التي استنكفت الصهيونية الدينية عن مخاطبتها. ففيما طالبت، من حيث المبدأ، أن تُسيَّر الدولة حسب الشريعة (هلخا)، فإنها، للمفارقة، تحاشت إثارة مثل هذه المطالب كمسألة مبدئية، أو كإنذار، قبل قيام الدولة، لأنها لم تمتلك أجوبة على المسائل المتعلقة بتسيير أمور الدولة. وتساءل ليبوفتش: هل بإمكان الدولة الحديثة أن تعمل بناء على أحكام الشريعة؟ وكان جوابه بالسلب. وأوضح أن الشريعة قد تبلورت في «المهجر» (دياسبورا)، حيث كان اليهود أقلية بعيدة عن شؤون الحكم، واعتمدوا على الدولة في تسيير الحياة العامة، ولم يخطر ببال واضعيها قيام دولة يهودية قبل «مجيء المسيح». ومن هنا، تنقصها الأدوات ونظم المفاهيم التي تمكنها من تكييف نفسها بشكل مرض مع الواقع في دولة يهودية حديثة، وتسيير الخدمات الحيوية. وطالب الحاخامية بتطوير أدوات ومفاهيم شرعية جديدة. «وإذا لم يكونوا مهيئين لفعل ذلك، فعلى الجمهور المتدين، وخاصة الجمهور الصهيوني المتدين، أن يأخذ زمام المبادرة بنفسه». وكان طبيعياً أن تثير

(16) Friedman, «Theological Dilemma», pp. 188-193.

طروحات ليبوفتش معارضة حادة، خاصة وأنها تدعو اليهود الأرثوذكس الصهيونيين إلى الفكاك من الآخرين غير الصهيونيين، الأمر الذي لم يكونوا على استعداد لتقبله. وتقدم ليبوفتش، الذي حشر هذه الفئات، «بالمطالبة بتجميد البعد الخلاصي - المسياني لدولة إسرائيل». وقال أن هذه ليست «دولة يهودية»، بل هي «دولة يهود»، «لا تعدو كونها بلداً ليهود ملّوا العيش تحت حكم الأغيار». وخلص إلى القول: «إذا لم تكن لدولة إسرائيل أية قيمة دينية بالمرة، وإذا لم تكن جزءاً من المسار التاريخي لخلاص اليهود، فإن وجودها بالذات ليس بحاجة إلى أن يرمز إلى صلة بالشريعة والتقاليد». وبناء على ذلك، يمكن للمرء أن يطالب بالفصل بين الدين والدولة». (17)

لم تكن طروحات ليبوفتش، بفصل الدين عن الدولة، مقبولة من الغالبية العظمى من اليهود المتدينين، الذين رفضوها بشكل قاطع، سواء أكانوا صهيونيين أم لا. وبرز في الطرف النقيض له الحاخام موشيه شاينفلد، أحد مؤسسي «جيل الشباب في أغودات يسرائيل»، الذي أصبح من أتباع الحاخام أبراهام كارلتس. «وخلال منتصف الخمسينات، عندما وقعت صراعات حول قضايا دينية - كما جرى التعبير عنها في الكنيست (خاصة فيما يتعلق بقوانين تجنيد النساء والخدمة العسكرية)، وفي الشارع (فيما يتعلق بانتهاك قدسية السبت في «ميدان السبت» في القدس) - صاغ شاينفلد موقفاً مناهضاً للصهيونية، متطرفاً ومتماسكاً، أثر في جيل كامل من الطلاب الدارسين في المعاهد الدينية (يشيفوت) الأرثوذكسية. وكان منطلقه يقوم على كتيِّب في اليدشية، «خطوات المسيا»، للحاخام إلحنان فاسرمان، قام بترجمته إلى العبرية». وقبل شاينفلد تفسير فاسرمان لاضطهاد اليهود في أوروبا. «وفي متابعته خط تفكير فاسرمان، يدعي شاينفلد أن اضطهاد يهود أوروبا، الذي بلغ ذروته في الهولوكوست،كان نتيجة مباشرة لانحراف اليهود عن نمط الحياة التقليدي، الذي ضمن بقاءه عبر الشتات الطويل. ومحاولات اليهود طمس الحدود بينهم وبين الأغيار - سواء أكان فردياً من خلال الاندماج الاجتماعي أو الثقافي، أو جماعياً عبر حركات مختلفة من الثورة والتغيير، والتي تسعى إلى طمس الهوية الدينية اليهودية الفريدة - قادت بالضرورة إلى ردة فعل غير اليهود من العنف والاضطهاد. إن الظلم النازي للمرتدين اليهود وذريتهم ممن اندمجوا منذ وقت طويل في المجتمع غير اليهودي، يشكل برهاناً صريحاً لهذا المفهوم الثيولوجي - التاريخي». وأكد شاينفلد على «خطيئة» الصهيونية المتميزة، ودفعها إلى حد تحويل الصهيونية إلى نوع من «الحليف» للنازية... وبذلك جرى الادعاء بأن الصهيونيين هم الذين «حفروا

(17) Ibid, pp. 194-195.

حفرة» الهولوكوست التي سقط فيها ملايين اليهود. «وفوق ذلك، فالصهيونية كفلسفة وحركة سياسية، مذنبة ليس فقط بالهولوكوست، وإنما أيضاً بالتخلي المتعمد عن ضحاياها والحؤول دون إنقاذهم، في سعيها لاستغلال مأساتهم في تجنيد الدعم العالمي لإقامة دولة يهودية. وهذا هو جوهر الصلة بين الخطيئة ونتائجها. لقد استغلت الصهيونية بشكل ساحر على الدوام ضحايا الهولوكوست اليهود، الذين كانت غالبيتهم من اليهود المتدينين، من أجل إقامة دولة علمانية في أرض – إسرائيل». [18]

وقد تراوحت المذاهب الأرثوذكسية في النظر إلى الصهيونية، وبالتالي، إلى إسرائيل، من اعتبارها «الإثم» الذي أعاق قدوم المسيح بعد الهولوكوست، كونها تمرداً على الإرادة الإلهية، إلى كونها المقدمة للخلاص، رغم مخالفتها التعاليم المقدسة. «هذا التناقض يجسد طيفاً واسعاً من المقاربات العملية لدولة إسرائيل، خاصة في أوقات الشدة، الأمر الذي يفسر الخلافات – الطفيفة بالنسبة إلى الغريب ولكنها حاسمة للأطراف المعنية – بين أولئك الذين يتبعون الحاخام تايتلباوم (مثل «نطوري كارتا») من جهة، وبين الطائفة الحريدية («عيدا حريديت») من الأخرى». وقد سادت قبل حرب 1967 على «اليسار» المتطرف للمعسكر الديني مقاربة الحاخام تسفي يهودا كوك (1891 – 1984)، ابن الحاخام أبراهام آيزاك هكوهين كوك (1865 – 1935)، رئيس «يشيفات مركاز هراف» في القدس. وقد كتب الحاخام تسفي كوك، الذي ورث منصب والده، مقالاً في حولية «متسفيه» (1953)، بعنوان «الدولة كتجسيد لرؤية الخلاص»، ادّعى فيه أن نظرة خاطفة في الكتب المقدسة تظهر تفاصيل خطة الخلاص. «وكانت بدعته الرئيسية الادعاء بأن العودة الكاملة إلى اليهودية ليست شرطاً مسبقاً للخلاص، كما يُعتقد عادة في التقاليد اليهودية، وإنما هي بالأحرى نتيجة لذلك». وقد ميز كوك بين العودة الجزئية والأخرى الكاملة، وذهب إلى أنه «يمكن أن تكون نهاية للمنفى، حتى لو كانت إسرائيل آثمة تماماً، لا سمح الله». ورأى أن الخلاص الحقيقي يظهر من خلال «تحسين الاستيطان في الأرض وولادة إسرائيل مجدداً فيها، استمراراً للاستيطان وجمع الشتات للأسرى المنفيين». وبهذا اعتبر كوك إسرائيل تحقيقاً للخلاص بذاته، حتى وإن لم يكن كاملاً. وقد لقيت آراء كوك هذه رواجاً كبيراً بعد حرب 1967، واحتلال الضفة الغربية، حيث الأماكن المقدسة في التراث اليهودي. [19]

في الخمسينات، كان الحاخام تسفي كوك شخصية هامشية في عالم الجماعات

(18) Ibid, pp. 195-197.
(19) Ibid, pp. 197-203.

الأرثوذكسية – اليهودية، أما في الستينات، «فقد أصبح نوعاً من العرّاف لـ «جيش» كامل من المريدين وتلاميذهم». وكان لنتائج حرب 1967 دور رئيسي في ذلك. «هذه الظاهرة تعكس التغير الدرامي في إطار الصهيونية الدينية: فجيل الشباب من الصهيونيين المتدينين الذين ربوا في دولة إسرائيل، أصبح الآن عاملاً مركزياً في صياغة صورة الدولة الاجتماعية والدينية. والحاخام كوك لعب دوراً مركزياً في هذا التطور كقائد كارزمي، استُقبل كلامه على أنه القول الفصل في أوساط الكثيرين من الصهيونيين المتدينين الشباب. وفي ظل هذه الأوضاع، بدأت «حركة غوش إيمونيم» تحشد زخماً بين الصهيونيين المتدينين الشباب». ويشكل نشاط هذه الحركة «المحاولة الأولى منذ بداية عصر التنوير، تقوم بها جماعة متدينة لتحديد الأهداف السياسية – الدينية للشعب اليهودي كله». وقد استندت هذه الحركة إلى فلسفة الحاخام أبراهام كوك (الأب)، الذي أصبح الحاخام الأكبر الأشكنازي في فلسطين حتى وفاته (1935)، وإلى تعاليم الحاخام تسفي كوك (الابن)، الذي احتل منصب والده في رئاسة «يشيفات هراب»، وقاد حركة غوش إيمونيم حتى وفاته (1984). ويمكن تلخيص مقاربته لمسألة العلاقة بين دولة إسرائيل وخلاص اليهود، كالتالي: «عندما نُسأل ما إذا كانت الأمة تجتاز راهناً مساراً من «الخلاص»، فالجواب قاطع: الشعب اليهودي الآن في خضم مسار الخلاص». وكان طبيعياً أن يثير هذا القطع مشاكل معقدة؛ فالدولة ظلت علمانية، الأمر الذي ينفي عنها دلالات «الخلاص». وبذلك احتدمت التناقضات بين الرؤى المسيانية والواقع العلماني، وزادت من توتر الوضع الداخلي في إسرائيل، على طريق حل هذه التناقضات، الأمر الذي لا يمكن الوصول إليه بالحوار. وقد جرى التعبير عن ذلك باحتدام الصراع حول ماهية دولة إسرائيل، وهويتها الثقافية والاجتماعية في السنوات الأخيرة (انظر أدناه). [20]

والتناقض الذي عاشته جماعات غالت في تقويمها للمغزى الديني لنتائج حرب 1967، دفعها إلى مواقف متطرفة. «فأولئك المؤمنون بأن الخلاص جار، وجدوا صعوبة في التحلي بالصبر والتعامل مع التناقض الواضح بين القناعة الداخلية والحياة اليومية». واستعجالاً لقدوم «المسيا»، عمدت جماعات متطرفة إلى التخطيط لنسف المسجد الأقصى، تمهيداً لبناء «الهيكل»، كخطوة أخرى على طريق الخلاص. في المقابل، لم تتأثر جماعة «نطوري كارتا» بنتائج تلك الحرب، والإرباك الذي ألمّ بها في أعقابها، أزالته حرب 1973، كونها أثبتت العكس تماماً من التأويلات التي راجت بعد 1967. أما الجماعة التي

(20) Ibid, pp. 205-207.

مالت لرؤية الخلاص في قيام إسرائيل، بصرف النظر عن طبيعتها العلمانية، فقد انبهرت بنتائج حرب 1967، وتعزز لديها الإيمان بالخلاص في حرب 1973. والجماعة التي لم تولِ اهتماماً لقيام الدولة، واعتبرته حدثاً عابراً لا يمت إلى الخلاص بصلة، مثل جماعة «حباد» («حسيديم» – «متصوفون»)، فقد أحلوا مفهوم «أرض – إسرائيل» بعد احتلالها كاملة في حرب 1967، محل «دولة إسرائيل»، التي لا مكان لها في اعتباراتهم الخلاصية، ما دامت علمانية. ورأت هذه الجماعة، بقيادة الحاخام مناحم شنيئرسون (في الولايات المتحدة) أن وقوع «أرض – إسرائيل» تحت السيادة اليهودية، هو عنصر إيجابي على طريق الخلاص. ولذلك، فهي تعارض الانسحاب من الأراضي المحتلة (1967)، على أساس أنه انتكاسة لمسار الخلاص. ومن هنا المفارقة في موقف هذه الجماعة، التي تدعي أنها لا تتدخل في السياسة: «المسيانية قد تقوم جزئياً على السيادة اليهودية على أرض – إسرائيل، ومع ذلك تنفي عن دولة إسرائيل الشرعية». وإذ صوّت أعضاء هذه الجماعة لصالح أغودات يسرائيل في الانتخابات للكنيست، إلا أن معارضتهم لأي انسحاب من المناطق المحتلة (1967) تجعلهم أقرب في مواقفهم إلى غوش إيمونيم. وكان حماسهم شديداً لدعم بنيامين نتنياهو في انتخابات عام 1996، إلى حد إطلاق الشعار «بيبي جيد لليهود»، إلا أنهم تراجعوا عنه لاحقاً.(21)

في مقابل هذه الجماعات «المسيانية»، تبرز الأرثوذكسية «اللامسيانية»، القائمة على آراء الحاخام إليعيزر شاخ، الذي هو الممثل الأهم للمدرسة الأرثوذكسية، «التي تسعى إلى تحييد الجانب المسياني من الواقع القائم». ويذهب الحاخام شاخ إلى أن «المسيا» لم يأت بعد، وبالتالي، «فالعالم يستمر كالمعتاد». وهو ينفي جميع أوهام «الخلاص»، ويعتبرها «خطراً على الشعب اليهودي». ويرى أن المهمة الرئيسية لليهود هي تعلم التوراة: «التوراة دعمتنا في المنفى على مدى ألفي عام بدون دولة، وهي تشكل الضمانة للشعب اليهودي». وهو يهاجم أسس الادعاءات الصهيونية، ويقلبها من أساسها، ويرى أن التوزع اليهودي هو ضمانة أفضل لبقائهم من تجمعهم في مكان واحد. «شتاتنا كان حقاً. الله أقام العدل على الشعب اليهودي في بعثرته بين الأمم. ليس بإمكاننا التمركز في مكان واحد. وما دام «المسيا» لم يأت بعد، فليست هناك ضمانة. لا نستطيع معرفة ماذا سيجري غداً. وعلينا ألا نقامر في وضع آمن ومجرّب. التوراة ومبادئها قد أعالتنا لآلاف السنين. هل نستبدلها بشيء آخر؟ بماذا؟!». وبموجب هذا المنظور لا قيمة للاستيطان في «أرض – إسرائيل» إلا كمكان لتعلم التوراة؛ وفي المقابل، أي مكان تدرّس فيه التوراة

(21) Ibid, pp. 207-208.

يساوي في قيمته «أرض – إسرائيل». ويذكر الحاخام شاخ اليهود «بأن التوراة أعطيت لهم في الصحراء». ولعله الحاخام الأرثوذكسي الأكثر تطرفاً في موقفه من البعد المسياني للواقع اليهودي الحالي. ويؤكد على أن اليهود يواجهون العالم أجمع، ويرفض الفكرة الصهيونية الداعية إلى أن يصبحوا أمة «ككل الأمم الأخرى». والمقولة الرائجة بين أتباعه هي: «من البديهي أن يكره عيسو يعقوب»، وبالتالي، يجب عدم الوثوق بغير اليهود، الذين هدفهم الرئيسي تدمير الشعب اليهودي. «ولذلك، فعلى دولة إسرائيل، كدولة اليهود، أن تقوم على قوتها الذاتية».(22)

والحاخام شاخ (ولد في ليتوانيا 1897) شخصية متميزة في عالم المتدينين اليهود، وهو زعيم المدارس الدينية الليتوانية (الحريدية). وبعد انشقاقه عن «مجلس كبار التوراة»، السلطة الروحية لأغودات يسرائيل، أسهم في إقامة حزبين: حركة «شاس» (حراس التوراة السفارديم)، التي يتزعمها الحاخام عوفاديا يوسف (ولد في بغداد 1921)؛ وحركة «ديغل هتورا» (علم التوراة)، التي يتزعمها هو بنفسه. ولا تمانع هاتان الحركتان في الانسحاب من المناطق المحتلة (1967)، إذا كان ذلك «يصون الدم اليهودي»، وتفضلان «سلامة اليهود على تكامل أرض – إسرائيل». وتثير مواقف كل من هذين الحاخامين اهتماماً واسعاً في إسرائيل، لأنهما المرشدين الروحيين لحزبين دينيين في مقدورهما ترجيح كفة ائتلاف وزاري على آخر، كونهما يشاركان في الحكومة. وعلى هذا الصعيد، طرأ تحول جذري على مواقفه [شاخ] من المشاركة في الحكومات الإسرائيلية، من الرفض العام لهذه المشاركة عندما تزعم تياراً معارضاً في «مجلس كبار التوراة»، إلى القبول بها من ناحية المبدأ. ففي سنة 1965 حمل شاخ بشدة على الحزب القومي الديني (المفدال) لأنه يشارك في الحكومات الإسرائيلية: «ليست الدولة دولة شريعة بل دولة القانون (العلماني)... ولهذه الدولة يتنازلون، وفيها يشاركون في تحمل المسؤولية.. إلى أين سيقود كل هذا؟». والحاخام عوفاديا يوسف، وبالتالي، حركة «شاس»، يتخذان موقفاً أكثر تصالحاً مع الدولة، وأكثر تقبلاً لفكرة الانسحاب من الأراضي المحتلة. أما اليعيزر شاخ، فإنه «يطرح أمام الصهيونية تحدياً جديداً هو وطنية يهودية تنظر إلى غير اليهود بريبة وحذر».(23)

والملفت للنظر أن هذه التيارات الدينية الأرثوذكسية المتزمتة، خلافاً للقوى الدينية الصهيونية، لم تعمل بصورة جدية، حتى وقت قريب (التسعينات)، على تحويل إسرائيل إلى دولة شريعة، «لأن دولة الشريعة ستقوم بمجيء المخلص المسيا». في المقابل، فقد ظلت

(22) Ibid, pp. 208-210.

(23) بشارة، «دوامة الدين والدولة»، ص 33–34.

تطالب بأن تحترم الدولة الشريعة، وتحاول استغلال الدولة لدعم مشاريعها الاجتماعية والاقتصادية والدينية. «الغريب أن القوى الدينية، التي وضعت نصب أعينها تحويل إسرائيل إلى دولة شريعة، هي القوى الدينية الصهيونية التي أخذت طابعاً «معتدلاً» في العقود الأولى لقيام الدولة. لكن إذا أمعنا النظر جيداً نصل إلى خلاصة مفادها أنه من المنطقي أن تطرح الصهيونية الدينية بالذات مثل هذه المهمات. لأن الدولة بالنسبة إليها هي مقدمة لمجيء المخلص وللدولة معان دينية مسيانية. ولذلك فمن الأصح إطلاق اسم السلفية على الحركات الصهيونية الدينية التي تتوق إلى إعادة ربط الدين بالدولة فعلياً وواقعياً وليس جوهرياً فقط». وقد نشأت هذه الحركات «السلفية» في أوساط «الأرثوذكسيين الجدد» في أوروبا الشرقية، الذين أسسوا حركة «همزراحي» (المركز الروحي)، بقيادة الحاخام راينس، كجناح ديني داخل المنظمة الصهيونية العالمية سنة 1901 (انظر أعلاه). وكانت ذات طابع وسطي توفيقي؛ وحاولت الجمع بين الدين والصهيونية في تيار واحد، من دون الخلط بينهما. وذهبت إلى أن «الصهيوني يستطيع أن يكون متديناً والمتدين صهيونياً، من دون أن تكون للصهيونية قيمة دينية». ويعتبر الحزب القومي الديني (المفدال) استمراراً لهذه الحركة. وحتى عام 1967، كان هذا الحزب (الليبرالي) شريكاً للمعراخ في الحكم، إلا أنه بعد ذلك، بدأ يتخذ منحىً يمينياً متدرجاً، إلى أن أصبح على يمين الخارطة الحزبية في التسعينات (انظر أدناه). ولا بد من الإشارة إلى أن العديد من المتدينين الصهيونيين يؤمن بإمكان الفصل بين انتمائه إلى الصهيونية كحركة «قومية» وبين تدينه كخيار ذاتي إيماني.(24)

وهذه الحركة التي حاولت الجمع بين التدين الأرثوذكسي والفكرة الصهيونية، جلبت على نفسها عداء التيارات الدينية التقليدية، وكذلك ازدراء القوى الصهيونية العلمانية المتمردة على الدين. «وقد جمعت هذه الحركة كل تناقضات الحركة الصهيونية؛ فإلى جانب صراعها مع المتدينين غير الصهيونيين من جهة، ومع العلمانيين الصهيونيين من جهة أخرى، جاء صراعها الداخلي بين المفاهيم العلمانية للدولة التي تستمد سلطتها من إرادة الشعب، وبين الشريعة كمفهوم ديني يستمد معانيه من إرادة الله والتوراة، بين البعد الثيولوجي المسياني للدولة وبين البعد العلماني الدنيوي». وتعود جذور هذه الحركة إلى دعاة الصهيونية الرومانسيين -كاليشر والقلعي - (انظر أعلاه). إلا أن مؤسسها هو الحاخام راينس، الذي كتب (1899) عن الفكرة الصهيونية: «هذه الفكرة لا تحمل أي حرف من فكرة الخلاص ولا تمس أي شيء له علاقه بها». وفي فلسطين كان «أبرز وأشهر

(24) المصدر السابق، ص35.

ممثلي هذا التيار الحاخام أبراهام يهودا هليفي كوك، الذي يعتبر ابنه ومكمل طريقه، الحاخام تسفي يهود كوك، الأب الروحي لحركة «غوش إيمونيم»... ». وقد نشأت هذه الحركة «السلفية» بعد حرب 1967، واحتلال كامل فلسطين، وبالتالي، تفجر التناقضات داخل هذا التيار. «فقد أكدت [الحرب] البعد الثيولوجي الميتافيزيقي للدولة اليهودية بالنسبة إلى المتدينين اليهود. وقد تجسد هذا الانفجار في النشاط السياسي لشبان حركة «بني عكيفا» الذين تربوا على قيم العمل العبري والاستيطان، جنباً إلى جنب مع القيم الدينية اليهودية. وكان خريجو حركة بني عكيفا يجدون موقعهم الطبيعي في حزب المفدال. لكن، وبعد حرب 1967، بدأت توفيقية هذا الحزب تظهر كتوفيقية مصطنعة، وبدأ اندماج هذا الحزب في الائتلافات مع حزب العمل يثير لديهم النفور. غير أن ثورة الشباب في حزب المفدال لم تأت في الحال بفكر ديني جديد. فعندما نشبت الأزمة كان الفكر الديني الذي يعبر عن البعد الديني للحركة الصهيونية، ويرفض اعتبار التدين والصهيونية أمرين منفصلين، كان هذا الفكر جاهزاً على شكل منظومة غيبية متكاملة نظّر لها، منذ زمن بعيد، الحاخام كوك من مدرسته الدينية المدعوة «مركاز هراب» في القدس».(25)

لقد أدت حربا 1967 و1973 إلى انقلاب درامي في موقف اليهودية الأرثوذكسية من الصهيونية، وبالتالي، من مسألة علاقة «الخلاص» بقيام الدولة اليهودية. «ويجمع مؤيدو الحركة الأصولية ومعارضوها على الإقرار بالأثر الحاسم الذي خلفته هاتان الحربان. ويذهب العديد من الصهيونيين الليبراليين وصهيونيي حزب العمل إلى أن الأصولية اليهودية فلتة غريبة ونتيجة مأساوية من نتائج هاتين الحربين، وأنها تشويه غير طبيعي لما كان يفترض في الصهيونية أن تكون – وما كانت ستؤول إليه – لولاهما. إلا أن المنظور الأبعد مدى يأخذ في الاعتبار نزوع الحياة السياسية اليهودية في أرض إسرائيل إلى التعلق بالأفكار المسيحانية، ويلحظ الفوران المزمن للنزعات الخلاصية الصوفية الأساس والنشيطة حتى في الشتات. فالرأي القائل أن بروز غوش إيمونيم كان نتيجة طبيعية وإنْ غير مقصودة من نتائج النجاح الذي حققته الصهيونية السياسية، يمكن أن يعدّ مقبولاً كقبول الرأي القائل أن الأصولية اليهودية في إسرائيل ليست إلا فلتة مستهجنة وقعت مصادفة واتفاقاً في سياق تطور الصهيونية». في الواقع، شكّل النصر في حرب 1967 منعطفاً حاداً في سيرورة المشروع الصهيوني بمجمله، ولم يتخطّ الجماعات الدينية الأرثوذكسية. «فقد أطلق موجة من المشاعر الصهيونية والدينية الرومنطيقية. وقد صاحب ذلك تحد كان في طريقه إلى البروز على أيدي الحراس الشباب في الحزب الديني القومي، ممّن ساءتهم

(25) المصدر السابق، ص 36-37.

أساليب المقايضة السياسية والرعاية التسلطية التي كانت تمارسها زعامة الحزب الطاعنة في السن. فقد برزت عقب الحرب طلائع القيادة الشابة، بزعامة حنان بورات وزفولون هامر ويهودا بن – مئير والحاخام حاييم دوركمن، لتصبح الجماعة السائدة داخل الحزب الديني القومي، وبالتالي، داخل الصهيونية المتدينة. وقد حققت ذلك بإبراز مظاهر الوطنية والريادة الاستيطانية والتزام حدود الدين». [26]

وقد رأت تلك الجماعات ضمّ المناطق المحتلة 1967 إلى إسرائيل، انطلاقاً من الشعار الذي رفعته: «أرض – إسرائيل لشعب إسرائيل حسب توراة إسرائيل». ولبلوغ غايتها، تعاونت مع أفراد علمانيين من «حركة أرض – إسرائيل الكاملة»، التي ظهرت بعد حرب 1967. أما مبادئ هذه الجماعة فتستند إلى تعاليم الحاخام كوك الأب، وإلى الأيديولوجية التي صاغها ابنه، تسفي كوك؛ كما أفادت سياسياً من صعود الليكود إلى السلطة (1977). «يعد معظم اليهود في الصف الديني القومي، بقيادة الحراس الشباب، الصهيونية ودولة إسرائيل اليوم العاملين المركزيين في عملية الخلاص التي طال انتظارها. وهم يعتقدون أن من شأن هذين العاملين أن يؤديا إلى عودة اليهود جميعهم إلى أرض – إسرائيل وتوسع الحكم اليهودي وبسطه على أرض الميعاد كلها وإعادة فرض سيادة الشريعة (الهلخا) وإعادة بناء الهيكل في أورشليم وظهور المسيح. من الصعب أن نبالغ في التشديد على مدى ما يمثل هذا الموقف الأصولي الخلاصي الصريح، الذي ينسب معاني مقدسة إلى نتائج العمل السياسي اليهودي، من انقلاب في مواقف اليهود الأرثوذكس التقليدية (سواء كانوا صهيونيين أو غير صهيونيين) حيال العمل السياسي عامة وحيال الصهيونية خاصة. لقد تضافرت أيديولوجية الحاخام كوك الغيبية ونزعة القيادة الإسرائيلية التوسعية لإطلاق هذه الحركة السلفية، التي في نشوة نجاحها، انجرفت وراء خطابها اللفظي لتضع «أرض – إسرائيل» في أعلى سلم أولوياتها، بصرف النظر عن منعكسات ذلك على «دولة إسرائيل» ذاتها. وقد أدى ذلك إلى رفع حدة التناقض مع الفئات العلمانية، التي كانت تخشى على مصير طابع الدولة «اليهودي والديمقراطي»، كما ادّعت. [27]

فبعد حرب 1967، عقد خريجو مدرسة «مركاز هراب» مؤتمراً، وجهت فيه ثلاثة أسئلة إلى الحاضرين والقضاة اليهود: «1 – هل يسمح وفق تعاليم التوراة، بالتخلي عن «مناطق محررة من أرض – إسرائيل؟» 2 – هل يسمح بالتخلي عن مناطق محتلة خوفاً من استيعاب عدد كبير من العرب داخل حدود دولة إسرائيل؟ 3 – هل يجب أن يرغمنا

(26) لوستك، الأصولية اليهودية، ص 36–37.
(27) المصدر السابق، ص 37–38.

الضغط الدولي على الانسحاب؟». وقد كانت هذه الأسئلة مطروحة في الشارع الإسرائيلي، وموضوع نقاش على الصعيدين: الشعبي والرسمي. إلا أنها اتخذت في المؤتمر صيغة دينية، وطرحت للحسم بموجب الشريعة اليهودية، لا بموجب موازين القوى والمصالح السياسية وغيرها من الاعتبارات. «عاش الدين حتى ذلك الحين جنباً إلى جنب مع السياسة، تاركاً تصريف الشؤون السياسية للسياسيين. وكان رجل المفدال يتحول إلى سياسي علماني عندما يبت مثل هذه المسائل، ثم يعود فيلبس ثوب الدين عند بت المسائل الدينية. واقعان منفصلان في عالم نشيطي حزب المفدال. لكن الوضع اختلف جذرياً عندما بدأت الأسئلة السياسية تصاغ بلغة دينية، ولا توجه إلى الكنيست والحكومة والصحافة والرأي العام، بل توجه إلى الحاخامين والقضاة المشتغلين حتى الآن بقضايا الأحوال التي أفردها لهم القانون الإسرائيلي». وجاءت حرب 1973، التي كانت بالنسبة إلى خريجي «بني عكيفا» و«مركاز هراب» تعبر عن آلام المخاض التي تسبق قدوم المسيا، لتدفع هذه الحركة خطوة إلى الأمام نحو الانتظام في حركة سياسية. وهكذا، «تأسست حركة «غوش إيمونيم» رسمياً في نهاية شتاء سنة 1974، على شكل تمرد داخل حزب المفدال الذي وافق على الانضمام إلى حكومة رابين الائتلافية، وهي حكومة فصل القوات مع مصر وسوريا، والاستعداد للحلول الوسط في قضية الأراضي المحتلة». [28]

الجوهر في عقيدة غوش إيمونيم هو الاحتفاظ بـ «أرض – إسرائيل»؛ وقد صاغت أيديولوجية تبريرية لهذا الغرض، تستند إلى الشريعة الدينية. «يستند نشيطو حركة غوش إيمونيم إلى مصادر أيديولوجية محددة، وإن كانوا لا يرغمون مؤيديهم على تبنيها؛ فالحركة ليست حزباً وإنما حركة شعبية غير ملتزمة إلا بالمحافظة على «أرض – إسرائيل». لكن لهذه الحركة نواة أيديولوجية قومية تستند إلى التراث الديني اليهودي ومصادر علمانية عديدة، قسم منها في حركة العمل الصهيونية وقسم آخر في الحركة الصهيونية التنقيحية، لكن نواتها الأيديولوجية لم تعد مدرسة لاهوتية تفسيرية كالتي أسسها الحاخام كوك. إنها حركة سياسية (مثل الحركات السلفية) تقتبس من التراث الديني ما يخدم أهدافها السياسية. وتشكيل فلسفة أو مدرسة دينية متكاملة يضيف قطباً جديداً إلى حلبة الصراع الفكري، لكن الحركات السلفية ليست مدارس دينية أو فلسفية، فكل الدين، وكل الفلسفة، وكل التراث، هي بالنسبة إليها أيديولوجية تقتبس منها اقتباساً انتقائياً. الفلسفة والتراث كنزان للاقتباسات والتبريرات الأيديولوجية». [29]

(28) بشارة، «دوامة الدين والدولة»، ص 38–39.
(29) المصدر السابق، ص 39.

خلافاً لحركة أرض – إسرائيل الكاملة، التي رأت بنفسها مجموعة ضغط على الحكومة للاستيطان في الأراضي المحتلة 1967، وعدم الانسحاب منها، كانت حركة غوش إيمونيم «تطمح إلى قيادة حركة جماهيرية، لا من أجل تغيير سياسة الدولة حيال الأراضي المحتلة فحسب، بل أيضاً تغيير الأسس الثقافية والأيديولوجية التي يقوم المجتمع عليها». وقد حجبت الأخيرة الأولى بعد حرب 1973؛ وبفضل تعاليم الحاخام كوك المتساهلة مع الصهيونيين غير المتدينين، «استوعبت غوش إيمونيم العديد من أعضاء حركة أرض – إسرائيل الكاملة». ففي أجواء التأزم التي أعقبت حرب 1973، ترعرعت حركة غوش إيمونيم، على أرضية التعبئة السياسية المحلية العازمة على إعادة تشكيل المجتمع الإسرائيلي بصورة تسوغ الخسائر في تلك الحرب. «وكانت حرب يوم الغفران أول صراع كبير تشارك فيه أعداد لابأس بها من اليهود الأرثوذكس ضمن وحدات قتال نظامية. وقد جاء معظم هؤلاء الجنود المشهورين بقلنسواتهم المميزة، من «يشيفوت هسدير» التي أنشئت حديثاً والتي سمح فيها للشبان اليهود المتدينين بأن يدمجوا نصف دوام من دراسة النصوص المقدسة في الخدمة النظامية في الجيش. وقد منحت هذه المشاركة اليهود الإسرائيليين المتدينين مزيداً من الثقة بالذات والشرعية ضمن المجتمع العلماني الأوسع. وفي خضم الارتباك النفسي الذي عقب حرب يوم الغفران، شعر جيل من المتدينين المثاليين الشباب، الذين عانى كبرياؤهم دوماً التكريم الممنوح لبناة الكيبوتسات وغيرهم من اليهود العلمانيين لقاء خدمتهم في الجيش، بأنهم قادرون على تقديم تحليلهم الخاص لمأزق إسرائيل واقتراحهم الخاص للخروج منه. إلا أن تحليلهم لم يكن تكنوقراطياً بل لاهوتياً. أما اقتراحهم فكان تجديد الشباب الروحي للمجتمع الذي يكون مصدر قوته والتعبير الأمثل عنه في الاستيطان في أرض إسرائيل الكبرى المحررة وفي التواصل معها». (30)

في مقابل هذا الطيف الواسع من الآراء الدينية والغيبية في علاقة إسرائيل الدولة بالدين اليهودي، قام طيف آخر من الآراء «العلمانية» في تلك العلاقة، لا يقل غيبية عن الأول، إلا أن قاعدته الشعبية في إسرائيل أوسع كثيراً. لقد حدد «إعلان الاستقلال» (14 أيار/مايو 1948) إسرائيل على أنها «دولة يهودية»، دون الحسم في مسألة «من، أو ما، هو اليهودي؟»، الأمر الذي ظل قضية خلافية في أوساط المستوطنين إلى الآن (1998). وفي الواقع، فإن الحركة الصهيونية، وبالتالي، إسرائيل، لم تشهدا عملية علمنة حقيقية، وبالتالي، فصل الدين عن الدولة، لكنهما قاومتا المحاولات التي سعت إلى صياغة الدولة

(30) لوستك، الأصولية اليهودية، ص 52–54.

المستحدثة على أسس دينية. فلدى انطلاق الحركة الصهيونية، كانت الغالبية العظمى من قاعدتها علمانية، ولكن طرحها «القومي» استند إلى التراث الديني اليهودي، الذي وظفته في خدمة أهدافها بشكل انتهازي (انظر أعلاه). لقد تحاشت الصهيونية الحسم في مسألة العلاقة بين مشروعها السياسي (الدولة اليهودية)، وبين الدين اليهودي كما يمارس في الواقع. وحتى بعد قيام الدولة ظل الغموض المتعمد يكتنف هذه القضية الشائكة، وظلت قيادتها قادرة على لملمة الأوضاع التي أفرزها هذا الواقع، من خلال توجيه أنظار المستوطنين إلى التناقضات الخارجية المترتبة على إقامة تلك الدولة. ومع ذلك، فقد واجهت إسرائيل، وبشكل متصاعد، «العديد من المشاكل والتناقضات التي لم تكن الصهيونية ولا قادة دولة إسرائيل يتوقعونها، الأمر الذي خلق العديد من التوترات والصراعات الثقافية والاجتماعية والطائفية والدينية والسياسية والأمنية داخل الدولة، وهو ما وضعها بالفعل أمام إشكالية واضحة بالنسبة لهوية الدولة». (31)

في سعيها وراء هدفها المركزي – إقامة «الدولة الثكنة» – على نسق الدولة القومية، قفزت الصهيونية فوق عدد من القضايا الجوهرية في تشكل مثل هكذا دولة. وقد تضافرت عدة عوامل لتمكينها من ذلك خلال فترة طويلة نسبياً. إلا أنه بزوال تلك العوامل، الخارجية أساساً، برزت التناقضات الداخلية، التي ظلت كامنة ما دام الغالب على العمل الصهيوني هو بناء المستوطَن، وبالتالي، تذليل العقبات التي تعترض سبيل ذلك. أما وقد قامت الدولة الاستيطانية، وراحت تسعى لتطبيع أوضاعها كدولة قومية، فقد تفجرت على الطريق تلك التناقضات الكامنة، وفي مقدمتها مسألة الهوية، وبالتالي، تحديد مضمون «يهودية» الدولة، حسب تعريفها. «في إسرائيل، خلافاً للدول القومية الأخرى(Nation State) ، لا تتطابق الأمة مع المواطنة؛ فليس كل مواطن إسرائيلي جزءاً من «الأمة الإسرائيلية»، التي لا تعترف المؤسسة الرسمية أصلاً بوجودها. إن أكثرية السكان في إسرائيل سكان يهود ينتمون إلى أمة عالمية هي الأمة اليهودية. والنقاش الجاري في إسرائيل حالياً [1990] هو فقط بشأن ما إذا كانت إسرائيل دولة اليهود أم تعدو ذلك لتكون دولة يهودية، أي دولة ذات طابع ديني يهودي. لكن كلا الطرفين المتناقشين في إسرائيل لا يتجاوز عملياً التطابق بين الأمة والطائفة، أو اعتبار الانتماء إلى الطائفة اليهودية انتماء إلى الأمة اليهودية». ومع ذلك، يستعصي على هذه «الدولة اليهودية» تعريف اليهودي الذي باسمه، ونيابة عنه في الغالب، أقيمت هذه الدولة. «فقانون العودة،

(31) الشامي، رشاد عبد الله، إشكالية الهوية في إسرائيل، سلسلة عالم المعرفة، 224، الكويت، 1997، ص 14–15. (لاحقاً، الشامي، إشكالية الهوية).

مثلاً، ما زال يفتقر إلى تعريف «من هو اليهودي؟». وسؤال من هو اليهودي سؤال ديني في نهاية الأمر، والعوائق أمام حسمه عوائق دينية. فليس هناك خلاف في شأن كون اليهودي هو المولود لأم يهودية، ولكن هناك فارق بين المتدينين الأرثوذكس وبين الاتجاهين المحافظ (Conservative) والاصلاحي (Reformist) بشأن عملية التهويد، أي إذا تمت بحسب أصول الشريعة أم لا. والسؤال سؤال ديني مع أن الإجابة عنه قد تعني منح المواطنة لليهودي «القادم الجديد»، أو عدم منحه إياها».[32]

وإذ تعمدت الصهيونية إغفال هذه المسألة الجوهرية، على أمل أن تحلّ في إطار الدولة، التي كان المتوقع أن تعمل كبوتقة صهر للجماعات اليهودية المهاجرة إلى فلسطين، فإنه بعد مئة عام على العمل الصهيوني الاستيطاني، وخمسين عاماً على قيام دولة المستوطنين، لم تنصهر تلك الجماعات في وحدة قومية، ولم تجد التناقضات الداخلية الأساسية حلاً لها في إطار الدولة. وقد عبر عضو الكنيست شلومو بن عمي (حزب العمل) والأستاذ في جامعة تل أبيب عن هذه الظاهرة (صحيفة «معاريف»، 22/9/1996، ص 34)، بقوله: «إن هذا المجتمع الذي أنشأه الآباء المؤسسون من الصهيونيين على أن يكون بوتقة صهر تمتزج فيها مختلف الثقافات واللغات، تحول إلى مجتمع متعدد الأعراق ومتعدد الثقافات ومتعدد الطوائف. وقد أدى هذا التفتت للصيغة الإسرائيلية إلى تشرذم المجتمع بين ثقافات وطوائف مختلفة، ولهجات متباينة، وبين مواقف متصارعة تجاه صورة الدولة اليهودية». ورأى بن عمي أن من شأن هذه الانشقاقات أن تؤدي إلى انفجارات عنيفة داخل جمهور المستوطنين في إسرائيل. ولعل توقعات بن عمي ليست بعيدة جداً عن الواقع.[33] وعلى خلفية انتخابات سنة 1996، التي جاءت عقب اغتيال يتسحاق رابين على يد يهودي متطرف دينياً (انظر أعلاه)، وصف بن عمي ما آلت إليه الصهيونية في إسرائيل، وما تمخضت عنه التفاعلات في «بوتقة الصهر الإسرائيلية»، بقوله إن الطرح الإسرائيلي للهوية هو صراع بين رؤيتين: رؤية تمثلها «تل أبيب»، المدينة الحديثة التي لا تعرف مفاهيم الريادة الصهيونية، والتي تتجسد فيها رؤى الطبقة البورجوازية والرأسمالية؛ ورؤية «أورشليم» التي تمثل التمسك بالتراث اليهودي والعلاقة بالشتات اليهودي وذكرياته، وبالمفاهيم الأيديولوجية الصهيونية المتطرفة.[34]

وكان الطريق إلى هذا التطور طويلاً. فعشية قيام إسرائيل وبعده، كان المتدينون

(32) بشارة، «دوامة الدين والدولة»، ص 26–27.

(33) الشامي، إشكالية الهوية، ص 210.

(34) المصدر السابق، ص 150–151.

اليهود، الصهيونيون وسواهم، يشعرون بضعفهم العددي والسياسي، وبالتالي، مستعدين لتقديم تنازلات كبيرة للعلمانيين، إذا حصلوا على بعض الضمانات في الشؤون الدينية المركزية، من وجهة نظرهم. فقبل قيام الدولة، انتزع ممثلو الجماعات الأرثوذكسية تعهداً من قادة الوكالة اليهودية (بن – غوريون) بمراعاة عدد من المسائل الدينية، التي يعتبرونها مركزية، لقاء الامتناع عن معارضتهم لقيام دولة يهودية لدى الإدلاء بشهاداتهم أمام «اللجنة الخاصة للأمم المتحدة بشأن فلسطين» (أونسكوب). وكانت هذه اللجنة تزور فلسطين (حزيران/ يونيو 1947) لاستطلاع رأي السكان حول مصير البلد السياسي؛ وهي التي أدت توصياتها إلى قرار التقسيم (انظر أعلاه). وقد قدّم بن – غوريون عدداً من التعهدات، أصبحت أساساً لما أسمي «الوضع القائم» (Status Quo)، وهي كالتالي: «أ – يوم السبت: من الواضح أن يكون يوم الراحة في دولة يهودية هو يوم السبت، على أن يسمح للمسيحيين والمنتمين إلى ديانة أخرى بالتعطيل في يوم عطلتهم الأسبوعي. ب – الكشروت: يجب اتخاذ التدابير اللازمة كافة لتوفير الطعام الكشير في كل مطبخ رسمي مخصص لليهود. ج – الأحوال المدنية: إن كل أعضاء المجلس التنفيذي [للوكالة اليهودية] يقدرون جدية المشكلة وصعوبتها الكبيرة، وسوف تعمل جميع الهيئات التي يمثلها المجلس التنفيذي كل ما في وسعها في هذا الشأن لتلبية الحاجة الماسة إلى المحافظة على سلامة الدين، ولمنع انقسام الشعب اليهودي إلى قسمين معاذ الله. د – التعليم: سيتم ضمان استقلالية كاملة لكل تيار في مجال التعليم (وبالمناسبة، فإن هذا النظام معمول به الآن أيضاً، في المنظمة الصهيونية وفي كنيست إسرائل). ولن يتعرض الحكم للمعتقد الديني وللضمير الديني لأية فئة في إسرائيل. وإن الدولة، كما هو معلوم، ستحدد الحد الأدنى من حصص التعليم الإلزامي: اللغة العبرية، والتاريخ، والعلوم، وما شابه ذلك، وستشرف على إنجاز هذا الحد الأدنى، لكنها ستعطي كل تيار الحرية الكاملة في إدارة دفة التعليم بحسب معتقده، وستتجنب أي مساس بالضمير الديني».[35]

لقد تضافرت خشية الجماعات الأرثوذكسية الدخول في صراع مفتوح مع الغالبية العلمانية في إسرائيل لدى قيامها، مع المرونة التي أبداها بن – غوريون في التعامل مع قضية علاقة الدين بالدولة، لتفسحا في المجال أمام إمكان التعايش بين الجانبين في العقدين الأولين من عمر الدولة اليهودية. «لم يكن بن – غوريون رجلاً متديناً، غير أنه، قبل وقت قصير من افتتاح الجلسة الأولى للجمعية التأسيسية، أي الكنيست، استجاب لطلب الحاخام مئير بار – إيلان، فذهب إلى كنيس «يشورون» في القدس للاستماع إلى صلاة

(35) سيغف، الإسرائيليون الأوائل، (مصدر سابق)، ص 256–257.

الشكر. وسجل في مذكراته، فيما بعد، قائلاً: «كانت هذه أول مرة أذهب فيها إلى كنيس في إسرائيل وقت الصلاة». كان قد مضى أكثر من أربعين عاماً على وصوله إلى البلد. وكان ينفر من الفرائض اليهودية وواقع اليهود في المنفى. كان يبحث عن جذوره في التوراة، وكان يميل نحو الربط بين الدولة ككيان سياسي منظم ذي سيادة وبين القومية العبرانية التوراتية. وقد كتب مرة: «إن خلود إسرائيل يتميز باثنتين: دولة إسرائيل، والتوارة». ووجد بن – غوريون، بين ما وجده في كتاب الكتب هذا، تأكيداً على الأخلاق النبوية التي نسبها إلى دولة إسرائيل. ولم يكن بن – غوريون واسع العلم؛ فاستخدامه الوافر للتوراة لم يكن استخداماً عميقاً كثيراً. وقد أثار تسييس الكتاب [المقدس] وجعله يبدو حقيقة قائمة، غضب أوساط متدينة، درج على الدخول في جدل معها، وكأنه أراد «إثارة حفيظتها» بالتقليل من قيمة المشنا والتلمود وأحكام الحاخامين. وقال، فيما بعد: «إنني لا أعير التلمود أهمية، ولا أستطيع أن أضع التلمود في مرتبة واحدة مع التوراة». كانت «لهجة الايديش» البولندية متحكمة فيه إلى حد ما. ولم يستطع تخفيفها على الرغم من محاولاته التخلص منها. وكان، كالآخرين، يحتفظ هو أيضاً، في ذاكرته، بشيء ما من المعرفة المكتسبة في عهد الطفولة. لكن الاعتبار السياسي ومسؤولية الدولة لا العاطفة اليهودية، هما اللذان وجهاه عندما أزمع على أن يضع أساس التعايش بين المتدينين والعلمانيين». (36)

ويعود موقف بن – غوريون المتساهل مع الجماعات الدينية الأرثوذكسية إلى اعتبارات متعددة، قادته إلى تحاشي الدفع باتجاه الحسم في مسألة فصل الدين عن الدولة، وبالتالي، إلى تأجيل وضع دستور لإسرائيل. لقد أراد بن – غوريون أن تكون الدولة «يهودية»، انسجاماً مع إملاءات وعد بلفور، وبالتالي، صك الانتداب، وقرار الأمم المتحدة بالتقسيم، التي تنص على إقامة «وطن قومي يهودي». كما رأى بن – غوريون أن مهمة الصهيونية قد انتهت بقيام إسرائيل. وكان يخشى فتح باب الجدل في موضوع الدين والدولة، لما قد يجره ذلك من «صراع ثقافي»؛ فعمد إلى تأجيل البت فيه. كما أنه أراد تحاشي استثارة الجماعات اليهودية الأرثوذكسية في إسرائيل والعالم ضد إسرائيل، التي طرحت نفسها «دولة يهودية». إلا أنه كانت لديه اعتبارات أخرى، سلطوية وحزبية، وحتى شخصية، دفعته إلى استرضاء تلك الجماعات، وتلبية شروطها للمشاركة في الحكومة التي يترأسها. «فإلى جانب الرغبة في تحاشي الصراع المباشر حول قضية الدين والدولة في فترة حرجة بالنسبة إلى البلد، عملت اعتبارات سياسية داخلية لصالح الحفاظ على الوضع القائم، وحتى تعديله لصالح الأحزاب

(36) المصدر السابق، ص 266–267.

الدينية. فميزان القوى السياسية في إسرائيل كان في وضع لا يسمح بتشكيل حكومة بدون مباي، أو واحدة من مباي وحده. وفي بحثه عن شركاء للائتلاف، وجد مباي الأحزاب الدينية مريحة أكثر من أي من الأحزاب الأخرى، خاصة خلال السنوات الأولى من وجود الدولة. فالشركاء المحتملون، على اليسار أو اليمين، أصروا على تنازلات بعيدة المدى في شؤون السياسة الاقتصادية، والاجتماعية، والخارجية، كانت لمباي مشاعر قوية ضدها، كشرط لمشاركتهم في الحكومة؛ هذا بينما الأحزاب الدينية كانت مستعدة لترك الأمور تسير في مجراها بالنسبة إلى جميع هذه المسائل، ما دامت تضمن لها الحفاظ على الوضع القائم فيما يتعلق بالقانون الديني والمحاكم، وتطبيق التشريعات بالنسبة إلى يوم السبت والطعام بحزم، وتمنحها بعض التنازلات الأخرى، التي تبدو صغيرة». وكانت الأحزاب الدينية، لفترة طويلة، الشريك الأكثر ولاء لمباي في الحكم. (37)

وفي المفاوضات على تشكيل الائتلاف الحكومي الأول (1949) برئاسة بن – غوريون، حصلت أغودات يسرائيل منه على كتاب، جاء فيه: «ستضمن [الدولة] حرية الدين وحرية الضمير، وهذا يعني أن كل مواطن في الدولة يستطيع أن يصون، بحسب طريقته، شعائر دينه. ولن يكون هناك أي إكراه من جانب الحكومة في هذا المجال. كذلك، ستضمن لكل فرد حرية الضمير للعمل بحسب معتقده الشخصي شرط ألا يمسّ ذلك قوانين الدولة وحقوق الآخرين. وأن وضع المرأة القانوني في دولة إسرائيل سيكون مساوياً في كل الشؤون المدنية، الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والتربوية، لحقوق الرجل. وهذه المساواة ستكون ملزمة للمحاكم الدينية اليهودية أيضاً، التي تصدر أحكاماً في مسائل الأحوال الشخصية، والإرث، والنفقة الزوجية، وغيرها. ولن تتقدم الحكومة بقانون للزواج المدني والطلاق المدني في الدولة، وستعمل وفق القانون الساري في هذه المسألة. وأن التيارات المختلفة في المجال التربوي ستتمتع من الآن فصاعداً بمكانتها المستقلة في جهاز التعليم الحكومي». وحصل المتدينون على قرار بإعفاء النساء المتدينات من الخدمة العسكرية. إلا أن بن – غوريون رفض طلب حزب «هبوعيل همزراحي» بتشكيل وحدة خاصة للمتدينين في الجيش، ورد على الطلب بالقول: «أ – إن جيشنا سيبقى موحداً، بمنأى عن التيارات؛ ب – ومن أجل وحدته سنلزم الجميع بالكشروت؛ ج – سنضفي جواً يهودياً على يوم السبت؛ د – سنعلم الاحترام المتبادل بحيث لا يسخر جندي لا يؤدي الصلاة من جندي يحمل كتاب الصلاة». ولكن الصراع استمر حول تطبيق نظام حرمة السبت، وما يترتب عليه من إجراءات عملية. (38)

(37) Safran, Israel, (op. cit.), pp. 206-207.

(38) سيغف، الإسرائيليون الأوائل، ص 258–259.

لقد وضع بن – غوريون أسس تعاطي «الدولة العلمانية» مع الجماعات الدينية، وأبدى تساهلاً معها أكثر مما كانت قيادة حزبه ترغب فيه. وعنه قال عضو الكنيست مناحم باروش (أغودات يسرائيل): «لقد أعطانا بن – غوريون أكثر من أي شخص آخر، لأنه كان يدرك أننا سنضطر إلى مغادرة البلد إذا لم تهتم الدولة بنا، ولم يكن يريد أن يحدث ذلك». وفي مذكراته كتب بن – غوريون: «ليس من الضروري أن نحسم، في زمننا، مسائل تتعلق بالآراء والمعتقدات لأننا سنبقى مختلفين في شأنها وقتاً طويلاً. إن من شأن الجدل الذي لا هوادة فيه بشأن مكانة الدين في الدولة أو محاولات الإكراه في شؤون الدين، أن يكون مادة متفجرة على صعيد الوطن، وأن يعيق في أحسن الأحوال مسار الالتحام الداخلي الذي هو ضرورة حيوية وشرط مسبق لبقاء الدولة». وخاطب بن – غوريون أعضاء حزبه قائلاً بأن الجدل في هذه المسألة، هو «مجرد حماقة». كان ذلك في عام 1950، أثناء مناقشة في الكنيست حول الموضوع، وتقرر في نهايتها الانكفاء عن وضع دستور للدولة (انظر أدناه)، والاكتفاء مرحلياً بقوانين أساسية. وهكذا بقيت الحقوق المدنية في إسرائيل من دون حماية كافية؛ «وربما كان هذا هو المقصود». (39)

المؤسسة الدينية

وهي تضم في إسرائيل المحاكم الدينية، التي تعنى بالأحوال الشخصية، حسب القوانين الدينية، شرط ألا تتعارض مع القوانين الأساسية في الدولة؛ ودائرة «الحاخامية»، التي تشرف عليها وتدعمها الدولة، ودائرة الرقابة على تطبيق الأنظمة المتعلقة بيوم السبت والأطعمة «الحلال» (كشروت)؛ ودائرة النظام التعليمي العام في المدارس الدينية؛ وشبكة المجالس الدينية التي تعنى بتوفير الاحتياجات الدينية للسكان؛ ووزارة الشؤون الدينية، التي لها يد في جميع الأنشطة التي تقوم بها الدوائر السابقة، إضافة إلى رعاية الشؤون الدينية للطوائف المختلفة، اليهودية وسواها. وفيما خلا هذه الوزارة، فقد كانت جميع هذه الدوائر قائمة، بشكل أو بآخر، في عهد الانتداب البريطاني، الذي أخذها بدوره عن نظام «الملّة» العثماني. وعلى العموم، احتفظت إسرائيل بنظام الانتداب فيما يتعلق بالطوائف الدينية غير اليهودية؛ أما الطوائف اليهودية، فقد أُخرجت من هذا النظام، بواقع إنشاء وزارة الشؤون الدينية، التي ورثت سلطة المندوب السامي في شؤون الطوائف الدينية، وبالتالي، غيّرت الوضع القانوني للطوائف اليهودية في الدولة اليهودية. فلم تعد هذه الطوائف أقلية تتمتع بصلاحيات محددة، يمنحها إياها نظام أجنبي؛ بل أصبحت القاعدة

(39) المصدر السابق، ص 267–268.

السكانية الغالبة في الدولة، صاحبة السيادة والسلطة في البلد، والتي تمنح الطوائف الأخرى ما تراه مناسباً لها من الصلاحيات، وتعالج القضايا الدينية من خلال وزارة الشؤون الدينية، التي هي جزء من الحكومة. (40)

لقد ألغت حكومة إسرائيل لدى قيامها، نظام «الملّة» بالنسبة إلى الطوائف اليهودية، واحتفظت به بالنسبة إلى غيرها من الطوائف الدينية، ووضعت يدها على المؤسسات الطائفية التي كانت قائمة في عهد الانتداب. وإذ اعتبرت نفسها وريثة لحكومة الانتداب، فقد تولت مسؤولية إدارة كافة الشؤون الدينية لمختلف الطوائف، من خلال وزارة الأديان. وفيما تحملت نفقات المؤسسات الدينية اليهودية، التي كانت الطوائف تمولها في السابق، فإنها صادرت أوقاف الطوائف الأخرى، خاصة الوقف الإسلامي، بعد أن جمدت «المجلس الإسلامي الأعلى» (انظر أعلاه). كما ورثت إسرائيل مؤسسة الحاخامية عن حكومة الانتداب، التي أقامت «مجلس الحاخامين» الأول في سنة 1921. وكان هذا المجلس يضم «الحاخامين الأكبرين»، الأشكنازي والسفاردي، وستة حاخامات مشاركين، ينتخبون لمدة خمس سنوات، من قبل مجلس انتخابي يضم 42 حاخاماً، و28 شخصاً علمانياً. وفي سنة 1963، جرى توسيع مجلس الحاخامين ليضم 12 عضواً، وكذلك المجلس الانتخابي ليضم 125 عضواً. ولمجلس الحاخامات سيطرة حاسمة على تدريب قضاة المحاكم الشرعية اليهودية والعاملين في الشؤون الدينية وتكليفهم. وعنه تصدر وثائق الزواج والطلاق وشهادات «الكشروت» والانتماء إلى الديانة («القومية») اليهودية وغير ذلك من الأوراق الثبوتية ذات الطابع الديني، بما في ذلك صلاحية الدفن في المقابر اليهودية. وبعد قيامها أصدرت إسرائيل عدداً من القوانين المتعلقة بالشؤون الدينية في الحياة العامة. «ونتيجة لذلك، تغلق جميع دوائر الحكومة في أيام السبت والأعياد، وتتوقف المواصلات العامة بين المدن، ويقتصر العمل العسكري على الحد الأدنى. والسفن التي تصل إلى إسرائيل بعد غروب الشمس عشية مثل هذه الأيام لا تستطيع إفراغ حمولتها حتى غروب الشمس في اليوم التالي. وقوانين الدولة تطالب جميع المؤسسات العامة، بما فيها الجيش، بالمحافظة على قوانين الطعام اليهودية، وتمنع تربية الخنازير، إلا في مناطق تقطنها غالبية مسيحية. وأنظمة البلديات تمنع النقل العام في أيام السبت والأعياد في غالبية المدن والبلديات، وتفرض إغلاق أمكنة الترفيه العامة، وكذلك المتاجر والأعمال، ما عدا بعض المطاعم، وتحدد إنتاج لحم الخنزير وبيعه». (41)

(40) Safran, Israel, pp. 202-203.
(41) Ibid, pp. 203-204.

كما ورثت إسرائيل عن حكومة الانتداب نظاماً تعليمياً متشعباً إلى فروع، حسب الميول الدينية والأيديولوجية في أوساط المستوطنين. وكانت هناك أربع شبكات: أ – «العامة»، التي تديرها البلديات، وهي ذات توجه صهيوني عام؛ ب – «الدينية»، التي أسستها حركة «مزراحي»، وتؤكد على منظور هذه الحركة الصهيونية – الدينية؛ ج – «العمالية»، التي تدعمها الهستدروت، وتؤكد على الاتجاه الصهيوني – الاشتراكي؛ د – «الأرثوذكسية المتطرفة»، التي أسستها أغودات يسرائيل، وتنحصر في التعليم الديني الصرف، ونتيجة لذلك، أصبح التعليم وجهازه موضوع صراع بين التيارات والطوائف المختلفة، خاصة بعد إصدار قانون التعليم الإلزامي، الذي اعترف بالتيارات الأربعة، ووعد بدعمها جميعاً على قاعدة الحجم وعدد المسجلين فيها. «وفي سنة 1953، وبعد عدة أزمات حكومية، صدر قانون يوحدها جميعاً، ما عدا شبكة أغودات يسرائيل، في نظام قومي واحد، حدد بعض المدارس على أنها ذات اتجاه قومي – ديني، وسمح للآباء بالاختيار بينها وبين المدارس القومية العلمانية. ويحق لمؤسسات أغودات يسرائيل أن تتلقى دعماً مالياً من الدولة إذا أذعنت لبعض المتطلبات في المنهاج والمستوى. وقد أسهم هذا القانون في إزالة الفوارق الصارخة في نوعية التعليم ومحتواه، وفي تخفيض روحية التعصب داخل المدارس ذاتها. ولكنه لم يقتلع المنازعات والاحتكاكات في أمور العلمانية والدين؛ ذلك لأن الأحزاب الدينية سيطرت على المدارس الدينية – القومية، واستمرت تنظر إليها على أنها محميتها الخاصة».(42)

لقد ساعدت المؤسسة الدينية في إسرائيل على استيعاب الطوائف الدينية، الصهيونية منها (همزراحي وهبوعيل همزراحي)، وغير الصهيونية (أغودات يسرائيل وتفرعاتها)، التي أصبحت أحزاباً بكل معنى الكلمة (انظر أدناه)، توجهها، بشكل مباشر أو مداور، «مجالس كبار علماء التوراة». وفي سعيها لضمان مصالحها، أتقنت هذه الأحزاب قواعد اللعبة السياسية في المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة (الكنيست والحكومة). وإذ انكفأت لفترة طويلة عن المجاهرة بنيّتها تحويل إسرائيل إلى دولة شريعة (هلخا)، فإنها لم تتوقف عن الصراع لتوسيع دائرة أحكام الشريعة في الحياة الإسرائيلية العامة. «وتحتدّ النقاشات في إسرائيل بشأن موضوعات حقوقية عديدة تتعلق بعلاقة الدين بالدولة، مثل: عدم اعتراف الدولة بالزواج العلماني، وتدخل المؤسسة الدينية في العديد من جوانب «الأحوال الشخصية»، إلى جانب تقييد حركة المواصلات في شوارع معينة يسكنها المتدينون أيام السبت، ومنع استيراد لحم الخنزير، وتدخل المؤسسة الدينية في منح لقب

(42) Ibid, pp. 204-205.

«كوشر» للمطاعم التي تقدم طعامها وفق أصول الشريعة. وغالباً ما يأخذ هذا النقاش في إسرائيل شكل صراع ضد ما يسمى «فرض الدين على الدولة» – وخصوصاً مع ازدياد وزن الأحزاب الدينية الناجم عن قدرتها على فرض شروط خلال المفاوضات الحكومية، مستغلة انقسام الكنيست (البرلمان الإسرائيلي) إلى قسمين متعادلين بين حزب الليكود وحلفائه اليمينيين من جهة، وبين حزب العمل والأحزاب الواقعة إلى يساره من جهة أخرى. وما يلفت النظر أيضاً، رفع القوى العلمانية الصهيونية في تظاهراتها وأعمالها الاحتجاجية الأخرى شعارات تدعو إلى تجنيد طلاب المدارس الدينية (اليشيفوت) في الجيش الإسرائيلي... ويبدو أن هناك نزعة لدى الأحزاب الدينية الأرثوذكسية غير الصهيونية إلى التكيف إزاء الرأي العام في الدولة، كما تفعل ذلك في أية دولة أخرى يعتبرها اليهود منفى، انطلاقاً من مقولة التلمود اليهودي «حكم صاحب الملك يعتبر حكماً» (دينا ديملكوتا دينا) – أي أن الدين اليهودي يفرد سلطة للدولة في المنفى. فهل تعتبر إسرائيل منفى بالنسبة إلى هذه الأحزاب والتيارات الدينية!... ».(43)

على العموم، ركزت الأحزاب الدينية حتى الفترة الأخيرة على موضوعين: الأول مبدئي ديني يتمحور حول مسألة «من هو اليهودي؟»، سعت من خلاله حصر سلطة الحسم في هذه المسألة بيد مجلس الحاخامات الأرثوذكس، واستثناء ممثلي التيارين الآخرين، المحافظ والاصلاحي، من التدخل في هذا الشأن. والثاني مطلبي، يتمحور حول المحافظة على اتفاق «الوضع الراهن» في شؤون الحياة اليومية، وتعزيز الدعم المالي للمؤسسات التعليمية والاجتماعية الخاصة بهذه الأحزاب. وحتى حرب 1967، لم تكن هذه الأحزاب عموماً تولي المسألة السياسية أهمية خاصة، فكانت حليفة الحزب الحاكم (مباي) في الائتلافات الحكومية، وساومت معه على مقايضة الموقف السياسي بالمكاسب الاقتصادية، التي تمنحها الدولة لمؤسسات تلك الأحزاب الاجتماعية والدينية. أما بعد تلك الحرب، فقد تغير الموقف؛ فمال «المفدال» (حزب الصهيونية الدينية، همزراحي سابقاً) إلى اليمين، وتمرد جيل الشباب فيه على قيادته التاريخية الهرمة، وفرض موقفه بالتحالف مع الليكود بعد الانقلاب في الحكم (1977). وفي المقابل، رفعت الأحزاب الحريدية (أغودات يسرائيل سابقاً) عقيرتها فيما يتعلق بطابع الدولة الديني، وعلت فيها الأصوات تنتقد المحاكم المدنية، وخاصة المحكمة العدلية العليا، وتطالب بحل المشاكل التي تبرز على أسس تعاليم التوراة. وفيما بقي بعض القوى الحريدية مع مبدأ «مقايضة» جزء من الأراضي المحتلة (1967) بالسلام مع العرب، فإن المفدال ذهب إلى أقصى اليمين، والتقى مع التيار

(43) بشارة، «دوامة الدين والدولة»، ص27.

الشوفيني العلماني، برفض أي انسحاب من تلك الأراضي، وحتى من سيناء، وبالدعوة لضمها إلى إسرائيل، وسحب القانون الإسرائيلي عليها، وصولاً إلى تنفيذ «الترانسفير» فيها، أي طرد سكانها العرب. وفيما راح المفدال يدعو إلى مزيد من الاستيطان في المناطق المحتلة، وإلى انخراط أعضائه من الشباب في الجيش، فإن الأحزاب الحريدية، وفي مقدمتها حركة «شاس»، امتنعت عن الاستيطان في تلك المناطق، وقاومت تجنيد تلاميذ المعاهد الدينية (هيشيفوت) في الجيش (انظر أدناه).

ثالثاً: نظام الحكم

إسرائيل هي صنيعة المشروع الصهيوني، وبالتالي، فهي كيان سياسي استيطاني، وحكومتها هي حكومة المستوطنين فيها أصلاً، التي ورثت بعد قيام الدولة (1948) دور الوكالة اليهودية في المنظمة الصهيونية العالمية. ومن هنا، كان طبيعياً أن يتخذ نظام الحكم فيها شكلاً معبّراً عن خصائصها الجوهرية، وملائماً لتجسيد تلك الخصائص في الواقع. وقد حددت نفسها في إعلان الاستقلال (14 أيار/ مايو 1948) دولة يهودية، مفتوحة أمام جميع يهود العالم للهجرة إليها والاستيطان فيها. وبهذه الصفة، وعلى أرضية الواقع اليهودي القائم منذئذ، فإسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي لا تنظر إلى نفسها باعتبارها ممثلاً للمستوطنين فيها فحسب، وإنما على أنها «دولة الشعب اليهودي»، كما ورد في إعلان الاستقلال. وبحسب «قانون العودة» (1950) يحق لكل يهودي اكتساب الجنسية الإسرائيلية بمجرد الهجرة إليها بنيّة الاستيطان فيها. ولأنها تمنح هذا الحق لليهود فقط، وتحجبه عن سواهم، بمن فيهم أهل البلد الأصليون – الفلسطينيون – وتميّز ضد من وقع منهم تحت احتلالها، فإسرائيل تعتبر في العرف الدولي السائد دولة عنصرية، الأمر الذي أقرته الجمعية العمومية للأمم المتحدة (1975)، في قرارها رقم 3379، والذي يحدد صراحة «أن الصهيونية هي شكل من العنصرية والتمييز العرقي» (ثم تراجعت عنه لاحقاً تحت ضغط الولايات المتحدة 1991). والتزام إسرائيل بالصهيونية، وبالتالي، بيهوديتها، وبناء عليه، التمييز ضد غير اليهود فيها، راسخ إلى درجة عدم إمكان طرحه للمناقشة في المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة، وذلك بموجب قانون أقرته الكنيست (1985)، يحظر طرح مشاريع قوانين «تنفي وجود إسرائيل كدولة للشعب اليهودي». وانطلاقاً من المبادئ الصهيونية التي تعتمدها إسرائيل، تعتبر الأرض التي استولت عليها ملكاً جماعياً لما تسميه «الشعب اليهودي»، بوصاية الدولة أو

الصندوق القومي اليهودي، وهما معاً يسيطران على حوالي 92٪ من الأراضي الفلسطينية التي جرى تهويدها، قبل قيام الدولة وبعده (انظر أعلاه). (44)

والحكم في إسرائيل، بعد قيامها، امتداد للحكم الذاتي الذي منحه الانتداب البريطاني للمستوطنين اليهود في فلسطين بموجب صك الانتداب الذي اعتبر المنظمة الصهيونية وكالة يهودية ملائمة للتعاون مع إدارة الانتداب في بناء «الوطن القومي اليهودي»، حسب وعد بلفور. وحكومة إسرائيل الأولى (المؤقتة، التي تشكلت فور إعلان الاستقلال، 1948)، لم تكن سوى الوكالة اليهودية (فرع فلسطين)، بمؤسساتها المختلفة، مع تغيير الاسم. والحكم الذاتي للمستوطنين اليهود في فلسطين، نشأ وترعرع في ظل الانتداب البريطاني ورعايته؛ ولما انتهى أجل ذلك الانتداب، حل الحكم اليهودي محله، معلناً قيام دولة إسرائيل، وراح يطوّر ذاته بما يتطلبه الواقع الجديد المتشكل. وأخذاً بالاعتبار الطبيعة الاستيطانية لإسرائيل، وبالتالي، كونها دولة المستوطنين، فإن نظام الحكم فيها، بالنسبة إليهم فقط، هو برلماني، رئاسي، يمارس الطقوس الديمقراطية؛ لكنه يميز ضد السكان العرب في الأراضي التي احتلت عام 1948، حيث أبقاهم لفترة طويلة تحت الحكم العسكري، ولا يزال يمارس عليهم التفرقة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، على الرغم من اعتباره إياهم مواطنين رسمياً. وفي الممارسة الشكلية، يفصل النظام في إسرائيل بين السلطات الثلاث – التشريعية والتنفيذية والقضائية. ويتمتع المستوطنون فيها بدرجة عالية من الحقوق المدنية، بموجب القوانين السارية المفعول، كما يجري تداول السلطة فيها وفقاً لأصول اللعبة الديمقراطية الغربية. وعلى العموم، ففيها سيادة للقانون، الذي يتساوى أمامه المستوطنون دون تمييز. وهذا القانون هو من صنع المؤسسة الاستيطانية، وبالتالي، فهو مجند في خدمة أهدافها.

لم يبدِ الاستيطان اليهودي القديم (قبل الصهيونية) في فلسطين اهتماماً كبيراً في تطوير مؤسسات خاصة، واعتمد أفراده في معاشهم على «الصدقات» (حلوكا – التوزيع)، التي كانت تأتيه من الخارج، وبالتالي، نذر نفسه عموماً لإقامة الشعائر الدينية. ومنذ منتصف القرن التاسع عشر، عين السلطان العثماني رئيساً دينياً (سفاردي) لإدارة شؤون «الرعايا» اليهود، هو «الحاخام باشي»، أسوة بغير المسلمين من «الملل» المقيمة في أراضي السلطنة. أما الأشكناز، وهم القلة، فانتظموا في جماعات (كولليم) حسب مواطنها الأصلية، وتلقت الدعم المادي من أبناء الطائفة في ذلك الموطن. «وباعتبارهم أنفسهم، كما فعلوا، جماعة دينية خالصة، نذرت نفسها كلياً لدراسة التوراة وطاعتها

(44) EZI, 1446.

الحازمة، فإن يهود «الاستيطان القديم» (هيشوف هيشان) لم تكن لديهم تطلعات سياسية، ولم يروا ضرورة لإقامة مؤسسات حكم ذاتي خاصة». إلا أن المستوطنين الصهيونيين وضعوا بعض الأنظمة لتسيير الحياة في المستوطنات المستحدثة، كما حدث في بيتح تكفا (1880)، حيث تولى الحاخام تنفيذها. وكذلك فعل مستوطنو يسود همعلا (1883) في الجليل الأعلى؛ وبعدهم (1891) في رحوفوت، حيث انتخبت ديمقراطياً لجنة لإدارة شؤون المستوطنة. وقد جرت (1903) محاولة، قادها مناحم أوسشكين، لإقامة مجلس (كنيسيا) قطري، يمثل جميع اليهود في فلسطين (12,000 نسمة، ثلاثة أرباعهم من الاستيطان القديم). ووقعت خلافات بين المستوطنين الجدد والقدامى، حول حقوق المرأة، وفشلت التجربة. «وهكذا، ذهب الاستيطان القديم والجديد، كل في طريقه الخاصة، فيما كل منهما يجحد آراء الآخر وأساليبه، ويتمسك بمُثُله وطموحاته الخاصة فقط». (45)

ومع وقوع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، الذي التزم «وضع فلسطين في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية، تؤمن إقامة الوطن القومي اليهودي» (انظر أعلاه)، فُتح فصل جديد في تاريخ الحكم الذاتي اليهودي في فلسطين. وكما فعلت المنظمة الصهيونية بعد وعد بلفور، بطرح نفسها ممثلاً لليهود أينما كانوا، بدون تفويض منهم، هكذا فعلت في فلسطين، بحيث اعتبرها صك الانتداب وكالة يهودية ملائمة للتعاون مع الانتداب في بناء «الوطن القومي اليهودي». وجنباً إلى جنب مع بناء المستوطنات، تقدمت الوكالة اليهودية في بناء مؤسسات الحكم الذاتي؛ وكان نجاحها على هذا الصعيد الأخير أكبر من الأول. وقبل أن يستكمل البريطانيون احتلال فلسطين، عقد فيها المستوطنون اجتماعين للتداول بشأن إقامة مجلس تمثيلي لهم، أحدهما في بيتح تكفا، والثاني في يافا (2 كانون الثاني/ يناير 1918). ولمناسبة قدوم «لجنة المندوبين»، برئاسة حاييم وايزمن (انظر أعلاه)، عقد مؤتمر ثالث في يافا (صيف 1918)، خاطبه وايزمن، «وأكد على أهمية الوحدة في استجابة يهود فلسطين للفرص التي يفتح وعد بلفور الطريق أمامها». وقد اتفق على تشكيل «مجلس النواب» (أسيفات هنفحاريم)، وعلى أسلوب انتخابه (19 نيسان/ أبريل 1920). وقد عقد هذا المجلس جلسته الأولى (القدس، 7 تشرين الأول/ أكتوبر 1920)، وانتخب «لجنة قومية» (فاعد لئومي)، كجهاز تنفيذي، مهمته إدارة شؤون الاستيطان اليهودي بين دورتي المجلس، وإعداد مسوّدة الدستور للجماعة اليهودية ذات الحكم الذاتي. وفي جلسته الأولى، أعلن المجلس نفسه «السلطة العليا في التعامل مع المصالح العامة

(45) EZI, pp, 1414-1415.

والقومية للشعب اليهودي في فلسطين»، وأنه «الممثل الوحيد» لذلك الشعب في الشؤون الداخلية والخارجية. «وكلف المجلس اللجنة القومية بمهمة الحصول على الاعتراف من قبل حكومة فلسطين». وقد قُدّمت هذه القرارات إلى المندوب السامي، هربرت صامويل، الذي راح ينفذها، ولكن ببطء أثار الوكالة اليهودية ضده (انظر أعلاه).(46)

إضافة إلى المعارضة العربية لنشاطها، وعدم آهليتها الذاتية (انظر أعلاه)، واجهت الوكالة اليهودية في البداية عقبتين رئيسيتين أمام استعجالها استصدار تشريعات لتكريس الحكم الذاتي اليهودي. وتمثلت الأولى في غياب وحدة الموقف بين المستوطنين، وخاصة معارضة الجماعات الأرثوذكسية للمخططات الصهيونية. أما الثانية، فتمثلت في إصرار الحكومة البريطانية على اعتبار اليهود في فلسطين طائفة دينية، وليس كينونة قومية. وقد استغرق إصدار القانون الذي شكل الأساس للحكم الذاتي اليهودي ثماني سنوات. «وكان على واضعي الدستور أن يتغلبوا على صعوبات من جهات مختلفة. فقد عارضت أغودات يسرائيل الأرثوذكسية المتطرفة الدستور؛ ورفضت منح النساء حق التصويت، وأصرت على الاعتراف بأولوية القانون الديني اليهودي. وأصرّ «مجلس الحاخامات»، كونه السلطة المعترف بها رسمياً في شؤون الزواج والطلاق اليهودية، على منحه وضعاً مفضّلاً في أجهزة الحكم الذاتي. واعترضت الحكومة البريطانية على المواد التي تجعل العضوية في الطائفة إلزامية على كل اليهود في فلسطين، ومنح مؤسسات الطائفة السلطة لفرض الضرائب. وبعد مفاوضات طويلة، أصدر المندوب السامي (1 كانون الثاني/ يناير 1928) «أنظمة الطائفة اليهودية»، التي، في إطار «قوانين الطوائف الدينية» (1926)، شكلت الأساس الرسمي والقانوني لتنظيم الطائفة اليهودية في فلسطين حتى إقامة دولة إسرائيل». وعلى قاعدة هذه الأنظمة الخاصة بالطائفة اليهودية (التي دعيت «كنيست يسرائيل»)، تشكّل «مجلس الحاخامات» (موعينست هربانيم)، الذي تموّل نشاطاته «اللجنة القومية». وكذلك لحظت الأنظمة تشكيل «مجلس النواب»، عبر انتخابات مباشرة وسرية، يحق المشاركة فيها لكل من بلغ 20 عاماً سناً. واعتبر البلد دائرة انتخابية واحدة، يجري الاقتراع فيها لأحزاب، وليس لأفراد. والهيئة التنفيذية هي «اللجنة القومية» (هفاعد هلئومي)، التي تنتخب سنوياً من قبل «مجلس النواب»، الذي يقرّ موازنتها، وتصبح سارية المفعول فقط بعد موافقة المندوب السامي عليها. وقد نجحت أغودات يسرائيل في إدخال مادة في الدستور، يحق بموجبها لمن يرغب في عدم الانضمام إلى المؤسسات اليهودية أن يفعل ذلك، وبالتالي، يصبح معفى من دفع الضرائب المتوجبة عليه حسب الدستور.(47)

(46) EZI, pp. 1415-1416.
(47) EZI, pp. 1416-1417.

1 – الدستور

لا تملك إسرائيل إلى الآن (1998) دستوراً متكاملاً ومكتوباً، يعيّن حدود الدولة جغرافياً وبشرياً، بل وحتى سياسياً، ويضع الأساس للعلاقات بين السلطات بشكل واضح، كما يحدد علاقات الأفراد بالدولة، حقوقهم وواجباتهم...إلخ. إلا أن البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) أقرّ عدداً من «القوانين الأساسية»، ذات الطابع الدستوري، والتي تعتبر فصولاً من الدستور العتيد. ومن أهم هذه القوانين الأساسية: قانون الكنيست، أراضي إسرائيل، رئيس الدولة، الحكومة، الجيش، أملاك الدولة، ومداخيلها، القضاء، ومراقب الدولة. وكذلك وضعت عدة قوانين تتعلق بطابع إسرائيل اليهودي الصهيوني، مثل: قانون نقل رفات هيرتسل (1949)؛ قانون العودة (1950)؛ والقوانين التي تحدد علاقة إسرائيل بالمنظمة الصهيونية العالمية/ الوكالة اليهودية (1952)؛ وبالصندوق القومي اليهودي (1953)؛ وبالصندوق التأسيسي (1956). ومبكراً وضعت قوانين تتعلق بالشؤون الدينية ومحاكمها (الأحوال الشخصية)، وبمجلس الحاخامات الأعلى. وكذلك القوانين الخاصة بالنازية، والتي توّجت عام 1986، بقانون يقضي بالسجن لمدة خمس سنوات على كل من ينكر حصول «الكارثة» النازية على اليهود.(48)

وعشية انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، وبالتالي مغادرة المندوب السامي البلد، وانسحاب كل القوات البريطانية منها (يوم السبت، 15 أيار/ مايو 1948)، قرأ دافيد بن – غوريون «إعلان الاستقلال» في جلسة خاصة لـ «مجلس الشعب» (موعيتست هعام)، عقدت في قاعة متحف مدينة تل أبيب (مساء الجمعة، 14 أيار/ مايو 1948، الساعة الرابعة، أي قبل حلول السبت)، بحضور 37 ممثلاً للاستيطان اليهودي في فلسطين والمنظمة الصهيونية العالمية. وبعد مقدمة تضمنت الدعاوى الصهيونية لشرعية إقامة إسرائيل، جاء في إعلان الاستقلال ما يلي: «وبناء على ما تقدم، فنحن أعضاء «مجلس الشعب» (موعيتست هعام)، ممثلي الاستيطان اليهودي (هيشوف هيهودي) في أرض إسرائيل والحركة الصهيونية، في يوم انتهاء الانتداب البريطاني على أرض إسرائيل، وبفضل حقنا الطبيعي والتاريخي كما بقوة القرار الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة، نجتمع لنعلن بذلك قيام دولة يهودية في أرض إسرائيل، تدعى إسرائيل. ونعلن أنه منذ لحظة انتهاء الانتداب الليلة، عشية السبت في السادس من أيار 5708 عبرية (الموافق 15 أيار/ مايو 1948م)، وحتى قيام سلطات رسمية ومنتخبة للدولة وفقاً للدستور

(48) EZI, p. 864.

الذي تقره «الجمعية التأسيسية المنتخبة» في مدة لا تتجاوز أول تشرين أول/ أكتوبر 1948، سيمارس مجلس الشعب سلطات «مجلس دولة مؤقت»، ويكون جهازه التنفيذي «إدارة الشعب» (منهيلت هعام)، حكومة مؤقتة للدولة اليهودية التي تدعى «إسرائيل» ». (49)

ومضى البيان معلناً فتح أبواب إسرائيل أمام الهجرة اليهودية و«جمع الشتات»، مؤكداً على تطوير البلد لصالح جميع سكانه؛ وأنه سيقوم على مبادئ الحرية والعدالة والسلام؛ وضمان المساواة في الحقوق الاجتماعية والسياسية، لجميع السكان بغض النظر عن الدين، العرق، أو الجنس؛ وكذلك حرية العبادة، الضمير، اللغة، التعليم، والثقافة؛ كما حماية الأماكن المقدسة لجميع الأديان؛ والالتزام بمبادئ دستور الأمم المتحدة. وأعلن البيان استعداد إسرائيل للتعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة وممثليها لتنفيذ قرار الجمعية العمومية (قرار التقسيم)، واتخاذ ما يلزم من خطوات لوحدة «أرض - إسرائيل» الاقتصادية. ودعا الأمم المتحدة للاعتراف بإسرائيل؛ و«سكان دولة إسرائيل العرب للحفاظ على السلام، والمشاركة في بناء الدولة على أساس المواطنية الكاملة والمتساوية، والتمثيل المناسب في جميع المؤسسات المؤقتة والدائمة». (هذا مع العلم أنه كان قد تم في حينه طرد عشرات آلاف الفلسطينيين من ديارهم). كما ناشد البيان الدول العربية المجاورة وشعوبها لعقد سلام مع إسرائيل، وإقامة روابط التعاون «مع الشعب اليهودي، صاحب السيادة، والمستوطن في أرضه الخاصة». كما دعا «الشعب اليهودي» للالتفاف حول دولة إسرائيل، والهجرة إليها وبنائها «وتحقيق الحلم القديم - افتداء إسرائيل». ووقع البيان أعضاء «مجلس الدولة المؤقت». (50)

وبعد أن قرأ بيان الاستقلال، أعلن بن - غوريون تشكيل «مجلس الدولة المؤقت» (هموعتسا هزمنيت)، وكذلك «الحكومة المؤقتة» (همشلا هزمنيت)، وإلغاء جميع القوانين البريطانية التي تضع قيوداً على هجرة اليهود إلى فلسطين، وامتلاكهم الأراضي فيها. وعلى الفور، تحرك هذا المجلس المؤقت ليضع «نظام القانون والإدارة» للدولة المعلنة (19 أيار/ مايو 1948)، الذي نقل صلاحيات حكومة الانتداب إلى حكومة إسرائيل، كما حدد تركيب مختلف دوائر الحكومة، والإدارات المحلية وواجباتها وسلطاتها. وقد تضمن «نظام القانون والإدارة» النظام القانوني للدولة، والقضايا المتعلقة بفرض الضرائب وتنظيم قروض الدولة وميزانياتها، وتنظيم القوات المسلحة، وتسجيل

(49) EZI, p. 320.
(50) EZI, p. 320.

المؤسسات التجارية والجمعيات التعاونية، وضرورة نشر القوانين والأنظمة في الجريدة الرسمية (رشوموت). (51)

وإزاء الخطوات التشريعية والإجرائية التي اتخذها المجلس والحكومة المؤقتان على أساس إعلان الاستقلال، فقد أُثيرت مشكلة دستورية ذلك الإعلان، وبالتالي الإجراءات المترتبة عليه. وفي الواقع، فإن المحكمة العدلية العليا في إسرائيل ذاتها، قد بينت أن إعلان الاستقلال جاء لغرض سياسي، هو إشهار قيام الدولة على الصعيد العالمي، ولكنه «ليس قانوناً دستورياً، يمكن في ضوئه تحديد دستورية القوانين الأخرى». إلا أنها عادت وتراجعت عن هذا البيان، موضحة أنها لا تعني أن الإعلان هو مجرد بيان سياسي، وإنما لا يجوز اعتباره معياراً لدستورية التشريعات الأخرى. ومع ذلك، استمرت المؤسسات والتشريعات المستندة إليه نافذة. (52)

ومنذ قيام إسرائيل، وحتى قبله، أثيرت قضية وضع دستور للدولة، ونوقشت المسألة بشكل مستفيض، ومع ذلك لم يوضع الدستور إلى الآن. ففي 30 تشرين ثاني/ نوفمبر 1947 (غداة اتخاذ قرار التقسيم في الأمم المتحدة)، كلفت الوكالة اليهودية لجنة من القانونيين وضع مشروع للدستور، ففعلت ذلك. وقدم المشروع للحكومة المؤقتة، التي أدخلت عليه بعض التعديلات، ونشرته بتاريخ 9 كانون الأول/ ديسمبر 1948، فأثار جدلاً حاداً بين اتجاهات سياسية ودينية مختلفة، إذ رفضته الأحزاب الدينية لأنه لم يعتمد التوراة أساساً للتشريع الإسرائيلي. أما العلمانيون، فقد اعترضوا على كونه يُخضع الأحوال الشخصية للشرائع الدينية. لكن الذي حسم مصير هذا المشروع بالتجميد كان حزب «مباي»، بزعامة بن - غوريون، الذي رأى تأجيل الموضوع، كون المشروع الصهيوني لم يستكمل بعد، سواء لناحية حدوده البشرية (يهود العالم)، أو الجغرافية (حدود الهدنة لعام 1948)، أو طبيعة العلاقات الداخلية والخارجية لدولة لا تزال في طور التكوين. وتحاشياً لإثارة قضايا خلافية جوهرية - علاقة إسرائيل بيهود العالم، وبالحركة الصهيونية، وبالديانة اليهودية، وبالتالي، «من هو اليهودي؟» - وكذلك حدود الدولة، والموقف من الشعب الفلسطيني والأمة العربية، فقد اتُّفق على وضع الدستور بشكل متدرج، وبما تقتضيه الحاجة وتبيحه الأوضاع. (53)

ومع أن مشروع الدستور هذا لم يقر، فقد تضمن العديد من المبادئ التي استندت

(51) EZI, p. 864.
(52) EZI, p. 320.
(53) Mahler, Gregory S., Israel, Government and Politics in a Maturing State, New York, 1990, pp. 80-83. (Henceforth: Mahler, Israel).

إليها «القوانين الأساسية» القائمة في إسرائيل. فقد جاء فيه ما يلي: اللغة العبرية هي اللغة الرسمية؛ تتخذ الدولة شكلاً جمهورياً؛ ويكون النظام برلمانياً؛ وصلاحيات رئيس الدولة محدودة؛ وينتخبه البرلمان؛ ويتشكل البرلمان من خلال انتخابات عامة، وعلى أساس التمثيل النسبي؛ والسلطة التنفيذية بيد الحكومة، وهي مسؤولة أمام البرلمان؛ ضمان الحريات المعروفة في الديمقراطيات الغربية، وكذلك الحقوق والواجبات السياسية والاجتماعية؛ احترام التقاليد الدينية، وكذلك عطلة يوم السبت والأعياد الدينية؛ الصبغة اليهودية العالمية لإسرائيل، أي أن تكون دولة للأفراد اليهود في جميع أنحاء العالم. وبعد الانتخابات العامة الأولى (25 كانون ثاني/ يناير 1949)، دعيت الجمعية التأسيسية (مجلس الدولة المؤقت سابقاً) لمناقشة مشروع الدستور (16 شباط/ فبراير 1949). إلا أن «الحكومة المؤقتة»، برئاسة بن – غوريون (الذي لم يكن قد شكل حكومة جديدة دائمة بعد)، طرحت مشروعاً آخر، هو «قانون الانتقال»، بديلاً لمشروع الدستور، كما اقترحت تأجيل البحث فيه إلى أجل غير مسمى. وتمت الموافقة على الاقتراح، وإقرار «قانون الانتقال»، الذي جاء مكملاً لـ «نظام القانون والإدارة» (1948).

إلا أن إقرار «قانون الانتقال»، وما ترتب عليه من انتخاب حاييم وايزمن رئيساً أول للدولة (16 شباط/ فبراير 1949)، وتغيير اسم الجمعية التأسيسية إلى «الكنيست» (8 آذار/ مارس 1949)، ثمّ تشكيل الحكومة العادية الأولى برئاسة دافيد بن – غوريون، ونيلها ثقة الكنيست (10 آذار/ مارس 1949)، لم تحل دون طرح مشروع الدستور للمناقشة (8 آذار/ مارس 1949). واستمر النقاش دون حسم حتى 13 حزيران/ يونيو 1950، عندما تقدمت الحكومة بحل وسط، أقرته الكنيست بأغلبية 50 صوتاً ضد 30، وامتناع 40 عن التصويت. وقد نص القرار على وجوب وضع دستور مكتوب لإسرائيل، ولكن لا ضرورة للإسراع في إصداره، ويُفضّل التقدم بذلك تدريجياً، عبر صياغة قوانين عادية، تتضمن الأحكام الدستورية للدولة، وتعرض تباعاً على الكنيست لإقرارها، ويمكن جمعها لاحقاً في وثيقة دستورية واحدة. وكلفت الكنيست «لجنة الدستور، القانون، والقضاء» بهذه المهمة. وعلى الرغم من أن هذه اللجنة لم تستكمل عملها إلى الآن (1998)، فإن ذلك لم يحدّ من عمل الكنيست في التشريع بجميع مجالات الحياة الداخلية في إسرائيل، وكذلك مختلف العلاقات الخارجية.(54)

(54) Mahler, Israel, pp. 83-84.

2 – الكنيست

وهي البرلمان الإسرائيلي، وبالتالي السلطة التشريعية من نظام الحكم في إسرائيل، كما أنها مصدر سلطة الحكومة المسؤولة أمامها، وعليه، فالكنيست هي الهيئة المركزية في النظام السياسي الإسرائيلي. واسمها مأخوذ من لفظ «هكنيست هغدولا» (المجلس الأكبر)، التي كانت الهيئة التشريعية لليهود في بداية عصر «الهيكل الثاني» (نهاية القرن السادس قبل الميلاد). وقد جاءت الكنيست لتحل محل «مجلس النواب» (أسيفات هنفحاريم)، عبر مرحلتين انتقاليتين: الأولى، تشكيل «مجلس الشعب» (موعيتست هعام)، عشية انتهاء الانتداب البريطاني في فلسطين؛ والثانية، تشكيل «مجلس الدولة المؤقت» (موعيتست همدينا هزمانيت)، بعد الإعلان عن قيام إسرائيل. وكان مجلس النواب قد تأسس في 19 نيسان/ أبريل 1920، عبر انتخابات عامة للمستوطنين اليهود في فلسطين، بمبادرة من «المجلس المؤقت» (هفاعل هزماني) وإشرافه. وفي اجتماع مجلس النواب الأول في القدس (7 تشرين أول/ أكتوبر 1920)، أعلن نفسه «القيادة الوطنية المستقلة لليهود في فلسطين»، وأنه «ممثلهم الوحيد في الشؤون الداخلية والخارجية»، كما أنه «المؤسسة العليا لتحسين الأوضاع الوطنية العامة لليهود في أرض – إسرائيل»، وبالتالي، فهو يملك الصلاحيات التشريعية والقانونية في جميع مجالات عملها. كما انتخب المجلس «اللجنة القومية» (هفاعد هلئومي)، التي كلفت وضع الدستور. واعترف المندوب السامي، هربرت ساموئيل، بهاتين الهيئتين التمثيليتين.(55)

وكان عدد أعضاء مجلس النواب الأول 314 عضواً. وفي 6 كانون أول/ ديسمبر 1925، انتُخب المجلس الثاني الذي ضم 221 عضواً. ولم تسمح له حكومة الانتداب بوضع دستور خاص باليهود، وفرضت عليهم الالتزام بـ «قانون الطوائف الدينية» (1926)، الذي في إطاره وضعت الترتيبات الخاصة بالطائفة اليهودية (1928). ولم تلزم تلك الترتيبات اليهود بالانضواء في «كنيست إسرائيل»، فانسحبت منها «أغودات يسرائيل» الدينية الأرثوذكسية، ولم تعترف بمجلس النواب أو اللجنة القومية. وفي 5 كانون ثاني/ يناير 1931، انتخب المجلس الثالث، الذي تقرر أن يكون عدد أعضائه 71 فقط. وبسبب «الثورة العربية الكبرى» (1936 – 1939)، وبعدها الحرب العالمية الثانية، تأجلت الانتخابات للمجلس الرابع حتى آب/ أغسطس 1944. وبذلك لعب المجلس الثالث دوراً هاماً في قيادة الاستيطان اليهودي، وبالتالي الحركة

(55) EZI, p. 129.

الصهيونية العالمية/ الوكالة اليهودية، في هذه المرحلة الحاسمة. وظل المجلس الرابع قائماً حتى نهاية الانتداب البريطاني في فلسطين، وبالتالي، إقامة إسرائيل. وألغي رسمياً في 13 شباط/ فبراير 1949، عندما أطلقت «الجمعية التأسيسية» على نفسها اسم الكنيست». [56]

وفي آذار/ مارس 1948، اتخذت اللجنة القومية (هفاعد هلئومي)، بالتشاور مع «اللجنة التنفيذية» للوكالة اليهودية (فرع فلسطين)، قراراً بتشكيل حكومة مؤقتة ومجلس دولة مؤقت، عندما ينتهي الانتداب البريطاني (15 أيار/ مايو 1948). وقد تشكل هذا المجلس من 37 عضواً: 14 من اللجنة القومية، و12 من الوكالة اليهودية، و11 من منظمات وهيئات مختلفة. ولأن الانتداب كان لا يزال قائماً، أُطلق على هذا المجلس مؤقتاً اسم «موعيتست هعام» (مجلس الشعب)، الذي انتخب من ضمنه 13 عضواً ليكونوا الهيئة التنفيذية، التي أسميت «منهيلت هعام» (إدارة الشعب). وبعد الإعلان عن قيام إسرائيل، دعي المجلس «موعيتست همدينا هزمانيت» (مجلس الدولة المؤقت)، والإدارة أصبحت «الحكومة المؤقتة» (هممشلا هزمانيت). وبحسب إعلان الاستقلال، كان من المفترض أن تجرى الانتخابات العامة الأولى للجمعية التأسيسية في 1 تشرين أول/ أكتوبر 1948، ولكن ذلك لم يحصل حتى 25 كانون ثاني/ يناير 1949. وفي هذه الأثناء تركز اهتمام «مجلس الدولة المؤقت» على وضع التشريعات الرئيسية اللازمة لتسيير شؤون الدولة، فبدأ بإلغاء شروط «الكتاب الأبيض لعام 1939»، التي تقيد هجرة اليهود إلى فلسطين وامتلاكهم الأراضي فيها. ثم وضع «نظام القانون والإدارة» (1948)، الذي نقل صلاحيات حكومة الانتداب إلى حكومة إسرائيل، كما راح يعد لإجراء الانتخابات العامة، وبالتالي القيام بإحصاء عام للسكان. [57]

وبعد الانتخابات العامة (25 كانون الثاني/ يناير 1949)، التأمت «الجمعية التأسيسية» في مبنى الوكالة اليهودية بالقدس (14 شباط/ فبراير 1949)، وافتتح الجلسة الأولى حاييم وايزمن، الذي كان رئيس مجلس الدولة المؤقت، وفيها انتخب يوسف شبرنتساك رئيساً للجمعية التأسيسية. وفي 16 شباط/ فبراير 1949، أقرت هذه الجمعية «قانون الانتقال»، الذي جاء مكملاً لـ «نظام القانون والإدارة» (1948)، ونصّ على أن الهيئة التشريعية لإسرائيل تتشكل من مجلس برلماني واحد، يدعى «الكنيست»، ويضم (120) عضواً، يجري انتخابهم على أساس التمثيل النسبي. وانتخبت الكنيست في تلك

(56) EZI, p. 129.
(57) EZI, p. 129.

الجلسة حاييم وايزمن رئيساً أول لإسرائيل. وفي اليوم التالي، وحسب قانون الانتقال، قدم بن – غوريون، رئيس الحكومة المؤقتة، استقالة حكومته لرئيس الدولة، فقبلت. وفي 24 شباط/ فبراير 1949، وبعد مشاورات مع الأحزاب الممثلة في الكنيست، كلف حاييم وايزمن دافيد بن – غوريون بتشكيل حكومة عادية جديدة. وفي 8 آذار/ مارس 1949، عرض بن – غوريون حكومته على الكنيست، فنالت الثقة بغالبية 73 صوتاً مقابل 45. وظلت الكنيست تعقد جلساتها في تل أبيب حتى 11 كانون الأول/ ديسمبر 1949، وبعد ذلك انتقلت إلى القدس بشكل دائم. وفي صيف عام 1966، انتقلت إلى المبنى الجديد، «مشكان هكنيست» (مقرّ الكنيست)، الذي أُقيم بهبة مالية من الثري اليهودي الفرنسي، جيمس دي روتشيلد. [58]

أ – صلاحيات الكنيست وواجباتها

إن «قانون أساسي: الكنيست»، الذي سنّ في صيغته الأخيرة (1 شباط/ فبراير 1958)، يحدد نظام الانتخابات العامة للكنيست، وكذلك واجباتها وصلاحياتها. ويقضي هذا القانون بأن تتكون الكنيست من مجلس واحد، يضم 120 عضواً، يجري انتخابهم بالاقتراع السري، وعلى أساس التمثيل النسبي. ويحق لكل إسرائيلي، بلغ سنّ 18 عاماً فما فوق، أن يشارك في الانتخاب. كما يحق لكل إسرائيلي، بلغ سنّ 21 عاماً فما فوق، أن يرشح نفسه لعضوية الكنيست، فيما خلا أولئك الذين يشغلون مناصب عامة في الدولة – رئيس الدولة، رجال الدين الذين يتقاضون رواتب، القضاة، ضباط الجيش، والموظفين الكبار. وفي تشريع لاحق (1985)، حُجب هذا الحق عن المدانين بالخيانة، وعن القوائم الحزبية التي ترفض «الطبيعة الديمقراطية لدولة إسرائيل»، أو تنفي حقها بالوجود كدولة يهودية. وتمتد ولاية الكنيست الواحدة أربع سنوات، من تاريخ انتخابها، وحتى تعقد الكنيست التالية جلستها الأولى. ويحق لها أن تحلّ نفسها قبل نهاية الولاية، بموجب قانون خاص، تقره بنفسها، وتحدد فيه موعد الانتخابات العامة القادمة، وبالتالي، تعيين «لجنة الانتخابات المركزية»، التي يرأسها عادة رئيس المحكمة العدلية للإشراف على عملية الانتخابات. ويحدث ذلك عندما تقع أزمة تشكيل وزارة تتمتع بثقة الكنيست حسب «قانون أساسي: الحكومة». [59]

وجلسات الكنيست لا تحتاج إلى نصاب لتصبح نظامية، وجميع القرارات تتخذ فيها

(58) EZI, p. 815.
(59) EZI, p. 816.

بالأغلبية النسبية لمجموع الحضور، دون حساب الامتناع عن التصويت. وجميع الجلسات مفتوحة، ما لم يتخذ قرار خاص بإغلاق بعضها. وتعقد الكنيست دورتين (شتوية وصيفية) سنوياً، بحيث لا يقل مجموع مدتيها عن 8 أشهر. ويجوز للكنيست أن تعقد جلسة استثنائية، أثناء عطلتها، إذا طلب ذلك 20 عضواً فيها، أو الحكومة. ويتقاضى أعضاء الكنيست رواتب، يحددها القانون، ولا يجوز للعضو تقاضي رواتب أخرى. ومقر الكنيست (مشكان هكنيست) ومحيطه المباشر يتمتع بحصانة، ويحافظ على النظام فيهما «حرس الكنيست» (مشمار هكنيست)، الذي هو بإمرة «رئيس الكنيست» (يوشيف روش هكنيست). ويتمتع الأعضاء بحصانة برلمانية، إلا إذا رفعت عنهم بقرار من الكنيست ذاتها. وهي الهيئة التشريعية للدولة، ولا يجوز للمحاكم أن تنقض قراراتها. والكنيست تنتخب رئيس الدولة في اقتراع سري، كما يحق لها في ظروف معينة، وبشروط محددة، إقالته من منصبه. وهي التي تمنح الثقة للحكومة، أو تنزعها عنها، كما تراقب أعمال الحكومة، وتناقش قراراتها وسياساتها في جلسات عامة. وبحسب «قانون مراقب الدولة»، فإن الرئيس يعينه بناء على توصية من الكنيست، وهو يقدم تقريره السنوي إليها، حيث يبحث في لجنة خاصة، ومن ثم تطرح استخلاصاتها للمناقشة في جلسة عامة.(60)

والكنيست الجديدة تبدأ أعمالها بجلسة احتفالية، يفتتحها رئيس الدولة، في يوم الاثنين التالي لأسبوع الانتخابات. وبعد أن يلقي خطابه العام، يكلف الرئيس كبير السن في الكنيست، برئاسة الجلسة، فيعمد هذا إلى إجراء قسم الأعضاء، ومن ثم يدير عملية انتخاب رئيس الكنيست ونوابه (2 – 8). ورئيس الكنيست يحفظ النظام فيها، ويدير جلساتها، ويشرف على تصريف أعمالها. ويحق له توقيف الأفراد فيها، وضبط الأمور في مبنى الكنيست. وهو يتولى مهام رئيس الدولة في غيابه المؤقت. وفيما خلا الجلسات العامة، التي تناقش فيها القضايا المطروحة على جدول الأعمال حسب النظام، فالكنيست تعمل من خلال «لجان دائمة». وهي تتشكل من أعضاء الأحزاب الممثلة في الكنيست، وحسب قوتها فيها، الأمر الذي يحدد عدد اللجان التي يشترك فيها ممثلو كل حزب، أو يرأسونها. وتتألف كل لجنة من 19 عضواً، وهي الآن عشر: 1) الشؤون الخارجية والأمن؛ 2) الدستور، القانون والقضاء؛ 3) التعليم والثقافة؛ 4) الاقتصاد؛ 5) الكنيست؛ 6) المالية؛ 7) العمل والرفاه الاجتماعي؛ 8) الداخلية والبيئة؛ 9) مراقبة الدولة؛ 10) الهجرة والاستيعاب. ويمكن للكنيست أن تعين لجاناً فرعية، وأخرى خاصة لتحري قضايا معينة في عمل الحكومة، أو بعض وزاراتها.(61)

(60) EZI, p. 817.
(61) EZI, p. 817.

ورئيس الكنيست يضع جدول أعمال جلساتها، بناء على اقتراح الحكومة، فيما خلا جلسة واحدة أسبوعياً، تخصص لاقتراحات الأعضاء. وتجتمع الكنيست ثلاثة أيام في الأسبوع – الاثنين، الثلاثاء، والأربعاء. وتقر مشاريع القوانين فيها في ثلاث قراءات، وبعد توقيع رئيس الحكومة على النص، ثم الوزير المعني بالتنفيذ، وأخيراً رئيس الدولة، يصبح القانون ساري المفعول لدى نشره في الجريدة الرسمية. ويتم ذلك على خمس مراحل: 1) إعداد مسوّدة مشروع القرار (من قبل الحكومة، أو صاحب المبادرة)، ونشرها في الجريدة الرسمية، ووضعها على طاولة الكنيست، قبل البدء بمناقشتها بـ 48 ساعة على الأقل؛ 2) القراءة الأولى، ويفتتحها صاحب المشروع (الوزير المعني بتنفيذ القانون إذا أُقرّ)، ويشرح مضمون المشروع، ثم تجري مناقشة خطوطه العامة من قبل الأعضاء الراغبين بذلك، وفي حدود زمنية يقرها رئيس الكنيست (10 – 20 دقيقة للمتكلم)، ثم يعود صاحب المشروع للرد على أسئلة النواب، ويجري التصويت على المشروع في القراءة الأولى؛ 3) إذا نجح المشروع في القراءة الأولى، يحول إلى اللجنة المختصة في الكنيست لمناقشة تفصيلية، حيث يجري التصويت على كل بند فيه في جلسات مغلقة؛ 4) تعيد اللجنة المشروع، مع التعديلات، إلى الكنيست في جلسة عامة، وتناقش التعديلات، ويرد عليها رئيس اللجنة، وتطرح على أعضاء الكنيست للتصويت. والتعديلات التي تحظى بالقبول في القراءة الثانية، تدخل في المشروع؛ 5) بعد ذلك، يطرح المشروع كاملاً على الكنيست في القراءة الثالثة والأخيرة، ويجري التصويت عليه، دون نقاش، فإذا ما حصل على غالبية أصوات الحضور، أصبح قانوناً نافذاً، وينشر في الجريدة الرسمية، وإلا سقط.(62)

وغالبية مشاريع القوانين التي تطرح على الكنيست تأتي من جانب الحكومة، وهي تعد في الوزارات، وترفع إلى وكيلها العام، الذي يعرضها على الوزير، وهذا بدوره يطرحها في الحكومة، وعند الموافقة عليها، تطرح حسب النظام في الكنيست باسم الحكومة للمناقشة والإقرار حسب الإجراءات المتبعة. ولكن هناك مشاريع خاصة أيضاً، يتقدم بها أفراد نيابة عن أحزابهم، التي يحق لكل منها تقديم ثلاثة مشاريع في كل دورة للكنيست. وعليه، فلا يستطيع عضو الكنيست تقديم مشروع قانون دون موافقة رئيس حزبه على ذلك. ومن هنا، فالغالبية العظمى (أكثر من 90٪) من تشريعات الكنيست مصدرها الحكومة.(63)

(62) EZI, p. 818.
(63) Mahler, Israel, p. 158.

ب – الانتخابات للكنيست

بحسب قانون الانتخابات للكنيست، تكون مدة ولايتها أربعة أعوام، وعلى الناخبين (من المواطنين الذين بلغوا سنّ 18 عاماً في 31 كانون الأول/ ديسمبر السابق لموعد الانتخابات)، أن يدلوا بأصواتهم في الصناديق المخصصة لمواقع سكناهم، وبشكل شخصي؛ وغياب الناخب عن منطقته الانتخابية في يوم الانتخابات يحرمه من حق التصويت (هناك ترتيب خاص بالجنود وموظفي السفارات...إلخ). ويضمن القانون حرية الدعاية، وحق الترشيح للانتخاب لكل من بلغ سن 21 عاماً في يوم تقديم قائمة المرشحين التي ينتمي إليها. والانتخابات مباشرة، ومتساوية، وسرّية، ونسبية. وكل الدولة تعتبر منطقة انتخابية واحدة. وكل قائمة مرشحين، تستوفي شروط الترشيح، تخوض الانتخابات، وإذا تجاوزت «نسبة الحسم» (1,5٪ من الأصوات) تدخل الكنيست، بعدد من الأعضاء يتناسب وعدد الأصوات الذي حصلت عليه، وبناء على حساب نسبة الأصوات إلى عدد الأعضاء في الكنيست (120). وتشرف على الانتخابات لجنة مركزية، مؤلفة من مندوبي الأحزاب، حسب قوتها في الكنيست، وبرئاسة أحد أعضاء المحكمة العدلية العليا. واللجنة المركزية تعين لجاناً فرعية، وهي تعين لجان الصناديق. ولا يحق الاعتراض على أحكام اللجنة المركزية، ولكن يجوز الاعتراض على النتائج في الكنيست. ووزارة الداخلية تعد قوائم الناخبين، التي يمكن الاعتراض الفردي عليها في محكمة مركزية.[64]

ويدلي الناخبون بأصواتهم لصالح قوائم مرشحين تضعها الأحزاب، وليس لمرشح فرد بالعادة. ويعلن الفائزون بالانتخابات حسب ترتيبهم بالقائمة، وبناء على عدد المقاعد التي فازت بها القائمة المعنية، الأمر الذي يحدده عدد الأصوات التي نالتها بالانتخابات. وفي حال حصول فراغ ما، يتقدم لملئه أول مرشح لم ينتخب على القائمة. وتحصل الأحزاب على تمويل للحملة الانتخابية حسب قوتها في الكنيست من الدولة، وذلك حسب قانون أُعدّ لوضع سقف للإنفاق على الحملات الانتخابية. أما القوائم الجديدة فتحصل على الدعم إذا نجحت في احتلال مقعد في الكنيست على الأقل. ويحق للأحزاب أن تنفق نسبة معينة من تكاليف حملتها الانتخابية من صندوقها الخاص، الأمر الذي يخضع للتدقيق من قبل مراقب الدولة. والنظام البرلماني الصارم يجعل الاستفتاءات الشعبية غير ذات أهمية فعلية. والمحاولات التي جرت لتغيير طريقة الانتخابات للكنيست، عبر تشريع جديد أو استفتاء شعبي، قد أُحبطت في الكنيست نفسها. وقد جرت تلك

(64) Ibid, pp. 129-130.

المحاولات على أرضية ادعاء أصحاب المبادرة إليها بأن طريقة الانتخابات الراهنة تفسح المجال أمام التفتت الحزبي، وبالتالي، استمرار بقاء عدد من الأحزاب الصغيرة، في حين تحول دون تحقيق أي من الأحزاب الكبيرة غالبية مطلقة في الكنيست، تمكنه من تشكيل الحكومة بمفرده.[65]

وقوائم المرشحين للانتخابات العامة تقدمها للجنة الانتخابات المركزية الأحزاب القائمة في الكنيست، أو مجموعة من أصحاب حق الاقتراع تضم 2,500 شخص. والمرشحون يقدمون موافقتهم إلى اللجنة كتابياً. والعديد من الأحزاب الكبيرة يطرح قائمة بعدد أعضاء الكنيست كلها (120). ويتحدد نجاح المرشح رسمياً بموقعه في القائمة، بناء على عدد المقاعد التي يحصل عليها الحزب في الانتخابات. ويجوز الائتلاف بين الأحزاب قبل الانتخابات، بناء على اتفاق بين الأطراف على البرنامج السياسي والترتيب في قائمة المرشحين، أو حتى على تجيير الأصوات المتبقية بعد تقسيمها على عدد الممثلين للأحزاب المؤتلفة. وترتيب قائمة المرشحين يشكل أداة ضغط في يد قيادة الحزب عليهم، حيث هي التي تقرر التسلسل، الذي كثيراً ما يصبح موضوعاً للمساومة، خاصة من قبل الاتحادات، الطوائف، أو المنظمات الشعبية. ويلعب الانتماء الطائفي، شرقي – غربي، دوراً فاعلاً في الانتخابات العامة، كما في ترتيب قوائم المرشحين. وبينما يرتكز «العمل» على قاعدة غربية عموماً، فإن صعود «الليكود» إلى السلطة جاء نتيجة مباشرة لاستقطابه أصوات اليهود الشرقيين. وللحد من هيمنة الهيئات المركزية للأحزاب وقياداتها، وبالتالي استئثار «لجنة التعيينات» في ترتيب قوائم المرشحين، درج بعضها في السنوات الأخيرة على إجراء انتخابات أولية (Primaries) من أجل التصفيات، تبدأ بالقاعدة الحزبية، مروراً بالمؤتمر العام للحزب، إلى لجنته المركزية، فلجنة التعيينات.[66]

ومتوسط العمر لأعضاء الكنيست أعلى منه لدى عموم السكان، ونسبة الذكور فيها إلى الإناث حوالي 1:10، كما أن الأقليات لا تحظى بتمثيل مناسب. وغالبية أعضاء الكنيست وصلوا إليها عبر الارتقاء في صفوف الأحزاب التي انتموا إليها مبكراً في حياتهم، وعملوا في مؤسساتها. ومع أن عضو الكنيست المنتخب لا يمكن طرده منها بسبب خروجه على سياسة حزبه، لكن الانضباط الحزبي يبقى صارماً، والخارجين عليه ينالون عقابهم في قوائم الترشيح للكنيست التالية. وطبيعي أنه في ظل نظام الانتخابات القائم لا تتشكل القاعدة الانتخابية لعضو الكنيست جغرافياً، وإنما

(65) Ibid, pp. 130-133.
(66) Ibid, pp. 133-138.

وظيفياً، وبالتالي حزبياً. ومع ذلك، يقوم أعضاء الكنيست بقسط وافر من التحقيق في شكاوى المواطنين ضد موظفي الحكومة، والعمل على حل قضاياهم عبر الاتصال بالوزراء ومدراء الدوائر...إلخ. [67]

ج – رؤساء الكنيست على الترتيب الزمني

1 – يوسف شبرنتساك 1949 – 1959.
2 – ناحوم نير – رافالكس 1959 .
3 – كاديش لوز 1959 – 1969 .
4 – رؤوفين بركات 1969–1972 .
5 – إسرائيل يشعياهو 1972–1977 .
6 – يتسحاق شمير 1977–1979 .
7 – يتسحاق بيرمان 1979–1981 .
8 – مناحم سفيدور 1981–1985 .
9 – شلومو هيلل 1985–1988 .
10 – دوف شيلانسكي 1988–1992 .
11 – شيفح فايس 1992–1996 .
12 – دان تيخون 1996–1999. [68]

(67) Ibid, pp. 160-164.
(68) EZI, p. 819.

د – ولايات الكنيست

الرقم	الفترة الزمنية	الأحزاب الممثلة	النسبة المئوية	عدد الأعضاء
الأولى	25 كانون الثاني/ يناير 1949 – 30 تموز/ يوليو 1951	مباي	35,7	46
		مبام	14,7	19
		حيروت	11,5	14
		الصهيونيون العموميون	5,2	7
		التقدميون	4,1	5
		الجبهة الدينية الموحدة	12,2	16
		الشيوعيون	3,5	4
		العرب (مؤتلفون مع مباي)	3,0	2
		آخرون	10,1	7
الثانية	30 تموز/ يوليو 1951 – 26 تموز/ يوليو 1955.	مباي	37,3	45
		مبام	12,5	15
		حيروت	6,6	8
		الصهيونيون العموميون	18,9	23
		التقدميون	3,2	4
		الحزب الديني القومي	8,3	10
		أغودات يسرائيل	3,7	5
		الشيوعيون	4,0	5
		العرب (مؤتلفون مع مباي)	4,7	5
		آخرون	0,8	–
الثالثة	26 تموز/ يوليو 1955 – 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1959.	مباي	32,2	40
		أحدوت عفودا	8,2	10
		مبام	7,3	9
		حيروت	12,6	15
		الصهيونيون العموميون	10,2	13
		التقدميون	4,4	5
		الحزب الديني القومي	9,1	11
		أغودات يسرائيل	4,7	6
		الشيوعيون	4,5	6
		العرب (مؤتلفون مع مباي)	4,9	5
		آخرون	1,9	–

الرقم	الفتــرة الزمنية	الأحزاب الممثلة	النسبة المئوية	عدد الأعضاء
الرابعة	3تشرين الثاني/ نوفمبر 1959 – 15 آب/ أغسطس 1961	مباي	38,2	47
		أحدوت عفودا	6,0	7
		مبام	7,2	9
		حيروت	13,5	17
		الصهيونيون العموميون	6,2	8
		التقدميون	4,6	6
		الحزب الديني القومي	9,9	12
		أغودات يسرائيل	4,7	6
		الشيوعيون	2,8	3
		العرب (مؤتلفون مع مباي)	3,5	5
		آخرون	3,6	–
الخامسة	15آب/ أغسطس 1961 – 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1965	مباي	34,7	42
		أحدوت عفودا	6,6	8
		مبام	7,5	9
		حيروت	13,8	17
		الليبراليون	13,6	17
		الحزب الديني القومي	9,8	12
		أغودات يسرائيل	3,7	4
		عمال أغودات يسرائيل	1,9	2
		الشيوعيون	4,2	5
		العرب (مؤتلفون مع مباي)	3,5	4
		آخرون	0,7	–
السادسة	2تشرين الثاني/ نوفمبر 1965 – 28 تشرين الأول/ أكتوبر 1969	التجمع (مباي + أحدوت عفودا)	36,7	45
		مبام	6,6	8
		رافي	7,9	10
		غاحل (حيروت + الليبراليون)	21,3	26
		الأحرار المستقلون	3,8	5
		الحزب الديني القومي	9,9	11
		أغودات يسرائيل	3,3	4
		عمال أغودات يسرائيل	1,8	2
		الشيوعيون	3,4	4
		العرب (مؤتلفون مع مباي)	3,3	4
		آخرون	2,9	–

الرقم	الفتــرة الزمنية	الأحزاب الممثلة	النسبة المئوية	عدد الأعضاء
السابعة	28تشرين الأول/ أكتوبر 1969 – 31 كانون الأول/ ديسمبر 1973.	التجمع (مباي + أحدوت عفودا مبام + رافي)	46,22	56
		غاحل	21,26	26
		الأحرار المستقلون	3,21	4
		الحزب الديني القومي	9,74	12
		أغودات يسرائيل	3,22	4
		عمال أغودات يسرائيل	1,83	2
		الشيوعيون	3,99	4
		العرب (مؤتلفون مع مباي)	3,51	4
		آخرون	6,61	8
الثامنة	31كانون الأول/ ديسمبر 1973 – 17 أيار/ مايو 1977	التجمع	39,6	51
		الليكود (غاحل + أحزاب صغيرة)	30,2	39
		الحزب الديني القومي	8,3	10
		جبهة التوراة الدينية	3,8	5
		الشيوعيون (الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة)	3,4	4
		شيلي	2,1	1
		القائمة العربية المتحدة	2,5	3
		الأحرار المستقلون	3,6	4
		حركة حقوق المواطن (راتس)	2,2	3
		كاخ	0,8	–
		آخرون	4,2	–
التاسعة	17أيار/ مايو 1977 – 30 حزيران/ يونيو 1981.	التجمع	24,6	32
		الليكود	33,4	43
		الحزب الديني القومي	9,2	12
		أغودات يسرائيل	3,4	4
		عمال أغودات يسرائيل	1,4	1
		الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة	4,6	5
		شيلي	1,6	2
		الحركة الديمقراطية للتغيير (شينوي)	11,6	15

الرقم	الفتـــرة الزمنية	الأحزاب الممثلة	النسبة المئوية	عدد الأعضاء
		القائمة العربية الموحدة	1,4	1
		الأحرار المستقلون	1,2	1
		حقوق المواطن (راتس)	1,2	1
		كاخ	0,2	–
		آخرون	5,8	3
العاشرة	30حزيران/ يونيو 1981 – 23 تموز/ يوليو 1984	التجمع	36,6	47
		الليكود	37,1	48
		الحزب الديني القومي	4,9	6
		أغودات يسرائيل + عمال أغودات يسرائيل	3,7	4
		الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة	3,46	4
		شينوي	1,1	2
		راتس	1,4	1
		تحيا – تسومت	2,3	3
		تامي	2,3	3
		كاخ	0,3	–
		آخرون	2,75	–
الحادية عشرة	23تموز/ يوليو 1984 – 1 كانون الأول/ ديسمبر 1988	التجمع	34,9	44
		الليكود	31,9	41
		الحزب الديني القومي	3,5	4
		أغودات يسرائيل + عمال أغودات يسرائيل	1,7	2
		الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة	3,36	4
		شينوي	2,6	3
		راتس	2,4	3
		تحيا – تسومت	4,0	5
		شاس (حراس التوراة السفارديم)	3,06	4
		ياحد	2,2	3
		القائمة التقدمية للسلام	1,8	2
		مورشا	1,6	2
		تامي	1,5	1

الرقم	الفتـــرة الزمنية	الأحزاب الممثلة	النسبة المئوية	عدد الأعضاء
		كاخ	1,2	1
		أومتس	1,15	1
		آخرون	0,85	–
الثانية عشرة	1كانون الأول/ ديسمبر 1988 – 13 تموز/ يوليو 1992.	التجمع	30,0	39
		مبام	2,5	3
		الليكود	31,1	40
		الحزب الديني القومي	3,9	5
		أغودات يسرائيل وعمال أغودات يسرائيل	4,5	5
		الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة	3,7	4
		شينوي	1,7	2
		القائمة العربية الموحدة	1,2	1
		راتس	4,3	5
		تحيا	3,1	3
		شاس	4,7	6
		علم التوراة	1,5	2
		موليدت	1,9	2
		القائمة التقدمية للسلام	1,5	1
		تسومت	2,0	2
الثالثة عشرة	13تموز/ يوليو 1992 – 29 أيار/ مايو 1996	العمل	34,6	44
		الليكود	24,9	32
		ميرتس (راتس + شينوي + مباي)	9,5	12
		تسومت	6,3	8
		الحزب الديني القومي	4,9	6
		شاس	4,9	6
		التوراة المتحدة	3,2	4
		موليدت	2,3	3
		الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة	2,3	3
		الحزب العربي الديمقراطي	1,5	2 [69]

(69) EZI, pp. 819-820.

الرقم	الفتـــرة الزمنية	الأحزاب الممثلة	النسبة المئوية	عدد الأعضاء
الرابعة عشرة	29أيار/ مايو 1996 – 17 أيار/ مايو 1999.	العمل	26,8	34
		الليكود + جيشر + تسومت	25,1	32
		ميرتس	7,4	9
		الحزب الديني القومي	7,9	9
		شاس	8,5	10
		يهدوت هتورا	3,2	4
		موليدت	2,3	2
		الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة	4,3	5
		القائمة العربية الموحدة	2,9	4
		الطريق الثالث	3,1	4
		يسرائيل بعليا (اليهود الروس)	5,7	7 [70]

3 – الحكومة

تحدّدت صلاحيات الحكومة في إسرائيل وواجباتها في عدد من القوانين الانتقاليـــة – نظام القانون والإدارة (1948)، قانون الانتقال (1949) – إلى أن وضع «قانون أساســـي: الحكومة» (13 تموز/ يوليو 1968). وبموجب هذا الأخير، فالحكومة هي الفرع التنفيـــذي للدولة، ومقرّها الدائم في القدس. وهي مسؤولة جماعياً أمام الكنيست، وتبقى في الحكم ما دامت تحظى بثقتها، وبالتالي فهي تستمد صلاحياتها وقوتها السياســـية مـــن الكنيســـت. وهي التي تصوغ سياسة الدولة وتدير أعمالها، كما أنها مصدر التشريع الرئيسي. ورئيـــس الحكومة يجب أن يكون عضواً منتخباً في الكنيست، الأمر الذي لا ينطبق على الوزراء. وفي العادة يتولى كل وزير حقيبة، لكن القانون يبيح له أكثر من واحدة، كما يسمح بوجـــود وزراء بلا حقائب. وإسناد الحقائب يتم بتعيينات سياسية، وبناء على الاتفاق بين أحـــزاب الائتلاف الحكومي، وداخل الهيئات القيادية في تلك الأحزاب. وتتشكل الحكومة الجديـــدة عندما تستقيل سابقتها، أو مع بداية ولاية كنيست جديدة، بعد انتخابات عامة. وعندهـــا يُجري رئيس الدولة مشاروات مع قادة الأحزاب، ويكلف عضواً من الكنيســـت (عـــادة

(70) مجلة الدراسات الفلسطينية، (مصدر سابق)، عدد 27 (صيف 1996) ص76.

المكلّف، يستطيع الرئيس أن يمنحه مهلة أخرى مثيلة، أو أن يعهد لغيره بذلـــك. وعندمـــا ينتهي رئيس الحكومة المكلّف من التشـــكيل، يعـــرض حكومتـــه وبرنامجهـــا السياســـي وتوزيع الحقائب فيها على الكنيست، فإن نالت الثقـــة، أقســـمت اليمـــين الدســـتورية، وأصبحت شرعية. ومع أنه يبقى مسؤولاً أمام الحكومة والكنيســـت، فإنـــه في الواقـــع، وعبر النظام البرلماني الحزبي، يسيطر عليهما. ولذلك فرئيس الحكومة هو الشـــخصية الأقـــوى داخل المؤسسة الحاكمة في إسرائيل. وقد تعزز موقعه أكثر، عندما أصبح ينتخب مباشـــرة مـــن قبل المواطنين؛ وذلك منذ انتخابات عام 1996، وبحسب قـــانون جديـــد لانتخـــاب رئيـــس الوزراء، جرى إعداده سنة 1995. وبموجبه أصبح رئيس الحكومـــة يعـــين الـــوزراء، بموافقـــة الكنيست، ويقيلهم بمحض إرادته. [71]

وبالإضافة إلى ترؤس جلسات الحكومة، فإن رئيسها هو ممثلها، ومنســـق أعمالهـــا، التي يتولى أعضاء الحكومة تنفيذها، كل في وزارته. وعليه، فهو الذي يصـــوغ سياســـات الحكومة، ويجوز له أن يتولى وزارة أخرى، إضافة إلى رئاســـة الحكومـــة. واســـتقالته، أو وفاته، خلافاً لأي وزير آخر، تستوجب استقالة الحكومة كلها. وعلاقته بأعضاء وزارتـــه غير محددة تماماً، وبالتالي، فهيبته داخلها تعتمد على شخصيته. ويمكن للحكومـــة إعـــادة توزيع الحقائب بين أعضائها، أو استيعاب وزراء جدد من خارجها. وكذلك الجمع بـــين وزارتين في واحدة، أو إلغاء إحدى الوزارات الثانوية ونقـــل مســـؤولياتها إلى أخـــرى، بموافقة الكنيست. وبموافقة الحكومة يستطيع الوزير أن يعين نائباً له من أعضاء الكنيست، أو يقيله. وعندما يستقيل الوزير يستقيل معه النائب الذي عينه أيضاً؛ وتعلـــم الكنيســـت بتعيين النائب، لكن موافقتها على ذلك غير واجبة. وعندما تستقيل حكومة، أو تنتخـــب كنيست جديدة، وإلى أن تتولى الحكومة الجديدة مهامها، تبقى السابقة تصرّف الأعمـــال. ومداولات الحكومة في شؤون الأمن، والعلاقات الخارجية، أو أي موضوع آخـــر تعتبـــره أساسياً، سرّية. ومنذ قيام إسرائيل، كانت جميع حكوماتهـــا ائتلافيـــة بـــين عـــدد مـــن الأحزاب، التي لكثرتها في الكنيست لم يتمكن أي منها أن يحصل علـــى أغلبيـــة مطلقـــة تؤهله لتشكيل الحكومة بمفرده. ومع ذلك، فقد هيمن حزب «مباي» (لاحقـــاً العمـــل) على رئاسة الحكومة، فيما خلا الفتـــرة 1977 – 1992، حيث شكل الليكود الحكومـــة، أو تقاسم رئاستها مع العمل. [72]

ويتم الائتلاف الحكومي بناء على اتفاق رسمي بين الأطراف المشاركة فيـــه، يحـــدد

(71) EZI, p. 498.
(72) EZI, pp. 498-499.

الأولويات والأهداف، والقيود على حرية الكلام والتصرف للأعضاء، وعدد الحقائب التي يتولاها كل طرف، وأسماء الوزراء نصاً، وحتى التعهدات بتمرير تشريعات معينة في مصلحة هذا الطرف أو ذاك. ومنذ قيام إسرائيل، تشكل فيها 27 ائتلافاً حكومياً. وعلى العموم سقطت الحكومات الائتلافية نتيجة للخلافات بين المشاركين فيها، خاصة بين قادة الأحزاب. وكان من نتائج هذا الوضع: 1) تعميق الانضباط الحزبي، بما يقلّص حرية عضو الحكومة، أو الكنيست، وذلك للحفاظ على الائتلاف من السقوط عند التصويت (المتكرر) على نزع الثقة عن الحكومة؛ 2) تعريض الحكومة الائتلافية للابتزاز الدائم من قبل الشركاء الصغار، الأمر الذي استغلته إلى حد كبير الأحزاب الدينية الصغيرة، وعلى العموم، رضخ رؤساء الحكومات المتعاقبة لهذا الابتزاز؛ 3) تقييد حركة الحكومة لاعتبارات مواقف الأحزاب المشاركة في ائتلافها. وسواء في الكنيست، أو في الحكومة، فالنظام الحزبي هو الأساس في العمل، وعليه، يبقى العضو فيهما تحت رحمة جهاز الحزب الذي ينتمي إليه. فهو لا يستطيع ترشيح نفسه إلا في قائمة الحزب؛ وفي الكنيست لا يجوز له تقديم مشروع قرار، أو الانضمام إلى إحدى اللجان، أو حتى مناقشة الأمور المطروحة فيها، إلا بموافقة رئيس الحزب. والانضباط الحزبي في الحكومة أكثر صرامة منه في الكنيست.[73]

أ – الوزارات

لأسباب موضوعية (تضخم أعمال الحكومة)، وأخرى سياسية (توفير الحقائب الوزارية لأحزاب صغيرة مشاركة في الائتلاف الحكومي)، فقد توسعت الحكومة في إسرائيل، وازداد عدد الوزارات فيها عبر تشكيل حقائب جديدة، مستحدثة أو منبثقة عن أخرى قديمة. ومنذ سنة 1996، حدِّد عدد الوزارات بـ 18 وزارة، فضم بعضها إلى بعض لتلائم العدد القانوني. وهي تعقد اجتماعاتها أسبوعياً، برئاسة رئيس الوزراء، أو من ينوب عنه في غيابه، كما تدعى لاجتماعات طارئة حسب الضرورة. وحتى عام 1996، كانت الوزارات كالتالي:[74]

1 – ديوان رئيس الوزراء

وهو يعنى بتنسيق عمل الحكومة، ويضم سكرتارية كبيرة، تقدم الخدمات للجان الوزارية، وتضع جدول أعمال الحكومة، وتسجل محاضر جلساتها، وتوزعها على

(73) Mahler, Israel, pp. 169-174.
(74) EZI, pp. 499-501.

المعنيين؛ وعدة دوائر متخصصة – مكتب الإحصاء المركزي، والأرشيف العام، ومكتب الصحافة الحكومي، وغيرها. ويتبع ديوان رئيس الوزراء، ويكون مسؤولاً أمامه مباشرة، كل من «جهاز الأمن العام» (شيروت بطاحون كلالي)، وبالاختصار «شافاك»، المعروف عادة باسم (شين – بيت)، وكذلك «الموساد» (جهاز الاستخبارات والمهمات الخاصة).

2 – وزارة المالية

وهي مسؤولة عن السياسة الاقتصادية، وبالتالي، عن الميزانية، الضرائب، والتبادل بالقطع الأجنبي. ووزير المالية يطرح في الكنيست التشريعات المالية، ويتحكم بالصرف عبر الوزارات الأخرى. وفي وزارة المالية يعمل «مأمور الخدمات المدنية»، التي تأرجحت وكالته بين مجلس رئيس الوزراء ووزارة المالية، إلى أن استقرت (1961) في الأخيرة. (انظر أيضاً البابين: «تهويد السوق» أعلاه، و«الاقتصاد الإسرائيلي» أدناه).

3 – وزارة الدفاع

وهي المسؤولة عن القوات العسكرية – البرية، والبحرية والجوية – كما تهتم بشؤون العسكريين وتأهيلهم للحياة المدنية بعد نهاية الخدمة، وكذلك بجرحى الحرب والمصابين. وفيها دائرة «الغدناع» (غدودي نوعار – فصائل الشبيبة)، التي توفر تدريبات شبه عسكرية للبنين والبنات من سن 14 – 18. وفي وزارة الدفاع دائرة للبحث العلمي، تصدر عدة منشورات. وهي تدير الصناعات العسكرية عبر «وكالة تطوير الوسائل القتالية» (رفائيل)، والصناعات الجوية، وغيرها. ومقرها تل أبيب (انظر أيضاً فصل «المؤسسة العسكرية» أعلاه).

4 – وزارة الخارجية

وهي تدير السياسة الخارجية عبر السفارات والقنصليات والبعثات التابعة لها. والوزارة مقسمة إلى ثماني دوائر إقليمية، وعدد من الدوائر الوظيفية – البروتوكول، الإعلام، الصحافة، البحث، الشؤون الاقتصادية، العلاقات الثقافية، التعاون الدولي، وشؤون الأفراد. (انظر أدناه: «علاقات إسرائيل الخارجية»).

5 – وزارة الصحة

وهي مسؤولة عن الطب الوقائي، والإشراف على الخدمات في المشافي وتدريب الممرضات، وتحديد المعايير الطبية، وتنسيق الخدمات الطبية. والوزارة تدير مباشرة عدداً من المشافي الحكومية.

6 – وزارة المواصلات

وهي تتولى إدارة البريد والتلغراف. أما التلفون فتديره شركة عامة (بيزك). ويتبع الوزارة بنك توفير البريد، ومدرسة ثانوية لعمال الراديو والتلغراف، وخدمة لجمع الطوابع.

7 – وزارة الشؤون الدينية

وهي تشرف على شؤون الطوائف الدينية، وتدير المحاكم الدينية التي تمارس القضاء في الأحوال الشخصية – الزواج، الطلاق...إلخ. (انظر أيضاً باب «الدين والدولة» أعلاه، وكذلك باب «المحاكم الدينية» أدناه).

8 – وزارة التربية والثقافة

وهي تتولى إدارة نظام التعليم الإلزامي (5 – 14)، وتشرف على مستواه في المدارس الثانوية (14 – 18)، وتسهم في تمويلها (حيث تديرها المجالس المحلية والبلديات). كما تدير الوزارة عدداً من دور المعلمين. وفي حقل الثقافة، فالوزارة تقيم مكتبات عامة، وترعى المسارح، وتشرف على المواقع الأثرية، وعبر مجلس التعليم العالي، تراقب المستوى الأكاديمي للجامعات ومعاهد الدراسات العليا، وبالتعاون مع سلطات الحكم المحلي تنمي تعليم كبار السن. وهي تمارس الإشراف العام على الإذاعة والتلفزيون، اللذين لكل منهما مفوضية خاصة. ومؤخراً، تمّ الفصل بين التربية والثقافة لتصبح كل منهما وزارة قائمة بذاتها، ثم أعيد جمعهما في وزارة واحدة منذ سنة 1996. (انظر أيضاً باب «التربية والتعليم في إسرائيل»).

9 – وزارة الزراعة

وهي تقوم بالبحث في فروع الزراعة المختلفة، وتقدم الإرشاد للمزارعين، كما تشرف على تطوير مصادر المياه وتوزيعها، وعلى تخطيط الإنتاج الزراعي وتسويقه. ومقرها في تل أبيب. (انظر أيضاً باب «الزراعة في إسرائيل» أدناه).

10 – وزارة الصناعة والتجارة

وهي تشرف على الصناعة والتجارة، والمسؤولة الأولى عن تصنيع مناطق التطوير، وتتحكم بمركز الاستثمار، الذي يعمل على أساس قانون تشجيع توظيف رؤوس الأموال. (انظر أيضاً باب «تهويد الاقتصاد» أعلاه، وباب «الاقتصاد الإسرائيلي» أدناه).

11 – وزارة العدل

وهي مسؤولة عن تخطيط التشريع، ووضع مسودات مشاريع القوانين. ورئيس الطاقم المهني فيها هو المدّعي العام، الذي يمثل الحكومة أمام القضاء في الشؤون المدنية

والجنائية. وفيها دائرة تسجيل الشركات، والعقود، والعلاقات التجارية، وبراءة الاختراع، وسجلات ملكية العقارات وبيعها. وهي المسؤولة عن الجانب الإداري من أعمال المحاكم. (انظر أيضاً باب «القضاء» أدناه).

12 – وزارة العمل والرفاه الاجتماعي

وهي تتولى شؤون العمالة وفقاً لقانون التوظيف (1959). وفيها دائرة لتدريب المبتدئين والعمال غير المهرة، كما تتبع لها مؤسسات الضمان الاجتماعي – التقاعد، التعويض، وغيرهما. وهي تدير العمل الاجتماعي بين القطاعات الفقيرة من السكان، والمكلفة بالإشراف على مؤسسات إصلاح الشباب الجانحين.

13 – وزارة الداخلية

وهي المسؤولة عن شؤون الحكم المحلي – البلديات والمجالس المحلية، وتخطيط المدن والقرى. وفيها دائرة تسجيل السكان، وتتولى الإشراف على الانتخابات العامة والمحلية.

14 – وزارة المواصلات

وهي المسؤولة عن الموانئ، المطارات، السكك الحديدية، النقل العام على الطرقات البرية، والأرصاد الجوية. وقد وسعت بعد سنة 1996، وأصبحت تسمى «وزارة البنى التحتية».

15 – وزارة العلم والتطوير

وهي تعنى بشؤون التطوير العلمي واستثمار الطاقات العلمية على الصعيد الدولي، وتشرف على «المجلس القومي للبحث والتطوير». (انظر أيضاً باب «العلم والتكنولوجيا» أدناه).

16 – وزارة الإسكان والبناء

وتعنى بمشاريع بناء المساكن الكبيرة لاستيعاب المهاجرين وتوفير البيوت لذوي الدخل المحدود، كما تنسق أعمال شركات البناء الخاصة.

17 – وزارة الشرطة

وهي المسؤولة عن نشاط الشرطة وإدارة السجون. ومنذ التسعينات أصبحت تدعى «وزارة الأمن الداخلي» وضمت إليها «قوات حرس الحدود».

18 – وزارة السياحة

وقد شكلت عام 1964، وتعنى بتطوير السياحة. (انظر أدناه باب «السياحة» أيضاً).

19 – وزارة استيعاب المهاجرين

وتشكلت في صيف عام 1968، وبالتعاون مع أجهزة الوكالة اليهودية، وتعمل على استيعاب المهاجرين الجدد.

20 – وزارة الاقتصاد والتخطيط

وهي المسؤولة عن التخطيط الاقتصادي – الاجتماعي، وزيادة كفاءة القطاع الاقتصادي العام، وتشجيع النمو الاقتصادي. (انظر أيضاً باب «تهويد السوق» أعلاه، وباب «الاقتصاد الإسرائيلي» أدناه).

21 – وزارة الطاقة والبنية التحتية

وتتولى إدارة شؤون الطاقة وتخطيطها، وتشرف على صناعة الزيت والبترول والتزويد بالكهرباء.وقد ضمت منذ 1996 إلى «وزارة البنى التحتية».

22 – وزارة البيئة

وقد أنشئت حديثاً، وتعنى بشؤون البيئة والمحميات الطبيعية. وقد ضمت منذ سنة 1996 إلى وزارة الزراعة.

ب – الخدمة المدنية

وهي تضم الوزارات الحكومية، فروعها وأجهزتها، وعدداً من الوحدات الأخرى التابعة لها – مؤسسة الكنيست، مكتب رئيس الدولة، ومكتب مراقب الدولة – ولكن دون القوات المسلحة، والشرطة، وإدارة السجون، وجهاز التعليم، أو الشركات الحكومية. وفي أواخر عام 1947، شكلت «اللجنة القومية» (هفاعد هلئومي) لجنة طوارئ لوضع إطار عام للخدمة المدنية، ضمّ في حينه 17 وزارة (أعيد تقسيم بعضها لاحقاً، كما استُحدثت وزارات جديدة بمرور الزمن)، وأُنشئت وكالات حكومية لها استقلالية ذاتية – سلطة الموانئ، والإذاعة، والسكك الحديدية، والمطارات، والبريد، والتلفون...إلخ. وفي مرحلة الخصخصة انتقلت مؤسسات من إدارة الحكومة إلى القطاع الخاص. وعدا الوزير، فعلى رأس الجهاز الوزاري يقف مدير عام، تعينه الحكومة، بتوصية من الوزير المعني، بعد أخذه موافقة لجنة التعيينات التي على رأسها مفوض الخدمة المدنية. والمدير العام ينفذ السياسة التي يضعها الوزير، وينسق أعمال الوزارة، وله عدد من النواب، يشرفون على نواحي عمل الوزارة المختلفة. وفي كل وزارة هناك نائب مدير عام لشؤون الإدارة، ومستشار قانوني، وضابط رقابة داخلية، ومحلل نظم إدارية، وناطق رسمي، وضابط ميزانية، ومحاسب. وهناك وحدات ذات إدارة خاصة، ملحقة ببعض الوزارات، مثل

الخدمات الهندسية، والأشغال العامة، والمساحة، وإدارة المحاكم، وإدارة أراضي إسرائيل وغيرها. وهناك مؤسسات ذات استقلالية إدارية ومالية، مثل مطبعة الدولة، معهد الإنتاجية، والتلفزيون الثقافي. [75]

وتتولى الطواقم والهيئات الإدارية الرئيسية المسؤولية عن المجالات والمسارات المركزية، بينما تعالج القضايا الخاصة في كل وزارة على حدة. وأهم هذه الهيئات مكتب المدعي العام في وزارة العدل؛ وسكرتارية الحكومة في ديوان رئيس الوزراء؛ ودائرة الميزانية، ومفوض الخدمة المدنية (كوحدة ملحقة)، ووحدة عقود العمل والأجور، ومكتب المحاسب العام في وزارة المالية؛ ومفوضية التخطيط الاقتصادي، ومجلس نجاعة الإدارة العامة، وقسم التفتيش والرقابة في وزارة الاقتصاد والتخطيط. وفي عام 1987، تشكل مجلس المدراء العامين، برئاسة سكرتير الحكومة، الذي يجتمع ويناقش، ويقدم المقترحات للحكومة للتنسيق بين أعمال الوزارات المختلفة، وسبل تحسين الأداء الحكومي. وتعيّن الحكومة مفوض الخدمة المدنية، لكن دائرته تتبع، كوحدة ملحقة، لوزارة المالية، وهي تمارس عملها بناء على قوانين الخدمة المدنية، وتتعاطى مع ما يلي: قوائم العاملين في أجهزة الحكومة، هيكلية الحكومة وتقاسم السلطة بين الوزارات، إصدار المناقصات، وإجراء الامتحانات لاختيار الموظفين الجدد، والتعيينات وتحديد الدرجات والترفيعات وتدريب الموظفين المدنيين، والمصادقة على الطرد، وتحديد النظم الإدارية، وتحسين الخدمات العامة، وزيادة النجاعة في أساليب العمل، والنظام، وتقاعد الموظفين المدنيين. ومع انتظام عمل مفوضية الخدمة المدنية، انتقل العديد من أعمالها إلى الوزارات نفسها، وبقيت على شكل وحدة تابعة رئيسية. [76]

وتتألف لجنة الخدمة المدنية، التي تعمل بناء على القوانين الصادرة بهذا الشأن، من مفوض الخدمة المدنية، وثلاثة مدراء عامين، وثلاثة ممثلين عن الجمهور. وهي تعنى بالأمور المتعلقة بتنفيذ القانون الخاص بالخدمة المدنية. وهذا القانون يحدد حقوق الموظفين، وسبل تعيينهم حسب مراتبهم، والقيود على نشاطهم السياسي والتنظيمي، وتشكيل محاكم التأديب، وقبول الهدايا والمسؤوليات المالية، والقيم الأخلاقية...إلخ. وكما في القطاعات الأخرى، فالموظفون في الخدمة المدنية يتوصلون إلى اتفاقات عمل جماعية مع الحكومة عبر ممثليهم. والخدمة المدنية تخضع لمراقب الدولة. وعلاوة على ذلك، ففي كل وزارة هناك ضابط للرقابة الداخلية، يعمل حسب قانون خاص بهذا الشأن.

(75) EZI, pp. 268-269.
(76) EZI, p. 269.

ولقد أقيمت عدة لجان للنظر في القضايا المتعلقة بالخدمة المدنية، وأهمها اللجنة التي أقيمت عام 1986، لفحص القضايا المركزية والعامة في الخدمة المدنية، وكانت الأولى من نوعها في مدى صلاحياتها وشمولية مهامها، التي طالت جميع نواحي حياة العاملين في الخدمة المدنية، وعلاقتهم ببعضهم، من جهة، وبالحكومة، من جهة أخرى. وعلى العموم، فالموظفون في الخدمة المدنية يتمتعون بحقوق وضمانات واسعة، يصعب معها صرفهم من الخدمة، الأمر الذي يقيد صلاحيات الوزير المسؤول في تعيين مدراء الدوائر في وزارته. [77]

وفي دوائر الحكومة هناك تضخم في عدد الموظفين بشكل عام. وفي البداية كانت السياسة تلعب دوراً في تعيينهم، كما أن الحدود بين موظفي الأحزاب والدولة كانت فضفاضة، خاصة وأن حزب مباي هيمن على الحكومة، وعين أنصاره في مناصبها، خاصة العليا منها. إلا أن القوانين اللاحقة حدّت من التضخم في الوظائف، كما في تسييسها، وبالتالي، فهناك ثلاثة اتجاهات بارزة في السنوات اللاحقة لقيام إسرائيل: 1) تراجع دور الانتماء السياسي في التوظيف؛ 2) ارتفاع المستوى الثقافي للموظفين؛ 3) انتقال الموظفين المتدرج والمتزايد من القطاع العام إلى الخاص. ومع ذلك، فالموظفون في الخدمة المدنية لا يمثلون الشرائح الاجتماعية في السكان. فالمناصب العليا ظلت على العموم في أيدي اليهود الغربيين (الأشكنازيم)، بينما الدنيا من نصيب الشرقيين (السفارديم). وبينما حصل بعض التغيرات على هذا الصعيد نحو مزيد من تكافؤ الفرص والتساوي، إلا أن الظاهرة لا تزال قائمة. والبيروقراطية الإسرائيلية لا تحظى بتقويم عال في نظر السكان، و«الثقافة الإدارية» تبقى موضع نقد ساخر في الشارع الإسرائيلي. ويشارك الموظفون في العمل السياسي من خلال مشاركتهم في الانتخابات، ولكن دون ترشيح أنفسهم ما داموا يشغلون مناصبهم. وكذلك، وبموافقة الوزير المعني، عبر الإدلاء بشهاداتهم أمام إحدى لجان الكنيست. [78]

(77) EZI, pp. 270-272.
(78) Mahler, Israel, pp. 181-185.

ج – الحكومات الإسرائيلية

الرقم	بداية الولاية	رئيس الوزراء	عدد الوزراء
1	10 آذار/ مارس 1949	دافيد بن – غوريون	14
2	1تشرين الثاني/ نوفمبر 1950	دافيد بن – غوريون	14
3	7تشرين الأول/ أكتوبر 1951	دافيد بن – غوريون	20
4	23كانون الأول/ ديسمبر 1952	دافيد بن – غوريون	17
5، 6	6كانون الثاني/ يناير 1954	موشيه شاريت	17
7، 8	3تشرين الثاني/ نوفمبر 1955	دافيد بن – غوريون	20
9	17كانون الأول/ ديسمبر 1959	دافيد بن – غوريون	19
10	2تشرين الثاني/ نوفمبر 1961	دافيد بن – غوريون	21
11، 12	26حزيران/ يونيو 1963	ليفي إشكول	22
13، 14	12كانون الثاني/ يناير 1966	ليفي إشكول	27
15	17آذار/ مارس 1969	غولدا مئير	25
16	15كانون الأول/ ديسمبر 1969	غولدا مئير	28
17	10آذار/ مارس 1974	غولدا مئير	24
18	3حزيران/ يونيو 1974	يتسحاق رابين	25
19	20حزيران/ يونيو 1977	مناحم بيغن	25
20، 21	5آب/ أغسطس 1981	مناحم بيغن، يتسحاق شمير	24
22	13أيلول/ سبتمبر 1984	شمعون بيرس، يتسحاق شمير	27
23	22كانون الأول/ ديسمبر 1988	يتسحاق شمير	27
24	11 حزيران/ يونيو 1990	يتسحاق شمير	22
25	13 تموز/ يوليو 1992	يتسحاق رابين	20
26	4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1995	شمعون بيرس	20
27	29 أيار/ مايو 1996	بنيامين نتنياهو	18 [79]

(79) EZI, pp.501-505.

رئيس الدولة

أقرّ منصب رئيس الدولة في إسرائيل، وتسلم الرئيس الأول، حاييم وايزمن، مهامه بعد تسعة أشهر على «إعلان الاستقلال». ورئاسة الدولة في إسرائيل منصب تمثيلي ورمزي أكثر مما هو تنفيذي وإداري. ومن بين المهام المتعددة التي يحددها القانون للرئيس هناك صلاحيتان خاضعتان لرأيه الشخصي: 1) انتخاب عضو الكنيست المكلف بتشكيل وزارة جديدة. وهذه الصلاحية، في ظل حكم برلماني قوي، ووجود زعيم بارز لحزب يتمتع بتمثيل حاسم في الكنيست، تبقى بدون أهمية عملية. أما إذا كان الوضع غير ذلك فتكتسب أهمية حاسمة. وقد انتهى مفعول هذه المهمة عملياً، بعد أن صار رئيس الحكومة ينتخب مباشرة (1996). 2) إصدار العفو عن بعض السجناء. أما توقيعه على القوانين أو القرارات والوثائق حسب القانون فمشروط بتوقيع رئيس الحكومة، أو أي وزير آخر تحدده هي. وهو يعين مراقب الدولة بناء على توصية لجنة الكنيست؛ ورئيس «نجمة داوود الحمراء» (الإسعاف)؛ ورئيس بنك إسرائيل، بناء على توصية الحكومة؛ والقضاة المدنيين والدينيين، بناء على توصية لجان تعيين مؤهلة؛ ورئيس محكمة الاستئناف العسكرية، بتوصية من رئيس هيئة الأركان، تمر عبر وزير الدفاع؛ وبتوصية من الحكومة يعين مجلس التجنيد للدفاع؛ وكذلك الأمر بالنسبة إلى مجلس التعليم العالي. كما أنه يصادق على تعيين الدبلوماسيين في الخارج، ويتسلم أوراق اعتماد السفراء الأجانب، ويوقع على المعاهدات المبرمة مع الدول بعد موافقة الكنيست عليها، وعلى القوانين بعد إقرارها، ويتلقى تقارير من الحكومة عن جلساتها.[80]

وينتخب الرئيس ويمارس مهامه حسب «قانون أساسي: رئيس الدولة» (16 حزيران/ يونيو 1964)، الذي يحدد أنه يقف على رأس الدولة رئيس، ومقر الرئاسة في القدس، وأي مواطن مقيم في إسرائيل يستطيع ترشيح نفسه لمنصب الرئيس. وهو ينتخب من قبل الكنيست، باقتراع سرّي، وبناء على الأغلبية المطلقة من مجموع الأعضاء (61 صوتاً على الأقل)، في جلسة خاصة بهذا الغرض. وإذا لم يحصل أي مرشح على هذا العدد، فيستمر التصويت حتى يفوز أحدهم بذلك. ويحق لأي عشرة أعضاء من الكنيست ترشيح شخص لهذا المنصب، عبر تقديم اقتراح مكتوب بهذا المعنى، وبموافقة المرشح المعني كتابة. ويحدد القانون أن انتخاب الرئيس يجب أن يتم ليس قبل 90 يوماً، أو بعد 30 يوماً على انتهاء ولاية الرئيس القائم. وإذا شغرت الرئاسة لأمر ما قبل نهاية الولاية، فيجب انتخاب رئيس جديد خلال 45 يوماً من تاريخ الشغور. وإذا وقع تاريخ

(80) EZI, pp. 1070-1071.

الانتخاب خلال عطلة الكنيست، يدعو رئيسها لعقد جلسة خاصة بهذا الأمر. وينتخب الرئيس لفترة خمس سنوات، قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط (منذ 1969). وإذا شغر منصب الرئيس، وإلى أن تنتخب الكنيست رئيساً جديداً، يقوم رئيس الكنيست مقامه بشكل مؤقت.[81]

ويتمتع رئيس الدولة في إسرائيل بحصانات كبيرة، فهو لا يجوز أن يحاكم في أية محكمة كانت على قضية تتعلق بمهامه وصلاحياته، كما يتمتع بحصانة إزاء أي عمل قانوني ضده في هذا المجال. وليس عليه أن يدلي بشهادة عن أي أمر بلغه في سياق أداء مهامه كرئيس دولة. وهذه الحصانات تبقى قائمة حتى بعد انتهاء ولايته. والرئيس لا يجوز أن يقدم إلى محكمة جنائية. ولا تجوز إقالته من منصبه إلا بناء على ثلاثة أرباع أصوات أعضاء الكنيست، وعلى أساس توصية من «لجنة أحكام الكنيست». ويحق له الدفاع عن نفسه أمام الكنيست. وقد وضعت ترتيبات لملء منصب الرئاسة مؤقتاً، إذا عجز الرئيس عن أداء مهامه لأسباب صحية. وفي حال غيابه المؤقت، يقوم رئيس الكنيست مقامه.[82]

رؤساء الدولة

	الاسم	فترة الحياة	فترة الولاية
1	حاييم وايزمن	1874- 1952	1949- 1952
2	يتسحاق بن تسفي	1884- 1963	1952- 1963
3	زلمان شزار	1889- 1974	1963- 1973
4	إفرايم كتسير	1916-	1973- 1978
5	يتسحاق نفون	1921-	1978- 1983
6	حاييم هيرتسوغ	1918-	1983- 1993
7	عيزر وايزمن	1924-	1993- [83]

(81) EZI, pp. 1069-1070.
(82) EZI, pp. 1071-1072.
(83) EZI, p. 1072.

مراقب الدولة

وهو كما يدل اسمه يقوم بالرقابة على سير عمل مؤسسات الدولة وصيانة ممتلكاتها وسبل صرف أموالها. وكان رئيس الدولة يعين المراقب، بناء على توصية من الكنيست، لكن ذلك تغيّر منذ سنة 1988. وهو مسؤول أمامها، وتستطيع إقالته من منصبه بثلثي الأصوات فيها، كما يحق لها تعيين قائم بأعماله لمدة ثلاثة أشهر، إذا تعذّر عليه لسبب ما أداء مهامه. وصلاحيات مراقب الدولة تطال الأفراد كما المؤسسات، وكل من يقوم على أملاك الدولة بدون عقد، أو يديرها ويشرف عليها. ولذلك، فهذه الصلاحيات تطال السلطات المحلية، وجميع المشاريع والمؤسسات التي تشارك الحكومة في إدارتها وتمويلها، وكذلك الأفراد والمشاريع والهيئات الخاضعة للرقابة على أساس القانون، قرارات الكنيست، أو عقد مع الحكومة. ولا يحق لمراقب الدولة، أو العاملين في دائرته، المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية، أو الإفادة، مباشرة أو مداورة، من عطاءات الحكومة أو أملاك الدولة. وهو يقدم للكنيست تقريراً سنوياً شاملاً ومفصلاً عن ملاحظات دائرته على عمل المؤسسات التابعة، كلياً أو جزئياً، للدولة، خاصة لناحية إدارتها المالية، ويقترح سبل تصحيح الخطأ. وعدا ذلك، فهو يعد تقارير كثيرة محصورة بعمل أفراد أو مؤسسات على وجه التحديد، ويقدمها للكنيست.[84]

وقد أُنشئت مؤسسة رقابة الدولة في عام 1949، بقانون وضعته الكنيست، ثم جرى استكماله عام 1988، ليصبح «قانون أساسي: مراقب الدولة»، الذي هو جزء من الدستور العتيد. وبحسب هذا القانون، تنتخب الكنيست المراقب في اقتراع سري، أسوة بانتخاب رئيس الدولة. ويحدد القانون مدة ولاية المراقب بـ 5 سنوات، مع إمكان التجديد لمرة واحدة فقط. وهو مستقل عن الحكومة، ومسؤول أمام الكنيست فحسب. ويوجب القانون على كل من تطاله صلاحية المراقب أن يوافيه، بناء على الطلب، ودون تأخير، بالمعلومات، والوثائق، والتوضيحات، وغيرها، مما يعتبره المراقب ضرورياً لإنجاز عمله. وحلقة الوصل بين الكنيست والمراقب هي «لجنة مراقبة الدولة» في الكنيست، بينما تقر «اللجنة المالية» ميزانية دائرته، بناء على اقتراح من جانبه. ومجال عمل المراقب يشمل قانونية نشاط الأفراد والمؤسسات في إطار صلاحياته، وكذلك النزاهة في أداء المهام، والإدارة الصحيحة للعمل، والفعالية والاقتصادية في التنفيذ. وأي خلل يكتشفه المراقب يجري لفت انتباه صاحب العلاقة إليه مع الطلب بإصلاحه. وفي الحالات الخطيرة، تُحال الملاحظات إلى لجنة مراقبة الدولة في الكنيست، أو إلى مدّعي عام الدولة إذا

(84) EZI, pp. 1229-1231.

اكتُشفت تجاوزات جنائية. وللمراقب أن يقترح على لجنة مراقبة الدولة تشكيل لجان تحقيق خاصة في أمور محددة. ومنذ عام 1971، وبعد إدخال تعديل على القانون، عهد إلى مراقب الدولة القيام بمهمة التحقيق في شكاوى الجمهور ضد موظفي الدولة. وتشكلت لهذا الغرض في دائرة رقابة الدولة وحدة خاصة، لها صلاحيات مساءلة المدّعى عليه، والنظر في مبررات الشكوى، ولفت انتباه المعني بضرورة تصحيح الخطأ. وإذا لم يتم ذلك، فللمحقق أن يلفت انتباه الوزير المعني أو لجنة رقابة الدولة في الكنيست.[85]

مراقبو الدولة

	الاسم	فترة الولاية
1	سيغفرويد موزس	1949 - 1961
2	يتسحاق نفنتسال	1961 - 1982
3	يتسحاق تونك	1982 - 1986
4	يعقوب مولتس	1986 - 1988
5	مريام بن بورات	1988 - 1998
6	إليعيزر غولدبرغ	1998 - [86]

4 – القضاء

يؤكد قانون المحاكم والقضاة على استقلالية الجهاز القضائي عن السلطتين: التشريعية والتنفيذية؛ وهو يضمن للمواطن الحق في تقديم دعواه إلى المحاكم على كل مستوياتها، وصولاً إلى محكمة العدل العليا (ضمن شروط إجرائية معينة). وفي غياب دستور شامل ومكتوب، تلعب محكمة العدل العليا دوراً كبيراً على الصعيد القضائي، خاصة في المسائل التي لم تغطّها القوانين الأساسية، وبالتالي، ليست لها مرجعية دستورية. في المقابل، تحاول الحكومة الحدّ من هذه الصلاحيات، عبر التشريع في الكنيست، أو اللجوء إلى قوانين الطوارئ. وليس للمحاكم عموماً، على مختلف مستوياتها، الحق في نقض القوانين التي تصدرها الكنيست. والمحاكم في إسرائيل من فئتين عريضتين: مدنية ودينية. والمحاكم

(85) EZI, pp. 1229-1231.

المدنية الرئيسية هي: محاكم الصلح، والمحاكم المركزية، والمحكمة العدلية العليا (في القدس). أما المحاكم الدينية فهي: المحاكم الدينية اليهودية، والمحاكم الشرعية الإسلامية، والمحاكم الدينية المسيحية، والمحكمة الدينية الدرزية. وهناك محاكم أخرى تعنى بقضايا محددة: السير، الشؤون المحلية، إيجارات الدور؛ والمحاكم التأديبية، والمحاكم العسكرية، ومحاكم الدعاوى الصغيرة، والمحاكم الإدارية، والمحاكم الخاصة، ولجان التحقيق، وغيرها. وللمحاكم إدارة عامة، يرأسها قاض بمرتبة عالية، ويقتصر عمله على الشؤون الإدارية، دون التدخل في عملها القضائي.[87]

أ – محاكم الصلح

وهي تقوم في كل قضاء وناحية، وهي الدرجة الأولى في السلّم القضائي، ويحكم فيها عادة قاضٍ واحد. وتنظر محكمة الصلح وتفصل في الدعاوى المالية إلى حدود 150,000 شيكل (وحدة النقد الإسرائيلية)، ولها صلاحية فرض عقوبة السجن حتى 3 سنوات. وهي في العادة، تنظر وتفصل في دعاوى التصرف وحيازة الأراضي والعقارات وفرزها، أو فرز التصرف فيها، وفي قضايا التصرف وحيازة الأموال المنقولة، وفي الدعاوى المضادة مهما تكن قيمتها المالية. أما دعاوى ملكية الأراضي والعقارات، فليست من صلاحية محكمة الصلح، بل المحكمة المركزية. كما تنظر محكمة الصلح في الدعاوى الجزائية، والجنح، والمخالفات، والجرائم التي تقدم إليها من قبل النيابة العامة. وفي كل قضاء أو مدينة كبيرة أو متوسطة محكمة صلح، فيها قاض واحد أو عدة قضاة. ويحق لكل طرف من المتقاضين أن يستأنف حيال القرار النهائي لمحكمة الصلح، وذلك خلال 45 يوماً من صدوره. وعندما يصدر قاضي محكمة الصلح قراراً نهائياً في أية قضية، عليه أن يبلغ أطراف القضية بأن لهم الحق في الاستئناف. ويرفع الاستئناف إلى المحكمة المركزية الواقعة في اللواء الذي تقع محكمة الصلح فيه.[88]

ب – المحاكم المركزية

وهي محاكم لوائية، تقع في القدس، وتل أبيب، وحيفا، والناصرة، وبئر السبع. وفي كل منها عدد من القضاة، يتناسب وحجم العمل القضائي الذي يتولاه. ويرأس كل منها قاضٍ قديم فيها، يدير شؤونها ويوزع القضايا والمهمات بين القضاة العاملين فيها. وتنظر

(87) EZI, p. 779.

(88) شقور، أنيس، دليل إسرائيل العام، (مصدر سابق)، ص 12–13.

المحكمة المركزية في الاستئنافات على قرارات محاكم الصلح، وفي الجرائم الكبيرة التي عقوبتها الموت، أو السجن ابتداءً من عشرة أعوام، بهيئة مؤلفة من ثلاثة قضاة؛ وتصدر قراراتها بأغلبية الأصوات. وأما إذا عملت كمحكمة درجة أولى، فتكون مؤلفة من قاضٍ فرد. وقراراتها قابلة للاستئناف أمام المحكمة العدلية العليا في القدس، خلال 45 يوماً من صدور القرار. وتنظر المحكمة المركزية في الاستئنافات المرفوعة إليها بصدد قرارات محاكم الصلح الواقعة في لوائها، وكذلك، فهي تنظر وتحكم في الجرائم الكبرى والقضايا التي ليست مخصصة لمحاكم معينة. كما أن لها صلاحية موازية للمحاكم الدينية في بعض قضايا الأحوال الشخصية، شرط ألا يكون موضوع القضية قد قُدم سابقاً إلى محكمة دينية. ولها أيضاً الحق في سماع أية دعوى مضادة، حتى لو كانت ضمن صلاحية محكمة أخرى.[89]

ج – المحكمة العدلية العليا

وهي تتألف من أحد عشر قاضياً؛ وصلاحياتها واسعة جداً، خاصة في ظل غياب دستور مكتوب، وهي تشمل الدولة بجميع أجهزتها، ومساحتها، وسكانها، ومؤسساتها، وسلطاتها. ولها رئيس ونائب رئيس دائم، يديران شؤونها ويوزعان العمل والقضايا فيها. وهي تنظر في غالبية القضايا بهيئة مؤلفة من ثلاثة قضاة؛ ويجوز لرئيسها أن يرفع هذا العدد أو يقلّصه، حسب أهمية القضية المطروحة للنظر. وتنظر المحكمة العدلية العليا في الاستئنافات المقدمة إليها على الأحكام الصادرة عن المحاكم المركزية، وتكون في هذه الحالة محكمة استئناف عليا، لها صلاحية تغيير الحكم واستبداله. كما يحق لها أن تجتمع كمحكمة عدل عليا من أجل البحث في الأمور التي ترى أن ثمة ضرورة لإصدار أوامر أو قرارات بشأنها من أجل العدالة، شرط ألا تكون تلك الأمور من اختصاص محاكم أخرى. ولها، بوجه خاص، صلاحية أن: 1) تأمر بالإفراج عن أشخاص محبوسين أو معتقلين دون وجه حق؛ 2) تأمر السلطات الحكومية والمحلية، وكذلك الأشخاص والهيئات والمؤسسات ذات الوظائف الاجتماعية بموجب القانون، أن تقوم بـ، أو تمتنع عن، أو تتوقف عن، فعل عمل، إذا كان انتخابها أو تعيينها غير قانوني؛ 3) تأمر المحاكم والهيئات والأشخاص ذوي الصلاحيات القضائية بموجب القانون، بالبحث، أو الامتناع عن، أو الاستمرار في، البحث في موضوع، أو إلغاء أي بحث أو قرار صدر من دون وجه حق. هذا باستثناء المحاكم المركزية، ومحاكم الصلح، والمحاكم الدينية، والمحاكم التي يشملها قانون القضاء

(89) المصدر السابق، ص 13–14.

الأساسي؛ 4) تأمر المحاكم الدينية بالبحث، أو الامتناع عن، أو الاستمرار في، البحث في موضوع ما بموجب صلاحياتها. ويحق للمحكمة العدلية العليا أن تبطل أي بحث أو قرار صادر عن محكمة دينية إذا تجاوزت صلاحياتها. [90]

وقرارات المحكمة العليا مبرمة؛ والاستئناف إليها يتم عبر خطوات إجرائية محددة، كما أنها تعالج الدعاوى المرفوعة إليها بنهج محدد إجرائياً. وقراراتها سوابق قضائية ملزمة لجميع المحاكم، باستثناء المحكمة العليا نفسها. ولقرارات المحاكم المركزية قوة توجيهية للمحاكم الأدنى منها. ويحق للمحكمة العليا إعادة البحث في قضية مهمة، شكل القرار فيها سابقة قانونية، وذلك بهيئة قضائية أكبر، من أعضاء المحكمة العليا نفسها. كما يحق لرئيس المحكمة العليا، أو لنائبه، أو لمن يفوضه الرئيس من قضاة المحكمة العليا، أن يأمر بإعادة المحاكمة في المحكمة العليا أو في إحدى المحاكم المركزية في قضية جزائية محكوم بها سابقاً، وذلك في الحالات التالية: 1) إذا تبين أن البينات في أساس الحكم قامت على الكذب والتزوير؛ 2) إذا ظهرت بينات جديدة، من شأنها أن تغير نتيجة الحكم؛ 3) إذا حكم على شخص آخر بارتكاب الجريمة نفسها. [91] وفي السنوات الأخيرة، ومع تصاعد قوة الأحزاب الدينية في الشارع، وتعاظم تمثيلها السياسي في الكنيست، وما ترتب على ذلك من إحساسها بوزنها السياسي في الحكومة، زادت تلك الأحزاب هجومها على المحكمة العليا، التي بواقع الحال، وسّعت مجال نشاطها القضائي، وصولاً إلى إطلاق شعار «كل شيء قابل للمحاكمة».

د – المحاكم الدينية

في قضايا الأحوال الشخصية عموماً، أبقت إسرائيل على الوضع الذي كان قائماً أيام الانتداب البريطاني على فلسطين، بموجب المرسوم الملكي لسنة 1922 (انظر أعلاه). وهذا الوضع كان استمراراً للوضع الذي كان قائماً أيام الحكم العثماني تقريباً. ولدى قيام إسرائيل أخرجت الطائفة اليهودية من وضع «الملة» العثماني، إلا أن المحاكم الدينية اليهودية ظلت قائمة بل توسعت.

1 – المحاكم الدينية اليهودية

أقامت إسرائيل لليهود محاكم دينية على درجتين: محاكم بداية في كل لواء، ومحكمة استئناف في القدس. وقضاتها من رجال الدين اليهود، يعينهم رئيس الدولة بحسب قانون

(90) المصدر السابق، ص 14–15.
(91) المصدر السابق، ص 15–17.

المحاكم الدينية اليهودية. وتشمل صلاحيات هذه المحاكم جميع قضايا الزواج والطلاق، والنفقة، وإدارة وإنشاء الأوقاف اليهودية على نحو مطلق. وقد وسعت إسرائيل صلاحية المحاكم الدينية اليهودية بموجب قانون صلاحية المحاكم الدينية اليهودية (الزواج والطلاق) لسنة 1953، وأصبحت صلاحياتها تشمل كل يهودي مقيم في إسرائيل حتى لو لم يكن مواطناً إسرائيلياً. أما قضايا نفقة الأولاد، والوصاية، والوراثة، وباقي قضايا الأحوال الشخصية، فيحق لإحدى هذه المحاكم أن تنظر فيها إذا وافق كل أطراف القضية على صلاحية المحكمة. وهذه المحاكم تقضي بموجب الشريعة اليهودية. وقضاتها موظفو دولة. وتحدد الدولة رسوم المحاكم وتأخذها. أما الأغراب، الذين لا ينتمون إلى إحدى الطوائف الدينية في إسرائيل، فقضاياهم تعالج في المحاكم المركزية، إلا إذا وافقوا على التقاضي أمام محكمة دينية. وفي قضايا الأحوال الشخصية لشخصين من طائفتين مختلفتين، فيحق لهما أن يتفقا على التقاضي أمام المحكمة الدينية التي يرغبان فيها. وإذا لم يتفقا، يحق لهما التوجه إلى رئيس المحكمة العليا كي يقرر إلى أية محكمة يحولان. ومحكمة الاستئناف الدينية اليهودية تقع في القدس. ومن ضمن قضاتها الحاخامان الأكبران في إسرائيل، الأشكنازي والسفاردي. وهي تنظر في الاستئنافات المقدمة إليها على قرارات المحاكم الدينية اللوائية، وذلك بهيئة مؤلفة من ثلاثة قضاة. [92]

2 – المحاكم الشرعية الإسلامية

أقامت إسرائيل للمسلمين الذين وقعوا تحت احتلالها محاكم شرعية على درجتين: محاكم بداية ومحكمة استئناف. وقد حلّت «المجلس الإسلامي الأعلى»، وألغت منصب «المفتي»، ووضعت يدها على الأوقاف الإسلامية (انظر أعلاه). ومحاكم البداية موجودة في عكا وحيفا والناصرة ويافا والطيبة، حيث يجلس في كل منها قاض فرد. أما محكمة الاستئناف، فمؤلفة من ثلاثة قضاة من محاكم البداية الذين لم يصدروا القرار المستأنف عليه. ومقرها في القدس، وتنعقد عندما يقدَّم لها استئناف على قرارات محاكم البداية، أي أن هيئتها القضائية غير محددة وثابتة. ويتم تعيين القضاة من قبل لجنة خاصة برئاسة وزيري الأديان والعدل. وتشمل صلاحيات هذه المحاكم جميع قضايا الأحوال الشخصية مثل الزواج، والطلاق، والنفقة، والتبني، والوصاية، والحضانة، وهي صلاحيات مطلقة. كما أن لها صلاحية النظر في قضايا الإرث والوصايا، في حال موافقة جميع أطراف القضية المحددة. وتستمد هذه المحاكم صلاحياتها من البندين 51 و52 من المرسوم الملكي (1922)، ومن البند 7 من قانون أصول المحاكمات في المحاكم الشرعية (1333هـ)، وتقضي

(92) المصدر السابق، ص 25–26.

بموجب المذهب الحنفي والشرائع الإسلامية، مع التعديلات القانونية المحلية. ويتقاضى قضاتها وموظفوها رواتبهم من الدولة، ويعتبرون موظفي دولة. والدولة تحدد رسوم المحاكم وتأخذها. [93]

3 – المحاكم الدينية المسيحية

لكل طائفة مسيحية معترف بها في إسرائيل محكمة خاصة بها. ويعين الرؤساء الروحيون لهذه الطوائف قضاة هذه المحاكم. وتعمل كل محكمة بموجب شريعة الطائفة وأصول المحاكمات والأنظمة الخاصة بها؛ ولها استقلال شبه كامل عن الدولة. والقضاة هنا لا يتقاضون رواتبهم من الدولة، ولا يعتبرون موظفي دولة، ولا يخضعون إلا لرؤسائهم الروحيين، ولا يقسمون يمين الولاء للدولة ولقوانينها. وتختص هذه المحاكم بقضايا الزواج، والطلاق، ونفقة الزوجة، وإنشاء وإدارة الأوقاف التابعة للطوائف. وصلاحياتها تسري فقط على أعضاء الطوائف المسيحية التابعين لهذه المحاكم. كما أن لها الحق في النظر في سائر قضايا الأحوال الشخصية بموجب المادة 51 من المرسوم الملكي (1922)، مثل نفقة الأولاد، والوراثة، والوصاية، وغيرها، وذلك في حال وافق على صلاحياتها جميع أطراف القضية المحددة. ويسري في المحاكم الكاثوليكية الحق القانوني الكاثوليكي، ويسري في المحاكم الأرثوذكسية القانون البيزنطي. وأهم هذه المحاكم محكمة الروم الكاثوليك الملكيين في الناصرة، ومحكمة الروم الأرثوذكس في عكا ويافا والقدس والناصرة، ومحكمة الموارنة في حيفا، ومحكمة اللاتين في الناصرة. أما رسوم هذه المحاكم فتحددها المحاكم نفسها وتأخذها، وليس للدولة رقابة أو تدخل في شؤون هذه المحاكم. [94]

4 – المحاكم الدينية الدرزية

استحدثت إسرائيل محكمة خاصة بالطائفة الدرزية؛ إذ لم يكن لهذه الطائفة محكمة خاصة بها في فترة الانتداب البريطاني، حيث لم يكن معترفاً بها كطائفة مستقلة، بل كانت تتبع الطائفة الإسلامية، وبالتالي، تتقاضى في المحاكم الشرعية. إلا أن إسرائيل اعترفت بالدروز طائفة مستقلة (1957)، وأنشأت، بناء على قانون المحاكم الدرزية (1962)، محكمة بداية في كل من حيفا وعكا، ومحكمة استئناف. ولهذه المحكمة صلاحية مطلقة للنظر في قضايا الزواج والطلاق الخاصة بالدروز في إسرائيل، كما أن لها صلاحية مطلقة للنظر في إدارة وإنشاء الأوقاف الدرزية. ولها أيضاً صلاحية الاستماع إلى قضايا

(93) المصدر السابق، ص 25.
(94) المصدر السابق، ص 26–27.

الأحوال الشخصية الأخرى المذكورة في البند 51 من المرسوم الملكي (1922)، وقضايا الإرث والوصية بحسب قانون الوراثة، وذلك في حال وافق جميع أطراف القضية المحددة على صلاحية المحكمة. وتنظر محكمة الاستئناف الدرزية في الاستئنافات المرفوعة إليها على قرارات محكمة البداية. وتنظر هذه المحكمة في القضايا المرفوعة إليها بهيئة من ثلاثة قضاة. ويعين رئيس الدولة القضاة بناء على توصية لجنة تعيين القضاة الدروز، التي يرأسها وزير الأديان، وتضم وزير العدل، ورئيس محكمة الاستئناف الدرزية، وعدداً من القضاة الدروز، وعضو كنيست درزياً. وعلى القاضي المعين أن يقسم أولاً يمين الولاء للدولة وقوانينها، مثل قضاة المحاكم المدنية. ولا سلطة على القاضي إلا سلطة القانون. ويتلقى قضاة المحكمة رواتبهم من الدولة التي تحدد رسوم المحكمة وتأخذها. والحكومة تعين الموظفين في هذه المحكمة، وتخصص لها المباني، وتدير المحكمة، التي تحكم بموجب شريعة الأحوال الشخصية للدروز المتبعة في لبنان وسوريا. [95]

هـ – المحاكم الخاصة

وبالإضافة إلى المحاكم المدنية والدينية، التي تشكل الجسم الأساسي للجهاز القضائي، وتعبر عن التشابك بين الدين والدولة في إسرائيل، هناك عدد كبير من المحاكم الخاصة، التي ينحصر مجال عملها في قضايا محددة، أو في فئة مهنية أو عمرية معينة، ومن أهمها:

1 – المحاكم العسكرية (للجيش)

وصلاحياتها محصورة في مقاضاة رجال الجيش الذين هم في الخدمة الفعلية أو في الاحتياط، وذلك بشأن المخالفات التي يرتكبونها ضد أنظمة وقوانين وتعليمات الجيش. وتعمل بموجب قانون القضاء العسكري الإسرائيلي (1955)، وقانون العقوبات العام، وقانون القضاء العسكري. وقضاة هذه المحاكم، وكذلك المدّعون والعاملون فيها، هم من العسكريين، ولا يرافع أمامها سوى عسكريين أو محامين توافق قيادة الجيش عليهم. وهناك عدة أنواع من هذه المحاكم: المحاكم اللوائية العسكرية؛ المحكمة العسكرية البحرية؛ المحكمة العسكرية الخاصة؛ المحكمة العسكرية الميدانية؛ محكمة السير العسكرية؛ محكمة الاستئناف العسكرية. ويخضع قضاة هذه المحاكم للقانون فحسب، ولا يخضعون لقادتهم العسكريين. ويتولى رئيس الدولة تعيين القضاة بناء على توصية لجنة اختيار القضاة العسكريين، على أن يكون القاضي صاحب خبرة قضائية، وأن يقسم قبل البدء بعمله

(95) المصدر السابق، ص 27.

يمين الولاء للدولة ولقوانينها، مثل قضاة المحاكم المدنية. ولهذه المحاكم صلاحية فرض عقوبات منوعة، مثل الغرامة، والحبس والتوبيخ، والطرد من الجيش، وخفض الرتبة، وعقوبات تأديبية، ودفع تعويضات، وسحب أو منع رخص السواقة. ولها أيضاً صلاحية فرض عقوبة السجن المؤبد (أي 20 عاماً). ويقدم الاستئناف على قرارات محاكم البداية العسكرية إلى محكمة الاستئناف العسكرية، وقرارها نهائي. أما إجراء التحقيق وتقديم القضايا لهذه المحاكم فهما في يد النيابة العسكرية، التي يرأسها المدعي العام العسكري، وهو رجل قانون يعينه وزير الدفاع.(96)

2 – المحاكم العسكرية (للمدنيين)

أقيمت هذه المحاكم بموجب أنظمة الطوارئ الانتدابية (1945). وهي تنظر في القضايا التي تقدمها النيابة العسكرية لها بشأن الأعمال التي تعتبرها مخالفة لأنظمة الطوارئ. وقضاة هذه المحاكم ضباط في الجيش، يتم تعيينهم من قبل قائد الجيش. ولها صلاحية فرض الحبس المؤبد وعقوبة الموت. ويحق للمتهم أمام هذه المحاكم أن يوكّل محامياً مدنياً. ولهذه المحكمة صلاحية مطلقة للنظر في المخالفات المتعلقة بحيازة السلاح والمتفجرات واستخدامها، وأعمال التخريب والإرهاب، وما شابه ذلك. وقد طبقت إسرائيل أحكام الطوارئ على الفلسطينيين الذين وقعوا تحت احتلالها، وعلى رجال المقاومة الفلسطينية واللبنانية، لإيقاع أقسى العقوبات بهم. وقرارات هذه المحاكم قابلة للاستئناف أمام المحكمة العسكرية الاستئنافية. وقد انتشرت هذه المحاكم في كل المدن بعد حرب 1948، ثم أغلقت بعد سنة 1966، ليعاد فتحها في مدن الضفة الغربية وغزة بعد حرب 1967. ومهمتها الرئيسية تنفيذ سياسة الاحتلال العسكرية بغطاء قانوني، بما في ذلك إرهاب السلطة والقمع السياسي ومصادرة الأراضي، والسجن والطرد وتقييد الحركة ونسف البيوت...إلخ. وتجتمع المحكمة العسكرية بهيئة مؤلفة من ثلاثة قضاة، برئاسة أعلاهم رتبة عسكرية. ويسري عليهم مبدأ علانية القضاء، إلا إذا قررت المحكمة إغلاق الجلسة لأسباب أمنية، وعليها أن تصدر قراراتها بالإجماع. وأحكامها لا تصبح سارية المفعول إلا بعد موافقة قائد الجيش عليها؛ وإلى أن يتم ذلك، يبقى المحكوم عليه محتجزاً بأمر المحكمة. ويحق لقائد الجيش أن يعيد النظر في الحكم، وأن يأمر بتخفيفه.(97)

3 – محكمة الأحداث

هي محكمة صلح أو محكمة مركزية، شرط أن يكون فيها قاضي أحداث. وهو ينظر

(96) المصدر السابق، ص 27–28.
(97) المصدر السابق، ص 28–29.

في القضايا المقدمة إلى المحكمة ضد حدث يتراوح عمره بين 13 و18 سنة. ويعين رئيس المحكمة العليا قاضي الأحداث، بموافقة وزير العدل. وتعقد محكمة الأحداث على انفراد، وفي قاعات مغلقة، لا يدخلها إلا الأشخاص الذين لهم علاقة بالقضية، وبإذن من المحكمة، التي مهمتها إجراء المحاكمات الجزائية ضد الأحداث. وهي بالأصل إصلاحية، تمنع احتكاك الأحداث بالمجرمين، كما تمنع نشر صورهم أو أسمائهم في وسائط الإعلام. وهي تستعين بمراقبي الأحداث والعاملين الاجتماعيين والأخصائيين برعاية القاصرين. ويحكم قاضي الأحداث غالباً بحسب توصيات وتقارير مراقبي الأحداث، وبموجب قانون الأحداث (1971). ولا يجوز فرض عقوبة الإعدام أو السجن المؤبد على قاصر. والمحكمة غير ملزمة بأن تحكم بالحبس إلا بالحد الأدنى من العقوبة؛ ولا تحكم بالحبس على من هو دون سن الرابعة عشرة. وإذا حكمت بالحبس على قاصر، فيجب ألا يسجن مع البالغين، وقد يحكم بحجزه في إصلاحية، على أن يتولى عامل اجتماعي، أو وصي، رعايته إلى أن يعود إلى السلوك السوي. كما تستطيع أن تفرض عليه عقوبة، يدفعها والداه، وإلزامهم بالتعويض على المتضرر.(98)

4 – محاكم العمل

وتتكون من محاكم العمل اللوائية ومحكمة العمل القطرية. وتتألف المحكمة اللوائية من قاض محترف على مستوى قاض في محكمة مركزية، ومن ممثل عن العمال، وآخر عن أصحاب العمل. ويتم تعيين القضاة من بين أصحاب الحق، أو المؤهلات التي تسمح لهم بأن يكونوا قضاة في محكمة مركزية. وطريقة تعيين القضاة المحترفين مشابهة لطريقة تعيين قضاة المحاكم المركزية. ويعين ممثلو العمال وأصحاب العمل لمدة ثلاثة أعوام قابلة للتجديد، بعد التشاور مع أكبر نقابة عمال وأكبر نقابة لأصحاب العمل، وبموجب توصيات منهما. ويشترط فيمن يعين قاضياً محترفاً أن يكون صاحب خبرة في مجالات العمل والعمال، أو في البحث والتدريس في مجالات القضاء أو القانون أو الاقتصاد، أو أن يكون عضواً في نقابة المحامين، وعمل في مجال القانون أو في خدمة الدولة في مجال قضائي مدة خمسة أعوام على الأقل. ويعين وزيرا العدل والعمل القضاة. وبعد التعيين، لا يكون القضاة وممثلو الجمهور مرتبطين بأية منظمة تمثل العمال أوأصحاب العمل، ولا سلطة عليهم إلا سلطة القانون والضمير، ولا يدينون بالولاء للمنظمات التي أوصت بتعيينهم. وتعمل المحكمة برئاسة القاضي المحترف، الذي يحق له أن يقضي أحياناً بمفرده في حال غياب أحد ممثلي الجمهور، وفي بعض الحالات الأخرى. وتتألف محكمة العمل القطرية من ثلاثة أو

(98) المصدر السابق، ص 31.

خمسة أو سبعة أعضاء، وهي تنظر في القضايا المستأنف بشأنها من المحاكم اللوائية. والقرارات النهائية لمحكمة العمل القطرية غير قابلة للاستئناف، خلافاً للقرارات الجزائية لهذه المحكمة، إذ يمكن الاستئناف عليها أمام المحكمة العليا. ولمحاكم العمل أنظمة خاصة بأصول المحاكمات فيها، وهذه الأنظمة تشابه كثيراً الأنظمة السارية في المحاكم المدنية. ومجال عمل هذه المحاكم واسع جداً، إذ يطال مجمل علاقات العمل في الدولة، بين العمال كأفراد وجماعات، وبين أصحاب العمل، وأيضاً كأفراد وجماعات، وحتى بين العمال والموظفين والدولة بوزاراتها المختلفة، وحتى بشركاتها المتعددة، خاصة في صناعة الأسلحة، ومؤسسات القطاع العام.(99)

و – القضاة

يتم ترشيح القضاة وتعيينهم، وكذلك تحديد شروط عملهم، وحقوقهم وتقاعدهم، وفقاً لـ «القانون الأساسي: قانون القضاء والمحاكم» (الصيغة الموحدة، 1984). ويعين رئيس الدولة جميع قضاة المحاكم المدنية، بناء على ترشيح «لجنة الترشيحات» المؤلفة من 9 أشخاص، الذي يقدمه وزير العدل إلى الرئيس. ولجنة الترشيحات، المسجلة في الجريدة الرسمية (رشوموت)، تضم وزير العدل الذي يرأسها، ووزيراً آخر تختاره الحكومة، ورئيس المحكمة العدلية العليا، وقاضيين آخرين من هذه المحكمة، ينتخبان من قبلها لمدة ثلاث سنوات، وعضوين من الكنيست، ينتخبان من قبلها في اقتراع سري، ومحامين عاملين، تنتخبهما نقابة المحامين. وعندما يقرر وزير العدل ضرورة تعيين قاض جديد، عليه إدراج ذلك في الجريدة الرسمية، ومن ثم يجمع لجنة الترشيحات. ويمكن لوزير العدل أن يقترح أسماء المرشحين، وكذلك رئيس المحكمة العدلية العليا، أو أي ثلاثة من لجنة الترشيحات معاً. ويمكن للأشخاص المعنيين تقديم أسمائهم إلى اللجنة، لكنها ليست ملزمة بحصر الترشيحات في الأشخاص الذين تقدموا بالطلب. وينتظم ترفيع القضاة حسب طريقة تعيينهم في المرة الأولى. ويقدم وزير العدل اسم المرشح الذي اختارته لجنة الترشيحات إلى الرئيس، الذي يقوم بتعيينه قاضياً، دون بحث إضافي في الموضوع. ويوقع الرئيس كتاب التعيين بحضور المرشح نفسه، الذي يقسم يمين الولاء أمام الرئيس، وبحضور أعضاء لجنة الترشيحات، ونصّ القسم كالتالي: «أتعهد بالإخلاص لدولة إسرائيل وقوانينها، وبأن أقضي بالعدل، وبألا أتحيز أو أراعي الوجوه».(100)

(99) المصدر السابق، ص 21–23.

(100) EZI, p. 780.

ويطلب من القضاة عادة أن يتقاعدوا في سن الـ 70. وفي حال العجز الجسدي عن أداء مهمتهم، وبالاستناد إلى تقرير طبي يؤكد ذلك، حسب الأنظمة العامة التي وضعتها لجنة الترشيحات، يجوز لهذه اللجنة أن تقرر إعفاء القاضي من عمله في سن مبكرة. ويجوز للقاضي نفسه أن يعتزل عمله ويتقاضى راتباً تقاعدياً في سن الـ 60، إذا كان قد مارس المهنة 20 عاماً، أو في سن الـ 65، إذا كان قد قضى 15 عاماً في عمله، أو في أي سن يرغب إذا وافقت لجنة الترشيحات على ذلك. وإذا قدم القاضي كتاب استقالة إلى وزير العدل، فإنه يصبح نافذ المفعول بعد ثلاثة أشهر، إلا إذا وافق الوزير على تقصير المدة. ويجب أن يكون القاضي إسرائيلي الجنسية، ولا يجوز له أن يحمل جنسيتين، وبالتالي، لا يجوز ترشيحه قبل أن ينهي كل ما هو مطلوب منه للفكاك من تبعات الجنسية الأخرى، إذا كانت قوانين البلد الآخر تسمح بذلك. ولا يجوز نقل قاض من مكان عمله إلا بموافقة رئيس المحكمة العدلية العليا، أو بناء على قرار المحكمة التأديبية للقضاة، ولا يجوز نقله إلى محكمة أدنى من التي عين فيها إلا بموافقته. والقضاة يتمتعون بحصانات كبيرة، والقيود على نشاطاتهم خارج الوظيفة عسيرة، ولكنهم يتقاضون رواتب عالية، تحددها لجنة المالية في الكنيست. فقاضي المحكمة العدلية العليا يتقاضى مرتب وزير في الحكومة، ورئيسها يتقاضى مرتباً موازياً لرئيس الحكومة. وليس للقاضي أن يعمل في أية مهنة أو حرفة، أو أن يشغل وظيفة اجتماعية إلى جانب عمله كقاض، إلا بموجب القانون، أو بموافقة رئيس المحكمة العدلية العليا. ولا يجوز أن يتعرض للتحقيق أو تقديم لائحة اتهام ضده، إلا بموافقة المستشار القضائي للحكومة. والقضاة جميعاً يخضعون للمحكمة التأديبية التي يشكلها رئيس المحكمة العدلية العليا، من قضاة عاملين أو متقاعدين. ويعمل القضاة على أساس مبدأ عدم الارتباط أو الخضوع إلا لسلطة القانون، ووفق مبدأ علانية القضاء.(101)

والأشخاص المؤهلون للتعيين قضاة في المحكمة العدلية العليا، هم: 1) أي شخص عمل قاضياً في محكمة مركزية لمدة خمس سنوات على الأقل؛ 2) أي عضو في نقابة المحامين، أو مؤهل للعضوية، وعمل 10 أعوام على الأقل (منها 5 على الأقل في إسرائيل) في إحدى الوظائف التالية: المحاماة، القضاء، وظيفة قضائية في خدمة الدولة، تدريس القضاء في الجامعة أو في كلية حقوق معترف بها؛ 3) أي شخص يعتبر قانونياً بارزاً. أما المؤهلون للتعيين في المحاكم المركزية، فهم: 1) أي شخص خدم كقاض في محاكم الصلح لمدة لا تقل عن 4 أعوام؛ 2) أي عضو في نقابة المحامين، أو يحق له ذلك، ومارس العمل القضائي

(101) EZI, pp. 780-781.

لمدة لا تقل عن 6 أعوام (ثلاثة منها على الأقل في إسرائيل)، والتعيين لمنصب قاض في محاكم الصلح مفتوح أمام أي عضو في نقابة المحامين، أو شخص يتمتع بحق العضوية، على أن يكون مارس المهنة لمدة ثلاثة أعوام (منها عام واحد على الأقل في إسرائيل). وجميع قضاة المحاكم الدينية اليهودية يعينهم رئيس الدولة، بناء على ترشيح لجنة الترشيحات، التي تركيبتها مماثلة للجنة الترشيحات في القضاء المدني. ويقدم وزير الأديان، الذي يشغل منصب رئيس هذه اللجنة، الترشيحات إلى رئيس الدولة ليقوم بالتعيين. ويفصّل قانون المحاكم الدينية المواصفات المطلوبة للقضاة فيها.[102]

ز – المحامون

في إسرائيل أكثر من 17,000 محام، بمن فيهم رجال القضاء والنيابة. وهم منظمون في نقابة المحامين التي لها، وحدها، الحق في منح رخصة المحاماة لمن يستحق وسحبها ممن لا يستحق. والعضوية فيها شرط لا بد منه لممارسة مهنة المحاماة. وهي التي تجري الامتحانات التي تؤهل إعطاء الرخصة للمحامين الجدد، وتحدد شروط التمرين والتأهيل لمهنة المحاماة، وتراقب سلوك المحامين بواسطة المحاكم التأديبية لأعضائها، وتحدد رسوم الحد الأدنى لأتعاب المحاماة وأنظمة السلوك والآداب للمحامين، وتدير صندوق التقاعد للمحامين، وتهتم بشؤونهم. وللنقابة 4 فروع لوائية هي: القدس وتل أبيب وحيفا وبئر السبع. ولكل فرع رئيس منتخب، ومجلس منتخب، للنقابة في اللواء المعني. وللنقابة العامة رئيس ومجلس منتخبان في انتخابات عامة تجري مرة كل ثلاثة أعوام. ويتم انتخاب رئيس النقابة العامة ورؤساء فروع النقابة اللوائية بصورة شخصية، أما أعضاء مجلس النقابة ومجالس الفروع، فيتم انتخابهم على أساس قوائم. وفي كل فرع محكمة تأديبية للمحامين في ذلك اللواء. وفي النقابة محكمة تأديبية قطرية، يمكن الاستئناف أمامها على قرارات المحاكم اللوائية، ومقرها في القدس.[103]

ح – رؤساء محكمة العدل العليا

لقد تقلّد منصب رئيس محكمة العدل العليا منذ قيام إسرائيل، ثمانية رؤساء، هم:

1– موشيه سمويرا 1948–1953 .
2– يتسحاق أولشن 1954–1964 .

(102) EZI, pp. 780-781.

(103) شقور، أنيس، دليل إسرائيل العام، ص 32–33.

3– شمعون أغرانات 1965–1977 .
4– يوئيل سوسمان 1977–1981 .
5– موشيه لنداو 1981–1982 .
6– يتسحاق كان 1982–1984 .
7– مئير شمغار 1984–1995 .
8– أهرون براك 1995– .[104]

5 – الحكم المحلي

لدى قيام إسرائيل، كانت فيها 8 بلديات: اثنتان يهوديتان، – تل أبيب، وبيتح تكفا؛ اثنتان عربيتان – الناصرة، وشفا عمرو؛ وأربع كانت مختلطة – القدس، حيفا، صفد، وطبريا، لكن سكانها العرب أجلوا عنها، فظلت مجالسها اليهودية تمارس عملها. أما بلديات عكا، بئر السبع، بيسان، يافا، اللد، المجدل، والرملة، التي توقفت بسبب طرد غالبية السكان العرب منها، فقد استبدلت بأخرى يهودية أو مختلطة. وفي القدس تولى أعضاء المجلس البلدي اليهود إدارة المدينة الجديدة. وكان فيها 24 مجلساً محلياً (أحدها عربي – كفر ياسيف)، ومجلسان ريفيان يهوديان، وأربعة مجالس قطرية يهودية، أو مختلطة. وبداية تولى وزير الداخلية في الحكومة المؤقتة صلاحيات المندوب السامي بشأن الحكم المحلي، ولكن الكنيست سارعت إلى إصدار التشريعات اللازمة لمواجهة الأوضاع الجديدة التي تشكلت، خاصة على الصعيد الديمغرافي. وبعد الخطوات الأولية التي اتخذت في هذا المجال (1948)، جرى تعديل شامل في عام 1950. وبموجب هذا التعديل، توقف وزير الداخلية عن تعيين رؤساء المجالس البلدية ونوابهم، وأصبح هؤلاء ينتخبون من قبل أعضاء المجالس أنفسهم، واتبعت في الانتخابات البلدية الطريقة المباشرة والنسبية، حيث تخوض القوى الانتخابات على أساس قوائم، غالبيتها تنتمي إلى أحزاب، لكن بعضها يمثل قوى محلية. ولكثرة القوى المتنافسة، فقد ظلت السلطات المحلية ائتلافية أيضاً، وتشابكت مع الائتلاف الحكومي بشكل غير مباشر، خاصة في توزيع الحقائب.[105]

وقد جرت الانتخابات الأولى للبلديات في 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 1950. وفي عام 1953، قررت الكنيست إجراء الانتخابات للبلديات مع الانتخابات البرلمانية العامة، الأمر الذي أدى إلى تسييس الشؤون البلدية. وقد أُدخلت تعديلات كثيرة على قانون

(104) EZI, p. 871.

(105) شوفاني، دليل إسرائيل العام، ص 120.

البلديات، جمعت في قانون واحد عام 1965؛ ومع ذلك أُخضع هذا القانون لتعديلات إضافية لاحقاً. وبحسب هذا القانون، تنقسم مجالس الحكم المحلي، حسب حجم التجمع السكاني، إلى ثلاث مستويات: 1) المجالس المحلية (مجالس القرى)، وهي من نمطين (أ وب)، وأيضاً حسب عدد السكان؛ 2) المجالس الإقليمية، وفيها ينضوي عدد من القرى، عبر مجالسها المحلية؛ 3) البلديات، في التجمعات التي يزيد عدد سكانها عن 20,000، وتتمتع بشروط معينة. وهذه المجالس، على مختلف مستوياتها، تخضع لرقابة وزارة الداخلية، عبر 6 حكام ألوية، تضم 14 قضاء. ووزارة الداخلية تستطيع تعيين مجلس بلدي إذا فشل المجلس المنتخب، لأمر ما، في تصريف الشؤون المنوطة به. ويتراوح أعضاء المجالس البلدية بين 9 إلى 31، حسب حجم البلدة أو المدينة المعنية. وحتى عام 1978، كانت الانتخابات نسبية، مثل انتخابات الكنيست؛ ورئيس البلدية يشغل منصبه كما يفعل رئيس الحكومة، عبر مفاوضات ائتلافية. ومنذئذ، صار رئيس البلدية ينتخب مباشرة، بينما المجلس البلدي ينتخب على أساس نسبي. ويجب أن يحصل رئيس البلدية على 40٪ من الأصوات على الأقل؛ وإذا لم يحصل أحد على هذه النسبة في الاقتراع الأول، تعاد الانتخابات مرة أخرى بعد أسبوعين.[106]

وفي إسرائيل اليوم (1998) أكثر من 1400 سلطة محلية، تعمل في أربعة مجالات: 1) توفير الخدمات الحكومية؛ 2) تجنيد القيادات السياسية؛ 3) تطوير شبكة اتصالات سياسية بين الجمهور والتيارات السياسية؛ 4) المحافظة على التنوع المطلوب والضروري في دولة كإسرائيل غالبية سكانها من المهاجرين. وهيئات الحكم المحلي تنسق خدماتها على صعيد المياه والكهرباء، والصحة، وصيانة الطرق، والمنتزهات العامة، والإطفائيات...إلخ. وتقدم الحكومة ما بين نصف إلى ثلثي موازنات المجالس البلدية، والباقي يجري تحصيله عبر الضرائب. والألوية الستة في إسرائيل، هي: 1) لواء القدس، ومركزه الإداري في القدس؛ 2) اللواء الشمالي، وإدارته في الناصرة؛ 3) لواء حيفا، وإدارته في حيفا؛ 4) لواء الوسط، وإدارته في الرملة؛ 5) لواء تل أبيب، وإدارته في تل أبيب؛ 6) لواء الجنوب، وإدارته في بئر السبع. وفيها حوالي 40 بلدية، و125 مجلساً محلياً، و54 مجلساً إقليمياً، و825 لجنة محلية، و32 اتحاد مدن، و204 مجالس دينية، و132 لجنة أخرى.[107]

---

(106) المصدر السابق، ص 120-121.
(107) المصدر السابق، ص 121.

رابعاً: الأحزاب السياسية الإسرائيلية

النظام السياسي في إسرائيل متخم بالأحزاب، الصغيرة منها والكبيرة نسبياً، والتي سبق عدد منها قيام الدولة، بل كان له دور مركزي في إقامتها، وبالتالي، في قيادتها لفترة طويلة لاحقة. وإذ شهدت الساحة الحزبية في إسرائيل تغيرات ملموسة، سواء لناحية المضمون السياسي والاجتماعي، أو لناحية الشكل التنظيمي (الاندماج والانشقاق)، فإن التضخم العددي ظل السمة البارزة للتشكيلات الحزبية فيها. وخلال الخمسين عاماً من عمر إسرائيل، ظهرت أحزاب جديدة، واختفت أخرى، كما اندمج بعضها وانشقّ الآخر، وظلت الكثرة العددية هي الظاهرة المستديمة. وقد ضربت الحزبية الإسرائيلية رقماً قياسياً في الانتخابات العامة للكنيست الحادية عشرة (1988)، التي خاضتها 31 قائمة؛ ثم تراجعت في الانتخابات للكنيست الثانية عشرة (1988)، إلى 27 قائمة، وبقيت حول هذا العدد في انتخابات الكنيست الثالثة عشرة (1992)، والرابعة عشرة (1996)، والخامسة عشرة (1999). وعلى العموم، ظل نصف هذه القوائم تقريباً، لا يتجاوز نسبة الحسم (1,5٪)؛ ومع ذلك، بقيت الظاهرة قائمة، على الرغم من اللغو الكثير في المؤسسة الحاكمة حول ضرورة تقليص هذا العدد. ولا بد من الإشارة إلى أن العديد من هذه الأحزاب ظواهر انتخابية، تقوم على شكل ائتلاف انتخابي، لا يلبث أن ينفرط عقده بعد الانتخابات مباشرة. وتغيير طريقة الانتخابات للكنيست الرابعة عشرة (1996)، أدى إلى نتائج عكسية مما توقعه المبادرون إلى هذه الخطوة من استقرار الائتلاف الحكومي. فقد تراجعت الأحزاب الكبيرة لصالح الصغيرة، الأمر الذي أدى إلى سقوط الائتلاف الحكومي، برئاسة نتنياهو، من الداخل، بعد سنتين ونصف تقريباً من ولايته الدستورية (4 سنوات)، على أرضية المفاوضات مع السلطة الفلسطينية، والخلافات بين الكتل التي شكلت الائتلاف الحكومي.

ويعود هذا التضخم الحزبي إلى أسباب متعددة، من أهمها أن الأحزاب في إسرائيل ليست ظاهرة انتخابية فحسب، وإنما، وبالأساس، عبارة عن مجموعة ضغط داخل الكنيست والحكومة، لتنفيذ مصالح قاعدتها الشعبية، السياسية والاجتماعية، وحتى الاقتصادية. ونظراً للدور المركزي الذي تلعبه الدولة في هذا الكيان الاستيطاني على جميع الصعد (انظر أعلاه)، فقد كان طبيعياً أن تتنافس القوى على حيازة المداخل إلى موارد الدولة، عبر التشكيلات الحزبية التي من شأنها أن توصل تلك القوى إلى المؤسسة الحاكمة، وبالتالي، إلى صنع القرار بشأن توزيع موارد الدولة. وهكذا، فللتنظيم الحزبي مردود سياسي واقتصادي في الدولة الطفيلية، التي تستهلك أكثر مما تنتج، والتي تلعب المؤسسة الحاكمة فيها دور الوكالة الرسمية لتوزيع الموارد، خاصة التحويلات من جانب واحد (المساعدات الخارجية)، التي تأتي بمعظمها من الولايات المتحدة (انظر أعلاه). ونشاط الأحزاب في إسرائيل، لا يتوقف عند حد التشريع في الكنيست، والعمل على المشاركة في السلطة، بشكل أو بآخر، وإنما يتجاوز ذلك إلى طيف واسع من العمل السياسي والاجتماعي والاقتصادي لصالح أعضائها، أفراداً وجماعات. فالأحزاب الإسرائيلية أكثر من آلية انتخابية ووسيلة لصياغة السياسيات الحكومية؛ وهي تحتل موقعاً أكثر بروزاً، وتمارس تأثيراً أوسع مما في أية دولة أخرى، باستثناء بعض الدول ذات الحزب الواحد فقط.(1)

إلا أن ثمة عوامل خاصة بالكيان الاستيطاني الإسرائيلي، تشجع على تفريخ التكتلات الحزبية، حتى وإن كان الكثير منها لا يمتلك مقومات الحزب السياسي. وما دام هذا الكيان لم يحقق الاستقرار في قاعدته البشرية والجغرافية، فلا بد أن يعكس ذلك نفسه على تركيبته السياسية، وبالتالي الحزبية. «وتعكس كثرة الأحزاب الانقسامات الاجتماعية/ الاقتصادية الموجودة في المجتمع الإسرائيلي، وأبرزها حالياً الانقسام بين اليهود الشرقيين (السفارديم) واليهود الغربيين (الأشكنازيم)، والانقسامات حول هوية الدولة وطابعها العام، وأبرزها حالياً الانقسام بين اليهود الدينيين والعلمانيين، والانقسامات حول مصير المناطق المحتلة وقضايا السلام مع الفلسطينيين والعرب، والانقسام بين اليهود والعرب في إسرائيل، وأيضاً الطموحات السياسية لزعماء يتمتعون بشعبية معينة. ويساعد في استمرار هذه الظاهرة نظام الانتخابات النسبي، الذي يتيح للأحزاب الصغيرة فرصة الوصول إلى الكنيست بسهولة نسبية. وتعتبر إسرائيل بموجب هذا النظام دائرة انتخابية يجري التنافس فيها على مقاعد الكنيست الـ 120 من خلال قوائم انتخابية، ويكفي أن

(1) Mahler, Israel, (op. cit.), p. 89.

تحصل أية قائمة على نسبة 1,5٪ من أصوات الناخبين (نسبة الحسم) كي يحق لها التمثيل في الكنيست، بمقعد واحد على الأقل».(2)

وتلعب حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، وحتى الديمغرافي والجغرافي، دوراً رئيسياً في تشكّل الأوضاع الحزبية في إسرائيل، وبالتالي، في مسار الانشقاقات والاندماجات في الكتل الحزبية. وقد رافق ذلك عملية الاستيطان اليهودي في فلسطين، قبل قيام الدولة، واستمر بعده، وهو لا يزال يؤثر في الخريطة الحزبية الإسرائيلية إلى الآن (1998)، والتي هي، في الجوهر، امتداد للتيارات السياسية في حركة الاستيطان الصهيونية. والأكيد أن الانقسامات الطائفية والاجتماعية في إسرائيل، وكذلك النظام السياسي نفسه، وخاصة طريقة الانتخابات النسبية، التي تعتبر البلد دائرة انتخابية واحدة، عوامل مساعدة على التشظي الحزبي، كما على تمكّن الأحزاب الصغيرة من البقاء على المسرح السياسي. «وترجع أسباب الاندماجات والتكتلات عموماً إلى الرغبة في تحسين الفرص الانتخابية أو مواجهة تكتلات منافسة أكبر، أو تدعيم قوى أو سياسات معينة، أو ببساطة الحصول على نصيب من مغانم الحكم، وحتى أحياناً رغبة زعماء حزب متعثر سياسياً في البقاء على قيد الحياة سياسياً من خلال الاندماج في حزب أرسخ شعبية وأضمن مستقبلاً. أما أسباب الانشقاقات فترجع، بصورة عامة، إلى خلافات أيديولوجية أو سياسية، أو إلى منافسات على الزعامة والمناصب الحزبية والسياسية العليا. ويرجع معظم الاندماجات والانشقاقات في الثمانينات والنصف الأول من التسعينات إلى الخلافات بشأن قضايا المناطق المحتلة، وإلى تمرّد اليهود الشرقيين على سيطرة الأشكنازيين على المؤسستين، الحزبية والسياسية».(3)

وإلى فترة طويلة بعد قيام إسرائيل، استمرت الأحزاب في عملها كحركات استيطانية، تماماً كما فعلت تحت الانتداب البريطاني، علماً بأن مهمتها هذه أصبحت أسهل بما لا يقاس بعد قيام الدولة، وتوليها صلاحية فتح أبواب البلد أمام المهاجرين اليهود. وقد تعاونت الدولة في هذا المجال مع الأحزاب، التي استثمرت نشاطها التهجيري في الخارج، والتوطيني في الداخل، لتعزيز موقعها السياسي في المؤسسة الحاكمة؛ فأقام كل حزب تقريباً دائرة للهجرة والاستيعاب، وبالتالي، مستوطنات تؤوي المهاجرين. وتميز على هذا الصعيد حزب «مباي»، الذي هيمن على الوكالة اليهودية (فرع فلسطين) منذ الثلاثينات، وقاد الاستيطان اليهودي في حرب 1948، وتولى رئاسة الحكومة بعد قيام

(2) خليفة، أحمد، دليل إسرائيل العام، ص 126.

(3) المصدر السابق، ص 127.

إسرائيل، حتى سنة 1977. وخلال هذه الفترة كلها، سخّر هذا الحزب موقعه السياسي وموارده الاقتصادية، بما في ذلك موارد الدولة التي يسيطر عليها، في تعزيز قوته الحزبية. وبالإضافة إلى تحكمه بسياسة توظيف موارد الدولة، كان هذا الحزب يسيطر على الهستدروت، وما تمثله من قطاع اجتماعي – اقتصادي عمالي، كما أقام دائرة استيطانية حزبية تعمل على بناء المستوطنات الحزبية (إحود هكيبوتسيم)، وامتلك مرافق كثيرة أخرى. وقد وصف أستاذ علم الاجتماع «اليميني»، بنيامين أكتسين، دور الأحزاب في إسرائيل (1955)، بقوله: «إن الشخص الذي يشترك في صحيفة الحزب اليومية، يمنح عناية صحية في عيادة، أو مستشفى، أو دار نقاهة، يتبناها الحزب، ويقضي أمسياته في ناد حزبي، ويمارس الألعاب الرياضية في الاتحاد الرياضي للحزب، ويحصل على مكتبه من دار النشر الحزبية، ويعيش في قرية أو مشروع تطوير مديني يسكنها فقط الموالون للحزب، وقد اعتاد على أن يتطلع إلى الحزب لحلّ الكثير من مشاكله اليومية – هو بطبيعة الحال محاط ومغلّف بجوّ حزبي طاغ». (4)

ففي إطار العمل الصهيوني الاستيطاني، رأت الأحزاب التي انضوت تحت لوائه، وحتى الحركات اليهودية التي ظلت تنفر منه، أن مهمتها الرئيسية هي تهويد فلسطين، الشعب والأرض والسوق (انظر أعلاه). «وكانت هذه الأحزاب تتولى مباشرة جلب المهاجرين اليهود من أعضائها وأنصارها وتوطينهم، وتوفير أماكن سكن وعمل لهم، وتطبيبهم ورعايتهم اجتماعياً، وتثقيفهم سياسياً، ودمجهم في الشرائح الاجتماعية التي تتشكل قواعدها الحزبية والشعبية منها». وكما جرّدت الحكومة الإسرائيلية الوكالة اليهودية من معظم صلاحياتها لدى قيام الدولة، وتركت لها هامشاً من العمل في مجال الهجرة والاستيعاب، هكذا فعلت أيضاً مع الأحزاب، التي بواقع الحال لم تعد قادرة على التعاطي مع الهجرات الجماعية (انظر أعلاه). «ومع أن الدولة أخذت على عاتقها كثيراً من هذه المهمات، فإن أكثر الأحزاب القديمة، التي ترجع جذورها إلى فترة «اليشوف»، لا يزال يمارس، كلياً أو جزئياً، أنشطة استيطانية واجتماعية واقتصادية واسعة النطاق، وذلك من خلال الهيئات الاستيطانية والمؤسسات التعليمية ومؤسسات الرعاية الطبية والاجتماعية والمشاريع المالية والاقتصادية، التي سبق لها أن أنشأتها. ولا تتورع هذه الأحزاب عن استخدام نفوذها السياسي للحصول على أموال طائلة من خزينة الدولة لتعزيز هذه الأنشطة، أو إقالة الهيئات والمؤسسات والمشاريع التابعة لها (أو المسيطرة عليها) من عثراتها. ومن الأمثلة البارزة لذلك، والتي أثارت استياءً كبيراً في أوساط الجمهور

(4) Mahler, Israel, (op. cit.), pp. 98-99.

العريض في العقد الأخير: استخدام الأحزاب العمالية نفوذها السياسي لضخ مبالغ ضخمة من أموال الدولة إلى اتحادات الكيبوتسات والموشافات، ومشاريع الهستدروت الاقتصادية وصناديق الضمان الصحي والاجتماعي التابعة لها، من أجل إنقاذها من الإفلاس والانهيار؛ وكذلك استخدام الأحزاب الدينية نفوذها لزيادة المخصصات لشبكات التعليم الديني ومؤسسات الرعاية الاجتماعية التابعة لها؛ واستخدام أحزاب اليمين القومي والديني نفوذها للإنفاق بسخاء على المشاريع الاستيطانية التي أنشأتها في المناطق المحتلة الهيئات الاستيطانية التابعة لها أو المدعومة من قبلها». (5)

وقد لعبت الأيديولوجيا في الماضي، ولا تزال إلى درجة أقل اليوم (1998)، دوراً في تشكيل الأحزاب الصهيونية، وبالتالي، الإسرائيلية التي كانت امتداداً لها. فالمشروع الصهيوني، في شقه اليهودي، يقوم على أيديولوجيا صهيونية يهودية، شكلت الأحزاب العمالية رأس حربتها. ولكن، بصرف النظر عن الخطاب الأيديولوجي الصهيوني، فإن البراغماتية السياسية والليبرالية الاقتصادية كانتا الغالبتين على العمل الصهيوني عموماً. وكان كلما أصبحت أوضاع إسرائيل أكثر استقراراً، كلما تراجعت الأيديولوجيا لصالح البراغماتية والليبرالية، سواء بين التيارات العلمانية، أو الدينية إلى وقت قريب (انظر أعلاه). ففي سنة 1957، استخلص باحث اجتماعي، توماس غودلاند، أن خمسة قضايا رئيسية كانت حاسمة في تحديد البرامج الحزبية، وهي: «1) المبادرة الخاصة مقابل الاشتراكية؛ 2) سياسة عربية «مبادئة» في مقابل «ضبط النفس»؛ 3) حياة بتوجيه التوراة في مقابل العلمانية؛ 4) الانحياز إلى الاتحاد السوفياتي في مقابل الانحياز إلى الغرب؛ 5) الصهيونية في مقابل اللاصهيونية». وبتراكيب مختلفة، كان بإمكان هذه القضايا أن تشكل أساساً لعدد كبير من الأحزاب، كانت عشرة منها قائمة في إسرائيل آنئذ. لكن بعض تلك القضايا قد غاب عن المسرح السياسي الإسرائيلي، مثل الانحياز إلى الاتحاد السوفياتي (سابقاً)، وتبعته «الاشتراكية» إلى حد كبير. وفي السنوات الأخيرة، وإزاء تصاعد النبرة الدينية في الشارع الإسرائيلي، هناك تراجع للأيديولوجيا الصهيونية. وعلى العموم، هناك تحوّل أيديولوجي إلى «اليمين القومي» في العقدين الأخيرين، الأمر الذي تمخض عن تحالف موضوعي، وحتى سياسي، بين الأحزاب الصهيونية التنقيحية والقومية الشوفينية والدينية الأصولية. وفيما ترتفع النبرة الأيديولوجية في الحملات الانتخابية، فإن المساومات الائتلافية التي تعقبها مباشرة تتناساها إلى حد كبير. ومن هنا، فالائتلافات الحكومية تضم طيفاً من الأحزاب التي تنتمي «نظرياً» إلى أيديولوجيات مختلفة. ومهما يكن، فالائتلافات الحكومية التي

(5) خليفة، أحمد، دليل إسرائيل العام، ص 127–128.

واكبت الحياة السياسية في إسرائيل منذ قيامها، نادراً ما انفرط عقدها على قضايا أيديولوجية؛ بل على العكس، قامت فيها، ولفترات طويلة، ائتلافات تجمع حتى أقصى المتناقضات، مثل حكومات ما يسمى «الوحدة الوطنية»، والتي ضمت معسكر العمل وتكتل الليكود معاً.[6]

وفي القضية الاقتصادية، حيث كانت السيرورة العامة نحو الرسملة (انظر أعلاه)، فهناك شبه إجماع الآن على ضرورة استمرار الاقتصاد المختلط المكون من ثلاثة قطاعات: حكومي وخاص ومشترك، مع اختلاف في النظرة إلى الحجم والدور المرغوب فيه لكل منها، وميل عام إلى تقليص القطاعين الحكومي والمشترك، في مقابل تنمية وتشجيع القطاع الخاص، وشبه إجماع على ضرورة استمرار خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية المقدمة للمواطنين، والتي انتقلت إلى أيدي القطاعين ـ الحكومي والخاص (شركات التأمين). والتقسيم الدارج للأحزاب، وهو ليس دقيقاً، «يرتكز أساساً على معيار مزدوج مستمد من المصدرين الأكثر أهمية للانقسامات: الموقف من المناطق المحتلة، والموقف من العلاقة بين الدين والدولة». وبصرف النظر عن التحفظ على هذا التقسيم، وهو تحفظ له ما يسنده في الواقع، فإنه يصنف الأحزاب في ثلاثة معسكرات: «1) معسكر اليسار، وتدرج فيه القوى السياسية التي تدعو إلى سلام مع الفلسطينيين والعرب قائم على الانسحاب من المناطق المحتلة أو أجزاء منها بغض النظر عن مبادئها أو مواقفها فيما يختص بالمجال الاقتصادي/ الاجتماعي.. 2) معسكر اليمين، وتدرج فيه القوى السياسية التي تعارض الانسحاب من أي جزء من المناطق المحتلة، وتدعو إلى ضمها إلى إسرائيل، إن عاجلاً أو آجلاً.. 3) المعسكر الديني، الذي تدرج تحته الأحزاب الدينية، الصهيونية منها وغير الصهيونية». ولعل هذا التقسيم الأخير (صهيوني، وغير صهيوني) هو الأدق، ولكن «الأكثر شيوعاً في الأدبيات السياسية ولغة الخطاب السياسي اليومية»، هو التقسيم الوارد أعلاه. وهناك من يطرح تقسيماً من أربعة تيارات: اليمين، والوسط، واليسار، والتيار الديني. وهذا التقسيم مضلّل أيضاً، إذا اعتمدنا المعيار المزدوج الوارد أعلاه. فالتيار الديني مثلاً، يضم أحزاباً صهيونية، وأخرى غير صهيونية. وتتفاوت المواقف من التسوية داخل الحزب الواحد، بين من كانوا يسمّون «الصقور» و«الحمائم». وفي نظرة على التركيبة الحزبية في إسرائيل، يتضح أن عناصرها لا تتمايز، أو تتطابق، وفقاً لخطوط سياسية، أو اجتماعية، أو اقتصادية، دقيقة.[7]

---

(6) Mahler, Israel, pp. 99-102.

(7) خليفة، أحمد، دليل إسرائيل العام، ص 128–129.

1 – حزب العمل الإسرائيلي (مباي)

في صيغته الراهنة، تشكل «حزب العمل الإسرائيلي» (مفليغت هعفودا هيسرئيليت) في سنة 1968، من اتحاد ثلاثة أحزاب عمالية هي: مباي، وأحدوت هعفودا - بوعالي تسيون، ورافي. ويرأسه اليوم (1998) إيهود براك، الذي حل محل شمعون بيرس (1996) بعد فشله في الانتخابات لرئاسة الحكومة في مقابل بنيامين نتنياهو. وكان بيرس قد خلف يتسحاق رابين بعد اغتياله (1995)، الذي بدوره خلف غولدا مئير بعد استقالتها (1974)، ثم استقال (1976)، وتولى بيرس رئاسة الحزب حتى سنة 1992، عندما تغلب عليه رابين في انتخابات داخلية، وأصبح مرشح الحزب لرئاسة الحكومة. وقد تم الاتحاد في أيام ليفي إشكول، الذي ترأسه (1968 – 1969). أما قبل الاتحاد فقاد حزب مباي، العمود الفقري لحزب العمل، كل من: ليفي إشكول (1963 – 1968)؛ ودافيد بن - غوريون (الولاية الثانية، 1955 – 1963)؛ وموشيه شاريت (1954 – 1955)، ودافيد بن - غوريون (الولاية الأولى بعد قيام إسرائيل، 1949 – 1954). وكان بن - غوريون قائد حزب مباي بلا منازع منذ تأسيسه (5 كانون الثاني/ يناير 1930)، باسم «مفليغت بوعالي آيرتس يسرائيل» عبر اتحاد حزبي «أحدوت عفودا» و«هبوعيل هتسعير»، اللذين كانا قائمين منذ بداية العشرينات. وقد تمت الوحدة بينهما بعد مفاوضات (1929) حفزتها «ثورة البراق» (انظر أعلاه)؛ وقاد المفاوضات عن أحدوت عفودا كل من: دافيد بن - غوريون، وبيرل كتسنلسون، وزلمان شازار، ودافيد ريمز. وفي مقابلهم من هبوعيل هتسعير: جوزف آرونوفتش، ويتسحاق لوفبان، واليعيزر كابلان، ويوسف شبرنتساك. وقد برز حزب مباي بشكل خاص في العقود الثلاثة الأولى لقيام إسرائيل، إلا أنه لعب الدور المركزي في الصراع على إقامة الدولة اليهودية منذ الثلاثينات، بل العشرينات. وفي الفترة ما بين 1969 و1984، انضم حزب «مبام» (مفليغت هبوعاليم همؤحيدت) إلى حزب مباي، وصار الحزب الموحد يدعى «المعراخ»، لكن مبام عاد وانفصل عن المعراخ، وانضم إلى «ميرتس»، بقيادة شولميت ألوني (انظر أدناه). أما رافي، فهو بالأصل كتلة من حزب مباي، انشقت عنه (1965) بقيادة بن - غوريون، ثم عادت وانضمت إلى تجمع المعراخ (1968).[8]

لقد تشكل حزب مباي في مسار طويل، بدأ في العشرينات بتأسيس الهستدروت (1920). وفي حينه رأى حزب «أحدوت عفودا» ضرورة توحيد العمال في حزب

---

(8) EZI, p. 911.

واحد، وضغط في اتجاه الوحدة مع «هبوعيل هتسعير»، الذي تشكل في سنة 1919. «وفي البداية، تحاشى هبوعيل هتسعير التعريف بنفسه كحركة اشتراكية، وبقي بعيداً عن مفهوم الصراع الطبقي؛ ولكن، بمرور الزمن، رفع بعض أعضائه شعار ما أسماه حاييم فكتور آرلوزوروف «الاشتراكية الشعبية اليهودية». وفي 1929، وتحت ضغط المقاومة العربية، من جهة، والنزعة الرأسمالية للهجرة اليهودية الرابعة في العشرينات، توحد الحزبان فيما صار يعرف باسم حزب مباي. وعقد مباي مؤتمره التأسيسي (5 كانون الثاني/ يناير 1930) في تل أبيب، ممثلاً لـ 5,650 عضواً عاملاً. وفي برنامج الحزب الذي أقره المؤتمر، ورد أن أهداف الحزب الموحد: «انبعاث شعب إسرائيل في أرض - إسرائيل، كأمة حرّة وعاملة... وإلغاء العبودية الطبقية وعدم المساواة الاجتماعية بجميع أشكالها، وتحويل الموارد الطبيعية ووسائل الإنتاج إلى الجماعة السكانية العاملة عموماً، وبناء مجتمع يقوم على العمل، والمساواة، والحرية». وقد تقرر أن تصبح صحيفة «هبوعيل هتسعير» الأسبوعية الناطقة بلسان الحزب. وشكل هذا الحزب الكتلة الرئيسية في الهستدروت، وبالتالي، سيطر عليها؛ وفي مؤتمر العام الرابع (1933)، كان حوالي 80٪ من المندوبين ينتمون إلى مباي. وقد أدت وحدة الحزبين في فلسطين إلى وحدتهما في الخارج أيضاً، تحت اسم «الاتحاد العالمي» (إحود عولَمي).[9]

ومنذ بدايته، كان على حزب مباي أن يصارع على موقع الحركة العمالية في المنظمة الصهيونية العالمية ولجنتها التنفيذية. ومال مباي إلى التحالف مع الصهيونيين العموميين، بزعامة حاييم وايزمن، في مواجهة التيار الصهيوني التنقيحي، بقيادة جابوتنسكي، الذي أعلن أنه سيحطم الهستدروت (تشرين الثاني/ نوفمبر 1932). ولكن قوة التيار العمالي تعززت، في فلسطين كما في الخارج، وبالتالي، في الحركة الصهيونية العالمية/ الوكالة اليهودية. ففي انتخابات سنة 1931 لمجلس النواب (أسيفات هنفحاريم)، أحرز مباي 47٪ من مجموع الأصوات؛ وفي المؤتمر الصهيوني السابع عشر (1931) كان 29٪ من الأعضاء ينتمون إلى التيار العمالي (مباي + مبام). وفيه اصطدم هذا التيار مع التنقيحيين، الذين كانوا في ذروة قوتهم، وشكلوا 21٪ من أعضاء المؤتمر. وعلى الرغم من معارضتهم الشديدة، استطاع مباي أن يدخل اثنين من قادته إلى اللجنة التنفيذية: حاييم أرلوزوروف (رئيساً للدائرة السياسية)، وبيرل لوكر. وبعد المؤتمر احتدم الصراع بين التيارين، وصولاً إلى طرح مسألة استخدام العنف ضد التنقيحيين، من قبل حزب مباي. وفي المؤتمر الثامن عشر (1933)، شكل تيار العمل 44٪ من مجموع الأعضاء، وأدخل 4

(9) EZI, p. 911.

من قادته إلى اللجنة التنفيذية: بن - غوريون، وبيرل لوكر، واليعيزر كابلان، وموشيه شاريت. وفي المؤتمر التاسع عشر (1935)، انشقّ التنقيحيون، فخلا الجو لحزب مباي للسيطرة على المنظمة الصهيونية العالمية/ الوكالة اليهودية، وبالتالي، تعزيز قوته خلال الثلاثينات. «وفي أيار/ مايو 1941، عشية مؤتمره الخامس، وصل أعضاء حزب مباي إلى 20,000: منهم 47٪ يعيشون في الكيبوتسيم والموشافيم، و35٪ في المدن، و18٪ في الموشفوت. والكثير من نشاطات مباي التنظيمية والثقافية كان ينفذ في إطار الهستدروت».[10]

ومنذ قيامه، لم يكن مباي حزباً منسجماً أيديولوجياً، إذ ضم في صفوفه طيفاً من الاتجاهات، يتراوح بين الماركسية والاتجاهات الوسطية القريبة من الرأسمالية. ففي الوسط، التيار الغالب، رفع أحد قادة الحزب، بيرل كتسنلسون، شعار «الطبقة العاملة لا تستطيع تحرير نفسها، إلا إذا تحررت الأمة معها». واتفق معه بن - غوريون، الذي صاغ شعار «من الطبقة إلى الأمة». وعلى اليسار كان شلومو كابلانسكي ويتسحاق طبنكين، اللذان اعتبرا نفسيهما ماركسيين؛ وعلى اليمين كان «حيفر هكفوتسوت» (اتحاد الكيبوتسات) وأعضاء «غوردونيا» (نسبة إلى غوردون)، الذين عارضوا الماركسية. «ويمكن تعريف الفلسفة العامة للحزب بأنها «اشتراكية بنّاءة»، واتفق قادته على أن المهمة الرئيسية للحزب لا تكمن في أية صياغة أيديولوجية واحدة، وإنما في العمل المشترك، أي في الجهود لتجنيد الرواد من الدياسبورا، وفي تطوير المستوطنات والتعاونيات العمالية، وفي إيجاد فرص عمل جديدة في المدن، وفي دعم العمال اليهود في الموشفوت». وخلال هذه الفترة كان حزب مباي هو المعبّر عن الهستدروت والجماعة السكانية اليهودية في فلسطين، وكذلك عن المنظمة الصهيونية العالمية. وقد برز الشقاق في هذا التيار العمالي منذ بدايته في العشرينات؛ فلم يستطع أن يستوعب في صفوفه حركة «هشومير هتسعير»، التي كانت في حينه أكبر حركات الريادة الشبابية في الخارج. وكانت هذه الحركة قد بدأت نشاطها غير أيديولوجية، إلا أنها في نهاية العشرينات تبنت الماركسية، واتخذت موقفاً إيجابياً من النظام السوفياتي. وإذ كان مباي مستعداً لاستيعاب هذه الحركة في داخله، خاصة بسبب نشاطها الشبابي في الخارج، والكيبوتسي في فلسطين، إلا أنه رفض قبول الماركسية أيديولوجية للحزب. وقد استمرت محاولات التوحيد سنين طويلة دون نجاح (انظر أدناه). كما واجه الحزب شقاقاً داخلياً، حيث لم يستطع توحيد المستوطنات التعاونية التابعة له: اتحاد الكيبوتسات والكيبوتس الموحّد

(10) EZI, p. 912.

بقيادة يتسحاق طبنكين، الذي انشق (1944)، وشكل حزب «أحدوت هعفودا»، الذي عاد (1968) لينضم إلى حزب العمل، ومن ثم تشكيل «المعراخ»، الذي انضم مبام إليه أيضاً.[11]

وقد ظهر صدع داخل مباي في مؤتمره الثالث (آذار/ مارس 1934)، حول مسألة التفاهم مع التنقيحيين، الذي توصل إليه بن – غوريون مع جابوتنسكي، حول نهج العمل الصهيوني في فلسطين. «وتضمن الاتفاق بنداً خاصاً يعطي العمال المنتمين إلى الحزب التنقيحي (الذين كانوا أقلية في مواقع عملهم) الحق بالعمل على منع الإضرابات، وإحالة خلافات العمل على التحكيم الإلزامي». فأثار ذلك معارضة شديدة في قاعدة الحزب، التي انقسم ممثلوها في المؤتمر، فصوت 74 إلى جانب الاتفاق، و89 ضده. وتوسع الصدع عندما طرح الموضوع للاستفتاء في الهستدروت، حيث انضم هشومير هتسعير وبوعالي تسيون اليساري إلى المعارضين في حزب مباي، وهزموا مشروع الاتفاق. ومرة أخرى، اندلع الخلاف داخل الحزب (1937)، حيث عارضت «الكتلة ب» من أعضائه في تل أبيب النهج البيروقراطي السائد داخل الحزب والهستدروت، وانضمت إلى المعارضة لمشروع «لجنة بيل» للتقسيم (1937)، فعززت هذا المعسكر، خلافاً لرأي بن – غوريون، واتفاقاً مع موقف كتسنلسون وطبنكين. وراحت «الكتلة ب» منذئذ تطالب بتمثيل مواز لقوتها القاعدية في مؤسسات الحزب وقوائمه الانتخابية، وكأنها في حالة ائتلاف مع الحزب، وليست جزءاً عضوياً منه. واستمر هذا الوضع إلى أن انشقت هذه الكتلة (تشرين الأول/ أكتوبر 1944)، أثناء حملة الانتخابات للهستدروت، وشكلت «الحركة لوحدة العمل» (هتنوعا لأحدوت هعفودا)، وأصبحت لاحقاً تعرف باسم «حزب أحدوت هعفودا». «وأشار التصويت إلى أن 75٪ من عضوية مباي بقوا موالين لقيادة الحزب».[12]

بعد الحرب العالمية الثانية، قاد حزب مباي الصراع السياسي والإرهابي ضد الانتداب البريطاني، لتنفيذ «برنامج بلتمور» (انظر أعلاه)، وما يترتب عليه من استبدال الحاضنة البريطانية للمشروع الصهيوني بالأميركية. وعندما أصدرت الحكومة البريطانية «الكتاب الأبيض» (1939)، تبلور اتجاهان داخل الحزب حول كيفية إدارة الصراع معها. فالمبادئون (بمن فيهم بن – غوريون، وكتسنلسون، وإلياهو غولومب)، «دعوا إلى صراع سياسي وعسكري، يتخذ شكل تظاهرات، وحتى استعراض مفتوح

(11) EZI, p. 912.
(12) EZI, pp. 912-913.

للقوة، من شأنه أن يبرهن للبريطانيين بأن الجماعة السكانية اليهودية في فلسطين، لن تستسلم للسياسات البريطانية المعادية للصهيونية». أما المجموعة الأكثر اعتدالاً (بمن فيها يوسف شبرنتساك، وأليعيزر كابلان، وبنحاس لافون)، «فقد سعت إلى حصر المقاومة في العمل الإيجابي مثل تسريع وتيرة الهجرة «غير الشرعية» والاستيطان، فيما تحاول قدر الإمكان تحاشي المواجهة المباشرة مع الحكم البريطاني». وبعد جدل داخلي في الحزب، قرر المعتدلون إطلاق يد المبادئين، مع الاحتفاظ بحق توجيه النقد لنشاطاتهم. ووقفت «الكتلة ب» مع المبادئين، فأصبح هذا المعسكر يضم مباي (الهاغانا) والتنقيحيين (آيتسل وليحي)، واستمر في الصراع مع البريطانيين، بقيادة بن – غوريون. وكان لوقوف الاتحاد السوفياتي إلى جانب قرار التقسيم وإقامة الدولة اليهودية (1946 – 1949)، أثر على بعض أطراف الحركة العمالية، مثل حزب «مبام» (الذي تشكل سنة 1948، من هشومير هتسعير)، وأحدوت هعفودا، وبوعالي تسيون اليساري، فعزز ميلها نحو الأيديولوجية الشيوعية، وبالتالي، انحيازها إلى الاتحاد السوفياتي. لكن حزب مباي، بقيادة بن – غوريون، حسم الموقف بالانحياز إلى معسكر الدول الرأسمالية الغربية، وبالتالي، توجيه اقتصاد إسرائيل نحو رأسمالية الدولة، ومنه إلى النظام الرأسمالي (انظر أعلاه).[13]

وخلال حرب عام 1948، وفي السنوات اللاحقة لقيام إسرائيل، هيمن بن-غوريون على حزب مباي، ومن خلاله، على الحكومة. وسعى الحزب إلى استقطاب المهاجرين الجدد، وضمهم إلى صفوفه. وإذ تم له ذلك في البداية، إلا أن المهاجرين الشرقيين راحوا ينفضّون عنه في الستينات والسبعينات. وبعد أن تسلم مباي السلطة في إسرائيل لدى قيامها، أعاد ترتيب الأولويات في برنامجه السياسي، فحدد لنفسه الأهداف التالية: «تجميع العدد الأكبر من اليهود داخل حدود دولة إسرائيل؛ استيطان المناطق غير المطوّرة؛ استيعاب المهاجرين في الجماعة السكانية المؤسسة، ودمجهم في الطبقة العاملة في إسرائيل؛ الحفاظ على اقتصاد تعددي وتطويره، ويضم القطاع العام والحكومي (بما فيه المستوطنات الزراعية العمالية والمؤسسات الاقتصادية التابعة للهستدروت)، وكذلك قطاع المبادرة – الخاصة، الذي يفيد من التوظيفات الخاصة إضافة إلى المساعدة الحكومية؛ تشجيع استقلال البلد الاقتصادي، عبر التوسع الزراعي والصناعي وزيادة الصادرات؛ ضمان أجور ملائمة للعمال، حسب إنتاجيتهم وطاقة الاقتصاد؛ تشجيع علاقات صداقة بين المؤسسات الدينية والعلمانية، عبر تحاشي الصراع الثقافي، وتوفير الحاجات الخاصة للمواطنين المتدينين؛ ضمان الأمن على الحدود، عبر تعزيز قوات الدفاع

(13) EZI, p. 913.

الإسرائيلية؛ الاستعداد لتوقيع معاهدات سلام مع الدول العربية المجاورة؛ تطوير سياسة خارجية قائمة على علاقات صداقة مع الدول الراغبة في مساعدة دولة إسرائيل؛ كسر عزلة إسرائيل السياسية والطوق الذي تضربه حولها الدول العربية، من خلال إقامة تحالفات مع الكتلة الأفرو – آسيوية؛ توحيد الأحزاب الصهيونية العمالية على قاعدة عريضة، وفقاً لهدف الحزب منذ بدايته».[14]

وبوصفه الحزب السياسي الأكبر، قاد مباي الائتلافات الحكومية، وتولى الحقائب الوزارية الرئيسية فيها (رئاسة الوزارة، ووزارات الدفاع والخارجية والمال)، حتى سنة 1977، عندما سقط من السلطة لصالح عدوه التاريخي «الليكود» (انظر أدناه). وفي نفس الوقت، وطالما ظل مباي في السلطة، كان مرشحوه رؤساء بلديات المدن والبلدات الكبرى، وشكلوا العدد الأكبر في مجالسها البلدية. كما سيطر مباي على الهستدروت، وبالتالي، على مؤسساتها النقابية والثقافية والاقتصادية. وكان كلما كبر الحزب وتضخم جهازه البيروقراطي، كلما برزت فيه جماعات ضغط، وتقلصت وحدته الأيديولوجية والتنظيمية. «لقد بقيت حركتا الاستيطان العمالي المرتبطتان بحزب مباي، «إحود هكيبوتسيم فيهكفوتسوت» و«تنوعت هموشفيم»، مواليتين له. إلا أنه برزت في تل أبيب وحيفا كتل تمثل مصالح خاصة بالعمال المدينيين. واتخذت مجموعة من الرجال الأصغر سناً، برئاسة موشيه دايان وشمعون بيرس، الموقف القاضي بأن على مباي أن يتقلّد دوراً قوياً في ترشيد الدولة وتحقيق أهدافها، وأن سياسة الحكومة يجب أن تنفذ من خلال الدولة ووكالاتها، وليس من خلال الهستدروت». وكان من أهم المشاكل التي واجهت مباي في السلطة، نقل صلاحيات ومؤسسات الهستدروت إلى الدولة، بما فيها تحويل الهاغانا إلى «جيش الدفاع الإسرائيلي»، وحلّ «البلماح»، وضم نظام التعليم العمالي وجهازه إلى الدولة. وخلال الخمسينات والستينات، عكرت «فضيحة لافون» (انظر أعلاه) الأجواء داخل حزب مباي، وأدت في نهاية المطاف (1965) إلى خروج بن – غوريون منه، وبالتالي، تشكيل حزب «رافي»، الذي عاد، بعد اعتكاف بن – غوريون النشاط السياسي، إلى الاتحاد مع الحزب (1968). وكانت ولادة «المعراخ» عسيرة، إذ طالت المفاوضات بشأن توحيد الأحزاب العمالية، إلى أن جاءت حرب 1967، وتشكيل حكومة «الوحدة الوطنية»، وتولي دايان وزارة الدفاع عشية اندلاع الحرب (انظر أعلاه)، الأمر الذي مهد السبيل أمام هذه الوحدة. «ففترة التوتر التي سبقت حرب الأيام الستة وامتدت خلالها (1967)، زادت الرغبة في اندماج مباي، وأحدوت هعفودا، ورافي. وفي 21

(14) EZI, pp. 913-914.

كانون الثاني/ يناير 1968، اجتمع ممثلو الأحزاب الثلاثة في القدس وأعلنوا الاندماج، ودعي الحزب الذي نجم عن ذلك «حزب العمل الإسرائيلي» ». وكان بين أبرز قادة حزب العمل لدى تأسيسه: ليفي إشكول، وغولدا مئير، وبنحاس سابير (من مباي)، ويسرائيل غليلي ويغآل ألون ويتسحاق بن أهرون (من أحدوت هعفودا)، وموشيه دايان وشمعون بيرس (من رافي). وانضم إليه يتسحاق رابين بعد انتهاء خدمته في الجيش (1968).[15]

«وقد تعرض حزب العمل منذ تأسيسه، شأنه شأن باقي الأحزاب، إلى هزات متعددة نجمت عن خلافات داخله بشأن قضايا سياسية أو اجتماعية أو تنظيمية، أو عن تنافس على الزعامة. ونتج عن هذه الهزات انسحاب عدد من قادة الحزب البارزين في أوقات مختلفة، نذكر منهم، على سبيل المثال، موشيه دايان، ولوبا إلياف، وشولاميت ألوني، ويوسي سريد، الذين استمروا بعد انسحابهم من الحزب في لعب دور سياسي بارز، وأسس معظمهم أحزاباً جديدة، لم يبقَ منها سوى «راتس»، الذي أسسته شولاميت ألوني. وقد حدثت آخر هزة في نيسان/ أبريل 1994، عندما تمرد على قيادة الحزب عدد من أعضائه ونشطائه (بينهم 3 أعضاء كنيست) بزعامة حاييم رامون، بسبب خلافات تتعلق بالهستدروت، وألفوا قائمة مستقلة بزعامة رامون، نافست قائمة حزب العمل في انتخابات الهستدروت التي جرت في أيار/ مايو 1994، ونجحت في أن تهزمها، منهية بذلك سيطرة حزب العمل على الهستدروت، التي استمرت بصورة متواصلة 70 عاماً تقريباً. وقد عمدت قيادة الحزب، مع تشكيل رامون لقائمته المستقلة، إلى فصل المجموعة المتمردة من الحزب، مع الإبقاء على عضوية أعضاء الكنيست الثلاثة المتمردين في كتلة الحزب في الكنيست، ثم عادت، بعد بضعة أشهر، وألغت قرار الفصل. وقد عاد رامون (ومجموعته) إلى صفوف الحزب في إثر اغتيال رئيس الحكومة يتسحاق رابين سنة 1995، وشغل منصب وزير الداخلية في الحكومة التي شكلها بيرس بعد الاغتيال». وكان آخر الانشقاقات (1994) على أرضية مفاوضات التسوية مع سوريا. «وقد تجدد الصراع بين الحمائم والصقور في أواسط سنة 1994، مع إقدام زعماء الصقور في الحزب (بزعامة أفيغدور كهلاني) على تأليف تكتل دعي «الطريق الثالث»، بهدف الحؤول دون انسحاب إسرائيل من المناطق المنصوص عليها في برنامج الحزب الانتخابي، سواء في الجولان أو في الضفة الغربية، وردّ زعماء الحمائم عليهم بتأليف تكتل مضاد دعا إلى تعديل البرنامج فيما يختص بالانسحاب من الجولان وبعض المناطق في الضفة الغربية، وإلى سحب معارضة الحزب لقيام دولة فلسطينية في المستقبل».[16]

(15) EZI, pp. 914-915.

(16) خليفة، أحمد، دليل إسرائيل العام، ص 131–134.

في المقابل، وعلى الرغم من كل الهزات الداخلية التي تعرض لها، استطاع حزب مباي أن يحتفظ بالسلطة في يده لثلاثة عقود من عمر إسرائيل تقريباً (1948 – 1977). وحتى حالة التوتر المفتعلة التي سبقت حرب 1967، لم تزحزح ليفي إشكول من رئاسة الحكومة، بصرف النظر عن حملة التشهير التي تعرض لها، من داخل الحزب وخارجه، وخاصة من قبل ضباط الجيش الكبار (انظر أعلاه). وكذلك لم يسقط «الزلزال» في حرب 1973 الحزب من السلطة في الانتخابات التي عقبت الحرب، واستطاع تشكيل حكومة ائتلافية (1974). إلا أنه منذئذ تضافرت عوامل داخلية وخارجية لإزاحته من سدة الحكم، ولعل أهمها ذيول حرب 1973 (انظر أعلاه)، وانقلاب اليهود الشرقيين ضده في السبعينات، وحالة الفساد التي استشرت في داخله، والأوضاع الاقتصادية الصعبة التي ألمت بإسرائيل في تلك الفترة. «فقد مني في انتخابات الكنيست التاسعة (1977) بهزيمة ساحقة نقلته من سدة الحكم إلى صفوف المعارضة، وأحلت محله في الحكم، أول مرة في تاريخ إسرائيل، اليمين بقيادة الليكود. وقد تحسن وضع الحزب نسبياً في انتخابات الكنيست التي جرت سنتي 1984 و1988، ونشأت وضعية شبه تكافؤ بينه وبين الليكود من زاوية إمكان تأليف الحكومة، اضطر معها الحزبان إلى التشارك في حكومتي وحدة وطنية في إثر الانتخابات في العامين المذكورين. وقد انفرط عقد حكومة الوحدة الوطنية الثانية بعد سنة 1990، بانسحاب حزب العمل منها، بينما استمر الليكود في الحكم بالتحالف مع الأحزاب الدينية وأحزاب أقصى اليمين. ومع أن حزب العمل حصل في انتخابات سنة 1992 على العدد الأكبر من المقاعد في الكنيست، وتمكن من تأليف الحكومة بزعامته وإزاحة الليكود إلى صفوف المعارضة، فإن الأغلبية الضئيلة التي يستند الائتلاف الحكومي إليها لا تجعله يشعر بكثير من الاطمئنان». وبالفعل، فإنه بعد اغتيال رابين (1995)، خسر الحزب بزعامة شمعون بيرس الانتخابات المبكرة (1996) لصالح الليكود بزعامة بنيامين نتنياهو. [17]

لقد ظل حزب العمل يلغو بالسلام في خطابه السياسي الإعلامي، ويعرقل مسيرته على أرضية المبادرات التسووية المتعددة التي طرحت أثناء توليه السلطة (انظر أعلاه). إلا أنه بعد حرب 1973، مهّد السبيل أمام اتفاقات كامب ديفيد، التي أنجزت أثناء ولاية الليكود الأولى (انظر أعلاه)، وأيدها الحزب من صفوف المعارضة. كما ظل حزب العمل يتبنى شعار «الحل الوسط الإقليمي» بالنسبة إلى المناطق المحتلة 1967، مع الحفاظ على غموض متعمد فيما يتعلق بترجمة هذا الشعار إلى واقع. وقد غيّر الحزب مواقفه

(17) المصدر السابق، ص131.

بعد «مؤتمر مدريد» (1991)، وعدّل في برنامجه السياسي لانتخابات سنة 1992، التي كسبها وشكل الحكومة بعدها، وخاض في مفاوضات التسوية، التي في مسارها عدّل بعض مواقفه التقليدية. وقد ورد في هذا البرنامج (1992) بالنسبة إلى الفلسطينيين ما يلي: «الاستعداد «للتحاور مع شخصيات وجهات فلسطينية تعترف بإسرائيل، وترفض الإرهاب، وتوافق على قراري مجلس الأمن رقم 242 و338»؛ حل وسط إقليمي؛ الاعتراف بحقوق الفلسطينيين، «بما في ذلك حقوقهم الوطنية»؛ تسوية تتم على مراحل؛ إشراك الأردن في مفاوضات الحل الدائم، بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن «إطار أردني – فلسطيني يكون على استعداد لتعاون واسع النطاق مع إسرائيل، لا دولة فلسطينية منفصلة غربي نهر الأردن»؛ بقاء القدس مدينة موحدة تحت سيادة إسرائيل؛ الإصرار على «أن يشكل غور الأردن وشمال غرب البحر الميت – تحت سيادة إسرائيل – الحدود الأمنية لدولة إسرائيل»، وعلى احتفاظ إسرائيل بـ «مناطق حيوية غير مزدحمة بالسكان العرب، مثل ضواحي القدس وغوش عتسيون»؛ تجميد الاستيطان بـ «استثناء المناطق الواقعة في مجال القدس وغور الأردن»، ووجوب ضمان «إمكان بقاء المستوطنات في المناطق التي ستجلو إسرائيل عنها في مكانها، وتأمين سلامة المستوطنين وأمنهم»؛ تسوية مشكلة اللاجئين خارج حدود إسرائيل». ومعلوم أنه في مسار المفاوضات بعد مؤتمر مدريد، وقّعت حكومة حزب العمل، برئاسة رابين، «اتفاق أوسلو» مع منظمة التحرير الفلسطينية (1993)، و«معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية» (1994)، خروجاً على برنامجها الانتخابي (انظر أعلاه). [18]

وفي المفاوضات مع سوريا ولبنان، تراجع حزب العمل أيضاً عن مواقفه المعلنة في برنامجه الانتخابي (1992). فبالنسبة إلى سوريا، ورد في البرنامج ما يلي: «حل وسط إقليمي؛ استمرار «وجود إسرائيل وسيطرتها الاستيطانية والعسكرية في هضبة الجولان، التي طُبق القانون والقضاء والإدارة الإسرائيلية عليها»؛ تعزيز المستوطنات القائمة في هضبة الجولان، وإقامة مستوطنات جديدة «بعد إقرارها من قبل مكتب الحزب وكتلته في الكنيست»؛ ضمان مصالح إسرائيل الأمنية «عن طريق ترتيبات متنوعة مثل: تجريد مناطق واسعة من السلاح، فصل قوات، تقليص جيوش». إلا أنه في جولات المفاوضات مع سوريا، طرحت حكومة رابين قبل اغتياله شعار «عمق الانسحاب كعمق السلام»، الأمر الذي فُسّر بالاستعداد للانسحاب الكامل من الجولان، في مقابل سلام شامل وضمانات أمنية واتفاقات

(18) المصدر السابق، ص 132.

حول اقتسام المياه، وبالتالي، تطبيع العلاقات. ولكن، وكما هو معلوم، فقد توقفت المفاوضات الرسمية مع سوريا، منذ صعود الليكود إلى السلطة (1996). وبالنسبة إلى لبنان، ورد في البرنامج إياه: «إبرام اتفاق سلام مع لبنان مستقل وذي سيادة، متحرر من السيطرة العسكرية السورية، ومن وجود قوات عسكرية أجنبية وإرهابية على أراضيه كافة»؛ «تشكيلة من الترتيبات التي ستتضمن، من جملة ما ستتضمن، وقفاً تاماً للعمليات الإرهابية والحؤول دون استئنافها» إلى أن يتم إبرام اتفاق السلام؛ مواصلة الدفاع عن حدود إسرائيل الشمالية عن طريق الشريط الأمني في الجنوب اللبناني و«عن طريق ترتيبات أمنية حيوية أخرى». ومعلوم أن إسرائيل لم تلتزم بهذا البرنامج خلال ولاية رابين (1992 - 1995)، وعدّلت الكثير من مواقفها (انظر أعلاه).[19]

إن تركيبة حزب العمل الاسفنجية مكّنته من حشد قاعدة عريضة من طبقات اجتماعية وفئات إثنية مختلفة. وعلى الرغم من الشعارات الاشتراكية التي رفعها، فإنه هو الذي قاد الاقتصاد الإسرائيلي نحو الرأسمالية، عبر «الدولانية» (مملختيوت)، وبالتالي، رأسمالية الدولة، كمرحلة انتقالية على الطريق إلى الخصخصة واقتصاد السوق. وفي برنامجه السياسي (1992)، دعا في المجال الاقتصادي/ الاجتماعي إلى: «اقتصاد مختلط تنافسي مكوّن من القطاع الخاص، والقطاع الحكومي، والقطاع العام الهستدروتي، مُدار على أساس اقتصادي - تجاري من دون تمييز، وتتوفر فيه مساواة في الفرص للجميع»، وتعهد البرنامج بأن تقلّص حكومة برئاسة حزب العمل «من تدخلها قدر الإمكان في النشاط الاقتصادي الاعتيادي والمباشر»، وبأن تسعى لبيع المشاريع الاقتصادية التي تملكها الحكومة. كما دعا إلى الاستمرار في سياسة تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية للمواطنين، التي تتولاها الحكومة والقطاع العام». وبذلك، يكون هذا الحزب قد هجر كلياً تقريباً السياسة الاقتصادية التي تبناها خلال العقود الأولى للدولة (انظر أعلاه، باب «تهويد السوق»). وقد عكست التحولات في توجهات الحزب الاقتصادية والاجتماعية نفسها على بنيته التنظيمية، وبالتالي، على قاعدته الانتخابية. «من ناحية القاعدة الحزبية والانتخابية، يمثل حزب العمل المصالح و/ أو التطلعات السياسية لشرائح اجتماعية واسعة تنتمي إلى مختلف طبقات وفئات المجتمع الإسرائيلي، ويتمتع بقاعدة انتخابية عريضة جداً. وعلى الرغم من أنه لا

(19) المصدر السابق، ص 132-133.

يزال يطرح نفسه حزباً يسارياً اشتراكياً، فإنه يحظى في أوساط شرائح الطبقة المتوسطة بتأييد انتخابي أكبر من التأييد الذي يحظى به الليكود، وفي أوساط شرائح الطبقة العاملة المأجورة بتأييد أقل منه. ويرجع ذلك أساساً إلى أنماط التصويت في الانتخابات العامة منذ سنة 1977 (سنة «الانقلاب السياسي» ووصول الليكود، لأول مرة إلى الحكم)، حيث تميل أغلبية اليهود الغربيين الذين تتكون منهم إجمالاً الشرائح العليا في المجتمع الإسرائيلي إلى التصويت لحزب العمل، بينما تميل أغلبية اليهود الشرقيين الذين تتكون منهم إجمالاً الشرائح الدنيا إلى التصويت لليكود وأحزاب اليمين. كما أنه يحظى بتأييد أغلبية أعضاء الكيبوتسات التابعة لحركة الكيبوتسَ الموحّد، والموشفات التي يسيطر الحزب عليها».[20]

وكان طبيعياً أن تترافق التبدلات في تركيبة الحزب مع تغييرات في بنيته التنظيمية، وسبيل تشكيلها، وصولاً إلى وضعها الراهن. «وتتكون البنية التنظيمية للحزب من المؤتمر الذي هو السلطة العليا في الحزب، ويعقد مرة كل بضعة أعوام، واللجنة المركزية التي هي السلطة العليا بين مؤتمرين، وتعقد عدة مرات في العام الواحد، والسكرتاريا المسؤولة عن تنفيذ قرارات المؤتمر واللجنة المركزية وإدارة شؤون الحزب، وتعقد كلما اقتضى الأمر ذلك، والمكتب السياسي الذي يشكل الأداة التنفيذية العليا للحزب... وقد تبنى الحزب في الأعوام الأخيرة نظام الانتخابات الأولية لاختيار رئيس الحزب ومرشحه لرئاسة الحكومة، ومرشحيه للكنيست، ولعدد من المناصب الحزبية والعامة المهمة. وتمثل هذه الخطوة نقلة كبيرة باتجاه دمقرطة الحزب، وكسر احتكار الصفوة الحزبية السياسية والبيروقراطية للزعامة، وأتاحت فرصة أفضل للكفاءات الشابة والفئات المغبونة في الحزب للوصول إلى المناصب المهمة والحصول على تمثيل أفضل». وعلى العموم، ظل تمثيل الحزب بالكنيست في تراجع، وكان عدد المقاعد التي حصل عليها كالتالي: الكنيست الأولى (1949) - 46؛ الكنيست الثانية (1951) - 45؛ الكنيست الثالثة (1955) - 40؛ الكنيست الرابعة (1959) - 47؛ الكنيست الخامسة (1961) - 42؛ الكنيست السادسة (1965) - 54؛ الكنيست السابعة (1969) - 47 (من مجموع 56 للمعراخ)؛ الكنيست الثامنة (1973) - 43 (من مجموع 51 للمعراخ)؛ الكنيست التاسعة (1977) - 28 (من مجموع 32 للمعراخ)؛ الكنيست العاشرة (1981) - 40 (من مجموع 47 للمعراخ)؛ الكنيست

(20) المصدر السابق، ص 133-134.

الحادية عشرة (1984) – 38 (من مجموع 44 للمعراخ)؛ الكنيست الثانية عشرة (1988) – 39؛ الكنيست الثالثة عشرة (1992) – 44؛ الكنيست الرابعة عشرة (1996) – 34 فقط.[21]

وقد خاض حزب العمل الانتخابات للكنيست الرابعة عشرة (1996)، وخسرها، على أرضية برنامج سياسي، يؤكد على ضرورة الاستمرار في مفاوضات التسوية، وورد فيه ما يلي:

1– القدس الموحدة، عاصمة إسرائيل، تحت سيادة إسرائيلية.
2– لن تسيطر إسرائيل على الشعب الفلسطيني.
3– سيكون نهر الأردن الحدود الأمنية الشرقية لإسرائيل، ولن يكون هناك جيش آخر إلى الغرب منه.
4– فصل [بين الإسرائيليين والفلسطينيين] يلبي حاجات الأمن والهويتين القوميتين.
5– سيادة على غور الأردن وشمال غرب البحر الميت، وغوش عتسيون، ومناطق حيوية لأمن إسرائيل.
6– تعاون اقتصادي فلسطيني – أردني – إسرائيلي.
7– تسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين خارج دولة إسرائيل من خلال رفض حق العودة.
8– إبقاء معظم المستوطنين الإسرائيليين تحت السيادة الإسرائيلية (لن تقام مستوطنات جديدة).
9– ستطرح التسوية الدائمة، التي ستُبلور في المفاوضات، لاستفتاء عام للمصادقة عليها.
10– ستستمر مفاوضات السلام مع سوريا، على قاعدة قراري مجلس الأمن رقم 242 و338.
11– سيبنى الاتفاق المنشود على أساس حدود أمنية وترتيبات أمنية راسخة.
12– ضمان المصادر المائية الحيوية لإسرائيل.
13– قيام علاقات تطبيع كامل بين البلدين، مع تأكيد التعاون الاقتصادي.
14– سيقترن الاتفاق مع سوريا بشبكة اتفاقات مع معظم الدول العربية.
15– ستطرح التسوية الدائمة التي ستبلور في المفاوضات لاستفتاء عام للمصادقة عليها.

(21) المصدر السابق، ص 134–135.

16– سيبنى الاتفاق مع لبنان على أساس المحافظة على المصالح الأمنية للدولة بصورة عامة، ولسكان الشمال بصورة خاصة، من خلال ضمان القضاء على الإرهاب.
17– لا يوجد لدى إسرائيل مطامع إقليمية أو سياسية في لبنان، وهدفها تنمية علاقات تطبيع وتعاون اقتصادي بين البلدين.
18– إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق السلام، ستواصل إسرائيل حماية حدودها الشمالية عن طريق شريط أمني في الجنوب اللبناني بواسطة قوات محلية يدعمها الجيش الإسرائيلي، وعن طريق ترتيبات أمنية حيوية أخرى.
19– إطار اتفاق السلام، سيضمن دمج جيش لبنان الجنوبي في الجيش اللبناني.[22]

2 – حزب العمال الموحد (مبام)

وهو حزب صهيوني «اشتراكي يساري»، تمّ تشكيله (كانون الثاني/ يناير 1948) عبر اندماج حزبي «هشومير هتسعير» و«أحدوت هعفودا – بوعالي تسيون» العماليين، وكلاهما على يسار حزب مباي في أيديولوجيتهما الصهيونية. وبتشكيل حزب «مبام» (مفليغت هبوعاليم همئوحيدت) اتحد يسار الحركات العمالية الصهيونية، في مقابل يمينها، مباي، الذي تشكل (1930) من اتحاد أحدوت هعفودا وهبوعيل هتسعير. ولم ينضم هشومير هتسعير إلى مباي، لعدم رضاه عن برنامجه السياسي، وخاصة لناحية الجانب الاشتراكي فيه؛ وأعلن نفسه اتجاهاً سياسياً مستقلاً في الهستدروت. وبحلول سنة 1935، كانت مجموعات عمالية في المدن والقرى قد شكلت «الرابطة الاشتراكية». وفي سنة 1946، قرر هشومير هتسعير أن يغير مقاربة حركته الشبابية التقليدية، فأسست حركة الكيبوتسات التابعة له (هكيبوتس هآرتسي) «حزب عمال هشومير هتسعير» بالاتحاد مع «الرابطة الاشتراكية». وفي برنامجه السياسي، أكد الحزب على بناء «الوطن القومي اليهودي»، وعلى الصراع الطبقي. وعلى الصعيد الدولي، لم ينضم الحزب، لا إلى «الأممية الثانية»، ولا إلى «الأممية الثالثة»، التي قادها الحزب الشيوعي السوفياتي، والتي رفضت الاعتراف بالصهيونية كحركة تحرر وطني للشعب اليهودي. وقبل قيام إسرائيل، طرح هشومير هتسعير فكرة الدولة الثنائية

(22) مجلة الدراسات الفلسطينية، (عدد 27، صيف 1996)، «ملف الانتخابات الإسرائيلية»، ص 82–83.

القومية، كحل للصراع العربي – اليهودي في فلسطين، «مع حقوق مدنية ووطنية كاملة لليهود والعرب، والتكافؤ بين اليهود والعرب، وضمانات لهجرة يهودية بلا قيود، ولاستيطان زراعي». وفي الأربعينات، بدأ التقارب بين هشومير هتسعير وأحدوت هعفودا، الذي انشق عن مباي (1944)، وانضمت إليه مجموعة بوعالي تسيون اليسارية؛ وتعزز هذا التقارب عشية حرب 1948، وصولاً إلى وحدتهما.[23]

في نهاية الحرب العالمية الثانية، أصبحت الكيبوتسات التابعة لحزبي هشومير هتسعير وأحدوت هعفودا قواعد عسكرية ومراكز تدريب للهاغانا، وخاصة البلماح (انظر أعلاه). وقام الحزبان بدور فعال في «الهجرة غير الشرعية»، وفي إقامة نقاط الاستيطان الاستراتيجية. وكان الحزبان يهدفان إلى إقامة دولة اشتراكية في كل فلسطين. ففيما توجه مباي إلى تقسيم فلسطين مرحلياً، دعا هشومير هتسعير إلى إقامة دولة ثنائية القومية، وطرح أحدوت هعفودا «دولة يهودية اشتراكية في كل فلسطين». وفيما دعا هشومير هتسعير إلى الوحدة مع أحدوت هعفودا، فإن هذا الأخير دعا إلى «وحدة شاملة» تضم مباي أيضاً. وبعد قرار التقسيم (1947)، أصبح الخلاف بين الحزبين غير ذي معنى، فاتحدا (1948). وفي الانتخابات للكنيست الأولى (1949)، حصل مبام على 19 مقعداً، فكان الكتلة البرلمانية الثانية حجماً بعد مباي. إلا أنه ما لبثت الوحدة بين الحزبين أن اختلت، واستشرت بينهما الخلافات العقائدية والسياسية العملية. وكانت مسألة قبول العرب أعضاء في الحزب، إحدى القضايا المفتاحية في هذه الخلافات. ففيما دعا إليه هشومير هتسعير، ورأى أنه «في دولة ذات سيادة، يجب أن تنتظم الكينونات السياسية والاقتصادية على أساس إقليمي، وليس على أساس الجماعات القومية»، رفض أحدوت هعفودا ذلك، وطرح تشكيل حزب عربي مواز ومنفصل. وعارض مبام سياسة بن – غوريون، القائمة على المبادأة العسكرية و«العمليات الانتقامية»، بما في ذلك حرب السويس (انظر أعلاه)، لكن أحدوت هعفودا دعا إلى تصعيد هذه العمليات. كما برز الخلاف حول الموقف من الاتحاد السوفياتي، لكنه تراجع بعد «محاكمة سلانسكي» (براغ، 1952)، والحكم على عضو مبام القيادي، مردخاي أورن، الذي كان يزور تشيكوسلوفاكيا، إذ بدأ مبام يتحفظ على سياسة الاتحاد السوفياتي. وعلى هذه الأرضية، انشق (1954) أحد قادة الحزب، موشيه سنيه، وانضم إلى «الحزب الشيوعي الإسرائيلي» (ماكي). وفي نفس العام، انشق أحدوت هعفودا، ومعه مجموعة من بوعالي تسيون، عن مبام، وعاد بعد فترة (1968) إلى الوحدة مع مباي في إطار حزب العمل الإسرائيلي.

(23) EZI, p. 915.

أما مبام، فالتحق بالمعراخ (التجمع العمالي) في سنة 1969، ثم عاد وانسحب منه (1984)، وانضم إلى «راتس» و«شينوي» ليشكلوا معاً حركة «ميرتس».[24]

ويمكن تقسيم سيرورة مبام الأيديولوجية والسياسية إلى **ثلاث مراحل:**

المرحلة الأولى (1948 – 1969)

«وفيها كانت أيديولوجية الحزب تقوم على صيغة توفيقية بين الصهيونية والماركسية، ابتدعها المفكر الصهيوني الاشتراكي بير بوروخوف، [وطورها لاحقاً منظّر الحزب، مئير يعري، ورفيقه يعقوب حزّان]، ودعت، في جملة ما دعت إليه، إلى تجميع اليهود في فلسطين وإقامة مجتمع اشتراكي لاطبقي فيها، من خلال صراع سلمي بين الطبقات وتعاون كامل بين الطبقتين العاملتين اليهودية والعربية، وسيطرة العمال على وسائل الإنتاج. واتسمت مواقفه السياسية في تلك المرحلة، أو بالأحرى في الجزء الأكبر منها، بمعارضة شديدة لمجمل سياسات مباي في المجالين الداخلي والخارجي، وتجاه الأقلية العربية. وقد عارض سياسة مباي القائمة على التعاون بين الطبقات، وانتقده بشدة لتفضيله التشارك في الحكم مع الأحزاب الليبرالية والدينية بدلاً من الأحزاب اليسارية، كما عارض تشجيع مباي لاقتصاد يقوم على التعاون بين القطاعات الثلاثة: الحكومي والخاص والهستدروتي، وإحالته الكثير من المهمات التي كانت تقوم الحركة العمالية بها على عاتق المؤسسات الرسمية للدولة، ورأى في ذلك تراجعاً عن هدف إقامة مجتمع اشتراكي. وعارض سياسة مباي الخارجية المنحازة إلى الغرب والمعادية للاتحاد السوفياتي، وسياساته الأمنية تجاه الدول العربية. وعارض الحكم العسكري الذي كان مفروضاً على العرب في إسرائيل، وسياسة التمييز واللامساواة ضدهم، ورفض الأحزاب الصهيونية انضمام العرب إليها وإلى الهستدروت». وقد لعبت مواقف مبام هذه دوراً في إلغاء الحكم العسكري، وفي دخول العرب إلى الهستدروت.[25]

المرحلة الثانية (1969 – 1984)

«وفيها، وبعد أن أعاد النظر في مواقفه الفكرية والسياسية في إثر حرب حزيران/ يونيو 1967، تخلى مبام عن الماركسية واقترب في مواقفه الفكرية والسياسية من حزب العمل، مع أنه ظل أكثر منه ميلاً نحو الاشتراكية والدفاع عن حقوق العمال والشرائح

(24) EZI, p. 915.

(25) خليفة، أحمد، دليل إسرائيل العام، ص 137.

الاجتماعية الفقيرة، وأكثر اعتدالاً في مواقفه تجاه الفلسطينيين والعرب، وأكثر رغبة في تحقيق السلام. لكن هويته ومواقفه المتميزة ذابت، بعد انضمامه إلى المعراخ في بداية تلك المرحلة، في هوية ومواقف حزب العمل، وأصبح عديم التأثير تقريباً فيما يختص بالقضايا الرئيسية».[26] وقد اعتبر حزب مبام حرب 1967 دفاعية، وأيد العدوان الإسرائيلي على مصر وسوريا والأردن (انظر أعلاه). وبعد الحرب (آب/ أغسطس 1967) طرح خطة للسلام، فيما يلي عناصرها الرئيسية: أ) لا ضم للمناطق المحتلة، مع بعض التعديل الطفيف للحدود من خلال المفاوضات؛ ب) تفضيل إقامة دولتين، إسرائيل ودولة أردنية - فلسطينية، مع الاستعداد للقبول بأية صيغة يتم الاتفاق عليها مع الفلسطينيين والأردنيين، بما في ذلك الفدرالية؛ ج) تبقى المناطق التي تنسحب منها إسرائيل منزوعة السلاح، ولا تعبر قوات عسكرية نهر الأردن؛ د) تبقى القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل، مع إعطاء الأماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين وضعاً خارجاً عن التشريع الوطني؛ هـ) إعادة تأهيل اللاجئين وتوطينهم داخل حدود الدولة الأردنية - الفلسطينية، وتسهم إسرائيل بنصيبها من خلال جمع شمل العائلات.[27]

المرحلة الثالثة (1984 – 1998)

«وفيها، أي منذ انسحابه من المعراخ، حاول مبام أن يؤسس لنفسه هوية ودوراً سياسياً متميزاً عن هوية ودور حزب العمل، وذلك من خلال التشديد على القضايا الاجتماعية، وإبراز مختلف مواقفه تجاه المناطق المحتلة، واستيطانها، وحقوق الفلسطينيين، والسلام مع العرب (انظر أدناه: برنامج ميرتس الانتخابي)، ومن خلال التشديد على المساواة بين اليهود والعرب من مواطني دولة إسرائيل. ويمثل مبام حالياً، من ناحية قاعدته الحزبية والانتخابية بالأساس، مصالح وتطلعات أعضاء الكيبوتسات المنتمين إلى حركة الكيبوتس القطري [هكيبوتس هآرتسي] التابعة له، وشرائح معينة من العمال والمثقفين جذبها إلى الحزب برنامجه الاجتماعي والسياسي، ويستند إلى قاعدة انتخابية ضيقة، أشكنازية في أغلبيتها الساحقة... وتتكون البنية التنظيمية لمبام من المؤتمر، الذي هو السلطة العليا في الحزب، ومجلس منتخب منه ينوب عنه بين دورات انعقاده، ولجنة مركزية، ولجنة سياسية وسكرتارية عامة. وقد انحدر تمثيله في الكنيست كما هو مبين فيما يلي: الكنيست الأولى (1949) – 19؛ الكنيست الثانية (1951) – 15؛ الكنيست الثالثة

(26) المصدر السابق، ص 137.

(27) EZI, p. 916.

(1955) – 9؛ الكنيست الرابعة (1959) – 9؛ الكنيست الخامسة (1961) – 9؛ الكنيست السادسة (1965) – 8؛ الكنيست السابعة (1969) – 9 (من مجموع 56 للمعراخ)؛ الكنيست الثامنة (1973) – 8 (من مجموع 51 للمعراخ)؛ الكنيست التاسعة (1977) – 5 (من مجموع 32 للمعراخ)؛ الكنيست العاشرة (1981) – 7 (من مجموع 47 للمعراخ)؛ الكنيست الحادية عشرة (1984) – 6 (من مجموع 44 للمعراخ)؛ الكنيست الثانية عشرة (1988) – 3؛ الكنيست الثالثة عشرة (1992) – 4 (من مجموع 12 لميرتس)؛ الكنيست الرابعة عشرة (1996) – 3 (من مجموع 9 لميرتس)».[28]

3 – كتلة ميرتس

«كتلة انتخابية برلمانية تكونت في آذار/ مارس 1992، عشية انتخابات الكنيست الثالثة عشرة، التي جرت في ذلك العام، من ثلاثة أحزاب هي: مبام، وراتس، وشينوي. ولفظة ميرتس هي عبارة عن الحرف الأول من اسم مبام والحرف الأول والأخير من اسم راتس، وتعني «حيوية»، وتم تبنيها في البداية شعاراً انتخابياً للكتلة، ثم أصبحت اسماً لها. وقد كان الدافع الرئيسي لتأليف الكتلة توحيد قوى السلام اليهودية في إسرائيل، الواقعة في الخريطة الحزبية إلى يسار حزب العمل، على أمل الحصول على عدد أكبر من المقاعد في الكنيست، وبذلك زيادة فرص معسكر اليسار لجهة تنحية الليكود عن الحكم، وإحلال حزب العمل محله، وتم لها ذلك. وقد اتفقت الأحزاب الثلاثة على التكتل على خلفية تشابه نظرتها العامة للقضايا السياسية، على الرغم من الخلافات الكبيرة بشأن القضايا الاقتصادية/ الاجتماعية بين حزب مبام الاشتراكي وبين حزب شينوي الليبرالي، وبينهما وبين حزب راتس المصنف حزباً وسطاً».[29] وراتس (رشيمات زخويوت هَإزراح/ قائمة حقوق المواطن) تأسس عشية انتخابات الكنيست الثامنة (1973) على يد مجموعة من أعضاء سابقين في حزب العمل، بزعامة شولاميت ألوني. واندمجت (1975) مع مجموعة أخرى منشقة عن حزب العمل، بزعامة لوبا إلياف، ومع مجموعة أخرى منشقة عن حزب شينوي، دعيت «ياعد»، لكنها لم تعمر طويلاً. وعشية انتخابات سنة 1992، دخل راتس تكتلاً مع حزبي مبام وشينوي لتأسيسَ كتلة ميرتس. وفي المجال الداخلي، ركز راتس على محاربة الإكراه الديني، والدفاع عن حقوق الإنسان الأساسية، ودعا إلى فصل الدين عن الدولة، وإلى سنّ قانون أساسي يكفل المساواة التامة بين جميع المواطنين

(28) خليفة، أحمد، دليل إسرائيل العام، ص 137-138.

(29) المصدر السابق، ص135.

بغض النظر عن الدين أو القومية أو العرق أو الجنس. وفي مجال السياسة الخارجية والأمن، دعا راتس إلى الانسحاب من معظم المناطق المحتلة في مقابل السلام وترتيبات أمنية صارمة، ووقف الاستيطان فوراً، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، واحترام قراره فيما يختص بالشكل الذي يختاره لتجسيد هذا الحل. «وتتألف القاعدة الحزبية والانتخابية لراتس عموماً، من أفراد من شرائح اجتماعية أشكنازية من سكان المدن ميسورة الحال، متعلمة، وليبرالية وحمائمية في نظرتها العامة، وتتمتع بتأييد مرتفع في أوساط الشبان».[30]

أما الشريك الثالث في ميرتس، حزب شينوي (التغيير)، فقد تأسس (1974) كحزب ليبرالي، بمبادرة من مجموعة أبرز أفرادها أمنون روبنشتاين ومردخاي فيرشوفسكي. «وقد ولد من رحم حركة الاحتجاج الواسعة التي نشأت في إثر حرب سنة 1973، احتجاجاً على رفض المؤسسة السياسية تحمل نتائج «التقصير» في إدارة الحرب وإحالتها المسؤولية على عاتق المؤسسة العسكرية». ورأى مؤسسو الحزب أن الخلل الذي تبدى في تلك الحرب «يكمن في عيوب خطرة يشكو منها النظام السياسي والإداري والاجتماعي الإسرائيلي»؛ ووضعوا برنامجاً لإصلاحها، لم تأخذ المؤسسة الحاكمة به طبعاً. وكان شينوي قد ساهم (1976) في تأسيس «الحركة الديمقراطية للتغيير» (داش)، التي تزعمها رئيس الأركان السابق، يغئيل يدين، والتي حصلت على 15 مقعداً في انتخابات الكنيست التاسعة (1977). وكان هذا النجاح على حساب المعراخ، وبالتالي، أسهم في صعود الليكود إلى الحكم. وبالفعل، فقد شاركت الحركة في الائتلاف الحكومي الذي شكله بيغن بعد تلك الانتخابات، لكن الحركة لم تعمر طويلاً، وانفرط عقدها في سنة 1978. وعاد شينوي إلى النشاط منفرداً، حتى انضم إلى ميرتس (1992). «وتتألف القاعدة الحزبية والانتخابية لشينوي إجمالاً من أفراد من شرائح أشكنازية منتمية إلى الطبقة الوسطى في المدن الكبيرة، وتحظى بتأييد لا بأس به في أوساط أصحاب المهن الحرة والأوساط الأكاديمية». وظل الحزب في تراجع، وتمثيله في الكنيست يتناقص: ففي الكنيست التاسعة (1977) حصل على 5 مقاعد (في إطار الحركة الديمقراطية للتغيير، ثم منفرداً بعد انسحابه منها)؛ وفي الكنيست العاشرة (1981) – 2؛ والكنيست الحادية عشرة (1984)–3 ، والكنيست الثانية عشرة (1988) – 2؛ والكنيست الثالثة عشرة (1992) – 3 (من مجموع 12 لميرتس)، والكنيست الرابعة عشرة (1996) – 2 (من مجموع 9 لميرتس).[31]

(30) المصدر السابق، ص 139.
(31) المصدر السابق، ص 139–140.

وقد خاضت حركة ميرتس الانتخابات العامة للكنيست (1996)، على أساس برنامج سياسي، فيما يلي أبرز نقاطه:

1– إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل.

2– ضرورة الفصل الأمني كمرحلة انتقالية تمهد لإقامة دولة فلسطينية.

3– القدس عاصمة إسرائيل، لن تقسم بعد الآن. ولدى تحديد الوضع الدائم للمدينة، كما سيتقرر في اتفاق السلام، ستؤخذ في الاعتبار جميع الروابط الخاصة المتصلة بالمدينة، من دينية وقومية.

4– إن ميرتس تعارض سياسة الاستيطان في المناطق معارضة مطلقة. ويجب على إسرائيل أن تتوخى تفكيك المستوطنات الصغيرة والمنعزلة ابتداءً من فترة المفاوضات بشأن الحلول الدائمة. ويجب أن يكون الاعتبار الأمني والاعتبار الديمغرافي الاعتبارين الرئيسيين في تقرير خطوط الحدود.

5– للسلام مع سوريا أهمية استراتيجية بالنسبة إلى إسرائيل. ولذا، يجب على إسرائيل، في مقابل سلام كامل مع سوريا، مرتبط بترتيبات أمنية صارمة، أن توافق على الانسحاب، على مراحل، إلى الحدود الدولية.

6– الاعتراف بالهوية اليهودية لأي شخص سيتم بناء على مقاييس تعددية وليبرالية.

7– ستحترم الدولة حق جميع مواطنيها وسكانها في العيش بحسب وجهات نظرهم ومعتقداتهم.

8– فصل الدين عن الدولة.

9– تطبيق أسلوب الزواج والطلاق المدني إلى جانب الديني.

10– تساوي مكانة جميع التيارات الدينية في جميع مجالات الحياة.

11– إقامة مقابر مدنية إلى جانب المقابر القائمة.

12– تشغيل جميع الخدمات الحيوية أيام السبت والأعياد.

13– تجنيد شباب المدارس الدينية في الجيش.[32]

4 – الليكود

تشكل الليكود (التكتل) ككتلة سياسية (تموز/ يوليو 1973)، من اتحاد «غاحل» (كتلة حيروت + الحزب الليبرالي، التي تأسست سنة 1965)، و«حزب المركز الحر» (فرع من حيروت)، وحزب «لعام» (للشعب)، وهو من أعضاء رافي سابقاً، لكنهم لم يعودوا إلى

(32) مجلة الدراسات الفلسطينية، (عدد 27، صيف 1996)، ص 91–92.

حزب العمل. «وقد جمّع آريئيل شارون، الذي انضم إلى الحزب الليبرالي بعد شهر من تقاعده من الجيش الإسرائيلي، هذا الائتلاف الانتخابي. لقد أصبح واضحاً لقائد حيروت، مناحم بيغن، ولقائد الحزب الليبرالي، سمحا آيرلخ، أنه من أجل هزيمة حزب العمل المهيمن، عليهما أن يوحدا قواهما مع أحزاب قومية صغيرة، تحت السقف الأيديولوجي من أجل الحفاظ على «إسرائيل الكبرى» (أي الاحتفاظ بتلك المناطق التي احتلت في حرب الأيام الستة سنة 1967)، في مواجهة عقيدة حزب العمل في إعادة تقسيم البلد من أجل السلام. وقد حصل غاحل على 26 مقعداً في انتخابات سنة 1969، وشعر أنه سيبقى في المعارضة على الأكثر، إن لم يتخذ خطوات حاسمة. أما المركز الحر ولعام، فقد بحثا عن مظلة كينونة سياسية أكبر وأكثر شهرة، ووجداها في غاحل». واتفق على أن يحتفظ كل حزب ببنيته التنظيمية، وعلى تشكيل لجنة تنسيق لوضع قائمة مرشحي الحزب لانتخابات الكنيست. «وقد دعا برنامج الحزب إلى الاحتفاظ بجميع المناطق التي أحرزت سنة 1967، إبطال مركزية سيطرة الدولة على الاقتصاد، التركيز الأكبر على المبادرة الحرة، والتعاون الأوثق مع العناصر القومية – الدينية في السياسة». وجاءت حرب 1973 لتعزز قوة الليكود، وليصبح الحزب الثاني في قوته بعد العمل، إذ حصل على 39 مقعداً في الكنيست الثامنة (31 كانون الأول/ ديسمبر 1973). وفي المعارضة، تحدى سياسة الحكومة بقيادة حزب العمل، القائمة على «مفهوم الانسحاب من المناطق المحتلة في مقابل الأمن والضمانات الأميركية والأسلحة، واعترض بشدة على اتفاقات فصل القوات سنة 1974، وعلى الاتفاق الإسرائيلي – المصري المرحلي سنة 1975».(33)

لقد جذب الليكود بشعاراته الديماغوجية العناصر المحرومة في جمهور المستوطنين الإسرائيليين، «خاصة من يهود البلاد العربية وشمال أفريقيا، الذين هاجروا في سنوات الدولة الأولى، وما زالوا يعيشون حياة بائسة في الأحياء المدينية الفقيرة، أو في مدن التطوير، بشعور من الاغتراب عن الاتجاه السائد في الحياة الإسرائيلية، الأمر الذي لاموا حزب العمل عليه». وكان كلما تراجع حزب العمل، كلما عزز الليكود جهوده للتقرب من الناخب الإسرائيلي ذي الميول الإثنية والطائفية، والتقليدي، والأقل ثقافة، والأصغر سناً، والأكثر تطرفاً. وقد جاء في البرنامج السياسي الذي كسب الليكود الانتخابات (1977) على أساسه ما يلي: 1) سيادة إسرائيلية بين البحر والأردن. أرض إسرائيل للشعب اليهودي، وليس لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ 2) مبادرة سلام «إيجابية» لحكومة الليكود.

(33) EZI, pp. 879-880.

مفاوضات مباشرة دون شروط مسبقة مع جيراننا؛ 3) التوقيع على معاهدة سلام تضع حداً للحرب؛ 4) الاستيطان في كافة أنحاء أرض إسرائيل، من خلال الحرص على عدم سلب أي شخص أرضه؛ 5) إن عرب أرض إسرائيل الذين يطلبون الحصول على جنسية الدولة ويتعهدون بالولاء لها، يكون لهم ذلك. المساواة في الحقوق والواجبات لجميع المواطنين والقاطنين دون تفريق في الأصل والقومية والدين والجنس والطائفة. وقد قاد عيزر وايزمن الحملة الانتخابية بنجاح، وحصل الليكود على 43 مقعداً، ثم انضمت إليه حركة شلومتسيون التي أنشأها آريئيل شارون، وحصلت على مقعدين. وشكل بيغن الائتلاف الحكومي، منهياً بذلك سيطرة حزب العمل الطويلة. وانضم إليه المفدال، بقيادته الشابة، التي راحت تتحول إلى اليمين، إلى أقصى الخريطة الحزبية السياسية في إسرائيل. كما انضمت أغودات يسرائيل إلى الائتلاف، وكذلك حركة «تامي» (يهود شرقيون متدينون)، ثم الحركة الديمقراطية للتغيير (داش – 15 مقعداً). وفي ولايته الأولى، أنجز بيغن اتفاقات كامب ديفيد (انظر أعلاه). وخاض الليكود انتخابات سنة 1981، على خلفية ازدهار اقتصادي، وقصف المفاعل النووي العراقي عشية الانتخابات، فحقق نصراً كبيراً، وحصل على 48 مقعداً في الكنيست، وشكل الائتلاف الثاني بقيادته.(34)

وفي ولايته الثانية، عين بيغن آريئيل شارون وزيراً للدفاع، وراحا من بدايتها يعدان لغزو لبنان (انظر أعلاه). وجراء نتائج تلك الحرب، أُصيب بيغن بالاكتئاب، فاعتزل الحياة السياسية (أيلول/ سبتمبر 1983)، وحلّ محله يتسحاق شمير. وفيما انضم المركز الحر ولعام إلى حيروت، فإن معارضي «معاهدة السلام الإسرائيلية – المصرية» انشقوا عنه، وشكلوا حزب «تحيا» (الانبعاث). كما شكل عيزر وايزمن حزبه الخاص «ياعد»، واتحد لاحقاً مع حزب العمل. ومنذ 1984، بدأ الليكود يعاني نتائج غزو لبنان، التي بالإضافة إلى آثارها السياسية والعسكرية السلبية، انعكست سلباً أيضاً على الاقتصاد الإسرائيلي الذي أصبح على حافة الانهيار، بمعدل تضخم وصل إلى 448٪. كما لعب تحالفه مع الأحزاب الدينية دوراً سلبياً على عضويته الأساسية، التي كانت العلمانية هي الغالبة عليها. وفي الانتخابات للكنيست الحادية عشرة (تموز/ يوليو 1984)، تراجع الليكود إلى 41 مقعداً، واضطر إلى تشكيل «حكومة الوحدة الوطنية» مع حزب العمل، وعلى قاعدة التناوب على منصبي رئاسة الحكومة ووزارة الخارجية، بين شمعون بيرس ويتسحاق شمير. وبفعل بيرس على رأس الحكومة، بدأ الانسحاب التدريجي من لبنان، وتحقق نوع من الاستقرار الاقتصادي، فتراجعت نسبة التضخم إلى 28٪ (1986)،

(34) EZI, p. 880.

وإلى 18٪ (1987). وعندما عاد شمير إلى رئاسة الحكومة، قطع الطريق على مبادرة شمعون بيرس (1987)، التي توصل فيها إلى اتفاق مع الملك حسين لعقد معاهدة سلام بين الأردن وإسرائيل. وفي الانتخابات للكنيست الثانية عشرة (1988)، حصل الليكود على 40 مقعداً، وكان الكتلة الأكبر في الكنيست، فعاد شمير إلى تشكيل ائتلاف مع حزب العمل. لكنه لم يعمر طويلاً، إذ انفرط عقده (1990). وفي الانتخابات للكنيست الثانية عشرة (1992)، سقط الليكود أمام العمل، فشكل رئيسه يتسحاق رابين، الذي كان قد تغلب على بيرس في انتخابات الحزب الداخلية، الائتلاف الحكومي بدون الليكود. ودفع شمير ثمن هذا السقوط، فأزيح عن زعامة الحزب، ضمن موجة من الصراعات الداخلية والاتهامات المتبادلة بين قياداته، انتهت إلى انتخاب بنيامين نتنياهو قائداً للحزب (1993). وفي الانتخابات للكنيست الرابعة عشرة، ولرئاسة الحكومة (1996)، حسب نظام الانتخابات الجديد (1995)، هزم بنيامين نتنياهو شمعون بيرس، فيما حصل حزبه على 32 مقعداً فقط، مقابل 34 للعمل؛ ولكن نتنياهو فاز برئاسة الحكومة.[35]

في الواقع، فإن الليكود قد فقد باعتزال بيغن الحياة السياسية أحد أهم مرتكزات وحدته الداخلية؛ ولم يتمكن خلفه شمير من توطيد زعامته للحزب، فاستشرت في داخله المعسكرات، وبالتالي، الصراعات. «وانقسم الحزب في عهده إلى ثلاثة معسكرات (معسكر شمير – أرنس، ومعسكر شارون، ومعسكر دافيد ليفي، المكون في أغلبيته من أبناء الطوائف الشرقية) ظلت تتنازع فيما بينها بشأن النفوذ والمناصب، وظل زعماؤها يتنافسون على زعامة الحزب حتى خسارته الحكم عام 1992. وقد انسحب أرنس من الحزب في إثر خسارته الانتخابات، وتمكن أحد زعماء معسكره البارزين، بنيامين نتنياهو، من التغلب على زعيمي المعسكرين الآخرين، أريئيل شارون، ودافيد ليفي، في المعركة على رئاسة الحزب (ومرشحه لرئاسة الحكومة) في الانتخابات الأولية التي أجريت في نيسان/ أبريل 1993، والتي شارك فيها جميع أعضاء الحزب. لكن شارون وليفي لم يتقبلا زعامته، وأعلنا أنهما سيسعيان لتنحيته عن رئاسة الحزب قبل الانتخابات المقبلة». ولكنهما لم ينجحا في ذلك، وظل نتنياهو في منصبه، بل استطاع لاحقاً استرضاءهما، عشية انتخابات سنة 1996. إلا أن دافيد ليفي قد شكل من معسكره حركة «غيشر»، التي ائتلفت مع الليكود في الانتخابات للكنيست الرابعة عشرة (1996)، وكانت عنصراً هاماً في كسب نتنياهو المعركة على رئاسة الحكومة في مواجهة بيرس. «وتتكون قاعدة الليكود الانتخابية والحزبية من خليط متنافر من الأغنياء والميسورين والمحرومين، وتتشكل أغلبيتها

(35) EZI, p. 880.

من أبناء الطوائف الشرقية المتدنية الدخل والثقافة والمكانة الاجتماعية. ويحصل الليكود عادة في الانتخابات العامة والمحلية على نسبة عالية من الأصوات في المدن الكبرى الثلاث في إسرائيل (تل أبيب وحيفا والقدس)، وعلى أكثرية في مدن التطوير التي يقطنها اليهود الشرقيون. كما يحصل عادة على نسبة لا بأس بها من أصوات المتدينين اليهود ذوي الميول القومية المتطرفة». وقد شهدت بنيته تطورات كبيرة، حتى وصلت إلى صيغتها الراهنة. «وتتكون بنية الحزب التنظيمية من المؤتمر (3500 عضو)، الذي هو السلطة العليا في الحزب، واللجنة المركزية (المركز) التي هي المؤتمر نفسه عندما يجتمع بهذه الصفة، والمكتب السياسي (400 عضو)، والسكرتاريا (61 عضواً). وقد تبنى الحزب مؤخراً نظام الانتخابات الأولية لاختيار مرشحي الحزب للمناصب التالية: رئيس الحزب ومرشحه لرئاسة الحكومة؛ أعضاء الكنيست؛ أعضاء السلطات المحلية؛ أعضاء مؤتمر الليكود؛ أعضاء مجالس الفروع». وفيما يلي عرض للأحزاب التي شكلت الليكود.[36]

أ – حيروت

بعد الإعلان عن قيام إسرائيل، وبالتالي، اندماج المنظمة الإرهابية «أيتسل» (إرغون تسفائي لئومي) في الجيش الإسرائيلي (انظر أعلاه)، شكل قائدها، مناحيم بيغن، «حركة حيروت» (1948)، ثم انضمت إليها المجموعات الإرهابية اليمينية المتطرفة، التي تعود أصولها إلى «المنظمة الصهيونية – ب»، والتي شكلها في الثلاثينات فلاديمير جابوتنسكي (انظر أعلاه). وعلى الرغم من وجود حزب تنقيحي آنذاك، فإن بيغن تجاهله، وأقام حزبه الخاص. وخاض الحزبان الانتخابات للكنيست الأولى (1949)، إلا أنهما ما لبثا أن اتحدا (1950)، ثم عادا وانفصلا (1951). ودخل حزب حيروت (1951) إلى «الاتحاد العالمي للصهيونيين التنقيحيين» (بريت حيروت – هتسوهار)، الذي ينتسب إلى المنظمة الصهيونية العالمية. وفي مؤتمر الحزب (1966)، نشب خلاف تنظيمي بين بيغن وبعض أعضاء الكنيست من الحزب، فانشق ثلاثة منهم، بزعامة شموئيل تمير، وأسسوا حزب «المركز الحر» (همركاز هحفشي)، الذي حصل على مقعدين في الانتخابات للكنيست السابعة (1969)، ثم عاد وانضم إلى الليكود (1973). وقد شكل حيروت (1963) كتلة خاصة في الهستدروت، سماها «أزرق – أبيض» (تخيلت – لفان)، وهما لونا العلم الإسرائيلي، وتحالف مع الحزب الليبرالي فيها، وحصلا معاً على 15,2٪ من مجموع

(36) خليفة، أحمد، دليل إسرائيل العام، ص 142-143.

الأصوات في الانتخابات لمؤتمر الهستدروت. ثم شكل الحزبان معاً (1965) كتلة غاحل، كمقدمة لتشكيل الليكود (1973)، الذي كسب الانتخابات للكنيست التاسعة (1977). وتبع لحزب حيروت منظمة الشبيبة التنقيحية «بيتار»، التي أسسها جابوتنسكي (1923)، وكذلك بضع عشرات من المستوطنات الريفية في المناطق الحدودية والمحتلة (1967). وكان حزب حيروت يصدر صحيفة يومية (حيروت) باللغة العبرية، وعدداً من الأسبوعيات بلغات مختلفة، منها العربية (الحرية)، حتى عام 1966، عندما استبدلت بصحيفة «هَيوم». [37]

«وقد دعا حيروت في برامجه الانتخابية في الخمسينات وحتى منتصف الستينات، في مجال السياسة الخارجية والأمن، إلى «توحيد أرض إسرائيل ضمن حدودها التاريخية»، بما في ذلك أراضٍ واقعة إلى الشرق من نهر الأردن. كما دعا إلى سياسة عسكرية نشيطة ضد الدول العربية لتهدئة الوضع على الحدود ووقف الهجمات الفدائية الفلسطينية. ودعا في المجال الاقتصادي/ الاجتماعي إلى اقتصاد قائم على المبادرة الفردية والمنافسة الحرة، واستبدال النظام الاقتصادي القائم على القطاعات (الحكومي والهستدروتي والخاص) باقتصاد قومي مندمج بعضه في بعضه الآخر وخاضع لتشريع موحد. ودعا أيضاً إلى الفصل نظرياً وفعلياً بين مشاريع الهستدروت الاقتصادية وبين دورها النقابي كاتحاد عمالي، ونقل ملكية مشاريع الهستدروت الاقتصادية إلى جمعيات تعاونية تنشأ خصيصاً لهذا الغرض. كما دعا إلى تأميم صندوق المرضى وصناديق التقاعد التي تديرها الهستدروت وإلى دمجها في الخدمات الصحية والاجتماعية التي تقدمها الدولة. وشدد، في مجال العلاقة بين الدين والدولة، على احترام القيم الدينية اليهودية». وحتى إنشاء الليكود (1973)، كان تمثيله في الكنيست كالتالي: «الكنيست الأولى (1949)–14؛ الكنيست الثانية (1951)–8؛ الكنيست الثالثة (1955)–15؛ الكنيست الرابعة (1959)–14؛ الكنيست الخامسة (1961)–17؛ الكنيست السادسة (1965)–15 (من مجموع 26 لغاحل)؛ الكنيست السابعة (1969)–15 (من مجموع 26 لغاحل) ». أما بعد تشكيل الليكود، فكان تمثيله كالتالي: «الكنيست الثامنة (1973)–39؛ الكنيست التاسعة (1977)–43؛ الكنيست العاشرة (1981)–48؛ الكنيست الحادية عشرة (1984)–41؛ الكنيست الثانية عشرة (1988)–40؛ الكنيست الثالثة عشرة (1992)–32؛ الكنيست الرابعة عشرة (1996)–32». [38]

(37) EZI, pp. 598-599.

(38) خليفة، أحمد، دليل إسرائيل العام، ص 143–145.

ب – الأحرار

تشكل «حزب الأحرار» (همفلغا هلبراليت هيسرئيليت) من اتحاد «حزب الصهيونيين العموميين» (مفليغت هتسيونيم هكلاليم) و«الحزب التقدمي» (همفلغا هبروغرسيفيت) سنة 1961. وكان للأول حينئذ 8 أعضاء في الكنيست، وللثاني 6. وقد تمت هذه الوحدة تحت تأثير «فضيحة لافون»، وانعكاسها على حزب مباي. وكان التقدمي شريكاً في الائتلاف الحكومي، برئاسة بن – غوريون؛ بينما الصهيوني العمومي في المعارضة. وكلاهما يتحدر من تيار الصهيونيين العموميين، الذي ظل يسيطر على المنظمة الصهيونية العالمية حتى سنة 1929. وكان هذا التيار يعتبر نفسه ملزماً بتنفيذ «برنامج بازل»، ومن هنا كنيته، التي أصبحت اسماً له، «الصهيوني العمومي»، خلافاً للمنظمات الحزبية في الحركة الصهيونية العالمية. وقد اتخذ شكل حزب عشية المؤتمر الصهيوني السابع عشر (1931)، إلا أنه انشق (1935) إلى كتلتين: الكتلة (أ)، تؤيد حاييم وايزمن وسياسته الموالية لبريطانيا، وبالتالي، المتعاونة مع التيار الصهيوني العمالي (مباي)؛ والكتلة (ب)، بزعامة مناحم أوسشكين، تعارض سياسة وايزمن، وتقترب من التنقيحيين وتتعاون معهم. وبعد قيام إسرائيل، تشكل «الحزب التقدمي»، بدعم من الكتلة (أ) في الخارج، وشارك في الائتلاف الحكومي بقيادة مباي؛ وفي المقابل، تشكل «حزب الصهيونيين العموميين»، بدعم من الكتلة (ب) في الخارج، وظل في المعارضة، وخاض الحزبان الانتخابات للكنيست الأولى (1949). وعشية الانتخابات للكنيست الخامسة (1961)، وبعد مفاوضات ناجحة، عاد الحزبان إلى التوحد، باسم «الحزب الليبرالي» (حزب الأحرار)، الذي خاض الانتخابات في ذلك العام، وحصل على 17 مقعداً. ولكن الكتلتين في الخارج لم تتوحدا، إذ اتخذت إحداهما بزعامة غولدشتاين – هلبرين، موقف عدم التدخل في الشؤون الحزبية الإسرائيلية (انظر أعلاه)، بينما اتخذت الأخرى، بزعامة الدكتور نيومان، موقفاً معاكساً. ولكن وحدة حزب الأحرار لم تدم طويلاً، إذ انشق بعض التقدميين عندما اتحد الحزب مع حيروت في إطار غاحل (1965)، وانضموا لاحقاً إلى حزب العمل؛ بينما اندمج الأحرار في غاحل، ثم في الليكود (1973)، مع استمرار التناحر بين قيادته على المناصب. وكان آخر انشقاق له قبل اختفائه من الخريطة الحزبية الإسرائيلية في سنة 1992، عندما أسس يتسحاق موداعي «الحزب الليبرالي الجديد»، الذي لم يجتز نسبة (1,5٪) في الانتخابات العامة تلك السنة. [39]

«وقد مثّل حزب الأحرار شرائح الطبقتين الوسطى والرأسمالية، وتضمن برنامجه في

(39) EZI, pp. 461-465.

المجال الاقتصادي/ الاجتماعي النقاط التالية: اقتصاد خاص مع حد أدنى من التدخل الحكومي؛ الفصل بين الدورين النقابي والاقتصادي للهستدروت؛ التحكيم الإجباري لحل نزاعات العمل؛ تأميم الخدمات الصحية والاجتماعية؛ وضع دستور مكتوب للدولة. وهي نقاط تبناها غاحل، ثم الليكود فيما بعد. أما في المجال السياسي/ الأمني، فقد اتجه حزب الأحرار في إطار غاحل ثم في إطار الليكود إلى التماثل مع مواقف حيروت، حتى لم يعد هناك فارق بينهما». وعلى صعيد التمثيل في الكنيست حتى اندماجه في الليكود، كان عدد مقاعد حزب الأحرار، كالتالي: «الكنيست الخامسة (1961) – 17؛ الكنيست السادسة (1965) – 11 (من مجموع 26 لغاحل)؛ الكنيست السابعة (1969) – 11 (من مجموع 26 لغاحل) ». أما تمثيل الحزب الليبرالي المستقل حتى انضمامه إلى المعراخ، فكان كالتالي: «الكنيست السادسة (1965) – 5؛ الكنيست السابعة (1969) – 4؛ الكنيست الثامنة (1973) – 4؛ الكنيست التاسعة (1977) – 1». (40)

وقد خاضت كتلة الليكود – غيشر – تسومت الانتخابات للكنيست الرابعة عشرة (1996) على أساس برنامج سياسي، فيما يلي أهم بنوده:

1– إن حق الشعب اليهودي في أرض إسرائيل حق أزلي غير قابل للطعن فيه، وهو مندمج في الحق في السلام والأمن.

2– الصهيونية حركة تحرر الشعب اليهودي. وسيوضع تجسيدها في صدارة سلم أولويات الحكومة الإسرائيلية. ستعزز الهجرة، وسيدعم الاستيطان، وسيلغى قرار تجميد الاستيطان.

3– السلام سيكون هدفاً مركزياً في سياسة إسرائيل. ستعمل الحكومة الإسرائيلية على التوصل إلى اتفاقات سلام مع جميع جيراننا.

4– الأمن هو الأساس الذي لا يمكن أن يحلّ من دونه سلام قابل للبقاء في منطقتنا. ستتشدد إسرائيل في المحافظة على الأمن شرطاً رئيسياً في أية تسوية سلمية.

5– ستحترم الحكومة الإسرائيلية الاتفاقات الدولية، وستواصل العملية السياسية لتحقيق سلام عادل وقابل للبقاء في الشرق الأوسط، وستعترف بالحقائق التي نشأت على الأرض، بموجب الاتفاقات المختلفة، وستعمل من أجل تقليص الأخطار الناجمة عن هذه الاتفاقات على مستقبل إسرائيل وأمنها.

6– ستجري الحكومة الإسرائيلية مفاوضات مع السلطة الفلسطينية للتوصل إلى تسوية سلمية دائمة شرط أن ينفذ الفلسطينيون جميع تعهداتهم بصورة كاملة، ولا سيما أن

(40) خليفة، أحمد، دليل إسرائيل العام، ص 145 – 146.

يلغوا، بصورة قاطعة، بنود الميثاق الفلسطيني التي تدعو إلى تدمير إسرائيل وأن يمنعوا الإرهاب والتحريض ضد إسرائيل.

7– ستفسح الحكومة الإسرائيلية في المجال أمام الفلسطينيين لإدارة حياتهم بصورة حرة، في إطار حكم ذاتي، غير أن شؤون الخارجية والأمن والموضوعات التي تتطلب التنسيق ستبقى من مسؤولية دولة إسرائيل. وستعارض الحكومة إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

8– ستطور مصادر عمالة للفلسطينيين داخل مجال الحكم الذاتي من أجل تقليص عدد العمال الفلسطينيين في المرافق الاقتصادية الإسرائيلية...

9– سيتمتع الجيش الإسرائيلي وقوى الأمن الإسرائيلية الأخرى، بحسب ما تدعو الحاجة، بحرية عمل كاملة في كل مكان في كفاحها ضد الإرهاب.

10– ستبقى المناطق الأمنية الحيوية للدفاع عن إسرائيل، والاستيطان اليهودي، تحت حكم إسرائيلي كامل.

11– ستحافظ إسرائيل على مصادر المياه الحيوية بالنسبة إليها في يهودا والسامرة..

12– القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل.. ستغلق مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية فيها، بما في ذلك «بيت الشرق».

13– سيكون نهر الأردن الحدود الشرقية لدولة إسرائيل، جنوبي بحيرة طبريا.

14– سيادة إسرائيل على الجولان وفقاً لقرار الكنيست العاشرة.

15– ستواصل الحكومة الجهود الرامية إلى التوصل إلى اعتراف متبادل مع الدول العربية.

16– ستواصل الحكومة مكافحة المقاطعة العربية.

17– تطوير العلاقات مع مصر.

18– تطوير العلاقات مع الأردن. (41)

5 – الأحزاب الدينية

فيما خلا «نطوري كارتا» (حراس المدينة)، الذين تشبثوا بموقفهم المعادي للصهيونية، وبالتالي، لدولة إسرائيل، و لم يشاركوا في مؤسساتها، معتبرين أنفسهم تحت «حكم أجنبي كافر»، ينقسم المتدينون في إسرائيل إلى قسمين رئيسيين: 1) المتدينون الصهيونيون – المزراحي (المركز الروحي) وتفرعاته – «العامل المزراحي» (هبوعيل

(41) مجلة الدراسات الفلسطينية، (عدد 27، صيف 1996)، ص 80–82.

همزراحي)، اللذان عادا وتوحدا (1956) في «الحزب الديني القومي («المفدال» - مفلغا دتيت لئوميت)، و«ميماد» (شريحة دينية ليبرالية، انشقت عن المفدال بسبب نزوعه المستمر إلى التطرف الديني والسياسي) (1998)؛ 2) المتدينون غير الصهيونيين (المتصالحون مع الصهيونية) - «أغودات يسرائيل» وتفرعاتها - «ديغل هتورا» (عَلَم التوراة)، و«يهدوت هتورا» (يهودية التوراة)، و«شاس» (شومري تورا سفارديم - حراس التوراة السفاراد). وجميع هذه القوى والأحزاب تنتمي إلى التيار اليهودي الأرثوذكسي، بمذاهبه المختلفة. أما التياران الآخران، الاصلاحي والمحافظ، فليس لهما أحزاب ممثلة في إسرائيل، كون أتباعهما أقلية ضئيلة فيها، بينما هم يشكلون غالبية اليهود في الخارج، خاصة في الولايات المتحدة. «وينقسم عالم المتدينين المتشددين (الحريديم) بدوره إلى قسمين: الطوائف الحسيدية والطوائف اللتوانية. والحسيدية حركة صوفية نشأت في لتوانيا (جنوب شرق بولندا) في القرن الثامن عشر، ودعت إلى مبادئ مخالفة للتعاليم الدينية التقليدية السائدة آنذاك، قائلة أن هدف الدين الالتصاق بالله من خلال تركيز الفكر كله في الخالق، وبذل الجهود للتعرف إلى مزاياه من دون الحاجة إلى التعمق في دراسة التعاليم الدينية، لأن مجرد إقامة الصلوات والشعائر الدينية تحل محلها. وتدعي أيضاً أن في استطاعة كل إنسان، إذا كان صالحاً وصديقاً، التماثل مع الله ومعرفة أسراره. وقد أثارت هذه الحركة غضب الحاخامين، واستثارت تياراً معارضاً لها اعتبر الحسيدية ضرباً من ضروب الشعوذة. وقد دعي هذا التيار باسم «همتنغديم» أيضاً، أي المعارضين، وغلبت عليهم تسمية «اللتوانيين»، نظراً إلى نشوء التيار في لتوانيا. وقد خبا الخصام بين التيارين بمرور الوقت، وحل محله منذ أوائل القرن الحالي نمط من التعايش والتعاون السياسي في إطار حزب أغودات يسرائيل و«مجلس كبار علماء التوراة» - الهيئة الروحية والسياسية العليا للحزب. لكن الخصام تجدد قبيل انتخابات سنة 1988، وأدى إلى انشقاق «اللتوانيين» عن أغودات يسرائيل وتأسيسهم حزباً جديداً باسم «ديغل هتورا»، ما لبث أن عاد إلى التكتل مع الحزب الأم قبيل انتخابات سنة 1992، في كتلة «يهدوت هتورا». [42]

أ - المفدال

تشكل المفدال (1956) من اتحاد حزبي المزراحي والعامل المزراحي؛ وكان الأول قد تأسس (1902) في روسيا، والثاني في فلسطين (1922)، ومعاً شكلا الجناح الديني من

(42) المصدر السابق، ص 156-157.

الحركة الصهيونية. وكان أبرز قادته لدى تشكيله: حاييم موشيه شابيرا، ويوسف بورغ، ويتسحاق رفائيل وزيرح فيرهافتغ. «وقد قامت الحركة الصهيونية الدينية على أساس برنامج بازل، وكرست نفسها لإقامة شعب إسرائيل في أرض إسرائيل حسب تعاليم توراة إسرائيل». وكان الحاخامات الذين انضموا إلى الصهيونية بمثابة تعبير سياسي وتنظيمي لعمل سابقيهم: الحاخام يهودا القلعي، والحاخام تسفي هيرش كاليشر، والحاخام إيلايجا غوتماخر، وغيرهم، ممن دعوا إلى العودة إلى «صهيون» في منتصف القرن التاسع عشر (انظر أعلاه). ولم ير هؤلاء بالعمل الاستيطاني الصهيوني خلاصاً أو مقدمة لمجيء المسيا. وقد ركزت الصهيونية الدينية عملها في مجالين: 1 - نشر الصهيونية على أساس أنها لا تتعارض مع قدوم المسيا؛ 2 - تجنيد اليهود المتدينين للانضمام إلى الآخرين العلمانيين في العمل الصهيوني. «وقد أثيرت مسألة العلاقة بين الصهيونية واليهودية في المؤتمر الصهيوني الثاني (1898). وكان موقف قادة المنظمة الصهيونية العالمية الرسمي أن الدين مسألة شخصية، وأن ليس للمنظمة بوصفها كذلك موقف رسمي في ذلك. ولم يكن ذلك يلبي رغبات الوفد الديني، ولكن طالما ظل البرنامج الصهيوني محصوراً في القضايا السياسية والاقتصادية فحسب، فقد ترددوا في تعكير صفو وحدة المنظمة الصهيونية العالمية. إلا أنه عندما قرر المؤتمر الصهيوني الخامس (1901) أن التثقيف بروح القومية اليهودية كان جانباً هاماً من النشاط الصهيوني، وأنه إلزامي على كل صهيوني، فقد شعر الصهيونيون المتدينون أنه لا مكان للحلول الوسط في الأمور الروحية، وذهبوا إلى أن الثقافة «القومية» أي العلمانية، من شأنها أن تدمر اليهودية». وقد حفز ذلك الصهيونيين الدينيين إلى تأسيس المزراحي (1902)، بقيادة الحاخام يتسحاق يعكوف راينس، كحزب ديني - قومي، في إطار المنظمة الصهيونية العالمية، وفقاً لقرار المؤتمر الصهيوني الخامس، الذي اعترف بهذا الحزب كمنظمة منفصلة (انظر أعلاه). [43]

وقد عقد مؤتمر الحزب التأسيسي في فلنا (1902)، وفيه برز تياران: الأول عارض النشاط الصهيوني الثقافي، وأصر على حصره في العمل السياسي؛ والثاني رحب به، ودعا الصهيونيين المتدينين إلى تكثيف نشاطهم على هذا الصعيد، وتعزيز تأثيرهم داخل المنظمة الصهيونية العالمية والاستيطان اليهودي في فلسطين. «وكان جوهر البيان التأسيسي أن الصهيونية لم تأت فقط لخلق ملجأ آمن للشعب اليهودي المبعثر والمضطهد، وإنما لبعث الشعب روحياً أيضاً، ذلك لأنه في الدياسبورا لم يكن ممكناً لليهودية وروحها، التوراة المقدسة، أن تزدهرا، أو لتعاليمهما أن تتجسد بكاملها». وأعلن البيان أن المزراحي

(43) EZI, pp. 939-940.

سيحاول «تعبئة أولئك الصهيونيين الراغبين في تخليص الصهيونية من جميع المؤثرات الخارجية، التي لا علاقة مباشرة لها ببرنامجها السياسي والعملي». وشارك المزراحي في «مؤتمر منسك» لصهيونيي روسيا (1902)، حيث بفعله اتُخذ قرار بتشكيل لجنتين ثقافيتين: واحدة قومية تقليدية، وأخرى قومية علمانية، على أن يعين كل تيار لجنته الخاصة. وخلال عام على تأسيسه، أنشأ الحزب 210 فروع في روسيا وحدها، كما انتشر في دول أوروبا، وبدأ نشاطه في فلسطين والولايات المتحدة. وأسس الحزب مجلة شهرية (همزراحي)، تنطق باسم الصهيونية الدينية. وعقد المزراحي مؤتمره الدولي الأول (براتسلافا – تشيكوسلوفاكيا) بحضور 100 مندوب، ووضع الأساس لـ «منظمة المزراحي العالمية»، التي تلخص برنامجها بالتالي: «1) المزراحي منظمة صهيونية قائمة على أساس برنامج بازل، وتسعى لبعث شعب إسرائيل قومياً. ويعتبر المزراحي وجود الشعب اليهودي مشروطاً بالحفاظ على التوراة والتقاليد اليهودية، وتجسيد الوصايا، والعودة إلى أرض أجداده. 2) سيبقى المزراحي في المنظمة الصهيونية ويصارع من داخلها على آرائه الخاصة ومنظوره. إلا أنه سيحتفظ بمنظمته الخاصة بغرض إدارة نشاطاته الدينية والثقافية. 3) وسيكون هدف المزراحي نشر مثله في جميع الدوائر الدينية، وصياغة أدبيات قومية – دينية ونشرها وتثقيف الشباب بروحها». وانتخب المؤتمر لجنة دولية برئاسة الحاخام راينس، انتقل مركزها إلى فرانكفورت (1905)، بعد موجة الاضطهاد التي تعرض لها اليهود في روسيا.(44)

وكان المزراحي «الاتحاد» الحزبي الأول الذي اعترفت به المنظمة الصهيونية العالمية، خروجاً على نمط هيكليتها التنظيمية، التي كانت قائمة على أساس «المنظمات الإقليمية» (انظر أعلاه). وبذلك ظل الحزب داخل المنظمة الصهيونية، يصارع على منظوره «القومي – الديني»، ويركز على المسألة الثقافية في عملها. وقد احتدم الخلاف حول هذه المسألة في المؤتمر الصهيوني العاشر (1911)، عندما دعا ناحوم سوكولوف إلى وضع برنامج عام للعمل الثقافي الصهيوني. واعترض المزراحي على المشروع، وانسحب من المؤتمر (انظر أعلاه). ولما اتخذ المؤتمر القرار، وقع المزراحي في أزمة داخلية، أدت إلى شقه، بين الداعين إلى الخروج من المنظمة، والمصممين على البقاء فيها. وأسس المنشقون حركة «أغودات يسرائيل» (1912)، بينما استمر المزراحي داخل المنظمة. وتلقى المزراحي في أوروبا الشرقية ضربة قاسية خلال الحرب العالمية الأولى، فنقل مركز نشاطه إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة، التي نشط فيها الحاخام مئير برلين (بار – إيلان)، وأوصل

(44) EZI, p. 940.

الحزب إلى موقع مؤثّر في أوساط يهود أميركا. وجاء «وعد بلفور» (1917) ليعزز موقع المزراحي إزاء أغودات يسرائيل، وليحفز نشاطه في فلسطين والخارج. وكان المزراحي قوياً في بولندا؛ وانعكست قوته في الانتخابات لمجالس الطائفة المحلية، وكان ممثلاً في برلماني بولندا ولاتفيا. «وفي فلسطين، لعب المزراحي دوراً نشطاً في تنظيم الطائفة اليهودية والهيئات التشريعية والتنفيذية لليشوف، «أسيفات هنفحاريم» (مجلس النواب) و«هفاعد هلئومي» (اللجنة القومية). ونتيجة لمساعي المزراحي، تم تنظيم حاخامية فلسطين ومكاتب الحاخامين المحليين في إطار «كنيست إسرائيل» (الطائفة اليهودية في فلسطين)، وكذلك المحاكم الدينية، التي كانت لها سلطة القضاء في شؤون الزواج، والطلاق، والأوضاع الشخصية، والإرث، اليهودية. وعلاوة على ذلك، أقيمت مجالس دينية لمعالجة القضايا الدينية على المستوى المحلي. وقد كرس الحزب جهوده لتطوير وتوسيع شبكة مدارسه».(45)

وبعد الإعلان عن قيام إسرائيل، شارك المزراحي والعامل المزراحي في الحكومة المؤقتة، وخاضا الانتخابات للكنيست الأولى (1949) في قائمة مشتركة مع جماعات دينية صغيرة أخرى، وحصلا على 12,2٪ من مجموع الأصوات (16 مقعداً في الكنيست). وفي الكنيست الثانية (1951)، حصل المزراحي والعامل المزراحي معاً (بدون الأحزاب الدينية الأخرى) على 8,3٪ من مجموع الأصوات (10 مقاعد في الكنيست). وفي الكنيست الثالثة (1955)، حصلا معاً على 9,1٪ من مجموع الأصوات (11 مقعداً في الكنيست). وإلى حينه، كان الحزبان يخوضان الانتخابات تحت اسم «الجبهة الدينية القومية». «وقد حافظ حزب المفدال بعد تأسيسه (1956)، وحتى سنة 1977، على «التحالف التاريخي» الذي كان قائماً بين همزراحي وهبوعيل همزراحي وبين حزب مباي، والذي تعود بداياته إلى أواسط عقد الثلاثينات، وشارك في جميع الحكومات الائتلافية التي تألفت بزعامة حزب مباي/ العمل حتى خسارة الأخير الحكم سنة 1977. وكان يتولى تقليدياً وزارتي الأديان والداخلية، ويوجه جلّ اهتمامه إلى القضايا الداخلية المتصلة بالطابع الديني للدولة، وتلك التي تمس مصالح جمهور المتدينين مباشرة، ويُقل من التدخل في السياسة الخارجية/ الأمنية والسياسات الاقتصادية/ الاجتماعية. وهذا ما كان يجعله شريكاً مريحاً لحزب مباي/ العمل في معظم الحكومات التي شكلها. وقد ركز الحزب من خلال مشاركته في الحكم، في العقود الثلاثة الأولى من قيام الدولة، على إنشاء وتنظيم المؤسسات الدينية والاجتماعية الموجهة لتلبية حاجات جمهوره وتوسيع شبكة التعليم الديني الرسمي والمعاهد

(45) EZI, pp. 940-941.

الدينية التابعة له، وعلى تحسين الخدمات الاجتماعية والصحية لجمهور المتدينين، وسعى للمحافظة على الوضع الراهن (Status Quo) الموروث من فترة ما قبل قيام الدولة فيما يختص بالعلاقة بين الدين والدولة، ولإرسائه على أساس تشريعي. (46)

إلا أن المفدال، بعد حرب 1967، بدأ يشهد صراعاً داخلياً، جراء انشداد قواعده الدينية إلى التطرف الديني والسياسي، وصولاً إلى الفكاك من حزب العمل والالتحاق بالليكود (1977). «وقد جاء هذا الموقف منسجماً مع التحول الجذري الذي أخذ يطرأ على المفدال... وحوّله من حزب معتدل في قضايا الخارجية والأمن (التي تصنف ضمنها القضايا المتصلة بالمناطق المحتلة) إلى حزب شديد التطرف قومياً، ومن حزب منشغل أساساً بالقضايا الدينية إلى حزب يضع «أرض إسرائيل الكبرى» على رأس قائمة اهتماماته... وقد حدث هذا التحول في مواقف الحزب وأولوياته من خلال صراع عنيف استمر طوال عقد السبعينات وأوائل الثمانينات بين القيادة القديمة للحزب، التي كانت مواقفها السياسية أقرب إلى مواقف حزب العمل، وبين كتلة الشباب فيه، بزعامة زفولون هامر ويهودا بن مئير، التي تأثرت بتعاليم الحاخام تسفي يهودا هكوهين كوك، الزعيم الروحي لحركة غوش إيمونيم ورئيس يشيفات مركاز هراب، الذي أحلّ «أرض إسرائيل» في مرتبة من القداسة تعادل قداسة «توراة إسرائيل» و«شعب إسرائيل»، واعتبر استيطانها وإبقاءها تحت السيادة الإسرائيلية فريضتين دينيتين لا تقلان شأناً عن باقي الفرائض الدينية. وقد نجحت كتلة الشباب، مستغلة الخصومات والمنافسات بين كتل الزعامة القديمة، في السيطرة على الحزب في الثمانينات، وتغيير مواقفه وأولوياته». وكانت هذه التحولات في المفدال انعكاساً للتغيرات الجذرية، السياسية والاجتماعية، التي طرأت على إسرائيل بعد حرب 1967 (انظر أعلاه). فقد تنامت فيها المشاعر الدينية والتطرف الشوفيني، وتعززت القوى الأصولية والحريدية، كما برز دور الطوائف الشرقية، الديني والسياسي، وتأثر المفدال بهذه التحولات. فقد انخفض تمثيله في الكنيست إزاء الأحزاب الحريدية، «إذ أصبحت قوتها ضعف قوته تقريباً، بعد أن كانت الحال عكس ذلك تماماً»؛ فانساق المفدال نحو التطرف اليميني. (47)

وكان طبيعياً أن يتعرض المفدال إلى هزات داخلية في مسار تحوله من الوسط السياسي إلى اليمين المتطرف. «وقد تعرض الحزب في النصف الأول من الثمانينات

(46) خليفة، أحمد، دليل إسرائيل العام، ص 157.
(47) المصدر السابق، ص 158-159.

إلى انشقاقين أديا إلى إضعافه وإلى خسارته جزءاً كبيراً من قاعدته الانتخابية. ففي سنة 1981، عشية انتخابات الكنيست العاشرة، انشقت عنه مجموعة من أبناء الطوائف الشرقية، بزعامة أهرون أبو حتسيرا احتجاجاً على سيطرة الأشكنازيين على قيادة ومؤسسات الحزب، وأسست حزباً جديداً دعي «تامي» (تنوعات مَسورِت يسرائيل/ حركة تراث إسرائيل)، جذب إليه في الانتخابات التي جرت في ذلك العام جزءاً كبيراً من ناخبي المفدال من الطوائف الشرقية، وفاز بثلاثة مقاعد في الكنيست. وفي سنة 1983، انشقت عن المفدال أيضاً مجموعة أخرى شديدة التطرف سياسياً ودينياً، بزعامة الحاخامين يوسف شابيرا وحاييم دروكمان، احتجاجاً على مواقف القيادة من عدد من الأمور السياسية والاستيطانية، وأسست حزباً دعي «مَتّساد» (مفلغا تسيونيت دتيت/ الحزب الصهيوني الديني). واتحد متساد عشية انتخابات سنة 1984 مع حزب بوعالي يسرائيل، بزعامة الحاخام أبراهام فيرديغير، ومجموعة من غوش إيمونيم منشقة عن «هتحيا»، بزعامة حنان بورات، لتأسيس حزب دعي «مورشا» (التراث)، جذب إليه في الانتخابات التي أجريت في ذلك العام جزءاً من ناخبي المفدال من ذوي الميول الشديدة التطرف سياسياً، وفاز بمقعدين في الكنيست. وقد عاد شابيرا ودروكمان وبورات لاحقاً إلى صفوف المفدال في أوقات مختلفة». (48)

وخلافاً للأحزاب الحريدية، يشجع المفدال أعضاءه من جيل الشباب للانخراط في صفوف الجيش الإسرائيلي. وقد توصل إلى اتفاق مع قيادة الجيش، يسمح لمتخرجي معاهده الدينية، الراغبين في ذلك، بأن يتابعوا دراستهم التلمودية أثناء خدمتهم العسكرية. وهكذا ولدت فكرة «يشيفوت هَهسدير»، أي المعاهد الدينية القائمة على الاتفاق مع الجيش. وقد ازداد عدد هذه المعاهد الدينية - العسكرية، ووصل إلى 14 معهداً (1989)، ضمت 3,250 طالباً - جندياً. «ويسيطر المفدال على الحاخامية العليا في إسرائيل وعلى مؤسسات التعليم الديني الرسمي، ويدير يشيفوت ومدارس مهنية ومدارس تلمود عليا، ويتمتع بنفوذ قوي في جامعة بار - إيلان الدينية التي أنشئت في الخمسينات. وترتبط به حركة استيطانية (هكيبوتس هدتي/ الكيبوتس الديني) تضم عدداً من الكيبوتسات وعشرات من الموشافيم، وحركة شبيبة تحمل اسم «بني عكيفا» أسست سنة 1929، وحركة نسائية أسست في الستينات. ويسيطر على مؤسسات مالية واقتصادية متعددة، أهمها بنك همزراحي، وبنك هبوعيل همزراحي، وشركة «مشحاف» للبناء والإعمار. وتنطق بلسانه صحيفة «هتسوفيه» اليومية». ومنذ قيام إسرائيل تمثل المفدال (الجبهة

(48) المصدر السابق، ص 158-159.

الدينية القومية حتى 1956) في الكنيست كما يلي: الكنيست الأولى (1949) – 16 مقعداً؛ الكنيست الثانية (1951) – 10؛ الكنيست الثالثة (1955) – 11؛ الكنيست الرابعة (1959) – 12؛ الكنيست الخامسة (1961) – 12؛ الكنيست السادسة (1965) – 11؛ الكنيست السابعة (1969) – 12؛ الكنيست الثامنة (1973) – 10؛ الكنيست التاسعة (1977) – 12؛ الكنيست العاشرة (1981) – 6؛ الكنيست الحادية عشرة (1984) – 4؛ الكنيست الثانية عشرة (1988) – 5؛ الكنيست الثالثة عشرة (1992) – 6؛ الكنيست الرابعة عشرة (1996) – 9. [49]

وقد خاض المفدال الانتخابات للكنيست الرابعة عشرة (1996) على أساس برنامج سياسي، فيما يلي أهم بنوده:

1– يؤيد المفدال المبدأ الذي وجه الصهيونية الدينية منذ نشأتها. أرض إسرائيل لشعب إسرائيل في هَدْي توراة إسرائيل، وسيعمل من أجل التحقيق الكامل لهذا المبدأ.

2– يؤيد المفدال مفاوضات سلام مباشرة مع جميع الدول العربية ومع عرب إسرائيل، على أساس المبادئ التالية:

أ – ضمان الأمن الكامل والدائم للأفراد والدولة، وحرب لا هوادة فيها لاقتلاع الإرهاب داخل البلد وعلى امتداد الحدود. ب) إسرائيل وحدها ستكون موجودة بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط، ولن تؤسس دولة فلسطينية أو أي كيان أجنبي آخر ذي سيادة في هذه المساحة. ج) القدس الموحدة هي العاصمة الأبدية لشعب إسرائيل ودولة إسرائيل وحدهما. وهذه المكانة غير قابلة للتفاوض بشأنها. د) الاستيطان اليهودي في جميع أنحاء أرض إسرائيل هو أساس سيطرتنا على البلد و[أساس] أمن إسرائيل. ولذلك، ينبغي تعزيزه، وينبغي لأي اتفاق سياسي ضمان عدم اقتلاع أية مستوطنة يهودية. هـ) مرتفعات الجولان، بموجب قانون مرتفعات الجولان، هي جزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل، وستبقى تحت السيادة الإسرائيلية في زمن السلم أيضاً. و) سيعمل المفدال لضمان الحماية التامة لكرامة عرب إسرائيل وتراثهم وثقافتهم وفقاً لمبادئ الأخلاق اليهودية والعدالة اليهودية. ز) ستجري دولة إسرائيل مفاوضات مشرّفة ومنصفة مع السكان العرب في يهودا والسامرة وغزة بشأن أسلوب الإدارة الذاتية لحياتهم البلدية والاجتماعية والثقافية. ح) ستعارض دولة إسرائيل «حق العودة» للسكان العرب إلى مناطق في إسرائيل. ط) إن أي اتفاق بين دولة إسرائيل والدول العربية سيضمن عودة الجنود الأسرى والمفقودين.

(49) المصدر السابق، ص 159–160.

3– في محاولة للتعامل مع الحقائق التي أوجدها اتفاق أوسلو، ومن أجل منع نتائجها المشؤومة، يطالب المفدال باتباع الخطوات التالية: أ) أن تدار المفاوضات بشأن ترتيبات الوضع الدائم وفقاً للمبادئ المذكورة في القسم (2) أعلاه. ب) أن تتخذ إجراءات أمنية صارمة لاجتثاث الإرهاب، مع توفير الحرية للجيش الإسرائيلي للقيام بأي عمل يتطلبه الأمر في أي مكان في يهودا والسامرة وغزة. ج) ينبغي تعزيز الوجود السياسي والاستيطان في القدس الكبرى من خلال القيام بالخطوات التالية: (1) تطبيق السيادة الإسرائيلية على القدس الكبرى، بما في ذلك غوش عتسيون ومعاليه أدوميم وعفعات زئيف. (2) ينبغي إنهاء أنشطة السلطة الفلسطينية في القدس، وإغلاق جميع مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية العاملة في المدينة. (3) ينبغي توسيع الاستيطان اليهودي في القدس الشرقية وتعزيزه. (4) ينبغي ضمان مكانة جبل الهيكل، بصفته أقدس مكان لدى الشعب اليهودي، وحيث قام هيكلنا في الماضي. وينبغي تقنين الحقوق الدينية والقومية للشعب في إسرائيل في هذا المكان المقدس. (5) ينبغي تعزيز الاستيطان اليهودي في يهودا والسامرة، بما في ذلك الخليل... وينبغي تطبيق السيادة اليهودية على المستوطنات اليهودية. [50]

ب – أغودات يسرائيل

«وهي حركة سياسية دينية ترى أن التوراة، كما فسرها الشارحون التقليديون عبر العصور، هي الدستور الشرعي الوحيد الملزم لليهودي كفرد، وللشعب اليهودي ككل». وقد بادرت إلى تأسيس الحركة مجموعة من الأرثوذكس الجدد في فرانكفورت، عقدت مؤتمرها التأسيسي، بحضور 300 مندوب، في مدينة كاتوفتس النمساوية (1912). «وفي الأصل، سعت أغودات يسرائيل إلى ضم كل الجماعات الأرثوذكسية في شرق أوروبا وغربها، جبهة موحدة معارضة للحركة الصهيونية ومطالبها لتغيير بنية الحياة اليهودية ومضمونها». وقد انضم إليها المنشقون عن المزراحي بعد المؤتمر الصهيوني العاشر (1911) على أرضية المسألة الثقافية (انظر أعلاه). وكانت الحركة تضم ثلاث مجموعات رئيسية: (1) أتباع الحاخام سامسون رفائيل هيرش من الأرثوذكسيين الجدد؛ (2) الجماعة الأرثوذكسية الهنغارية؛ (3) الجماعات الأرثوذكسية في بولندا ولتوانيا. ولم تكن هذه الجماعات متجانسة، سواء في إقامة الشعائر الدينية أو في نمط السلوك الاجتماعي. فالأرثوذكسية الجديدة الألمانية حافظت بدقة على الطقوس الدينية التقليدية، ولكنها تبنت

(50) مجلة الدراسات الفلسطينية، (عدد 27، صيف 1996)، ص 86–87.

أنماط السلوك الاجتماعي الغربي في محيطها، «كما يعبر عنها بالمعرفة الواسعة للثقافة العامة، باللباس الغربي، واستخدام اللغة الألمانية». أما الأرثوذكسية البولندية والهنغارية، فقد عارضت اكتساب المعرفة والثقافة الغربيتين. وفيما ذهبت الهنغارية، أسوة بالألمانية، إلى ضرورة الانفصال الكامل عن الجماعات غير الأرثوذكسية، فإن الجماعتين البولندية واللتوانية كانتا تعارضان مثل هذه الممارسة. وقد حالت هذه الخلافات دون وحدة أغودات يسرائيل التنظيمية، إلى أن حُلّت المسألة في «مؤتمر فيينا» (1929)، بقرار الإبقاء على الوضع القائم في كل بلد. وكان مؤتمر كاتوفتس قد وضع الأسس لتشكيل الهيئات التمثيلية لأغودات يسرائيل، بما فيها «مجلس كبار علماء التوراة» (موعتسيت غدولي هتورا». وبذلك تميزت أغودات يسرائيل عن المنظمات الصهيونية العلمانية، وتم ضمان ألا تنخرط هذه الحركة في عمل سياسي يتناقض مع التعاليم الدينية.[51]

لقد كان قيام أغودات يسرائيل بمثابة ردة فعل على الدعوة الصهيونية، تعززت عندما بدأت جماعات أرثوذكسية (المزراحي) تطرح فكرة القومية الدينية، أي القبول بالصهيونية مبدئياً، مع العمل على إضفاء الطابع الديني عليها. «وقد اعتبرت أغودات يسرائيل العقيدة الصهيونية، القائمة على فكرة القومية العلمانية (وما امتزج معها من عقائد كالليبرالية والاشتراكية، وغير ذلك)، ودعوتها اليهود إلى التخلي عن العيش في «المنفى» والهجرة إلى فلسطين وإقامة دولة ومجتمع عصري فيها على أسس جديدة، كفراً ومروقاً عن الدين، وتخريباً للأسس الروحية والمادية التي كانت تقوم عليها حياة الطوائف اليهودية في العالم، وتمرداً على المشيئة الإلهية. وتمسك الحزب، في المقابل، بالتوراة والشريعة اليهودية أساساً وحيداً وحصرياً لتنظيم حياة وسلوك الأفراد والجماعات اليهودية، كما تمسك بالقيم وأنماط الحياة والسلوك التقليدية لليهود في المجتمعات التي يعيشون فيها، وبفكرة «الخلاص المشيحاني» القائلة أن خلاص «الشعب اليهودي» (والعالم)، وعودة اليهود «المنفيين» إلى «الأرض المقدسة» وقيام «مملكة الرب» على الأرض لن تتم إلا مع عودة «المشيح المنتظر»، الذي سيظهر عندما تشاء العناية الإلهية ذلك، ولا تتم على يد الحركة الصهيونية أو من خلال أي مسعى بشري».[52]

في سنيها الأولى، اكتسبت أغودات يسرائيل أهمية كبيرة، كان لزعماء الأرثوذكسية الجديدة العامل الرئيسي فيها، نظراً لموقعهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في أوروبا الغربية. وخلال الحرب العالمية الأولى، اتخذ هؤلاء موقفاً منحازاً بقوة إلى ألمانيا؛

(51) EZI, p. 39.

(52) خليفة، أحمد، دليل إسرائيل العام، ص 160–161.

وبفعلهم تلقت أغودات يسرائيل في بولندا دعماً قوياً من قبل سلطات الاحتلال الألماني لها (انظر أعلاه). إلا أن هزيمة ألمانيا في الحرب، انعكست سلباً على يهود ألمانيا عامة، الصهيونيين منهم وسواهم. وكما تراجع موقع فرع ألمانيا الصهيوني، الذي كان يقود المنظمة الصهيونية العالمية، هكذا كان الأمر، بل أكثر، بالنسبة إلى موقع الأرثوذكسية الجديدة في أغودات يسرائيل (انظر أعلاه). وبعد استقلال بولندا، احتلت أغودات يسرائيل فيها الموقع الأول في المنظمة العالمية، وبالتالي، غلب عليها الطابع الصوفي (حسيدي)، الأمر الذي تعزز من خلال تعاظم شأن أغودات يسرائيل في دول البلطيق أيضاً. وجاءت الحرب العالمية الثانية لتنهي أثر الأرثوذكسية الجديدة في المنظمة كلياً تقريباً. «وفي مؤتمر المجلس المركزي العالمي (ماريانباد، 1947) تشكلت ثلاثة مراكز عالمية: واحد في نيويورك، برئاسة جاكوب روزنهايم، رئيس أغودات يسرائيل العالمية؛ وواحد في لندن، برئاسة هاري غودمان؛ وواحد في القدس، برئاسة الحاخام يتسحاق مئير ليفين». وكانت أغودات يسرائيل قد بدأت نشاطها في فلسطين منذ سنة 1919، بعد مؤتمرها العالمي الذي عقد في زوريخ (1919)، وقرر أن أغودات يسرائيل لا تعترف ببرنامج بازل، وأنها تطالب بإقرار حق الشعب اليهودي في إقامة مجتمع يهودي في فلسطين – على قاعدة واسعة جداً – تحت حماية عصبة الأمم أو من تنتدبه – بواسطة الهجرة والاستيطان المنظم، وبشروط تؤمن التطور المستقل لثقافته الدينية على أسس قوية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية ومن خلال اتفاق مع الفلسطينيين. وبعد صدور وعد بلفور، رفضت أغودات يسرائيل الإقرار بأن المنظمة الصهيونية تمثل يهود العالم، وطالبت الحكومة البريطانية بالاعتراف بها على قدم المساواة مع الوكالة اليهودية، فرفضت ذلك. كما طالبت حكومة الانتداب بالاعتراف بها طائفة مستقلة عن «كنيست يسرائيل» (الجماعة اليهودية الصهيونية في فلسطين)، لكنها لم تحقق مبتغاها. كما رفضت أغودات يسرائيل الاعتراف بصلاحيات «الحاخامية الرئيسية» التي أقامها الانتداب البريطاني.[53]

وفي فلسطين، تماثلت أغودات يسرائيل في البداية مع «الاستيطان القديم» (انظر أعلاه)، في صراعه ضد تنظيم الطائفة اليهودية على الأسس الصهيونية؛ فعارضت «مفهوم الوطن القومي اليهودي» وفكرة إقامة دولة يهودية. كما رفض أتباعها الاندماج في جماعة المستوطنين الصهيونيين، وقاطعوا المؤسسات الصهيونية. «وفي 1922 – 1924، قامت أغودات يسرائيل، وأحياناً بالتعاون مع قادة عرب، بحملة سياسية نشطة ضد

(53) EZI, pp. 39-40.

الصهيونية في الأوساط البريطانية والصحافة العالمية. وقد وصل التوتر بين الاستيطان الجديد وأغودات يسرائيل ذروته عندما اغتيل جاكوب دي هان، الناطق السياسي باسم أغودات يسرائيل، في القدس». وكان دي هان قد دعا إلى «الخيار العربي»، القائم على استعداد الأمير عبد الله بن الحسين السماح لليهود بالاستيطان في فلسطين والدول العربية المجاورة، مقابل تنازل الصهيونية عن المطالبة بتجسيد وعد بلفور. وبعد «ثورة البراق» (1929) تخلت هذه الحركة عن الخيار العربي، وبالتالي، أخذ عداؤها للصهيونية ينحسر، وصولاً إلى نشوء بعض أشكال التفاهم بينها وبين الصهيونية العمالية، الأمر الذي أدى إلى انشقاق «نطوري كارتا» عنها (1935) وقد استعر الخلاف داخل الحركة على أرضية تقرير «لجنة بيل» (1937)، الذي أوصى بتقسيم فلسطين بين دولتين: واحدة يهودية والأخرى عربية. ومال فرعها في فلسطين إلى التصالح مع الفكرة الصهيونية، دون اعتناقها؛ وراح هذا الاتجاه يتعزز، وصولاً إلى التعبير عن الموافقة على إقامة الدولة اليهودية في الشهادات التي أدلى بها زعماؤها أمام «لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين» (1947)، التي أوصت بتقسيم فلسطين (انظر أعلاه). وقد جاء ذلك بعد التوصل مع قيادة الوكالة اليهودية على «اتفاقية الوضع القائم» (Status Quo). وبذلك، وعشية قيام إسرائيل، سحبت أغودات يسرائيل معارضتها لإنشاء دولة يهودية، وشاركت في مجلس الدولة المؤقت والحكومة الائتلافية الأولى في إسرائيل. ولكن ذلك لم يكن اعترافاً بإسرائيل، وإنما إقراراً بالأمر الواقع، وسعياً وراء الإفادة من الوضع الذي تشكل لصالح الحركة وأتباعها. ولا تزال أغودات يسرائيل ترفض الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية، وبعلمها ونشيدها ورموزها ومناسباتها الوطنية، وترفض خدمة شبانها في الجيش الإسرائيلي، وتعارض وضع دستور علماني للدولة، كما ترفض منذ 1952، على الرغم من مشاركتها في حكومات ائتلافية متعددة بقيادة المعراخ والليكود، تولي مناصب وزارية.[54]

لقد ظلت أغودات يسرائيل عبارة عن تكتل من الطوائف المذهبية والجماعات الإثنية، فتعرضت، أسوة بالأحزاب الصهيونية، إلى انشقاقات متتالية، ظلت تنفصل عن بعضها، وتعود إلى الائتلاف أحياناً، حتى التسعينات. فشهدت (1935) انشقاق نطوري كارتا، الجماعة التي تشبثت بموقفها من رفض الصهيونية وعدم الاعتراف بإسرائيل. وفي الأربعينات، انشقت «حركة بوعالي أغودات يسرائيل»، وأسست (1946) «الاتحاد العالمي لبوعالي أغودات يسرائيل»، وتحولت إلى حزب مستقل مع قيام إسرائيل. وفي 1984،

(54) EZI, pp. 40-41.

انشق ممثلو الطوائف الشرقية، وأسسوا «حركة شاس» (حراس التوراة السفارديم». وقبيل انتخابات سنة 1988، انشق أتباع الحاخام أليعيزر مناحم شاخ، الزعيم الديني الأعلى للطوائف اللتوانية، بتعليمات منه، وأسسوا حزباً دعي «ديغل هتورا». وفي أواخر الثمانينات، اختفت حركة بوعالي أغودات يسرائيل من الخريطة الحزبية بعد عودتها إلى الوحدة مع الحركة الأم. كما عاد ديغل هتورا إلى التوحد مع أغودات يسرائيل (1992) في إطار تكتل «يهدوت هتورا». وتستند أغودات يسرائيل، بصرف النظر عن الانقسامات والتوحدات فيها، إلى قاعدة انتخابية مستقرة، تمنحها حوالي 4 مقاعد في الكنيست. وكانت هذه الحركة قد خاضت الانتخابات للكنيست الأولى (1949) في جبهة موحدة مع الأحزاب الدينية الأخرى، حصلت مجتمعة على 16 مقعداً في الكنيست. أما بعد ذلك فكان تمثيل أغودات يسرائيل كالتالي: الكنيست الثانية (1951) – 3 مقاعد؛ الكنيست الثالثة (1955) – 6 (مع بوعالي أغودات يسرائيل)؛ الكنيست الرابعة (1959) – 6 (مع بوعالي أغودات يسرائيل)؛ الكنيست الخامسة (1961) – 4؛ الكنيست السادسة (1965) – 4؛ الكنيست السابعة (1969) – 4؛ الكنيست الثامنة (1973) – 4 (مع بوعالي أغودات يسرائيل – 5)؛ الكنيست التاسعة (1977) – 4؛ الكنيست العاشرة (1981) – 4؛ الكنيست الحادية عشرة (1984) – 2؛ الكنيست الثانية عشرة (1988) – 5؛ الكنيست الثالثة عشرة (1992) – 4 (مع ديغل هتورا)؛ الكنيست الرابعة عشرة (1996) – 4 (مع ديغل هتورا).[55]

وفي نشاطها السياسي وبرامجها الانتخابية تركز أغودات يسرائيل على القضايا الدينية والاجتماعية، التي لها تأثير في الطابع العام للدولة ونمط حياة ومصالح جمهورها، وتبدي اهتماماً أقل بقضايا الخارجية والأمن، بما في ذلك المناطق المحتلة (1967). وغالباً ما تمنح تأييدها السياسي بناء على ما يجره ذلك من مكاسب تشريعية تخدم أهدافها الدينية، أو مادية لجمهورها ومؤسساتها التعليمية والاجتماعية. ويمكن تلخيص موقفها السياسي كالتالي: «برنامجها السياسي الرسمي صقري، ويتشابه كثيراً مع برنامجي تحيا والمفدال. وهناك عناصر قوية فيه (بالأساس أعضاء بوعالي أغودات يسرائيل بزعامة الحاخام أبراهام فيرديغير وأتباع طائفة «حباد» الحسيدية التي يمثلها في الحزب أليعيزر مزراحي)، تعارض التخلي عن أي شبر من «أرض – إسرائيل»، وتشدد على ضرورة تكثيف الاستيطان وتوسيعه في جميع أنحائها. لكن نظرته الدينية الشاملة، التي تشدد على أن خلاص «الشعب اليهودي»، وجمع «شتاته»، واستعادته «أرضه المقدسة» ستتم فقط

(55) خليفة، أحمد، دليل إسرائيل العام، ص 161–163.

على يد «المشيح المنتظر»، تجعل كثيرين من زعمائه النافذين، وعلى رأسهم الحاخام أليعيزر شاخ، مستعدين للقبول بالتخلي عن أجزاء من «ارض – إسرائيل» في الوقت الراهن، باعتبار أنه لا يوجد ما يشير إلى أن عملية الخلاص الإلهية قد بدأت... ويسعى الحزب في مجال القضايا الدينية إلى تعديل القوانين بحيث تصبح أكثر انسجاماً مع أحكام الشريعة اليهودية بحسب التفسير الأرثوذكسي لها؛ وفي المجال الاجتماعي إلى زيادة المخصصات الرسمية لشبكة المؤسسات التعليمية والاجتماعية والدينية التابعة له». ومجلس كبار علماء التوراة هو الذي يتخذ القرارات المهمة في أغودات يسرائيل، وهو يتألف من رؤساء المعاهد الدينية المهمة، ومعظمهم لتوانيون. أما السياسة اليومية، وشؤون الحركة والمؤسسات التابعة لها، فتتولاها كتلة الحزب في الكنيست ومؤسسات معينة ومنتخبة وفق صيغ معقدة. «وقد ثار غضب شاخ على زعامة أغودات يسرائيل، المكونة في أغلبيتها من طوائف حسيدية، بسبب العلاقات الوثيقة التي أقامتها هذه الزعامة مع طائفة حباد الحسيدية، التي ادعى أتباعها أن زعيمهم الديني المقيم في نيويورك، السيد المعلم الحاخام من لوبافيتش مناحم مندل شنيئورسون، هو «المشيح المنتظر»، ورفضها تكفيرهم وتكفير زعيمهم». وقد توفي في سنة 1994.[56]

6 – الحزب الشيوعي الإسرائيلي

اسوة بالأحزاب الدينية الإسرائيلية غير الصهيونية، يعكس تاريخ الحزب الشيوعي في إسرائيل تخبط الشيوعية السوفياتية في تعاملها مع الصهيونية. فكما أربكت الصهيونية التيارات الأرثوذكسية اليهودية وفرضت عليها التعامل معها من موقع ردة الفعل (انظر أعلاه)، هكذا فعلت بالحركة الشيوعية العالمية، بقيادة الحزب الشيوعي السوفياتي، واضطرتها إلى اتخاذ مواقف متقلبة من المشروع الصهيوني. وكان طبيعياً أن تعكس العلاقة المتأرجحة بين الشيوعية والصهيونية نفسها على الحزب الشيوعي الإسرائيلي. «فالعدد المذهل من الأجنحة، والانشقاقات، والانسحابات، والتطهيرات، يعكس العداء الأساسي بين الشيوعية، كما أملتها موسكو، وبين الصهيونية». وقد أسست جماعة من حركة بوعالي تسيون (1919) التنظيم الشيوعي الأول في فلسطين، رداً على تشكيل حزب أحدوت هعفودا (انظر أعلاه)، وأسمته «حزب العمال الاشتراكي». وكان لهذا الحزب دور في إشعال «ثورة يافا» (أيار/ مايو 1921)، الأمر الذي استجرّ ردة فعل بريطانية على هجرة الشيوعيين اليهود إلى فلسطين برعاية الوكالة اليهودية (انظر أعلاه).

(56) المصدر السابق، ص 162–164.

وقد حظرت السلطات البريطانية النشاط الشيوعي في فلسطين، وأبعدت العديد من أعضاء الحزب إلى الخارج. «وفي مسعى للحصول على اعتراف الكومنترن بها، افترقت الجماعة عن الصهيونية، وعارضت الهجرة اليهودية إلى فلسطين والاستيطان فيها، وكذلك إحياء اللغة العبرية، وغيرت اسمها في سنة 1920 إلى «الحزب الشيوعي الفلسطيني اليبدشي» (PKP)». وقد اعترف الكومنترن (شباط/ فبراير 1924) بهذا الحزب كفرع له في فلسطين. «وفي تلك السنة، انحاز الحزب الشيوعي الفلسطيني إلى الوطنيين العرب في النزاع على أراضي العفولة. وفي نيسان/ أبريل 1924، طردت الهستدروت جميع أعضائها الشيوعيين بسبب نشاطاتهم ضد الشعب اليهودي والطبقة العاملة في فلسطين. فحث الشيوعيون أتباعهم على مغادرة فلسطين، وطلبوا من هيئات قومية عربية تمويل نزوح اليهود من البلد».[57]

وخلال أحداث سنة 1929 (ثورة البراق)، سمح الحزب لأعضائه بالدفاع عن المستوطنين اليهود، لكنه لم يغير موقفه من الصهيونية، بل على العكس، توجه نحو «التعريب»، بناء على توجيه من موسكو، وأصبح رضوان الحلو («موسى») سكرتير الحزب المشترك (1934). إلا أن «الثورة العربية الكبرى» (1936 – 1939) أطاحت بهذه الشراكة، وتم تشكيل الفرع اليهودي (1938)، بقيادة حانوخ بيجوجا (1910 – 1964) تحت اسم «هئيميت» (الحقيقة). وراحت العلاقات بين الفرعين تتدهور، خاصة بعد حلّ الكومنترن (1943)، وانفصلا رسمياً بعد أن اتخذ الفرع العربي، بقيادة رضوان الحلو، موقفاً وطنياً فلسطينياً، وأسس «عصبة التحرر الوطني». في المقابل، راح الفرع اليهودي، بقيادة شموئيل ميكونس، يقترب من الوكالة اليهودية، وعاد إلى الهستدروت (1944). وبعد قيام إسرائيل، توحدت مجموعات شيوعية متعددة في إطار «الحزب الشيوعي الإسرائيلي» (مفلغا كومنستت يسرائيليت – «ماكي»). وشارك أعضاؤه في حرب 1948، كما قام زعيمه، ميكونس، بدور فعال في عقد صفقة الأسلحة التشيكية (1948)، عبر التفاهم مع الاتحاد السوفياتي (انظر أعلاه). وقد انعكس تأييد الاتحاد السوفياتي لقرار التقسيم (1947)، ومن ثم اعترافه بإسرائيل (1948)، إيجاباً على شعبية الحزب الشيوعي الإسرائيلي، فحصل في الانتخابات للكنيست الأولى (1949) على 3,5٪ من مجموع الأصوات، واحتل 4 مقاعد في الكنيست. وفي المقابل، فإن الجفاء الذي أصاب العلاقات السوفياتية – الإسرائيلية، بعد إعلان إسرائيل انحيازها إلى المعسكر الغربي في الحرب الكورية (1950)، انعكس سلباً على الحزب الشيوعي الإسرائيلي.

(57) EZI, p. 278.

«وفيما قبل الحزب حق إسرائيل في الوجود، فإنه نفى الرباط بين الشعب اليهودي في إسرائيل والدياسبورا، وأيد حق اللاجئين العرب بالعودة وتلقي التعويضات، ودعا إلى إقامة دولة فلسطينية عربية في المنطقة المخصصة لها حسب قرار الأمم المتحدة للتقسيم في سنة 1947». وجراء سياسته حصل ماكي على تأييد واسع نسبياً بين العرب في إسرائيل؛ وتشكل بذلك وضع يحمل سمة المفارقة: ففيما كانت قاعدة الحزب يهودية أساساً في فترة الانتداب، كانت قيادته عربية؛ أما في إسرائيل، فالوضع أصبح مقلوباً – القاعدة بغالبيتها عربية، والقيادة بغالبيتها يهودية.[58]

وقد تلقى ماكي آخر دفعة يهودية قوية نسبياً (1954)، عندما انضم إليه موشيه سنيه، على رأس مجموعة «اليسار الاشتراكي»، التي انشقت عن مبام في العام السابق. وفي الانتخابات للكنيست الثانية (1951)، حصل ماكي على 4٪ من مجموع الأصوات، واحتل 5 مقاعد في الكنيست، وفي الانتخابات للكنيست الثالثة (1955)، حصل على 4,5٪ من مجموع الأصوات، واحتل 6 مقاعد (العدد الأعلى الذي وصله أبداً). ثم راح يتراجع، فحصل في الانتخابات للكنيست الرابعة (1959) على 2,8٪ من مجموع الأصوات فقط، واحتل 3 مقاعد فحسب. وفي الانتخابات للكنيست الخامسة (1961)، حصل على 4,2٪ من مجموع الأصوات، واحتل 5 مقاعد. ومنذ بداية الستينات، وفي أجواء الخلاف الإسرائيلي مع الاتحاد السوفياتي، الذي أيد الاتجاهات القومية العربية المناهضة للأحلاف الغربية، بدأت القاعدة اليهودية في الحزب تتضاءل، فيما العربية تعارض مواقف الحزب التوفيقية على الصعيدين: الإقليمي والدولي. «وهكذا، وفي صيف سنة 1965، انقسم الحزب ثانية. وجناح ميكونس – سنيه، الذي ضم غالبية الشيوعيين الإسرائيليين اليهود، مال في اتجاه المواقف الصهيونية، مثل الاعتراف بالرباط بين الشعب اليهودي في إسرائيل والدياسبورا، ومطالبة الدول العربية، كشرط أولي لمفاوضات السلام مع العرب، الاعتراف بحق دولة إسرائيل في الوجود...إلخ. أما جناح مئير فلنر – توفيق طوبي، الذي ضم الشيوعيين العرب ومجموعة شيوعية يهودية، فقد التزم المواقف القديمة للحزب، وشكل «القائمة الشيوعية الجديدة» (رشيما كومونستت حدشا – «راكح») ». وفي الانتخابات للكنيست السادسة (1965)، حصل الشق اليهودي، الذي احتفظ بالاسم ماكي، على 1,1٪ من الأصوات فقط، واحتل مقعداً واحداً في الكنيست. في المقابل، حصل راكح على 2,3٪ من الأصوات (العربية في غالبيتها العظمى) واحتل 3 مقاعد في الكنيست. وقد دلت هاتان النتيجتان

(58) EZI, p. 278.

على المصدر الحقيقي لقوة الحزب الانتخابية. وأكد ذلك ضمور ماكي بالتدريج واختفاؤه من الخريطة الحزبية في أوائل السبعينات.[59]

وجاءت حرب 1967 لتعمّق الشقاق بين الحزبين: «فقد اتخذ ماكي موقفاً يقضي بأن سياسة إسرائيل كانت على العموم مبررة، سواء قبل الحرب أو بعدها. في المقابل، اتبع راكح دون تحفظ الخط السوفياتي الرسمي، الذي اتهم إسرائيل بالعدوان. وهذان الموقفان بدورهما، حددا علاقة الاتحاد السوفياتي بالحزبين، وبالتالي، إعطاء الدعم الكامل لراكح. وأحزاب شيوعية أخرى اتبعت خط موسكو، إلا أن الحزب الشيوعي الروماني حافظ على علاقته مع ماكي. وتحت قيادة سنيه وميكونس، تحرر ماكي من التبعية لموسكو، وتأثيرها، وعارض المطلب العربي، المدعوم من قبل الاتحاد السوفياتي بالانسحاب الإسرائيلي غير المشروط من جميع المناطق التي احتلت 1967. وأوصى ماكي بالانسحاب، كجزء من تسوية سلمية، من غالبية المناطق المحتلة». وزاد هذا الخلاف في الموقف السياسي من عمق الشرخ بين الحزبين، الأمر الذي انعكس في مزيد من الانشقاقات والائتلافات بين مجموعات شيوعية من الحزبين. «وخط ماكي الجديد لم يجلب له المزيد من الدعم. ففي انتخابات سنتي 1969، و1973، حصل ثانية على مقعد واحد في الكنيست. وفي سنة 1975، اتحد ماكي مع مجموعة صهيونية يسارية، وشكلا حزب «موكيد» (البؤرة)؛ وفي آذار/ مارس 1977، شكل موكيد، ومجموعات جذرية أخرى، حزب «شيلي» (السلام والمساواة لإسرائيل)، الذي لم يصف نفسه على أنه اشتراكي حتى، نظراً لأن أحد عناصره لم يكن اشتراكياً. وقد حصل شيلي على 1,6٪ من مجموع الأصوات في انتخابات سنة 1977، واحتل مقعدين في الكنيست؛ ومن ثم، تفتت بسبب الشقاق بين عناصره المختلفة». وبقي راكح على الخريطة الحزبية الإسرائيلية، في شكل أو آخر، بينما قاعدته الشعبية عربية أساساً، (ولذلك سيعالج في فصل آخر من هذا الكتاب).[60]

7 – الأحزاب والحركات الاحتجاجية

بالإضافة إلى الأحزاب المذكورة أعلاه وتفرعاتها، والتي تعود جذورها إلى ما قبل قيام إسرائيل، فقد برز على الساحة الحزبية عدد كبير من الأحزاب والحركات الاحتجاجية، ركزت في الأساس على موضوع واحد، وبنت وجودها على قاعدته. وكانت الحوافز لتشكيلها سياسية أحياناً، وإثنية في أحيان أخرى؛ وقد اختفى بعضها، وظل البعض

(59) EZI, pp. 278-279.
(60) EZI, p. 279.

الآخر يراوح بين الصعود والهبوط. ومن أهم هذه الفئة من التشكيلات الحزبية «القطاعية» ما يلي:

أ – هتحيا

«هتحيا» (الانبعاث) حزب شديد التطرف قومياً، أسسته في نهايات السبعينات (1979) القوى السياسية والاستيطانية المعارضة لاتفاق كامب ديفيد (انظر أعلاه). وقد تألف الحزب من قوى دينية وعلمانية كانت تتعاون فيما بينها منذ سنة 1978 في إطار تنظيم جبهوي حمل اسم «بناي» (بريت نئمني آيرتس يسرائيل/ حلف المخلصين لأرض إسرائيل) للضغط على حكومة بيغن لحملها على عدم التخلي عن أي جزء من المناطق المحتلة (1967)؛ ورأت من الضروري، بعد توقيع اتفاق كامب ديفيد، أن تؤلف حزباً سياسياً لتوثيق التعاون فيما بينها ومجابهة ما اعتبرته بداية انكفاء المشروع الصهيوني الأساسي. وقد شاركت في تأسيس هتحيا قوى ومجموعات سياسية يمينية متطرفة، أبرزها: مجموعة البروفسور يوفال نئمان، رئيس جامعة تل أبيب وقتئذ، الذي قام بالدعوة لتشكيل الحزب، وانتخب رئيساً له؛ حركة غوش إيمونيم، بعد تأييد فكرة إقامة الحزب من قبل الحاخام تسفي يهودا هكوهين كوك، رئيس يشيفات مركاز هراب والزعيم الروحي للحركة؛ مجموعة «المخلصون لمبادئ حيروت» في الليكود بزعامة غيئولا كوهين (عضوة كنيست)؛ مجموعة حركة أرض إسرائيل في الليكود أيضاً بزعامة موشيه شمير (كاتب وعضو كنيست). «وقد اعتبر هؤلاء اتفاق كامب ديفيد خيانة للأهداف الصهيونية الأساسية، وخطراً على أمن إسرائيل، وعلامة على تدهور اجتماعي – سياسي – روحي شامل أصاب المجتمع والدولة والمؤسسة الحاكمة في إسرائيل، ولا علاج له إلا بالعودة إلى أسس الحركة الصهيونية الأصلية، بموجب فهمهم لها، وكما وصفها وعمل على تحقيقها، بحسب رأيهم، الآباء المؤسسون للحركة الصهيونية في مختلف الحركات السياسية: العمالية والليبرالية واليمينية والدينية، مع تجاهل كامل للخلافات الفكرية والسياسية والمناحرات التي كانت موجودة بين أولئك الآباء».[61]

وفي بيانه التأسيسي، أورد حزب هتحيا العناصر الأيديولوجية والسياسية التالية: «فكرة أرض إسرائيل الكاملة؛ التشديد على أهمية التوراة والثقافة اليهودية في بناء الأمة؛ العمل الطلائعي الاستيطاني والاستعداد لتحمل المشقات والتضحية من أجل بناء المشروع الصهيوني؛ الاعتماد على القوة العسكرية بالأساس لحماية المشروع؛ عدم الثقة بالفلسطينيين

(61) خليفة، أحمد، دليل إسرائيل العام، ص 147.

والعرب وبإمكان تحقيق سلام معهم في المدى المنظور؛ فكرة التعاون بين الدينيين والعلمانيين في إطار حزب واحد». واعتبر مؤسسو الحزب أنفسهم أكثر من مجرد حزب سياسي آخر، ونظروا إليه باعتباره حركة جذرية هدفها البعيد إحياء المشروع الصهيوني. «أما الهدف المباشر فكان تجذير وتوسيع المعارضة للانسحاب من سيناء ومنح الفلسطينيين حكماً ذاتياً، وإنشاء حركة جماهيرية قادرة على تحقيق ذلك». وفي عام 1983، ترك حنان بورات هتحيا لينضم إلى حزب أشدّ تطرفاً (متساد)، بمشاركة مجموعة من غوش إيمونيم، لكنه لم يحقق نجاحاً يذكر. في المقابل، انضم (1984) رفائيل إيتان (رئيس الأركان في غزو لبنان) إلى هتحيا بعد أن ترك الخدمة العسكرية. ولكن إيتان، ابن الحركة العمالية والبلماح، لم ينسجم مع غيئولا كوهين، سليلة منظمة ليحي السرية الإرهابية، فانشق عن هتحيا (1988)، وخاض الانتخابات على رأس حزب «تسومت»، وحصل على مقعدين في الكنيست، مقابل ثلاثة لحزب هتحيا. «وقد خاض هتحيا الانتخابات (1992) على أساس برنامج سياسي ركز على رفض الحكم الذاتي للفلسطينيين والدعوة إلى تطبيق السيادة الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة فوراً، وعلى ضرورة تكثيف الاستيطان وتوسيعه فيهما، وقمع الانتفاضة الفلسطينية من خلال استخدام عنف أكبر وإجراءات أكثر جذرية ضد الفلسطينيين ومؤسساتهم، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في الضفة والقطاع في الدول العربية وتوطينهم فيها». ولكن هتحيا فشل في عبور نسبة (1,5٪) في الانتخابات، فخسر تمثيله في الكنيست، واستقال رئيسه، يوفال نئمان، من منصبه، وراح يختفي من الخارطة الحزبية في إسرائيل. وكان هتحيا قد احتل 3 مقاعد في الكنيست العاشرة (1981)؛ و5 مقاعد في الكنيست الحادية عشرة (1984)؛ و3 مقاعد فقط في الكنيست الثانية عشرة (1988).[62]

ب – تسومت

«تسومت» (مفترق طرق) حزب شديد التطرف قومياً، أسسه رئيس الأركان السابق رفائيل إيتان (1983)، بعد تقاعده من الجيش في السنة نفسها. وقد تألف في البداية من أعضاء كيبوتسات وموشافيم من أنصار «أرض إسرائيل الكاملة» ومن عسكريين سابقين خدموا تحت قيادة إيتان في الجيش، وتكونت نواته الصلبة من مجموعة كيبوتس عين فيرد. لكن إيتان انضم إلى هتحيا (1984)، ثم انفصل عنه (انظر أعلاه). «وقد أثار إيتان غضب العناصر الدينية في هتحيا بإصراره على تجنيد شبان اليشيفات

(62) المصدر السابق، ص 148–149.

ومعارضته عدداً من المطالب الدينية في مجال التشريع، وفيما يتعلق بالمخصصات الرسمية للمؤسسات الدينية. وأثارت غضبه في المقابل أساليب عمل غوش إيمونيم والعناصر اليمينية، وصبغة خطابها السياسي ومضمونه. وتفاقمت هذه الخلافات بمرور الوقت، وأدت في سنة 1987 إلى صدام جبهوي بين إيتان وغيئولا كوهين، زعيمة مجموعة حيروت سابقاً في هتحيا، اتهم خلاله كل منهما الآخر بمحاولة السيطرة على الحزب، وانتهى بانشقاق تسومت قبيل انتخابات سنة 1988، وإعادة تكوينه كحزب مستقل». وفي تلك الانتخابات، فاز تسومت بمقعدين في الكنيست، وانضم إلى الائتلاف الحكومي برئاسة شمير، وتولى إيتان منصب وزير الزراعة. إلا أنه حقق ذروة نجاحه في الانتخابات للكنيست الثالثة عشرة (1992)، حيث حصل على 8 مقاعد. «ويعود إلى إيتان الفضل في الصورة التي ارتسمت لتسومت كلياً؛ إذ كان قادته الآخرون أشخاصاً مغمورين، وصغار السن نسبياً، ولم يسبق لمعظمهم أن مارس الحياة السياسية. وقد تعرضت هذه الصورة إلى اهتزاز شديد في أوائل سنة 1994، في إثر نزاع شديد بين إيتان وثلاثة أعضاء كنيست من الحزب (غونين سيغف، وأليكس غولدفارب، واستير سلموفتش)، رافقته تُهَمٌ وُجِّهت إلى إيتان تصفه بالديكتاتورية وغض النظر عن تلاعب بأموال الحزب، وانتهى بانشقاق أعضاء الكنيست الثلاثة وتأليفهم حزباً جديداً باسم «يعود»، ما لبث أن انضم إلى حكومة يتسحاق رابين، ثم حكومة شمعون بيرس التي شُكلت في إثر اغتيال رابين في أواخر سنة 1995».(63)

ويتميز حزب تسومت بتطرفه السياسي/ الأمني وليبراليته في المجال الاقتصادي/ الاجتماعي؛ وهو يتصف بعداء شديد للفلسطينيين، بما في ذلك فلسطينيو 1948 الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية.وتشكل فكرة «أرض إسرائيل الكاملة» مركز الثقل في تفكيره والمحور الأساسي لأنشطته. وقد خاض الانتخابات للكنيست الثالثة عشرة (1992) على أساس المبادئ والسياسات التالية: «الإصرار على بقاء القدس موحدة عاصمة لإسرائيل تحت السيادة الإسرائيلية؛ رفض الانسحاب من أي جزء من الأراضي المحتلة الفلسطينية والسورية؛ تكثيف الاستيطان اليهودي وتوسيعه في جميع الأراضي؛ قمع الانتفاضة الفلسطينية بوسائل وإجراءات وعقوبات أشدّ عنفاً وأكثر شمولية؛ رفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية أو التفاوض معها؛ رفض قيام دولة فلسطينية غربي نهر الأردن؛ رفض منح الفلسطينيين حكماً ذاتياً واسع النطاق، والاستعداد فقط لمنحهم حكماً ذاتياً لإدارة حياتهم في مجال البلديات، مع بقاء إسرائيل مصدر السلطة،

(63) المصدر السابق، ص 149-150.

وبقاء سيطرة إسرائيل الكاملة على الأمن الخارجي والداخلي، والموارد الطبيعية والبنية التحتية، والأرض والمياه والكهرباء والطرق الرئيسية؛ تطبيق السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية وغزة فوراً، مع بقاء سكان الضفة الأصليين مواطنين أردنيين يمارسون حقوقهم السياسية في الأردن؛ حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين المقيمين حالياً في الضفة الغربية وغزة في الدول العربية وتوطينهم فيها؛ رفض قرار الأمم المتحدة رقم 194 المتعلق باللاجئين الفلسطينيين (حق العودة أو التعويض)؛ ربط احتفاظ فلسطينيي 1948، الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية، بمواطنيتهم الإسرائيلية وبالحقوق السياسية والاجتماعية الناجمة عنها، بتأديتهم ثلاثة أعوام «خدمة وطنية» موازية لخدمة اليهود العسكرية في الجيش، وبرهنتهم عن ولائهم وإخلاصهم للدولة، وتجريد من يخل منهم بالأمن من الجنسية الإسرائيلية وترحيله إلى خارج الحدود». وفي الانتخابات للكنيست الرابعة عشرة (1996) كان تسومت ضمن تكتل «الليكود - غيشر - تسومت» (انظر أعلاه)، وحصل على 4 مقاعد في الكنيست. «وفيما يختص بالمجال الاقتصادي/ الاجتماعي وعلاقة الدين بالدولة، يشدد تسومت على تحسين أوضاع الشرائح الفقيرة والمغبونة، والمساواة في التعليم، وتولي الدولة تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية، وفصل الدين عن السياسة، ومحاربة الإكراه الديني، وتجنيد طلاب اليشيفات».(64)

ج - موليدت

«موليدت» (الوطن) حزب يميني آخر، متطرف قومياً وشديد العداء للفلسطينيين العرب، أسسه قبيل الانتخابات للكنيست الثانية عشرة (1988) اللواء (احتياط) رحبعام زئيفي (الملقب غاندي)، تحت شعار «الترانسفير» الذي يعني ترحيل جميع السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الدول العربية. «وقد فاز الحزب في تلك الانتخابات بمقعدين، علماً بأن الانتخابات التي جرت بعد ثلاثة شهور فقط من تأسيسه ومن دون أن تكون له زعامة أو مؤسسات أو أجهزة أو إمكانات مالية ذات شأن. وقد دل ذلك الفوز على تجذّر وقوة جاذبية شعار طرد الفلسطينيين، الذي كان حزب «كاخ»، بزعامة الحاخام مئير كهانا، قد رفعه من قبل ووصل بفضله إلى الكنيست سنة 1984، وحظرت المحكمة العليا ترشيحه في انتخابات سنة 1988 بسبب آرائه العنصرية. وفاز موليدت في انتخابات سنة 1992 بثلاثة مقاعد في الكنيست، لكن خلافات ما لبثت أن دبت بين زعيمه عضو الكنيست رحبعام زئيفي وبين الرجل الثاني في قائمته الانتخابية،

(64) المصدر السابق، ص 150-151.

عضو الكنيست شاؤول غوتمان، وأدت في آذار/ مارس 1994 إلى طرد الأخير من الحزب، مع بقائه عضواً في الكنيست». وفي الانتخابات للكنيست الرابعة عشرة (1996) فاز موليدت بمقعدين في الكنيست، احتلهما زئيفي وبيني إيلون. ويشارك موليدت أحزاب اليمين المتطرفة مواقفها في المسألتين: الفلسطينية والعربية (انظر أعلاه). «ولكن ما يميز موليدت من باقي أحزاب أقصى اليمين، ويبرر وجوده وسبب بقائه، هو شعار «الترانسفير» الذي يرفعه، وصراحته النسبية في إعلان هدفه الأساسي والوسائل التي يقترحها. ويدعي موليدت أن «الترانسفير» الذي يدعو إليه لا يعني، كما كانت الحال بالنسبة إلى كهانا وكاخ، طرد الفلسطينيين بالقوة، وإنما هو «ترانسفير بالاتفاق» «وترانسفير طوعي»... عملية تبادل سكان باتفاق بين حكومات من أجل هدف مشترك، مثل إنهاء حالة الحرب بينها... ويقترح زئيفي، من جهة، أن يكون مطلب إسرائيل الرئيسي في مفاوضاتها مع الدول العربية «أخذ» جميع سكان الضفة الغربية وقطاع غزة وتوطينهم في أراضيها، ومن جهة أخرى، أن تعمل إسرائيل على دفع الفلسطينيين إلى الهجرة من خلال إجراءات اقتصادية وأمنية وإدارية متنوعة، منها عدم تشجيع الصناعة في الضفة والقطاع ومنع عمالهما من العمل في إسرائيل، وإغلاق الجامعات والكليات فيهما، وهكذا يضطر الـ 140 ألف عامل من المناطق المحتلة في إسرائيل إلى البحث عن عمل خارج الحدود، ويضطر الطلاب والمحاضرون إلى البحث عن أمكنة عمل في الدول العربية، ومن ثم تلحق عائلاتهم بهم. كما يقترح إنشاء «وكالة» متخصصة مهمتها تشجيع هجرة الفلسطينيين إلى الخارج. وبالنسبة إلى عرب الـ 1948، الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية، يشترط موليدت حصولهم على حقوق مواطنية متساوية بتأديتهم جميع الواجبات المدنية، مثل الخدمة في الجيش، أو خدمة وطنية لمدة مضاعفة، وبإثبات ولائهم وإخلاصهم للدولة».(65)

د - كاخ

«كاخ» (هكذا، مع رسم قبضة يد مضمومة ليعني: «هكذا - بالقوة») حزب عنصري شديد التطرف دينياً وقومياً وذو نزعات فاشية واضحة، أسسه سنة 1973 الحاخام مئير كهانا، رئيس «عصبة الدفاع اليهودي» التي أنشئت في الولايات المتحدة (1968)، وذلك بعد أن هاجر إلى إسرائيل (1971). وقد صاغ كهانا أيديولوجية عنصرية متطرفة، «هي مزيج من أفكار دينية، وكراهية شديدة للعرب، وأفكار فاشية

(65) المصدر السابق، ص 152-153.

مستوحاة من الحركات اليمينية العنصرية في الولايات المتحدة». وعليه، رفع علناً «شعار طرد الفلسطينيين من جميع أنحاء «أرض - إسرائيل»، من دون تمييز بين عرب 1948 الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية وعرب المناطق المحتلة سنة 1967». في البداية، وجّه كهانا نشاطه ضد عرب 1948، متحرشاً بهم في المدن والقرى، ومحرضاً على طردهم من البلد، الأمر الذي انتهى إلى مصادمات مع السكان، فحظرت عليه السلطات دخول التجمعات العربية. وفي النصف الثاني من الثمانينات، نقل نشاطه إلى المناطق المحتلة (1967)، وجعل مقرّ عمله في كريات أربع (بالقرب من الخليل). وقد أسس هناك تنظيمين سريين مسلحين، «عزيت إليهما أعمال إرهابية كثيرة شملت الاعتداء على الأشخاص، وتخريب الممتلكات، واقتلاع الأشجار والمزروعات، وحوادث قتل معينة، راح ضحيتها عدد من المواطنين العرب». وما لبث كهانا أن عمد إلى إضفاء الشرعية على نشاطه، من خلال الدخول إلى الكنيست. «وقد رشح كهانا نفسه لانتخابات الكنيست في سنوات 1973، 1977 و1981، إلا أنه فشل في الحصول على عدد كاف من الأصوات لانتخابه. لكن مع تغير المناخ السياسي والقيمي بعد وصول الليكود إلى الحُكم سنة 1977، ومع نمو الأصولية الدينية اليهودية ومشاعر العداء ضد العرب، أخذت قاعدته الشعبية في الاتساع. وهكذا، عندما رشح نفسه لانتخابات الكنيست سنة 1984، حملته أصوات 26 ألف ناخب إلى الكنيست. وقد شكل فوز كهانا، بأفكاره العنصرية وممارساته الفاشية، بمقعد في الكنيست فضيحة سياسية لإسرائيل، دفعت الكنيست إلى سنّ قانون يحظر أن تشارك في الانتخابات الأحزاب الداعية إلى التمييز العنصري وإثارة مشاعر الكراهية والعداء ضد فئات من المواطنين. وحظرت المحكمة العليا، استناداً إلى هذا القانون، مشاركة كاخ في انتخابات سنة 1988».(66)

وقد تضافر مقتل مئير كهانا مع قرار المحكمة العليا بحظر المشاركة في الانتخابات إلى الكنيست على كاخ، لدفع هذا الحزب الفاشي إلى العمل الإرهابي السري، وبالتالي، الدخول في حلقة مفرغة من تصعيد التطرف والعزلة. «وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1990 فقد كاخ زعيمه، عندما أقدم مواطن أميركي من أصل مصري على اغتياله في نيويورك، خلال زيارة كان كهانا يقوم بها إلى الولايات المتحدة لجمع التبرعات لحزبه. وبفقده خسر كاخ مصدر قوته الرئيسي؛ إذ كان كهانا المنظّر، والداعية، وجامع الأموال، ومتخذ القرارات الرئيسية، وموجه الأنشطة ومحركها الرئيسي». وتعرض كاخ إلى التفتت، فانقسم بعد موت زعيمه إلى تنظيمين، «احتفظ أحدهما بالاسم الأصلي للحزب، وتبنى

(66) المصدر السابق، ص 154-155.

الآخر اسم «كهانا حيّ»، وغلبت عليهما صفة التنظيم الإرهابي السري، ولم يعد أي منهما يستحق صفة الحزب». وإلى هذه العصابة ينتمي القاتل باروخ غولدشتاين، الضابط (احتياط) في الجيش الإسرائيلي، الذي ارتكب مجزرة الحرم الإبراهيمي (25 شباط/ فبراير 1994)، التي ذهب ضحيتها عشرات القتلى والجرحى من المصلّين المسلمين. «وعقب المجزرة، اعتبرت الحكومة الإسرائيلية حزبي كاخ وكهانا حي تنظيمين إرهابيين، وحظرت أنشطتهما، وأصدرت أوامر اعتقال إدارية ضد خمسة من قادة كاخ، وتعليمات بمصادرة الأسلحة الفردية لبضعة أفراد آخرين». إلا أن هذه الجماعات استمرت في عملها تحت يافطات أخرى. وهي تتركز في منطقة الخليل، وفي داخل المدينة بالذات. «وتتكون قاعدة كاخ الحزبية والشعبية إجمالاً من شرائح اجتماعية فقيرة، قليلة التعليم، متذمرة وناقمة على المؤسسة الحاكمة، وتتسم بعداء شديد للعرب. وتبرز في قيادته ونواته الصلبة العناصر المهاجرة من الولايات المتحدة، مدفوعة بتعصبها الديني، وعدائها للأغيار، وحلمها بالخلاص المشيحاني». (67)

هـ – شاس

«شاس» (شومري تورا سفارديم/ حراس الثورة السفاراد) حزب ديني متزمت (حريدي)، أسسه قبيل الانتخابات للكنيست الحادية عشرة (1984) أبناء الطوائف الشرقية (السفاراد) في حزب أغودات يسرائيل، بتشجيع من الحاخام أليعيزر شاخ، الزعيم الروحي للطوائف اللتوانية، والحاخام عوفاديا يوسف، الحاخام الأكبر السابق لليهود السفاراد في إسرائيل، احتجاجاً على سيطرة الأشكناز (أبناء الطوائف الغربية) على الحزب، ورفضهم إعطاء السفاراد تمثيلاً ملائماً في مؤسسات الحزب وفي قائمة مرشحيه للكنيست. وما لبث شاس أن أصبح معبّراً عن تطلعات شريحة واسعة من المهاجرين المغاربة المتدينين والمحافظين، سياسياً ودينياً؛ وراح ينمو ويتطور بوتيرة متسارعة. «وعكس نجاح الحزب في الانتخابات المتتالية، جزئياً، استمرار بروز اليهود السفاراد في الساحة السياسية، وتنامي وعيهم لقوتهم الانتخابية، وتوق أعداد كبيرة منهم إلى حزب يمثلهم سياسياً بصورة مباشرة». لقد توفرت لشاس الأرضية الاجتماعية، وحتى الدينية الطقوسية، للانفصال، وجاءت الخلافات السياسية لتحفز مسار تشكل هذا الحزب، خارج سيطرة الحاخام شاخ. «فقد تعرض شاس في أواسط سنة 1990 لهزة عنيفة بسبب الخلاف الذي نشب بشأن مسألة مع من يجب التحالف: مع الليكود أم مع حزب

(67) المصدر السابق، 155–156.

العمل، على خلفية الأزمة التي أطاحت بحكومة الوحدة الوطنية في آذار/ مارس 1990. فقد أيد الحاخام شاخ، الذي كان بمثابة المرشد الروحي للحزب، ورئيس الحزب يتسحاق بيرتس، التحالف مع الليكود، بينما أيد الحاخام عوفاديا يوسف، رئيس «مجلس حكماء التوراة» (السلطة الروحية والسياسية العليا في الحزب) وسائر زعماء الحزب السياسيين، التحالف مع حزب العمل. وقد انتهى الخلاف بأمر فظ أصدره الحاخام شاخ إلى الحزب بالتحالف مع الليكود، والتزم هذا به، لكنه أحدث صدعاً في العلاقة بين شاخ وعوفاديا يوسف، وبين بيرتس وزعامة الحزب، اتسع لاحقاً وأدى إلى استقالة بيرتس من رئاسة الحزب قبل انتخابات سنة 1992، وإلى انقطاع صلة شاخ بالحزب سنة 1992 في إثر انضمام شاس إلى حكومة يتسحاق رابين خلافاً لتعليمات شاخ». (68)

ولا يختلف شاس في نظرته الدينية والأيديولوجية، وحتى في أهدافه العامة، عن أغودات يسرائيل (انظر أعلاه). «ويسعى كلاهما لإرساء الدولة وحياة المجتمع على أسس التوراة وتعاليم الشريعة اليهودية (هَلَخا)». وهو يركز على القضايا الدينية والمصالح المادية التي تخص جمهوره، ولا يولي القضايا السياسية والخارجية أهمية كبرى. ويتميز شاس عن أغودات يسرائيل بكونه أكثر انفتاحاً على التعاون مع الأحزاب العلمانية والجمهور غير المتدين، وأكثر اعتدالاً في مواقفه السياسية. «وتتكون قاعدة شاس الانتخابية العريضة بالأساس من أفراد من أبناء الطوائف السفاردية، متدينين وغير متدينين، يمثل شاس بالنسبة إليهم أكثر من مجرد حزب ديني». وفي خطابه الحزبي الموجه إلى قاعدته، تمتزج الحريدية بالطائفية، التي تركز على التشبث بالتقاليد أكثر من التزمت في أداء الشعائر، وبهذا سرّ قوته في أوساط أبناء الطوائف الشرقية، الذي يختلفون في أدائهم للفرائض عن الحريديم اللتوانيين. وقد وصفه الباحث مناحم فريدمان (انظر أعلاه)، كالتالي: «شاس بالنسبة إلى الأشخاص التقليديين، المتحدرين في أصلهم من شمال أفريقيا، لا يرتسم حزباً دينياً. إنه يمثل التقاليد، الحنين إلى الديار، إلى الماضي الجميل الذي تحطم أو زال في الواقع الإسرائيلي». ويخضع هذا الحزب لسلطة «مجلس حكماء التوراة» (موعتسيت حخمي هتورا) العليا، الذي يتخذ القرارات المهمة، بينما تدير شؤون الحزب ومؤسساته، وتتخذ قراراته السياسية اليومية، مؤسسات معينة ومنتخبة، وكتلة الحزب في الكنيست. وقد تمثل الحزب في الكنيست بعدد من المقاعد كالتالي: الكنيست الحادية عشرة (1984) – 4؛ الكنيست الثانية عشرة (1988) – 6؛ الكنيست الثالثة عشرة (1992) – 6؛ الكنيست الرابعة عشرة (1996) – 10. (69)

(68) المصدر السابق، ص 164–165.
(69) المصدر السابق، ص 165–166.

و – يسرائيل بَعَليا

«يسرائيل بَعَليا» (إسرائيل في صعود/ هجرة) حزب المهاجرين الروس الجدد، الذي قام على أسس شبيهة بحركة شاس، وإن لم تكن متطابقة معها. فيسرائيل بعليا لم يمرّ بتجربة شاس، ذلك لأن المهاجرين الروس أنفسهم لم يتعرضوا لتجربة مماثلة ليهود شمال أفريقيا، ولكنهم تعلموا من تجربتهم. لقد كان ظهور شاس تدريجياً، وجاء رداً على فشل عملية انصهار اليهود المغاربة في البوتقة الإسرائيلية؛ أما يسرائيل بعليا، فلم يدخل البوتقة أصلاً، وتقدم رأساً للحفاظ على هوية قاعدته البشرية، الإثنية والثقافية. ويشكل القادمون الجدد من الاتحاد السوفياتي السابق، الكتلة الأكبر بين الجماعات السكانية المهاجرة إلى إسرائيل بعد قيامها (انظر أعلاه). ويقدر عددهم بحوالي مليون شخص. ويعود تشكيل هذا الحزب إلى ظروف ذاتية وموضوعية، يمكن تلخيصها كالتالي: «هناك من جهة، الصعوبات المعروفة التي واجهت عملية استيعابهم، ولا سيما في الأعوام القليلة التي تلت وصولهم. كما أنهم، من جهة ثانية، يعيشون ضمن ما يشبه الجزيرة المعزولة، عن محيطهم الإسرائيلي، الأمر الذي يتجسد في مئات آلاف السكان من دون أي اتصال تقريباً مع العالم الذي يعيشون فيه. «لدينا محطة إذاعة خاصة بنا، ومحطة تلفزة، وصحافة مكتوبة. وثمة أحزاب وأندية ومدارس خاصة بنا. ونذهب إلى حفلات موسيقية وعروض ينظمها فنانونا. إننا نفكر بالروسية ونتواصل فيما بيننا». وفي المناسبة، نذكر أن عدد الصحف الصادرة في إسرائيل باللغة الروسية يبلغ 38 صحيفة. ومن جهة ثالثة، يدرك المهاجرون الروس أهمية قوتهم العددية «ويشعرون اليوم بأنهم يبدأون حرب الاستقلال الخاصة بهم داخل دولة إسرائيل»، ويعتقدون أن الخطوة الأولى على طريق انتصارهم هي الحصول على تمثيل لهم في الكنيست».(70)

وقد أسس المنشق الصهيوني الروسي الذائع الصيت، ناتان شرانسكي، هذا الحزب (11 شباط/ فبراير 1996)، بعد أن كان يرفض هذه الفكرة خلال السنوات السابقة، ويبرر ذلك بقوله: «يجب إبقاء الهجرة شأناً مشتركاً يوحد الشعب ولا يقسمه. ويمكن القول أننا نجحنا في بناء جسور جديدة. وليس لدينا إحساس بأن الجمهور يفكر في أن الهجرة ليست مشكلته. وهذا الوضع أفضل من أن يشعر الجمهور بأنه يوجد في الكنيست «شاس» للروس». إلا أنه تراجع عن موقفه هذا، وأسس الحزب استعداداً لخوض الانتخابات للكنيست الرابعة عشرة (1996)، وذلك بعد اغتيال رابين. وقد برر هذا

(70) عايد، خالد، «يسرائيل بعليا: حزب المهاجرين اليهود الروس»، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 28، خريف 1996، ص 128.

التحول بقوله: «إن طرفي القوس السياسي (حزب العمل والليكود) دخلا في مواجهة بعد اغتيال رابين، فهؤلاء يطالبون بسلام فوري وأولئك بـ «أرض إسرائيل» فورية. أما نحن، كحزب مهاجرين، فإننا نعتقد أنه يجب إبراز المسائل غير المختلف بشأنها، والتي يمكنها توحيد الشعب، مثل تحويل أرض إسرائيل إلى مجمع للدياسبورا، وتعزيز شؤون الاستيعاب والهجرة. وهذه شؤون لا تقل أهمية عن قضايا السلام والأمن». وفي مقابلة معه حول تأسيس الحزب (صحيفة «دافار ريشون»، 17/5/ 1996)، قال شرانسكي: «... قررنا إقامة حزب عندما اتضح أن الفصل بين المهاجرين والمجتمع يشتد. فحتى الناجحون بين المهاجرين يشعرون بأنهم ينتمون إلى أقلية مشبوهة وغير موالية، والنظرة إليهم سلبية. إن المهاجرين من روسيا تركوا دولة كانوا يشعرون فيها دائماً بأنهم ليسوا جزءاً من المجتمع. جاؤوا إلى هنا معتقدين أن هذا هو البيت. وفجأة أخذوا يشعرون بأنهم عبء. يقال أنهم يجلبون الجريمة والدعارة، وعندما يديرون أعمالاً يكونون مرتبطين بالمافيا... المعادون للسامية في روسيا كانوا على الأقل يحترمون اليهود؛ إذ كانوا يقولون أن اليهود أذكياء. هنا تحوّل مهاجرو روسيا إلى طفيليات».(71)

ويركز حزب يسرائيل بعليا في برنامجه السياسي على «تجميع الشتات»، ويرى أن على دولة إسرائيل «أن تجتذب المهاجرين من خلال نوعية حياتها والفرصة التي توفرها لتحقيق الذات». ويتضمن برنامج الحزب «فقرات خاصة باستيعاب الهجرة والعلاقات بين إسرائيل والشتات، إلى جانب الفقرات التي تتناول الاقتصاد، والإسكان، والبناء، والسلام والأمن، والتعليم والثقافة، والمؤسسات الحكومية، وحقوق الإنسان والديمقراطية، والدولة والدين، والبيئة». ودعا الحزب إلى: «سنّ قانون لاستيعاب المهاجرين، يحدد حقوق المهاجر وواجباته؛ إبقاء قانون العودة على ما هو عليه؛ وضع خطة طويلة الأمد لاستيعاب المهاجرين؛ توسيع صلاحيات المجالس المحلية فيما يتعلق بإنفاق الأموال المخصصة للاستيعاب؛ منح المهاجرين فرصة أكبر لدراسة اللغة العبرية في معاهد تعليم هذه اللغة؛ استعمال ضمانات القروض التي قدمتها الولايات المتحدة في خدمة غرضها الأصلي المتمثل في استيعاب الهجرة». وطالب الحزب بإعادة تنظيم العلاقات بين إسرائيل والجماعات اليهودية في الخارج، وتطوير أجهزة الوكالة اليهودية بما يتناسب مع ذلك. وأكد على تعزيز الهجرة وتحصين الوضع الديمغرافي لإسرائيل. وبالنسبة إلى التسوية، طرح ما يلي: «للشعب اليهودي حق في أرض إسرائيل غير قابل للتصرف فيه... القدس الموحدة غير قابلة للتفاوض في شأنها، بصفتها عاصمة الدولة اليهودية... الاعتراف

(71) المصدر السابق، ص 129–130.

بتأسيس حكم ذاتي فلسطيني ورفض قيام دولة فلسطينية». وفي مسألة علاقة الدين بالدولة، طرح أنه «من أجل ضمان استمرار عملية التجميع، ستسعى الحركة، بالتعاون مع الحاخامية والمؤسسات الدينية – من أجل إيجاد حلول للمشكلات الصعبة المتعلقة بزيجات غير اليهود وبدفنهم». وفي المجال الاقتصادي، دعا الحزب إلى «اقتصاد ليبرالي وقائم على التنافس، يؤدي في نهاية المطاف إلى اجتذاب يهود الدياسبورا». وفي الانتخابات إلى الكنيست الرابعة عشرة (1996)، حصل حزب يسرائيل بعليا على 7 مقاعد في الكنيست، أهلته لتولي وزارتين في حكومة نتنياهو – التجارة والصناعة، والاستيعاب.[72]

ز – الطريق الثالث

«هديرخ هشليشيت» (الطريق الثالث) حركة أقرب إلى مجموعة الضغط منها إلى الحزب السياسي، وقد تبلورت داخل حزب العمل، على أرضية مشاريع التسوية المطروحة، وخاصة ما يتعلق منها بالجولان. وبالفعل، فهذه الحركة كانت بمثابة «لوبي» سياسي للعمل ضد فكرة الانسحاب من الجولان، حتى في إطار تسوية شاملة مع سوريا. وقد أُسست الحركة (حزيران/ يونيو 1994)، «خلال اجتماع شارك فيه 18 عضو كنيست من حزب العمل، ورؤساء «موساد» سابقون، وجنرالات متقاعدون، وزعماء مستوطنون من الجولان وغور الأردن». وكان الهدف المعلن للمؤسسين «إعادة مبادئ مباي إلى حكومة حزب العمل». إلا أنه بعد تبلور الحركة إلى حزب، تركته غالبية المشاركين في المؤتمر التأسيسي، وتزعم من تبقى عضو الكنيست من حزب العمل، العميد (احتياط) أفيغدور كهلاني، الذي تغلب على رئيس الأركان السابق، دان شومرون، في التنافس على زعامة الحركة. ونشرت الحركة («هآرتس»، 19/5/ 1995) مبادئها الأساسية في هيئة إعلان، تضمن النقاط التالية: «دعم مسارات السلام مع الاستعداد للتنازل؛ الإصرار على تسويات سلمية تضمن السيطرة الأمنية والاستيطانية لإسرائيل في غور الأردن وشمال البحر الميت، وفي هضبة الجولان، وحول القدس وفي كتل استيطانية حيوية للأمن، ليست آهلة بالعرب بكثافة؛ تعزيز وتكثيف الاستيطان على طول حدودنا الشرقية: غور الأردن، وشمال البحر الميت ووادي عربة وهضبة الجولان؛ معارضة السيطرة على شعب آخر». وخاض الحزب الانتخابات للكنيست الرابعة عشرة (1996)، ونجح في الحصول على 4 مقاعد في الكنيست، أهلته لتولي حقيبة وزارية (الأمن الداخلي)، شغلها رئيس

(72) المصدر السابق، ص 131–132.

الحزب أفيغدور كهلاني. وخلال ولاية هذه الكنيست، ظل الحزب يصارع من أجل تكريس قانون ضم الجولان (1981)، وتعزيز الضمانات القانونية لعدم الانسحاب منه. وفي نهايات سنة 1998، كانت هناك مؤشرات على تراجع هذا الحزب، وربما اختفائه من الخريطة الحزبية في إسرائيل.[73]

(73) عايد، خالد، «الائتلاف الصهيوني الحاكم، الوضع الداخلي والأداء السياسي»، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 23، صيف 1995، ص 128–129.

الفصل السابع

العمل الصهيوني و«التسوية»

مقدمة

لم تحقق الحركة الصهيونية مشروعها، سواء في شقّه اليهودي أو الإمبريالي. وهي، ليس فقط أنها لم تحلّ المسألة اليهودية التي تنطّحت لها، بل تسببت أيضاً بخلق مسألة مزدوجة – الإسرائيلية ورديفتها الفلسطينية. فالاستيطان الصهيوني في فلسطين، الذي كانت غايته المعلنة جمع أكثرية يهود العالم على الأقل، في «دولة قومية يهودية»، تبسط حمايتها على الأقلية المتبقية في «الشتات»، قد فشل إلى الآن في نقطة انطلاقه المركزية (انظر أعلاه). والذي حدث هو العكس؛ إذ تجمّعت في فلسطين الأقلية من يهود العالم (حوالي 35٪ من مجموعهم)، وهي لا تزال بحاجة ماسّة إلى دعم الأكثرية في الخارج وحمايتها. وفي المقابل، وعلى الرغم من «النكبة» التي ألمّت بالشعب الفلسطيني جرّاء العمل الصهيوني، فإنه لم يغب، لا مادياً ولا سياسياً؛ ففلسطين لم تصبح إسرائيل بعد، وشعبها لم يتحول إلى شيء آخر. وهذه المسألة لا تزال حية ونابضة، وتشكل أزمة حادة للمشروع الصهيوني. وفي شقّه الإمبريالي، لم يفلح المشروع الصهيوني إلى الآن في إنجاز مهمته التاريخية في ضرب الحركة القومية العربية وتطويعها تماماً لإملاءات المركز الإمبريالي، بواقع استمرار الصراع العربي – الإسرائيلي، واستعصائه إلى الآن على الحلّ. ومع ذلك، تبقى القوى السياسية الفاعلة في إسرائيل صهيونية عموماً، وإن طرأ بعض التعديل على منطلقاتها الأيديولوجية، سواء في «اليمين» أو «اليسار». وهي لا تزال ترفع شعار الصهيونية، وتؤكد أن مبرر بقائها هو الاستمرار في العمل على إنجاز المشروع الذي قامت من أجله – «الحلم الصهيوني». ومن هنا، وفي وضعها الراهن، لن تعمد هذه القوى راغبة إلى قطع الطريق على مشروعها قبل إنجازه، فتلغي بذلك مبرر صهيونيتها، خاصة على أرضية مفهومها الراهن لمهمتها التاريخية، وتقويمها لقدرتها على تحقيق

أهدافها. ولا يبدو أن هذا الوضع سيتغير في المستقبل المنظور، كما تؤكد ذلك مسارات «التسوية» الجارية. (1)

لقد نجحت الحركة الصهيونية، بالتعاون الوثيق مع المراكز الإمبريالية (انظر أعلاه)، في إقامة الكيان الإسرائيلي في فلسطين المحتلة، كمركز إقليمي مضاد لحركة شعوب المنطقة. وإذ قامت إسرائيل في ظل معادلة سياسية دولية معينة («النظام العالمي الجديد» بعد الحرب العالمية الثانية)، فإنها فشلت إلى الآن في تحقيق ما طرحته الصهيونية كمهمة مركزية لمشروعها. ولا شك في أن السبب الرئيسي لهذا الفشل هو الرفض العربي للرضوخ لإملاءات ذلك المشروع، وبالتالي، استمرار الصراع العربي – الإسرائيلي، بشكل أو بآخر. فإذا كان معيار النجاح والفشل بالنسبة إلى إسرائيل هو مدى تجسيدها للفكرة التي كانت وراء إقامتها، وإنجازها للمهام التي أنشئت من أجل القيام بها، وبالتالي، استقرارها كظاهرة قابلة للحياة، فمن الواضح أن هذا النجاح لم يصبح حليفها بعد. ولأنها لم تنجز دورها الوظيفي، لا يهودياً ولا إمبريالياً، فهي لا تزال ظاهرة غير مستقرة، ذاتياً وموضوعياً. ومن هنا أزمتها العامة، التي استعصت إلى الآن على الحل، والتي تشكل الأرضية للأزمات الدورية التي تنتابها، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي. والعلاقة بين هذه الأنماط من الأزمات جدلية، وبالتالي، فهي مترابطة، سلباً وإيجاباً. وكلما عجزت إسرائيل عن تصدير أزمتها، العامة أو الدورية، إلى الخارج، من خلال دورها الوظيفي بذريعة «أمنها»، كلما اشتدت حدة التوتر الاجتماعي داخل جمهور المستوطنين فيها، والعكس بالعكس. ومن هنا عدم استقرار هذه الظاهرة الاستيطانية، خاصة في هذه المرحلة من تطوّرها، وفي ظل المتغيرات الدولية الجارية.

إن الصراع العربي – الإسرائيلي مرشّح للاستمرار، بغض النظر عن المسارات «التسووية» الجارية حالياً. وهذا يؤشر إلى أن إسرائيل لم تنجح في تطويع الأمة العربية لإرادتها، علماً بأنها استطاعت تأزيم أوضاع بعض أطراف النظام العربي القائم، وحملها على إنجاز «تسوية» معها. وواضح أن هذه التسويات هشّة، ولم تشكل أساساً صلباً لحلّ ذلك الصراع، لأنها قفزت فوق القضايا المركزية فيه. ومهما يكن، فإن تلك التسويات لم تخفف من حدة الأزمة الداخلية في إسرائيل، كما لم تقلّص تبعيتها للبلد الأم بشكل ملموس. فهي، على الرغم من مستوى النضوج الذي حققته ككيان استيطاني، تبقى

(1) الفقرات التالية مأخوذة أساساً من: شوفاني، الياس، طريق بيغن إلى القاهرة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1979، «المقدمة». (لاحقاً: شوفاني، طريق بيغن). وكذلك من: شوفاني، التسوية المحطة؛ الثكنة تمرحل أهدافها. (وهما مصدران سابقان).

عاجزة عن الفكاك منه، بل على العكس، تسعى لمزيد من الانخراط في استراتيجيته الكونية، وإن حاولت تحقيق شروط أفضل لتعاملها معه. وفي الواقع، فإن أزمة الشق اليهودي من المشروع الصهيوني تزداد وضوحاً في محاولته مواكبة الشق الإمبريالي، على أرضية التطورات الحاصلة فيهما، كتعبير عن المتغيرات الإقليمية والدولية الجارية. فمن جهة، حققت إسرائيل إنجازات اجتماعية واقتصادية، من شأنها أن تضعها على سكة الانفصال التدريجي عن البلد الأم، أي دخول المرحلة الرابعة من العملية الاستيطانية (انظر أعلاه). لكن واقع الأمر يشير إلى عكس ذلك، لأنها أعجز من تحمّل أعباء دورها الوظيفي بمفردها. ومن هنا، استمرار تدفق المساعدات الأميركية الحيوية عليها. وكذلك الأمر بالنسبة إلى أمن القاعدة الاستيطانية. وليس أدلّ على ذلك من أثر «انتفاضة» الشعب الفلسطيني الباسلة على الاحتلال الإسرائيلي. لقد أصابت هذا «الأمن» في نقطة ضعفه المركزية، أي القاعدة الآمنة للاستيطان ولآلة العدوان. واضطرت إسرائيل إلى التراجع التكتيكي، مؤثرة التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، بعد إفراغها من مضمونها، على التعامل مع الانتفاضة على خلفية نضال جماهيرها.

ومهما يكن، فإنه لم يعد سرّاً، ولا أمراً مختلفاً عليه، سواء في إسرائيل أو خارجها، وحتى في البلد الأم ذاته، أن المشروع الصهيوني يعاني من أزمة عميقة. وهي تبرز من خلال عجزه على المستوى الاستراتيجي عن تجسيد الفكرة الصهيونية؛ كما على المستوى التكتيكي في لملمة أوضاعه الذاتية، أو في استمرار قدرته على تصدير أزمته إلى الخارج. فبصرف النظر عما أنجزته إسرائيل في إطار دورها الوظيفي في المنطقة، فإنها لم تستطع تطويع الأمة العربية وإخضاعها لإرادتها، أو فرض قوتها الرادعة على جماهير هذه الأمة. وفي المقابل، وعلى الرغم مما ألحقته بالشعب الفلسطيني من مآس، فإن هذا الشعب لم يغب عن المسرح، كما كانت تتوقع. وقدرة إسرائيل على العدوان الناجح، كركيزة أساسية في أمنها الاستراتيجي، تتضاءل، ولم تعد تحقق لها أهدافها المرحلية حتى، كما هو واضح من عدوانها على لبنان مثلاً. وبناء عليه، ومن أجل تحقيق الهدف الإمبريالي العام من إقامة هذه الثكنة الاستيطانية، كان لا بدّ من تعويض تقصيرها عبر تجنيد قوى محلية لهذا الغرض. وإسرائيل التي أقيمت لتكون مركزاً إقليمياً مضاداً لحركة شعوب المنطقة، لم تنجز مهمتها بالكامل، ولا حتى إلى الدرجة التي تسمح بتشكيل القناعة في المركز بأنها تتقدم في ذلك السبيل. ومن هنا لجوء المركز إلى تحقيق «تسوية» للنزاع العربي – الإسرائيلي، اقتناعاً منه بأن إسرائيل غير قادرة على إنجاز المهمة المطلوبة بقوتها الذاتية، وبالتالي، فلا بد من تشكيل «إجماع استراتيجي» بين أطراف متعددة لهذه الغاية. كما

أحفق العمل الصهيوني في تغييب الشعب الفلسطيني وتطويع جماهيره للتخلي عن هويتها وصلتها التاريخية بوطنها، وبالتالي، تذويبها في محيطها. لقد بقي الحضور الفلسطيني حقيقة تفقأ العين، وتسبب أحد أهم عناصر الأزمة الإسرائيلية، سواء على الصعيد الاستراتيجي أو المرحلي.

وإسرائيل، على الرغم من احتلالها فلسطين كاملة، وطردها غالبية شعبها، فإنها إلى الآن لم تستطع تهويدها بالقدر الذي يضمن «أمن القاعدة الاستيطانية»، وبما يؤهّل «الثكنة» لأداء دورها خارج رقعة احتلالها بنجاح. لقد قصّرت في تهويد البلد، سواء باليهود والاستيطان، أو بتغييب الشعب الفلسطيني وتذويبه. وما جرت العادة على تسميته «الدولة اليهودية»، أو ما يجري الترويج له بأنه «دولة اليهود»، وقد أقنع الكثيرين في العالم، وحتى على الساحتين، العربية والفلسطينية، فإنه لم يقنع اليهود أنفسهم. لقد آثرت غالبيتهم البقاء في مواطنها الأصلية على الهجرة إلى فلسطين تحت لواء الصهيونية وشعاراتها المرفوعة، وخاصة في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية (انظر أعلاه). وإذ تشكل الجماعة اليهودية الأميركية ركيزة هامة في «أمن» إسرائيل، فإنها لمجرد رفضها الهجرة إليها، تنفي عن الصهيونية صدقيتها. وهذه الجماعة، وعلى الرغم مما قدمته من دعم مادي وسياسي لإسرائيل، فإنها بتشبثها بمواطنيتها الأميركية، تنفي عن إسرائيل مركزيتها في حياة يهود العالم. وكذلك، وعلى الرغم من الحماس الذي أبدته في تأييدها لإسرائيل منذ قيامها، فإن الجماعة اليهودية الأميركية تبدي ميولاً قوية للذوبان في محيطها. وهي تتناقص عدداً، كما تبتعد تدريجياً عن التماثل مع إسرائيل. ويشير العديد من الدراسات في مسألة علاقة إسرائيل بيهود أميركا، إلى أنها تسير نحو الافتراق قطعاً (انظر أدناه). أما بعد هجرة الجماعات اليهودية إلى إسرائيل بعد قيامها، فإن هذه الأخيرة أخفقت في أن تكون «بوتقة الصهر» لتلك الجماعات الاثنية والعرقية المختلفة في هوية إسرائيلية واحدة. وتشكّل ظاهرة الانعزال الفئوي والاثني والعرقي أحد أهم مكونات «المسألة الإسرائيلية»، التي خلقتها الصهيونية، ووقفت عاجزة عن إيجاد حل لها. والتجمع الاستيطاني اليهودي في فلسطين اليوم، وبعد خمسين عاماً على قيام إسرائيل، ومئة عام على ظهور الصهيونية السياسية، أشبه ما يكون بتشكيلة متنافرة من الطوائف المذهبية والعرقية والاثنية، لم توحّدها الصهيونية أو المواطنية الإسرائيلية، بقدر ما زادت الفوارق بينها. ولعله على هذا الصعيد، يكمن التناقض الداخلي الأكثر حدة في ذلك التجمع الاستيطاني العشوائي.

لقد قامت إسرائيل في ظلّ ظروف سياسية معينة في الوطن العربي، وبفعل معادلة

دولية محددة – «النظام العالمي الجديد» بعد الحرب العالمية الثانية. وبعد قيامها، مضت تجسّد مشروعها بوتيرة عالية، وبشكل تراكمي ونهج تجريبي، تكمّل فيه أركانه بعضها بعضاً. لكن المشروع لم يستكمل، لا في شقه اليهودي ولا الإمبريالي، على الرغم من نجاحه الظاهر. ومن هنا مأزق إسرائيل في عملية «التسوية» الجارية. فعلى صعيد الشق اليهودي، ترى القيادة الصهيونية أن تسوية نهائية على قاعدة الوضع الراهن، من شأنها أن تقطع على المشروع طريق الوصول إلى غايته. وبناء عليه، تجد نفسها مضطرة لتحديد أولوياتها، وبالتالي، التمسك ببعض أركان العمل الصهيوني، على حساب التخلي عن البعض الآخر. فعلى سبيل المثال لا الحصر، كان مبدأ «تكامل الأرض» يواكب مبدأ «يهودية الدولة» ويكمّله في مرحلة البناء. أما في حالة «التسوية النهائية» في ظل الأوضاع القائمة، فإن مبدأ «أرض – إسرائيل الكاملة» يصبح متناقضاً مع قرينه – مبدأ «وحدانية الشعب في الدولة اليهودية». وهكذا، فإن على المؤسسة الحاكمة في إسرائيل، إذا اعتمدت تسوية نهائية، أن تختار بين دولة على «أرض – إسرائيل الكاملة»، تكون «ثنائية القومية»، أو تصبح كذلك عاجلاً أم آجلاً، وبين دولة يهودية بأكثرية سكانها الساحقة، لكن على رقعة جغرافية مقلّصة. وبين هذا وذاك، تقف المؤسسة الحاكمة الإسرائيلية عاجزة عن الحسم، تتهرب من القرار، وتلجأ إلى التسويف والمماطلة لكسب الوقت.

وعلى أرضية عجز المؤسسة الحاكمة في إسرائيل عن الحسم في هذه المسألة المصيرية، نمت مجموعات ضاغطة خارجها، ولكن ليس دون أية صلة بها. وراحت كل منها تدفع إلى الحسم في اتجاه معين. وكانت أبرز هذه المجموعات اثنتان: «غوش إيمونيم» المتأصلة في «اليمين الصهيوني» (القومي/ ثقافي – ديني)، وترفع شعار «الأرض أولاً»؛ و«حركة السلام الآن»، التي نمت في الأوساط الليبرالية من جمهور المستوطنين، وهي تنادي بأولوية «يهودية الدولة». وإزاء هذا الخيار الصعب، انقسمت المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة إلى فريقين متعادلي القوة تقريباً. فبينما يصرّ «اليمين» على الاحتفاظ بالأرض، ويؤجّل حلّ المسألة الديمغرافية للمستقبل، يذهب «اليسار» إلى ضرورة حسم هذه المسألة أولاً، وترك مسألة الأرض للمستقبل. ومن هنا، فإن أية «تسوية سلمية» تحققها إسرائيل في هذه المرحلة من تاريخها، لن تعدوَ كونها، على الأقل من زاوية نظرها، محطة أخرى على طريق استكمال المشروع، تنطلق منها إلى إنجاز ما تبقى من مهمات في إطاره. والواقع أن المؤسسة الحاكمة في إسرائيل ليس فقط أنها تخشى «التسوية النهائية»، بل هي غير مهيأة لها أيضاً. والمعادلة البسيطة المطروحة في مشروع التسوية الرائجة – «الأرض

مقابل السلام» – غير مقبولة لديها في الجوهر. أما بالنسبة إلى الشروط المرفقة بالصيغ المختلفة لها، فهناك انقسام متكافئ داخل تلك المؤسسة. وفي الأساس، فإنها تقف عاجزة في هذه المرحلة من تطوّر المشروع الصهيوني عن اتخاذ قرار حاسم، يقضي بتحديد الحدود الجغرافية والبشرية والسياسية للدولة اليهودية. ولذلك، يبقى «اللاقرار»، أو المراوغة والتسويف لكسب الوقت، الخيار الأفضل والأسهل لتلك المؤسسة، خصوصاً فيما يتعلق بالبعد الفلسطيني من الصراع العربي – الإسرائيلي.

وإذا كانت «التسوية»، من وجهة نظر القيادة الإسرائيلية، عبارة عن محطة على طريق إنجاز مشروعها الكامل، فإن الخلاف الدائر بشأنها، سواء داخل إسرائيل أو بينها وبين واشنطن، إنما هو على تحديد معالم هذه المحطة ورسم خطوطها، بحيث تؤدي مهماتها المستقبلية بشكل أكثر نجاعة. وفي هذا المجال، تختلف التقويمات طبقاً لتباين الأولويات لدى الأطراف المعنية، الداخلية منها في إسرائيل والخارجية، خاصة الأميركية. فعلى الصعيد الداخلي، هناك خلاف في وجهات النظر بين تيارين صهيونيين رئيسيين، يشكلان، فعلاً وقوة، قطبي صنع القرار الإسرائيلي، خاصة فيما يتعلق بمبدأين مركزيين في العمل الاستيطاني الصهيوني. وبينما ينطلق أحدهما – «اليمين الصهيوني» – من أولوية مبدأ «تكامل الأرض»، ينادي الثاني – «التيار الصهيوني العمالي/ الليبرالي» – بأولوية مبدأ «يهودية الدولة». والأول هو صاحب مشروع «الإدارة الذاتية المدنية» كحل لمسألة السكان العرب في المناطق المحتلة عام 1967. والثاني هو صاحب مشروع «الحل الوسط الاقليمي»، القائم على ضمّ أكبر نسبة من الأراضي المحتلة عام 1967، بأقل عدد من السكان العرب عليها، والتخلص من البقية، إما في إطار فلسطيني أو أردني. وقد كان، ولا يزال، من الصعب على أيٍّ من الفريقين حسم الموضوع بصورة نهائية، بسبب موازين القوى بينهما، فليس لأيٍّ منهما القوة السياسية للانفراد بالسلطة، وبالتالي، بالقرار السياسي، إذ أن الحكومات في إسرائيل، ومنذ قيامها، كانت ائتلافية، وستبقى كذلك، كما يبدو، في المستقبل المنظور. وبهذه التركيبة يستحيل الحسم تقريباً، فيبقى خيار «اللاقرار» أهون الشرين، ويظل من الأسهل على القيادة الإسرائيلية أن تخوض معارك خارجية بشأن هذه المشكلة، من أن تفتح باب الصراع الداخلي على قاعدة حسمها.

ولا بد من التوكيد بأن التيارين المذكورين صهيونيان، وينطلقان من مبدأ «حق اليهود التاريخي في أرض – إسرائيل الكاملة». لكنهما، نظراً لضرورات إنجاز «التسوية المحطة»، وذلك على أرضية أزمة المشروع الصهيوني العامة، اختلفا في تقويمهما أفضلية «تكامل الأرض» على «وحدانية الشعب»، أو العكس. إلا أنهما لا يختلفان كثيراً في نظرتهما إلى

الشعب الفلسطيني وحقوقه التاريخية في وطنه، وبالتالي، حقه في تقرير مصيره السياسي. وهذه النظرة تنطلق أساساً من غيبية الفكر الصهيوني وعنصريته، ومن نهج العمل الصهيوني التغييبي، الذي ترسّخ عبر النجاحات التي حققها الاستيطان اليهودي في فلسطين. وهي تنفي علاقة الشعب الفلسطيني التاريخية بوطنه؛ وقد تكرّس فيها عبر الممارسة اعتباره عنصراً غير ثابت على الأرض، وبالتالي، من المباح إجلاؤه عنها. والقرار الإسرائيلي، مهما يكن، لن يستطيع الجمع بين خدمة المبدأين معاً، ويشكل أساساً لتسوية مقبولة على هذا الصعيد أيضاً؛ أي أنه، تحت أي ظرف، لن يصيب «كلاهما وتمرة». ومثل هذا القرار، بغض النظر عن الجهة الإسرائيلية المرشحة لاتخاذه، سينطوي على مفارقات تحول دون مروره في المؤسسة الحاكمة هناك، وبالتالي، دون إمكان إنجاز تسوية على أساسه. إذ لا يمكن لإسرائيل الراهنة أن تحقق تسوية نهائية، على أساس قرار يقوم على الاحتفاظ بالأرض كاملة، وبالشعب يهودياً موحّداً، ويكون هناك سلام داخلي، أو خارجي. لقد حققت إسرائيل ذروة نصرها العسكري في حرب حزيران/ يونيو 1967، ولكنها أخلّت كثيراً بالتوازن بين مبدأي تكامل الأرض ووحدانية الشعب، مما زاد في تعقيد اتخاذ «قرار التسوية» على قيادتها (انظر أدناه).

وإسرائيل، مثلها في ذلك مثل الأطراف العربية المشاركة، بصورة أو بأخرى، في عملية «التسوية»، قد واجهت، أسوة بتلك الأطراف، أزمة داخلية حادة في المفاوضات على تلك التسوية، لأنها لم تكن مهيأة لإنجازها، على الأقل ليس بمفهومها الدارج: الأرض مقابل السلام. والأزمة لدى أطراف التسوية جميعاً، تنبع، وإن بدرجات متفاوتة، من أن أحداً منها لم يحقق أهدافه المعلنة، سواء تلك التي قام من أجلها، أو تلك التي وصل إلى الحكم على أساسها. فكان على كلٍّ منها، إذا جازت التسوية وكانت نهائية، أن يقنع بما هو دون تطلعاته منها، إذا استطاع إقناع قاعدته بذلك. والأكيد أن القيادة الإسرائيلية تواجه على هذا الصعيد أزمة، لا يسهل عليها تخطيها، لأن الأمر يعني التخلي عن أهداف أساسية في المشروع الصهيوني، وذلك، لا يتناقض مع الإجماع الإسرائيلي وقناعات المؤسسة الحاكمة هناك فحسب، بل يتعدى طاقة المؤسسة الحاكمة في إسرائيل على حسم الأمر، حتى وإن اقتنعت بضرورة ذلك. ولعل أفضل مؤشر إلى امتناع مثل هذا القرار على القيادة الإسرائيلية، هو بروز مجموعات الضغط والمنظمات السرّية، التي لا تتورع عن اللجوء إلى العنف لفرض موقفها على سياسة المؤسسة الحاكمة. والاشتباكات بين جماعات من التيارين المتنافسين، وصولاً إلى اغتيال رئيس الحكومة الإسرائيلية، يتسحاق رابين، (1995)، هي دليل على

الفجوة بين الجانبين حول هذه المسألة، ومؤشر إلى ما قد تواجهه أية جهة تأخذ قراراً بهذا الاتجاه أو ذاك.

والخلاف الذي برز في مفاوضات التسوية بين إسرائيل وواشنطن، إنما ينبع في الأساس من الفارق بين نظرة كل منهما إلى المشروع الصهيوني وأولويات مهماته. وقد ظل هذا الفارق، بين النظرة الصهيونية اليهودية إلى المشروع والنظرة الإمبريالية إليه، قائماً منذ بداية العمل الصهيوني. وهو يتعدى حدود التناقضات الثانوية، التي تنشأ عادة بين «المستوطَن» و«البلد الأم»، وحتى بين «الثكنة» و«المركز». فإلى جانب التطابق في الخطوط العريضة للأهداف بين الجانبين، لا تخلو العلاقات من تناقضات تثور على أرضية الخصوصية لكل منهما. فتاريخياً، كان الشريك الإمبريالي ينظر إلى المشروع الصهيوني من زاوية قيمته كقاعدة عسكرية استيطانية متقدمة، تهيئ الظروف لهيمنته السياسية على المنطقة العربية، وبالتالي، استغلاله اقتصادياً، ولكن ليس كمشروع اقتصادي بحد ذاته. في المقابل، يسعى الشريك اليهودي بطبيعة الحال إلى تطوير وضعه الذاتي من خلال دوره في المشروع المشترك. وبفعل هذه الشراكة غير المتكافئة، اكتسب المشروع الصهيوني سمة الثكنة الاستيطانية منذ البداية، وراح يتطور في هذا الاتجاه بسرعة. وهذا لم يلغ رغبة الشريك اليهودي في بناء مشروعه الخاص: كيان سياسي، ذي بنية اجتماعية واقتصادية، إلى جانب العمل على تطوير «الثكنة». وفي هذه المرحلة من تاريخه، تتولى الولايات المتحدة الشق الإمبريالي من المشروع؛ والذي يهمها منه في الدرجة الأولى قوته العسكرية. وهذه لا تعتمد بالضرورة على اتساع الرقعة الجغرافية التي تقوم عليها «الثكنة»، ولا على ميزان مدفوعاتها، أو نموها الاقتصادي. وبناء عليه، كان طبيعياً ألا تولي واشنطن هذه النواحي من وجود إسرائيل، نفس الأهمية التي يوليها إياها المستوطنون. وعلى هذا الصعيد برزت خلافات بينهما. ففي حين عارضت واشنطن بناء المستوطنات في المناطق المحتلة عام 1967 مثلاً، فإنها لم تبخل على إسرائيل بالمال والسلاح، فانقلبت إلى ترسانة أسلحة حديثة ومتطورة، تحت يافطة البحث عن «تسوية مقبولة».

وإسرائيل تخدم الأهداف الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط والعالم بشكل صارخ الوضوح. وليس عبثاً أو ممالأة، ولا حتى التزاماً أخلاقياً، ترداد القول على لسان صانعي السياسة الأميركية: «إن أمن إسرائيل جزء لا يتجزأ من المصلحة القومية الأميركية». وليس الحرص على بناء قوة إسرائيل العسكرية ناتجاً عن ضغط «اللوبي اليهودي» في الولايات المتحدة فحسب، وما مقولة أنه، كي تستطيع إسرائيل الدخول في مفاوضات على «تسوية سلمية»، يجب الإغداق عليها بالدعم العسكري والمادي،

لتطمئن نفسياً إلى سلامة أمنها، إلا تغطية على المفارقة التي ينطوي عليها مسار هذه التسوية المزعومة. لقد انقلبت إسرائيل إلى ترسانة ضخمة من الأسلحة الحديثة، إلى جانب تطوير صناعتها العسكرية بمقاييس كبيرة، وبمساهمة أميركية أساسية، سواء بتقديم رؤوس الأموال اللازمة لذلك، أو بتوفير التقنية الضرورية له، وكل ذلك في أثناء المفاوضات على «تسوية سلمية». ومع ذلك، فإن انسجام إسرائيل العام في استراتيجية الولايات المتحدة العالمية، لا يلغي وجود تناقضات ثانوية، وخلافات تكتيكية، بينهما. وهي تنبع أساساً من تطلعات الشق اليهودي إلى توسيع هامش حريته في العمل داخل إطار المشروع المشترك، وأحياناً من التناقضات بين مراكز القوى في البلد الأم، التي تتفاوت درجة تطابق مصالحها مع سياسة أميركا الإسرائيلية، أو تختلف مع توجهات تيارات معينة داخل إسرائيل. وكثيراً ما يلاحظ تحالف أشد وثوقاً، أو أقل، بين هذا الجناح أو ذاك من مراكز القوى السياسية أو الاقتصادية في أميركا، وبين هذا التيار أو ذاك في المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة. وعلى هذا الصعيد، يلعب «اللوبي اليهودي» دوراً بارزاً؛ لكن هامش مناورته لا يتجاوز حدود التناقضات الثانوية، أو اللعب بين مراكز القوى الداخلية. وهذا الهامش من حرية الحركة، سواء بالنسبة إلى إسرائيل أو إلى «اللوبي اليهودي»، يزداد ضيقاً أو اتساعاً تبعاً لموازين القوى داخل المؤسسة الحاكمة في الولايات المتحدة. كما يتأثر، سلباً أو إيجاباً، بقدرة إسرائيل وأعوانها في أميركا، على انتهاز الظروف المواتية في الوضع الأميركي المعين، كفترة انتخابات الرئاسة مثلاً، أو مضاعفات أزمة يمر بها النظام الأميركي.

وتثمن إسرائيل عالياً موقعها في الاستراتيجية الكونية للمعسكر الرأسمالي، وترى في الخصوصية التي تحظى بها هناك ركناً أساسياً فيما تسميه «أمنها القومي». وبناء عليه، فمن الطبيعي أن تعمل للاحتفاظ بهذا الموقع المتميز، وأن تصارع لتدرأ عنه خطر المنافسة، منطلقة في ذلك من منطق أنه «إذا زال المسبِّب زال السبب». فإذا فقدت إسرائيل تلك الخصوصية، وتساوت مع آخرين في المنطقة، ممن يسعون لاحتلال موقع مواز لها في ذلك المعسكر، خسرت عنصراً رئيسياً في مرتكزات «أمنها القومي»؛ وربما، كما يعتقد البعض، تدهور الأمر إلى مبرر وجودها أصلاً. والقيادة الإسرائيلية تعي جيداً مغزى الكلام الذي يردده، منذ أعوام، بعض الأطراف العربية، والقائل «إن مصلحة أميركا معنا، فلماذا لا تعاملنا هذه أسوة بإسرائيل؟». ومع أن إنجاز مهمتها التاريخية، وبالتالي، إثبات نجاعة فاعليتها في نظر البلد الأم، يتوقفان على نجاحها في تطويع الدول العربية للإرادة الأميركية، إلا أن إسرائيل لا ترغب في دخول تلك الدول إلى الساحة الأميركية بمحض

إرادتها، مستعدة للانخراط في الاستراتيجية الأميركية، وبالتالي، منافسة لإسرائيل على موقعها. ويتضح من مسار مفاوضات التسوية، ومن المسائل التي كانت تثار في مراحلها المتعاقبة، أن أحد هموم القيادة الإسرائيلية الرئيسية كان ضمان استمرار علاقتها الخاصة بالولايات المتحدة بعد التسوية، ودرء أي خطر قد تتعرض له هذه العلاقة من جراء دخول بعض الأطراف العربية على خطّها. والظاهر أن هذه المسألة كانت مثار خلافات بين الإدارة الأميركية وحكومة إسرائيل، وبالتالي، عاملاً أساسياً في عرقلة المفاوضات. ويبدو، على الأقل من جانب إسرائيل، أن محور الخلاف كان المبدأ الواجب اتباعه في التعامل الأميركي – الإسرائيلي مع الأطراف العربية. فبينما كانت الإدارة الأميركية أميلَ إلى الترغيب عموماً، كانت حكومة إسرائيل تجنح إلى الترهيب، وتطويع العرب لقوتها الرادعة.

والأكيد، ولو نظرياً على الأقل، أن مصالح الشريكين في المشروع الصهيوني لا تتناقض والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بالحدّة نفسها؛ إذ أن للشق اليهودي منه بعداً إضافياً على هذا الصعيد. فصحيح أن الشعب الفلسطيني، كجزء من الأمة العربية، مستهدف – أسوة بغيره من شعوبها – في العدوان الإمبريالي عليها، لكنه يتميز عنها جميعاً بأن أرضه الوطنية شكّلت الرقعة الجغرافية التي قامت عليها قاعدة «الثكنة الاستيطانية». وقد وقع الاختيار عليها لكونها، سواء من الناحية الاستراتيجية أو لعلاقة التراث اليهودي بها، أكثر أجزاء الوطن العربي ملاءمة لإقامة تلك القاعدة. وهذا الواقع يسبغ على البعد الفلسطيني من الصراع العربي – الإسرائيلي خصوصيته في إطاره القومي، ولكن ليس عزلته القطرية. والقيادة الصهيونية تعي تناقض مشروعها مع حقوق الشعب الفلسطيني، الإنسانية والوطنية والسياسية. وهي بفكرها الغيبي، القائم على منطلقات من القومية الثقافية ليست لها، ولا تخلو من عنصرية منفّرة، قد بنت مشروعها الاستيطاني، وبالتالي، إعلامها عنه، على أساس تغييب الشعب الفلسطيني (انظر أعلاه). ولكن هذا الشعب لم يغب، وبالتالي، فقضيته تشكل أزمة مستعصية على الحل بالنسبة إلى المشروع الصهيوني. وقد طرحت التيارات المختلفة في الحركة الصهيونية، كما في إسرائيل لاحقاً، مشاريع مختلفة لحل هذه القضية، لكنها فشلت جميعاً إلى الآن (انظر أدناه).

وانطلاقاً من وعيها لدور مشروعها في خدمة المصالح الإمبريالية، عملت القيادة الإسرائيلية لتجيير الحدّ الأقصى من مردود نشاط «الثكنة» على هذا الصعيد، لمصلحة «القاعدة الاستيطانية» في فلسطين، بما يترتب على ذلك من تغييب لشعبها. وتذرعت

إسرائيل بأنه إذا كان مطلوب منها القيام بدور فعال في المشروع المشترك، فذلك يستلزم أن تكون قوية، الأمر الذي يتنافى مع أبسط حقوق الشعب الفلسطيني في وطنه. ودأبت لفترة طويلة على الإصرار بأنه لا مكان للجمع بين «أمنها» ووجود الشعب الفلسطيني، وبالتالي، لا بد من تغييبه وتذويبه. وفي مفاوضات «التسوية» على «اتفاقات كامب ديفيد»، نجحت إسرائيل، عبر المساومة على موقعها في الاستراتيجية الأميركية، في فرض إرادتها على الأطراف الأخرى. فلم توقع «المعاهدة المصرية – الإسرائيلية» إلا بعد تخلّي تلك الأطراف عن «قرارات الرباط» (1974). وفي تلك المفاوضات وسواها، ظلت إسرائيل تطرح مسألة قيام دولة فلسطينية على أنه النقيض لوجودها. ودأبت على حشر الأطراف المشاركة معها في المفاوضات للخيار بين «الدولة اليهودية»، وبين حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره السياسي. وبقيت كفتها الراجحة، إلى أن نشبت الانتفاضة الشعبية (1987)، ومن ثم انعقاد «مؤتمر مدريد» (1991)، فدخل مسار «التسوية» مرحلة جديدة (انظر أدناه).

أولاً: تجاوز المعارضة العربية

بينما التحالف البريطاني – الصهيوني يخوض المعركة السياسية – الدبلوماسية في المؤتمرات الدولية التي عقبت الحرب العالمية الأولى، راح في نفس الوقت يسعى لخلق واقع على الأرض، يمهّد السبيل أمام تحقيق أهدافه. وبالفعل، فقد بدأ يعمل لذلك، حتى قبل استكمال احتلال فلسطين وبلاد الشام. وساعده في عمله هذا وقوع المنطقة تحت الاحتلال البريطاني، وبالتالي، سيطرة إدارته العسكرية. وفي الواقع، فإنه قبل إقرار الوثائق في المعاهدات بين الأطراف المعنية، وبناء عليه، في عصبة الأمم، كانت بريطانيا تضع الأسس للترتيبات التي ينطوي عليها وعد بلفور، وعلى رأسها الانتداب البريطاني على فلسطين، الذي يضمن تجسيده. وانطلاقاً من تعهداتها للحركة الصهيونية، ولكي تضمن دعم الولايات المتحدة لمشاريعها، سارعت الحكومة البريطانية إلى إرسال «لجنة المندوبين الصهيونية» إلى فلسطين في ربيع سنة 1918، بينما نصفها الشمالي لم يكن قد احتُلّ بعد. وفوّضت حكومة لندن اللجنة بالتنسيق مع الإدارة العسكرية لتهيئة الأوضاع لإنشاء «الوطن القومي اليهودي»، ولتوجيه نشاط المؤسسات الصهيونية نحو هذه الغاية، وبالسرعة القصوى. لكن هذا النشاط المشترك، بين حكومة بريطانيا والمنظمة الصهيونية، اصطدم بالمقاومة العربية التي راحت تتصاعد ضده.[2]

وكانت لجنة المندوبين الصهيونية برئاسة حاييم وايزمن. واعتذر برانديس عن المشاركة فيها، تحاشياً للإحراج، لأن الولايات المتحدة لم تعلن الحرب على تركيا. وعينت حكومة لندن أورمسبي – غور، ضابط ارتباط بين اللجنة والإدارة العسكرية في فلسطين، كونه ضابطاً في الجيش البريطاني معروفاً بميوله الصهيونية. وفي الطريق عرّجت اللجنة على القاهرة، حيث التقت عدداً من قيادات العمل القومي العربي، وحاولت تهدئة

(2) الفقرات التالية مأخوذة أساساً من:
شوفاني، الموجز، (مصدر سابق)، ص 368– 376.

مخاوفهم من الأهداف الصهيونية. ومن مصر توجهت إلى فلسطين، وراحت تتصرف بناء على التفويض من حكومة لندن، كحلقة اتصال بين الإدارة العسكرية والمستوطنين الصهيونيين، وكمرشد لتلك الإدارة بشأن ما يتوجب عمله للتسريع في تجسيد وعد بلفور. وبموازاة الإدارة العسكرية، شكلت اللجنة دوائر متعددة لشؤون السياسة والدعاية والزراعة والاستيطان والهجرة والإحصاء والتجارة والعمل والمال. وبذلك أصبحت في الواقع سلطة موازية للإدارة العسكرية، بل ومتناقضة معها. وكان على رأسها في البداية حاييم وايزمن، الأمر الذي عزّز موقعه في العمل الصهيوني في هذه المرحلة الانتقالية، ومهد السبيل أمامه لتولي رئاسة المنظمة الصهيونية العالمية في «مؤتمر لندن» (1920). وخلفه بعد عودته إلى لندن الدكتور آيدر (1866 – 1936)، ومن بعده مناحم أوسشكين (1863 – 1941).(3)

وبادر وايزمن يرافقه غور إلى زيارة فيصل بن الحسين في العقبة، ومعه لورنس (أيار/ مايو 1918)، «لطمأنته من المشروع الصهيوني في فلسطين». وتدّعي المصادر الصهيونية أن فيصل لم يعترض على ذلك، شريطة أن تصان حقوق شعبها وعروبتها. وبعد ذلك، واستناداً إلى التفويض الذي تحمله من حكومة لندن، راحت لجنة المندوبين تتصرف كأنها «حكومة في طور التكوين». وفي 18 كانون الأول/ ديسمبر 1918، عقدت «مؤتمر يافا» للمستوطنين، بعد أن وضعت يدها على مكتب فلسطين، الذي أسس سنة 1908. وفي المؤتمر، جرى تشكيل جمعية تأسيسية. وحمل وايزمن معه مطالب المستوطنين، كما عبّرت عنها هذه الجمعية إلى «مؤتمر باريس للسلام»، ومنها: «أ – الاعتراف بفلسطين وطناً قومياً يهودياً. ب – منح الشعب اليهودي بأسره صوتاً حاسماً وفعالاً في تقرير شؤون البلد. ج – الإصرار على وصاية بريطانيا وحمايتها. د – ضرورة إنشاء جمعية للاستعمار اليهودي، تحظى باعتراف عصبة الأمم. وتتمتع بصلاحيات واسعة في حقل تنظيم الهجرة اليهودية إلى فلسطين. هـ – الاستيلاء على أملاك الدولة وأراضيها بحجة تطويرها واستصلاحها. و – الحصول على امتيازات حكومية لمدّ الخطوط الحديدية وتوسيع الموانئ وتنفيذ مشاريع الريّ في البلد. ز – أن يعهد إلى جمعية الاستعمار بإدارة المصرف الزراعي التابع للحكومة العثمانية. ح – أن تمنح الجمعية بالذات حقوقاً استثنائية لاستغلال الموارد الطبيعية واستخراجها من باطن الأرض».(4)

(3) حول تشكيل لجنة المندوبين وعملها، راجع:
Vital, The Crucial Phase, (op. cit.), pp. 312-323.

(4) القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، (مصدر سابق)، ص 75.

لم يمرّ وقت طويل على هذه اللجنة، التي كانت على عجل من أمرها لتحويل فلسطين إلى «أرض – إسرائيل»، من دون أن تمتلك المؤهلات الذاتية لذلك، ومن دون أن تتوفر الشروط الموضوعية في البلد، حتى تسببت في توتير العلاقة مع الإدارة العسكرية البريطانية. ويبدو أن حكومة لندن لم تضع القادة العسكريين في فلسطين بصورة الوضع الذي وصلت إليه مع الحركة الصهيونية، أو أن هؤلاء لم يكونوا مقتنعين بسياسة تلك الحكومة. ولذلك لم يتجاوبوا تماماً مع المطالب الصهيونية؛ ونصحوا بضرورة التأني في اتخاذ الإجراءات. وحاولت الإدارة العسكرية في البداية التعتيم على وعد بلفور، واستغلال التناقضات بين الأهداف الصهيونية والتطلعات العربية، وتخفيف حدة التوتر الناجم عن سلوك اللجنة الصهيونية. لكن أعضاء هذه اللجنة كانوا على عكس ذلك تماماً. لقد وعوا مبكراً أن مشروعهم في فلسطين لن يمرّ برضى سكانها الأصليين. فطرحوا أفكاراً متعددة لإخضاعهم لإملاءات المشروع الصهيوني – ترحيلهم وإكراههم على قبوله وتغييبهم السياسي وتجاهلهم...إلخ. لقد كان همهم «تهويد فلسطين»، وبالسرعة القصوى، وإذا لم يكن ذلك ممكناً باليهود، لقلة عددهم في البلد، واستنكاف اليهود في مواطنهم عن الهجرة تحت لواء الصهيونية، فالخيار الأفضل الثاني هو تغييب سكانها الأصليين عنها.

وفي الوقت نفسه، طالبت هذه اللجنة بنشر وعد بلفور وتعميمه، وتوضيح موقف حكومة بريطانيا منه علناً، وإلزام الفلسطينيين بقبوله، ولو قسراً. وطرحت لجنة المندوبين مطالب كثيرة، بدت غير معقولة في الأوضاع القائمة. وناشدت الإدارة العسكرية الزعماء الصهيونيين التروي لتهيئة الأوضاع، الأمر الذي اعتبره هؤلاء مناورة للتملص من التعهدات التي قطعتها حكومة بريطانيا لهم. وكان الفرع الصهيوني الأميركي، بزعامة برانديس، أكثر تصلباً في المطالبة بتنفيذ تلك التعهدات، حتى لو أدى ذلك إلى إحراج الحكومة البريطانية، التي، كما يبدو، لم يكن كل أعضائها متحمسين لوعد بلفور بالدرجة نفسها. وطالبت اللجنة الصهيونية إعلان العبرية لغة رسمية في البلاد، والعَلَم الصهيوني علم البلاد؛ وتغيير اسم فلسطين إلى «أرض – إسرائيل»؛ وتشكيل إدارة للأراضي والتوطين، وقوة عسكرية وشرطة مدنية؛ وإلزام الإدارة العسكرية بالتشاور مع اللجنة الصهيونية في كل الشؤون السياسية المتعلقة بالبلد؛ وفي المحصلة، خلق نواة «الدولة اليهودية». وإزاء هذا التصرف الأرعن، توترت العلاقة بين هذه اللجنة والإدارة العسكرية، فاشتكت اللجنة لحكومة بريطانيا سلوك رجال هذه الإدارة. فأصدرت لهم الأوامر بالتنسيق التام مع قادة اللجنة. واستدعت بعضهم إلى لندن، ونقلت آخرين من مواقعهم، وأخيراً استبدلت الإدارة العسكرية كلها بأخرى مدنية (1920).

وعلى أرضية الاحتكاك بين لجنة المندوبين الصهيونية والإدارة العسكرية البريطانية، التي كانت تابعة لقيادة الجنرال اللنبي العامة، تقلب عدد من الجنرالات على الحكم العسكري في فلسطين. فبداية تولى الجنرال كلايتون منصب المدير العسكري، وكان يشغل سابقاً منصب «الضابط السياسي العام» في «المكتب العربي» في القاهرة، فعيّن الكولونيل ستورز حاكماً للقدس (كانون الأول/ ديسمبر 1917). ثم جرى استبدال كلايتون بالجنرال موني (5 نيسان/ أبريل 1918)، الذي نُحّي عن منصبه تحت ضغط المنظمة الصهيونية، بعد أن وجّه إلى سلوكها نقداً شديداً لضيق ذرعه بفجاجة تصرف أعضاء لجنة المندوبين. وفي آب/ أغسطس 1919، عُيّن الجنرال واطسون خلفاً لموني، لكنه لم يكن أوفر حظاً. فاستُبدل في كانون الأول/ ديسمبر 1919 بالجنرال بولز، الذي لم يعجب لجنة المندوبين أيضاً. وبسحبه من منصبه، وتعيين هربرت ساموبل (تموز/ يوليو 1920) مندوباً سامياً في فلسطين، انتهى عمل الإدارة العسكرية، وبدأت الإدارة المدنية، وبالتالي، تجسيد سياسة الانتداب في فلسطين، قبل أن يُقرّ ذلك في عصبة الأمم، أو يتم الاتفاق النهائي عليه بين فرنسا وإنكلترا رسمياً، وقبل أن يتم التوصل إلى معاهدة نهائية مع تركيا.

لقد وقعت الإدارة العسكرية البريطانية في فلسطين بين مطرقة اللجنة الصهيونية وسندان المقاومة العربية. ولم تكن تلك الإدارة ترفض وعد بلفور من منظور استراتيجي، بقدر ما وجدت أن التكتيكات الصهيونية تؤدي إلى نتائج عكسية. وذلك نظراً إلى المقاومة العربية المتصاعدة، من جهة، ولأن أوضاع البلد الاقتصادية والاجتماعية لم تكن مهيأة للتجاوب مع المطالب الصهيونية المتسرعة، من جهة أخرى. فقادة لجنة المندوبين الصهيونية، متسلحين برسالة من حكومة بريطانيا إلى الإدارة العسكرية، وعلى أرضية وعد بلفور، والتفاهم مع بعض أعضاء حكومة لندن، من دون البعض الآخر، كما خطط سايكس وبلفور، وبالاستناد إلى الموقف المتطرف للفرع الأميركي من المنظمة الصهيونية، كما عبر عنه برانديس، كانوا يضغطون على الإدارة العسكرية لتحويل فلسطين إلى «وطن قومي يهودي» بأسرع ما يمكن. واشتكى قادة الإدارة العسكرية من سلوك اللجنة إلى حكومتهم، لكنها كانت منحازة إلى الصهيونية، ولديها حسابات اقتصادية وتمويلية تستوجب منها استرضاء الولايات المتحدة. لقد أرادت اللجنة الصهيونية توظيف الإدارة العسكرية، بإمكاناتها السياسية والقمعية، في خدمة البرنامج الصهيوني، الأمر الذي اعتبرته الإدارة العسكرية عملاً طائشاً قد يكلف بريطانيا ثمناً باهظاً. فعمدت إلى التباطؤ، الأمر الذي أدى إلى توتير علاقتها مع اللجنة الصهيونية، وبالتالي، حدوث حالة

من عدم الثقة بين حكومة لندن والمنظمة الصهيونية. وأخيراً، استبدلت الحكومة البريطانية الإدارة العسكرية بأخرى مدنية، على رأسها هربرت ساموبل (1870 – 1963) – أحد أهم أقطاب الصهيونية في بريطانيا.

لقد كان على رأس هموم القيادة العسكرية البريطانية في الشرق الأوسط تأمين قناة السويس. وفي هذا السياق رأت أهمية فلسطين الاستراتيجية. وإزاء المقاومة العربية لوعد بلفور، راح أركان تلك القيادة يشككون في سلامة قرار حكومتهم جعل فلسطين «وطناً قومياً يهودياً». ولم يتعاطف كلايتون مع المشروع الصهيوني، فنُقل إلى القاهرة ليتولى إدارة المكتب السياسي هناك. وعندما عبّر عن شكوكه بشأن المشروع الصهيوني أعيد إلى لندن. وكذلك فعل خلفه الجنرال موني، فاضطر إلى الاستقالة. أما الجنرال بولز، فعندما طلب صراحة من وزارة الخارجية سحب اللجنة الصهيونية، تسبب باستبدال الإدارة العسكرية، ليحل محلها «المندوب السامي»، بإدارته المدنية، وليبدأ إعداد فلسطين لكي تصبح «آيرتس – يسرائيل»، عبر تهويدها. وكان من أهم نقاط الخلاف بين اللجنة الصهيونية والإدارة العسكرية، إصرار الأولى على تشكيل كتائب عسكرية، تدعم مشروعها الاستيطاني بالقوة المسلحة، ورفض الثانية ذلك، على اعتبار أنه يجعل وجودها لزوم ما لا يلزم. ولكن الإدارة العسكرية خسرت معركتها السياسية، فأبعدت عن تولي شؤون فلسطين، لتفسح في المجال أمام اللجنة الصهيونية التقدم نحو أهدافها عبر إدارة الانتداب.

وكان للجنة المندوبين الصهيونية دور فعال في إفشال مهمة «لجنة كنغ – كرين» الأميركية، التي تشكلت أثناء انعقاد مؤتمر السلام في باريس (1919)، بمبادرة من الرئيس ولسون، وبالاستناد إلى اقتراح تقدم به الدكتور هوارد بلس (رئيس الجامعة الأميركية في بيروت). وغادرت اللجنة إلى الشرق الأوسط، وعادت بعد أن انفضّ المؤتمر، ولم يكترث أحد لتقريرها أو لتوصياتها، فظلت نسياً منسياً. ولعل أهم عوامل تجاهل توصيات هذه اللجنة كونها تتعارض مع الأهداف الصهيونية، وكذلك مع المخططات البريطانية والفرنسية، وتدعو إلى تعزيز الدور الأميركي في ترتيبات ما بعد الحرب في الشرق الأوسط. وبينما أكدت اللجنة رغبة العرب القوية في الاستقلال في بلادهم الموحّدة، ورفضهم الانتداب البريطاني والفرنسي، وكذلك معارضتهم الشديدة للمشروع الصهيوني، فقد أشارت إلى إمكان قبولهم بانتداب أميركي. ومع أن أعمال هذه اللجنة لم تحقق فائدة عملية، فإن تقريرها يبقى مهماً لأنه يعبّر عن الموقف العربي العام.[5]

(5) حول تشكيل «لجنة كنغ – كرين» وعملها، راجع:
John and Hadawi, (op. cit.), pp. 128-140.

وانطلاقاً من وعيهم لطبيعة مشروعهم الاستيطاني، فقد توصل قادة العمل الصهيوني إلى ضرورة استعمال العنف المسلح ضد الشعب الفلسطيني لإخضاعه لإملاءات ذلك المشروع. فبعد الحرب العالمية الأولى، بذل هؤلاء جهوداً كبيرة لحمل سلطات الاحتلال البريطاني على السماح للوكالة اليهودية بتوسيع الفرقة اليهودية التي شكلت أثناء تلك الحرب، ليصل عدد أفرادها إلى 25,000 رجل، فتكون الأداة التنفيذية لتحقيق وعد بلفور. وكانت هذه الفرقة، التي بلغ عدد أفرادها 5,000 رجل، قد انتقلت في نهاية الحرب إلى فلسطين، لتكون في استقبال لجنة المندوبين برئاسة وايزمن؛ ولتشارك، ولو اسمياً، في استكمال احتلال فلسطين، بما يدعم الدعوى الصهيونية عليها. لكن الإدارة العسكرية البريطانية لم تتحمّس للفكرة. وإزاء الأوضاع التي تشكلت في فلسطين، انقسم المعسكر الصهيوني بين دعاة تشكيل جيش علني بموافقة بريطانيا، يعمل على احتلال فلسطين بالقوة، وبين دعاة الانصراف إلى تسليح جماعات الهاغانا، كمنظمة عسكرية سرية، تحت ستار الدفاع عن النفس، وترك المسؤولية الأمنية العامة في يد سلطات الاحتلال البريطاني.[(6)]

وقد تضافرت جهود إدارة الانتداب مع نشاط المؤسسات والهيئات الصهيونية، في فلسطين وخارجها، لدفع الأمور نحو المزيد من التوتير، وبالتالي، انفجار العنف في البلد. فلم تفلح مناورات الانتداب في استيعاب الحركة الوطنية الفلسطينية، وخصوصاً أن التطمينات اللفظية، والإيماءات الشكلية، التي كانت تقدمها إدارته إلى الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية، كانت تنفيها الإجراءات والتشريعات التي تتخذها هي. وفي المقابل، كانت النشاطات السياسية والاستيطانية التي تقوم بها الحركة الصهيونية، بتنسيق مع حكومتي الانتداب ولندن، تظهر العكس تماماً. فهذه الحركة رأت في الحرب العالمية الأولى فرصتها لتحقيق غاياتها في إقامة دولة يهودية، تكون «باليهود ومنهم وإليهم»، وبالتنسيق مع بريطانيا، وبالاستناد إلى دعم الولايات المتحدة. فراحت بعد الحرب تغذّ الخطى نحو ذلك الهدف. وإلى جانب النشاط الكبير على الصعيد الدولي، داخل مؤتمر السلام وخارجه، فقد سارعت إلى لملمة أوضاعها التنظيمية، وتشكيل المؤسسات والهيئات التي من خلالها يمكن تهيئة الوضع الصهيوني الذاتي لأداء المهمات المطلوبة منه. وإذ تبلورت الحركة الصهيونية، شكلاً ومضموناً، في أعوام الانتداب الأولى، إلا أنه كان عليها أن تنتظر حرباً عالمية ثانية لتصل إلى إقامة دولتها اليهودية - إسرائيل. وكانت المقاومة

---

(6) حول تشكيل الفيلق اليهودي في الحرب العالمية الأولى، راجع:
Vital, The Crucial Phase, pp. 228- 232, 272, 344.

الفلسطينية للعمل الصهيوني، ولسياسة الانتداب البريطاني، هي العامل الأهم في إعاقة تجسيد وعد بلفور، وبالتالي، تحويل فلسطين إلى «وطن قومي يهودي»، كما يرد في نصّه.

في الواقع، وبغض النظر عن الدعاية الصهيونية التي تروّج لغياب الوعي الوطني لدى العرب الفلسطينيين، وتركز على انتمائهم الطائفي والعشائري، وتبرز خلو الأرض من السكان، فإنه ما من مستعمرة صهيونية قامت في فلسطين، ومنذ البداية، من دون صراع مع جوارها من الفلاحين أو البدو. والدعاية الصهيونية الموجّهة، الرامية إلى تغييب سكان فلسطين الأصليين، لتبرير منح الحركة الصهيونية «البراءة الدولية»، تفضحها محاضر جلسات لجان المستعمرات، ومذكرات المستوطنين الأوائل، التي تعجّ بالشكوى من المقاومة العربية. وهذه الدعاية المضللة والكاذبة تفضحها بصورة صارخة الذرائع والتبريرات التي ساقها المستوطنون لتشكيل وحدات مسلحة لحماية المستعمرات. كما يدحضها الجدل بين المستوطنين الأوائل ورجال الهجرة الثانية، بشأن ضرورة استبدال الحراس العرب بمهاجرين يهود للقيام بالدفاع عن المستعمرات أمام هجمات المقاومين العرب، كما تكشف مراسلات القناصل الأجانب زيف هذه الدعاية، إذ دأب هؤلاء على الطلب من السلطة العثمانية إبعاد الفلاحين عن الأرض بالقوة، وتثبيت المستوطنين الجدد عليها، وحمايتهم.

ومع ذلك تشير الدلائل كلها، إلى أن حركة الاستيطان الصهيوني، المدعومة من قناصل الدول الأوروبية، وتواطؤ بعض الموظفين العثمانيين، قد سرّعت في تنامي الشعور الوطني وتبلور الوعي القومي لدى قطاعات واسعة من سكان فلسطين. وقد عمّ هذا الشعور سكان الريف والمدن على حد سواء، ولم تخرج عنه سوى فئة صغيرة من الملاكين، الذين بأغلبيتهم كانوا غائبين عن الأرض، وقد أغرتهم الأثمان العالية التي دفعها لهم السماسرة للتنازل عن ملكية الأرض. أما التجار والحرفيون والمثقفون، فقد انحازوا إلى الموقف الوطني بدافع الشعور القومي، ومن منطلق الحفاظ على المصالح الاقتصادية، التي تتهددها الهجرة اليهودية الواسعة. وتحت ضغط الرأي الشعبي العام، تقدم أعيان القدس بالتماس إلى الباب العالي (24 حزيران/ يونيو 1891)، يطالبون فيه بوضع حدٍّ للهجرة اليهودية إلى فلسطين. واستجابت استنبول للالتماس، وأصدرت مرسوماً يمنع بيع أراضي الدولة (الميري) لليهود، من دون استثناء (1892). ولم تجد نفعاً احتجاجات اليهود العثمانيين، الذين شكلوا غطاءً للصهيونية للالتفاف على القوانين، ولا اعتراضات قناصل الدول الأوروبية، في زحزحة الباب العالي عن موقفه، الذي دعمه السلطان عبد الحميد بحزم.

ونقل الزعماء السياسيون الفلسطينيون معارضة الشعب إلى البرلمان العثماني والأوساط السياسية الدولية. فمبكراً، ومنذ بداية الاستيطان الصهيوني، عرض يوسف ضياء الخالدي، ممثل القدس في البرلمان العثماني (مجلس المبعوثان) الذي شكل سنة 1876م، خطر الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، وطالب المجلس اتخاذ قرار بإيقافها. وعاد وجهاء القدس (1891)، وقدموا عريضة إلى الصدر الأعظم يطالبون فيها بمنع هجرة يهود روسيا إلى فلسطين وامتلاك الأراضي فيها. وفي سنة 1897، ترأس محمد طاهر الحسيني (مفتي القدس)، هيئة محلية للتدقيق في نقل ملكيات الأراضي، لمنع الصفقات المزوّرة التي يعقدها المستوطنون، والحؤول دون امتلاكهم أراضي زراعية جديدة. وفي سنة 1899، كتب يوسف ضياء الخالدي كتاباً مطولاً إلى الحاخام الأكبر في فرنسا، صادوق كاهان، حثه فيه على إقناع صديقه هيرتسل، بالعدول عن المشروع الصهيوني، وترك فلسطين وشأنها. وفي البرلمان العثماني الجديد (1908)، برز موقف المندوبين العرب الموحّد من الصهيونية. ونشرت «المقتبس» كتاباً مفتوحاً لهم من عبد الله مخلص، يحذّرهم من أخطار الصهيونية على الوطن العربي، ويحثهم على طرح القضية في البرلمان، واتخاذ قرارات حازمة ضد هجرة اليهود إلى فلسطين.

وعاد النواب العرب في مجلس المبعوثان (1911) إلى طرح مسألة الصهيونية، وموقف تركيا الفتاة المتعاطف معها. وأنكرت الحكومة تعاطفها، لكن المعارضة هاجمتها بشدة، ودعتها إلى اتخاذ مواقف أكثر حزماً من نشاط المستوطنين في فلسطين. وقد شجع ذلك النواب العرب على إثارة الموضوع بقوة. وبرز في مهاجمة المشروع الصهيوني نائب دمشق، شكري العسلي، الذي شغل في السابق منصب قائمقام الناصرة. وفي أثناء خدمته في فلسطين، عُرف العسلي بموقفه الحازم ضد بيع الأراضي للمستوطنين، وتصدى بقوة للصفقة التي عقدتها عائلة سرسق البيروتية مع ممثلي الحركة الصهيونية لبيع مساحات واسعة في وسط مرج ابن عامر، حيث أُقيمت مستوطنة مرحافيا. ولكن وساطة سرسق لدى والي بيروت، أدت إلى نقل العسلي من موقعه، وتمرير الصفقة. وقد عمد العسلي إلى استخدام شتى الوسائل، القانونية والإجرائية، لعرقلة بناء المستوطنة، بما في ذلك اعتبار تلك الأراضي «سلطانية»، لأنها تقع في جوار سكة الحديد التي تمر هناك. ولكن محاولات العسلي جميعها باءت بالفشل إزاء فساد جهاز الدولة العثماني، وتدخل قناصل الدول الأجنبية، وجشع الملاكين الغائبين.

وكذلك كان موقف نائبي القدس، محمد روحي الخالدي وسعيد الحسيني، اللذين أكدا خطورة المشروع الصهيوني، ليس على فلسطين فحسب، بل على الدولة العثمانية بأكملها،

كونه يهدد كيانها. وانتقد النائبان في مداخلاتهما سياسة الحكومة المتهاونة إزاء النشاط الصهيوني، ودعوا إلى تشديد القيود عليه. وأصبح الموقف من الصهيونية مسألة أساسية في البرامج الانتخابية للمرشحين إلى البرلمان، تجاوباً مع الرأي العام للسكان، من جهة، وتحت تأثير الصحافة، من جهة أخرى. وفي انتخابات سنة 1914، تعهد سعيد الحسيني بمواصلة محاربة الصهيونية، وانتقد سياسة الحكومة المتغاضية عن النشاط الاستيطاني في فلسطين. وكذلك فعل راغب النشاشيبي، الذي دعا إلى وضع تشريع خاص، يرمي إلى منع بيع الأراضي للمستوطنين. كما هاجم الامتيازات الممنوحة للدول الأجنبية، والتي تغطي التفاف الحركة الصهيونية على القوانين السائدة في البلاد.

لقد برزت «المسألة الصهيونية»، وبالتالي، القضية الفلسطينية في «الحركة القومية العربية»، وخصوصاً «الوطنية الفلسطينية»، قبل الحرب العالمية الأولى، لكن الأولوية في النشاط السياسي العربي كانت للعلاقة مع الدولة العثمانية، من جهة، ومع الدول الأوروبية ودورها في دعم الاستقلال العربي، من جهة أخرى. في المقابل، ففي الفترة إياها، حُسم الأمر داخل الحركة الصهيونية على اعتماد فلسطين قاعدة للمشروع الصهيوني، ورفض الأمكنة الأخرى البديلة. وبناء عليه، شكّلت هذه المرحلة، وعلى هذا الأساس، بداية تمايز مضمون «الحركة الوطنية الفلسطينية» عن «الحركة الأم» (القومية العربية)، لما تميز به ذلك المضمون من تركيز على الصهيونية. وقد وجهت صحيفتا الكرمل وفلسطين نقداً شديداً إلى المؤتمر العربي الأول (1913) في باريس، لأنه ركز مداولاته على مسألة الاستقلال الذاتي، ولم يولِ اهتماماً كافياً للمسألة الصهيونية. هذا على الرغم من وحدة موقف القوى السياسية الفلسطينية من الصهيونية، وتعاطف القوى القومية العربية مع هذا الموقف. لكن القضية الملحّة في المؤتمر كانت تتمحور حول مصير العلاقة بين الأمة العربية والدولة العثمانية، الأمر الذي حسمته الحرب العالمية الأولى.

إلا أن الموقف السياسي النظري، المعادي للصهيونية في الجانب العربي، لم يترجم نفسه في حركة سياسية منظمة وفاعلة. وذلك على العكس من الحركة الصهيونية، التي راحت بعد مؤتمر بازل (1897) تصوغ منظمتها بالشكل الذي يحقق أهدافها. ومنذ البداية، وفي مقابل تمركز النشاط الصهيوني، وتحديد أهدافه العملية، وبالتالي، حشد مقوماته لإنجاز تلك الأهداف، ظلت المقاومة العربية مبعثرة، وتعاني الانفصام بين النظرية والتطبيق. فحالة الوعي كانت في طور التشكّل، وتمحورت حول القضية الضاغطة – العلاقة مع الحكم العثماني – مع أنها لم تكن غافلة عن الخطر الصهيوني. ولدى انطلاق العمل الصهيوني السياسي، على قاعدة مشروع استيطاني، لم تكن أوضاع الشعب الفلسطيني،

السياسية والاجتماعية، تؤهله لبناء التنظيم السياسي القادر على مواجهة الصهيونية ودحرها. وكان واضحاً أن الحركة العربية، القومية والوطنية، لم تكن تملك برنامجاً – فكرياً أو سياسياً أو عملياً – موحداً في مواجهة الصهيونية، فظل عملها يتسم بالعفوية والارتجال. وفيما أدت الصحف دوراً مهماً على صعيد التعريف بالصهيونية في تلك الفترة المبكرة، وكذلك فعلت الكتابات عن الموضوع في حينه، إلا أن ذلك لم يكن كافياً. لقد وقفت عقبات جمة أمام الارتقاء بحالة الوعي من المجرد إلى الملموس.(7)

لقد كان طبيعياً أن تتصدى القوى السياسية والشعبية العربية للصهيونية ومشروعها الاستيطاني، فكراً وممارسة. وفي الواقع، وبحدود القدرة الذاتية على القيام بما يلزم لذلك، واكبت المقاومة العربية الاستيطان الصهيوني منذ بدايته. لكن تلك المقاومة، ولظروف ذاتية وموضوعية، لم تستطع الحؤول دون تجسيد المشروع الصهيوني في فلسطين. فعلى الصعيد الموضوعي، كانت المقاومة العربية تنطلق من قاعدة امبراطورية متهاوية – السلطنة العثمانية – بينما الصهيونية تنطلق من قاعدة إمبريالية صاعدة. وإذ كانت الحركة العربية مستنزفة في الصراع داخل معسكرها، كانت الحركة الصهيونية ترتب أوضاعها لتكون على أعلى درجات الانسجام مع الإمبريالية الأوروبية. وبينما تمحور نضال الحركة القومية العربية حول التخلص من نير الحكم العثماني، كان النشاط الصهيوني يتركز على دعم الدول الأوروبية للإجهاز على السلطنة، وبالتالي، تقسيم أراضيها. وكان غرض الصهيونية من ذلك تخصيص فلسطين قاعدة لمشروعها، في مواجهة الحركة القومية العربية. ومن سخرية القدر أن تجد الحركة القومية العربية نفسها متحالفة، من أجل تحقيق غاياتها، مع الدول الإمبريالية الأوروبية، التي تشكل «البلد الأم» للصهيونية.

وكانت الحرب العالمية الأولى. وفي سياقها توصلت بريطانيا وفرنسا إلى «اتفاق سايكس – بيكو». وفي نهايتها أصدرت بريطانيا «وعد بلفور» (انظر أعلاه). وفي «مؤتمر باريس للسلام» (1919)، كان الوفد العربي، برئاسة فيصل بن الحسين، في موقع الابتزاز؛ فاستغلت بريطانيا ذلك إلى أقصى الحدود. وقد انتزعت منه تنازلات لمصلحة المطالب الصهيونية في فلسطين، على أمل أن يحقق الاستقلال للأجزاء الأخرى من الولايات العربية التي كانت تحت الحكم العثماني. واستعملت بريطانيا فيصل ورقة في صراعها مع فرنسا بشأن تغيير بنود اتفاقية سايكس – بيكو، من جهة، وللحصول على دعم أميركا لذلك، عبر تلبية المطالب الصهيونية، واعتراف فيصل بذلك، من جهة أخرى. وهكذا،

(7) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع: شوفاني، الموجز، ص 297– 306.

ونتيجة الأوضاع التي تشكلت بعد الحرب، كان الوفد العربي في مؤتمر السلام تحت رحمة بريطانيا، ولا يملك القدرة على الخروج عن إرادتها، وذلك بغض النظر عن الرغبات الذاتية. في المقابل، تجمعت في المؤتمر وفود يهودية وصهيونية متعددة، كان أكبرها الوفد الأميركي. وإذ حضرت هذه الوفود المؤتمر بصفة مراقبة، فقد كانت لها قنوات مفتوحة على الوفود الرسمية، وبالتالي، امتلكت قدرة هائلة على ممارسة النشاط كمجموعات ضغط متعددة الجوانب والأهداف. وبصورة مفتعلة، أثارت هذه الوفود مسألة «اللاسامية» في دول أوروبا الشرقية. وفي المؤتمر، برز انحياز الرئيس الأميركي، ودرو ولسون، إلى المطالب الصهيونية، تحت تأثير صديقه، القاضي لويس برانديس، والحاخام ستيفن وايز. وتولى وزير الخارجية الأميركي، لانسنغ، الصديق المجرَّب للصهيونية، ومعه مستشار الرئيس، هاوس، حلقة الاتصال مع الوفد الصهيوني الأميركي. وفي الواقع، كانت طروحات ولسون بشأن مستقبل فلسطين تحظى بموافقة كبيرة بين المشاركين في المؤتمر، على عكس منظوره للنظام العالمي الجديد، القائم على المبادئ الأربعة عشر التي تقدم بها بشأن تقرير المصير للشعوب الواقعة تحت الحكم الأجنبي.(8)

وإزاء الدعم الكبير الذي كانت تتمتع به الحركة الصهيونية في المؤتمر (بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا واليابان)، كانت بريطانيا تمارس الضغط والابتزاز على الوفد العربي، وتخوِّفه من الأطماع الفرنسية في سوريا، وتحثه على المرونة تجاه المشروع الصهيوني. وتدّعي المصادر الصهيونية أن حاييم وايزمن، بوساطة بريطانية، توصل إلى اتفاق مع فيصل. وبحسب الاتفاق، قبل فيصل من حيث المبدأ وعد بلفور، شرط تحقيق المطالب التي ضمنها في مذكرة إلى الحكومة البريطانية (4 كانون الثاني/ يناير 1919)، والمتعلقة باستقلال البلاد العربية في حدود معينة. وأورد فيصل في نصّ الاتفاق، الذي وقّعه مع وايزمن، أن أيّ انحراف عن تلك الشروط يجعله في حلّ منه. وقد نشرت دوائر صهيونية نص الاتفاق سنة 1936، أي بعد موت فيصل. أما المصادر العربية فتنفي وجود مثل هذا الاتفاق. وتؤكد شخصيتان كانتا مع فيصل في حينه (عوني عبد الهادي وفايز الغصين، وكلاهما فلسطيني) أن فيصل لم يوقع قط مثل هذا الاتفاق، وأن لا علم لهما بذلك أبداً. وقدّم الوفد العربي مذكرة إلى المجلس الأعلى لمؤتمر السلام حدّد فيها أهداف العرب بالاستقلال والوحدة، وذلك في المنطقة الواقعة بين لواء الاسكندرون والمحيط الهندي. وتضمنت المذكرة فقرة صيغت بلهجة تصالحية حذرة مع المشروع الصهيوني؛ فلم ترفضه

(8) لمزيد من التفاصيل حول الموقف الأميركي من المطالب الصهيونية في مؤتمر السلام، انظر: شوفاني، الموجز، ص 362– 368؛ وكذلك أعلاه فصل «البلد الأم».

تماماً، لكنها أكدت على حقوق العرب في فلسطين. وأشارت إلى ضرورة إقامة إدارة في هذا البلد، بإشراف دولة كبرى، تضمن ازدهاره، وتحافظ على التوازن بين الأجناس والأديان فيه. وواضح أن هذه المذكرة صيغت بإيحاء من الحكومة البريطانية، فهي تخدم وعد بلفور، كما تمهد السبيل أمام الانتداب البريطاني على فلسطين.

في المقابل، قدّم الوفد الصهيوني، الذي كان يرأسه حاييم وايزمن وناحوم سوكولوف، مذكرة طالبت الدول بـ «الاعتراف بالحق التاريخي للشعب اليهودي في فلسطين، وبحق اليهود في إعادة بناء وطنهم القومي فيها». وفي ملحق المذكرة، ورد تفصيل حدود الرقعة الجغرافية التي تطالب بها المنظمة الصهيونية، كالتالي:

«إن حدود فلسطين يجب أن تسير وفقاً للخطوط العامة المبينة أدناه. تبدأ في الشمال عند نقطة على شاطئ البحر الأبيض المتوسط بجوار مدينة صيدا وتتبع مفارق المياه عند تلال سلسلة جبال لبنان حتى تصل إلى جسر القرعون. فتتجه منه إلى البيرة متبعة الخط الفاصل بين حوضي وادي القرعون ووادي التيّم، ثم تسير في خط جنوبي متبعة الخط الفارق بين المنحدرات الشرقية والغربية لجبل الشيخ (الحرمون) حتى جوار بيت جنّ، وتتجه منها شرقاً بمحاذاة مفارق المياه الشمالية لنهر مغنيّة حتى تقترب من سكة حديد الحجاز إلى الغرب منها.

«ويحدها شرقاً خط يسير بمحاذاة سكة حديد الحجاز وإلى الغرب منها حتى ينتهي في خليج العقبة.

«وجنوباً حدود يجري الاتفاق عليها مع الحكومة المصرية.

«وغرباً البحر الأبيض المتوسط». [9]

وفي مؤتمر سان ريمو (1920)، تمت تسوية الخلافات بين بريطانيا وفرنسا حول تنفيذ اتفاق سايكس - بيكو. فبعد مفاوضات طويلة، حصلت بريطانيا على ما تريد. وتنازلت فرنسا عن منطقة الموصل في العراق لبريطانيا، ووافقت على انتداب بريطاني على فلسطين وشرق الأردن والعراق، وعلى أن يتضمن صك الانتداب على فلسطين وعد بلفور. وفي مقابل ذلك، وافقت بريطانيا على منح فرنسا الانتداب على سوريا ولبنان. وترك المؤتمر لفرنسا وبريطانيا تحديد الحدود بين انتدابيهما. وتضمنت معاهدة سيفر (10 آب/ أغسطس 1920) بنوداً تؤكد الانتداب، وكذلك معاهدة لوزان (28 أيلول/ سبتمبر 1923)، التي أصبح الانتداب ساري المفعول بصورة رسمية في إثرها. وفي عصبة الأمم، تمت الموافقة على الانتداب فقط في 24 تموز/ يوليو 1922. ومع أن الولايات المتحدة

(9) القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، (مصدر سابق)، ص76.

لم تشارك في مؤتمر سان ريمو، ولا حتى في معاهدة سيفر أو لوزان، فإنها وافقت رسمياً على وعد بلفور، عبر قرار مشترك لمجلس الشيوخ والنواب (30 حزيران/ يونيو 1922)، ووقعه الرئيس هاردنغ (20 أيلول/ سبتمبر 1922)، علماً بأن بريطانيا كانت تمارس الانتداب على فلسطين فعلاً منذ سنة 1920.

وأخذ ترسيم الحدود بين الانتدابين - البريطاني والفرنسي - في بلاد الشام فترة طويلة، ودخلت فيه اعتبارات متعددة، أعطت الأولوية لمصالح الدولتين الاستعماريتين، وكذلك لمتطلبات المشروع الصهيوني. أما السكان المحليون فقد أهملت مصالحهم وعلاقاتهم وتطلعاتهم السياسية. وبالنسبة إلى بريطانيا، كان الاعتبار الأول حماية قناة السويس، الأمر الذي يجعل فلسطين على نفس الدرجة من الأهمية مثل مصر، كما كان الخبراء العسكريون يطرحون. وكذلك، أرادت بريطانيا أن تضمن للمشروع الصهيوني مستلزمات التحول إلى ظاهرة قابلة للحياة، من الأراضي الخصبة والمياه والمرافق والموارد الطبيعية. وبالنسبة إلى فرنسا، كما إلى بريطانيا، أدت المطامع الاقتصادية دوراً مهماً - موانئ وشبكات مواصلات وموارد طبيعية وثروات معدنية...إلخ. وبعد مفاوضات طويلة، تم الاتفاق (23 كانون الأول/ ديسمبر 1920) على رسم الحدود. ثم جرى عليه تعديل ليستجيب أكثر للمطالب الصهيونية، وخصوصاً في الشمال الشرقي، حيث منابع نهر الأردن. ولكن هذه الحدود لم تثبّت على الأرض حتى سنة 1926. وعلى العموم، نجحت بريطانيا في قضم مناطق حدودية من سوريا، وضمّها إلى فلسطين، لتصبح لاحقاً من نصيب الكيان الصهيوني الذي يجري العمل على تأسيسه.

لم ترضَ الصهيونية بالحدود التي رسمتها اتفاقية 23 كانون الأول/ ديسمبر 1920، وشجعتها بريطانيا على المطالبة بتوسيعها، وخصوصاً في الزاوية الشمالية - الشرقية، إذ لم تكن هذه الاتفاقية تضم كل بحيرة طبريا وسهل الحولة ومنابع الأردن. وبعد أخذ وردّ، تمت اتفاقية 3 شباط/ فبراير 1922، بين بريطانيا وفرنسا، وفيها تعديل على الحدود السابقة؛ فأصبحت الحدود السياسية لفلسطين تحت الانتداب. وفي التعديل، دخلت بحيرة طبريا كلها في فلسطين، وكذلك قرية الحمّة الواقعة على نهر اليرموك، إلى الجنوب الشرقي من البحيرة. كما جرى توسيع حدود سهل الحولة شرقاً، بحجة حفر قنوات مياه، ودخلت بحيرة الحولة كلها في فلسطين. وكذلك تمددت الحدود في الشمال لتضم منابع الأردن كلها تقريباً، وخصوصاً نهر دان (تل القاضي) بالقرب من بانياس، وبعيداً داخل لبنان في مجرى الحاصباني. ويبرز هذا التعديل على صورة نتوء في شمال فلسطين (أصبع الجليل)، طوله نحو 22 كلم، وعرضه 14 كلم، وتبلغ مساحته 325 كلم مربع. وواضح

أن هذا التعديل يستهدف منابع نهر الأردن، إضافة إلى المسطحين المائيين العذبين – طبريا والحولة – مع ما يلحق بذلك من الأراضي الخصبة.

وهكذا تمّ ترسيم حدود فلسطين وإقرارها في الوثائق الدولية، على أساس المصالح الاستعمارية والصهيونية، من دون الالتفات إلى رغبات السكان المحليين، أو مراعاة مصالحهم وممتلكاتهم على جانبي الخطوط التي وضعت. والحدود مع الأردن، وضعتها بريطانيا، بما أملتها عليها التزاماتها في وعد بلفور، وما نجم عنها لاحقاً من مقاومة وصراع، وبالتالي، تسويات مشوهة. وقد أوجد ترسيم الحدود الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، أدت إلى نشوب أعمال عنف، الأمر الذي استدعى عقد اتفاقية «حسن جوار» (1926)، بين فلسطين وسوريا للتخفيف من النتائج السلبية لتلك الخطوط. ولم تهدأ الأوضاع الأمنية في تلك المنطقة، التي لم تفرض سلطة مركزية سيطرتها عليها إلا بعد مرور فترة زمنية طويلة على إعلان الانتداب. فبعد انسحاب القوات البريطانية من سوريا الشمالية، وقبل انتشار القوات الفرنسية في جميع أنحائها (1919)، قامت مجموعات عربية مسلحة بمهاجمة المستعمرات اليهودية في منطقتي طبريا والجليل الأعلى. وتصاعدت هذه الهجمات على المستعمرات الأربع التي أقيمت في الطرف الشمالي من سهل الحولة (أصبع الجليل)، وهي المطلّة وكفار غلعادي وتل – حاي وحمارة (المحمّرة). وتولى جوزف ترومبلدور قيادة الدفاع عنها؛ لكن هذا الدفاع لم يصمد أمام الهجمات العربية المتوالية. فراحت تسقط الواحدة تلو الأخرى. وبداية، أخليت حمارة (1 كانون الثاني/ يناير 1920)، فأحرقت. ثم تبعتها المطلة (منتصف كانون الثاني/ يناير 1920)، فعاد إليها أصحابها الأصليون من السكان المحليين. ووقعت معركة تل – حاي الحاسمة (آذار/ مارس 1920)، فقتل ترومبلدور، وهرب بقية المدافعين عن كفار غلعادي (3 آذار/ مارس 1920). وقد لجأ هؤلاء إلى الطيّبة (جنوب لبنان)، حيث حملهم كامل بك الأسعد، ونقلهم إلى صيدا، ومنها إلى حيفا. وبذلك، ولفترة وجيزة، جرت تصفية الاستيطان اليهودي في شمالي سهل الحولة، لأنه وقع خارج منطقة الحماية البريطانية الفعلية، فلم يستطع الصمود بقواه الذاتية.

في مقابل المعارضة العربية للمشروع الصهيوني بعد الحرب العالمية الأولى، يبرز نشاط قيادة المنظمة الصهيونية وعيها لطبيعة ذلك المشروع، الذي أزمعت على إنشائه في فلسطين. فانطلاقاً من كونه مشروعاً مشتركاً مع إحدى القوى الإمبريالية أو أكثر، تحركت تلك القيادة لتأمين هذا الشق من المشروع. فحققت على هذا الصعيد تكريس وعد بلفور دولياً، ومن ثم، وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، ليشكل حاضنة للعمل

الاستيطاني اليهودي، بدعم أميركي قوي، وتأييد دولي واسع. وبذلك، توفرت الشروط اللازمة للشق الإمبريالي من المشروع المشترك، وترسخت الركيزة الأساسية في أمنه الاستراتيجي – العلاقة مع المركز الإمبريالي البريطاني. إلا أن المنظمة الصهيونية لم تحقق في المقابل نجاحاً موازياً على صعيد الشق اليهودي. فإنشاء «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين، كان يتطلب تهويدها، وهذا غير ممكن من دون اليهود، الذين لم يهرعوا بأعداد كبيرة للهجرة إلى فلسطين والاستيطان فيها؛ على الأقل، ليس بالحجم الذي يجعل المشروع الصهيوني ظاهرة قابلة للحياة بقواه الذاتية. فعلى هذا الصعيد – تهويد فلسطين، كما تصورته القيادة الصهيونية – كان طموحها أكبر بكثير من قدرتها على الأداء.

وانسجاماً مع سياسة «الهجوم من أعلى»، التي انتهجتها المنظمة الصهيونية في تعاملها مع الجماعات اليهودية، سارعت إلى تشكيل المؤسسات التي اعتقدت أنه من خلالها يمكن تجسيد مشروعها الاستيطاني. فبدأت بتنظيم جهاز السلطة – الوكالة اليهودية بأطرها التنفيذية والتشريعية (انظر أعلاه). ومن ثم أقامت مؤسسات تهويد فلسطين وتمويله. وكذلك، وبالتعاون مع سلطات الانتداب، شكّلت إدارة ذاتية لشؤون المستوطنين، كانت بمثابة حكومة خاصة داخل الحكومة العامة. كما بدأت بتشكيل منظمات إرهابية مسلحة، لتدعيم سياستها الاستيطانية بالقوة العسكرية. ومع ذلك، فقد ظلت إنجازاتها في فلسطين متواضعة خلال العشرينات. ويعود ذلك أصلاً إلى أنها لم تكن مهيأة للسيطرة على البلد، حتى بمساعدة الانتداب. لقد كانت تعاني نقصاً بالطاقة البشرية، وعجزاً بالموارد المالية، الأمر الذي وضع أحياناً علامة استفهام على صدقيتها وفاعليتها، حتى في نظر القريبين منها.

أما العامل المهم الآخر الذي اصطدمت به الصهيونية في سعيها لتجسيد مشروعها، وبسرعة، فهو المقاومة العربية العنيفة، التي لم تكن تتوقعها؛ فلم تعدّ لها العدّة. وحاولت أن توظّف سلطات الانتداب في قمعها وإخضاعها، وبصورة فظّة. وقد أملت عليها ذلك تطلعاتها المفرطة في غلوائها، من جهة، وعدم أهليتها الذاتية لتجسيد تلك التطلعات، من جهة أخرى. وإذ لم يكن بمقدورها تهويد فلسطين باليهود، فقد ارتأت تحقيق ذلك الغرض بتغييب شعبها عنها. فمارست الأوساط الصهيونية ضغوطاً على حكومة الانتداب للتضييق على العرب الفلسطينيين لتهجيرهم. وقامت وسائل الإعلام الصهيونية بحملة واسعة لتغييبهم حضارياً وثقافياً، وحتى لنفي وجودهم المادي والجسدي. فشوهت وجههم الحضاري بتحميلهم وزر ما لحق بالبلد من خراب، وادّعت أنه بفعلهم أصبح صحراء قاحلة

تستصرخ المستوطنين لإعمارها، كما ادّعت أبواق الدعاية الصهيونية (انظر أعلاه). وكان كلما زاد تواطؤ سلطات الانتداب مع الأهداف الصهيونية، وتحرك الطرفان لتجسيد وعد بلفور، ولّد ذلك ردّة فعل مضادة من جانب العرب الفلسطينيين، وزاد في احتدام التناقض بين الطرفين، في حركة لولبية متصاعدة، الأمر الذي رفع حدة المواجهة بينهما، وصولاً إلى الثورة.

ثانياً: إحباط المقاومة الفلسطينية

بعد إقرار ميثاق عصبة الأمم (28 نيسان/ أبريل 1919)، الذي تضمن نظام الانتداب، ومن ثم توقيع معاهدة فرساي (28 حزيران/ يونيو 1919)، حملت سنة 1920 سلسلة من الأحداث، كان لها أثر مباشر على التطورات في فلسطين. فقد بادر «المؤتمر السوري العام» (8 آذار/ مارس 1920)، بعد افتضاح مخططات بريطانيا وفرنسا إزاء المنطقة، إلى إعلان استقلال سوريا بحدودها الطبيعية، لتشمل فلسطين، وبالتالي، رفض المشروع الصهيوني؛ ونودي بفيصل ملكاً عليها. وسارت تظاهرات في فلسطين تأييداً للإعلان. ولذلك، سارعت الدول الأوروبية إلى توقيع معاهدة سيفر (20 نيسان/ أبريل 1920)، وبعدها سان ريمو (25 نيسان/ أبريل 1920)، اللتين فرضتا الانتداب على بلاد الشام. وتحركت فرنسا لاحتلال سوريا. وبعد معركة ميسلون (24 تموز/ يوليو 1920)، التي قتل فيها وزير الدفاع، يوسف العظمة، سقطت الحكومة العربية في دمشق، وغادرها فيصل. في المقابل، أوفدت بريطانيا هربرت ساموئيل مندوباً سامياً على فلسطين، ليحل محل الإدارة العسكرية هناك (تموز/ يوليو 1920).

ولدى مناقشة صك الانتداب (انظر أعلاه) في مجلس اللوردات البريطاني، كانت الأغلبية ضد تضمينه وعد بلفور. ورداً على مداخلة اللورد بلفور، التي دافع فيها عن سياسته الموالية للصهيونية والداعمة لمطالبها، قال اللورد سيدنهام: «إن الضرر الناجم عن إلقاء شعب أجنبي على عربي - والعرب في كل مكان بالمنطقة الخلفية - قد لا يعالج أبداً... فما فعلناه بتنازلنا، لا للشعب اليهودي وإنما لقطاع متطرف صهيوني، هو أننا بدأنا قرحاً نازفاً في المشرق، ولا أحد يدري إلى أي مدى سيمتد هذا القرح». وقد صوّت مجلس اللوردات بإلغاء وعد بلفور من صك الانتداب؛ لكن مجلس العموم ثبّته في ديباجة ذلك الصك، فقبلته الحكومة، وأصبح الأساس لسياستها الرسمية. وبناء عليه، تبنته في عصبة الأمم؛ فأقر فيها على الرغم من تناقضه مع ميثاقها. وأصبح ساري المفعول رسمياً

بعد معاهدة لوزان، إذ جرى الصلح مع تركيا، مع أنه كان قد طبّق فعلياً على الأرض منذ تموز/ يوليو 1920. (10)

وبناء عليه، تضمنت ديباجة صكّ الانتداب وعد بلفور. وقد واجهت صيغته، كما وصفتها حكومة بريطانيا، معارضة قوية، حتى داخل الحكومة نفسها. وكان من أشدّ المعترضين عليها وزير الخارجية، اللورد كيرزون. وتعليقاً على مهمة الانتداب في تهيئة فلسطين، سياسياً وإدارياً واقتصادياً، لإنشاء «وطن قومي لليهود»، قال كيرزون: «إن الصهاينة يعملون على إقامة دولة يهودية يكون العرب فيها حطابين وسقّائين. وكذلك الكثيرون من المتعاطفين البريطانيين مع الصهيونيين». وأكد وزير الخارجية البريطاني: «إن أحداً لم يستشرني أبداً فيما يتعلق بصك الانتداب هذا في مرحلة سابقة، ولا أدري من أيّ مفاوضات ينبع، أو على أيّ تعهدات يستند... إنني أعتقد أن المفهوم بأكمله خاطئ». وأضاف كيرزون بلهجة ساخرة: «هنا بلد به 580,000 عربي و30,000 يهودي... وانطلاقاً من مبادئ تقرير المصير النبيلة، وانتهاءً بنداء رائع موجه إلى عصبة الأمم، نشرع الآن في وضع وثيقة تمثل دستوراً معلناً لدولة يهودية. ولا يسمح حتى للعرب المساكين الآن بأن ينظروا من ثقب المفتاح، بوصفهم طائفة غير يهودية... »(11)
وكان رد حكومة لندن على موقف وزير خارجيتها، كيرزون، نقل المسؤولية عن الانتداب على فلسطين إلى وزارة المستعمرات التي كان يتولاها آنئذ ونستون تشرتشل (كانون الثاني/ يناير 1921). وكان المندوب السامي مسؤولاً أمامه، وبحاجة إلى موافقته على إجراءات حكومة الانتداب وميزانيتها. وهكذا التقى صهيونيان متفانيان في المسؤولية عن تجسيد وعد بلفور في فلسطين، الأول في لندن – تشرتشل – والثاني في القدس – ساموبل.

وكان ساموبل، لدى وصوله إلى القدس، دعا وجهاء المنطقة العرب إلى الاجتماع به (7 تموز/ يوليو 1920)، ووجهاء منطقة حيفا في اليوم التالي، ووعدهم بضمان الحرية والمساواة لجميع الأديان، وبالعمل على تطوير البلاد إدارياً واقتصادياً. وأعلن العفو عن الموقوفين والمطلوبين في «انتفاضة القدس» (1920)، بمن فيهم الحاج أمين الحسيني. كما سمح بعقد المؤتمر الفلسطيني الثالث في حيفا (13 كانون الأول/ ديسمبر 1920)، الذي كانت مهمته وضع استراتيجية جديدة للعمل الوطني الفلسطيني في المرحلة الجديدة، بعد تقسيم بلاد الشام، وإنهاء حكومة فيصل (تموز/ يوليو 1920). وترأس

(10) الأمم المتحدة، منشأ القضية الفلسطينية. (مصدر سابق)، ص38.
(11) المصدر السابق، ص 35-38.

المؤتمر موسى كاظم الحسيني، وأكد البيان الصادر عنه «أن الحكومة غير شرعية، لأنها تمارس سلطة التشريع دون مجلس تمثيلي، وقبل أن يصدر القرار النهائي لعصبة الأمم». واعترض البيان على اعتراف حكومة الانتداب بالمنظمة الصهيونية، واعتبار العبرية لغة رسمية، وفتح باب الهجرة إلى فلسطين (انظر أعلاه). كما وجه نقداً شديداً إلى المجلس الاستشاري الذي عينه المندوب السامي؛ وخُتم البيان بإعلان «ميثاق وطني»، ضمّ ثلاثة مبادئ: 1) استنكار السياسة الصهيونية بإقامة الوطن القومي على أساس تصريح بلفور؛ 2) رفض مبدأ الهجرة اليهودية؛ 3) إقامة حكومة تمثيلية. (12)

وبالفعل، استطاع ساموبل تصديع الحركة الوطنية الفلسطينية، التي كان الوجهاء وأبناء العائلات الكبيرة والغنية يشكلون عماد قيادتها. وهذه القيادة، التي عملت على التهدئة بعد «ثورة يافا» (أيار/ مايو 1921)، ووقفت ضد ممارسة العنف، لم تنجح في تحقيق نتائج تذكر بالوسائل السلمية والسياسية. ومنذ سنة 1924، بدأت فترة من الركود السياسي والشلل النضالي، امتدت حتى سنة 1928، وشهدت المزيد من الشروخ في صفوف الحركة الوطنية، واستشراء الصراعات الداخلية، سواء على أرضية سياسية – الموقف من الانتداب – أو بسبب التنافس على المناصب. وبينما راحت اللجنة التنفيذية تفقد رصيدها الوطني والشعبي، على الرغم من تشبثها بموقفها من المشروع الصهيوني، فقد أخذ الحاج أمين الحسيني، مفتي القدس ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى، يبرز كزعيم للحركة الوطنية الفلسطينية. في المقابل، راحت المعارضة له، من قبل وجهاء مثل عارف الدجاني وسليمان التاجي الفاروقي وراغب النشاشيبي وغيرهم، تشتدّ، إلى أن شكّل هؤلاء الحزب الوطني (تشرين الثاني/ نوفمبر 1923)، الذي كانت سياسته المعلنة التعاون مع حكومة الانتداب، على الرغم من رفضه المشروع الصهيوني. (13)

وبالفعل، فقد تضافرت جهود حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين، مع النشاط الاستيطاني الصهيوني المحموم لتهويدها – الأرض والشعب والسوق – لجعل ثورة الشعب الفلسطيني مسألة حتمية (انظر أعلاه). ولأن حكومة الانتداب لم تتطابق في أسلوب عملها تماماً مع الوكالة اليهودية، وذلك لحسابات بريطانيا الاقليمية والدولية، بينما الوكالة اليهودية تستعجل وضع يدها على فلسطين من دون أن تكون مهيأة لذلك، فقد اتخذ الصراع المثلث الجوانب آلية معينة، راحت تتكرر بحركة لولبية متصاعدة نحو الاحتدام وانفجار «الثورة العربية الكبرى» (1936). لكن ما كان لدى الشعب

(12) الموسوعة الفلسطينية، 2/2، ص 1008- 1009.
(13) من أجل عرض شامل للمقاومة الفلسطينية للانتداب، راجع: شوفاني، الموجز، ص 422- 484.

الفلسطيني لخوض هذا الصراع ضد التحالف البريطاني – الصهيوني قليل. فقد توفر لديه الوعي لخطر المشروع الصهيوني، والإرادة للتصدي له؛ غير أنه ظل ينقصه التنظيم السياسي والاجتماعي اللازم لإدارة الصراع وكسبه. فالشعب الفلسطيني، بعد الحرب وما تحمّل جراءها، وتقسيم بلاد الشام، وضرب مشروع الدولة العربية، وطرد فيصل من دمشق، ومحاصرة الحركة القومية فيها، لم يكن مهيأ للوقوف وحده في وجه التحالف الإمبريالي الصهيوني. ومع أن روحه الكفاحية كانت عالية، واستعداده للتضحية كبيراً، غير أن نضاله تميز بالعفوية والارتجال، وبالتالي، تبعثر أوجه النشاط. وإذ برزت في داخله تنظيمات سياسية وأحزاب متعددة، لكنها لم تؤهله للقيام بعمل اللازم لدحر المشروع الصهيوني. وقد أدى غياب القيادة الكفؤة دوراً رئيسياً في تقصير هذا النضال عن تحقيق غاياته في درء الخطر الصهيوني عن فلسطين. ومع ذلك، فنضال الشعب الفلسطيني، على عفويته، قد أخّر قيام الكيان الصهيوني إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية (1948)؛ أي أنه صمد، على الرغم من كل التضحيات، في وجه التحالف الصهيوني – البريطاني، المدعوم أميركياً، مدة ثلاثين عاماً.

وخلال فترة الانتداب البريطاني، لم يستطع أحد من الأطراف الثلاثة المنخرطة في الصراع حسم التناقض لمصلحته، وبالصيغة التي أرادها. ولذلك، استمر الصراع بين مدٍّ وجزر، متخذاً مستوى من الحدّة، تتناسب، بهذه الدرجة أو تلك، مع مستوى احتدام التناقض المتولّد في عملية الصراع الجارية، والناتج عن تجليات مفاعيلها. وبينما كانت حكومة الانتداب منحازة استراتيجياً إلى المشروع الصهيوني، فإنها على الصعيد التكتيكي لم تتطابق تماماً مع نشاط المنظمة الصهيونية العاملة على تجسيده كما ترغب، وبالتالي، توظيف حكومة الانتداب في هذا السبيل. وبصورة عامة، حاولت تلك الحكومة استيعاب الحركة الوطنية الفلسطينية وترويضها بأشكال متعددة. لكن القيادة الصهيونية أرادت قمع تلك الحركة بكل الوسائل. وإذ لم يمتلك الاستيطان اليهودي القدرة، أو الأدوات، لتطويع الحركة الوطنية الفلسطينية، فقد طالبت قيادته حكومة الانتداب القيام بذلك، من دون أن تقيم وزناً للاعتبارات البريطانية أحياناً. وسواء لأسباب ذاتية، أو نتيجة قراءة معينة لموازين القوى، فقد سلّمت قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية بالانتداب، لكنها اعترضت على سياسة حكومته. وإذ خفضت من حدة مطالبتها بالاستقلال، فقد ركزت جهدها على التصدي للمشروع الصهيوني، ونجحت في حالات معينة، مستفيدة من التعارضات التكتيكية بين سياستي حكومة الانتداب والحركة الصهيونية.

ومع ذلك، نجحت القيادة الصهيونية في عهد الانتداب البريطاني بقطع الطريق على جميع مشاريع التسوية المرحلية التي طرحت بين حين وآخر. ففي ولاية المندوب السامي الأول هربرت ساموِيل (1920 – 1925)، أحبطت مشروعه لإقامة مجلس استشاري/ تشريعي، يكون ممثلاً للسكان المحليين، ويعمل إلى جانب حكومة الانتداب. ورأت الصهيونية بذلك خطراً على مشروعها، لأنه يكرّس الوجود العربي في فلسطين، بينما هي تخطط لتغييبه. ولأن المستوطنين كانوا أقلية ضئيلة، فقد خشيت أن يخلق المجلس المقترح وضعاً يهيمن فيه العرب على المؤسسات التمثيلية في الحكومة. في المقابل، قدّر ساموِيل، وهو الصهيوني المخلص، أن التسرع في تنفيذ سياسة «الوطن القومي اليهودي»، كما تطالب المنظمة الصهيونية، وتضغط على حكومتي لندن وفلسطين لفرضها قسراً على أهل البلد الأصليين، قد تؤدي إلى نتائج عكسية، تهدد مصير المشروع الصهيوني ذاته. وبناء عليه، ولامتصاص ردات الفعل في فلسطين، ولتخفيف حدة المعارضة المتزايدة في لندن للانتداب وأهدافه، عزم ساموِيل على اتّباع سياسة مرحلية، تتسم بالمرونة. فأوصى حكومته بالاستجابة لبعض المطالب العربية، الأمر الذي أثار سخط الأغلبية في المنظمة الصهيونية. فتحرك وايزمن في لندن لكبح توجهات ساموِيل، واتهمه بالضعف، وبالتالي، عمل على سحبه من فلسطين في الوقت المناسب. وتوالى المندوبون الساميون، وظل الصراع على فلسطين محتدماً، إلى أن رحل الانتداب (1948)، وبدأ الغزو العلني الصهيوني للبلد.[14]

(14) لقد غطّت الفصول السابقة هذه الفترة من النواحي المختلفة، فلم يعد هناك لزوم لتكرار عرضها.

ثالثاً: استعصاء قرار «التسوية»

إن فهماً سليماً لسلوك إسرائيل في مفاوضات «التسوية»، التي ما زالت جارية منذ قيامها إلى الآن (1998)، لا بد أن يستند إلى وعي صحيح لما تسميه هذه الدولة «أمنها القومي» (بطحون لئومي). وهي من هذا المنظور مشروع دولة قومية لم يستكمل بعد. وبناء عليه، فإنها - بشكل عام - لا تستطيع اتخاذ قرارات حاسمة، تمسّ مسائل جوهرية على هذا الصعيد الاستراتيجي الأعلى، قبل استكمال بنائها الذاتي. وإلا، وجب على قيادتها تكوين إجماع شعبي على القبول بالكيان السياسي المنقوص، من زاوية نظر الأيديولوجية الصهيونية - أي الانكفاء عن تلك الأيديولوجية. قد يفرض عليها اتخاذ مثل هذه القرارات، أما أن تعمد إليها راغبة فمسألة أخرى تماماً. والافتراضات الخارجة عن الذات الإسرائيلية، والمنطلقة من مقولات تشكُّل «أمة إسرائيلية» موضوعياً، لا يزال ينقصها الدخول إلى الوعي الإسرائيلي، لتصبح الأرضية التي تنطلق منها الممارسة هناك. فالوعي العام لدى المستوطنين الإسرائيليين، بصرف النظر عن طروحات فئات هامشية، لا يزال، وسيبقى في المستقبل المنظور، وعياً صهيونياً، يقول بـ «الأمة اليهودية» وبـ «الحل القومي» لـ «المسألة اليهودية». والأحزاب الإسرائيلية هي - بمجملها - صهيونية، ترى في تحقيق الهدف الصهيوني المركزي - بناء الدولة القومية اليهودية على «أرض - إسرائيل الكاملة» - مبرر وجودها، وبالتالي، محور نشاطها السياسي. وإذ ظهرت في الأعوام الأخيرة جماعات صغيرة من المثقفين تطرح ما أسمته «ما بعد الصهيونية»، فقد برز في المقابل تيار «ديني/ قومي أصولي»، يدعو إلى إحياء حركة الاستيطان على أساس مبدأ «أرض - إسرائيل الكاملة».[15]

---

(15) الفقرات التالية مأخوذة أساساً من:
شوفاني، إسرائيل ومشروع كارتر، ص 19- 30؛ التسوية المحطة، ص 47- 77؛ طريق بيغن، صXIII -XIX . وكلها مصادر سبق ذكرها.

فعلى أرضية الأيديولوجية الصهيونية يقوم مبدآن مركزيان في العمل الصهيوني، يتعلقان بالثوابت في مقومات الدولة: الشعب والأرض. وفي إسرائيل، ينعكس هذان المبدآن في قانوني الجنسية وملكية الأرض؛ فـ«قانون العودة» يمنح كل يهودي يريد الهجرة إلى فلسطين حق المواطنية الإسرائيلية على الفور. وأما بالنسبة إلى الأرض، فقانون ملكيتها الأساسي جاء متطابقاً مع الامتياز الذي منحه وعد بلفور لما أسماه «الشعب اليهودي» (انظر أعلاه). وجميع الشواهد تشير إلى الإجماع الصهيوني على هذين المبدأين، مما يحول دون إمكان مسّهما، ليس في المستقبل المنظور على الأقل. ومن هنا، فإسرائيل الراهنة لا تستطيع اتخاذ القرار الحاسم بشأن تحديد حدودها البشرية والجغرافية، وبالتالي، السياسية، وكأنها دولة قومية كاملة، قبل استكمال مشروعها الاستيطاني بشكل مقبول صهيونياً؛ وهذا هو حجر الزاوية في موقفها من أية «تسوية نهائية وشاملة». فبالنسبة إلى إسرائيل، ولأسباب ذاتية – صهيونية، وأخرى موضوعية – فلسطينية، تبقى هذه المسألة عاملاً متغيراً، علماً بأنها العامل الثابت الأول في الدولة القومية العادية. ولكن إسرائيل ليست كذلك؛ فهي ثمرة استيطان انطلق من نقطة الصفر في العلاقة بين المستوطنين اليهود والأرض الفلسطينية، في مسار لم يستكمل بعد. فالأرض التي تدّعي الصهيونية الحق التاريخي عليها، حتى في حدودها الضيقة: فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، لم يتم تهويدها تماماً بعد. ويزيد في صعوبة اتخاذ القرار على هذا الصعيد كونها واقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي؛ وهذا ما يجعله أكثر تعقيداً وامتناعاً، خاصة لناحية إقناع المستوطنين بضرورة الانسحاب منها في حال «التسوية». أما على الصعيد الموضوعي، فهناك رفض أهل البلد الأصليين الاعتراف بشرعية الاغتصاب الصهيوني لها. وإذ حصل بعض التغيير في موقف الطرفين من هذا الموضوع، فإنه لا يزال بعيداً عن تشكيل أساس للتسوية بينهما، حتى في إطارها المرحلي.

وكذلك، فالعامل الثابت الآخر في الدولة القومية العادية– الشعب – متغير بالنسبة إلى إسرائيل؛ وهو لا يزال بعيداً عن الاستقرار إلى الآن. وهي لا تزال تعمل على تهجير من تبقى من يهود العالم خارجها، وهم الأكثرية، إلى فلسطين، فيما تجهد في تغييب الشعب الفلسطيني عن وطنه، في مسار مزدوج لم يبلغ غايتيه بعد. وتجدر الملاحظة أن الحركة الصهيونية كانت، قبل قيام إسرائيل، تبرر دعوتها اليهود إلى الهجرة والاستيطان في فلسطين، بأنها عمل في سبيل إنقاذهم من الضياع قبل فوات الأوان. لكن، بعد قيامها، تحولت التبريرات الصهيونية إلى التركيز على أهمية الهجرة والاستيطان لإسرائيل ذاتها، ولإنقاذها من الانهيار. ومع ذلك، ظلت مسألة الحفاظ على «الشعب اليهودي»،

وحمايته من «خطر الاندماج»، عنصراً أساسياً في تبرير الدعوة إلى الهجرة، كما يبرز ذلك في مناقشات المؤتمرات الصهيونية عامة. ومهما يكن أمر الهجرة اليهودية إلى إسرائيل اليوم، وخاصة من الدول الغربية والاتحاد السوفياتي (انظر أدناه)، وبغض النظر عن طبيعة العلاقة بين الحركة الصهيونية وإسرائيل بعد قيامها، فإن الهجرة اليهودية تبقى على رأس جدول أعمال كل منهما، انطلاقاً من المبدأ الصهيوني القاضي بوجوب استكمال «تهويد فلسطين أرضاً وشعباً وسوقاً». وما دام هذا الوضع قائماً، والمهمة غير مستكملة، فسيبقى قرار إسرائيل بشأن تحديد حدودها البشرية ممتنعاً، وبالتالي، استنكافها عن الدخول فيما يسمى «تسوية شاملة ونهائية»، ناهيك عن «عادلة»، خاصة فيما يتعلق بالبعد الفلسطيني من الصراع العربي – الإسرائيلي. وإذ جرى بعض التحول في مواقف الأطراف بالنسبة إلى هذا الموضوع، فإنه أصبح عامل توتير رئيسي لديها جميعاً.

وقد ظل الخلل القائم في إسرائيل على صعيد البنية التحتية، والمتمثل في عدم التوازن بين الجغرافيا التي تحتلها والديمغرافيا التي تضمها، عاملاً كابحاً لها عن الولوج الجدي في مسار «التسوية»، فظلت مشاركتها فيها من قبيل المناورة السياسية، وكذلك كانت الكوابح الأيديولوجية لدى قيادتها، والاعتبارات السياسية الداخلية، خاصة وأنها لم تجسّد منطلقاتها الصهيونية في الواقع. وعلى العموم، رأت في مشاريع التسوية المطروحة عليها خطراً يهدد أمنها الاستراتيجي على صعيد الشق اليهودي من المشروع الصهيوني، الذي لم يتطور بموازاة الشق الإمبريالي، فيصبح ظاهرة قابلة للحياة بفعلها الذاتي. وفي المقابل، كانت تلك المشاريع، وما تضمنته من شروط سياسية، تشكل في نظر القيادة العسكرية/السياسية الإسرائيلية خطراً يهدد أمن كيانها الاستراتيجي على صعيد دوره الوظيفي. واعتبرت أن التسوية على قاعدة موازين القوى الراهنة في كل مرحلة، قبل إنجاز ذلك الدور، وتطويع الدول العربية لإملاءاته، تعمل لصالح أطراف منافسة، أو معادية، فرفضتها. وقد نجم هذا الاعتبار عن القلق على دورها الوظيفي، وبالتالي، على خصوصية العلاقة مع أميركا، التي تشكل، في الاعتبار الأخير، حجر الزاوية في مفهوم تلك القيادة لما تسميه «أمن إسرائيل القومي». ومن هنا كان التردد الإسرائيلي، ومحاولات المماطلة والمناورة، بل والعجز الواضح عن اتخاذ القرارات الحاسمة بشأن «التسوية». وبقيت على هذا الحال، حتى جاءت «مبادرة السادات» (1977)، فأخرجت تلك القيادة من ارتباكها، مما تجلى في ثقتها المفرطة بمصداقية تحركها، السياسي والعسكري، أثناء غزو لبنان وبعده.

إن جذور الأزمة المستعصية على إسرائيل تكمن في شقها اليهودي أكثر من الإمبريالي؛ وهي تتمثل في عجز المؤسسات الاستيطانية الصهيونية عن إنجاز دورها في

استكمال مهمتها – تهويد فلسطين، أرضاً وشعباً وسوقاً. لقد حققت نجاحاً أكبر على صعيد دورها الوظيفي العدواني في المنطقة، مما على صعيد تأمين قاعدتها الاستيطانية، سواء بالتهويد أو بتغييب الشعب الفلسطيني. وواضح أنه بعد مئة عام على العمل الصهيوني السياسي، وخمسين على النشاط الإسرائيلي المتعدد الجوانب، لم تتجمع غالبية يهود العالم في إسرائيل، كما لم يغب الشعب الفلسطيني عن مسرح الأحداث. وكما فشلت إسرائيل في صهر الجماعات اليهودية المتنافرة التي قدمت إليها، هكذا خاب دأبها على تذويب الشعب الفلسطيني وقمع حركته الوطنية. وفيما رفض هذا الشعب الاستسلام لإملاءات المشروع الصهيوني، وبالتالي، الغياب والذوبان، هكذا رفضت غالبية يهود العالم، وخاصة في أميركا، الانصياع لتلك الإملاءات في الهجرة والاستيطان. وكذلك، نجحت إسرائيل إلى حد لا يستهان به في تهويد اقتصادها، وحققت إنجازات كبيرة على مستوى البنى التحتية والفوقية في تطوير ذلك الاقتصاد. لكنها لا تزال بعيدة عن استكمال مشروعها في هذا المجال، بالوصول إلى الاستقلال الاقتصادي، ولو نسبياً. وهذا يسبب إشكالاً لصانعي القرار الإسرائيلي، الذي يبدو وكأنه يدور في حلقة مفرغة. فمن أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادي، لا بد لإسرائيل أن ترتبط بالمشروع الإمبريالي العام في المنطقة. ولكن، ولكي ترتبط به، عليها أن تسهّل طريقه إلى التسوية كما يراها المركز. غير أن القيادة الإسرائيلية تريد استقلالاً اقتصادياً يوسّع هامش حرّيتها في اتخاذ القرار السياسي، كي تستطيع رفض شروط المركز للتسوية، لأنها تعتبرها عائقاً في طريق استكمال الشقّ اليهودي من المشروع الصهيوني. ولذلك، دأبت تلك القيادة على عرقلة مشاريع التسوية التي طرحها المركز (الأميركي)، بهدف كسب الوقت والعمل على تعزيز موقع إسرائيل في الشراكة معه.

إن الكلام عن القرار السياسي الإسرائيلي، خصوصاً في مسألة مصيرية كالتسوية، وما يترتب على اتخاذه، أو عدمه، من أثر على العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة، من جهة، وبين هاتين والعالم العربي، من جهة أخرى، لا يستقيم إلا إذا أُلمّ بجدلية العلاقة المثلثة الجوانب بين هذه الأطراف. ولكي يكون مثل هذا الكلام دقيقاً، لا بد أن يأخذ في الاعتبار تشكيل القوى السياسية، على الأقل الفاعلة منها، في كل واحد من هذه الأطراف، واصطفاف تلك القوى في الصراع الدائر في المنطقة؛ وبناء عليه، فرزها بحسب تطابقها وتوافقها، أو على العكس، تناقضها وتعارضها، وصولاً إلى تحديد أطراف بين هذه القوى المصطفّة، الأصيلة منها والدخيلة، وبالتالي، تقرير طبيعة الصراع الذي تخوضه كل قوة، ومدى جديتها في خوضه. وإذا كانت معالجة الموضوع، انطلاقاً من جدلية العلاقة المثلثة

الجوانب، بغض النظر عن تشكيل القوى داخل كل طرف، هي على درجة عالية من التعقيد، فكم بالحري إذا كانت الأطراف غير موحّدة الاتجاهات، أو متناغمة الشعارات، أو متطابقة الأهداف. وفي الإمكان تصوّر عدد المتغيرات إذا كان في كل طرف اتجاهان فحسب. والواقع، ولو بخطوط عريضة، يمكن تمييز اتجاهين في كل واحد من تلك الأطراف، إذا حسبنا القوى الفاعلة فقط، وذلك سواء في النظرة إلى الطرفين الآخرين، أو في المفهوم لطبيعة الصراع، وبالتالي، لكيفية حسمه، والأسلوب الواجب اتباعه لذلك. ففي الجانب العربي مثلاً، هناك نهج التسوية في مقابل التحرير، وإن لم يكونا متكافئين. وفي الجانب الإسرائيلي، هناك نهج أرض – إسرائيل الكاملة في مقابل الدولة اليهودية الصرفة، وهما متعادلان تقريباً. وفي الولايات المتحدة هناك نهج «التوتير الدولي» في مقابل «الانفراج الدولي». ولكن همنا هنا ينحصر في الجانب الإسرائيلي أساساً؛ وهو يعاني من أزمة، كما ورد أعلاه.

إن عدم التوازن في إنجازات شقي المشروع الصهيوني – اليهودي والإمبريالي – أصبح يشكل بمرور الزمن العقبة الرئيسية أمام القيادة الإسرائيلية لاتخاذ قرار التسوية. ولذلك، ظلت هذه القيادة، ولفترة طويلة (انظر أدناه)، تماطل لكسب الوقت، لعلّها، باستغلال عامل الزمن، تنجح في جسر الفجوة بين إنجازاتها في كل من هذين المجالين. وهذه المماطلة كانت عاملاً في الخلاف بين واشنطن وإسرائيل؛ لكن إصرار إسرائيل على كسب المزيد من الوقت كان عاملاً أساسياً في سلوك «التسوية» نهج «الخطوة – خطوة» و«التسويات المرحلية». وعلى هذا الصعيد، صحيح أن واشنطن هي الطرف الأكثر فاعلية في تقرير سياسة المشروع الصهيوني العليا بشكل عام، غير أن لإسرائيل أولوياتها التي لا بدّ من أخذها في الاعتبار. وفي الواقع، فإن أولويات الشريكين ليست متطابقة تماماً. فمن وجهة نظر واشنطن، لم يكن الاستيطان اليهودي في فلسطين مشروعاً اقتصادياً بحد ذاته، كما أنها لم تر به مستوطَناً لجميع يهود العالم. وفي تقويمها، ليس ميزان مدفوعاته هو الذي يقرر الاستمرار في بنائه ودعمه، أو إهماله وإلغائه، وإنما هو مدى مساهمته في تهيئة الظروف الملائمة للنفاذ إلى ثروات العالم العربي، وإحكام القبضة على مقدّراته. أي أنه بينما أرادت إسرائيل بناء دولتها، كانت واشنطن تريد أن تجعل منها «قاعدة» متقدمة، أو «ثكنة استيطانية». وفي المحصلة، نجح الشريكان في تحقيق غايتيهما، لكن بنسب متفاوتة تعكس ميزان القوى بينهما فعلاً. وليس أدلّ على اختلال التوازن لصالح الشق الإمبريالي من المشروع الصهيوني من الفارق الشاسع بين نموّ الآلة العسكرية الإسرائيلية ونضوجها، وبين هشاشة البنية الاجتماعية للتجمّع الاستيطاني اليهودي في

فلسطين. وليس ذلك إلا لأن تلك الآلة هي أكثر مؤسسات المستوطَن ارتباطاً بالمصالح المباشرة للمركز، الذي يكلؤها بعناية خاصة.

وفي الواقع، فإن بروز الآلة العسكرية الصهيونية، بنموّها وتطورها، فوق باقي المؤسسات الاستيطانية الأخرى، يعكس التقاء الشريكين في المشروع الصهيوني على بناء تلك الآلة وإعطائها مركزيتها في العمل على تحقيق أهدافه. فالشريك الأكبر، الذي رأى في الاستيطان اليهودي قاعدة للعدوان على حركة الجماهير العربية – النقيض الأساسي لوجوده الإمبريالي في المنطقة – دفع في بناء تلك الآلة لتساهم بدور فعال في تطويع تلك الحركة لإملاءات مصالحه في المنطقة. أما الشريك الأصغر، فقد أراد من تلك الآلة أن تحمي استيطانه في المرتبة الأولى، وأن تساهم في بناء مشروعه الخاص عبر مردود خدماتها إلى الشريك الأكبر، وهكذا، أوكلت إلى هذه الآلة مهمة مزدوجة، جعلت الشريكين يسهران على رعايتها، ومدّها بوسائل القوة اللازمة لها للقيام بدورها. وفي خدمة مصالح الشريك الإمبريالي، كان دور هذه الآلة العسكرية خارج حدود الاستيطان اليهودي، حيث تنمو حركة الجماهير العربية وتهدّد تلك المصالح. من هنا، فإن اهتمام هذا الشريك بالاستيطان، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، يتوقف عند حدود ضمان «القاعدة الآمنة» لتلك الآلة، لتنطلق منها إلى القيام بعدوانها على الأمة العربية. في المقابل، يريد الشريك الأصغر من هذه الآلة أن تحمي استيطانه، الذي ظل يزحف وراءها محاولاً رسم حدوده بموازاة رقعة احتلالها. وقد ظلت هذه المسألة مصدر خلاف بين إسرائيل وواشنطن، التي لم تقتنع دائماً بالتبريرات الأمنية لبناء المستوطنات في المناطق التي تحتلها تلك الآلة العسكرية. كما ظلت تشكّ في أن مثل هذا الاستيطان يزيد في قدرة الجيش الإسرائيلي على أداء مهمته. ففي نظرها، كانت عناصر قوة ذلك الجيش تكمن في امتلاكه الأسلحة المتطورة والتكنولوجيا الحديثة، وفي إتقانه فنون الحرب المتقدمة؛ وإن لزم الأمر، ففي عقد «معاهدة دفاع مشترك» مع الولايات المتحدة. وبينما يختلف الطرفان على أهمية الاستيطان بالنسبة إلى «أمن إسرائيل»، فإنهما يتفقان على أن هذا الأمن لا يتوقف على ما يحدث عند حدود رقعة ذلك الاستيطان، أو داخل تلك الحدود، وإنما – وفي الأساس – يتوقف على ما يجري وراءها، خصوصاً في عواصم دول الطوق العربية، حيث نشاط حركة الجماهير العربية. وهذا «الأمن الإسرائيلي» لا يستتب إلا عند التحكم في المسارات السياسية في تلك العواصم. والخلاف على الاستيطان، وعلى أهميته بالنسبة إلى «أمن إسرائيل»، ظل يشكل عقبة كبيرة في طريق مفاوضات التسوية، منذ بدايتها وإلى الآن (1998).

والحقيقة أن إسرائيل أثبتت مصداقيتها في خدمة المصالح الأميركية، وبالتالي، جدارتها بالموقع الخاص الذي تحتله في واشنطن، من خلال نجاعتها في أداء المهمة الموكلة إليها. وقد أعطى نشاطها العدواني، المباشر والمداور، مقولة أن «ليس للغرب أفضل في الشرق من الغرب نفسه»، كما يتجسد في إسرائيل (جابوتنسكي)، مزيداً من المصداقية. في المقابل، لم يثبت حلفاء الغرب من القوى المحلية مصداقيتهم في أداء المهمة المطلوبة، إذ حتى الشاه سقط، وبقيت إسرائيل تصارع على حماية سجلّها في هذا المجال. وكان مردود هذا النشاط على إسرائيل كبيراً، إذ وفّر لها دعماً مادياً وسياسياً ضخماً؛ فكان طبيعياً أن تصارع للاحتفاظ بموقعها في الاستراتيجية الأميركية ولتأمين مردوده. ومجمل ما تقدمه إسرائيل من خدمات إلى واشنطن، سواء عن طريق ضرب القوى المحلية المناهضة لها، أو دعم الجهات الموالية، بالإضافة إلى نشاط أعوانها الدؤوب في المؤسسة الحاكمة هناك، وفعل المؤسسات الصهيونية على الساحة الأميركية عامة، يعطيها مركزها القوي في واشنطن، ويمكنها حتى من خوض صراعات حادة مع الإدارة الأميركية. وليس لإسرائيل ذلك، إلا لأنها أصبحت ركناً أساسياً في الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة، تخوض معاركها من داخل المركز، كجزء عضوي منه لا كجسم منفصل عنه. وفي هذا خصوصيتها وما يميزها عن أترابها. وهي تسخر هذه الخصوصية لبناء كيانها وتطويره. وبقدر حاجة المركز إلى خدمات إسرائيل، هكذا حرصه على مدّها بوسائل القوة، لتبقى قادرة على الأداء، من جهة، وكذلك قدرتها هي على استغلال ذلك الحرص وتوظيفه في زيادة وزنها في الشراكة مع واشنطن، من جهة أخرى. وقلق إسرائيل على مستقبل هذا الموقع المتميز، انطلاقاً من حيويته لاستمرار بقائها، يجعلها تصارع للحصول على كل الضمانات لاستمرار احتلالها له، مما يشكل عاملاً مهماً في عرقلة مفاوضات التسوية.

وما دامت هذه العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة قائمة، فإنه يترتب على ذلك عدد من الاستنتاجات العامة، لعل أهمها ما يلي: 1) إن قرار إسرائيل يبقى على العموم خاضعاً لإرادة واشنطن، ووفقاً لما تمليه مصلحة المشروع المشترك بينهما، كما تراها الإدارة الأميركية القائمة أساساً؛ ولا مجال لإسرائيل للخروج عن إملاءات واشنطن، أو عليها، خصوصاً فيما يتعلق بالمسائل الجوهرية؛ 2) إن الاستراتيجية العامة لهذا المشروع توضع في واشنطن لا في إسرائيل؛ 3) إن مجال حركة إسرائيل للتأثير في القرار، يظل في إطار المشروع وليس خارجاً عنه؛ 4) إن صراعها مع مثل هذا القرار – في حال حدوثه – يدور على أرضية المشروع، ويتمحور عموماً حول التعارضات القائمة بين الأجنحة المتنافسة في المركز على صنعه؛ 5) إن فاعليتها في التأثير على صنع القرار تتلاءم مع

حجمها في المشروع، وتتأثر كثيراً بالتحالفات التي تقيمها مع الأجنحة المتصارعة حوله؛ 6) إن هذه الفاعلية تتأثر بالظرف الذاتي الذي تمر به المؤسسة الحاكمة في المركز، أو الأجنحة الحليفة منها لإسرائيل؛ 7) إن هذه الفاعلية تتضاءل أمام الظرف الموضوعي الذي تواجهه المؤسسة الحاكمة في واشنطن. ومع ذلك، فالأكيد أن لإسرائيل هامشاً من الحرية في اتخاذ القرار، يتلاءم وحجمها في المشروع العام، ويتأثر عموماً بتطابقه أو تعارضه مع قرار المركز، وبدرجة مساس هذا القرار بمصالحها الخاصة، أو ابتعاده عنها. وهذا الهامش يزداد اتساعاً، أو ضيقاً، وفقاً للظرف الذاتي الذي تمر به المؤسسة الحاكمة في المركز، أي وفقاً لقدرة القيادة الإسرائيلية على ابتزاز موقف الإدارة الأميركية، كما يحدث في مواسم الانتخابات الأميركية العامة للرئاسة مثلاً. ومهما يكن، فإن واشنطن ظلت، منذ قيام إسرائيل وإلى اليوم، شريكاً دائماً وفاعلاً في كل مراحل المفاوضات السياسية على «التسوية»، كما كانت، على العموم، شريكاً لإسرائيل في عدوانها على الأمة العربية.

رابعاً: قطع الطريق على مشاريع «التسوية»

إن الاعتبارات التي حكمت سلوك القيادة الصهيونية بعد الحرب العالمية الثانية، على أرضية «برنامج بلتمور» (انظر أعلاه)، وأدت إلى حرب عام 1948، ظلت توجّه سياسة إسرائيل بعد قيامها. فالدولة التي قامت حينئذ لم تكن تلبي الطموح الصهيوني، لا شكلاً ولا مضموناً. وكما كان قبول القيادة الصهيونية بخطتي التقسيم (1937، 1947) تكتيكاً مناوراً، هكذا كان توقيعها اتفاقات الهدنة و«بروتوكول لوزان» (1949). لم تكن تلك القيادة، التي هيمن عليها دافيد بن – غوريون، ترى في إقامة الدولة نهاية المطاف بالنسبة إلى المشروع الصهيوني، وإنما وسيلة لتحقيق أهدافه الكاملة، في مرحلة، أو مراحل لاحقة. وكان طبيعياً، والحالة هذه، ألا تعمد تلك القيادة إلى قطع الطريق أمام استكمال مشروعها، فتوقع على تسوية نهائية مع الأطراف المعنية، على قاعدة نتائج حرب 1948. وفي الواقع، فإن سياسة بن – غوريون، خلال تلك الحرب وبعدها، والتي كانت التعبير الحقيقي عن مضمون المشروع الصهيوني، قد حددت مسار الأحداث اللاحقة في المنطقة. فبصرف النظر عن مواقف الدول العربية في حينه، اللفظية أو العملية، السرية أو العلنية، فإن القيادة الإسرائيلية لم تكن في وارد أية تسوية نهائية على أرضية المشاريع المطروحة.[16] ولم يكن تعامل تلك القيادة معها إلا مناورة، اقتضتها ظروف الحرب، أو المسارات السياسية التي سبقتها أو ترتبت عليها. وفي السنوات الأخيرة، نشر عدد من الباحثين، بينهم إسرائيليون، دراسات تنقض الرواية الرسمية الإسرائيلية عن تلك الفترة، لكنها ظلت على العموم تجنح نحو التبرير والذرائعية، علماً بأن أصحابها ينطلقون من أرضية صهيونية.

وكما كان بن – غوريون واثقاً من أن إسرائيل ستكسب الحرب عام 1948، فلم

(16) حول الموقف العربي من مشاريع التسوية في حينه، انظر: شوفاني، الموجز، ص 484 – 510.

يصغ للدعوات، الصهيونية والدولية، بتأجيل الإعلان عن إقامة الدولة، هكذا كان مقتنعاً بأن الزمن يعمل لصالحها بعد كسبها الحرب، فلم يستعجل تسوية ذيولها. وأسوة بسلوكه إزاء خطتي التقسيم - القبول اللفظي والرفض الفعلي - هكذا تصرف أيضاً بالنسبة إلى مشاريع التسوية التي طرحت أثناء الحرب وبعدها. وإذ أعلن أن «السلام» هو غايته، وبالتالي، أرسل مندوبين للتفاوض على التسوية برعاية الأمم المتحدة، فإنه تشبث بشروط تجعلها مستحيلة الوصول إلى نتائج عملية. وقد تذرع بالادعاء بأن الدول العربية هي التي بادرت إلى الحرب، وعليها تقع مسؤولية نقض قرارات الأمم المتحدة، فلم تعد ملزمة لإسرائيل. كما استغل الخطاب الإعلامي العربي للادعاء بأن إسرائيل مهددة بالدمار، وبالتالي، فهي لا تستطيع العودة إلى حدود التقسيم، أو القبول بإعادة اللاجئين الفلسطينيين، كما تؤكد قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتعليقاً على رسالة من الرئيس الأميركي، ترومان، تطالب إسرائيل الالتزام بدفع تعويضات عن الأملاك العربية التي وقعت في يدها خلال الحرب، دوّن بن - غوريون في مذكراته: «إن الدولة لم تقم بفضل قرارات الأمم المتحدة. فلا أميركا ولا أية دولة أخرى نفذت القرارات، أو منعت الدول العربية (وحكومة الانتداب) من إعلان حرب الإبادة علينا، متذرعة بقرارات الأمم المتحدة. لم تحرك أميركا ساكناً لإنقاذنا، بل فرضت حظراً على السلاح، ولو تعرضنا للإبادة لما أنقذونا. إن تلك الحدود التي أقرتها الأمم المتحدة كانت قائمة على ترتيب سلمي ومنطوق القانون الدولي بموافقة العرب، والعرب رفضوا. لا وجود للاجئين، هناك مقاتلون أرادوا اقتلاعنا من الجذور. لقد أتت الدول العربية بناء على طلبهم، وهي ترفض حتى الآن توقيع السلام والاعتراف بنا، وتهدد بالانتقام. أنعيد اللاجئين كي يبيدونا مرة أخرى، أم نطلب الشفقة من أميركا كي ترسل لنا جيشاً يدافع عنا؟ إن أميركا قوية، ونحن شعب صغير لا حول له. لن نقف في وجه القوة الأميركية، لكن الحفاظ على وجودنا يتقدم على إطاعتها. لذلك لا نفهم لماذا التأديب ولغة التهديد». [17]

لم تكن القيادة الإسرائيلية حريصة على التوصل إلى «تسوية»؛ «ومع الوقت، كان هناك من عزا إلى بن - غوريون نيّة التخلي عن السلام من أجل المحافظة على التوتر المطلوب لتوحيد المجتمع الإسرائيلي وبلورته، واستمرار سلطة مباي. وكان هناك من اتهم إسرائيل بأنها أضاعت الفرصة للسلام» (انظر أعلاه). وفي الواقع، فإن بن - غوريون، الذي وصل إلى ذروة قوته وهيبته في تلك الفترة، كان المسؤول الأول والأخير عن صنع القرار داخل المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة، ولم تصمد في وجهه أية معارضة، سواء من

(17) سيغف، الإسرائيليون الأوائل، ص 45.

اليمين أو اليسار. وكان بن - غوريون يحظى بدعم شعبي واسع النطاق داخل جمهور المستوطنين والأوساط الصهيونية عامة؛ لقد صوّر لهم الحرب بأنها مسألة حياة أو موت، فألهب الانتصار فيها خيالهم، الأمر الذي شجعه على المزيد من التطرف. «وفي أثناء المفاوضات بشأن اتفاقات الهدنة، وفي اجتماعات لوزان، ركز مندوبو إسرائيل على الثمن. وفاوضوا بتصلب. وتورطوا مرة تلو الأخرى في المساومة في بعض التفاصيل، إلى حدّ أن التفاصيل كانت تبدو لهم موازية لقيمة الاتفاق نفسه. وفقدوا مرة تلو الأخرى الرؤية الشاملة، ولم يميزوا بين الجوهري والثانوي. وأرادوا أن يستخلصوا من المحادثات مزايا إقليمية وضمانات أمنية: هضبة هنا، وطريقاً هناك. أما وقف القتال فلم يحظ باهتمامهم بحد ذاته. وقد علق بن - غوريون: لم تعطنا الهدنة مع لبنان شيئاً، بل على العكس أعطت لبنان». [18]وهذه العيّنة من تقويمات من أسموا «المؤرخين الجدد»، الذين ثارت حولهم ضجة في إسرائيل وخارجها، تبين في الحقيقة الخلل في وعيهم لأهداف بن - غوريون الفعلية، التي أخفاها حتى عن أقرب المقربين منه. وبالفعل، فإن كتاباتهم تطفح بمثل هذه التقويمات، المنطلقة من رغبة إسرائيل بالسلام، ولكن قيادتها أخطأت سبيل الوصول إليه؛ لم يخطر ببالهم أن تلك القيادة كانت تعمل لقطع الطريق على أية تسوية، عن سابق عمد وإصرار.

ففي الحرب العالمية الثانية، وفي مقابل النقلة النوعية للمشروع الصهيوني، التي جرى التعبيرعنها في ربطه بعجلة القوة الصاعدة عالمياً، بما في ذلك بالشرق الأوسط - الولايات المتحدة - وما نجم عن ذلك من تطوير ذاتي لذلك المشروع، حدث تراجع في العمل الوطني الفلسطيني، ذاتياً وموضوعياً. لقد أصبح هذا العمل جزءاً من الوضع العربي العام، الذي انحاز إلى القوة الهابطة جراء الحرب، عالمياً وإقليمياً - بريطانيا. فما عدا ثورة رشيد عالي الكيلاني (1940 - 1941) في العراق، التي انحازت إلى دول المحور، وانضم إليها بعض القادة الفلسطينيين، كانت الحكومات العربية تقف إلى جانب الحلفاء، عبر الارتباط ببريطانيا، بصرف النظر عن مزاج شعوبها. لكن بريطانيا، التي سعت، ولو شكلاً، لاسترضاء العرب، وجدت نفسها واقعة تحت ضغط أميركي - صهيوني، بينما هي في حالة حرب صعبة مع ألمانيا، لم تكن لها فيها اليد العليا في البداية، إذ كان الاتحاد السوفياتي لا يزال حليفاً لألمانيا، وأميركا لم تدخل الحرب رسمياً بعد. وكان طبيعياً أن ينعكس المأزق البريطاني على الوضع العربي، الذي وجد نفسه أمام خيار أهون الشرّين، أخذاً بالاعتبار الواقع

(18) المصدر السابق، ص 45-46.

الذي يعيشه، بينما فتح ذلك أمام المنظمة الصهيونية خيار أولى الحسنيين، فلم تتردد في انتهاز الفرصة.

واستغلت المنظمة الصهيونية مأزق العلاقات بين الحلفاء خلال الحرب، لدفع مشروعها نحو غاياته؛ وفي المقابل، استغلت بريطانيا المأزق العربي الذاتي لتمرير مناوراتها الرامية إلى إخضاع العرب لإملاءات استراتيجيتها العسكرية في الحرب. وكما فعلت حكومة لويد جورج في الحرب العالمية الأولى، فعلت حكومة تشرتشل في الثانية، بتمرير الخديعة على العرب. لكن تشرتشل، الذي لم يألُ جهداً في خدمة الصهيونية، لم يفلح في احتوائها، وبالتالي، الحؤول دون انتقالها إلى الحاضنة الأميركية، فخسر صداقة العرب، ولم يكسب رضى الصهيونية. وإذ خرجت بريطانيا من الحرب الثانية في المعسكر المنتصر، لكن موقعها فيه ضعف كثيراً عما كان عليه في الأولى. ففي الأولى، كانت بريطانيا قوة مهيمنة، واستطاعت بعدها أن تكبح جماح أميركا، وتستخف بها، كما حدث في أثناء تشكيل عصبة الأمم؛ أما في الثانية، فقد انقلبت الآية تماماً. وبغض النظر عن النوايا البريطانية إزاء العرب، فإنها بعد الحرب الثانية لم تكن في موقع يتيح لها فرض إرادتها. لقد فقدت موقعها، عالمياً وإقليمياً، لمصلحة الولايات المتحدة. واستغلت الصهيونية هذا الانقلاب، وهجرت بريطانيا وتعلقت بأهداب أميركا، بينما كان على العرب، حلفاء بريطانيا، أن يعيدوا ترتيب أوراقهم، بما ينسجم مع الوضع الجديد، الذي كان للصهيونية فيه موقع متقدم عليهم.

ولاستيعاب حالة التململ العربية، عمدت بريطانيا إلى طرح فكرة «الجامعة العربية». والتقطت الحكومة المصرية الفكرة، وأجرت اتصالات ومشاورات، انتهت إلى وضع «بروتوكول الاسكندرية»، الذي وقعته حكومات مصر والعراق والسعودية ولبنان وشرق الأردن (7 تشرين الأول/ أكتوبر 1944). ثم وضع «ميثاق جامعة الدول العربية»، الذي وُقّع في 12 آذار/ مارس 1945. ولم تكن فلسطين عضواً في الجامعة العربية، لكنها لم تغب عنها كقضية. لقد وضع ميثاق الجامعة العربية قضية فلسطين في إطارها القومي، بجعلها قضية عربية، ولكن في ملحق خاص، كمؤشر إلى تدني أهميتها في سلم أولويات الدول التي تقاطعت مصالحها على تشكيل الجامعة العربية في حينه. وظلت قضية فلسطين على جدول أعمال الجامعة منذ تأسيسها، لكن من دون إجماع على معالجتها بصورة تتوازى مع إلحاحيتها. وأصبحت الجامعة هي الناطق باسم القضية الفلسطينية، من دون امتلاك أداة ذاتية لتنفيذ القرارات بشأنها؛ وهكذا، ترك الأمر للدول العربية، التي كانت مشغولة بقضاياها الخاصة بعد الحرب.

ولما انتهت الحرب، ولم يعد الرفض العربي للمشروع الصهيوني يتمتع بالأهمية نفسها، أصبح بإمكان حكومتي بريطانيا والولايات المتحدة الإفصاح أكثر فأكثر عن انحيازهما إليه. وإذ لم يعش روزفلت لاستكمال خديعته، فقد تركها لخلفه ترومان لإنجازها؛ وكان روزفلت توفي بعد أسبوع واحد من تأكيده عهده لابن سعود في رسالة تتعلق بمستقبل فلسطين (5 نيسان/ أبريل 1945)، جاء فيها: «يسعدني أن أجدّد لجلالتكم التطمينات التي أُعطيت لكم حول موقف حكومتي، وكذلك موقفي الخاص، بصفتي الرئيس التنفيذي، بشأن قضية فلسطين، وأعلمكم أن سياسة حكومتي في هذا الصدد لم تتغير».[19] وفي الواقع، فإن فترة رئاسة روزفلت الطويلة شهدت تصاعداً كبيراً للنشاط الصهيوني على الساحة الأميركية، كتعبير واضح عن احتضان الولايات المتحدة للمشروع الصهيوني، جملة وتفصيلاً. لقد برزت كالبلد الأم له، في مرحلة دخولها القوي إلى ساحة الشرق الأوسط، واستعدادها لانتزاع الموقع الإمبريالي الأول فيها، وبالتالي، صوغ ذلك المشروع بما يخدم مصالحها في المنطقة. وتضافرت عوامل عدة لنجاح العمل الصهيوني على الساحة الأميركية (انظر أعلاه). إلا أن العامل الأساسي في صوغ العلاقة الصهيونية - الأميركية، يبقى استعداد الوكالة اليهودية لوضع مشروعها في خدمة المصالح الأميركية، وإثباتها ذلك. وفي إطار سياسة «الصفقة الجديدة» و«الباب المفتوح» للرئيس روزفلت، رأت واشنطن بالمشروع الصهيوني مركزاً إقليمياً مضاداً لحركة التحرر العربية، وموطئ قدم لزحزحة بريطانيا وفرنسا من مواقعهما في الشرق الأوسط.

وبينما كانت حكومة تشرتشل قد نفضت أيديها من الكتاب الأبيض (1939)، في أواخر الحرب تماماً، كان في البيت الأبيض الأميركي أحد أهم الركائز الصهيونية على الإطلاق - هاري ترومان. وفي الواقع، فإن ترومان أدى دوراً مركزياً خلال سنوات رئاسته في إقامة الكيان الصهيوني، وتأمين الاعتراف الدولي بشرعية اغتصابه لفلسطين، وطرد سكانها منها. ففي عهد ترومان جرى الإعلان عن قيام إسرائيل، وتعهدت الولايات المتحدة تأمين الغطاء السياسي لها والاعتراف الدولي بها. وكذلك، ففي عهده، أرسيت قواعد «العلاقة المميزة» بين إسرائيل والولايات المتحدة، التي أصبحت تشكل حجر الزاوية في أمنها الاستراتيجي الأعلى، أي المتعلق بمبرر قيامها واستمرار وجودها. وقد تم ذلك على حساب علاقة المشروع الصهيوني ببريطانيا، التي احتضنته في مراحل التأسيس؛ أما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد وجدت نفسها في ظروف ذاتية وموضوعية صعبة، اضطرتها إلى التخلي عن ذلك الدور للولايات المتحدة.

(19) John & Hadawi, vol. I, p. 370.

إن تقويماً شاملاً للعمل السياسي المنسّق بين الوكالة اليهودية والإدارة الأميركية، وكذلك النشاط الإرهابي للعصابات الصهيونية ضد حكومة الانتداب، والضغط السياسي والاقتصادي الذي مارسته إدارة ترومان على حكومة أتلي، يظهر التآمر الأميركي – الصهيوني لإنهاء الانتداب البريطاني في فلسطين، وتحويلها إلى قاعدة للنفوذ الأميركي في المنطقة، عبر إقامة الكيان الصهيوني فيها. وكان أول من طرح فكرة الانسحاب من فلسطين علناً، هو ونستون تشرتشل، الذي أصبح زعيم المعارضة في سنة 1946. [20] وتذرع تشرتشل بالضرر الذي تلحقه قضية فلسطين ببريطانيا ومصالحها في المنطقة والعالم؛ وقابل بين التكلفة والمردود، مستخلصاً أن مصلحة بريطانيا تملي عليها إنهاء الانتداب، ووضع القضية في أيدي الأمم المتحدة. وعرض تشرتشل الأسباب التي أوصلته إلى هذا الطرح، فأورد عجز بريطانيا عن معالجة الوضع المتفاقم في فلسطين، والحرص على عدم إلحاق الأذى بالأهداف الصهيونية، أو تعريض علاقات بلاده بالولايات المتحدة إلى التوتر، في حين تجد بريطانيا نفسها بحاجة إلى الدعم المالي الأميركي. [21]

وفي المؤتمر الصهيوني الثاني والعشرين (كانون الأول/ ديسمبر 1946)، برز التحول الاستراتيجي بنقل المشروع الصهيوني من مجال النفوذ البريطاني إلى الأميركي. وفي قرارات المؤتمر جرى التأكيد على «جعل فلسطين دولة يهودية مندمجة في البناء الديمقراطي العالمي»، وفتح أبوابها للهجرة اليهودية، وتولي الوكالة اليهودية المسؤولية عن ذلك. وتواكب هذا مع تصاعد الدعوة إلى انسحاب بريطانيا من فلسطين والتخلي عن الانتداب، حتى من قبل الأوساط العسكرية، بمن فيهم الفيلد مارشال مونتغومري نفسه. [22] ونتيجة تصاعد الإرهاب الصهيوني، من دون قرار حكومي بريطاني بقمعه لاعتبارات ردات الفعل الأميركية، وحاجة بريطانيا إلى الدعم المالي الأميركي، لم يبق من مخرج إلا التخلي عن الانتداب. [23] وهذا يفسح المجال أمام الولايات المتحدة لتحقيق أهدافها بذريعة «ملء الفراغ»، والحؤول دون «التمدد الشيوعي»، عبر الكيان الصهيوني في الشرق الأوسط.

وفي 10 أيار/ مايو 1946، قدّم ممثلو خمس دول عربية – مصر والعراق وسوريا ولبنان والسعودية – مذكرة احتجاج إلى نائب وزير الخارجية الأميركي دين أتشيسون، بشأن توصيات اللجنة الأنكلو – أميركية (انظر أعلاه)؛ فأكد لهم هذا في ردّه أنه قبل اتخاذ أية

(20) Cohen, Palestine to Israel, (op. cit.), p. 177.
(21) John & Hadawi, vol. II, pp. 91-93; الموسوعة الفلسطينية، 2/2، ص 1075.
(22) Cohen, Palestine to Israel, p. 229.
(23) John & Hadawi, vol. II, pp. 109-110.

إجراءات عملية، سيجري التشاور مع الزعماء العرب، وأن توصيات اللجنة غير ملزمة للسياسة الخارجية الأميركية في شيء. كما بينت الحكومة البريطانية أنها ستعلن قرارها بعد التشاور مع الحكومة الأميركية، وكذلك مع العرب واليهود. وعقد الملوك والرؤساء العرب مؤتمرهم الأول في أنشاص (مصر) لبحث القضية الفلسطينية (28 – 29 أيار/ مايو 1946)؛ فأجمع في مقرراته على أن «فلسطين قطر عربي، وهو القلب في المجموعة العربية... وأن الأخذ بتوصيات لجنة التحقيق الأنكلو – أميركية تعتبره دول الجامعة العربية عملاً عدائياً موجهاً ضدها». أما الإجراءات فقد أحيلت إلى مجلس الجامعة، الذي تقرر عقده في بلودان (سوريا) من 8 إلى 12 حزيران/ يونيو 1946، للنظر في تقرير اللجنة واتخاذ القرارات الملائمة بشأنه. [24]

وفي اجتماع بلودان الاستثنائي، اتخذ مجلس الجامعة قرارات علنية وأخرى سرية. ويمكن تلخيص العلنية منها كالتالي: 1) رفض توصيات اللجنة الأنكلو – أميركية، واعتبار الأخذ بها عملاً غير وِدّي موجهاً ضد العرب؛ 2) التفاوض مع الحكومة البريطانية بشأن قضية فلسطين، وعرضها على هيئة الأمم المتحدة فيما لو تعذّر الوصول إلى حلٍّ مرضٍ؛ 3) إنشاء مكتب مقاطعة الصهيونية؛ 4) وضع تشريعات لبيع الأراضي لليهود؛ 5) رفض التقسيم بجميع صوره؛ 6) إنشاء لجان دفاع عن فلسطين في كل دولة عربية، وإصدار طابع بريد يرصد ريعه للقضية الفلسطينية؛ 7) تشكيل هيئة جديدة تمثل الشعب الفلسطيني وقضيته، وتوصية الحكومات العربية بدعمها. كما اتخذ المجلس القرارات السرية التالية: 1) حثّ الشعوب العربية على التطوع لنصرة عرب فلسطين بجميع الوسائل – بالمال والسلاح والمجاهدين؛ 2) إذا قُبلت توصيات اللجنة الأنكلو – أميركية، وشُرع في تنفيذها، تتخذ الدول العربية الإجراءات التالية: أ) عدم السماح للدولتين – البريطانية والأميركية، أو لإحداهما، أو لرعاياهما، بأي امتياز جديد؛ ب) عدم تأييد مصالح هاتين الدولتين في أية هيئة دولية؛ ج) مقاطعتهما مقاطعة أدبية؛ د) النظر في إلغاء ما يكون لهما من امتيازات في البلاد العربية؛ هـ) رفع الشكوى إلى مجلس الأمن وإلى الأمم المتحدة. وبعثت دول الجامعة العربية بمذكرات تتضمن هذه القرارات إلى كل من حكومتي بريطانيا والولايات المتحدة. [25]

واستجابت الحكومة البريطانية لطلب الحكومات العربية التفاوض لحلّ القضية الفلسطينية، وحددت 10 أيلول/ سبتمبر 1946 موعداً لعقد مؤتمر في لندن لهذه الغاية.

(24) الموسوعة الفلسطينية، 2/2، ص 1072– 1073.
(25) القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ص 246– 247.

وبناء عليه، عقد وزراء خارجية الدول العربية اجتماعاً في الاسكندرية، قرروا فيه ألا يجلس العرب مع ممثلي الوكالة اليهودية، وألا يعترفوا لهم بحق التفاوض، ولا لأميركا بحق التدخل. كما قرروا رفض كل مشروع يؤول إلى التقسيم. ولم يحضر المؤتمر وفد عن فلسطين. في هذه الأثناء، توصلت الإدارة الأميركية مع الحكومة البريطانية إلى اتفاق على «مشروع موريسون – غريدي»، الذي تقدمت به الحكومة البريطانية إلى الوفد العربي. وهو يتضمن تقسيم فلسطين إلى أربع مناطق إدارية كالتالي: 1) منطقة يهودية؛ 2) منطقة عربية؛ 3) القدس وبيت لحم؛ 4) النقب. ورفض العرب المشروع، فطلبت منهم حكومة بريطانيا تقديم مشروع بديل، ففعلوا، وقدموا مشروعاً يتضمن النقاط التالية: 1) استقلال فلسطين دولة موحدة، بحكم ديمقراطي، وجمعية تأسيسية تضع الدستور، وحكومة انتقالية برئاسة المندوب السامي؛ 2) إيقاف الهجرة اليهودية؛ 3) عقد معاهدة تحالف مع بريطانيا؛ 4) ضمان حماية الأماكن المقدسة وحرية زيارتها للجميع. وفي النتيجة، لم تتمخض المفاوضات عن توافق بين الأطراف، فعلّقت لمدة شهرين. ويذكر أن الوكالة اليهودية كانت قد رفضت مشروع موريسون – غريدي (15 آب/ أغسطس 1946)،واقترحت تقسيماً آخر لفلسطين يوسّع حدود الجزء المخصص للدولة اليهودية. (26)

وفي الدورة الثانية من المؤتمر (28 كانون الثاني/ يناير 1947)، الذي دعيت إليه الهيئة العربية العليا بتشكيلها الجديد، ترأس الوفد الفلسطيني جمال الحسيني، لأن السلطات البريطانية لم تسمح للحاج أمين الحسيني بدخول أراضيها. وبداية رفضت الحكومة البريطانية المشروع العربي، وتقدمت بمشروع معدّل عن مشروع موريسون – غريدي، الذي تراجعت عنه الإدارة الأميركية بضغط صهيوني، عرف باسم «مشروع بيفن» وهو يقوم على مبدأ «الوصاية» البريطانية على فلسطين لخمسة أعوام، يجري خلالها التمهيد للاستقلال، عبر خطوات إجرائية معقدة. وكان واضحاً أن الحكومة البريطانية تريد الخروج من المأزق، وكسب الوقت، أملاً في حدوث تطورات تساعد على حلحلة الأزمة المستعصية. ورفضت الوفود العربية المشروع، وكذلك فعلت الوكالة اليهودية، لأنه لا يلبي المطالب العربية بالاستقلال، ولا المطالب الصهيونية بإقامة الدولة اليهودية. وعند هذا الحد، وصلت الحكومة البريطانية إلى الطريق المسدود، فأعلنت (14 شباط/ فبراير 1947) عزمها على إحالة الموضوع بأكمله إلى الأمم المتحدة. (27)

(26) الموسوعة الفلسطينية، 2/2، ص 1076– 1077.
(27) الموسوعة الفلسطينية، 2/2، ص 1079.

لقد كثرت التأويلات لقرار بريطانيا التخلي عن انتدابها على فلسطين والانسحاب منها، ووجهت إليها اتهامات بالتآمر مع الولايات المتحدة والصهيونية لتسليم فلسطين للاستيطان اليهودي، كي لا تتحمل مسؤولية ذلك منفردة. وفي المقابل، جرى تبرير إقدامها على هذه الخطوة بعجزها عن التوفيق بين مواقف الأطراف المتعددة، وإحجامها، لأسباب ذاتية، وموضوعية، عن اللجوء إلى استخدام القوة لفرض إرادتها. ومهما يكن من أمر، فلا بد من النظر إلى المسألة من زاوية الاعتبارات البريطانية للحفاظ على مصالحها، في ظروف الزمان والمكان، وحساب التكلفة والمردود في سياستها الخارجية، وتحديداً إزاء فلسطين، بأبعاد قضيتها عربياً وأميركياً. فبعكس مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، لم تعد بريطانيا بعد الثانية قوة مهيمنة، وزاد اعتمادها على الولايات المتحدة، وخصوصاً إزاء تصاعد قوة الاتحاد السوفياتي. وفي هذا السياق، كان الحفاظ على التحالف مع أميركا مصيرياً، وظل راسخاً رسوخ اهتمام بريطانيا بصيانة موقعها الدولي؛ والتباين في وجهات النظر بينهما بشأن فلسطين لم يكن كافياً لإحداث شرخ في العلاقات بين الدولتين. (28)

في المقابل، كان طرح القضية الفلسطينية على الأمم المتحدة، فرصة مواتية للولايات المتحدة لاحتضان المشروع الصهيوني، وتأمين إقامة الدولة اليهودية بقرار من الهيئة الدولية؛ فتحقق بذلك أهدافها منه تحت غطاء الشرعية الدولية. وفي الأمم المتحدة، تولت الإدارة الأميركية، برئاسة ترومان، تمرير القررات اللازمة لتجسيد المشروع الصهيوني، والاعتراف الدولي به، لما كانت تتمتع به من تأثير ونفوذ في تلك المنظمة الدولية. وكذلك، واستناداً إلى الدعم الأميركي، توسّمت الوكالة اليهودية الخير في نقل قضية فلسطين إلى أروقة الأمم المتحدة، وراحت تعدّ العدّة للاستيلاء على البلد بقرار دولي. في المقابل، فالعرب الذين طالبوا بإنهاء الانتداب، ونقل القضية إلى الأمم المتحدة، وجدوا أنفسهم مرة أخرى بعد الحرب العالمية الثانية، كما كانوا بعد الأولى، في مواجهة تحالف دولي، تقوده الولايات المتحدة. وهو يعمل على استلاب فلسطين، وتحويلها إلى إسرائيل، بكل ما يترتب على ذلك من نتائج، خاصة لناحية تغييب شعبها عنها، مادياً وسياسياً وحضارياً. وكان عليهم أن يخوضوا المعركة التي فرضت عليهم، لصيانة حقوقهم، ولكن من دون نجاح كبير (انظر أعلاه). وانتهت حرب عام 1948 إلى اتفاقات الهدنة العسكرية، التي حددت خطوط وقف إطلاق النار، دون تسوية القضايا السياسية (انظر أعلاه).

(28) Cohen, Palestine to Israel,, p. 220 ff.

خامساً: «خديعة لوزان»

في دورتها الثالثة، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 194/ (11 كانون الأول/ ديسمبر 1948)، بعد اغتيال الوسيط الدولي برنادوت على أيدي عصابة ليحي الإرهابية الصهيونية (انظر أعلاه). و لم تأخذ الجمعية العامة بتوصياته التي نشرت بعد وفاته، واستبقت منها نقطتين فقط، هما: «إنشاء لجنة توفيق، لكن بتفويض مختلف عن ذلك الذي اقترحه برنادوت، ثم تأكيد حق من يرغب من اللاجئين العرب في العودة إلى دياره بأسرع وقت ممكن». وأولت الجمعية العامة مسألة القدس أهمية خاصة. وورد في قرارها المذكور أعلاه أنها: «تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق كي تقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها العادية الرابعة، اقتراحات مفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس يؤمن لكل من الفئتين المتميزتين الحد الأقصى من الحكم الذاتي المحلي المتوافق مع النظام الدولي الخاص لمنطقة القدس؛ إن لجنة التوفيق مخوّلة صلاحية تعيين ممثل للأمم المتحدة، يتعاون مع السلطات المحلية فيما يتعلق بالإدارة المؤقتة لمنطقة القدس». أما بالنسبة إلى النقطة الثانية، فقد أعلنت الجمعية العامة أنها: «تقرر وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذي يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب، وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف، أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة؛ وتصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين، وتوطينهم من جديد، وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك دفع التعويضات، وبالمحافظة على الاتصال الوثيق بمدير إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، ومن خلاله

بالهيئات والوكالات المتخصصة المناسبة في منظمة الأمم المتحدة». أما مسألة الأرض، فقد غابت عن هذا القرار تماماً.[29]

وتألفت لجنة التوفيق من ممثلي ثلاث دول أعضاء في الأمم المتحدة، قامت بتسميتها لجنة تضم الدول الخمس الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، ووقع اختيارها على الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا. وفي الواقع، كانت الولايات المتحدة تقود اللجنة، وكانت فرنسا تسايرها وكذلك تركيا إلى حد بعيد. وفيما كان همّ الولايات المتحدة انتزاع الاعتراف العربي بإسرائيل، تمهيداً لتكريس عضويتها في الأمم المتحدة، فإن فرنسا ركزت اهتمامها حول مصير القدس.[30] ودعت الجمعية العامة «الحكومات والسلطات المعنية إلى توسيع نطاق المفاوضات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن الصادر في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1948 [الهدنة الثالثة]، وإلى البحث عن اتفاق بطريق مفاوضات تُجرى إما مباشرة وإما مع لجنة التوفيق، بغية إجراء تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينها». لكن إسرائيل أصرت على أن تكون المفاوضات مباشرة، الأمر الذي كان يرفضه العرب.[31] وكان الوسيط الدولي بالوكالة بعد اغتيال برنادوت، الدكتور رالف بانش، وبناء على قرار مجلس الأمن بالهدنة الثالثة، قد أنجز الاتفاقيات العسكرية، وبالتالي، وقف القتال رسمياً، مع أنه استمر بمبادرة إسرائيل بعد التوقيع على الاتفاقيات (انظر أعلاه). وفيما استمر الوسيط الدولي في عمله لإنجاز الهدنة على جبهات القتال، باشرت لجنة التوفيق (شباط/ فبراير 1949) عملها من أجل «التسوية النهائية»، مركزة اهتمامها في القضايا السياسية.

«بدا العرب، منذ البداية، مستعدين بصورة إيجابية إزاء اللجنة. فلدى وصول اللجنة إلى الشرق الأدنى، أعرب رئيس الوزراء السوري لها عن رغبته في تسهيل مهمتها. غير أن العرب كانوا يرغبون في الحصول على ضمانات باحترام اليهود لقرارات الأمم المتحدة. واعتبرت اللجنة التي شدّ هذا المناخ المؤاتي من عضدها، أن عليها الاتصال بالحكومات المعنية. وهكذا، قامت لهذا الغرض، بسلسلة من الزيارات لحكومات مصر، والعربية السعودية، والمملكة الأردنية، والعراق، وسوريا، ولبنان، وظهر في تبادل وجهات النظر هذه مواقف ثابتة ومشتركة – ما عدا وجهات النظر الأردنية. فقد ألحّ الجميع على تطبيق البندين اللذين أعطى قرار الجمعية العامة الصادر في 11 كانون الأول/

(29) أوليه، لجنة التوفيق، (مصدر سابق)، ص 17-18.

(30) المصدر نفسه، ص 26-28.

(31) المصدر نفسه، ص 19-20.

ديسمبر في شأنهما تعليمات واضحة، هي: إعادة من يرغب من اللاجئين إلى دياره بأسرع وقت ممكن، والنظام الخاص بالقدس – أو على الأقل ضمانات الحد الأدنى التي يجب تقديمها في وجه الطموحات الإسرائيلية. وكانوا، فيما يتعلق بالحالة الأخيرة، يطالبون بمنع إسرائيل من مراكمة إجراءات الأمر الواقع، مثل عقد الجمعية التأسيسية في القدس. أما مشكلة اللاجئين، فإنهم كانوا يطرحون مسألة تسويتها وفقاً لقرار 11 كانون الأول/ ديسمبر كشرط مسبق لا غنى عنه لأية مناقشة لأي موضوع آخر. كان العرب يطلبون قبول إسرائيل بحق اللاجئين في العودة إلى فلسطين، وعودة الراغبين إلى منازلهم فوراً، تطبيقاً لقرار الجمعية العامة. وأكدت الحكومات كافة خلال هذه «الجولة على العواصم العربية» إرادتها في التعاون مع اللجنة وخشيتها أن ترى إسرائيل تستهين بسلطة الأمم المتحدة».[32]

وبعد الجولة الأولى على عواصم الدول العربية، دعت لجنة التوفيق حكومات الدول السبع، الأعضاء في جامعة الدول العربية، إلى إرسال ممثلين إلى بيروت لمواصلة تبادل وجهات النظر، حيث ستجتمع بهم فعلاً بين 21 آذار/ مارس و5 نيسان/ أبريل 1949. وكانت مسألة اللاجئين هي الموضوع الرئيسي لمبادلات وجهات النظر التي جرت في بيروت. وقد اتفقت الوفود العربية بالإجماع على «وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين بالعودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم» (القرار رقم 194 (الدورة الثالثة) للأمم المتحدة). وفي مناقشات اللجنة مع الوفود العربية، «توفر لديها انطباع واضح» في شأن استعداد سوريا والأردن «لاستقبال عدد كبير من اللاجئين، إذا قدّمت لهم معونة اقتصادية ومالية ملائمة». وكان رأي اللجنة أن مشكلة اللاجئين «لا يمكن أن تحلّ حلاً دائماً إذا لم تسوَّ مسائل سياسية أخرى، ولا سيما مسألة الحدود». ولكن الأطراف العربية «قبلت بألا تجعل من تسوية هذه المسألة شرطاً مسبقاً لأية محادثات تتعلق بالمشكلات الأخرى». ووافقت الدول العربية «على إرسال وفود لمواصلة تبادل وجهات النظر مع اللجنة في مدينة محايدة، حيث يمكنها إجراء اتصالات بوفد من دولة إسرائيل بسهولة». «وهكذا تقدمت الدول العربية بتنازل مهم حين قبلت تحويل صفة الإطلاق التي أسبغتها على طلب إعطاء حل مشكلة اللاجئين أولوية على جميع المشكلات الأخرى، وجعلها نسبية. بل إن بعض المرونة بدأ يظهر على موقفها إزاء إمكان توطين لاجئين على أراضيها. غير أن ميلها إلى التقدم في هاتين النقطتين كان مرهوناً بتقديم إسرائيل مبادرات حدّ أدنى على طريق التوافق، وهو ما كانت اللجنة تطلبه أيضاً:

(32) المصدر السابق، ص 37-38.

أي قبول مبدأ العودة وتنفيذه فوراً ضمن بعض الحدود. وهذا ما دفع مارك إثريدج [الممثل الأميركي في اللجنة] إلى القول أمام دافيد بن – غوريون: «إن مسألة اللاجئين مفتاح الحل للمشكلة الفلسطينية بكاملها. وهذا المفتاح هو بين يدي إسرائيل»[33].

في المقابل، ففي إسرائيل، دعا موشيه شاريت (7 شباط/ فبراير 1949) أعضاء اللجنة إلى منزله في القدس. «وأعلن منذ هذه المحادثة الابتدائية أن عودة اللاجئين ليست واردة قبل إحلال السلام. فحتى لو لم تواصل الدول العربية الاعتداءات في هيئة حالة حرب، فإنها ستجعل ممن يعودون مصدراً لخطر وشيك، لا تشكل إعلانات الولاء الشكلية إزاء إسرائيل، ضمانة حياله. لم يقل شاريت صراحة أن لا عودة لأحد، لكنه أعلن بصورة إجمالية أنه يعتبر العودة حلاً سيئاً لمشكلة اللاجئين. إذ أن البحث عن حل يجب أن يتم، في رأيه، بتوطينهم في الدول العربية. وقد شدد على واقعة كون «المعتدين مسؤولين عن خروج اللاجئين». وبخلاف ذلك، فإن الحرب غيرت إسرائيل وجعلتها «بلداً يهودياً مختلفاً بالكامل عن البلد الذي عاش العرب فيه». وعلى هذا، فإن العودة إلى الوضع السابق باتت مستحيلة كلياً، وتطرح مشكلات سياسية واقتصادية أو أمنية، يستحيل التغلب عليها. وعلى هذا، فإنه يجب دراسة إمكانات توطينهم في شرق الأردن وسوريا والعراق». لقد أصرت القيادة الإسرائيلية على عدم السماح بعودة اللاجئين، وإن طرحت ذلك بـ «أقنعة» مختلفة. «فقد أدلى رئيس الوزراء الإسرائيلي في لقاءاته المختلفة مع أعضاء اللجنة بالكلام نفسه – من حيث الجوهر – الذي سبق لوزير خارجيته أن أدلى به، مع الإلحاح من جهته على مسألة الأمن. فقد أعلن أن أول ضمان لهذا الأمن يكون بزيادة سكان البلد بواسطة الهجرة اليهودية. أما السلام والتعاون في الشرق الأدنى فيحتلان المرتبة الثانية في سلم الأولويات. والواقع أن هذا الكلام يقدّم إنارة كاملة لفكرة المسؤولين الإسرائيليين فيما يتعلق بالحاجة الملحة إلى تسوية سلمية للنزاع»[34].

وانتقلت المفاوضات برعاية لجنة التوفيق إلى لوزان، واستمرت من 27 نيسان/ أبريل إلى 15 أيلول/ سبتمبر 1949، حيث انتهت إلى الفشل، بسبب رفض إسرائيل مبادئ القرار 194، فيما الولايات المتحدة تطالبها بإعلان موقف مرن منه. وفي رسالة من الرئيس ترومان إلى المندوب الأميركي في لجنة التوفيق، مارك إثريدج، جاء: «إني مشمئز من الطريقة التي يتناول الإسرائيليون بها مشكلة اللاجئين. لقد قلت لرئيس إسرائيل ما

(33) المصدر السابق، ص 39–42.

(34) المصدر السابق، ص 43–44.

أعتقده في هذا الخصوص بحضور سفيره». (انظر أعلاه موقف بن – غوريون من هذه الرسالة). «وقد بدت الصحافة والأوساط السياسية الأميركية، من الجهة الأخرى، متفقة على اعتبار الموقف الإسرائيلي من مشكلة اللاجئين العقبة الكبرى أمام عقد مفاوضات لوزان... فعودة قسم مهم من اللاجئين، كانت شرط الحد الأدنى لكل تعايش سلمي بين إسرائيل وجيرانها؛ كما أنها كانت بادرة مصالحة ضرورية، ولا غنى عنها، لإخراج الوضع من الطريق المسدود». وفي مقابل الموقف الإسرائيلي المتصلب من هذه المسألة، «كان مارك إثريدج يرى في مسألة اللاجئين مفتاح نجاح مفاوضات لوزان، ولهذا فإنه راح يحث الإسرائيليين على إصدار إعلان متساهل يقبل مبدأ العودة، الذي طرحته الفقرة 11 من قرار 194، فقد كان من شأن هذه البادرة أن تؤثر في الممثلين العرب وتدفعهم باتجاه المصالحة والسلام»[35].

لكن الأطراف المشاركة في المفاوضات كانت في واد، وإسرائيل في آخر؛ فمسألة «السلام» لم تكن على رأس جدول أولوياتها. فقد اشار رئيس الوفد الإسرائيلي، والتر إيتان، منذ أول لقاء رسمي له مع أعضاء اللجنة (3 أيار/ مايو 1949)، «إلى أن مواقف حكومته لم تتزحزح قيد أنملة عن المواقف التي أعلنها بن – غوريون قبل ذلك بشهر واحد». وكان بن – غوريون قد رفض بشكل قاطع السماح بعودة «ولو لاجئ واحد». «وقد أدهش هذا التصلب الموفد الأميركي. فقد أفصح إيتان أمامه أن ليس هناك فرص كبرى في أن تصدر حكومة إسرائيل إعلاناً متساهلاً يقبل مبدأ العودة. وحتى لو فعلت ذلك، فإن إيتان يشك في أن يكون في وسع العرب العودة». وكانت إسرائيل قد قطعت شوطاً بعيداً في تدمير القرى والأحياء العربية في المدن، وإسكان القادمين الجدد فيما تبقى منها. وكانت ذريعة إسرائيل في هذا الموقف: «– أن إسرائيل لا تعتبر نفسها مسؤولة عن وضع اللاجئين بأية حال من الأحوال، ويجب توجيه اللوم إلى العرب الذين شنوا الحرب وحضّوا إخوانهم الفلسطينيين على الفرار من ديارهم. – أن إسرائيل كدولة من الشرق الأوسط تهتم بوضع هؤلاء الـ 550 ألف الذين لا مأوى لهم (رفض إيتان الرقم 800 ألف لاجئ الذي كان يقدّم عادة) لأسباب إنسانية وسياسية. – غير أن عودة هؤلاء إلى إسرائيل مستحيلة، إن من وجهة نظر اجتماعية أو من وجهة نظر عملية. فهرب العرب جعل من البلد أرضاً يهودية لن يكون في وسعهم التعرف عليها. وسيكون السماح لهم بالعودة بمثابة خطوة إلى الوراء سياسياً واجتماعياً. وعلى هذا، فإن إسرائيل تعتقد أنه يجب توطين اللاجئين في البلاد العربية لأسباب اجتماعية وسياسية ودينية واقتصادية».

(35) المصدر السابق، ص 53–54.

وفي الخلاصة، رفضت إسرائيل القرار 194، وراحت تطور ذريعة «الأمن»، والدعوى بأن عودة اللاجئين هي بمثابة «انتحار» لها.[36]

في أثناء مفاوضات لوزان، برزت مسألة طلب إسرائيل الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة. فعمدت حكومتها إلى الانتهازية وخلط الأوراق. «وكان الرئيس وايزمن قد طلب من ترومان في إبان زيارته لواشنطن في 25 نيسان/ أبريل دعم الولايات المتحدة، فكان الجواب الأميركي بسيطاً: إن مصير إسرائيل أمام الأمم المتحدة هو بين أيدي ممثليها. والتصريحات المتساهلة في شأن مسائل النظام الخاص بالقدس والحدود واللاجئين ستكون أكثر فائدة من أي دعم كان». وبناء عليه، أدلى ممثل إسرائيل في الأمم المتحدة، آبا ايبن، بتصريح يتعلق بمشكلة اللاجئين أمام اللجنة السياسية الخاصة للجمعية العامة، ينطوي على تلميحات قابلة للتأويل حول «حق العودة». وكذلك فعل ممثل إسرائيل في مفاوضات لوزان، والتر إيتان. وفي تصريح إيبان (5 أيار/ مايو 1949)، أكد على مسؤولية الدول العربية في وضع اللاجئين، وقال: «إن حكومة إسرائيل تؤمن بأن حل مشكلة اللاجئين حل لا ينفصل عن حلول المسائل الأخرى التي لم تتفق مع الدول العربية عليها بعد، وبالتالي، ليس هناك حل مرضٍ ممكن قبل إحلال السلام في الشرق الأوسط. إنه لا يمكن فصل حل هذه المشكلة عن التسوية النهائية للنزاع... إن حكومة إسرائيل مهتمة بالمساهمة في حل مشكلة اللاجئين على الرغم من أنها لم تفعل شيئاً لخلق هذه المشكلة... غير أن من غير الممكن منذ الآن تحديد عدد الراغبين في العودة وفق الشروط التي نصت الجمعية العامة عليها، في ضوء الاعتبارات الاقتصادية والسياسية... فمدى هذه المساهمة مرهون بجملة شروط، منها إقامة سلام رسمي وعلاقات حسن جوار بين إسرائيل والدول العربية». وهكذا، أعلنت إسرائيل موقفاً يرضي واشنطن، ولكن تنفيذه مؤجل إلى أجل غير مسمى – «السلام» مع الدول العربية – الذي أرادته قيادتها بدون أي ثمن.[37]

ووقعت الوفود العربية في الفخّ الذي نُصب لها، عندما قبلت (12 أيار/ مايو 1949) التوقيع على «بروتوكول لوزان»؛ فبذلك، رضيت ضمناً أن تناقش مشكلة اللاجئين في إطار مفاوضات السلام العامة. وفي الظاهر، كانت هذه الوثيقة التي قدمتها لجنة التوفيق، ووقعتها الوفود العربية والوفد الإسرائيلي، ترمي إلى تنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم 194. أما في الباطن، فكانت إسرائيل تناور لتمرير قرار قبولها عضواً في الأمم المتحدة، بينما هي

(36) المصدر السابق، 54-55.
(37) المصدر السابق، ص 55-60.

ترفض تنفيذ قراراتها الأخرى. وقد نجحت إسرائيل في خديعتها، وقبلت عضواً في الأمم المتحدة، بتأييد الولايات المتحدة، ومن دون الالتزام بالمسائل التي كانت واشنطن تطالب بها في المفاوضات – تدويل القدس، وتعيين الحدود، وتسوية مشكلة اللاجئين. ففي لوزان، توصلت لجنة التوفيق، خلال اجتماعات منفصلة، إلى جعل الأطراف يوقعون بروتوكولاً محرراً على نسختين متميزتين، احتوى على الإعلان التالي: «إن لجنة الأمم المتحدة للتوفيق، إذ يشغلها شاغل أن يتم بأسرع ما يمكن تحقيق أهداف قرار الجمعية العامة الصادر في 11 كانون الأول/ ديسمبر 1948 والمتعلق باللاجئين واحترام حقوقهم والحفاظ على أرزاقهم، والمتعلق أيضاً بمسائل الأراضي وسواها، قد اقترحت على الوفود العربية من جهة وعلى وفد إسرائيل من جهة أخرى، اتخاذ وثيقة العمل المرفقة أساساً للنقاش. وقد قبلت الوفود المعنية الاقتراح، باعتبار أن وجهات النظر التي سيجري تبادلها بين اللجنة والطرفين ستدور حول الترتيبات الضرورية للأهداف المتعلقة بالأراضي والمشار إليها أعلاه». وألحقت بهذا البروتوكول خريطة لفلسطين (قياس 1/ 750,000) تشير إلى تقسيم الأراضي الفلسطينية وفقاً لقرار الجمعية العامة في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947.[38]

لقد أخذت الوفود العربية توقيعها على بروتوكول لوزان بجدية، الأمر الذي يمثل تغيراً أساسياً وتنازلاً كبيراً من جانبها. «فللمرة الأولى تتفق الوفود العربية على اعتبار مشروع تقسيم 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947 أساساً للمناقشة. فقد ظل القادة العرب حتى ذلك الحين، يرفضون مجرد فكرة تقسيم فلسطين أو إمكان إقامة دولة يهودية. وقد رفضت الدول العربية خلال المناقشات الأخيرة لدورة الجمعية العامة الثالثة خطة برنادوت ومشروع تقسيم 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947، وطالبت بإقامة دولة عربية موحدة في فلسطين. وعلى هذا، فإن توقيعها البروتوكول يشكل تقدماً مهماً في وجهة التوفيق». في المقابل، كان قبول إسرائيل التوقيع على البروتوكول مناورة مخادعة. «ولم تعتبر إسرائيل أن البروتوكول يلزمها بشيء سوى بدء المناقشات. وهكذا، صرح إيتان لأعضاء اللجنة بأن قرار 29 تشرين الثاني/ نوفمبر أصبح بعيداً جداً عن الحقائق الجديدة، وبأن إسرائيل تعتزم تناول مسألة الحدود انطلاقاً من هذه الحقائق».[39] فبعد أن حققت إسرائيل مبتغاها من المناورة – قبولها عضواً في الأمم المتحدة – لم تعد تقيم وزناً لتوقيعها ذلك البروتوكول. وراحت في المفاوضات اللاحقة تطرح قضايا تعجيزية

(38) المصدر السابق، ص90.
(39) المصدر السابق، ص 90-92.

على الوفود العربية، إلى أن أحبطت أعمال لجنة التوفيق. واعترفت اللجنة بفشلها أمام الجمعية العامة (الدورة السادسة 1951)، وزالت من الوجود دون أن تحرك أية ردة فعل في المجتمع الدولي.

وعن مواقف إسرائيل من القضايا التي طرحت في المفاوضات بعد حرب 1948، يقول أحد «المؤرخين الجدد» الإسرائيليين: «والسؤال عما إذا كانت الحكومة مستعدة لأن تظهر المزيد من التساهل، فيما لو عرفت أن تصلبها يضع الأساس لعداء جيل، وحتى لعداء أبدي بين إسرائيل والشعوب العربية، يجاب عنه ربما بلا. لأنه كان إلى جانب البراغماتية العقلانية التي حركت حكومة بن – غوريون غربة وشك وعداء وخوف، فرضت غشاوة على الرؤية العقلانية داخل الحكومة والجمهور. واضطرت الحكومة إلى أخذ الجمهور بعين الاعتبار. وكانت طوال الوقت عرضة لانتقادات صاخبة وضاغطة، فهاجمها الناطقون باسم المعارضة من اليمين واليسار، ووصموها بالتساهل والانهزامية. وسُمع داخل مباي أيضاً مثل هذه الأصوات. وتخلل السنوات الخمس السابقة أحداث الكارثة النازية، والإرهاب العربي، والقمع البريطاني. وعمّقت حرب الاستقلال، إلى حد كبير، العداء بين الشعوب. واعتبرت حرب وجود لا خيار فيها، وتحولت إلى حرب انتصار وسيطرة. وشجع هذا كله التصلب لا التساهل. وغالباً ما وجدت الحكومة نفسها أمام مزاج شعبي أشد تطرفاً من المزاج الذي كان سائداً بين وزرائها. ولم يكن في إمكانها تجاهل ذلك. وحتى داخل الحكم، كان هناك من فكّر وتحدث كمنتصر، إذ ألهب الانتصار خيالهم».[40]

كان بن – غوريون يراهن على الاتفاق مع مصر لتقويض التضامن العربي، الذي تشكل عبر قرارات الجامعة العربية في عام 1948. كما توقع أن تحلّ المسألة الفلسطينية من خلال الأردن. وراح يناور مع هاتين الدولتين للتملص من تنفيذ قرارات الأمم المتحدة. وبداية، وبعد توقيع اتفاقات الهدنة (1949)، كانت أولوياته تكريس الوضع القائم، سواء لناحية الأرض أو السكان. وبدت له الإمكانات واعدة. ورأى أن الحكومات العربية في حينه كانت تخشى قدرة إسرائيل العسكرية وقوتها الرادعة. واعتقد أنها سلمت بالأمر الواقع، خاصة إزاء الدعم الذي تلقته إسرائيل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، على حد سواء. وقدّر أن الخلافات العربية التي نشبت خلال تلك الحرب وبعدها، قد أطاحت بالجبهة المشتركة التي حاولت تشكيلها حول قضية فلسطين. ومنذ أن وقعت مصر اتفاقية هدنة منفردة (24 شباط/ فبراير 1949)، «بدا وكأن كل دولة عربية تبحث عن مصالحها،

(40) سيغف، الإسرائيليون الأوائل، ص47.

وتسعى للتعايش مع إسرائيل بأفضل الشروط التي يمكن الحصول عليها».[41] ولذلك، لم يجد بن – غوريون ومستشاروه سبباً للإسراع في التوصل إلى تسوية ما، خاصة إذا كانت تنطوي على انسحاب من الأراضي التي احتلتها إسرائيل في الحرب، أو على السماح بعودة اللاجئين إلى ديارهم. ولئن قبل بالمشاركة في المفاوضات برعاية لجنة التوفيق، فليس ذلك إلا تحاشياً لاستجرار ردات فعل حازمة في الأمم المتحدة. ولإلغاء دور الأمم المتحدة، وبالتالي، تجاوز قراراتها، أكدت القيادة الإسرائيلية إصرارها على التفاوض مع كل دولة عربية معنية على انفراد، من أجل اللعب على التناقضات بينها.

ومع ذلك، وحتى في تلك الفترة المبكرة، لم يتورع بن – غوريون وبطانته عن التفكير بالعمل العسكري، لاستكمال ما حالت دونه اتفاقات الهدنة، القائمة على قرار مجلس الأمن. «وفي موازاة المداولات السياسية، كانوا يكثرون من البحث في العمليات العسكرية. قال يدين: «إن حدود الدولة (مع الأردن) يجب أن تكون على السلسلة الأولى للجبال. ومن دون ذلك، لا مجال للحديث عن حدود معقولة. وإذا كان من غير الممكن تحقيق ذلك بالمفاوضات عبر طرح واضح للمسألة، فيجب تحقيقه من الناحية العسكرية. ولقد بدأ الوقت لتحقيق ذلك بالاقتراب». ومن جانبه، كتب بن – غوريون (آذار/ مارس 1949) إلى هيئة مستعمرات وادي الأردن: «لم ننس طبعاً القصر وقرية سمرا، ونحن نطالب بتحريرهما في مفاوضاتنا السياسية... وإذا لم ننجح في تحرير هذه الأماكن بالطرق السلمية فسنحررها بطرق أخرى». وعاد بن – غوريون (نيسان/ أبريل 1949) إلى التهديد العسكري بقوله: «هناك وسيلة ضغط واحدة: إذا رفضت سوريا توقيع الهدنة بحسب الخط الدولي، فسنضطر إلى تحقيق ذلك بقوانا الذاتية». ويصف كاتب إسرائيلي، يعتبر من «المؤرخين الجدد»، سلوك بن – غوريون وأعوانه في تلك الفترة بقوله: «إن الخيار العسكري الذي مثل أمامهم طوال الوقت منحهم شعوراً بأن لا سبب يدفعهم إلى السرعة. حتى أن ساسون قال لبن – غوريون أن لا خوف من مبادرة عربية لاستئناف الحرب خلال السنوات المقبلة، حتى لو لم يكن هناك سلام. وكلما اعتقدوا أنهم قادرون على تحقيق أهداف الدولة «بطرائق أخرى» كانوا أقل جنوحاً نحو التساهل».[42]

ومضى الكاتب المذكور يقول: «ولم يقترح أحد من المشاركين في تلك المداولات، على الإطلاق، التفكير فيما يمكن التنازل عنه لقاء اتفاق سلام. ففي تلك الأشهر، أكثر

(41) Safran, Israel, (op. cit.), pp. 335-336.

(42) سيغف، الإسرائيليون الأوائل، ص 48-49.

مندوبو إسرائيل من الاجتماع إلى مندوبين عرب، وقال العرب أنهم يريدون السلام. وتطفح ملفات وزارة الخارجية ومذكرات رئيس الحكومة بتقارير تفصيلية عن هذا الموضوع. إن مجرد الاتصال بالعرب لم يعتبر إذن إنجازاً: لم يعتبر بن – غوريون أنه خسر شيئاً عندما رفض الاجتماع إلى حاكم سوريا، إذ افترض أن المستقبل سيحمل له فرصاً أخرى كهذه. وما لبثت أن تبلورت مدرسة فكرية في وزارة الخارجية، اعتقدت أن السلام غير مجد. وروى وزير الخارجية، شاريت، لأعضاء كتلة مباي في الكنيست أن ثمة أشخاصاً في «أسرة وزارة الخارجية يتمتعون بتفكير أصيل، وهم يساهمون مساهمة مهمة في تكوين التفكير الجماعي في الوزارة. ويميلون نحو الاكتفاء باتفاقات الهدنة، وفي الوقت ذاته (يطلبون) التوقف عن الإدلاء بتصريحات عن رغبتنا في السلام، الأمر الذي يفسره العالم العربي بأنه علامة ضعف واستعداد للرضوخ. بل علينا أن نقول عكس ذلك. لا حاجة بنا إلى السلام. يكفينا هذه الاتفاقات (الهدنة)، لكن ربما يكون السلام ضرورياً للعرب». ثم استرسل شاريت في شرح مسهب للأسباب التي تجعل إسرائيل غير قادرة على البقاء في «عزلة شديدة» إلى ما لا نهاية. وشرح الفائدة التي ستجنيها من السلام في مجال السياحة والتجارة، بما في ذلك استخدام قناة السويس وما شابه. لكنه قال أيضاً: «إنني موافق تماماً على أنه ينبغي لنا، من الناحية التكتيكية، التوقف عن الإدلاء بتصريحات في شأن تطلعنا إلى السلام ورغبتنا فيه... لسنا مضطرين إلى تكرار (هذا الشعار) يومياً، كاليهودي الذي يردد: ما أسعد الذين يقيمون في بيتك»... »[43].

(43) المصدر السابق، ص 49.

سادساً: محاولات التطويع القسري

بعد فشل المفاوضات التي أعقبت حرب 1948 في التوصل إلى حلّ المشاكل المترتبة على رفض القيادة الإسرائيلية تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بفلسطين (1949)، عمدت الدول العربية إلى مطالبة الولايات المتحدة بالتدخل مباشرة لإلزام إسرائيل بتطبيق بنود بروتوكول لوزان. وفي غياب الرد الإيجابي من قبل واشنطن، بادرت جامعة الدول العربية إلى تنسيق مواقفها في وجه الخطر الإسرائيلي. فأصدر مجلس الجامعة (نيسان/ أبريل 1950) قراراً بالإجماع يحظر على أية دولة عربية التفاوض على عقد صلح منفرد مع إسرائيل، أو إجراء أي اتفاق سياسي أو عسكري أو اقتصادي منفرد معها، تحت طائلة الفصل من الجامعة، طبقاً للمادة 18 من ميثاقها. وبالفعل، فقد جرى تكليف اللجنة السياسية للجامعة باقتراح التدابير الواجب اتخاذها بحق الدولة التي تقدم على ارتكاب هذه المخالفة. ورداً على هذا الموقف العربي المتضامن، سارعت الدول الغربية الكبرى الثلاث – الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا – إلى إصدار «البيان الثلاثي» (25 أيار/ مايو 1950)، تكريساً للوضع القائم بعد الحرب، من دون التوصل إلى اتفاق على ذلك بين الأطراف المعنية. (انظر أعلاه).

وكان دور الولايات المتحدة، برئاسة ترومان، بارزاً في إصدار البيان الثلاثي، وذلك لأنه: أولاً، يخدم مصالحها في تكريس الدور الأميركي في المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية، وباعتراف الدولتين العظميين الأخريين، بريطانيا وفرنسا؛ وثانياً، يقدم ضمانة لإسرائيل للاحتفاظ بالمكتسبات التي حققتها في الحرب، بحصانة دولية تتنافى مع قرارات الأمم المتحدة، التي وافقت عليها تلك الدول نفسها. فغداة انقضاء عام على اتفاقيات الهدنة (1949)، أعلنت تلك الدول بيانها الثلاثي المشترك، بغية ضمان أن تبقى خطوط الهدنة هي الحدود بين الدول العربية المحيطة وإسرائيل، وبهدف الإبقاء على الوضع القائم في

المنطقة، وفرض القبول به على العرب. وأبلغت نصه لجميع الدول العربية. وتضمن البيان معارضة تلك الدول الكبرى لدخول العرب في سباق للتسلح مع إسرائيل، كما أشار إلى فرض القيود على شحن الأسلحة والعتاد الحربي إلى الدول العربية، وحذر من استخدام القوة، أو التهديد باللجوء إليها. وواضح أن البيان يرمي إلى إقصاء الاتحاد السوفياتي عن المنطقة، وبالتالي، فهو عنصر في الحرب الباردة، التي أقحمت فيها الدول العربية، دون أن يكون لها مصلحة أو رغبة في ذلك. وبذلك، سُدّ الطريق إلى أية تسوية سلمية. وغني عن البيان أن إسرائيل لم تلتزم ببنود البيان الثلاثي، كما أن أصحابه صرفوا النظر عن تجاوزاتها الصارخة لمضمونه، نصاً وروحاً، (انظر أعلاه).

وكان البيان الثلاثي مؤشراً إلى تعزيز الانخراط الأميركي في شؤون الشرق الأوسط، كونه شكل نقلة نوعية في توسيع دائرة الفعل الأميركي، من حدود تركيا واليونان إلى قلب المنطقة العربية، التي كانت لا تزال تحت الهيمنة البريطانية. وفيما كانت هذه النقلة إيذاناً بتصعيد الحرب الباردة مع الاتحاد السوفياتي، فإنها في المقابل، كانت تعبيراً عن رغبة الولايات المتحدة الحلول محل بريطانيا في المنطقة. وإذ لم يأخذ هذا المسار شكل المواجهة العسكرية، فإنه انطوى على صراع سياسي. لقد كانت لندن اتخذت قرار تقليص وجودها العسكري شرقي قناة السويس، لكنها أرادت الاحتفاظ بمصالحها الاستراتيجية والنفطية. وهذا يتطلب عقد اتفاقات جديدة مع دول المنطقة، طرحت في سياق المبادرة البريطانية – الأميركية لدمجها في حزام أمني غربي لاحتواء الاتحاد السوفياتي (انظر أعلاه). واشعل ذلك الضوء الأحمر لدى القيادة الإسرائيلية. فبينما رأت فيه فرصة للانخراط في الاستراتيجية الغربية، وتحديداً الأميركية، فإنها نفرت من مجرد طرح الفكرة على الدول العربية. وراحت تعمل على عرقلة هذا المسار، فكفتها الدول العربية، وخاصة مصر، مؤونة العناء، كونها رفضت الدخول في الأحلاف الموجهة ضد الاتحاد السوفياتي. في المقابل، تخلت القيادة الإسرائيلية علناً عما كانت تدّعيه من حياد على الساحة الدولية، وانضمت إلى التحالف الغربي في الحرب الكورية (انظر أعلاه). وبذلك، افتضحت لعبة الحياد التي كانت تدعيها؛ ومع ذلك، أعلن شاريت نفاقاً «أن التخلي عن الحياد يجيء لصالح خط لا يضع إسرائيل في تحالف دائم مع أي من الكتلتين». لم تكن القيادة الإسرائيلية في حينه ترغب في الكشف عن هويتها السياسية على الصعيد الدولي، لأسباب داخلية وخارجية. ففي الداخل، اعترضت قوى سياسية «يسارية» على هذا الانحياز العلني. أما في الخارج، فكانت تلك القيادة تريد الاستمرار، ولو لفترة ما، في لعبة الحياد. ففيما كانت ضامنة للدعم الأميركي، لم تستعجل استعداء الاتحاد السوفياتي،

طمعاً في سماحه لمواطنيه اليهود بالهجرة إلى فلسطين. لكنها بانحيازها إلى المعسكر الغربي في الحرب الكورية، أعلنت عملياً الحرب على الاتحاد السوفياتي؛ و لم يكن بإمكانها التجسير على التناقض بين المرغوب والمطلوب. (44)

وشمّرت القيادة الإسرائيلية، بزعامة بن – غوريون، عن ساعديها للعمل على انتهاز الفرصة لتحقيق أهدافها المرحلية، من خلال الاستراتيجية الغربية في الحرب الباردة. وإذ سعت إلى الانخراط فيها بموقع متميز، فإنها عملت على الحؤول دون دخول الدول العربية فيها. ولما رفضت مصر الدخول في تلك الأحلاف، راحت القيادة الإسرائيلية تعمل على تطويعها لإملاءات أهدافها المرحلية قسراً. ولأنها لم تتطابق في تكتيكاتها مع نهج كل من بريطانيا وأميركا في تحقيق أغراضها، فقد وجدت السبيل إلى التحالف مع فرنسا، وبالتالي، إلى حرب السويس (انظر أعلاه). وكان طبيعياً، وهذا هدفها المركزي، أن تعرقل كل مشروع للتسوية، مهما كان جزئياً، لا يشكل محطة ملائمة للتقدم نحو ذلك الهدف. وبالفعل، فقد بدأ هذا المسار مبكراً (1950)، عندما طلبت إسرائيل من واشنطن، خلافاً لالتزامها في البيان الثلاثي، أن تزودها بالأسلحة. وتذرعت بحاجتها إليها، للحفاظ على توازن القوى في المنطقة، الذي يختل لصالح الدول العربية جراء الشحنات التي ترسلها بريطانيا إلى بعضها، ممن تربطه بها معاهدات سابقة، كالأردن مثلاً. وقد أثار ذلك ردة فعل سلبية لدى الاتحاد السوفياتي. «وكانت الحكومة الأميركية متعاطفة مع احتياجات إسرائيل، لكنها خشيت من تطور سباق تسلح في الشرق الأوسط، قد يؤدي إلى تجدد الحرب. وبناء عليه، سعت إلى تنسيق مبيعات أسلحة مع بريطانيا وفرنسا، المزودتين التقليديتين للمنطقة بالسلاح، الأمر الذي انعكس في البيان الثلاثي بتاريخ 25 أيار/ مايو 1950. إلا أن البيان ذهب إلى أبعد من موضوع تنظيم بيع السلاح، في محاولة لوضع سياسة أساسية للدول الكبرى الثلاث فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية للمنطقة» (45) ومن جانبها، ادّعت الولايات المتحدة أن ذلك يقع ضمن إطار البيان الثلاثي، الذي نص على تزويد دول المنطقة بالأسلحة الضرورية للدفاع عن النفس، دون الإضرار بتوازن القوى بين الأطراف المعنية، أي بين إسرائيل والدول العربية مجتمعة، بصرف النظر عن مواقعها من الصراع.

كان الهدف المباشر للبيان الثلاثي تجميد الوضع القائم في الصراع العربي – الإسرائيلي، بعد فشل المفاوضات لتسوية ذيول حرب 1948. إلا أنه انطوى على غايات

(44) Safran, Israel, pp. 338- 340.
(45) Ibid, pp. 338- 339.

أخرى: توفير مخرج من المأزق الذي وصلت إليه المفاوضات المصرية - البريطانية على إخلاء قاعدة السويس؛ والتمهيد لجمع دول المنطقة في منظمة سياسية/ عسكرية ضد الاتحاد السوفياتي. وفي إطار الاستراتيجية الغربية، وخاصة الأميركية، أصبح تشكيل هذه المنظمة أكثر إلحاحاً بعد اندلاع الحرب الكورية. ونتيجة لذلك، تقدمت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا (13 تشرين الأول/ أكتوبر 1951) باقتراح لتشكيل «قيادة دفاعية للشرق الأوسط» (MEDCO). ومن بين الدول العربية، عرض الاقتراح أولاً على مصر، لأن الأزمة هناك كانت تقترب من ذروتها، ولأن خطط «الدفاع» الغربية عن المنطقة كانت ترتكز على قاعدة السويس العسكرية، ولأن قبول مصر كان يعتبر المفتاح لانخراط الدول العربية في هذه المنظمة. لكن مصر رفضت العرض على الفور؛ فأجهضت الفكرة. إلا أنها عادت إلى الظهور، باشكال مختلفة، في السنوات اللاحقة، وصولاً إلى «حلف بغداد» (1954). وكانت الولايات المتحدة المحرِّك الرئيسي وراء هذه المشاريع. وقد أثار هذا النشاط الأميركي قلق القيادة الإسرائيلية، التي، وإن كانت تتلهف على الانخراط في الأحلاف الغربية، فإنها كانت تريدها لتطويع الدول العربية، أكثر من محاصرة الاتحاد السوفياتي. ولذلك، وعندما رفضت مصر المشروع، شعرت تلك القيادة بالارتياح، ورأت أن ذلك يفسح أمامها في المجال للعمل ضد الدول العربية، بدعم من أطراف البيان الثلاثي. ولما لم تحصل على مبتغاها، وأساساً بسبب المعارضة الأميركية، فقد عمدت إلى المؤامرة الثلاثية للعدوان على مصر في حرب السويس (1956).[46]

لقد تواكبت هذه الفترة من المناورات الإسرائيلية لضمان موقع متميز في الاستراتيجية الأميركية، إزاء الشرق الأوسط، والحؤول دون دخول الدول العربية على خط التنافس معها في هذا المجال، وبالتالي، إحباط كل مشاريع التسوية التي طرحت في حينه، مع ولاية الرئيس ايزنهاور الأولى في البيت الأبيض. وحمّلت إسرائيل، والمنافحون عنها، وزير الخارجية، دالاس، المسؤولية عن المسارات التي سلكتها في تلك الفترة. «والأمر ليس أن الوزير دالاس سعى إلى تغيير التزام الحكومة الأميركية الأخلاقي بشكل جذري فيما يتعلق بوجود إسرائيل وسلامة أراضيها، كما جرى التعبير عن ذلك في البيان الثلاثي ضمن مناسبات أخرى. وفي الحقيقة، حتى في أسوأ الحالات بالنسبة إلى إسرائيل، فقد رفض أن تكون للحكومة الأميركية علاقة بالاقتراح العلني لرئيس وزراء بريطانيا، أنتوني إيدن، بأن على إسرائيل أن تقدم تنازلات إقليمية كثمن للسلام مع العرب. وبالأحرى، فإن مشاكل إسرائيل نبعت بشكل غير مباشر من مغزى السياسات التي حاولت

(46) Ibid, p. 343.

الولايات المتحدة اتباعها مع الدول العربية المختلفة. ورأت حكومة إسرائيل أخطاراً كبيرة في محاولات دالاس جذب الدول العربية إلى تحالف مع الغرب، دون إيلاء اهتمام كاف لانعكاسات ذلك على المسألة الفلسطينية؛ لقد كانت مقتنعة بأن العرب سيستخدمون طاقتهم العسكرية المتزايدة، الناجمة عن التحالف، ضد إسرائيل فقط. إلا أن وزير الخارجية اعتقد بأنه يمكن منع الدول العربية من الإقدام على مبادرات حربية ضد إسرائيل، إذا كانت في المعسكر الغربي. وفي المحصلة، كان دالاس، كما هو واقع الحال، يطلب من إسرائيل أن تودع أمنها في أيدي الولايات المتحدة بدون أي التزام رسمي. وهذا ما لم تكن الحكومة الإسرائيلية راغبة في قبوله، إذا وجدت إلى ذلك سبيلاً، خاصة وأن وزير الخارجية، في مسار محاولاته جذب العرب، مال إلى التكلم والتصرف بطرق كان من شأنها أن تثير الريبة لدى الإسرائيليين».[47]

إن قلق القيادة الإسرائيلية على ضمان موقع متميز لآلتها العسكرية في الاستراتيجية الغربية إزاء الشرق الأوسط، جعلها ترتاب في أية محاولة أميركية للتقرب من الدول العربية. وقد تعمق هذا القلق بعد «ثورة يوليو» (1952)، وموقف واشنطن منها. «فقد ثارت مخاوف إسرائيل من إعلان الوزير دالاس، فور تسلمه مهام منصبه، من أن الولايات المتحدة كانت منذئذ ستتبع سياسة «عدم الانحياز الصديق» بين إسرائيل والدول العربية». وتعززت مخاوفها جراء الرفض الفوري لطلب تقدمت به للحصول على قرض بمبلغ 75 مليون دولار. وتأكد لها ذلك (تشرين الأول/ أكتوبر 1953) عندما أوقفت إدارة ايزنهاور صرف مساعدات اقتصادية لإسرائيل، بسبب رفضها الانصياع لأوامر لجنة الهدنة التابعة للأمم المتحدة بوقف العمل في المشروع الكهرومائي على نهر الأردن، ريثما تجري مناقشة الموضوع في مجلس الأمن. «وهذه الأحداث بدت أكثر أهمية للإسرائيليين، نظراً لأن الحكومة الأميركية كانت، في نفس الوقت، تقوم بجهود خاصة لكسب صداقة الحكومة الجديدة في مصر بشكل تظاهري؛ وكانت قد وضعت الخطوط العريضة لفكرة منظمة دفاعية إقليمية جديدة، تركت إسرائيل خارج الصورة منذ البداية». وفي ربيع العام 1953، قام دالاس بجولة في الشرق الأوسط، تمهيداً لصياغة «نظرة جديدة» في سياسة أميركا الخارجية. وقد أدت هذه النظرة إلى إنشاء «حلف بغداد»، الذي ظلت أميركا خارجه في الظاهر. وعندما التحق العراق رسمياً بهذا الحلف (1955)، ثارت إسرائيل على تسليحه. وعندما بدا أن مصر تقترب من التوصل إلى اتفاق مع بريطانيا حول قناة السويس، عمدت المخابرات الإسرائيلية إلى عمليات التخريب في القاهرة

(47) Ibid, p. 348.

والاسكندرية (1954)، التي عرفت لاحقاً باسم «فضيحة لافون» (انظر أعلاه). وكذلك، وللتحرش بمصر، أرسلت إسرائيل السفينة التجارية «بات غليم» للمرور في قناة السويس، فاحتجزتها السلطات المصرية. وبدأ العد العكسي نحو حرب السويس (انظر أعلاه).[48]

وفي سياق نشاطها لجمع دول الشرق الأوسط في حلف سياسي/ عسكري، وذلك في إطار الحرب الباردة، تقدمت واشنطن بمشروع تسوية، اختارت أن يكون تقسيم مياه حوض نهر الأردن مدخلاً له؛ وقد عرف باسم «مشروع جونستون». وكانت سوريا اعترضت على الأعمال الإسرائيلية الجارية لتحويل مياه النهر، وتوتر الوضع على الحدود، فاتخذ مجلس الأمن قراراً يقضي بوقف تلك الأعمال، لكن إسرائيل لم تلتزم به. ومارست الولايات المتحدة الضغط عليها للانصياع للقرار دون جدوى. «ومن ناحية أخرى أعلن الرئيس ايزنهاور في 10/16/ 1953 تكليفه المستشار أريك جونستون مهمة التفاوض، كممثل شخصي له، مع دول المنطقة المختصة، لمحاولة إقناعها بالموافقة على مشروع استثمار موحّد للموارد المائية في حوض الأردن. وكانت الولايات المتحدة في الواقع ترمي من تدخلها هذا إلى تحقيق ثلاثة أهداف هامة، كلها في خدمة إسرائيل، وهي: 1) السعي لتصفية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بالعمل على توفير الإمكانات المادية لتوطينهم في الأقطار العربية التي نزحوا إليها (وخاصة الأردن) ابتغاء صرفهم نهائياً عن التفكير في العودة إلى وطنهم فلسطين. 2) السعي لمساعدة إسرائيل بتخصيص أكبر ما يمكن تخصيصه لها من مياه حوض الأردن بموافقة الدول العربية المجاورة لتتمكن من السير في تنفيذ مختلف مشاريعها المخططة لزيادة قدرتها على استيعاب المزيد من ملايين المهجرين اليهود دون اعتراض من أحد. 3) الهدف الأهم، وهو التمهيد لاعتراف الدول العربية بدولة إسرائيل عن طريق استغلال أي اتفاق يعقد بين الدول العربية وإسرائيل حول استثمار مشترك للموارد المائية لخلق الظروف الملائمة لتلاقي وتعاون فنّيي ومسؤولي الفريقين لمعالجة مشكلاتهما المشتركة».[49]

وتضمن المشروع الذي طرحه جونستون (تشرين الأول/ أكتوبر 1953)، والذي أعدته شركة تشارلز مين الأميركية، بطلب من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين ومن وزارة الخارجية الأميركية، النقاط التالية: «1) إنشاء سدّ على نهر الحاصباني لتخزين فائض النهر السنوي وجر المياه المخزونة وراءه في قساطل تحت الضغط، بطول 21 كم، إلى

(48) Ibid, pp. 348-351.

(49) الموسوعة الفلسطينية، القسم الأول، ص 152.

موقع قرية تل حاي في الأراضي المحتلة لتوليد الطاقة الكهربائية بقدرة 27 ميغاوات لصالح الاقتصاد الإسرائيلي. 2) تحويل مياه نهر بانياس من سوريا، وينابيع الوزاني وسريد وبريغيث، وكذلك مياه الحاصباني الخارجة من محطة تل حاي الكهربائية من لبنان، ونهر الدان (تل القاضي) في الأراضي المحتلة، وجرها كلها عبر شبكة طويلة ومتشعبة من الأقنية تنشأ في جبال الجليل الأعلى لري مناطق الحولة ووادي مرج ابن عامر وتلال الجليل الأعلى في الأراضي المحتلة. 3) إنشاء سد تحويلي في موقع العدسية تتفرع منه قناة كبيرة (باستيعاب يكفي لتصريف 750 م3/ثا) تتجه شمالاً، وهدفها تحويل مياه فيضانات نهر اليرموك لتخزينها في بحيرة طبريا. 4) تدعيم شواطئ بحيرة طبريا بما يلزم من إنشاءات لرفع منسوب مياهها الأعظمي مترين إضافيين، ولزيادة استيعابها للتخزين. 5) إنشاء قناتين رئيستين غربي وشرقي نهر الأردن تستمدان مياههما من بحيرة طبريا مباشرة، وتتجهان جنوباً لري أراضي الأغوار والأزوار في ضفتي النهر كلتيهما. 6) إنشاء السدود والأقنية اللازمة لتخزين مياه فيضانات ومسايل الوديان على جانبي حوض الأردن واستثمارها، مع ما يثبت صلاحه من المياه الجوفية في ري أراضي الحوض. 7) إنشاء سدّ في موقع المقارن على نهر اليرموك بارتفاع 58م قابل للتعلية إلى ارتفاع أعظمي قدره 95م. وذلك بهدف توليد 23 ميغاوات من الطاقة الكهربائية من محطة تقام في موقع العدسية. 8) توزيع وارد الحوض من المياه التي يقدرها المشروع بنحو 1,213 مليون متر مكعب على الشكل التالي:[50]

البلد	كمية المياه	المساحات المقترح إرواؤها
سوريا	45 مليون م3	30,000 دونم
المملكة الأردنية الهاشمية	774 مليون م3	490,000 دونم
إسرائيل	394 مليون م3	416,000 دونم
لبنان	لا شيء	لا شيء

لم ترفض الأطراف المعنية المشروع من حيث المبدأ، ولكنها تقدمت باعتراضات كثيرة على تفاصيله. فكلفت الجامعة العربية لجنة فنية لوضع مشروع عربي مشترك، وكذلك فعلت إسرائيل (مشروع كوتون). وقام جونستون بأربع جولات من المفاوضات، انتهت إلى الفشل (1955). «وفي آب/ أغسطس 1955، أعلن الوزير دالاس

(50) المصدر السابق، ص153.

استعداد الولايات المتحدة لتقديم مساعدة كبيرة لإعادة اللاجئين الفلسطينيين أو توطينهم وتطوير مشاريع ري إقليمية، ورغبتها في ضمان أية حدود قد تتفق عليها إسرائيل والدول العربية. وهذه الخطة السخية عكست رغبة الولايات المتحدة الجامحة في تسوية الصراع على فلسطين بما يرضي جميع الأطراف المعنية، ولكن، من زاوية نظر إسرائيل وهمها المباشر في الأمن، كانت المسألة قد انتهت». [51]وفي المشروع الإسرائيلي، برز إدخال مياه نهر الليطاني في الحوض قيد البحث؛ وكذلك الاعتراض على إنشاء السدود على نهر اليرموك، وأرادت أن تكون بحيرة طبريا هي الخزان الوحيد، وتحت سيطرتها الكاملة. كما أثارت مسألة حصص المياه الموزعة، واعتبرت أن نصيب الأردن مبالغ فيه كثيراً. وطالبت بـ 400 مليون م3 من مياه الليطاني البالغة 700 مليون م3، وبالتالي، حصر نصيب لبنان من مياهه بـ 300 مليون م3 فحسب. كما رفضت إسرائيل أي إشراف دولي على توزيع مياه المشروع، وأصرت على استثناء الأمم المتحدة وأجهزتها من التدخل في هذا الموضوع. [52]وفي المحصلة، فإن هذا المشروع للتسوية طرح في غير مكانه وزمانه الصحيحين، ولا غرو أن فشل. ولدى وصوله إلى هذه النقطة، كانت إسرائيل قد قطعت شوطاً بعيداً في الإعداد لحرب السويس، وذلك بالتآمر مع فرنسا أولاً، ومن ثم، مع بريطانيا. ولما لم تحقق إسرائيل أهدافها من حرب السويس، فقد راحت تعد لحرب 1967، وبالتالي، لم تكن في وارد أية «تسوية سلمية» (انظر أعلاه).

---

(51) Safran, Israel, p. 350.

(52) الموسوعة الفلسطينية، القسم الأول، ص 155- 156.

سابعاً: تحوير قرار مجلس الأمن رقم 242

عقب حرب حزيران/ يونيو 1967، أصدر مجلس الأمن بالإجماع (22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1967) القرار رقم 242، الذي أصبح يعتبر الحل الدولي المطروح والنص الأساسي لكل محاولات التسوية اللاحقة، إذ جبّ كل ما سبقه من قرارات الأمم المتحدة؛ وهذا نصه:

«إن مجلس الأمن،

«إذ يعرب عن قلقه المتواصل بشأن الوضع الخطير في الشرق الأوسط.

«وإذ يؤكد عدم القبول باكتساب الأراضي بواسطة الحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل يسمح لكل دولة في المنطقة بالعيش بأمان،

«وإذ يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء قد تعهدت، بقبولها ميثاق الأمم المتحدة، الالتزام بالعمل وفقاً للمادة الثانية من الميثاق،

«1- يؤكد أن تطبيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق المبدأين التاليين:

أ - سحب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلت في النزاع الأخير.

ب - إنهاء كل ادعاءات أو حالات الحرب، واحترام السيادة والسلامة الاقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة والإقرار بها، وكذلك احترام حق كل دولة في أن تعيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وبمعزل عن التهديد أو أعمال القوة.

«2 - يؤكد على ضرورة:

أ - ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ب – تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ج – ضمان الحصانة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات تشمل إقامة مناطق مجردة من السلاح.

«3 – يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص للتوجه إلى الشرق الأوسط كي يقيم ويجري اتصالات بالدول المعنية بغية إيجاد اتفاق ودعم الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً لأحكام هذا القرار ومبادئه... ».[53]

وفي الواقع، فإن إسرائيل قبلت القرار شكلاً، ولكنها رفضت الالتزام بتنفيذه فعلاً، متذرعة بأنه لا يلزمها بالانسحاب الكامل. وعلى أي حال، فقد كان تصرفها بعد الحرب، يفضح بشكل صارخ قبولها اللفظي بالقرار. ولم تمضِ فترة قصيرة على القرار، حتى كشفت إسرائيل عن سياستها إزاء المناطق المحتلة، والقائمة على مبدأ التوسع والضم الزاحف. وكان الخلاف بين أطراف المؤسسة الحاكمة منحصراً في حجم المناطق الواجب ضمها، انطلاقاً من اعتبارات تتعلق بالطابع الديمغرافي لإسرائيل. ففي تلك الحرب، احتلت إسرائيل أرضاً تفوق مساحتها هي بأربعة أضعاف. وكذلك، وصل عدد العرب الفلسطينيين الواقعين تحت احتلالها إلى المليون ونصف المليون تقريباً. ومن جهة أخرى، لم تحدث هجرة واسعة إليها، تلبي متطلبات الاستيطان في المناطق التي احتلت حديثاً. ومع ذلك، كان جمهور المستوطنين، بأغلبيته، يدعم أكثر أطراف المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة تصلباً، خصوصاً في مسألة الانسحاب. وبرز في إسرائيل بقوة تيار «أرض إسرائيل الكاملة»، الذي دعا إلى ضم جميع المناطق المحتلة، ورفع شعار عدم الانسحاب «حتى ولا من شبر واحد». وانضوى تحت لوائه العديد من الأحزاب اليمينية والدينية، وعدد غير قليل من حزب العمل الحاكم أيضاً. وراحت إسرائيل، بعد الحرب، توسّع استيطانها ليشمل الجولان والضفة الغربية، وقطاع غزة، وحتى سيناء. كما بدأت تخطط لإلحاق تلك المناطق بالاقتصاد الإسرائيلي، وشرعت منذ البداية، في استغلال طاقة العمل المتوفرة فيها، ومن موقع الشعور بالقوة، والطمأنينة إليها كرادع لدول المواجهة العربية، والمبالغة في تقدير القدرة الذاتية والحجم الحقيقي لها، ناهيك بالاستخفاف بالهيئات الدولية وقراراتها، انتهجت إسرائيل سياسة جعلت التسوية، بعد حرب حزيران/ يونيو، أمراً مستحيلاً. ومع ذلك، واستباقاً لإمكان أن تطرح أطراف أو هيئات دولية مشاريع للتسوية من عندها، وانطلاقاً من أن نتائج الحرب تتيح لإسرائيل مجالاً لإنجاز تسوية

(53) الموسوعة الفلسطينية، 2/6، ص184.

تلبي أطماعها التوسعية المرحلية، وتنتزع من العرب الاعتراف بها، فقد طرحت في إسرائيل عدة مشاريع للتسوية.[54]

وبين حربي حزيران/ يونيو وتشرين الأول/ أكتوبر، ظلت سياسة حكومة إسرائيل، برئاسة كل من إشكول ومئير، تجنح نحو ضم المناطق المحتلة، خاصة في فلسطين والجولان، دون الإقدام على ذلك، فيما عدا القدس (1967)، مع التوكيد في اللغو الإعلامي على السلام والتسوية. وظلت واشنطن تغطي هذه السياسة في التغاضي عن تهرّب إسرائيل من تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242، والتصدي لأية محاولة دولية للضغط عليها للانصياع للقرار بحجة التمسك بمهمة الوسيط الدولي، غونّار يارنغ، الأمر الذي استعمل كمبرر لتجميد الأزمة في الشرق الأوسط (انظر أعلاه). وفي المحصلة، تبنت واشنطن تفسير حكومة إسرائيل لقرار مجلس الأمن، باعتباره مجرد جدول أعمال للمفاوضات المباشرة بين أطراف الصراع المعنية في المنطقة فحسب. وعلى الساحة الدولية، وبعد إنجازاتها العسكرية في الحرب، أو لعله بسببها، تحولت إسرائيل إلى ركن أساسي في الاستراتيجية الكونية للولايات المتحدة، خاصة على صعيد الشرق الأوسط بمجمله، بما في ذلك الخليج والبحر المتوسط. وراحت واشنطن تعزز إسرائيل وموقعها كشرطي المنطقة الأول، متقدمة في ذلك على نظام الشاه في إيران، فاستحال بذلك إمكان إنجاز أية تسوية على خلفية حرب حزيران/ يونيو وآثارها. في المقابل، كانت السياسة العربية بعد تلك الحرب تتمحور حول شعار «إزالة آثار العدوان»، ملتزمة قرارات قمة الخرطوم (انظر أعلاه).

وفي الواقع، فإنه إذا كان لدى واشنطن بعض الشكوك حول آهلية إسرائيل لتولي دور الشرطي في المنطقة بكفاءة، وبالتالي، بعض التردد في اعتمادها على هذا الأساس، فقد جاءت النتائج العسكرية لحرب حزيران/ يونيو لتزيل تلك الشكوك وتحسم التردد. وكانت المهمة الأولى استثمار الفوز العسكري وترجمته إلى نتائج سياسية بتطويع القوى المعيقة في المنطقة لإملاءات المشاريع الأميركية – الإسرائيلية، الأمر الذي استلزم توفير الغطاء السياسي والحماية الدولية لتجاهل إسرائيل قرارات مجلس الأمن التي صدرت بعد الحرب. وبدعم من واشنطن، رفضت تنفيذ القرار 242، الذي صدر عن مجلس الأمن بالإجماع؛ وبتأييد من واشطن انتهجت سياسة الاستخفاف بالهيئات الدولية وقراراتها. واستناداً إلى الشعور بالقوة العسكرية والطمأنينة إليها كرادع لدول المواجهة العربية، أحبطت إسرائيل كل مساعي التسوية التي تحركت بعد الحرب. فقد رأت في نتائج الحرب

(54) شوفاني، مشاريع، (مصدر سابق)، صXXI- XXII .

فرصة تاريخية لتثبيت مرتكزات ما تسميه «أمنها الاستراتيجي»، سواء كان ذلك على صعيد خصوصية العلاقة مع واشنطن، وبالتالي، قطع الطريق على أي تنافس معها من القوى المحلية؛ أو على صعيد تأمين القاعدة الاستيطانية، بالعمل على تهويد فلسطين بالسرعة الممكنة؛ أو على صعيد الدور العدواني، كمركز إقليمي مضاد لحركة الأمة العربية، قادر على كبح أية تطورات إيجابية تجري في دولها. وعلى الرغم من المواقف اللفظية للولايات المتحدة، التي لم تتطابق تماماً مع توجهات إسرائيل، فإنها في الممارسة العملية قدمت لها كل أشكال الدعم لتحقيق غاياتها.

وعندما اتضح لواشنطن أن النتائج العسكرية لحرب حزيرن/ يونيو لن تؤدي إلى نتائج سياسية مماثلة، وأن القوى الحية في الأمة العربية، خاصة في فكّي الكماشة – مصر وسوريا – لن تخضع للإرادة الأميركية – الإسرائيلية، وأن الثورة الفلسطينية تتقدم وتتطور، وأن هذه القوى قادرة على خوض صراع طويل مع إسرائيل، وحتى الدخول معها في حرب استنزاف مريرة، عمدت إدارة نكسون إلى تبني سياسة تسير في خطين متواكبين ومترابطين. فمن جهة، زادت من تزويد إسرائيل بالأسلحة المتنوعة والمتطورة، بحيث تبقى متفوقة عسكرياً على الدول العربية مجتمعة، وذلك لإقناع تلك الدول بعدم جدوى محاولاتها العسكرية. وفي المقابل، ونظراً لأن هذه الدول قبلت التحدي، وراحت تبني قواتها لخوض المعركة، تحركت إدارة نكسون للمزاوجة بين الضغط العسكري الذي تقوم به إسرائيل، وبين المناورة السياسية الرامية إلى تفتيت الصف العربي. ومن هنا جاءت مبادرات واشنطن التسووية، التي طرحت من خلال مبعوث نكسون الخاص، وليام سكرانتون، الذي زار المنطقة مبشراً بمرحلة جديدة من السياسة الأميركية، تعتمد التوازن في التعامل مع أطراف الصراع المحلية (1968). وكذلك من خلال مبادرة وزير خارجيته، وليام روجرز، لاحقاً (1970). وفيما طرح هذان مشاريع توحي بأن واشنطن جادة في إيجاد تسوية سلمية، تنطوي على إزالة آثار العدوان، كان مستشار نكسون لشؤون الأمن القومي، هنري كيسنجر، ومدير وكالة الاستخبارات المركزية، وليام كولبي، يعملان على تعزيز قوة إسرائيل العسكرية، ويشجعانها على التصلب في المواقف، لتجميد الوضع القائم وتعميق الأزمة في المنطقة. هذا، فيما أبواق الإعلام الأميركي، الداخلية والخارجية، تغطي هذه الازدواجية بمقولة أنه لكي تستطيع إسرائيل الاطمئنان إلى المسارات السياسية التسووية، يجب أن تبقى قوية عسكرياً.

وفي هذه المرحلة، وبعد صمود مصر وسوريا أمام الضغوط العسكرية والسياسية، بما في ذلك حرب الاستنزاف، تبنت إسرائيل بالاتفاق مع واشنطن خطة مرحلية، ترمي إلى

تجميد فكي الكماشة في دمشق والقاهرة. وركزت على إحداث خرق على الساحة الأردنية – الفلسطينية، في محاولة لتصفية الثورة الفلسطينية. ولتجسيد هذه الخطة، تمّ بناء «خط بار – ليف» على الجبهة المصرية، و«خط ألون» والتحصينات المنيعة ومرصد جبل الشيخ على الجبهة السورية. وبصرف النظر عن التفاصيل والحكم على النوايا والأخطاء..إلخ، فقد حققت «مبادرة روجرز» (1970) أحد أهم أهدافها في تفجير الصراع الدامي في الأردن، الأمر الذي أدى في النهاية إلى خروج الثورة الفلسطينية منه. وكذلك، فإن تلك المبادرة، وبفشلها في تحقيق التسوية التي أعلنتها، شكلت غطاء لإدارة نكسون لتزويد إسرائيل بأعداد كبيرة من طائرات الفانتوم وغيرها من الأسلحة المتطورة، بذريعة تشجيع حكومتها على التجاوب مع مهمة مندوب الأمم المتحدة، غونار يارنغ. واستغلت واشنطن تهديدات السادات بأن عام 1971 هو «عام الحسم»، للإغداق على إسرائيل بالأسلحة والمساعدات، وذلك بهدف إقناعه بألا مجال أمامه إلا الخضوع. ولكن السادات، في سنوات حكمه الأولى، لم يكن قادراً على تلبية ما تطلبه واشنطن منه.

وفي المحصلة، فإن المناورات التي قامت بها إسرائيل بعد حرب حزيران، وبدعم من واشنطن، لتحقيق مكاسب سياسية موازية للنصر العسكري الذي أحرزه جيشها، لم تترك مجالاً لإزالة آثار العدوان إلا بالحرب، الأمر الذي مهد الطريق أمام المبادرة العربية لتفجير القتال في حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973. وبالفعل، وعلى عكس ما توخته إسرائيل من مرحليتها في إدارة الصراع بعد حرب حزيران/ يونيو، فإن فكي الكماشة في مصر وسوريا لم يجمدا، بل تم فيهما الإعداد الدقيق لحرب تشرين الأول/ أكتوبر، والمبادرة إليها بشكل مفاجئ، مما أدى في أيام الحرب الأولى إلى اهتزاز إسرائيل وبروز علامات الانهيار عليها. إلا أنه في هذه اللحظة الحرجة، هبت واشنطن لإنقاذها، سواء عبر المناورة السياسية في كل من القاهرة وموسكو، أو توفير الغطاء السياسي والعسكري لها دولياً، أو التدخل العسكري المباشر بتزويدها بكميات كبيرة من الأسلحة التي غيرت موازين القوى،...إلخ. ومنذ اليوم الثالث للحرب، والجيوش العربية في ذروة النصر، دعت واشنطن إلى وقف إطلاق النار. وفي المقابل، تولى وزير خارجيتها كيسنجر إدارة المناورة التضليلية لتوفير الوقت اللازم لإسرائيل لانتزاع زمام المبادرة في القتال، وذلك بدعم كبير من البنتاغون، الذي راح يقيم جسراً جوياً ضخماً لنقل الأسلحة والعتاد إلى إسرائيل، وحتى إلى ساحة القتال مباشرة. وظلت واشنطن تخادع وتناور، وتتغاضى عن عدم تنفيذ قرارات وقف إطلاق النار، حتى استطاع الجيش الإسرائيلي إحداث الخرق على الجبهة المصرية، واستعادة المواقع التي خسرها

على الجبهة السورية، الأمر الذي أضعف الموقف العربي في المفاوضات على الترتيبات اللاحقة لوقف المعارك.

لقد تضمن البند الثالث من قرار مجلس الأمن رقم 242 الطلب من الأمين العام للأمم المتحدة «تعيين ممثل خاص للتوجه إلى الشرق الأوسط كي يقيم ويجري اتصالات بالدول المعنية بغية إيجاد اتفاق ودعم الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً لأحكام هذا القرار ومبادئه» (انظر أعلاه). و لم تمض أيام معدودة حتى كان غونار يارنغ يتنقل بين الأطراف المعنية، ويجري اتصالاته، ويصل إلى مقر عمله في قبرص، بادئاً مهمته الشاقة، التي طالت سنين دونما تقدم نحو الهدف المنشود منها. والواقع أن يارنغ بادر إلى مهمته بجدية عالية، الأمر الذي لم يكن يتوافق مع التوجهات الأميركية - الإسرائيلية. ومع أن يارنغ، بما عرف به من انضباط، انطلق لممارسة دور الوسيط على أساس قرارات الأمم المتحدة، وتحديداً القرار رقم 242، الذي بموجبه تم تكليفه بالمهمة، فإن واشنطن وإسرائيل لم تريا في تلك المهمة أكثر من غطاء لتحركاتهما الخاصة؛ فاستخدمتا جولاته المكوكية كذريعة لكسب الوقت ريثما تتوفر الظروف لتحقيق مبتغاهما. وبينما سعى يارنغ للتوفيق بين الأطراف على أساس قرارات الأمم المتحدة، فإن واشنطن، انسجاماً مع سياستها الشرق أوسطية، كانت تتعامل مع القضية من منظور الصراع مع الاتحاد السوفياتي، وبما يؤدي إلى إخضاع المنطقة لإملاءات مصالحها فيها. وعلى الرغم من أن يارنغ ظل على اتصال مع الدول الأربع الكبرى خلال فترة مهمته، إلا أنه في نهاية المطاف، وصل إلى الطريق المسدود، نظراً لتعارض منطلقاته مع التوجهات الأميركية - الإسرائيلية في معالجة المسائل التي تطرحها القضية (انظر أعلاه).[55]

ويلفت النظر أن يارنغ أعلن عن انتهاء مهمته (1971) بعد أن تسلم في المرحلة الرابعة منها رد كل من مصر وإسرائيل الإيجابي على الأسئلة التي وجهها إليهما. وقد كان تبريره لخطوته تلك «أن كلاً من موسكو وواشنطن يقوم بجهود خاصة في المنطقة لإنهاء الصراع بطريقة تخدم مصالحه، وفي أن هذه الجهود تتضارب مع المهمة التي يمارسها هو باسم الأمم المتحدة».[56] ومع الغموض الذي انطوى عليه تبرير يارنغ الدبلوماسي المحايد إلى حد كبير، فالواضح أن الرد المصري الإيجابي، الذي لقي ترحيباً كبيراً على الصعيد الدولي، اصطدم بالتوجهات الأميركية - الإسرائيلية الرامية إلى فرض الاستسلام على الدول العربية المعنية، وفي مقدمتها مصر وسوريا، وذلك في ظل الأوضاع التي تشكلت بعد حرب

(55) الموسوعة الفلسطينية، 6/2، ص 185-186.
(56) المصدر السابق، ص 186.

حزيران/ يونيو، وفي ضوء نتائجها العسكرية. وبانعدام إمكانية تحقيق ذلك، انعدمت إمكانية التوصل إلى حلول للمسائل المطروحة، وبالتالي، أصبحت مهمة يارنغ لزوم ما لا يلزم. وفي الواقع، فإن دخول إدارة نكسون على خط المفاوضات التي كان يارنغ يديرها، وذلك عبر مقترحات ومشاريع لا تلبث أن تتقدم بها حتى تتراجع عنها، قد جعل مهمة المبعوث الدولي مستحيلة. وإذ ألقت «مبادرة روجرز» بظلها على مساعي يارنغ، فإن فشل تلك المبادرة أطاح بمهمته. وفي بداية عام 1971، تقدمت الولايات المتحدة بمقترحات حول «المحادثات الرباعية» وتشكيل «قوة سلام دولية تحت إشراف الأمم المتحدة»، فيما ظلت تؤكد دعمها اللفظي لمهمة يارنغ، لكنها ظلت ترفض ممارسة أي ضغط على إسرائيل للانصياع لقرار مجلس الأمن رقم 242 (انظر أعلاه).

إن انتقال السلطة في واشنطن، من إدارة جونسون (الحزب الديمقراطي)، إلى إدارة نكسون (الحزب الجمهوري)، لم يبدّل كثيراً في الخطوط العريضة للسياسة الأميركية تجاه الشرق الأوسط. وذلك على الرغم من الاهتمام الظاهري الذي أبداه الحكم الجمهوري بالصراع العربي - الإسرائيلي، «مما أوحى باحتمال حدوث تغيير في سياسة واشنطن تجاه المنطقة، الأمر الذي حمل القاهرة على تجديد اتصالها بالجانب الأميركي، عبر نكسون شخصياً، متخطية عائق العلاقات الدبلوماسية المقطوعة بين البلدين».[57] وفي بداية ولايته الأولى، أقدم نكسون على خطوتين لافتتين للنظر: الأولى، إيفاد مبعوثه الخاص، وليام سكرانتون، بمهمة استطلاعية في المنطقة؛ والثانية، الموافقة على اقتراح فرنسي بإجراء محادثات رباعية بين الدول الأربع الكبرى الأعضاء في مجلس الأمن، لإيجاد تسوية للصراع العربي - الإسرائيلي. ولكن نكسون لم يلبث أن تراجع عن هذه التوجهات بعد رد فعل إسرائيل على تصريحات سكرانتون حول «اتباع الولايات المتحدة سياسة متوازنة تجاه الشرق الأوسط». وانكفأ نكسون إلى تبني الخط الذي دعا إليه مستشاره لشؤون الأمن القومي، هنري كيسنجر، والقاضي بالعودة إلى الموقف التقليدي لواشنطن، الأمر الذي أسدل الستار على مهمة سكرانتون. فقبل أن يعود هذا الأخير من جولته في الشرق الأوسط، سارع أركان إدارة نكسون، التي لم تكن قد تسلمت بعد السلطة رسمياً، إلى التنصل من تصريحات مبعوثها إلى المنطقة. وبعد عودته إلى واشنطن ولقائه نكسون، تراجع سكرانتون نفسه عن أقواله، مؤكداً أن ما ورد على لسانه «هي آراؤه، وليس بالضرورة آراء نكسون».[58]

(57) القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، (مصدر سابق)، ص460.
(58) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية (1968)، (مصدر سابق)، ص 770.

وشهدت بداية عام 1970 تصاعداً ملحوظاً لحدة التوتر في المنطقة، سواء على جبهات القتال، أو على الصعيد السياسي – الدبلوماسي (انظر أعلاه). فبادرت إدارة نكسون إلى استيعاب حالة التدهور في العلاقات العربية – الأميركية، عبر مبادرة تقدم بها وزير الخارجية الأميركي، وليام روجرز، وعرفت باسمه (19 حزيران/ يونيو 1970). وتضمنت «مبادرة روجرز» طلباً إلى الأطراف المعنية بقبول قرار مجلس الأمن رقم 242، وإبداء الرغبة في تنفيذه بكل أجزائه. وفي رسالته إلى القاهرة، أعرب روجرز «عن تفهم واشنطن لموقف الجمهورية العربية المتحدة من المفاوضات المباشرة»، وأوضحت أنها لا «تقترح» وضع مثل هذه الترتيبات موضع التنفيذ الآن، على الرغم من أن واشنطن تعتقد أن الأطراف المعنية «قد» تجد من الضروري أن تتقابل «في مرحلة ما»، وأن ذلك «يتوقف على التقدم الذي يتم إحرازه في المناقشات»، إذا كان السلام سيعود إلى الشرق الأوسط. واقترح روجرز أن يلتزم الجانبان، العربي والإسرائيلي، وقف إطلاق النار ثلاثة أشهر على الأقل، لكي يفسح للمبعوث الدولي، غونار يارنغ، مجال القيام بمساع لتنفيذ قرار مجلس الأمن».(59) وقبلت مصر المبادرة، وكذلك فعل الأردن، أما إسرائيل فقد قبلتها لفظاً، وفتحت المعركة عليها، وعلى صاحبها، عملاً. وفي الواقع، تولى كيسنجر في البيت الأبيض العمل على تخلي واشنطن عن المبادرة، وصولاً إلى إبعاد صاحبها عن الإدارة الأميركية، واحتلال مكانه.

وفي أجواء التصعيد السياسي والعسكري الذي أثارته «مبادرة روجرز»، وفي سياق التنافس مع الاتحاد السوفياتي على إحراز المكاسب السياسية من تزعّم حملة دبلوماسية جديدة لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، حدّد نكسون الخطوط العريضة لسياسته في الشرق الأوسط؛ وذلك في كلمة له عبر التلفزيون الأميركي (2 تموز/ يوليو 1970)، ورد فيها ما يلي: «1 – مصلحتنا في السلام وسلامة كل قطر في المنطقة. 2) نقرّ أن إسرائيل لا ترغب في قذف أي قطر آخر في البحر، بينما ترغب الأقطار الأخرى في قذف إسرائيل إلى البحر. 3) إذا تغير توازن القوى، بحيث تصبح إسرائيل أضعف من جيرانها، فستقع الحرب. وعليه، فمن مصلحة الولايات المتحدة المحافظة على توازن القوى، وسوف نحافظ على هذا التوازن». وكان واضحاً من كلام نكسون المطوّل عن الصراع في الشرق الأوسط، ومن تقويمه للمصالح الأميركية فيه، «أنه يضع ثقله إلى جانب تسوية سياسية للنزاع، خصوصاً في ترتيبه للمصالح الاستراتيجية والاقتصادية الأميركية في المنطقة على أنها النفط والمواقع الاستراتيجية أولاً، وفي تأكيده على مكانة إسرائيل في استراتيجية

(59) القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ص 462.

الولايات المتحدة ثانياً. وأوضح أن وضع إسرائيل المحوري في الاستراتيجية الأميركية في المنطقة، يوجب إبقاء إسرائيل متفوقة عسكرياً واقتصادياً لتكون قادرة على ممارسة دورها ضمن الاستراتيجية الأميركية في شرقي المتوسط».(60) وإذا كانت هذه هي الأسس التي يقوم عليها مفهوم نكسون للتسوية، فماذا يبقى من معنى لمبادرة وزير خارجيته، روجرز، بل ما معنى استمرار هذا الأخير في منصبه؟ ولا غرو أن أكره على الاستقالة منه.

وفي المحصلة، فإن الازدواجية التي تعاملت بها إدارة نكسون مع الصراع العربي – الإسرائيلي في بداية السبعينات، سواء لناحية الشكل أو المضمون، كان من شأنها أن تؤدي إلى حرب تشرين الأول/ أكتوبر، وليس إلى حل لهذا الصراع، كما كان هدفها المعلن. فبينما كانت مبادرة روجرز تدعو في الظاهر إلى تسوية بين الدول المعنية، وتحديداً مصر والأردن، وبين إسرائيل، وذلك بالتعاون مع الدول الأربع الكبرى، على قاعدة قرار مجلس الأمن رقم 242، كانت الإدارة الأميركية في الباطن تعمل على «طرد» الاتحاد السوفياتي من الشرق الأوسط، كما صرح بذلك هنري كيسنجر علناً.(61) وفي حين كان المطلوب من المبادرة إزالة العقبة أمام المساعي المبذولة لإنجاز تسوية ما، بتفعيل الضغط على إسرائيل للانصياع لقرار مجلس الأمن بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها عام 1967، تركزت الجهود الأميركية الحقيقية على تصديع الجبهة العربية وزرع الشقاق بين أطرافها، عبر الضغط على مصر لوقف إطلاق النار في حرب الاستنزاف، والحدّ من التسلح للدفاع عن عمق أراضيها، الذي طاله القصف الإسرائيلي، وضرب الثورة الفلسطينية في الأردن، وبالتالي، منع الجبهة العربية من تحقيق نوع من التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل. وحتى في الشكل، كانت الازدواجية صارخة؛ حيث في مقابل المرونة والعلنية والدبلوماسية الدولية التي ميزت حركة روجرز، سلك نكسون وكيسنجر سبيل التصلب والمراوغة والسرية، وحتى التآمر، بما في ذلك على وزير الخارجية روجرز نفسه، الأمر الذي لم يترك أمام هذا الأخير إلا سبيل الاستقالة من منصبه.(62)

وكان منطقياً والحالة هذه، أن تتخلى الإدارة الأميركية عن مبادرتها بعد أن استنفدت زخمها وحققت الغرض من طرحها، وصولاً إلى الاستغناء عن صاحبها. وفي مسلسل التراجع عن منطلقاتها الأولية، وبعد عامين من الأخذ والرد، والمشاريع المطروحة

(60) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية (1970)، ص578.
(61) المصدر السابق، ص 576.
(62) القاضي، ليلى، «تقرير حول مشاريع التسويات السلمية للنزاع العربي – الإسرائيلي، 1948 – 1973»، شؤون فلسطينية، عدد 22 (1973)، ص 84–123.

والأخرى المضادة، أعلنت واشنطن عن «تعليق الحكومة الأميركية جهودها للوصول إلى تسوية جزئية في الشرق الأوسط، تسمح بإعادة فتح قناة السويس» (22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1971). [63]وكانت مبادرة روجرز قد طرحت وحرب الاستنزاف على جبهة قناة السويس على أشدها، كما كانت الثورة الفلسطينية تتصاعد بوتيرة متسارعة، في منتصف عام 1969. وإزاء التهديد الذي شكلته حالة النهوض هذه للمصالح الأميركية في المنطقة، تحركت واشنطن متنكرة وراء قناع «الاعتدال والاتزان»، لتضع حداً لهذه الحالة من تصاعد الوضع الكفاحي العربي. وفي خطاب ألقاه وزير الخارجية الأميركي (9 كانون الأول/ ديسمبر 1969)، لخص فحوى المقترحات الأميركية بأنها «تدعو إلى إنسحاب إسرائيل من أراض عربية محتلة في حرب حزيران/ يونيو 1967، في مقابل ضمانات عربية للوصول إلى التزام مبرم بالسلام، خاصة وأن الولايات المتحدة مرتبطة بعلاقات صداقة مع إسرائيل والدول العربية معاً. [64]وشدد روجرز على الطابع «المتوازن والمنصف» لمقترحات بلاده بقوله: «إن الدعوة إلى الانسحاب الإسرائيلي بدون تحقيق اتفاق حول السلام هو تحيز للجانب العربي، كما أن دعوة العرب إلى القبول بالسلام بدون إنسحاب إسرائيلي هو تحيز لإسرائيل. لذلك تستند سياستنا إلى تشجيع العرب على القبول بسلام دائم قائم على اتفاق ملزم، وحثّ إسرائيل على الانسحاب من أراض محتلة عندما تصبح سلامتها الإقليمية مضمونة». [65]

وما لبثت واشنطن أن أطلقت مبادرة سياسية جديدة (25 حزيران/ يونيو 1970)، هدفها المعلن تشجيع الدول العربية وإسرائيل على التوقف عن إطلاق النار، والبدء في المحادثات تحت إشراف الدكتور يارنغ، وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 242. [66]وأعرب الاتحاد السوفياتي عن دعمه للمبادرة، وكذلك وافق عليها ممثلو الدول الأربع الكبرى في مجلس الأمن. كما أعلنت واشنطن (7 آب/ أغسطس 1970) «عن موافقة مصر والأردن وإسرائيل على وقف إطلاق النار لمدة 90 يوماً، عملاً بمقتضيات مشروع روجرز». [67]وبعد توقف إطلاق النار، وبدء المفاوضات بواسطة يارنغ (24 آب/ أغسطس 1970)، تقدمت إسرائيل بشكوى خرق الاتفاق من قبل مصر، وذلك بتحريك بطاريات صواريخ مضادة للطائرات إلى الضفة الغربية لقناة السويس؛ ثم ما لبثت أن علقت مشاركتها في

(63) المصدر السابق، ص121.
(64) المصدر السابق، ص108.
(65) المصدر السابق، ص 108.
(66) المصدر السابق، ص110.
(67) المصدر السابق، ص113.

المفاوضات (6 أيلول/ سبتمبر 1970)، بعد أن حصلت على دعم دعواها من واشنطن (انظر أعلاه). «وجاء تعليق المحادثات وكأنه إعطاء الضوء الأخضر للبدء بالمعركة ضد الثورة الفلسطينية في الأردن، وذلك بعد وقف القتال في حرب الاستنزاف على جبهة القناة. وفي نهاية «أيلول الأسود»، توفي الرئيس جمال عبد الناصر، تاركاً وراءه فراغاً كبيراً في الوطن العربي. أما واشنطن، فقد تخلت فعلياً عن مبادرة روجرز، بانتظار التطورات في المنطقة. وبعبارة أخرى، بعد أن قام روجرز بمهمته وأسدى خدماته لقوى الثورة المضادة، تم الاستغناء عنه بسرعة باعتباره أداة حققت أغراضها و لم تعد السياسة الأميركية في المنطقة بحاجة إليها». [68]لقد أنهت مبادرة روجرز حرب الاستنزاف، إلا أنها وضعت الأسس لحرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 (انظر أعلاه).

خلال هذه الفترة (1967 – 1973)، ظلت فكرة التسوية في إسرائيل مسألة نظرية، والكلام عنها يتوخى أهدافاً إعلامية على العموم (انظر أعلاه). وكان الوزير الإسرائيلي، يغئال ألون، أول من وضع مشروعاً مبلوراً للتسوية، وقدمه إلى حكومته لمناقشته، بعد شهر واحد من وقف إطلاق النار في حرب 1967. ومع أن تلك الحكومة لم تبحث في المشروع بشكل رسمي، ولم تقره أو ترفضه، وكذلك فعلت حكومات لاحقة، إلا أنه ظل بمثابة «المخطط الهيكلي» الفعلي للاستيطان في المناطق المحتلة، خاصة في الضفة الغربية. واقتصر مشروع ألون الأولي على معالجة القضايا المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة، وبالتالي، فقد تعرض لطرح حل للقضية الفلسطينية. إلا أن ألون ظل يعدّل في مشروعه، ويدخل عليه إضافات، حتى ضم، في صيغته النهائية، مسألتي الجولان وسيناء. ونشر ألون في مجلة «فورن أفيرز» (عدد تشرين الأول/ أكتوبر 1976) مقالاً ضمنه صيغة معدلة لمشروعه، مع تعليل للأسباب التي دعته إلى اتخاذ المواقف الواردة فيه. وكان من أهم أسباب إرجاء الحكومة الإسرائيلية البحث في المشروع لدى تقديمه، كونها في حينه حكومة «ائتلاف وطني»، تضم جميع الأحزاب الصهيونية، وهي الحكومة التي تشكلت عشية حرب حزيران/ يونيو، ومن أجلها. وكان واضحاً أن مناقشة المشروع في مثل هكذا حكومة سيؤدي بالضرورة إلى تفجير الخلافات فيها، وبالتالي، إلى حلّها. وهو ما حصل عندما قبلت تلك الحكومة مشروع روجرز. [69]

وخلافاً لرأي الأكثرية في حكومة «الائتلاف الوطني»، التي فرضت على إشكول قبيل حرب حزيران/ يونيو، ودخلها دايان وزيراً للدفاع، ومناحم بيغن وزيردولة،

(68) المصدر السابق، ص113.
(69) شوفاني، مشاريع، (مصدر سابق)، صXXII .

رأى ألون أن تمتلك إسرائيل مشروعاً للتسوية تطرحه في المحافل الدولية وعلى الدول العربية، كأساس للمفاوضات، بدلاً من قرار مجلس الأمن رقم 242. وقد ذهب ألون إلى ذلك انطلاقاً من قناعة ذاتية بملاءمة الظرف السياسي لخطوة كهذه، واستباقاً لإمكان أن تطرح أطراف أخرى، خارج إسرائيل، مشاريع للتسوية قد لا تتفق ونواياها هي، مما قد يضطرها إلى الرفض والظهور بمظهر المتصلب أمام الرأي العام العالمي، وهذا ليس في مصلحتها؛ خصوصاً إذا صدرت مثل تلك المشاريع عن الولايات المتحدة. واعتقد ألون أن الدول العربية، وما ظنه أحاق بها من إرباك بعد الهزيمة، ستكون أكثر طواعية لقبول الإملاءات الإسرائيلية. وكذلك توقع أن اتفاقاً مع دول المواجهة العربية، يضمن تسوية ما للقضية الفلسطينية، سيقطع الطريق على تنامي الحركة الوطنية الفلسطينية. وتولدت لديه قناعة بأنه سيسهل على إسرائيل، من موقع القوة الذي وصلت إليه بعد انتصارها في حرب حزيران/يونيو، تحقيق أهدافها الاستراتيجية المهمة بالنسبة إلى «أمنها» ومقوماته. وأحسّ ألون بأن هناك فرصة تاريخية لتثبيت أركان الدولة اليهودية، وانتزاع الاعتراف العربي بها؛ فنادى بالإسراع إلى انتهازها وعدم تفويتها.(70)

ومشروع ألون، سواء في فحواه أو في دوافع طرحه وتوقيتها، يعكس بأمانة كبيرة العلاقة الجدلية بين شقي العمل الصهيوني. ففيه أراد صاحبه أن يجيّر مردود نتائج النصر الإسرائيلي على النفوذ الغربي في المنطقة، لمصلحة الشق اليهودي من المشروع الصهيوني. وعلى أرضية حرب حزيران/ يونيو وما تمخضت عنه من تعزيز لمصداقية إسرائيل في أدائها مهمتها الإمبريالية (انظر أعلاه)، ومن انتكاس للحركة القومية العربية في صراعها مع المعسكر الغربي؛ وعلى رأسه الولايات المتحدة، بنى ألون مشروعه بحيث يستغل الظرف الناتج عن الحرب لتثبيت موقع إسرائيل في الاستراتيجية العالمية لأميركا، وزيادة وزنها في المعسكر الغربي، ومن هناك، العمل لتوجيه سياسة أطرافه لدعم تطلعات إسرائيل الذاتية، خصوصاً ما يتعلق منها بالبعد الفلسطيني من الصراع العربي – الإسرائيلي. فمن بين دوافع ألون الأساسية إلى طرح مشروعه، كان استباق إمكان أن تتحرك أطراف في المعسكر الغربي، خصوصاً الولايات المتحدة، فتتقدم بمشروع للتسوية من عندها، يقوم في الأصل على أرضية ترسيخ المصالح الأميركية في المنطقة من دون إيلاء الجانب الإسرائيلي منها الاعتبار الكافي، كما توقع ألون. لكنه مع ذلك، لم يتقدم بمشروعه لأسباب خارجية فحسب، بل لحسابات داخلية أيضاً، عملاً بالمبادئ التي كانت تحكم وجهات النظر لدى قطاعات

(70) شوفاني، طريق بيغن، (مصدر سابق)، ص 6-7.

واسعة من المستوطنين، تنتمي عموماً إلى الأحزاب اليمينية والدينية، وترفع شعار «أرض – إسرائيل الكاملة».(71)

لم يكترث ألون لإمكان انحلال «الائتلاف الوطني»، فيما إذا تبنت الحكومة مشروعه، وربما على العكس، كان يرى في طرح المشروع فرصة للتخلص من كتلة «حيروت» في تلك الحكومة، مما قد يساعد في تحرك أسرع. ومهما يكن من أمر، فقد ثبت أن معظم الحسابات التي راهن عليها ألون كان خطأ؛ فلا مشروعه رأى النور، ولا هو حقق شيئاً من أهدافه. ذلك بأن ألون، وبالتالي مشروعه، كان، ولا يزال، يعتبر «حمائمياً» في نظر أوساط صهيونية واسعة، داخل إسرائيل وخارجها. وقد أخذ على المشروع في حينه، وفي الكلام عنه فيما بعد، أنه يقدّم «تنازلات» بعيدة المدى على الصعيد الإقليمي. ولذلك، كما يبدو، أعرضت حكومات كل من إشكول ومئير ورابين عن تبنيه. ومع ذلك، فقد شكّل المشروع الإطار العام للاستيطان في المناطق المحتلة، في حين هيمن منافسا صاحبه: دايان في حكومتي إشكول ومئير، وبيرس في حكومة رابين، على سياسة الاحتلال في تلك المناطق. وبالفعل، ظل ألون، ولفترة طويلة، وحيداً في حزبه، يملك تصوراً شاملاً للتسوية ويطرح مشروعاً مبلوراً للتفاوض بشأنها. واستمر في نشره والدفاع عنه، وحتى في إدخال تعديلات جوهرية فيه. والظاهر أنه كان جاداً فيما يطرح. إلا أنه إزاء الاعتراضات الحادة أحياناً، التي أثارها أقرانه في الحكومة، أو خصومه في المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة، كان يحجم عن المواجهة في سبيل مشروعه. وإذ لم يتراجع عنه، فقد راح يتستر وراء التذرع بأنه إنما يطرحه كموقف شخصي لا يلزم الحكومة، وينشره لتعزيز موقف إسرائيل الإعلامي، كما فعل في مواجهة العاصفة التي أثارها خصومه السياسيون على نشره مقالاً يتضمن مشروعه في مجلة «فورن أفيرز» (Foreign Affairs) الأميركية (تشرين الأول/ أكتوبر 1976).(72)

وألون ينتمي إلى مدرسة فكرية صهيونية، تقدم وحدانية الشعب على تكامل الأرض، وتدعو إلى الحفاظ على مبدأ يهودية الدولة، حتى لو كان ذلك على حساب المبدأ الصهيوني الداعي إلى تكامل «أرض – إسرائيل». ومن هنا، جاء مشروعه ينطوي على ضم أكبر جزء من الأرض، بحجة الضرورات الأمنية، وأقل عدد ممكن من السكان العرب، حرصاً على «النقاء العنصري» للدولة اليهودية. وهو، إذ ينطلق من مبدأ «حق

(71) المصدر السابق، ص 7-8.
(72) المصدر السابق، ص8.

الشعب اليهودي التاريخي» في استيطان «أرض – إسرائيل»، يأخذ بعين الاعتبار المشكلات الديمغرافية التي تترتب على ذلك. وفي حين يدعو إلى التوسع الاستيطاني، بذريعة حاجة إسرائيل إلى «حدود قابلة للدفاع عنها»، يريد المحافظة على الطابع اليهودي السائد فيها. وإلى جانب هذا وذاك، يأخذ ألون في حسابه الواقع العربي والدولي، وإمكان أن يلقى مشروعه قبولاً ما. ففي الجولان، يريد ألون الاحتفاظ بالهضبة، التي تؤمن السيطرة على منابع نهر الأردن، وتعزز أمن المستوطنات اليهودية في الشمال. أما الباقي، فيرى ألون إعادته إلى سوريا بعد الاتفاق على تجريده من السلاح. وفي سيناء، يريد ألون ضم شريط، يتسع أحياناً ويضيق أحياناً أخرى، بمحاذاة الحدود الدولية بين مصر وفلسطين، ويمتد من العريش إلى محاذاة إيلات، ثم بموازاة شاطئ خليج العقبة إلى شرم الشيخ. ويعيد ما تبقى من شبه جزيرة سيناء إلى مصر، بعد ضمان تجريده من السلاح. وفي فلسطين يدعو ألون إلى ضم جزء كبير من الأراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة، خصوصاً غير الآهلة بالعرب بكثافة، بما في ذلك القدس، التي ستبقى موحدة، عاصمة لإسرائيل. وتعاد إلى الدولة الأردنية – الفلسطينية، كما يسميها، التجمعات السكانية العربية في الضفة والقطاع. وهو، بطبيعة الحال، يرفض قيام دولة فلسطينية مستقلة، كما يرفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، أو منح الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير؛ ويغلّف حلّه للقضية الفلسطينية بكلام منمّق، كالإدارة الذاتية، والتعبير عن الهوية في «الجزء الشرقي من فلسطين التاريخية»، والذي سيصبح دولة أردنية – فلسطينية. وعلى هذا الأساس، يريد ألون عقد سلام شامل وكامل مع الدول العربية، بما فيه إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية...إلخ. (73)

لقد حظي مشروع ألون بشهرة واسعة في وسائل الإعلام المحلية والدولية، مع أنه لم يناقش قط في أي إطار حكومي أو حزبي في إسرائيل، ولم يحصل أن تبناه جسم كهذا بشكل صريح. إلا أنه مع ذلك، ظل أساساً لسياسة «حزب العمل» في المناطق المحتلة (1967)، وورقة عمل رئيسية في مناقشات مشاريع التسوية، كونه ينطلق من مبدأ «الحل الوسط الإقليمي» الذي نادى به حزب العمل، في مقابل مبدأ «أرض – إسرائيل الكاملة» الذي تبناه «اليمين الصهيوني – القومي والديني». وهكذا ظل مشروع ألون حياً، تجرى عليه تعديلات طفيفة، فيما جوهره ثابت – ضمّ الجزء الأكبر من الأرض بالعدد الأقل من السكان العرب. وكان مما دفع ألون إلى وضع مشروعه، بعد الحرب مباشرة،

(73) شوفاني، مشاريع، صXXIV -XXV . ولمزيد من التفاصيل عن مشروع ألون انظر: المصدر نفسه، ص 55-75.

علمه أن حكومته لا تملك مشروعاً واضحاً بشأن مستقبل الأراضي المحتلة، وأنها بتركيبتها القائمة آنذاك، لم تكن قادرة على اتخاذ القرار في هذا الموضوع. فقد كانت حكومة ائتلافية، يشارك فيها حزب حيروت، الذي رفع شعار «ولا شبر واحد». وخشية أن تبادر جهات أخرى، خاصة الولايات المتحدة، إلى طرح مشروع تسووي لا يلبي رغبات إسرائيل، سارع ألون إلى طرح مشروعه. ولعله أراد التأثير في موقف الولايات المتحدة، وتوجيه أفكار صانعي القرار في واشنطن باتجاه الحل المرغوب لإسرائيل، عن طريق تقديم مقترحات وآراء في شكل التسوية. وأراد ألون أن تسرع حكومة إسرائيل في تبني مشروعه، استباقاً لإمكان توصل الولايات المتحدة إلى تفاهم مع الاتحاد السوفياتي بشأن مبادئ حل الصراع في الشرق الأوسط. وكان يقدر أن مركز الاتحاد السوفياتي في المنطقة قد ضعف بعد الحرب، وأن ذلك، بالإضافة إلى حالة الإرباك التي تسود العالم العربي، يتيح الفرصة لإسرائيل لتثبيت عدد من المبادئ الأساسية للتسوية، كما يفسح المجال أمامها لخلق عدد من الوقائع على الأرض، يرى ألون أهميتها لإسرائيل تمهيداً لضمها في اتفاق السلام المتوقع. وظن ألون أن طرح المشروع، وبدء المفاوضات على أساسه، يقطع الطريق على الاتحاد السوفياتي لترميم مواقعه بعد الحرب، كما يصرف أنظار الدول العربية عن محاولة الإعداد العسكري لاستئناف الصراع المسلح مع إسرائيل. وقدر كذلك، أن الوضع الجديد بعد الحرب يسمح بحلّ القضية الفلسطينية وفقاً للمنطلقات الصهيونية. (74)

وعلى أي حال، فإن ألون لم يحقق أهدافه من مشروعه. فلا العرب كانوا مستعدين لتسوية بعد الحرب وفقاً للشروط الإسرائيلية، ولا حكومة إسرائيل كانت قادرة على القبول بقرار مجلس الأمن رقم 242. وفي الواقع، فقد ساد إسرائيل بعد الحرب جو من الشعور بالقوة الذاتية والثقة بها، وبأن الزمن يعمل لصالحها، ولذا فلا مبرر للإلحاح على اتخاذ قرار التسوية. وفي 1970، اتخذ ألون موقفاً إيجابياً من «مشروع روجرز»، الذي تسبب في فرط حكومة «الائتلاف الوطني»، نظراً إلى أن حيروت رفضت المشروع بشكل قاطع. ودعا ألون حكومته إلى انتهاز الفرصة وإبداء الرغبة في «السلام»، درءاً لأي نقد داخلي، خاصة وأن مبادرة روجرز جاءت على خلفية حرب استنزاف مكلفة بالأرواح والعتاد. كما أنه أراد تحاشي الصدام مع واشنطن، والظهور بمظهر المتصلب أمام الرأي العام العالمي. وأكد أن التسوية يجب أن تقوم على الحل الوسط الإقليمي، دون العودة إلى حدود ما قبل حرب 1967، أو القبول بـ«التعديلات الطفيفة»، التي يقترحها

(74) المصدر السابق، ص 55-56.

روجرز، ولكن مع رفض الموقف الداعي إلى ضم جميع المناطق المحتلة أيضاً. وبعد «أيلول الأسود» (1970)، اعتقد ألون بأنه تم القضاء على الثورة الفلسطينية، فزاد موقفه وضوحاً وصراحة بإعادة المناطق المأهولة بالسكان العرب الفلسطينيين، من الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى الأردن، وبضمّ ما تبقى، وهو يتراوح بين 20 – 25٪ من المناطق الفلسطينية المحتلة عام 1967. وبالمقارنة مع وزراء آخرين نافذين، يعتبر ألون أقلهم رغبة في ضم مناطق جديدة، فيما خلا بنحاس سابير، الذي كان يخشى المسألة الديمغرافية، ويدعو إلى إعادة جميع المناطق إلى الأردن.(75)

في المقابل، كان الوزراء الآخرون، ومنهم يسرائيل غليلي، وموشيه دايان، وغولدا مئير، أكثر غموضاً في مواقفهم، التي لم تتبلور كمشاريع، وإنما بقيت في صورة مبادئ عامة، وكانوا جميعاً أكثر ميلاً إلى الضم. وتميزت مواقف غليلي ومئير بقربها، وانفرد دايان بموقف الضم الفعلي دون الإعلان الرسمي عن ذلك. وقد استطاع دايان، كونه وزير الدفاع، والمسؤول المباشر عن المناطق المحتلة أن يقوم بعدد من الخطوات المؤدية إلى إلحاق الضفة والقطاع بإسرائيل اقتصادياً وسياسياً. أما المشاريع الحكومية المبرمجة، الاستيطان وغيره، فقد انحصر تنفيذها في إطار مشروع ألون، الذي تمسك بمشروعه داخل الحكومة بإصرار. وهكذا تمحور الخلاف بشأن المناطق داخل الحكومة بين ألون ودايان، في حين تراوحت مواقف بقية الوزراء بينهما. وطبعاً، كان دايان أقرب بمواقفه إلى المعارضة، إلى الليكود الذي يتزعمه بيغن؛ وهذا ما كان يعطي دايان وزناً كبيراً داخل الحكومة. وإزاء هذه الخلافات في وجهات النظر داخل الحكومة، وغياب الضغط الخارجي عليها لحسم موقفها، ظل الخيار الأفضل بالنسبة إليها هو قرار اللاقرار، إلى أن فوجئت بحرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973.(76)

وحتى سنة 1973، حين بلور حزب العمل، بعد مناقشات شاملة ومستفيضة، مشروعاً عرف باسم «وثيقة غليلي»، ظل ألون وحيداً بين زعماء هذا الحزب، يملك تصوراً شاملاً للتسوية. ومع ذلك، فقد ظل هذا الحزب الحاكم، بعد أن وضع وثيقة غليلي، وأتبعها بـ «وثيقة المبادئ الأربعة عشر الموجّهة»، وذلك في أعقاب حرب 1973، يتحاشى الالتزام بمشروع مفصّل أو بخريطة للتسوية، لأسباب سياسية، داخلية وخارجية. وخلال فترة طويلة، استكانت قيادة الحزب إلى قرار اللاقرار، ووجدت فيه مخرجاً لها من أزمة العلاقات المتوترة بين أجنحتها، وفي الوقت نفسه، ذريعة للابتزاز، سواء من

(75) المصدر السابق، ص 57.
(76) المصدر السابق، ص 57–58.

أميركا أو من العرب، برفض إعلان موقف صريح قبل دخول الدول العربية المعنية في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل. ولكن ذلك لا يعني أن زعماء حزب العمل، أو بعضهم على الأقل، لم يكن لهم موقف، أو مواقف، من مسألة المناطق والحدود والتسوية. وتتفاوت تلك المواقف، في بعدها أو قربها من مشروع ألون، إلا أن الموقف العام لقيادة حزب العمل ظل يحوم حول مقولة الحل الإقليمي الوسط، دون العودة إلى حدود ما قبل حرب 1967، ودون القبول بقيام دولة فلسطينية مستقلة.(77)

وظل موشيه دايان، خلال فترة انتسابه إلى حزب العمل، سواء في الحكومة أو خارجها، أبرز المعارضين لمشروع ألون، يؤيده في ذلك، دون البروز العلني، الوزير يسرائيل غليلي، الذي عرف بقربه من رئيسة الحكومة، غولدامئير، في أثناء توليها زعامة الحزب ورئاسة الحكومة. أما شمعون بيرس ويتسحاق رابين، فقد اتخذا موقفاً وسطاً بين هذين، مع اختلاف بينهما، على مفهوم التسوية وشروطها. وكان موقف آبا ايبن الأقرب إلى مشروع ألون، في حين دعا بنحاس سابير إلى إعادة جميع المناطق المحتلة لقاء تسوية شاملة. وكان دايان يرفض بشدة فكرة الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة، مهما كان المقابل، وهو كذلك صاحب شعار «شرم الشيخ دون سلام، خير من سلام دون شرم الشيخ». وفي الجولان، دعا دايان إلى مضاعفة الاستيطان، وعدم التنازل عنه؛ وإذا جرت مفاوضات مع سوريا، فيجب أن تكون بشأن المناطق التي احتلت عام 1973 دون سواها. ومع أن دايان لم يترك صغيرة أو كبيرة، تتعلق بالمناطق المحتلة أو التسوية، تمرّ دون اتخاذ موقف منها، وكانت مواقفه أحياناً متناقضة، يلعب فيها العامل الشخصي دوراً كبيراً، إلا أنه لم يبلور مشروعاً متكاملاً للتسوية كما يريدها، طوال بقائه في حزب العمل. وبعد الانتخابات للكنيست التاسعة (1977)، انسلخ دايان عن حزب العمل والتحق بالليكود الحاكم، حيث تولى منصب وزير الخارجية في حكومة بيغن. وبحكم موقعه في هذه الحكومة يصبح شريكاً لمشروع التسوية الذي تقدم به بيغن في لقاء القمة في الإسماعيلية، وذلك في الطريق إلى «كامب ديفيد».(78)

وكان دايان قد فُرض على إشكول وزيراً للدفاع عشية حرب حزيران/ يونيو، بضغط من جمهور المستوطنين، وخصوصاً من ضباط الجيش. وبدخول دايان الحكومة، أصبح واضحاً أن الحرب واقعة حتماً، ولم يبق سوى تحديد ساعة الصفر، وهذا ما ترك لدايان وإشكول تقريره. وكان لتنصيب دايان على رأس المؤسسة العسكرية لإسرائيل في تلك

(77) المصدر السابق، صXXV .
(78) المصدر السابق، صXXV- XXVI .

الحرب أثر كبير في تحديد الهدف الرئيسي منها، وإعطائه طابعاً سياسياً وعسكرياً مختلفاً؛ فبدل التركيز فقط على احتلال المواقع والانتشار على مساحات واسعة من الأرض، أكد دايان وجوب كون الهدف الرئيسي للعمليات القتالية إبادة الحدّ الأقصى من القوة العسكرية العربية، مادياً وبشرياً. و لم يكن دايان، بعد إنهاء القتال، متحمساً لمرابطة الجيش الإسرائيلي على قناة السويس، لأسباب عسكرية وسياسية؛ فكان يريد الابتعاد عن أنظار الجيش المصري، وإفساح المجال لفتح قناة السويس للملاحة، وإعادة آبار النفط إلى مصر. وكذلك، وخصوصاً في حرب الاستنزاف، أراد دايان إبعاد الجيش الإسرائيلي عن مرمى المدفعية المصرية، خوفاً من أن يؤدي الرد بالطيران، وتصعيد القتال إلى تدخل الاتحاد السوفياتي عسكرياً. ولكن القيادة العسكرية، على الرغم من ذلك، أقامت بالتدريج خط بار – ليف. وكان دايان يريد تقسيم سيناء بين مصر وإسرائيل، ولو مرحلياً. ولذلك، لم يعترض على اقتراح أميركا وقف إطلاق النار في حرب الاستنزاف، سنة 1970، بل رحب به. [79]

وبعد الحرب (1967)، هيمن دايان على سياسة الاحتلال في المناطق، فكان أكثر الوزراء فاعلية في تقرير تلك السياسة وتنفيذها، كونه وزير الدفاع، الذي أنيطت به مهمة إدارة المناطق. وهو المسؤول عن السياسة القمعية التي مارسها الحكم العسكري في الضفة والقطاع، بما فيها نسف البيوت، والاعتقالات والتعذيب والإبعاد...إلخ. وهو، كذلك، الذي تبنى سياسة الجسور المفتوحة، وعمل لترسيخها، وتولى الدفاع عنها داخل الحكومة وخارجها. وفي هذا الإطار، فتحت الجسور بين الضفة والأردن من جهة، وبينها وبين المناطق المحتلة سنة 1948 من جهة أخرى، وكذلك الأمر بالنسبة إلى قطاع غزة. وعن طريق تشغيل عشرات الألوف من العمال العرب في إسرائيل، وتنشيط مشاريع التوظيف الإسرائيلية في المناطق، تمّ إلحاق الاقتصاد العربي فيها بالاقتصاد الإسرائيلي. إلا أنه عارض ضم المناطق بسكانها إلى إسرائيل، خوفاً من المشكلة الديمغرافية، وأراد أن تبقى التجمعات العربية منفصلة، تتحول مع الزمن إلى بانتوستانات، لها إدارة محلية، يتولاها السكان المحليون، شرط أن تبقى مهمة الحفاظ على الأمن في يد الجيش الإسرائيلي. ويتلخص موقف دايان من المناطق في أن لإسرائيل فيها مصلحتين أساسيتين: الأولى أمنية، وتتحقق بعدم السماح لأية قوة أجنبية تجاوز نهر الأردن، ومرابطة الجيش الإسرائيلي في أية نقطة يراها ضرورية في الضفة والقطاع، والحق «الشرعي» لقوات الأمن الإسرائيلية في الدخول إلى أي مكان في المناطق لتنفيذ مهامها؛ والثانية استيطانية،

(79) المصدر السابق، صXXVI- XXVII .

وتتحقق بتجسيد مبدأ حق اليهود في استيطان أية نقطة ممكنة في المناطق، على أن يكون الاستيطان مبرمجاً وموجهاً من قبل الحكومة، وحق كل يهودي في امتلاك الأرض في المناطق المحتلة. ودايان هو صاحب المبادرة إلى إقامة مدينة «يميت» في مشارف رفح، ومن دعاة الاستيطان وراء الحدود الدولية مع مصر حتى منطقة العريش، وكذلك في الجولان، إذ يصر على ضرورة الاحتفاظ بالهضبة. [80]

وفي صراعه على وراثة زعامة الحزب بعد غولدامئير، التي كانت لا تفتأ تعلن عزمها على اعتزال الحياة السياسية، اضطر دايان حزبه، قبل انتخابات الكنيست الثامنة، إلى إجراء مناقشات طويلة بشأن سياسة إسرائيل في المناطق. وقد تمخضت تلك المناقشات عن «وثيقة غليلي»، التي جاءت بمثابة برنامج الحزب الانتخابي. وهي عبارة عن توفيق بين مواقف الأجنحة المختلفة في حزب العمل، إلا أنها كانت أقرب إلى مواقف دايان، نظراً إلى أنه لم تكن تلوح في الأفق تسوية ما. وظل دايان يمثل قطباً في السياسة الإسرائيلية إزاء المناطق، ويتمتع بقوة في الحكومة تفوق حجم التأييد الذي تحظى به مواقفه فيها، علماً بأن الأكثرية في زعامة حزب العمل كانت تؤيد الحل الإقليمي الوسط في حال التوصل إلى اتفاق على تسوية. ذلك بأن دايان واظب على ابتزاز حكومة مئير بالتلويح بالاستقالة، والانسحاب من حزب العمل، مع الإشارة إلى إمكان انضمامه إلى المعارضة الممثلة في «الليكود»، حيث المناخ السياسي أكثر ملاءمة له. و لم يتضعضع موقف دايان إلا في حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، حين وجهت إليه الاتهامات بالتقصير في الإعداد لها، وتحمل القسط الأوفر من المسؤولية عن نتائجها، بالمقارنة مع وزراء آخرين، فكان أن أقصي دايان عن السلطة، وبالتالي، عن إدارة المناطق المحتلة في حكومة رابين، التي شُكلت بعد الحرب وبسببها، وتولى منصبه في وزارة الدفاع حليفه السابق، شمعون بيرس. ولكن دايان لم يغب عن العمل السياسي، وظل شبحه يرافق حكومة رابين في تحركاتها طوال ولايته الأولى (1974 – 1977). [81]

وهكذا، صدرت «وثيقة غليلي»، على اسم الوزير الذي تولى صوغها، قبيل حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، وفي سياق الإعداد للمعركة الانتخابية للكنيست الثامنة، التي كان من المقرر إجراؤها في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1973، ثم تأجلت بسبب الحرب. فكانت بمثابة جزء من برنامج حزب العمل الانتخابي، يمثل القاسم المشترك لمواقف الكتل المختلفة داخله من قضية المناطق المحتلة. وقد صيغت الوثيقة بعد مناقشات

(80) المصدر السابق، صXXVII- XXVIII .
(81) المصدر السابق، صXXVIII .

طويلة (8 جلسات)، امتدت من أيلول/ سبتمبر 1972 إلى نيسان/ أبريل 1973، ولم تخلص إلى موقف موحّد للحزب الحاكم، فعهدت رئيسة الحكومة، غولدامئير، إلى الوزير غليلي صوغ وثيقة توفيقية. وكان الحافز لتلك المناقشات الانتخابات الأميركية للرئاسة عام 1972، وما تردد من أن الإدارة في واشنطن تريد حلاً للقضية قبل نهاية ذلك العام. وكذلك، كان الحزب نفسه يستعد للانتخابات في العام التالي، وعليه أن يضع برنامجه السياسي. ولذلك، شارك جميع قادة الحزب في النقاش، الذي اعتبره البعض أهم نقاش جرى منذ حرب الأيام الستة. ولدى نشر الوثيقة، أصرّ بعض الوزراء، في حينه، على عدم اعتبارها قراراً نهائياً مصادقاً عليه في الحزب، وإنما بمثابة توصيات مقدمة إلى رئيسة الحكومة لعرضها على المؤسسات المخولة البت فيها وإقرارها، فتكون أساساً عاماً لخطة عمل الحكومة. (82)

ونظراً إلى الخلاف داخل قيادة حزب العمل، وإلى كون القضية لم تكن ملحة في تقديرها، فقد اتفق على الاكتفاء بوضع الخطوط العامة دون الدخول في التفاصيل، أو الالتزام بمواقف محددة بدقة. وهكذا، لم تأت الوثيقة مشروع تسوية للصراع في المنطقة، بقدر ما كانت تسوية للخلاف في وجهات النظر داخل حزب العمل. وبالإمكان تلخيص بنود الوثيقة بالنقاط الرئيسية التالية:

1– ربط المناطق المحتلة بالاقتصاد الإسرائيلي.

2– الاستمرار في سياسة الجسور المفتوحة.

3– الاستمرار في إقامة المستوطنات.

4– توزيع اللاجئين وتوطينهم في الداخل.

5– ضبط العمالة من المناطق في إسرائيل وتحديدها مع زيادة المراقبة على العمال.

6– تنشيط أعمال البلديات والمجالس المحلية. (83)

وقد حازت الوثيقة، في شكلها هذا، على موافقة الأكثرية في حزب العمل، ولكنها لم تلبث أن سحبت موافقتها تلك، بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر. وكان ذلك نتيجة التخلخل والارتباك اللذين أصابا القرار السياسي الإسرائيلي ككل. فبدأت الانتقادات الحادة والعلنية توجّه إلى عدد من بنود الوثيقة، على أساس أنها إما غير قابلة للتطبيق، أو أنها لا تلبي الحاجات الراهنة، الأمر الذي يتطلب استعدادات وترتيبات أمنية جديدة، تفوق في أهميتها كثيراً ما كان غليلي قد أولاه اهتمامه في وثيقته. وهكذا أخلت الوثيقة

(82) المصدر السابق، ص 77. وحول مناقشات سكرتيرية حزب العمل، انظر: نفس المصدر، ص 78– 118.

(83) المصدر السابق، ص 78.

مكانها لأخرى، أعدت كجزء من برنامج الانتخابات التي أعقبت حرب 1973 مباشرة، عرفت باسم «وثيقة المبادئ الأربعة عشر الموجّهة». (84)

وفيما يلي نصّ هذه الوثيقة: (85)

«أ – مقدمة

1 – ستجري الانتخابات للكنيست الثامنة بعد حرب يوم الغفران، في ذروة الصراع السياسي من أجل السلام، وتحت ظروف ضرورة الاستعداد المستمر ضد خطر تجدد القتال بمبادرة الدول العربية. ويجب أن تنعكس، في برنامج المعراخ للكنيست الثامنة بجميع فصوله وأقسامه، الدروس والعبر الناجمة عن ظروف الحرب ونتائجها، واستعداد الشعب والمجتمع لتحقيق السلام كهدف مركزي.

ب – الأمن

2– يشيد المركز بقدرة جيش الدفاع الإسرائيلي على الصمود، وبالنصر الذي حققه على جيوش العدو، بفضل قوة مقاتليه وبطولتهم. فجيش الدفاع الإسرائيلي تغلب على أعدائه، على الرغم من تفوقهم في العدد، وفي السلاح والعتاد الذي زودهم به الاتحاد السوفياتي.

3– يعرب المركز عن مشاركته في حزن العائلات الثكلى، ووقوفه إلى جانب الأسرى والجرحى وعائلاتهم.

4– يجب أن تتصدر ضرورات الأمن اهتمامات الدولة. وعلينا ألا نبخل بأي جهد يتطلبه دعم قوة جيش الدفاع الإسرائيلي وطاقته. فقوة جيش الدفاع الإسرائيلي شرط اساسي لتحصين الأمن وتحقيق السلام.

ج – السعي إلى السلام

5– هدف إسرائيل المركزي هو إحراز السلام مع الدول المجاورة، وإقامة علاقات تعاون مع شعوب المنطقة. فإسرائيل تسعى، منذ قيامها، لذلك الهدف، ولكنه لم يتحقق بسبب سياسة العداء، وحالة الحرب والمقاطعة، التي سلكتها الحكومات العربية خلال تلك الأعوام.

6– واليوم أيضاً، وفي غداة الحرب التي بادرت إليها مصر وسوريا، بمشاركة دول عربية أخرى، فإن إسرائيل مصممة على السعي، بجهد أكبر، لتحقيق السلام. وبهذه الروح اتخذت الحكومة عدداً من القرارات منذ نشوب حرب يوم الغفران:

(84) المصدر السابق، ص 118.

(85) مترجم عن صحيفة «دفار» الإسرائيلية (29/11/ 1973).

أ – الاستجابة لمبادرة وقف إطلاق النار، وتنفيذه على أساس متبادل.

ب – توقيع اتفاق البنود الستة مع مصر، والسعي لاتفاقية بشأن فصل القوات وتثبيت وقف إطلاق النار.

ج – الإعراب عن استعدادها للاشتراك في مؤتمر السلام الذي حدّد انعقاده في كانون الأول/ ديسمبر 1973.

7– إن مؤتمر السلام، الذي سينعقد في كانون الأول/ ديسمبر، هو حدث مهم جداً في تاريخ المنطقة، يحمل في طياته، إمكان تغيير كبير في علاقات إسرائيل بالدول العربية. وإن أمل إسرائيل وتوقعها هما أن تؤدي المفاوضات بين إسرائيل وجاراتها، في المؤتمر، إلى السلام المنشود.

8– ستسعى إسرائيل، في مؤتمر السلام وفي شبكة علاقاتها الدولية كلها، لاتفاق سلام، يتم إحرازه في مفاوضات دون شروط مسبقة. ويجب أن تدور هذه المفاوضات دون ضغوط أو محاولات فرض من أي جانب.

9– ستسعى إسرائيل لاتفاق سلام يضمن:

أ – إنهاء جميع مظاهر العداء، والحصار، والمقاطعة.

ب – حدوداً يمكن الدفاع عنها، وتؤمن لإسرائيل إمكان الدفاع عن نفسها بفعالية ضد هجوم عسكري أو مكيدة حصار، وترتكز على حل إقليمي وسط. وستحل حدود السلام على خطوط وقف إطلاق النار. ولن ترجع إسرائيل إلى حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967، التي كانت بمثابة إغراء بالعدوان.

ج – المحافظة على الطابع اليهودي لدولة إسرائيل من أجل تحقيق أهدافها الصهيونية ومهماتها في الهجرة وجمع الشتات.

د – بدء مرحلة من العلاقات الطبيعية بين إسرائيل والدول المجاورة في الحقل السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي والثقافي.

10 – يقوم اتفاق السلام مع الأردن على أساس وجود دولتين مستقلتين: إسرائيل وعاصمتها القدس الموحدة، ودولة عربية إلى الشرق منها. في الدولة الأردنية – الفلسطينية المجاورة، يمكن للهوية الذاتية للعرب الفلسطينيين والأردنيين أن تعبر عن نفسها، من خلال سلام وعلاقات جوار جيدة بإسرائيل. وترفض إسرائيل قيام دولة عربية فلسطينية منفردة إضافية غربي نهر الأردن.

11– كل اتفاق سلام سيوقع بمعرفة الحكومة والكنيست.

12– إلى حين اتفاق السلام، ستحافظ إسرائيل على وقف إطلاق النار، وكذلك

على التسويات المرحلية التي يتفق عليها بين إسرائيل وجاراتها كتسويات مؤقتة على طريق السلام.

وفي حال انعدام معاهدة سلام أو تسويات مرحلية، تستمر إسرائيل في الإبقاء الكامل على الوضع كما تحدّد مع وقف إطلاق النار.

وسيعمل على استمرار الاستيطان وتدعيمه، وبناء المستوطنات بحسب القرارات التي ستتخذها حكومة إسرائيل من وقت إلى آخر، مع إعطاء أولوية لاعتبارات أمن الدولة.

د – العلاقات بالولايات المتحدة

13– تقدر إسرائيل العلاقات الخاصة بينها وبين الولايات المتحدة، والمساعدة الكبرى التي تتلقاها منها. وستسعى إسرائيل لتوثيق هذه العلاقات في المستقبل.

هـ – التوجه إلى يهود العالم

14– تقدر إسرائيل، بالغ التقدير، تجند الشعب اليهودي في كل شتاته، ووقوفه إلى جانب دولة إسرائيل، وتتوجه إليه بالنداء ليستمر في الوقوف إلى جانبها في صراعها من أجل السلام والأمن، وفي جهوده لزيادة قوتها، معنوياً ومادياً، وفي الهجرة الكبيرة إلى إسرائيل».

وهكذا، وفي ذروة الصراع السياسي في إسرائيل عقب حرب 1973، وتحت هاجس الاستعداد المستمر لاحتمال تجدد القتال، وعلى أبواب الانتخابات للكنيست الثامنة، التي تأجلت بسبب الحرب ذاتها، وضع التجمع العمالي (المعراخ) وثيقة سياسية جديدة، مكونة من 14 بنداً، تشكل في نظره كحزب حاكم أساساً لمفاوضات التسوية التي بدأت بعد الحرب مباشرة. فبعد قبول الأطراف المعنية قرار مجلس الأمن (338) بوقف إطلاق النار، كان الوضع السائد، كما عكسته الصحافة الإسرائيلية، كالتالي: «أن حرب تشرين العسكرية، والمعركة السياسية التي تلتها، نشبتا بمبادرة عربية من أجل الوصول إلى أهداف سياسية هي، في الأساس، تنفيذ قرار مجلس الأن رقم 242 كما يفهمه العرب. وأن زمام المبادرة السياسية لا يزال في يد العرب، الذين خططوا لتلك المعركة، وما زالوا يدفعون باتجاه أهدافهم محاولين الوصول إليها بأقصى حد من السرعة. ولذلك، فقد جندوا قدراتهم، العسكرية والسياسية والاقتصادية، لخدمة مخططهم. أما إسرائيل، فقد استطاعت، بعد مفاجأة الهجوم العسكري عليها، أن تمتص الضربة الأولى، وتقلب الأوضاع، بحيث أصبحت في موقع عسكري متفوق. وهي تحاول الآن استغلال هذا الوضع العسكري في معركتها السياسية. وتجمع الآراء على أن المعركة السياسية ستكون

طويلة ومضنية، تتخللها صعاب، وتنطوي على مزالق خطرة لا بد من الحذر منها. ولذلك يجب التروي، خصوصاً وأن الأوضاع الداخلية لا تسمح للحكومة بالمناورة. وعلى الصعيد الخارجي، برزت عزلة إسرائيل دولياً، والجفوة القائمة بينها وبين دول أوروبا، والتخوف من نوايا الاتحاد السوفياتي، وعدم الاطمئنان إلى ما قد تكون الولايات المتحدة مستعدة لتقديمه إلى العرب على حساب إسرائيل، من أجل المحافظة على علاقاتها بهم. وكل هذا، على خلفية أوضاع داخلية مهتزة، وحكومة في موقع الدفاع أمام هجوم المعارضة، والانتخابات العامة القريبة، وما قد تتمخض عنه من نتائج، يجعل من الصعب على الحكومة أن تسلك الطريق نفسه الذي سلكته بالنسبة إلى المعركة العسكرية من تثبيت الأوضاع أولاً، ثم التحرك. ولكن الاتجاه العام هو في ذلك الطريق».(86)

وفي إطار الكلام عن مشاريع التسوية بعد الحرب، كانت حكومة إسرائيل قلقة من أن تعود واشنطن إلى إحياء «مشروع روجرز»، الذي رفضته وعملت على تجميده، فكان ذلك من أسباب حرب 1973. وعلى الرغم مما انتاب إسرائيل في تلك الحرب، واللغو الكثير على ضرورة التغيير في النظام السياسي وتركيبته، فقد جاءت معركة الانتخابات التي تلتها مباشرة، لتكشف أن دروسها لم تستوعب، وأن شيئاً من المواعظ التي أُطلقت لتلافي نتائجها لم تتحقق. ففي البرامج السياسية للأحزاب الرئيسية التي خاضت تلك المعركة، لم يكن من جديد، بل استمر التعلق بالمواقف التي أدت إلى الحرب. وعاد الحزب الحاكم إلى مواقفه السابقة من مستقبل المناطق المحتلة والاستيطان فيها، وإلى شروطه المعهودة في مفاوضات التسوية، وإلى رفضه التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية...إلخ. أما الحزب المعارض الرئيسي، الليكود، فقد ركز على «عدم الانسحاب ولو من شبر واحد»، وعلى «تحذير كيسنجر من عقدة يهوديته»، في المفاوضات التي يديرها من أجل التسوية. وتُظهر «وثيقة المبادئ الأربعة عشر» وما رافقها من تصريحات لزعماء إسرائيل، وبرامج انتخابية لأحزابها، أن لا أساس للأوهام التي عُلّقت على التوصل إلى تسوية سياسية من خلال المفاوضات التي تولى كيسنجر إدارتها بأسلوب «خطوة – خطوة» بعد الحرب. لقد نجحت تلك المفاوضات في إنجاز اتفاقات «فك الاشتباك» العسكري، ولكنها استغرقت سنين قبل أن تؤدي إلى «المعاهدة المصرية – الإسرائيلية» (انظر أعلاه).(87)

(86) شوفاني، مشاريع، ص 119–120.
(87) المصدر السابق، ص 120–130.

في الواقع، لم تكن حكومة إسرائيل بعد حرب 1973، سواء برئاسة مئير أم رابين، مهيأة للدخول في مفاوضات جادة لإنجاز «تسوية نهائية» في فترة زمنية قصيرة. ولذلك، وضعت «وثيقة المبادئ الأربعة عشر الموجهة» استباقاً للتحرك الأميركي، الذي قد يعود إلى «مشروع روجرز». وهكذا استمر حزب العمل، وهو في السلطة، على نهجه السابق من الاستكانة إلى «قرار اللاقرار»، الذي شكل له مخرجاً من أزمة العلاقات المتوترة بين أجنحته المختلفة؛ وفي الوقت نفسه، ذريعة للابتزاز، سواء من أميركا أو من العرب، برفض إعلان موقف صريح قبل دخول الدول العربية المعنية في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل. فأجنحة حزب العمل لم تكن على وفاق كامل بينها فيما يتعلق بالتسوية. وكانت تعكس في مواقفها تخبط العمل الصهيوني، خصوصاً في مرحلة ما بعد حرب 1973، وما ترتب عليها من مفاوضات لإنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي. وفي نظرة إلى تلك المواقف، يتضح أن أصحابها لم يختلفوا في تقديراتهم إمكان إنجاز تسوية نهائية فحسب، بل تضاربت آراؤهم في معالم المحطة المرحلية أيضاً. ووصف موشيه دايان، فيما كان لا يزال وزيراً للدفاع في حكومة مئير، الوضع في إسرائيل بعد الحرب، وإزاء مفاوضات التسوية، كما يلي: «نحن الآن في ذروة الحرب، وكذلك، وربما للمرة الأولى، أمام تسوية حقيقية للسلام بيننا وبين العرب... وكي نحقق ذلك، علينا أن نخوض نضالاً عسكرياً وسياسياً لا نستطيع القيام به بالبكاء والتذمر، بل بالقوة العسكرية والوحدة الوطنية والإيمان بأهدافنا ورسالتنا». وأكد دايان أن العرب أصبحوا بعد الحرب يختلفون عما كانوا عليه قبلها، سواء لناحية السلاح أو العتاد أو لناحية امتلاكهم النفط والأموال والأصدقاء، في أوروبا والاتحاد السوفياتي؛ وقال: «إن العالم الذي نعيش فيه اليوم ليس عالم الأمس، وعلينا أن نقف على أرجلنا وبسلاحنا في هذا العالم الواقعي».(88)

وفيما ساد الإجماع في حكومتي مئير ورابين بعد الحرب على ضرورة التنسيق المسبق مع الإدارة الأميركية فيما يتعلق بجميع الخطوات في مسار المفاوضات، لكن أقطابهما اختلفوا على أسس ذلك التنسيق ونهجه. وكان وزير الخارجية، يغئال ألون، أقربهم إلى النظرة الأميركية للتسوية. لكنه لم يكن قط صاحب قرار، وإنما في أحسن الأحوال أحد الفريق الثلاثي الذي أدار المفاوضات في حكومة رابين. هذا، بينما ظل موشيه دايان طوال انتسابه إلى حزب العمل، سواء في الحكومة أو خارجها، أبرز المعارضين لمشروع ألون. وفي غمرة الخلافات في مواقف قيادة حزب العمل من التسوية، برز الإجماع على بعض النقاط الاستراتيجية: 1) التنسيق المسبق مع واشنطن؛ 2) إعطاء الاتفاق مع مصر

(88) شوفاني، طريق بيغن، ص 8–12.

الأولوية؛ 3) الرفض القاطع لفكرة قيام دولة فلسطينية؛ 4) التسوية على مراحل؛ 5) عدم العودة إلى حدود ما قبل حرب حزيران/ يونيو (1967)؛ 6) مفاوضات مباشرة مع كل دولة عربية على حدة. ولدى التمعن في مواقف أجنحة حزب العمل يتضح أن أصحابها لم يكونوا مختلفين في تقديراتهم لإمكان إنجاز تسوية نهائية فحسب، بل تضاربت نظرتهم إلى معالم المحطة المرحلية أيضاً، وكيف السبيل إلى ضمان أن تشكل هذه المحطة تمهيداً للتي تليها. وبينما كانت حكومة العمل تُجمع على ضرورة التنسيق المسبق مع الإدارة الأميركية، كدرس تعلمته من حرب تشرين الأول/ أكتوبر، كان أعضاؤها يختلفون حول أسس ذلك التنسيق ونهجه.[89]

وهكذا دار بعد حرب 1973 كلام كثير، ومن أطراف متعددة، عما أُسمي «التسوية السلمية»، وابتدأ مسار من المفاوضات تحت هذه اليافطة، التي فهمها الناس العاديون بالمعادلة البسيطة – انسحاب إسرائيل من المناطق التي احتلتها عام 1967، في مقابل اعتراف الدول العربية بها. ومنذ أن انطلقت تلك المفاوضات، كان واضحاً أن الولايات المتحدة لا تريدها كما جرى الإعلان عنها، وأن إسرائيل لم تكن مهيأة لقبولها كما تصور كثيرون. وفي مسار طويل، ومتعرج، تخللته تقلبات وتطورات لم تكن كلها متوقعة، انقلبت تلك «التسوية السلمية» إلى محاولة تشكيل محور عدواني، كما أرادت واشنطن أصلاً، وسعت إلى صياغته بالاستناد إلى طاقة إسرائيل على الضغط، من جهة، وإلى قدرة نظام السادات في مصر على التنازل. وفي المسار على إيقاع كيسنجر، ضُربت فكرة التسوية على قاعدة «التوازن الدولي»، كما توقع البعض إنجازها في «مؤتمر جنيف»، حيث بعد الاجتماع الأول والوحيد لذلك المؤتمر، تم إبعاد الاتحاد السوفياتي من المسار، لتنفرد واشنطن بقيادته. ثم جاءت مبادرة السادات إلى زيارة القدس لتدق المسمار الأخير في نعش ذلك المؤتمر، ولتقطع الطريق على أي تفكير في بعثه من جديد (انظر أعلاه). ومن سكة التوازن الدولي، انتقل قطار المؤامرة إلى سكة «التوازن الأميركي» الداخلي، أي القول بإمكان تعديل السياسة الأميركية، بناء على تغيير ميزان القوى داخل الساحة الأميركية بين الاحتكارات النفطية من جهة، وبين المجمع الصناعي – الحربي من جهة أخرى. وجرى الترويج لقوة العرب النفطية والمالية، وفعل ذلك في التنافس بين البؤر الاقتصادية في الرأسمالية الأميركية، وبالتالي، حمل واشنطن على تعديل سياستها الشرق أوسطية، والموازنة على قاعدة مصالحها في التعامل مع أطراف الصراع في المنطقة لإنجاز «تسوية عادلة وشاملة ونهائية»، كما قيل.

(89) المصدر السابق، ص10.

إلا أنه في ظل الأوضاع السائدة في إسرائيل بعد حرب 1973، سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي، وبالنظر إلى المواقف العربية من التسوية، بناء على التقويم الذاتي لنتائج تلك الحرب، عمدت القيادة الإسرائيلية إلى إخراج المفاوضات من إطار «مؤتمر جنيف»، وإلى تبني الاتفاقات الجزئية نهجاً للتسوية. ويتضح من سلوكها أنها لم تكن تريد أن تتحمل تبعة رفض «التسوية السلمية»، من جهة، ولم تكن مهيأة لتسوية شاملة ونهائية على الفور، من جهة أخرى. فلم يبق أمامها إلا المناورة لكسب الوقت، لعل في ذلك ما يقلب موازين القوى خلال مسار المفاوضات وبفعله. وفي الواقع، فإن الرئيس السادات لعب دوراً أساسياً في تمكين القيادة الإسرائيلية من تحقيق مبتغاها. فهو الذي، قبل أن وضعت الحرب أوزارها، تقدم بمشروع «مؤتمر جنيف» القائم على أساس قرار مجلس الأمن رقم 242، واستطراداً له قرار رقم 338. وعقدت الجلسة الأولى المراسيمية (21 كانون الأول/ ديسمبر 1973)، وظاهر الأمر يدل على أن السادات كان يقصد أن يشترك في المؤتمر جميع الأطراف المعنية بقضية الشرق الأوسط، المحلية منها والأجنبية، بما فيها الدول الكبرى والأوروبية وعدم الانحياز. إلا أنه تم الاتفاق على عقد المؤتمر باشتراك ثلاث دول عربية فقط – مصر وسوريا والأردن – من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى، وبرعاية الدولتين العظميين – الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. فاستثنيت بذلك أطراف محلية، ذات علاقة مباشرة بالموضوع، خصوصاً منظمة التحرير الفلسطينية. وبذلك، لم يعد المؤتمر إطاراً لتسوية النزاع في الشرق الأوسط عامة، وبالتالي، بين جميع الأطراف المعنية فيه، وإنما اقتصر على حرب 1973، والأطراف التي شاركت فيها، باستثناء منظمة التحرير أيضاً. ولم تعد هذه إذن «تسوية شاملة»، لا على صعيد الصراع في المنطقة، ولا على صعيد أطرافه. وبهذا زُرعت بذور شقّ التضامن العربي الذي تشكل في تلك الحرب ونتيجة لها، وتقدمت المفاوضات خطوة كبيرة في مسار تحريف المسائل الجوهرية في الصراع العربي – الإسرائيلي؛ وهذا، بطبيعة الحال، هدف إسرائيلي رئيسي.[90]

بإخراج المفاوضات من إطار الأمم المتحدة إلى مؤتمر جنيف، فتح الباب على مصراعيه أمام انفراد الولايات المتحدة برعايتها، وبالتالي، توجيهها بحيث تصب نتائجها في خدمة المصالح الأميركية فحسب، وبذلك لا تعود تسوية أصلاً. وفي الواقع، فإن واشنطن ما لبثت، بشخص وزير خارجيتها كيسنجر، أن انفردت برعاية المفاوضات، حتى أخرجت الاتحاد السوفياتي عملياً منها، بموافقة أغلبية الأطراف الأصيلة في المؤتمر. وكذلك، استطاع كيسنجر أن يجمع الأطراف المعنية على القبول بأسلوب الـ «خطوة – خطوة»

(90) شوفاني، طريق بيغن، ص 13–14.

في «التسوية». ومعروف أن فكرة مؤتمر جنيف والحل الشامل الفوري كانت مصرية في أساسها، بينما الحل المرحلي، وعلى خطوات تجري ثنائياً مع كل دولة عربية على حدة، هو الخط الإسرائيلي الذي طرح قبل الحرب حتى. وهذا النهج أفسح في المجال أمام واشنطن لإخراج الاتحاد السوفياتي من المشاركة الفعلية في تحديد معالم مسار المفاوضات، كما وفر لإسرائيل المدى الزمني الذي كانت تحتاج إليه للخروج من مأزق نتائج حرب 1973. وفي مراحل المفاوضات الأولى، تنحّت غولدا مئير عن الحكم، وقفز إليه يتسحاق رابين، الذي كان يعتبر رجل أميركا في المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة. ولم يكن رابين يملك مشروعاً مبلوراً للتسوية « الشاملة والنهائية»، لأنه لم يكن يؤمن بإمكان تحقيقها في مدى زمني منظور. لكن وجوده على رأس الحكم، ما بين سنتي 1974 – 1977، في ذروة المفاوضات على فك الاشتباك والتسويات المرحلية، اضطره إلى اتخاذ بعض الخطوات والإحجام عن غيرها، وكذلك الإدلاء ببعض التصريحات ورفض سواها، مما يشكل بمجمله موقفاً متميزاً إلى حد ما. إلا أنه على العموم، ظل خلال ولايته الأولى ملتزماً، على الأقل في مواقفه العلنية، ببرنامج حزبه المتضمن في «وثيقة المبادئ الأربعة عشر الموجهة»، التي ترسم الخطوط العريضة للتسوية المنشودة من دون الدخول في التفاصيل.[91]

وهكذا، حافظ رابين على غموض متعمد في مواقفه، وتحاشى الالتزام ببرنامج تفصيلي، وامتنع من رسم خرائط للحدود المطلوبة لـ «أمن إسرائيل»...إلخ. فرابين كان على رأس حكومة ليست من طينة واحدة، وهو نفسه كان على خلاف مع وزير خارجيته، ألون، من جهة، ومع وزير دفاعه، بيرس، من الأخرى، إضافة إلى الحملة ضده من خارج الحكومة، خصوصاً من دايان في حزبه، ومن المعارضة الرسمية بقيادة مناحم بيغن في الكنيست. وإزاء هذا الوضع، سلك رابين طريق الحذر الشديد حفاظاً على موقعه، فظهر ضعيف الإرادة، عاجزاً عن قيادة حزبه وحكومته، فكان ذلك أحد أسباب سقوطه الرئيسية. إلا أن رابين تحاشى خلال ولايته كل صدام علني مع الإدارة الأميركية، وجهد في «التنسيق المسبق» معها قبل الإقدام على أية خطوة في المفاوضات. وكان الإنجاز الوحيد لحكومته هو «اتفاقية سيناء»1 أيلول/ سبتمبر 1975). وقد أحجم، لأسباب داخلية أساساً، وعلى الرغم من إلحاح كيسنجر عليه، عن الدخول في مفاوضات مع الأردن، حتى على «فك اشتباك وظيفي»، يسمح بموجبه للأردن بممارسة بعض المهمات الإدارية في الضفة الغربية، دون انسحاب إسرائيل منها. وبقي رابين مرتبكاً لا يجرؤ على اتخاذ قرار، خصوصاً أن شبح مراكز القوى التقليدية التي أبعدتها حرب 1973 عن السلطة

(91) المصدر السابق، ص 14–15.

ظل يخيم على حكومته. وإزاء العجز عن اتخاذ القرار، وبالتالي، تعرقل مسار التسوية، وفي المقابل، تنامي قوة منظمة التحرير الفلسطينية، وظهورها على الساحة قوة سياسية فاعلة، بعد أن انتزعت «قرارات الرباط» سنة 1974، ومن ثم قرارات الأمم المتحدة بشأن تمثيلها الشعب الفلسطيني، أخذت الإدارة الأميركية تلوم حكومة رابين، وتتهمها بإيصال مفاوضات التسوية «خطوة – خطوة» إلى طريق مسدود.[92]

لقد ذهبت إسرائيل إلى مؤتمر جنيف قسراً، وعملت على عرقلة مساره، لأنه يستند أساساً إلى قرار مجلس الأمن 242، الذي رفضته بتفسيره المقبول دولياً. والأكيد أنه لولا حرب 1973، لما شاركت القيادة الإسرائيلية في مثل هكذا مؤتمر. وعلى أي حال، فقد جرى اتفاق عسكري على فصل القوات، أولاً على الجبهة المصرية (18 كانون الثاني/ يناير 1974)، وبعده على السورية (31 ايار/ مايو 1974). ثم قامت حكومة جديدة في إسرائيل، برئاسة يتسحاق رابين. وبدأ الإعداد للجولة الثانية من المفاوضات، وتواترت الزيارات إلى العاصمة الأميركية، وأخذت المواقف تتكشف. وطال الأمد، وراحت التناقضات تطفو على السطح. وبدا كأن الأمور تسير نحو الجمود مرة أخرى. كل هذا، وإسرائيل تعكف جادة على إعادة بناء قواتها العسكرية وتسليحها، بينما أوضاعها الاقتصادية تتدهور بسرعة كبيرة. ولما كان وضع رابين الداخلي يملي عليه سياسة التلكؤ والتوجه نحو مصر، فقد وقع في تناقض مع سياسة كيسنجر الرامية إلى الإسراع في التسوية، لقطع الطريق على عودة الاتحاد السوفياتي إلى المشاركة الفعلية في المفاوضات. كما ألح كيسنجر على رابين بضرورة تحريك الأمور بالنسبة إلى الضفة الغربية والحوار مع الأردن، استباقاً لتثبيت أقدام منظمة التحرير كممثل وحيد للشعب الفلسطيني. وعندما انتزعت المنظمة قرارات الرباط، ومن بعدها قرارات الأمم المتحدة (1974)، سددت المنظمة ضربة لبرنامج رابين، وأفسدت على كيسنجر مخططه، وعاد الكلام في إسرائيل عن «التقصير» ثانية (انظر أعلاه).

وكان رابين يرى أن الصراع في المنطقة يعود إلى رفض الدول العربية الاعتراف بإسرائيل، وليس المسألة الفلسطينية. ولذلك، ونظراً لوعيه صعوبة تحقيق سلام شامل بين إسرائيل والدول العربية، فقد آثر رابين سلوك طريق التسويات المرحلية لأنها، في نظره، تتيح «اختبار نوايا الأطراف»، وتحقق الهدوء على الجبهات، كما تحول دون اندلاع خلاف مع الولايات المتحدة، وتمكن من حل القضية الفلسطينية بالمفاوضات مع الأردن، ومن خلاله. وكان بطبيعة الحال، يرفض قيام دولة فلسطينية، أو الدخول في مفاوضات مع

(92) المصدر السابق، ص 15–17.

منظمة التحرير، ويرى أن «مفتاح الحل السياسي لمشكلة الشرق الأوسط يتلخص في طبيعة العلاقات بين مصر وإسرائيل». وبحسب رأيه، يأتي ذلك الحل على مراحل، وبشكل تسويات جزئية، تشارك الولايات المتحدة في إنجازها. ونقل عن رابين قوله: «إن مصر هي الأساس الذي ترتكز عليه أية تسوية في الشرق الأوسط، فمن دونها لا تبدأ حرب ضد إسرائيل، كما أنه من دونها لا تنتهي حرب معها... ولا تناقض جوهرياً بين إسرائيل والشعب المصري، إذ أن المشكلات التي تعانيها مصر، لا علاقة لها بإسرائيل، ولا يتعارض إيجاد حلول لتلك المشكلات مع قيام إسرائيل والحفاظ على علاقات سلمية بها».[93]

بعد اتفاق فصل القوات مع سوريا، الذي تم إنجازه في عهد حكومة مئير وتنفيذه في ولاية رابين، راح هذا الأخير يدفع في اتجاه أن تكون المرحلة التالية من التحرك السياسي خطوة مرحلية أخرى مع مصر. وكان، خلافاً لرأي وزير خارجيته، يغئال ألون، يحاول تأجيل البحث في مسألة الضفة الغربية، تحاشياً لفتح باب المفاوضات مع الأردن، وبالتالي، إثارة القضية الفلسطينية، بكل ما يترتب على ذلك من صراع داخلي في إسرائيل. وكانت قوة رابين في دفاعه عن موقفه هذا إزاء واشنطن والقاهرة، تكمن في ضعفه داخلياً. ومع ذلك، استطاع أن يحملهما على صرف النظر عن فك الاشتباك مع الأردن، وعلى التوجه نحو خطوة أخرى مع مصر، تكون ذات طابع سياسي، وليس استكمالاً لفصل القوات فحسب. لكن هذا التوجه انتهى إلى فشل، حيث أعلن كيسنجر (22 آذار/ مارس 1975) تعليق مهمة الوساطة التي كان يقوم بها بين مصر وإسرائيل. واتهم حكومة رابين بإضاعة الفرصة لإنجاز اتفاق مع مصر، بسبب قصر نظرها وتغليبها الاعتبارات الداخلية على الخارجية. ونتيجة حملة كيسنجر على حكومة رابين، وما رافقها من «إعادة النظر في السياسة الأميركية إزاء الشرق الأوسط»، ظهرت تلك الحكومة كأنها المسؤولة عن عرقلة سير المفاوضات «خطوة – خطوة»، الذي يخدم مصالح كل من أميركا وإسرائيل، والذي بدأ يعطي ثماره في إحداث شرخ بين مصر وسوريا. ودار كلام في حينه عن أن إسرائيل لا تساعد واشنطن في سعيها لإبعاد مصر عن الاتحاد السوفياتي، ولفك ارتباطها بسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية. وإزاء تلك الحملة، وجد رابين أن خوض معركة مع الإدارة الأميركية أسهل عليه من مواجهة صراع داخلي. وجند أعوان إسرائيل في واشنطن، فكانت الرسالة الشهيرة التي بعث بها 76 عضواً في مجلس الشيوخ الأميركي إلى الرئيس فورد، يحثونه فيها على الاستمرار في دعم إسرائيل، والكف عن

(93) المصدر السابق، ص 16.

ممارسة الضغط عليها. وقد أعانت هزيمة أميركا في فييتنام حكومة رابين في معركتها مع إدارة فورد.[94]

في المقابل، وبعد فشل جولة كيسنجر المكوكية (آذار/ مارس 1975) بين عواصم الدول العربية وإسرائيل، والتي واكبت هزيمة أميركا وحلفائها في الشرق الأقصى، تحرك الرئيس الأميركي جيرالد فورد، في اتجاهين: الأول نحو أوروبا، حيث تضعضع موقف أميركا في أثناء انهماكها في فيتنام وكمبوديا، والثاني نحو الشرق الأوسط، حيث للولايات المتحدة مصلحة حيوية في إنجاز تسوية تضمن لها استمرار السيطرة على النفط، وبالتالي، الهيمنة على اقتصاد كل من أوروبا واليابان. كما أراد فورد أن يحقق نجاحاً في الشرق الأوسط، يعوضه عما خسره في الشرق الأقصى، ويعينه في معركته الانتخابية على الرئاسة الأميركية. فكانت زيارته لأوروبا، حيث التقى قادة دول حلف شمال الأطلسي، وكذلك السادات في سالزبورغ، تمهيداً لزيارة رابين لواشنطن. وهكذا بدأت جولة جديدة من المفاوضات، انتهت إلى «اتفاقية سيناء» (1 أيلول/ سبتمبر 1975). وفيها نجح كيسنجر حيث فشل قبل بضعة أشهر، بعد أن استطاع إقناع القيادة الإسرائيلية بإمكان إبعاد مصر عن الساحة العربية، وإخراجها من دائرة الصراع العربي – الإسرائيلي، وهو ما كان رابين يؤمن به. غير أن سقوط سايغون وبنوم بنه كان عنصراً أساسياً في دفع الأطراف نحو الاتفاق، مما يظهر الثقل الأميركي في المفاوضات، وأولوية مصالحها على أي اعتبار آخر. ومع ذلك، دفعت واشنطن ثمن اتفاقية سيناء إلى كل من مصر وإسرائيل. وقد أدى اتفاق سيناء إلى حالة من الارتياح في واشنطن، إذ كانت إدارة فورد ترغب في أن يمر عام 1976، وهو عام انتخابات رئاسية، دون تحركات تثير الجدل والمشكلات في وجهها، سواء في الداخل أو الخارج، خاصة وأنها كانت تعاني من «عقدة فيتنام».[95]

واتفاقية سيناء كانت سياسية في الأصل، وليس امتداداً لاتفاق فصل القوات العسكري، فقد أنهت عملياً حالة الحرب مع إسرائيل، من دون التصريح بذلك. وكانت الاتفاقية قائمة بذاتها، لا تشترط تحركاً موازياً على الجبهات الأخرى. وهذا ما كانت إسرائيل تسعى إليه، بغية الفصل بين الدول العربية المفاوضة، والتعامل معها على قاعدة ثنائية. وبتوقيع الاتفاقية زالت آثار التوتر بين حكومة رابين وإدارة فورد، وخرجت إسرائيل بأجر وافر من الدعم الاقتصادي والعسكري، أغدقته عليها إدارة فورد في عام انتخابات الرئاسة. كما تعهد كيسنجر لحكومة إسرائيل بعدم الاعتراف بمنظمة التحرير

(94) المصدر السابق، ص 17–18.

(95) المصدر السابق، ص18.

الفلسطينية، أو التعامل معها، أو إشراكها في المفاوضات. وكان الوفاق العربي أول ضحايا اتفاقية سيناء، فازدادت شقة الخلاف بين مصر وكل من سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية. وكانت مدة الاتفاقية عامين على الأقل، تختبر فيها إسرائيل، على حد قول بعض قادتها، النوايا المصرية. فإذا تابعت مصر سيرها على هذا الطريق، ففي الإمكان تصور انسحاب إسرائيلي من كل سيناء، في مقابل نوع من السلام معها. واشترطت إسرائيل على الولايات المتحدة ألا تقوم هذه حتى نهاية سنة 1977، بأية مبادرة لتسوية أخرى، أو أن تتقدم بمقترحات جديدة في إطارها. ولكن قبل نهاية الفترة المحددة، أي عامين، وفر السادات على الجميع عناء السعي والبحث عن طريق يخرج المفاوضات من جمودها، فقام بمبادرته إلى زيارة القدس (19 – 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1977).[96]

وكان رابين، شأنه في ذلك شأن القادة العرب الضالعين في التسوية السياسية والانفتاح على أميركا، راهن على نجاح فورد في انتخابات الرئاسة الأميركية، وبالتالي، على استمرار سياسة كيسنجر في مفاوضات التسوية. وكان أوعز إلى سفيره في واشنطن، سمحا دينتس، بالعمل لتأييد فورد في الانتخابات، مما أثار استنكار محازبي كارتر الذين قدموا احتجاجاً إلى السفارة الإسرائيلية على تدخلها السافر لمصلحة فورد. وقد سبب نجاح كارتر، وبالتالي، ذهاب كيسنجر ومعه سياسته التسووية، إرباكاً لرابين. وكان السادات، بعد تولي كارتر الإدارة في واشنطن، أسرع إلى التقاط زمام المبادرة والقيام بـ «هجومه الدبلوماسي»، مما حشر حكومة رابين المثقلة بالمشكلات الداخلية والاقتصادية. وجاء وقف القتال في لبنان (1976) ليزيد في إلحاح المشكلة على رابين، الذي كان يتوقع أن تطول الحرب اللبنانية – الفلسطينية، بل كان يعمل لذلك، مباشرة ومداورة، أملاً في كسب المزيد من الوقت، وفي خلق ظروف سياسية جديدة في المنطقة، تسمح له بمزيد من حرية الحركة. وبدا رابين على رأس حكومة ائتلافية تتحرك كأنها دخلت معركة انتخابية غيرمهيأة لها. وفي نفس الوقت، ظهرت عاجزة عن اللحاق بركب السادات، فباتت عرضة للنقد من الداخل والخارج. ولذلك، عمد إلى إسقاط حكومته، وإلى حلّ الكنيست وتعيين موعد مبكر للانتخابات العامة، مع توليه هو رئاسة حكومة تصريف أعمال. في المقابل، واجهت إدارة كارتر لدى تسلمها السلطة تنامي الاعتراف الدولي بمنظمة التحرير الفلسطينية، والوضع المتوتر في لبنان، على الرغم من الهدنة المؤقتة، وكذلك العد العكسي لاتفاق سيناء، والجمود على الجبهة الأردنية. وفي عام 1976، أصبح تقرير معهد بروكنغز موضوع تكهنات بأنه سيستخدم كإطار للسلام من جانب

(96) المصدر السابق، ص 18–20.

كارتر إذا نجح في الانتخابات. وقيل أن بعض الخبراء البارزين الذين شاركوا في وضع التقرير، قد يتم استدعاؤهم للعمل في إدارة كارتر. وتجدر الإشارة إلى أن تقرير بروكنغز، الذي وقعته شخصيات مثل زبيغنيو بريجنسكي ووليام كوانت، أوصى بإقامة دولة فلسطينية مستقلة. وفي الواقع، فقد ضمت إدارة كارتر عند تشكيلها هاتين الشخصيتين في مجلس الأمن القومي الأميركي.[97]

في مقابل الآثار السلبية التي تركتها حرب 1973 على إسرائيل، داخلياً وخارجياً، كان طبيعياً أن تحصد منظمة التحرير الفلسطينية بعض النتائج الإيجابية. وقد هيمنت نتائج تلك الحرب على أحداث عام 1974، إقليمياً ودولياً، وكان من أسمائه «عام الشعب الفلسطيني». وفيما استوعبت الولايات المتحدة، بحركة وزير خارجيتها كيسنجر، الحالة على جبهات القتال الساخنة، فإنها لم تستطع تطويق التمدد الفلسطيني سياسياً، أو تحاصر نشاط الثورة الفلسطينية عسكرياً. فاتفاقات فصل القوات على الجبهتين، المصرية والسورية، جمدت الوضع العسكري هناك، ونقلت التوتر إلى الصعيد السياسي. في إطار المفاوضات، مع بقاء الجيوش العربية مستنفرة ومتأهبة. وعلى الرغم من التصدعات التي بدأت تبرز في «التضامن العربي»، سواء أثناء الحرب أو بعدها مباشرة، فقد ظل ميزان القوى الاستراتيجي العام، على الأقل سياسياً، يميل إلى الجانب العربي. وهذا ما كان كيسنجر يسعى لتغييره من خلال المفاوضات، ويحقق نتائج ملموسة. فذلك التضامن، المدعوم بالحظر النفطي، في مواجهة إسرائيل وحلفائها، صار قوة دولية لا يمكن تجاهلها. وبناء عليه، ركز كيسنجر على ضرب هذا التضامن، من جهة، وعلى رفع الحظر النفطي، من جهة أخرى. وفيما لم يكن أمام رابين إلا تبشير المستوطنين الإسرائيليين بـ «سبع سنين عجاف... ريثما يتحرر "العالم الحر" من الارتباط بالنفط العربي»، فاجأته منظمة التحرير الفلسطينية، أولاً في «قرارات الرباط» (30 تشرين الأول/ أكتوبر 1974)، وثانياً في قرارات الجمعية العمومية للأمم المتحدة (الدورة 29، 1974)، بالاعتراف العربي والدولي بها ممثلاً للشعب الفلسطيني.

وبينما راح الطابع السياسي يغلب على المواجهة بين إسرائيل والدول العربية، فإنها بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية راحت تكتسب، أكثر فأكثر، طابعاً عسكرياً صرفاً. ولما كانت قاعدة العمل الوطني الفلسطيني الارتكازية في لبنان، فقد أصبح هذا البلد بواقع الحال ساحة للمعركة العسكرية، بين قوات الثورة وجماهيرها وأنصارها، من جهة، وبين إسرائيل وأعوانها، من جهة أخرى. وفي الأجواء السياسية العربية بعد حرب

(97) الكتاب السنوي (1976)، ص 348.

1973، لم تنجح إسرائيل، رغم محاولاتها المتكررة، في الإيقاع بين منظمة التحرير والحكومة اللبنانية خلال العام 1974، بل على العكس، تحسنت العلاقات بينهما كثيراً. وجاءت قمة الرباط لتحدث انفراجاً بين الجانبين، جرى التعبير عنه في التنسيق بين الرئيس اللبناني، سليمان فرنجية، ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، لحضور الدورة 29 للجمعية العمومية، بتكليف من القمة العربية. وكانت القمة قد انتدبت الرئيس اللبناني متكلماً باسم العرب جميعاً في طرحه للقضية الفلسطينية أمام هيئة الأمم. وكان طبيعياً ألا يروق ذلك لإسرائيل والولايات المتحدة، التي تعمدت إلحاق الأذى المعنوي بالرئيس اللبناني. أما إسرائيل، فصعدت عدوانها العسكري على لبنان، بهدف توتير الوضع على الساحة اللبنانية، ودفع الأمور باتجاه الاحتكاك السياسي أولاً، كمقدمة للاشتباك العسكري. وكان كيسنجر، في جولته الثامنة للمنطقة خلال عام واحد، والتي جاءت عشية قمة الرباط، قد حذر الدول العربية من منعكسات الاعتراف بالمنظمة ممثلاً للشعب الفلسطيني على مفاوضات التسوية التي يقودها هو. وكذلك فعل رابين، الذي حذر قبل أيام من قمة الرباط من أن الاعتراف العربي والدولي بمنظمة التحرير، سيؤدي بمؤتمر جنيف إلى طريق مسدود، وبالتحركات السياسية الدائرة حوله إلى الجمود. وبعد صدور قرارات الرباط، وصفها رابين بأنها «استمرار لقرارات الخرطوم»، وأضاف: «لكن سياسة الخرطوم والرباط لن تقوم لها قائمة. ففي مقدورنا الحؤول دون تجسيدها. وإسرائيل ترفض قطعاً تلك القرارات، التي هدفها عرقلة مساعي السلام، وتشجيع العناصر الإرهابية، وتعريض كل خطوة للتعايش مع إسرائيل للخطر».[98]

فبعد فك الاشتباك (1974) على الجبهتين، المصرية والسورية، توجهت الأنظار نحو الأردن، لإنجاز خطوة مماثلة. ولكن سرعان ما تبين، عند بدء الكلام عن هذا البعد، أن حكومة رابين لم تكن تجرؤ على فتح ملف الضفة الغربية وقطاع غزة، ناهيك عن الخوض في التفاوض على حل القضية الفلسطينية. فبضعفها الداخلي، كانت حكومة رابين أعجز حتى عن اتخاذ قرار بشأن «فك ارتباط وظيفي» مع الأردن. وقدر رابين، وكان مصيباً في تقديره، أن خوض معركة مع الإدارة الأميركية من موقع التصلب، أسهل عليه من فتح باب الصراع الداخلي، حتى وإن كان يحظى بالدعم الأميركي. وقد فتح موقف حكومة رابين هذا الباب أمام منظمة التحرير الفلسطينية لتحقيق مكاسب سياسية كبيرة. وفي مؤتمر الرباط، انتزعت قرار الاعتراف بها ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني. ثم أتبعت ذلك باعتراف شبيه في الأمم المتحدة. وإزاء هذه الإنجازات، وماعساها تنطوي

(98) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مجلد 4، عدد 22 (1974).

عليه من منعكسات على المعادلة السياسية في المنطقة، أصبح ضرورياً لإسرائيل فتح المعركة على منظمة التحرير في لبنان، بهدف شطبها من تلك المعادلة. ذلك لأن الطروحات الإسرائيلية لحل القضية الفلسطينية، على اختلافها، لم تكن في حينه قابلة للتحقيق في ظل وجود المنظمة كتعبير عن الكيانية السياسية للشعب الفلسطيني. ولما اندلع الاقتتال في لبنان (1975)، جرى صرف النظر عن البعد الفلسطيني في المسارات السياسية الجارية، بانتظار ما ستتمخض عنه تلك الحرب. وفيما ركزت إسرائيل جهدها السياسي على الجبهة الجنوبية، فقد ركزت مجهودها الحربي على الجبهة الشمالية وخاصة في لبنان.

لقد وجدت حكومة رابين في قرارات الرباط والأمم المتحدة المتعلقة بمنظمة التحرير الفلسطينية ذريعة لإعلان الحرب عليها، ولعرقلة مفاوضات التسوية، في الوقت الذي لا تزال الجهود تنصب على إنهاء ذيول حرب 1973. وعلقت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية (30 تشرين الأول/ أكتوبر 1974) في افتتاحيتها على قرارات الرباط، فقالت: «في هذه الظروف، وفي ضوء صيغة القرار، لا يتوقع منا أن نغير القرارات السابقة. ولأن القادة العرب، الملوك والرؤساء، كانوا أكيداً يعون موقف إسرائيل السلبي، فمن الصعب ألا نستنتج أنهم مضوا، عن بصيرة، نحو إفشال مسبق للمرحلة الثانية من مؤتمر جنيف. وسلسلة الاستنتاجات التي يمليها المنطق، لا تنتهي بذلك. فالذي يعمل لذلك الإفشال، يمهد الطريق، من الناحيتين الدبلوماسية والإعلامية، للسعي إلى حل عسكري. والعاقل لا يتوقع أن يستمر الوضع الراهن في المنطقة مدة طويلة، إذا قطع الخيط الذي كان باستطاعته أن يقود نحو حل بالطرق السلمية». وكذلك رأت صحيفة «دفار» (8 تشرين الثاني/ نوفمبر 1974) أن قرارات الرباط: «زادت قدرة إسرائيل على المساومة، سواء في المجال العسكري أم السياسي، وسواء مع الأميركيين أم العرب... إن قرارات الرباط زادت في تصلب الموقف العربي العام، وجعلت خط الحرب أكثر واقعية، مع أن تفاديه ليس مستحيلاً. وبعد الرباط، لا مفر لإسرائيل وأميركا من الأخذ بالحسبان أن إمكان الحرب أصبح أكثر واقعية، وبالتالي، فهناك ضرورة لزيادة تأهب إسرائيل العسكري، أي عدم إضعافها، وحتى الإسراع في تقويتها. وضرورة تقويتها العسكرية على نطاق واسع، تنبع بالذات من الإمكان الذي لا يزال قائماً، لاستمرار المفاوضات السياسية ومنع الحرب. فقد ازدادت ضرورة سدّ كل الثغرات الإسرائيلية، لأن الإغراء باستغلالها على يد العرب قد زاد».

والمفارقة في موقف حكومة رابين هي أنها، في حين أحبطت مساعي واشنطن لإنجاز خطوة، ولو صغيرة، من «فك الارتباط الوظيفي» مع الأردن، ظلت تؤكد على

موقفها من الإصرار على عدم الاعتراف بمنظمة التحرير، وعلى ضرورة حل القضية الفلسطينية من خلال الأردن. ومع ذلك، وعندما أيدت غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إدراج قضية فلسطين على جدول أعمالها، عجّت الصحف الإسرائيلية بالتنديد بالمنظمة الدولية، وراحت توزع التهم عشوائياً على الدول التي أيدت القرار، وتشهّر بالنضال الوطني الفلسطيني. وفيما أكدت إسرائيل أن قرار الأمم المتحدة، «لا يلزمها في شيء»، فقد صرح رئيس حكومتها قائلاً: «بعد فترة طويلة، تقترب حكومات العالم من ميونيخ ثانية. كانت هناك ميونيخ واحدة أمام الفاشية النازية، والآن تقترب ميونيخ ثانية أمام النفط والمال العربيين. إن بين إسرائيل ومنظمات القتل ملتقى واحد هو ساحة الحرب. أما الاعتراف بالمنظمة فهو الطريق الأمين للحؤول دون إمكان التقدم نحو السلام، في أي وقت». لقد اعتبرت إسرائيل الاعتراف العربي والدولي بمنظمة التحرير الفلسطينية تحدياً لقيام دولة إسرائيل بالذات، وإصراراً على تصفيتها، وتهديداً للوجود الصهيوني في فلسطين، وبالتالي، فهو مبرر لحرب «استباقية» تشنها على الشعب الفلسطيني وعلى حركته الوطنية ومؤسساتها التمثيلية وأدواتها النضالية.[99]

(99) المصدر السابق، مجلد 4، عدد 21 (1974).

ثامناً: كامب ديفيد – «التسوية المحطة»

إلى أن تسلّم كارتر السلطة في الولايات المتحدة (1977)، كانت حكومة رابين مرتاحة نسبياً إلى ما قدمه لها فورد من وعود في حملته الانتخابية، خاصة لناحية الالتزام بعدم الاعتراف بمنظمة التحرير، أو التحاور معها في شؤون التسوية الجارية. في المقابل، ساورها القلق من اهتمام كارتر بقضية الشرق الأوسط، ومن كلامه عن مبادرة جديدة للتسوية، لا تستثني مشاركة الاتحاد السوفياتي ومنظمة التحرير في الجهود الرامية إلى تجسيدها. وبذلك، أضاف نجاح كارتر في انتخابات الرئاسة الأميركية مشكلة جديدة إلى جملة المشاكل التي تعاني منها حكومة رابين، واختلت علاقاتها مع إدارة كارتر، لعدم قدرتها على ضبط إيقاع حركتها مع توجهات الإدارة الأميركية الجديدة. فقد تبنّت هذه الأخيرة سياسة متمايزة نسبياً عن سابقتها، تولي البعد الفلسطيني في الصراع العربي – الإسرائيلي، وبالتالي، في مشاريع التسوية، أولوية أعلى. وفيما كانت إدارة فورد، بشخص كيسنجر، تسعى إلى شطب المنظمة من المعادلة السياسية في المنطقة، فإن إدارة كارتر توجهت نحو احتوائها، من خلال إشراكها في العملية السياسية الجارية. أما حكومة رابين، فقد كانت تتبنى «الخيار الأردني»، دون القدرة على الدخول في تفاصيله، أو في مفاوضات جادة على تجسيده. ولذلك، ظلت تتلكأ وتراهن على أحداث لبنان لإزالة عقبة منظمة التحرير من الطريق. وبناء عليه، استمرت في المساهمة الفعالة بتسعير القتال في لبنان، والعمل، مباشرة ومداورة، لنسف أية إمكانية لإنهائه. وبعد زيارته الفاشلة إلى واشنطن (نهاية آذار/ مارس 1977)، حيث لم يستطع التوفيق بين التوجهات السياسية لإدارة كارتر، والتطلعات المستقبلية لقوى فاعلة في المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة، قدّم استقالته (مطلع أيار/ مايو 1977). ففي تلك الزيارة لم يستطع تلبية رغبات إدارة كارتر، التي كانت تعد للقيام بمبادرة جديدة في إطار مفاوضات

التسوية، تهدف إلى حلّ شامل للنزاع في الشرق الأوسط، وكانت تتوقع من رابين أن يحمل معه مقترحات جديدة تعينها في تحركها هذا. ولكن رابين، بكل مشكلاته الانتخابية، لم يكن يحمل معه مشاريع جديدة، بل أثيرت قبل سفره مسألة ما إذا كان يملك التفويض لإجراء مثل هذه المحادثات، بنما هو على عتبة انتخابات مجهولة النتائج. وجاءت فضيحة حسابه بالدولار في أحد البنوك الأميركية، لتشكل الضربة القاضية له في رئاسة الحكومة، فاستقال.(100)

في المقابل، كان المرشح الجمهوري، جيرالد فورد، يواجه مصاعب انتخابية، فراح يسترضي «اللوبي اليهودي» وأعوانه. فأعلن (حزيران/ يونيو 1976) أن فرص عقد مؤتمر جنيف في سنة 1976 قد أصبحت ضئيلة. وأغدق فورد في المساعدات الاقتصادية والعسكرية على إسرائيل، وجمّد، بناء على رغبة حكومة رابين، التحركات في إطار مفاوضات التسوية. وتعرضت سياسة فورد هذه لانتقادات شديدة أثناء الحملة الانتخابية من قبل زعماء الحزب الديمقراطي، الذين نددوا بالتوجهات التي صاغها كيسنجر، والقاضية بإبعاد الاتحاد السوفياتي عن تلك المفاوضات، واستبعاد الفلسطينيين منها. وفي الانتخابات الرئاسية (1976) سقط فورد ونجح كارتر، فذهب كيسنجر وحل محله بريجنسكي، وهو من أركان «اللجنة الثلاثية» التي جنحت إلى تغليب التنافس الاقتصادي على الصراع العسكري في السعي إلى الهيمنة الكونية. والتقط كارتر زمام المبادرة، مستفيداً من الأوضاع التي تشكلت بعد حرب فييتنام، وبادر إلى ما أسماه «الهجوم الدبلوماسي»، الذي أطاح بحكومة رابين المربكة في إسرائيل، وتسبب في إجراء انتخابات عامة فيها، أوصلت تكتل «الليكود» إلى السلطة هناك.(101)

وفي الانتخابات العامة للكنيست التاسعة (17 أيار/ مايو 1977)، انتصر تكتل «الليكود»، بزعامة مناحم بيغن، فكان ذلك بمثابة «انقلاب سياسي» في إسرائيل، قلب موازين القوى السياسية الداخلية وطرح من جديد مصير التسوية في المنطقة ومستقبل العلاقات الأميركية – الإسرائيلية. وكانت نتائج تلك الانتخابات تشكل ردّ المستوطنين الحقيقي والصادق على حرب 1973 وذيولها. فهؤلاء لم يجرؤوا في المرة السابقة، التي أعقبت الحرب مباشرة، على الإغراق في التغيير، بعد الهزة التي انتابت كيانهم السياسي. أما في هذه المرة، فقد صحوا من فعل الحرب فيهم، ووعوا آثارها في واقعهم الراهن، واستدركوا

(100) شوفاني، رحلة في الرحيل، ص 269– 270؛
Safran, Israel, pp. 594-595.

(101) الكتاب السنوي (1976)، ص 348.

انعكاسات مسار التسوية عليهم وعلى دولتهم، فتمردوا على ذلك الواقع من التبعية شبه المطلقة للولايات المتحدة، تحت وهم الاستقلالية، ورفضوا التسوية من منطلق تقديرهم موازين القوى الفاعلة في تحديد مسارها وشروطها وطبيعتها. وعبّروا عن ردة فعلهم على ذلك بانتخاب أبرز رموز الرفض الشوفيني فيهم، مناحم بيغن، وتنصيبه قيّماً على إدارة دفة العمل الصهيوني في تلك المرحلة. وقد جاء وصول الليكود إلى السلطة في إسرائيل، تتويجاً لمسار طويل من تصاعد المدّ اليميني الشوفيني فيها، والذي تعزز بعد حرب 1973، بحيث زالت الفوارق عملياً بين التجمع العمالي (المعراخ) وتكتل الليكود، إلا في شكل الطرح السياسي والخطاب الإعلامي.(102)

وبالإمكان تلخيص الأسباب المباشرة لما تمخضت عنه الانتخابات الإسرائيلية للكنيست التاسعة كما يلي:(103)

أولاً: ازدياد تعلق إسرائيل بالدعم الأميركي، الاقتصادي والسياسي والعسكري، بشكل لم يسبق له مثيل. فمن واقع الوهم بالاستقلالية في صنع القرار السياسي المتعلق بمصير كيانهم، بعد أن أنجزوا الهدف الصهيوني الأساسي بإقامة «دولة اليهود المستقلة»، راع المستوطنين ما رأوه من تبعيتها للولايات المتحدة، ومن عجزها عن التحرك خارج إرادة واشنطن. فعزوا ذلك إلى ضعف القيادة العمالية، وانساقوا وراء شعارات «عدم الرضوخ للضغوط والإملاءات الأميركية»، التي ظل بيغن يطلقها منذ بداية مسار التسوية. وحكومة رابين عجزت، في نظر المستوطنين، ليس فقط عن التصدي بنجاح لما اعتبروه ضغوطاً أميركية، تمارس على إسرائيل لتقديم «تنازلات» دون مقابل ملائم، وإنما أيضاً عن توفير غطاء لهذا العجز. وكان أكثر ما يخشاه هؤلاء المستوطنون انقلاب إسرائيل من شريك صغير للإمبريالية الأميركية، كما تصوروها بعد حرب 1967، إلى محمية صغيرة تعيش بضمانات الدول الكبرى، مع كل ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر التقلبات في موازين القوى الدولية.

ثانياً: تغير الإدارة الأميركية التي راهن عليها رابين، وذهاب كيسنجر، الذي لعب الدور الأساسي في تحديد مسار التسوية السياسية في المنطقة. ومن المؤكد أن إدارة كارتر تتحمل المسؤولية الأولى عن سقوط رابين، إثر فشل محادثاته في واشنطن، عشية الانتخابات العامة. وفي تلك الزيارة الأخيرة له في ولايته الأولى، لم يستطع رابين التعامل مع

(102) شوفاني، الياس، (إشراف وتقديم)، مناحم بيغن، من الإرهاب إلى السلطة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1977، ص 13–17. (لاحقاً: شوفاني، مناحم بيغن).

(103) شوفاني، مناحم بيغن، ص 17–20.

التغير الشكلي في أسلوب كارتر لحل النزاع في الشرق الأوسط. كما عجز عن تلبية تطلعات شريحة نافذة في إسرائيل، هي شريحة الرأسمالية الصاعدة والمرتبطة بالصناعة العسكرية، برفع الحظر الأميركي عن صفقة طائرات «كفير» للإكوادور. وبدا في حينه أن تلك الصناعة، وما يرتبط بها من صناعات معدنية، تواجه خطر الانهيار التام، إذا أُقفل باب التصدير في وجهها. وزادت تصريحات كارتر إثر الزيارة عن التسوية والفلسطينيين من أزمة المعراخ في الحكم، وصبت، عن قصد أو من دون قصد، في طاحونة بيغن وغيره من منافسي رابين. ولعل بالإمكان تصنيف نقاط الخلاف بين حكومة رابين وإدارة كارتر في بابين رئيسيين: أولهما في مجال العلاقات الثنائية، والثاني يتعلق بالتسوية السياسية. فعلى الصعيد الأول، كانت أزمة طائرات كفير، ومسألة تزويد إسرائيل بقنابل الارتجاج، والسماح لها بإنتاج طائرات ف – 16، والمساعدات المالية...إلخ. وعلى الصعيد الثاني، برز الخلاف حول مفهوم «الحدود الآمنة»، وكذلك بالنسبة لما يراه كل طرف حلاً للقضية الفلسطينية.

ثالثاً: تعرقل مسار التسوية، وبالتالي، بروز منظمة التحرير الفلسطينية في المعادلة السياسية في المنطقة، بعد إحرازها مكتسبات مهمة، في قرارات الرباط، وما تلاها من قرارات في الأمم المتحدة، حول شرعية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني. ومقابل إنجازات منظمة التحرير، بدت حكومة رابين مرتبكة في تعاملها مع القضية الفلسطينية، فلا هي، بعد اعترافها بوجود «المشكلة الفلسطينية» وبوجوب حلها، عمدت إلى الاعتراف بالمنظمة وقبولها شريكاً في المفاوضات، ولا هي قطعت الطريق عليها من خلال التوصل إلى حل مع طرف آخر. وفي الوقت نفسه، حالت دون قيام قيادة بديلة في المناطق المحتلة، كما اتهمها الكثيرون. وفي المقابل، طرح بيغن حلاً حاسماً، يقضي بشطب منظمة التحرير، وضم المناطق المحتلة إلى إسرائيل، ودعوة الدول العربية إلى توقيع معاهدة سلام شامل، يقوم على الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود كدولة يهودية، على كامل التراب الفلسطيني، كونه «الوطن التاريخي للشعب اليهودي». وبهذا كان بيغن يعبر عن ميول المستوطنين، التي تعززت بعد حرب 1967، أكثر مما فعلت ذلك القيادات العمالية، التي وإن أضمرت ما يقوله بيغن، فإنها لم تصرح به، فنجح هو بصراحته الفظة، وسقطت هي بغموضها المتكلّف.

رابعاً: مسيرة التسوية على نهج «خطوة – خطوة»، والتسويات المرحلية التي أُنجزت. مما بدا للمستوطنين وكأنه تنازل من جانب واحد، دون مقابل ملائم. وقد استغل الليكود كل اتفاقية لإبراز حيوية ما تم الانسحاب منه لأمن إسرائيل. فساعد ذلك

في إبراز حكومة المعراخ بمظهر الطرف قليل الخبرة في المفاوضات، وبالتالي، كثير العثرات فيها، والأهم، أنها ضئيلة الاكتراث بالمبدأ الصهيوني القائل بـ «تكامل أرض – إسرائيل». وكذلك، خلق البطء في مفاوضات التسوية جواً من التشاؤم حول إمكان نجاحها، مما دفع الكثيرين إلى التزمّت في مسألة الانسحاب من المناطق المحتلة، قبل التوقيع على معاهدة سلام شاملة ونهائية. وفي هذه الأثناء، كان الاستيطان في تلك المناطق يتقدم، ويخلق وقائع يصعب التراجع عنها، فيما دعاة «أرض – إسرائيل الكاملة» يتزايدون. ورأى جمهور المستوطنين بغالبيته في بيغن الرجل القادر على ترهيب العرب وإكراههم على القبول بالشروط الإسرائيلية للتسوية. وقد تزايد هذا الإغراء مع تقدم المفاوضات على المسار المصري – الإسرائيلي، وما واكب ذلك من تفتيت للتضامن العربي الذي تشكل في حرب 1973.

خامساً: ازدياد قوة الجيش الإسرائيلي، مما هيأ مناخاً ملائماً للتفكير في إزالة آثار حرب 1973، بدلاً من الدخول في مفاوضات تحت تأثيرها. فخلال المفاوضات على «التسوية السلمية»، استطاعت الإدارة الأميركية إقناع بعض الأطراف المشاركة فيها بضرورة تقوية إسرائيل عسكرياً، كي تطمئن إلى السير في طريقها. وهكذا حصلت إسرائيل على كميات ضخمة من الأسلحة الحديثة، في حين كانت تتكلم عن السلام وإنهاء حالة الحرب. ولما شعرت بقوتها، راحت تتصرف وفقاً لذلك، خاصة على الجبهة الشمالية، وفي لبنان بوجه خاص. وفي هذه الفترة، جرى تطوير كبير للصناعة العسكرية في إسرائيل بالاشتراك مع شركات أميركية وبتمويل من الولايات المتحدة بشروط وضعتها واشنطن على تصدير إنتاج هذه الصناعة. ومن جانب إسرائيل، كانت هذه الشراكة بمثابة مشروع رأسمالي كبير، هدفه الأساسي التصدير، إذ أنها تعتمد في تسليح جيشها على ما تقدمه أميركا لها من دعم عسكري. أما من جانب أميركا، فقد كانت الصفقة ذات طابع سياسي محض، إذ رأت فيها وسيلة مريحة لتسريب الأسلحة المتطورة نسبياً إلى الحكومات الفاشية والعنصرية، دون تجاوز للقوانين الأميركية، أو إحراج سياسي على الصعيد الدولي. ولكن الإبحار في هذا المشروع خلق مشكلة مزدوجة، ساعدت على صعود اليمين الصهيوني في الانتخابات للكنيست التاسعة (1977). فمن جهة أولى، زاد الكلام عن هذه الصناعة وتطورها وتقدمها في الإنتاج، وعن الرأسمال الموظّف فيها، من أوهام سعة هامش الاستقلال الإسرائيلي، سواء على صعيد التسلح أم في المجال الاقتصادي، وبالتالي، في صنع القرار السياسي. ومن جهة ثانية، سبب حظر تصدير طائرات كفير إلى الإكوادور ردة فعل عنيفة في شرائح التكنوقراط وأصحاب رؤوس الأموال المحليين، جزعاً على

مستقبل هذه الصناعة، وخوفاً من نتائج تدهورها. وحُمّلت قيادة المعراخ مسؤولية الانعكاسات السلبية لهذه المشكلة في إسرائيل.

سادساً: المسائل الداخلية، من اقتصادية واجتماعية، وعلى رأسها صعود قوة الشريحة الرأسمالية المحلية، المرتبطة بعملية التصنيع، خاصة العسكرية منها، والتفافها حول راية بيغن، الذي، من جهته، جمع أحزاب اليمين في تكتل «ليكود». وفي تعليله لأسباب فشل حزبه في الانتخابات، أشار زعيم المعراخ الجديد، شمعون بيرس، إلى عاملين رئيسيين: موجة التضخم العالمي، التي جرفت إسرائيل معها، وتسببت في مشاكل اجتماعية صعبة داخل جمهور المستوطنين؛ ورياح التغيير السياسي التي بدأت تهب في الآونة الأخيرة من البيت الأبيض الأميركي. في المقابل، علّق مناحم بيغن على نتائج الانتخابات بقوله: «لقد حصل اليوم تحول في تاريخ الشعب اليهودي والحركة الصهيونية لا مثيل له منذ 46 سنة، أي منذ المؤتمر الصهيوني السابع عشر في عام 1931، عندما اقترح زئيف جابوتنسكي تحديد هدف الصهيونية بإقامة دولة يهودية في عصرنا». ولخص يهودا بن مئير (المفدال) هذا الانقلاب في توجه المستوطنين السياسي، فقال: «الجمهور يريد التغيير، وهناك توجه قومي لا لبس فيه. وهذا الأمر يجسد إرادة الشعب اليهودي في الصمود، فالشعب لا يريد التنازل». وعقبت شولاميث ألوني، زعيمة «حركة حقوق المواطن»، على نتائج الانتخابات بقولها: «إن هذا الشعب قد أصبح أقل عقلانية وأكثر شوفينية وغيبية، ولم يعد يحكّم العقل السويّ، وأصبح يتأثر بالمال كثيراً». وتجدر الإشارة إلى أن سنة 1977، شهدت موجة من التضخم اجتاحت العالم بأسره، ولم تفلت منها إسرائيل، وتحملت حكومة رابين وزر آثارها الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة البطالة منها.

ومن العرض السريع أعلاه، يمكن استخلاص لماذا لم تكن إسرائيل مهيأة للدخول في مفاوضات جادة لإنجاز تسوية في فترة زمنية قصيرة. فقد وقعت حرب 1973 ولم تكن نتائجها حاسمة؛ وترتب على ذلك ارتباك في إسرائيل، سواء على الصعيد الداخلي، أو على صعيد موقعها في المعسكر الرأسمالي الإمبريالي. وكان يسودها قلق على خصوصية العلاقة مع واشنطن، وإمكان أن تعود إلى إحياء مشروع روجرز، الذي رفضته إسرائيل قبل الحرب ونجحت في تجميده. وكانت بين المستوطنين والقيادة الإسرائيلية أزمة ثقة، خصوصاً فيما يتعلق بالتقويمات التي سادت في إسرائيل بعد حرب 1967، والتي ثبت بطلانها على أرض الواقع. وهكذا، وكما رفض العرب التسوية على أرضية نتائج حرب 1967، هكذا رفضتها إسرائيل على أرضية حرب 1973. ومع وصول مناحم بيغن إلى السلطة (1977)،

كان واضحاً أن مرحلة سياسية جديدة قد بدأت في المنطقة، وأن ذلك سينعكس على مسار المفاوضات الجارية بشأن التسوية. غير أن التقديرات على هذا الصعيد تفاوتت كثيراً، حيث كان من رأى في صعود بيغن إلى الحكم نهاية المطاف للآمال التي عقدت على «تسوية سلمية» للنزاع في المنطقة، ومن رأى العكس تماماً وراهن على أن بيغن «سيحمل السلام على أجنحة الصقور». وفي الصحافة الإسرائيلية، كان هناك شبه إجماع في حينه على أن تصريحات بيغن قد أثارت ردود فعل غاضبة في واشنطن، كونها قد أضافت بعداً جديداً إلى «العلاقة بين الثكنة والمركز»، خصوصاً فيما يتعلق بتنسيق المواقف في مسار مفاوضات التسوية. فدعوة بيغن الرؤساء العرب إلى مفاوضات مباشرة تجري في عواصم الدول المعنية، أو في مكان محايد، من أجل التوقيع على «معاهدة سلام» مع إسرائيل، كانت بطبيعة الحال تجاوزاً لمؤتمر جنيف بتشكيله القائم، وإلغاءً لرعاية الدول العظمى، بما فيها الولايات المتحدة، لمسار المفاوضات بشأن التسوية.[104]

لقد كان انتصار الليكود سنة 1977 بمثابة انقلاب سياسي في إسرائيل، قلب موازين القوى السياسية الداخلية، وطرح من جديد مصير التسوية في المنطقة. وفي بداية تلك السنة، بدأت الحرب اللبنانية، بعد «مؤتمر الرياض»، (1976) تجنح نحو الركود؛ وتولت الحكم في واشنطن إدارة كارتر الجديدة، وبدأ العدُّ العكسي لاتفاقية سيناء التي سينتهي أمدها في أواخر تلك السنة. ولدى فوزه في الانتخابات، أدلى مناحم بيغن، الذي ظل يتطلع إلى هذه اللحظة ثلاثين عاماً تقريباً، بتصريحات متطرفة عدة، كان فيها ما يشير إلى توجهاته في الحكم، خصوصاً فيما يتعلق بالتسوية. وفيها ما كان بمثابة عهد لأتباعه بالوفاء للمبادئ التي حملها ونادى بها طوال حياته السياسية. ويستشف من تلك التصريحات أن لدى بيغن توجّهاً لمزيد من الاستقلالية عن واشنطن، كما وعد ناخبيه في المعركة ضد قيادة حزب العمل، التي اتهمها بالتبعية المغرقة للإدارة الأميركية. وقد أوحت تلك التصريحات بأنه سيصطدم بإدارة كارتر، على خلفية المواقف التي تبناها الرئيس الأميركي الجديد في حملته الانتخابية، وإثر تسلمه السلطة، خاصة لناحية إعطاء الأولوية لما أسماه «أمن الخليج»، وإخضاع الصراع العربي – الإسرائيلي لاعتباراته.

وكان بيغن، فور أن بلغته نتائج الانتخابات، توجه إلى مقر قيادته الانتخابية وأعلن هناك: «آمل بأن نتمكن، بعد الحصول على ثقة الكنيست بالحكومة الجديدة... من التوجه إلى الرئيس السادات، والرئيس الأسد، والملك حسين، باقتراح بدء مفاوضات تتم في عواصمنا بالتبادل، أو في مكان محايد كجنيف، من أجل التوقيع على معاهدة سلام بينهم

(104) شوفاني، طريق بيغن، ص 25–26.

وبين دولة إسرائيل». («يديعوت أحرونوت»، 18/5/ 1977). وهذا بطبيعة الحال تجاوز لمؤتمر جنيف بتشكيله القائم، وإلغاء لرعاية الدولتين العظميين، بما فيها الولايات المتحدة ذاتها، مما يستشف منه توجه بيغن إلى مزيد من الاستقلالية عن واشنطن، كما وعد ناخبيه في معركته الانتخابية ضد قيادة حزب العمل. وكذلك، فمجمل تصريحاته في حينه، بشأن شروطه للتسوية، خصوصاً ما يتعلق منها بالقضية الفلسطينية، كان يشير إلى أنه يسير في طريق الصدام الأكيد مع إدارة كارتر، وذلك على خلفية المواقف التي تبناها الرئيس الأميركي في حملته الانتخابية، وإثر تسلمه الحكم في واشنطن، وخصوصاً المواقف التي واجه بها رئيس حكومة إسرائيل السابق، يتسحاق رابين. وساد إسرائيل والجالية اليهودية الأميركية خوف من أن يندلع الخلاف بين واشنطن وإسرائيل، ومن أن ينعكس ذلك سلباً على يهود الولايات المتحدة، وعلى علاقتهم بالإدارة الأميركية، وبالتالي، على تأييدهم لحكومة بيغن. لكن هذه المخاوف تبددت بعد أن أعلن رئيس «نادي الرؤساء اليهود»، الحاخام شندلر، تأييده حكومة بيغن، «ومعارضته أية محاولة تقوم بها الإدارة الأميركية من أجل طرح مشروع أميركي على الفرقاء في الشرق الأوسط، أو من أجل إثارة الخلاف بين اليهود في تأييدهم إسرائيل». («هآرتس»، 5/6/ 1977).

ومنذ بداية سنة 1977، بدا أن إدارة كارتر تسير في خط معاكس لتوجهات حكومة إسرائيل؛ وعندما تولى بيغن السلطة فيها، راح الخلاف بين الطرفين يتصاعد نحو الانفجار. فبينما كان كارتر يسعى إلى تخليص الولايات المتحدة من «عقدة فييتنام»، كان بيغن يعمل على تخليص إسرائيل من «عقدة حرب تشرين»، الأمر الذي كان يفترض التصادم بينهما. وهكذا، ففي النصف الأول من ولايته، سادت علاقات إدارة كارتر مع كل من حكومتي رابين وبيغن حالة من التوتر. فبينما طرح كارتر مشروعه القائم على مبدأ «أمن الخليج أولاً»، كمصلحة أميركية حيوية يجب أن تخضع لها جميع الاعتبارات الأخرى، كانت حكومة بيغن تركز جهدها على طرح مرحلية جديدة، بديلة لمرحلية حزب العمل، ومتناقضة مع «مبدأ كارتر». فعلى عكس مرحلية حزب العمل، التي قامت على توجه عام يرمي إلى تجميد فكي الكماشة في مصر وسوريا، والتركيز على الخرق في الساحة الأردنية – الفلسطينية، عبر ما أسمي «الخيار الأردني»، تبنى الليكود، وخاصة على أرضية نتائج حرب 1973، مرحلية جديدة تركز على فكي الكماشة بالذات. وهي تنطوي على فهم ينطلق من أن إخضاع القاهرة ودمشق يصفي القضية الفلسطينية كتحصيل حاصل. وبهذا كانت حكومة بيغن تختلف مع التوجه الجديد لإدارة كارتر التي وصلت إلى حد إصدار «البيان الأميركي – السوفياتي

المشترك»، الذي انطوى على العودة إلى مؤتمر جنيف. وهذا ما دفع السادات إلى زيارة القدس، كما دفع حكومة بيغن إلى تأليب حلفائها في المجمع الصناعي – الحربي الأميركي لإحباط مبادرة كارتر.

وعلى الرغم من خلافه مع الحكومة الإسرائيلية على نمط التسوية وشروطها، فقد استطاع كارتر، بفضل تهافت السادات عليها، أن ينجز اتفاقيات «كامب ديفيد»، لكنه اضطر، تحت ضغط المجمع الصناعي – الحربي الأميركي، إلى التراجع عن «البيان الأميركي – السوفياتي المشترك». ففي النصف الثاني من ولايته، ونتيجة لسقوط نظام الشاه في إيران، طرح كارتر مشروعه القائم على مبدأ «أمن الخليج أولاً»، وبالتالي، وجوب إخضاع جميع القوى المحلية الموالية لواشنطن في الشرق الأوسط في حلف سياسي – عسكري، متعدد الأطراف ومعقد الحلقات، لترميم مكانة الولايات المتحدة وسيطرتها على نفط الخليج بعد سقوط الشاه. وكان ذلك في نظره يستلزم إنجاز التسوية في المنطقة، ليتسنى تشكيل ما أسماه «الإجماع الاستراتيجي» لحماية المصالح الأميركية في الشرق الأوسط والعالم. ويأتي على رأسها نفط الخليج، الذي يشكل ورقة أساسية بيد واشنطن لتكريس موقعها المهيمن على الصعيد الكوني. ولتحقيق هذا المشروع، أعلنت واشنطن عن تشكيل «قوات التدخل السريع»، وعن التوصل إلى اتفاقات مع بعض دول المنطقة لتسهيل وصول هذه القوات إلى مواقع الأزمة، عبر إقامة القواعد العسكرية والمرافق التي تخدم هذا الهدف.[105]

في بداية ولايته (1977) قرر كارتر، خلافاً لنهج كيسنجر، أن يعمل لإنجاز تسوية شاملة للنزاع العربي – الإسرائيلي، بدلاً من التسويات المرحلية. والتقى في ذلك مع توجه حكومة الليكود الجديدة، برئاسة مناحم بيغن، ولو من منطلقات مختلفة. لكن، سرعان ما بدأ الخلاف يبرز بين الطرفين، سواء على شروط تلك التسوية، أو على أبعادها. وانطلقت إدارة كارتر – كما يبدو من ظاهر الأمور – من أنها، كي تحقق أهدافها وتحمل الأطراف المحلية على التجاوب مع مبادرتها، لا بد من أن تتعاون مع الاتحاد السوفياتي، وتجنده للعمل على إنجاحها. وقد انعكس موقف إدارة كارتر ذلك في الدعوة إلى عقد مؤتمر جنيف مجدداً، بعد أن كان كيسنجر قد أفرغه من أي مضمون، كما في البيان الأميركي – السوفياتي المشترك، الذي صدر في بداية شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1977. وعندها، كان وزير خارجية إسرائيل، موشيه دايان، في نيويورك، يحمل

(105) شوفاني، الياس، إسرائيل ومشروع كارتر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1986، (الطبعة الثانية)، ص 12–15. (لاحقا: شوفاني، إسرائيل ومشروع كارتر).

ورقة عمل إسرائيلية تتناول بعض القضايا الإجرائية لاستئناف المفاوضات في إطار مؤتمر جنيف. وهذا يشير إلى أن إسرائيل، على الرغم من تحفظها من المؤتمر، لم تكن هي التي ثنت إدارة كارتر عنه، وإنما كان ذلك على يد السادات، بمبادرته إلى زيارة القدس. وانكفأ كارتر عن توجهه الدولي، وبدأ مساره باتجاه «كامب ديفيد»، وصولاً إلى مشروعه الذي طرحه رسمياً في بداية سنة 1980.[106]

وبزيارته للقدس (19 – 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1977) أخرج السادات حكومة بيغن من مأزق العلاقة مع إدارة كارتر، كما أخرج هذه الأخيرة من مأزق إحراجها إزاء الاتحاد السوفياتي، بعد التراجع عن البيان المشترك، وأثبت استعداده للذهاب إلى أقصى الحدود لإنقاذ مفاوضات التسوية. واستقال احتجاجاً على مبادرة السادات وزير خارجيته، إسماعيل فهمي، الذي لم يستطع ابتلاع سلوك رئيسه. ولكن مبادرة السادات سرعان ما بهتت، وفقدت قوة دفعها. فبعد «لقاء الاسماعيلية» (25– 26 كانون الأول/ ديسمبر 1977)، حيث قدّم بيغن مشروعه للانسحاب من سيناء، مع الاحتفاظ بشريط منها على طول الحدود الدولية بين مصر وفلسطين، ويمتد على طول ساحل خليج العقبة حتى شرم الشيخ، وكذلك مشروعه للإدارة الذاتية لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة، اندلع الخلاف بين أطراف المفاوضات، وفشلت إدارة كارتر في زحزحة بيغن عن موقفه، بحيث يتيح للسادات مجالاً لتغطية تنازلاته، فدعا كارتر إلى عقد مؤتمر «كامب ديفيد».

إلا أنه على الرغم مما قدمه السادات من تنازلات في كامب ديفيد (5 – 18 أيلول/ سبتمبر 1978)، وربما بسببه، ظل بيغن يتصلب في مواقفه، ويزيد من طلباته، سواء من مصر أو واشنطن. فأفشل مفاوضات «بلير هاوس» (12 تشرين الأول/ أكتوبر 1978)، حيث أرادت إسرائيل الفصل بين شقي اتفاقية كامب ديفيد، المصري والفلسطيني. وإزاء إمكان انهيار المفاوضات، وبالتالي، فشل كامب ديفيد، وما قد يترتب على ذلك من عودة إلى مؤتمر جنيف، وربما إلى مجلس الأمن، تحرك كارتر، وقام بزيارة إلى القدس والقاهرة (8 – 13 آذار/ مارس 1979). وفي القدس، أخفق كارتر في حمل بيغن على تلبية الحد الأدنى المطلوب للسادات، وخرج من «مطار اللد» عائداً إلى واشنطن، على أن يتوقف في القاهرة لوضع السادات في صورة ما توصل إليه في محادثاته مع حكومة بيغن، حيث عرض هذا الأخير شروطاً تعجيزية، اعتقد أن السادات سيرفضها. لكن الرئيس المصري وفر على الجميع مؤونة الفشل، وفاجأهم بقبوله شروط بيغن، الأمر الذي لم يكن

(106) شوفاني، إسرائيل ومشروع كارتر، (المصدر السابق)، ص15.

كارتر يتوقعه، وأصبحت الطريق سالكة أمام توقيع «المعاهدة المصرية الإسرائيلية» (26 آذار/ مارس 1979).

وبين توليه الحكم في إسرائيل وتوقيعه «اتفاقات كامب ديفيد» (18 أيلول/ سبتمبر 1978) مع السادات، زار بيغن واشنطن سبع مرات. وفي كل مرة توقع المراقبون انفجار الخلاف بينه وبين إدارة كارتر، على أساس التباين الواضح في مواقف الطرفين المعلنة من المسائل المطروحة في مفاوضات التسوية. إلا أنه على الرغم من نوبات التوتر المتكررة والعابرة، فإن هذا الانفجار المرتقب لم يحدث، ليس بفعل بيغن، وإنما بفضل كارتر، والأهم منهما، بتهافت السادات، فلقد تراجع كارتر أمام بيغن، المرة تلو الأخرى. أما السادات فتطوع لإنقاذ الموقف كلما انسدت سبل التقدم على شركائه في المفاوضات. فلم تمض ستة أشهر على تولي بيغن الحكم، حتى بادر السادات إلى زيارة القدس، وقبل مرور عامين على ذلك، وقع «اتفاقيات كامب ديفيد» مع بيغن وكارتر. وبالفعل، فإن توقيع تلك الاتفاقيات، شكّل معلماً بارزاً في مسار الصراع العربي – الإسرائيلي، ومحطة هامة على طريق إنجاز المشروع الصهيوني، تعادل في أهميتها المحطات الكبرى: مؤتمر بازل، وعد بلفور، قيام إسرائيل...إلخ. فعندما نجحت إسرائيل في جرّ مصر إلى توقيع «معاهدة سلام» معها، فإنها أنجزت خطوة كبيرة أخرى نحو أهدافها الاستراتيجية. فبالشروط التي قامت عليها المعاهدة، استطاعت إسرائيل أن تصلب قاعدتها لانطلاقة جديدة على طريق استكمال مشروعها الاستيطاني بشقيه: اليهودي والإمبريالي. وفي الطريق إلى توقيع «المعاهدة المصرية – الإسرائيلية»، تعرضت المفاوضات عليها للانهيار عدة مرات، فانبرى السادات وتطوع لإخراجها من مأزقها، في كل مرة وصلت إلى طريق مسدود.

بعد تولي بيغن السلطة في إسرائيل، اتضح سريعاً أن حكومته صرفت النظر عن «الخيار الأردني» لحزب العمل، وتبنت خطاً استراتيجياً آخر، يركز على فكي الكماشة – مصر وسوريا – على اعتبار أن كسرهما يشطب منظمة التحرير الفلسطينية من المعادلة السياسية في الشرق الأوسط كتحصيل حاصل. وبزيارة السادات للقدس، وما تلاها من توجهات، خاصة بعد قمة الإسماعيلية، التي جمعته ببيغن، وتشكيل لجنتين مشتركتين، واحدة عسكرية وأخرى سياسية، لمتابعة المفاوضات، راح أحد فكي الكماشة – المصري – ينفصل عن نظيره السوري. وراحت مصر، بقيادة السادات، تخرج من الصراع العربي – الإسرائيلي، ومن التضامن العربي، وتشق طريقها إلى الصلح المنفرد مع إسرائيل. وفيما انصب جهد حكومة بيغن السياسي على المفاوضات مع مصر، فقد

انصب مجهودها العسكري، وبالتالي، نشاطها العدواني المكثف، على لبنان، مستهدفاً القوى المتواجدة على ساحته، بمن فيها سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية. وبذلك، دخلت «الحرب اللبنانية» مرحلة جديدة، وبدأ العد العكسي لغزو لبنان (انظر أعلاه).

والواقع، أنه لولا سلوك السادات لما جازت «المعاهدة المصرية – الإسرائيلية»، ولما أمكن التجسير على الخلاف بين بيغن وكارتر. فأطراف الصراع في المنطقة لم تكن مهيأة للتسوية، ولم تكن إدارة كارتر تتصور أنه بالإمكان قبول السادات شروط بيغن؛ ولكنه فعل. وكانت ولادة المعاهدة عسيرة، استغرقت خمس سنوات وأكثر من المخاض الصعب. وفي كل مرة تعرقل المسار إليها، تطوع السادات لإنقاذ الموقف. ففي العام 1974، بعد «فك الارتباط» على الجبهتين – المصرية والسورية – توجهت الأنظار نحو الأردن، لإنجاز خطوة مماثلة، ولكن سرعان ما تبين، عند بدء الكلام في هذا البعد، أن حكومة رابين لم تكن تجرؤ على فتح ملف الضفة الغربية وقطاع غزة، ناهيك عن الخوض في الكلام عن حل للقضية الفلسطينية. فإزاء مأزقه الداخلي، قدر رابين، وكان مصيباً في تقديره، أن خوض المعركة مع الإدارة الأميركية من موقع التصلب، أسهل عليه من فتح باب الصراع الداخلي، وحتى بدعم من واشنطن. وإزاء المكتسبات التي حققتها منظمة التحرير الفلسطينية، كان من الضروري فتح المعركة عليها لصرف النظر عن مقاربة البعد الفلسطيني في الصراع العربي – الإسرائيلي. أما السادات، فقد انتهز الفرصة لطرح فكرة «اتفاقية سيناء»، فقبلت بها حكومة رابين كمخرج من مأزقها، وكذلك كسبيل لإخراج المفاوضات من الجمود، ووسيلة لإرضاء واشنطن بأن الأمور تسير دون توقف. وبالفعل، خرجت المفاوضات من الطريق المسدود الذي وصلت إليه، وتقدمت نحو هدفها: إلغاء مؤتمر جنيف، واستبعاد الاتحاد السوفياتي من المسارات الجارية، وإحداث شرخ في التضامن العربي، ومزيد من التقارب مع أميركا، لإثبات الجدارة للانخراط في الاستراتيجية الأميركية إلى جانب إسرائيل. وإذ نجح رابين في خلافه مع الإدارة الأميركية، بالاستناد إلى ضعفه الداخلي، وإلى «تعاون» السادات معه، وبالتالي، في الخروج من المأزق هذه المرة، إلا أن ذلك لم يكفل له موقعه في رئاسة الحكومة، حيث لم يلبث أن استقال على أرضية الخلاف مع إدارة كارتر، والعجز عن التجسير بين إرادة واشنطن وبين نزعات المؤسسة الحاكمة في إسرائيل.

وفي العام 1977، اقتربت اتفاقية سيناء من نهاية أجلها، وكثر الكلام عن مصير التسوية إذا انقضى أجل الاتفاقية والمفاوضات عالقة. وعندها، كان كارتر قد خلف

فورد في الحكم، وتنحى كيسنجر عن رعاية المفاوضات، كما كان بيغن قد تسلم السلطة في إسرائيل، واعتمد موشيه دايان وزيراً لخارجيته. وفي لبنان، خفتت أصوات القذائف. وعادت الأطراف المعنية إلى الحديث عن عقد مؤتمر جنيف مجدداً، وبالتالي، عاد شبح التضامن العربي والاتحاد السوفياتي يطارد السادات في تفكيره عن جنيف، وما عساه يجري هناك. وانعقدت الدورة الثانية والثلاثون للأمم المتحدة، حيث كان مقرراً أن تجري «مفاوضات الجوار». ووصل لهذا الغرض دايان ممثلاً لإسرائيل، ففوجئ بصدور «البيان الأميركي – السوفياتي المشترك»، الذي جاء على ذكر الفلسطينيين. فثارت إسرائيل وأعوانها في أميركا على البيان، وهدد دايان بعقد مؤتمر صحفي، والعودة من نيويورك، مما اضطر إدارة كارتر إلى التراجع، واستبدال البيان بـ «ورقة العمل الإسرائيلية – الأميركية»، التي لم تكن سوى صيغة إجرائية لعقد مؤتمر جنيف في جولته الثانية. ولم يكن السادات يريد ذلك، فبادر إلى زيارة القدس، ملغياً ما سبق من إجراءات، وواضعاً المفاوضات على سكة مختلفة تماماً، لا يستطيع غيره من القادة العرب سلوكها (انظر أعلاه).

وفي «كامب ديفيد»، أنقذ السادات الموقف مرة أخرى، بعد أن خيم جو الفشل على المؤتمر. وقبل السادات موقف بيغن القائم على مبدأ الانسحاب من سيناء كلها، في مقابل تنازل السادات عن موقفه من القضية الفلسطينية. كما قبل مشروع بيغن للإدارة الذاتية، وتقدم خطوة كبيرة أخرى نحو الخروج من الساحة السياسية العربية، وبالتالي، التخندق في المعسكر الأميركي. وفي هذه المرة أيضاً، استقال وزير خارجيته، محمد كامل، احتجاجاً على تصرفه في المفاوضات. ومع ذلك، ظل بيغن يتصلب في مواقفه، فأفشل مفاوضات «بلير هاوس»، بعدما قيل من أن الاتفاقية جاهزة للتوقيع. وكاد يحبط زيارة كارتر إلى القدس والقاهرة (8 – 13 آذار/ مارس 1979)، لولا قبول السادات، في اللحظة الأخيرة شروط بيغن (انظر أعلاه). وفي الواقع، فإن السادات سلّم جميع أوراقه في المفاوضات منذ بداية الشوط؛ وفي المقابل، دخلت حكومة إسرائيل تلك المفاوضات من موقع القوة. وبعد صعود بيغن إلى السلطة، استغل نقاط الضعف في مواقف السادات وتوجهاته إلى أقصى الحدود. فكان مجرد التهديد بالعودة إلى مؤتمر جنيف والإيحاء بأن المفاوضات يجب أن تطول شهوراً بل سنين، كافيين لإرهاب السادات وابتزازه، فانتهى إلى زيارة القدس، ثم إلى المعاهدة بشرط إسرائيل. أما حكومة إسرائيل فاحتفظت بجميع أوراقها واستغلتها إلى أقصى الحدود، وصولاً إلى توظيف خلافاتها الداخلية واللعبة الديمقراطية في مؤسستها الحاكمة، لابتزاز القاهرة وواشنطن. وقد نجحت في ذلك،

وخرجت بعبرة مفادها أن التصلب مجز، خاصة بعد أن اكتشفت مدى اهتمام كل من مصر والولايات المتحدة بتحاشي الجمود في المفاوضات، خشية أن يؤدي ذلك إلى دخول الاتحاد السوفياتي شريكاً في رعايتها عبر مؤتمر جنيف.

وكان أكثر ما يسترعي الانتباه في حكومة بيغن انضمام موشيه دايان إليها وزيراً للخارجية، بعد انسلاخه عن حزب العمل فور انتهاء الانتخابات (1977)، وقد لعب دايان دوراً رئيسياً في إنجاز المعاهدة المصرية الإسرائيلية، فبدا أحياناً كأنه وسيط بين بيغن وكارتر من جهة، وبينه وبين السادات من جهة أخرى. والظاهر أن إسناد بيغن وزارة الخارجية إلى دايان لم يكن يخلو من اعتبارات قيام الأخير بهذا الدور، نظراً إلى ما عرف عنه من مرونة، خصوصاً في واشنطن. فلا يستبعد أن يكون بيغن توخى امتصاص ردات الفعل السلبية التي ثارت في واشنطن على صعوده إلى الحكم، وخصوصاً على تصريحاته المتطرفة فور ذلك. والأكيد أن تعيين دايان في هذا المنصب لم يكن لهذه الاعتبارات فحسب، بل، في الأساس، لمواقفه المعروفة من شروط «التسوية» في المنطقة، خصوصاً ما يتعلق منها بـ «المسألة الفلسطينية»، والتي تتطابق إلى حد كبير مع مواقف بيغن. لكن دايان، على الرغم من تماثله السياسي مع بيغن إلى حد كبير، فإنه يمتاز عنه بنهجه التجريبي المرن وبتجربته الطويلة داخل النخبة السياسية الإسرائيلية، سواء في الحكومة أو خارجها. ودايان، ليس فقط أنه فعل الكثير لضبط الخلافات بين بيغن وكارتر تحت سقف معين والحؤول دون انفجار الصراع بينهما، مما بدا أحياناً كأنه أمر لا مناص منه، بل أيضاً مهّد الطريق، في عدد من اللقاءات السرية في أوروبا والمغرب وإيران، لزيارة السادات إلى القدس، كما كان اشتراكه في «كامب ديفيد» عاملاً أساسياً في تحقيق ما تمخض عنه المؤتمر من اتفاقات. وبعد ذلك، في محادثات «بلير هاوس» وفي أثناء زيارة كارتر لكل من مصر وإسرائيل، لعب دايان دوراً مهماً في لملمة الأوضاع وإنقاذ المفاوضات من الانهيار والفشل.[107]

وفي زيارته الأولى لواشنطن كرئيس للوزراء في إسرائيل (منتصف تموز/ يوليو 1977)، حمل بيغن معه مشروعاً للتسوية، أعدّه دايان، فكان تلخيصاً لمواقف الاثنين. وقد تضمن ذلك المشروع استعداد حكومة إسرائيل لإجراء مفاوضات مباشرة مع الدول العربية، دون شروط مسبقة، وللمشاركة في مؤتمر جنيف على أساس القرار رقم 242، وبتركيبته الأصلية. واقترحت أن يكون 10 تشرين الأول/ أكتوبر 1977، موعداً لعقد المؤتمر، أي قبل انتهاء أجل وقف إطلاق النار حسب اتفاقية سيناء. وتقدم المشروع

(107) شوفاني، طريق بيغن، ص 27.

بعدد من المقترحات العامة: انسحاب واسع النطاق من سيناء، ولكن ليس منها كلها؛ انسحاب أقل حجماً في الجولان؛ عقد اتفاق نهائي مع الأردن، لا يقوم على إعادة المناطق المحتلة عام 1967 في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإنما على أساس «التقسيم الوظيفي»، أي احتفاظ إسرائيل بها، ومنح الأردن سلطة إدارية على السكان فيها. وواضح أن هذا المشروع لم يكن يتطابق مع توجهات إدارة كارتر الأساسية، التي كانت تقوم على مبدأ الانسحاب شبه الكامل من المناطق المحتلة 1967، في مقابل الاعتراف العربي بإسرائيل. هذا بالإضافة إلى ما كانت أعلنته بصراحة من وجوب حل القضية الفلسطينية، وما صدر عنها من كلام يوحي بضرورة أن يكون للشعب الفلسطيني وطن، مع غموض متعمد في التفاصيل. بل أكثر من ذلك، فالطرح الإسرائيلي بالمفاوضات المباشرة، من دون شروط مسبقة، يلغي عملياً الدور الخاص الذي تضطلع به الولايات المتحدة في عملية التسوية، كما ينسف مغزى القرار رقم 242.[108]

وعلى الرغم من الخلاف الظاهر في المواقف المعلنة لكل من بيغن وكارتر، فإنه لم يصل إلى حد الانفجار، مما اشار إلى تراجع كارتر مقارنة بالموقف الحاد الذي واجه به رابين لدى زيارته الأخيرة إلى واشنطن. فلقد بات واضحاً بعد زيارة بيغن الأولى إلى واشنطن، وتأكيده على نجاحها رغم توقع المراقبين السياسيين عكس ذلك، أن تغييراً في توجه إدارة كارتر قد وقع. وأخذت تميل نحو تقبل وجهة نظر بيغن بضرورة الالتفاف على مؤتمر جنيف، وإخراج الاتحاد السوفياتي من مفاوضات التسوية، ومنع منظمة التحرير الفلسطينية من المشاركة فيها، والتوجه نحو حل شامل، وبالتالي، عقد «معاهدة سلام». وقد سبقت زيارة بيغن هذه تحركات واسعة في واشنطن، قام بها عدد من أركان «اللوبي اليهودي» في الولايات المتحدة؛ كما زارها وزير الخارجية الأسبق، آبا ايبن، تمهيداً للقاء بين كارتر وبيغن. وإزاء ازدياد الضغط الصهيوني عليه، تراجع كارتر، خاصة وأن العسكرتارية الأميركية، الحليف الأكثر وثوقاً لإسرائيل في المؤسسة الأميركية الحاكمة، قد أخذت تستعيد التقاط أنفاسها بعد هزيمة فييتنام، وعمدت إلى تحذير كارتر من أن خلافه مع بيغن في تلك المرحلة الدقيقة، قد يدفع به إلى مزيد من التصلب في موقفه. ذلك لأنه لا يستطيع التراجع عن الشعارات التي رفعها في الانتخابات، وفور فوزه بها، وبعد أن حشر نفسه في مأزق تصريحاته بعدها. وكانت هناك تقديرات بأن بيغن قد يعمد إلى توتير الوضع العسكري في المنطقة، خصوصاً في لبنان، ليغرق الساحة في

(108) المصدر السابق، ص 28.

مشكلات أخرى، تؤجّل البحث في التسوية، وتحرف النشاط السياسي فيها عن مساره الجاري.(109)

وعشية الزيارة، بل في اثنائها، ركز بيغن على أهمية الدور الذي تلعبه إسرائيل لمصلحة سياسة أميركا الكونية، وعلى أنها «جزء عضوي من العالم الحرّ». وفي تلك الفترة، كثر الكلام عن دور مصر في أفريقيا، خصوصاً بعد إرسالها وحدات من جيشها إلى زائير، لإعانة النظام هناك على التصدي للقوى المناوئة له؛ وعن الوحدة مع السودان؛ والصدام مع ليبيا...إلخ؛ لذلك أسرعت الولايات المتحدة إلى استخلاص النتائج. إلا أن حكومة بيغن لم تصب بالذعر من تصريحات واشنطن المتشددة، بل رأت فيها فرصة للابتزاز، وسارعت إلى استنفار القوى المستعدة لمؤازرتها في صراعها مع الإدارة الأميركية. وكانت النتيجة هدنة كلامية بين واشنطن وإسرائيل، وتقليص المخاوف من مواجهة بينهما. وانتهت الزيارة بالاتفاق على التعايش مع الخلاف في وجهات النظر، وعلى ألا ينعكس ذلك على شبكة العلاقات الوثيقة بينهما، وعلى الاستمرار في التحرك الدبلوماسي، بدءاً برحلة يقوم بها وزير الخارجية الأميركي، سايروس فانس، إلى المنطقة. وهكذا، بدأ المسار الهادف إلى كسب الوقت والمماطلة بانتظار تشكل ظروف ملائمة للقيام بعمل عسكري، يقلب الأوضاع، ويمهد الطريق أمام مشاريع جديدة، تكون أكثر استجابة لأهداف إسرائيل المرحلية، ولا تقوم على آثار حرب 1973. ولكن إدارة كارتر لم تكن توافق على هذا المخطط. وقد برز موقفها هذا أثناء «عملية الليطاني» (1978)، حيث دخلت قوات إسرائيلية إلى لبنان، وتوغلت في أراضيه، متذرعة بالقصف الفلسطيني للمستوطنات الشمالية، فاعترضت إدارة كارتر على العملية، وكانت حازمة في طلبها الانسحاب من الجنوب اللبناني وفقاً لقرار مجلس الأمن (انظر أعلاه).(110)

وعندما وصل فانس إلى المنطقة (آب/ أغسطس 1977)، وذلك بعد الوقوف على آراء الأطراف المعنية، تبين أنه لا يحمل معه مشروعاً جديداً، وإنما اقتراحاً بتشكيل «فرق عمل»، تلتقي في نيويورك على هامش الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العمومية. وقد تبلورت هذه الفكرة بعد محادثات مع السادات، ورحبت بها حكومة بيغن، كونها تتماثل مع اقتراح هذا الأخير بشأن «محادثات الجوار»،

(109) المصدر السابق، ص 29.
(110) المصدر السابق، ص 29-30.

الذي كان تقدم به في واشنطن أثناء زيارته لها. وهذا يؤكد استجابة السادات العالية لمطالب إسرائيل، واستعداده للتطابق مع طروحات بيغن، خوفاً من فقدان الشريك في المفاوضات. وقد رفضت سوريا الفكرة، وكذلك فعل الأردن، فأُسدل الستار عليها. ومرة أخرى، وعلى الرغم من الخلاف في وجهات النظر حول شروط التسوية، إلا أن الجانبين تحاشيا تفجيره، ذلك لأن المؤتلف بينهما كان أكبر من المختلف. وفوق العلاقات على المستوى الاستراتيجي، تطابق الطرفان على ما يلي: 1) إبعاد الاتحاد السوفياتي من مفاوضات التسوية. 2) شطب منظمة التحرير من المعادلة السياسية في المنطقة. 3) ترويض الدول العربية الأخرى، وتحديداً سوريا، ودفعها إلى السير في نهج السادات. 4) ترتيب الوضع في لبنان بما ينسجم مع التوجهات الأميركية – الإسرائيلية، وإعداده للانخراط في مشاريع التسوية المطروحة. وعلى العموم، كانت إدارة كارتر متفقة مع حكومة بيغن على طبيعة التسوية وشكلها النهائي، ولكنها كانت تختلف معها على شروطها، وعلى النهج الواجب سلوكه للوصول إليها. وهذا ما أدى إلى عودة فانس دون تحقيق نتائج تذكر. وغادر فانس المنطقة على أساس استئناف المفاوضات في نيويورك مع وزراء خارجية الدول المعنية، في أثناء انعقاد الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة.(111)

وإلى «محادثات الجوار» في نيويورك، ذهب دايان حاملاً معه مشروعاً إسرائيلياً، بمثابة ورقة عمل تتناول القضايا الإجرائية لاستئناف المفاوضات في إطار مؤتمر جنيف. وكان واضحاً أن ذلك لم يكن سوى مناورة أخرى لكسب الوقت، لأن إسرائيل كانت تعلم تماماً موقف كل من واشنطن والقاهرة بالنسبة إلى عقد مؤتمر جنيف مجدداً. فلا هذه كانت تريده، ولا تلك، وبالتأكيد أن إسرائيل لم تكن تتلهف على عقده، وإنما كانت تطرح الموضوع لابتزاز الطرفين. وفي أثناء وجود دايان في الولايات المتحدة، وفي ذروة محادثاته مع إدارة كارتر فيما يتعلق بنقاط الخلاف في مفاوضات التسوية، صدر البيان الأميركي – السوفياتي المشترك بشأن عقد مؤتمر جنيف وحل النزاع في الشرق الأوسط (بداية شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1977). فكادت محادثات دايان تنهار، لما تضمنه البيان من توجهات ترفضها إسرائيل قطعاً، وذلك على خلفية ورقة العمل التي أعدتها واشنطن لعرضها على وزراء خارجية دول المنطقة كأساس للدعوة إلى مؤتمر جنيف. وردت حكومة إسرائيل على البيان برفض قاطع، وأوحت بشكل جلي بأنها تستعد لمواجهة مع الإدارة الأميركية، وراحت تحشد قواها لخوض المعركة. وكاد دايان يعقد مؤتمراً

(111) المصدر السابق، ص 30-33.

صحافياً يعلن فيه وصول المحادثات إلى طريق مسدود، ويدعو الأوساط المؤيدة لإسرائيل في أميركا إلى الهبوب لمواجهة سياسية مع إدارة كارتر. واتهم دايان واشنطن «بالإثقال على تقدم المفاوضات لعقد مؤتمر جنيف، وذلك بتغيير مواقفها لغير مصلحة إسرائيل، وبهدف إقامة دولة فلسطينية، مما يعرض وجود إسرائيل للخطر». كما أصدرت حكومة إسرائيل بياناً يفند تخلي واشنطن عن التزامات سابقة لإسرائيل، ويعلن رفضها القاطع للبيان المشترك. كما تحركت المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة، فأرسل «نادي الرؤساء اليهود» برقية إلى وزير الخارجية فانس، يتهم فيها إدارة كارتر بالتخلي عن التزام الولايات المتحدة التاريخي بوجود إسرائيل وأمنها.[112]

وفي ذروة المواجهة، التقى كارتر ودايان (ليلة 15 تشرين الأول/ أكتوبر 1977)، وتم الاتفاق بينهما على تراجع الإدارة الأميركية عن البيان الأميركي – السوفياتي المشترك، وتبني ورقة العمل الإسرائيلية – الأميركية. وكانت هذه الورقة منعطفاً حاداً في مسار مفاوضات التسوية؛ ولربما كانت العامل الرئيسي فيما تلاها من تحركات في ذلك الإطار. فمع أنها تدور كلها حول الأمور الإجرائية لعقد مؤتمر جنيف، إلا أن بنودها كانت، في الوقت نفسه، بمثابة المسامير الأخيرة في نعشه. وبتبنيها تلك البنود، كانت واشنطن كارتر تأخذ خطوة واسعة باتجاه إسرائيل بيغن، وما تمثله على صعيد المنطقة والعالم. فإسرائيل كانت دائماً ضد سياسة الانفراج، وورقة العمل الإسرائيلية – الأميركية جاءت لتنسف البيان الأميركي – السوفياتي المشترك، الذي هو – في نهاية المطاف – أحد تعبيرات تلك السياسة. وإسرائيل كانت دائماً ضد التضامن العربي وضد التفاوض مع العرب مجتمعين، وورقة العمل إنما تعكس هذا الخط الإسرائيلي. وإسرائيل ضد الفلسطينيين ومشاركتهم في مفاوضات التسوية، وورقة العمل كذلك. وورقة العمل الإسرائيلية – الأميركية، فيما تقوله صراحة أو تعنيه ضمناً، وكذلك في ظروف الاتفاق عليها، والخلفية السياسية التي جاءت عليها، تعكس طبيعة العلاقة بين إسرائيل وأميركا، وحد التطابق أو التناقض بينهما، وبالتالي، مدى فاعلية الواحدة في التأثير في الأخرى. وعلى أي حال، فإن ورقة العمل هذه، بعد أن وافقت عليها حكومة بيغن وطرحتها إدارة كارتر على الأطراف العربية المعنية، لم يجرِ اختبارها في مفاوضات التسوية، إذ جاءت مبادرة السادات وأسدلت الستار على هذا الفصل من التحركات السياسية في إطار مؤتمر جنيف، معلنة مرحلة جديدة تختلف جوهرياً عن سابقتها منذ حرب 1973. وكان السادات قد أعلن في خطاب له أمام مجلس الشعب (9 تشرين

(112) المصدر السابق، ص 33-35.

الثاني/ نوفمبر 1977) استعداده لزيارة القدس، ثم قام بها فعلاً (19 – 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1977).[113]

وقد أعقب انكفاء كارتر عن البيان الأميركي – السوفياتي المشترك عدد من التطورات السياسية، إن دلت على شيء فإنما تدل على «عسكرة» السياسة الأميركية، وارتدادها عن نهج «الانفراج الدولي»، ومحاولتها القفز فوق تجربة فييتنام، وطيّ صفحة أثرها في سياسة أميركا الخارجية. ولعل من أبرز تلك التطورات رفض الكونغرس الأميركي إمضاء معاهدة الحد من انتشار الأسلحة الاستراتيجية «سالت 2»، بكل ما يعكسه ذلك من تعبير عن الاختلال في موازين القوى داخل الساحة الأميركية لصالح «العسكرتارية»، وتصاعد أثر مراكز القوى اليمينية، السياسية والاقتصادية، في القرار الأميركي، وما يترتب على ذلك من توجه واشنطن نحو سياسة التوتير في العالم، خصوصاً في المناطق الحيوية لمصالحها، وعلى رأسها أوروبا والشرق الأوسط. وقد لقي هذا التوجه الأميركي تشجيعاً كبيراً من طرفي «كامب ديفيد» المحليين. ولعل مبادرة السادات إلى زيارة القدس كانت موجهة في الأساس، إلى واشنطن لتغيير مسار سياستها، وبالتالي، لتغيير شركائها في «عملية التسوية»، من دون تغيير أهدافها الأساسية. فكأنما أراد السادات توصيل رسالة واضحة إلى واشنطن تقول: «من أجل تحقيق أهدافها الاستراتيجية، التي تستلزم تسوية شاملة، ليست الولايات المتحدة بحاجة إلى الشريك السوفياتي. ففي إمكان شراكة كاملة بين مصر والولايات المتحدة تحقيق ذلك الهدف من دون مشاركة السوفيات، الذين كانوا بالتأكيد سيطلبون ثمناً مقابل خدماتهم لتقدم المسار». ويلفت الانتباه أن مفاوضات «التسوية» بين نظام السادات وإسرائيل، ظلت تراوح في مكانها عدداً من السنين، طالما ظل السادات يراهن على فعل النفط العربي وأمواله في واشنطن، وترجمة ذلك إلى ضغط على إسرائيل، يحملها على تيسير طريق التسوية. وعندما عدل السادات عن هذا النهج، وانطلق في مبادرته، التي نقلته نقلة نوعية ووضعته على سكة جديدة، بدأ قطار «التسوية» يتحرك وبسرعة متزايدة. كما تجدر ملاحظة بروز دور البنتاغون في مفاوضات التسوية، والذي وصل ذروته في زيارة وزير الدفاع الأميركي، هارولد براون، للمنطقة (شباط/ فبراير 1979)، في أعقاب سقوط نظام الشاه في إيران وبروز مسألة ميراثه كشرطي الخليج، وبالتالي، الارتباط المباشر بعجلة الأحلاف العسكرية الأميركية.[114]

(113) المصدر السابق، ص 36-40.
(114) شوفاني، إسرائيل ومشروع كارتر، ص 15-16.

وبعد زيارة السادات للقدس، عقدت «قمة الاسماعيلية» (25 – 26 كانون الأول/ ديسمبر 1977)، حيث طرح بيغن مشروعه للتسوية. وانتهى اللقاء من دون بيان مشترك؛ واكتفى المؤتمرون بإعلان نيتهم الاستمرار في المفاوضات، وذلك في إطار لجنتين: إحداهما عسكرية والأخرى سياسية، وتجتمع الأولى في القاهرة والثانية في القدس. ولدى عودة الوفد الإسرائيلي من الإسماعيلية، طرح بيغن مشروعه للتصويت في الكنيست، فنال أكثرية 64 صوتاً في مقابل 8 أصوات ضده، وامتناع 40 من التصويت. ويبرز في مشروع بيغن ذلك عدم توازن بين شقيه. ففي الشق المتعلق بالضفة والقطاع، دخل المشروع في تفاصيل الأمور، بينما اكتفى في الشق الثاني، المتعلق بسيناء، بالعموميات؛ ولم يتعرض المشروع للجولان قط. وانتقدت المعارضة (حزب العمل) «تنازل» بيغن عن كل سيناء. إلا أن أعمال اللجنتين لم تلبث أن توقفت، بسبب الفجوة بين مواقف الطرفين، سواء بالنسبة إلى الانسحاب الكامل من سيناء، أو بالنسبة إلى البعد الفلسطيني من مشروع التسوية. وكان السادات هو الذي بادر إلى تعليق أعمال اللجنتين، واستدعاء الوفد المصري إلى اللجنة السياسية. وتوترت العلاقات بين الطرفين، فتحركت واشنطن للملمة الوضع، وقام المبعوث الأميركي المتجول، أثرتون، بجولة في المنطقة، دعا في أثنائها بيغن إلى زيارةواشنطن، للمرة الثالثة منذ توليه السلطة قبل أقل من عام. وكانت الزيارة المتوقعة ستأتي على خلفية جمود مفاوضات التسوية، وبالتالي، توتر في العلاقة بين حكومة بيغن وإدارة كارتر، الأمر الذي انعكس صراعاً داخل المؤسسة الحاكمة في إسرائيل. وتركز الخلاف بين الجانبين حول مسألتين: 1) تفسير القرار رقم 242، وانطباقه على الجبهات الثلاث؛ 2) مشاركة الأردن في المفاوضات على حل القضية الفلسطينية. إلا أن تلك الزيارة تأجلت بسبب «عملية الشهيد كمال عدوان» (انظر أعلاه)، والتي تذرعت بها حكومة بيغن في هجومها على الجنوب اللبناني (عملية الليطاني)، فيما كان هدفها الأساسي خلق وضع سياسي جديد في المنطقة، يفتح مجالاً للمساومة بين الأطراف المعنية في التسوية (انظر أعلاه).[115]

وإزاء فشل «عملية الليطاني» في تحقيق أهدافها العسكرية والسياسية، خصوصاً على الصعيدين الفلسطيني والسوري (انظر أعلاه)، تفاقمت أزمة بيغن، داخلياً: إزاء المعارضة، وخارجياً: إزاء إدارة كارتر. وبعد توقف العمليات العسكرية في الجنوب اللبناني، بناء على قرار مجلس الأمن رقم 425، توجه بيغن إلى واشنطن، في زيارته الثالثة التي

(115) شوفاني، طريق بيغن، ص 50–60

تأجلت بسبب عملية الليطاني. وكان بيغن ينوي أن تتركز محادثاته مع كارتر على الموضوع اللبناني، وعلى صفقة الأسلحة الأميركية مع السعودية. إلا أن الرئيس الأميركي أصرّ على بحث عملية التسوية، وأراد من بيغن الإجابة على ثلاثة موضوعات: 1) إعلان المبادئ للتسوية؛ 2) تفسير القرار رقم 242؛ 3) الاستيطان في المناطق المحتلة. وقبل وصول بيغن إلى واشنطن، قطعت إدارة كارتر عليه طريق تمييع المحادثات وصرفها إلى معالجة مسألة لبنان، عندما اتخذت موقفها الحازم في مجلس الأمن، وعجّلت في إصدار قرار وقف إطلاق النار، وانسحاب إسرائيل من الجنوب اللبناني، دونما إصغاء إلى طلب حكومة إسرائيل لتأجيل ذلك حتى يصل بيغن إلى نيويورك، ويوضح الموقف الإسرائيلي. ولدى وصوله إلى واشنطن، حصر كارتر المحادثات معه في النقاط الثلاث قيد البحث. وكان هناك خلاف على جميع هذه النقاط بين إدارة كارتر وحكومة بيغن. فبينما أراد كارتر أن تلتزم إسرائيل إعلان مبادئ لتسوية شاملة في المنطقة، بما فيها القضية الفلسطينية، كانت إسرائيل ترفض التعامل مع الدول العربية مجتمعة، وتسعى لفك تضامنها، وتنكر على السادات آهليته للتفاوض باسم العرب جميعاً. وكذلك لم تقبل إدارة كارتر التفسير الإسرائيلي للقرار 242، واصرت على أن مبدأ الانسحاب بموجبه ينطبق على الجبهات الثلاث، بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة، وإن لم يكن إلى حدود سنة 1967. أما في مسألة الاستيطان في المناطق المحتلة، والذي اعتبرته إسرائيل حقاً تاريخياً لا يمكن التخلي عنه، فقد اعتبرته إدارة كارتر مسألة غير قانونية، وأكدت ضرورة التوقف عن إقامة المستوطنات، على الأقل في اثناء المفاوضات.[116]

وكانت المحادثات بين كارتر وبيغن صعبة، واحتدم الخلاف بينهما، وخرج إلى العلن، في تبادل تصريحات متناقضة. ووصف بعض الصحف الإسرائيلية العلاقات بين إدارة كارتر وحكومة بيغن، بأنها «وصلت إلى الحضيض خلال حكم الليكود»، وأنحى عدد من المعلقين السياسيين الإسرائيليين باللوم على حكومة بيغن، كونها المسؤولة عن عرقلة المفاوضات، على الرغم من زيارة السادات. وكان كارتر قد حدد الخطوط العريضة لمشروعه للتسوية في «بيان أسوان» (4 كانون الثاني/ يناير 1978)، إذ ورد فيه ضرورة «الاعتراف بحق الفلسطينيين في المشاركة بتقرير مستقبلهم». وبذلك عاد الخلاف واندلع بين إدارة كارتر وحكومة بيغن حول مركبات «التسوية الأميركية». ومنذ عودة بيغن من زيارته الثالثة (نهاية شهر آذار/ مارس 1978)، وحتى «مؤتمر قلعة ليدز» (17 – 18 تموز/ يوليو 1978)، ظلت المفاوضات تراوح في مكانها، وظل

(116) المصدر السابق، ص 60–62.

الخلاف على حاله على الرغم من التحركات الكثيفة التي قامت بها الأطراف المعنية. وبدا أن الخلاف انتقل إلى الساحة الإسرائيلية، وإلى حكومة بيغن ذاتها. ففيما وقف دايان مع تصلب بيغن انطلاقاً من قناعته بعدم جدوى الحوار المباشر مع السادات وحده، وسعيه لزج واشنطن فيه، وربما جرّ الأردن إليه، ظل وايزمن (وزير الدفاع في حينه) وحيداً في تقديره بإمكان التوصل إلى حل مع مصر ترضى عنه واشنطن، شرط أن تبدي إسرائيل مزيداً من اللين في طروحاتها. لكن بيغن، خلافاً لسياسة سلفه رابين الذي كان يرى ضرورة تحقيق الحد الأقصى من التنسيق والانسجام مع واشنطن ليضمن دعمها لمواقفه، ذهب إلى أن «على دولة إسرائيل الاستمرار في المعركة من أجل وجودها وأمنها، حتى من خلال الصراع الشديد ضد السياسة الأميركية، إذا ما سعت هذه لتقليص اندفاعها السياسي كي تستطيع الفوز بصداقة العالم العربي، وأن عليها ألا تتردد في خوض صراع كهذا».[117]

وفي الواقع، فإن بيغن بخطه هذا، لم يكن يرمي إلى الشقاق مع أميركا، التي لا غنى له عنها، وإنما إلى تحقيق مكاسب للشق اليهودي من المشروع الصهيوني، وإلى زيادة وزنه في الشراكة مع الولايات المتحدة، وبالتالي، إلى توسيع هامش حريته في صنع القرار المشترك. وكان ينطلق في ذلك من القناعة بأن حاجة أميركا إلى إسرائيل لا تقل عن حاجة هذه الأخيرة إليها، وبأن إسرائيل، إذا تجرأت على طرح موقفها السياسي أمام الرأي العام الأميركي، معللة إياه بوضوح، استناداً إلى حيوية موقعها الجغرافي وضخامة وزنها العسكري، وبالتالي، أهميتها في استراتيجية أميركا للحفاظ على مصالحها في المنطقة، فإنها ستحصل على كل ما تريد من أميركا. وواضح أن بيغن، بعد لقاء الاسماعيلية، اعتمد هذه السياسة، فبدا كأن خلافه في التسوية هو مع كارتر لا مع السادات، الذي دأب على إبراز أهمية الدور الأميركي في المفاوضات، وبالتالي، في أية تسوية قد تنتج عنها. واستطاع بيغن السيطرة على الوضع الداخلي في إسرائيل، بتأليب الرأي العام ضد «التدخل» في سياسة إسرائيل الداخلية، وقمع حركة «التمرد» التي قام بها عيزر وايزمن، بالدعوة إلى تشكيل «حكومة سلام وطنية»، مما ينطوي على نقد واضح لسياسة بيغن. ولم يتأثر بيغن بتظاهرات «حركة السلام الآن»، بل على العكس، زاد في تأييده، العلني وسواه، لحركة «غوش إيمونيم» اليمينية المتطرفة. ولما اطمأن بيغن إلى ساحته الداخلية، بردع المعارضة عن طرح عدم الثقة بحكومته، وتأكد من حيوية التسوية لإدارة كارتر، ومن تهافت السادات عليها، تفرغ للصراع على شروط

(117) المصدر السابق، ص 63-67.

التسوية. وقد لعب وزير خارجيته، موشيه دايان، دوراً اساسياً في تحقيق المعاهدة مع مصر.[118]

فبعد الخلاف الذي اندلع بين كارتر وبيغن في زيارته الثالثة إلى واشنطن، قام دايان بزيارة إلى العاصمة الأميركية، مهد فيها لدعوة بيغن مرة رابعة إلى واشنطن. فوصل إليها في نهاية نيسان/ أبريل 1978، موعد الذكرى الثلاثين لقيام إسرائيل، حيث أقام البيت الأبيض الأميركي احتفالاً رسمياً للمناسبة، حضره بيغن وزعماء الطائفة اليهودية في أميركا، وجرى فيه تبادل الكلمات بين كارتر وبيغن، أكدا فيها وثوق العلاقات بين الدولتين. إلا أنه على الرغم من التصريحات الودية التي أدلى بها كل من كارتر وبيغن، فقد ظل الخلاف بين الطرفين على حاله. وزادت صفقة الطائرات المثلثة الجوانب (إسرائيل ومصر والسعودية) في شقة ذلك الخلاف، حيث عارضتها إسرائيل بشدة، واتهمت الإدارة الأميركية بالتخلي عن التزام الولايات المتحدة التقليدي بأمن وسلامة إسرائيل. وانتقل الصراع إلى الساحة الداخلية في إسرائيل. ومن جانبها، ادعت الحكومة بأنها حاولت أقصى جهدها مع إدارة كارتر ولم تفلح، لأن واشنطن أخذت تبدل سياستها وتتنكر لتعهداتها السابقة لإسرائيل. في المقابل، اتهمت المعارضة حكومة بيغن بالتسبب بإحداث هذا الخلاف الذي جاء نتيجة طبيعية لسياستها الخاطئة على صعيد مفاوضات التسوية. وعلى أي حال، فإن حكومة بيغن، بعد أن خسرت معركتها في الكونغرس على صفقة الطائرات، ظلت تثير ضجة حول ما تسببه الصفقة من إخلال في موازين القوى العسكرية في المنطقة، لغير صالح إسرائيل. وذلك في محاولة واضحة لابتزاز إدارة كارتر، وانتزاع تعهد منه بتعويضها عن تلك «الخسارة» في مجالات أخرى مثل: التسلح والدعم المالي والمواقف في التسوية. وقد حصلت على ذلك في «كامب ديفيد».[119]

وفي الطريق إلى «كامب ديفيد»، جرت اتصالات متعددة، كان أهمها «مؤتمر قلعة ليدز» (بريطانيا)، باشتراك وزراء خارجية كل من الولايات المتحدة ومصر وإسرائيل (18 – 19 تموز/ يوليو 1978)، وناقشوا فيه مشروع الحكم الذاتي الإسرائيلي، وكذلك المشروع المصري. وخرج دايان من الاجتماع بوزير الخارجية المصري، محمد ابراهيم كامل، بالانطباع أن مصر جادة في إنجاز تسوية مع إسرائيل، وأن في الإمكان تحقيق ذلك معها. وبهذا اقترب من تقويم وزير الدفاع، عيزر وايزمن، في الموضوع، خلافاً لتقديرات رئيس

(118) المصدر السابق، ص 67-68.
(119) المصدر السابق، ص 69-77.

الحكومة، مناحم بيغن، وبالتالي، لمواقفه. ويتضح من كلام دايان عن محادثاته في ليدز، أن الوفد المصري قد أبدى استعداداً للتنازل عن موقفه السابق بضرورة «إعلان المبادئ» للتسوية الشاملة مسبقاً. لكن تصلب بيغن من جهة، ومراهنة السادات على إمكان سقوطه، وبالتالي، استئناف المفاوضات مع حكومة أخرى، باشتراك حزب العمل، كما اعتقد بعد لقائه زعيم المعارضة، شمعون بيرس، وشجعه على ذلك زعيما «الأممية الاشتراكية»، كرايسكي وبراندت، من جهة أخرى، كل ذلك أدى إلى جمود المفاوضات مرة أخرى. ولم تُجدِ تنقلات أثرتون المكوكية (آب/ أغسطس 1978)، كمبعوث خاص للرئيس الأميركي، بين القاهرة وإسرائيل، في تقريب الطرفين إلى اللقاء على أرضية مشتركة لاستئناف المفاوضات. فجاءت مبادرة الرئيس كارتر بالدعوة إلى عقد مؤتمر «كامب ديفيد»، الذي حظي بلقب «قمة الفرصة الأخيرة». والواقع أن بيغن، على الرغم من الصياغات المرنة التي سمح لحكومته بإعلانها، نزولاً عند رغبة دايان، ظل يتمسك بسياسة يمليها «الارتباط التاريخي بالضفة الغربية» والإصرار على عدم ربط التسوية مع مصر بمستقبل المناطق المحتلة، في الضفة والقطاع، أو التسوية مع أي بلد آخر. كما ظل يرفض أن تحل مصر محل الفلسطينيين أو الأردن في المفاوضات على مستقبل تلك المناطق، انطلاقاً من مبدأ «عدم السماح لأية قوة أجنبية بتثبيت موطئ قدم لها في أرض – إسرائيل، الوطن القومي التاريخي للشعب اليهودي».[120]

وكان من دوافع دعوة كارتر إلى عقد مؤتمر كامب ديفيد، «تخوفه من أن يؤدي قطع الرئيس السادات للمفاوضات إلى استئناف مؤتمر جنيف، وإلى التدخل السوفياتي في مجرى المفاوضات». وقد أعرب كارتر عن مخاوفه تلك في مؤتمر صحافي، إذ «حذر من أن فشلاً في كامب ديفيد، قد يؤدي إلى تفجير صراع جديد في الشرق الأوسط، من شأنه أن يعرض أمن الولايات المتحدة القومي للخطر». كما أكد كارتر: «أن أميركا لا تستطيع أن تكون وسيطاً عديم المصلحة، أو بمثابة ساعي بريد في الشرق الأوسط. فالأمن القومي للولايات المتحدة متوقف بشكل فعال على المحافظة على السلام في الشرق الأوسط... إننا سنذهب إلى هناك شركاء كاملين في المفاوضات». وكلام الرئيس الأميركي هذا موجه في الأساس إلى بيغن وحكومته، وهو ينم مرة أخرى عن تناقض بين المصالح الحيوية للولايات المتحدة، كما تراها الإدارة الأميركية عبر التسوية المرغوبة، وبين المصالح الخاصة لإسرائيل، كما تراها حكومة بيغن وتريد تسوية تضمن تحقيقها. في المقابل، كان السادات يطالب واشنطن بأن تلعب دور الشريك الكامل في المفاوضات.

(120) المصدر السابق، ص 77-81.

وإزاء الأهمية الكبرى التي علقتها إدارة كارتر على المؤتمر، والتهويل بالمخاطر التي قد تتعرض لها مصالحها في المنطقة إذا انتهت المحادثات فيه إلى فشل، حاول بيغن تقليص أهمية المؤتمر استباقاً لردات الفعل، المحلية والدولية، على إمكان فشله. وخلافاً لسلفه في رئاسة الحكومة، يتسحاق رابين، الذي اعتمد سياسة التنسيق المسبق مع واشنطن، كان بيغن يريد أن يوسع هامش استقلاليته في صنع القرار، حتى وإن كان ذلك على حساب المصلحة الأميركية، كما تراها إدارة كارتر.[121]

وبناء على دعوة كارتر، عقد «مؤتمر كامب ديفيد» (5 -18 أيلول/ سبتمبر 1978)، باشتراك مصر وإسرائيل والولايات المتحدة. وخلص المؤتمرون إلى إعلان اتفاقيتي إطار، وتسع رسائل متبادلة بينهم. أما الاتفاقيتان، فترسم إحداهما الخطوط العريضة لـ «حل النزاع في المنطقة»، وسميت «إطاراً للسلام في الشرق الأوسط». وتفصّل الثانية شروط «التسوية المنفردة»، وسميت «إطاراً لمعاهدة سلام بين إسرائيل ومصر». وكان من المفترض أن يتم توقيع الاتفاقية الثانية خلال ثلاثة أشهر، ليصبح في إمكان الأطراف التعاون على إنجاز الاتفاقية الأولى، خلال فترة زمنية طويلة. وبعد توقيع الاتفاقية الثانية، تقام بين مصر وإسرائيل «علاقات طبيعية»، دبلوماسية وسواها، وتعترف إسرائيل بسيادة مصر على سيناء كلها، على أن يترجم ذلك عملياً بانسحاب منها، خلال فترة زمنية قد تستغرق ثلاثة أعوام. وفي المرحلة الأولى يتم الانسحاب إلى خط في وسط سيناء، يمتد من العريش إلى رأس محمد، على أن تبقى المنطقة مجردة من السلاح، وعلى أن يكون حد تقدم القوات المصرية خط الممرات في الغرب. وفي الوقت نفسه، يجري العمل لتمهيد الطريق لتنفيذ الاتفاقية الأولى، وقد يبدأ ذلك في غزة وينتهي في الضفة الغربية، وفقاً لمشروع بيغن القاضي بعدم انسحاب إسرائيل منهما، وإنما منح سكانهما إدارة ذاتية مدنية فقط، وربما باشتراك الأردن في تحقيق ذلك. وفي المؤتمر، أنقذ السادات الموقف مرة أخرى بعد أن خيم جو الفشل عليه. وفي كامب ديفيد، قبل السادات موقف بيغن القائم على مبدأ «التنازل» عن سيناء كلها مقابل «تنازل» السادات عن موقفه من القضية الفلسطينية. لقد كان المطلوب منه، إسرائيلياً، تمهيد الطريق لتسوية على أرضية المشروع الإسرائيلي، من دون التطلع إلى احتلال مواقع جديدة في المشرق العربي عامة، وفي فلسطين خاصة، فوافق والتزم.[122]

إلا أنه على الرغم مما قدمه السادات في كامب ديفيد، ظل بيغن يطالب بالمزيد، سواء

(121) المصدر السابق، ص81.
(122) المصدر السابق، ص 84-85.

من مصر أو من واشنطن. ففي كامب ديفيد، انتزع بيغن موافقة المؤتمرين على مشروعه للضفة الغربية وقطاع غزة، القائم على مبدأ سيادة إسرائيل عليهما، مع منح سكانهما إدارة ذاتية مدنية، وبقاء القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل. وفي مفاوضات «بلير هاوس» (12 تشرين الأول/ أكتوبر 1978)، ركز الوفد الإسرائيلي، برئاسة موشيه دايان، «على عقد معاهدة سلام بين الدولتين من دون ربطها بإحراز تقدم في الاتصالات الهادفة إلى إقامة حكم ذاتي في يهودا والسامرة وغزة». وكان الوفدان المصري والإسرائيلي قد التقيا للبحث في كيفية تجسيد الاتفاق الذي تم في كامب ديفيد. وبداية، اشترط الوفد المصري ربط التقدم في تنفيذ الشق المصري - الإسرائيلي من الاتفاق، بالتقدم في إقامة الحكم الذاتي الإداري في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالسعي لإشراك الأردن والفلسطينيين في المفاوضات على إنجاز ذلك، مما يترتب عليه تطبيق الاتفاق بالتدريج. وكان الوفد الإسرائيلي يرفض ذلك، بينما كانت واشنطن تؤيد الموقف المصري إلى حد كبير. في المقابل، اشترط الوفد الإسرائيلي ضمان أن تكون المعاهدة المصرية - الإسرائيلية قائمة بذاتها، وغير متأثرة بالتزامات القاهرة الأخرى، بما في ذلك اتفاقاتها العسكرية في إطار جامعة الدول العربية، وبذلك كانت إسرائيل تطالب مصر بإيلاء المعاهدة معها أفضلية على ارتباطاتها العربية. وأفادت مصادر إسرائيلية أن واشنطن كانت تؤيد إسرائيل في هذا المطلب. كما كانت هناك خلافات على صعيد العلاقات الثنائية، بين مصر وإسرائيل، تتعلق أساساً بالترتيبات العسكرية والاقتصادية في سيناء، بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي منها، مثل: انتشار قوات الطوارئ الدولية، واستغلال نفط سيناء، وبعض الترتيبات الإجرائية في تنفيذ ذلك، لكنها جميعاً لم تشكل عقبات يصعب حلها، كما ثبت ذلك فيما بعد. (123)

في المقابل، كانت الفوارق كبيرة بين تطلعات كل من مصر وإسرائيل إلى ما تستحقانه من تعويضات أميركية، عسكرية واقتصادية، مما قدمتاه في خدمة المصالح الأميركية بإنجازهما الاتفاق، ومدى تجاوب واشنطن واستعدادها لتلبية تلك التطلعات. وكانت مصر وإسرائيل تتطلعان إلى الحصول على مبالغ وفيرة من الولايات المتحدة. ومن مجمل ما أعلنته حكومة بيغن من مواقف، والتعليقات الصحافية على المفاوضات وتعرقلها في «بلير هاوس»، كانت مطالب تلك الحكومة لتوقيع الاتفاق، الذي قيل أن مسودته كانت جاهزة، تتلخص بما يلي: 1) ضمان ألا يحول تدخل السادات في المسألة الفلسطينية دون تنفيذ خطة بيغن المتضمنة في مشروعه، والرامية إلى ضم المناطق المحتلة، الضفة والقطاع،

(123) المصدر السابق، ص 87-88.

تحت غطاء الحكم الذاتي الإداري؛ 2) ضمان ألا تحل مصر محل أي من الأردن أو منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات على تسوية للقضية الفلسطينية؛ 3) إخراج مصر كلية من دائرة الصراع العربي - الإسرائيلي، وتسخيرها قدر المستطاع في تصفية القضية الفلسطينية؛ 4) ترتيبات مالية تعوضها من خسائرها نتيجة إخلاء سيناء، خصوصاً آبار النفط في خليج السويس، أو تعهدات أميركية بتأمين حاجاتها من النفط، وبشروط مريحة؛ 5) تأمين الموارد المالية اللازمة لنقل المنشآت العسكرية من سيناء، وإقامة البديل لها في النقب؛ 6) انتزاع تعهد أميركي باستمرار تقديم الدعم، الاقتصادي والعسكري والسياسي، لها في المستقبل. وقد زادت جولة مساعد وزير الخارجية الأميركي، هارولد سوندرز، (النصف الثاني من شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1978)، في تصلب حكومة بيغن، وبالتالي، في عرقلة مفاوضات بلير هاوس. وكان سوندرز التقى عدداً من وجهاء الضفة الغربية وقطاع غزة، كما أجرى محادثات مركزة مع بيغن نفسه، بعد أن سلّم الأردن ردود الإدارة الأميركية على الأسئلة التي وجهها الملك حسين إليها، بشأن موقفها من مستقبل الضفة والقطاع. واعتبرت حكومة بيغن تلك الردود، وكذلك تصريحات سوندرز، انحرافاً عن اتفاق كامب ديفيد، جرى من دون تنسيق مع إسرائيل، وبالتالي، رفضتها. (124)

لقد كان طبيعياً أن يرفض بيغن مقترحات سوندرز وتصريحاته، التي كانت تعبر عن الموقف التقليدي الأميركي: 1) عدم الاعتراف بضم القدس الشرقية إلى إسرائيل؛ 2) معارضة بناء المستوطنات في المناطق المحتلة 1967؛ 3) التحفظ على مشروع الحكم الذاتي الإداري. فبيغن ينطلق في مشروعه من المبدأ الصهيوني القاضي بتكامل «أرض - إسرائيل»، تاركاً «وحدانية الشعب» إلى مرحلة مستقبلية. وكان يرى أن الظروف مهيأة لضم المناطق المحتلة، ويسعى لاستغلالها. وعندما يتكلم عن الحل الوسط الإقليمي، فإنما يعني بذلك سيناء والجولان. وقد كان هذا الموقف أحد أهم أسباب تعليق المفاوضات في اللجنتين اللتين شكلتا بعد قمة الإسماعيلية. فعندما طرح وزير الخارجية المصري مسألة الانسحاب من القدس، رد بيغن بمصطلحات نابية على هذه «الوقاحة»، كما وصفها. ومشروع بيغن يترك، ضمن الحدود التي يراها ثلاثة جيوب عربية كبيرة. وهو يتحدث عن منح إثنين منها إدارة محلية ذاتية، وهما الضفة الغربية وقطاع غزة، دون الجليل. وما دام المشروع يرمي إلى ضم هذه الجيوب، يصبح تطويقها وحصرها ضرورة أمنية حيوية وملحة في نظره. فالضفة مطوقة بالاستيطان قبل 1967 من ثلاث جهات -

(124) المصدر السابق، ص 88-93.

الشمال والغرب والجنوب. ولذلك عمدت إسرائيل بعد الاحتلال إلى إكمال الطوق عليها من الشرق على طول نهر الأردن. ومن هنا تصر القيادة الإسرائيلية، بجميع تلاوينها، على أن النهر يجب أن يبقى الحد الأمني لإسرائيل. هذا بالإضافة إلى اختراق الضفة وبتر التجمعات السكانية فيها عن طريق الاستيطان، وذلك من أجل تفتيت بنائها الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي، السياسي. وقطاع غزة مطوق من الشمال والشرق، ومن غربه البحر. ولإكمال الطوق عليه، ظلت حكومة بيغن تصر على بناء المستوطنات في مشارف رفح، وتؤكد على أهميتها الأمنية، وبالتالي، ضرورة ضمها. أما الجليل، فإحكام الطوق عليه يتم عبر تكثيف الاستيطان على طول الحدود الشمالية، وكذلك من خلال النشاط الإسرائيلي في الجنوب اللبناني.[125]

وظلت مفاوضات بلير هاوس تراوح في مكانها فترة طويلة، دونما إيجاد السبيل للتجسير على مطالب إسرائيل من النظام المصري، والتزامات هذا الأخير العربية بموجب ميثاق الجامعة العربية والمعاهدات المعقودة في إطارها. وتوجهت الأنظار إلى عقد قمة أخرى على نسق كامب ديفيد. وفي هذه الأثناء كانت أزمة نظام الشاه في إيران تتفاقم، وصولاً إلى مغادرته طهران (16 كانون الثاني/ يناير 1979)، وبالتالي، انتصار الثورة الإسلامية في إيران، الأمر الذي غير الوضع القائم في المنطقة جذرياً، خاصة ما يتعلق بما درجت واشنطن على تسميته «أمن الخليج». والأكيد أنه كان لسقوط نظام الشاه، والتطورات المهمة التي حدثت في إيران بعد ذلك، أثر بالغ في دفع الإدارة الأميركية، وبوتيرة متسارعة، إلى تبني استراتيجية جديدة في المنطقة، «تملأ الفراغ» الذي تشكل في نظرها في منطقة الخليج، حيث مصالحها الحيوية. وكان لا بد أن تنطلق هذه الاستراتيجية من تسوية للنزاع العربي – الإسرائيلي، على الأقل بين مصر وإسرائيل كخطوة أولى، لتتفرغ من ثم إلى ترتيب أوضاع الخليج. إلا أنه كما حفز هذا التطور الهام واشنطن للتحرك بسرعة، فإنه في المقابل، دفع كلاً من إسرائيل ومصر إلى إعادة تقويم موقفهما من الاتفاقات التي تم التوصل إليها في كامب ديفيد، وذلك في ضوء سقوط نظام الشاه، ونصيب كل منهما في ميراث موقعه في الاستراتيجية الأميركية الجديدة. ومن أجل لملمة الأوضاع في المنطقة، توالت زيارات مبعوثي الإدارة الأميركية إلى المنطقة، وصولاً إلى جولة كارتر نفسه (آذار/ مارس 1979)، والتي حصل فيها على موافقة الطرفين المبدئية على صيغة المعاهدة التي وضعتها واشنطن (انظر أعلاه).

وقد جاءت زيارة كارتر هذه تتويجاً لعدد من التحركات التي قامت بها واشنطن،

(125) من أجل النص الكامل للمشروع، انظر: شوفاني، مشاريع، ص 14–18.

لم تحقق الغاية المطلوبة في التوصل إلى الجمع بين مصر وإسرائيل على صيغة للمعاهدة بينهما. وفيما كانت حكومة بيغن تساوم على تحسين شروط قبولها بالمعاهدة المقترحة، منتهزة الوضع الذي تشكل في المنطقة جراء الأوضاع في إيران، كان نظام السادات مربكاً بين مطرقة بيغن وسندان قرارات القمة العربية في بغداد (2 – 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1978)، التي زادت من عزلته في الوطن العربي إلى حد لم يكن يتوقعه. وإذ تفهمت إدارة كارتر مأزق نظام السادات، فإن حكومة بيغن استغلت ذلك لتطويعه لإرادتها، ولم تفلح إدارة كارتر في ثنيها عن مواقفها. وأوفد كارتر السناتور روبرت بيرد الذي أمضى في إسرائيل أربعة أيام، ونقل رسالة شفوية من الرئيس الأميركي إلى بيغن حثه فيها على «بذل كل جهد ممكن كيلا يتوقف مسار السلام، بعد أن أوشك على بلوغ غايته». لكن مهمة بيرد لم تكن أوفر حظاً من مهمة فانس التي جاءت في أعقابها، وشملت عدداً من العواصم العربية، في محاولة «للتوصل إلى خاتمة ناجحة لمحادثات السلام بين مصر وإسرائيل». وبعد زيارة فانس تشكل الانطباع أن واشنطن قد تتخلى عن دورها في المفاوضات، بعد أن وصلت جهودها إلى طريق مسدود. غير أن «مؤتمر بروكسل» (24 كانون الأول/ ديسمبر 1978)، الذي شارك فيه فانس ودايان ومصطفى خليل (رئيس الوزراء المصري)، حرك المفاوضات مجدداً، عندما أعلنت حكومة بيغن استعدادها لاستئناف المفاوضات في كانون الثاني/ يناير 1979. وبعد «مؤتمر بروكسل»، قام مساعد وزير الخارجية الأميركي، ألفرد أثرتون، بجولة في المنطقة، استغرقت جزءاً كبيراً من شهر كانون الثاني/ يناير 1979، ودارت محادثاته فيها على خلفية سقوط نظام الشاه في إيران. ولم تحقق جولة أثرتون هذه نجاحاً يذكر، خصوصاً أن أحداث إيران قد أوجبت على جميع الأطراف إعادة النظر في تقويمها السابق للوضع في المنطقة، وبالتالي، لموقفها من التسوية.[126]

وفي الواقع، كان لسقوط نظام الشاه أثر مباشر على مفاوضات التسوية بين مصر وإسرائيل برعاية الولايات المتحدة. فبالإضافة إلى أن الاستراتيجية الأميركية فقدت بذلك أحد أهم أركانها في المنطقة وأصبح عليها أن تجد البديل، تزاحمت الأطراف المحلية على ملء الفراغ الذي تشكل جراء ذلك، وراحت تبحث عن دورها في استراتيجية الولايات المتحدة المقبلة إزاء المنطقة. وإذ كان ذلك على رأس هموم الحكومة الإسرائيلية، فقد أصبح عليها أن تضمن مصدراً بديلاً لتزويدها بحاجاتها من النفط الذي كانت تستورده من إيران، وبالتالي، زاد تشبثها بآبار النفط في سيناء. وبينما شعر نظام السادات بالخطر

(126) شوفاني، طريق بيغن، ص 93–95.

المحدق بسياسته التسووية، وبالتالي، بمستقبله السياسي، فزاد إلحاحه للتسريع في إنجاز الاتفاقية استباقاً لما قد تتعرض له المنطقة من هزات سياسية نتيجة تبدل السلطة في إيران، ذهبت إسرائيل، مناورة، إلى ضرورة التريث وعدم التورط في تسوية مع نظم غير مستقرة. ورأى بعض قادتها أن الضغط الذي تمارسه واشنطن عليها، ليس فقط لا يجلب السلام والاستقرار إلى المنطقة، وهو ما تستلزمه المصالح الأميركية فيها، بل من شأنه أيضاً أن يحمل إسرائيل على تقديم تنازلات تؤدي إلى إضعافها، وبالتالي، إلحاق الضرر الجسيم بالمصالح الأميركية ذاتها. وارتفعت أصوات في إسرائيل تنادي بالعدول عما تم الاتفاق عليه في كامب ديفيد. «ذلك لأن على المسؤولين في وزارة الخارجية الأميركية، وهم يشهدون انهيار ايديولوجيتهم في إيران، أن يدركوا أخيراً أن إيران لا تستطيع الآن بالتأكيد الحلول مكان إسرائيل كقلعة في وجه التوسع والاستعباد السوفياتيين، وعليهم أن يدركوا أن من الجنون تجريد إسرائيل من قوتها الاستراتيجية الرادعة». في المقابل، كان هناك من دعا إلى التسريع في عقد المعاهدة مع مصر، لإقامة تشكيل الإجماع الاستراتيجي حول مبدأ كارتر، وبالتالي، تولي إسرائيل دوراً مركزياً في هذا التشكيل، حفاظاً على العلاقة الخاصة لها مع الولايات المتحدة. (127)

وفيما تستأثر أحداث إيران بالاهتمام السياسي في الشرق الأوسط، وصل إليه، في جولة شملت عدداً من عواصمه، وزير الدفاع الأميركي، هارولد براون، ليطرح «فكرة إقامة حلف غير رسمي يضم كلاً من مصر والسعودية والأردن والسودان وإمارات الخليج وإسرائيل». وكانت إسرائيل محطة براون الثالثة، بعد السعودية والأردن، وقد وصل إليها في 13 شباط/ فبراير 1979، وغادرها متوجهاً إلى مصر في 16 شباط/ فبراير 1979، بعد أن أجرى عدة جولات من المحادثات مع كل من رئيس الوزراء، بيغن، ووزير الخارجية، دايان، ووزير الدفاع، وايزمن. وقام بجولة في سيناء والضفة الغربية وهضبة الجولان، بناء على رغبة مضيفيه. وقد أجرى براون محادثاته في إسرائيل وحكومتها منزعجة من التطورات السياسية في المنطقة نتيجة أحداث إيران، وقلقة على مستقبل العلاقات الاقتصادية التي كانت قائمة بين إسرائيل وإيران، في مجالات التجارة والنفط والخدمات، هذا إلى جانب أثر تلك الأحداث في المفاوضات الجارية. ورأت إسرائيل أن الثورة ستنعكس سلباً على موقعها في المنطقة، ولذلك كانت قلقة، وعلى عجل من أمرها لتثبيت مفهوم ومضمون جديدين لمهمتها في الشرق الأوسط ضمن الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة. وفي المحادثات برز تباين في وجهات النظر بين الوفد الأميركي ومفاوضيه الإسرائيليين، بالنسبة

(127) المصدر السابق، ص 95–106.

إلى تقويم الوضع في أعقاب أحداث إيران، إذ أعرب هؤلاء عن تخوفهم من تزويد مصر والسعودية بأسلحة أميركية متطورة وحديثة. وبينما شدد الطرف الإسرائيلي على مكانة إسرائيل كحليف للعالم الحرّ يتمتع بالاستقرار، أكد الأميركيون ضرورة الحفاظ على شبكة علاقات قوية بالدول العربية المعتدلة. والمهم في زيارة براون أنها أخرجت إلى العلن الكلام عن ضرورة إنجاز الاتفاق بين مصر وإسرائيل بسرعة، ليصار إلى إقامة شكل من التحالف بينهما، برعاية الولايات المتحدة، يكون هدفه الدفاع عن المصالح الأميركية في المنطقة، من خلال دعم الأنظمة الموالية للغرب فيها وتثبيتها. (128)

وقد عرض المعلق العسكري لصحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، زئيف شيف، نتائج زيارة براون للمنطقة عامة، ولإسرائيل خاصة، فقال إنها كانت ناجحة «إذ أعطت الأميركيين أساساً أمتن لتفهم المشاكل الأمنية والسياسية والاقتصادية الإسرائيلية بصورة أفضل». ولخص الكاتب الأطروحة الإسرائيلية في المحادثات مع براون بالنقاط التالية: 1) إن إسرائيل هي الدولة الموالية للغرب الأكثر ثباتاً واستقراراً في المنطقة؛ 2) إنها تقف الآن على الخط الأول في مواجهة «الامتداد السوفياتي» في الشرق الأوسط؛ 3) إنها مرتبطة حاضراً ومستقبلاً بالولايات المتحدة والغرب؛ 4) إن في الإمكان رؤية بنيتها التحتية الأمنية جزءاً من البنية التحتية الغربية؛ 5) إنه من أجل الإبقاء على ذلك، من الضروري المحافظة على بقاء إسرائيل قوية؛ 6) إن قوة إسرائيل هي أيضاً أساس استمرار عملية السلام في المنطقة. ولدى البحث في حاجات إسرائيل العسكرية والمادية، جرى تأكيد تعاظم القوة العسكرية لدول الجبهة الشرقية وضرورة أخذ ذلك في الاعتبار عند تحليل ميزان القوى في المنطقة، خصوصاً في ضوء فقدان إسرائيل للغور الاستراتيجي في سيناء بعد الانسحاب، مما يترتب عليه الاستمرار في بناء قوة إسرائيل العسكرية. وفي أثناء المحادثات، أكد براون للقيادة الإسرائيلية، «بأن للولايات المتحدة وإسرائيل مصالح استراتيجية مشتركة في استقرار الشرق الأوسط، وأن الالتزام الأميركي بأمن إسرائيل قائم على مبادئ أخلاقية وسياسية، وعلى مصالح حيوية متعددة الأوجه، وهذا الالتزام لا يزال قائماً». (129)

وغادر براون إسرائيل، بينما ظل الخلاف في وجهات النظر بالنسبة إلى الترتيبات الجديدة التي سعى لإرساء أسسها قائماً معها. فإسرائيل انطلقت في المحادثات معه من أنها يجب أن تتولى الآن قسطاً وافراً، إن لم يكن الأوفر، من المهمات التي كان يضطلع بها

(128) المصدر السابق، ص 106–107.
(129) «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، السنة التاسعة، العدد(4)، نيسان/ أبريل 1979، ص 240– 241. (نقلاً عن «هآرتس»، 18/2/ 1979 – زئيف شيف).

نظام الشاه في المنطقة. وذلك بطبيعة الحال، يحتم زيادة الدعم الاقتصادي والعسكري والسياسي لها، بما يتلاءم وحجمها في المحور الجديد المزمع إقامته. وهذا يعني بالضرورة أن تعمد أميركا إلى زيادة الضغط على نظام السادات، وعلى السعودية والأردن، لقبول شروط إسرائيل للتسوية، وبهذا تمهد الطريق أمام قيام محور عسكري سياسي بين هذه الأطراف، يعوض الاستراتيجية الأميركية من خسارتها في إيران، وتكون إسرائيل حجر الزاوية فيه. وهكذا حدث أنه كلما حاول براون إقناع القيادة الإسرائيلية بضرورة السلام مع مصر، سارعت هذه إلى التشديد على ضرورة إنجاز ذلك فوراً. والأكيد أن إسرائيل كانت على ثقة بأن قوى ضخمة في أميركا تدعمها في موقفها هذا، كما كانت تعلم أن جهات أخرى هناك تميل إلى إعطاء الجانب العربي، خصوصاً السعودية ومصر، دوراً أكبر، وأن الإدارة الأميركية لم تحسم أمرها بعد. وما دام الأمر كذلك، فإن حكومة بيغن لم تكن لتمضي الاتفاق، وبالتالي، المعاهدة، إذا استطاعت إلى ذلك سبيلاً. وهو ما جرى في المرحلة التالية من المفاوضات.[130]

فبعد أن غادر براون المنطقة، تلاحقت الأحداث على صعيد مفاوضات التسوية، خلال الأسبوع الأخير من شهر شباط/ فبراير، واستمرت في شهر آذار/ مارس التالي، إلى أن انتهت بتوقيع «معاهدة السلام الإسرائيلية – المصرية» (26 آذار/ مارس 1979). وبذلك وصلت مبادرة السادات في زيارته القدس (19 تشرين الثاني/ نوفمبر 1977) إلى النهاية التي أرادها وعمل لها بكل جهده. فقد جرت جولة أخرى من المفاوضات دعيت «كامب ديفيد 2» (21 شباط/ فبراير 1979) على مستوى وزاري، وبمشاركة الأطراف الثلاثة (مصر وإسرائيل والولايات المتحدة)، لكن هذه الجولة ما أن انطلقت حتى وصلت إلى طريق مسدود. ففي جو المنافسة بين مصر وإسرائيل على ميراث نظام الشاه، كان لا بد من قرارات حاسمة، لم تكن الوفود المشاركة في هذه الجولة مفوضة لاتخاذها. ولذلك، اضطرت الإدارة الأميركية إلى إصدار «تهديد بضرورة إنهاء المفاوضات خلال عشرة أيام، أو تعيد الولايات المتحدة تقويم علاقاتها بإسرائيل». وقام بيغن بزيارة إلى واشنطن، خرج خلالها الخلاف بين كارتر وبيغن إلى العلن. وتقدمت الإدارة الأميركية بمقترحات جديدة، قبلها بيغن ورفضها السادات (4 آذار/ مارس 1979). فكانت زيارة كارتر المفاجئة إلى المنطقة (الأسبوع الثاني من شهر آذار/ مارس 1979)، والتي انتهت إلى الفشل لولا أن أنقذها السادات في اللحظة الأخيرة (انظر أعلاه). وبذلك زالت العقبات أمام توقيع المعاهدة في البيت الأبيض الأميركي. وفي المراحل الأخيرة، كانت إسرائيل تطالب

(130) المصدر السابق نفسه.

الولايات المتحدة بضمان تزويدها بنحو 2,5 مليون طن من النفط سنوياً، ومنحها مساعدة اقتصادية بمبلغ 3,5 مليار دولار لتمويل نفقات الانسحاب من سيناء والتمركز الجديد للجيش الإسرائيلي في النقب. وقد حصلت على طلباتها.[131]

لقد تضافرت عدة عوامل لجعل توقيع المعاهدة الإسرائيلية – المصرية ممكناً. ففي النصف الثاني من ولايته، تراجع كارتر عن مبادرته تحت ضغط البؤر الاقتصادية المرتبط بالمجمع الصناعي – الحربي الأميركي، فعدل عن العمل المشترك مع الاتحاد السوفياتي، وتبنى خط أسلافه إلى حد كبير. ومع ذلك، وإزاء الأزمة التي سببها لإدارته سقوط نظام الشاه في إيران، وما قد يترتب عليه من تعريض ما أسماه «أمن الخليج» للخطر، فقد استطاع كارتر إنجاز اتفاقية كامب ديفيد بعد جهد عسير، ما كان له أن ينجح لولا تهافت السادات ورضوخه للإرادة الإسرائيلية. وقد التقط السادات هذا التطور في النصف الثاني من ولاية كارتر، وسارع إلى فك الارتباط مع التضامن العربي، وإلى الخروج من مظلة النفط العربي، فالقفز إلى عربة الأحلاف العسكرية الأميركية، ظناً منه بإمكان أن تعتمده أميركا وكيلاً في حماية مصالحها الخليجية، بما يترتب على ذلك من انخراط في الاستراتيجية الأميركية إزاء المنطقة. والأكيد أن سقوط نظام الشاه قد لعب دوراً مركزياً في وضع السياسة الأميركية على سكة هذه الأحلاف، وبالتالي، ارتباط السادات بعجلتها، طمعاً في الحصول على جزء من ميراث الشاه في «الوكالة» الامبريالية في المنطقة. وكذلك، فقد أراد السادات أن يقدم خدماته للسياسة الأميركية بعد ازدياد قلق واشنطن على «أمن الخليج»، فسارعت إلى إخضاع اعتبارات الصراع العربي – الإسرائيلي لإملاءات حماية مصالحها النفطية في الخليج، سواء من «الخطر الشيوعي»، أو من «الحركات الراديكالية» في المنطقة، على حد قولها. وعندما انقلبت «التسوية» إلى «حلف» في إطار الاستراتيجية الأميركية إزاء المنطقة، القائمة على تشكيل محور سياسي – عسكري في الشرق الأوسط، لم يعد بمقدور إسرائيل رفض السادات الذي تهافت على دخول الحلف. لكن رضوخ القيادة الإسرائيلية للإرادة الأميركية، لم يكن يعني قبولها بنظام السادات شريكاً متكافئاً معها، ولو قوة كامنة، في الموقع المتميز لها في الاستراتيجية الأميركية. ولذلك، عملت حكومة بيغن بكل قوتها على تحجيم دور مصر في إطار التشكيلات التي سعت واشنطن إلى إقامتها في المنطقة، ونجحت في ذلك.

وخلال المفاوضات التي رعتها إدارة كارتر، كانت حكومة بيغن، في تصلبها إزاء

(131) شوفاني، طريق بيغن، ص 112–120.

السادات وتحديها لواشنطن، تنطلق من قناعة بأن لا خوف من فشل المفاوضات، وذلك للأسباب التالية: 1) إن الولايات المتحدة معنية بالتسوية نظراً إلى مصالحها النفطية؛ وهي لا تريد العودة إلى مؤتمر جنيف، حيث يعود الاتحاد السوفياتي شريكاً في المفاوضات. 2) إن الدول العربية قد وصلت إلى قناعة بأنها لن تنجز الكثير في الحرب، وترسخت هذه القناعة بعد زيارة السادات للقدس. 3) إن الاتحاد السوفياتي قد اقتنع بأن دعمه المطلق للدول العربية لن يعود عليه بفوائد جمة؛ وبناء عليه، فإذا فشلت المفاوضات في شكل معين، فستستأنف بشكل آخر. وإذ كانت إدارة كارتر لا تختلف كثيراً مع هذا الفهم، إلا أنها لم تتفق مع حكومة بيغن فيما يجب عمله للخروج بالمفاوضات من حالة الجمود. وعزا دايان حالة الجمود هذه إلى أن السادات قد عدل عن خطه السابق. فبينما كان يولي العلاقات الثنائية الأولوية، أصبح يؤكد على أهمية البحث في قضية الشرق الأوسط برمتها. ويبدو أن موقف السادات هذا لم يكن بمعزل عن رأي إدارة كارتر في الموضوع، فكلاهما أراد الربط بين تقدم المفاوضات الثنائية (مصر وإسرائيل) وبين تقدم مواز على الجبهات الأخرى (خاصة الأردنية). وقد أراد السادات أن يكسب لنفسه مركزاً أقوى في مثلث العلاقات المصرية - الإسرائيلية - الأميركية. وكان في ذروة مبادرته يتكلم عن حلٍّ شامل، كأنه نصّب نفسه زعيماً للعرب جميعاً، ويوحي لحكومة بيغن بأنه يتحدث باسمهم جميعاً. وفي المراحل التالية، سواء في اللقاءات الثنائية أو الثلاثية، أوضحت حكومة بيغن للسادات بأنها لا تثق بكلامه عن قيادته للعالم العربي.

إلا أنه على الرغم من الإنجاز الكبير الذي حققه كارتر في عقد اتفاقيات كامب ديفيد، فقد سقط في الانتخابات الرئاسية لعام 1980، وأخلى مكانه في البيت الأبيض لمنافسه رونالد ريغان، الذي اعتمدت إدارته إحياء نهج استخدام القوة العسكرية في تحقيق المصالح الأميركية بعد التخلص من آثار هزيمة فييتنام. وقد تقاطع ذلك مع وجود الليكود على رأس السلطة في إسرائيل، بعد سنوات من استعادة آلتها العسكرية لقوتها، الأمر الذي هيأ المناخ للتفكير في «إزالة آثار حرب 1973»، بدلاً من الدخول في مفاوضات شاملة تحت تأثير نتائجها. فخلال المفاوضات على ما أسمي «التسوية السلمية»، استطاعت الإدارة الأميركية، بشخص كيسنجر، إقناع أطرافها العربية بضرورة تقوية إسرائيل عسكرياً، كي تطمئن إلى السير في طريق التسوية. وقد حصلت إسرائيل بذلك على كميات ضخمة من الأسلحة الحديثة، في حين كان الكلام يدور عن «تسوية سلمية»، وعن إنهاء حالة الحرب. وبذلك، وبفعل إدارة ريغان في واشنطن، من جهة، وحكومة بيغن في إسرائيل، من جهة أخرى، والتطابق بينهما على اعتماد سياسة العنف العسكري

لتطويع المنطقة، جرى تكريس دور إسرائيل كثكنة في الاستراتيجية الكونية الإمبريالية الأميركية، الأمر الذي جرى التعبير عنه في الإعلان عن «التعاون الاستراتيجي» بينهما. (انظر أعلاه).

فبعد سقوط الشاه، نشطت البؤر السياسية - الاقتصادية المرتبطة بالمجمع الصناعي - الحربي في الولايات المتحدة، تدعو إلى ضرورة إجراء تقويم جديد لأهداف الولايات المتحدة، وترتيب خططها الاستراتيجية في الشرق الأوسط. وعلى هذا الأساس، جاءت جولة وزير الدفاع الأميركي، هارولد براون، في المنطقة، ثم أعقبتها زيارة كارتر، التي حققت في ساعاتها الأخيرة قبول السادات شروط بيغن لإنجاز معاهدة بينهما، بضمانة الولايات المتحدة، وتقوم على أساس «مشروع كارتر» للشرق الأوسط. وينطلق هذا المشروع من تقدير أن الخطر على مصالح أميركا الحيوية في المنطقة، لا ينبع من «التمدد السوفياتي» بقدر ما يتأتى عن الحركات الثورية الجذرية فيها. وبناء عليه، فقد حددت الاستراتيجية الأميركية أهدافها في المنطقة كالتالي: 1) تأمين السيطرة على منابع النفط؛ 2) دعم الأنظمة التابعة للغرب؛ 3) تعزيز القوى المضادة للثورة؛ 4) بناء قوة عسكرية أميركية مستقلة فيها. وهذه الاستراتيجية تعتمد بالإضافة إلى القوة العسكرية الوسائل السياسية والاقتصادية بهدف تفتيت أي تشكيل مناوئ لها. وفي إطارها، تتولى إسرائيل، ومعها مصر بحدود طاقتها، مهمة «الشرطي الأميركي» لضرب القوى الثورية والقضاء عليها.

ومنذ أن تولت إدارة ريغان السلطة في واشنطن، في بداية العام 1981، راحت تتحدث عن مبادرة سياسية تقوم بها في إطار «التسوية»، تأتي في الخريف، بعد أن تكون الانتخابات العامة في إسرائيل قد انتهت، وبان الفريق الذي سيتولى الحكم فيها ويدير المفاوضات. وقام وزير الخارجية الأميركي، ألكسندر هيغ، بزيارة «استطلاعية» إلى المنطقة، جرى لمناسبتها توتير الوضع العسكري بذريعة نصب صواريخ سورية في البقاع اللبناني (انظر أعلاه). وبعد الزيارة، جرى ضرب المفاعل النووي العراقي (انظر أعلاه). وفي أثنائها وضعت الخطة لغزو لبنان (انظر أعلاه)، استكمالاً لنهج كامب ديفيد وتعميمه على المشرق العربي، وفي إطار ما أسمي «خيار بيغن اللبناني» (انظر أعلاه)، كثفت إسرائيل عدوانها على قواعد الثورة الفلسطينية في لبنان، وصولاً إلى قصف الأحياء السكنية في بيروت. وبعد الاتفاق على وقف إطلاق النار عبر الحدود اللبنانية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية (1981)، عُقدت «قمة فاس» الأولى، حيث طُرحت «مبادرة فهد»، والتي برفضها بدأ العد العكسي لغزو لبنان. وكان ذلك الغزو أولى ثمار

«التعاون الاستراتيجي» الذي جرى الإعلان عنه بين إسرائيل والولايات المتحدة (انظر أعلاه). وكان التصريح بالاتفاق على التعاون الاستراتيجي، أثناء زيارة بيغن لواشنطن في نهاية العام 1981، بمثابة الإفصاح العلني عن أن الإدارة الأميركية لم يعد يهمها التستر على طبيعة العلاقة الأميركية بإسرائيل، كما أن هذه الأخيرة تعمدت أن تضع واشنطن النقاط على الحروف حول هذه المسألة التي ظل يكتنفها الغموض. ولا غرو أن بيغن، الذي توصل إلى هذا الاتفاق في زيارته العاشرة إلى واشنطن منذ توليه السلطة عام 1977، أعلن مفاخراً أنه حقق لإسرائيل ما كان بن – غوريون يحلم به طوال حكمه، بحمل الولايات المتحدة على إعلان التعاون الاستراتيجي البعيد المدى مع إسرائيل.

وفي الواقع، فإن الإعلان عن التعاون الاستراتيجي جاء بمثابة تكريس دور الثكنة لإسرائيل والمجاهرة به، بعد أن ظلت الإدارات الأميركية المتعاقبة تتحاشى تسمية الأمور بمسمياتها للتضليل والتمويه على حقيقة موقفها من الصراع العربي – الإسرائيلي. وبهذا الإعلان، وما ترتب عليه من إجراءات ميدانية، وتطوير للعلاقات على جميع المستويات، وجد قادة إسرائيل ضالتهم، التي عبر عنها بيغن بقوله: «إن إسرائيل هي الحليف الثابت والوحيد للعالم الحرّ في الشرق الأوسط». في المقابل، جاء هذا الإعلان ليدعم مقولة السادات بأن قتال إسرائيل هو حرب مع أميركا، لا قِبل للعرب بها، وبالتالي، ضرورة الرضوخ للأمر الواقع. أما دول «الصمود والتصدي» فقد اعتبرته وبحق بمثابة إعلان حرب إمبريالية – صهيونية على الأمة العربية، ودعت إلى التصدي له. ودراسة دقيقة لما جرى الإعلان عنه في بنود الاتفاق، توضح أنه بموجبها تصبح الآلة العسكرية الإسرائيلية امتداداً لآلة الحرب الأميركية، وعلى جميع الصعد، من مجالات النشاط وأهدافه إلى الموازنة والتسليح والأعتدة والتخزين والمرافق والصناعة العسكرية والمعلومات...إلخ. وأخذاً بالاعتبار الاستراتيجية الكونية للإمبريالية الأميركية، وخاصة في الشرق الأوسط، يبرز الدور الوظيفي المنوط بإسرائيل، التي اتخذت في الجوهر شكل الثكنة الاستيطانية، كمركز إقليمي مضاد لحركة الجماهير العربية، قاعدته في فلسطين، ودوره في الوطن العربي الكبير.

تاسعاً: من كامب ديفيد إلى مدريد

لقد بات واضحاً منذ توقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية أن العد العكسي لغزو لبنان قد بدأ، خاصة وأن المشرق العربي برمته لم يخضع لإملاءات تلك المعاهدة. ومن هنا، وحتى مبكراً في ولاية كارتر، جربت حكومة بيغن موقف أطراف كامب ديفيد في عملية الليطاني (آذار/ مارس 1978)، بعد زيارة السادات للقدس، وقبل توقيع المعاهدة. إلا أن إدارة كارتر كانت حازمة في رد فعلها على تلك العملية، الأمر الذي اضطر إسرائيل إلى الانسحاب من الجنوب اللبناني (انظر أعلاه). أما بعد سقوط كارتر ووصول ريغان إلى السلطة في واشنطن، فقد تغيرت الأوضاع تماماً. فمنذ أن تولت إدارة ريغان السلطة في بداية سنة 1981، راحت تتحدث عن مبادرة تسووية تأتي في خريف تلك السنة، وعندها تستدعي، وحسب الترتيب، السادات، ومن بعده بيغن، ومن ثم ملك السعودية، لزيارة واشنطن وإجراء محادثات هناك، تشكل أرضية لتحرك الإدارة الجديدة. وللتحضير لذلك التحرك، قام وزير الخارجية الأميركي، ألكسندر هيغ، بزيارة «استطلاعية» للمنطقة، زار خلالها كلاً من مصر والأردن والسعودية وإسرائيل (انظر أعلاه). وفي أثناء زيارة هيغ (نيسان/ أبريل 1981)، انتهز بيغن الفرصة ليطرح «خياره» اللبناني مجدداً، والذي كان يهدف إلى غزو لبنان لجره إلى «معسكر كامب ديفيد»، بعد إخراج القوات السورية منه، وإنزال ضربة قاضية بالثورة الفلسطينية، وبالتالي، الاستفراد بالحركة الوطنية اللبنانية وإخضاعها وتنصيب حكومة في لبنان موالية لإسرائيل، ومنسجمة مع اتفاقات كامب ديفيد، الأمر الذي يتيح تنفيذ الشق الفلسطيني من تلك الاتفاقات. وقد استهوى هذا الطرح الوزير هيغ، فعمدت حكومة بيغن، وهي في ذروة المعركة الانتخابية، إلى تصعيد التوتر مع سوريا (أزمة الصواريخ) وإلى قصف

المفاعل النووي العراقي (انظر أعلاه). وفي كل ذلك، كانت حكومة بيغن تحظى بتأييد واشنطن ودعمها وتوفير الغطاء الدولي لها.

وفي الواقع، كان التصعيد الأمني الإسرائيلي (1981) جزءاً من حملة بيغن الانتخابية، حملته إلى السلطة ثانية، فشكل حكومة أسند فيها وزارة الحرب لآريئيل شارون، مخطط «غزو لبنان» ومبرمجه ومنفذه. وبعد تشكيل تلك الحكومة، صعدت إسرائيل العدوان على لبنان، وصولاً إلى قصف الأحياء السكنية في بيروت؛ وردت الثورة الفلسطينية بقصف عنيف على المستوطنات الإسرائيلية في الشمال. ثم جرى الاتفاق على وقف القصف المتبادل عبر الحدود اللبنانية، وطرحت الإدارة الأميركية مشروعاً للتسوية في لبنان (انظر أعلاه). وتوالت الزيارات على واشنطن، التي على إثرها أعلنت السعودية عن مبادرتها بشخص ولي العهد، فهد بن عبد العزيز، كما أعلنت واشنطن عن «التعاون الاستراتيجي» مع إسرائيل (انظر أعلاه). وقبلت حكومة بيغن البند الثامن من المبادرة السعودية، كما طرحت في «قمة فاس» الأولى، وهو الداعي إلى «الاعتراف بحق جميع دول المنطقة في العيش بسلام». وبذلك التقطت أهم ما ورد في تلك المبادرة، لأن ما عداه هو تلخيص لقرارات عربية ودولية مختلفة، كانت إسرائيل قد رفضتها في السابق. وعلى الرغم من تقدم السعودية بهذه المبادرة، فقد ظلت إسرائيل وأعوانها في واشنطن يعارضون صفقة طائرات «أواكس» للسعودية، حتى أعلنت الولايات المتحدة «التعاون الاستراتيجي» مع إسرائيل (انظر أعلاه). وكانت حجة إسرائيل في اعتراضها على صفقة «أواكس» أنها تعرض أمنها للخطر؛ ولم تقبل كل التطمينات الأميركية بعكس ذلك. والواقع أن قلق إسرائيل من تلك الصفقة كان سياسياً، وليس عسكرياً، خاصة وأن تلك الطائرات كانت ستبقى في أيد أميركية، وليس سعودية. لقد رأت إسرائيل في عقد الصفقة مؤشراً إلى تغير ما في نظرة واشنطن إلى موقعها في الاستراتيجية الأميركية الجديدة إزاء المنطقة. ومن هنا، كان إصرار إسرائيل على الإعلان عن «التعاون الاستراتيجي»، فيما هي تعلم أن علاقتها بالولايات المتحدة أوثق من التعاون وأقوى من الحلف، ولكنها أرادته لأسباب دعاوية، خاصة على الساحة الأميركية (انظر أعلاه).

من حيث الجوهر، لم يكن أي جديد في العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة من إعلان «التعاون الاستراتيجي» بينهما. فمضمون هذه العلاقة واحد، قبل الإعلان وبعده. أما التغيير في الشكل فله فوائد تكتيكية تعين الطرفين على تذليل العقبات القائمة أمام تشكيل الحلف الجديد. فمن زاوية نظر إسرائيل، جاء الإعلان ليضع النقاط على الحروف فيما يتعلق بشروطها لتسهيل مهمة واشنطن في إنجاز مشروعها. فقد ضمنت،

وبشكل علني، موقعها المتميز في التشكيل الجديد، الأمر الذي تعتبره حجر الزاوية في أمنها الاستراتيجي، والذي من شأنه أن يعود عليها بمردود اقتصادي وفير، يعينها على المضي قدماً في استكمال بنائها الذاتي. وكذلك، وعبر هذا الموقع في التشكيل، تستطيع إسرائيل ابتزاز الأطراف المنخرطة فيه على صعيد البعد الفلسطيني من الصراع العربي – الإسرائيلي، بحجة أن الحلول المطروحة تزعزع أمنها، الأمر الذي ينعكس سلباً على فاعلية هذا التشكيل، وبالتالي، على أمن الأطراف العربية المنضوية فيه تحت يافطة «الإجماع الاستراتيجي». وبناء على هذه الحجة، كان باستطاعة إسرائيل وضع هذه الأطراف أمام الخيار، فإما نجاح المشروع الأميركي وإما قيام دولة فلسطينية. وعلى هذه القاعدة جاء الغزو الإسرائيلي للبنان (1982) تمهيداً للمرحلة الثانية من نهج كامب ديفيد، الذي كان لا بد من تعميمه على المشرق العربي، وبالتالي، تطويع القوى المعترضة على هذا النهج لإملاءاته. أما في البعد الفلسطيني، فكان الغزو يرمي إلى سحق الثورة الفلسطينية، وبالتالي، شطب منظمة التحرير من المعادلة السياسية في المنطقة، تمهيداً لتنفيذ مشروع بيغن في الضفة الغربية وقطاع غزة – الإدارة الذاتية المدنية (انظر أعلاه).

لكن الغزو الإسرائيلي للبنان لم يحقق أهدافه كاملة. فبعد انتهاء مرحلة السحق العسكري وبدء مرحلة التطويع السياسي، برزت أزمة استراتيجية الليكود، وانعكست سلباً على إسرائيل داخلياً، وعلى توازن القوى فيها. فمثله مثل كل عملية عسكرية كبيرة، كان غزو لبنان ينطوي على مرحلتين: الأولى عسكرية، والثانية سياسية. وهما بتكاملهما ترميان إلى تحطيم القوى المعترضة على البرنامج المشترك لإدارة ريغان وحكومة بيغن، ومن ثم إلى تطويع القاعدة الجماهيرية لذلك البرنامج (انظر أعلاه). وكان المخطط العام للغزو يرمي إلى احتلال لبنان بالقدر الذي يتيح، حسب التقدير، إنجاز ثلاثة مشاريع متفرعة عن نجاح العملية العسكرية بأبعادها الفلسطينية والسورية واللبنانية الوطنية، وهي: 1) عقد معاهدة مع لبنان، منسجمة مع نهج كامب ديفيد، وهو ما تم إنجازه بشكل مبدئي في «اتفاقية 17 أيار/ مايو 1983»، التي جرى إلغاؤها فيما بعد. 2) دفع منظمة التحرير الفلسطينية إلى الانخراط في «الخيار الأردني» بشكل أو بآخر، وهو ما رضخت له قيادة المنظمة، دون أن تستطيع تطويع الساحة الفلسطينية له. 3) حمل سوريا على الانضمام إلى نهج كامب ديفيد، وهو ما لم يحصل. وبناء عليه، فالاحتلال الإسرائيلي للبنان لم يستطع أن يشكل قاعدة صلبة بما فيه الكفاية لإنجاز المشاريع التي توقفت عليه. فالموقف السوري لم يتراجع، بل على العكس، ازداد صلابة، الأمر الذي أتاح للقوى الوطنية اللبنانية والفلسطينية تطوير موقفها ونضالها. فكانت «حرب

الجبل»، ومن ثم تحرير بيروت الغربية، وصولاً إلى إلغاء اتفاقية 17 أيار/ مايو، وتصاعد عمليات المقاومة في الجنوب اللبناني، وفرض الانكفاء التدريجي على الجيش الإسرائيلي والانسحاب بلا شروط إلى ما أسماه «الحزام الأمني» في الجنوب اللبناني.

وكان طبيعياً أن ينعكس ذلك سلباً على حزب الليكود الحاكم في الانتخابات العامة (1984)، حيث تشكّل توازن الشلل بين استراتيجيتي الحزبين الرئيسيين للتسوية المرحلية في إسرائيل، الأمر الذي حال دون إمكان التقدم الفعلي على صعيد مفاوضات بشأنها. وهكذا، فمنذ حرب 1967، وحتى غزو لبنان (1982)، لم تستطع إسرائيل، ومن ورائها قوى الحلف الرجعي العربي والمركز الإمبريالي الأول في العالم، حل الصراع العربي – الإسرائيلي على قاعدة مواقفها، سواء بقيادة حزب العمل أو الليكود. وكان كل منهما قد وضع استراتيجية مرحلية لبلوغ أهدافه، إلا أن كلاهما فشل في تحقيق أهدافه كاملة. فعلى الرغم من النجاح النسبي لاستراتيجية حزب العمل على الساحتين، الأردنية والفلسطينية، في إطار «الخيار الأردني»، والذي تمثل في أحداث الأردن عام 1970 –1971، إلا أن الثورة الفلسطينية استطاعت إعادة ترتيب أوضاعها، بفضل الروح الكفاحية العالية لجماهير الشعب الفلسطيني، واحتضان الحركة الوطنية اللبنانية لها، وكذلك الوضع العربي العام، بعد خروجها من الأردن. وبذلك، ظلت الثورة قادرة على ممارسة مهماتها، وحماية الشخصية الوطنية الفلسطينية. وعندما نشبت حرب 1973، برز الفشل الواضح في استراتيجية حزب العمل في تجميد فكي الكماشة – مصر وسوريا، وإحداث الخرق على الساحة الأردنية – الفلسطينية. وسقط حزب العمل من السلطة (1977)، لكنه لم يتخل عن استراتيجيته القائمة إلى حد كبير على مشروع ألون، بضم أكبر مساحة من الأراضي المحتلة عام 1967، بأقل عدد ممكن من السكان العرب، للحفاظ على الطابع الديمغرافي اليهودي لإسرائيل، أي، التسوية على قاعدة الخيار الأردني. وعلى هذا الأساس، أجرى قادة الحزب اتصالات مع الأردن، لم يوافق على مضمونها حزب الليكود، واستطاع عرقلتها، خاصة في فترة حكومة «الائتلاف الوطني» (1984 – 1990).

وبمجيء الليكود إلى السلطة (1977)، بدأ العد التنازلي نحو «المعاهدة المصرية – الإسرائيلية» من جهة، ونحو غزو لبنان، من جهة أخرى. فعلى الرغم من النجاح الكبير الذي حققته إسرائيل في كامب ديفيد وذيوله، وخاصة إخراج مصر من ساحة المواجهة معها، إلا أن صمود قوى التصدي العربية أكد من جديد استحالة تعميم نهج كامب ديفيد على المنطقة بالأسلوب نفسه، فكان لا بد من استخدام العدوان وسيلة للإخضاع

والتطويع. وجاء غزو لبنان (1982) بهدف تطويع الحلقة المعترضة – السورية – الفلسطينية – اللبنانية – كشرط لتعميم اتفاقات كامب ديفيد على المنطقة بأسرها. ولكن الغزو لم يحقق الأهداف التي وضعها مخططوه نصب أعينهم. وأدى ذلك إلى سقوط الليكود من السلطة، دون منح حزب العمل القوة اللازمة لممارسة السلطة منفرداً، في انتخابات عام 1984. فتشكلت في إسرائيل حكومة ائتلافية، غير قادرة على سلوك أي من الاستراتيجيتين في عملية التسوية الجارية، لعدم توفر الدعم اللازم لأي منهما في المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة. ونتج عن ذلك حالة الشلل التي عاشتها حكومة إسرائيل الائتلافية في تلك الفترة، وبالتالي، جمود الحركة في مفاوضات التسوية على أرضية مشروع ريغان، خاصة وأن إدارة هذا الأخير امتنعت عن ممارسة الضغط على تلك الحكومة. وفي ظل هذا الجمود السياسي، وما أقدمت عليه قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بعد الخروج من بيروت من «التحرك المشترك» مع النظام الأردني، على أرضية عقد «المؤتمر الدولي» الذي عمل له الملك حسين، اندلعت «الانتفاضة» الشعبية الباسلة لجماهير الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال في الداخل. وعمقت الانتفاضة أزمة الحكومة الإسرائيلية، وأبرزت الشلل داخل المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة بشكل صارخ. وأعادت الانتخابات العامة اللاحقة (1988) التوازن الذي كان سائداً قبلها، دونما تمكن أحد الحزبين الرئيسيين من إحراز نجاح كبير، يؤهله لإدارة شؤون الدولة وفق سياسته، وبالتالي، لم تستطع حكومة إسرائيل التقدم في «مسار التسوية»، على أرضية مشروع ريغان. وباستمرار الانتفاضة وتصاعدها، تعمقت أزمة الحكم في إسرائيل، ولم يستطع الخروج من أزمته عبر مناورة تسووية.

وبما أن الانسحاب الإسرائيلي من بعض المناطق التي احتلت عام 1982 (انظر أعلاه) لم يواكبه انكفاء سياسي عن أهداف الغزو، فقد استمرت أطرافه، بشكل مباشر أو مداور، في استكمال عملية التطويع السياسي للقوى التي استهدفها الغزو، وهي لا تزال مستمرة إلى اليوم (1998). وقد سلكت عملية التطويع هذه نهجاً يجمع بين التحرك السياسي والعمل العسكري، ويرمي إلى خلق حالة من التوتر الداخلي في القوى المستهدفة، تحت تأثير الضغط الخارجي عليها، لتعميق أزمتها الذاتية، وتوصيلها إلى الاستسلام للبرنامج المعادي. فبعد الغزو، وعبر نتائجه، استمرت الجهود لتعميم نهج كامب ديفيد على المنطقة، وبشتى الوسائل. وفي الوقت الذي استمرت عوامل التفجير على الساحة اللبنانية، بهدف استنزاف قواها الوطنية وإخضاعها لاتفاقية 17 أيار/ مايو، كانت الأوضاع العامة في المنطقة، وما أسمي «مساعي التسوية» و«البحث عن السلام» في «أزمة الشرق

الأوسط»، تشهد تطورات هامة، كان لها أكبر الأثر في مجرى الصراع على الساحة اللبنانية، وفي واقع الساحة الفلسطينية التي أصبحت بعد الخروج من بيروت تتسم بأزمتها الحادة. فما أسمي «مشروع الكونفدرالية الأردنية - الفلسطينية»، المنسجم مع «مشروع ريغان»، والذي تجسد في «اتفاق شباط/ فبراير 1985» بين المنظمة والنظام الأردني، تعرض لأزمة أودت به. وفي خطوة من الجانب الأردني تم إلغاء الاتفاق المذكور، الأمر الذي أشر بوضوح إلى مأزق القوى المنخرطة في مسار التسوية على قاعدة مشروع ريغان، وبالذات إلى مأزق العلاقة بين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والنظام الأردني، في إطار «التحرك الأردني - الفلسطيني المشترك». وكان هذا المأزق أحد أهم أسباب انفجار «حرب المخيمات» في لبنان، بكل ما رافقها من دم وألم ودمار ونتائج سياسية سلبية. فلكي تنخرط قيادة المنظمة في المشاريع التسووية المطروحة، كان عليها أن تثبت جدارتها، وأنها بالفعل «الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني»، وبالتالي، تطويع القوى الفلسطينية المعترضة على نهجها التسووي - «جبهة الرفض الفلسطينية».

وكان إلغاء الاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية والنظام الأردني تعبيراً عن انسداد الأفق أمام أية خطوة تسوية مع إسرائيل. فهذه الأخيرة، بسبب ظروفها الداخلية الخاصة، وتوازن قوى الاتجاهين الرئيسيين فيها (انظر أعلاه)، بالإضافة إلى زيادة العقبات التي وضعتها حلقات الصمود والتصدي للبرنامج التسووي المطروح، لم تكن قادرة، ولا حتى مهيأة، للولوج في أية خطوة تسوية على الصعيد الأردني - الفلسطيني. وقد كان ذلك واضحاً من رد فعل الليكود، برئاسة يتسحاق شمير، على حركة زعيم حزب العمل، شمعون بيرس، الذي كان يشغل منصب وزير الخارجية في الحكومة الائتلافية، بعد توصله إلى تفاهم مع الملك حسين (1987). وقد رفض شمير ذلك التفاهم، وحال دون استمرار التحرك على هذا المحور مع الأردن. وحتى صيغة الحكم الإداري الذاتي، التي نصت عليها اتفاقية كامب ديفيد، كانت شأناً مؤجلاً، خاصة وأن شمير كان يرفض تلك الاتفاقية، على الرغم من أنها عُقدت مع زعيم حزبه، مناحم بيغن. واستشعر النظام الأردني خطر هذا الجمود، وبالتالي، استمرار العلاقة مع منظمة التحرير دون أفق لنجاح «الخيار الأردني»، فعمد إلى إلغاء «التحرك المشترك». وجاءت «قمة عمان» (1987)، بعد فترة شهدت أوسع تحرك للملك حسين، داعياً إلى ضرورة عقد «المؤتمر الدولي»، الذي ظلت إسرائيل ترفضه، وتحت شعار «الأرض مقابل السلام»، الذي لم تكن إسرائيل تقبل به. وقد كانت تلك القمة، بخلفية انعقادها وقراراتها خطوة كبيرة نحو تعريب الصراع مع الثورة الإسلامية في إيران، وبالتالي، إخضاع الصراع العربي - الإسرائيلي

لإملاءات الاستراتيجية الأميركية في الخليج. وفي تلك القمة، برز الملك حسين وكأنه القطب العربي الذي تلتقي عنده جميع الخطوط، وتشكل الانطباع بأنه أخذ تفويضاً عربياً للسير في مشروعه لعقد المؤتمر الدولي. إلا أنه ما لبثت الانتفاضة الشعبية الفلسطينية أن اندلعت في الوطن المحتل (9 كانون الأول/ ديسمبر 1987)، فأطاحت بتلك القمة وقراراتها وأهدافها المتوخاة.

لقد ضربت «الانتفاضة» الأسس التي قامت عليها مشاريع إسرائيل التسووية، فهزت القناعة لدى قيادتها بامتلاك القدرة على ضبط الأوضاع والسيطرة على جماهير الشعب الفلسطيني الواقعة تحت الاحتلال، بما يمهد السبيل أمامها لتجسيد مشاريعها وسياساتها. وبذلك عمقت الانتفاضة أزمة إسرائيل الداخلية، وجعلت حكومتها لا تملك حلاً ذاتياً للمسائل الخطيرة التي تطرحها. فالاتجاه النضالي للانتفاضة، بما ينتجه من عوامل تأزيم داخل إسرائيل، وبالتالي، من اختلال في التوازن وأوجه النشاط، يصطدم بمجابهة بالشروط التي يستلزمها مسار مشاريع الحلول المطروحة لتحقق النجاح. ولذلك، ومنذ البداية، عملت القوى المعنية بتحريك ذلك المسار على إزالة آثار الحدث التاريخي العظيم الذي جسدته الانتفاضة، وفي مقدمتها إخراج إسرائيل من مأزقها. وهكذا، تمحورت حول هذا الهدف كافة النشاطات الأميركية، التي جرى التعبير عنها في «مبادرة شولتس»، وزير الخارجية الأميركية، (أواخر شباط/ فبراير 1988). وقد رمت تلك المبادرة إلى المزاوجة بين القمع الفاشي لجماهير الانتفاضة، وبين التآمر السياسي عليها من الخارج، بهدف إخمادها وإلغاء مكتسباتها. وكانت مبادرة شولتس محاولة لإحياء المسارات السياسية التي أرادتها الإدارة الأميركية من قمة عمان، لكنها أخفقت في ذلك بفعل الانتفاضة ذاتها أولاً، كما بسبب انقسام الحكومة الإسرائيلية الائتلافية مناصفة في الموقف منها، وبالتالي، تعذر إمكان اتخاذ القرار بشأنها ثانياً. لقد وعت الإدارة الأميركية حجم المأزق الذي شكلته الانتفاضة لإسرائيل، فسعت إلى إخمادها بشتى الوسائل. ومبادرة شولتس رمت إلى توظيف أطراف عربية وفلسطينية في خدمة هدفها بإخراج إسرائيل من مأزقها.

وكونها أعادت الحضور النضالي للشعب الفلسطيني، وعززت وحدته عبر المجابهة وخوض الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، فقد خلقت الانتفاضة أوضاعاً معاكسة للمسارات التسووية التي يجري الحديث عنها. ففيما كانت تلك المسارات ترمي إلى تصفية القضية الوطنية الفلسطينية، بتغييب الشعب الفلسطيني، مادياً ومعنوياً، جاءت الانتفاضة لتبين عقم هذه المسارات، وتكشف عن الإمكانات النضالية الكامنة في صفوف

الشعب الفلسطيني، والمهيأة للفعل من أجل تجسيد حقوقه الوطنية. كما قدمت الانتفاضة إسهاماً عظيماً في تعزيز قوى الصمود القومي العربي، ووفرت بالتالي الشروط لرسم العلاقات الصحيحة بين البعدين، الوطني الفلسطيني والقومي العربي، والتي سادها التوتر والاستنزاف المستمر في مرحلة التراجع النضالي للعمل الوطني الفلسطيني بعد الخروج من بيروت (1982). وجميع هذه التطورات تتناقض مع أهداف المشاريع التصفوية التي كان الإعداد لتجسيدها جارياً، فاصطدمت الانتفاضة بالمسارات السياسية المنبثقة عن تلك المشاريع، وبالقوى المنخرطة فيها على الجانبين، العربي والأجنبي. وبالفعل، فقد عمقت الانتفاضة أزمة الائتلاف الحكومي القائم في إسرائيل، والذي كان محصلة لموازين قوى داخلية، تشكلت نتيجة لفشل المشاريع المرحلية التي طرحتها تلك القوى لإخراج إسرائيل من مأزقها بعد حربي 1967 و1973. فمرحلية حزب العمل، المنطلقة من الخيار الأردني بتلاوينه المختلفة، لم تحقق نجاحاً يكفل لأصحابها البقاء في السلطة منفردين. وكذلك كانت مرحلية كامب ديفيد التي في سياقها جاء غزو لبنان، حيث لم يحقق نجاحاً يضمن لأصحابها من حزب الليكود الانفراد بالسلطة. وهكذا تشكل الأساس للائتلاف المشلول، الذي كان قائماً في حكومة إسرائيل لدى اندلاع الانتفاضة. وفي الوضع الذي تشكل، نشب الخلاف داخل الحكومة الإسرائيلية حول السبيل الأكثر نجاعة في إخماد الانتفاضة وإزالة آثارها. فبينما رأى حزب العمل، وإن بأشكال ليست متطابقة تماماً، فرصة توظيف بعض أطراف منظمة التحرير الفلسطينية في هذا السبيل، ذهب حزب الليكود إلى عكس ذلك تماماً. وفي المحصلة، كان الطرفان ينشدان الخروج من الأزمة التي سببتها الانتفاضة عبر نقلها إلى الساحة الأردنية – الفلسطينية، ولكنهما اختلفا على أفضل السبل للوصول إلى ذلك الهدف. في المقابل، كانت أطراف في منظمة التحرير الفلسطينية توحي بقبولها المبدئي لمشروع حزب العمل، وتبني آمالاً تسووية على نجاحه في انتخابات عام 1988.

وظل حزب العمل، داخل الائتلاف الحكومي وخارجه، يناور للعودة إلى الخيار الأردني من خلال طروحات تسووية مختلفة، ويقدر أنه بذلك يتخلص من الانتفاضة. أما حزب الليكود، فبقي يرمي من طروحاته إلى تأزيم العلاقات الأردنية – الفلسطينية شرقي النهر، بما يعتقد أنه يسهل عليه إخماد الانتفاضة. والطرفان لا يخرجان عن النهج التقليدي للمشروع الصهيوني في النظرة إلى البعد الفلسطيني من الصراع العربي – الإسرائيلي. فعندما يبرز هذا البعد نضالياً وسياسياً، تعمل القيادة الإسرائيلية إلى تصديع جبهته الداخلية وتفتيت قواه وشرذمة جهوده. وعندما يبدو لها أن هذا البعد يتراجع،

فسرعان ما تعمد إلى تجاهله وإسقاطه من حساباتها، انسجاماً مع المبدأ الصهيوني الثابت في تغييب الشعب الفلسطيني ونفي علاقته التاريخية بوطنه. وفي هذا السياق جاء مشروع الليكود بإجراء انتخابات عامة للفلسطينيين في المناطق المحتلة 1967، تفرز قيادة يمكن التفاوض معها على «تسوية»، بعد توقف الانتفاضة. فهذا الحزب لم يكن يقصد إجراء مثل هذه الانتخابات، وإنما هي مناورة سياسية لتفتيت قوى الانتفاضة وخداع الرأي العام. فموقف هذا الحزب من مسألة مستقبل الضفة والقطاع كان واضحاً، حيث يؤكد في برامجه السياسية على ضمهما، وتحويل سكانهما إلى جاليات عربية (بانتوستانات)، تابعة مرحلياً لسلطة في شرق الأردن، مع ترك الباب مفتوحاً أمامهم للهجرة. ومن هنا، وعلى الرغم من جميع التنازلات التي قدمتها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وصولاً إلى قرارات المجلس الوطني التاسع عشر (1988)، فإن حكومة إسرائيل، بقيادة الليكود، لم تتزحزح عن موقفها التقليدي قيد أنملة.

لقد اعترف المجلس الوطني الفلسطيني بإسرائيل في دورته التاسعة عشرة (1988)، تحت يافطة الإعلان عن «الاستقلال» الفلسطيني، ملغياً بذلك «الميثاق الوطني الفلسطيني». وكذلك، أعلن النظام الأردني «فك الارتباط الإداري والقانوني» مع الضفة الغربية، بما يسمح لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الإيغال في تقديم التنازلات، سعياً وراء الاعتراف الأميركي بها ممثلاً للشعب الفلسطيني في مفاوضات التسوية المباشرة مع إسرائيل. إلا أن هذه الأخيرة قطعت الطريق عليها، ولم تستجب لأي من المشاريع التي تقدمت بها القيادة الفلسطينية. وظل قادة إسرائيل يؤكدون على أن «الأردن هو فلسطين»، أي «الوطن البديل»، الأمر الذي أصاب النظام الأردني بحالة من الإحباط. واكتشف هذا النظام أن ما كان يدعو إليه تحت شعار «الأرض مقابل السلام»، ليس في نظر قيادة إسرائيل إلا «الأردن مقابل التسوية المرحلية». ولاسترضاء إسرائيل، زادت واشنطن ضغطها على الاتحاد السوفياتي لفتح أبوابه أمام هجرة يهوده إليها. وهكذا، وفي ظل الكلام عن «هجوم السلام» لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، كانت إسرائيل تعزز قاعدتها الاستيطانية بسيل متدفق من المهاجرين اليهود الروس. لقد فعلت واشنطن المستحيل لتوفير الشروط اللازمة لجعل هذه الهجرة ممكنة، واستيعابها متيسراً. وكانت هجرة توازي في أهميتها، بل تزيد عن، هجرات أخرى سابقة، شكلت مفاصل اساسية في محطات بناء المشروع الصهيوني. وجعلت واشنطن فتح الاتحاد السوفياتي أبوابه لهجرة يهوده إلى إسرائيل، تحت يافطة «حقوق الإنسان»، شرطاً أساسياً في المفاوضات معه على تخفيف حدة التوتر الدولي، وتهدئة سباق التسلح. وقد أضعف اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية

بإسرائيل الموقف العربي عموماً، والفلسطيني خصوصاً، وجعل ردة الفعل العربية على هجرة اليهود الروس إلى إسرائيل مدعاة للاستخفاف. فالذي يعترف بشرعية الاستيطان واحتلاله، لا يجوز له التدقيق في هوية المستوطنين وأصولهم العرقية وعددهم؛ كما أن دعواه في تحديد مواقع سكنهم لا يمكن أن يحملها الغير على محمل الجد.

وكانت فترتا ولاية رونالد ريغان (1981 – 1988)، في البيت الأبيض عصراً ذهبياً للعلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة. ولا غرو، فسياسة ريغان الخارجية، خاصة تجاه الاتحاد السوفياتي وحركات التحرر في العالم، كانت تستلزم تطوير العلاقة الأميركية مع إسرائيل، وتعزيز موقعها في الاستراتيجية الأميركية المعتمدة لتجسيد تلك السياسة. وكان ريغان قد أعلن في بداية ولايته الأولى أنه «سيطوي صفحة الشيوعية في العالم» قبل نهايتها. وإذ لم تتحقق أمنيته في عهده، فإنها قطعت شوطاً طويلاً نحو تلك النهاية. وما هي إلا سنوات قليلة في ولاية خلفه، ونائبه سابقاً، جورج بوش، حتى انهارت «المنظومة الإشتراكية»، وحتى الاتحاد السوفياتي نفسه تفتت. وقطف بوش ثمار هذه المتغيرات الهائلة. لقد خاض ريغان معركة «تكسير عظام» مع الاتحاد السوفياتي، وتولى بوش من بعده تجميع العظام المحطمة. وبدأ الكلام يروج عن «نظام عالمي جديد»، يكون أحادي القطب، وتلعب الولايات المتحدة الدور القيادي فيه. وعمدت واشنطن إلى ممارسة هذا الدور بوتيرة عالية، فنصّبت نفسها «شرطياً عالمياً»، وباشرت بإثبات آهليتها لذلك في «حرب الخليج»؛ ونجحت في الاختبار. فقد انتهزت إدارة بوش فرصة اجتياح العراق للكويت (2 آب/ أغسطس 1990) لتعمل على تحقيق هدف استراتيجي، ما زالت واشنطن تخطط له منذ سقوط نظام الشاه في إيران (انظر أعلاه). وفي ظل المتغيرات الدولية، وتحديداً انكفاء الاتحاد السوفياتي عن دوره العالمي، وما ترتب على ذلك من إعادة صياغة العلاقات بين مراكز القوى العالمية، وبالتالي، موقع الولايات المتحدة فيها، عادت واشنطن بذريعة اجتياح العراق للكويت لتجسد ذلك الهدف بكل أبعاده. وواضح أن واشنطن تضع نفط الخليج في صلب استراتيجيتها للحفاظ على موقعها المتقدم بين الكتل الدولية ومراكز القوى الاقتصادية، وبالتالي، وضع يدها مباشرة على منابع النفط وطرق نقله، لتستطيع من خلال ذلك التحكم بمستويات فائض القيمة في الناتج القومي للقوى المنافسة، والتي تعتمد على النفط كأساس للطاقة التي تستخدمها.

وكان طبيعياً بعد سحق العراق عسكرياً أن تتقدم الإدارة الأميركية بمبادرة تسووية، تستند إلى نتائج الحرب لاستكمال عملية التطويع السياسي، وذلك في إطار

استراتيجية ترمي إلى إخضاع الصراع العربي – الإسرائيلي لإملاءات منظورها في تأمين مصالحها النفطية في الخليج. وقد انطلقت إدارة بوش في مبادرتها من تقديرها بأن حرب الخليج بنتائجها على دول المنطقة، وتراجع الاتحاد السوفياتي عن سلوك سبيل التنافس معها، بل تشبثه بالتعاون معها على إنجاح المبادرة، وذلك على خلفية المتغيرات الدولية، أمور من شأنها أن تتيح فرصة كبيرة للنجاح أمام مبادرة تسووية شاملة. فاندفع الرئيس بوش ووزير خارجيته، جيمس بيكر، بقوة للعمل على عقد «مؤتمر مدريد» (30 تشرين الأول/ أكتوبر 1991). وعدا الظروف الدولية الملائمة، توفرت أوضاع إقليمية مناسبة لعقد ذلك المؤتمر، بدلالة نجاح الإدارة الأميركية في جمع الأطراف المعنية للتفاوض في إطاره. فنتائج حرب الخليج، وما انتهت إليه أوضاع الثورة الفلسطينية من أزمة خانقة، وما وصل إليه النظام الرسمي العربي من تفكك وشلل، جعلت عقد المؤتمر ممكناً. وسارعت إدارة بوش إلى قطف ثمار الأوضاع التي تشكلت، فعمدت إلى تهيئة الظروف لعقد المؤتمر، عبر جولات وزير خارجيتها الثماني في المنطقة. ونجح بيكر في جمع الأطراف المعنية في تقديره على قاسم مشترك بحده الأدنى، هو التصور الأميركي للخطوط العريضة لأسس مفاوضات التسوية، شكلاً ومضموناً، وقدم تعهدات لجميع تلك الأطراف بوصفه يمثل الدولة الراعية للمفاوضات. والأكيد أن الإدارة الأميركية كانت تمتلك تصوراً شمولياً للعملية التسووية التي بادرت إليها، فسعت إلى التقاطع في مكوناته مع القضايا التي تهم كل طرف معني بهذه العملية، ودون التطابق مع تصوره هو لها. وبالطبع، وظفت واشنطن وزنها الاقليمي والدولي لحمل الأطراف المعنية على الانخراط في العملية التسووية، بينما كل طرف يعتمد على وساطتها لتحقيق الحد الأعلى من أهدافه الراهنة أو المستقبلية، وعلى قدرته هو ووزنه في المساومة.

والواضح أن عقد مؤتمر مدريد لم يكن نتيجة تبلور الأوضاع الذاتية للأطراف المشاركة فيه، بحيث أصبح ذلك يستلزم إعادة صوغ العلاقات فيما بينها، انسجاماً مع واقع جديد، تشكل بفعل التطور الطبيعي للأمور، كما يحصل بين شعوب أوروبا المتجهة نحو الوحدة مثلاً. بل على العكس، فالمبادرة بالدعوة إلى عقد المؤتمر جاءت من واشنطن، بعد التمهيد لذلك من خلال الدور القيادي الذي لعبته في حرب الخليج. وكانت تلبية الأطراف الأخرى للدعوة نزولاً عند رغبة إدارة بوش، طوعاً أوقسراً. وبناء عليه، فالأكيد أن التئام المؤتمر جاء تعبيراً عن توجه واشنطن للعمل على تسوية للصراع العربي – الإسرائيلي، بما يخدم مصالحها، على قاعدة نظرتها إلى دورها الكوني في ما يجري الكلام عنه من «نظام عالمي جديد»، تلعب الولايات المتحدة الدور القيادي فيه. وهذا، بطبيعة الحال، يستلزم

منها تكريس هيمنتها على منطقة الشرق الأوسط، بما يخدم مصالح احتكاراتها، خاصة النفطية منها. وقد واكب إطلاق المبادرة الترويج لمقولة أن واشنطن، في سعيها لقيادة النظام العالمي الجديد، تنوي أن تغير من الخط السياسي الذي كانت تنتهجه إزاء المنطقة في السابق؛ أي أنها، في سبيل سلوك الطريق الأفضل للوصول إلى أهدافها وتأمينها، لا بغرض الانكفاء عنها، ستدخل تعديلات على سياستها التقليدية. وإذا كان الأمر كذلك، ونظراً لوزن الولايات المتحدة الكوني، فعلى جميع القوى المحلية أن تعيد النظر في مقولاتها، سلباً أو إيجاباً، إزاء هذه المتغيرات، على قاعدة استخلاص العبر من تجارب الماضي. وقد حددت عمومية هذه المقولة شمولية الآخذين بها، وبالتالي، اتساع رواجها، سواء بين مؤيديها أو معارضيها. ومهما يكن، فإنه لدى انطلاق المفاوضات في إطار مؤتمر مدريد، لم يكن هناك ما يضمن نجاحها، بوصولها إلى الغاية التي انعقد المؤتمر على أساسها. ومع ذلك، وعلى الرغم من العقبات التي اعترضت سير المفاوضات، فقد ثابرت إدارة بوش على الدفع باتجاه استمرار التحرك فيما أصبح يعرف بـ «مسار التسوية». وفي الواقع، فإن انطلاق تلك المفاوضات جاء متواكباً مع بداية حملة بوش لانتخابات الرئاسة، فكان طبيعياً أن يتأثر مسارها بإيقاع تلك الحملة ونتائجها. كما أن الحكومة الإسرائيلية كانت تواجه معركة انتخابية صعبة في ذلك العام نفسه (1992).

إن نظرة سريعة إلى المسارات التي أدت إلى عقد مؤتمر مدريد، وإلى ما تمخضت عنه المفاوضات اللاحقة، سواء لناحية الشكل أو المضمون، وما يترتب على ذلك من مؤشرات، تبرز أن التئام المؤتمر لم يكن مسرحاً لدراما حيكت فصولها بإحكام مسبقاً، ولم يبق منها إلا عملية الإخراج. فمنذ البداية، اعترف الجميع بأن المفاوضات ستكون معقدة وطويلة، وراهن كثيرون على فشلها، انطلاقاً من تقويم مواقف الأطراف المشاركة فيها، أو التي استثنيت منها، كمنظمة التحرير الفلسطينية مثلاً. وإذا كانت الإدارة الأميركية تملك تصوراً شمولياً للعملية،، فإن الأطراف الأخرى المشاركة كانت لها تصورات ذاتية متباينة، لا تشكل عند الجمع بينها وحدة تكاملية، تستطيع في المسارات اللاحقة أن تولد ظاهرة تسووية قابلة للحياة. فعند الالتفات إلى تصورات الأطراف المحلية، تتضح التناقضات بينها، ويتبين أنه عند الجمع بينها لا تشكل مشروعاً قابلاً للتطبيق، حتى لو تم الوقوف عند الحد الأدنى لمتطلبات كل طرف. ومن هنا، بدت العملية مرشحة للفشل، كلياً أو جزئياً، إذا كانت المسألة متوقفة على مواقف الأطراف المحلية ورغباتها، بل نواياها. لكن الأمر، كما هو واقع الحال الملموس، لم يكن متروكاً لهذه الأطراف، وإنما تفعل فيه الإدارة الأميركية بشكل ملموس، إن لم يكن حاسماً. ومنذ البداية، برز الموقف

الإسرائيلي، كما عبرت عنه حكومة شمير، بتصلبه وفظاظته في طرح القضايا، بما لم يدع مجالاً للشك في أن تلك الحكومة لا تنوي التقدم في المفاوضات على الأسس التي قام عليها مؤتمر مدريد. فتوجهت الأنظار إلى إدارة بوش، وماذا عساها تفعل للإبقاء على سير المفاوضات؛ لكنها كانت في عام انتخابات رئاسية، وبالتالي مقيدة في حركتها، بصرف النظر عن نيتها. واصطدمت رغبتها في إحراز نجاح يعينها في المعركة الانتخابية، مع حساباتها الداخلية إذا هي مارست ضغطاً على الحكومة الإسرائيلية، فعمدت إلى التروي كسباً للوقت، ريثما تمر الانتخابات بسلام.

لقد أطلقت إدارة بوش مبادرتها في عام الانتخابات الرئاسية، بدلاً من الانتظار إلى ما بعد نجاحه فيها، الأمر الذي يؤكد أنه كان يريد من خلال أي تقدم تحرزه المفاوضات، حتى ولو مجرد استمرارها، أن يضيف إلى رصيده الانتخابي، علاوة على حرب الخليج، وانهيار المنظومة الاشتراكية، وكبح أوروبا واليابان من الدخول في حرب اقتصادية مع الولايات المتحدة. وبهذا أقدمت تلك الإدارة على مغامرة، ثبت في المحصلة أنها لم تكن في صالحها انتخابياً. ففي سعيها لتحقيق أهدافها من مبادرتها التسووية، اصطدمت إدارة بوش بمواقف الأطراف الإقليمية، وبتعنت حكومة شمير بوجه خاص. وكونها تصدرت رعاية المفاوضات، فقد أخذت على عاتقها المسؤولية عن لملمة الأوضاع، وبالتالي، جمع الأطراف المعنية على مشروع، يقبل كل منها به على مضض، ولا يرضى عنه بقناعة، وإلا تعرضت مبادرتها إلى الفشل، بما يترتب على ذلك من انعكاسات سلبية عليها، إقليمياً ودولياً، وحتى داخلياً على الساحة الأميركية. وفي الواقع، كانت مبادرة إدارة بوش بمثابة اختبار لها في قيادة النظام العالمي الجديد الذي كانت تبشر به. ففي الواقع الملموس، كانت واشنطن الدولة العظمى الأكثر آهلية للتأثير على الأطراف الإقليمية المعنية، ودفعها للقبول بالحلول الوسط التي تقترحها. إلا أن هذه الأطراف، وإسرائيل خصوصاً، كانت تمتلك قدرة على المساومة، وبالتالي، هامشاً من المناورة، مستفيدة من حرص الإدارة الأميركية على الوصول إلى غايتها. والأكيد أن إسرائيل، بواقع علاقتها المميزة بالولايات المتحدة، كات تمتلك الهامش الأوسع للمناورة على أرضية المبادرة الأميركية، وكذلك القدرة الأعلى للمساومة مع راعية المفاوضات. فتناقض الإدارة الأميركية مع الأطراف العربية يبقى في النهاية تناقضاً خارجياً بالنسبة إليها، من الطبيعي أن تسعى إلى حله لصالحها. أما الاصطدام بالحكومة الإسرائيلية فهو قضية داخلية، يدور الصراع على حسمه داخل المؤسسة الأميركية الحاكمة، وتحديداً في الكونغرس. والعامل الرئيسي في مثل هذا الحسم، إذا وقع الخلاف، هو

موازين القوى بين الاحتكارات والبؤر الاقتصادية والسياسية ومجموعات الضغط على الساحة الأميركية نفسها.

من هنا، فالإدارة الأميركية التي تستطيع تفعيل أعلى درجات الضغط التي تقتضيها سياستها على أي من الأطراف العربية، مستندة في ذلك إلى تأييد الرأي العام الأميركي على نطاق واسع، تجد نفسها في موقع مختلف تماماً عندما يحصل الخلاف مع الحكومة الإسرائيلية، ذلك لأن هذه الأخيرة تعمد إلى تفعيل الضغط على الإدارة الأميركية من خلال ساحتها، لأن إسرائيل هي جزء من لعبة القوى داخل تلك الساحة. وبناء عليه، فالإدارة الأميركية التي تقتضيها سياستها الضغط على حكومة إسرائيل، لا بد لها من أن تستند إلى قاعدة داخلية صلبة، تقوم على مصلحة حيوية للاحتكارات الأقوى التي تشكل مركز القرار السياسي، أي على التوازنات بين البؤر الاقتصادية - السياسية على الساحة الأميركية. وعند الأخذ بالاعتبار التركيب المعقد للنظام السياسي - الاجتماعي الأميركي، وتداخل المصالح وتناقضها فيه، ودخول إسرائيل إلى نسيج هذا النظام، وحتى إلى دوائر صنع القرار فيه، يمكن تقدير اتساع هامش المناورة لدى حكومتها في مواجهة الإدارة الأميركية عند وقوع الخلاف بينهما، خصوصاً في سنة الانتخابات الرئاسية، حيث يكون المرشحون عرضة للابتزاز الشديد. وهذا ما حصل بين إدارة بوش، الذي عقد العزم على إنجاز تسوية ما للصراع العربي - الإسرائيلي، وبين حكومة شمير، الذي ذهب إلى مؤتمر مدريد قسراً، وكان مصمماً على إفشال المبادرة الأميركية. وإذ كان هذا الخلاف سبباً في سقوط حكومة شمير في انتخابات سنة (1992)، فإنه كان أيضاً عاملاً في خسارة بوش المعركة الانتخابية لصالح وليام (بيل) كلنتون (انظر أدناه). وقد أفسح ذلك في المجال أمام رابين، في إسرائيل، وكلنتون، في واشنطن، لرأب الصدع الذي تشكل بين حكومة شمير وإدارة بوش السابقتين.

ويبدو أن إدارة بوش كانت جادة في دفع مسار التسوية، الأمر الذي يؤكده خطابها السياسي، وكذلك حركة واشنطن الميدانية، ومثابرة وزير خارجيتها، جيمس بيكر، في الإعداد لعقد مؤتمر مدريد. فجولات بيكر الثماني في المنطقة لتمهيد الطريق أمام التئام المؤتمر، وذلك على خلفية المتغيرات الدولية، وفي سياق عملية تسووية تخدم المصالح الأميركية الحيوية، تؤكد جدية إدارة بوش في سعيها لإنجاز تسوية ما في الشرق الأوسط. وكان انعقاد المؤتمر، وانطلاق المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف، نتاج سعي أميركي خالص تقريباً، تحفزه رؤية أميركية لكيفية ضمان مصالحها في المنطقة بعد حرب الخليج. وفي مستهل خطابه لدى افتتاح «مؤتمر مدريد» (30 تشرين الأول/ أكتوبر 1991)، قال

بوش: «لقد جئنا إلى مدريد في مهمة أمل، هي بدء العمل على التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وشاملة للصراع في الشرق الأوسط. لقد جئنا هنا سعياً لإحلال السلام في منطقة من العالم، ظلت طويلاً في ذاكرة البشرية عنواناً لكثير من الكراهية والمعاناة والحرب. وأعتقد أن لا مسعى أكثر استحقاقاً أو أكثر ضرورة. يجب أن يكون هدفنا واضحاً ومحدداً: فهو ليس إنهاء حالة الحرب في الشرق الأوسط فحسب، وإبدالها بحال عدم اعتداء. إن هذا ليس كافياً ولن يدوم. لكننا نسعى للسلام، السلام الحقيقي. وأعني بالسلام الحقيقي المعاهدات، الأمن، العلاقات الدبلوماسية، العلاقات الاقتصادية، التجارة، الاستثمار، التبادل الثقافي، وحتى السياحة».(132)

واختتم بوش كلمته الافتتاحية بقوله: «وأودّ أن أقول شيئاً عن دور الولايات المتحدة الأميركية. لقد اضطلعت بدور نشيط في جعل هذا المؤتمر ممكناً. وسأقوم أنا ووزير الخارجية، جيمس بيكر، بدور نشيط للمساعدة في إنجاح العملية. ومن أجل هذا الهدف قدمنا تأكيدات كتابية إلى إسرائيل وسوريا والأردن ولبنان والفلسطينيين. وبروح المصارحة والصدق، سنُطلع كل طرف على التأكيدات التي قدمناها إلى الطرف الآخر. ونحن على استعداد لتقديم ضماناتنا وتوفير التكنولوجيا والدعم إذا كان هذا ما يتطلبه السلام. وسندعو أصدقاءنا وحلفاءنا في أوروبا وآسيا لينضموا إلينا في توفير الموارد حتى يمكن أن يسير السلام والرخاء جنباً إلى جنب. ويمكن للأطراف الخارجية أن يقدموا المساعدة. ولكن على شعوب الشرق الأوسط، وحكوماته في النهاية، أن تشكل مستقبل الشرق الأوسط. إن هذه هي فرصتها ومسؤوليتها كي تبذل كل ما في وسعها لتستفيد من هذا التجمع التاريخي، وما يرمز إليه، وما يبشر به، ويجب أن لا يظن أحد أن الفرصة المتاحة لنا لتحقيق السلام ستبقى إذا فشلنا في أن ننتهزها في هذه اللحظة. ومن المفارقات أنها فرصة ولدت من الحرب - من دمار الحروب السابقة والخوف من حروب مقبلة. وقد حان الوقت لوضع نهاية للحرب. وقد حان الوقت لاختيار السلام».(133)

وكان طبيعياً أن تطرح الإدارة الأميركية مبادرتها السياسية انطلاقاً من الواقع القائم، كونها بالأساس عملت لخلق واقع تعتقده مواتياً لها للتقدم نحو أهدافها. ولكن الواقع الذي تشكل بعد حرب الخليج، وعلى الرغم من أنه أفسح في المجال كثيراً أمام واشنطن لتحقيق غاياتها في المنطقة، إلا أنه مع ذلك لم يجعل الطريق ممهداً أمام الأطراف المحلية المعنية

(132) مجلة الدراسات الفلسطينية، (مصدر سابق)، عدد 8، «كلمة الرئيس جورج بوش»، مدريد (30/10/1991)، ص 186.

(133) المصدر السابق، ص 189.

للتوصل إلى التسوية المنشودة أميركياً، إذ بقيت تعتوره مشاكل كثيرة عالقة. وبالتأكيد، فإن المبادرة الأميركية، كما تجلت في مؤتمر مدريد، لا تنطوي على حل للصراع العربي – الإسرائيلي، وبالتالي، فلم تكن خياراً سياسياً للعديد من القوى السياسية والشعبية في المنطقة. ولكن الكلام جرى عن «تسوية» للقضايا التي أفرزها هذا الصراع، ظلت بعيدة عن أن تكون «عادلة وشاملة ونهائية»، وتشكل في أحسن الأحوال، إذا نجحت، «تسوية محطة»، يصعب تحديد إلى أين تؤدي. وإذا كان الواقع القائم حينئذ غير مقبول على الجانب العربي، وبالتالي، فهو يعمل لتغييره وإعادته إلى ما كان عليه قبل حرب 1967، بالاستناد إلى قرارات «الشرعية الدولية»، فإنه في نظر القيادة الإسرائيلية لم يكن كافياً للقبول به كأساس للتسوية. ولمعرفة واشنطن بذلك، ونظراً لانحيازها إلى إسرائيل، فقد أعلنت موقفاً عاماً قائماً على «الحل الوسط الإقليمي»، دون تحديد دقيق لما تقصده بهذا المصطلح الفضفاض. وتملصت واشنطن من مسؤوليتها على هذا الصعيد، بترك الأمر للأطراف المتفاوضة للتوصل إلى اتفاقات فيما بينها. وقد جاء في خطاب بوش المذكور أعلاه ما يلي: «لن يتحقق السلام إلا نتيجة للمفاوضات المباشرة والحلول الوسط، والتنازلات المتبادلة، ولن يُفرض السلام من الخارج عن طريق الولايات المتحدة أو غيرها. ففي حين أننا سنواصل بذل كل ما في استطاعتنا لمساعدة الأطراف على التغلب على العقبات، فإن السلام يجب أن يأتي من داخل المنطقة».[134]

وفي جلسة العمل الأولى للمؤتمر، اتضح أنه على الرغم من الجولات الثماني الإعدادية التي قام بها جيمس بيكر، وأدت في نهاية الأمر إلى لقاء الأطراف المدعوة في مدريد، وهو ما اعتبرته الإدارة الأميركية إنجازاً بحد ذاته، فقد بقي التباين بين مواقف تلك الأطراف هو الغالب على أجواء المفاوضات، وهذا يؤكد أن بيكر إذ تقاطع مع هذه الأطراف في بعض القضايا، فإنه لم يتطابق مع أي منها تماماً، ولا حتى مع الحكومة الإسرائيلية، على الرغم من تلبية العديد من طلباتها التقليدية. وإذ جاء بوش في خطابه على ذكر الأمم المتحدة واشار إلى قراري مجلس الأمن 242 و338 كأساس للمفاوضات، فإنه تنصل من الالتزام بهما، بعد أن كانت إدارته أقنعت الأطراف المعنية بإخراج المفاوضات من إطار الأمم المتحدة وتهميش دورها في العملية السلمية كلها. وقد جاء في خطاب بوش ما يلي: «لقد جئنا إلى مدريد كواقعيين. إننا لا نتوقع التفاوض بشأن السلام خلال يوم أو أسبوع أو شهر أو حتى عام. إن الأمر سيستغرق وقتاً. وفي الواقع يجب أن يستغرق وقتاً... وقتاً كي يتعلم فيه الأطراف الذين ظلوا طويلاً في حالة حرب، الحديث

(134) المصدر السابق، ص 187.

كل إلى الآخر، والاستماع كل إلى الآخر. وقتاً لاندمال الجروح القديمة وبناء الثقة. وفي هذا المسعى يجب ألا يكون الوقت عدواً للتقدم. إن ما نتصوره هو عملية مفاوضات مباشرة تتقدم في مسارين: أحدهما بين إسرائيل والدول العربية، والثاني بين إسرائيل والفلسطينيين، ويجب أن تجري المفاوضات على أساس قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 242 و338».[135]

وحددت إدارة بوش أرضية المفاوضات بين الدول العربية وإسرائيل بقراري مجلس الأمن 242 و338، دون الالتزام بتنفيذهما نصاً وروحاً، أو التعهد بممارسة الضغط على إسرائيل للقبول بالتفسير الدولي لهما، كما لم تشر إلى التزامها بالشاخص العربي في المفاوضات – «الأرض مقابل السلام». في المقابل، حددت السقف الفلسطيني في المفاوضات، وحصرته في «الحكم الذاتي المؤقت». وجاء في خطاب بوش: «وبالنسبة إلى إسرائيل والفلسطينيين، هناك فعلاً إطار للدبلوماسية. وستجري المفاوضات على مراحل تبدأ بمحادثات في شأن ترتيبات حكم ذاتي مؤقت. إننا نهدف إلى التوصل إلى اتفاق خلال عام. وحالما يتم الاتفاق تستمر ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت خمسة أعوام. وفي بداية العام الثالث، تبدأ مفاوضات بشأن الوضع الدائم. ولا يستطيع أحد أن يحدد النتيجة بدقة، وفي رأينا يجب أن يتطور شيء. يجب أن يكون هناك شيء مقبول لإسرائيل والفلسطينيين والأردن. ويمنح الشعب الفلسطيني سيطرة ذات معنى على حياته ومصيره، ويوفر الأمن لإسرائيل والقبول بها. ويمكن أن نقدر جميعاً أن كلاً من الطرفين، الإسرائيليين والفلسطينيين، يهتم بالحل الوسط، ويهتم بالتوصل إلى حل حتى بالنسبة إلى أصغر النقاط، مخافة أن تصبح سابقة لأمور مهمة فعلاً. لكن يجب ألا يتجنب أحد الحل الوسط أو الترتيبات المؤقتة، لسبب بسيط هو أن أي شيء يتم الاتفاق عليه الآن لن يضر بالوضع الدائم للمفاوضات، بل على النقيض، فإن هذه المفاوضات التالية ستتحدد على أساس الأوضاع الخاصة بها».[136]

وعلى خلفية المسارات «التسووية» السابقة، ومواقف إسرائيل فيها، تبين في جلسات مؤتمر مدريد أن الإدارة الأميركية استجابت لمطالب حكومة إسرائيل، وحملت الأطراف المشاركة في المفاوضات على القبول بها، وذلك فيما يلي: «1- استبعاد فكرة المؤتمر الدولي المتمتع بصلاحيات كاملة، والمعقود بدعوة من الأمم المتحدة وبرعايتها لتطبيق القرارين 242 و338. 2) القبول بـ «مؤتمر سلام» تكون الأمم المتحدة فيه

(135) المصدر السابق، ص 187.
(136) المصدر السابق، ص 188.

مدعوة لا داعية، وبصفة مراقب فقط، مؤتمر لا يملك «سلطة فرض حلول على الأطراف» أو «سلطة اتخاذ قرارات للأطراف، أو القدرة على التصويت على القضايا أو النتائج». ويعقد جلسات افتتاحية فقط للاستماع إلى خطابات، وينفضّ بعدها. ولا يمكن الدعوة إلى عقده مرة أخرى إلا «بموافقة جميع الأطراف». 3) قبول سوريا ولبنان و«الأردن وفلسطين» بمفاوضات مباشرة، ثنائية، كل على حدة، مع إسرائيل للتوصل إلى «سلام حقيقي» على أساس، «وليس تطبيق»، القرارين 242 و338. 4) قبول الدول العربية الرئيسية الأخرى (بالإضافة إلى الدول المذكورة أعلاه) بالمشاركة في مفاوضات متعددة الأطراف مع إسرائيل، للبحث في قضايا مثل: الرقابة على الأسلحة، والأمن الإقليمي، وقضايا اللاجئين، والبيئة والتنمية الاقتصادية، والموضوعات الأخرى ذات الاهتمام المشترك». (137)

وبالنسبة إلى البعد الفلسطيني، حققت إدارة بوش لحكومة إسرائيل كل شروطها تقريباً، وحملت الأطراف الأخرى على القبول بها، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ذاتها. وفيما يلي أبرز ما تم تمريره: «1- القبول بحل على مرحلتين: المرحلة الأولى «ترتيبات حكم ذاتي» مؤقت لمدة خمسة أعوام؛ والمرحلة الثانية حل دائم، وتجري المفاوضات في شأن الحكم الدائم بدءاً من العام الثالث للاتفاق على ترتيبات الحكم الذاتي. 2) التنازل عن التمثيل الفلسطيني المستقل، والقبول بالمشاركة في المفاوضات من خلال وفد أردني - فلسطيني مشترك. 3) التنازل عن مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية رسمياً في المفاوضات. 4) التنازل عن مشاركة ممثلين عن سكان القدس، وعن الشتات الفلسطيني، في الوفد الرسمي الأردني - الفلسطيني، والاكتفاء بممثلين من الضفة والقطاع من غير سكان القدس. 5) القبول بالبحث في مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في المفاوضات المتعددة الأطراف لا في المفاوضات الثنائية، «الأردنية - الفلسطينية - الإسرائيلية». 6) أن الولايات المتحدة لا تؤيد إنشاء دولة فلسطينية مستقلة. 7) أن الولايات المتحدة لا تهدف إلى إدخال منظمة التحرير الفلسطينية في العملية [عملية المفاوضات]، أو التسبب بدخول إسرائيل في حوار أو مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية». (138)

ويلفت النظر أن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية قبلت بالشروط التي وضعتها واشنطن على المشاركة الفلسطينية في مؤتمر مدريد، نزولاً عند رغبة حكومة شمير،

(137) خليفة، أحمد، مجلة دراسات فلسطينية، عدد 8، ص 164-165.
(138) المصدر السابق، ص 165.

التي بمنطلقاتها الأيديولوجية كانت تولي البعد الفلسطيني الأولوية على الأبعاد الأخرى في الصراع العربي - الإسرائيلي. ووفرت المنظمة الغطاء لوفد الداخل للمشاركة في المفاوضات على أساس الشروط الإسرائيلية. فتشكيل الوفد من الداخل فحسب، باستثناء القدس، يعني تغييب فلسطينيي الخارج، واستبعاد المنظمة نفسها حتى، من المشاركة في المفاوضات، التي من المفترض أن تقرر مصير الشعب الفلسطيني. وهذا ما يوحي بأن المشاركة الفلسطينية تنطلق من أرضية الانتفاضة في الداخل لتغييب المنظمة في الخارج، كممثل للشعب الفلسطيني كله. وذهب هذا الوفد إلى مدريد وكأنه يمثل الانتفاضة، فكان حضوره، شكلاً ومضموناً، تغييباً للحقيقة الفلسطينية في الصراع العربي - الإسرائيلي. والمفارقة الغريبة أن هذا الحضور الجزئي كان يفترض، بل يشترط، التغييب الكلي للبعد الفلسطيني، أي أن الجزء حضر على حساب الكل، وليس من أجله، أو في سبيله، وهو تشويه للقضية التي كانت منظمة التحرير تمثلها.

وبالنسبة إلى الخلاف التقليدي في مفاوضات التسوية السابقة حول تفسير القرار 242، انطلقت المبادرة الأميركية من أن مفهوم واشنطن له يقضي باستبدال «مناطق في مقابل السلام»، وليس كل الأراضي المحتلة في عام 1967، حسب التفسير العربي للقرار إياه، وأن ذلك يسري على جميع الجبهات، أي تعديل حدود ما قبل 1967، كما في الضفة الغربية وقطاع غزة، كذلك في الجولان، وهو أساس التحرك الأميركي. وكان بوش قد أعلن ذلك في خطاب له أمام الكونغرس (آذار/ مارس 1991)، وكرره في الجمعية العمومية للأمم المتحدة (أيلول/ سبتمبر 1991). ولكن حكومة إسرائيل رفضت هذا المفهوم، وطرحت موقفها التقليدي بأن القرار 242 يتحدث عن انسحاب من «مناطق محتلة»، وليس من «كل المناطق المحتلة». وأن إسرائيل انسحبت فعلاً من سيناء، وليس عليها الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان، وهي «لا تنوي أبداً فعل ذلك». وبعد أخذ وردّ، طالبت حكومة شمير أن تخلو وثائق المؤتمر من ذكر مبدأ «الأرض مقابل السلام»، وأن تلتزم الولايات المتحدة الامتناع عن إبداء رأيها في الموضوع، سواء في تصريحات علنية، أو في أثناء المفاوضات عندما يتطلب الأمر تدخلها لحلحلة الأمور. وبالفعل، جاءت رسالة الدعوة إلى «مؤتمر مدريد» خالية من ذكر مبدأ «مناطق في مقابل السلام»، واكتفت بالنص على أن المؤتمر يعقد على أساس القرارين 242 و338. لكن، في المقابل، رفضت الولايات المتحدة التزام الامتناع عن إبداء رأيها، وضمنت رسائل التطمينات التي وجهتها إلى الفلسطينيين والعرب مبدأ «مناطق في مقابل السلام»،

وأفهمت إسرائيل أنها ستواصل الإعراب عن موقفها في هذا الشأن، وستتصرف في المفاوضات بوحي منه.[139]

وفي جولات بيكر، وعندما طرحت الأطراف مسألة الضمانات من واشنطن، طلبت حكومة إسرائيل «أن تتضمن رسالة الضمانات الأميركية إليها بنداً ينص على حقها في طرح تفسيرها الخاص للقرار 242، وبنوداً أخرى ذات صلة بموضوع الانسحاب، أهمها: إعادة تأكيد التزام الرئيس الأميركي، جيرالد فورد، لرئيس حكومة إسرائيل الأسبق، يتسحاق رابين، في سنة 1975، بشأن الجولان، وإعادة تأكيد تصريحات لرؤساء أميركيين ومسؤولين كبار بأن الولايات المتحدة لا تعتبر حدود 1967 «آمنة وقابلة للدفاع عنها». ويتضح من مجرى المفاوضات أن الولايات المتحدة استجابت لمطالب إسرائيل، وإن لم يكن كلياً. ففي رسالة الضمانات إلى حكومة شمير، أوردت إدارة بوش النص بأن «هناك تفسيرات مختلفة لقرار مجلس الأمن رقم 242، وأن تلك التفسيرات ستطرح خلال المفاوضات». ونصت تلك الرسالة في موضوع آخر على أن «الولايات المتحدة ستؤيد موقفاً يقضي بأن تسوية شاملة مع سوريا، في سياق اتفاق سلام، يجب أن تضمن أمن إسرائيل إزاء هجوم يُشن من هضبة الجولان ضدها»، وأنها «ستعطي وزناً كبيراً لموقف إسرائيل القائل أن أية تسوية سلمية مع سوريا يجب أن تقوم على بقاء إسرائيل في هضبة الجولان». وفيما يتعلق بالحدود، رفضت واشنطن النص على أنها «تعتبر حدود 1967 آمنة وقابلة للدفاع عنها»، واكتفت بالتأكيد أنها «لم تبلور بعد موقفاً نهائياً من مسألة الحدود».[140]

وبالنسبة إلى موضوع مدينة القدس، أصرت حكومة شمير على أنها ليست موضوعاً للتفاوض، كونها «عاصمة إسرائيل الموحدة إلى الأبد، تحت السيادة الإسرائيلية»، على حد قولها. ورفضت مشاركة أي فلسطيني من سكان القدس في الوفد إلى المفاوضات، كما في أية ترتيبات محتملة للحكم الذاتي، وهددت بمقاطعة مؤتمر مدريد إذا جرى تجاوز هذه الشروط. فاضطرت إدارة بوش إلى الالتفاف على الموضوع، واقترحت: «تأجيل البحث في موضوع القدس إلى مرحلة المفاوضات مع الفلسطينيين بشأن الحكم الذاتي، وحل مشكلة تمثيل سكان القدس في المرحلة الحالية من المفاوضات عن طريق تعيين مقدسيين بارزين من سكان القدس سابقاً في الوفد الأردني الذي يشكل جزءاً من الوفد الأردني – الفلسطيني الرسمي. ومن أجل الحصول على موافقة الفلسطينيين على هذا

(139) المصدر السابق، ص 166.
(140) المصدر السابق، ص 167.

الترتيب، وافقت على تمثيل لسكان القدس في المفاوضات الحالية في «وفد استشاري فلسطيني»، يرافق الوفد الرسمي إلى المفاوضات... وضمنت رسالة التطمينات الأميركية للفلسطينيين بنوداً مخالفة للموقف الإسرائيلي. وقد ورد في هذه البنود: كل ما يفعله الفلسطينيون، خلال هذه المرحلة من المفاوضات، لن يؤثر في مطالبتهم بالقدس الشرقية، ولا يشكل سابقة بالنسبة إلى نتائج المفاوضات؛ موقف الولايات المتحدة هو أن لسكان القدس الحق في التصويت لمؤسسات الحكم الذاتي؛ تعتقد الولايات المتحدة أن لسكان القدس الحق في المشاركة في المرحلة النهائية من المفاوضات؛ تؤيد الولايات المتحدة أن في إمكان الفلسطينيين إثارة أي مطلب خلال المفاوضات بما في ذلك ما يتعلق بالقدس الشرقية».[141]

ولعل أهم نقاط الخلاف التي برزت في مسار المفاوضات على أرضية المبادرة الأميركية بين إدارة بوش وحكومة شمير، تتعلق بالاستيطان في المناطق المحتلة عام 1967. لقد انطلقت إدارة بوش من موقف واشنطن التقليدي بعدم شرعية هذا الاستيطان، وذلك انسجاماً، ولو شكلياً، مع ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها التي وافقت الولايات المتحدة عليها. في المقابل، اعتبرت حكومة شمير «أن حق اليهود في الاستيطان في جميع أنحاء «أرض – إسرائيل» موضوع غير قابل للنقاش أو المساومة، وأن تجميد بناء المستعمرات من جانب حكومة إسرائيل، «سيشكل حافزاً للجانب العربي على الاعتقاد أن ادعاءه ملكية الأرض شرعي وقانوني»، وأن المستعمرات، على أية حال، هي جزء من المسألة الإقليمية، وهذه اتفق على مناقشتها في مرحلة المفاوضات بشأن الحل الدائم». وفي الواقع، انفجر هذا الخلاف عندما أصرت حكومة شمير على انتزاع قرار من إدارة بوش بضمانات قرض بقيمة عشرة مليارات دولار، لتمويل استيعاب المهاجرين اليهود السوفيات. وردت واشنطن باشتراط موافقتها على القرض بالامتناع عن بناء المستوطنات في المناطق المحتلة عام 1967. لكن حكومة شمير رفضت ذلك، وحصلت المجابهة بين إدارة بوش وأنصار إسرائيل في الكونغرس. «وعلى الرغم من انتصار الإدارة الأميركية في معركة الضمانات، فإنها لم تنجح في الحصول على موافقة إسرائيل على تجميد الاستيطان، وكانت النتيجة أنها قبلت ببدء المفاوضات مع استمرار الاستيطان، وأرغمت الفلسطينيين والعرب على القبول بذلك، مع وعود باستمرار الضغط على إسرائيل من أجل إيقاف الاستيطان بعد بدء المفاوضات».[142]

(141) المصدر السابق، ص 167–168.
(142) المصدر السابق، ص 168–169.

وكذلك «طلبت إسرائيل من الولايات المتحدة ضمانات بعدم التدخل في المفاوضات الثنائية المباشرة بينها وبين الدول العربية والفلسطينيين، بتقديم تفسيرات أو مقترحات أو تصورات فيما يتعلق بالنقاط المختلف بشأنها». وادعت أن مثل هذا التدخل قد يخلق انطباعاً لدى العرب والفلسطينيين بأنه «إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق فستتقدم الولايات المتحدة بمقترحات من جانبها، وإذا نشأ مثل هذا الانطباع، فلن يستطيع أي عربي التوصل معنا إلى حلول وسط في أي موضوع». وقد رفضت الولايات المتحدة تقديم ضمانات كهذه، وأوضحت أنها وإن كانت «لن تفرض حلولاً على أحد»، فإنها «تحتفظ لنفسها بالحق في إعلان مواقفها عند الضرورة». ولكنها في الوقت نفسه، امتنعت من وضع أية آلية للتدخل الأميركي (أو الدولي) في المفاوضات لكسر الجمود المتوقع أن يطرأ عليها، مراراً وتكراراً، نتيجة الهوة الكبيرة في المواقف بين الأطراف العربية وإسرائيل فيما يتعلق بمعظم المسائل، واكتفت بما ورد في رسالة الدعوة إلى «مؤتمر السلام»، بأن «من المفهوم أن الدولتين اللتين سترعيان المؤتمر تعهدتا بإنجاح العملية السلمية». (143)

وفوق ذلك، أثارت حكومة شمير مع إدارة بوش عدداً من القضايا الإجرائية في سير المفاوضات، منها:

«(1)طلبت حكومة إسرائيل حق الاعتراض على تشكيلة الوفد الفلسطيني في الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك، لكن الولايات المتحدة رفضت ذلك، واكتفت بتحديد معايير لاختيار أعضاء الوفد وطلبت من الفلسطينيين مراعاتها، وضمنت رسالة الضمانات الأميركية لإسرائيل فقرة تنص على أنه لن يتعين على أي طرف في العملية الجلوس مع من لا يرغب في مجالسته، ولا يجوز أن تكون هناك مفاجآت فيما يتعلق بنوعية التمثيل في المؤتمر أو في المفاوضات».

«(2) اعترضت إسرائيل على «الوفد الاستشاري «الفلسطيني»، الذي ضم ممثلين عن القدس والشتات، وطالبت بمنعه من الاشتراك في المؤتمر والمفاوضات، لكن الولايات المتحدة رفضت ذلك ووجهت الدعوة إليه رسمياً ومباشرة الحضور».

«(3) اعترضت إسرائيل على إلقاء الوفد الفلسطيني الرسمي كلمة مستقلة في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر السلام، ورفضت الولايات المتحدة الاعتراض. وخصصت رئاسة المؤتمر للوفد الفلسطيني وقتاً مساوياً لوقت باقي الوفود المشاركة في المؤتمر لإلقاء كلمة خاصة به».

(143) المصدر السابق، ص169.

«(4) اعترضت إسرائيل على تلقي الوفد الفلسطيني تعليمات من منظمة التحرير الفلسطينية، أو التشاور معها، قبل المؤتمر وخلاله، وفي أثناء المفاوضات المرتقبة، وطلبت ضمانات أميركية بذلك. لكن الولايات المتحدة رفضت الاعتراض وتقديم الضمانات، وأكدت حق الوفد الفلسطيني في «التشاور من وراء الستار» مع من ترغب في التشاور معه». (144)

لقد أوضحت جولات بيكر الثماني، وتشبثه بتوصيل مبادرة حكومته إلى نتائج ملموسة، اهتمام إدارة بوش في دفع مسار التسوية. وفي المحصلة، استجابت الأطراف المعنية للدعوة إلى عقد مؤتمر مدريد، وإن بدرجات متفاوتة من الرغبة في الحضور أو المشاركة على كره. وعلى الرغم من تلبية شروط حكومة شمير دون تقديم تنازلات من جانبها، سواء في النواحي الجوهرية أو الإجرائية، فقد بدا واضحاً أن تلك الحكومة اتخذت قرار المشاركة في المؤتمر على مضض. واختار رئيسها أن يقود الوفد بنفسه، وليس وزير خارجيته، دافيد ليفي، ليضمن السيطرة الكاملة على تصرف الوفد الإسرائيلي في المؤتمر. وفي مدريد، كما في واشنطن لاحقاً، ظل الوفد الإسرائيلي يعمل على عرقلة المفاوضات عبر التركيز على القضايا الإجرائية في المفاوضات الثنائية. أما في موسكو، حيث بدأت المفاوضات المتعددة الأطراف، فإن الوفد الإسرائيلي لم يخرج عن النهج الذي وضعته حكومة شمير، ولكن من خلال القفز إلى البحث في قضايا لم تتوفر لها الأرضية الملائمة في المفاوضات الثنائية، وبالتالي، محاولة إدخال المسار بمجمله في متاهات لا تمت بصلة إلى نقطة البداية التي انطلقت منها المفاوضات، وعقد مؤتمر مدريد على أساسها، وتحديداً مبدأ «الأرض مقابل السلام». وإسرائيل التي كانت ترفض هذه المعادلة، سارع وفدها إلى طرح قضايا، من شأنها إذا تم حسمها، أن تضفي طابعاً من الشرعية على الوضع القائم، الذي عقد المؤتمر أصلاً من أجل معالجة الاشكاليات التي يثيرها.

وفي مدريد، وفي جلسة افتتاح المؤتمر، اتسمت كلمة رئيس حكومة إسرائيل بالتزمت في التشبث بالخرافات الصهيونية حول فلسطين، وبالتعنت في طرح المواقف الاستفزازية للوفود العربية المشاركة، والتمسك بالمقولات التقليدية للصهيونية التنقيحية التي ينتمي إليها. فبادر منذ البداية إلى نسف الأساس الذي بموجبه قبل الجانب العربي حضور المؤتمر، وهو «الأرض مقابل السلام»، وأعلن قائلاً: «إننا نعلم أن شركاءنا في المفاوضات سيطرحون مطالب إقليمية من إسرائيل، لكن كما يتضح من مراجعة تاريخ النزاع المتواصل فإن هذا النزاع ليس إقليمياً في حقيقته، فهذا النزاع نشب قبل أن تقع غزة ويهودا والسامرة

(144) المصدر السابق، ص 170.

والجولان في يد إسرائيل في حرب دفاعية. ولم يكن هناك دليل على الاعتراف بإسرائيل قبل تلك الحرب في سنة 1967، حين لم تكن المناطق المقصودة تحت السيطرة الإسرائيلية». ومضى شمير يقول: «إننا نعدّ 4 ملايين، وتعد الدول العربية من المحيط الأطلسي حتى الخليج 170 مليوناً، ونحن نسيطر على 28 ألف كيلومتر مربع، بينما يسيطر العرب على مناطق تبلغ 14 مليون كيلومتر مربع. إن القضية ليست قضية الأرض، بل قضية وجودنا. وسيكون من المؤسف أن تتركز المحادثات أولاً وقبل كل شيء على الأرض. فهذه أسرع الطرق إلى الجمود، في حين أن ما نحتاج إليه أولاً وقبل كل شيء هو بناء الثقة وإزالة خطر المواجهة، وتطوير علاقات في مجالات عدة بقدر الإمكان». (145)

وتابع شمير أطروحاته التقليدية المتعنتة، وكأن لا جديد تحت الشمس، فقال: «لقد آمنا دائماً بأن المحادثات المباشرة الثنائية يمكن أن تحقق السلام، ووافقنا على أن نمهد لهذه المحادثات بهذا المؤتمر الاحتفالي. غير أننا نرجو أن تكون الموافقة العربية على إجراء محادثات مباشرة وثنائية دليلاً على إدراكها أن لا وجود لغير هذه الطريق إلى السلام في الشرق الأوسط. ففي ذلك مغزى خاص لأن مثل هذه المحادثات يعني القبول المتبادل، وجذور النزاع هي الرفض العربي للاعتراف بشرعية دولة إسرائيل». واستطرد شمير يقول: «إن المفاوضات المتعددة الأطراف، التي ستواكب المفاوضات الثنائية، هي عنصر حيوي في العملية. ففي هذه المحادثات ستناقش العناصر الأساسية للتعايش والتعاون الإقليمي، ولا يمكن قيام سلام حقيقي في منطقتنا من غير أن تعالج هذه الموضوعات الإقليمية وتحلّ». وأضاف شمير: «إننا نؤمن بأن هدف التفاوض المباشر هو توقيع معاهدات سلام بين إسرائيل وجاراتها، والتوصل إلى اتفاق على ترتيبات مرحلية للحكم الذاتي مع العرب الفلسطينيين... لكن لا يمكن تحقيق هذا الأمر من دون النية الطيبة. إنني أدعو الزعماء العرب الموجودين هنا وهؤلاء الذين لم ينضموا بعد إلى العملية، وأقول لهم أثبتوا لنا وللعالم أنكم تقبلون بوجود إسرائيل. أظهروا استعدادكم لقبول إسرائيل ككيان ثابت في المنطقة، هيا ليسمعكم الناس في منطقتنا بلغة التصالح والتعايش مع إسرائيل». (146)

ولم يدّخر شمير وسعاً في إلقاء المواعظ الاستفزازية على الوفود العربية المشاركة،

(145) مجلة الدراسات الفلسطينية، «كلمة رئيس الحكومة الإسرائيلية، يتسحاق شمير، مدريد، 31/10/ 1991»، [مقتطفات]، عدد 8، ص201.
(146) المصدر السابق، ص200.

فتوجه إليها قائلاً: «إننا نود أن نرى في بلادكم وضع حدّ للدعاية المسمومة ضد إسرائيل. إننا نرغب في أن نرى دلالة على التعطش إلى السلام الذي يميز المجتمع الإسرائيلي... إننا ندعوكم إلى نبذ الجهاد ضد إسرائيل... ندعوكم إلى إدانة ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية الذي يدعو إلى القضاء على إسرائيل. إننا ندعوكم إلى إدانة التصريحات التي تدعو إلى القضاء على إسرائيل مثل ذلك التصريح الذي صدر عن مؤتمر الرفض في طهران في الأسبوع الماضي. إننا ندعوكم إلى تمكين اليهود الراغبين في الخروج من بلادكم من تحقيق رغباتهم... ونحن نوجه هذه الدعوة إلى العرب الفلسطينيين ونقول لهم اتركوا العنف والإرهاب واستغلوا الجامعات في المناطق المدارة والتي أمكن إقامتها فقط في العهد الإسرائيلي للتحصيل العلمي وللتطور، لا للتحريض والعنف. توقفوا عن تعريض أبنائكم للخطر بإرسالهم لقذف القنابل والحجارة على الجنود والمدنيين... إننا ندعوكم إلى التخلص من دكتاتوريين، مثل صدام حسين، هدفهم تدمير إسرائيل، وإلى وقف التعذيب الوحشي وقتل كل من لا يتوافق معكم. وافسحوا لنا المجال وللأسرة الدولية لإقامة مساكن ملائمة لهؤلاء القاطنين في مخيمات اللاجئين، وقبل كل شيء نأمل بأن تدركوا في نهاية الأمر أنه كان بإمكانكم الحضور إلى هذه المائدة قبل زمن طويل وبعيد وتوقيع اتفاق كامب ديفيد لو أنكم احترمتم الحوار بدل العنف والتعايش بدل الإرهاب». (147)

إن التمعن في خطاب شمير يظهر نواياه في إدخال المفاوضات في متاهات ومسالك ملتوية، تنتهي بها إلى الإحباط والفشل. وقد أكد ذلك بنفسه لاحقاً. وما أن انطلقت تلك المفاوضات حتى راح التوتر يختمر بين إدارة بوش وحكومة شمير، واتخذ الخلاف بينهما منحى مفتوحاً على احتمالات بعيدة المدى، كما بدأ التعبير عنه يجري بمصطلحات تنم عن عدم الثقة، بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل. وكانت معركة ضمانات القروض، بقيمة 10 مليارات دولار، وعلى مدى خمس سنوات، دليلاً على عدم الثقة بينهما. فلقد سبق وتقدمت إسرائيل بطلبات مادية وتسليحية، منتهزة فرصة إطلاق واشنطن مبادرات سياسية للتسوية، أو فرصة نهاية ولاية رئيس معين للحصول منه على تعهدات تلزم الذي يليه. ولكن إصرار حكومة شمير على انتزاع موافقة من إدارة بوش، وهي تخوض معركة انتخابية صعبة، على ضمانات بمبالغ ضخمة لتمويل عملية توطين المهاجرين الجدد من يهود الاتحاد السوفياتي سابقاً، ولمدة خمس سنوات، هو دليل على القلق الذي يساور حكومة شمير من نوايا إدارة بوش. وذلك

(147) المصدر السابق، ص 200–201.

على الرغم من الجهود الضخمة التي قامت بها تلك الإدارة لجعل هذه الهجرة ممكنة، ومن تعهداتها المتكررة بالعمل على توفير الضمانات المطلوبة في الوقت المناسب. وهذه الأزمة التي افتعلتها حكومة شمير هي في الأساس سياسية وليست اقتصادية، كما أكد في حينه وزير المالية في حكومة شمير، يتسحاق موداعي. وليس أدل على ذلك من موقف المعارضة الإسرائيلية، التي ذهب زعيمها، يتسحاق رابين، إلى تسمية نشاط حكومة شمير الاستيطاني في المناطق المحتلة «استيطاناً سياسياً». ورأت المعارضة في موقف حكومة شمير ذريعة لعرقلة المفاوضات وإحراج إدارة بوش، وكبحها عن الإسراع في مسار التسوية؛ وفي المحصلة فرض إرادتها على واشنطن، الأمر الذي عبر عنه بيكر أمام الكونغرس بقوله: «إننا نقدم الدعم لأولئك الذين ينفذون سياستنا، وليس لمن يحاول فرض سياسته علينا». (148)

إن نظرة سريعة على سير المفاوضات في الجولات المتعاقبة، وحتى في مرحلة التمهيد لعقد مؤتمر مدريد، تظهر الاستعجال الأميركي للتقدم، ولو الشكلي، فيها، من جهة، في مقابل محاولات حكومة إسرائيل المماطلة والعرقلة وكسب الوقت، من جهة أخرى. فإدارة بوش، ونظراً لحيوية المبادرة بالنسبة إليها، سارعت إلى طرحها في عام الانتخابات الرئاسية؛ أولاً، للإبقاء على زخم سيطرتها على مجريات الأحداث في الشرق الأوسط بعد حرب الخليج؛ وثانياً، لتفادي دخول أطراف عالمية أخرى على خط المفاوضات؛ وثالثاً، لدعاوى انتخابية أميركية. فاصطدم هذا التحرك السريع من قبل واشنطن بعدم جاهزية إسرائيل للدخول في مفاوضات جدية بشأن التسوية. وراحت حكومتها تبتز إدارة بوش، مستغلة حاجة هذه الأخيرة لإنجاز تسوية بعد حرب الخليج، تغطي بها على دورها في تلك الحرب، على الأقل في نظر حلفائها العرب فيها، وتحاول من خلالها تبرئةنفسها من تهمة «ازدواجية المعايير» و«الكيل بمكيالين» من قبل أصدقائها العرب. واعتقدت حكومة شمير أنها قادرة على ابتزاز إدارة بوش، وأن الفرصة مناسبة لذلك؛ وقد قامت بذلك فعلاً، وحصلت على الكثير من شروطها لقبول المبادرة الأميركية، انطلاقاً من الاعتقاد بأن ليس لدى واشنطن من مخرج، إلا تلبية شروط إسرائيل. ذلك لأنها بعد حرب الخليج ورغبة منها في تأمين مصالحها الحيوية، كانت تسعى جاهدة لتحقيق تسوية في الشرق الأوسط، على أساس مبادرتها. كما كانت حكومة شمير تعي أهمية إسرائيل للاستراتيجية الأميركية في المنطقة، وإن لم تشارك علناً في حرب الخليج. فإسرائيل،

(148) مجلة الدراسات الفلسطينية، «شهادة وزير الخارجية الأميركي أمام لجنة الشؤون الخارجية..»، عدد 9، ص 245-249.

كما هو معلوم، مرتبطة مع الولايات المتحدة بالإعلان عن «التعاون الاستراتيجي» بينهما.

وفيما أخذت المفاوضات تراوح في مكانها، ومعركة الانتخابات تحتدم في إسرائيل والولايات المتحدة، اشتدّ الخلاف بين إدارة بوش وحكومة شمير. وتجدر الإشارة إلى أن مجرد القبول بالمشاركة في المفاوضات من دون الخوض في بحث القضايا الجوهرية، قد أدى إلى انحلال الائتلاف الحكومي، ومن ثم إلى سقوط الحكومة، وتقديم موعد الانتخابات العامة، مع كل ما يرافق ذلك من تفجر للصراعات داخل الأحزاب الرئيسية ذاتها. فعلى الرغم من العلاقة المميزة بين إسرائيل والولايات المتحدة، وهي علاقة بالتأكيد غير عادية في الأعراف والتقاليد الدولية، فإن قناعة واشنطن بالفوائد التي تجنيها إسرائيل من مبادرتها، لم تكن تتطابق تماماً مع القناعات التي تحملها حكومة شمير. وقد وصفها أحد المراقبين بقوله: «إن مؤتمر السلام يعقد في ظل وجود حكومة يمينية متطرفة في إسرائيل، لا ترغب، ولا تنوي التوصل إلى تسوية إقليمية للصراع الفلسطيني/ العربي - الإسرائيلي. وتصر هذه الحكومة، في مخاطبتها الإسرائيليين على أن تطرفها ودفعها في اتجاه تكثيف عملية الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة هما السبب الذي دفع بالعرب إلى التوجه نحو المؤتمر لإجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل، وبالتالي، فإن هذه الحكومة تجد أن استمرارية تطرفها وسلبيتها تجاه مسألة التسوية، ستجلب لها الإيجابيات من الجانب العربي». (149)

وكانت المعارضة في إسرائيل أكثر ميلاً إلى الانسجام مع الإدارة الأميركية، إلا أن ذلك في السياق العام لا يغير كثيراً، ذلك لأن الانقسام في إسرائيل حول التسوية يكاد يكون متعادلاً. وفي حين تنظر واشنطن إلى إسرائيل من خلال أهميتها في خدمة تجسيد سياستها في المنطقة، فإن القيادة الإسرائيلية تنظر إلى السياسة الأميركية من منظور ما تقدمه للمشروع الصهيوني أيضاً، وتحديداً في شقه اليهودي. وعلى هذا الفارق في المنظور دار الخلاف بين حكومة شمير وإدارة بوش. وهو خلاف في إطار الاستراتيجية الواحدة؛ والصراعِ المترتب عليه هو صراع داخلي، تدور رحاه داخل المؤسسة الحاكمة في واشنطن أساساً. ويقول المراقب السياسي أعلاه ما يلي: «أما الوضع السياسي داخل الساحة الإسرائيلية، فلا ينبئ بإمكان تحقق تحول ملموس في السياسة الإسرائيلية في زمن قريب. فالإسرائيليون منقسمون على أنفسهم بشأن متطلبات «السلام»، ولدى «أودع حمائمهم» الكثير من الشروط والمطالب لعقد تسوية إقليمية. وضمن الانقسامات

(149) الجرباوي، علي، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد8، ص136.

الداخلية، والهرم الذي أصاب حزب العمل بالترهل وفقدان البصر والبصيرة، أصبح الليكود يمثل الوسط في إسرائيل. والمعنى أنني لا أعتقد وجود إمكان قوي لتغير ملموس في شكل الحكومة الإسرائيلية وسياستها، في المستقبل المنظور. وعليه، فإن «مؤتمر السلام» محكوم في مساره المرحلي بالتركيبة السياسية الحالية في إسرائيل؛ وهي تركيبة لا تهدف في واقع الأمر إلى التوصل إلى تسوية سياسية مقبولة مع العرب، بقدر ما تهدف من «المؤتمر» إلى المماطلة وكسب الوقت لتثبيت وقائع في الأراضي المحتلة، يصبح معها إمكان التوصل إلى تسوية إقليمية للصراع أمراً مستحيلاً في غضون أعوام قليلة».[150]

لقد أقلقت المبادرة الأميركية حكومة شمير، وانعكست سلباً على المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة، لما أحدثته من تعارضات داخلها، وبالتالي، بروز تشكلات وتكتلات متباينة في مواقفها من التسوية وشروطها. وذلك مع أن نقاط الخلاف بين الجانبين، على أهميتها ودلالتها، وكذلك على خلفيتها في سياق مبادرة تسووية شاملة، كما كانت واشنطن تطرحها، ظلت محصورة في العلاقات الفوقية، ولم تطل المسائل الجوهرية بين إسرائيل والولايات المتحدة. ففي المحصلة، كان خلافاً في إطار الاستراتيجية الواحدة، ويدور حول أنجع السبل لخدمة المصلحة المشتركة. وكان همّ القيادة الإسرائيلية ضمان موقع كيانها في قلب تلك الاستراتيجية، وتأمين مردود ذلك عليه في المستقبل. وبدا أن الشك كان يساور القيادة الإسرائيلية في شأن آهلية الشق اليهودي الاستيطاني من المشروع الصهيوني لمواكبة المتغيرات في حركة الشريك الإمبريالي، وبالتالي، قدرته على إعادة صوغ الذات بما ينسجم مع الواقع المتشكل بفعل تلك المتغيرات. وبالاختصار، قدرة الشق اليهودي على الاحتفاظ بوحدة مرتكزات ما يسميه «أمنه الاستراتيجي»، والتي تتمحور حول «تهويد فلسطين»، ويمكن تلخيصها بالمحاور الثلاثة التالية: أ) علاقة المستوطنين الإسرائيليين بيهود الخارج، وبالتالي، مركزية إسرائيل في حياة يهود العالم؛ ب) العلاقة بين الهوية المكتسبة للمستوطنين والأرض المحتلة بالقوة؛ ج) العلاقة الهامة جداً بين المستوطَن والبلد الأم في ظل المتغيرات الدولية. وإذ لم تكن المبادرة الأميركية تهدد هذه المرتكزات أبداً، إلا أن الآراء اختلفت بشأنها داخل إسرائيل؛ وبالأصل، في مسألة تحديد معالم هذه المحطة على طريق الوصول إلى الهدف النهائي للمشروع الصهيوني. وانقسم جمهور المستوطنين الإسرائيليين إلى نصفين متعادلين تقريباً، الأمر الذي حال دون قدرة المؤسسة الحاكمة في إسرائيل على اتخاذ القرار بشأن التسوية،

(150) المصدر السابق، ص137.

وبالتالي، تحديد حدود هذه الدولة البشرية والجغرافية والسياسية، خاصة وأن الحديث يدور عن التسوية بمصطلحات الشمولية والنهائية.

لم تكن إسرائيل مهيأة للمبادرة الأميركية، فوقعت جراءها في أزمة، واحتد التوتر الداخلي فيها. ومن هنا سلوك حكومة شمير الشاذ في مؤتمر مدريد والمفاوضات التي أعقبته، لما طرح فيها من مشاريع لا تشكل في نظرها محطات ملائمة للانطلاق إلى المراحل اللاحقة من المشروع الصهيوني. وكان مجرد حضور المؤتمر كافياً لتصديع التكتلات الحزبية في إسرائيل، وعلى الجانبين – المعارضة والسلطة. أما وقد عقد المؤتمر، وحضرته مرغمة وليس راغبة، فقد كان طبيعياً أن تعمل حكومة شمير كل ما في وسعها لإفشاله وعرقلة مساراته، وأن تسعى لحشد كل دعم مستطاع لها في هذا السبيل، خاصة على الساحة الأميركية، وأولاً وقبل كل شيء، داخل المؤسسة الحاكمة في واشنطن. ولا غرو أن تجهد في استغلال هامش المناورة الذي تتيحه لها الحملة الانتخابية للرئاسة في عام 1992. إلا أنه لم يكن لها مناص من الخضوع لإرادة واشنطن، بهذا القدر أو ذاك، ما دامت الإدارة الأميركية مصممة على إنجاح مبادرتها. وكان الانقسام في المؤسسة الحاكمة في إسرائيل يضعف موقف حكومتها في مواجهة إدارة بوش. فما يسمى «اليسار الصهيوني» كان أكثر توافقاً مع المبادرة الأميركية، كونه يقدم ركيزة «الدور الوظيفي» لإسرائيل، وبالتالي، العلاقة مع أميركا، فيما يسميه «أمن إسرائيل الاستراتيجي»، على الاستيطان في المناطق المحتلة عام 1967. وبناء عليه، أخذ هذا «اليسار» على حكومة شمير توتير العلاقة مع إدارة بوش، وحذر من العواقب الوخيمة المترتبة على ذلك، وخاض معركة الانتخابات العامة وهو يوحي بأنه المفضل لدى واشنطن لتولي السلطة بدلاً من «اليمين الصهيوني». وقد جرت الانتخابات العامة للكنيست الثالثة عشرة (13 تموز/ يوليو 1992)، وتمخضت عن سقوط الليكود من السلطة، وصعود العمل، بزعامة رابين، إليها. فبدأت مرحلة جديدة من المفاوضات، وكذلك من العلاقات بين الحكومة الإسرائيلية والإدارة الأميركية.

في المقابل، كانت أحزاب ما يسمى «اليمين الصهيوني»، بما فيها «القومي» والديني، ترى إيلاء مسألة الاستيطان أهمية كبرى في تلك المرحلة، وبالتالي، انتهاز فرصة التوجهات الأميركية الجديدة، ودور إسرائيل في تجسيدها، لتصليب القاعدة الاستيطانية في المناطق المحتلة عام 1967، تمهيداً لتهويدها وضمها. وهذا يشترط تحوير المبادرة الأميركية، بما يسمح لإسرائيل تحقيق غاياتها من خلال المفاوضات المباشرة على أرضية مواقفها، الأمر الذي يفرغ المبادرة من مضمونها، ويعرضها للرفض العربي. وهو ما لم تكن

الإدارة الأميركية تريده في هذه المرة، خلافاً للإدارات السابقة. وموقف حكومة شمير هذا عقّد الأمور على إدارة بوش، التي وجدت نفسها عاجزة عن تفعيل الضغط على تلك الحكومة في سنة الانتخابات الرئاسية، فيما خلا تأجيل الموافقة على طلب إسرائيل ضمانات بمبلغ 10 مليارات دولار لتمويل استيعاب المهاجرين إليها من دول الاتحاد السوفياتي سابقاً. وهكذا، فإدارة بوش، بعد أن أطلقت مبادرتها، ونجحت في عقد مؤتمر مدريد، وما تلاه من مفاوضات ثنائية ومتعددة الأطراف، وجدت نفسها في مأزق مع حكومة شمير، لا يسعها معه إلا التسويف والمماطلة، والاستمرار في الحركة دون الإصرار على تحقيق نتائج ملموسة، إلى أن تنجلي الانتخابات الرئاسية. ومع ذلك، فقد تمخض الخلاف في وجهات النظر بين إدارة بوش وحكومة شمير عن سقوط هذه الأخيرة، وبالتالي، الدعوة إلى إجراء انتخابات مبكرة، الأمر الذي يوفر لها الغطاء للاستمرار في نهجها المماطل والمناور، بانتظار نتائج الانتخابات الأميركية. وبالفعل، فقد سقط بوش هو الآخر في الانتخابات، الأمر الذي وفر الظروف لإحياء المبادرة الأميركية، برعاية إدارة جديدة في واشنطن، وتولي حكومة جديدة متابعة مسارها في إسرائيل.

لقد اتضح بعد خمس جولات من المفاوضات التي أعقبت مؤتمر مدريد، أن العقبة التي تسدّ طريقها للتقدم، سواء في الثنائية أو المتعددة الأطراف، تكمن في موقف حكومة شمير، التي لم تكن مهيأة للانخراط الجدي في عملية التسوية على قاعدة المبادرة الأميركية. في المقابل، اتضح أيضاً ضيق إدارة بوش بالتعنت الذي تبديه تلك الحكومة، ولكنها وقفت عاجزة عن ممارسة الضغط عليها في عام الانتخابات، بينما هي تعي عواقب فشل المبادرة، جراء استمرار حكومة شمير في أساليب المراوحة التي تمارسها، ومناورات الابتزاز التي تجريها. وكانت واشنطن تعرف أيضاً المردود السلبي لزيادة الضغط على الأطراف العربية. وكل ذلك على أرضية مصلحة حيوية للولايات المتحدة، هي في أمسّ الحاجة إلى تحقيقها، وبأسرع ما يمكن. فبدون مطلب «الأرض مقابل السلام» في المفاوضات الثنائية، وحصول إسرائيل على مبتغاها في قضايا المفاوضات المتعددة الأطراف، أي الأرض والسلام والمنافع الاقليمية المترتبة عليه، كان أمراً غير قابل للتحقق، وهو ما يعني فشل المبادرة الأميركية بكل ما يترتب على ذلك من إلحاق للضرر بالمصالح التي تسارع واشنطن إلى صياغتها وتأمينها. وبينما رأت الأطراف العربية أنها قدمت أقصى ما لديها، وقبلت بالمبادرة الأميركية نزولاً عند رغبة واشنطن، وليس اقتناعاً بالنوايا الإسرائيلية، فإن الكرة من زاوية نظرها أصبحت في ساحة الإدارة الأميركية؛ وعليها، كما على المجتمع الدولي، أن يمارسا الضغط على حكومة إسرائيل. هذا في حين ترى الأخيرة أهمية المبادرة بالنسبة إلى

الولايات المتحدة، وتمارس الابتزاز على واشنطن، بل التمرد عليها، ولا تخفي نشاطها على الساحة الأميركية لإسقاط بوش في الانتخابات المقبلة.

ومهما يكن، فقد انجلت الانتخابات عن تغير في القمة، سارع مراقبون لوصفه بالانقلاب، بينما بقي الحال على ما كان عليه في القاعدة، الأمر الذي برز من خلال التوازن بين الكتل البرلمانية، وانقسامها المتكافئ تقريباً حول المسألة السياسية المطروحة، والمتعلقة بالمبادرة التسووية الأميركية. ففي القمة حل رابين محل شمير، بفضل الأصوات العربية في الكنيست، التي رجحت الكفة قليلاً لصالحه، بعد أن عبر «الحزب الديمقراطي العربي» نسبة الحسم (1,5٪) في الساعات الأخيرة لفرز الأصوات. فبضع عشرات من الأصوات ساعدت ذلك الحزب على عبور الخط الأحمر، وبالتالي، ضمان مقعدين له في الكنيست، كان ضياعهما سيعمل لصالح الليكود، عبر تشكل تعادل بين الكتل البرلمانية. وقد أفاد رابين وحزبه من تفتت «جبهة اليمين»، وتبعثر أصوات ناخبيها، ونجح في تشكيل حكومة ائتلافية. وفي الواقع، حصل اليمين على عدد أكبر من الأصوات، إلا أن ضياع الكثير منها سدى (حوالي 130,000 صوت) بسبب تعدد القوائم التي فشلت في عبور نسبة الحسم، قد رجح الكفة في الكنيست لصالح «جبهة اليسار». لقد سقطت حكومة شمير على أرضية سياسية، تتعلق بالمبادرة الأميركية، وبمشاركة تلك الحكومة في مؤتمر مدريد، سلباً وإيجاباً. لكن المعركة الانتخابية دارت حول قضايا داخلية في شعاراتها ودعاياتها العامة، وتركزت حول الأشخاص؛ فكان الخيار الانتخابي: رابين أم شمير! وعمل ذلك لصالح رابين في المحصلة. فعندما جرى تغييب الفروق السياسية في المواقف من التسوية المطروحة، وتحاشي الطرفين إبراز الخلاف مع أميركا في الحملة الانتخابية، أصبحت الأفضلية لرابين، الجنرال الذي وعد بالكثير من موقعه في المعارضة، بينما تحمل شمير المسؤولية عن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، كونه في السلطة. وقد استغل حزب العمل هذه المسألة إلى أقصى الحدود.

لقد استطاع رابين أن يتقدم في دعايته الانتخابية على شمير، بالكلام عن تغيير أولويات الحكم في إسرائيل، والعزم على توجيه الإمكانات المالية المتوفرة لتطوير البنية التحتية للاقتصاد الإسرائيلي، بما يعد بتوفير فرص عمل كثيرة للعاطلين عنه، وبزيادة التوظيف الرأسمالي الحكومي في التنمية ودعم المؤسسات التربوية والاجتماعية. كما أفاد رابين من حجب إدارة بوش ضمانات قرض بمبلغ 10 مليارات دولار عن حكومة شمير، والإيحاء بأنها ستمنحها لحكومة رابين، الذي وعد بدوره توظيف هذا القرض داخل حدود «الخط الأخضر» (1948). وقد أثبت ذلك جاذبيته لجمهور واسع من المستوطنين

الإسرائيليين في المدن الكبيرة، الذي لم يكن يروقه توظيف الإمكانات المادية المتوفرة في «الاستيطان السياسي» في المناطق المحتلة عام 1967. وأكد مراقبون سياسيون في حينه، أن حزب العمل أفاد كثيراً من التقصير الذي ارتكبته حكومة شمير في استيعاب المهاجرين اليهود من دول الاتحاد السوفياتي سابقاً، والذين جاؤوا يرفعون لواء الليكود على تهجيرهم، لكنهم انقلبوا عليه جراء تجربتهم المريرة بعد الوصول إلى البلد. لقد انحازوا بأعداد غفيرة إلى حزب العمل، الذي وعد بتحسين شروط استيعابهم، بعد توليه السلطة، وحصوله على القرض بمبلغ 10 مليارات دولار من أميركا. وكانت سياسة الليكود ترمي إلى توطينهم في المناطق المحتلة عام 1967، لكنهم آثروا الذهاب إلى المدن الكبيرة، انسجاماً مع نمط حياتهم السابق. لقد كانوا بغالبيتهم أقرب إلى الليكود أيديولوجياً، لكن حزب العمل هو الذي وعد بتلبية تطلعاتهم المادية الراهنة، فصبوا أصواتهم له في الانتخابات. وهكذا تضافرت عدة عوامل لتمكين رابين من التغلب على شمير في انتخابات عام 1992، لعل أهمها تأييد إدارة بوش له، في مقابل جفائها في التعامل مع شمير.

لم تنفع شمير تبجحاته بالاستقلالية عن أميركا في اتخاذ القرار السياسي، بينما دولته في تبعية اقتصادية مطلقة للولايات المتحدة. وبالفعل، فقد لعب خلافه مع إدارة بوش دوراً في تصدع قيادة الليكود وانقسامها وتشكل تكتلات حول رموزها، اتخذ بعضها طابعاً إثنياً – شرقيون مقابل غربيين. ووجهت أصابع الاتهام بالتسبب في هذه الظاهرة نحو وزير الخارجية من أصل مغربي، دافيد ليفي، الذي استبعده شمير من مفاوضات التسوية لمواقفه المرنة نسبياً. وتكتل ضد ليفي كل من شمير وآرنس وشارون وغيرهم. وكردّ فعل على هذا الشقاق العلني، بينما المعركة الانتخابية على أشدها، تحولت أعداد كبيرة من قاعدة الليكود باتجاهين: الأول، نحو حزب العمل، بعد أن تولى زعامته جنرال سابق، يتسحاق رابين، بدلاً من السياسي المدني، شمعون بيرس. والثاني، باتجاه حزبين يمينيين متطرفين، يتزعم كلاً منهما جنرال سابق أيضاً، إيتان وزئيفي، وكلاهما من دعاة «أرض إسرائيل الكاملة»، ومن المحرضين على «الترانسفير»، أي ترحيل العرب الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال الإسرائيلي. فحصلت قائمة رفائيل إيتان (رفول)، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي في أثناء غزو لبنان، على ثمانية مقاعد بدل اثنين في الكنيست السابقة؛ وأضاف رحبعام زئيفي (غاندي) مقعدين إلى قائمته التي كان لها مقعد واحد سابقاً. وكذلك، أفاد بعض الأحزاب الدينية من تآكل قاعدة الليكود، وإن بنسبة محدودة، ولكن اللافت للنظر هو سقوط عدد كبير من القوائم الصغيرة، التي لم تستطع عبور خط النجاح (1,5٪). وبذلك تقلص عدد الأحزاب في الكنيست الثالثة عشرة إلى 10 بدلاً من 15 في سابقتها. وتجدر

الإشارة إلى سقوط «حزب تحيّا» بزعامة المتطرفين، يوفال نئمان وغيئولا كوهين، وهما من أشد أنصار «أرض إسرائيل الكاملة» والترانسفير، غير أنهما فقدا بريقهما أمام الجنرالين إيتان وزئيفي. وكذلك، لم تعبر نسبة الحسم أربع قوائم أخرى، هي: قائمة الحاخام ليفنغر، من كريات أربع (الخليل)، وحركة «غوش إيمونيم»، بزعامة حنان بورات، وقائمة شارلي بيطون، من «الفهود السود» سابقاً، وكذلك «حركة السلام الآن». وهذا يفسر كثرة الأصوات التي ضاعت سدى، وغالبيتها تنتمي إلى جبهة اليمين، وبالتالي، فقد لعبت في غير صالح الليكود.

وكان وقع نتائج الانتخابات ثقيلاً على الليكود. فما أن أعلنت التخمينات الأولى لها، حتى راح البعض في قيادة هذا الحزب يتهم البعض الآخر بالتسبب في هذا الانقلاب. ولم يفلح موشيه نسيّم، الذي قاد الحملة الانتخابية في تهدئة موجة الاتهامات والتجريح. وسارع آريئيل شارون إلى تنصيب نفسه رجل الساعة الحرجة والمرحلة القادمة. أما دافيد ليفي، فقد لزم الصمت ذا الدلالة الواضحة. وما لبث شمير أن أعلن اعتزاله الحياة السياسية، وتبعه موشيه آرنس، الذي كان يمني نفسه برئاسة الحكومة خلفاً لشمير في المستقبل القريب، فإذا به يجد نفسه يصارع على قيادة معارضة منقسمة على نفسها، ففضل الاعتكاف. وبرز على السطح متنافسون جدد على زعامة الحزب، فكان أبرزهم بنيامين نتنياهو، الذي استطاع، خلال فترة قصيرة من وجوده في الحزب والبلاد (4 سنوات فقط)، أن يصل إلى رئاسة الليكود، عبر سلسلة من المعارك الداخلية، كان التآمر سمتها البارزة. في المقابل، لم يكن حزب العمل محصناً ضد التوتر الداخلي، وإن بدرجة أقل كثيراً من الليكود. فالتنافس بين رابين وبيرس، والذي حسم لصالح الأول بأغلبية ضئيلة عشية الانتخابات، لم ينته بوصول هذا الحزب إلى السلطة. وظل حزب العمل يبدو وكأنه يعمل برأسين، حتى بالنسبة إلى سير المفاوضات على قاعدة المبادرة الأميركية. لقد أراد رابين أن يشكل حكومة ائتلافية، يكون حزب العمل فيها يعبر عن المركز، بينما حركة «ميرتس» تمثل اليسار، وقائمة إيتان اليمين. ولكن رابين فشل في تشكيل الائتلاف الذي أراد، إذ خذله «اليمين الصهيوني»، ولم ينضم إلى حكومته، فبقيت حكومته بدون دعم كاف في الكنيست للتحرك على قاعدة برنامجه الذي نال الثقة على أساسه، وبدون الغطاء السياسي الذي يبيح له مرونة الحركة التي خطط لها. ولذلك، سارع إلى الإعلان عن أنه سيعرض أي اتفاق يتم التوصل إليه في المفاوضات على الجمهور لاستفتاء رأيه فيه. وبهذا أعطى رابين الجمهور الإسرائيلي حق النقض على نتائج مفاوضات التسوية، الأمر الذي يقيد حركته فيها باستطلاعات الرأي العام الإسرائيلي، والذي كان

منقسماً مناصفة، بما يحول دون اتخاذ أي قرار في المسائل الجوهرية المطروحة للبحث في المفاوضات.

وفي خطابه أمام الكنيست الثالثة عشرة، في جلستها الأولى (13 تموز/يوليو 1992)، لنيل الثقة بحكومته الائتلافية، التي ضمت حزب العمل وحركتي ميرتس وشاس، وضمنت تأييد القوائم العربية في الكنيست من خارج الحكومة، أكد رابين نيته إعطاء المسار الفلسطيني في المفاوضات الأولوية. ولطمأنة الإدارة الأميركية قال: «وأول التوجيهات التي ستصدرها الحكومة إلى الفرق المفاوضة، هو تعجيل وتيرة المحادثات، وإجراء مشاورات مكثفة بين الأطراف». وللتمهيد أمام الفرق المفاوضة قال: «وكخطوة أولى، ومن أجل إظهار صدقنا وطيب إرادتنا، أود أن أدعو الوفد الفلسطيني - الأردني إلى لقاء غير رسمي هنا في القدس، وذلك من أجل توفير الأجواء الملائمة للشراكة الجديدة». وتوجه إلى فلسطينيي المناطق المحتلة عام 1967 قائلاً: «ومن على هذه المنصة أريد أن أوجه رسالة إليكم، أنتم يا فلسطينيي المناطق [المحتلة]: لقد قُيِّض لنا أن نعيش معاً على هذا الجزء نفسه من الأرض، وفي البلد نفسه وحياتنا تجري إلى جانب حياتكم، معكم وضدكم. لقد أخفقتم في حروبكم علينا. مئة عام من الإرهاب الدموي من جانبكم لم تفعل سوى إنزال الألم والوجع والحرمان فيكم. لقد خسرتم الآلاف من أبنائكم وبناتكم، وما زلتم تتراجعون. منذ 44 عاماً وأكثر، وأنتم تسترسلون في الأوهام، أسلستم القيادة لزعمائكم فقادوكم بالأكاذيب والأغاليط. لقد فوتوا الفرص كلها، واطّرحوا كل مقترحاتنا للحلول، وساقوكم من كارثة إلى كارثة. أنتم، أيها الفلسطينيون المقيمون في المناطق [المحتلة]، العائشون في منفى البؤس في غزة وخان يونس ومخيمات اللاجئين في نابلس والخليل، لم تعرفوا يوماً واحداً من الحرية والسعادة: والأولى بكم أن تسمعونا ولو هذه المرة فحسب. فنحن نقدم لكم أنصف ما نستطيع تقديمه من الحلول اليوم، وأكثرها واقعية: الحكم الذاتي بما له من مزايا، وما فيه من قيود. لن تحصلوا على كل ما تريدون. ونحن أيضاً، قد لا نحصل على كل ما نريد. تولوا أمر أنفسكم، وامسكوا بزمام قدركم من الآن فصاعداً. ولا تفوتوا مرة أخرى هذه الفرصة التي قد لا تتكرر. احملوا مقترحاتنا على محمل الجد، وامنحوها الجدية التي تستحقها لتوفروا على أنفسكم المزيد من المعاناة والحرمان. كفاكم دماً ودموعاً». (151)

وكان رابين ينوي العمل على إنجاز «الحكم الذاتي» على قاعدة اتفاقات كامب ديفيد، ووفقاً لما تم التوافق عليه في المحادثات التي سبقت مؤتمر مدريد. وجاء في خطابه ما

(151) مجلة الدراسات الفلسطينية، خطاب رئيس الحكومة يتسحاق رابين...، عدد 11، ص 153.

يلي: «السادة أعضاء الكنيست. إن مشروع الحكم الذاتي الفلسطيني في يهودا والسامرة وغزة، المنصوص عليه في اتفاق كامب ديفيد، يلحظ ترتيبات انتقالية لمدة خمسة أعوام. وبعد ثلاثة أعوام من البدء بهذه الفترة، لا أكثر، تبدأ المناقشات في شأن الحل الدائم. إن مجرد كون هذه القضية محل مناقشة الآن يثير حتماً بعض المخاوف لدى أناس من شعبنا اختاروا الاستيطان في يهودا والسامرة وقطاع غزة. وإنني، في هذه المناسبة، أطلعكم على أن الحكومة ستكون مسؤولة، بفضل قوات الجيش وغيرها من قوى الأمن، عن أمن سكان يهودا والسامرة وقطاع غزة وسلامتهم. وفي الوقت نفسه، ستتحاشى الحكومة الخطوات والأعمال التي من شأنها عرقلة مفاوضات السلام. نود أن نشدد على أن الحكومة ستمضي في تعزيز وإنشاء المستوطنات على طول خطوط المواجهة، نظراً إلى أهميتها الأمنية، وكذلك في منطقة القدس». وبالنسبة إلى القدس نفسها، قال رابين: «وهذه الحكومة تؤمن، مثل سابقاتها تماماً، أن لا خلاف داخل هذا المجلس في شأن كون القدس عاصمة أبدية لإسرائيل. القدس الكاملة الموحدة كانت وستبقى عاصمة الشعب الإسرائيلي تحت السيادة الإسرائيلية، المكان الذي يتشوق كل يهودي إليه ويحلم به. والحكومة حازمة في موقفها القائل إن القدس ليست قابلة للتفاوض في شأنها. وستشهد السنوات المقبلة، أيضاً، توسع الإعمار في منطقة القدس. كل يهودي، سواء أكان متديناً أم غير متدين، ينذر هذا النذر: إذا ما نسيتك يا أورشليم، فلتنسني يميني! هذا النذر يوحدنا جميعاً، وهو ينطبق علي حتماً؛ فأنا من مواليد القدس». (152)

وبالنسبة إلى مسارات التسوية الأخرى، أوضح رابين: «منذ اللحظة فصاعداً لن يعود لعبارة عملية السلام أية دلالة. وابتداءً من اليوم لن نتحدث عن عملية، بل عن صنع السلام. ونود، في صنع السلام، أن نستعين بخدمات مصر الحميدة، التي كان لرئيسها الراحل أنور السادات من الشجاعة والحكمة ما منح شعبه وشعبنا أول معاهدة للسلام. وستسعى الحكومة لالتماس سبل أخرى من أجل توثيق علاقات حسن الجوار، وتعزيز الروابط بمصر وبرئيسها حسني مبارك». وحذر رابين قائلاً: «إن دولاً عدة في منطقتنا قد كثفت جهودها لصنع الأسلحة الذرية وتصديرها. وقد أشارت التقارير إلى أن العراق كان على وشك حيازة أسلحة ذرية. ومن حسن الحظ أن القدرات النووية العراقية قد كُشفت في الوقت الملائم وأنها، فيما دلت شهادات عدة، قد أُصيبت وعُطِّلت في إبان حرب الخليج وعقبها. إن إمكان ظهور أية أسلحة نووية في الشرق الأوسط خلال السنوات القليلة المقبلة يعد، من وجهة نظر إسرائيل، تطوراً سلبياً وخطراً جداً. وستولي

(152) المصدر السابق، ص155.

الحكومة في خطواتها الأولى – وبالتعاون المحتمل مع دول أخرى – اهتمامها لإحباط أية محاولة يقوم بها أي من أعداء إسرائيل للحصول على أسلحة ذرية. وإن إسرائيل لم تزل مستعدة، منذ زمن بعيد، للخطر الذي يسببه وجود أسلحة ذرية. مع ذلك، فإن هذا الواقع يستلزم منا أن نولي المزيد من الاهتمام للحاجة الملحة المتمثلة في إنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي، والتوصل إلى السلام مع جيراننا». وعن دور الولايات المتحدة، وخلافاً لمنظور سلفه شمير، قال رابين: «وفي صنع السلام، ستنضم إلينا الولايات المتحدة التي نقدر مخلصين صداقتها وعلاقتها الخاصة، ونثمنها كثيراً. ونحن لن ندخر جهداً لتوثيق وتحسين العلاقات الخاصة التي تربطنا بالقوة العظمى الوحيدة في العالم. ونحن، وإن أخذنا مشورتها ونصحها، فإن القرارات ستكون قراراتنا نحن حصراً – قرارات إسرائيل بما هي دولة مستقلة ذات سيادة».(153)

ومنذ أن بدأ رابين يعلن استعداد حكومته لاستئناف المفاوضات من النقطة التي وصلت إليها في ولاية سلفه شمير، ويفصح عن مواقفه من القضايا المطروحة، بدأت ردات فعل المستوطنين السلبية. وعلى الرغم من التطمينات التي قدمها رابين لهم، وتأكيده بأن الحد الأقصى الذي قد يذهب إليه هو وقف النشاط «الاستيطاني السياسي»، دون المساس بما هو قائم، بل حتى تكثيف «الاستيطان الأمني»، فإن بعض الأصوات ارتفع يتكلم عن «حرب أهلية». وقد فرض ذلك على رابين التأني والحذر في المفاوضات على الحكم الذاتي، علماً بأنه كان يخشى أن يؤدي الجمود فيها إلى خلاف مع الإدارة الأميركية، من جهة، وإلى بروز منظمة التحرير الفلسطينية كطرف في المفاوضات، من جهة أخرى. فمن إعطاء الأولوية للبعد الفلسطيني في المفاوضات الجارية، كان رابين يرمي إلى خلق الانطباع بأنه جاد في معالجة القضايا الجوهرية، وبأن المفاوضات تتقدم وتحقق إنجازات، الأمر الذي من شأنه أن يخفف عليه الضغط الخارجي، ويخفض حدة التوتر مع إدارة بوش، بما يخدمه في حملته الانتخابية. كما أن من شأن هذا الانطباع أن يحسن صورة إسرائيل في أوساط الرأي العام الأميركي، بعد الضرر الذي ألحقه بها سلوك سلفه شمير. وفوق ذلك، ولعله الأهم، فهذا النهج في تقدير رابين قد يدق إسفيناً بين الداخل والخارج في العمل الوطني الفلسطيني، ويقطع الطريق على منظمة التحرير من الدخول كطرف في مفاوضات التسوية، وبالتالي، كشريك في النتائج. فزيادة الضغط على الانتفاضة، من جهة، والتقدم بمبادرة لإقامة الحكم الذاتي، من جهة أخرى، من شأنهما في نظر رابين أن يحفزا البعض في الداخل إلى انتهاز الفرصة والابتعاد عن منظمة التحرير. كما أن ذلك قد يقود

(153) المصدر السابق، ص 155–156.

إلى توتير العلاقات بين المنظمة والأردن، الأمر الذي قد يؤزم أوضاع الداخل الفلسطيني، ويعين على إنهاء الانتفاضة، وإخضاع جماهيرها للإرادة الإسرائيلية.

وعلى الرغم من كلامه عن التسريع في المفاوضات، فإن رابين اعتمد النهج المتدرج، القائم على التقدم بخطوات جزئية، وعلى مراحل، تعطيه الوقت الكافي لتدبر كيفية الخروج من المأزق الذي خلفته المبادرة الأميركية لإسرائيل. وكان رابين يراهن على تفجر الأوضاع في الجانب العربي، وخاصة الفلسطيني، الأمر الذي يعفيه من ضرورة الإسراع في بحث القضايا الجوهرية. ولا شك في أن رابين كان يرقب الأحداث على الساحة الأميركية، وينتظر نتائج الانتخابات الرئاسية هناك، وما قد تحدثه من متغيرات، تعيد خلط الأوراق وتسمح لحكومته التقاط زمام المبادرة لطرح مشروعها التسووي الخاص. وكان رابين يرى في سوريا العقبة الأساسية أمام تصوره للحل الذي يريد؛ وهي في تقديره غير مهيأة لمثل هكذا حل، كما أنها عصية على التطويع لإملاءاته. وإذ كان يجاهر بنيته تأجيل الدخول في مفاوضات جدية معها، فإنه في الواقع، كان يولي التوصل إلى اتفاق معها أهمية أعلى من التسوية في البعد الفلسطيني. والأكيد أنه كان يعي الترابط بين البعدين، السوري واللبناني، في المفاوضات، وبالتالي، في أية حلول ممكنة. وهو بذلك ينسجم مع التوجه الأميركي العام. وقد حاول فك هذا الترابط، أملاً في تليين الموقف السوري، إلا أنه فشل. ففي تقدير رابين، لا يتوقف التعامل مع سوريا، سلباً أو إيجاباً، عند مسائل الحدود والأرض والمياه وترتيبات الأمن المتبادلة، بل يتعداها إلى الجيوستراتيجيا والدور الإقليمي الذي تضطلع به، انطلاقاً من مبدأ التضامن العربي الذي يتبناه النظام السوري، بقيادة الرئيس حافظ الأسد. فسوريا، بموقعها في بلاد الشام، ودورها على الصعيد العربي العام، وما تمثله من وزن إقليمي ودولي، وما تمتلكه من مقومات بشرية واقتصادية وسياسية وعسكرية، جعلت رابين ينظر إليها كتهديد لإسرائيل، على أكثر من صعيد. وقد عبّر عن تقويمه ذلك في أكثر من مناسبة. وفي ردوده على منتقدي سياسته، وخاصة فيما يتعلق بإيلاء سوريا أهمية كبيرة، كان كثيراً ما يكرر مقولته: «لا أحد يعلّمني ضرورات أمن إسرائيل». في المقابل، كان وزير خارجيته، وشريكه في صنع قرار التسوية، شمعون بيرس، يميل إلى ترجيح البعد الفلسطيني على السوري في مراحل المفاوضات، وقد سبق رابين بالتوصل إلى القناعة بضرورة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية شريكاً في المفاوضات على التسوية.

وكانت جولة المفاوضات الخامسة (واشنطن 27– 30 نيسان/ أبريل 1992) الأخيرة في عهد حكومة شمير، ولم تكن حققت أية نتائج ملموسة على جميع المسارات؛ وأساساً

بسبب سلوك تلك الحكومة المعرقل لأي تقدم في المفاوضات. وقد باشر رابين مهامه كرئيس للحكومة بزيارة إلى الولايات المتحدة، التقى فيها الرئيس بوش ومنافسه في الانتخابات، بيل كلنتون، وكذلك وزيري الخارجية والدفاع، كما أجرى لقاءات مع المنظمات اليهودية على الساحة الأميركية. وفي تلك الزيارة، حصل على موافقة بوش على ضمانات القرض الذي طلبته حكومة شمير بمبلغ 10 مليارات دولار، ولم تحصل عليه. وكان رابين قد شكل حكومته، التي أبقاها مفتوحة أمام أحزاب أخرى للانضمام إليها، وبالتالي، تصليب قاعدتها البرلمانية، بما يتيح له حرية الحركة السياسية، إلا أن ذلك لم يحصل، وظلت حكومته تستند إلى أغلبية ضئيلة في الكنيست. وكذلك، التقى رابين قبل زيارته للولايات المتحدة وزير الخارجية الأميركي، بيكر، وتسلم منه الدعوة لحضور الجولة السادسة من المفاوضات (24 آب/ أغسطس – 24 أيلول/ سبتمبر 1992). وأعلنت حكومته قبول الدعوة، وعزمها على المشاركة في أعمال تلك الجولة بنيّة حسنة وجدية كبيرة. وعشية انعقاد تلك الجولة، راجت تكهنات حول ما قد تطرحه حكومة رابين من مواقف جديدة، تسرّع التقدم في المفاوضات. إلا أن شيئاً من ذلك لم يحصل؛ وظهر اختلاف رابين عن سلفه شمير في الشكل دون المضمون؛ فكانت جولة مخيبة للآمال التي عقدت على تغيير الحكم في إسرائيل.

ولعل «وثيقة المبادئ» التي تقدمت بها سوريا أهم ما طرح في الجولة السادسة من المفاوضات. وكان الدكتور موفق العلاف، رئيس الوفد السوري إلى المفاوضات، قد أكد أن هذه الوثيقة لا تخرج أبداً عن «اتفاق دمشق» لوزراء خارجية الدول العربية المعنية. وفي هذا السياق، جرى التأكيد مجدداً على الأسس المبدئية التي بموجبها ذهبت سوريا إلى المفاوضات، وخاصة ما يتعلق بشمولية الحل، وانطلاقه من قرارات الشرعية الدولية، ومن مبدأ مقايضة الأرض بالسلام. في المقابل، صدرت عن حكومة رابين، سواء عبر وفدها المفاوض، أو وزرائها المعنيين بالأمر، وفي مقدمتهم رابين نفسه، تصريحات عديدة تنم عن رفض مبادئ الوثيقة السورية. وأوحت تلك الحكومة أنها لم تقل بعد كل ما عندها، وادعت أن الأطراف العربية أيضاً لم تقل كلمتها الأخيرة. وأدلت بتصريحات تشكك بمصداقية ما ورد في الوثائق العربية المقدمة في هذه الجولة، وخاصة في الوثيقة السورية. واتضح أن حكومة رابين لم تذهب إلى المفاوضات بنية حسنة، كما ادعت، على الأقل ليس بالشكل الذي جرى الترويج له بعد الانتخابات التي أوصلت رابين إلى الحكم، ومن ثم أثناء زيارته الأولى للولايات المتحدة كرئيس جديد للوزراء في إسرائيل. وما لبث رئيس وفد حكومة رابين إلى المفاوضات، مع الوفد السوري أن أعلن عن قبول حكومته مبدأ

انطباق قرار مجلس الأمن رقم 242 على جميع الجبهات، حتى سارعت تلك الحكومة، وعلى لسان رئيسها، إلى التصريح بأن هذا القبول ينحصر بالمفاوضات، وليس بالحل والانسحاب. كما عمد رابين إلى التشكيك بآهلية الوفود العربية للبت في القضايا المطروحة، كونها لا تمتلك التفويض لذلك. وما لبثت حكومة رابين أن استدعت وفودها لإجراء مشاورات مستفيضة، الأمر الذي دعا إلى تعليق المفاوضات لمدة عشرة أيام (4 – 13 أيلول/ سبتمبر 1992).

وفي مرحلة المفاوضات الثانية من الجولة السادسة (14 – 24 أيلول/ سبتمبر 1992)، تركز الاهتمام على الوثيقة السورية، وعلى الإعلان الإسرائيلي المبدئي عن انسحاب في الجولان. وتظاهرت حكومة رابين بأنها لم تعد مهتمة بالمسار الفلسطيني، وبأنها تعطي الأولوية للمسار السوري. وبدا للوفد الفلسطيني أن حكومة رابين تراوغ؛ فبينما تقدم له ما يكفي من الوعود لإبقائه على طاولة المفاوضات، لكنها تتجنب الخوض في القضايا الجوهرية، فإنها تسعى لعقد صفقة مع سوريا. وتفاقم الارتياب من تكتيكات رابين جراء الهوة بين المواقف التي يعتمدها وفده في المفاوضات وبين تصريحاته المعلنة الأكثر انفتاحاً. وفي الواقع كانت حكومة رابين واقعة بين مطرقة الموقف الأميركي في المفاوضات، والذي كان يستعجل انطلاقة ما في مسار التسوية، وبين سندان وضع حكومته الائتلافية ذات القاعدة البرلمانية الهشة. فعلى خلفية تقديم الوثيقة السورية، وما أثارته من ردود وتقديرات، تحركت عناصر الجبهة الداخلية على حكومة رابين، بما في ذلك «لوبي الجولان»، الذي لم يكن بعيداً عن الحزب الحاكم في إسرائيل. وتحركت «لجان المستوطنين»؛ فعمدت حكومة رابين إلى إصدار عدد من التصريحات تنم عن ازدواجية في الموقف. وذهبت إلى حد التشكيك في المواقف المتضمنة في الوثيقة السورية، وحتى في المواقف السورية المعلنة. فبعد لقاء لرابين مع وفد من مستوطني الجولان، خرج رئيس الوفد ليؤكد للصحفيين بأن حكومة رابين ليست مشغولة الآن في رسم خرائط جديدة في الجولان. وأعلن أحد أعضاء الكنيست المقربين من رابين، أفيغدور كهلاني، أن انسحاباً ولو بعدد من السنتمترات في الجولان، سيكلف إسرائيل غالياً في المال والرجال. أما رابين نفسه فقد أعلن أن أهمية الجولان لإسرائيل تتعدى كثيراً مسألة الاستيطان والمستوطنين فيه.

في الواقع، لم تكن حكومة رابين مهيأة للتقدم الحقيقي في مسار المفاوضات، لا كما كانت تتوقع إدارة بوش، ولا كما كانت تطالب الوفود العربية. وذلك لأسباب ذاتية، تتعلق بمنظور رابين نفسه للتسوية؛ وأخرى موضوعية، تتعلق بالتشكيل الائتلافي

الحكومي، وتوازن القوى بين الكتل السياسية في الكنيست. فرابين لم يكن يقبل الوثيقة السورية المستندة إلى قرارات مؤتمر دمشق لوزراء خارجية الدول العربية المعنية مباشرة بالمفاوضات، كونها تتناقض مع فهمه هو للتسوية. وفوق ذلك، وعلى خلفية برنامجه الانتخابي الذي أكد على ضم الجولان، لم يكن رابين يملك التفويض السياسي للتفاوض مع سوريا على أرضية هذه الوثيقة. في المقابل، لم يستطع رفضها، كونها تستند إلى المفاهيم العامة للتسوية المطروحة، محلياً ودولياً. وللخروج من المأزق الداخلي، أعلن رابين أن أي اتفاق يتم التوصل إليه في المفاوضات مع سوريا حول الجولان، سيعرض على الجمهور الإسرائيلي لاستفتاء رأيه فيه، قبل توقيعه. وزاد في تردد حكومة رابين اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية في أميركا؛ فلم يكن يريد التوصل إلى أي اتفاق قبل أن تتضح نتائج تلك الانتخابات، ومعرفة المرشح الذي سيفوز بالرئاسة. وهكذا، راوحت المفاوضات في مكانها في الجولة السابعة (21 تشرين الأول/ أكتوبر – 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1992)، التي تواكبت مع موعد الانتخابات الرئاسية، والتي بنتيجتها سقط بوش وتولى كلنتون مكانه في البيت الأبيض. ولم تكن الجولة الثامنة (7 – 17 كانون الأول/ ديسمبر 1992) أوفر حظاً من سابقاتها؛ وكانت الجولة الأخيرة في ولاية بوش. وهكذا، لم تحقق المفاوضات على أرضية المبادرة الأميركية نتائج تذكر خلال 15 شهراً، وظلت تراوح في مكانها، إلى أن غيّرت مسارها، فانطلقت في «أوسلو»، خارج المسارات الرسمية للمفاوضات.

عاشراً: اتفاق أوسلو

لقد تضافرت عدة عوامل لجعل التوقيع الرسمي على «إعلان المبادئ الإسرائيلي – الفلسطيني» (اتفاق أوسلو) ممكناً (13 أيلول/ سبتمبر 1993)؛ وذلك في احتفال برعاية الرئيس الأميركي الجديد، بيل كلنتون، في البيت الأبيض. وما كان لهذا الحدث أن يقع لولا تلاقي الأطراف الثلاثة المعنية مباشرة بالمفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، الولايات المتحدة وإسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، على قاسم مشترك في القضايا التي تعتبرها جوهرية، يفسح في المجال أمام استمرار المفاوضات على المسائل الكثيرة المترتبة على هذا الإعلان. فالإدارة الأميركية الجديدة تعهدت علناً، في أثناء المعركة الانتخابية الرئاسية وبعدها، بالعمل الجاد لاستكمال ما بدأته سابقتها، مستفيدة من الإنجازات التي تحققت في عهدها. وكانت إدارة بوش قد وسعت نطاق الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، الذي بدأ في عهد ريغان، ثم انقطع، وأعيد إحياؤه، ولو بصورة غير رسمية، أثناء الإعداد لمؤتمر مدريد، وفي المفاوضات التي أعقبته. وحكومة رابين، التي التزمت الخط الإسرائيلي التقليدي برفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، حتى في برنامجها الانتخابي (1992)، عدلت من موقفها هذا في ظل الأوضاع التي تشكلت في سيرورة المفاوضات. لقد توصلت تلك الحكومة، واساساً بفعل وزير خارجيتها، شمعون بيرس، إلى قناعة بأن التفاوض المباشر مع المنظمة، بعد التعديلات التي أدخلتها على الميثاق الوطني الفلسطيني وبرامجها السياسية، أفضل من الاستمرار في التفاوض مع الوفد الفلسطيني الرسمي إلى مؤتمر مدريد، الذي لا يملك الصلاحية أو الآهلية لإنجاز تسوية، ولو مرحلية. في المقابل، كانت منظمة التحرير الفلسطينية، وعبر سلسلة من القرارات والبيانات السياسية، أبدت استعداداً لتقديم تنازلات لا يسع وفد الداخل تحمل مسؤوليتها. والتقطت حكومة رابين هذا التطور في مواقف المنظمة السياسية، وعمدت

إلى فتح مسار تفاوضي سري مع المنظمة، التي كانت تخشى العزلة والتهميش جراء استبعادها من المفاوضات، وبالتالي، بروز بديل لها في الداخل. وبذلك حققت حكومة رابين خرقاً على الساحة الأردنية – الفلسطينية، أدى إلى اتفاق أوسلو على المسار الفلسطيني، وإلى «المعاهدة الأردنية – الإسرائيلية» (معاهدة وادي عربة) على المسار الأردني، فيما ظلت المفاوضات على المسارين، السوري واللبناني، تراوح في مكانها.

ففي خطاب له أمام «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى»، قال أحد مستشاري الرئيس الأميركي لشؤون الشرق الأوسط، مارتن إنديك، ما يلي: «مهمتي الليلة أن أحاول أن أعرض عليكم مقاربة إدارة كلنتون حيال الشرق الأوسط. وكان الرئيس كلنتون حدد الخطوط العريضة لهذه المقاربة خلال حملته الانتخابية: سياسة خارجية محورها الديمقراطية؛ سياسة خارجية تعزز مصالح الأعمال الأميركية في الخارج؛ سياسة خارجية تعمل مع أصدقائنا وحلفائنا في الشرق الأوسط – إسرائيل ومصر والسعودية – من أجل حماية المصالح الأميركية في الشرق الأوسط ومواجهة تهديدات الأنظمة الراديكالية، العلمانية والدينية، على حد سواء لهذه المصالح؛ وأخيراً فإنها سياسة خارجية تعطي الأولوية للتشجيع على سلام حقيقي وشامل في الشرق الأوسط». وأوضح إنديك مغزى كلامه قائلاً: «وبتعبير آخر، فإن «مسألة الرؤية» كانت شديدة الوضوح لدى هذا الرئيس قبل تسلمه منصبه. وهو يفهم أن الشرق الأوسط هو في حالة توازن دقيق بين مستقبلين بديلين: الأول يتمثل في سيطرة المتطرفين المرتدين عباءة الدين أو الوطنية على المنطقة، مستخدمين أسلحة الدمار الشامل المحملة على الصواريخ البالستية؛ والثاني مستقبل تحقق فيه إسرائيل وجيرانها العرب والفلسطينيون مصالحة تاريخية تمهد الطريق للتعايش السلمي والتنمية الاقتصادية والاقليمية واتفاقات الحد من التسلح وتنامي الديمقراطية في الشرق الأوسط». وعن مقدرة الولايات المتحدة على تحقيق التسوية في المنطقة بعد حرب الخليج، قال إنديك: «ويفهم الرئيس كلنتون أيضاً أن الولايات المتحدة، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وبعد حرب الخليج، تقف بوصفها القوة المسيطرة في المنطقة التي لها مقدرة فريدة على التأثير في سير الأحداث. ونحن نأمل، من خلال العمل بقوة مع أصدقاء أميركا وحلفائها في المنطقة، أن نجعل الميزان يميل لمصلحة ذاك المستقبل الأكثر سلاماً الذي تتطلع إليه شعوب المنطقة والتي حرمت منه طويلاً». (154)

(154) إنديك، مارتن س.، مجلة الدراسات الفلسطينية، «سياسة إدارة كلنتون حيال الشرق الأوسط»، (ترجمة عن Mees, 31, may 1993, pp. D1-D5)، العدد 15، صيف 1993، ص 196–197.

وأشار إنديك إلى أن إدارة كلنتون قامت بمراجعة شاملة لسياسة الولايات المتحدة في المنطقة، مستفيدة من زيارة كل من رئيس حكومة إسرائيل، يتسحاق رابين، والرئيس المصري، حسني مبارك، إلى واشنطن، وكذلك من زيارة وزير الخارجية، وارن كريستوفر، إلى المنطقة (شباط/ فبراير 1993). وعدّد إنديك العناصر الثابتة في المقاربة الأميركية للوضع في الشرق الأوسط، فقال: «وعلى الرغم من التطورات الدراماتيكية التي عصفت بالساحة العالمية في الأعوام الأربعة الماضية، ما يزال التدفق الحر لنفط الشرق الأوسط بأسعار معقولة يعتبر من مصالحنا الثابتة. ولنا مصلحة ثابتة في تبادل الصداقة مع الذين ينشدون علاقات جيدة مع الولايات المتحدة في العالم العربي. وما زلنا نملك مصلحة ثابتة في [المحافظة على] أمن دولة إسرائيل وبقائها ورخائها. ولأن العلاقات السلمية بين سكان المنطقة تسهل تعزيز تلك المصالح، كانت لنا مصلحة ثابتة في تشجيع تسوية عادلة ودائمة وشاملة وحقيقية للصراع العربي – الإسرائيلي». ولكن هذه الثوابت كانت قائمة منذ الحرب العالمية الثانية وقيام إسرائيل، ولم تحفز واشنطن إلى التعاطي مع تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي بجدية، كما فعلت إدارة بوش، ومن بعده كلنتون. والسبب في نظر إنديك يتعلق بالمتغيرات، فيقول: «من جهة أخرى، تنشأ التغييرات في السياسة من التطورات العالمية والإقليمية الدراماتيكية التي تؤثر بدورها في الديناميات السياسية للمنطقة. لقد كان لنهاية الحرب الباردة نتائج عميقة على الشرق الأوسط. وصارت القوتان العظميان لا تتنافسان على النفوذ في هذه المنطقة المتقلبة، مما يعني أن لا حاجة بعد الآن لأن تنظر الولايات المتحدة إلى المنطقة من خلال منظور عالمي تنافسي. وللمرة الأولى نتمكن من الحكم على التطورات هناك من خلال تأثيرها في مصالحنا في المنطقة، لا في مصالحنا العالمية. للمرة الأولى منذ الخمسينات، تكون الولايات المتحدة القوة المسيطرة في المنطقة من دون أن يتحداها أحد، وتتطلع كل الأطراف الآن إلى واشنطن لتمارس نفوذها. لكن غياب التنافس بين القوتين العظميين يجرّ في أعقابه نفوذاً أقل على سياسات القوى في المنطقة، فضلاً عن حلفائنا الأوروبيين واليابانيين خلال الحرب الباردة. كما تنطوي حقيقة مرحلة ما بعد الحرب الباردة على تناقض في استخدام الوسائل العسكرية والاقتصادية للتأثير في الأحداث. إن مسؤوليتنا في المنطقة تتعاظم ومع ذلك فإن قدرتنا على تحملها تقلّ». (155)

وعرض إنديك المتغيرات الرئيسية في نظره، واستخلص منها نتائج تطال المنطقة ككل، بسبب التداخلات بين أقطارها، ورأى ثلاثة تحديات رئيسية أمام إدارة كلنتون،

(155) المصدر السابق، ص 197–198.

طرحها كالتالي: «أولاً: نحن محظوظون جداً لأننا ورثنا عملية مفاوضات عربية – إسرائيلية مستمرة تشمل الفلسطينيين وجميع الجيران المباشرين لإسرائيل من العرب، ودول المغرب ومجلس التعاون الخليجي أيضاً. والتحدي المطروح هنا أمام إدارة كلنتون، يتمثل في تحويل العملية السلمية إلى عملية لصنع السلام وتحقيق اختراق مبكر في مجال اتفاقات السلام.

«ثانياً: نتيجة للحرب العراقية – الإيرانية ولحرب الخليج، نحن محظوظون أيضاً لأننا ورثنا توازناً للقوى في المنطقة فيه مستوى منخفض إلى درجة كبيرة من القدرة العسكرية التي تهدد مصالحنا. إن الجيش العراقي المؤلف من مليون رجل وسبعين فرقة صار غير موجود. والتحدي هنا هو في المحافظة على هذا الوضع في وجه جهود مصممة تبذلها كل من إيران والعراق لإعادة بناء ترسانتيهما، خصوصاً في مجالات السلاح النووي والصواريخ البالستية.

«بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وهزيمة العراق، حدث انهيار لجبهة الرفض الراديكالية في الشرق الأوسط... إن عقوداً من الإهمال والآمال المحبطة بالمشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية غذّت حركات عنيفة تنكرت بأقنعة دينية وبدأت تتحدى الحكومات في أنحاء العالم العربي، مما ينطوي على خطر كامن لزعزعة الاستقرار في المنطقة... ولذا فالتحدي الثالث أمامنا هو أن نساعد شعوب الشرق الأوسط وحكوماتها على مواجهة هذا التهديد الناشئ، بالسعي الحثيث إلى السلام من جهة، وباحتواء التطرف في أنحاء المنطقة من جهة أخرى، وبالتمسك برؤية بديلة للتطور السياسي الديمقراطي وتطور اقتصاد السوق الحرة. وهذا ما نريده ليس لشعوب الاتحاد السوفياتي السابق، بل لشعوب الشرق الأوسط أيضاً». [156]

وفي مقاربتها لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، اعتبرت إدارة كلنتون «الاحتواء المزدوج»، أي شلّ قدرة العراق وإيران على عرقلة مساعيها السياسية، مركباً أساسياً في استراتيجيتها لتحقيق أهدافها. وعبّر إنديك عن ذلك بقوله: «هذا الجهد المبذول للاحتواء المزدوج في الخليج يصبح ملحاً أكثر نظراً لتأثيره في الجانب الآخر لسياستنا في الشرق الأوسط – مواصلة السعي من أجل السلام في الشرق الأوسط. إن الفرصة التي نعتقد أنها سانحة لصنع السلام العربي – الإسرائيلي ناجمة، بشكل كبير، عن التغييرات التي طرأت على الظروف الاستراتيجية في المنطقة. فبعد أربعة عقود من محاولة تسوية الصراع بالقوة، أدرك العرب والإسرائيليون أن الوقت حان لتسوية خلافاتهم عبر المفاوضات المباشرة.

(156) المصدر السابق، ص 198–199.

وإذا مال ميزان القوى ثانية لمصلحة القوى الراديكالية بقيادة العراق وإيران، فالأرجح أن يفشل هذا الجهد لأن الخيار العسكري سيبدو لبعض المشاركين في المفاوضات أكثر قابلية للحياة». وسارعت إدارة كلنتون إلى التقاط «الفرصة السانحة»، فكان الاستمرار في العمل الذي بدأته إدارة بوش على رأس جدول أعمالها. ولذلك أوفد وزير خارجيته، كريستوفر، إلى المنطقة في مهمته الأولى خارج الولايات المتحدة (شباط/ فبراير 1993)، أي قبل مرور شهرين على تسلمه مهام منصبه. وأكد إنديك أن الرئيس كلنتون كان مصمماً على ألا يدع الفرصة تفوته، وقال: «لقد استطاع الرئيس كلنتون الوفاء بالوعد الذي أطلقه خلال حملته الانتخابية بالمحافظة على استمرارية مفاوضات السلام. ويعود ذلك بشكل كبير إلى أن الحسابات الاستراتيجية للأطراف المشاركة في مفاوضات السلام لم تتغير في الفترة الانتقالية بين الإدارتين. وبالتأكيد، فإن العامل الوحيد الجديد الذي برز خلال هذه الفترة – المدّ المتصاعد للتطرف الديني – يبدو أنه يعزز فعلاً مصلحة كافة الأطراف ليس في العودة إلى طاولة المفاوضات فقط، بل في إظهار أن المفاوضات يمكن أن تسفر عن نتائج أيضاً. وذلك لأن المتطرفين الإسلاميين يشكلون تهديداً مشتركاً لجميع الأطراف المنخرطة في محادثات السلام، سواء كانت إسرائيل أو الفلسطينيين أو حتى سوريا». [157]

ولعل من أهم أسباب اندفاع إدارة كلنتون وراء تسوية ما في الشرق الأوسط، تقديرها بأن الأوضاع ناضجة لذلك، من جهة، وتوافقها مع حكومة رابين، من جهة أخرى، وذلك خلافاً لما كانت عليه العلاقات بين حكومة شمير وإدارة بوش. وليس ذلك بفضل انسجام رابين الأعلى مع السياسة الأميركية فحسب، وإنما بسبب تضامن كلنتون المفرط مع إسرائيل أيضاً؛ إذ تعتبره أوساط واسعة فيها أشدّ رؤساء الولايات المتحدة تعاطفاً معها. وفي هذا الصدد قال إنديك: «تبعاً لتقويمنا بأن المفاوضات نضجت لتحقيق اختراق على جبهات عدة، عرضنا رفع درجة المساهمة الأميركية في المفاوضات بأن نكون «شريكاً كاملاً» لجميع الأطراف». وأكد إنديك بأن شراكة الولايات المتحدة مشروطة باستعداد الأطراف المحلية لتحمل مسؤولياتها في العملية التسووية. وفي كلام موجه إلى إسرائيل وأعوانها على الساحة الأميركية، قال: «أوضح الرئيس ووزير الخارجية أن مقاربتنا حيال المفاوضات ستتضمن العمل مع إسرائيل، لا ضدها. إننا ملتزمون بتعميق شراكتنا الاستراتيجية مع إسرائيل من أجل السلام والأمن. وعلى الذين يسعون بصدق إلى سلام شامل وحقيقي أن يدركوا أن هذا لن يتحقق من دون قيام إسرائيل

(157) المصدر السابق، ص 200–204.

بالانسحاب من أراضٍ، مع ما يتطلبه ذلك من مخاطر ملموسة على أمنها. وعلى الذين يبحثون عن تقدم حقيقي أن يدركوا أن هذا التقدم لن يتحقق من دون هذا النوع من العلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل». واستطرد إنديك موضحاً مغزى الشراكة الاستراتيجية مع إسرائيل، فقال: «لقد أوضح رئيس الوزراء رابين أن حكومته مستعدة لتحمل هذه المخاطر من أجل السلام. لكنه لن يستطيع أن يفعل ذلك ما لم يعرض على إسرائيل سلام حقيقي في المقابل، وما لم تتأكد إسرائيل من أن الولايات المتحدة تقف خلفها بقوة. وهذا بالضبط ما دفع الرئيس كلنتون، عندما أبلغ رابين إليه أنه مستعد لتحمل المخاطر من أجل السلام، إلى الإجابة: إن دورنا هو تقليل هذه المخاطر. وإحدى الوسائل لعملنا هذا هي تنفيذ التزامنا المحافظة على تفوق إسرائيل النوعي. وثمة وسيلة أخرى تكمن في إقامة شراكة لتطوير بضائع ذات تكنولوجيا عالية، وإنتاجها. وقد نفذ الرئيس كلنتون تعهده الانتخابي وأنشأ «هيئة العلوم والتكنولوجيا الأميركية - الإسرائيلية» التي يرأس الجانب الأميركي منها وزير التجارة رون براون».(158)

وللمحافظة على قدر من التوازن، ولو شكلاً، تطرق إنديك إلى «الشراكة الكاملة» مع الأطراف العربية، والتي ترمي أساساً إلى تشجيع تلك الأطراف على التجاوب مع مطالب إسرائيل، فقال:» لقد أظهرنا بوضوح أننا مستعدون أيضاً للعمل كشركاء كاملين مع الأطراف العربية المشتركة في المفاوضات. وعلى هذه الأطراف أيضاً أن تخاطر من أجل السلام، ونحن ندرك هذا. نحن نفهم الضغط الذي يتعرض له المفاوضون الفلسطينيون والصعوبات التي عانوها جراء دخولهم المفاوضات. ولكن لكي يحققوا أهدافهم، لن يوجد بديل آخر من انخراطهم في المفاوضات في شأن جوهر ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، من دون معرفة الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة. وهم سيعرفون، في أي حال، أن انخراطهم هذا سيؤدي إلى سيطرتهم على حياتهم ومصيرهم للمرة الأولى في تاريخهم المضطرب. وسيعرفون أنهم في العام الثالث من الفترة الانتقالية سيكونون في وضع يمكنهم من التفاوض على المسائل المتعلقة بالوضع النهائي تحت رعاية القرارين 242 و338 [هكذا]. وبالنسبة إلى السوريين، ينبغي أن يكونوا راغبين في التزام السلام الحقيقي مع إسرائيل، بكل ما يعنيه ذلك من إنهاء النزاع وتطبيع العلاقات وفتح الحدود وتبادل السفارات وإقامة العلاقات التجارية. وإذا كانوا مستعدين للانخراط في المفاوضات بهذه الطريقة، فإننا مستعدون أن نؤدي دورنا في ضمان أن يتحقق اختراق في اتجاه

(158) المصدر السابق، ص 204-205.

السلام». وهكذا، وفيما الشراكة الأميركية مع إسرائيل في المفاوضات تعني تطمينها ورفدها بوسائل التفوق، فإنها مع الجانب العربي تعني تهديده بالنتائج الوخيمة لمقاومته التطويع والتطبيع في العلاقات مع إسرائيل. ومع ذلك، احتاط إنديك بالمحافظة على خط الرجعة، مقتطفاً مقطعاً من كلام الرئيس كلنتون لوزير خارجيته، لدى انطلاقه في جولته الشرق أوسطية، كالتالي: «لا نستطيع أن نفرض حلاً في الشرق الأوسط. إن زعماء المنطقة وحدهم يستطيعون صنع السلام، ومسؤوليتهم تبعث على الرهبة. والذين يعارضون العملية ويسعون إلى تخريبها عبر العنف والابتزاز، لن يجدوا هنا تسامحاً مع أساليبهم. لكن الذين ينوون صنع السلام سيجدون في شخصي وفي إدارتي شريكاً كاملاً. إنها لحظة تاريخية يمكن أن تفلت منا بسهولة. لكن إذا انتهزنا الفرصة، يمكننا البدء الآن ببناء شرق أوسط مسالم للأجيال القادمة».(159)

يبدو أن إنديك، عندما عرض سياسة إدارة كلنتون الشرق أوسطية أمام حشد من أنصار إسرائيل في الولايات المتحدة، لم يكن يعلم بوجود قناة تفاوض سرية موازية بين حكومة رابين وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، برعاية الحكومة النرويجية في أوسلو. وتختلف الروايات حول تاريخ بداية هذه الاتصالات؛ ويعيدها البعض إلى مطلع صيف سنة 1992. «وكما في روايات جون لاركا، فقد بدأ كل شيء في مطعم «كندوري» في تل أبيب...، في لقاء بين مدير «معهد الأبحاث النرويجي» «فافو» [FAFO]، كاربيه راد - لارسن، وبين د. يوسي بيلين، رئيس مجلس إدارة معهد الأبحاث الإسرائيلي أي. سي. ف. وكان بيلين قد أسس المعهد بعد أن وجد حزب العمل نفسه في صفوف المعارضة... من أجل الانشغال بما هو مفيد: دراسات استعداداً لعصر السلام الآتي إلى الشرق الأوسط. وبذلك واصل بيلين، بطريقته، خطاً أيديولوجياً تمسك به عشرين عاماً: الإيمان بإمكان وضع حد للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، على قاعدة الاعتراف المتبادل. وأقام بيلين الوسط الفكري «ماشوف» في إطار حزب العمل، وكان رأس الحربة في المجموعة التي نادت بالحوار المباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية (في الأعوام الأخيرة انضم إليه أيضاً كل من الوزيرين الحاليين: عوزي برعام وحاييم رامون، مع أن وزير الصحة [المقصود رامون] اشرق نجمه إلى جانب رابين) ». وبحسب هذه الرواية، أطلع لارسن يوسي بيلين على نتائج دراسة قام بها معهده في المناطق المحتلة (1967) وإسرائيل، تظهر رغبة لدى الطرفين «في تصفية النزاع». «ونظراً إلى أن الانتخابات للكنيست [الثالثة عشرة] كانت على الأبواب، أعرب لارسن عن رأيه في أنه إذا حدث

(159) المصدر السابق، ص 205.

تغيير في السلطة في إسرائيل، فسيقود ذلك إلى خلق إمكان حقيقي للتخلص من الوضع الراهن في العلاقات الإسرائيلية – الفلسطينية. وبين أمور أخرى، أرسى تقديره على محادثات أجراها مع زعماء الفلسطينيين في المناطق ومع منظمة التحرير الفلسطينية في تونس». (160)

بصرف النظر عن الدرامية التي يوشح بها الكاتب المذكور أعلاه (عوزي بنزيمان) روايته، فإن مشكلة بيلين لم تكن مع منظمة التحرير الفلسطينية بقدر ما كانت مع حكومة شمير، بل مع أركان حزبه (العمل)، وبخاصة مع رابين، الذي كان في حينه من أشد دعاة «الخيار الأردني»، وبالتالي، من معارضي التعامل مع منظمة التحرير. فهذه الأخيرة كانت منذ سنين تهيئ نفسها للاعتراف المتبادل مع إسرائيل، وتجري اتصالات، غير مباشرة، وعبر العديد من قنوات الاتصال المختلفة. وبعد عقد مؤتمر مدريد، كان همّ قيادة المنظمة الحلول محل وفد الداخل في المفاوضات، وعملت على تعطيل مهمته، لإثبات وحدانية جدارتها بتولي هذه المسألة. في المقابل، كانت حكومة شمير قد استصدرت قانوناً يحظر على الإسرائيليين الرسميين الالتقاء بممثلي منظمة التحرير. وقد ذهبت إلى حدّ اضطرار أحد الوزراء، عيزر وايزمن، إلى الاستقالة، بسبب لقائه مع أحد ممثلي منظمة التحرير في أوروبا. أما في حزبه، فكان بيلين يعرف مواقف رابين من المنظمة، وتفضيله التعامل مع النظام الأردني لحل القضية الفلسطينية، من جهة، وإعطاءه الأولوية في المفاوضات للمسار السوري. ولأن بيلين أصر على عدم تفويت الفرصة لاختبار الحل الذي آمن به، فلم يبق أمامه إلا أن يعهد لبعض الموثوقين غير الرسميين بمتابعة القناة النرويجية، من جهة، وأن ينتهز الفرصة المناسبة لمفاتحة رئيسه وزير الخارجية، شمعون بيرس، بالأمر. وقد توفرت الظروف الملائمة لتنشيط العمل في قناة أوسلو، بعد فوز حزب العمل في انتخابات سنة 1992، وإلغاء القانون الذي يحظر الاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية، وتوصل المفاوضين في أوسلو إلى صياغة خطوط عريضة لإعلان مبادئ التسوية بين المنظمة وإسرائيل. واستغل بيلين المعطيات الجديدة، ودفع مسار مفاوضات أوسلو إلى الأمام، أولاً بتشجيع من وزير الخارجية، شمعون بيرس، ولاحقاً بموافقة حذرة من رئيس الحكومة يتسحاق رابين (آذار/ مارس 1993). ويروي الكاتب الإسرائيلي، عاموس عوز، الصديق المشترك لكل من بيرس ورابين، أنه عندما رأى رئيس منظمة التحرير، ياسر عرفات، على شاشة التلفزيون، وتيقن من تدهور أوضاعه الصحية، اتصل

(160) بنزيمان، عوزي، مجلة الدراسات الفلسطينية، «مفاوضات أوسلو [قصة الاتصالات السرية التي سبقت الاتفاق]»، عدد 16، خريف 1993، ص 137.

بشمعون بيرس يحثه على التسريع في مفاوضات أوسلو، واتفقا على التعاون في إقناع رابين بتبني قناة أوسلو، ونجحا في ذلك. (161)

لقد تعرض يوسي بيلين لحملات من النقد والتشهير، قامت بها المعارضة «اليمينية» في إسرائيل، واتهمته بالتآمر وتجاوز صلاحياته الرسمية في رعاية مفاوضات أوسلو السرية. كما طال النقد شمعون بيرس، الذي اتهم بالعمل من وراء ظهر رئيس الحكومة رابين. إلا أنه بعد التوصل إلى اتفاق مكتوب في أوسلو، بين ممثلي إسرائيل ومنظمة التحرير، تبنته حكومة رابين، وقبلت به إدارة كلنتون، فأصبح الأساس للمفاوضات اللاحقة في المسار الفلسطيني، بديلاً من مذكرات التفاهم الأولية التي تم التوصل إليها في واشنطن، برعاية وزارة الخارجية الأميركية. وكان طبيعياً بعد اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير، التي كانت قد أعلنت اعترافها بإسرائيل، من جانب واحد، منذ سنين، أن يحل وفد المنظمة محل وفد الداخل في المفاوضات. في الجوهر، لم يكن هناك ما يزعج واشنطن في مضمون اتفاق أوسلو؛ وتجاوزت إدارة كلنتون الشكليات (حصول الاتفاق خارج إطار المفاوضات التي ترعاها واشنطن)، فرحبت به وتبنته، وجيّرته لحسابها، ودعت الأطراف المعنية إلى الاحتفال بتوقيعه في البيت الأبيض. أما حكومة رابين، التي اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية شريكاً في المفاوضات، بعد سنين طويلة من تشبث حكومات إسرائيل المتعاقبة بمبدأ استبعادها من مشاريع التسوية، بحجة كونها منظمة إرهابية، فقد أحدثت نقلة نوعية في مسار المفاوضات التي ظلت تراوح مكانها مدة 15 شهراً. لقد توصلت حكومة رابين، وأساساً بفعل تأثير شمعون بيرس فيها، إلى القناعة بأن التفاوض مع المنظمة، على أساس المساومة على مضمونها وما تمثله، أفضل من الاستمرار بالتفاوض مع وفد الداخل، على خلفية الانتفاضة الشعبية. فالمنظمة المهيأة والمؤهلة لتقديم التنازلات المطلوبة إسرائيلياً، والتي تفرغها من مضمونها، وتجعلها اسماً بلا مسمى، كانت، في نفس الوقت، قادرة على الحؤول دون تمكين وفد الداخل من التقدم في المفاوضات. ولعل الأهم تقدير حكومة رابين بأن المنظمة هي الأقدر، بما لا يقاس، على إنهاء الانتفاضة، مقارنة بفعاليات الداخل. ويبدو أن بيرس توصل إلى الاستنتاج بأن التفاوض مع المنظمة على الفترة الانتقالية من الحكم الذاتي الإداري، يمهد السبيل أمام توفير شروط أفضل لإنجاز التسوية النهائية، الأمر الذي بدا له مستحيلاً بدون إشراك المنظمة فيه. في المقابل، كانت المعارضة الإسرائيلية، بقيادة الليكود، تتوقع انهيار المنظمة خلال فترة قصيرة، ولذلك رفضت

(161) «برنامج تلفزيوني، القناة الإسرائيلية الثانية، لمناسبة عيد ميلاد شمعون بيرس الخامس والسبعين، خريف سنة 1998».

بشكل قاطع اتفاق أوسلو، وراحت تحرض ضده بأشكال صاخبة وعنيفة، وصولاً إلى اغتيال رابين (4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1995).

ومهما يكن، فإن بيلين عهد إلى صديقه البروفسور يئير هيرشفيلد، المستشرق المحاضر في جامعة حيفا، والذي بدوره ضم إليه أحد تلاميذه السابقين، الدكتور رون بونداك، لمتابعة الاتصالات مع ممثل منظمة التحرير، أحمد قريع (أبو العلاء). وعندما تقدمت المحادثات، تولتها وزارة الخارجية النرويجية، وعهدت إلى نائب الوزير، يان إغلاند، القيام بدور الوسيط بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير. وبدأ هيرشفيلد وبونداك ينتقلان بين تل أبيب وأوسلو، حيث اجتمعا فيها مع أبو العلاء، المسؤول عن المال عند عرفات. وفي كانون الأول/ ديسمبر 1992، حدث تسارع في المسار، فقد وضع هيرشفيلد وأبو العلاء، خطياً، مسودة أولى لاتفاق يقوم على فكرة «غزة أولاً». وبعد أن اطلع بيلين عليها، عرضها على شمعون بيرس، الذي لم يولها في البداية أهمية كبيرة. إلا أنه إزاء الجمود في مفاوضات واشنطن، بدأ يعطي «أوراق العمل التي تبادلها [أبو العلاء] مع هيرشفيلد مزيداً من الاهتمام». وكان بيرس، الذي بلغ السبعين من عمره (ولد سنة 1923)، «قد بدأ يتملكه في الأعوام الأخيرة إحساس بأن المهمة الملقاة على عاتق أبناء جيله هي العمل من أجل ضمان وجود الدولة على مر الأعوام، وأن الطريق إلى ذلك هي المصالحة مع العالم العربي». وكان بيرس يردد في الغرف المغلقة خلال العامين أو الثلاثة الأخيرة، «أنه لن يتردد في التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، وأن إقامة دولة فلسطينية ليست من الأمور التي تصيبه بالذعر»... «فانهيار الاتحاد السوفياتي وتوقع اقتراب اليوم الذي تمتلك فيه الدول العربية سلاحاً ذرياً، بلورا التزامه بذل الجهود من أجل الوصول بإسرائيل إلى مصالحة مع جيرانها. والصيغ التي يتم تداولها في أوسلو وصلت إليه على خلفية الإحساس بخيبة الأمل من مسار المفاوضات في واشنطن: كان يقرأ تقارير الياكيم روبنشتاين عن مجرى المحادثات فيمتلئ إحباطاً وغضباً بسبب الوضع الذي وصلت المحادثات إليه. وهو لم يحبذ المقاربة الإسرائيلية التي سعت لإقامة حكم ذاتي على نحو يبقي الخيارات كلها مفتوحة بالنسبة إلى التسوية الدائمة. لقد أراد تغيير مجرى التاريخ في المنطقة وألا يبقى في يد القدر، على سبيل المثال، إمكان عودة الليكود إلى الحكم، مسألة تحديد العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين، ومسألة طابع العلاقات بينها وبين المناطق».[162]

في الواقع، كان أكثر ما يخشاه بيرس أن يعود الليكود إلى السلطة، ويعود إلى

(162) بنزيمان، عوزي، مجلة الدراسات الفلسطينية، (مصدر سابق)، عدد 16، ص 138–139.

مشروع الحكم الذاتي، الذي طرحه مناحم بيغن في كامب ديفيد، ويتحول هذا إلى حل دائم، الأمر الذي يجعل إسرائيل دولة ثنائية القومية عملياً، وينزع عنها «طابعها اليهودي والديمقراطي»، على حد تعبيره. وأكثر بيرس من ترديد ذكر بن – غوريون، الذي يعتبره قدوته، والإدعاء بأنه كان يرى الحل مع الفلسطينيين في تقسيم أرض – إسرائيل الغربية» (فلسطين). والأكيد أن بيرس، بعد حرب الخليج، وإصرار واشنطن على استبعاد إسرائيل من المشاركة العلنية فيها، بدأت تساوره الشكوك، أسوة بالكثيرين من أعضاء النخبة السياسية/ العسكرية في إسرائيل، حول مآل «الدور الوظيفي» لإسرائيل في المنطقة. وفي ظل المتغيرات الدولية، وبروز الولايات المتحدة كقطب وحيد في العالم، وقبول الدول العربية بالمبادرة الأميركية، وبالتالي، مشاركتها في مؤتمر مدريد، رأى بيرس أن عنوان الصراع في المنطقة قد تغير، الأمر الذي يستوجب من إسرائيل أن تعيد تقويم مرتكزات أمنها الاستراتيجي، وأن تضع «السلام» كعنصر رئيسي فيها. وذهب بيرس إلى أن التحالفات القادمة ستتخطى الروابط القومية، وستتبلور حول المصالح الاقتصادية والتنمية، كما عبر عن ذلك في كتابه «الشرق الأوسط الجديد». وأراد بيرس أن تلعب إسرائيل دوراً مركزياً في صياغة هذا «الشرق أوسط الجديد»، بما يكرس وجودها في المنطقة. وكثيراً ما كرر أن الصراع في المنطقة لم يعد على قضايا الماضي، بل على مسائل المستقبل، التي يطرحها النظام العالمي الجديد. وراح يقسم سكان المنطقة بين «معسكر السلام»، ونقيضه «معسكر أعداء السلام»، وتحديداً «قوى التطرف الأصولي»، التي تمارس «الإرهاب»، على حد تعبيره. وكانت المؤتمرات الاقتصادية، التي لعب دوراً مركزياً في عقدها، إحدى أهم أدواته في تحقيق رؤياه. وذهب إلى أن مشاريع التنمية المشتركة، وتوظيف التقدم التكنولوجي الإسرائيلي في تحسين مستوى معيشة سكان المنطقة، من شأنهما أن يتغلبا على مشاعر الاغتراب والعداء بينهم. لكن «أحلام» بيرس، التي وصفها خصومه بأنها ضرب من «الهذيان»، لم تتغلغل في جمهور المستوطنين الإسرائيليين، الأمر الذي تبدى في هزيمته في الانتخابات لرئاسة الحكومة (1996)، أمام طارئ على المسرح السياسي الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، الذي ركز في حملته الانتخابية على طروحات بيرس التسووية، مخاطباً ميول المستوطنين الغريزية في العداء لسكان المنطقة الأصليين.

وعلى أي حال، فإن مشكلة بيرس المباشرة كانت مع رئيس حكومته رابين، الذي لم يشاركه رؤيته للمستقبل في المنطقة، ولم يكن متحمساً لقناة المحادثات السرية في أوسلو. وفي حينه، كان رابين يمقت منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها، إلا أنه بدأ يغير

رأيه فيهما مع تقدم المحادثات في أوسلو. «وفي آذار/ مارس من العام الحالي [1993]، روى بيرس لرابين عما يجري في قناة الحوار الدائر في أوسلو. وكان رابين بحاجة إلى بعض الوقت للاقتناع بأن هناك فرصة كامنة في القناة النرويجية. ومنذ تلك اللحظة شكل هو وبيرس وبيلين، ما يشبه غرفة قيادة متقدمة، أشرفت على محادثات هيرشفيلد – أبو العلاء، وقامت بتوجيه التعليمات بشأنها. وقد نما استعداد رابين للسير في هذا المسار، على خلفية وضع المفاوضات الرسمية الدائرة في واشنطن. فقد اتضح له، على غرار بيرس، أن العملية السياسية الرسمية لم تؤد إلى أية نتائج. وتوصل رابين إلى استنتاج مفاده أن الفلسطينيين في المناطق غير مؤهلين للتوصل إلى اتفاق مع إسرائيل بشأن إجراء انتخابات لمجلس الحكم الذاتي، وأن المفاوضات بشأن صلاحيات المجلس معقدة تقريباً، على غرار المفاوضات المتوقعة بشأن التسوية الدائمة. فقد أدرك رابين أن المقترحات البديلة التي تم فحصها بموافقة الأميركيين (المعالجة الفورية لقضايا التسوية الدائمة، والإحلال الفوري لبعض مركبات الحكم الذاتي على المناطق) لم تؤد إلى أية نتائج. وهكذا، فالفكرة التي كانت موضع بحث في أوسلو – «غزة وأريحا أولاً» – لاءمت المصلحة الإسرائيلية (التخلص من غزة) والفلسطينية (موطئ قدم في أريحا) ».[163] وكانت هذه مسألة حرجة في محادثات أوسلو، حيث كانت رغبة إسرائيل في الخروج من غزة قوية، إلى حد تمنى رابين ابتلاع البحر لها. في المقابل، خشي وفد منظمة التحرير أن يكون الطرح الإسرائيلي «غزة أولاً»، مقدمة لأن يصبح «غزة أولاً وأخيراً». وهنا اقترح بيرس إضافة أريحا، لطمأنة قيادة المنظمة من نوايا الحكومة الإسرائيلية، عبر إعطاء المنظمة موطئ قدم في الضفة الغربية، كمقدمة لتسوية هناك أيضاً.

وكان ما يجري في أوسلو يتلاءم مع خط حركة «ميرتس» السياسي، التي كانت شريكة لحزب العمل في الائتلاف الحكومي؛ فكان طبيعياً أن يحظى بتأييدها، وأن تعمل من جانبها على إنجاح هذا المسار. «ولاقى التحول في مقاربة رابين مساندة من جانب وزراء حركة ميرتس في الحكومة. فعلى امتداد العام الأول من عمر الحكومة، ذاق يوسي سريد وزملاؤه الأمرين من وسائط الإعلام ومن مناطقهم الانتخابية لتسليمهم وقبولهم بالقرارات الإشكالية التي اتخذها رابين، ولاستيعابهم وتجاوزهم لكل افتراءات حركة «شاس». وبعد أن حدث ما حدث، يجب الاعتراف بأنهم كانوا يدركون ما يفعلونه. فالخط الذي دعوا إليه انتصر، وتبناه رابين. ولم يكن ليوسي سريد صلة مباشرة بالتطورات في أوسلو، لكن لقاءه مع نبيل شعث، المستشار السياسي لياسر عرفات، في

(163) المصدر السابق، ص 139–140.

مصر، كان في سياق الرسائل التي نقلتها إسرائيل إلى تونس. فقد أوضح سريد لشعث (وقد فعل ذلك بعد حديث مسبق مع رابين تم فيه الاتفاق على المواقف التي يجب نقلها إلى عرفات) أنه من الأفضل لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تزيل من جدول الأعمال مطالبها بالنسبة إلى القدس، والولاية الجغرافية للحكم الذاتي، والمستوطنات، والمساس بالسيطرة القاطعة لإسرائيل على مناطق الأمن التي سيتم تحديدها في المناطق. وأكد سريد أنه يطرح موقف الحكومة، الذي تتماثل حركة ميرتس معه بصورة قاطعة، وأنه من الأفضل لعرفات أن يسارع إلى التوصل إلى اتفاق مع رابين لأنه يلتزم ما يقول».[164] وواضح أن لا عرفات، ولا الوفد الرسمي إلى محادثات واشنطن، كان قادراً على القبول بشروط رابين، إذا كانت تعبر عن موقفه في الحل النهائي. إلا أنه في حين كان وفد الداخل أعجز من أن يقارب هذه القضايا الشائكة، فإن عرفات كان قادراً على إرجاء البحث فيها إلى المرحلة النهائية، وبالتالي: فهو الأكثر جدارة في نظر رابين لأن يكون الشريك في العملية التسووية. وعندما تم التوافق على تأجيل البحث في هذه المسائل، فقد ارتدى مسار أوسلو طابعاً جديداً، استلزم رفع مستوى المشاركين فيه، وبالتالي، تولي مندوبين إسرائيليين رسميين متابعة المفاوضات في هذا المسار. ووقع اختيار رابين وبيرس على مدير عام وزارة الخارجية، أوري سفير، وانضم إليه خبير قانوني لصياغة الأوراق، يوئل زنغر. وأخذت المفاوضات تتقدم بوتيرة متسارعة، إلى أن وقعت الوثائق بالأحرف الأولى (20 آب/ أغسطس 1993) في أوسلو، بحضور شمعون بيرس ووزير الخارجية النرويجي، يوهان يورغان هولست. ومن الجانب الإسرائيلي وقع على الوثائق أوري سفير ويوئل زنغر، أما من الجانب الفلسطيني، فوقع أبو العلاء (أحمد قريع) وحسن عصفور. كما أضاف يئير هيرشفيلد توقيعه على الوثائق باتفاق بين طرفي المفاوضات، الإسرائيلي والفلسطيني، تقديراً لجهوده في إنجاز الاتفاق.

بعد التوصل إلى صيغة وثيقة الاتفاق على «إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي» في أوسلو، اتفق المشاركون في المفاوضات، النرويجيون والإسرائيليون والفلسطينيون، على ضرورة إبلاغ الإدارة الأميركية بالاتفاق، والتكتم عليه إلى أن يحظى بموافقتها، احترازاً من أن ينعكس ذلك سلباً على «صيغة مدريد» لمفاوضات التسوية. وعهدت حكومة رابين إلى شمعون بيرس بمهمة زفّ الخبر إلى وزير الخارجية الأميركي، وارن كريستوفر، الذي كان يقضي إجازة في كاليفورنيا. فوصل بيرس إليها برفقة نظيره النرويجي، هولست، حيث استقبلهما كريستوفر، ورحب بالاتفاق. ولاسترضاء الإدارة

(164) المصدر السابق، ص 140.

الأميركية، طرحا معه فكرة أن يتم الإعلان الرسمي عن الاتفاق في واشنطن، بما يعطي الانطباع أن إدارة كلنتون كانت شريكاً في إنجازه. ولم تعارض تلك الإدارة، بل على العكس، طرحت فكرة أن يتم إبرام الاتفاق في مراسم احتفالية في البيت الأبيض (13 أيلول/ سبتمبر 1993)، الأمر الذي يعني اعتراف واشنطن بمنظمة التحرير الفلسطينية. ولم تجد إدارة كلنتون حرجاً في الأمر، فحكومة رابين الأولى هي التي طلبت (1975) من إدارة فورد تعهداً بعدم التعاطي مع المنظمة، واستجابت واشنطن لذلك، وحكومة رابين الثانية هي التي عادت إلى إدارة كلنتون (1993) بوثيقة تسوية موقعة مع المنظمة، بما يعني الاعتراف بها. وبالفعل، فقد تمت مراسم إبرام الاتفاق الاحتفالية في واشنطن، بحضور حشد كبير من المدعوين لحضور الحدث، الذي وصفه كثيرون بأنه تاريخي. وركزت وسائط الإعلام العالمية على المصافحة بين عرفات ورابين، معتبرة إياها تجاوزاً لعقود طويلة من الصراع الدموي أحياناً، وبداية لمرحلة جديدة من التعايش السلمي والتعاون بين الطرفين، بما يمهد الطريق أمام إنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي. وقبل إبرام الاتفاق، تبادل عرفات ورابين رسائل الاعتراف بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وتضمن نص الاتفاق 17 مادة، و4 ملاحق، والمحضر المتفق عليه، «إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالية». وفيما يلي نص الاتفاق.

إعلان مبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية

(المسودة النهائية المتفق عليها في 19 آب/ أغسطس 1993)[165]

إن حكومة دولة إسرائيل والفريق الفلسطيني («في الوفد الأردني - الفلسطيني إلى مؤتمر السلام في الشرق الأوسط») («الوفد الفلسطيني») ممثلاً الشعب الفلسطيني يتفقان على أن الوقت قد حان لإنهاء عقود من المواجهة والنزاع والاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسية المتبادلة والسعي للعيش في ظل تعايش سلمي وبكرامة وأمن متبادلين ولتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها.

(165) هذا النص مأخوذ عن مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 16، ص 175- 179. وقد اكتفينا بإيراد نص إعلان المبادئ، دون الملاحق والمحضر، توخياً لإعطاء صورة عامة عن جوهر الاتفاق، دون التفاصيل التي ظلت، على أي حال، موضع خلاف في التطبيق، وبالتالي، مدعاة لمزيد من التفاوض وعرقلة المسار.

وعليه فإن الطرفين يتفقان على المبادئ التالية:

المادة 1

هدف المفاوضات

إن هدف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية ضمن عملية السلام الحالية في الشرق الأوسط هو من بين أمور أخرى إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية، المجلس المنتخب («المجلس»)، للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات وتؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338.

من المفهوم أن الترتيبات الانتقالية هي جزء لا يتجزأ من عملية السلام بمجملها وأن المفاوضات حول الوضع الدائم ستؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن 242 و338.

المادة2

إطار الفترة الانتقالية

إن الإطار المتفق عليه للفترة الانتقالية مبين في إعلان المبادئ هذا.

المادة 3

الانتخابات

1- من أجل أن يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم نفسه وفقاً لمبادئ ديمقراطية ستُجرى انتخابات سياسية عامة ومباشرة وحرة للمجلس في إشراف ومراقبة دوليين متفق عليهما بينما تقوم الشرطة الفلسطينية بتأمين النظام العام.

2- سيتم عقد اتفاق حول الصيغة المحددة للانتخابات وشروطها وفقاً للبروتوكول المرفق كملحق (1) بهدف إجراء الانتخابات في مدة لا تتجاوز التسعة أشهر من دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ.

3- هذه الانتخابات ستشكل خطوة تمهيدية انتقالية هامة نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة.

المادة 4

الولاية

سوف تغطي ولاية المجلس أرض الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم. يعتبر الطرفان الضفة

الغربية وقطاع غزة وحدة ترابية يجب المحافظة على وحدتها وسلامتها خلال الفترة الانتقالية.

المادة 5

الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم

1- تبدأ فترة السنوات الخمس الانتقالية فور الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا.

2- سوف تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن ولكن بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة في الفترة الانتقالية.

3- من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية بما فيها القدس واللاجئون والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك.

4- يتفق الطرفان على أن لا تجحف أو تخل اتفاقات المرحلة الانتقالية بنتيجة مفاوضات الوضع الدائم.

المادة 6

النقل التمهيدي للصلاحيات والمسؤوليات

1- فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا سيبدأ نقل للسلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الفلسطينيين المخولين هذه المهمة كما هو مفصل هنا. سيكون هذا النقل للسلطة ذا طبيعة تمهيدية إلى حين تنصيب المجلس.

2- مباشرة بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا وبقصد النهوض بالتنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة سيتم نقل السلطة للفلسطينيين في المجالات التالية: التعليم والثقافة والصحة والشؤون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة. سيشرع الجانب الفلسطيني في بناء قوة الشرطة الفلسطينية كما هو متفق وإلى أن يتم تنصيب المجلس يمكن للطرفين أن يتفاوضا على نقل لصلاحيات ومسؤوليات إضافية حسبما يتفق عليه.

المادة 7

الاتفاق الانتقالي

1- سوف يتفاوض الوفدان الإسرائيلي والفلسطيني على اتفاق حول الفترة الانتقالية («الاتفاق الانتقالي»).

2- سوف يحدد الاتفاق الانتقالي من بين أشياء أخرى هيكلية المجلس وعدد أعضائه ونقل الصلاحيات والمسؤوليات من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى المجلس. وسوف يحدد الاتفاق الانتقالي أيضاً سلطة المجلس التنفيذية وسلطته التشريعية طبقاً للمادة 9 المذكورة أدناه والأجهزة القضائية الفلسطينية المستقلة.

3- سوف يتضمن الاتفاق الانتقالي ترتيبات سيتم تطبيقها عند تنصيب المجلس لتمكينه من الاضطلاع بكل الصلاحيات والمسؤوليات التي تم نقلها إليه سابقاً وفقاً للمادة 6 المذكورة أعلاه.

4- من أجل تمكين المجلس من النهوض بالنمو الاقتصادي، سيقوم المجلس فور تنصيبه إضافة إلى أمور أخرى بإنشاء سلطة فلسطينية للكهرباء وسلطة ميناء غزة البحري وبنك فلسطيني للتنمية ومجلس فلسطيني لتشجيع الصادرات وسلطة فلسطينية للبيئة وسلطة فلسطينية للأراضي وسلطة فلسطينية لإدارة المياه وأية سلطات أخرى يتم الاتفاق عليها وفقاً للاتفاق الانتقالي الذي سيحدد صلاحياتها ومسؤولياتها.

5- بعد تنصيب المجلس سيتم حل الإدارة المدنية وانسحاب الحكومة العسكرية الإسرائيلية.

المادة 8

النظام العام والأمن

من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة سينشئ المجلس قوة شرطة قوية بينما ستستمر إسرائيل في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية وكذلك بمسؤولية الأمن الإجمالي للإسرائيليين بغرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام.

المادة 9

القوانين والأوامر العسكرية

1- سيخوّل المجلس سلطة التشريع وفقاً للاتفاق الانتقالي في مجال جميع

السلطات المنقولة إليه.

2- سيراجع الطرفان بشكل مشترك القوانين والأوامر العسكرية السارية المفعول في المجالات المتبقية.

المادة 10

لجنة الارتباط المشتركة الإسرائيلية الفلسطينية

من أجل تأمين تطبيق هادئ لإعلان المبادئ هذا ولأية اتفاقات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية ستشكل فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ لجنة ارتباط مشتركة إسرائيلية فلسطينية من أجل معالجة القضايا التي تتطلب التنسيق وقضايا أخرى ذات الاهتمام المشترك والمنازعات.

المادة 11

التعاون الإسرائيلي الفلسطيني في المجالات الاقتصادية

إقراراً بالمنفعة المتبادلة للتعاون من أجل النهوض بتطور الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل سيتم إنشاء لجنة إسرائيلية فلسطينية للتعاون الاقتصادي من أجل تطوير وتطبيق البرامج المحددة في البروتوكولات المرفقة كملحق 3 وملحق 4 بأسلوب تعاوني وذلك فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ.

المادة 12

الارتباط والتعاون مع الأردن ومصر

سيقوم الطرفان بدعوة حكومتي الأردن ومصر للمشاركة في إقامة المزيد من ترتيبات الارتباط والتعاون بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين، من جهة، وحكومتي الأردن ومصر، من جهة أخرى، للنهوض بالتعاون بينهم. وستتضمن هذه الترتيبات إنشاء لجنة مستمرة ستقرر بالاتفاق الأشكال للسماح للأشخاص المرحّلين من الضفة الغربية وقطاع غزة في 1967 بالتوافق مع الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظام. وستتعاطى هذه اللجنة مع مسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك.

المادة 13

إعادة تموضع القوات الإسرائيلية

1- بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ وفي وقت لا يتجاوز عشية انتخابات المجلس سيتم إعادة تموضع القوات العسكرية الإسرائيلية في

الضفة الغربية وقطاع غزة بالإضافة إلى انسحاب القوات الإسرائيلية الذي تم تنفيذه وفقاً للمادة 14.

2- عند إعادة موضعة قواتها العسكرية ستسترشد إسرائيل بمبدأ وجوب إعادة تموضع قواتها العسكرية خارج المناطق المأهولة بالسكان.

3- وسيتم تنفيذ تدريجي للمزيد من إعادة التموضع في مواقع محددة بالتناسب مع تولّي المسؤولية عن النظام العام والأمن الداخلي من قبل قوة الشرطة الفلسطينية وفقاً للمادة 8 أعلاه.

المادة 14

الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا

ستنسحب إسرائيل من قطاع غزة ومنطقة أريحا كما هو مبين في البروتوكول المرفق في الملحق الثاني.

المادة 15

تسوية المنازعات

1- ستتم تسوية المنازعات الناشئة عن تطبيق أو تفسير إعلان المبادئ هذا أو أي اتفاقات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية بالتفاوض من خلال لجنة الارتباط المشتركة التي ستشكل وفقاً للمادة العاشرة أعلاه.

2- إن المنازعات التي لا يمكن تسويتها بالتفاوض يمكن أن تتم تسويتها من خلال آلية توفيق يتم الاتفاق عليها بين الطرفين.

3- للطرفين أن يتفقا على عرض المنازعات المتعلقة بالفترة الانتقالية والتي لا يمكن تسويتها من خلال التوفيق على التحكيم ومن أجل هذا الغرض وبناء على اتفاق الطرفين سينشئ الطرفان لجنة تحكيم.

المادة 16

التعاون الإسرائيلي الفلسطيني في ما يتعلق بالبرامج الإقليمية

يرى الطرفان أن مجموعات العمل في المتعددة أداة ملائمة للنهوض بـ «خطة مارشال» وببرامج إقليمية وبرامج أخرى بما فيها برامج خاصة للضفة الغربية وقطاع غزة كما هو مشار إليه في البروتوكول المرفق في الملحق الرابع.

المادة 17

بنود متفرقة

1- يدخل اتفاق المبادئ هذا حيز التنفيذ بعد شهر واحد من توقيعه.

2- جميع البروتوكولات الملحقة بإعلان المبادئ هذا والمحضر المتفق عليه المتعلق به سيتم اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق.

أبرم في واشنطن العاصمة يوم 13/9/ 1993.

عن حكومة إسرائيل **عن الوفد الفلسطيني**

الشاهدان

الولايات المتحدة الأميركية **الفيدرالية الروسية**

إن قراءة، ولو سريعة، بين سطور هذه الوثيقة تظهر مدى ما أوغلت به منظمة التحرير الفلسطينية من تنازلات في مضمونها، كممثل للشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، كما كانت تدعي دائماً، من أجل أن تحظى باعتراف إسرائيل، ومن ثم الولايات المتحدة، شريكاً في المفاوضات الجارية على أرضية المبادرة الأميركية. فقراءة كهذه تظهر على الفور أن المنظمة، بفعلتها هذه، قد قزمت نفسها لتصبح بديلاً لوفد الداخل إلى مؤتمر مدريد، وبالتالي، ممثلاً للداخل الفلسطيني، سكان الضفة الغربية وقطاع غزة فحسب، دون الخارج الذي أفرزها وأوصلها إلى حيث كانت قبل إعلان المبادئ هذا. وبذلك، فقد ضحّت قيادة المنظمة بنضال الكل وقضيته الوطنية، سواء لناحية الشعب أو الأرض، من أجل منافع الجزء، وأيضاً لناحية الشعب والأرض، على أن تتولى هي بجهازها البيروقراطي السلطة في الحكم الذاتي الإداري، الذي تعد به وثيقة إعلان المبادئ. ولا غرو أن لقيت هذه الخطوة المستهجنة معارضة شديدة من قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني، خاصة في الخارج، الذي تستثنيه الوثيقة من الحلول المطروحة لقضيته. وحتى لو جرى الافتراض جدلاً أن الحل الدائم سيقوم على أساس قراري مجلس الأمن، 242 و338، كما هو وارد في نص الوثيقة، فإن هذين

القرارين يخصان تسوية نتائج حربي 1967 و1973، على التوالي، وليس حرب 1948، التي اتخذت الأمم المتحدة قرارات مختلفة لتسوية آثارها. وهذا لناحية قرارات الشرعية الدولية فحسب، ناهيك عن المضمون السياسي لنضال الحركة الوطنية الفلسطينية، الذي قامت المنظمة على أساسه. وعلى هذا الصعيد، فإن الوثيقة تفرغ المنظمة من مضمونها، وتجعلها اسماً بلا مسمى. ومن هنا اعتراف إسرائيل والولايات المتحدة بها. وهذا الاعتراف يلغي ثمار انتفاضة الشعب الفلسطيني في الداخل، ويجعل المساومة مع المنظمة على مضمونها هي، كممثل لهذا الشعب كله. وليس ذلك فحسب، بل إن تنفيذ شروط إعلان المبادئ يفترض أن تتولى المنظمة وأدواتها القمعية إنهاء الانتفاضة وتصفية آثارها، بما يجعلها ظاهرة شبيهة بجيش لبنان الجنوبي. وفيما يلي نماذج قليلة من النقد المهذب لوثيقة إعلان المبادئ هذه.

«من الواضح إذن أن منظمة التحرير الفلسطينية قد حولت نفسها من حركة تحرر وطني، إلى ما يشبه حكومة بلدية صغيرة تتزعمها الحفنة نفسها من الأشخاص. فقد أغلقت مكاتبها في الخارج، أو باعتها، أو تجاهلتها عمداً، مع أنها كانت ثمرة كفاح مضن دام سنوات، وهو الذي أسفر عن منح الفلسطينيين حقهم في تمثيل أنفسهم. وقد يكون المشروع بالنسبة إلى أكثر من 50 في المئة من الفلسطينيين الذين لا يقيمون في الأراضي المحتلة - منهم 350 ألف لاجئ في لبنان، وضعف [هكذا] هذا العدد في سوريا، وكثيرون غيرهم في دول أخرى - بمثابة السلب النهائي لحقوقهم. ويبدو أن حقوقهم الوطنية باعتبارهم شعباً اضطر إلى وضع اللجوء في عام 1948، وهي حقوق أكدتها لسنوات طويلة قرارات الأمم المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية والحكومات العربية بل معظم دول العالم، قد أُبطلت الآن. وفي الحقيقة ما من صفقة سرية بين شريك فائق القوة، وآخر شديد الضعف، إلا وتنطوي بالضرورة على تنازلات يحرص الضعيف من فرط الخجل على إخفائها. فلا تزال هناك تفاصيل كثيرة، مما ينبغي التفاوض بشأنها، وهناك بالمثل أشياء مبهمة عديدة ينبغي إيضاحها، بل ثمة آمال عديدة قد تتحقق أو لا تتحقق على الإطلاق. وبالرغم من كل هذا الإبهام، فإن الصفقة التي بين أيدينا تنبئ عن وهن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وعزلتها، كما تنبئ عن دهاء إسرائيل. فالكثير من الفلسطينيين يسألون أنفسهم الآن: لماذا يتعين علينا، بعد سنوات من التنازلات، أن نتنازل مرة أخرى لصالح إسرائيل والولايات المتحدة، مقابل وعود وتحسينات غير محددة في ظروف الاحتلال، وهي لن تتم إلا بعد إجراء

محادثات «الوضع النهائي»، أي بعد فترة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات، بل ربما لن تتم حتى بعد ذلك الوقت؟»[166].

«يستند الاتفاق الفلسطيني – الإسرائيلي إلى قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 242 ورقم 338. ويشدد أولهما، الذي أُقر في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1967، على «عدم جواز اكتساب الأرض عن طريق الحرب، والعمل من أجل سلام عادل ودائم يمكّن كل دولة في المنطقة من ضمان أمنها»، وعلى الحاجة «إلى التوصل إلى تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين». أما قرار مجلس الأمن رقم 338 فصدر عقب حرب 1973 تأكيداً للقرار رقم 242 «بكل أجزائه». وتتعلق الإشارة إلى «اللاجئين» في القرارين كليهما بأولئك الذين اقتلعوا من أرضهم في حرب 1967. وكذلك، فإن قرار مجلس الأمن رقم 237، الصادر في 14 حزيران/ يونيو 1967، والذي يدعو إسرائيل «إلى تسهيل عودة السكان الذين هربوا من المناطق منذ اندلاع العمليات العدائية [1967] »، لم يؤخذ في الحسبان عند صوغ مسودة «إعلان المبادئ»، ولا أخذ في الحسبان أيضاً قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 194 (الدورة 3) الأكثر أهمية والصادر في 11 كانون الأول/ ديسمبر 1948، والذي صادقت الولايات المتحدة عليه، كما أعادت تأكيده سنوياً مع المجتمع الدولي كله من خلال القرارات الصادرة عن الجمعية العامة نفسها. ولقد أعلنت الفقرة العملانية من القرار 194 (الدورة 3)، في جزء منها، أنه «يجب السماح للاجئين الراغبين في العودة إلى بيوتهم والعيش بسلام مع جيرانهم أن يفعلوا ذلك في أبكر موعد ممكن»، بينما يجب التعويض بما يلزم أولئك الذين لا يرغبون في العودة. ولم يترك «إعلان المبادئ» منفذاً لمناقشة مسألة لاجئي سنة 1948. واستناداً إلى المادة الخامسة من «إعلان المبادئ» فإنه سيتم التعامل مع المسائل المعلقة، مثل «القدس واللاجئين والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع الجيران»، في أثناء مناقشة الوضع الدائم للمناطق خلال فترة انتقالية لا تتجاوز الخمسة أعوام»[167].

«وعندما اعترفت إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية رسمياً، بعد فشل معادلة مدريد، أولاً وقبل كل شيء، نتيجة للإصرار الفلسطيني العام على صدقية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية، تبين أن المنظمة قد ضعفت إلى درجة أنها أصبحت مستعدة لدفع ثمن باهظ في مقابل هذا الاعتراف. لقد دُفع الهدف ثمناً في مقابل الاعتراف

(166) سعيد، إدوارد، «غزة – أريحا» سلام أميركي، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1994، ص 34-35.

(167) زريق، إيليا، «فلسطين..أية دولة»، مجلة الدراسات الفلسطينية، (مصدر سابق)، عدد 16، ص 12-13.

بالوسيلة، والواقع في مقابل الرمز، وفلسطين في مقابل الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية. ونظرياً فقط، يعني الاتفاق اعترافاً سياسياً بوجود الشعب الفلسطيني كأمة سياسية بالمعنى الحديث للكلمة، لأن م. ت. ف. كانت ترمز إلى وجود كيان سياسي فلسطيني – لكن المنظمة الآن احتوت الكيان، وبذلك لم تعد ترمز إلى قضية ما خارج مؤسستها وفوق شخص قائدها. أما عملياً فتجري محاولة، لاتبدي قيادة منظمة التحرير الفلسطينية قدرة على مقاومتها، لتحويل هذا الشعب إلى محمية إسرائيلية مقطعة الأوصال – تجمع قيادته بإسرائيل «مصالح مشتركة» يجري سعي حثيث، على مختلف المستويات، من أجل إبرازها. ولم يكن الرفض الإسرائيلي لأي اتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية في الماضي قضية في حد ذاتها إلا بالنسبة إلى بعض العقائديين، الذين تحول لديهم رفض الحديث مع منظمة التحرير الفلسطينية إلى ثابت من الثوابت الوطنية الإسرائيلية. أما بالنسبة إلى الدوائر الحاكمة في إسرائيل، فقد كان الرفض نتيجة للإصرار الإسرائيلي على عدم الاعتراف بالفلسطينيين شعباً ذا حقوق قومية. وكان من الواضح أنه إذا زال السبب زالت النتيجة أيضاً. وبذلك يتلخص الإنجاز التاريخي الكامن في الاعتراف الإسرائيلي بالمنظمة – إنه اعتراف بالشعب الفلسطيني. ولا يقل عن ذلك أهمية أن هذا هو الانطباع السائد لدى مؤيدي الاتفاق في الشارع الإسرائيلي. لكن النخب السياسية والعسكرية الإسرائيلية لا تتصرف بموجب الانطباع العام الذي نشأ عن الاتفاق، بل بناء على موازين القوى في المنطقة ومع منظمة التحرير الفلسطينية التي ساعدتها إسرائيل في النهوض من أزمتها من أجل توقيع اتفاق ينهي الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني تاريخياً لقاء تحول منظمة التحرير الفلسطينية، إلى كيان فلسطيني يمارس عمله في غزة، ومناطق أخرى لم تحدد بعد، تحت الوصاية الإسرائيلية»[168].

في المقابل، كانت لدى حكومة رابين في إسرائيل أسباب وجيهة للقبول بمنظمة التحرير الفلسطينية شريكاً في المفاوضات، كما كانت للمعارضة (اليمين الصهيوني «القومي» والديني) أسبابها الخاصة للوقوف ضد الاتفاق، والعمل على إسقاطه بشتى الوسائل، وصولاً إلى اغتيال رابين نفسه (4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1995). لقد تلاقت مصالح كل من حكومة رابين وقيادة منظمة التحرير، وهو ما عبر عنه رابين بقوله إنه يفضل أن «يتعامل الفلسطينيون أنفسهم مع مشكلة تطبيق النظام في غزة». «على

(168) بشارة، عزمي، «من أجل تجنب نهاية ساخرة لإحدى مآسي القرن»، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 16، ص40.

الجانب الإسرائيلي، جاء الاتفاق رداً على تطورات عدة. أولاً، تستمر إسرائيل في كونها الطرف الأقوى كثيراً في النزاع، وهو ما يمكنها من فرض شروطها على الجانب الفلسطيني، الأضعف بما لا يقاس. ثانياً، إن تقويم إسرائيل للسياسة الإقليمية قادها إلى الاستنتاج أن سيناريو من النوع اليوغسلافي ليس أمراً بعيد الاحتمال إذا ما أخذ التيار الإسلامي المناضل في العالم العربي وإيران في التصاعد. ثالثاً، لا يبدو أن الانتفاضة التي صارت في عامها السادس، ستنتهي... وتشكل مساعدة منظمة التحرير الفلسطينية في التعامل مع المعارضة العامة في الأراضي المحتلة تحركاً يتفق حوله بشدة اليسار الإسرائيلي وحزب العمل الذي هو في الوسط. رابعاً، على الجبهة المحلية، كان رابين يعرف أن السلام من موقع القوة سيكون مقبولاً عند عامة الناس، الذين تعبوا من الحروب التي لا نهاية لها مع العرب عامة، ومع الفلسطينيين خاصة. خامساً، إن اتفاقاً لا يلزم إسرائيل منذ البداية ومسبقاً بعودة اللاجئين، وبقيام دولة فلسطينية، وبالانسحاب من القدس الشرقية أو إزالة المستوطنات سيشكل برهاناً إضافياً على مفاوضات من موقع القوة. وأخيراً، فإن «الحدود» الجديدة لإسرائيل ستكون أسواق العالم العربي التي تضم أكثر من 100 مليون مستهلك محتمل». (169)

«من غير الممكن تجاهل المفاجأة التي أصابت الليكود، الذي وجد نفسه يتظاهر احتجاجاً ضد الاتفاق مع هوامش المجتمع الإسرائيلي الأكثر تطرفاً، مثل المستوطنين وأتباع حركة «حاباد» الحسيدية المسيائية. ولا شك في أن هناك مؤشرات كثيرة إلى تحول عميق وجدي في المجتمع الإسرائيلي لا يعبر عنه بتحول حاد في الموقف السياسي – فهذا لم يحدث حتى في الاتفاق – كما أنه من جهة أخرى لا يقتصر على تغير سياسي طارئ... ومن الناحية السياسية، فإن جديد الاتفاق، بالنسبة إلى الإسرائيليين، هو أمر واحد فحسب، وهو التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية. أما الجوانب الأخرى من الاتفاق فمتضمنة إما في إطار مدريد وإما في اتفاق كامب ديفيد. و«الانسحاب» من غزة إنما هو قضية متفق عليها إسرائيلياً، دون أي ضغط أجنبي، وبتأثير نضال غزة وحده. أما القضايا المركزية الأخرى فمؤجلة – وكل ذلك أمور يسهل الدفاع عنها إسرائيلياً، لا سيما إذا لم تتم إزالة المستوطنات في المرحلة الأولى، وإذا لم يبحث في موضوع القدس. وبالنسبة إلى التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية فإنه الخطوة التي تشكل انقلاباً في تصرف النخب الحاكمة في إسرائيل – لكن هذا الانقلاب يأتي على خلفية شعبية ناضجة؛ فلقد سبق الانقلاب في الوعي الجماهيري

(169) زريق، إيليا، «فلسطين... أية دولة؟»، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 16، ص 14-15.

تصرف النخب الحاكمة من حيث عدم معارضته التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية – وهو أمر لم يكن خافياً، وأكدته استطلاعات الرأي العام قبل انتخابات الكنيست الأخيرة. وقد طرأ هذا التغيير في أوج الانتفاضة. ولا يمكن تفسير صمود الحكومة الإسرائيلية أمام المعارضة اليمينية إلا من خلال اتساع تأييد الاتفاق في المجتمع الإسرائيلي ليتجاوز حدود القاعدة الضيقة التي تستند الحكومة إليها. إن الاتفاق لم يحظ بأجواء كامب ديفيد الحماسية والاحتفالية، التي بشرت بالخلاص من المواجهة مع القوة العربية الرئيسية. وكان من الواضح أن احتفال الرأي العام الفلسطيني بالاتفاق فاق احتفال الإسرائيليين به، وبطبيعة الحال، فإن اتفاقاً بين الشعب المحتل والشعب الواقع تحت الاحتلال لا يمثل علاقة أخذ وعطاء متبادلة». (170)

وفي حديث لرئيس الحكومة الإسرائيلية في إثر اتفاق «غزة – أريحا أولاً»، (دافار، 1993/9/29)، رد رابين على سؤال «أتنظر جدياً إلى أقوال أعضاء كنيست من الليكود بشأن انضمام حزبهم إلى الحكومة؟» بقوله: « اذا كان الأمر يتعلق بمواقف تتناول جوهر الأشياء، فلست بحاجة إلى الليكود لتنفيذ المواقف الخمسة. فأنا شخصياً أعارض قيام دولة فلسطينية بيننا وبين الأردن. وأنا أيضاً أعارض «حق العودة»، إذ ليس في «اتفاق المبادئ» الذي تم توقيعه أي شيء يتعلق بـ«حق العودة». وهذا لم يكن مصادفة. أما فيما عنى وحدة القدس، فقد تم التوصل إلى اتفاق مع شريك عربي، وإنما فقط بشأن اتفاق مرحلي، يوافق فيه على أن القدس ستكون تحت سلطة إسرائيل خلال فترة الاتفاق وعلى أن الطرف الفلسطيني الذي سيدير المناطق [المحتلة] في هذه الفترة لن يكون له أي نفوذ في القدس. أما فيما عنى المسؤولية عن أمن المستوطنين الإسرائيليين في المناطق، فإن شؤون أمن المناطق الخارجي سيكون في يدي إسرائيل. والأمر الأخير الباقي هو وجود المستوطنات. والحقيقة أننا أبرمنا اتفاقاً، لا يتضمن اقتلاع أية مستوطنة. وهذه المواقف الخمسة هي في برنامج حزب العمل للانتخابات. والآن، أنا لا أهتم بائتلافات، فيما خلا الحفاظ على الائتلاف القائم، لأنني لا أعتقد أن الليكود مستعد، بمواقفه الحالية، لأن يرى في منظمة التحرير الفلسطينية شريكاً وأن يقبل بـ«اتفاق المبادئ» ». (171)

أما وزير الخارجية، شمعون بيرس، فقد أجاب في حديث بشأن اتفاق إعلان المبادئ على السؤال: «استمعت في الكنيست إلى خطابات المعارضة، إلى مزاعم

(170) بشارة، عزمي، «من أجل تجنب نهاية ساخرة لإحدى مآسي القرن»، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 16، ص 48-49.

(171) مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 16، ص 92.

اليمين، هل تجد سنداً ما لمخاوفهم؟» بقوله: «إنني أتعاطف مع كل مخاوفهم. ولي سؤال واحد فقط، هل الوضع الحالي لا يثير مخاوف؟ يمكن التفكير كما لو أن إسرائيل هي النرويج وأن شخصاً ما جاء فجأة واقترح أمراً جنونياً. يعيش في إسرائيل أربعة ملايين يهودي في مقابل ثلاثة ملايين عربي، وبالنسبة إلى التكاثر الطبيعي، الله يعرف ماذا سيحدث. لقد ازداد عدد السكان البالغ ثلاثة ملايين، كما ازدادت الكراهية. ما هو البديل؟ لنقل أن منظمة التحرير الفلسطينية اختفت. لقد أكثر بيبي نتنياهو من مهاجمتها إلى حدّ أنني بت أعتقد أن لا مكان بعد ذلك لمنظمة التحرير الفلسطينية. ماذا إذاً، هل حماس أفضل؟ عمّ يتحدثون أصلاً؟ ماذا يعني القول إننا لن نتنازل عن غزة؟ هل غزة في أيدينا؟ هل ستختفي غزة؟ وهل يوجد الآن أمن كامل؟ ألا يقتل شخص ما كل يوم؟ ألم يقتل الكثير من الأشخاص في عهدهم؟ ومن سيدفع نفقات الأمن؟ هل علينا أن نثير العالم كله ضدنا؟ وكل العالم العربي؟ ما هو منظورهم؟».[172]

وفي حديث لسفير إسرائيل في واشنطن ورئيس الطاقم الإسرائيلي للمفاوضات مع سوريا، ورد ما يلي حول اتفاق إعلان المبادئ: «حتى الآونة الأخيرة، كانت عملية السلام مبنية على مفاوضات مع سكان المناطق بشأن شكل الحكم في تلك المناطق. وما حدث في الأسابيع الأخيرة هو أننا قرنا بدء الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية بشأن المناطق – الأمر الذي كان يشكل من ناحية منظمة التحرير الفلسطينية أغراء كبيراً لها، وكان في صلب دوافعها لتقديم جزء من التنازلات التي تقدمها من خلال الاتفاق... إن أحد أكبر تلك التنازلات هو أن الاتفاق محصور في المناطق. وفيه بند يتحدث بلهجة ضعيفة عن عودة جزء من اللاجئين الذين غادروا المناطق عقب حرب 1967. لكن نظراً إلى أن الاتفاق يتحدث عن لاجئي 1967 لا لاجئي 1948، فمعنى ذلك أن منظمة التحرير تخلت عن مطلبها بحق العودة، الذي كان في صلب معتقداتها وأشكال أنشطتها، وشكل هذا المطلب، من ناحيتنا، علامة استفهام كبيرة بالنسبة إلى حقيقة التحول الذي أقدمت منظمة التحرير الفلسطينية عليه في نهاية سنة 1988. وهذا التخلي عن حق العودة يشكل إنجازاً لنا بالغ الدلالة في هذه المفاوضات، التي قبلنا بمنظمة التحرير الفلسطينية فيها طرفاً محاوراً، لكن هذه المنظمة أصبحت منظمة تتعاطى موضوع المناطق، وتتحدث باسم سكانها إلى حد بعيد».[173]

وكان رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، ورئيس الحكومة

(172) المصدر السابق، ص98.
(173) المصدر السابق، ص110.

الإسرائيلية، يتسحاق رابين، قد تبادلا رسالتي اعتراف رسمي بينهما (9 أيلول/سبتمبر 1993)، فيما يلي نصهما:[174]

من رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات

إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية يتسحاق رابين:

السيد رئيس الحكومة

إن توقيع «إعلان المبادئ» يرسم بداية عصر جديد في تاريخ الشرق الأوسط. ولهذا، فإني أود، وبإيمان راسخ، أن أؤكد التزامات منظمة التحرير الفلسطينية التالية:

تعترف منظمة التحرير الفلسطينية بحق دولة إسرائيل في الوجود بسلام وأمن.

تقبل منظمة التحرير الفلسطينية قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقمي 242 و338.

تلتزم منظمة التحرير الفلسطينية عملية السلام في الشرق الأوسط وحلاً سلمياً للنزاع بين الطرفين، وتعلن أن جميع المسائل المعلقة والمتعلقة بالوضع الدائم ستحل من خلال المفاوضات.

وتعتبر منظمة التحرير الفلسطينية أن توقيع «إعلان المبادئ» يشكل حدثاً تاريخياً ويفتح عهداً جديداً من التعايش السلمي خالياً من العنف وجميع الأعمال الأخرى التي تهدد السلام والاستقرار. واستناداً إلى هذا، فإن منظمة التحرير الفلسطينية تنبذ (Renounces) اللجوء إلى الإرهاب وأعمال العنف الأخرى وستتحمل مسؤولية جميع عناصر وموظفي منظمة التحرير الفلسطينية كي تضمن إذعانهم وتمنع الخروقات وتتخذ الإجراءات التأديبية بحق المخالفين.

وبالنظر إلى الوعد بعصر جديد وإلى توقيع «إعلان المبادئ» واستناداً إلى القبول الفلسطيني لقراري مجلس الأمن 242 و338، فإن منظمة التحرير الفلسطينية تؤكد أن بنود الميثاق الفلسطيني التي تنكر على إسرائيل حق الوجود، ومقرراته التي لا تتلاءم مع الالتزامات الواردة في هذه الرسالة، ستصبح

(174) النص مأخوذ عن مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 16، ص 183-184.

ملغاة وغير سارية المفعول بعد الآن. وبالتالي، فإن منظمة التحرير الفلسطينية تتعهد بعرض التعديلات الضرورية المتعلقة بالميثاق الفلسطيني على المجلس الوطني الفلسطيني للحصول على موافقته الرسمية عليها.

المخلص ياسر عرفات
رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

وتلقى عرفات من رابين الرسالة التالية:

من رئيس الحكومة الإسرائيلية يتسحاق رابين
إلى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات:

السيد الرئيس
رداً على رسالتكم المؤرخة في 9 أيلول/ سبتمبر 1993، أود أن أؤكد لكم أنه في ضوء التزامات منظمة التحرير الفلسطينية الواردة في رسالتكم، قررت حكومة إسرائيل الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطيني، وبدء المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية ضمن إطار عملية السلام في الشرق الأوسط.

يتسحاق رابين
رئيس الحكومة الإسرائيلية

بعد التوقيع على الاتفاق في واشنطن (13 أيلول/ سبتمبر 1993)، عرضته حكومة رابين على الكنيست للموافقة عليه (21 أيلول/ سبتمبر 1993)، معتبرة أن التصويت عليه بمثابة إبداء الثقة بالحكومة وقراراتها. وخاطب رابين أعضاء الكنيست والجمهور الإسرائيلي بعبارات مشحونة بالعواطف، أكد فيها على أهمية «السلام» لإسرائيل، وتفاني حكومته في تحقيق ذلك لسكانها. وبعد أن ذكّر بالوعود التي قطعتها حكومته لدى توليها السلطة قبل 14 شهراً، مشيراً إلى أنها وفت بتلك الوعود، انتقل إلى صلب الموضوع، فقال: «قررنا الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطيني في المفاوضات في

إطار محادثات السلام. لم نفعل ذلك بسهولة، لم نسارع إلى التوقيع. كنا نعرف، ونحن نعرف اليوم، كم هي ثقيلة أحمال الماضي. لم نفعل إلا بعد أن التزمت منظمة التحرير الفلسطينية في رسائلها إلى رئيس الحكومة الأمور التالية:

- الاعتراف بحق وجود إسرائيل في سلام وأمن.
- تسوية جميع الخلافات في المستقبل بالطرق السلمية وبالمفاوضات.
- إدانة الإرهاب والعنف ووقفهما في إسرائيل والمناطق وفي أي مكان آخر.
- اعتبار مواد الميثاق الفلسطيني التي تناقض حق إسرائيل في الوجود والمسار السلمي باطلة، وإلغاؤها رسمياً في المؤسسة الملائمة». [175]

وأردف رابين قائلاً في خطابه:

«في واشنطن، وقع وزير الخارجية شمعون بيرس باسم حكومة إسرائيل اتفاق إعلان المبادئ الانتقالية فقط. وفي هذا الاتفاق، الذي يمكّن الفلسطينيين من إدارة حياتهم، أكدت إسرائيل من ناحيتها الأمور التالية:

«- تظل القدس الموحدة تحت سلطة إسرائيل، وليس للهيئة التي ستدير حياة الفلسطينيين في المناطق أية صلاحيات تجاهها.

- تظل المستوطنات الإسرائيلية في يهودا والسامرة وغزة تحت سلطة إسرائيل من دون أي تغيير في مكانتها.
- لا تنطبق صلاحيات المجلس الفلسطيني على أي إسرائيلي في مناطق يهودا والسامرة وغزة.
- يواصل الجيش الإسرائيلي تحمل المسؤولية الشاملة عن أمن المستوطنات، والإسرائيليين في المناطق، وأمن كل إسرائيلي في اثناء وجوده في المناطق، والأمن الخارجي، أي: الدفاع عن خطوط المواجهة الحالية على طول نهر الأردن وحدود مصر.
- ينتشر الجيش الإسرائيلي وفقاً لهذه المهمات في جميع مناطق يهودا والسامرة وقطاع غزة.
- ترجأ الموضوعات كلها المتعلقة بالحل الدائم إلى مفاوضات تبدأ بعد عامين من الموعد الذي تحدد في الاتفاق، مع احتفاظ حكومة إسرائيل بحرية مواقفها فيما عنى صورة الحل الدائم. أي أن إعلان المبادئ يبقي الخيارات كافة مفتوحة في هذا المجال.
- يسبق تطبيق الاتفاق للفترة الانتقالية في غزة وأريحا إقامة مجلس فلسطيني منتخب

(175) مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 16، ص277.

سيدير حياة الفلسطينيين في مناطق يهودا والسامرة وغزة. ولا يقام المجلس إلا بعد أن يتم الاتفاق بيننا وبين الفلسطينيين على بنيته وتركيبه ومهماته. والمهلة المحددة لإجراء الانتخابات هي تسعة شهور من بدء سريان مفعول اتفاق إعلان المبادئ. وترى إسرائيل مرحلة غزة وأريحا أولاً بمثابة اختبار لقدرة الفلسطينيين على تطبيق اتفاق المبادئ». [176]

ورد زعيم المعارضة، بنيامين نتنياهو، على خطاب رابين، وفند أقواله، متهماً إياه بالتفريط بأجزاء غالية من «أرض إسرائيل»، ومشككاً في صدقية دعواه في الوفاء بالوعود التي قطعها على نفسه، وقال: «سيدي رئيس الحكومة، أود التطرق إلى موضوع آخر، لا يخلو من أهمية، إلى القدس. قلت أنك لن تتنازل في موضوع القدس، هذا ما قلته، جيد. قلت أنك لن تتحادث مع منظمة التحرير الفلسطينية، وتحادثت. قلت أنك لن تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية، واعترفت. قلت أنك لن تتنازل عن غور الأردن – كلا، لم تتنازل؟ هلا قلت لي، سيدي رئيس الحكومة، أين توجد أريحا، هل هي في أعالي المرتفعات؟ قلت أنك لن تتنازل عن هضبة الجولان، ما عدا بضعة سنتمترات. هل أنت مستعد لتأكيد هذا الإعلان الآن، في هذا المكان؟ أنت مستعد، ستقول لي. تفضل، سأخلي لك المنصة فوراً، لكنك لست مستعداً. لقد قلت ذلك. قلت أنك لن تتنازل». وختم نتنياهو كلمته بالدعوة إلى استقالة الحكومة، وإلى إجراء انتخابات عامة، فقال: «سيدي رئيس الكنيست، ثمة فارق أساسي بيننا. أنتم تقولون أن الأمن الحقيقي يقوم على السلام، بينما نعلم نحن أن الأمن الممكن في هذه المنطقة هو السلام القائم على الأمن، ولذلك فإننا نعمل طوال الوقت من أجل تعزيز أمننا، من أجل زيادة قوتنا، من أجل توسيع، لا تقليص، ساحة نشاط الجيش الإسرائيلي، من أجل تقوية، لا إضعاف، سيطرتنا على الأرض، من أجل زيادة الهجرة إلى البلد، الهجرة لا نزوح اليهود، ومن أجل توجيه الموارد إلى هذه الهجرة، لا الطواف في العالم للحصول على موارد من أجل عودة لاجئي منظمة التحرير الفلسطينية.. سمعت رئيس الحكومة يقول أنه جاء إلى هنا للحصول على ثقة الكنيست. ليست ثقة الكنيست ما يحتاج إليه، إنه يحتاج إلى ثقة الشعب». [177]

لقد فرض زخم المعارضة لاتفاق أوسلو في الجانبين، الفلسطيني والإسرائيلي، على كل من عرفات ورابين مزيداً من الحذر في التقدم بالمفاوضات على تطبيق الاتفاق. وإذ لا مجال لمعرفة مدى تأييد الشعب الفلسطيني له، بسبب الشتات، فإنه كان يحظى

(176) المصدر السابق، ص 277-278.

(177) المصدر السابق، ص 280-281.

بأغلبية في الجمهور الإسرائيلي. وهذا الدعم الشعبي هو الذي مكن حكومة رابين من التقدم في المفاوضات، مع أنها كانت حكومة أقلية، تستند إلى دعم من خارجها – أصوات النواب العرب في الكنيست. فبعد انسحاب حركة «شاس» من تلك الحكومة، أصبحت تتمتع بأغلبية صوت واحد فقط في الكنيست، على الرغم من تأييد النواب العرب لها. وأخذت عليها المعارضة، أنها تحكم بأصوات عربية، لأنها لا تحظى بدعم الأكثرية اليهودية. وإزاء تعرقل المفاوضات، ومحاولات كل طرف إبراز تصلبه تجاه الآخر لأسباب داخلية، راح كل منهما يتهم الآخر بالنكوص عن اتفاق إعلان المبادئ، ويشكك في نواياه. فبرزت خلافات حول كل بند من الاتفاق: مساحة الولاية الجغرافية في غزة وأريحا، والرقابة على المعابر الدولية على الحدود المصرية والأردنية، وعدد رجال الشرطة الفلسطينية ونوعية تسليحها، وجواز السفر الفلسطيني، والرقابة على ميناء غزة ومطارها المزمع إنشاؤهما، والطريق الآمن بين الضفة والقطاع...إلخ. وتوالت الاجتماعات في أوسلو، وباريس، ودافوس (سويسرا)، والقاهرة، وطابا (مصر). وفي القاهرة (7 – 9 شباط/ فبراير 1994)، توصل الطرفان، الفلسطيني برئاسة عرفات، والإسرائيلي برئاسة شمعون بيرس، وبوساطة مصرية، إلى اتفاق يعطي إسرائيل مطالبها «الأمنية»، ويوسع جيب أريحا (إلى 54 كلم2). واستؤنفت المفاوضات على انسحاب الجيش الإسرائيلي من قطاع غزة وجيب أريحا (23 شباط/ فبراير 1994)، في فندق طابا على الجانب المصري من خليج العقبة. وتم التوصل إلى اتفاق يقضي بأن يبدأ الجيش الإسرائيلي الانسحاب منها في 17 آذار/ مارس 1994، وينتهي منه في 12 نيسان/ أبريل 1994. وفي هذه الأثناء تتسلم الشرطة الفلسطينية، من الإدارة المدنية الإسرائيلية، السلطة في المناطق التي يخليها جيش الاحتلال الإسرائيلي.

ومع تحديد موعد انسحاب الجيش الإسرائيلي من غزة وأريحا في اتفاق القاهرة، عمدت جماعات المعارضة المتطرفة، وخاصة في أوساط المستوطنين في الضفة الغربية، إلى أعمال الاحتجاج العنيفة، في محاولة لنسف الاتفاق. وتصاعدت التظاهرات في أنحاء البلد ضد الحكومة، التي اتهم رئيسها رابين بالخيانة؛ وأصدر بعض الحاخامات المتطرفين فتاوى بإهدار دمه. وفي المقابل، صعّد المستوطنون المسلحون من اعتداءاتهم على سكان الضفة والقطاع العرب، العزّل من السلاح، الأمر الذي ذهب ضحيته عدد كبير منهم. وبلغت هذه الأعمال الإجرامية ذروتها في «مذبحة الخليل» (25 شباط/ فبراير 1994). ففي صباح يوم 15 من شهر الصوم رمضان، قام أحد مستوطني كريات أربع

المحاذية لمدينة الخليل، باروخ غولدشتاين، الذي ينتمي إلى عصابة «كهانا حي» الفاشية، باقتحام قاعة الصلاة في «الحرم الإبراهيمي»، وأمطر المصلين زخات متتالية من رصاص بندقية أوتوماتيكية، فقتل 52 منهم، وجرح 70 آخرين. وبذلك أضاف هذا القاتل، الذي تربى على تعاليم الحاخام العنصري، مئير كهانا، إلى السجل الصهيوني الحافل، واحدة من أبشع المجازر بحق الشعب الفلسطيني. وفيما أدانت حكومة رابين هذه الجريمة النكراء، وتنصلت من المسؤولية عنها، فإن مريدي القاتل وأنصاره أقاموا له نصباً تذكارياً على قبره، بالقرب من كريات أربع، فأصبح «مزاراً» يحجون إليه. وكان المصلون، وفي فورة الدم، هاجموا القاتل وفتكوا به داخل الحرم. وفي أعقاب الجريمة، اتصل الرئيس الأميركي بيل كلنتون بياسر عرفات، وأبلغه أسفه للحادث، وطلب منه الاستمرار في المفاوضات. واستجاب عرفات بداية، معلناً أنه لن يعلق المفاوضات، إلا أنه اضطر إلى التراجع، ولو إلى حين جراء ردة الفعل العنيفة على المجزرة، فلسطينياً وعربياً ودولياً. فقد اندلعت تظاهرات عنيفة في جميع أنحاء المناطق المحتلة، اصطدمت فيها الجماهير الفلسطينية الغاضبة بقوات الاحتلال، التي واجهت المتظاهرين بالرصاص الحي، وقتلت منهم العشرات، وجرحت المئات. وظلت المصادمات مستمرة بضعة أسابيع، فبدا أن اتفاق أوسلو قد انهار.

إلا أنه خلال شهر آذار/ مارس 1994، تضافرت عدة عوامل لاستئناف المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية. فبالإضافة إلى رغبة كل من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة رابين إنقاذ اتفاق أوسلو، لعبت ضغوط واشنطن ووساطة القاهرة دوراً هاماً في إعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات. فبعد أن اتخذت الحكومة الإسرائيلية بعض الإجراءات ضد الجماعات المتطرفة من المستوطنين، وأعلنتها خارجة على القانون، واعتقلت بعض قيادييها؛ وكذلك بعد أن أصدر مجلس الأمن قراره رقم 904، الذي يدين مجزرة الحرم الإبراهيمي، ويسمح بإرسال مراقبين دوليين إلى الخليل، استؤنفت المفاوضات في القاهرة. وتم الاتفاق (31 آذار/ مارس 1994) على بدء انسحاب الجيش الإسرائيلي من غزة وأريحا (5 نيسان/ أبريل 1994)، ودخول طلائع الشرطة الفلسطينية إليهما. في المقابل، صعدت حركتا «حماس» و«الجهاد الإسلامي»، وغيرهما من المنظمات الفلسطينية المعارضة، أعمال المقاومة – سيارات ملغمة وعمليات استشهادية...إلخ – انتقاماً لمجزرة الحرم الإبراهيمي، ورداً على ممارسات جيش الاحتلال الإسرائيلي، واعتراضاً على اتفاق أوسلو. وإزاء هذه الموجة من العمليات، أعلن رابين موقف حكومته: «إننا سنستمر في المفاوضات وكأن ليس هناك

إرهاب، وسنتابع محاربة الإرهاب وكأن ليس هناك مفاوضات». وقد أثارت هذه السياسة سخط المعارضة في إسرائيل، التي طالبت بوقف المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية. وطالب رابين عرفات بإدانة عمليات المقاومة الفلسطينية، ففعل. وإزاء هذا المسلسل من العنف المتبادل والمتصاعد، بدا وكأن الانسحاب لن يستكمل حسب الجدول الزمني المتفق عليه، وأن تنفيذ الاتفاق سيتعطل مرة أخرى. وكان كلما تقدمت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة رابين نحو استئناف المفاوضات، كلما اشتدت المعارضة لاتفاق أوسلو، كما في إسرائيل كذلك في الساحة الفلسطينية، فعمد الطرفان إلى إضفاء طابع من السرية على الاتصالات بينهما.

وبعد محادثات بين عرفات وبيريس (بوخارست، 21–22 نيسان/ أبريل 1994)، تم الاتفاق على عدد من القضايا. وفيما استجابت المنظمة لمطالب إسرائيل «الأمنية»، وافقت الأخيرة على مطالب الأولى: إصدار جواز سفر فلسطيني لسكان المناطق، وطابع بريد، وشبكة تلفون دولية خاصة، وإطلاق سراح 5,000 معتقل فلسطيني من السجون الإسرائيلية. لكن الأهم هو توصل الطرفين (19 نيسان/ أبريل 1994) إلى اتفاقية اقتصادية في محادثات باريس، تنظم مسألة العلاقات المصرفية، وتسمح بإقامة سلطة نقدية فلسطينية، مقابل تخلي المنظمة عن فكرة إصدار عملة متداولة خاصة.[178]

وجاء اتفاق القاهرة (4 أيار/ مايو 1994) تتويجاً لهذه الاتصالات. وحضر حفل التوقيع كل من وزيري خارجية الولايات المتحدة وروسيا الفدرالية، بالإضافة إلى راعي الاتفاق، الرئيس المصري حسني مبارك، وحشد من المدعوين. ووقع الاتفاق والخرائط المرفقة كل من ياسر عرفات ويتسحاق رابين، كما وقعه بصفة شاهد كل من الرئيس المصري، ووزير الخارجية الأميركي، وارن كريستوفر، والروسي، أندريه كوزيريف.[179] وبذلك أصبح الطريق مفتوحاً أمام تجسيد بنود إعلان المبادئ، وفق الشروط التي تم التوصل إليها في المفاوضات المتقطعة منذ 13 أيلول/ سبتمبر 1993. ودخلت طلائع الشرطة الفلسطينية (9 أيار/ مايو 1994)، وجرى تسليم المناطق التي تم الانسحاب منها في المرحلة الأولى (13 أيار/ مايو 1994). وقد مهد هذا الاتفاق الطريق أمام دخول الأردن وإسرائيل في مفاوضات مكثفة للتوصل إلى معاهدة سلام بينهما. وبموجب الاتفاق، دخل عرفات إلى غزة، قادماً جواً من مصر، برفقة الرئيس حسني مبارك حتى العريش، ومن ثم في قافلة برية إلى غزة (1 تموز/ يوليو 1994).

(178) انظر نص الاتفاق في: مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 18، ص 253–254.
(179) انظر نص الاتفاق في: مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 18، ص 255–264.

لقد فجر دخول عرفات إلى غزة مظاهرات احتجاج عنيفة في القدس، ردد فيها المتظاهرون شعارات: «الموت للعرب»، «الموت لعرفات»، «القدس يهودية»، و«رابين خائن». وحاول عشرات الآلاف، المسلحين بالعصي والحجارة، اقتحام الحي العربي في القدس الشرقية، وحطموا زجاج نوافذ المحال التجارية والسيارات (ليلة 2-3 تموز/ يوليو 1994). ولاحظ المعلق الصحفي ناحوم بارنيع (يديعوت أحرونوت): «يبدو أن مستوى الكراهية المتصاعد ضد رابين، يقترب من زخم تلك التي انتشرت في سنة 1982 ضد وزير الدفاع السابق آريئيل شارون». وبحلول 4 تموز/ يوليو 1994، كانت قد قدّمت في الكنيست ثلاثة اقتراحات بحجب الثقة عن الحكومة. وبعد إقامة قصيرة في غزة وأريحا (5 أيام فقط)، غادر عرفات إلى باريس لتسلم «جائزة الأونيسكو للسلام»، بالاشتراك مع رابين وبيرس. وفي اللقاءات بين الثلاثة هناك، تم الاتفاق على تسريع المرحلة الثانية من اتفاق أوسلو. «فقد اتفق على تشكيل ثلاث لجان؛ واحدة لمعالجة القضايا المتبقية من اتفاق 4 أيار/ مايو، والثانية للبحث في نقل مزيد من الصلاحيات، والثالثة للنظر في مشاكل اللاجئين. وجاء في بيان مشترك بين إسرائيل ومنظمة التحرير بعد لقاءات باريس، أن عرفات خطط لدعوة المجلس الوطني الفلسطيني للانعقاد في جلسة تقر «التعديلات اللازمة» في الميثاق الوطني الفلسطيني. ويعود ذلك إلى رسالة كان عرفات كتبها إلى رابين قبل التوقيع في واشنطن في أيلول/ سبتمبر 1993، تعترف بدولة إسرائيل، وتعلن أن مواد الميثاق التي تتناقض مع الاتفاق لم تعد سارية المفعول».[180]

وشهدت الأشهر اللاحقة لدخول عرفات إلى منطقتي الحكم الذاتي (غزة وأريحا) تصعيداً للعنف المتبادل، بين قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين في الضفة والقطاع، من جهة، وبين المقاومة الفلسطينية (حركة حماس أساساً)، من جهة أخرى. وفي أجواء التوتر المتصاعد، تراجع التأييد لاتفاق أوسلو على الجانبين، الفلسطيني والإسرائيلي، الأمر الذي كبح جماح كل من قيادة المنظمة وحكومة رابين من التقدم في تنفيذ الاتفاقات التي توصلتا إليها. وراح كل طرف يتهم الآخر بعرقلة مسار التسوية، وينسب إليه نية النكوص عن التزاماته في تنفيذ الاتفاقات المبرمة بينهما. «ومارس رابين ضغوطاً شديدة على عرفات لقمع الأصوليين، معرضاً الرئيس لتهمة التواطؤ مع الإسرائيليين. ورد رابين على كل هجوم كبير لحركة حماس بإغلاق الحدود مع غزة،

(180) Heikal, Mohamed, Secret Channels, London, 1996, pp. 523-524. (Henceforth: Heikal, Secret Channels).

ومنع الفلسطينيين من الذهاب إلى عملهم في إسرائيل. وفيما تفاقمت البطالة، تحول الرأي العام الفلسطيني أكثر باتجاه حماس، وهبط مسار السلام أكثر فأكثر في التقويمات الشعبية». ولما لم تتمخض ضغوط رابين على عرفات عن اقتتال فلسطيني، توقفت حكومته عن الاستمرار في تنفيذ المراحل اللاحقة من الاتفاق. «وبمرور الأسابيع، نكث رابين بالوعد تلو الآخر، رافضاً الوفاء بالمواعيد المتفق عليها بالانسحاب (أو «إعادة انتشار» كما يسميه الإسرائيليون) القوات من المناطق المدينية الرئيسية في الضفة الغربية. وادعى رابين «أن لا تاريخ مقدس»، وهي ملاحظة اكتسبت سمعة سيئة بين الفلسطينيين. وكان الإسرائيليون لا يزالون بعيدين عن الوفاء بوعدهم إطلاق سراح 10,000 سجين فلسطيني. وعرفات، الذي كانت مصداقيته تتوقف على تنفيذ الاتفاقات، وجد موقعه يتآكل، فيما حماس تكتسب قبولاً أوسع لحججها بأن الصفقة حلت مشاكل إسرائيل بدلاً من الفلسطينيين».[181]

لقد وضعت دوامة العنف المتبادل الشريكين في اتفاق أوسلو - منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل - في موقف حرج، كل منهما في إطاره المرجعي. وإزاء عجزهما عن ضبط الوضع الأمني، أصبح هم كل منهما الدفاع عن نفسه في قاعدته الشعبية، وتبرئة ذاته من المسؤولية عما آلت إليه الأمور في أعقاب تنفيذ المرحلة الأولى من الاتفاق. «فكل هجوم للجماعات الأصولية جلب مزيداً من الضغط الإسرائيلي على عرفات، وكل تنازل قدمه رئيس منظمة التحرير الفلسطينية لإسرائيل زاد من خطر الاقتتال بين الفلسطينيين. ولم يعد الكلام عن حرب أهلية ضرباً من الخيال». وبلغ التوتر في قطاع غزة ذروته عندما استخدمت الشرطة الفلسطينية الذخيرة الحية (18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1994) لتفريق مظاهرة، قام بها المصلون بعد خروجهم من المسجد الكبير في غزة، فقتلت 14 شخصاً، وجرحت حوالي 150، الأمر الذي فجر ردود فعل عنيفة في الشارع الفلسطيني. في المقابل، لم تقدم حكومة رابين لعرفات ما من شأنه أن يعينه على الخروج من أزمته؛ بل على العكس، عملت على تضييق الخناق عليه وإحراجه بشتى الوسائل. وإزاء تصاعد عمليات المقاومة الفلسطينية، دعا رئيس دولة إسرائيل، عيزر وايزمن، إلى وقف المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية (22 كانون الثاني/ يناير 1995)، الأمر الذي اعتبرته حكومة رابين تحريضاً ضدها. وفيما مسار التسوية على وشك الانهيار الكامل، تحركت الإدارة الأميركية، ودعت إلى اجتماع في واشنطن (أواخر شهر آذار/ مارس 1995)،

(181) Ibid, p. 533.

حضره وزراء خارجية الولايات المتحدة ومصر والأردن وإسرائيل وممثل منظمة التحرير الفلسطينية. وأدى هذا الاجتماع إلى تخفيض حدة التوتر بين حكومة رابين وقيادة المنظمة، وبالتالي، إلى استئناف المفاوضات بينهما. وتحدد تاريخ 1 تموز/ يوليو 1995، موعداً لإجمال المفاوضات على تنفيذ القضايا العالقة من اتفاق أوسلو. (182)

في المقابل، وعندما بدأ تطبيق «إعلان المبادئ»، برزت ثغرات هذا الاتفاق خاصة لناحية إغفال الطرف الفلسطيني الأبعاد القانونية والعملية لبنود ذلك الإعلان. فالوفد الفلسطيني إلى مفاوضات أوسلو كانت تنقصه الخبرة والكفاءة للقيام بهكذا مهمة، الأمر الذي استغله الوفد الإسرائيلي إلى أقصى الحدود. لقد انصب اهتمام وفد منظمة التحرير على تسلم السلطات الإدارية، فيما ركز الوفد الإسرائيلي على القضايا الاستراتيجية المتعلقة بالأمن والأرض والاستيطان والموارد...إلخ. وكانت إسرائيل ترغب في التخلص من أعباء الاحتلال الإدارية، فراحت تراود الوفد الفلسطيني بالاستعداد للذهاب بعيداً في هذا المجال، شرط أن لا يجري التطرق إلى القضايا الشاملة والمعقدة – الحدود، القدس، عودة اللاجئين، مستقبل المستوطنات، وغور الأردن والمياه...إلخ. وفيما اعتبر وفد المنظمة أن تسلم السلطات يقربها من قيام دولتها العتيدة، فإن الوفد الإسرائيلي كان ينصب الكمائن أمام تجسيد هذه الرغبة الجامحة لدى قيادة المنظمة. ومع ذلك، اعتبرت المعارضة الإسرائيلية أن الاتفاق مليء بالفجوات (الثقوب)، وبالتالي، فهي ترفضه. وكانت استراتيجية حكومة رابين مقيدة بالمنظور التاريخي لحزب العمل – الحفاظ على الطابع اليهودي الغالب لإسرائيل، وبالتالي، التخلص قدر الإمكان من سكان المناطق المحتلة، وضم الحد الأقصى الممكن من أراضيها. أما المعارضة، فعينها على الأرض كلها، وبالتالي، حصر التجمعات السكانية العربية في مناطق محددة، وإعطاؤها «الحكم الإداري الذاتي»، على الناس دون الأرض. لقد أرادت الحكومة توريط المنظمة في مفاوضات تسووية، تنطلق من مسألة السلطات الإدارية، وترك القضايا الجوهرية إلى مفاوضات المرحلة النهائية، علماً منها بقدرتها على فرض إرادتها فيها. أما المعارضة، فقد أرادت أن تبدأ من النهاية، وبالتالي، تحديد معالم الحل النهائي مسبقاً، سواء لناحية الأرض أو السكان أو السيادة...إلخ.

لقد شكل إعلان المبادئ «إطاراً عريضاً تسلّم إسرائيل بموجبه بعض السلطات

(182) Ibid, pp. 536-540.

إلى إداريين فلسطينيين، تعينهم منظمة التحرير الفلسطينية في البداية، ويعينهم المجلس الفلسطيني المنتخب في وقت لاحق. وإذ تطورت عملية أوسلو وتم توقيع المزيد من الاتفاقات، حُدِّد موعد انتخابات المجلس في أوائل سنة 1996. وجرى تحويل المزيد من السلطات إلى الفلسطينيين. غير أنه، ومنذ توقيع مسودة الاتفاق توقيعاً أولياً، تبين أن السيطرة على الأرض والاستيطان لم تكن ضمن السلطات التي سيتم تحويلها». فبموجب هذا الإعلان تبقى الأراضي «وحدة إقليمية واحدة» فيما يتعلق بالسيادة؛ «وتستمر إسرائيل في مسؤوليتها بوصفها صاحبة السيادة الفعلية، ضمن الحدود الواردة في الأعراف الدولية المتعلقة بالاحتلال العسكري في زمن الحرب». وفي الفترة الانتقالية (5 سنوات)، لا تتخلى إسرائيل عن أي حق لها في ضم الأراضي؛ وفي المقابل، «لن يدلي الفلسطينيون بتصريحات أحادية الجانب بشأن الاستقلال مثلاً، والتي تهدف إلى تغيير وضع المناطق». وإلى أن يتم الاتفاق على الوضع النهائي، «منح الإسرائيليون الذين يعيشون في المناطق أو الذين يزورونها وضعاً قانونياً وإدارياً يختلف عن وضع السكان الفلسطينيين». «كما أن المستعمرات الإسرائيلية ستتمتع بوضع قانوني وإداري يختلف عن وضع التجمعات الفلسطينية المجاورة. ولإسرائيل وحدها أن توفر الأمن للمستوطنين، ولها أيضاً الصلاحية للاستمرار في بناء وتوسيع المستعمرات القائمة، بل حتى في إقامة مستعمرات جديدة. أما التصرف في أراضي الدولة في الضفة الغربية فقد بقي تحت سيطرة إسرائيل». (183)

وهكذا، «وبموجب «إعلان المبادئ»، أقرّ الفلسطينيون بأن سلطتهم في الأراضي المحتلة، على الأقل في إبان الفترة الانتقالية، لن تشمل المستعمرات الإسرائيلية والمستوطنين، ولا الطرق التي يستخدمها هؤلاء، ولا المناطق الحدودية الفاصلة بين الأراضي المحتلة وكل من إسرائيل ومصر والأردن؛ كما أن سلطتهم لن تشمل القدس الشرقية – فهذه كلها مسائل مؤجلة إلى مفاوضات الوضع النهائي». وفوق ذلك، ومع أن إسرائيل ستعيد انتشار قواتها في المناطق المحتلة، «غير أن الحكم العسكري لن يلغى، والسيادة بموجب القانون الدولي تبقى منوطة به»، «والأهم، أن مجموعة الأوامر العسكرية التي كانت حتى ذلك الحين تشكل الأساس للأنظمة القانونية في الضفة الغربية وقطاع غزة – والتي شكلت الغطاء التشريعي لمصادرة الأراضي، ولأنشطة

(183) أرونسون، جيفري، مستقبل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة والقطاع، (قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات، المسار الفلسطيني – الإسرائيلي)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1996، ص 44-45. (لاحقاً: أرونسون، مستقبل المستعمرات).

الاستيطان، وللوضع المتميز للمستوطنين الإسرائيليين - تبقى سارية المفعول». ولا غرو والحالة هذه، أن تنشب الخلافات حول كل خطوة يقوم بها أحد الطرفين، تجسيداً لبنود الاتفاق من وجهة نظره، خاصة في ظل الأوضاع الأمنية المتوترة من جهة، والمعارضة التي يتعرض لها كل منهما في إطاره المرجعي. ومن هنا، كانت الضرورة تقضي بإجراء المزيد من المفاوضات، برعاية الولايات المتحدة ووساطة مصر وغيرها. وقد توصل الطرفان أولاً إلى «اتفاق القاهرة» (4 أيار/ مايو 1994)، ولاحقاً إلى «الاتفاق المرحلي» (أوسلو-2، أو طابا، 28 أيلول/ سبتمبر 1995). «ويبرز الاتفاقان كلاهما بوضوح تام الأهمية المركزية للمستعمرات. وهكذا، ولدى تقديمه اتفاق القاهرة إلى الكنيست في 11 أيار/ مايو 1994، اعترف رابين صراحة بأن «الاهتمام بأمن إسرائيل وأمن الإسرائيليين والمستعمرات واضح في كل سطر وكلمة». أو كما كتب يوسي بيلين، الذي كان آنئذ نائباً لوزير الخارجية وأحد أقرب المقربين إلى شمعون بيرس، في صحيفة «معاريف» بتاريخ 27 أيلول/ سبتمبر (1995) دفاعاً عن أوسلو-2: إن الاتهام الأكثر تفاهة من جانب الليكود هو التخلي عن المستوطنين. لقد تأخر الاتفاق شهوراً عدة للتأكد من أن المستعمرات كافة ستبقى سليمة كما هي وأن المستوطنين سيتمتعون بأقصى درجات الأمن. وقد استدعى هذا الأمر استثماراً مالياً طائلاً. إن الحالة في المستعمرات لم تكن في يوم من الأيام أفضل من تلك التي نشأت بعد اتفاق أوسلو-2«...». (184)

وفي «اتفاق القاهرة»، المسمى رسمياً «الاتفاق بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا»، تم تفصيل آليات الحكم الذاتي الفلسطيني وحدوده بحسب إطار «غزة - أريحا أولاً»، ووفقاً لـ «إعلان المبادئ»، الذي صدر قبل ثمانية أشهر. وقد جاء في ديباجته، بعد التوكيد على ما جاء في ديباجة «إعلان المبادئ»، أن الطرفين «يؤكدان أن ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي بما في ذلك الترتيبات التي ستسري على قطاع غزة ومنطقة أريحا الواردة في هذا الاتفاق هي جزء لا يتجزأ من عملية السلام برمتها وأن المفاوضات في شأن الوضع النهائي ستفضي إلى تنفيذ قراري مجلس الأمن 242 و338». وواضح أن حكومة إسرائيل كات تخادع عندما وافقت على تطبيق قراري مجلس الأمن المذكورين، خاصة وأن موقفها منهما معروف (انظر أعلاه)، وأنها قد اتخذت من الإجراءات في المناطق المحتلة عام 1967 ما يحول دون تجسيد هذا البند في الواقع. وفي

(184) أرونسون، مستقبل المستعمرات، ص 45-46. (ملاحظة: انظر نص الاتفاقيتين في عددي مجلة الدراسات الفلسطينية: 18، ص 255-264؛ و25، ص 189-207، على الترتيب).

هذا الاتفاق، «تم رسم حدود قطاع غزة ومنطقة أريحا في الخريطتين 1 و2 المرفقتين بهذا الاتفاق»؛ وهاتان الخريطتان لا تتوافقان مع حدود المنطقتين المذكورتين قبل حرب 1967. وجاء في الاتفاق: «تبدأ إسرائيل تنفيذ جدول زمني سريع لانسحاب قواتها العسكرية من قطاع غزة ومنطقة أريحا فور توقيع هذا الاتفاق. وتنهي إسرائيل هذا الانسحاب في غضون ثلاثة أسابيع اعتباراً من تاريخ التوقيع». وورد في المادة الثالثة: «تقوم إسرائيل بنقل السلطات حسبما ينص هذا الاتفاق من القيادة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى السلطة الفلسطينية التي ينص الاتفاق على إقامتها طبقاً للمادة الخامسة من هذا الاتفاق باستثناء السلطة التي ستستمر إسرائيل في ممارستها حسبما ينص هذا الاتفاق». وفي المادة الخامسة، «الولاية القانونية» جاء ما يلي: «تشمل صلاحيات السلطة الفلسطينية كل الشؤون التي تدخل في نطاق اختصاصها الإقليمي والوظيفي والشخصي كما يأتي: أ - يشمل نطاق الاختصاص الاقليمي قطاع غزة ومنطقة أريحا على النحو المحدد في المادة الأولى باستثناء المستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية. ويدخل في نطاق الاختصاص الإقليمي الأرض وما تحتها والمياه الإقليمية طبقاً لنصوص هذا الاتفاق. ب - يشمل الاختصاص الوظيفي جميع السلطات والمسؤوليات المنصوص عليها في هذا الاتفاق ولا تتضمن هذه الولاية العلاقات الخارجية والأمن الداخلي والأمن العام للمستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية والإسرائيليين والأمن الخارجي». (185)

وأكدت المادة الخامسة على ما يلي: أ - تملك إسرائيل سلطة على المستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية والإسرائيليين والأمن الخارجي والأمن الداخلي والأمن العام للمستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية والإسرائيليين والصلاحيات والمسؤوليات الأخرى المتفق عليها والمنصوص عليها في هذا الاتفاق. ب - تمارس إسرائيل سلطتها من خلال قيادتها العسكرية التي ستظل في هذا السبيل تحتفظ بالصلاحيات الاشتراعية والقضائية والتنفيذية والمسؤوليات الضرورية طبقاً للقانون الداخلي. ولا يحد هذا النص من تطبيق القانون الإسرائيلي على أي شخص من الإسرائيليين». وفي مجال «صلاحيات السلطة الفلسطينية ومسؤولياتها (المادة السادسة)، فقد جرى حصرها في «الصلاحيات القانونية المحددة في المادة السابعة من هذا الاتفاق وأيضاً الصلاحيات التنفيذية». وجاء في البند الثاني من المادة السادسة: «أ - طبقاً لإعلان المبادئ لا يكون للسلطة الفلسطينية أية صلاحيات أو مسؤوليات في مجال العلاقات

(185) مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 18، ص 255-257.

الخارجية الذي يتضمن فتح سفارات أو قنصليات أو أي نوع آخر من البعثات والمكاتب في الخارج أو السماح بإقامتها في قطاع غزة أو منطقة أريحا أو تعيين موظفين دبلوماسيين أو قنصليين وممارسة وظائف دبلوماسية. ب – مع عدم الإخلال بأحكام هذه الفقرة لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تجري مفاوضات وتوقع اتفاقات مع حكومات أو منظمات دولية لمصلحة السلطة الفلسطينية في الحالات الآتية فقط: 1) اتفاقات اقتصادية على النحو المحدد في الملحق الرقم 4 لهذا الاتفاق. 2) اتفاقات مع بلدان مانحة للمعونات بغرض تنفيذ الترتيبات الرامية إلى تقديم العون إلى السلطة الفلسطينية. 3) الاتفاقات الرامية إلى تنفيذ خطط التنمية الإقليمية المفصلة في الملحق الرقم 4 لإعلان المبادئ أو الاتفاقات التي تسري في إطار المفاوضات المتعددة الطرف. 4) الاتفاقات الثقافية والعلمية والتعليمية».[186]

وعدا القضايا الإجرائية المعقدة التي تضمنها الاتفاق، فقد نصت المادة الثامنة – «ترتيبات الأمن والنظام العام» على ما يلي: «1 – تنشئ السلطة الفلسطينية شرطة فلسطينية قوية حسبما تنص المادة التاسعة أدناه، وذلك لضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في قطاع غزة ومنطقة أريحا. وتستمر إسرائيل في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية بما في ذلك المسؤولية عن حماية الحدود المصرية وخط الهدنة الأردني والدفاع في مواجهة التهديدات الخارجية من البحر والجو وأيضاً المسؤولية عن أمن الإسرائيليين والمستوطنات بصفة عامة حفاظاً على أمنهم الداخلي والنظام العام وتكون لها الصلاحية الكاملة لاتخاذ الخطوات اللازمة للاضطلاع بهذه المسؤولية. 2- ينص الملحق رقم 1 على الترتيبات الأمنية المتفق عليها وسبل التنسيق. 3 – ينص الملحق الرقم 1 على إنشاء لجنة مشتركة للتنسيق والتعاون بغرض الحماية الأمنية المتبادلة وأيضاً ثلاثة مكاتب مشتركة للتنسيق الإداري في دائرة غزة ودائرة خان يونس ودائرة أريحا». وجاء في المادة التاسعة: «2 – باستثناء الشرطة الفلسطينية المشار إليها في هذه المادة والقوات العسكرية الإسرائيلية لا يجوز إنشاء أو استخدام أية قوات مسلحة أخرى في قطاع غزة أو منطقة أريحا. 3 – وباستثناء الأسلحة والذخيرة وعتاد الشرطة الفلسطينية على النحو المبين في المادة الثالثة من الملحق الرقم 1 وأيضاً أسلحة القوات العسكرية الإسرائيلية وذخيرتها وعتادها لا يجوز لأية منظمة أو لأفراد في قطاع غزة ومنطقة أريحا تصنيع أو بيع أو شراء أو حيازة أو استيراد أو إدخال أية أسلحة نارية أو ذخيرة أو أسلحة أخرى أو متفجرات أو بارود أو

(186) المصدر السابق، ص 257–259.

أي عتاد آخر إلى قطاع غزة ومنطقة أريحا ما لم ينص على خلاف ذلك في الملحق الرقم1».[187]

ونصت المادة الثامنة عشرة «منع الأعمال العدائية» على ما يلي: «يتخذ الجانبان الإجراءات الضرورية لمنع الأعمال الإرهابية والجرائم والاعتداءات أحدهما ضد الآخر وضد الأفراد الموجودين تحت سلطة الطرف الآخر وضد أملاكهم ويتخذان الإجراءات القانونية الضرورية ضد المعتدين. إلى ذلك يتخذ الجانب الفلسطيني جميع الإجراءات الضرورية لمنع الأعمال العدوانية ضد المستوطنات وضد المنشآت التابعة لها وللمنطقة العسكرية ويتخذ الجانب الإسرائيلي الإجراءات الضرورية لمنع الأعمال العدائية الصادرة عن المستوطنين والموجهة ضد الفلسطينيين». وجاء في المادة العشرين «تدابير تعزيز الثقة»: «لدى توقيع هذا الاتفاق تقوم إسرائيل بالإفراج عن، أو تسليم السلطة الفلسطينية، في مهلة خمسة أسابيع، نحو خمسة آلاف معتقل وسجين فلسطيني، من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة. والأشخاص الذين سيتم الإفراج عنهم سيكونون أحراراً في العودة إلى منازلهم في أي مكان من الضفة الغربية أو قطاع غزة. والسجناء الذين يتم تسليمهم إلى السلطة الفلسطينية سيكونون ملزمين بالبقاء في قطاع غزة أو منطقة أريحا طوال المدة المتبقية من مدة عقوبتهم... يتعهد الطرف الفلسطيني حل مشكلة الفلسطينيين الذين كانوا على اتصال مع السلطات الإسرائيلية. وإلى حين التوصل إلى حل متفق عليه يتعهد الطرف الفلسطيني عدم ملاحقة هؤلاء الفلسطينيين قضائياً أو إيذائهم في أي شكل.. فلسطينيو الخارج الذين تمت الموافقة على دخولهم قطاع غزة ومنطقة أريحا طبقاً لهذا الاتفاق، والذين تنطبق عليهم أحكام هذه المادة، لن يتعرضوا للملاحقة القضائية لمخالفات ارتكبت قبل 13 أيلول/ سبتمبر 1993».[188]

في ظل هكذا اتفاق، لا غرابة في أن يكون الخلاف بين طرفيه هو السمة الغالبة على سيرورة تنفيذه، وبالتالي، التوتر في العلاقة بين الشريكين فيه. أما راعية المفاوضات، واشنطن، فقد تغطت بالثغرات في الاتفاق نفسه، خاصة ما يتعلق منها بموافقة الطرف الفلسطيني على إبقاء المستوطنات تحت السيطرة الإسرائيلية. فبعد التوقيع عليه، انطلقت حكومة رابين في برنامج مستعجل لبناء المستوطنات في الضفة

(187) المصدر السابق، ص 260. (ملاحظة: إن نص المادة التاسعة يعني أن الطرفين اتفقا على اعتبار سلاح المستوطنين الفردي جزءاً من «أسلحة القوات العسكرية الإسرائيلية»).

(188) المصدر السابق، ص 262.

الغربية، وخاصة في جوار القدس، بهدف خلق كتل من المستوطنات، تشكل أمراً واقعاً في مراحل المفاوضات اللاحقة. ولذلك لم تكن تلك الحكومة في عجل من أمرها لتوسيع الحكم الذاتي الفلسطيني، وما يترتب عليه من إعادة لانتشار القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية. واستمرت المفاوضات متقطعة بشأن إعادة الانتشار على امتداد سنة 1994 والنصف الأول من سنة 1995. «وبينما كان مطلب المستوطنين في قلب المفاوضات المطولة بشأن إعادة الانتشار، فإن سياسات رابين الاستيطانية نفسها كانت شبه غائبة تماماً عن المحادثات الرسمية. فبعد أن سلمت السلطة الفلسطينية بالنقطة الرئيسية بشأن الحفاظ على المستعمرات في الفترة الانتقالية، راحت تراقب حملة إسرائيل المستمرة في بناء المستعمرات بالمزيد من الإحباط لكن من دون استراتيجية فعالة لمواجهتها. وفعلاً، فإن القيادات الفلسطينية، التي واجهت عدداً كبيراً من المسائل القائمة، والتي كانت تعتبرها أكثر إلحاحاً (مثل تحرير الأسرى الفلسطينيين المحتجزين في سجون إسرائيل، والمرور المباشر بين غزة وأريحا)، كانت تتصدر الجهود لتنفيس المخاوف الشعبية من أعمال إسرائيل. وقد جادلت بأنه لا يمكن أن يسمح لاستمرار الاستيطان بعرقلة المسيرة السلمية. وعندما فرضت الأوضاع على الفلسطينيين إثارة الموضوع رسمياً مع إسرائيل، فإن بنية المفاوضات جعلت من المستحيل عليهم التأثير في السياسة الإسرائيلية بصورة ملموسة».(189)

إلا أن السلطة الفلسطينية اضطرت لإثارة مسألة بناء المستوطنات الجديدة ومصادرة الأراضي العربية مع حكومة إسرائيل، تحت الضغط الشعبي وأعمال الاحتجاج في سائر أنحاء الضفة الغربية، التي أعقبت مشروعاً لتوسيع مستعمرة إفرات جنوبي بيت لحم. «وفي 3 كانون الثاني/ يناير 1995، قرر المجلس الوزاري المصغّر وقف البناء في موقع إفرات. وبينما قدمت الحكومة هذا العمل على أنه قرار يشكل سابقة، حيث ألغي مشروع استيطاني مشرّع قانوناً من خلال أمر حكومي، فإنها صادقت على بناء 200 وحدة سكنية في موقع آخر أقرب إلى مشروع سكني قائم في إفرات. وبعد أقل من أسبوعين، أعلنت خطة بناء لثلاثة أعوام، كانت في الواقع الإعلان الأكثر صراحة منذ سنة 1992 عن نية حكومة رابين الاستمرار في سياستها التوسعية». وفي الواقع، فإن تراجع حكومة رابين عن مشروع البناء في إفرات، جاء نتيجة لتهديد النواب العرب في الكنيست التصويت إلى جانب المعارضة في اقتراح نزع الثقة عنها، وليس استجابة لمطالب السلطة الفلسطينية،أو الدعوات والمناشدات

(189) أرونسون، مستقبل المستعمرات، ص61.

العربية التي ثارت في حينه. «وقد دفعت أعمال الاحتجاج الفلسطينية المفاوضين الفلسطينيين، ولأول مرة منذ توقيع اتفاق أوسلو في أيلول/ سبتمبر 1993، إلى إثارة موضوع المستعمرات في المحادثات مع إسرائيل. لكن المحادثات الناجمة أخفقت في تحقيق شيء يتعدى تكرار سياسات الحكومة الإسرائيلية القائمة منذ أمد بعيد، والتوكيد مجدداً أن المستعمرات تبقى شأناً إسرائيلياً حصراً خلال الفترة الانتقالية».(190)

«وفي اليوم الذي اتخذ المجلس الوزاري المصغر قراره، كانت المستعمرات هي الموضوع الرئيسي في اجتماع القاهرة للجنة الارتباط الإسرائيلية - الفلسطينية العليا. وأوضح الوزير يوسي ساريد أن المستعمرات أصبحت المشكلة المركزية في المفاوضات. وخلال هذه المناقشات طالب الفلسطينيون بالتزام إسرائيلي صريح بوقف بناء المستعمرات ومصادرة الأراضي». ولكن ذلك لم يزحزح حكومة إسرائيل عن موقفها، بل على العكس، راحت تجاهر بحقها في ذلك، بالاستناد إلى الاتفاقات الموقعة مع السلطة الفلسطينية. «وأوضح وزير الخارجية شمعون بيرس أن إسرائيل لن تفاوض بشأن المستعمرات خلال الفترة الانتقالية. وكرر التزام إسرائيل ألا تنشئ مستعمرات جديدة أو تصادر أراضي جديدة لتوسيع المستعمرات أوبنائها. فالكثير من الأراضي التي تسيج الآن لمنع الفلسطينيين من دخولها كان في الواقع قد أُعلن «أراضي دولة» من قبل حكومات إسرائيلية سابقة، والآن فقط يجري انتزاعها من السيطرة الفلسطينية. وأضاف بيرس أن أراضي جديدة تصادر الآن لغرضين فقط: لأعمال البنية التحتية كالماء والمجاري؛ وللسماح ببناء طرق «التفافية» بين المستعمرات وحول مراكز السكان الفلسطينية. وأشار بيرس إلى أن المفاوضين الفلسطينيين وافقوا على أن هذا البناء أساسي بالنسبة إلى إعادة الانتشار الإسرائيلي في الضفة الغربية. وأكد أن مصادرات الأراضي شأن إسرائيلي، لا دور للفلسطينيين فيه. وفي الجوهر، فقد أعلن أن القضية «مقفلة» حتى تبدأ محادثات الوضع النهائي».(191)

لم توقف اتفاقات المرحلة الانتقالية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية عملية الاستيطان في الضفة الغربية، بل على العكس، شكلت حافزاً للتسريع في بناء المستوطنات، بهدف خلق واقع على الأرض قبل مفاوضات المرحلة النهائية، التي كان من المفترض أن تبدأ قبل 4 أيار/ مايو 1996. وحاولت السلطة الفلسطينية زج واشنطن في الخلاف حول بناء المستعمرات، ولكن من دون جدوى. وفي 10 كانون

(190) المصدر السابق، ص 62.
(191) المصدر السابق، ص 63.

الثاني/ يناير 1995، تقدمت السلطة الفلسطينية من الولايات المتحدة بطلب رسمي «للتدخل فوراً من أجل وقف بناء المستعمرات». «واستمرت ردة فعل واشنطن العلنية بالتمسك بالموقف الذي أُرسي عقب اتفاق أوسلو – بأن مسألة الاستيطان شأن ثنائي. وأوضحت كريستين شيلي، الناطقة باسم وزارة الخارجية، في 10 كانون الثاني/ يناير 1995، «إننا نقر بأن [المستعمرات] مشكلة، لكننا أيضاً نرجع إلى «إعلان المبادئ» ونطالب الطرفين بالتعامل مع هذه القضايا في مفاوضاتهما». وفي اجتماع للجنة الخارجية والأمن في الكنيست، في 17 كانون الثاني/ يناير، أوضح رئيس الحكومة رابين أن المشكلة التي تواجه إسرائيل ليست فيما إذا كان بناء المستعمرات سيستمر، وإنما بأية وتيرة. وقال: «ثمة فارق كبير بين النمو الطبيعي والنمو بسرعة الشهب». وأوضح أنه «أسف لأن البناء داخل القدس الموحدة ليس أكثر كثافة»، ووعد بمزيد من الدعم الحكومي للبناء في مستعمرتي هار حوما (جبل أبو غنيم) وشعفاط في القدس الشرقية، وتلبية حاجات النمو الطبيعي لمستعمرات معاليه أدوميم وبيتار وغفعات زئيف في الضفة الغربية. «وعندما التقى رابين رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات في 19 كانون الثاني/ يناير 1995، أبلغ إليه السياسة الإسرائيلية القائمة منذ أمد بعيد. وكانت رسالته إلى عرفات بأنه لن يجري أي تغيير في برنامج إسرائيل الاستيطاني. والاجتماعات اللاحقة مع عرفات عند معبر إيرز، وفي القاهرة، ولاحقاً في واشنطن لم تحقق أي تقدم. وبالنسبة إلى رابين، فإن موضوع المستعمرات، على الأقل فيما يتعلق بالفلسطينيين، قد أغلق».(192)

اتفاق أوسلو – 2

بعد عامين من المفاوضات المتقطعة التي أعقبت اتفاق أوسلو – 1، شابتها فترات من التوتر، سواء بين الطرفين الشريكين فيها، أو بين كل واحد منهما وإطاره المرجعي، تم التوقيع بمراسم احتفالية في واشنطن على اتفاق أوسلو – 2 (28 أيلول/ سبتمبر 1995). وكان ذلك بعد مفاوضات عسيرة في طابا (على الجانب المصري من خليج العقبة)، فحمل الاتفاق اسمها («اتفاق طابا»)، بينما عنوانه الرسمي هو «الاتفاق الانتقالي الإسرائيلي الفلسطيني بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة». «وهو يقع في 314 صفحة، ويحتوي على سبعة بروتوكولات هي: إعادة الانتشار والترتيبات الأمنية، الانتخابات، الشؤون المدنية، الشؤون القانونية، العلاقات

(192) المصدر السابق، ص 64-68.

الاقتصادية، برنامج التعاون الإسرائيلي – الفلسطيني، وأخيراً بروتوكول بشأن الإفراج عن سجناء وموقوفين فلسطينيين. ويشير نص الاتفاق إلى احتوائه على تسع خرائط... ». وتشير الفقرة الأخيرة من الديباجة (ص7)، «إلى أن هذا الاتفاق يبطل ويحل محل جميع الاتفاقات التي سبقته وتلت اتفاق أوسلو، وهي اتفاق غزة – أريحا الموقع في القاهرة في 5 أيار/ مايو 1994، واتفاق نقل الصلاحيات المبكّر الموقع في إيرز في 29 آب/ أغسطس 1994، واتفاق النقل الإضافي للصلاحيات الموقع في القاهرة في 27 آب/ أغسطس 1995».(193) وقد وقع الاتفاق ممثل عن كل من إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وشهد عليه ممثلون عن: الولايات المتحدة الأميركية، وجمهورية مصر العربية، ومملكة النرويج، والاتحاد الفدرالي الروسي، والمملكة الأردنية الهاشمية، والاتحاد الأوروبي؛ وهؤلاء هم الذين لعبوا دوراً في توصيل الطرفين المعنيين مباشرة إلى الاتفاق.

وعلى خلفية تجربة سلوك إسرائيل في المفاوضات خلال العامين السابقين، فقد كان المتوقع أن يصر الطرف الفلسطيني على وقف الاستيطان وخلق الوقائع على الأرض، خلال الفترة الانتقالية، وخاصة البناء في القدس، الذي كان من أهم أسباب أعمال الاحتجاج. «لكن نص الاتفاق خلا من أية إشارة إلى ذلك. وليس هذا فحسب، بل إن الاتفاق لم يحدد حدود المستوطنات، كما حدد مثلاً حدود المدن والقرى الفلسطينية. ففي الوقت الذي حدد نص الاتفاق المنطقة (أ) بحدود محددة لبعض المدن، والمنطقة (ب) بحدود محددة لمعظم القرى، فإنه عرف المنطقة (ج) بأنها الضفة الغربية ما دون «أ» و«ب» وذلك كما جاء في المادة الحادية عشرة، البند الثالث، الفقرة ج، ص 15: «المنطقة «ج» تعني مناطق الضفة الغربية خارج منطقتي «أ» و«ب»... ». إن خلو النص من أية إشارة إلى تجميد النشاط الاستيطاني، وكذلك من أي تحديد لنطاق المستوطنات، يفسح في المجال أمام إسرائيل للاستمرار في إقامة الوقائع الاستيطانية، الأمر الذي يعطيها الفرصة للاستفادة من المرحلة الانتقالية بما يخدم أغراضها من الوضع النهائي فيما يتعلق بالأرض التي هي جوهر الصراع».(194)

لقد شمل اتفاق أوسلو – 2 العناصر الرئيسية من الاتفاقات السابقة، لكنه كان في الأساس برنامج عمل عام للمرحلة الانتقالية (5 سنوات من توقيع اتفاق القاهرة).

(193) الخطيب، غسان، «الاتفاق الانتقالي الإسرائيلي – الفلسطيني بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة: قراءة أولية»، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 24، ص 18-19.

(194) المصدر السابق، ص19.

«فقد وضع الخطوط العريضة للمرحلة التالية من إعادة الانتشار الإسرائيلي في الضفة الغربية، وفصّل الآليات والحدود المتعلقة بتوسيع رقعة الحكم الذاتي الفلسطيني إلى خارج قطاع غزة وأريحا نحو أجزاء مهمة من الضفة الغربية. وهذا الاتفاق هو الذي يحدد الشروط للأعوام المقبلة، ريثما يتم التوافق بشأن الوضع النهائي». وفيما يضمن الاتفاق استمرار السيطرة العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية، فإنه يريح سلطات الاحتلال من أعباء الإدارة المدنية للسكان العرب، ويشترط تعاون «الشرطة» الفلسطينية مع أجهزة الأمن الإسرائيلية، بينما يبقي المستوطنات اليهودية وسكانها والطرق المؤدية إليها ومحيطها تحت الحماية العسكرية الإسرائيلية. «والوجه الرئيسي في هذا الاتفاق الذي يملأ أكثر من 300 صفحة، بما في ذلك الملاحق، هو تقسيم الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) إلى ثلاث مناطق - في كل منها خليط مختلف من المسؤوليات الإسرائيلية والفلسطينية. فالمنطقة (أ) التي تشمل نحو 1٪ من الضفة الغربية، تضم سبع مدن فلسطينية رئيسية: جنين وقلقيلية وطولكرم ونابلس ورام الله وبيت لحم والخليل. لكن تبقى في الخليل رقعة مساحتها 3,5 كم2، يقطنها 400 يهودي و20,000 فلسطيني، تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة. وفي المنطقة (أ) يتمتع المجلس الفلسطيني بكامل السلطات في مجال الأمن المدني. والمنطقة (ب) تشمل سائر مراكز السكان الفلسطينية (باستثناء بعض مخيمات اللاجئين)، ومساحتها الإجمالية نحو 27٪ من الضفة الغربية. وفي هذه المنطقة، تحتفظ إسرائيل بـ «المسؤولية الأمنية العليا». وفي المنطقة (ج)، التي تشكل 72٪ من الضفة، بما فيها المستعمرات كافة والمناطق والقواعد العسكرية (وبعضها يقع على أراض فلسطينية خاصة) وأراضي الدولة، تحتفظ إسرائيل حصراً بالسلطة الأمنية. ويتم تحويل السلطات التي لا تتعلق بالأرض إلى المجلس الفلسطيني. ويضم الاتفاق جدولاً زمنياً لتحويل أجزاء غير محدودة من المنطقة (ج) إلى السيطرة الفلسطينية بدءاً بأواخر سنة 1996»[195].

وقد لخص الباحث المختص بشؤون الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية، جيفري أرونسون، إجراءات الحماية للمستعمرات والمستوطنين في اتفاق أسلو 2، بما يلي: 1 - الاتفاق على ألا يتم إخلاء أية مستعمرة خلال فترة الأعوام الخمسة الانتقالية المنتهية بحسب البرنامج في أيار/ مايو 1999؛ 2 - استثناء المستعمرات والمستوطنين و«الشرايين الحيوية» (الطرق الرئيسية وأنابيب المياه وخطوط الكهرباء والهاتف) والموارد المائية من أية ولاية، أو تدخل أو سيطرة فلسطينية؛ 3 - تكوين كتل

(195) أرونسون، مستقبل المستعمرات، ص 48-50.

من المستعمرات، حيث تم تأمين التواصل الاقليمي بينها؛ 4 - ترتيبات واسعة النطاق ومعقدة للتعاون الأمني بين القوات العسكرية والشرطة وقوات الأمن الداخلي الإسرائيلية والفلسطينية؛ 5 - فرض القيود على حجم قوات الأمن الفلسطينية، وعلى تسليحها وولايتها؛ 6 - استمرار الإشراف الإسرائيلي على استخدام جميع الأراضي وتسجيلها؛ 7 - فرض قيود على استخدام الأرض من قبل الفلسطينيين في المناطق المجاورة للمستعمرات، واستمرار السيطرة الإسرائيلية على القرارات الفلسطينية المتعلقة بفرز الأرض واستخدامها»[196].

ففي مفاوضات طابا، التي انبثق عنها اتفاق أوسلو - 2، عمدت إسرائيل إلى الإغداق على السلطة الفلسطينية بالصلاحيات المدنية، في مقابل الاحتفاظ بالمسؤوليات الأمنية العليا، خاصة ما يتعلق منها بأمن الحدود والمستعمرات والمستوطنين. وفيما أبدت رغبة قوية في تسليم السلطة الفلسطينية المناطق المأهولة بالسكان، فإن إسرائيل أصرت على احتفاظها بالمسؤولية عن تقرير مصير الأرض بذرائع مختلفة. «... فاتفاق أوسلو - 2 يؤكد من جديد المبدأ الذي كرسه اتفاق القاهرة من أن المستوطنين والإسرائيليين في مناطق الحكم الذاتي لن يكونوا في أية حالة خاضعين للسلطة الفلسطينية، حتى في الأمور الجنائية. وهكذا، فإن التشريع الفلسطيني لا يمكن له أن «يعالج أمراً أمنياً يقع ضمن مسؤولية إسرائيل»، ولا أن «يهدد جدياً أية مصالح إسرائيلية أخرى يحميها هذا الاتفاق... ». وعدا القضايا التي ثبتتها الاتفاقات السابقة، والتي تحد من استقلالية السلطة الفلسطينية في النواحي الخارجية، فقد أوغل اتفاق أوسلو - 2 في التدخل في الشؤون الداخلية لتلك السلطة. «أما فيما يتعلق بالأرض، فإن أوسلو - 2 ضمن اعترافاً بالغ الأهمية من جانب المجلس الفلسطيني المنتخب حديثاً «بحقوق الإسرائيليين المتعلقة بأراضي الدولة وأراضي الغائبين الواقعة في المناطق التي هي تحت ولاية المجلس الإقليمية». وهذه الفقرة المهمة تكرس استمرار السيطرة الإسرائيلية على جميع أراضي الدولة وأراضي «الغائبين» حتى في المنطقتين (أ) و(ب). وهذا تنازل حيوي للغاية من جانب الفلسطينيين، إذ عند توقيع «إعلان المبادئ» الأصلي كانت إسرائيل قد صنفت أجزاء كبيرة من الضفة الغربية (تتراوح التقديرات بشأنها بين 50٪ و70٪ من مساحة الأرض الإجمالية) بأنها «أراضي دولة». وهذه الفقرة تكرس أيضاً سابقة لاستمرار المستعمرات وتوسيعها حتى في حال انتقالها إلى السلطة الفلسطينية اسمياً»[197].

(196) المصدر السابق، ص 50-51.
(197) المصدر السابق، ص 51-53.

كان المبدأ الذي يحكم موقف حزب العمل في المفاوضات مع السلطة الفلسطينية ينطلق في جوهره من «مشروع ألون» – الحد الأقصى من الأرض مع الأدنى من السكان العرب – حفاظاً منه على «يهودية إسرائيل» وضمان ألا تتحول إلى دولة ثنائية القومية. ومن هنا، استعداده لتسليم التجمعات السكانية للسلطة الفلسطينية، من جهة، وتشبثه بالأرض غير المأهولة، من جهة أخرى. وكل ذلك بشروط تصون ما يسميه هذا الحزب في برامجه «أمن إسرائيل» الاستراتيجي والجاري. «إن تصور حزب العمل الحاكم لما ستكون التسوية الاقليمية النهائية عليه قد انعكس في الترتيبات الاقليمية التي وضعت في هذا الاتفاق المؤقت: إن إسرائيل تطالب بأراض واسعة حول القدس، وفي وادي الأردن ومرتفعاته الغربية، وفي منطقة حدود حزيران/يونيو 1967. إن سيطرة إسرائيل على شبكة الطرق والمرتفعات الاستراتيجية على طول العمود الفقري الأوسط للمنطقة قد أحدثت تفتيتاً للأراضي في جزء كبير مما بقي من الضفة الغربية. وفعلاً، وإن كان ثمة حاجة إلى إعطاء مزيد من البرهان عن تصور حزب العمل للمستقبل، فإن بناء طرق فرعية بتكلفة تفوق 30 مليون دولار يلبي ذلك. وهذه الشبكة «الاستراتيجية» من الطرق تتيح للإسرائيليين الانتقال من مستعمرة إلى أخرى ومن المستعمرات إلى إسرائيل ذاتها من دون المرور عبر التجمعات السكانية الفلسطينية. أما الفلسطينيون الذين هم مقيدون باستخدام شبكة طرق قديمة لم تجر عليها أية تصليحات تقريباً منذ سنة 1967، فلا يسمح لهم باستخدام الطرق الأخرى». [198]

ومن منطلقات مفهوم حزب العمل لما يسميه «أمن إسرائيل» وهو الذريعة الحاضرة دوماً على مائدة المفاوضات، فإن ضم المناطق المحتلة بسكانها يشكل خطراً على ذلك «الأمن»؛ وفي المقابل، فإن الانسحاب منها يشكل أيضاً تهديداً له. وفي الاتفاق، وما يتضمنه من تفاصيل وترتيبات معقدة، تنعكس محاولة إسرائيل التجسير على هذه المتحارجة من خلال اشتراطات على صلاحيات وأساليب عمل السلطة منها، تتناقض أحياناً كثيرة مع مكونات الآهلية لتلبية المطالب منها، الأمر الذي يجعل الاتفاق غير قابل للتطبيق. ومن هنا، فلا غرو أن تنطوي كل خطوة في تنفيذ بنوده على خلافات بين الطرفين، تعرقل التقدم في تجسيده، وتؤدي إلى مزيد من التوتر في العلاقة بينهما. «دعهم يتصببون عرقاً»، كان الرد الدارج على لسان رابين عندما يرى السلطة الفلسطينية تتخبط في تنفيذ ما وافقت عليه في المفاوضات. «بعد توقيع

(198) المصدر السابق، ص 53–54.

أوسلو – 2 بأيام قليلة، أوضح اللواء عوزي دايان، رئيس شعبة التخطيط في الجيش الإسرائيلي وأحد كبار المفاوضين بشأن هذا الاتفاق، أن العناصر المتعلقة بالأمن في الاتفاق استرشدت باعتبارات ثلاثة: موقع الضفة الغربية في المفهوم الأمني الاستراتيجي الشامل لإسرائيل؛ حماية المستعمرات وحياتها العادية؛ منع الهجمات الفلسطينية المسلحة على مراكز السكان الإسرائيلية». [199]

لقد تمت الاتفاقات الإسرائيلية – الفلسطينية الانتقالية بين طرفين غير متكافئي القوة، واستغلت إسرائيل ذلك إلى أقصى الحدود. فالطرف الفلسطيني، الذي «تسلل» إلى مائدة المفاوضات، كان لا يزال يصارع على شرعية مشاركته في عملية التسوية الجارية، وبالتالي، ظل عرضة للابتزاز وتقديم التنازلات. في المقابل، وبصرف النظر عن عناصر القوة إزاء السلطة الفلسطينية، فإن حكومة رابين لم تكن تتمتع بقاعدة صلبة في الجمهور الإسرائيلي، كما أنها لم تستند إلى أغلبية مريحة في الكنيست. وفي المحصلة، ونظراً لموازين القوى المختلة، ولاعتبارات كل طرف من الشريكين في المفاوضات، فقد جاءت الاتفاقات تعكس المصلحة الإسرائيلية بشكل صارخ. «ففي حين أن الاتفاق يمنح الفلسطينيين قدراً أكبر كثيراً من التحكم في أمورهم اليومية على امتداد المناطق، فإنه يمنحهم تحكماً لا اعتراض عليه في ما هو أقل من 10٪ فقط من الضفة الغربية (عندما نأخذ في الاعتبار الفقرة التي تضمن لإسرائيل حقوقاً قانونية على «أراضي الدولة» في المنطقتين أ وب) مع وعود غامضة بشأن التوسع مستقبلاً. وفي الوقت ذاته، فإن الاتفاق يحافظ، وبنجاح، على ما تعتبره إسرائيل مصلحتها الرئيسية في الضفة الغربية – في المكان الأول، مطالبتها بأن تبقى في وضع التحكم الاستراتيجي في المنطقة كلها، وفي أن تحافظ على سيطرتها الحصرية على المستعمرات والمستوطنين. وكما خلصت إليه افتتاحية لجريدة «معاريف» في 27 أيلول/سبتمبر 1995، فإنه، وحتى بعد الاتفاق: «يبقى مفتاح مستقبل الأراضي في أيدي إسرائيل»...». [200]

لدى الكشف عن مضمونه، تعرض اتفاق أسلو – 2 إلى نقد شديد على الجانبين: الفلسطيني والإسرائيلي. فالمعارضة في الطرفين، وكل من وجهة نظرها الخاصة، رأت به تفريطاً بالمصالح الوطنية، وصل إلى حد الاتهام «بالخيانة». وفي تقويم محايد نسبياً، لباحث أميركي (جيفري أرونسون) يؤيد التسوية ويعارض شروطها، جاء ما يلي: «إن أوسلو – 2 اتفاق غريب، ولربما فريد بين اتفاقات فك الارتباط؛ فقد

(199) المصدر السابق، ص54.

(200) المصدر السابق، ص 54–55.

جرت العادة أن يكون حلول جيش محل آخر ونقل السلطة المفصل في مثل هذه الاتفاقات كاملين لا يعتورهما أي غموض. لكن قراءة دقيقة لاتفاق أيلول/ سبتمبر 1995 تظهر أن الاحتلال لم ينته، وصلاحيات إسرائيل الواسعة النطاق كجيش احتلال، بموجب القانون الدولي، لم تتغير، ومنظمة التحرير الفلسطينية لن تتولى في الحقيقة سلطة ذات سيادة، فالحكم العسكري لم يلغَ. وتبقى إسرائيل، بإقرار ياسر عرفات، كما وبموجب القانون الدولي، هي صاحبة السيادة الفعلية في المناطق التي ستديرها الآن منظمة التحرير الفلسطينية بموجب عقد مع إسرائيل... وهكذا، ففي حين أن هدف رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، واضح - سيادة فلسطينية ونهاية تامة للحكم الإسرائيلي - فإن اتفاقي القاهرة وأوسلو -2 يوحيان بنتيجة مختلفة. فهما يقدمان خريطة الطرق للسياسة التي ترسمها الحكومة الإسرائيلية بالنسبة إلى الأراضي المحتلة ناقصاً القدس الشرقية؛ لا خلال الفترة الانتقالية فقط، بل في «الوضع النهائي» أيضاً». لقد أثارت المعارضة في إسرائيل موجة من الاحتجاج ضد الاتفاق. «إلا أن رابين كان يرى أن اتفاقي القاهرة وأوسلو -2 يمثلان انتصاراً كبيراً في حملته لضمان دور إسرائيلي دائم في الأراضي المحتلة. وكان يعتقد أن الحصول على تعاون المنظمة في نظام يؤمن استمرار الحكم الإسرائيلي في غزة والضفة الغربية هو أعظم إنجازاته. وأشار المعلق السياسي في صحيفة «معاريف»، شلمي شاليف، في أيار/ مايو 1994، إلى أن «وصول عرفات (إلى غزة) يرمز إلى تصفية منظمة التحرير الفلسطينية، كمنظمة خارجية إرهابية، وتحولها إلى الذراع السياسية الثابتة للفلسطينيين، التي تعمل في المناطق تحت أعين إسرائيل. هذا، في واقع الأمر، كان الهدف الأساسي لحكومة رابين من مسيرة أوسلو برمتها»...».[201]

ومهما يكن، فإنه ما إن بدأت حكومة رابين بتنفيذ اتفاق أوسلو -2 على مراحل، حتى اندلعت أعمال الاحتجاج والتظاهرات الصاخبة ضدها في إسرائيل. وقد ترافق ذلك مع حملة تحريض من الفئات الدينية واليمينية المتطرفة وجماعات المستوطنين الفاشية، وانتهت إلى اغتيال رابين (4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1995). وتولى شمعون بيرس رئاسة الحكومة من بعده، واستمر في إخلاء مدن الضفة الغربية، ما عدا مدينة الخليل، التي كانت قد استوطنت فيها جماعة صغيرة من المستوطنين المتطرفين. وقدم بيرس موعد الانتخابات المقبلة إلى 29 أيار/ مايو 1996، فخسرها لصالح بنيامين نتنياهو، الذي التزم في حملته الانتخابية «تنفيذ اتفاق أوسلو، بطريقته الخاصة». فأعاد

(201) المصدر السابق، ص 55-57.

البحث في اتفاق إخلاء الخليل، الأمر الذي استغرق وقتاً طويلاً، تمخض عن تغييرات طفيفة في الصيغة التي توصلت إليها حكومة بيرس مع السلطة الفلسطينية. وأمضى نتنياهو سنتين ونصف تقريباً في مماحكات عقيمة مع السلطة الفلسطينية على تنفيذ المراحل التالية من إعادة الانتشار، مبرراً ذلك التلكؤ تجاه الخارج بعدم وفاء الفلسطينيين بتعهداتهم، وإزاء الداخل بضرورة تقليص «الأضرار» المترتبة على اتفاق أوسلو. وفي الواقع، فإن نتنياهو لم يكن يرغب في، أو يقدر على، استكمال تنفيذ الاتفاق. وبعد المفاوضات المطولة في «واي بلانتيشن» (Wye Plantation) في الولايات المتحدة، في أواخر سنة 1998، تم التوصل إلى اتفاق برعاية الرئيس الأميركي بيل كلنتون. إلا أنه ما إن بدأ نتنياهو في تنفيذ جزء بسيط من الاتفاق، حتى سقطت حكومته بفعل أطراف الائتلاف المشارك فيها، وخاصة «الحزب الديني القومي» (المفدال). وتوقفت المفاوضات بانتظار نتائج الانتخابات للكنيست الخامسة عشرة (17 أيار/ مايو 1999).

حادي عشر: معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية

كان المسار الأردني هو الأيسر في مفاوضات التسوية على قاعدة مؤتمر مدريد. لقد تغيرت المعطيات على هذا الصعيد بشكل جذري عما كانت عليه في السابق. ففي السبعينات، لم تجرؤ حكومة رابين آنئذ على فتح الملف الأردني – الفلسطيني، حتى في إطار «فك ارتباط وظيفي» (انظر أعلاه). أما في التسعينات، فقد أقدمت حكومة برئاسة رابين نفسه على عقد معاهدة سلام مع الأردن، حظيت بتأييد إسرائيلي جارف. وهذا الانقلاب لم يكن نتيجة التغيرات في الواقع الموضوعي فحسب، وإنما جاء على أرضية التبدلات في موقف كل من إسرائيل والأردن من البعد الفلسطيني في الصراع، وبالتالي، في «التسوية». لقد اعترفت إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية شريكاً في مفاوضات التسوية، وتخلى الحزبان الرئيسيان فيها، العمل والليكود، عن مواقفهما السابقة. لم يعد حزب العمل يرى حل القضية الفلسطينية من خلال «الخيار الأردني»؛ والليكود انكفأ، ولو ظاهرياً، عن شعار «الأردن هو فلسطين». في المقابل، تخلى الأردن عن دوره التاريخي في القضية الفلسطينية، واعترف، قولاً وعملاً، بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطيني. وبعد اعتراف المنظمة بإسرائيل، لم يبق لدى الأردن، في ظل الأوضاع السائدة، من مبرر للإحجام عن عقد معاهدة سلام مع إسرائيل، بل على العكس، زاد الأمر إلحاحاً، لتفادي أية انعكاسات سلبية عليه جراء الاتفاقات الفلسطينية – الإسرائيلية. ومن هنا، لم يمر وقت طويل بعد التوقيع على اتفاق أوسلو –1، حتى راحت المفاوضات الأردنية – الإسرائيلية تتقدم بوتيرة متسارعة. وفي الواقع، فإن التوافق بين الأردن وإسرائيل بهذه السرعة لم يأت من فراغ، ولا هو تشكل فجأة بعد اتفاق أوسلو –1 (1993).

في مؤتمر مدريد (1991)، كان الوفد الفلسطيني (وفد الداخل) إلى المفاوضات

جزءاً من الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك، نزولاً عند إرادة إسرائيل. إلا أنه في مسار المفاوضات، انتزعت منظمة التحرير مسؤولية إدارة المفاوضات في المسار الفلسطيني، وأنجزت اتفاق أوسلو–1 (1993) بمعزل عن الأردن وأطراف المفاوضات العربية الأخرى. وتؤكد مصادر مختلفة أن النظام الأردني فوجئ فعلاً باتفاق أوسلو–1، لكنه ما لبث أن تأقلم مع الواقع الجديد، فأولى صيانة مصالحه الأردنية اهتمامه الرئيسي، وحرص على ألا يلحق بها أذى جراء الاتفاقات الإسرائيلية – الفلسطينية، نظراً لتداخل البعدين، الأردني والفلسطيني، في قضايا التسوية. كما أكد الأردن رغبته في الاحتفاظ بالإشراف على المقدسات الإسلامية في القدس، الأمر الذي أثار قلق السلطة الفلسطينية. وبعد أن اطمأن الأردن على ما يعتبره مصالحه الحيوية في معاهدة السلام مع إسرائيل، لم يعد يتردد في أداء دور الوسيط، بشخص الملك حسين أساساً، في تذليل العقبات التي تعترض سبيل التقدم في تنفيذ اتفاق أوسلو بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وخلافاً للانقسام في الجمهور الإسرائيلي حول الاتفاق مع السلطة الفلسطينية، فإن المعاهدة مع الأردن حظيت بتأييد واسع داخل ذلك الجمهور. لم تطرح في إسرائيل تساؤلات جادة حول صوابية عقد المعاهدة، وإنما تمحورت التقديرات والتقويمات حول نتائج المعاهدة الأمنية والاقتصادية والسياسية؛ وكانت في الغالب إيجابية. وبرز في التصريحات السياسية، كما في التعليقات الصحافية، الحرص على تطوير علاقات حميمة مع الأردن، انطلاقاً من المصلحة المشتركة في إيجاد حلول للمشاكل التي تنعكس آثارها على الجانبين.

في إسرائيل، سعت حكومة رابين، بعد التوقيع على معاهدة السلام مع الأردن، إلى تسويقها كنموذج يحتذى في المعاهدات العتيدة مع دول عربية أخرى، وبالتحديد مع سوريا ولبنان. ذلك لما تنطوي عليه من عناصر إيجابية، تمهد السبيل أمام تطوير علاقات جوار حميمة على صعد مختلفة، تلبي مصالح الطرفين في مجالات الأمن والاقتصاد والتنمية والتطبيع السياسي والتبادل الثقافي...إلخ. ولأسبابها الخاصة، رأت المعارضة أيضاً بالمعاهدة مثالاً يليق تعميمه على الدول العربية الأخرى، كونها تنطلق من مبدأ «السلام في مقابل السلام» الذي تبنته حكومة شمير في المفاوضات بعد مؤتمر مدريد. وفي نقد مبطن، رد نائب وزير الخارجية، يوسي بيلن، على المعارضة التي أحبط زعيمها السابق، يتسحاق شمير، «اتفاق لندن» (1987) بين الملك حسين وشمعون بيرس، بقوله: «واليوم الذي نصادق فيه، بتوافق وبيسر نسبي، على معاهدة السلام مع الأردن يجب ألا نخدع أنفسنا بالقول إنه سلام في مقابل السلام. فما كنا لنصل إلى

سلام مع الأردن لولا الاتفاق مع الفلسطينيين، بما في هذا الاتفاق من ثمن. ولن نصل إلى سلام مع لبنان من دون ثمن ندفعه لسوريا. ومن يؤيد السلام مع الأردن ومع لبنان بدعوى موضوعية – ظاهرياً – مؤداها أنه عندما يتحقق السلام بشروط معقولة، فإنه سيؤيده، جدير به أن يعلم بأنه يضلل نفسه. فحتى السلام مع الأردن لم يولد من تلقاء نفسه («يديعوت أحرونوت»، 27/10/ 1994) ».[202]

وقد مهد بيلن لنقده موقف المعارضة (حزب الليكود) بالكشف عن إحدى قنوات الاتصال البريطانية بين مسؤولين إسرائيليين وأردنيين، فقال: «أود تكريس الكلمات التالية لشخص واحد، له قسط كبير في شبكة العلاقات المعقدة والحساسة والسرية حتى الآن، بين إسرائيل والأردن. وهو ليس وحيداً؛ فقد كان لعشرات الإسرائيليين ولعدد أقل من الأردنيين ومواطنين من دول أخرى قسط في تلك الشبكة. بعض هذه المساهمات تم الكشف عنه، وبعضها الآخر سيعلن فقط عندما يصبح الأمر ممكناً في المستقبل. فاللورد فكتور مشكون أدى دوراً مركزياً في شبكة العلاقات هذه عندما استؤنفت سنة 1985، ووصلت إلى ذروتها في نيسان/ أبريل 1987». وبعد أن أغدق بالمديح على هذا اللورد اليهودي والصهيوني المتحمس، وأطرى على جهوده في عقد لقاءات بين رسميين إسرائيليين وأردنيين في بيته، وعلى خدماته في التجسير على الخلافات بينهم، من أجل التوصل إلى سلام بين الطرفين، قال: «وفي 11 نيسان/ أبريل 1987، توصلنا في منزل اللورد في لندن إلى ما أطلق عليه لاحقاً اتفاق لندن. وشارك في المحادثات عن الجانب الأردني الملك حسين ورئيس حكومته في ذلك الوقت، زيد الرفاعي، ومن جانبنا، كان هناك، بالإضافة إلى شمعون بيرس وأنا، ممثل بارز جداً لرئيس الحكومة آنذاك، يتسحاق شمير. واليوم يمكن قول ما لم نستطع قوله. طوال الأعوام الماضية – لم يكن هناك كذبة أكبر من القول إن اتفاق لندن كان تجاوزاً لرئيس الحكومة يتسحاق شمير؛ فاللقاء تم بمعرفته، والاتفاق كتب خلال اللقاء من دون أية مسودة مسبقة. وكان لممثل شمير قسط في بلورته... وآنذاك آمن اللورد مشكون بأن السلام صنع في منزله. وكان هذا إحساسنا جميعاً. لكن، مثلما فوتت حكومة غولدامئير (فرصة) السلام مع مصر في شباط/ فبراير 1971، هكذا فوتت حكومة الوحدة الوطنية، برئاسة يتسحاق شمير سنة 1987، التسوية مع الأردن بسبب معارضة الليكود».[203]

(202) بيلن، يوسي، «الطريق إلى وادي عربة تمر بلندن»، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 20، ص 112–113.
(203) المصدر السابق، ص 111–112.

على العموم، كان التقويم الإسرائيلي لمعاهدة السلام مع الأردن عالياً، إذا اعتبرت مكسباً استراتيجياً، ليس لإسرائيل فحسب، وإنما للأردن أيضاً. وعلى سبيل المثال لا الحصر، كتب زئيف شيف، المعلق العسكري لصحيفة «هآرتس» (10/21/ 1994)، ما يلي: «يجب فحص اتفاق السلام مع الأردن، ليس فقط وفقاً لعدد الدونمات وآبار المياه التي استأجرتها إسرائيل؛ إذ أن طاقم المفاوضات السرية برئاسة الياكيم روبنشتاين جدير بالمديح لنجاحه في الحيلولة دون تفكيك مستوطنات أخذت منها أراضيها الزراعية ومصادر المياه، وإنما يجب عرض الاتفاق قبل أي شيء آخر من زاوية البعد الاستراتيجي الشامل، وهنا الإنجاز الأكثر دلالة». وبالنسبة إلى الأردن، قال شيف: «فالأردن، الدولة العازلة الكلاسيكية، نجح في تخفيف ضغوط جارته في الغرب الأقوى منه كثيراً. وستكون لإسرائيل مصلحة حيوية ومضاعفة في الحفاظ على الاستقرار في الأردن، فلا حاجة له بعد الآن إلى أن يخشى إقدام إسرائيل على تهجير فلسطينيين من المناطق [المحتلة] إليه. والفكرة التي ينادي أريئيل شارون بها، بأن الأردن هو فلسطين، تلقت ضربة قوية. وليس عبثاً أن يكون ولي العهد الأردني، الأمير حسن، قد التقى زعيم الليكود بنيامين نتنياهو أيضاً. إلى ذلك، فالأردن احتل مكانه اللائق به في المعادلة الثلاثية: إسرائيل – فلسطين – الأردن، وهو واثق بأن إسرائيل تعمل كي لا يلحق ضرر به في الاتفاقات التي ستعقد بين أطراف المعادلة الثلاثية». في المقابل، رأى شيف مكاسب إسرائيل بالتالي: «والإنجاز، من ناحية إسرائيل هو أنها نجحت في تقليص التهديدات من الشرق إلى حد كبير، تلك التهديدات التي طالما اعتبرت خطرة جداً. وقد تقلص الخطر في القطاع الأكثر حساسية، المواجه لبطن إسرائيل الرخوة. وقامت إسرائيل بخطوة أخرى [على طريق] قطع الصلة بين الطوق القريب لدول المواجهة والطوق الخارجي – العراق وإيران – الأخطر بفعل قدراته. فإذا تعززت العلاقات بينها وبين الأردن، فإنها قد تثمر تعاوناً استراتيجياً، خلافاً للسلام مع مصر التي تعمل على إضعاف إسرائيل».(204)

لقد جرى التوقيع على «معاهدة السلام الإسرائيلية – الأردنية» (26 تشرين الأول/ أكتوبر 1994) بمراسم احتفالية كبيرة في وادي عربة (شمالي إيلات والعقبة)، حضرها حشد من الضيوف (حوالي خمسة آلاف)، في مقدمتهم الرئيس الأميركي بيل كلنتون. وفي العامين الأولين على مؤتمر مدريد، ظلت المفاوضات على هذا المسار

(204) شيف، زئيف، «المكسب الاستراتيجي لإسرائيل والأردن»، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 20، ص 113-114.

تراوح مكانها تقريباً، ما دام الترابط بين الوفدين، الأردني والفلسطيني، قائماً. أما بعد توقيع اتفاق أوسلو -1 (13 أيلول/ سبتمبر 1993)، فقد تقدمت المفاوضات الأردنية – الإسرائيلية بوتيرة متسارعة، وانتهت إلى توقيع المعاهدة خلال عام واحد تقريباً. وحول هذا الموضوع، كتب آشر سيسار، رئيس مركز دايان لدراسات الشرق الأوسط وإفريقيا في جامعة تل أبيب («يديعوت أحرونوت»، 19/7/ 1994)، فقال: «بدأ التحول في موقف الأردن من المسار السياسي يظهر بعد اتفاق أوسلو مباشرة. فقد فوجئ الأردن واضطرب حيال الاتفاقات التي تم التوصل إليها سراً بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وبمجرد توقيع تلك الاتفاقات أثار قلقاً كبيراً في البلاط الهاشمي؛ وذلك لسببين: أولهما، أن الأردن مرتبط بصورة وثيقة بالقضية الفلسطينية، نتيجة لعوامل تاريخية وجيوسياسية وسكانية. واليوم نصف سكانه، بل ربما أكثر من ذلك قليلاً، من أصل فلسطيني. ومن هنا فإن لكل حل للقضية الفلسطينية انعكاساته المتوقعة على الأردن واستقراره. لقد سعى الأردن سابقاً، ولا يزال يسعى، للوصول إلى موقع يتمكن معه من التأثير في تقرير المستقبل السياسي للفلسطينيين وفي مجمل العلاقات بين ضفتي الأردن... وثانياً، خلال نحو نصف قرن، ونتيجة لعدم وجود اتفاق بين إسرائيل والحركة الوطنية الفلسطينية، علقت حكومات إسرائيل أهمية كبيرة على الأردن فيما يتعلق بأي حل فلسطيني، بل كان هناك من رأى في الأردن عاملاً إيجابياً لأمن إسرائيل على الجهة الشرقية. وهذا الموقف الإسرائيلي منح الأردن شعوراً نسبياً بالأمن في المنطقة. لكن اتفاق أوسلو أثار في الأردن مخاوف من أنه لا يُدفع إلى هامش المسألة الفلسطينية فحسب، بل إنه حتى إسرائيل، في اتفاقها مع منظمة التحرير الفلسطينية، ربما تكون قد تخلت عن موقفها التاريخي المؤيد لاستقرار المملكة الهاشمية».(205)

وفي تقويم لنتائج المعاهدة الإيجابية، أكد موطي بسوك، المعلق السياسي في صحيفة «دافار» (7/29/ 1994)، أنه لولا اتفاق أوسلو -1، لما تقدم الأردن نحو توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل، وقال: «إن اتفاق إعلان المبادئ الذي وقع مع الفلسطينيين في 13 أيلول/ سبتمبر 1993 أدى إلى تحسين ملحوظ في علاقات إسرائيل بعدد من دول الجامعة العربية (المغرب وتونس وقطر ودول أخرى في الخليج)، وبدول إسلامية مهمة، كإندونيسيا وماليزيا وبنغلادش والسنغال، وهناك من يذكر الباكستان أيضاً. ويقدرون في إسرائيل أن الاتفاق مع الأردن سيسرع عملية التقارب هذه، ومن الممكن

(205) سيسار، آشر، «ليس سلاماً منفرداً حتى الآن»، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 19، ص99.

أن يؤدي إلى قيام علاقات رسمية (وإن على مستوى منخفض) مع دول مثل المغرب وتونس. كما أن المقاطعة العربية، رأس حربة العالم العربي ضد إسرائيل، قد أصيبت... بضربة قوية، عندما أعلن الأردن انسحابه من عالم المقاطعين، وبذلك انضم الأردن إلى مصر، التي تقيم علاقات تجارية علنية ومكشوفة مع إسرائيل، وإلى دول أخرى مثل الكويت والمغرب، التي تقيم منذ أعوام علاقات اقتصادية واسعة مع إسرائيل، بعضها علناً والآخر سراً. ويعتقد رئيس الحكومة أنه إضافة إلى الفائدة المباشرة التي تعود على إسرائيل من التقارب مع دول في العالمين العربي والإسلامي، فإن هذه التطورات تشكل أيضاً ضغطاً نفسياً على سوريا».[206]

بعد شهر تقريباً على توقيع اتفاق القاهرة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل (4 أيار/ مايو 1994)، توصل الوفدان المفاوضان، الأردني والإسرائيلي، (7 حزيران/ يونيو 1994)، إلى الاتفاق على جدول أعمال مشترك في مجالات الحدود والأراضي والأمن والمياه والطاقة والبيئة. وفي الشهر التالي (25 تموز/ يوليو 1994)، جرى التوقيع في واشنطن على «الإعلان الأردني – الإسرائيلي المشترك»، في مراسم احتفالية في البيت الأبيض. وجاء في هذا الإعلان، بعد ديباجة تقدير لدور الرئيس بيل كلنتون في التوصل إلى مضمونه، ما يلي: «ب – لقد أكد جلالة الملك الحسين ورئيس الوزراء رابين من جديد أثناء اجتماعهما على المبادئ الخمسة التي تحكم فهمهما المشترك لجدول الأعمال المتفق عليه والذي يهدف إلى التوصل إلى إقامة سلام عادل ودائم وشامل بين الدول العربية والفلسطينيين وإسرائيل: 1 – تسعى إسرائيل والأردن إلى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل بين إسرائيل وجيرانها مثلما يسعيان إلى التوصل إلى معاهدة سلام بين البلدين. 2 – سيواصل البلدان بشكل حثيث مفاوضاتهما للوصول إلى حالة سلام تقوم على قراري مجلس الأمن الدولي (242) و(338) في سائر جوانبهما مثلما تقوم على الحرية والمساواة والعدالة. 3 – تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس، وحينما تأخذ المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي لمدينة القدس مجراها، فإن إسرائيل ستعطي أولوية عالية لدور الأردن التاريخي في هذه المقدسات. وبالإضافة إلى ذلك، فقد اتفق الطرفان على العمل سوياً لتعزيز العلاقات بين الديانات التوحيدية الثلاث. 4 – يعترف البلدان بحقهما والتزامهما بالعيش بسلام مع بعضهما البعض كذلك مع باقي الدول ضمن حدود آمنة ومعترف بها. كما يؤكدان احترامهما واعترافهما بسيادة كل

(206) بسوك، موطي، «قطعة النقد تحت القنديل الفلسطيني»، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 19، ص 105.

دول المنطقة ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي. 5 – يرغب البلدان في تطوير علاقات حسن الجوار والتعاون بينهما وصولاً إلى تحقيق الأمن الدائم ولتفادي التهديدات واستخدام القوة بينهما».[207]

وفي الإعلان، أكد الطرفان مجدداً على «أن حالة الحرب بين الأردن وإسرائيل قد طويت صفحتها»، وتعهدا بالامتناع عن «القيام بأعمال أو نشاطات من شأنها أن تؤثر سلباً على أمن الطرف الآخر أو أن تحكم مسبقاً على الوضع النهائي للمفاوضات». وجاء في الإعلان: «وسيمتنع أي طرف عن تهديد الطرف الآخر باستخدام القوة أو السلاح أو أي وسيلة أخرى ضده، وسيحول الطرفان دون وقوع أي تهديدات تخل بالأمن نتيجة أي عمل إرهابي مهما كان نوعه». «ومن أجل تجاوز الحواجز النفسية والانعتاق من تركة الحرب»، أقر الطرفان «مجموعة من الخطوات لترمز إلى المرحلة الجديدة»، وهي: 1 – الربط الهاتفي المباشر بين الأردن وإسرائيل. 2 – ربط الشبكات الكهربائية بين الأردن وإسرائيل كجزء من تصور إقليمي. 3 – فتح نقطتي عبور جديدتين بين إسرائيل والأردن، واحدة في الطرف الجنوبي العقبة – إيلات والثانية في نقطة في الشمال يتفق عليها. 4 – ستعطى من حيث المبدأ حرية المرور بين الأردن وإسرائيل للسواح من رعايا الدول الثالثة. 5– تسريع المفاوضات لفتح ممر جوي دولي بين البلدين. 6 – ستتعاون قوات الأمن العام في الأردن وإسرائيل على مكافحة الجريمة مركزة على التهريب وبخاصة تهريب المخدرات. وستدعى الولايات المتحدة الأميركية للاشتراك في هذا المجهود. 7 – تستمر المفاوضات المتعلقة بالشؤون الاقتصادية تمهيداً للتعاون الثنائي المستقبلي بما في ذلك إلغاء سائر أنواع المقاطعة الاقتصادية».[208]

وعلى أرضية إعلان واشنطن، أجرى الطرفان، الأردني والإسرائيلي، مفاوضات حثيثة، انتهت إلى إنجاز «معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية» في عمان (17 تشرين الأول/ أكتوبر 1994). وقد وقعها، بالأحرف الأولى، رئيس الوزراء الأردني، الدكتور عبد السلام المجالي، ونظيره الإسرائيلي يتسحاق رابين، في «قصر الهاشمية» في عمان، بحضور الملك حسين وولي عهده الأمير حسن بن طلال، ووزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيرس، ثم جرى التصديق عليها في مراسم احتفالية، (26 تشرين الأول/ أكتوبر 1994)، جرت في وادي عربة عند نقطة حدودية، بحضور عدد كبير من المدعوين، وفي

(207) مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 19، ص 217–225.
(208) المصدر السابق، ص 225–226.

مقدمتهم الرئيس الأميركي بيل كلنتون، الذي وقع على المعاهدة بصفة شاهد، إضافة إلى رئيسي وزراء البلدين، الحالي ورابين. وقد تضمنت المعاهدة ثلاثين مادة، وخمسة ملحقات كالتالي: 1 - الحدود الدولية؛ 2 - المياه؛ 3 - الجريمة والمخدرات؛ 4 - البيئة؛ 5 - الإجراءات المؤقتة. وفي الملحق الأول عدد من الخرائط لبعض المناطق الحدودية. ولخصت ديباجة المعاهدة عناصر إعلان واشنطن (25 تموز/ يوليو 1994)، الذي أنهى الحرب بين البلدين، اللذين قررا «إقامة سلام بينهما بموجب معاهدة السلام هذه».[209]

وتنص المادة الأولى من المعاهدة، «إقامة السلام»، على التالي: «يعتبر السلام قائماً بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل («الطرفين») اعتباراً من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة». وفي المادة 4، «الأمن»، وعدا العناصر الواردة في إعلان واشنطن، ورد ما يلي: «4 - بما يتماشى مع حقبة السلام ومع الجهود لبناء أمن إقليمي وما يمنع ويحول دون العدوان والعنف، يتفق الطرفان أيضاً على الامتناع مما يلي: أ - دخول أي ائتلاف أو تنظيم أو حلف ذي صفة عسكرية أو أمنية مع طرف ثالث، أو مساعدته بأية طريقة من الطرق أو الترويج له أو التعاون معه إذا كانت أهدافه أو أنشطته تتضمن شن العدوان أو أية أعمال أخرى من العداء العسكري ضد الطرف الآخر بما يتناقض مع مواد هذه المعاهدة. ب - السماح بدخول أو إقامة أو عمل قوى عسكرية أو عسكريين أو معدات تعود إلى طرف ثالث على أراضيهما في أحوال يمكن أن تخل بسلامة الطرف الآخر». وفي المادة 4 نفسها: «5 - سيتخذ الطرفان إجراءات ضرورية وفعالة، وسيتعاونان على مكافحة الإرهاب بأشكاله كلها، ويتعهد الطرفان: أ- اتخاذ إجراءات ضرورية وفعالة لمنع أعمال الإرهاب والتخريب والعنف من أن تُشَنّ من أراضيهما أو من خلال أراضيهما، واتخاذ إجراءات ضرورية فعالة لمكافحة هذه الأنشطة ومرتكبيها. ب - من دون المساس بالحريات الأساسية للتعبير عن الرأي والتنظيم، اتخاذ إجراءات ضرورية وفعالة لمنع دخول ووجود وعمل أية مجموعة أو منظمة وبنيتها الأساسية على أراضيهما إذا كانت تهدد أمن الطرف الآخر باستعمال وسائل العنف أو التحريض على استعمال وسائله. ج - التعاون على منع ومكافحة التسلل عبر الحدود».[210]

وتطرقت المعاهدة إلى الاتفاق بشأن «العلاقات الدبلوماسية والعلاقات الثنائية

(209) انظر النص الكامل للمعاهدة في: مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 20، ص 183-193.
(210) المصدر السابق، ص 185-186.

الأخرى»، واقتسام المياه، والعلاقات الاقتصادية. وفي مسألة «اللاجئين والنازحين» تنص المعاهدة: «1- اعترافاً من الطرفين بالمشكلات البشرية الكبيرة التي يسببها النزاع في الشرق الأوسط بالنسبة إلى الطرفين، وبما لهما من مساهمة في التخفيف من شدة المعاناة الإنسانية، فإنهما يسعيان لتحقيق مزيد من التخفيف من حدة المشكلات الناجمة على صعيد ثنائي. 2- اعترافاً من الطرفين بأن المشكلات البشرية المشار إليها أعلاه، التي يسببها النزاع في الشرق الأوسط، لا يمكن تسويتها بصورة كاملة على الصعيد الثنائي، يسعى الطرفان لتسويتها في المحافل والمنابر الملائمة، وبمقتضى أحكام القانون الدولي، بما في ذلك ما يلي: في ما يتعلق بالنازحين، في إطار لجنة رباعية، بالاشتراك مع مصر والفلسطينيين. ب - في ما يتعلق باللاجئين: «1 - في إطار عمل المجموعة المتعددة الأطراف بشأن اللاجئين. 2- من خلال إجراء حوار ثنائي... ج - من خلال تطبيق برامج الأمم المتحدة المتفق عليها والبرامج الاقتصادية الدولية الأخرى المتعلقة باللاجئين والنازحين، بما في ذلك المساعدة في مضمار العمل على توطينهم». وفي المادة 9، «الأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية»، جاء ما يلي: «1- سيمنح كل طرف لمواطني الطرف الآخر حرية دخول الأماكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية. 2- وفي هذا الخصوص، وبما يتماشى مع إعلان واشنطن، تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس. وعند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي ستولي إسرائيل أولوية كبرى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن». كما أكدت المادة 10 على «التطبيع الثقافي»؛ والمادة 11 على «الامتناع عن القيام ببث الدعايات المعادية»... «وإلغاء كل ما من شأنه الإشارة إلى الجوانب المعادية وتلك التي تعكس التعصب والتمييز والعبارات العدائية في نصوص التشريعات الخاصة بكل منهما».[211]

(211) المصدر السابق، ص 186-188.

ثاني عشر: المفاوضات الإسرائيلية – السورية/ اللبنانية

بعد أكثر من سبع سنوات (1991 – 1998) من المفاوضات المتقطعة بين إسرائيل من جهة، وسوريا ولبنان معاً من جهة أخرى، لم تتوصل الأطراف المشاركة في هذا المسار إلى انطلاقة ملموسة في التسوية على قاعدة صيغة مؤتمر مدريد. والعقبة، في الأساس، تكمن في المواقف الإسرائيلية من القضايا المطروحة في مسار المفاوضات السوري/ اللبناني المشترك. وكان واضحاً منذ بداية الشوط أن هذا المسار هو الأكثر عسراً، وبالتالي، الأقل قابلية للتجسير فيه على المواقف المتناقضة. فالموقف الإسرائيلي التقليدي الرافض لمبدأ التفاوض مع الدول العربية مجتمعة، وإنما مع كل منها على حدة، ظل يحكم سلوكها في مؤتمر مدريد وما انبثق عنه من مسارات تفاوضية. في المقابل، ومنذ أن تولى الرئيس الأسد الحكم في سوريا (1970)، اعتمدت دمشق مبدأ «التضامن العربي» نهجاً في التعامل مع إسرائيل، سلماً كان أم حرباً. وكان ذلك هو منطلق موقفها في المفاوضات مع إسرائيل على قاعدة مؤتمر مدريد، فعملت على التنسيق بين الأطراف العربية في المسارات المختلفة. وبعد سقوط يتسحاق شمير، الذي تعمد عرقلة المفاوضات على جميع المسارات، من السلطة (1992)، اصطدم خلفه رابين بالنهج السوري القاضي بالتنسيق العربي في المفاوضات. وركزت حكومة رابين جهدها على تفتيت الصف العربي الذي تشكل عقب مؤتمر مدريد، ونجحت في الاختراق من الحلقة الأضعف – منظمة التحرير الفلسطينية. وبعد اتفاق أوسلو (1993)، انفرد الأردن أيضاً في إنجاز معاهدة سلام مع إسرائيل. ولما تحقق لها ذلك، سعت حكومة رابين إلى الضغط على لبنان، سياسياً وعسكرياً، لفصله عن سوريا، وبالتالي عزلها وإضعاف موقفها، وصولاً إلى تطويعها. ولكن ذلك لم يحصل، وظل لبنان ملتزماً وحدة المسار التفاوضي مع سوريا، الأمر الذي فرض نفسه إلى حد كبير

على الموقف الإسرائيلي العام. وفيما ظلت إسرائيل تحاول إحداث شرخ بين لبنان وسوريا بشتى الوسائل، إلا أنها راحت تقتنع تدريجياً بعبثية هذه المحاولات، وبالتالي، بتقبل الأمر الواقع من تلازم هذين البلدين في مسار المفاوضات على التسوية.

ولكن ذلك لم يكن التناقض الوحيد بين موقفي كل من سوريا وإسرائيل، إذ إن لكل منهما مفهوماً مختلفاً بالنسبة إلى تفسير قرارات مجلس الأمن، 242 و338 و425. وفيما كان الموقف السوري حازماً في تنفيذ مبدأ «الأرض مقابل السلام»، أي الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي التي احتلتها في عام 1967، وخاصة من الجولان والجنوب اللبناني، فإن حكومة رابين لم تكن مهيأة لذلك. فلا هي كانت تقبل به، كما لم تكن تملك التفويض البرلماني للإقدام عليه، خاصة وأنها التزمت في برنامجها الانتخابي (1992) الاحتفاظ بالجولان، كله أو بعضه، كعنصر حيوي في الأمن الإسرائيلي. وفي مجرى المفاوضات، اكتشفت القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية أن سوريا تتعامل معها من موقع الندية، دونما تهافت على التوصل معها إلى تسوية كيفما اتفق. وقد تأكدت حكومة رابين من ذلك عندما طرحت مشروعاً للانسحاب «في الجولان»، أي إعادة الانتشار العسكري فيه، فووجهت بالرفض القاطع. وحتى بعد توقيع المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية، أفصحت حكومة رابين عن استعدادها لتطبيق أسسها بشكل عام مع سوريا، التي رفضت ذلك أيضاً، لأنها لم تكن ترضى بالشروط المتضمنة في تلك المعاهدة، خاصة لناحية تطبيع العلاقات والتعاون الأمني. وعندما توصل رابين إلى القناعة بألا مجال للاتفاق مع سوريا ولبنان، حتى على إعلان مبادئ التسوية، دون الالتزام بالانسحاب الكامل من الجنوب اللبناني والجولان، وأبدت استعداداً مشروطاً لذلك، اغتيل رابين، وتوقفت المفاوضات عملياً. وجاءت نتائج الانتخابات الإسرائيلية لعام 1996، لتغير السلطة في إسرائيل، وتجمد المفاوضات على المسار السوري/ اللبناني إلى الآن (1998).

لقد أحبطت حكومة شمير خمس جولات من المفاوضات، قبل أن تسقط من الحكم في الانتخابات العامة للكنيست الثالثة عشرة (22 حزيران/ يونيو 1992)، وتخلي مكانها لحكومة أخرى برئاسة يتسحاق رابين. وكان هذا الأخير، في حملته الانتخابية، كما في تصريحاته بعد كسب معركتها، يؤكد على أنه سيعطي الأولوية للبعد الفلسطيني في مسار التسوية، وأنه سيعمل على إنجاز «الحكم الذاتي»، على قاعدة «اتفاقات كامب ديفيد»، ووفقاً لما تم التوافق عليه في المحادثات التي سبقت «مؤتمر مدريد». وكان رابين يرى في سوريا العقبة الأساسية أمام تصوره للحل الذي يريد؛

فهي ليست مهيأة لمثل هكذا حل، وهي عصية على التطويع لإملاءاته، ومن هنا، جاهر بنيته تأجيل الدخول في مفاوضات جدية معها إلى أجل غير مسمى. وكذلك، فقد وعى رابين الترابط الوثيق بين البعدين، السوري واللبناني، في المفاوضات، وبالتالي، في أية حلول ممكنة. وعقد العزم على فك هذا الترابط، بوسائل مختلفة، ليس أقلها الضغط العسكري والسياسي، والعمل على دق الأسافين بين مسارات التسوية المتعددة. والواضح أن المسألة مع سوريا في نظره، لم تكن تتوقف عند قضية الحدود والأرض فحسب، بل تتعداها إلى الجيوستراتيجيا والدور الإقليمي الذي تضطلع به، سواء في حدود بلاد الشام، أو على الصعيد العربي عامة. فرابين كان يعتبر سوريا، بما تمثله من وزن إقليمي ودولي، ومن مركز قومي عربي، ودولة تمتلك مقومات اقتصادية وسياسية وعسكرية، تهديداً جدياً لإسرائيل. وفي الكلام عن سوريا، والخلاف الداخلي في إسرائيل حول التعامل معها، كان رابين يكرر مقولة أن «لا أحد يعلمني ضرورات أمن إسرائيل».

بعد توليه السلطة في إسرائيل، روجت وسائط الإعلام الإقليمية والدولية أن رابين سيكون أكثر جدية من سلفه في التعامل مع المبادرة الأميركية للتسوية، وبالتالي، مع المسارات التي ترتبت عليها. وبعد تشكيله حكومته، وزيارة واشنطن لتأمين ضمانات القروض التي وعدته بها إدارة بوش بمبلغ عشرة مليارات دولار، وقبوله الدعوة للمشاركة في الجولة السادسة من المفاوضات، راجت إشاعات وتكهنات حول ما ستطرحه حكومة رابين في تلك الجولة. وسرعان ما تبين أن رابين لا يقبل بالشاخص العربي، «الأرض مقابل السلام»، وبالتالي، فهو لا يخرج عن الموقف التقليدي لحزب العمل من قراري مجلس الأمن، 242 و338، والذي ظل منذ حرب 1967 يجنح نحو ضم الجزء الأكبر من الأرض المحتلة، بالعدد الأقل من سكانها العرب، والدأب على خلق الوقائع على الأرض، والتلطي وراء ذريعة «الرفض العربي»...إلخ. وفي الواقع، فقد أوضح رابين مراراً أنه إذا تعارض «السلام» مع ما يعتبره «أمن إسرائيل»، فإنه بالتأكيد يعطي الأولوية للأمن على السلام. وفي نظره، تشكل الجغرافيا عنصراً أساسياً فيما يسميه «أمن إسرائيل»، وبناء عليه، فالانسحاب من المناطق المحتلة عام 1967 يلحق في نظره الضرر بذلك الأمن، الأمر الذي يعني أن رابين يعتبر الأرض المحتلة، كلها أو بعضها، أعز من السلام المطروح. ومن هنا، كان تشبث الجانب السوري بمفهومه لقراري مجلس الأمن، 242 و338، يصطدم بمواقف حكومة رابين، على الأساس الذي تنطلق منه في المفاوضات. هذا بالإضافة إلى أن رابين كان يحمل أفكاراً أخرى، تدخل

في إطار الجيوستراتيجيا، ويعتبرها مرتكزات لما يسميه «أمن إسرائيل»، هي أبعد ما تكون عن المنظور السوري لهذه المسائل؛ فرابين كان لا يزال يعطي «الدور الوظيفي» لإسرائيل في المنطقة الأهمية القصوى، كأحد مرتكزات أمنها الاستراتيجي الأعلى، وبالتالي، قيامها ومبرر استمرارها، وتحولها إلى ظاهرة قابلة للحياة.

لقد افتُتحت الجولة السادسة من المفاوضات (واشنطن 24 آب/ أغسطس – 24 أيلول/ سبتمبر 1992)بقدر لا بأس به من تفاؤل المراقبين، وحتى بعض الأطراف المشاركة، بإمكان إحراز تقدم في القضايا الجوهرية المطروحة في المفاوضات. إلا أن هذا التفاؤل لم يلبث أن أخلى مكانه لقدر لا بأس به من التشاؤم في المرحلة الأولى من هذه الجولة. ولعل أهم ما طرح في هذه المرحلة هو الوثيقة التي تقدم بها الوفد السوري إلى المفاوضات. وعادت التكهنات المتفائلة إلى البروز عشية انعقاد المرحلة الثانية من هذه الجولة، وذلك بعد تعليق المفاوضات لمدة عشرة أيام بطلب من الوفد الإسرائيلي لدراسة الوثيقة السورية. وبصرف النظر عن التفاصيل فيما تحتويه هذه الوثيقة من مضمون، فإن رئيس الوفد السوري، الدكتور موفق العلاف، أكد أن الوثيقة لا تخرج أبداً عن اتفاق دمشق لوزراء خارجية الدول العربية المعنية بالمفاوضات. «ومع قبول الحكومة الإسرائيلية الجديدة اعتبار القرارين رقم 242 ورقم 338 أساسين للتفاوض، قدم الجانب السوري ورقة عمل في أيلول/ سبتمبر 1992، اعتبرت خرقاً في المفاوضات. وعلى الرغم من عدم نشرها رسمياً، إلا أن عناصرها تسربت، في معظمها، إلى الصحف من مصادر سورية؛ فهي توضح الموقف السوري الأساسي القائم على التزام إسرائيل الانسحاب الكامل طبقاً لجدول زمني محدد، والاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، والأمن المتبادل، وفي المقابل، توقع سوريا اتفاق سلام، ضمن نطاق السلام الشامل على الجبهات الأخرى، يضع حداً لحالة الحرب، ويعترف بواقع دولة إسرائيل والحدود الدولية... أما فيما يتعلق بتطبيع العلاقات، أي إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية كاملة، فإن وجهة النظر السورية بقيت على حالها، وهي أن القرار رقم 242 لا يتضمن مثل هذا الالتزام. وهذا الموقف يوضح السبب في استخدام سوريا تعبير «الاتفاق» لا تعبير «المعاهدة». وتعتبر أن مثل هذا الوضع سيتم البحث فيه، مستقبلاً، بعد أن تلتزم إسرائيل الانسحاب الكامل وتنفذه في مرتفعات الجولان، وبعد أن يعبّر الفلسطينيون عن رضاهم تجاه التقدم في حل مشكلتهم لنيل حقوقهم»[212].

(212) ذياب، زهير، «احتمالات السلام بين سوريا وإسرائيل»، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 14، ص93.

في المقابل، ما لبث رئيس الوفد الإسرائيلي الجديد إلى المفاوضات مع سوريا، إيتمار رابينوفيتش، أن أعلن عن قبول حكومته مبدأ انطباق قرار مجلس الأمن رقم 242 على جميع الجبهات، حتى سارعت حكومته، وعلى لسان رئيسها رابين، إلى التصريح أن هذا القبول ينحصر في المفاوضات وليس في الحل والانسحاب. وقبل أن تقدم الوفد السوري بوثيقة المبادئ المكتوبة وطرحها على طاولة المفاوضات، كان رابين قد خرج على الملأ ينتقص من آهلية الوفود العربية للبت في القضايا قيد البحث، ومن محدودية التفويض الذي تمتلكه للإجابة على التساؤلات التي تطرحها وفود حكومته المفاوضة. ولم يمض يوم واحد على تصريحات رابين هذه، حتى استدعت حكومته وفودها لإجراء مشاورات مستفيضة في المسائل التي تطرحها الوثيقة السورية. وعن هذه المناورات الإسرائيلية يقول أحد مستشاري الوفد الفلسطيني ما يلي: «كان التخوّف من أن رابين يراوغ – فهو يقدم للفلسطينيين ما يكفي من الوعود لإبقائهم حول طاولة المفاوضات لكنه يتجنب القيام بأي تقدم في القضايا الجوهرية – بينما يسعى لعقد صفقة مع سوريا. وقد تفاقم الارتياب من تكتيكات رابين جراء الهوة بين المواقف التي يعتمدها وفده خلال المفاوضات وبين تصريحاته المعلنة الأكثر انفتاحاً. يضاف إلى ذلك أن الإحساس بالسلبية الإسرائيلية كان أشد حدة على الجبهة الداخلية الفلسطينية، إذ كانت معارضة المفاوضات تتنامى مجدداً بعد الآمال الأولى التي برزت عقب هزيمة شمير. وبعد تأمل الصورة في مجملها، قررت القيادة الفلسطينية إعادة وفدها إلى طاولة المفاوضات مع إعادة تنظيم قائمة أولوياته»[213].

بصرف النظر عن مخاوف الوفد الفلسطيني في المفاوضات وتبريراته للإقدام على التسرع في التخلي عن «التنسيق العربي»، وبالتالي، التقدم على انفراد، فقد تكرر على لسان رابين ووزير خارجيته بيرس، بأن حكومتهما لم تقل بعد كل ما عندها. وتبرعا أيضاً، نيابة عن الأطراف العربية، بما فيها سوريا، مؤكدين أن هذه الأطراف لم تقل بعد كلمتها الأخيرة، مع الإيحاء بتفسيرات تشكك بمصداقية ما ورد في الوثائق العربية المقدمة، وخاصة في الوثيقة السورية. فعلى خلفية ما أثارته هذه الوثيقة من ردود وتقديرات، تحركت عناصر الجبهة الداخلية بالنسبة إلى حكومة رابين، بما في ذلك «لوبي الجولان» وتواردت تحركات «لجان المستوطنين»؛ فعمدت حكومة رابين إلى إصدار عدد من التصريحات تنم عن ازدواجية في مواقفها. كما ذهبت إلى حد

(213) منصور، كميل، «نظرة عامة إلى مفاوضات السلام الفلسطينية – الإسرائيلية وتقويم لها»، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 14، ص 39.

التشكيك في المواقف المتضمنة في الوثيقة السورية، وحتى في المواقف المبدئية المعلنة لسوريا. فبعد لقاء لرابين مع وفد من مستوطني الجولان، خرج رئيس الوفد ليؤكد للصحفيين بأن حكومة رابين ليست منشغلة الآن في رسم خرائط جديدة في الجولان. وأعلن أحد أعضاء الكنيست في حزب العمل، أفيغدور كهلاني، أن انسحاباً ولو بعدد من السنتمترات في الجولان، سيكلف إسرائيل غالياً، في المال والرجال. أما رابين نفسه، والذي امتنع حسب زعمه عن الكلام الكثير، كي لا يلحق الضرر في المفاوضات الجارية، وفي مرحلة دقيقة، فقال: «إن أهمية الجولان لإسرائيل تتعدى كثيراً مسألة الاستيطان والمستوطنين فيه». (214)

في الواقع، لم تكن حكومة رابين مهيأة للتقدم الحقيقي في مسار المفاوضات، لا كما تطالب الأطراف العربية، ولا كما تتوقع إدارة بوش عشية انتخابات الرئاسة (1992). وذلك لأسباب ذاتية، تتعلق بمنظور رابين نفسه للتسوية، وأخرى موضوعية، تتعلق بالتشكيل الائتلافي لحكومة رابين، وتوازن القوى بين الكتل السياسية في الكنيست. لم يكن رابين، وهو المعني مباشرة بالمفاوضات عامة، وبالمسار السوري خاصة، يقبل الوثيقة السورية المستندة إلى قرارات مؤتمر دمشق لوزراء خارجية الدول العربية المعنية مباشرة بالمفاوضات. وذلك لأنه ذاتياً يرفض هذا الفهم للتسوية، كما أنه لا يملك التفويض السياسي للتفاوض مع سوريا على قاعدة هذه الوثيقة، سواء من حزبه، أو حكومته، أو الكنيست، أو حتى من الجمهور الإسرائيلي. وفي المقابل، لم يكن رابين يستطيع رفض الوثيقة، كونها تستند إلى المفاهيم العامة للتسوية المطروحة، محلياً ودولياً. وكان رابين يعي أن حكومة شمير سقطت لأنها أصبحت أسيرة مسار تسووي، قائم على مبادرة أميركية، دخلته مرغمة، ولم تشأ أن تجاريه؛ وفي تصديها لعرقلته قطعت الفرع الذي تقف عليه، فسقطت. وحلت محلها حكومة رابين، بدعم أميركي غير قليل، على أساس أنها ستكون أكثر انسجاماً مع المبادرة الأميركية. وجاءت جولة المفاوضات السادسة، التي قدمت فيها سوريا وثيقة رسمية، حظيت بترحيب الإدارة الأميركية، لتضع حكومة رابين بين مطرقة إدارة بوش وسندان جمهور المستوطنين الإسرائيلي. لقد أرادت الإدارة الأميركية تحقيق إنجاز في المفاوضات، يعينها في معركتها الانتخابية؛ لكن رابين لم يكن يملك الغطاء السياسي لتلبية رغبتها. فلم يبق أمامه إلا المناورة لاجتياز الفترة المتبقية من ولاية بوش الأولى، بانتظار ما ستتمخض عنه الانتخابات الرئاسية الأميركية، دون الالتزام باتخاذ مواقف

(214) شوفاني، الياس، «رابين يختبئ وراء أصبعه»، جريدة «تشرين» (دمشق)، 12 أيلول/ سبتمبر 1992، ص10.

حاسمة. فسلك سبيل المرونة اللفظية لتأمين الحصول على ضمانات قرض العشرة مليارات دولار، واختلاق الذرائع للماطلة في المفاوضات الجادة، إلى أن تنجلي نتائج انتخابات الرئاسة الأميركية. وقد نجح في تكتيكه هذا، فحصل على ضمانات القروض، وتبدلت السلطة في واشنطن، ووصل إلى البيت الأبيض أحد أشد رؤساء أميركا تعاطفاً مع إسرائيل، بيل كلنتون. (215)

لم تحقق المفاوضات الإسرائيلية – السورية انطلاقة في بداية ولاية رابين، ولكن يبدو أن ذلك قد حصل قبل اغتياله (4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1995). وجاءت الانتخابات المبكرة في إسرائيل (29 أيار/ مايو 1996)، وما تمخضت عنه من سقوط حكومة بيرس، وتشكيل حكومة نتنياهو، لتقطع الطريق على استكمال المسار الذي قطع شوطاً نحو إنجاز اتفاق تسووي. وعندما ألحت أوساط إسرائيلية باللوم على سوريا واتهمتها بإضاعة الفرصة، رد سفيرها في واشنطن، ورئيس وفدها إلى المفاوضات، وليد المعلم، بما يلي: «هذا ليس صحيحاً، بل كان هناك تقدم. ولقد أعلن دنيس روس في كانون الثاني/ يناير 1996 أن ما تحقق في جولتين من المحادثات في ماريلاند يفوق ما تحقق في الأعوام الأربعة الماضية. هذا مسجل رسمياً لدى وزارة الخارجية الأميركية. وبسبب هذا التقدم قررنا، أوري سافير ودنيس روس وأنا، بصفتنا رؤساء للوفود، أن نعقد محادثات متواصلة للتوصل إلى هيكلية لاتفاق يشتمل على القضايا المطروحة كافة، وحددنا موعداً نهائياً لإنهاء عملنا، واتفقنا على أن نسدّ الثغرات الباقية وننجز بصورة نهائية جميع عناصر الاتفاق مع حلول حزيران/ يونيو 1996، ومن ثم نرسل ما اتفقنا عليه إلى لجنة خاصة تعد الصيغة النهائية للاتفاق. وكنا نتوقع أنه بحلول أيلول/ سبتمبر 1996 سيكون الاتفاق النهائي جاهزاً... لذلك فوجئنا عندما دعا بيرس، بعد ذلك بقليل، إلى انتخابات مبكرة». وأكد المعلم أن بيرس، بعد اغتيال رابين، طلب متابعة المفاوضات، إلا أنه عاد وتراجع بعد التفجيرات في القدس وتل أبيب (شباط/ فبراير 1996). وتحول الاهتمام إلى محاربة «الإرهاب»، وعُقد «مؤتمر شرم الشيخ»، وتلاه مؤتمر المتابعة في واشنطن/ «ولم يعد أحد يتحدث عن العملية السلمية». وأضاف المعلم: «ثم جاءت الانتخابات وفاز السيد نتنياهو، ولا نزال حتى الآن [نهاية سنة 1996] نشعر بأن ليس لدى الحكومة الإسرائيلية استراتيجيا سلام حيال سوريا». (216)

(215) المصدر السابق نفسه.

(216) المعلم، وليد، (مقابلة)، «حقائق المفاوضات السورية – الإسرائيلية»، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 29، ص16.

وعن التحول في موقف رابين من إخلاء الجولان، قال المعلم: «إن تعهد إسرائيل بالانسحاب لم يأت إلا بعد بذل جهود هائلة. فمنذ مدريد كان الموضوع الوحيد الذي كنا نقبل بمناقشته هو الانسحاب الكامل. وطبعاً عندما كان الليكود حاكماً كان الأمر أشبه بحوار الطرشان. وأظن أن بن أهارون، رئيس الوفد الإسرائيلي، كان يتبع حرفياً تعليمات شمير القاضية باستمرار المفاوضات عشرة أعوام من دون التوصل إلى نتيجة. وبعدما أصبح رابين رئيساً للحكومة في حزيران/ يونيو 1992، استمررنا في إصرارنا على مناقشة موضوع الانسحاب من دون غيره. وعندما أدرك رابين أخيراً أن السوريين لن يتقدموا خطوة واحدة في مناقشة أي من العناصر الأخرى للتسوية السلمية قبل أن يقتنعوا بنية إسرائيل في الانسحاب الكامل، أقدم على كسر الطوق. لقد حدث ذلك في آب أغسطس 1993، وناقشنا تفصيلات عنصر الانسحاب مدة عام تقريباً، أي حتى تموز/ يوليو 1993، حين توصلنا إلى اتفاق بشأن الانسحاب الكامل إلى خطوط 4 حزيران/ يونيو 1967. وهذا ما فتح الطريق أمام مناقشة العناصر الأخرى للاتفاق السلمي، والتي كان رئيس الحكومة، رابين، يسميها «الأرجل الأربعة للطاولة»، وهي، إضافة إلى الانسحاب، التطبيع والترتيبات الأمنية والجدول الزمني للتنفيذ. وهكذا، بدأتُ في أيلول/ سبتمبر 1994 مناقشات مع السيد رابينوفيتش بشأن العناصر الثلاثة الأخرى، وقدمنا رؤيتنا حيال كل منها». (217)

وحمّل المعلم حكومة رابين مسؤولية التباطؤ في المفاوضات مع سوريا، وبالتالي، الحؤول دون التوصل إلى اتفاق معها، فقال: «أود أن أشير أولاً إلى أن معظم الناس يعتقد أن السوريين لا يتحركون. هذا غير صحيح. إسرائيل كانت تتحرك ببطء شديد، وبحذر شديد، واستمر ذلك حتى توقيع أوسلو، وبصورة خاصة حتى تولى بيرس رئاسة الحكومة... كانت استراتيجيا رابين تتمثل في الفصل بين المسارات الفلسطينية والسورية والأردنية واللبنانية، وكان يتحكم في وتيرة المفاوضات في ضوء ما كان يحدث على المسارات الأخرى. فعندما تقدم، مثلاً، على المسار الفلسطيني في أيلول/ سبتمبر 1993، بلّغنا عبر الأميركيين أنه لن يستطيع استكمال المحادثات على المسار السوري لأن الجمهور الإسرائيلي يحتاج إلى وقت ليهضم اتفاق أوسلو، ومن ثم علق المفاوضات. وبعد ذلك، أحرز تقدماً على المسار الأردني سنة 1994، وبلّغنا أن الجمهور الإسرائيلي يحتاج إلى وقت ليهضم الاتفاق الأردني - الإسرائيلي، وعُلقت

(217) المصدر السابق، ص 19-20.

المفاوضات معنا مرة أخرى. ولم يتوجهوا إلينا طالبين التحرك بصورة سريعة جداً إلا بعد أن عقدوا اتفاق أوسلو-2 مع الفلسطينيين في أيلول/ سبتمبر 1995... وكان هناك أيضاً عامل آخر تمثل في الاختلافات الشخصية بين رابين وبيرس؛ كلاهما كان يريد التوصل إلى تسوية ما مع سوريا، لكن كان لكل واحد منهما سرعته وشروطه. كان رابين متردداً ومتشككاً وحذراً جداً. وكان يتحرك ببطء شديد، خطوة خطوة. أما بيرس فكان، عندما أصبح رئيساً للحكومة، في عجلة من أمره، إذ كان يريد أن يدخل الانتخابات وهو يحمل الاتفاق السوري - الإسرائيلي. وكان يريد أن «يطير عالياً وسريعاً»، كما كان يردد». (218)

لم يكن رابين واثقاً من أن اتفاقاً مع سوريا، يقضي بالانسحاب الكامل من الجولان سيمر في الكنيست الثالثة عشرة بأغلبية مقبولة على الجمهور الإسرائيلي. ولذلك عمد إلى المماطلة من خلال وضع العراقيل على المسار السوري، ريثما ينجز الاتفاقين، الفلسطيني والأردني، ويهيئ الأجواء في إسرائيل لتقبل الانسحاب من الجولان. وفيما ربط هذا الانسحاب داخلياً بإجراء استفتاء شعبي، فإنه إزاء الخارج راح يطرح شروطاً تعجيزية على سوريا، كان يعلم مسبقاً أنها لا تقبل بها. ولعله كان يخطط للتوصل إلى اتفاق إعلان مبادئ مع سوريا، يكون جزءاً من برنامجه الانتخابي للكنيست الرابعة عشرة (1996). ولكنه اغتيل في نهاية سنة 1995، وتبنى بيرس هذا المخطط، وسعى إلى إنجازه بسرعة، لأنه قدم موعد الانتخابات، ثم تراجع وعلق المفاوضات لاعتبارات انتخابية. فبعد عمليات المقاومة الفلسطينية واللبنانية، وبالتالي، عملية «عناقيد الغضب» (انظر أعلاه)، لم يعد بيرس واثقاً من أن الاتفاق مع سوريا، بالشروط المقبولة لها، سيشكل رصيداً انتخابياً له؛ فتخلى عنه. ويذكر السفير السوري وليد المعلم نماذج من العراقيل التي كانت الحكومة الإسرائيلية تضعها في طريق المفاوضات، فيقول: «لقد تمثلت هذه العراقيل بصورة رئيسية في المبالغة والتضخيم الإسرائيليين في حقلين: الترتيبات الأمنية والتطبيع... كانوا يطالبون، على سبيل المثال، بمحطة إنذار مبكر في الجولان بعد انسحابهم، الأمر الذي نعتبره انتهاكاً لسيادتنا، كما لو أنهم يريدون التجسس علينا انطلاقاً من أرضنا - وهذا في حال السلام لا في حال الحرب... تحدثوا أيضاً عن حجم الجيش السوري... وأصروا كذلك على أن تصل حدود المنطقة المنزوعة السلاح حتى جنوبي دمشق، وهذا يعني أن يكون الطريق إلى العاصمة مفتوحاً أمامهم. هذه المطالب مرفوضة من

(218) المصدر السابق، ص20.

جانبنا... كانوا يريدون حدوداً مفتوحة وأسواقاً مفتوحة لسلعهم، إلخ، الأمر الذي سيكون له تأثيره البديهي في صناعاتنا... ».[219]

ومهما يكن، فإن بيرس خسر انتخابات سنة 1996، لصالح بنيامين نتنياهو، الذي لم يعترف بالاتفاقات التي تمت على المسار السوري في ولاية الحكومة السابقة. وإذ أولى نتنياهو جل اهتمامه للمسار الفلسطيني، بهدف تعطيل اتفاق أوسلو (انظر أعلاه)، فإنه جمد المفاوضات على المسار السوري تماماً. لقد طلع نتنياهو على الملأ بأن ما تم التوصل إليه على المسار السوري غير ملزم له. وبالتالي، فهو على استعداد للبدء في المفاوضات من نقطة الصفر، و«دون شروط مسبقة». وكان طبيعياً أن ترفض سوريا ذلك، وأن تصر على استئناف المفاوضات من حيث انتهت مع حكومة بيرس (شباط/ فبراير 1996). وهكذا، لم يحصل أي تقدم في المفاوضات على المسار السوري – الإسرائيلي إلى الآن (نهاية العام 1998). في المقابل، عاد نتنياهو إلى نهج رابين السابق، في محاولة لدق إسفين بين لبنان وسوريا في المفاوضات، مستخدماً أسلوب الترهيب والترغيب بالنسبة إلى الحكومة اللبنانية. ولكن ذلك لم يجده نفعاً إلى الآن أيضاً. بل على العكس، إذ استطاعت «المقاومة الإسلامية» أن تجعل من الاحتلال الإسرائيلي للشريط الحدودي اللبناني مأزقاً لحكومة نتنياهو، تتضارب الآراء في المؤسسة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية حول سبل الخروج منه.

ففي سياق السعي للخروج من المأزق اللبناني، دون الاضطرار إلى تلبية الشروط السورية لاستئناف المفاوضات مع حكومة نتنياهو، «شنت إسرائيل منذ أواخر سنة 1997 هجوماً دبلوماسياً متصاعداً، عنوانه البارز تنفيذ القرار 425 الصادر عن مجلس الأمن في 19 آذار/ مارس 1978». «وقد سبق هذا التوجه الإسرائيلي الجديد طرح إسرائيلي آخر بعنوان «لبنان أولاً»، وذلك من منتصف سنة 1996، بعيد تشكيل حكومة الائتلاف اليميني برئاسة بنيامين نتنياهو. وكانت حكومة حزب العمل طرحت قبل ذلك مبادرات عدة للانسحاب من لبنان لم تلق، في حينه، قبولاً من الجانبين اللبناني والسوري».[220] وكان لبنان قد شارك في مؤتمر مدريد والمفاوضات المنبثقة عنه بهدف تطبيق القرار 425، كما أكد ذلك مراراً. ولكن حكومتا شمير ورابين تجاهلتا موقف الحكومة اللبنانية، وتغاضتا عن هذا القرار، واعتبرتا أن صيغة مدريد تجبّ ما قبلها، وبالتالي، فإن حل مسألة الجنوب اللبناني مرتبط بالحل الشامل للصراع

(219) المصدر السابق، ص 21–22.
(220) سويد، الجنوب اللبناني، (مصدر سابق)، ص43.

العربي – الإسرائيلي. وصيغة مدريد لا تتطرق إلى القرار 425، وإنما تكتفي بالقرارين 242 و338 أساساً للمفاوضات. في المقابل، كان موقف لبنان المعلن كالتالي: «يتمسك لبنان بالمفاوضات الدائرة بالقرار 425 على أساس أن هذا القرار الدولي» «يدعو إلى الاحترام الصارم لوحدة أراضي لبنان ولسيادته ولاستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دولياً» و«يطلب من إسرائيل أن توقف فوراً عملها العسكري ضد سلامة الأراضي اللبنانية، وأن تسحب فوراً قواتها من الأراضي اللبنانية كافة». ويقوم الموقف اللبناني على أن تنفيذ هذا القرار يعيد العلاقة مع إسرائيل إلى نطاق اتفاق الهدنة عام 1949، إلى حين تحقيق حل شامل للقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي وعقد معاهدات سلام يشارك فيها لبنان مع بقية الأطراف العربية المعنية».[221]

إلا أنه بصرف النظر عن الموقف اللبناني الرسمي، المتشبث بقرارات الشرعية الدولية، فإنه في مسار المفاوضات غاب ذكر القرار 425 عن وثائق مؤتمر مدريد الرسمية؛ وهو ما كانت تصر عليه حكومة إسرائيل، سواء في عهد شمير أو رابين. وعلى هذا الصعيد، تميز الموقف الأميركي بالنفاق. وقد لخصه الكاتب اللبناني محمود سويد كالتالي: «وقد عبّرت الإدارة الأميركية في عهد الرئيس بوش عن تعاطفها مع المطلب اللبناني فأكدت رسالة التطمينات الأميركية إلى لبنان (المؤرخة في 15 تشرين الأول/ أكتوبر 1991) أن «الولايات المتحدة تستمر في تأييدها قرار مجلس الأمن رقم 425، وهي تعتقد بأن للبنان الحق في الاستقلال ووحدة أراضيه، ضمن حدوده المعترف بها دولياً..» كما تقرّ الولايات المتحدة بأن «التطبيق الكامل للقرار 425 لا يتوقف على تسوية شاملة في المنطقة ولا يرتبط بها...». وتؤكد الولايات المتحدة أيضاً التزامها بـ «انسحاب القوات غير اللبنانية كافة من (لبنان) ونزع سلاح جميع الميليشيات... ودعم جهود الحكومة اللبنانية من أجل بسط سلطتها على أراضي البلاد كلها من خلال تطبيق اتفاق الطائف». لم يقترن هذا «التعاطف» بأية إجراءات عملية تؤدي إلى تنفيذ القرار 425، بل ظل شكلياً كونه ساوى بين حق لبنان في «انسحاب القوات غير اللبنانية كافة» من أراضيه، وبين أمن إسرائيل وحقها في السلام الكامل مع جيرانها، الأمر الذي ترجم خلال سير المفاوضات بالصفقة الشاملة ضمن معاهدة سلام غير ممكنة إلا في إطار السلام العربي – الإسرائيلي الشامل». وفي الواقع، فقد أكد

(221) سويد، محمود، «دور لبنان ووظيفته – آفاق وتحديات المفاوضات العربية – الإسرائيلية»، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 15، ص 91–93.

الرئيس الأميركي، بيل كلنتون، في وقت لاحق، «أنه لا يمكن حل مشكلات لبنان إلا في إطار التسوية السلمية الشاملة في الشرق الأوسط». (222)

يبدو أن إسرائيل كانت لفترة طويلة تفاوض لبنان انطلاقاً من «اتفاقية 17 أيار/ مايو 1983» (انظر أعلاه). ففي مؤتمر مدريد، حدد يتسحاق شمير، في رده على كلمات رؤساء الوفود العربية، شروط حكومته للانسحاب من لبنان بما يلي: «ليست لدينا أية مطامع بالأرض اللبنانية، ويمكننا في إطار معاهدة سلام وإنهاء الوجود السوري إعادة الأمن والاستقرار إلى الحدود بين بلدينا». كما كرر خلفه، يتسحاق رابين، نفي أية أطماع لإسرائيل في أراضي لبنان ومياهه، وأنه «يتوقع ويأمل قيام حكومة لبنانية قوية تكون قادرة على السيطرة كلياً على أراضيها من دون وجود قوات أجنبية كالقوات السورية، وعندئذ يمكن الاتفاق وتوقيع معاهدة سلام بين بلدينا». وظل ربط الانسحاب بمعاهدة السلام يتكرر في جميع المواقف الإسرائيلية سواء في جلسات المفاوضات أو خارجها. «فقد أكد بيان للمستشار الإعلامي للوفد الإسرائيلي إلى المفاوضات الثنائية التزام إسرائيل معاهدة سلام بكل مقوماتها الأمنية والمدنية، بين البلدين، واشار إلى أن هذا الأمر راسخ في أساسيات مؤتمر مدريد. وأكد ذلك رئيس الوفد الإسرائيلي أوري لوبراني، في الجولة الخامسة من المفاوضات في واشنطن إذ قال إن المطلوب هو معاهدة سلام، وإنه «إذا عزل القرار 425 عن إطار معاهدة السلام فسيكون لدينا مزيد من المشاكل والعنف والاضطرابات»...». (223)

وكأنما لتقطيع الوقت، بينما المفاوضات حول القضايا الجوهرية تراوح في مكانها، طرح الوفد الإسرائيلي إلى المفاوضات مع لبنان مشاريع عبثية، كإشراك الحكومة اللبنانية في إدارة شؤون سكان الجنوب، بينما الاحتلال الإسرائيلي لا يزال قائماً. ثم طرح فكرة تشكيل لجنة عسكرية مشتركة تعنى بشؤون الأمن بينما المفاوضات لإنجاز معاهدة سلام جارية. إلا أنه فيما المفاوضات السياسية تراوح، كان العنف العسكري يتصاعد بين فعل وردة فعل، وصولاً إلى عملية «تصفية الحساب» في تموز/ يوليو 1993 (انظر أعلاه). «وفي إثرها... قدم رئيس الحكومة الإسرائيلية يتسحاق رابين، إلى وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر، اقتراحاً طلب إليه نقله إلى المسؤولين اللبنانيين، وخلاصته أن تتولى السلطات اللبنانية نزع سلاح «حزب الله»، وإرسال الجيش اللبناني للانتشار في مناطق قرب الحدود مع إسرائيل، ووضع

(222) المصدر السابق، ص 93-94.
(223) المصدر السابق، ص 94-95.

جنود «جيش لبنان الجنوبي» واستيعابهم في أجهزة الدولة الأمنية - وكل ذلك في مقابل انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان خلال تسعة أشهر، توقع بعدها معاهدة سلام بين البلدين («هآرتس»، 8/26/ 1993). وكرر رابين اقتراحه في مؤتمر صحفي عقده في واشنطن بتاريخ 13 أيلول/ سبتمبر 1993، أي يوم توقيع الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي، مضيفاً «أن أحداً لا يريد إنشاً مربعاً واحداً من أراضي لبنان أو متراً مكعباً من مياهه»...». (224)

لم توافق الأطراف المعنية على مشروع رابين، إلا أنها توصلت إلى «تفاهم تموز» (انظر أعلاه)، الذي لم يصمد طويلاً، وعادت دوامة العنف العسكري في الجنوب اللبناني. وظلت تتصاعد وصولاً إلى عملية «عناقيد الغضب» (انظر أعلاه). «وفي إبان عملية «عناقيد الغضب»، في نيسان/ أبريل 1996، عرض رئيس الحكومة الإسرائيلية، شمعون بيرس، اقتراحاً بتسوية مرحلية نقلت تفصيلاته صحيفة «هآرتس» (4/21/ 1996) كما يلي: - تعترف إسرائيل بالحدود الدولية باعتبارها الحدود الدائمة بينها وبين لبنان. - تتوقف على الفور جميع العمليات العسكرية وأعمال العنف على جانبي الحدود. - يعمل لبنان، بموافقة ودعم سوريين، على إزالة تهديدات «الإرهاب وتفكيك البنية التحتية العسكرية لـ «حزب الله» وسائر المنظمات الإرهابية. - ينتشر الجيش اللبناني بقوة فاعلة، على الخط الشمالي لـ «الحزام الأمني». - تُضمن سلامة جنود «جيش لبنان الجنوبي» وسكان «الحزام الأمني». - ينسحب الجيش الإسرائيلي على مراحل إلى خطوط انتقالية في «الحزام الأمني»، ويتفق على ماهية هذه الخطوط والجدول الزمني في المفاوضات. - تسلم كل منطقة ينسحب الجيش الإسرائيلي منها إلى الحكومة اللبنانية مباشرة، بواسطة الجيش اللبناني. - تحدد إجراءات مشتركة بين الجيش الإسرائيلي والجيش اللبناني لمراقبة تطبيق التسوية... ومن الملاحظ أن الاقتراح أسقط موضوع «معاهدة السلام»، واكتفى بترتيبات أمنية وعلاقات عسكرية، عبر لجان التنسيق؛ وهو الأمر الذي سيتكرر في الاقتراحات اللاحقة كافة». (225)

ومرة أخرى، لم تقبل الأطراف المعنية اقتراح بيرس، لكنها، بوساطة أوروبية - أميركية، توصلت إلى اتفاق مكتوب عُرف باسم «تفاهم نيسان»، وتشكلت بناء عليه لجنة مشتركة لمتابعة تنفيذ بنوده (انظر أعلاه). إلا أن هذا «التفاهم» لم يكن

(224) سويد، محمود، الجنوب اللبناني، (مصدر سابق)، ص 43-44.
(225) المصدر السابق، ص 44-45.

أوفر حظاً من سابقه بكثير، وظل العنف العسكري سيد الموقف في الجنوب اللبناني. «ومنذ أواخر حزيران/ يونيو 1996، أي بعيد تشكيل حكومة نتنياهو، تحدثت الصحافة الإسرائيلية عن بلورة خطة جديدة تجاه لبنان، عرفت باسم «لبنان أولاً»، وقد عرضها رئيس الحكومة الإسرائيلية على الرئيس الأميركي كلنتون، وعلى الملك حسين. وقال الرئيس حسني مبارك، في حديث أجرته معه صحيفة «الحياة» (18/9/ 1996)، أن نتنياهو طلب إليه نقل الاقتراح إلى الرئيس حافظ الأسد. وتقوم خطة «لبنان أولاً»، التي رفضتها الحكومتان اللبنانية والسورية، كما عرضها إيهود يعري في «معاريف» (28/7/ 1996) على انسحاب الجيش الإسرائيلي من الجنوب في مقابل ما يلي: 1 – يتحمل الجيش اللبناني مسؤولية الأمن، ومنع عمليات المقاومة في المنطقة الأمنية. 2 – يتعهد «حزب الله» عدم مطاردة الجيش الإسرائيلي إلى ما وراء الحدود. 3 – يتم حل «جيش لبنان الجنوبي» واستيعاب بعض أفراده، من غير الضباط، في الجيش اللبناني... واقترح وزير الدفاع الإسرائيلي، يتسحاق موردخاي (كامران قره داغي، «الحياة»، 24/11/ 1996)، «أن نبدأ بلبنان أولاً... أعتقد أن من المصلحة العليا للبنان أن يكون بلداً حراً خالياً من أي قوات أجنبية... يمكننا أن نتوصل إلى اتفاق مع لبنان خلال أسبوعين إذا سمحت سوريا له بذلك، وسنوقع مع لبنان اتفاقاً يجعله مسؤولاً عن منع انطلاق أي عمليات إرهابية من جنوبه ضد إسرائيل، وضمان حقوق السكان المدنيين من المنطقة وجيش لبنان الجنوبي»[226].

عندما اقتنعت القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية بألا مجال لعقد معاهدة سلام منفرد مع لبنان، كفت عن المطالبة بذلك، واكتفت بضمانات أمنية بألا يستخدم الجنوب اللبناني منطلقاً لعمليات عسكرية ضد المستوطنات ومواقع الجيش الإسرائيلي في المنطقة الحدودية الشمالية. ومع ذلك، لم تستجب الحكومة اللبنانية لهذه المطالب، وتشبثت بموقفها من تلازم المسارين، اللبناني والسوري، ومن ضرورة انسحاب الجيش الإسرائيلي من الحزام المحتل دون قيد أو شرط. وفي غياب إمكانية التوصل إلى اتفاق، استمرت عمليات المقاومة للاحتلال في الجنوب، كما استمرت العمليات العسكرية الإسرائيلية بمختلف أشكالها. وإزاء ازدياد ضحايا حرب الاستنزاف من جنود الجيش الإسرائيلي، دار جدل صاخب في إسرائيل، داخل المؤسسة الحاكمة وخارجها، حول سبل الخروج من المأزق. وفيما ارتفعت أصوات تنادي بالانسحاب من جانب واحد، دعا آخرون إلى توسيع «الحزام الأمني»، وصولاً إلى نهر الليطاني، أو توسيع نطاق

(226) المصدر السابق، ص 45–46.

العمل العسكري الإسرائيلي، وصولاً إلى العاصمة بيروت، بما في ذلك ضرب المواقع السورية في لبنان. وفيما ظلت حكومة نتنياهو عاجزة إلى الآن (1998) عن إيجاد حل للمشكلة، سلماً أو حرباً، فقد راحت المعارضة تدعو إلى استئناف المفاوضات مع سوريا، كسبيل وحيد للخروج من «المستنقع اللبناني»، على حد تعبيرها.

الفصل الثامن

أزمة المشروع الصهيوني

مقدمة عامة

يتبيّن مما تقدم من هذا الكتاب أن المشروع الصهيوني قد حقق خلال قرن من النشاط الاستيطاني المبرمج إنجازات واضحة على طريق تحوّل الصهيونية السياسية من الفكرة المجردة إلى الواقع الملموس. كما يتضح من عرض أوجه نشاطه أعلاه أن تقدّم هذا المشروع نحو غاياته قد تعزز خلال الخمسين سنة من قيام إسرائيل. فالمشروع الذي انطلق من نقطة الصفر في عمله، استطاع أن يبني أدواته الاستيطانية، وأن يبرمج عمله بدرجة عالية من البراغماتية، بحيث تمكّن ذاتياً من استغلال الظروف الموضوعية، الدولية الإقليمية، لإقامة دولة المستوطنين اليهود – إسرائيل – وتطويرها إلى قوة إقليمية فاعلة. ولم يأت الإعلان عن إقامة الدولة في حينه تتويجاً لمسار أدى إلى نضوج أوضاع الاستيطان اليهودي في فلسطين، بحيث أصبح الاستقلال نتيجة طبيعية لذلك. بل على العكس، إذ جاء الإعلان كضرورة حيوية لإنقاذ المشروع الصهيوني من الانهيار، في ظل الأوضاع التي تشكلت في فلسطين، من جهة، وأحوال الجاليات اليهودية في أوروبا، من جهة أخرى، أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها مباشرة. فمنذ أن أصدرت بريطانيا الكتاب الأبيض (1939)، لم تعد حاضنة ملائمة لاستمرار المشروع الصهيوني، فعمدت الوكالة اليهودية إلى عقد «مؤتمر بلتمور» (1942)، الذي كان يعني في الواقع نقل مركز العمل الصهيوني إلى الولايات المتحدة (انظر أعلاه: فصل «البلد الأم»). وبعد الحرب العالمية الثانية بنتائجها، لم يعد بدٌ لهذا العمل من وضع الأمور في نصابها. فلكي ينتقل إلى الرعاية الأميركية، كان لا بدّ له من الخروج من الحاضنة البريطانية، الأمر الذي يستلزم إنهاء الانتداب البريطاني في فلسطين، وبالتالي، إعلان الاستقلال قبل الاستيلاء على البلد، كمحطة مركزية على طريق استكمال بناء المشروع الاستيطاني، تمهّد السبيل أمام التي تليها على هذا الصعيد.

وغنيٌّ عن البيان أن الإعلان عن قيام إسرائيل لم يكن يعني بأي شكل استقلالها الفعلي؛ لقد استبدلت «البلد الأم» الإمبريالي (بريطانيا)، لتدخل في نمط جديد من التبعية للمركز الإمبريالي الحديث (الولايات المتحدة)، شكلاً ومضموناً. لم تكن مهيأة للاستقلال، لا سكانياً ولا سياسياً أو اقتصادياً، وبالتالي، لم تكن قادرة على إنتاج وإعادة إنتاج الحياة فيها بشكل حيوي، لولا «العناية المكثفة» الأميركية. لقد احتلت الأرض بقوة السلاح، وأفرغتها من سكانها الأصليين، إلا أنه كان ينقصها العنصر البشري لشحنها بالمستوطنين. وإذ ألغت القيود البريطانية على الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وفتحت أبوابها أمام تدفق موجات المهاجرين الجدد، فإنها بعد خمسين عاماً من النشاط الدؤوب، لم تفلح في استقدام غالبية يهود العالم إليها (انظر أعلاه: باب «تهويد السكان»). وإلى أن تمّ الجمع بين المستوطنين والأرض في وحدة إنتاجية معقولة نسبياً، ظلت إسرائيل تعتمد كلياً تقريباً على المساعدات الخارجية، الأمر الذي وإن تراجع في العقود اللاحقة، فإنه لا يزال مستمراً إلى الآن، وسيبقى كذلك في المستقبل المنظور، لأنها ككيان استيطاني، لا تزال تستهلك أكثر مما تنتج. والأكيد أنه ما كان لها أن تكتسب الشرعية الدولية لاغتصاب فلسطين، لولا الغطاء السياسي الذي وفرته لها الدول الكبرى في حينه، وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وفي مشروعها الاستيطاني اصطدمت إسرائيل بالمقاومة العربية؛ وإذ تغلبت عليها إلى الآن، فإنها لم تستطع، رغم «التسويات» الأخيرة، تطويع الأمة العربية لإملاءات ذلك المشروع. وكذلك، وإذ احتلت كل فلسطين، وشردت شعبها أو أخضعته لاحتلالها، فإنها لم تنجح في تغييبه، وبالتالي، لا فلسطين أصبحت إسرائيل تماماً، ولا شعبها أصبح شيئاً آخر وغاب عنها تماماً. فهو لا يزال على مسرح الأحداث في المنطقة، بل اضطرت إسرائيل إلى التعامل معه والاعتراف به في السنوات الأخيرة. ولذلك، فالمشروع الصهيوني، بمنطلقاته وأهدافه المعلنة والمعروفة، لم يُستكمل بعد، ومن هنا أزمته العامة؛ والتسويات المرحلية التي اضطر إليها تشكل أزمات دورية له أيضاً.

وأزمة المشروع الصهيوني على مستويين: استراتيجي وتكتيكي. وهي تنبع على المستوى الاستراتيجي من اختلال التوازن بين مرتكزات أمنه الأعلى، وبالتالي، فهي أزمة عامة. أما على المستوى التكتيكي، فتنجم عن الفشل في معالجة تجليات أزمته العامة، وبالتالي، فهي دورية. وشروط خروج هذا المشروع الاستيطاني من أزمته العامة يكمن في قدرته على تحقيق درجة معينة من الاستقرار في جدلية العلاقة بين مرتكزات أمنه الأعلى؛ أي في التفاعل الإيجابي بين عناصر أمن كل من القاعدة الاستيطانية،

والدور الوظيفي، والعلاقة المتميّزة مع المركز الإمبريالي (انظر أعلاه: «المقدمة»). ولن تتفاعل هذه العناصر إيجابياً إلا في وجود حالة متقدمة من الانسجام بين شقي المشروع الصهيوني – اليهودي والإمبريالي – وبالتالي، من تفاعلهما السليم في سيرورة المشروع نحو تحقيق أهدافه. وفي حالة إسرائيل، يعني ذلك تطابق العمل الصهيوني في المنطقة مع الأهداف الإمبريالية فيها، الأمر الذي يرتب على المركز الإمبريالي توفير الشروط اللازمة للقاعدة الاستيطانية لأداء المهام الموكلة إليها، بالشكل الذي لا يرفع حدّة التوتر الاجتماعي في داخلها. فقيام هذه القاعدة بدورها في العمل المشترك مع المركز يحمّلها أعباء لا تتوفر لديها الطاقة الذاتية لإنتاج الفعل اللازم لذلك؛ ومن هنا حيوية علاقتها بالمركز. وفي إسرائيل، يُعبّر عن هذه المسألة بحيوية العلاقة المتميزة مع الولايات المتحدة. ولكي يبرّر الشق اليهودي أهميته في العمل المشترك مع المركز، عليه أن يلبي متطلبات الشق الإمبريالي منه. وفي المقابل، على هذا الأخير أن يرفد الأول بأسباب القدرة من الإنتاج الاجتماعي الذي يمكنه من تحمّل أعباء تلك المتطلبات، دون أن يرفع ذلك حدة التوتر الاجتماعي في داخله، بما يعمق أزمته، ويؤدي بالتالي إلى اختلال أوجه نشاطه. وعلى العموم، كانت محصلة هذه العلاقة إيجابية للطرفين في مراحل بناء المشروع؛ إذ في مقابل الخدمات التي قدمها الشق اليهودي للإمبريالي، رفد هذا الأخير بناء الأول. أما خلال العقد الأخير، وإزاء المصلحة الأميركية في تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، فقد أصبحت متطلبات أمن الشق اليهودي الاستيطانية، تصطدم بمستلزمات الاستراتيجية الأميركية إزاء المنطقة بنسبة أو بأخرى.

وكما تبيّن أعلاه (فصل «تهويد فلسطين»)، فإن المشروع الصهيوني في شقه اليهودي قد انطلق من المربّع الأول في بناء مقومات الكيان السياسي المسمّى «الوطن القومي اليهودي»، والذي تطور بدوره ليصبح دولة إسرائيل. وقد مرّ هذا المشروع بمراحل متلاحقة من تهويد الشعب والأرض والسوق؛ لكنه لم يستكمل بناءه الذاتي، كما هو واضح من الأهداف المعلنة للعمل الصهيوني، قبل قيام إسرائيل وبعده. وهذه الدولة لم تحدّد بعد حدودها البشرية أو الجغرافية أو السياسية؛ فهي لا تزال تستقدم المهاجرين، وتتوسع في الأرض، وتطوّر تعاونها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة. وهذا يعني أنها، على الرغم من دخولها في مفاوضات تسووية، تطلق عليها تضليلاً صفة النهائية، فإنها لم تنكفئ بعد عن الأهداف التي كانت وراء بروزها كظاهرة فاعلة على المسرح السياسي في المنطقة. كما يدل ذلك على أنها لا تزال تمرحل سيرورتها في التقدم نحو غاياتها النهائية، وذلك على شكل محطات تكرس إنجازات مرحلة معينة،

وتمهد السبيل أمام التي تليها. وحقيقة أنها اضطرت إلى مرحلة سيرورتها هي، بحد ذاتها، دليل على عجزها عن تحقيق غايتها دفعة واحدة. وكذلك، فواقع استغراقها قرناً كاملاً من الاستيطان المستمر، ونصف قرن من الاستقلال السياسي، دون أن تتمكن من إنجاز غاياتها، لدليل على عجزها عن تخطي العقبات التي تعترض سبيلها إلى الاستقرار كظاهرة سياسية، قادرة على إنتاج وإعادة إنتاج الحياة فيها بشكل مستمر وحيوي. ومن هنا، فهي بطبيعة الحال ظاهرة مأزومة. واللافت للنظر أن النصر العسكري الباهر الذي حققته إسرائيل في حرب 1967، قد وثّق علاقتها بالولايات المتحدة، وصولاً إلى الإعلان عن «التعاون الاستراتيجي» بينهما. ولكنه، بعد موجة الزهو الأولى، لم يعزّز العلاقات الداخلية بين جماعات المستوطنين فيها، كما لم يوثّق صلاتها بالجاليات اليهودية في الخارج. وفي قراءة معمّقة لتلك الحرب ونتائجها، يتبين أنها إذ كانت ذروة إنجازات الشق الإمبريالي من المشروع الصهيوني، فإنها أدت إلى خلخلة مرتكزات أمن الشق اليهودي منه، كما كانت قائمة في حينه.

وبؤرة أزمة المشروع الصهيوني تتمركز في الفجوة بين الفكرة التي انطلق منها (النظرية)، وبين مستوى ارتقائه العملي (التطبيق)، كمشروع استيطاني لا يزال في قيد الإنشاء، وهو يواجه عقبات ذاتية وموضوعية، لم يستطع إلى الآن تخطيها. وعلى المستوى الاستراتيجي، يكمن مصدر هذه الأزمة في لاواقعية الفكرة الصهيونية الأصلية، وبالتالي، العقبات التي تعترض سبيل تجسيدها في الواقع، سواء في شقها اليهودي أو الإمبريالي. لقد ساورت أوهام الإعلان عن إقامة «الوطن القومي اليهودي» القيادة الصهيونية بعد الحرب العالمية الأولى وصدور وعد بلفور (انظر أعلاه: «لجنة المندوبين الصهيونية»). ولكنها سرعان ما تحررت من تلك الأوهام عندما اكتشفت أن الإعلان اللفظي عن إقامة ذلك «الوطن» لا يستقيم قبل بنائه الفعلي. ومع ذلك، تأزم العمل الصهيوني داخلياً، جراء الخلاف الذي نشب بين دعاة «السيطرة المنظّمة» من تيار الوسط بزعامة وايزمن، وبين خصومهم التنقيحيين من دعاة الاستيلاء على البلد بالقوة، وإعلان الدولة اليهودية، بزعامة جابوتنسكي (انظر أعلاه: «تهويد فلسطين»). ولكن تيار الوسط، بزعامة بن – غوريون، عاد وتبنى وجهة نظر التنقيحيين، عندما حزم أمره على «إعلان الاستقلال» قبل نضوج الاستيطان اليهودي لذلك، كضرورة موضوعية لإنقاذ المشروع الصهيوني من الانهيار (انظر أعلاه: «حرب 1948»). وإذ أخرج هذا الحل العمل الصهيوني من مأزقه المرحلي، فإنه لم يحلّ أزمته العامة، بواقع سيرورة إسرائيل منذ قيامها إلى الآن. وحتى

دخول إسرائيل في مفاوضات «التسوية المحطة» الراهنة، كمخرج من مأزق العمل الصهيوني، أسوة بإعلان الدولة قبل خمسين عاماً، لم يحلّ الأزمة التي دفعتها إلى الالتحاق بمؤتمر مدريد، بقدر ما تسبب في تعميق أزمتها الداخلية، كما يتضح من سلوكها المعرقل لمسار التسوية على قاعدة المبادرة الأميركية. وكان طبيعياً أن تترافق أزمة المشروع الصهيوني العامة بأزمات دورية، تتفاوت حدة ومدى زمنياً، وعلى صعد مختلفة، اجتماعية واقتصادية وسياسية، وحتى عسكرية.

ولأنها تطورت كثكنة استيطانية في قلب المحيط المستهدَف إمبريالياً، وليس كمخفر حدودي في زاوية معزولة منه، فإن دور إسرائيل الوظيفي سيبقى في المستقبل المنظور، كما كان في السابق، عدوانياً هجومياً، وليس دفاعياً كما تدعي دوماً. ومن هنا، فحركتها ستبقى، كما كانت، العامل القائد في جدل الصراع في المنطقة (فعل وردّ فعل). وما دامت لم تستكمل بناءها الذاتي، ولم تستقرّ، وكذلك لم تنجز دورها الوظيفي، من جهة، ولم تنكفئ عن مضمون مشروعها، من جهة أخرى، فإنها ستبقى، في سعيها لتجسيد ذلك المضمون، تولّد الصراع، سواء في محيطها، أو في قاعدتها الاستيطانية. وفي المقابل، فإنها لعجزها عن حسم الصراع المتولّد عن نشاطها في المنطقة لصالحها، كما هو واقع الحال، من جهة، وعدم جاهزيتها لحلّ التناقض الناجم عن تشبثها بأهدافها الصهيونية في المحيط سلماً، من جهة أخرى، ستُبقي المنطقة كلها في حالة تأزم مستمرة، بما فيها ذاتها. فالواقع الملموس، وعلى خلفية قرن من الاستيطان، ونصف قرن من الاستقلال، يشير بكل وضوح إلى أن أزمة العمل الصهيوني تكمن في تشبثه بأهدافه التي لم يستطع تحقيقها، ولا يبدو قادراً على ذلك. وفي المقابل، فإن أزمة النظام العربي العام تتعمق كلما توجه نحو الاستسلام لإملاءات المشروع الصهيوني. وهذا يعني أنه ما دامت إسرائيل كما هي، فأزمتها ستبقى قائمة؛ وهي كلما حاولت تصديرها إلى المحيط عمّقت أزمته، وبالتالي، دفعته إلى ردّة الفعل التي لا بد أن تنعكس عليها نفسها. ومن هنا، فمن المرجّح استمرار الصراع في المنطقة، بصرف النظر عن نتائج مسارات التسوية الراهنة، التي لا تعدو كونها، حتى في حال نجاحها، تجسيراً بين مواقف الأطراف المنخرطة فيها، وليست حلاً للتناقضات المحتدمة في المنطقة. وسلوك إسرائيل في مفاوضات التسوية هو، إلى حد كبير، تعبير عن أزمتها الداخلية.

فإسرائيل، بغض النظر عن التعبيرات الفوقية، الأيديولوجية عموماً، هي ظاهرة استيطانية إحلائية، وإن كانت تطرح نفسها دولة قومية يهودية. وهي لم تحدد بعد

هويتها: أهي دولة مواطنيها اليهود، أم دولة يهود العالم؟ إلا أنها بفعل ارتباطها بالإمبريالية، وبالتالي، طبيعة دورها الوظيفي، فقد تمت صياغتها على شكل ثكنة استيطانية (انظر أعلاه: «المقدمة»). وقبل الإعلان عن قيامها، كانت مادتها البشرية من المستوطنين الذين وفدوا إلى فلسطين تحت لواء الصهيونية السياسية متجانسة نسبياً؛ أما بعد ذلك، فقد فتحت أبوابها للهجرة اليهودية الجماعية المتنافرة، التي لم تكن الصهيونية، بل اليهودية، هي المحرك الرئيسي لها. وهكذا تشكّل تناقض بنيوي فيها، بين صهيونية الدولة ويهوديتها، لأن الصهيونية السياسية في الأصل قطع مع اليهودية التقليدية (انظر أعلاه: «المقدمة»). وعبثاً حاولت القيادة الصهيونية، ولا تزال، الجمع بين صهيونية التجمع الاستيطاني في فلسطين ويهوديته، مع الحفاظ على نمط من العلاقات الديمقراطية بين أفراده. لقد فشلت محاولات صهر المستوطنين في هوية إسرائيلية، وتمخضت سياسة «بوتقة الصهر» عن نتائج عكسية. ومن شأن هذا التناقض، في حال احتدامه، أن يؤدي إلى احتلال أوجه نشاط هذا المستوطَن، وبالتالي، إلى توليد أزمة عامة في سيرورته، موازية في درجة حدتها لمستوى احتدام هذا التناقض بشكل عام. و«الصهيونية القومية – الدينية»، التي برزت بعد حرب سنة 1967، لم تسهم في حلّ هذا التناقض بقدر ما لبّت أُواره. وفي موازاة ظاهرة «غوش إيمونيم» (انظر أعلاه)، قامت «حركة السلام الآن»، وطفت على السطح طروحات «ما بعد الصهيونية»، وظاهرة «المؤرخين الجدد». وإذ شكلت حرب 1967 ذروة النصر العسكري الإسرائيلي، فقد استغلتها القوى الدينية لتعزيز موقعها في الدولة الصهيونية. وبذلك، وضعت تلك الحرب الأساس لانقسام المستوطنين حول مضمون الصهيونية: أهو دولة يهودية مستقلة على جزء من فلسطين، أم دولة «ثنائية القومية» في الواقع، تحت شعار «أرض – إسرائيل الكاملة». واستعر الجدل حول الهوية الإسرائيلية، وثارت مجدداً مسألة «من هو، بل ما هو، اليهودي؟».

وككيان استيطاني، بصرف النظر عن خاصيتها اليهودية، فإسرائيل ليست فوق القوانين التي تحكم صيرورة مثل هذه الكيانات بشكل عام. والحجة الاسترجاعية، القائمة على الدعوى الزائفة بالحق التاريخي اليهودي في فلسطين، لا تثبت في الاختبار الصعب. وبالفعل، فقد مرت بالمراحل الكلاسيكية لنشوء الكيانات الاستيطانية، بدءاً بالتسلل إلى فلسطين، ومروراً بالعمل المنظّم لتهويدها، وصولاً إلى غزوها العلني من الداخل، وبالتالي، احتلالها بالقوة وطرد سكانها منها، وإعلان السيادة عليها، بدعم قوي من البلد الأم الإمبريالي. والمسار الطبيعي لهكذا كيان أن يتقدم في ظل رعاية البلد

الأم والتبعية له نحو الانفصال التدرجي عنه، مروراً بمرحلة من توسيع هامش استقلاليته عن ذلك البلد، تملي طبيعة الظروف التي يمر بها الطرفان في عملهما المشترك وتيرة تسارعه، وبالتالي، المدى الزمني لهذه المرحلة. وتلعب إرادة المستوطنين، القائمة على وعيهم لمستوى نضوج أوضاعهم للانفصال، دوراً مركزياً في هذا المسار. وقد لا يكون هناك تطابق بين مثل هذه الإرادة ومستوى نضوج الحالة التي ولّدتها؛ فالإرادة لا تتشكل على أساس عقلاني دائماً. وفي المستوطَن، حيث يستشري الوعي الزائف، قد تسبق إرادة الانفصال، على قاعدة الخصوصية – الدينية أو القومية أو الاثنية أو غيرها – نضوج أوضاعه الذاتية لذلك؛ ولعل إسرائيل تشهد وضعاً كهذا، وإن كان في بداياته. ومن شأن مراحل الانتقال هذه أن تأتي على شكل مغامرة، قد تنجح فتحقق طفرة كبيرة إلى الأمام، كما حصل في أميركا مثلاً؛ وقد تفشل فتشكل نكسة إلى الوراء، كما حصل في روديسيا والجزائر وجنوب أفريقيا. والأمر لا يتوقف على ما تفعله، أو لا تفعله، إسرائيل فحسب، وإنما يتأثر كثيراً بما يفعله الجانب العربي أيضاً، أخذاً في الاعتبار الظروف التي تمر بها العلاقة بين «الثكنة والمركز» في المرحلة الانتقالية.

ولكونه مشروعاً مشتركاً بين طرفين غير متكافئين – الصهيونية والإمبريالية العالميتين – فقد انطوى المشروع الصهيوني بطبيعة الحال على شقين – يهودي وإمبريالي. وبناء على ذلك، فإن سيرورته كانت، وستبقى، محكومة بطبيعة العلاقة بين هذين الشقين، ما دامت قائمة. وإذ قام الشق اليهودي على أرضية المسألة اليهودية، فقد قام الشق الإمبريالي على أرضية المسألة الشرقية وتجلياتها اللاحقة. ولأن الشق الإمبريالي كان العنصر الحاسم والأقوى بما لا يقاس، فقد كان بواقع الحال الغالب في الشراكة. ومن هنا، يظل تقدم الشق اليهودي، أو تراجعه، متوقفاً على جدلية علاقته بالشق الإمبريالي، سلباً أو إيجاباً، وتبقى بؤرة قوته متمركزة على محور جدلية هذه العلاقة في حركتها. وما دام الأمر كذلك، فإن هذا المحور، كما يشكل ركيزة القوة الأساسية للشق اليهودي، فهو يشكل أيضاً نقطة ضعفه ومكسره؛ والأمر يتعلق بانسجام، أو تعارض، حركية الشقين حول هذا المحور في الظرف الزمني المعين. ومراحل انتقال المشروع العام من طور إلى آخر، هي مكامن الخطر عليه، خاصة إذا اتخذت حركة أحد شقيه اتجاهاً معاكساً لحركة الآخر. وقد حصل ذلك في جميع مراحل تطور المشروع الصهيوني، عندما تحرك الشق اليهودي دون تنسيق مسبق ودقيق مع شريكه الأكبر الإمبريالي. والأمثلة على ذلك كثيرة، وليس أقلها محاولة قيادة الاستيطان اليهودي تجاوز سياسة الانتداب البريطاني، الأمر الذي انعكس أزمة حادة

على العمل الصهيوني (انظر أعلاه: فصل «البلد الأم»). وما كان لها أن تنجح في مغامراتها لولا الدعم الأميركي الحازم، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، عندما عزمت على احتلال البلد بالقوة. والأكيد أن مرحلة انفصال المستوطَن عن البلد الأم تنطوي على تقلبات في العلاقة بينهما، من شأنها أن تقود في اتجاه معين، أو آخر معاكس له تماماً، والأمر لن يكون محض صدفة.

وما دام للمشروع الصهيوني شقان، وهو قد تجسّد واقعاً على الأرض، وتطور بوتيرة ملموسة، فلا بد من الاستخلاص أن بين الشريكين فيه درجة عالية من الانسجام، عززتها البراغماتية في العمل الصهيوني، القائمة على قراءة دقيقة للواقع في ظروف الزمان والمكان. ومع ذلك، فمن الواضح أن بينهما أيضاً هامشاً من التعارض، من شأنه في ظل أوضاع معينة، أن يتحول إلى تناقض، خاصة في حالة تأزم العلاقات بينهما. والأكيد أنه إذ تجمع الشريكين مصالح قوية، بواقع عمق العلاقة التي تربطهما معاً، واتساع نطاقها وطول أمدها، فإن أولوياتهما ليست متطابقة تماماً. ومن الطبيعي والحالة هذه أن يحاول كل منهما تجيير مردود المشروع المشترك لشقه الخاص أكثر، الأمر الذي يخلق حالة من التوتر بينهما، يكون أثرها على الشريك الأصغر أقوى عموماً، لكونه الأضعف. ومن هنا، فهو يسعى على الدوام إلى زيادة وزنه في الشراكة، وبالتالي، نصيبه من مردودها. ولأنه، بطبيعة الحال، يتطلع دوماً إلى الشراكة المتكافئة، فإنه لا يتورّع عن انتهاز أية فرصة، بما فيها أزمات شريكه الأكبر الذاتية، لتوسيع هامش استقلاليته في العمل، وصولاً إلى المشاركة في تخطيط النشاط واتخاذ القرار. وعلى العموم، فكما أن رعاية الشريك الأكبر هي مصدر قوة الأصغر، فإنها في نفس الوقت نقطة ضعفه؛ ومن هنا، الجهد الكبير الذي يبذله الأخير لصيانة شبكة علاقاته بالأول. وليس أدلّ على ذلك من النشاط الواسع النطاق الذي يمارسه «اللوبي اليهودي» على الساحة الأميركية. فلو كانت العلاقات بينهما طبيعية ومستقرة، لما استوجبت كل هذا الدأب على توضيبها. فبحجم حيويتها لإسرائيل، هكذا حرصها على صيانة تلك العلاقات، الأمر الذي يعبر عنه بمصطلح «العلاقة المتميزة» لها بالولايات المتحدة (انظر أعلاه: فصل «البلد الأم»).

وهاجس إسرائيل هو تهويد فلسطين – الأرض والشعب والسوق – لأن أمنها الاستراتيجي الأعلى يتوقف على ذلك. والتهويد إما أن يكون باليهود وإنتاجهم الاجتماعي، سواء باستقدام المهاجرين أو بتزايد المستوطنين الطبيعي، أو بتغييب الشعب الفلسطيني والتحكم بتقرير مصيره. وقد مرت عملية التغييب هذه بمراحل: إنكار

الوجود المادي، نفي الوجود الحضاري، تشويه الحضور السياسي... إلخ. ورغم إنجازاته على هذين الصعيدين، فإن المشروع الصهيوني لم يستكمل مهامه بعد، الأمر الذي يشكل أحد أهم عناصر أزمته العامة. فلا هو استطاع تجميع غالبية يهود العالم في إسرائيل، لتبسط حمايتها على الأقلية المتبقية في الخارج، كما كان منطلق العمل الصهيوني؛ ولا هو نجح في تغييب الشعب الفلسطيني وإخضاعه لإملاءات استراتيجية تهويد البلد. وهاتان الركيزتان في العمل الصهيوني – تجميع يهود العالم، وتغييب الشعب الفلسطيني – مترابطتان جدلياً، وتتأثر إحداهما بالأخرى سلباً وإيجاباً. وما لم يغب الشعب الفلسطيني تماماً، فإن فلسطين لن تصبح إسرائيل تماماً، الأمر الذي يبقي على حالة من التوتر في وعي المستوطنين اليهود بالنسبة إلى الأرض التي احتلوها، ويحول دون استقرار ذلك الوعي على مبادئ محددة في تكريس الهوية الإسرائيلية. وفي الواقع، فقد باءت بالفشل محاولات الصهيونية العالمية، ومن بعدها إسرائيل، وأنصارهما في العالم، في طمس معالم فلسطين وتغييب شعبها، رغم احتلالها كاملة وتشريد سكانها أو إخضاعهم لاحتلالها. وفي نهاية قرن من العمل الصهيوني، ونصف قرن من الاحتلال الإسرائيلي، اضطرت إسرائيل إلى الإذعان للواقع العنيد، واعترفت على مضض بوجود الشعب الفلسطيني، دون الإقرار بحقوقه التاريخية في وطنه. ويشكّل ذلك أحد أهم عناصر أزمتها العامة، التي تسعى لإيجاد الحلول المرحلية لها، والتخفيف من وطأتها، في إطار مفاوضات «التسوية» الجارية راهناً.

في المقابل، فإن الشق الإمبريالي يتوقف على أداء الآلة العسكرية الإسرائيلية لدورها الوظيفي، أي على إنجاز الثكنة الاستيطانية لمهامها في محيطها، بمعنى النجاح في التحكم بالمسارات السياسية الجارية في عواصم دول المنطقة. والثكنة الاستيطانية، بما هي مركز إقليمي مضاد لحركة شعوب البلدان المحيطة، فإنها تؤدي دورها الوظيفي عبر الأشكال التالية عموماً: الاستلاب الفكري، أي تشويه الوعي، وما يترتب على ذلك من تمييع إرادة المقاومة للظاهرة الاستيطانية (التطبيع الثقافي مثلاً)؛ التخريب الاقتصادي، وبالتالي، الهيمنة على التنمية في المحيط، وضبط وتائر عملية الإنتاج فيه، وتحديد أنماط مفاعيلها، وفي المحصلة، فرض التبعية الاقتصادية للمركز الإمبريالي عبر الثكنة الاستيطانية نفسها؛ الاختراق السياسي، وبالتالي، التفتيت والشرذمة، وصولاً إلى الحرب (السياسية العنيفة)، أي السحق العسكري للقوى والموارد في البلدان المستهدفة، تمهيداً لتطويعها السياسي. وإذ حققت إسرائيل إنجازات ملموسة على هذا الصعيد، فإنها لم تستكمل مهمتها بعد، بواقع أن الصراع في المنطقة لا يزال مفتوحاً.

ولأنها لم تمتلك القوة الرادعة الكافية، ولم تنكفئ عن متابعة نهجها العدواني، فقد أوغلت إسرائيل في عسكرة كيانها، جملة وتفصيلاً، الأمر الذي عزز علاقتها بالمركز، وصولاً إلى إعلان «التعاون الاستراتيجي» معه، بل إلى التماهي معه. وكان من نتائج ذلك تشكل المجمع الصناعي - الحربي الإسرائيلي، كامتداد لنظيره الأكبر والأقوى في المركز، بكل ما يترتب على ذلك من منعكسات سياسية واقتصادية واجتماعية. لقد أصبحت إسرائيل في نظر المؤسسة الأميركية الحاكمة عبارة عن «حاملة طائرات»، وجيشها عبارة عن إحدى قطعات الجيش الأميركي العاملة في منطقة نائية، وصناعتها العسكرية بمثابة مغامرة مشتركة مع الشركات الأميركية. وإذ جنت إسرائيل فوائد جمّة من التعاون الاستراتيجي مع أميركا، لكن تماهيها مع النظام الأميركي راح يحفر عميقاً في الأسس التي قامت عليها أصلاً، كدولة مستوطنين يهودية، لا تزال في قيد الإنشاء، وهي تواصل استقدام المهاجرين من بقاع مختلفة في العالم. فتحت تأثير هذه العلاقة، جاءت التحولات الاقتصادية في إسرائيل نحو النمط الرأسمالي، وبالتالي، دخول الشركات الأميركية على الصناعة الإسرائيلية، من جهة، ودخول هذه الصناعة إلى السوق الأميركية، وصولاً إلى عرض أسهم ملكيتها في أسواق الأوراق المالية الأميركية، من جهة أخرى. وقد استكمل هذا المسار سيرورته في منتصف الثمانينات، وتُوّج بالخصخصة والسوق المفتوحة، وبالتالي، الانكفاء عن سياسة دولة الرفاه الاجتماعي الاقتصادية، وما ترتب على ذلك من فوارق طبقية، واتساع الهوة بين الأثرياء والفقراء. ومما يزيد هذه التطورات خطورة، حقيقة أن هذه الفوارق الطبقية تسير بموازاة الانقسام الاثني في جمهور المستوطنين، بين شرقيين وغربيين.

لقد عبّرت غلبة الشق الإمبريالي على اليهودي في المشروع الصهيوني عن نفسها في صياغة إسرائيل كدولة في قيد الإنشاء، فتطورت كثكنة استيطانية، تشكل المؤسسة العسكرية وملحقاتها العمود الفقري لها. والثكنة في الجوهر امتداد للبلد الأم، يرمي إلى إنشاء قاعدة آمنة لمركز إقليمي مضاد لحركة شعوب الدول المحيطة؛ وبوجه خاص، لآلة عسكرية، قاعدتها داخل الرقعة الجغرافية المستوطَنة، ودورها الرئيسي في دول الطوق (انظر أعلاه: «المقدمة»). وعلى العموم، فالثكنات لا تقام جزافاً، وإنما ضمن خطة شاملة ترمي إلى الهيمنة على منطقة معينة. ولذلك، فما تسميه أمنها لا يتوقف على ما يجري عند تخومها، وإنما يتعدى ذلك إلى محيطها الجغرافي - السياسي، أي أنه يمر في عواصم الدول المجاورة، حيث يصنع القرار. ومن هنا، فالسمة العامة للثكنة، وحتى

الاستيطانية، هي العدوان، وبالتالي، يجب أن تبقى في حالة هجوم؛ وإذا انكفأت إلى الدفاع فقدت مبرر وجودها، خاصة في نظر المركز. وشرط استمرار هذا الأخير في تحمل تبعاتها، أن تبقى ذخراً استراتيجياً له، وليس عبئاً أمنياً واقتصادياً عليه. ولأن المستوطَن كل متكامل، فإن بين أمن قاعدته، الذي لا غنى عنه لإنتاج الفعل اللازم لأداء مهامه، وبين دوره الوظيفي، الذي هو مبرر وجوده في نظر المركز، علاقة جدلية، سلباً وإيجاباً. وركيزة أمن القاعدة هي الاستيطان (التهويد) وما يحققه من إنتاج اجتماعي، وبالتالي، القدرة على إنتاج وإعادة إنتاج الحياة فيه بشكل متوازن وحيوي. وركيزة أمن الدور الوظيفي هي الأداء الناجع في تنفيذ المهام التي يوكلها إليه المركز في محيطه. وكلما كان المستوطَن أقوى، كلما كان أقدر على الأداء، الأمر الذي يعزز موقعه في المركز، الذي يرفده بدوره بمقومات القوة، والعكس بالعكس. ولكن تنامي قوة المستوطَن يدفعه ضرورة إلى توسيع هامش استقلاليته عن المركز، فيتقدم نحو الانفصال التدريجي عنه. وفي هذه السيرورة تكمن المفارقة في العلاقة بين المستوطَن والبلد الأم، بكل ما قد ترتب عليها من آثار. إن المرحلة التي تمر بها إسرائيل راهناً، توازي في خطورتها مرحلة الإعلان عن قيامها (1948).

فسواء لناحية البقاء، أو الأداء، هناك علاقة جدلية بين شقي المشروع الصهيوني، وبالتالي، بين أمنهما الاستراتيجي، منفردين ومجتمعين. وفي سياق إنشاء إسرائيل، كانت هذه العلاقة تصاعدية؛ ولكن إمكان انقلابها إلى تنازلية قائم أيضاً. وفي المحصلة، فإن ذلك لا يتوقف على البلد الأم، الذي يملك خيارات متعددة، فحسب، وإنما، وفي الأساس، على المستوطَن الذي خياراته محدودة نسبياً. وشرط استقرار العلاقة بين الطرفين وتطورها، على الأقل من جانب البلد الأم، أن يبقى المستوطَن خاضعاً لإرادته عموماً، وقادراً على تلبية متطلباته. فالمركز ينظر إلى الثكنة من زاوية التكلفة والمردود بوجه عام. ومن هنا، فكما من شأن علاقة الثكنة بالمركز أن تيسّر تطورها وتقدمها، فإن بإمكانها أن تعرقل ذلك، وصولاً إلى تأزيم أوضاعها، وحتى إلى انهيارها. فالأداء الناجع للثكنة يعزز موقعها في المركز، ويجعلها ذخراً له، والعكس من ذلك، أي التقصير في الأداء، يخلخل أسس ذلك الموقع، ويؤدي في النهاية إلى جعلها عبئاً عليه، فتصبح لزوم ما لا يلزم. ومن هنا، فحدُّ الافتراق بين الذخر والعبء هو في قدرة الثكنة على تحمّل التوتر الداخلي فيها، الناجم عن بذل الجهد اللازم لتلبية متطلبات المركز. وبقدر ما يتعاظم هذا التوتر، بقدر ما تختل أوجه نشاط الثكنة، الأمر الذي يؤدي إلى تأزيم أوضاعها، وصولاً إلى انقلاب علاقتها بالمركز من ذخر لكليهما إلى عبء عليهما

معاً، فتفقد مغزاها. وهنا لا بد من الإشارة إلى الفارق الجوهري بين الثكنة العسكرية والاستيطانية. فعندما ينتهي دور الأولى، يجري تفكيكها، ويعود الجنود إلى بلادهم؛ أما في حالة الثانية، فهناك مسألة معقدة جداً: ما هو مصير المستوطنين؟.

وحقيقة أن إنشاء هذه الثكنة الاستيطانية قد بدأ من نقطة الصفر، وفي مواجهة مقاومة فلسطينية/ عربية، تجعل أمنها الاستراتيجي متوقفاً على الجمع الناجح بين أبعاد ثلاثة في عملها العام، وهي: تأمين القاعدة الاستيطانية، وأداء الدور الوظيفي، وصيانة العلاقة المتميزة بالمركز (انظر أعلاه: «المقدمة»). وتأمين القاعدة الاستيطانية يتوقف على إنتاج إسرائيل الاجتماعي، سواء بالفعل الذاتي أو الدعم الخارجي، المادي والبشري. أما أداء الدور الوظيفي فيتوقف على دور الأداة العسكرية الإسرائيلية في خدمة المصالح الإمبريالية في المنطقة. وعلى هذا الصعيد، لا تزال إسرائيل ذخراً للاستراتيجية الأميركية إزاء الشرق الأوسط، وبالتالي، فهي، على حد قول صانعي القرار في واشنطن، «جزء من الأمن القومي الأميركي». وهي ستبقى كذلك ما دامت تلبي رغبات واشنطن، التي ترعى بناء الأداة العسكرية الإسرائيلية، وتوفر لها مستلزمات القوة. وخدمة المصالح الأميركية هي أساس العلاقة المتميزة بين إسرائيل والولايات المتحدة، وهي ستبقى وثيقة ما دام هناك تطابق في الأهداف بينهما. وهذا البعد يشمل علاقة إسرائيل بالتجمعات اليهودية في العالم، وخاصة في الولايات المتحدة. فبالإضافة إلى الدعم المادي والسياسي الذي تقدمه تلك التجمعات، فهي لا تزال إلى الآن المصدر الرئيسي للطاقة البشرية، التي تشكل مادة الثكنة الاستيطانية. لقد استوعبت إسرائيل منذ قيامها ما يقرب من 3 ملايين مستوطن، إلا أنه بصرف النظر عن مركزية هذا البعد في العمل الصهيوني، فهناك مؤشرات واضحة إلى تراجعه، ليس على صعيد اهتمام المركز به فحسب، وإنما على مستوى التجمعات اليهودية، وخاصة الأميركية، أيضاً. فهذه الأخيرة، التي لا تزال تقدم دعماً سياسياً ومادياً لإسرائيل، لا تبدي نية بالمهاجرة إليها والاستيطان فيها. وبدرجة أو أخرى، تواجه إسرائيل أزمة في هذه الأبعاد الثلاثة من أمنها الاستراتيجي. ولعل ذلك أحد أهم الأسباب التي جعلتها تدخل مفاوضات «التسوية المحطة» على مضض، في محاولة لإخراج المشروع الصهيوني من أزمته، أسوة بما فعلت قيادة الوكالة اليهودية عندما عمدت إلى إعلان قيام إسرائيل (1948).

أولاً: دولة بلا هوية

عندما أطلق الزعيم والمنظّر الصهيوني يسرائيل زانغويل مقولته المضلّلة، «أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض»، في بداية القرن، كان، أسوة بأترابه من دعاة الصهيونية الأوائل، يؤسس لوعي زائف، يهودياً وعالمياً. لم يكن يخفى على هؤلاء أن فلسطين مأهولة بشعبها الأصلي، كما لم يكونوا يجهلون حقيقة أن اليهود ليسوا شعباً (أمة)، فتكون لهم أرض خاصة بهم؛ ومع ذلك، راحوا يروّجون لهذه البدعة. كانوا يتكلمون عن «الأمة اليهودية»، وعن «القومية اليهودية»، ولا يجدونهما؛ فراحوا يبشرون بانبعاثهما، ويحثون أبناء الجاليات اليهودية على تبني الطروحات الصهيونية. ولا غرو أن استنكفت الجماهير اليهودية عن هذه الدعوة، وحاربتها المؤسسات اليهودية التقليدية – الدينية والزمنية. لم يرَ اليهود بأنفسهم أمة، لا بذاتها ولا لذاتها؛ فنفروا من الدعوة الصهيونية التي تقوم على هذه الفكرة الزائفة. ولو كان اليهود أمة، لما وضعت الصهيونية على رأس جدول أعمالها بعث هذا الإحساس بالانتماء «القومي» فيهم؛ وكأنها توحي بأنهم أمة دون أن يدركوا ذلك، وأنهم كذلك بالدلالة الخارجة عن الذات، التي التقطها دعاة الصهيونية، فراحوا يبشرون بها في التجمعات اليهودية الغافلة عن هويتها. وبالفعل، فالمادة الثالثة من «برنامج بازل»، المؤلف من 4 مواد، تنصّ على ضرورة «تقوية المشاعر القومية اليهودية والوعي القومي اليهودي». وفي الواقع، فإن الحركة الصهيونية قد ضمنت الأساس الموضوعي لعملها في حاضنتها الإمبريالية، قبل أن يتوفر لها الحد الأدنى من المقومات الذاتية في أوساط مادتها البشرية المستهدَفة (انظر أعلاه: فصل «تهويد فلسطين»). لقد أضافت الصهيونية بعداً آخر لأزمة الهوية في التجمعات اليهودية، وبالتالي، فاقمت «المسألة اليهودية»، التي نجمت أصلاً عن نمط علاقات تلك التجمعات بمحيطها. والحل الصهيوني لم يعالج هذه

المشكلة في إطارها، بقدر ما نقلها إلى داخل تلك التجمعات، عبر إثارة المسألة الخلافية حول ماهية اليهودية، أديانة هي أم قومية؟.

وعلى مدى القرن العشرين، ظل الصهيونيون قلة بين يهود العالم، إلا أن المؤسسة الصهيونية العالمية، بفعل صلاتها بالمراكز الإمبريالية، استطاعت أن تفرض نفسها ممثلاً للتجمعات اليهودية على الساحة الدولية، من دون أن تحظى بموافقتها على ذلك. وعلى الرغم من أنها انطلقت كحركة تمرد على الواقع اليهودي التقليدي، فإن الحركة الصهيونية أقامت كيانها السياسي - إسرائيل - كدولة يهودية، واستقدمت بعد قيامها الهجرات الجماعية على أساس الانتماء الديني، وليس السياسي. ومع ذلك، لم تستطع إسرائيل إلى الآن (نهاية القرن) أن تجمع غالبية يهود العالم فيها، مثلما توقعت قيادتها؛ كما فشلت في صهر الجماعات التي استقدمتها في البوتقة الإسرائيلية، مثلما خططت الفئة السائدة فيها بعد قيامها. وإلى الآن، وربما بصورة أكثر حدة، لا تزال مسألة «ما هو، ومن هو، اليهودي» قائمة، ولا حلّ لها في الأفق المنظور. ومن هنا، بقيت مسألة «الهوية الإسرائيلية» عصية على التحديد، وتتأرجح بين النزعات القومية والدينية. وفيما تعلن إسرائيل عن نفسها دولة يهودية صهيونية وديمقراطية، فإنها بتركيبتها الراهنة غير مهيأة للجمع بين هذه المرتكزات الثلاثة في كيان سياسي، الأمر الذي يشكّل أحد أهم عناصر أزمتها الداخلية. فالصهيونية التي استطاعت أن تحشد تحت لوائها ما تيسر من المستوطنين، وأقامت دولتها بدعم كثيف من المراكز الإمبريالية، تقف اليوم عاجزة عن تقديم الحلول للإشكالات التي برزت في سياق تحوّل المستوطَن إلى دولة. ومن هنا، يشهد المسرح الإسرائيلي ظهور طروحات بديلة للصهيونية الهيرتسلية السياسية؛ بعضها سلفي، ذو طابع دينِي، يدعو للعودة إلى اليهودية «وما قبل الصهيونية»، وبعضها عصراني مستحدَث، ذو طابع علماني، يدعو للانتقال إلى «ما بعد الصهيونية». وفيما تجسّد القوى السلفية طروحاتها في الواقع، فالدعوات العصرانية و«ما بعد الصهيونية» تظل مجرد أفكار أكاديمية معزولة. هذا، مع العلم أن قطاعات واسعة تتصرف وكأن الصهيونية قد أصبحت شيئاً من الماضي، ولكنها لا تفصح عن ذلك.

وعلى صعيد الهوية، لا تنحصر الإشكالية في إسرائيل بامتناع الجمع بين يهوديتها وصهيونيتها وديمقراطيتها، فحسب، بل تتعدى ذلك إلى أن هذه الأسس الثلاثة تستعصي على التحديد في الحالة الإسرائيلية الراهنة، أيضاً. فمضمون اليهودية، بما هي ديانة إلهية، يتناقض مع فحوى الصهيونية، كونها تنطلق من أنها «حركة قومية»،

وكلتاهما تتنافيان مع الديمقراطية - الأولى لمجرد كونها عقيدة دينية، والثانية لكونها فكرة استيطانية عنصرية. وفي إسرائيل الراهنة، يستحيل فصل الدين عن الدولة، لأنها صنيعة الصهيونية التي قامت على الجمع بين الديني والزمني في منطلقاتها الأساسية. وقد ثبت ذلك في الواقع، وامتنع على المؤسسة الحاكمة في إسرائيل وضع دستور للدولة، يحدد هويتها، ويعين حدودها الجغرافية والبشرية والسياسية، ويضع الأساس للعلاقات بين السلطات على نحو واضح، كما يحدد علاقات الأفراد بالدولة وحقوقهم وواجباتهم.. إلخ. ويزيد هذا الأمر تعقيداً وجود أقلية عربية كبيرة نسبياً في إسرائيل (حوالي 20٪)، ممن وقعوا تحت احتلالها، فأسبغت عليهم المواطنة اسماً، دون استيعابهم فعلاً. ولكن بصرف النظر عن هذه المسألة، فإن تركيبة الجماعة الاستيطانية اليهودية تحول دون إمكان فصل الدين عن الدولة في إسرائيل. فالتيار الديني السائد هناك هو الأرثوذكسي، الذي يعارض مثل هذا الفصل، ويعلن أنه يعمل لجعل الشريعة اليهودية أساساً لنظام الحكم في إسرائيل؛ وهو يتشبث بالسمة اليهودية الأرثوذكسية للدولة، ويحارب حتى التيارات الدينية اليهودية الأخرى، المحافظة والاصلاحية. والصهيونيون العلمانيون بنوا فكرتهم «القومية» على أصول دينية، وفي غالبيتهم العظمى يريدون الحفاظ على إسرائيل كدولة يهودية بمفهومهم الخاص. هذا بالإضافة إلى أن في إسرائيل جماعات أرثوذكسية متزمتة (حريدية)، ليست صهيونية بالمفهوم الدارج، وترى في إسرائيل دولة اليهود بناء على «وعد إلهي». وفي المحصلة، فإن محاولة الصهيونية الجمع بين يهودية الدولة وديمقراطيتها في إطار «قومي يهودي»، قد جعلت من إسرائيل دولة لا هي صهيونية فعلاً، ولا هي يهودية أو ديمقراطية كذلك.

وفي خضم الجدل الدائر في إسرائيل حول هوية الدولة، كتب أستاذ علم الاجتماع في الجامعة العبرية (القدس)، باروخ كيمرلنغ، يقول: «ذُكر في ثلاثة قوانين أساسية على الأقل (القانون الأساسي الخاص بالكنيست؛ القانون الأساسي الخاص بحرية العمل؛ القانون الأساسي الخاص بكرامة الإنسان وحريته) أن إسرائيل هي «دولة يهودية وديمقراطية». لكن التعريف الذي تبنته الدولة نفسها فيما يتعلق بصيغة «يهوديتها» يجعل من هذين المفهومين، الديمقراطية واليهودية، نقيضين. ونتيجة ذلك فإن جزءاً مهماً من التطبيقات العملية في ممارسة دولة إسرائيل لهما لا ينسجم مع أي تصور لديمقراطية غربية - ليبرالية ومستنيرة». وعلى سبيل المثال لا الحصر، أردف كيمرلنغ موضحاً: «لقد ورثت إسرائيل من الحكم العثماني ومن الحكم الاستعماري البريطاني نظام المِلل، أي استقلال الطوائف «الدينية - الاثنية» عن الدولة، في قوانين

الأحوال الشخصية والقضاء الشرعي. وقد قررت الدولة الإسرائيلية، قبل تأسيسها ككيان ذي سيادة، الاستمرار في تبني التنظيم الملّي والمؤسسات الملّية، وبذلك أنشأت مواطنة ملّية. وبالتالي أُخضع المواطنون لنظامين قانونيين وقضائيين، لا يقتصر أمرهما على أنهما منفصلان، وإنما أيضاً يعملان وفقاً لمبادئ مختلفة، بل حتى متناقضة: الأول علماني، «غربي» وإنساني؛ والثاني ديني - بدائي، يدار - فيما يتعلق باليهود - على وجه العموم، وفقاً للتفسير الأرثوذكسي للشريعة الدينية. كذلك أُرغمت الأقليات، التي عرّفت سلفاً كأقليات دينية، على إدارة شؤونها «المستقلة ذاتياً» بحسب هذا النظام المزدوج. وقد تنازلت الكنيست سلفاً عن مجالات تشريع رئيسية، واعترفت بنظام مواز قانوني وقضائي يقع خارج نطاق سيطرتها. وعملياً تعهدت الدولة بالتعامل مع قوانين الشريعة الدينية، اليهودية والإسلامية، في مجال الأحوال الشخصية، كأنها قوانينها هي». (1)

وإذا لم تكن إسرائيل دولة يهودية أو ديمقراطية فعلاً، فإن الناظم لعلاقات المستوطنين فيها هو الصهيونية، وبالتالي، فهي العامل الأساسي في تشكّل أزمة الهوية فيها. وعن الفكرة الصهيونية لإقامة دولة يهودية يقول الباحث عزمي بشارة: «بالتأكيد، هذه الفكرة فكرة عنيفة؛ فالصهيونية، في الأساس، لم تكن حركة تحرير قومي، وإنما حركة وضعت لنفسها هدف إقامة دولة بأغلبية يهودية في بلد فيه أغلبية عربية. لقد كانت حركة أرادت أن تحوّل اليهود إلى أمة من خلال إقامة دولة يهودية. ولهذا الغرض فقد اعتمدت ممارسات كولونيالية، وكانت جزءاً من المشروع الكولونيالي (الاستعماري) في الشرق الأوسط». وينفي عزمي بشارة أن يكون هناك شعب يهودي واحد في العالم، ويقول: «وأعتقد أن اليهودية دين لا قومية، وليس للجمهور اليهودي في العالم أي مكانة قومية. ولا أعتقد أن لهذا الجمهور الحق في تقرير المصير. كما أني لا أعتقد أنه كان هناك قومية يهودية في أوروبا قبل ظهور الصهيونية، فيهودية ذلك الحين لم تكن حتى مجموعة سكانية دينية موحدة. لقد كانت سلسلة من المجموعات السكانية الدينية حاولت الصهيونية تحويلها إلى شعب من خلال إقامة هذه الدولة». ومع أن الحركة الصهيونية قد نجحت في تحقيق هدفها المركزي، فإن عزمي بشارة يرى «أن في الصهيونية شيئاً بنيوياً غير سليم، كان موجوداً فيها حتى قبل أن تأتي للبلد، وقبل أن تسلب أول فلسطيني؛ إنه التطابق بين الدين والقومية، وهو أمر

(1) كيمرلنغ، باروخ، «لا هي ديمقراطية، ولا هي يهودية»، مجلة الدراسات الفلسطينية، 33، شتاء 1998، ص96. (ترجمة عن صحيفة «هآرتس»، 27/12/ 1996).

جنوني ولا يوجد في مكان آخر في العالم». ويعتقد بشارة أن الصهيونية في إسرائيل قد أفلست. «أفلست لأنها انتصرت، إذ إنها بنجاحها في إقامة دولة حديثة هنا قد أنهت مهمتها التاريخية. أما الآن، فإن سياقاً جديداً ينشأ أمامها، بعيد الأثر، ويتمثل في تصهين الأصوليين وتدين اليمين. والنتيجة هي ثورة حقيقية. النتيجة هي تكوّن كتلة جديدة، أصولية - قومية، أكثر تبلوراً مما يُعتقد، وأنا أصفها بالفاشية اليهودية». (2)

وأسوة بالعديد من الباحثين الإسرائيليين، خاصة من منظّري «ما بعد الصهيونية»، يعتقد عزمي بشارة أن «الصهيونية القديمة كحركة العمل» قد وصلت إلى طريق مسدود في إسرائيل، بعد خمسين عاماً على قيامها، ويصف الوضع الراهن فيها بأنه «لا يصدق»، ويقول: «فالصهيونية تحاول لا إلحاق الهزيمة بالقومية الفلسطينية فحسب، بل أيضاً بالقومية الإسرائيلية التي أوجدتها هي بذاتها. فهي، في الواقع، غير مستعدة للاعتراف بأنها أوجدت هنا شعباً عبرياً منفصلاً. وعندها، وعلى الرغم من كل انتصاراتها، وعلى الرغم من أنها نجحت في أن تبني هنا مجتمعاً متطوراً يبلغ معدل دخل الفرد فيه 18 ألف دولار في السنة، فإن الصهيونية تقوّض، في الواقع، أسسها هي ذاتها». إلا أنه بصرف النظر عما يسميه بشارة «القومية الإسرائيلية»، ومدى دقة التعبير، فهو يقول: «وما يظهر هو أن هذه الحركة فشلت، في الواقع، في تحقيق الهدفين الأساسيين اللذين وضعتهما نصب أعينها: أن تخرج من الغيتو، وأن تكون أمة ككل الأمم. ولأنها لم تأخذ في الحسبان وجود الشعب الفلسطيني، فإنها أوجدت هنا غيتو جديداً يوجد في وضع عنف مستمر مع محيطه. ولأنها لم تنجح في أن تفصل الدين عن القومية، فإنها لم تنجح في أن تحوّل اليهود إلى أمة ككل الأمم». ومهما يكن معيار النجاح والفشل الذي يعتمده عزمي بشارة، وبالتالي، تقويمه لأولويات العمل الصهيوني، واللذان يفترقان عن أطروحة هذا الكتاب، فإنه خلافاً لما يستفاد من أحكامه على إنجازات الصهيونية يقول: «وهكذا، فإن ما نراه في نهاية المطاف، على الرغم من كل البنى التحتية المتطورة والتكنولوجيا الحديثة، هو أن الثقافة السياسية تغدو متخلفة أكثر فأكثر، ويمينية أكثر فأكثر، ودينية أكثر فأكثر، وعنصرية أكثر فأكثر. وثمة تحلُّل إلى قبائل وطوائف وتيارات دينية. وما ينجم عن هيرتسل بعد مئة عام هو النقيض التام لما أراده هيرتسل من تلك الدولة اليهودية المتطورة؛ ما ينجم هو غيتو ديني». وهذا التوصيف دقيق إلى حد كبير. (3)

(2) بشارة، عزمي، «مقابلة»، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 35، صيف 1998، ص 148، 151. (مترجمة عن ملحق صحيفة «هآرتس»، 29/5/ 1998).
(3) المصدر السابق، ص 151-152.

ومهما يكن الخلاف الفكري النظري حول الصهيونية وإنجازاتها، وبالتالي، ضرورة استمرارها أو التخلي عنها، فإنها لا تزال في الخطاب السياسي للفئات السائدة في إسرائيل تبدو وكأنها «حركة الشعب اليهودي الخالدة». وهي على هذا الصعيد ليست السبيل إلى إقامة «دولة اليهود» فحسب، وإنما هي فحوى هذه الدولة ومغزاها أيضاً، وبالتالي، فديمومتها هي ضرورة موضوعية ما دام وضع اليهود في العالم قائماً كما هو. وعلى سبيل المثال لا الحصر، يقول رئيس «معهد حاييم وايزمن لدراسة الصهيونية» في جامعة تل أبيب، البروفسور يوسف غورني، ما يلي: «حققت الصهيونية، خلال المئة عام منذ تأسيسها، معظم أهدافها. وربما تكون حققت أكثر مما أملت به. خمسة ملايين يهودي [في إسرائيل] كان حلماً طوباوياً، والآن سيتحقق أيضاً سلام [مع الفلسطينيين والعرب]. لكن مع أن الصهيونية حققت أهدافها فعليها أن تستمر في عملها، لأن من يعتقد أنه يوجد شعب يهودي يعرف أن البقاء اليهودي في العالم ما زال بمثابة مشكلة. ولا أرى ما يمكن أن يحافظ على وحدة الشعب اليهودي في المنفى سوى الأيديولوجيا الصهيونية. وهذا مصدر خلافي مع المتدينين. إن الدين، من وجهة نظري، هو قبل كل شيء قومية؛ ومن هذه الناحية، فإن الصهيونية ضرورة اليوم أكثر من السابق». ويعلل غورني، الذي يعبّر عن وجهة نظر التيار الصهيوني العمالي، تلك الضرورة بقوله: «المسألة الآن هي استمرار وجود الشعب، واليهود في أرض إسرائيل هم فقط جزء من الشعب. وما دام الشعب اليهودي موجوداً، فيجب أن تظل الصهيونية موجودة كأيديولوجيا، كعقيدة. من الممكن أن يؤدي الاندماج في شعوب أخرى إلى اختفاء اليهود، وألا يحتاج المتبقون في الشتات إلينا لأن العقيدة الدينية تكفيهم. لكن حتى الآن لم يحدث ذلك». (4)

وكذلك، يرى أستاذ الفلسفة اليهودية في الجامعة العبرية (القدس)، أليعيزر شفايد، «أن دولة إسرائيل لم تحقق هدفها السياسي عندما أقيمت، ولكنها حققته، أو هي قريبة من ذلك، اليوم». ومع ذلك، فإن شفايد يدين طروحات «ما بعد الصهيونية»، ويعتبرها آراء قلة نخبوية، «ذات تأثير ضئيل على المجتمع الإسرائيلي». ولكنه يحذر من نمط آخر من «ما بعد الصهيونية»، والذي يصفه بأنه «مسار اجتماعي ومجتمعي، وبذلك فهو أوسع وأكثر تأثيراً مما نميل إلى الاعتراف به: وهو يعبّر عن نفسه في العديد من جوانب سياسة الحكومة ومواقف أحزاب سياسية معينة».

(4) غورني، يوسف، «ندوة»، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد33، شتاء 1998، ص 118 - 119. (مترجمة عن صحيفة «هآرتس»، 15/10/ 1995).

ويعيد شفايد هذا النمط إلى تغلغل «ما بعد الحداثة» في إسرائيل بعد «حرب الأيام الستة»، الأمر الذي ترك أثراً قوياً عليها، ويقول: «لقد استطاعت إسرائيل أن تعيق تأثير ما بعد الحداثة حتى حرب الأيام الستة، عبر تطبيق سياسات اجتماعية واقتصادية أملتها الحاجة لاستيعاب كتل من المهاجرين. لكن هذه الحواجز سقطت بعد حرب الأيام الستة، واخترق تأثير المفاهيم السياسية والاجتماعية والثقافية، الخاصة بالليبرالية الأميركية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، المجتمع الإسرائيلي بزخم عظيم». ويرى شفايد في هذا الاختراق الخطر الأكبر على «إسرائيل الصهيونية»، ويقول: «إن تبني مفاهيم الديمقراطية الليبرالية هذه، وتقبُّل روحية الفردية والمنافسة المقترنة بهذه المفاهيم، والإحساس بأن دولة إسرائيل ظلمت الفلسطينيين - بمن فيهم من كانوا مواطنين إسرائيليين - كل ذلك أدى إلى انحلال الفهم القومي الأساسي الذي اشتُقّت منه الديمقراطية الإسرائيلية في الأصل. وبدأ المرء يسمع، بعد حرب الأيام الستة، ادعاءات عن وجود تناقض جوهري بين كون إسرائيل دولة يهودية وبين كونها دولة ديمقراطية. وبحسب هذا الادعاء، فإن على إسرائيل، إذا رغبت في أن تكون ديمقراطية كاملة، أن تكفّ عن أن تكون دولة يهودية. وحقيقة أن يهوداً يعيشون في إسرائيل ويحملون الجنسية الإسرائيلية كأفراد، ينبغي ألا يكون لها علاقة بالمظهر الدستوري للدولة ذاتها، وبالتالي، يجب أن تكون إسرائيل «دولة مواطنيها» ». (5)

وبطبيعة الحال، يرفض شفايد «ما بعد الصهيونية»، وبعد تعليل أسباب ظهورها، سواء على المستوى الفكري الأكاديمي، أو السياسي الشعبي، يقول: «من الواضح أنه ينجم عن رؤية الأمور من هذا المنظور محو جوهر إسرائيل الصهيوني؛ ذلك بأن على إسرائيل، إن لم تكن يهودية، ألا تمارس سياسات صهيونية فيما يتعلق باستيعاب المهاجرين اليهود ورعاية اليهودية كنموذج للهوية الثقافية والقومية». ويطرح شفايد السؤال: «هل حققت دولة إسرائيل أهدافها فعلاً، أم أنه لا يزال عليها تحقيق هدف رئيسي هام»؟ وإذ يعتقد «أن الرؤيا الصهيونية قد تحققت في معناها السياسي»، فإنه يؤكد إنها لم تنجز مهامها التاريخية بعد، ويقول: «هنا تكمن السخرية الكبرى: فحينما يتدبر اليهود أمرهم للحصول على التطبيع السياسي، فإنهم يواجهون خطراً مختلفاً تماماً، خطراً كان يربض في جذر المشروع الصهيوني، ولعله كان العامل الحاسم في بعث الحركة الصهيونية». ويشير شفايد إلى صهيونية أحاد هعام، الذي اعتبر

(5) Schweid, Eliezer, «The Goals of Zionism Today», WWW, israel. mfa. gov. il/ mfa/ Zionism/ goals html, pp. 2-3.

«أن مهمة الصهيونية هي مجابهة «مسألة اليهودية»، وليس «مسألة اليهود» - و«مسألة اليهودية» كانت الاندماج... وقد افترض أحاد هعام أنه إذا رغب اليهود بالاستمرار في الوجود كشعب متميز ثقافياً، فعليهم أن يصوغوا ثقافة جديدة من شأنها أن تحافظ على استمرار هويتها وصلتها بأصولها». وهذا ما يجعل إقامة الدولة اليهودية ضرورة موضوعية، «لأن مثل هذه الثقافة لا يمكن خلقها في الشتات؛ فكل شعب يحتاج إلى وطن، وإلى إطار مستقل، يمكنه في داخله أن يطوّر ثقافة كاملة، ناضجة، وقائمة بذاتها، تلبي احتياجات حياته». ويتساءل شفايد: «هل كانت إقامة دولة إسرائيل وترسيخها قد جلبا معهما تحقيق فكرة أحاد هعام، أيضاً؟ هل اتخذت الهوية الثقافية شكلها؟ هل كُبح الاندماج؟». ويجيب على هذه الأسئلة قائلاً: «يبدو واضحاً بما فيه الكفاية أن الجواب هو لا. فأعراض الاندماج وفقدان الهوية في الشتات... جلية لنا جميعاً. ولكنني أعتقد أن الاندماج يجري في إسرائيل أيضاً، وبقوة هائلة. ونتيجة لذلك، لا يكفي لليهود أن يعيشوا في دولتهم المستقلة وذات السيادة، حيث يمكنهم أن يصوغوا حياتهم الخاصة، لكي يشكلوا حاجزاً آمناً في وجه الاندماج». ومن هنا، يرى شفايد ضرورة التشبث بالصهيونية في إسرائيل، لتستطيع الدولة اليهودية أن تنجز دورها التاريخي في الداخل والخارج، وتكون بالفعل «دولة اليهود»، سواء منهم من استوطن فيها أو بقي في بلده الأصلي.[6]

في مقابل أصحاب وجهات النظر القائلة بأن الصهيونية قد نجحت في تحقيق أهدافها، كاملة أو منقوصة، هناك من يرى أنها فشلت في ذلك، كلياً أو جزئياً. وعلى سبيل المثال لا الحصر، يقول المحاضر في العلوم السياسية في جامعة حيفا، إيلان بابه، ما يلي: «إذا تفحصنا نجاح الصهيونية، بمعيار الأهداف التي وضعتها لنفسها، نجدَ أنها لم تنجح. فإذا كانت هدفت إلى أن تكون حركة قومية للشعب اليهودي كله، وإلى أن تحافظ على سلامة هذا الشعب، فإن أغلبية الشعب لم تأتِ إلى هنا، وإسرائيل هي المكان الوحيد في العالم الذي يُقتل فيه عدد كبير من اليهود. بعد الكارثة [على يد النازية] قالوا إنه لو كان ثمة دولة قبل الكارثة، لكان من الممكن إنقاذ يهود أوروبا. وهذا ادعاء لا يمكن التحقق من صحته؛ إذ كان هناك أيضاً نظرة مختلفة متوطّنة في أوساط ليبرالية في الغرب، فحواها أن على اليهود أن يبذلوا جهداً كبيراً في بناء الليبرالية والديمقراطية الغربية، لأن هذا هو أفضل ضمان لعدم وقوع كارثة، [أو] لعدم تكرارها. من ناحية عددية، فإن عدد اليهود الذين تبنوا الخيار الثاني أكثر من عدد

(6) Ibid, pp. 4-5.

اليهود الذين تبنوا خيار الصهيونية؛ والأمر هكذا أيضاً بعد الحرب العالمية الثانية». لكن بابه، وهو من «المؤرخين الجدد»، ومن دعاة «ما بعد الصهيونية»، يستدرك بعد هذا التعميم قائلاً: «لكن إذا تفحصنا ما حدث لليهود الذين جاؤوا إلى أرض إسرائيل العثمانية، شأنهم في ذلك شأن حركات هجرة كثيرة في القرن التاسع عشر، نجد أنه بالتأكيد نشأت قومية إقليمية(territorial) ، هي قصة نجاح غير اعتيادي. وأنا أخاف على مستقبل هذه القومية الإقليمية في زمن السلام. ماذا سيكون القاسم المشترك بين مجموعات الأشخاص الذين يعيشون هنا معاً؟».[7]

إن الخلاف في وجهات النظر الواردة أعلاه، وهي غيض من فيض، حول تقويم إنجازات الحركة الصهيونية، يعكس التعارضات التي انطوت عليها منذ انطلاقها، شكلاً ومضموناً. وقد استطاعت هذه الحركة أن تتجاوز تلك التناقضات في مرحلة بناء المستوطَن، بفعل عوامل ذاتية وموضوعية (انظر أعلاه: فصل «تهويد فلسطين»). أما بعد إقامة إسرائيل، وفي سياق السعي إلى إيجاد «تسوية» للصراع العربي - الإسرائيلي، وما يترتب على ذلك من ضرورة تحديد هوية هذه الدولة وحدودها البشرية والجغرافية والسياسية، فقد ثارت هذه التناقضات؛ واحتدم الصراع حولها، الأمر الذي يبرز في سلوك إسرائيل في مفاوضات التسوية، ومواقف القوى السياسية فيها من مشاريع التسوية المطروحة. وفي الواقع، فالصهيونية لم تكن قط من طينة واحدة، وإن بدت موحدة في ملامحها الظاهرية. والتيار الغالب فيها - الصهيونية السياسية - وظّف عقيدة «الافتداء» الدينية اليهودية في خدمة أهدافه السياسية - إقامة الدولة - كحلٍّ للمسألة اليهودية، أي «الخلاص العلماني». ولا غرو أن استنكفت عنها الغالبية العظمى من يهود العالم، الذين لم يروا بينهم علاقة قومية، ولم يكونوا حتى جماعة سكانية دينية موحدة. ولم يكن تعلّق اليهود فيما يسمونه «أرض - إسرائيل» قومياً أو سياسياً، وإنما كان دينياً طوباوياً، يتوقف تجسيده العملي على مجيء «المشياح». ومن هنا، فقد عارضوا الصهيونية، ليس من منطلق الموقف من «العودة إلى أرض الميعاد»، وإنما من رفض فكرة إقامة كيان سياسي زمني، في غير سياقه «التاريخي اليهودي»، أي قبل مجيء «المشياح». وإذ تصالح اليهود الأرثوذكس، بهذه الدرجة أو تلك، مع فكرة قيام الدولة اليهودية، فإنهم فهموها بشكل مختلف عن الصهيونيين السياسيين، وبالتالي، اختلفوا معهم على تحديد هوية الدولة، أهي دينية أم علمانية؟

(7) بابه، إيلان، «ندوة»، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد33، شتاء 1998، ص 120-121. (مترجمة عن صحيفة «هآرتس»، 15/10/ 1995).

واستعر الجدل مجدداً حول مضمون الصهيونية ومغزاها، الأمر الذي انعكس في مواقفهم من مشاريع التسوية المطروحة، والتي تُغلّب مسألة «تهويد أرض إسرائيل الكاملة» على قضية «يهودية إسرائيل» بالمفهوم العلماني.

لقد حاولت الصهيونية الجمع بين المتناقضات. وإذ انطلقت كحركة علمانيين، كانوا على حافة الاندماج، فقد تبنتها لاحقاً قطاعات واسعة من اليهود المتدينين بعد تردد طويل. ويقول أستاذ علم الاجتماع في الجامعة العبرية (القدس)، إريك كوهين، ما يلي: «تتحدد علمانية الصهيونية الأساسية بالفصل بين أهداف كل من الخلاص القومي والافتداء الديني - ذلك الفصل الذي أدانته قطاعات عديدة من الجماعة اليهودية الأرثوذكسية. واليهود المتدينون الذين التحقوا بالحركة الصهيونية رأوا في الصهيونية أساساً وسيلة لحل المشاكل الملحة للوجود اليهودي في العالم الحديث، دون التخلي بذلك عن التوقع والأمل في افتداء إلهي أخير. قلة فقط من الصهيونيين المتدينين رأت في الصهيونية مظهراً من «بداية الافتداء» (أتحلتا ديغئولا)، وهو الموقف اللاهوتي الذي اتخذ في مرحلة لاحقة أهمية لم تكن متوقعة من قبل». وفي سعيها لتجسيد مشروعها الاستيطاني، استندت الصهيونية إلى الفكر الاسترجاعي الغيبي، فعمدت إلى تعميم الخاص اليهودي، من خلال إسباغ مفاهيم واستعارات دينية يهودية تراثية على مقولات سياسية مستحدثة. ويقول كوهين: «لقد علمنت الصهيونية الأسطورة الدينية، وقدمت بذلك تركيبة من أفكار الخلاص الحديثة والتقليدية؛ وقد ظلت هذه المفاهيم متنافرة في مختلف المحاولات الأخرى لحلّ مشاكل الوجود اليهودي في العالم الحديث، مثل فكرة التحرر الذاتي وخطة أوغندا».[8] وواضح الآن (1998)، بعد مئة عام على العمل الصهيوني، وخمسين عاماً على الاستقلال الإسرائيلي، أن الصهيونية لم تستطع حسم التناقض الداخلي في منطلقاتها الأساسية بين المفاهيم الدينية والعلمانية، كما وقفت عاجزة عن التجسير بينها. ومن هنا، ظل الفصل بين الدين والدولة ممتنعاً على إسرائيل، كما بقي الجمع بينهما في نظام سياسي واحد ومنسجم بعيد المنال. وكان طبيعياً والحالة هذه أن يولّد كل تحرك من جانب أحد الطرفين، الديني أوالعلماني، لتعزيز قوته في النظام السياسي القائم، ردة فعل مضادة من الطرف الآخر، الأمر الذي يُبقي على حالة التوتر في الدولة، وبالتالي، على استمرار الأزمة.

وفي المقابل، حاولت الصهيونية تخصيص العام الكلي ليتلاءم مع الخصوصية

(8) Cohen, Erik, «Israel as a Post- Zionist Society», Israel Affairs, vol- I, No-3, Spring, 1995, pp. 203--204.

اليهودية (تخصيص العولمة)، من خلال إضفاء مبادئ كونية على الأيديولوجية «القومية»، التي رفعت شعارها. ويقول كوهين: «لقد طالبت [الصهيونية] بحق الشعب اليهودي في دولة خاصة به، وفقاً لمبدأ الحق العالمي في تقرير المصير القومي والاستقلال. وفوق ذلك، أكد مفكرو التيار السائد الصهيونيون، من هيرتسل فما بعد، على الطابع المستنير للدولة اليهودية العتيدة، التي ستمنح جميع مواطنيها حقوقاً متساوية». لكن هذا اللغو عن المثل العليا في الخطاب الصهيوني الإعلامي لم يكن له ما يسنده في الواقع، إذ يقول كوهين نفسه: «وهكذا، سعت الصهيونية إلى التوفيق بين الطابع القومي الخاص للدولة اليهودية، وبين المساواة المدنية العامة. وقد جرى اكتناز هذا المفهوم في إعلان استقلال إسرائيل، الذي في غياب الدستور، كان يعتبر البيان الأكثر جذرية حول طبيعة الدولة الأساسية. ومع أنه يعلن بوضوح أنه لن يكون في إسرائيل تمييز على أساس العرق، الدين، والجنس، فإن الإعلان يحذف بشكل ذي دلالة أي بيان عن القومية. ويشير هذا الحذف إلى تردد آباء إسرائيل المؤسسين بالنسبة إلى مشكلة الوضع القومي للمواطنين العرب في الدولة اليهودية. وكان من شأن هذه المشكلة أن تصبح إحدى نقاط التوتر البنيوي الأساسية في المجتمع الإسرائيلي في مرحلة لاحقة».[9] وفي الواقع، فإن كوهين، أسوة بالعديد من أترابه المنافحين عن الصهيونية، يجافي الحقيقة عندما يحصر أسباب غياب أية إشارة إلى مسألة القومية في إعلان الاستقلال في مشكلة الأقلية العربية التي وقعت تحت الاحتلال الإسرائيلي. وتكشف محاضر المداولات بشأن وضع دستور لإسرائيل بعد الإعلان عن قيامها، أن مشكلة تحديد «القومية» في الجنسية الإسرائيلية كانت يهودية أكثر منها عربية (انظر أعلاه: فصل «المؤسسة المدنية - باب الدستور»).

وكان لا بدّ لهذه المفارقات في الفكرة الصهيونية أن تخلق توتراً داخل المنظمة الصهيونية العالمية، وبالتالي، في إسرائيل، التي طرحت نفسها كدولة قومية يهودية، واللتين عجزتا عن إيجاد الحلول للمشاكل المترتبة على الجمع بين تلك المفارقات في وحدة ظاهرية. ويقول كوهين: «إن هذا التوتر في بنية دولة إسرائيل، التي تكافح لأن تكون دولة قومية تجمع بين الخصوصية والعمومية في آن معاً، لا تنفرد به إسرائيل وحدها. فهو يعكس تناقضاً بين مبدأين أساسيين في فكرة الدولة: الفكرة الليبرالية للدولة كتشكيل سياسي يقوم على الإجماع الطوعي لمواطنيها، والفكرة القومية للدولة كتعبير سياسي عن

(9) Ibid, p. 204.

جماعة بدائية». [10] ويكتسب هذا التناقض بعداً إضافياً في الحالة الإسرائيلية، نظراً ليهودية الدولة وما يستجره ذلك من تعبيرات تراثية دينية وثقافية. فالتركيبة الصهيونية من العام الأممي والخاص اليهودي تحاول تقديم فكرة استرجاعية عنصرية بلبوس سياسي، تقدمي وعلماني، من خلال تعميم الخاص (عولمة الخاصية)، من جهة، وتخصيص العام (تخصيص العولمة)، من جهة أخرى؛ فطرحت «الخلاص العلماني» بديلاً من «الافتداء الديني». وبهذا كانت الصهيونية تسعى، وقد نجحت في مسعاها إلى حد كبير، إلى تجميع اليهود تحت لوائها، سواء منهم العلمانيون أو المتدينون، عبر تقديم نفسها إليهم على أنها «حركة تحرير قومي»، دون إشعارهم بضرورة التخلي عن «هويتهم اليهودية». وفي المقابل، وإزاء الخارج، حاولت عزل ذاتها عن حركات الاستيطان الاستعمارية الأخرى المعاصرة، على الرغم من أوجه الشبه الكثيرة التي تؤلف بينها جميعاً.

وكانت هذه التوليفات ضرورة حيوية للحركة الصهيونية لتبرير ذاتها، يهودياً وعالمياً. لم يكن شقها الإمبريالي يكفي لجعلها ظاهرة مقبولة في أوساط التجمعات اليهودية والرأي العام العالمي، فكان لا بد من توضيب الشق اليهودي. وبالفعل، فقد استطاعت الصهيونية أن تحشّد من المستوطنين اليهود ما يكفي لاجتياح فلسطين، وإقامة إسرائيل، وفتح أبوابها أمام الهجرات اليهودية الجماعية، واستيعابها بدعم خارجي كثيف (انظر أعلاه: «تهويد فلسطين»). وكذلك، وباستغلالها المسألة اليهودية، وطرحها الكيان الإسرائيلي كحل لها، حظيت الحركة الصهيونية، وبالتالي، إسرائيل، باعتراف دولي واسع باغتصابها فلسطين، وإقامة كيانها السياسي على أنقاض الشعب الفلسطيني. ومع ذلك، فإن الصهيونية في الممارسة العملية، لم تستطع، على المدى الزمني، التوفيق بين تلك التوليفات التي قفزت فوق التناقضات بينها في مرحلة بناء المستوطَن. ويقول كوهين: «مهما تكن جاذبيتها الأصلية وأهميتها التاريخية، فالصهيونية، أسوة فعلاً بكل الأيديولوجيات التي جرى احتضانها في نهاية القرن التاسع عشر، مثل الاشتراكية والشيوعية، راح الكثير من حيويتها ووثاقة صلتها بالموضوع يتآكل تدريجياً. لقد فقدت الكثير من قدرتها السابقة على تقديم أجوبة بنّاءة للمشاكل الجديدة، وعلى تحشيد الموارد الداخلية والخارجية لتعزيز أهدافها. ونظراً لانحدار الصهيونية، فإنه يمكن للمرء أن يجادل راهناً بأنه على الرغم من جميع المظاهر والكلام الرسمي المنمّق، فإن إسرائيل تتحول بسرعة إلى مجتمع ما بعد صهيوني». [11]

(10) Ibid, pp. 204-205.
(11) Ibid, p. 205.

على المستوى الفكري، يميز شفايد بين نمطين من أيديولوجية «ما بعد الصهيونية»، هما: «الأول ينظر إلى الصهيونية بإيجابية، بل حتى بإيجابية شديدة، لكنه يقرر أن الصهيونية حققت أهدافها كلها، ولم يبق لها ما تفعله. ومهما يكن الحال، فإن هدف جعل الشعب اليهودي شعباً طبيعياً قد تحقق، سواء أكان وفق تخيّل هيرتسل أم لا. لذا، فلنبدأ الآن العمل من أجل الأهداف التي تسعى لها الأمم التي تعيش بأمان في دولها، مثل رفع مستوى المعيشة وتطوير الرفاه الثقافي والاجتماعي... أما النمط الثاني من أيديولوجية «ما بعد الصهيونية» فهو، أساساً، تناسخ للأيديولوجيا المعادية للصهيونية، العائدة إلى فترة ما بعد «الكارثة»، وما قبل قيام الدولة». ويرى شفايد أن حرب سنة 1967 وضعت إسرائيل على مفترق طرق، وهو بالفعل اختار هذا التعبير اسماً لكتابه – «Israel at the Crossroads (1973)» ويقول: «حدث التغير بهذا المعنى بعد حرب الأيام الستة (1967)، إذ تم إدراك أن إسرائيل برهنت أنها رسخت وجودها بما فيه الكفاية. لم يعد من الممكن «رميها في البحر»، وحان الوقت لاتخاذ الخطوات الأخيرة من أجل تحقيق تطبيع العلاقات بجيراننا العرب. وكما نعلم جميعاً، فإن هذا شكّل خلفية جدل متناقض بشأن طبيعة الخطوات المطلوبة. فبالنسبة إلى جزء من الأمة، مهدت الحرب الطريق لتحقيق الهدف الطوباوي، أو – إذا شئتم – «المسيحاني»، لدولة إسرائيل. إنهم يأملون بأن يروا ترسخ «إسرائيل الكبرى»، مع هجرة ضخمة من الاتحاد السوفياتي سابقاً، من شأنها أن تتيح لإسرائيل إنجاز هدفها في جمع المنفيين، وإنجاز هدفها في تحقيق السلام أيضاً، لأن أعداءها سيكونون مرغمين عندئذ على القبول بوجودها. أما بقية الأمة، فقد اعتقدت أنه ينبغي تحقيق السلام فوراً من أجل استكمال المشروع الصهيوني، لأن إسرائيل حققت إنجازات أتاحت لها مفاوضة جيرانها، وعقد تسوية من شأنها تصحيح الظلم الذي لحق بالشعب الفلسطيني، وبالتالي، تحقيق التطبيع. ويطرح السلام أساساً باعتباره الهدف الذي سيتوج إنجازات الصهيونية ودورها». [12]

أما على المستوى الشعبي، فيعزو شفايد التصدع في الإجماع حول الصهيونية إلى التوتر الناجم عن الأعباء التي تُحمّلها للمستوطنين في تشبثها بأهدافها، وبالتالي، إلى تقويمهم لتكلفة المشروع الصهيوني ومردوده عليهم، ويقول: «وبقي هذا الإجماع قائماً حتى حرب الأيام الستة. بعد ذلك، وخصوصاً بعد حرب الاستنزاف (1968 – 1970) وحرب «يوم الغفران» (1973)، بدأ المرء يسمع أصداء إعادة نظر

(12) Schweid, Eliezer, «The Goals of Zionism Today», (op. cit.), p.2.

فيما يتعلق بصحة [أطروحات] الصهيونية. وكان العامل الرئيسي في إعادة النظر هذه إحساساً لدى كثيرين من الشبان الإسرائيليين بأن الصهيونية تتطلب ثمناً شخصياً عالياً جداً من أجل تحقيقها، مطلوباً من الشبان خاصة. وفي هذا السياق، يجب أن تبقى صدمة حرب «يوم الغفران» حاضرة في الذهن. فكثيرون من الشبان استخلصوا منها أن المكاسب الشخصية لم تكن متلائمة مع الهدف القومي المتمثل في إقامة الدولة، وأن من الضروري – من هذه الزاوية – طرح السؤال هل كانت الصهيونية صحيحة وصادقة في ادعاءاتها؟ وبعبارة أخرى: هل كانت الصهيونية الحل لمشكلات الشعب اليهودي، أو متاعبه؟». [13]وبذلك، كأنما عاد إلى الظهور مجدداً السؤال الذي واكب العمل الصهيوني قبل نجاحه في إقامة الدولة اليهودية: هل الصهيونية هي الحل للمسألة اليهودية؟ وإذ استطاعت الحركة الصهيونية أن تحمّل أطرافاً خارجة عن الذات المسؤولية عما أصاب اليهود في العالم، فإنها، في إسرائيل، وعلى الرغم من الإعلام المضلل الذي دأبت على نشره في الداخل والخارج، لم تستطع أن تبرّئ نفسها من المسؤولية عما أصاب المستوطنين هناك. وثبت لهؤلاء بالملموس أن الصهيونية ليس فقط أنها لم تحلّ المسألة اليهودية، بل إنها خلقت مسألتين جديدتين مترادفتين: إحداهما إسرائيلية، والأخرى فلسطينية. وتأكد لهم أن لا حلّ لهاتين المسألتين في المستقبل المنظور، الأمر الذي خلق حالة عامة من الإحباط، تمخضت عن نزوح مئات الآلاف من الشباب الإسرائيليين إلى الخارج، وخاصة إلى الولايات المتحدة، التي جذبتهم بحضارتها المادية، وبثقافة ما بعد الحداثة الأميركية.

وفي نظر المستوطنين، كان مبرر هجرتهم إلى فلسطين تحت لواء الصهيونية وشعاراتها، إقامة «وطن قومي يهودي»، أي لكل يهود العالم، يجمع أكثريتهم على الأقل في داخله، ويبسط حمايته على الأقلية، في الحد الأقصى، المتبقية في خارجه؛ ولكن الذي حصل هو العكس تماماً (انظر أعلاه: باب «تهويد السكان»). ولأن المستوطنين في إسرائيل يعتبرونها دولة اليهود جميعاً، فقد توقعوا من الجاليات اليهودية في الخارج أن تشاركهم في تحمل أعباء هذه الدولة، ولم يقدروا كثيراً دعمها المالي والسياسي. ويقول شفايد: «لاحظ هؤلاء الشبان، عدا إحساسهم بأنهم ظُلموا شخصياً كأفراد، أن أولئك الذين تحرروا من الخوف كانوا يهود الشتات، وأنه إن كان ثمة يهود واجهوا خطر الإبادة وكارثة جماعية فهم أولئك الموجودون في إسرائيل وحواليها. بالإضافة إلى ذلك، حتى لو كانت دولة إسرائيل قادرة على منع وقوع كارثة جماعية، كما حدث

(13) Ibid, pp. 2-3.

في الحقيقة في حرب «يوم الغفران»، فإن الثمن غال جداً، ولدى اليهود خيارات أخرى للاستمرار في البقاء... وقد مهّد هذا الطريق لإعادة النظر في الجانب الآخر المتعلق بعدالة الصهيونية. فقد أحيا ثمن الحروب المرتفع عقدة الشعور الحاد بالذنب حيال الفلسطينيين الذين ظُلموا، مع أن هذا الظلم لم ينجم في رأيي عن «خطيئة أصلية» صهيونية. وتجدد الجدل بشأن هذه المسألة، لأنه بات واضحاً تماماً لهؤلاء الناس أن جرحاً مفتوحاً يتقرح ويحول دون انتهاء الصراع». [14]

وعلى العكس من كوهين، الذي يرى أن إسرائيل قد انكفأت في الواقع عن الصهيونية الكلاسيكية (السياسية الهيرتسلية)، يؤكد شفايد على رسوخ جذورها في إسرائيل، وعلى ضرورة التشبث بهوية الدولة اليهودية، ويقول: «ومرة أخرى، أنا أؤمن أن اليهود الإسرائيليين في أكثريتهم لا زالوا محافظين على التقاليد أو قوميين في توجهاتهم. وغالبيتهم متجذرة في تراث شعبها، ولا ترغب في الفكاك منه. والغالبية لا تزال تثمن الحياة القومية، والهوية القومية، والقيم القومية، والثقافة القومية. ومع ذلك، فقد كان لديناميات الاندماج تأثير قوي عليها؛ فتركت أثرها في «الشارع» بداية، ومن ثم اندفعت إلى الداخل. ولأن المسار قد ترك أثراً كبيراً على الحياة العائلية والمدرسية، فإن من شأنه أن يُلحق الضرر بالأوضاع التي يتثقف الناس في ظلّها، والتي يتم فيها الحفاظ على الثقافة القومية والتراثية وتطويرها». ويخلص شفايد إلى نتيجة مفادها «أن الهدف الرئيسي للصهيونية الآن، وقد أصبحت الدولة حقيقة لا مراء فيها، هو بناء المركز الروحي»؛ وهو يعتبر ذلك «مشروعاً دستورياً وتربوياً وإبداعياً»، ويقول: «وأولاً، وقبل كل شيء، النضال من أجل يهودية دولة إسرائيل وهويتها اليهودية. وهذا النضال هو صلب الحملة اليوم، لأن السؤال هو ما إذا كانت إسرائيل ستستمر في البقاء دولة يهودية وديمقراطية بالمعنى المبين في «إعلان الاستقلال»، أي بنفس المعنى الذي يعرّف إسرائيل على أنها دولة الشعب اليهودي كله». ويشير شفايد إلى هذا التعريف في «قانون العودة» (انظر أعلاه)، وفي «الميثاق» مع المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية، بوصفهما تمثلان مصالح يهود العالم في إسرائيل. وهو، بالطبع، لا يرى تناقضاً بين يهودية إسرائيل وديمقراطيتها، لأنها على حد قوله «ديمقراطية ليس بسبب فكرة خارجة عن الذات، وإنما بسبب ارتباطها الذهني بمبادئ الأنبياء في العدل ورؤى السلام». [15]

(14) Ibid, p.3.
(15) Ibid, pp. 6-7.

وفي مقابل شفايد، الذي يقوِّم إسرائيل من زاوية يهوديتها (قوميتها الثقافية)، يؤكد كوهين أنها فشلت في التحول إلى «دولة قومية»، لأنها أخفقت في الجمع بين منطلقاتها في كيان سياسي منسجم ومتماسك. وهو يشير إلى مفهوم «الدولانية» (مملختيوت) الذي صاغه بن - غوريون كوسيلة لدمج المستوطنين في وحدة سياسية واجتماعية وثقافية، كمثال لفشل الحلول التي طُرحت في إسرائيل بعد قيامها، والتي سقطت في الاختبار العملي. وكأن لسان حال كوهين يوحي بأن العمل الصهيوني، في مرحلة انتقاله من حركة استيطانية صهيونية إلى دولة «قومية يهودية»، فقد صهيونيته ولم يحقق يهوديته، ويقول: «إن الإنجازات اللافتة للنظر في السنوات الدينامية الأولى للدولة أعقبتها فترة طويلة من الروتين التدريجي. فالحركات الأيديولوجية الصهيونية المختلفة تحولت إلى أحزاب سياسية تتصارع بشراسة مع بعضها البعض على المواقع والموارد في النظام السياسي الإسرائيلي الناشئ. وخلال سنوات تكوين الدولة، لم تكن هناك بالفعل أية تطورات أيديولوجية هامة أو تجديد في صفوف الصهيونية. ومن الأهمية بمكان حقيقة أن النبرة الأيديولوجية السائدة خلال هذه الفترة، الصهيونية الاشتراكية الريادية، ظلت حبيسة المواقف والمواقع السابقة للدولة. ومفهوم «الدولانية» (مملختيوت)، بدلاً من أن يكون تجديداً أيديولوجياً، كان الغرض منه أن يشكِّل وسيلة للحم الحركات الصهيونية المختلفة في فلسطين اليهودية قبل قيام الدولة في دولة - قومية موحدة. وكان على الدولة الآن أن تتولى بنفسها المهام التي أخذتها تلك الحركات على عاتقها في السابق». [16]

ويقدم كوهين أدلة على أطروحته القائلة بفشل الصهيونية في تحقيق أهدافها المعلنة، فيعطي مثال الإخفاق في صهر المستوطنين اليهود في وحدة قومية دليلاً على تقصيرها في «تخصيص العام»، ومثال التمييز ضد «مواطنيها» العرب دليلاً على فشلها في «تعميم الخاص»، ويقول: «وهكذا، على سبيل المثال، فشلت محاولة النقل في تحقيق استيعاب شامل لموجات المهاجرين الجماعية. فقد قصر مسار الاستيعاب تحت رعاية الدولة في تحويل القادمين الجدد الكامل إلى «يهود جدد»، كما تصورت الأيديولوجية الصهيونية التقليدية. ومع أنهم لم يُستوعبوا تماماً، فقد جرى تشجيع المهاجرين بقوة على طرح عاداتهم وتقاليدهم القديمة. وقد وُجه هذا الضغط بشكل خاص إلى المهاجرين من أفريقيا وآسيا، الذين وجدوا أنفسهم بذلك معلقين بصورة مقلقلة بين عالمين. وفي نهاية المطاف، برزت «إسرائيلان» بين السكان اليهود. وكانت إسرائيل

(16) Cohen, Erik, «Israel as a Post- Zionist Society», (op. cit), p.206.

«الأولى» مؤلفة ممن يُدعون المهاجرين «المتقدمين» من أوروبا وأميركا، بينما تضم إسرائيل الثانية من «يُدّعى» بأنهم المهاجرون «المتخلفون»، الأفريقيون والآسيويون». ويرى كوهين أن إخفاق إسرائيل في دمج الهجرات اليهودية، من جهة، وفي استيعاب العرب الفلسطينيين، الذين وقعوا تحت احتلالها، من جهة أخرى، دليل واضح على أن التركيبة الدينية - القومية - الديمقراطية قد وصلت فيها إلى طريق مسدود، ويقول: «وهكذا، فإن التركيبة الصهيونية في تخصيص العام قد أُوهنت في ناحيتين: الوحدة الوطنية التي تخيلتها القومية اليهودية ذات الاتجاه التخصيصي لم تتحقق تماماً بسبب بروز «إسرائيلين» داخل سكان إسرائيل اليهود؛ بينما فشلت الأعراف المدنية العامة في التحقق بسبب القيود الكثيرة التي فرضتها الدولة على مواطنيها العرب». [17]

وفي الواقع الموضوعي الذي تشكل في الشرق الأوسط خلال النصف الأول من القرن العشرين، كان من الأسهل على الصهيونية أن تبرِّر ذاتها خارجياً من أن تجسّد منطلقاتها ذاتياً، أي داخل التجمعات اليهودية. وبذلك، لم يستطع الخاص اليهودي أن يرقى إلى مستوى العام القومي في التركيبة الصهيونية. ولذلك، قامت الدولة اليهودية (إسرائيل) بفعل خارجي أساساً، محققة بذلك العنصر العام في تلك التركيبة. إلا أن قيام الدولة، بمعنى النجاح في تخصيص العام الأممي وإسباغه على الخاص اليهودي، قد أخفق في تعميم هذا الخاص وإضفائه على سكان الدولة جميعاً، سواء اليهود منهم أم العرب الفلسطينيون. وكما لم توحّد إسرائيل المستوطنين اليهود وتجعل منهم «أمة» متماسكة، هكذا لم تستوعب «غير اليهود» فيها وتجعل منهم مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات. والمفارقة في الأمر أنه بينما تمكنت الصهيونية من تحقيق هدف إقامة الدولة اليهودية، فإن هذه الأخيرة وقفت عاجزة عن تجسيد الأولى، سواء في شقها الخاص اليهودي، أو العام الأممي. ويقول كوهين: «بينما نجحت الصهيونية في خلق دولة يهودية، فقد فشلت إسرائيل في تحقيق تطلعات الحد الأقصى الإقليمية لبعض الحركات الصهيونية. وبكلام آخر، لم تُقَمْ السيادة اليهودية على كل أرض فلسطين التوراتية. ولكن المفارقة تكمن في أن غياب الكمال هذا بالذات، هو الذي سهّل تدعيم التركيبة الصهيونية في الخلاص - العلماني. فالتجسيد لم يكن كاملاً ليستحضر صور الافتداء الديني». [18] ومهما يكن، فإن إسرائيل في المحصلة لم تستطع تجسيد المنطلقات الصهيونية، كما أنها غير قادرة على التخلي عنها، واستمرار التشبث بها لا

(17) Ibid, pp. 206-207.
(18) Ibid, p. 207.

يحلّ أزمتها بقدر ما يعمّقها. وليس أدل على ذلك من سلوك إسرائيل في مفاوضات التسوية، حيث يمتنع عليها اتخاذ القرار بسبب الانقسام الداخلي حول العناصر المكونة للتركيبة الصهيونية الملفقة.

ومهما اختلفت آراء الباحثين في تقويم الصهيونية وإنجازاتها، خاصة بعد قيام إسرائيل، فهناك شبه إجماع بينهم على أن حرب 1967 كانت معلماً بارزاً في سيرورتها. ويسميها شفايد «نقطة القطع» (The Breaking Point)، ويقول: «كشفت حرب الأيام الستة مرة أخرى، وبصورة درامية، طيفاً كاملاً من المشاكل التي واجهت يهود إسرائيل منذ إقامة الدولة. وتشمل هذه التوتر في العلاقات بين إسرائيل والعرب، وكذلك بين إسرائيل والدول الأخرى المنخرطة – مباشرة أو مداورة – في النزاع؛ والتوتر في العلاقات بين العناصر الدينية والعلمانية داخل إسرائيل، وفي الأساس المشكلة التي تبدو لي الأهم والأكثر جوهرية منها جميعاً: التوتر في الحياة الروحية لكل شخص، مفكر، سواء كان متديناً أم لا، والذي يعلق في مكان ما بين الطرفين القطبين حول مسألة هويته القومية والثقافية كيهودي. وهذه، في المقام الأول، مسألة قبوله أو رفضه لحقيقة موقعه بالذات داخل هذا المصير وهذه الثقافة. ومن ثم، فهي مسألة كونه قادراً على أن يجد التحقيق لحياته الفكرية ولجوهر وجوده في هذه الثقافة». ويشير شفايد إلى الآمال الكبيرة التي عُلّقت على «حرب الأيام الستة»، وإلى حالة الزهو التي عمت جمهور المستوطنين في إسرائيل، والتجمعات اليهودية في الخارج، جرّاء النصر العسكري الذي حققته الآلة العسكرية الإسرائيلية في تلك الحرب (انظر أعلاه: «حرب حزيران/ يونيو 1967»).[19] لقد اعتقدت القيادة الصهيونية، التي خططت لتلك الحرب ونفذتها بكفاءة عملية عالية، أن من شأن نتائجها الباهرة أن تحل مشاكل العمل الصهيوني الداخلية والخارجية، وبالتالي، تخرج إسرائيل من أزمتها، ليس على المستوى التكتيكي فحسب، وإنما على الاستراتيجي أيضاً. ففيها استكملت إسرائيل ما فاتها في حرب 1948 من احتلالها فلسطين كلها، بل أكثر من ذلك؛ كما أثبتت جدارتها العسكرية في نظر المركز لتولي الموقع المرموق في استراتيجيته تجاه الشرق الأوسط.

ولكن تلك الآمال خابت، كما هو معلوم، وبالتالي، فبقدر ما كانت شاهقة، هكذا كان الإحباط المترتب على خيبتها عميقاً. ويقول شفايد: «واليوم، في المقابل، كلما ابتعدنا أكثر عن طوفان مشاعر لحظة النصر، كلما أصبحنا نميل أكثر إلى

(19) Schweid, Eliezer, «Israel at the Crossroads», (op. cit.), pp.3-4.

التقويم المعاكس؛ وهو ارتداد إلى الموقف الذي كنا نحمله قبل حرب الأيام الستة. فالصراع بين إسرائيل والدول العربية يبدو لنا وكأنه لا مهرب منه إلى سلام مستقر. وتبدو جماعات الشتات مستغرقة في مسار سريع، لا يمكن التراجع عنه، من الاندماج في محيطاتها، من زاويتي النظر القومية والثقافية. والصدع بين المتدينين والعلمانيين يبدو وكأنه يتوسع ليقترب من نقطة القطع. والخطر في أن يفقد اليهودي المتدين ارتباطه بشعب إسرائيل، بينما يفقد اليهودي العلماني إحساسه بالولاء إلى تراث اليهودية الثقافي، قد أخذ يبدو وكأنه قريب من اليقين». لقد كتب شفايد هذا الكلام في أجواء حرب الاستنزاف، وقبل حرب 1973، وخلص إلى القول: «سواء جرى التلفظ بالكلمات أم أن السرّ المخيف ظل مكبوتاً في القلب، فإننا نواجه الاحتمال المرّ من الانهيار الكامل».[20] وقد جاءت حرب سنة 1973 لتعمق هذا الإحساس بخطر الانهيار، الأمر الذي تمخض عن تحولات سياسية واجتماعية ضخمة في السبعينات. وكان الانقلاب السياسي (1977)، ووصول الليكود إلى السلطة في إسرائيل، دليلاً على التشبث بالأهداف الصهيونية، وبالتالي، الإصرار على القفز فوق التناقض في التركيبة الصهيونية بين الدين والدولة. وفي الواقع، شهدت المرحلة اللاحقة لذلك الانقلاب السياسي بروز التيار الديني – القومي، الذي جرى التعبير عنه في التقارب بين الليكود والأحزاب الدينية – الصهيونية والحريدية، كما في الطفرة الاستيطانية في المناطق المحتلة سنة 1967. وكان كلما تعزز هذا التيار، وأوغل في ممارساته الاستيطانية، كلما أحدث اختلالاً في التوازن بين عناصر التركيبة الصهيونية التي كانت قائمة قبل الحرب، والذي بفضله تمكنت القيادة الإسرائيلية من الحفاظ على وحدة العمل الصهيوني إلى حدّ ما.

ويلخص شفايد الآمال التي راودت المستوطنين الإسرائيليين من الفرصة التي أتاحتها «حرب الأيام الستة»، فيقول: «تكمن الفرصة، بالطبع، في حقيقة وجودنا بالذات في كامل أرض إسرائيل. ويشير ذلك إلى هيمنة وزننا السياسي والعسكري في الشرق الأوسط، وإلى تعزز وضعنا الأمني، وإحياء إمكانية الهجرة والاستيطان، وتحقيق الرؤية الصهيونية بمعناها ونطاقها الأصليين الكاملين: عودة الشعب اليهودي إلى أرض آبائه. وتكمن الفرصة أيضاً في إمكانية ربط يهود العالم الدائم بإسرائيل كشتات يوفر الهجرة ويبني، مباشرة معنا، وطن الشعب اليهودي كله. وتكمن الفرصة في التماثل مع الشعب، ومع ما يحدث للشعب، ومع تراث الشعب. إنها فرصة لإصلاح ذات البين الروحية التي تفصل بيننا، ولإعادة بناء

(20) Ibid, pp. 4-5.

الظروف التي يستمدّ فيها كل يهودي إعالته من المصادر اليهودية». وفي المقابل، يطرح شفايد المخاطر المترتبة على نتائج تلك الحرب، وخاصة لناحية أنها لم تحقق أهدافها السياسية، ويقول: «إلا أن الخطر ليس أقل رهبة. وهو ذلك الخطر الكامن في تردي العداء بيننا وبين العرب وديمومته، وعلى تلك الخلفية، بيننا وبين القوى الأوروبية الشرقية، وأجزاء من الغربية كذلك. وهو الخطر الكامن في وضع أغلبية ضئيلة فوق أقلية كبيرة، وأغلبية محتلة فوق أقلية مقهورة. وينطوي ذلك الوضع بداهة على ميل متزايد نحو العسكرة والشوفينية، كما على تحوّل حياتنا إلى مهنة حرب وحشية من أجل البقاء. وهذا الوضع يستتبع الفقر الأخلاقي والثقافي، واليأس الداخلي، والاغتراب بين إسرائيل واليهودية العالمية، وبين اليهودي المفكّر وتراثه».[21]

وعلّل شفايد أسباب الأزمة التي واجهها المستوطنون في إسرائيل بعد حرب 1967 بالتأرجح بين الإقدام على انتهاز الفرصة التي وفرتها الحرب، وبين الإحجام عن مواجهة الأخطار التي تسببت بها. وانطلاقاً من صهيونيته الثقافية اليهودية، دعا كل يهودي، في إسرائيل وخارجها، إلى الاختيار الواعي في حسم موقفه من يهوديته، وبالتالي، من يهودية إسرائيل، وقال: «يولد المرء في اليهودية؛ ولكنه إلى أن يختارها كأسلوب حياة وكفلسفة، فإنها تبقى غير كاملة في داخله. فهو يعيش حياته اليهودية بقلب منقسم». وهو يرى أن الصهيونية، ونقيضها الاندماج، هما تعبير عن تطلّع اليهودي إلى «تطبيع» حياته، والتخلص من عبء هذا الانفصام، سواء بإقامة الدولة اليهودية أو الذوبان في المحيط. ولكن الدولة لم تحلّ هذه العقدة؛ فلا هي «طبّعت» حياة المستوطنين فيها، ولا هي خلصت التجمعات اليهودية من حالة الاستلاب التي تعيشها. ومهما يكن، فإنها في الواقع، وفي إحجام اليهود عن الإجماع حول الصهيونية، وبالتالي، «تجمع الشتات» في الدولة اليهودية، «تعبّر عن غياب الإرادة في الاختيار». وقال شفايد: «لم تقم دولة إسرائيل جرّاء مسارات تاريخية خارجية، مع أن أسباباً معينة جعلت ذلك ممكناً. لقد قامت لأن الحركة الصهيونية أرادتها. وبذلك، فإن استمرار وجود الدولة يتوقف على إدامة الإرادة في بقائها». ولأسباب مختلفة يرى شفايد أن هذه الإرادة «ضمرت» بعد إقامة الدولة، ولعل ذلك يعود إلى الإعياء، أو إلى القناعة بأن «الأمور لم تعد تتوقف على إرادة الأفراد، أو حتى على الإرادة الجماعية، أو أنه لم تعد هناك خيارات».[22]

(21) Ibid, pp. 5-6.
(22) Ibid, pp. 6-7.

إن إشارة شفايد إلى الترابط في المشروع الصهيوني بين ما يسميه «الإرادة الصهيونية» (الشق اليهودي)، وبين ما يرمز إليه تمويهاً بعبارة «المسارات التاريخية الخارجية» (الشق الإمبريالي)، لافتة للنظر، لأن قلة من المنافحين عن الصهيونية تتطرق إلى هذا الموضوع. وبالطبع، فهو يغلّب هذه الإرادة الذاتية على العوامل الخارجية، وبالتالي، فهو يعزو أزمة إسرائيل في حرب سنة 1967، وما بعدها، إلى ضمور هذه الإرادة، بل إلى فقدانها وزنها وتأثيرها؛ وهي مسألة ذات دلالة، لأنها تعني في الواقع غلبة سمة الثكنة على الدولة في إسرائيل. ويقول شفايد: «ومهما يكن، فقد توقعنا قبول استقلالنا ووحدتنا الخاصين كأمرين طبيعيين، وبذلك جازفنا بخسارة كل شيء كسبناه. ومرة أخرى وضعتنا حرب الأيام الستة في مواجهة المحتمل والخطر، ومرة أخرى أجبرتنا على الاختيار. وكان ذلك، بلا شك، وصولاً إلى نقطة أزمة... وكانت أزمة بالمعنى العادي للكلمة في أيامنا: حالة من الاضطراب الشديد... وإذا واجهنا الاحتمالات والأخطار بصراحة، فإننا سنختار الأمل. وإذا أهملنا تلك الخيارات، فإننا سنختار الثوران. بطريقة أو بأخرى، فالمسؤولية، للأحسن أو للأسوأ، تقع أولاً، وبادئ ذي بدء، علينا. ولذلك، يجب علينا مرة أخرى أن نمتلك الإرادة - الاختيار».[23] وبالطبع، فما يريده شفايد ويدعو إليه، هو خيار صيانة يهودية إسرائيل كعروة وثقى مع التجمعات اليهودية في الخارج، التي يعتبرها «أمة»، يجب الحفاظ عليها. إلا أن مواعظ شفايد الطوباوية، والتي سبقه إليها أحاد هعام، ذهبت أدراج الرياح؛ فالصهيونية الثقافية كانت صرخة في البرية، أطلقها أحاد هعام في حينه، في سياق لا يمت إليها بصلة في جوهره، وكذلك هي مواعظ شفايد في سياق الراهن الإسرائيلي.

إن اللافت للنظر في نتائج حرب 1967 أنها بينما حققت أحد أهداف الشق اليهودي من المشروع الصهيوني - «تكامل أرض - إسرائيل» - فإنها ضربت هدفاً آخر لا يقل أهمية - «وحدة شعب إسرائيل»، الأمر الذي يشكل دلالة واضحة على التناقض البنيوي في التركيبة الصهيونية. لقد كان من المفترض، لو صحّت تلك التركيبة، أن يكون احتلال كامل الأرض «الموعودة» عاملاً قوياً في توحيد «الشعب المختار». لكنه في الواقع أدى إلى عكس ذلك، إذ عمّق ذلك الاحتلال الانقسام في جمهور المستوطنين. وفي مقدمة كتابه - «الأصولية اليهودية في إسرائيل» - يقول أستاذ العلوم السياسية الأميركي، إيان لوستك، ما يلي: «فمن سخرية القدر أن تحوّل

(23) Ibid, p.7.

إسرائيل من بلد متميز بالاعتزاز القومي والثقافي والحميمية والاندفاع، إلى بلد شديد الانقسام على نفسه فيما يتعلق بالمسلّمات الأساسية بشأن حياته الاجتماعية، يمكن أن يرقى إلى آثار انتصار إسرائيل العسكري سنة 1967، ولا سيما ما ترتب عليه من احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة. ولو شئت التبسيط لقلت أن إسرائيل قد أنزلت، في حرب حزيران/ يونيو 1967، هزيمة سريعة نكراء بالعالم العربي، وبداية أزمة سياسية وثقافية بنفسها. ومن مظاهر التعبير عن هذه الأزمة استقطاب المشاعر والآراء بشأن المسائل الخطرة التي تواجه المجتمع الإسرائيلي. ذلك لأن الحماسة الدينية والعاطفية التي واكبت تجدد الاتصال بين اليهود وقلب يهودا التاريخي، وظهور فرص حقيقية للتسوية مع العالم العربي على أساس مقايضة الأرض بالسلام، مع تواصل خطر الشعور الوطني الفلسطيني، قد طرحت جميعها وأعادت طرح بعض المسائل التي لا أجوبة مشتركة عنها. والحق أنه قد بات من المستحيل على كثير من الإسرائيليين أن يجدوا حتى لغة مشتركة لمعالجة هذه المسائل».[24]

وتعود هذه المفارقة في التركيبة الصهيونية إلى الصحوة الأصولية التي أعقبت حرب سنة 1967، والتي راحت تتعزز في السبعينات، واكتسبت دفعاً قوياً بعد وصول الليكود إلى السلطة (1977)، الأمر الذي أدى إلى اختلال التوازن الذي كان قائماً في تلك التركيبة خلال العقدين السابقين للحرب. ويقول لوستك: «فبعد فترة هجوع دامت أكثر من ثمانية عشر قرناً، انتفض ذلك المزيج من التوقعات المسيحانية (أي تلك التي تنتظر مجيء المسيح - المترجم) والعمل السياسي النضالي، والانغلاق الفكري الشديد، والولاء المتفاني لأرض إسرائيل، الذي ميز فيما مضى تلك الفرقة من غُلاة اليهود أيام الرومان، فألهب مخيلة الألوف من الشباب الإسرائيلي ومن الصهيونيين العلمانيين المثاليين الخائبي الرجاء. فقد توصل الأصوليون اليهود من خلال استيطانهم المكثف وغير المرخص أحياناً في الضفة والقطاع، ومن خلال الوساطات والضغوط الفاعلة على الساسة الإسرائيليين والتأثير الأيديولوجي والثقافي في قطاعات واسعة من المجتمع الإسرائيلي، ومن خلال الاستعداد الدائم للتنكر لشرعية أية حكومة إسرائيلية تعمل من أجل الانسحاب من «أجزاء من أرض إسرائيل»، إلى اكتساب قدر من الأهمية في السياسة الإسرائيلية وفي بنية الشؤون العربية - الإسرائيلية، يناقض ضآلة عددهم النسبية. وعلى الرغم من الانقسامات في الصف العربي، وعدم استعداد الكثير من الفلسطينيين للمساومة،

(24) لوستك، الأصولية اليهودية، (مصدر سابق)، ص5-6.

فقد برزت حركة الأصولية اليهودية كأكبر عائق أمام أية مفاوضات جدّية تسعى لتسوية سلمية شاملة للنزاع العربي - الإسرائيلي».[25]

لقد بادرت إسرائيل إلى حرب سنة 1967 ضمن إجماع بين التيارات المختلفة فيها، لم يسبق له مثيل حتى في حرب سنة 1948 (انظر أعلاه: فصل «الدور الوظيفي»، باب «حرب حزيران/ يونيو 1967»). إلا أن النصر في تلك الحرب، وما ترتب عليه من تحولات في التجمع الاستيطاني الإسرائيلي، سرعان ما ضرب ذلك الإجماع، وليس على قضايا تكتيكية فحسب، وإنما على مسائل تتعلق بصلب التركيبة الصهيونية أيضاً. ويقول لوستك: «والحق أن الأصولية اليهودية قد أدت إلى رمي الدولة اليهودية في نزاع حقيقي بين السلطة المدنية والسلطة الدينية؛ نزاع يضع تقاليد الاشتراكية الديمقراطية بالبلد في مواجهة مخاطر لا سابق لها. وإن شقة الخلاف الأيديولوجي والفلسفي التي تفصل ما بين الأصوليين وحلفائهم من أصحاب سياسة ضم الأراضي وبين خصومهم الاشتراكيين الديمقراطيين والليبراليين من الحمائم، لعريضة وعميقة. وهي لم تظهر حتى الآن بصورتها الأوضح إلا فيما يتصل بالقرارات السياسية المتعلقة بالعرب. ولا يمكن فهم حدة هذا الصراع اليهودي - اليهودي إلا إذا نُظر إليها من حيث علاقتها بالمجتمع العربي الفلسطيني المتطور والنضالي والمتنامي بسرعة ضمن الحدود التي تحكمها إسرائيل. ولئن صرفنا النظر عن الصدامات العنيفة مع هذا المجتمع الضخم المقهور، فإن اليهود الإسرائيليين قد بدأوا يدركون بصورة متزايدة، ويخشون بصورة متزايدة، أن يفوق عدد العرب المقيمين في ظل الحكم الإسرائيلي عدد اليهود بعد أقلّ من خمسة عشر عاماً. ومن شأن الخوف والقلق اللذين يولدهما هذا التحول السكاني في نفوس السكان اليهود ككل أن يزيد في جاذبية دعوات الأصوليين إلى الاقتداء بما أنزله يشوع بن نون بالكنعانيين من تدمير وإذلال في حل «المشكلة العربية» المعاصرة».[26]

وكذلك، فقد خاضت إسرائيل تلك الحرب ضمن تنسيق مسبق وتعاون وثيق مع الولايات المتحدة، أي على أرضية تطابق مصالح شقي المشروع الصهيوني، اليهودي والإمبريالي. وكان النصر العسكري السريع الذي حققته في تلك الحرب تعبيراً صريحاً عن نضوج العلاقة الحيوية بين الشقين، اللذين أصاب كل منهما هدفه المباشر منها. فقد دمرت الآلة العسكرية الإسرائيلية جيوش الدول العربية المجاورة، وخاصة

(25) المصدر السابق، ص6-7.
(26) المصدر السابق، ص7-8.

مصر وسوريا، حليفتي الاتحاد السوفياتي؛ كما احتلت إسرائيل أراضي عربية جديدة واسعة، واعتقدت أنها حلت جميع مشاكلها العالقة، الاقتصادية والاجتماعية (انظر أعلاه: فصل «الدور الوظيفي»، باب «حرب حزيران/ يونيو 1967»). ولكن ذلك النصر في الواقع، على ضخامته، لم يخرج العمل الصهيوني من أزمته الاستراتيجية؛ فكان كلما تعزز الشق الإمبريالي منه، أي أصبحت إسرائيل «ثكنة» أكثر فأكثر، كلما احتدمت التناقضات في الشق اليهودي، أي في التركيبة الصهيونية الاستيطانية. وقد شهدت الفترة، ما بين حرب سنة 1967، التي تُوجت باحتلال القدس والنفخ في الصور عند حائط المبكى، كتعبير عن إحدى «علامات الخلاص»، وبين مقتل رابين (1995)، الذي قاد تلك الحرب، على خلفية اتفاق أوسلو، سلسلة من التقلبات الهامة في سيرورة المشروع الصهيوني. فعلاقات إسرائيل بالولايات المتحدة تعززت، وصولاً إلى الإعلان عن «التعاون الاستراتيجي» بينهما، على الرغم من الأزمات الآنية التي مرت بها (انظر أعلاه: فصل «المشروع الصهيوني والتسوية»). في المقابل، فإن العلاقات الداخلية في التجمع الاستيطاني الإسرائيلي تردت كثيراً، ولم تستطع التركيبة الصهيونية الكلاسيكية توفير الحلول، النظرية والعملية، للقضايا التي ثارت في إسرائيل بعد الحرب. لقد أدى تعزيز التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، عسكرياً واقتصادياً وثقافياً، إلى مسارين متعاكسين: الأول باتجاه الأمركة، وبالتالي، التخلي عن الشعارات التي رفعتها الصهيونية الكلاسيكية بجناحيها، العمالي والتنقيحي؛ والثاني، باتجاه السلفية، أي بروز الصهيونية الدينية، وبالتالي، العودة إلى ما قبل الصهيونية الهيرتسلية. وبمرور الزمن، راح الشرخ بين الاتجاهين يتوسع، وبالتالي، راحت أزمة الهوية الإسرائيلية تتعمق.

ولقد لخص المحاضر في قسم العلوم السلوكية في جامعة بن - غوريون (بئر السبع)، أوري رام، الذي ينتمي إلى تيار «ما بعد الصهيونية»، ويعدّ من «السوسيولوجيين الجدد»، هذا المسار، دون التطرق طبعاً إلى العلاقة الأميركية - الإسرائيلية وأثرها فيه، كالتالي: «احتلال مناطق الضفة الغربية في 1967 نفخ حياة جديدة في مبدأ «أرض إسرائيل الكاملة»، بل إنه منح الفرصة لشريحة اجتماعية جديدة (يقف في طليعتها خريجو المدارس الدينية) لحمل راية الاستيطان الطلائعي. ومن جهة ثانية، هيأ هذا الاحتلال الفرصة لتوسع اقتصادي غير مسبوق ولنشوء شريحة من «الأغنياء الجدد»، وفي الوقت نفسه، لانطلاق احتجاج «الجيل الثاني» الشرقي (الفهود السود)... وفي أخريات 1973، تخلصت إسرائيل من حرب «يوم الغفران»

بعد أن تكبدت خسائر فادحة. وكانت هذه الحرب «التقصير» (همحدال) الأمني الأكبر في تاريخ الدولة، الذي كابدت حركة «العمل» في أعقابه واحدة من أشد أزمات الشرعية في تاريخها. وأسهم «المحدال» بصورة حاسمة في سقوط حركة «العمل» عن سدة الحكم في 1977، وذلك للمرة الأولى بعد عشرات السنوات من السيطرة الراسخة. وارتبط صعود اليمين إلى الحكم بتسريع ثلاث عمليات رئيسية (تزامنها التاريخي لا يدل على تناسبها البعيد المدى): الأولى - تعاظم الاحتجاج السياسي الشرقي وصعود مركز الثقافة الشرقية ورموزها. والثانية - تسريع وترسيخ الاستيطان في المناطق المحتلة، وتعمق تأثير المعسكر الديني - القومي على الخطاب السياسي عموماً؛ والثالثة - توسع نطاق نشاط المنظمات التجارية وشريحة المستثمرين والمديرين المؤيدين للاقتصاد الليبرالي».[27] وهذه «العمليات» الثلاث، وكل منها لخصوصيتها الإسرائيلية، تتناقض مع التركيبة الصهيونية التي أدت إلى إقامة إسرائيل، وحكمت سيرورتها، بقيادة حركة «العمل»، خلال العقود الثلاثة الأولى على قيامها. وهي إن دلت على شيء، فبالتأكيد ليس على تطوير التركيبة الصهيونية الكلاسيكية بما يتناسب مع الواقع المتغير، وإنما على الخروج عنها، على أرضية الواقع الذي تشكل بفعلها.

وعرض رام للأزمات الدورية التي انتابت إسرائيل خلال الثمانينات والتسعينات، دون أن يربط بين إنجازات الشق الإمبريالي من المشروع الصهيوني، بدءاً بالمعاهدة المصرية - الإسرائيلية، ومروراً باتفاق أوسلو، وانتهاءً بالمعاهدة الأردنية - الإسرائيلية، وبين إخفاقات الشق اليهودي في نفس الفترة. وهو بذلك لا يختلف كثيراً عن أترابه من الباحثين «النقديين» الجدد في إسرائيل، سواء في حقل التاريخ أم علم الاجتماع. وبالنسبة إلى الثمانينات، قال رام: «ففي النصف الأول من سنوات الثمانينات تخبط حكم «الليكود» في «مستنقعين»: مستنقع حرب لبنان ومستنقع التضخم المالي. ولحرب لبنان أهمية استثنائية في تاريخ الثقافة السياسية في إسرائيل، إذ لم تسبقها حرب انقسم الرأي العام تجاهها كما انقسم في هذه الحرب». ومنذ سنة 1985، وجراء تشكيل حكومة «وحدة وطنية» (ليكود - معراخ)، من جهة، وإدخال «إصلاح اقتصادي» بضغط أميركي (انظر أعلاه: باب «السياسة الاقتصادية»)، من

(27) رام، أوري، «الذاكرة والهوية: سوسيولوجيا نقاش المؤرخين في إسرائيل»، الكرمل، 51، 1997، ص 225-226. (ترجمة أنطوان شلحت، عن المجلة الفصلية «نظرية ونقد» (بالعبرية)، عدد8، صيف 1996، والتي تصدر عن «معهد فان لير» للأبحاث في القدس).

جهة أخرى، تحلحلت الأزمة نسبياً، دون أن تجد لها حلاً جذرياً. وقال رام: «مع ذلك استمر التطور نحو «اليمين» في الميدان الاجتماعي – الاقتصادي، وبدأت مؤسسات حركة «العمل» التاريخية وقيمها تتقوض وتتلاشى تحت وطأة هذا التطور، وأخذت أخلاق «الخصخصة» التي تقودها البرجوازية الجديدة تحتل الفراغ الناشئ عن هذا التلاشي». وجاءت الانتفاضة الشعبية الفلسطينية لتعمق أزمة إسرائيل، داخلياً وخارجياً. وعنها قال رام: «وفي 1987، تفجرت حرب شكلت موضع خلاف عميق عندما انطلقت الانتفاضة الفلسطينية الشعبية ضد استمرار السيطرة الإسرائيلية في المناطق. هذه الوضعية عاظمت «مؤتمر فيتنام»، الذي كانت بدايته الواضحة في حرب لبنان». وأشار رام إلى أزمة إسرائيل أثناء حرب الخليج الثانية(1991) ، «التي تعرض فيها الأمن الإسرائيلي الذاتي إلى ضربة موجعة أخرى بانكشاف جبهته الداخلية الرخوة أمام الصواريخ المنطلقة من العراق». وعرض بشكل خاطف وسطحي لمسار مفاوضات التسوية في التسعينات، وما تم إنجازه فيها، من دون التطرق إلى منعكسات تلك المفاوضات على الوضع الداخلي في إسرائيل (انظر أعلاه/ فصل «المشروع الصهيوني والتسوية»). [28]

وبدون أن يعالج جذور تلك الأزمات في التركيبة الصهيونية، أو يربط بين تجلياتها حتى، وخاصة على صعيد العلاقة بين استقرار أوضاع إسرائيل الداخلية، وبين نشاطها الخارجي على قاعدة التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، يخلص رام إلى توصيف نتائجها كالتالي: «هكذا نجد أنه بين النفخ في الصور في 1967 وبين طلقة المسدس في 1995 أخذ الإجماع القومي الصهيوني المألوف يتصدع. وإزاء الهوية القومية الصهيونية، التي كانت مهيمنة تماماً حتى سنوات الستينات المتأخرة، بدأت تنتصب منذ سنوات السبعينات على خلفية الأحداث والسيرورات التي استعرضناها أعلاه بنظرة طائر، بدائل رئيسية أخرى في الثقافة السياسية الإسرائيلية. وما يهمنا منها هنا بديلان، إذا كان من السابق لأوانه اعتبارهما كذلك، فإنه لا يمكن عدم القطع بكونهما اتجاهين يدفعان نحو تغيير جوهري في الهوية الإسرائيلية وفي الوعي التاريخي الإسرائيلي... الاتجاه الأول تطور في السبعينات، ويمكن تسميته باسم «الصهيونية الجديدة» (نيو صهيونية). وهو اتجاه يشدد على أرض إسرائيل مقابل دولة إسرائيل، على اليهودية مقابل الإسرائيلية، وعلى الانتماء الاثني مقابل الانتماء المدني. والطليعة السياسية لهذا الاتجاه تمثلت في حركة «غوش إيمونيم»، التي يشعّ تأثيرها على كل ما يسمى بـ «المعسكر

(28) المصدر السابق، ص226.

القومي». والاتجاه الثاني ظهرت مؤشراته الأولى في الثمانينات، ويمكن تسميته باسم «ما بعد الصهيونية». وهو اتجاه يشدد على حقوق الفرد مقابل الولاء الجماعي، على الطبيعية مقابل الخصوصية («شعب الله المختار»)، وعلى الحاضر مقابل الماضي. والطليعة السياسية لهذا الاتجاه تمثلت في حركة «يوجد حدّ»، غير أن حقل التأثير هنا أوسع بكثير ويشمل اتجاهات مدنية وحقوقية مختلفة». [29]

ولا يختلف رام كثيراً عن غيره من الباحثين في تقويم الوضع الراهن في إسرائيل، الذي على أرضيته تتفاعل أزمة الهوية فيها. فهو يؤكد «أن الصهيونية «الكلاسيكية» ما تزال تشكل، وستبقى كذلك في المدى المنظور، الوعي المهيمن المعلن في أوساط الغالبية التي تعرّف نفسها بأنها يهودية». وذلك على الرغم من أن «البديلين السالفين يشقان لنفسيهما مسارات في تعريف الهوية وفي الوعي التاريخي المعاش في إسرائيل». ولعل ذلك أحد أهم أسباب أزمة الهوية والوعي في أوساط المستوطنين اليهود، حيث التركيبة الصهيونية الكلاسيكية، التي وصلت إلى طريق مسدود في سيرورة الكيان الاستيطاني الإسرائيلي، تستعصي على التلاشي في غياب أيديولوجية بديلة مؤهلة لاستقطاب تلك الغالبية اليهودية. وبهذا، لا تختلف الصهيونية عن غيرها من الأيديولوجيات التي فات عليها الزمن، ولكنها تبقى قائمة كحجر لا يجد من يقلبه. وفي الواقع، فإنه لولا فقدان الصهيونية الكلاسيكية مغزاها، لما توفرت الأرضية لبروز البدائل لها، والتي يجمعها القاسم المشترك من الاعتراض عليها. وعن ذلك يقول رام: «إنه رغم الفوارق القطبية التي عرضناها بين اتجاهي الصهيونية الجديدة وما بعد الصهيونية ثمة قاسم مشترك بينهما في صورة الاعتراض على فوقية الدولة في الثقافة السياسية الإسرائيلية. بهذا المفهوم فإن الاتجاهين، معاً، يندرجان ضمن اتجاه ما بعد الدولة. ويرتكز هذا الاعتراض من الجناح اليميني على مبدأ القومية الاثنية، بينما يرتكز من الجناح اليساري – الليبرالي على مبدأ حرية الفرد وحقوقه. ويمكن القول أن الرؤيتين تتشعبان من مفترق تاريخي واحد، هو مفترق الانتقال من دولة مجنّدة إلى مجتمع مدنيّ». [30] وتجدر هنا الإشارة إلى أن التوليفات التي صاغتها الصهيونية في تركيبتها، إنما جندت في خدمة هدف الدولة، التي تفترق الآراء حول هويتها في هذه المرحلة التي يعتبرها رام انتقالية. وإذا كانت غالبية المستوطنين الإسرائيليين تتشبث بالدولة، وتتوسل الصهيونية الكلاسيكية أساساً لها، فمن الطبيعي أن يتسبب الافتئات عليها في أزمة عميقة.

(29) المصدر السابق، ص 226-227.
(30) المصدر السابق، ص227.

وإذ يجمع البديلين قاسم مشترك في المنطلق، هو الاعتراض على الصهيونية الكلاسيكية، فإن بينهما هوّة واسعة في المضمون والمآل، خاصة بالنسبة إلى الهوية في إسرائيل. ويميز رام بين الاتجاهين بقوله: «اتجاه الصهيونية الجديدة هو حركة متقوقعة، قوموية – عنصرية ومعادية للديمقراطية، تسعى إلى إعلاء السياج المحيط بالهوية الإسرائيلية، وتتغذى على تعاظم نفوذ الصراع الإقليمي وانخفاض مستوى الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي الكوني. أما حركة ما بعد الصهيونية فإنها اتجاه نحو الانفتاح الحر، يسعى إلى خفض سياج الهوية الذاتية باتجاه دمج «الآخرين» فيها. وهو يتغذى، حصراً، على انخفاض نفوذ الصراع الإقليمي وارتفاع مستوى الاندماج الكوني». ومع أنه من المفترض أن تكون إسرائيل «ديمقراطية» بالولادة، أو حتى قبلها، فإن رام يعتبر نشوء هذه الاتجاهات، في السبعينات والثمانينات، «جزءاً من سيرورة أكثر شمولاً هي دمقرطة إسرائيل، ويمكن اعتبارها أيضاً سيرورة ما بعد الصهيونية»، ويقول: «بكلمات أخرى سيرورة تنويع الهوية الجماعية وخفض سياج الانتماء إليها: جماعات مختلفة – سواء كانت نُخباً منافسة من اليمين (قومويين يهود) أو من الوسط (البرجوازية، الطبقة الجديدة)، أو كانت جماعات منبوذة (يهود الشتات) ومغبونة (نساء) وهامشية (متدينين) ومضطهدة (شرقيين) أو مقموعة (فلسطينيين) – إضافة إلى نزوعات مختلفة كان صوتها، حتى الفترة الأخيرة، عرضة للإسكات أو الابتلاع أو التهميش، وباتت تنتصب في الفضاء الشعبي وتصوغ رواياتها وتسردها. و«حقائق» هذه الجماعات منفصلة بصورة طبيعية، أو على الأصح بصورة تاريخية، عن «الحقيقة» المهيمنة السابقة. ومثل الحركة الصهيونية عموماً، ومثل حركة «العمل» في أوج صعودها، تنشغل الآن جماعات اجتماعية أخرى، أو جماعات ذات نزعات أخرى، في التعريف المجدّد لواقعها وللمجتمع الإسرائيلي. وخلال ذلك تقوم هذه الجماعات بـ«ابتكار تقاليد» لنفسها، أي بتفسير ماضيها من جديد». [31]

في الواقع، فإن الدراسات الإسرائيلية التي ظهرت في العقد الأخير، والتي تُحمل «حرب الأيام الستة» مسؤولية ما آلت إليه التركيبة الصهيونية بعدها، تثير الاستغراب، خاصة وأنه يصعب التنبؤ بمآل تلك التركيبة فيما لو لم تقع الحرب. فجذور أزمة تلك التركيبة كانت سابقة للحرب، وحتى لقيام إسرائيل نفسها، بواقع أن الإعلان عن قيامها في حينه جاء لإخراج العمل الصهيوني من مأزقه (انظر أعلاه: «مقدمة الفصل»). ولكن قيام الدولة لم يحل ذلك المأزق، الذي زادته عمقاً حرب

(31) المصدر السابق، ص227.

السويس (1956)، و التي بادرت إليها القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية، على أمل تعزيز مرتكزات «الأمن الاستراتيجي» للدولة، سواء في شقها اليهودي أم الإمبريالي. وبالفعل، فإن حرب 1967 كانت في الجوهر تكراراً لحرب السويس بشروط أفضل (انظر أعلاه: فصل «الدور الوظيفي»). وبينما تعرضت الرواية الرسمية الإسرائيلية عن حرب 1948 للنقد من قبل جماعة محدودة من «المؤرخين الجدد»، الذين كشفوا زيفها، فإن حربي 1956 و1967 لا تزالان في حيز «التابو»، وبالتالي، فالتعليقات على الرواية الرسمية بشأنهما لا تزال محصورة في تحليل نتائجهما، دون التطرق إلى أسبابهما الحقيقية. لقد حمّلت هذه الرواية حليفتي إسرائيل المسؤولية عمّا آلت إليه حرب السويس، لكنها ركزت، ولا تزال، على أن إسرائيل خاضت حرب 1967 بمفردها، ولأسبابها الخاصة المتعلقة بمرتكزات أمنها الاستراتيجي. وهذه الرواية لا تزال تعتبر حرب 1967 دفاعية، أقدمت عليها إسرائيل كضرورة حيوية لبقائها، الأمر الذي يتقبله الباحثون الإسرائيليون، بمن فيهم «المؤرخون والسوسيولوجيون الجدد»، كمسلمة. وإذ لا يماري أحد منهم في نتائجها العسكرية الباهرة، فقد برزت في العقد الأخير تساؤلات حول آثارها على المستوطَن الإسرائيلي. وفي محاولة الإجابة على تلك التساؤلات، يتجاهل الباحثون الإسرائيليون «الدور الوظيفي» لإسرائيل في إطار «التعاون الاستراتيجي» مع الولايات المتحدة، وأثره على التركيبة الصهيونية الكلاسيكية، وبالتالي، على مرتكزات الهوية الإسرائيلية، وإمكان الجمع بينها في وحدة سياسية على أرضية تلك التركيبة.

فلأسباب متعددة، ليس أقلها الإصرار على تكريس الوعي الزائف حول التوليفة الصهيونية، ينفر الباحثون الإسرائيليون، سواء «القدامى» أو «الجدد»، من وضع «الدور الوظيفي» الإمبريالي لإسرائيل في إطاره الصحيح ضمن مرتكزات أمنها الاستراتيجي. ومن هنا، يبقى خطابهم مبتوراً، ولا يصمد أمام النقد الموضوعي الجاد، إذ تفوح منه رائحة الذرائعية والتبرير. وفي الواقع، فالعملية الثقافية الإسرائيلية بمجملها، بما في ذلك الرواية التاريخية والصحافة والأدب والفنون عامة، كانت، ولا تزال إلى حد كبير، مجندة في خدمة تدعيم منطلقات التوليفة الصهيونية. وبالطبع، فالخارجون عن السرب يتعرضون للنبذ والتهميش؛ والأمثلة على ذلك كثيرة، من يشعياهو ليبوفتش إلى «المؤرخين والسوسيولوجيين الجدد». واللافت للنظر جداً هو غياب الرواية العربية تماماً عن أعمال الباحثين الإسرائيليين عامة، سواء منهم التقليديون أو المحدثون. وفي حالة حرب 1967، لا يربطون أبداً بين توثيق العلاقة الإسرائيلية –

الأميركية، وبالتالي، عسكرة المستوطَن، وبين التناقضات التي برزت في التركيبة الصهيونية داخله. وإذ يشيرون إلى تصاعد الخطاب الديني وبروز «الصهيونية الجديدة» السلفية، فإنهم لا يرون صلة ذلك بتهافت القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية، الحاكمة باسم الصهيونية الكلاسيكية، على تحويل إسرائيل إلى «ثكنة استيطانية» في خدمة المصالح الأميركية، بكل ما يترتب على ذلك من أمركة النظام الإسرائيلي. ومهما يكن، فالواقع الموضوعي يشير بكل وضوح إلى أن «حرب الأيام الستة»، التي كان من المفترض أن تحل مشاكل إسرائيل، وتعزز مرتكزات التركيبة الصهيونية، لم تحقق أهدافها المرجوة، وبالتالي، أدت إلى نتائج عكسية. وجاءت حرب 1973 لتفاقم أزمة إسرائيل الداخلية، وتضرب هيبة القيادة السياسية/ العسكرية، وتسفّه مقولاتها الصهيونية الكلاسيكية، وتدفع جمهور المستوطنين فيها نحو مزيد من الاستقطاب.

وإذ يشير الباحثون إلى تعاظم النزعة الدينية في أوساط المستوطنين الإسرائيليين جراء احتلال الأماكن المقدسة في التراث اليهودي، وإلى أثر ذلك على التوازن السابق داخل التركيبة الصهيونية، فإنهم لا يتطرقون إلى تعزيز مسار العسكرة، وبالتالي، الأمركة في إسرائيل، الذي قاده العلمانيون. فبالإضافة إلى الاحتلال، الذي وسع القاعدة الاستيطانية، ونفخ روحاً جديدة في الخاص اليهودي من التركيبة الصهيونية، أدت حرب 1967 إلى تعزيز دور «الثكنة» في إسرائيل، أي أنها دفعت باتجاه تجذير العام الصهيوني، الأمر الذي جرى التعبير عنه في رفع مستوى «التعاون الاستراتيجي» الإسرائيلي – الأميركي. وكان كلما أوغل كل اتجاه في سبيله، كلما احتدم التناقض بينهما، وبالتالي، ارتفعت حدة الصراع بينهما، الأمر الذي أفقد التركيبة الصهيونية السابقة للحرب القدرة على الجمع بينهما في مسار موحد ومنسجم. فمن جهة، كانت القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية تدفع باتجاه تعميم الخاص اليهودي، عبر دمج إسرائيل في الاستراتيجية الكونية للمركز الإمبريالي الأميركي، لكي تبرر «العلاقة الخاصة والمتميزة» مع الولايات المتحدة، بإثبات أنها ذخر للمركز وليست عبئاً عليه. وفي المقابل، حفز الاحتلال النزعات الدينية اليهودية في المستوطَن، التي هي في الجوهر محاولة لتخصيص العام، عبر توظيف مردود نشاط الأداة العسكرية الإسرائيلية، التي يرعاها المركز الإمبريالي، في تعزيز يهودية الدولة. وكان طبيعياً أن تتسع الهوة بين النزعتين؛ فواحدة تعمل على استخدام يهودية الدولة لتعزيز دورها الإمبريالي، والأخرى تسعى إلى استغلال الدور الوظيفي للدولة في تعزيز

يهوديتها. وبذلك، بدأ الافتراق بين شقي المشروع الصهيوني في التركيبة الصهيونية – اليهودي الاستيطاني والإمبريالي الأممي. وعلى أرضية هذا الافتراق راحت الأحزاب الدينية تشجع أتباعها على الانخراط في القوات العسكرية الإسرائيلية، وكأنها تبني جيشها الخاص من طلاب المعاهد الدينية التابعة لها، والمعروفة باسم «يشيفوت هسدير»؛ فتعاظم عدد معتمري الطواقي في الجيش.

وفي الواقع، فإن حرب 1967، وما ترتب عليها من كلام عن «التسوية»، قد سرّعت مسار الاستقطاب في المستوطَن الإسرائيلي، ولكنها لم تخلقه من العدم، إذ كان قائماً من قبل، دون أن يطفو على السطح لأن الجانبين اعتبرا أن المشروع الصهيوني لم يستكمل بعد، وبالتالي، فالوضع القائم مؤقت. أما بعد إنجازات تلك الحرب، وما بعثته من آمال استكمال ذلك المشروع، من جهة، وما أثارته من مخاطر «التسوية» على تجسيد تلك الآمال، من جهة أخرى، فقد تسارع مسار الاستقطاب. وبذلك، برز التناقض بين دعاة «دولة إسرائيل» المتعاونة استراتيجياً مع الولايات المتحدة، وبين دعاة «أرض إسرائيل اليهودية»، بصرف النظر عن الدور الوظيفي لإسرائيل في الاستراتيجية الكونية الأميركية. فاستمرار «التعاون الاستراتيجي» مع الولايات المتحدة، كان يستلزم مزيداً من انخراط إسرائيل في المشاريع السياسية الأميركية، الأمر الذي يخضع الشق اليهودي من المشروع الصهيوني لإملاءات الشق الإمبريالي، بما ينطوي عليه ذلك من انسحاب، جزئي أو كلي، من الأراضي العربية التي احتلت في تلك الحرب. وفي المقابل، فإن تجسيد النزعات الدينية «القوموية»، التي تعاظمت بعد الحرب، يقطع الطريق على تلك المشاريع «التسووية»، ويصطدم بالسياسة الأميركية، أي يضع الشق اليهودي من المشروع الصهيوني في مواجهة الشق الإمبريالي. وفي المحصلة، كان كلما تطابقت إسرائيل أكثر مع السياسة الأميركية خارجياً، كلما اختل التوازن بين عناصر التركيبة الصهيونية التقليدية داخلياً، والعكس بالعكس. ونظراً لحيوية العلاقة مع الولايات المتحدة، من جهة، ومركزية يهودية الدولة في إسرائيل، من جهة أخرى، لم تعد التركيبة الصهيونية القائمة مهيأة للحفاظ على التوازن بينهما في مسار «التسوية». وكان كلما تقدم هذا المسار، كلما احتدم التناقض بينهما، الأمر الذي انعكس صراعاً على هوية الدولة ومغزى يهوديتها، وبالتالي، «ما هو، بل من هو، اليهودي؟».

إنه من الغريب حقاً في سيرورة المستوطَن الإسرائيلي، أن تكون الحرب التي اعتُبرت ضرورة حيوية له، ونتائجها ذروة نجاحه في تحقيق أهداف المشروع الصهيوني،

سواء في شقه اليهودي أو الإمبريالي، هي أيضاً التي خلخلت مرتكزات التركيبة الصهيونية التي قام عليها. لقد عززت إسرائيل علاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، وهو ما كانت قيادتها السياسية/ العسكرية تسعى إليه منذ قيامها، إذ أثبتت آهليتها في نظر المركز لأداء الدور المطلوب منها في إطار استراتيجيته الكونية. وكذلك، فقد احتلت ما اصطلح مستوطنوها على تسميته «أرض إسرائيل الكاملة»، وهو الحد الأقصى الإقليمي الذي ظلوا يتطلعون لحيازته. ومع ذلك، فإن هذا الإنجاز الضخم، بدلاً من تعزيز أواصر الوحدة السياسية بينهم، أدى إلى تعميق عناصر الفرقة في صفوفهم. وفي المسارات السياسية اللاحقة، لم تستطع الصهيونية الكلاسيكية أن توفر الأجوبة على المسائل التي أثارتها الحرب، وما تمخضت عنه من احتلال. فلا هي استطاعت، من أرضية «الدولة اليهودية»، أن تبرر دورها الوظيفي في إطار التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، ولا هي، على قاعدة ذلك الدور، نجحت في تحقيق إجماع حول سلوكها في المناطق المحتلة عام 1967. ولأنها وقفت عاجزة عن إنجاز تسوية على أرضية المشاريع التي طرحت بعد الحرب، فإنها لم تستطع التصدي بنجاح للصهيونية الدينية ونشاطها الاستيطاني. وشعار «دولة إسرائيل اليهودية الديمقراطية»، الذي ظلت الصهيونية الكلاسيكية تتشبث به، لم يصمد أمام شعار الصهيونية الدينية الجديدة، «أرض - إسرائيل، لشعب إسرائيل، تحت راية توراة إسرائيل». وفي مرحلة «قرار اللاقرار» الطويلة، استطاعت الصهيونية الدينية أن تكرس شرعيتها، وأن تثبت وجودها السياسي في الواقع الإسرائيلي، سواء عبر الاستيطان في المناطق المحتلة، أو الحضور السياسي في المؤسسة الحاكمة. وبذلك شقت طريقها لطرح نفسها بديلاً عن الصهيونية الكلاسيكية التي راحت تفقد مبرر وجودها الفعلي، على الرغم من استمرار انتشارها الاسمي.

وكانت حركة «غوش إيمونيم» (انظر أعلاه: «الأحزاب في إسرائيل»)، التي برزت بعد حرب 1973، ونتيجة لها، هي التعبير الأكثر دلالة على انسداد الأفق أمام الصهيونية الكلاسيكية. وفي هذا السياق يقول إريك كوهين: «قبل سنة 1967، كان عدد صغير فقط من أتباع الحاخام أبراهام يتسحاق هكوهين كوك، حاخام فلسطين الانتدابية الأكبر المتوفى، يروّج للصلة بين المشروع الصهيوني والتطلعات المسيانية. وفي ضوء منعطف الأحداث الدرامي، أصبح التأييد لهذه الصلة أوسع تقبلاً. وأضفى التنافر الذي نجم عن تجربة «حرب يوم الغفران» المريرة انعطافاً سياسياً جديداً على مثل تلك الآمال المسيانية، تمخض عن بروز «غوش إيمونيم» بصفتها الحركة الأيديولوجية

الجديدة، الأكثر حيوية ونشاطاً في فترة الدولة. وقد أسهمت أيديولوجية «غوش إيمونيم» من «التدين الصهيوني»، الذي يدمج الفكرة الصهيونية في اللاهوت الخلاصي الأوسع، كثيراً في إضعاف المركّب العلماني في التركيبة الصهيونية الأصلية». ويرى كوهين أن هذا التطور شكل أساساً لانقسام جديد في صفوف المستوطنين، حل فيه العامل الديني الجديد محل الاثني السابق. وإذ كان بالإمكان نزع الشرعية عن الانقسام الاثني، فإن ذلك مستحيل بالنسبة إلى الانقسام الديني، «خاصة وأن التيارات الدينية الجديدة تبنت التطلعات القومية الصهيونية، وترجمتها بمصطلحات دينية». وقال كوهين: «إن أية محاولة، سواء من جانب المعسكر العلماني أو الديني، لإثارة مسألة الطبيعة الدقيقة للهوية اليهودية في إسرائيل، من شأنها أن تقود إلى نتائج سياسية خطيرة، وأن تستحضر شبح الصراع الثقافي، كما أظهرت مراراً القضية المتفجرة المحيطة بمسألة «من هو اليهودي؟». وبذلك يمكن توقع أن يبقى الانقسام العلماني - الديني سمة دائمة للجماعة اليهودية في إسرائيل». ورجّح كوهين أن يصبح التفسير الديني الجديد لمغزى دولة إسرائيل بديلاً رائجاً أكثر فأكثر عن المفهوم الصهيوني الكلاسيكي الذي كان مقبولاً في السابق، حتى على الصهيونيين الدينيين.(32)

لقد وضعت «الصهيونية الجديدة» السلفية «الدولة اليهودية الديمقراطية»، التي تبنتها الصهيونية الكلاسيكية وفق مواصفاتها، في موقع الدفاع عن النفس أمام زحف التيار الديني على مؤسساتها وأنظمتها. ولأنها لم تجرؤ على فصل الدين عن الدولة، خشية العواقب المترتبة على الإخلال بالمبدأ المعروف تقليدياً باسم «الوضع القائم» (انظر أعلاه: باب «الدين والدولة»)، وبالتالي، مواجهة مسألة «من هو اليهودي؟» التفجيرية، فقد اضطرت الدولة إلى الرضوخ لابتزاز السلفيين، فكانت «كمن أدخل الدب إلى كرمه». وإزاء سطوة السلفيين السياسية، التي تعاظمت جراء امتدادهم الشعبي، وبالتالي، ازدياد قوتهم في المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة، راحت القوى العلمانية، في غياب الدستور، تحتمي بالمحاكم في مواجهة المدّ الديني، خاصة فيما يتعلق بمبادئ الديمقراطية الأساسية وحقوق الإنسان. ويقول كوهين: «وبالفعل، فقد أصبحت المحاكم في السنوات الأخيرة المدافعة الرئيسية عن قيم الديمقراطية والحقوق المدنية في إسرائيل. ويشهد اللجوء المتكرر إلى الوسائل القانونية لحماية القيم والحقوق العالمية في المجال العام على الضغط الذي يمارَس على تلك القيم والحقوق من قبل المحيط

(32) Cohen, Erik, «Israel as a Post- Zionist Society», (op. cit), pp.208-209.

ذي النزعة الانفرادية.[33] ولا غرو أن أصبحت المحاكم عامة، ومحكمة العدل العليا خاصة، مستهدفة من قبل جمهور الأصوليين، الذين يريدون استبدالها بالمحاكم الشرعية. وبينما أصبح الأصوليون يجاهرون بموقفهم من الدولة وسياستها وقوانينها ومحاكمها، ويستمدون العون من الأحزاب اليمينية «القوموية»، فإن العلمانيين في تراجع مستمر أمامهم، الأمر الذي يخلخل المرتكزات التي قامت عليها الصهيونية الكلاسيكية، والتي غلبت عليها السمة العلمانية. ومؤخراً، فتحت الأحزاب الدينية النار على «قانون العودة»، بذريعة الأعداد الكبيرة من غير اليهود بين المهاجرين الروس، الذين يدعي البعض بأن نسبتهم تصل إلى 60٪ من المجموع. وبذلك فهم يتحدون التركيبة الصهيونية في أحد أهم عناصرها، ويمهدون لفتح الصراع مجدداً حول مسألة «من هو اليهودي؟»، الأمر الذي من شأنه أن يعمق أزمة الهوية في إسرائيل.

ويلخص كوهين وضع الصهيونية الكلاسيكية بعد حرب 1967 قائلاً: «خلال فترة ما بعد 1967، فشلت الصهيونية في الاستجابة الخلاّقة للمشاكل التي طرحها احتلال إسرائيل للمناطق. وإذ ظلوا عالقين في معضلة الدعوة إلى دولة يهودية وديمقراطية في آن معاً، فقد فشل القادة الصهيونيون في اقتراح حلّ قابل للتطبيق لمشكلة الاحتلال وللمسألة الفلسطينية. فلم يُطرح حل يمكن الدفاع عنه بشكل مقنع في المصطلح الصهيوني الكلاسيكي. وقد أسهم هذا الشلل الأيديولوجي في استمرار وضع المناطق المحتلة دون تسوية، الأمر الذي أثار بدوره الثورة الفلسطينية المعروفة باسم «الانتفاضة». وعجز الأيديولوجية السائدة عن الاستجابة الخلاقة للمشكلة أسهم في هبوط صلتها بموضوع تشكيل الرأي العام الإسرائيلي. ومن هنا، ومع أن كثيرين من يهود إسرائيل ظلوا صهيونيين اسماً، فإن الصهيونية قد أصبحت إلى حد كبير لا صلة لها كإطار أيديولوجي بموضوع آرائهم وأفعالهم المتعلقة بالمعضلات الأكثر التهاباً التي تواجه إسرائيل. ومع ذلك، وحتى وإن فقدت الصهيونية كثيراً من صلتها بالموضوع بالنسبة إلى الكثيرين من الناس، فإن قلة منهم مستعدة للاعتراف علناً بأنها لم تعد صهيونية. وبالفعل، فإن مثل هذا الاعتراف قد يعتبر على نطاق واسع بأنه قريب من الخيانة أو الكفر. وبذلك، ظلت الصهيونية إيماناً لفظياً، مهماً كرمز في تشكيل الهوية الشخصية وفي التعريف الرسمي للجماعة السياسية اليهودية في إسرائيل. ولكن الكثير من صلتها بالموضوع وملاءمتها للوضع الإسرائيلي الراهن قد تقلص». وخلص كوهين إلى القول: «وفوق ذلك، فالصهيونية لا تزال تخدم العديد من الأفراد، والحركات،

(33) Ibid, p.209.

والمنظمات، كوسيلة لإضفاء الشرعية على مطالبهم بفوائد وامتيازات خاصة، وللدفاع عن مصالحهم المكتسبة. ولأن هذا النشاط قد أصبح إحدى وظائف الصهيونية الرئيسية، فقد تغيرت طبيعتها جذرياً: فالصهيونية، التي انطلقت كـ «يوتوبيا»، كرؤية ومخطط لمجتمع مثالي في المستقبل، قد تحولت في نهاية المطاف إلى «أيديولوجيا»، بالمعنى الضيق، وإلى وسيلة توظفها الجماعات الراسخة والمهيمنة في الدفاع عن كل من مصالحها والوضع القائم».[34]

لقد أصبحت الصهيونية الهيرتسلية شيئاً من الماضي في إسرائيل، ولم تعد القوة المحركة للعديد من أوجه نشاطها الرئيسية. إلا أن هذا المستوطَن لم ينتج البديل عن تلك الصهيونية، القادر على تشكيل إجماع حول رايته ومقولاته. واللافت للنظر أن جمهور المستوطنين العريض في إسرائيل لا يعي عمق الأزمة الأيديولوجية التي يعيشها، وهو يستمر في التلطي وراء شعارات الصهيونية التي أدركها الغفاء، ويحافظ عفوياً على الولاء اللفظي لمقولاتها البالية. ويقول كوهين: «هناك القليل من النقاش الصريح لفرضيات الأيديولوجيا الأساسية، على الرغم من المناظرات الشرسة حول قضايا معينة، مثل مكانة الدين في المجتمع ومستقبل المناطق المحتلة. ويتعلق عدم الرغبة في طرح حلول جديدة لتلك القضايا بتردد المشاركين في تلك المناظرات في مناقشة فرضيات الصهيونية الأساسية أو الاعتراف بأن فرضياتها الكلاسيكية قد تفسخت في الحقيقة. وبذلك، فإن مأزق «ما بعد الصهيونية» يكمن في غياب المعايير المعتادة: غياب الأفضليات القيمية والمقولات الأيديولوجية، التي تمنح القرارات الشجاعة والخلاقة الموافقة العامة والشرعية. لقد دخلت إسرائيل في طريق سياسي مسدود، لأن المعسكرين المتعارضين المتكافئي القوة قد شلاّ أية مبادرة جريئة لأكثر من عقدين».[35] وفي الواقع، فإن «الصهيونية الجديدة» السلفية، والتي هي أيضاً ظاهرة «ما بعد صهيونية»، أقوى بما لا يقاس من النوى الليبرالية العلمانية، التي تطرح وجوب أن تكون إسرائيل «دولة مواطنيها»، وأن تلتزم مبادئ الديمقراطية الأساسية في تسيير شؤونها الداخلية، وأن تعقد «سلاماً» مع الفلسطينيين على قاعدة تقسيم فلسطين الانتدابية. ومن هنا، فإن قوة الدفع التي اكتسبتها مسارات التسوية في العقد الأخير، قد عمقت الانقسام داخل جمهور المستوطنين في إسرائيل، ليس على القضايا السياسية فحسب، وإنما على هوية تلك الدولة أيضاً.

(34) Ibid, p.210.
(35) Ibid, p.211.

وفي نظرة تقويمية إلى الوراء، في أعقاب مقتل رابين (1995)، على يد أحد أفراد التيار «القومي – الديني» اليهودي المتطرف، كتب أستاذ علم الاجتماع في الجامعة العبرية (القدس)، زئيف شطرنهل، يقول: «لكن رابين لم يدفع حياته ثمناً لمصافحته عرفات فقط، وإنما كان أيضاً ضحية المقاومة العنيدة للموجة الثورية الثانية التي تجتاح الشعب اليهودي في تطلعه إلى حياة طبيعية وإلى الاندماج في التاريخ العالمي. ومن نواح معينة، فإن التغيرات الجارية في المجتمع الإسرائيلي حالياً تنطوي على تأثيرات أبعد مدى من تلك التي ولّدت الموجة الثورية الأولى، مرحلة الثورة القومية. وبهذا المعنى، هناك مقدار كبير من الصحة في ادعاء اليمين أنه هو بالذات الحارس الأمين لجمرة الصهيونية التقليدية». ولا يتفق شطرنهل مع نظرائه من الباحثين الإسرائيليين، ويرى أن مسار التسوية، وليس حرب 1967، كان العامل الرئيسي في الانقسام الحاصل في صفوف جمهور المستوطنين الإسرائيليين، ويقول: «وفي الحقيقة، كانت الصهيونية حتى الأعوام الأخيرة مصنوعة من قماش واحد. وكانت الفوارق بين التيار الديني والتيار العلماني، بين اليمين واليسار، بين «الاشتراكيين» والآخرين برمتهم، فوارق في الدرجة واللون لا في الجوهر. وكانوا جميعاً شركاء في النظرة الأساسية للصهيونية». ويشير شطرنهل إلى «التحالف التاريخي» بين حركة العمل والصهيونية الدينية التقليدية، ويقول: «وقد حال التقارب الفكري والروحي بين الحاخام [أبراهام] كوك [الزعيم الروحي للصهيونية الدينية القومية] وبين زعماء حركة العمل دون ضرورة ظهور قوى ظلامية من النوع الذي سيظهر لاحقاً في هيئة عدد من حاخامي الضفة الغربية وقطاع غزة وتلاميذهم وأنصارهم الكثيرين؛ ولم يكن هناك وقتئذ من ينبغي أن تصدر ضده فتوى تحلل دمه، ولم يكن ثمة سبب لذلك». [36]

وكأنما في نقد جارف للسياسات الصهيونية عامة، وهو ما يشير إليه بعض الباحثين الإسرائيليين التقليديين بـ «العداء للصهيونية»، يقول شطرنهل: «وقد حارب التيار الديني والتيار العلماني بأجنحته الثلاثة (الصهيونية العمومية، والصهيونية التنقيحية، والحركة العمالية)، وبالشراسة ذاتها، اندماج اليهود في المجتمعات الأخرى وخطر فقدان الهوية اليهودية التقليدية، وسعوا بالتصلب عينه للاستقلال ضمن أوسع حدود ممكنة. وقد اختلفوا على الوسائل لا على الأهداف. وعرّفوا جميعاً الصهيونية بمصطلحات ثقافية وتاريخية ودينية أو صوفية، وطالبوا الشعب اليهودي كقبيلة واحدة،

(36) شطرنهل، زئيف، «الثورة الثانية»، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 25، شتاء 1996، ص 162. (ترجمة عن صحيفة «هآرتس»، 17/11/ 1995).

بالتماثل مع الطليعة المكافحة من أجل أرض إسرائيل». ومن هذه الأرضية يخلص شطرنهل إلى تقويم الخلافات في وجهات النظر حول مستقبل المناطق المحتلة في حرب 1967، فيقول: «ولذلك لم يكن الخلاف بعد حرب الأيام الستة بين أنصار حركة أرض إسرائيل الكاملة، بكتابها وشعرائها، وبين أنصار «الحل الوسط الإقليمي» وأنصار «الحل الوظيفي» سوى خلاف تكتيكي فقط. ولم يشكك أي من المتجادلين في شرعية الاحتلال، التي أرسوها على حقوقنا التاريخية، ولم يكن لدى أي منهم شكوك فيما يتعلق بهويتنا القومية، وفكر قليلون فقط في أن للعربي الفلسطيني الحق نفسه الذي لنا في أرض إسرائيل». ولا يتوقف شطرنهل عند هذا الحدّ، بل يذهب إلى أبعد منه، إلى الفترة السابقة لحرب 1967. وفي غمز مبطن للرواية الرسمية حول تلك الحرب، يقول: «وبفضل هذا القاسم المشترك، كان في وسع المؤسسة الإسرائيلية، ما خلا حفنة خارجة على الإجماع، أن تحاول استغلال العدوانية العربية في حزيران/ يونيو 1967 لإنهاء حرب الاستقلال بالاستيلاء على الضفة الغربية. وبهذا المعنى، يوجد أساس فعلي للادعاءات التي يدعيها أتباع غوش إيمونيم وأنصارهم العلمانيون؛ فمن جهة الأهداف التي تتطلع غوش إيمونيم إليها، يظل الاستيطان أقرب إلى الصهيونية الأصلية من النزعة القومية الليبرالية الآخذة في التبلور خلال الأعوام الأخيرة في المجتمع العلماني. فالإسرائيلي العلماني، المنفتح على العالم الغربي، ويستمد وحيه منه، بدأ يكتسب هوية ذاتية. وهذه الظاهرة هي بمثابة ثورة لا تستطيع الصهيونية الدينية الرسمية هضمها، بل حتى القومية الراديكالية، العلمانية في مظاهرها فقط، تنفر منها...». [37]

ويرى شطرنهل «أن التحول إلى الليبرالية الذي نخبره حالياً هو بمثابة قفزة إلى المجهول؛ ومن هنا الخوف العميق الذي تشعر به الأوساط القومية به حالياً». وهو يتفق مع إريك كوهين «أن البعد الأحادي الجانب للصهيونية كان مصدر قوة وثقة بالنفس، وجعل إقامة إسرائيل وإرساء دعائمها أمراً ممكناً». إلا أن شطرنهل، خلافاً لكوهين، يرى أن مسار التسوية، وخاصة في بعده الفلسطيني، هو سبب الانقسام الرئيسي بين التيارات الصهيونية التي كانت متآلفة في مرحلة بناء الدولة، ولكنها تنابذت حول الصيغة النهائية لتلك الدولة، ويقول: «إن إحساس المستوطنين [في المناطق المحتلة 1967] وحلفائهم في أوساط اليمين بأن الاعتراف بالمطالب القومية الفلسطينية هو نهاية حقبة إحساس مبرر تماماً. إن إسرائيل آخذة في الاقتراب من تراث العالم الغربي

(37) المصدر السابق، ص163.

المستنير، وفي تبني قيم كانت غريبة عن الصهيونية الأصلية. لقد كان كتسنلسون وغوردون وعغنون وألترمان [من أبرز مفكري وكتاب الحركة العمالية الصهيونية الأوائل] قريبين جداً من البيئة الثقافية التي انبثقت الصهيونية الدينية منها. أما الكتاب والفنانون الشبان في أيامنا هذه، فهم بعيدون عن عالم الحاخامين بعد الشرق عن الغرب. وبالمقدار نفسه تتسع الهوة بين أولئك الذين يريدون تعريف الهوية الإسرائيلية بمصطلحات سياسية وقانونية ويعتبرون العرب مواطنين متساوين في الحقوق، وبين أولئك الذين يريدون رؤية المجتمع الإسرائيلي قبيلة أقامت لنفسها دولة. إن القومية الراديكالية «العلمانية» في ظاهرها فقط، والقومية الدينية، تخوضان الآن كتفاً إلى كتف معركة تراجعية. والفرصة الوحيدة لمنع تطور مسارات تنطوي، في نظر الأيديولوجيين من بين المستوطنين، على تهديد لقدرة إسرائيل على الاستمرار في البقاء في المدى البعيد هي في إبقاء حالتي الحرب والاحتلال. فمن أجل المحافظة على الهوية اليهودية، يتعين على إسرائيل أن تبقى معسكراً حصيناً».(38)

وبذلك، يعترف شطرنهل بأن إسرائيل كانت «معسكراً حصيناً» (ثكنة استيطانية بالمصطلح المستخدم في هذا الكتاب)، وأنها بذلك فقط استطاعت إلى حينه صيانة «الهوية اليهودية»، بشكل أو بآخر. ومن هنا، فهذه الهوية ليست قائمة على رابطة جماعية داخلية، بقدر ما هي مستندة إلى فعل خارج عن الذات، وبالتالي، ففي غياب هذا السند تترنح الهوية. وفي إشارة عابرة، ولكنها ذات دلالة هامة، يقارن شطرنهل بين ما يجري في إسرائيل راهناً، وبين المسار الذي أدى إلى خراب «الهيكل الثاني» (سنة 70م)، ويقول: «ومنذ فترة طويلة وعالم المستوطنين يستعد لكفاح حتى النهاية ضد «الاندماج في الحضارة الهيلينية». إنه لا ينوي احتلال تل أبيب، لأنه لا يستطيع ذلك، لكنه لن يتخلى عن حوض كفاح عنيف من أجل القاعدة الجغرافية التي أنشأها في المناطق [المحتلة]. وفي نظر اليمين الراديكالي، يبدو المستوطِن، حامل السلاح وخادم الربّ، وكأنه «اليهودي الجديد» الحقيقي. إن الاستيطان في المناطق [المحتلة] هو ذروة الصهيونية، ومن يتنازل عن موقعه في رأس الجبل سينحدر بالضرورة إلى الهاوية». وفي تقويم يحمل مسحة من السوداوية، يخلص شطرنهل إلى القول: «وفي نظر هؤلاء الناس، كان رابين وبيرس عدوين للأمة، وخائنين لتاريخ ممتد منذ ثلاثة آلاف عام. ومن جهتهم، دخلت المعركة بين الصهيونية وأعدائها مرحلة حاسمة مع توقيع اتفاق أوسلو الأول. لقد تورّط في اغتيال رابين أفراد قليلون فقط [...] لكن

(38) المصدر السابق، ص163-164.

التفكير في أن التمرد قد انتهى بذلك هو مجرد وهم. إن هؤلاء الناس يحسون بالغربة في إسرائيل الراهنة، وسيقاتلون دفاعاً عن مواقعهم في المناطق [المحتلة] بجميع الوسائل الممكنة. ومن يعتقد أن اغتيال رابين سيشل استعدادهم لمواصلة الكفاح، يستهين بتصميم اليمين الراديكالي وقوته الروحية [...] إن الاستيطان وتوابعه يهددان مستقبلنا. لكن مستعمرتنا هذه، شأنها شأن جميع المستعمرات السابقة لها، مصيرها إلى الزوال. وما ليس واضحاً بعد هو فقط الثمن الذي سندفعه ريثما يحدث ذلك».(39)

وإذ تختلف تقويمات الباحثين الإسرائيليين حول إنجازات الصهيونية الكلاسيكية، وكل منهم حسب معاييره للنجاح والفشل، فإن أحداً لا يماري في أنها أخفقت في صوغ «اليهودي الجديد»، الذي تخلص من تراثه «المهجري»، وانصهر في «الثقافة» الإسرائيلية، كما تخيله منظرو الصهيونية الأوائل. وفي كراس بعنوان «الأواني المستطرقة: المجتمع، الأمن، والسياسة في إسرائيل»، يقول الأستاذ (الوزير لاحقاً في حكومة براك) شلومو بن – عامي ما يلي: «إسرائيل ليست شعبين؛ هي شعوب كثيرة. فالمجتمع، الذي رأى فيه الآباء المؤسسون بوتقة صهر، في مركزها الإسرائيلي «الصابَر»، سليل الآلهة، الذي هو المزيج الرائع من المقاتل والمزارع، والذي يقدس التآليل على يديه أكثر مما هو بحاجة إلى الشامات على روحه كاليهودي «المهجري»، هو اليوم مجتمع متعدد الطوائف ومتعدد الثقافات. لقد تحطمت صورة الإسرائيلي الأسطوري، واحتل مكانها «إسرائيليون» كثيرون، وكلهم شرعيون: يهود وعرب، حريديم ومتدينون – قوميون، محافظون على التقاليد، علمانيون وأبناء «طوائف – «شرقيون»، «مهاجرون»، «أشكناز»... إن تحطيم الإسرائيلية هو تفتيت المجتمع إلى ثقافات، إلى شرائح خطاب مختلفة، وفي الأساس إلى نظرات مختلفة، وحتى متصادمة، بالنسبة إلى صورة الدولة اليهودية. لا جديد في أن مجتمع المهاجرين يتطور إلى فسيفساء من الهويات، والولايات المتحدة هي مثال على ذلك، إلا أنه ليس كما في الولايات المتحدة، حيث الروحية الأميركية، القائمة على الحرية الفردية وعلى حلم تحسن مستمر على أساس دستوري صلب، ما زالت ناجحة في رص صفوف ذلك المجتمع العملاق، فإن خطوط الانقسام المتعمقة في داخل المجتمع الإسرائيلي، تدل على أنه لا توجد روحية جماعية تلزم الإسرائيليين جميعاً. وكذلك فليس هناك اتفاق على قوانين اللعبة، وليس هناك التزام صلب بمعايير دستورية. وبعد خمسين عاماً على إقامة الدولة توجد فيها خطوط انقسام بين علمانيين

(39) المصدر السابق، ص164.

ومتدينين، بين يهود وعرب، بين فقراء وأغنياء، بين المركز والمحيط، وجميعها يحمل في ثناياه احتمال التسبب في تفجّر عنيف». (40)

وللتدليل على تقويمه للوضع في جمهور المستوطنين الإسرائيلي، يأخذ بن – عامي مثالاً من نتائج الانتخابات سنة 1996 (التي كسبها بنيامين نتنياهو)، والتي أشار إليها مجازاً بانتصار «القدس» (يروشلايم) على تل أبيب. وفي نظره تجسّد هاتان المدينتان الانقسام فيما يسميه «المجتمع» الإسرائيلي، وعلى أكثر من صعيد، ويقول: "تل أبيب" هي تجسيد مساير للزمن لـ "الإسرائيلية" التي لم تعد تمسك بـ "العوزي"، وهي لا تسير بعد وراء المحراث، ولكنها تؤمن بدولة إسرائيل ككيان قانوني وكمحور مركزي للهوية العلمانية الرسمية. وهذه ليست مجتمعاً مجنداً كما في الماضي، وهي قد استبدلت الروح الطلائعية بالتوق إلى "النمو"، وبالإيمان بقوة "أوتوسترادات المعلومات" على أنواعها، وبسحر "القرية الكونية" التي تتسع أيضاً لمغنية مثل مادونا وأيضاً لمطاعم مكدونالدس. هذه هي إسرائيل التواقة إلى السلام والمستعدة لدفع ثمن باهظ من أجله، إلى حد الافتراق عن أرض – إسرائيل والتنازل عن ممتلكات استراتيجية في هضبة الجولان. وتوق إسرائيل "تل أبيب" إلى "التطبيع" بكل ثمن، هو في نظر إسرائيل الأخرى، إسرائيل "المقدسية"، مسألة ضحلة، فاقدة للعمق التاريخي، ومتحررة من عبء الذاكرة والتراث اليهودي ». وفي المقابل، يصف بن – عامي إسرائيل «المقدسية» كالتالي: «... هي التوق إلى الجذور اليهودية؛ هي تجسيد الخوف البدائي تقريباً من العربي، وعدم الثقة المتجذّر بالأغيار. والسلام الذي سعى حزب العمل أن يوصل إليه انطوى ليس فقط على التهديد بإعادة مناطق، وإنما على الخطر في «إعادة» التاريخ أيضاً، في إبهام الذاكرة اليهودية وسحق الهوية. وسلام «تل أبيب» كان هجوماً على التراث وعلى الجذور اليهودية، وبالفعل على يهودية الدولة. وكان «السلام» كلمة السرّ للمتعة الأجنبية، وللتنازل عن «روحانية» إسرائيل». (41)

وتحت وطأة نتائج انتخابات سنة 1996، التي خسرها حزبه (العمل) لصالح تحالف «اليمين القومي والديني» بزعامة بنيامين نتنياهو، كتب شلومو بن – عامي عن ظاهرة التفتت التي تجتاح جمهور المستوطنين في إسرائيل، فقال: «إن المجتمع الذي أنشأه الآباء المؤسسون من الصهيونيين على أن يكون بوتقة صهر تمتزج فيها الثقافات

(40) Ben- Ami, Shlomo, Combining the Elements: Society, Security, and Policy in Israel, The Hebrew University of Jerusalem, April 1997, pp. 1-2. (Hebrew). (Henceforth: Ben- Ami, Combining the Elements.).

(41) Ibid, pp. 2-3.

واللغات المختلفة، تحول إلى مجتمع متعدد الأعراق ومتعدد الثقافات ومتعدد الطوائف. لقد تغيرت وتفتت الصورة الأسطورية المأمولة لتحل محلها صور أخرى عديدة لكل منها شرعيته... بين اليهودي والعربي والمتشددين دينياً (الحريديم) والقوميين الدينيين (غوش إيمونيم) والتقليديين والعلمانيين وغيرهم ممن تمتد جذورهم إلى أصول عرقية مختلفة مثل السفارديم والأشكنازيم، والمهاجرين الروس والاثيوبيين وغيرهم. وقد أدى هذا التفتت للصيغة الإسرائيلية إلى تشرذم المجتمع بين ثقافات وطوائف مختلفة، ولهجات متباينة، وبين مواقف متصارعة تجاه صورة الدولة اليهودية». (42) ولكن بن – عامي، الذي يستشعر خطر حدوث انفجارات عنيفة داخل جمهور المستوطنين الإسرائيليين، لا يجرؤ على تخطيء الفكرة الصهيونية و«الآباء المؤسسين»، الذين توهموا إمكان خلق مجتمع موحد من هذا الخليط المتنافر أصلاً. ولذلك فهو إزاء الواقع الذي يفقأ العين، يهرب إلى تبرير الظاهرة بالمسارات التي جرت داخل المستوطَن، وليس بالفكرة التي حملت جمهور المستوطنين إليه؛ وكأن الأصل أن يتوحدوا بعد أن تجمعوا، ولكنهم لأسباب مختلفة «تحولوا» إلى هذا الطيف الواسع من الأعراق والثقافات والطوائف...إلخ. وبن – عامي لا ينفرد بهذه النزعة التبريرية والذرائعية بين الباحثين الإسرائيليين في الموضوع.

من الواضح أن تجربة الاستيطان اليهودي في فلسطين، تحت راية الصهيونية وعلى قاعدة منطلقاتها، لم تحفز عناصر الوحدة بين الجماعات المهاجرة التي شكلت مادة المستوطَن البشرية، بقدر ما عززت عوامل الفرقة بينها. ولم تكن نتائج حربي 1967 و1973، أو انتخابات 1996، إلا محطات بارزة في سيرورة التنافر بين تلك الجماعات، الأمر الذي انعكس تنابذاً على صعيد مضمون الهوية اليهودية في إسرائيل. ويرى أستاذ علم الاجتماع في الجامعة العبرية (القدس)، باروخ كيمرلنغ، أن هذا المسار المتصاعد وصل ذروته في انتخابات 1996، التي يصفها بأنها كانت «حرب ثقافات»، ويقول: «هذه المرة، لم تكن الانتخابات في إسرائيل مجرد صراع على السيطرة السياسية في الدولة فحسب، بل كانت أيضاً حرب ثقافات علنية. ونتائجها، كما أسلوب إدارة المعركة من جانب جميع اللاعبين الذين شاركوا فيها، كانت انعكاساً أميناً لا مثيل له للمجتمع الإسرائيلي وثقافته، لم تنجح أية دراسة اجتماعية قبل ذلك في عمله. فاللقاء بين أسلوب الانتخابات الجديد وبين الأحداث والمسارات، التي جرت في الأعوام

(42) الشامي، رشاد، إشكالية الهوية في إسرائيل، عالم المعرفة (224)، الكويت، 1997، ص210. (نقلاً عن صحيفة «معاريف»، 22/9/ 1996، ص 34: مقالة بعنوان «الشعب ضد الدولة»).

الأربعة الماضية، أبرز الحدود الاجتماعية القائمة بين مختلف مركبات المجتمع الإسرائيلي والمبادئ الأساسية التي ترتكز عليها كل مجموعة ثقافية وإثنية – سياسية كهذه». ويؤكد كيمرلنغ أن الانقسام كان قائماً في جمهور المستوطنين، ولكن النظام السياسي استطاع ضبط تجلياته، ويقول: «إن مجموعات مختلفة من المواطنين لم يكن في استطاعتها قبل ذلك، لسبب قانوني أو اجتماعي، التزاوج فيما بينها أو أن تحل إحداها ضيفاً على الأخرى. كذلك لم يكن لمجموعات مختلفة من المواطنين حقوق وواجبات متساوية حتى أمام القانون. فحدود اثنية وقومية ودينية مغلقة تقريباً فصلت بين أنواع مختلفة من المواطنين، وتعززت هذه الحدود أكثر، وبصورة عامة، عن طريق أماكن السكن المنعزلة بعضها عن بعض. فقد اقتربت بنية المجتمع الإسرائيلي من أسلوب نظام الطوائف الاجتماعية المنغلقة في الهند [Caste] – وتم التسليم بهذا الأمر. وحتى هذا الوقت، طمست بنية النظام السياسي هذا الوضع. لكن بعد أيار/ مايو 1996، أصبح هذا الطمس غير ممكن». (43)

وخلافاً للآخرين من الباحثين البارزين في موضوع الهوية في إسرائيل، يقسم كيمرلنغ مسار التفتت الاجتماعي في جمهور المستوطنين إلى ثلاث مراحل كالتالي: (1) فترة 1948 – 1977، أي منذ تأسيس الدولة وحتى سقوط حزب العمل من السلطة؛ (2) فترة 1977 – 1996، أي فترة تشكل قطبين حزبيين من النظام السياسي مع رجحان معين في الكفة لصالح تكتل الليكود؛ (3) فترة التفتت التي كانت بدايتها الرسمية في انتخابات سنة 1996. ولا يبرز كيمرلنغ آثار حربي 1967 و1973، أو ازدياد تبعية إسرائيل للولايات المتحدة في هذه السيرورة، إلا أنه أسوة بالآخرين يميز الفترة الأولى بهيمنة الصهيونية العمالية المبائية (نسبة إلى حزب مباي) على نواحي الحياة في إسرائيل عامة، ويقول: «تميزت هذه الفترة بالهيمنة السياسية والحضارية للثقافة «الرسمية» الأشكنازية المبائية (التي تشمل أيضاً حزبي أحدوت هعفودا ومبام) التي تمكنت من نسخ وحفظ قواعد اللعبة وبؤر النفوذ التي كانت سائدة في فترة مجتمع اليشوف، على الرغم من الثورة الديموغرافية والإثنية في النظام اليهودي». ويؤكد كيمرلنغ، شأنه في ذلك شأن الآخرين، فشل هذه الصهيونية في خلق مجتمع المستوطنين اليهود الجديد، الذي تكلم عنه دعاة الدولة ومؤسسوها، ويقول: «فالنخبة المبائية لم تنجح قط في التذويب الفعلي لأولئك المهاجرين الذين

(43) كيمرلنغ، باروخ، «حرب ثقافات»، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 27، صيف 1996، ص103. (ترجمة عن صحيفة «هآرتس»، 7/6/ 1996).

وفدوا إلى إسرائيل مع موجات الهجرة الجماعية وغير الانتقائية، لكنها نجحت في طمس الصدوع عن طريق السيطرة على الأجهزة البيروقراطية للدولة، وعن طريق التحالف مع أغلبية النخبة الثقافية التي كانت، بطبيعة الحال، جزءاً منها». (44)

وتميزت الفترة الثانية (1977 – 1996) بشكل من الانقسام المتكافئ بين معسكرين، يقف في مركز كل منهما أحد الحزبين الكبيرين – العمل والليكود. وقد أدى هذا الانقسام إلى الشلل، سواء على الصعيد السياسي أو الاجتماعي، الأمر الذي سمح لقوى أخرى بالبروز، انطلاقاً من قاعدة سياسية أو اجتماعية، وبالتالي، رفع حدة الصراع حول «الهوية اليهودية» في إسرائيل. ويلخص كيمرلنغ معالم هذه الفترة الرئيسية كالتالي: «في هذه الفترة تحطمت الهيمنة السياسية لحزب مباي، وحظي عدد من المجموعات التي كانت على هامش النظام بتعاظم سياسي أو رمزي لقوته. فقد أصبح النظام السياسي ثنائي القطب، وبرز داخله حزبان جماهيريان ضما في صفوفهما أسساً إثنية وقومية وثقافية وسياسية شبه متماثلة، لكن بجرعات مختلفة. فعلى سبيل المثال، يوجد في حزب اليمين عدد أكبر من الأسس والرموز القبلية والمؤمنة بسمو عرقها عن سائر الأعراق. وحظيت النخبة الثقافية بمزيد من الحكم الذاتي، لكنها بقيت على امتداد هذه الفترة كلها جزءاً مما بقي من الثقافة المبائية. وفي هذه الفترة، كان التكتلان الحزبيان لا يزالان كبيرين بما فيه الكفاية على نحو يتيح لهما أن يضما في صفوفهما مجموعات متنوعة من السكان ومصالح وثقافات وتوجهات مختلفة، وحتى متناقضة، مع أن جمرات البنية الاجتماعية الجديدة المتبلورة كانت تتقد تحت السطح». (45)

وخلال هاتين الفترتين، وتحت مظلة «الهوية الإسرائيلية» المبهمة، كانت تتبلور هويات متعددة، أشد وضوحاً في مضمونها بالنسبة إلى حامليها، الذين أصبحوا أكثر فأكثر تصميماً على تكريسها. وإذ ظل الجميع يدفع ضريبة كلامية لـ «الهوية الإسرائيلية» الجامعة، فإن اهتمامهم الحقيقي تمحور حول عناصر تمايزهم عنها كمجموعات ذات هويات خاصة، أصبحت في سياق التطورات الجارية ملموسة وحسّية أكثر فأكثر. وفي المحصلة، لم يعزز ذلك «الهوية الإسرائيلية»، كما تصورتها الصهيونية الكلاسيكية، بقدر ما أوهنها، لأنه اتخذ منحى بديلاً منها، وليس تعددياً ديمقراطياً في إطارها. ومن جانبها، وقفت الصهيونية الكلاسيكية عاجزة عن تقديم

(44) المصدر السابق، ص 103–104.
(45) المصدر السابق، ص104.

الإطار الجامع لهذه الهويات المتبلورة. ويقول كيمرلنغ: «وكان المشترك بين الفترتين الاتفاق بشأن كون الدولة يهودية – صهيونية، تعود ملكيتها افتراضاً إلى مجموع الشعب اليهودي، من دون توصيف أو تحديد واضح لماهية «اليهودية» والصهيونية والعلاقات بينهما. ومكّن هذا الإبهام جميع المجموعات السكانية اليهودية من المشاركة في النظام على قاعدة هوية جماعية متعددة الدلالات، ضمت خليطاً من القوميات العلمانية والأسس الدينية الصرفة. ودعم مفهوم التهديد الخارجي المتواصل والحروب من حين لآخر هذا الإجماع. وهذا التهديد، الذي كان بعضه حقيقياً وبعضه الآخر مضخماً، أنبت كلمة السر الثقافية للدولة المحاصرة، المرتكزة على القوة العسكرية والروح التي تمجد النزعة العسكرية والقوة. وكان التجسيد المؤسساتي لهذه المعايير المشفرة جيشاً قوياً يحدد إلى قدر كبير حدود الجماعة، ودولة مركزية قوية».[46] وبذلك، يقترب كيمرلنغ من شطرنهل في توصيف إسرائيل كثكنة استيطانية، تشكل المؤسسة العسكرية فيها عمودها الفقري، و بالتالي، فهي تسم الدولة بطابعها، سواء لناحية الشكل أو المضمون؟. ولكنه كصهيوني، لا يجرؤ على وضع الأمور في نصابها، فهو يبرر بناء الآلة العسكرية الإسرائيلية بالتهديد، الحقيقي أو المضخم، ولا يضعه في إطار «الدور الوظيفي» للثكنة كركيزة أساسية في أمنها الاستراتيجي، المتعلق بمبرر وجودها أصلاً (انظر أعلاه: فصل «الدور الوظيفي للمشروع الصهيوني»).

ومهما يكن، فإنه لأمر ذو دلالة أن تكون الجماعات اليهودية التي استُقدمت إلى فلسطين على أنها أجزاء من «أمة» واحدة، بحاجة إلى تهديد خارجي للانضواء في إطار هوية موحدة. فالمفترض في التوليفة الصهيونية أن تكون الهوية الموحدة هي العامل الذاتي الثابت، وإذا بها لا تثبت إلا بفعل خارجي، هو في نهاية المطاف عامل متغير. وفي الواقع، فإن القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية وعت هذه المفارقة، ووظفت هذا العامل الخارجي في رصّ صفوف المستوطنين وراء سياستها، واعتبره دايان مثلاً إكسير الحياة بالنسبة إلى دمج المستوطنين (انظر أعلاه: المقدمة، «خطاب السلام الإسرائيلي»). وما من شك في أن هذا الاعتبار الداخلي كان عاملاً مركزياً في سلوك إسرائيل إزاء مشاريع التسوية التي جرى تداولها منذ حرب 1967. ويشير كيمرلنغ إلى هذه المسألة بقوله: «وباقتراب نهاية الفترة الثانية، وتوقيع اتفاق السلام الأردني – الإسرائيلي، وبداية وضع ترتيبات التعايش والمصالحة مع الفلسطينيين، تعرض مفهوم التهديد الخارجي للتصدع. وتسببت هذه الشروخ بأزمة

(46) المصدر السابق، ص104.

اجتماعية، تمظهرت، بين أمور أخرى، في اغتيال رئيس الحكومة رابين، وفي ردات الفعل العاطفية المتطرفة على عملية القتل هذه، التي وجدت لها تعابير مختارة فقط في وسائط الإعلام. ومع نهاية هذه الفترة، بدأت تطرح أسئلة أساسية أيضاً في المجال الاجتماعي الآخر – الهوية اليهودية والصهيونية للدولة، ومعنى هذه الهوية ودلالتها بالنسبة إلى مجموعات إثنية وسياسية – ثقافية مختلفة في داخلها».[47] ويستخلص من كلام كيمرلنغ أن الإجماع حول «الهوية اليهودية والصهيونية» للدولة، كان قائماً على الإبهام في مضمونها، من جهة، وعلى التلويح بالتهديد الخارجي لها، من جهة أخرى. وبغيابهما، سواء بكشف القناع عن هذا الإبهام، أو بفقدان التلويح بالتهديد مصداقيته، تخلخلت الأسس التي قام عليها هذا الإجماع المفتعل.

وبحسب كيمرلنغ، كانت «البداية الرسمية» للفترة الثالثة مع إعلان نتائج انتخابات سنة 1996؛ «تلك الانتخابات التي أُديرت كحرب ثقافات بكل معنى الكلمة». وفي تحليله لنتائج تلك الانتخابات، يقول كيمرلنغ: «إذا كان حزبا العمل والليكود لا يزالان حزبين كبيرين نسبياً، فالفضل في ذلك يعود أساساً إلى تقاليد قديمة، وأنماط تصويت، وأجهزة وميزانيات وسيطرة على وظائف وموارد قابلة للتوزيع، وبصورة أقل، بفضل تمثيلها لهويات اجتماعية – سياسية وثقافية واضحة». ويشير كيمرلنغ إلى بروز 6 ثقافات فرعية إلى جانب الحزبين الكبيرين، هي: 1) «الثقافة الفرعية المدنية» ذات النزعة العالمية التي تمثلها في الأساس حركة ميرتس، والتي تستند إلى قاعدة من الطبقة الوسطى الأشكنازية؛ 2) «الثقافة الفرعية الدينية القومية» المتمثلة في الحزب الديني – القومي (المفدال)، والذي قاعدته من الطبقة الوسطى الأشكنازية المتدينة والمحافظة على التقاليد؛ 3) «الثقافة الفرعية الأصولية» (الحريدية)، التي كانت في السابق غريبة عن «الدولة الصهيونية»، لكنها شهدت تحولات كبيرة في العقد الأخير؛ «فقد تحول خوفها من الغرباء وانغلاقها اليهودي إلى نزعة قومية متطرفة وناشطة»؛ 4) «الثقافة الفرعية التقليدية الشرقية» المتمثلة في حركة «شاس»؛ وهذه المجموعة مستقرة من ناحية اجتماعية، بورجوازية صغيرة، وأغلبيتها من الجيل الثاني لمهاجرين من أقطار شمال أفريقيا؛ 5) «الثقافة الفرعية للمهاجرين من روسيا»... «التي جل قوتها نابع من حجمها الكبير، ومن المهارات والمؤهلات البشرية التي في تصرفها، والطاقة الاحتجاجية الدائمة في أوساطها... وهي مقطوعة الصلة بالثقافة الإسرائيلية، ومرتبطة بثقافة «الوطن القديم»؛ 6) «الثقافة العربية» [انظر أدناه]. ويقدر كيمرلنغ أنه «بينما

(47) المصدر السابق، ص105.

ستتلاشى «الثقافة الروسية» خلال عقد من الزمن، وتذوب في ثقافات الطبقة الوسطى الإسرائيلية، فإن الثقافة «الشاسية» و«المفدالية» و«الحريدية» قد تتوسع وتقوى سياسياً».[48]

إن جميع الدلائل تشير إلى تعاظم قوة «الثقافات الفرعية»، وخاصة الدينية منها، على حساب ما يسمى تجاوزاً «ثقافة إسرائيلية» جامعة. ومن أهم عناصر قوة هذه الثقافات الفرعية وضوحها بالنسبة إلى أصحابها، وتعبيرها الأدق عن وعيهم، خلافاً للإبهام الذي تتميز به «الثقافة الإسرائيلية». ومن هنا، فالمسار العام على هذا الصعيد في المستقبل المنظور هو نحو مزيد من التفتت وليس التوحّد. ويقول كيمرلنغ: «وفي وجه جميع هذه الثقافات الفرعية والمتميزة والمرسومة حدودها بوضوح، هناك نوع من «ثقافة إسرائيلية» عامة ومفسخة وغير واضحة المعالم الاجتماعية والمضامين بما فيه الكفاية، وهي الثقافة الصهيونية التي كانت سائدة يوماً ما، وبالذات بين سنتي 1948 و1977، وتصدعت سيطرتها المهيمنة سنة 1977، ثم تحطمت سنة 1996. وداخل هذه الثقافة، يفترض أن تتعايش معاً اليهودية كدين وقومية، والإسرائيلية بحكم المولد (Nativism) وغير المولد، إضافة إلى الصهيونية بمختلف ألوانها، من دون بقايا الثقافة الاشتراكية الجماعية والقومية من فترة اليشوف، وبقايا الصهيونية العمومية المدينية والقروية، والصور والمعايير التي بنيت حول شخصيات الطليعي، والإسرائيلي من جيل الصابرا، والمقاتل، وحتى من دون النهج البن - غوريوني الدولاني».[49]

لقد عجزت الصهيونية الكلاسيكية عن تقديم الحلول للتناقضات التي برزت في داخلها، وتسببت في خلق حالة من التوتر في صفوف أتباعها، كان المخرج منها في الانفصال وتشكيل أطر جديدة، وبالتالي، التزايد المطرد في عدد الأحزاب الصغيرة وقوتها، على حساب الكبيرة التي تراجعت كثيراً. وإذ خفض هذا المسار حدة التوتر داخل الأحزاب نفسها، إذ أصبحت عضويتها أكثر انسجاماً، فإنه نقل التوتر إلى ساحة الدولة ككل، الأمر الذي فاقم أزمتها الداخلية. وعن هذه الظاهرة يقول كيمرلنغ: «لكن خروج هذه الثقافات الفرعية من تحت مظلة الهيمنة الجامعة (باستثناء العرب والحريديم الذين لم يكونوا تقريباً جزءاً من هذه الهيمنة)، لم يكن بمجرد الانعتاق منها. فالهدف منه كان احتلال مركز المجتمع لتفرض هذه الثقافات عليه قواعد اللعبة

(48) المصدر السابق، ص 105-106.
(49) المصدر السابق، ص 106-107.

والهويات الجديدة التي تحملها في ثناياها. وربما لإنشاء ثقافة مهيمنة جديدة عن طريق تفسير جديد لمصطلحات «المواطنة» و«الديمقراطية» و«اليهودية» و«الإسرائيلية» و«القومية» (على سبيل المثال: «تحويل الكنيست إلى كنيس»)».[50] وفي مسار تشكل هذه الظاهرة، امتزج الصراع السياسي - الاجتماعي بالثقافي - الأيديولوجي، الأمر الذي قاد إلى انفجار ما يسمى عادة «الحرب الثقافية»، والتي تتمحور أساساً حول هوية التجمع الاستيطاني اليهودي في إسرائيل، وبالتالي، نمط علاقاته الداخلية في الإطار الإسرائيلي، والخارجية في الإطار اليهودي العام، بل والعالمي أيضاً. لقد أفادت الصهيونية الهيرتسلية في مرحلة بناء المستوطَن من التطورات الدولية لطرح نفسها «حركة الشعب اليهودي»، واستغلت ممارسات النازية خلال الحرب العالمية الثانية لتهجير يهود أوروبا وإقامة الدولة اليهودية. وبعد قيام الدولة، وظفت القيادة الإسرائيلية ما أسمته «الخطر الخارجي» في صرف أنظار المستوطنين عن التناقضات الداخلية، وفي تأليبهم ضد العرب تحت مظلة «الهوية الإسرائيلية» المبهمة. أما وقد تراجعت عوامل التوحيد الخارجية جميعاً، فإن تلك المظلة لم تعد تُفيّئ على جميع من استظل بها إلى حينه.

هناك من يرى في هذا التطور ظاهرة إيجابية، لأنها أكثر تعبيراً عن الواقع في جمهور المستوطنين الإسرائيليين، ولأن من شأنها باعتقاده أن تقود إلى «التعددية الثقافية» في إطار «الهوية الإسرائيلية اليهودية»، على قاعدة الجمع بين صهيونية الدولة ويهوديتها وديمقراطيتها، الأمر الذي ثبت فشله إلى الآن. وعن ذلك يقول كيمرلنغ: «إن تصدع الثقافة المهيمنة التي طمست حدة جميع الفوارق بين الثقافات الفرعية - وليس مصادفة أنها كانت تستند إلى أسطورة «بوتقة انصهار» كلية القدرة وسحرية الإشفاء - في إمكانه نظرياً أن يقود في نهاية المطاف إلى تشكل مجتمع تعددي ومتسامح في إسرائيل، يكون فيه مكان مشروع للاختلاف ومكان مشروع للآخر. لكن هذا الأمر يحتم وجود هوية وروح جماعية مشتركتين لجميع المركبات المختلفة للدولة ومواطنيها. ومثل هذه الروح لا يمكن اشتقاقها من هويات بدائية وقبلية أو إثنية أو دينية. وهنا تكمن المصيدة الكبيرة لـ «الانفجار النابذ للمركز» (Centrifugal)، الذي شظى الخريطة الثقافية - السياسية في إسرائيل».[51] وخلال خمسين عاماً على قيامها، تمكنت إسرائيل بسلوكها، داخلياً وخارجياً، من تحطيم التركيبة الصهيونية

(50) المصدر السابق، ص 107-108.
(51) المصدر السابق، ص109.

التي قامت عليها. ومن صدوع «بوتقة الصهر» خرجت «طبخة الحصى» كما دخلت. وليس هناك إطار جديد قادر على احتوائها. وما دام الأمر كذلك، فستبقى إسرائيل دولة بلا هوية.

ثانياً: تهويد فلسطين – حلم لم يتحقق

في ردّ مراوغ على استجواب لوزير الخارجية الأميركي، روبرت لانسنغ، في أثناء انعقاد «مؤتمر باريس للسلام» (1919)، حول مضمون «الوطن القومي اليهودي» الوارد في «وعد بلفور»، قال حاييم وايزمن: «إن المنظمة الصهيونية لا تريد حكومة يهودية مستقلة وإنما مجرد إقامة إدارة في فلسطين، لا تكون بالضرورة يهودية، تحت قوة انتدابية، ومن شأنها أن تجعل من الممكن إرسال 70,000 – 80,000 يهودي إلى فلسطين سنوياً. وقد تطلب المنظمة الحصول في نفس الوقت على إذن ببناء مدارس يهودية، حيث تعلم اللغة العبرية، وبتطوير مؤسسات من كل نوع. وبذلك، فهي تبني بالتدريج قومية، وهكذا، تجعل فلسطين يهودية كما أميركا أميركية وإنكلترا إنكليزية. ولاحقاً، عندما يشكل اليهود أغلبية كبيرة، سيكونون ناضجين لإقامة حكومة من شأنها أن تستجيب لحالة التطور في البلد ولمُثلهم».[52] وكما هو معلوم، فإن الأمور في فلسطين لم تسر كما توخى وايزمن؛ والصراع عليها لم يحسم بغلبة الاستيطان، وإنما بالقوة العسكرية (انظر أعلاه: «حرب سنة 1948»). لقد نجحت الحركة الصهيونية في إقامة حكومة يهودية في فلسطين، ولكن قبل نضوج أوضاع الاستيطان اليهودي فيها لذلك. و لم يكن الإعلان عن قيام إسرائيل (1948) تتويجاً لمسار من الاستيطان الناجح، وبالتالي، نتيجة طبيعية لتهويد فلسطين – الأرض والشعب والسوق – وإنما إخراجاً لذلك الاستيطان من الطريق المسدود الذي وصل إليه. ونظراً لأن المؤسسات الاستيطانية الصهيونية المدنية أثبتت عجزها عن حسم المعركة على فلسطين سلماً، فقد وجب على الوكالة اليهودية استخدام أداتها العسكرية لحسم تلك المعركة حرباً. وبعد الإعلان عن قيام إسرائيل، تولت حكومتها مهام

(52) John and Hadawi, (op. cit.), vol. I, p. 130.

الوكالة اليهودية في استكمال عملية تهويد فلسطين. وإذ حققت نتائج ملموسة على هذا الصعيد خلال خمسين عاماً على قيامها، فإن الحلم الصهيوني في تهويد فلسطين بالكامل لم يتحقق، الأمر الذي يشكل أحد أهم عناصر أزمة إسرائيل الراهنة.

لقد انطلقت الصهيونية كحركة «قطع مع اليهودية التقليدية»، وبالتالي، كانت موضوعياً «نفياً للدياسبورا»، الأمر الذي أثار جدلاً في داخلها حول مصير التجمعات اليهودية التي لم تهاجر إلى فلسطين وتستوطن فيها. ورأى هيرتسل في حينه أن مآلها إلى الاندماج في محيطها، وذهب إلى حد الإفصاح عن تشجيعه لذلك. في المقابل، رأى أحاد هعام أن من مهام المركز اليهودي الجديد الرئيسية في المستوطَن مساعدة الجاليات اليهودية على الاحتفاظ بتراثها. ولكن المسألة لم تكن على رأس سلم أولويات الحركة الصهيونية، خاصة وأنها كانت تمثل أقلية ضئيلة بين يهود العالم، من جهة، وأن قيادتها انصرفت أساساً إلى الشؤون العملية، دون النظرية، من جهة أخرى. ومع ذلك، ظلت الحركة الصهيونية، ومن بعدها إسرائيل، ترفعان شعارين رئيسيين، يتعلقان بصلب المشروع الصهيوني لإقامة الدولة اليهودية الاستيطانية، وهما: «جمع الشتات» (كيبوتس غلويوت)، و«مزج الجاليات» (مزوغ غلويوت). والأطروحة الإسرائيلية المستحدثة للتاريخ اليهودي، التي وضعها بنتسيون دينور، ترى أن إقامة الدولة اليهودية هي ذروة ذلك التاريخ في العصر الحديث، وبالتالي، فاليهودي الذي لا يسارع إلى الهجرة والاستيطان فيها يتخلى عن «واجبه القومي»، ويضيّع «الفرصة التاريخية» ذاتياً. وقد ذهب بن – غوريون، بعد قيام الدولة مباشرة، إلى الإعلان أن الصهيونية قد أنهت دورها، ولم يعد مبرر لاستمرارها، ولذلك، فاليهود الذين لا يهاجرون إلى إسرائيل، ولا ينوون القيام بذلك في المستقبل المنظور، لا يستحقون لقب صهيونيين (انظر أعلاه: فصل «البلد الأم»، باب «الحركة الصهيونية»). وعلى العموم، فإن نظرة المستوطنين الإسرائيليين إلى «يهود الدياسبورا» سلبية في محصلتها، إذ يعتقدون أنهم وحدهم يدفعون ثمن استمرار الوجود اليهودي. وهذه النظرة أشدّ سلبية بالنسبة إلى «النازحين» عن إسرائيل، الذين تزداد أعدادهم، خاصة إلى الولايات المتحدة. وفي المصطلح الإسرائيلي، يدعى هؤلاء «هابطين» (يورديم)، في مقابل القادمين الجدد، الذين يدعون «عوليم»، وهو ما يعني حرفياً «مهاجرين»، ولكنه ينطوي ضمناً على مفهوم «الصعود»، ولا يخلو من دلالة دينية، بمعنى «الحجيج إلى صهيون».

ومهما كانت الدعاوى الصهيونية، فإن تهويد فلسطين في الواقع الموضوعي كان يستلزم مسارين متواكبين ومتكاملين: تهجير أعداد كبيرة من اليهود وتوطينهم فيها،

وفي المقابل، تغييب شعبها عنها، بصورة أو بأخرى. إلا أن مقاومة الشعب الفلسطيني للاستيطان اليهودي جعلت منهما مسارين متناقضين، الأمر الذي عرقل تقدم المشروع الصهيوني بوتائر متسارعة، وبالتالي، تسبب في خلق أزمة استراتيجية له – استحالة تهويد فلسطين ما دام شعبها حاضراً، مادياً وثقافياً وسياسياً. وكان كلما حققت الصهيونية نقلة في بناء مشروعها الاستيطاني، عبر هجرة يهودية جديدة، كلما صعّد ذلك ردة الفعل الفلسطينية، وبالتالي، العربية، الأمر الذي انعكس بالضرورة سلباً على العمل الصهيوني في إطاره اليهودي. وما كان للحركة الصهيونية أن تتجاوز هذه العقبة، لولا تفاقم أوضاع الجاليات اليهودية في أوروبا الشرقية، خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها. وفي أوروبا الوسطى والغربية، عشية الحرب العالمية الثانية وفي أثنائها، من جهة، وفشل الحركة الوطنية الفلسطينية في حسم الصراع معها، من جهة أخرى. وليس أدلّ على ذلك من تدفق الهجرات اليهودية الجماعية على فلسطين في هاتين الفترتين، وخاصة بعد حرب سنة 1948، عندما بدا أن الاستيطان الصهيوني كسب معركته مع الشعب الفلسطيني، وطرده من البلد واستولى عليه (انظر أعلاه: فصل «تهويد فلسطين»). إلا أن الشعب الفلسطيني، كما هو معلوم، دأب على المقاومة؛ وكما فشلت حركته الوطنية في دحر إسرائيل، هكذا فشلت هذه الأخيرة في تغييبه، وبالتالي، فالصراع بينهما لا يزال مستمراً، وهو يدور على أرضية أزمة كل منهما، التي لا يبدو لها حل في المستقبل المنظور. لقد أثبت الشعب الفلسطيني قدرته على الصمود ومقاومة محاولات التغييب الصهيونية، وفي المقابل، تثبت إسرائيل الراهنة يومياً تصميمها على الحؤول دون عودة هذا الشعب إلى وطنه. ومن هنا فأزمة الطرفين مستمرة.

لا شك في أن المقاومة الفلسطينية كانت عاملاً أساسياً في ردع الهجرة اليهودية إلى فلسطين للاستيطان فيها، كما كانت سبباً فاعلاً في عملية نزوح المستوطنين من إسرائيل، الذين يبلغ عددهم بضع مئات من الآلاف. واليوم، بعد مئة عام وأكثر على بداية الاستيطان اليهودي المنظم في فلسطين، وخمسين عاماً على قيام إسرائيل، فإن هذه الأخيرة لا تضم أكثر من ثلث يهود العالم (حوالي خمسة ملايين مستوطن). وقد عمدت في السنوات الأخيرة، وتحت وطأة هذه الأزمة، إلى تعديل «قانون العودة»، بما أتاح الفرصة لتهجير مئات الآلاف من مواطني الاتحاد السوفياتي سابقاً، الذين يدّعون صلة قربى بعائلات يهودية في الماضي، إلى إسرائيل. (هناك تقديرات بأن 40٪ من هؤلاء ليسوا يهوداً، ولا يرغبون في أن يكونوا كذلك). ولكن هذا التعديل فتح الباب

أمام طائفة «الفلاشا» الاثيوبية للهجرة إلى إسرائيل، التي لم تكن المؤسسة الحاكمة فيها متحمسة كثيراً لاستيعابهم. أما الكتلة الكبيرة من يهود الولايات المتحدة، فلا تبدي أية رغبة في المهاجرة إلى إسرائيل، وقد تراجعت رغبتها حتى في القدوم إليها للسياحة. وكذلك الأمر بالنسبة إلى يهود دول أوروبا الغربية وأميركا اللاتينية وأوقيانوسيا. ومما يزيد هذه الأزمة حدة، اضطرار إسرائيل في السنوات الأخيرة للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطيني، وبالتالي، الإقرار بحقه في وطنه، ولو كان منقوصاً. وبصرف النظر عما ستؤول إليه مفاوضات التسوية الجارية، فإن الواقع الراهن يشير إلى وجود ما يقارب تسعة ملايين شخص في فلسطين الانتدابية، أربعة منهم عرب، وخمسة يهود. وإذ لا يحل ذلك أزمة الشعب الفلسطيني، فإنه بالتأكيد يعمق أزمة الاستيطان اليهودي.

1 – دولة الأقلية من يهود العالم

لقد انطوت الصهيونية على العديد من المفارقات، ولعل من أشدها غرابة موقفها مما يسمى «الدياسبورا» (الشتات اليهودي) في بداية طريقها. ولأنها ادّعت أنها جاءت لإنقاذ اليهود من مساوئ الحياة المهجرية، فقد ترتبت على ذلك دعوتها إلى «نفي الدياسبورا»، أي تصفية التجمعات اليهودية في العالم، بتهجير أفرادها إلى فلسطين، التي ستصبح «الوطن القومي اليهودي». وفي هذا «الوطن القومي»، ستستقيم الحياة اليهودية، مادياً ومعنوياً، إذ أنها ستتخلص من المثالب التي علقت بها في «المهجر» (غلوت)، من خلال «تطبيع» حياة الفرد «اليهودي الجديد». هذا بالإضافة إلى أن تجميع هذا الشتات في رقعة جغرافية واحدة، سيزيل أسباب التوتر المستمر بين اليهودي ومحيطه، وبالتالي، سيساعد في صياغة نمط من العلاقات الطبيعية بين «الشعب اليهودي» والأمم الأخرى. ولم يكن صدفة أن تركت الصهيونية مسألة هوية «الوطن القومي اليهودي» المزمع إنشاؤه في فلسطين مبهمة، تتأرجح بين كونه «دولة يهودية»، شكلاً ومضموناً، تخص المستوطنين الذين يستقرون فيها، وبين كينونته «دولة اليهود»، بصرف النظر عن مكان إقامتهم. ولكن الغالبية العظمى من يهود العالم استنكفت عن الصهيونية، ولم تفوض قيادة العمل الصهيوني تمثيلها أو النطق باسمها. وبالفعل، كان أشد ما يقلق التجمعات اليهودية والقائمين على مؤسساتها الدينية والزمنية، دعوة الصهيونية اليهود إلى المهاجرة والاستيطان في فلسطين، بهدف إقامة

«دولة يهودية» على أسس «قومية». وعلى العموم، فإن يهود العالم لم يروا في الصهيونية خلاصاً، روحياً أو مادياً، بقدر ما اعتبروها مدعاة للهلاك. ولكن ذلك لم يردع دعاة الصهيونية عن غيّهم، خاصة وأنهم كانوا يستندون في نشاطهم إلى دعم مراكز إمبريالية ذات مصلحة في هذه الحركة الاستيطانية (انظر أعلاه: فصل «البلد الأم»).

وفي خطابها العلني، لم تتخلّ الصهيونية قط عن دعوة اليهود إلى المهاجرة والانضمام إلى المركز الاستيطاني اليهودي الجديد في فلسطين. أما في الممارسة العملية، وجراء اصطدام هذه الدعوة بالواقع، فقد تشكلت حالة، متفق عليها ضمناً، من التقاسم الوظيفي في بناء المستوطَن، يَسمح بتجنيد الحد الأقصى من المجهود اليهودي العالمي وزجه في هذا السبيل. وبحسب هذا التقاسم، يجري التركيز على ما أسمي «بلاد الضائقة» لتهجير يهودها إلى فلسطين، حيث يستوعبهم المستوطنون الذين سبقوهم إليها، بتمويل من الجاليات اليهودية في «بلاد الرفاه». كما تقوم الجاليات المزدهرة بتحشيد الدعم السياسي للمشروع الصهيوني في مواطنها، خاصة في الدول العظمى الغربية، التي رفض يهودها مبدأ الدعوة الصهيونية بالمهاجرة تحت لوائها. واللافت للنظر أنه في سيرورته، أصبح العمل الصهيوني أكثر فأكثر اعتماداً على الجاليات اليهودية، غير المرشحة للهجرة، للخروج من أزمته الذاتية، بينما هو مستمر في خطابه الداعي إلى «نفي الدياسبورا». وليس أدل على هذه المفارقة من الخلاف الذي نشب داخل الحركة الصهيونية في العشرينات، حول مسألة توسيع الوكالة اليهودية، وضم يهود متمولين غير صهيونيين إلى هيئاتها العليا (انظر أعلاه: فصل «تهويد فلسطين»، باب «الوكالة اليهودية الموسعة»). وقد حسمت هذه المسألة في «مؤتمر بلتمور» (1942)، وظل الإجماع عليها قائماً إلى ما بعد الإعلان عن قيام الدولة، عندما أثارها بن – غوريون ثانية، لكنه اضطر إلى التراجع تحت ضغط الواقع (انظر أعلاه: فصل «البلد الأم»، باب «المنظمة الصهيونية»). لقد كانت الفكرة الصهيونية تنطوي ضمناً على أن يقوم المستوطَن في فلسطين بحماية الجاليات اليهودية في الخارج، فإذا به بعد قيامه، دون أن يكون ناضجاً لذلك، يجد نفسه بحاجة ماسة إلى حماية تلك الجاليات المستمرة. وفيما كانت فكرة تهجير اليهود تبرَّر بأنها صيانة لهم من الضياع، فقد أصبحت تطرح على أنها شريان الحياة للمستوطَن، الذي لا يستتب أمنه الاستراتيجي بدونها، لأنه لا ينتج من الطاقة البشرية الذاتية ما يؤهله للحفاظ على بقائه.

وفي نقد مبطّن للصهيونية السياسية، التي ركزت على «إنقاذ» اليهود، دون

اليهودية، وبالتالي، تميز موقفها من الشتات اليهودي في نظره بالازدواجية، يقول أليعيزر شفايد: «إن التعريف الإيجابي للصهيونية هو الأمل في إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين. ولكن التعريف الأكثر معنى في تاريخ الثقافة اليهودية هو الذي يصف الصهيونية بأنها رفض نشط وشامل للمهجر. وهذا يشمل الوجود في المهجر، المرفوض بسبب البؤس وخطر التدمير اللذين ترتبا عليه. وهو يشمل، بدرجة لا تقل عن ذلك، رفض الحياة التي صيغت في المهجر، لما جلبته من تشويه اقتصادي واجتماعي، وكذلك من «انحطاط» في الإبداع الروحي. الصهيونية لم تتوقف عند حدّ رفض المهجر كحالة تاريخية فُرضت على الشعب اليهودي رغماً عنه، ولإلحاق الأذى به. فالصهيونية رفضت أيضاً الملامح المهجرية في الشخصية اليهودية. لقد رفضت مجرد الوجود اليهودي كشعب في المهجر. وقد سعت إلى إحداث تغيير في الوجود الروحي اليهودي بدرجة لا تقل عن هدفها في تغيير أوضاع الشعب السياسية والاجتماعية والاقتصادية». ولكن هذا التعريف النظري للصهيونية، كما يطرحه شفايد، لم يشكل مرشداً ودليل عمل للصهيونية السياسية، وهو يرى بذلك سرّ نجاحها في استقطاب عدد أكبر من اليهود إلى جانبها. فمن زاوية نظره، ركز العمل الصهيوني على إخراج اليهودي المهجري من وضعه الاجتماعي والاقتصادي، أكثر من الالتفات إلى إغناء حياته الروحية اليهودية، وبذلك، كان رفض الحياة المهجرية عنصر جذب قوي لليهود العلمانيين باتجاه الصهيونية السياسية. «لقد شكل هذا الرفض بؤرة نشاط عاطفي وفكري، على الرغم من أن تعبيره الأيديولوجي انحصر في مسألة الفقر. وهذا هو مصدر تأثير الصهيونية الضخم. وهذا هو الذي جعل الصهيونية التعبير الوحيد عن الحياة الروحية لجزء كبير من الشعب اليهودي».[53]

لم يصم شفايد الصهيونية السياسية بالنفاق، ولكنه اتهمها بالازدواجية في موقفها من الدياسبورا، وقال: «إلا أن النشاط الروحي في رفض المهجر انطوى على مواجهة مع التراث اليهودي الذي تلقاه كل صهيوني حسب مستواه الخاص من التربية اليهودية والمحيط الذي جاء منه. وفي صلب هذا الرفض تكمن ازدواجية علاقة الصهيوني بالمهجر. وهذه ازدواجية تتغذى من موقف اليهودي العلماني المعقد تجاه التقاليد اليهودية. فمن جهة، سعى إلى إدامة الحياة اليهودية خارج دائرة الحياة اليهودية. ومن جهة أخرى، كان يحاول إبعاد الشعب اليهودي عن التجربة المهجرية باستخدام قوى المهجر والعمل في تخومه. لقد أراد نفيه، وبذلك يسّر ديمومته بصورة

(53) Schweid, «Israel at the Crossroads», (op. cit.), pp. 121-122.

أوتوماتيكية... وهذه المقاربة المزدوجة للدياسبورا وسمت دمغتها أعمال الحركة الصهيونية. وقد كشفت عن ذاتها في مصاعب مفاهيمية جهدت الصهيونية عبثاً أن تتهرب منها. وفي النهاية، لقيت بروزاً مكشوفاً في عدد من صياغات الصهيونية». وهذه الازدواجية كانت مشتركة للصهيونيين، سواء في أوروبا الغربية أم الشرقية، ولكنها أكثر وضوحاً في التوجه السياسي لصهيونيي أوروبا الغربية. «فهذا الجانب من الحركة لم يكن على العموم يتسم بتعددية الأبعاد. والرغبة في إنشاء وطن قومي يهودي، انسجاماً مع قانون الأمم ومن خلال المفاوضات السياسية، اشتُقت من حاجة اليهودية الغربية النفسية - التي كانت على حافة الاندماج - أكثر مما هي من تقويمات واقعية للمعطيات الحقيقية والإمكانات المحتملة».[54] وفي الواقع، فإن نمط عمل المنظمة الصهيونية السياسي في الدول الغربية، كان يستلزم بالضرورة التعايش بينها وبين الحياة المهجرية، إذا كانت ترغب فعلاً في تحقيق أهدافها. فالنجاحات التي حققتها الصهيونية في تلك الدول تمت بمساعدة يهود المهجر، الذين لم يكونوا ينوون المهاجرة والاستيطان في فلسطين. ومن هنا، فمنهم من وقف ضدها، خشية ما قد تجره عليهم من عواقب كيهود في مجتمعات مسيحية؛ ومنهم من ساندها، على أرضية القناعة بعدم جدية طرحها تصفية الجاليات اليهودية عبر تهجيرها من مواطنها. ومهما يكن، فقد ظلت هذه الازدواجية مواكبة للعمل الصهيوني إلى الآن؛ فبينما كان في أمسّ الحاجة إلى مساعدة يهود الدياسبورا ودعمهم، ظل يرفع شعار تهجير الجاليات اليهودية إلى إسرائيل.

في المقابل كانت صهيونية أوروبا الشرقية أكثر تعقيداً، لأنها نشأت في أوضاع أكثر صعوبة وتحدياً. فإلى جانب الصهيونية السياسية، كانت هناك حركات أخرى ذات نزعة «قومية»، مثل «أحباء صهيون»، و«الصهيونية المهجرية» التي طرحها المؤرخ اليهودي دوفنوف، والأهم حزب «البوند» العمالي (انظر أعلاه: فصل «تهويد فلسطين»). ونظراً لأوضاع يهود أوروبا الشرقية المعيشية الصعبة، فقد كانت صهيونيتهم تعني، أولاً وقبل كل شيء، الهجرة والاستيطان. وكان طبيعياً والحالة هذه، أن تؤكد صهيونية أوروبا الشرقية على «رفض المهجر»، وأن تكون القوة الدافعة وراء «الصهيونية العملية»، التي ضاقت ذرعاً بسياسة هيرتسل وأنصاره في إعطاء الأولوية للعمل الدبلوماسي، سعياً وراء الحصول على «البراءة الدولية»، بكل ما يترتب عليها من ارتباط بالمراكز الإمبريالية. ولكن هذه الصهيونية العملية كانت تنطوي أيضاً على

(54) Ibid, pp. 122-123.

ازدواجية في الموقف من الدياسبورا. وعنها يقول شفايد: «لم يكن بالإمكان بناء فلسطين إلا بفعل دياسبورا قوية، تمتلك الاعتزاز القومي، كما الثروات الروحية والمادية. لقد تطلب ذلك دياسبورا ذات قوة كافية للكفاح من أجل خلاصها الذاتي. ويمكننا أن نعلن ببساطة تامة أن وجود العمل في فلسطين بالذات كان يتوقف، على الأقل خلال سنوات البناء، على وجود مهجر قوي وثابت الأساس. ولذلك، لم يكن مناص للصهيونية من أن تبرر تعزيزها للدياسبورا، ولو كإجراء مؤقت، حتى حينما كانت الحركة الصهيونية تعلن عقيدة سلبية المهجر». ويشير شفايد إلى النشاط السياسي والإعلامي والثقافي الذي مارسه مندوبو المستوطَن في أوساط الجاليات اليهودية في الخارج، إضافة إلى الجبايات الصهيونية المختلفة. [55]

وفي الحقيقة، ولأسباب أيديولوجية ودعاوية وعملية أيضاً، يطفح الخطاب الصهيوني بالشعارات الرومنطيقية عن الهجرة؛ ظاهرياً لإنقاذ يهود العالم من الكوارث المحتملة، وباطنياً لشحن المستوطَن بالسكان (انظر أعلاه: «السياسة السكانية»). ومهما تكن مخططات الحركة الصهيونية العالمية، ومن بعدها دولة إسرائيل، فإن تهجير يهود العالم لتوطينهم في فلسطين احتل موقعاً مركزياً في العمل الصهيوني، سواء في الخارج أم في الداخل. إلا أن الجهد الذي بذلته الوكالة اليهودية، وتولته حكومة إسرائيل بعد قيامها، لم يقابله حماس مواز في التجمعات اليهودية في العالم، وخاصة في الدول الرأسمالية الغربية، وبالتالي، لم يهرع أبناء تلك التجمعات إلى المهاجرة تحت لواء الصهيونية. وفي المقابل، نظر المستوطنون القدامى (ما قبل قيام إسرائيل) إلى المهاجرين الجدد القادمين طلباً للنجاة أو كيهود غير صهيونيين، وحتى إلى أبناء الجاليات اليهودية الذين يدعمون إسرائيل سياسياً ومادياً، لكنهم لا يرغبون في الهجرة إليها، نظرة استعلاء، مشحونة بالتناقضات. فمن جهة، أرادوا «تصفية المنافي» وتهجير أبناء الجاليات اليهودية في العالم إلى فلسطين، ومن الأخرى، لم يكونوا متحمسين جداً لاستيعابهم (انظر أعلاه: «السياسة السكانية»). ويقول أحد قادة يهود الولايات المتحدة، آرثر هيرتسبرغ، الذي يحرص على بقاء يهود الدياسبورا، ويدين موقف الإسرائيليين منهم، ما يلي: «لقد تكلم دافيد بن - غوريون بهذا الخطاب اللفظي بعد الإعلان عن قيام إسرائيل مباشرة؛ وقد أصر على أن مصطلح «صهيوني» يمكن أن ينطبق فقط على أولئك اليهود الذين أصبحوا في إسرائيل أو هم في طريقهم إليها. وجميع الآخرين، بصرف النظر عن مدى

(55) Ibid, pp. 123-125.

عمق اهتمامهم ومساعدتهم للدولة اليهودية، فإنهم «أصدقاء إسرائيل»؛ وهم من مستوى أدنى في تراتبية القيم اليهودية». [56]

لقد تميز موقف الإسرائيليين عموماً عن يهود الدياسبورا، وخاصة في الولايات المتحدة، بالازدواجية الفاقعة التي تلامس حدود الانتهازية. فمن جهة، تطلع المستوطنون إلى دعم يهود الخارج السياسي والمادي كفريضة جبرية، ومن الأخرى، نظروا إلى هؤلاء اليهود بشيء من الازدراء، معتبرين إياهم مقصرين في أدائهم لدورهم التاريخي في سبيل صيانة بقاء «الشعب اليهودي». وقد تكرّس هذا المنظور في الرواية الرسمية للتاريخ اليهودي الحديث، كما صيغت في إسرائيل. ويقول هيرتسبرغ: «إن القناعة بأن الاستيطان الصهيوني، والدولة التي نشأت عنه، كانا أسمى من المهجر قد أصبحت مبكراً جداً مركزية في الرواية الصهيونية للتاريخ اليهودي. لقد ركّب بن - تسيون دينور، الذي كان أستاذاً للتاريخ اليهودي في الجامعة العبرية، ووزيراً للثقافة في الحكومة الإسرائيلية الأولى، تفسيراً لمجمل التاريخ اليهودي بمفاهيم قومية. فالشعب اليهودي قد مرّ بثلاث مراحل كبيرة. كانت الأولى خلق وجوده القومي في أرضه الخاصة في زمن التوراة؛ والثانية، كانت بقاءه في الدياسبورا، ليس بسبب ديانته في المكان الأول، وإنما لأنه نظر إلى نفسه على الدوام كشعب في المهجر؛ والثالثة، وهي المرحلة الأخيرة في الحاضر، عودة الشعب المهجر إلى أرضه الخاصة. وقد جرى الاعتراض على هذه الرواية حتى في إسرائيل، ولكنها ظلت المهيمنة على تعليم التاريخ في المدارس. وقد انطوت أطروحة دينور بوضوح على فكرة أن أولئك الذين يختارون عدم القدوم إلى أرض إسرائيل، في هذا الوقت الذي يبلغ التاريخ اليهودي مرحلة الذروة، إنما يتهربون من أداء واجبهم». [57]

وبالفعل، فإن من دواعي الدهشة أن يشعر المستوطنون في إسرائيل بأنهم يدفعون أمنهم الشخصي والجماعي وحياتهم ثمناً للحفاظ على مستقبل «الشعب اليهودي»، فيما الواضح أن اليهود في الخارج يعيشون حياة أكثر أمناً واستقراراً منهم. وهنا تكمن المفارقة، فالصهيونية التي طرحت نفسها حركة سياسية لإنقاذ اليهود في العالم، أصبحت بعد أن أقامت كيانها الاستيطاني بحاجة ماسة لمساعدة هؤلاء اليهود لإنقاذ نفسها. ولعل في هذا الشعور الغريب أحد أهم أسباب التوتر بين المستوطنين الإسرائيليين ويهود العالم الذين رفضوا الهجرة تحت لواء الصهيونية. ويقول هيرتسبرغ:

(56) Hertzberg, Arthur, «Israel and the Diaspora: A Relation Ship Reexamined», Israel Affairs, vol.2, Nos. 3&4, 1996, p. 172. (Henceforth: Hertzberg, «Israel and the Diaspora»).
(57) Ibid, p.172.

«وقد تعزز هذا الشعور عبر ظاهرتين حديثتين. الأولى هي عدد النازحين (يورديم – الهابطين)، مئات آلاف الإسرائيليين الذي تركوا البلد، في غالبيتهم إلى الولايات المتحدة، للعيش الدائم في الخارج. وهذه الهجرة تُذكر كثيراً في الدياسبورا كنوع من البرهان على أن الطلب من اليهود في نيويورك ولوس أنجلس بالانتقال إلى إسرائيل هو في غير محله؛ أليس الكثيرون من الإسرائيليين يختارون الحياة الأفضل في أميركا؟ ولكن هذا ليس المفهوم العام بالنسبة إلى النازحين في إسرائيل. والأكيد، فإنه يطلب من أولئك الذين حققوا نجاحاً كبيراً مساعدة إسرائيل. ولكن في الأساس، هناك استنكار لعمل النازحين، من خلال شبه القناعة بأن أبناءهم وأحفادهم سيختفون عبر الزواج المختلط في المجتمع الأميركي. وهذه القناعة قد تعززت عبر تقارير متكررة، وأكثر قلقاً، صادرة من الولايات المتحدة وغيرها من الجماعات المهجرية، بأن الزواج المختلط والاندماج يؤديان إلى تآكل أعداد اليهود الملتزمين. ويتنبأ ديموغرافيون إسرائيليون، بمزيج من القلق وموقف «قلت لكم ذلك»، أنه في عام 2025 ستكون غالبية الذين يُعرِّفون أنفسهم كيهود في العالم تعيش في إسرائيل، لأن الأعداد في الدياسبورا ستتقلص إلى أقل من أربعة ملايين».(58)

وفي الواقع، فإن الصهيونية السياسية التي طرحت نفسها قطعاً مع الحياة اليهودية التقليدية في ما أسمته «الشتات»، وبالتالي، كانت بالضرورة «نفياً للدياسبورا»، قد أخفقت في لملمة هذا «الشتات» تحت لوائها؛ فظل هو نفياً صارخاً لها ولطروحاتها. وأوضاع هذه الجاليات ورفاهها وأمنها، وبالتالي، رفضها الانجرار وراء شعارات الصهيونية العملية، بما يترتب عليها من مهاجرة واستيطان، هي دليل قاطع على زيف مقولات الصهيونية حول حياة اليهود في المجتمعات المحيطة. ومن هنا، فإن هذه الجاليات اليهودية، وخاصة في الدول الرأسمالية الغربية، وتحديداً في الولايات المتحدة، على أهميتها السياسية والمادية لإسرائيل، هي في واقع تشبثها بالبقاء في مواطنها، ونجاحها في صياغة علاقات طبيعية مع محيطها، تبقى عامل توتر للأيديولوجية الانعزالية الصهيونية. وقد أثبتت هذه الجاليات أنها أكثر جاذبية للإسرائيليين مما هو المستوطَن بالنسبة إلى أبنائها، بواقع عملية النزوح الواسعة النطاق من إسرائيل إلى الولايات المتحدة. ويقول هيرتسبرغ: «والأكيد أنه في الثلاثينات والأربعينات رفضت قوى هامة في أوساط صهيونيي الدياسبورا – وأكثر حتى في أوساط غير الصهيونيين – القبول بهيمنة قادة الاستيطان اليهودي في فلسطين (اليشوف)، ولكنها كانت معركة

(58) Ibid, pp. 173-174.

خاسرة. وعندما أُعلنت الدولة، وبعد ذلك مباشرة، كان بن – غوريون قائد اليهودية العالمية بلا منازع. وقد لعب بلا تردد على شعور اليهود القديم بالإثم على عدم العيش في أرض إسرائيل. والعلماني الخالص تلفّع عباءة كاهن قديم وقرّر ما هو حلال وما هو حرام بين اليهود».(59)

لقد أوغلت الحركة الصهيونية، ومن بعدها إسرائيل، في العمل على تهجير الجاليات اليهودية من أوروبا الشرقية، وكذلك من دول آسيا وأفريقيا، وصولاً إلى «الفلاشا» في إثيوبيا (انظر أعلاه: باب «تهويد السكان»). ومؤخراً ركزت إسرائيل جهودها على يهود الاتحاد السوفياتي السابق، وسهلت شروط حصولهم على وثائق الهجرة حسب «قانون العودة»، فمنحتها لأشخاص غير يهود، تُقدر نسبتهم بحوالي 40٪ من مجموع المهاجرين الروس في العقد الأخير. وليس ذلك إلا لحاجة إسرائيل للمهاجرين وللطاقة البشرية، من جهة، ولامتناع يهود أميركا عن المهاجرة إليها لسدّ تلك الحاجة، من جهة أخرى. وقد أثارت هجرة غير اليهود من روسيا ردة فعل الأوساط الدينية في إسرائيل، التي طالبت بتهويدهم حسب قوانين الشريعة، بينما هم يرفضون ذلك؛ ومنهم من يجاهر بعدم رغبته في أن يصير يهودياً. ومع ذلك، تبقى إسرائيل تصارع لتجميع غالبية يهود العالم فيها لأسباب يهودية صرفة، ولقضايا تتعلق بموقعها بالنسبة إلى الجاليات اليهودية في العالم، وإلى مركزيتها في حياتهم، ومردود ذلك عليها سياسياً ومادياً ومعنوياً على الصعيد الدولي. ونظراً لثقل الجالية اليهودية في الولايات المتحدة وأوضاعها، فقد ظلت في تنافس مستمر مع إسرائيل على تهجير يهود أوروبا الشرقية واستيعابهم. وبينما لا تدّخر إسرائيل وسعاً في جذب يهود الولايات المتحدة إليها، فإن هذه الأخيرة، ودون أن تكلّف نفسها حتى عناء التفكير في المسألة، تبقى مركز جذب للنازحين الإسرائيليين إليها، بعد أن ظلت كذلك، ولفترة طويلة، بالنسبة إلى المهاجرين اليهود من روسيا. ومهما يكن، فإن الأرقام المتوفرة في نهاية القرن العشرين تظهر أن ثلثي يهود العالم تقريباً يعيشون خارج إسرائيل، وأن أعدادهم في تناقص مستمر بسبب الزواج المختلط والاندماج، الأمر الذي يثبت زيف المقولات الصهيونية حول المسألة اليهودية وسبل حلها.

وبالنسبة إلى هذه المسألة يقول هيرتسبرغ: «في الدياسبورا الغربية، وخاصة في الولايات المتحدة، أنتج الصهيونيون صيغتهم المعاكسة للعلاقة بين اليهود في أرضهم الخاصة وبين أولئك الذين يصرون على الحياة في بلاد أجنبية. لقد رفضت الغالبية

(59) Ibid, p.176.

العظمى من الصهيونيين في أميركا على الدوام قبول فكرة أن أميركا هي مهجر أو أن اليهود الأميركيين أيضاً هم مرشحون للطرد على أيدي اللاساميين. لقد أراد الصهيونيون الأميركيون مساعدة ملايين اليهود في أوروبا الذين كانوا أهدافاً للهجوم. ولكن ماذا كان الفرق بين الصهيونيين في أميركا وغيرهم من اليهود الأميركيين الذين أرادوا ببساطة إنقاذ إخوتهم المعرضين للخطر في الخارج؟ وفي العادة كان يُقدّم جواب في سنوات منتصف القرن، عندما كان يثار تكراراً موضوع «الولاء المزدوج»، بكثير من المرارة. وأصر الصهيونيون على أن عملهم ليس مجرد إنقاذ للاجئين؛ وإنما كانوا يساعدون في إنشاء دولة قومية يهودية، وأنهم لا يعتبرون جهودهم في هذا السبيل انتهاكاً لأميركيتهم. وكانت الحقيقة الأعمق أن جهود الصهيونيين أصبحت وسيلة استخدمها الكثيرون من يهود أميركا للحفاظ على هويتهم».(60)

في شقها اليهودي كانت الصهيونية تهدف إلى إقامة دولة ليهود العالم، تكون بهم ومنهم وإليهم. وكان طبيعياً أن تتطلع إلى تهجير كل الجاليات اليهودية في العالم إلى المستوطَن. وعن موقف الصهيونية العام من الدياسبورا، يقول أستاذ كرسي ناحوم غولدمان للدبلوماسية في جامعة تل أبيب، دافيد فيتال، ما يلي: «لقد تضمنت حكماً على أسس المجتمع اليهودي في المهجر، كما تطور خلال ألفي عام؛ ووفرت مفهوماً لجوهر طبيعة المستقبل الذي يجب على شعبها أن يتطلع إليه عندما تكون أوروبا قد أُخليت. وإذا كان مفهومها للمستقبل غامضاً، فإن حكمها على الماضي لم يكن متسامحاً. وإذا أُخذت على محمل الجدّ فإنها لا تزال غير متسامحة - حيث، على الأرجح، يكمن الجذر الرئيسي للفارق بين إسرائيل (كفكرة على أي حال) وبين الدياسبورا (كحقيقة) في أوقاتنا. فالأولى تجسد ضرورة النقد، وبالفعل الرفض للأخيرة. والدياسبورا ملزمة، ولو من أجل الحفاظ على توازنها الذاتي المعنوي فقط، أن تستبقي وتغذي التحفظات حول إسرائيل».(61)

وبالفعل، فإن موقف الصهيونية الإسرائيلية الانتهازي من يهود الدياسبورا، هو الذي دفع هؤلاء، خاصة في الدول الرأسمالية الغربية، إلى تبني موقف متأرجح من المستوطَن الإسرائيلي. لقد كانوا مستعدين لتقديم الدعم المادي والسياسي له، ويفاخرون بصهيونيتهم في بلادهم، ما دام ذلك لا يلزمهم بتبني الصهيونية الاستيطانية.

(60) Ibid, p.176.
(61) Vital, David, «Israel and the Jewish Diaspora: Five Comments on the Political Relationship», Israel Affairs, vol. I, No.2, 1994, p.176. (Henceforth: Vital, «Israel and the Diaspora»).

وإسرائيل التي كانت في أمسّ الحاجة لمساعدة يهود الدياسبورا لم تتوقف عن ممارسة أشكال مختلفة من العمل لتهجيرهم إليها. وظل صمودهم في وجه ضغوط المستوطَن، خاصة في ظل النجاحات التي حققها بإعلان الدولة اليهودية وتطورها اللاحق، وباستيعاب يهود أوروبا الوسطى والشرقية بعد الحرب العالمية الثانية، وكذلك تهجير الطوائف اليهودية من بلدان آسيا وأفريقيا، في مقابل نجاحهم بالاندماج في مجتمعاتهم، خاصة في الولايات المتحدة، يطرحان علامة استفهام كبيرة على مقولات الصهيونية الاستيطانية. وفي ظل الأوضاع التي تشكلت بعد قيام إسرائيل، أي نجاح الصهيونية الاستيطانية في إقامة دولتها، من جهة، وبقاء التجمعات اليهودية وازدهارها في الدياسبورا، من جهة أخرى، تولدت بينهما علاقة متذبذبة. لقد استطاعت الصهيونية الاستيطانية أن تفرض نفسها يهودياً وعالمياً، الأمر الذي حمل تجمعات يهود الدياسبورا على الاعتراف بها. وفي المقابل، أثبتت هذه التجمعات قدرتها على الصمود في وجه الصهيونية الاستيطانية، وتكريس وضعها في الواقع اليهودي العالمي، وانتزاع الاعتراف بهذا الوضع من المستوطَن. وفي التصالح مع هذا الواقع، تشكلت حالة من الاعتماد المتبادل بين المستوطَن والدياسبورا في الظاهر، الذي أخفى في الباطن حالة من التنافس والصراعِ الخفي على طبيعة المستقبل اليهودي في العالم. وإذ تجمعت الأقلية منهم في المستوطَن، فإن الغالبية ظلت في الدياسبورا. وبينما عملت إسرائيل لتفريغ الدياسبورا من يهودها، فإن هذه الأخيرة ساعدت إسرائيل على استيعاب المهاجرين إليها، ولم تعمل على تفريغها من المستوطنين. إلا أن أوضاع يهود الدياسبورا المزدهرة ظلت حائلاً دون جنوحهم إلى المغامرة بالمهاجرة إلى إسرائيل، كما بقيت عامل جذب للنازحين من إسرائيل، أو للمهاجرين مما اصطُلح على تسميته «بلاد الضائقة»، وخاصة من الاتحاد السوفياتي السابق، الذين فضلوا الهجرة إلى أوروبا الغربية وأميركا على القدوم إلى إسرائيل للاستيطان فيها.

لقد تميز موقف الصهيونية الاستيطانية الإسرائيلية بالازدواجية إزاء يهود الدياسبورا وصهيونيتهم. وكان بن - غوريون هو المعبّر الحقيقي عن هذا الموقف، على الأقل في جانبه النظري، الذي يتلخص في «نفي الدياسبورا»، ورفض أي حل للمسألة اليهودية خارج الدولة اليهودية. ولكن هذا الموقف لم يكن قابلاً للتجسيد في الواقع اليهودي، أو حتى الصهيوني، الأمر الذي اضطر بن - غوريون إلى التراجع عن دفع موقفه هذا إلى حدوده القصوى. وعن هذه المسألة، يقول أستاذ علم الاجتماع في الجامعة العبرية، باروخ كيمرلنغ، ما يلي: «إن ظروف إقامة دولة إسرائيل ووجودها

أشارت بوضوح إلى أن آمال «جمع الشتات» الكامل كانت غير واقعية وأن الدولة اليهودية لا تستطيع البقاء دون وجود طويل الأمد ليهودية أميركية تسيطر على قوة في الولايات المتحدة ذاتها، وبذلك تزوّد إسرائيل بالدعم الاقتصادي والسياسي. وهكذا تطور تناقض داخلي في الصهيونية. فوجود إسرائيل بالذات تطلب دعماً من دياسبورا قوية، الأمر الذي ترتب عليه التخلي عن المطالبة بالهجرة (عليا – صعود، أي الهجرة إلى إسرائيل) من قبل أولئك اليهود الذين عرفوا أنفسهم بأنهم «صهيونيون» بالتحديد. وهذه المقاربة منحت اعترافاً واقعياً بإمكانية وجود حياة يهودية آمنة، ومزدهرة وخلاقة، خارج حدود الدولة اليهودية ذات السيادة، الأمر الذي يتناقض مع مبدأ أساسي آخر في الصهيونية. وهذا الوضع، مترافقاً مع التفضيل الواضح الممنوح لأميركا الشمالية كهدف للهجرة اليهودية، يطرح تحدياً جدياً لغالبية المفاهيم التي تمنح شرعية للحركة الصهيونية ولدولة إسرائيل». [62]

ومهما يكن، فإنه بصرف النظر عن العلاقات العملية التي صاغتها الصهيونية الاستيطانية مع يهود الدياسبورا على الصعيد التكتيكي، فإن العلاقات بينهما على الصعيد الاستراتيجي كانت من طبيعة متناقضة. فلكي تبرر إسرائيل ذاتها على أسس صهيونية، كان عليها أن تتشبث بمقولتها الأساسية التي تؤكد استحالة استقرار جاليات يهودية وازدهارها في الدياسبورا. في المقابل، فإن مجرد استقرار تلك الجاليات وتحقيقها حالة من الأمن والازدهار، كانا بمثابة النفي للمقولات التي ارتكزت عليها الصهيونية الاستيطانية. وفي الواقع، فإنه بمعايير الصهيونية السياسية نفسها، يمكن اعتبار المستوطنين في إسرائيل الدياسبورا اليهودية، ما داموا الأقلية بين يهود العالم، والأكثر تعرضاً للخطر، والأقل أمناً واستقراراً، وحتى ازدهاراً. فالصهيونية الاستيطانية انطلقت وفي تصورها تجميع غالبية يهود العالم في الدولة اليهودية، التي تبسط حمايتها على الأقلية اليهودية في الخارج. وبالفعل، فقد حققت إسرائيل، لأسباب مختلفة، ذاتية وموضوعية، التفوق على الدياسبورا بين يهود العالم، وفرضت مركزيتها في حياتهم اليومية، لكنها فشلت في حمل غالبيتهم على الهجرة إليها. وفي خطاب صهيوني ضبابي عام، طرحت إسرائيل نفسها «دولة اليهود» في العالم، مع أنها تركز في الداخل على كونها «دولة يهودية» مفتوحة أمام كل يهودي يرغب بالهجرة إليها. أما في الواقع الفعلي، فهي دولة المستوطنين فيها، وهم الأقلية من يهود العالم. وبين هذا وذاك، تجد إسرائيل نفسها في أزمة على هذا الصعيد، تولّد حالة من التوتر بينها وبين الجاليات اليهودية في الخارج،

(62) Kimmerling, «Alexandria.... and Zion», (op. cit.), p.250.

وخاصة الأميركية منها (انظر أدناه: توتر في العلاقة مع الوكالة اليهودية»، و«جفاء في العلاقات مع الدياسبورا»).

2 – ولم يغب الفلسطينيون

كانت ركيزتا العمل الصهيوني في تهويد فلسطين سكانياً هما: 1) تهجير ما أمكن من يهود العالم وتوطينهم في البلد؛ 2) تغييب سكان فلسطين العرب الأصليين قدر المستطاع. فلكي تقوم في فلسطين دولة يهودية، وفقاً للمواصفات الصهيونية، كان لا بد من تهجير يهود بأعداد كبيرة، وبشتى الوسائل، إلى فلسطين لتكتسب دولة المستوطنين طابعها اليهودي. وفي المقابل، فإن التهويد الكامل لفلسطين كان يستلزم التغييب الكامل لشعبها العربي الأصلي. فما دام هذا الشعب قائماً ويناضل من أجل استعادة حقه التاريخي في وطنه، فإن فلسطين لن تصبح «إسرائيل» بصرف النظر عن تجليات الصراع العربي – الصهيوني الآنية. وقد وعى قادة العمل الصهيوني هذه الحقيقة منذ بداية عملهم، فسعوا إلى نشر وعي زائف حول الواقع في فلسطين، وإلى تزوير تاريخ الشعب الفلسطيني في وطنه، وتشويه معالم وجوده الحضاري في هذا الجزء من الوطن العربي الكبير (انظر أعلاه: فصل «تهويد فلسطين»، باب «تهويد السكان»). وكان كلما قصّر العمل الصهيوني في تهجير المزيد من اليهود إلى فلسطين، كلما سعى إلى التعويض عن ذلك التقصير بالتركيز على تغييب الشعب الفلسطيني، مادياً ومعنوياً. وكلما عجزت المؤسسات الصهيونية الاستيطانية عن إنجاز دورها سلماً، تولت الآلة العسكرية الإسرائيلية هذه المهمة حرباً. ومع ذلك، فإنه بعد قرن وأكثر من العمل الصهيوني السياسي والاستيطاني، نصفه في ظل وجود دولة يهودية مستقلة، تتمتع بحرية تهجير الجاليات اليهودية العالمية، وتمارس أشد أنواع القمع شراسة على الشعب الفلسطيني، لم يتحقق الهدف الصهيوني في تغييب هذا الشعب، الأمر الذي يشكل أزمة عميقة لتلك الدولة.

وأزمة إسرائيل المتولدة عن الحضور الفلسطيني لا تتوقف عند حدود منعكسات وجود أقلية عربية كبيرة نسبياً في تلك المناطق التي احتلتها في حرب 1948، بل تتعدى ذلك إلى الوجود الفلسطيني في بقية أجزاء البلد، وفي خارجه أيضاً. لقد توهمت القيادة الصهيونية أنها بما حققته في حرب 1948 من احتلال البلد وطرد سكانه قد أنزلت بالشعب الفلسطيني ضربة قاصمة، لن تقوم له من بعدها قائمة؛ وأنها بما أوصلته إليه

من ضياع قد وضعته على سكة الغياب والذوبان في المجتمعات العربية المحيطة. ولكن ذلك، كما هو معلوم، لم يحصل، وصمد الشعب الفلسطيني في مواجهة أشكال القهر الصهيوني المختلفة. وكان كلما طال صموده في الصراع الطويل الأمد، كلما ولّد الأساس لمراحل النهوض اللاحق، وصولاً إلى فرض نفسه في المعادلة السياسية الإقليمية، واضطرار إسرائيل إلى الاعتراف به كصاحب حق، وإن كان منقوصاً، في وطنه التاريخي. لقد انطلقت الحركة الصهيونية وهي ترى أن «وعد بلفور» يضم أجزاء من شرقي الأردن إلى ما أسماه «الوطن القومي اليهودي». ولكن نضال الشعب الفلسطيني فرض على حكومة بريطانيا سلسلة من التراجعات عن مضمون «وعد بلفور». ففي الكتاب الأبيض الأول (1922)، تمّ إخراج شرقي الأردن من هذا الوعد. وفرضت «الثورة العربية الكبرى» (1936 – 1939) على حكومة بريطانيا تقسيم فلسطين (خطة لجنة بيل 1937) إلى دولتين، واحدة عربية والأخرى يهودية (انظر أعلاه: فصل «البلد الأم»). وفي عام 1947، أقرت الأمم المتحدة خطة للتقسيم، قبلتها إسرائيل شكلاً ورفضتها فعلاً، واحتلت أكثر من 80٪ من البلد (انظر أعلاه: باب «حرب 1948»). وظلت إسرائيل ترفض الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في وطنه، والتعامل مع حركته الوطنية، حتى «اتفاق أوسلو» (1993). وقد تسبب ذلك بأزمة لإسرائيل، لا تزال غير قادرة على الخروج منها، بواقع تعرقل مفاوضات التسوية الإسرائيلية – الفلسطينية (انظر أعلاه: باب «العمل الصهيوني والتسوية»).

وبصرف النظر عن الموقف من اتفاق أوسلو وتوابعه، فلسطينياً وعربياً، فإنه قد تسبب في أزمة لإسرائيل، لا تزال بعيدة عن الحلّ. وفي الواقع، فإن اضطرار إسرائيل إلى التراجع، حتى ولو تكتيكياً، وإيثار التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، بعد إفراغها من مضمونها، على التعامل مع قيادة الداخل الفلسطيني على خلفية الانتفاضة، لدليل على فشل العمل الصهيوني في تطويع الشعب الفلسطيني لإملاءات مشروعه. فالانتفاضة أصابت المشروع الصهيوني في نقطة ضعفه، أي في أمن قاعدته الاستيطانية، بما يترتب على ذلك من منعكسات على استقرار حياة المستوطنين وأمنهم الشخصي، وعلى الآلة العسكرية الإسرائيلية وقدرتها على أداء دورها الوظيفي. وهكذا، وبعد قرن من العمل على تغييب الشعب الفلسطيني بشتى الوسائل، وعلى سحق حركته الوطنية وتطويع جماهيره، اضطرت إسرائيل إلى الانكفاء عن نهجها الصهيوني السابق، والتعامل مع الواقع. وكان طبيعياً أن يحدث ذلك انقساماً داخل جمهور المستوطنين. وأما الأزمة الأشد فهي الناجمة عن الاستقطاب حول مستقبل

العلاقة مع الشعب الفلسطيني في حدود فلسطين الانتداب، وشروط التسوية معه. وعلى صعيد البعد الفلسطيني من الصراع العربي – الإسرائيلي، فإنه لا يبدو في الأفق حلّ لهذه المسألة. وما دام الأمر كذلك، فسيظل يولد أزمة لإسرائيل، بهذا الشكل أو ذاك (انظر أعلاه: فصل «العمل الصهيوني والتسوية»). وتسعى إسرائيل إلى الإبقاء على هذه الأزمة خارجية، وذلك للتعامل معها في إطار الدور الوظيفي للمشروع الصهيوني، وليس في إطار صيانة أمن القاعدة لذلك المشروع. ولذلك، فهي ترفض بإصرار الحل الديمقراطي للبعد الفلسطيني من الصراع العربي – الإسرائيلي، كما ترفض فكرة «الدولة الثنائية القومية»، أو جعل إسرائيل «دولة لجميع مواطنيها». وعلى العموم، فإسرائيل لن تكون مهيأة في المستقبل المنظور للتوصل إلى حل للمسألة الفلسطينية؛ وما الترتيبات الجارية راهناً إلا تسويات مرحلية، وبالتالي، فهي لن تكون، إذا جازت، أكثر من «سلام عابر».

وعلى هذا الصعيد، تبقى المشكلة الأكبر بالنسبة إلى إسرائيل تتمثل في وجود أقلية عربية فلسطينية كبيرة ضمن الحدود الجغرافية التي تتمسك بها؛ وهي كلما أرادت توسيع تلك الحدود، كلما اضطرت إلى استيعاب المزيد من العرب، الأمر الذي لا ترغب فيه قطعاً. ولأنها لم تنجح في تهجير غالبية يهود العالم إليها، فإن أطماعها في ضم المزيد من الأراضي الفلسطينية تصطدم برادع التوازن الديموغرافي. وفي ظل مسارات التسوية، أصبح مبدآن مركزيان في العمل الصهيوني – تكامل الأرض ووحدانية الشعب – متناقضين، بعد أن كانا متكاملين في مرحلة بناء المشروع الصهيوني، دون الأخذ في الاعتبار مسألة التسوية (انظر أعلاه: فصل «العمل الصهيوني والتسوية»). ومأزق إسرائيل الراهن يتمثل في أنها إذا أرادت أن تبقى دولة يهودية في غالبية سكانها العظمى، فعليها أن تتخلى عن الأراضي المأهولة بالسكان العرب التي احتلتها. وإذا أرادت التشبث بتلك الأراضي، فعليها الانكفاء عن مبدأ يهودية إسرائيل. وبين هذا وذاك، ينقسم جمهور المستوطنين، ويبقى القرار الحاسم في أحد الاتجاهين ممتنعاً على القيادة الإسرائيلية في هذه المرحلة من تطور المشروع الصهيوني. وفي ظل الأوضاع الراهنة، فالخيار يتعلق بالمناطق المحتلة عام 1967 فقط، وليس بتلك التي احتلت سنة 1948، والتي يشكل سكانها العرب حوالي 20٪ من مجموع سكان إسرائيل (انظر أعلاه: باب: «السياسة السكانية»). فهؤلاء يعتبرون مواطنين إسرائيليين، ولم يعد من السهل على الدولة اليهودية التخلص منهم، وبالتالي، فهم يشكلون لها أزمة استراتيجية.

فبعد حرب 1948، التي كانت عملية التهويد الكبرى للسكان والأرض والسوق (انظر أعلاه: باب «حرب 1948»)، بقي تحت الاحتلال الإسرائيلي (1949) حوالي 160,000 عربي من سكان فلسطين الأصليين، منهم 111,500 مسلم، و34,000 مسيحي، و14,500 درزي. وارتفع عددهم في نهاية سنة 1996 إلى 1,122,000 نسمة، منهم 842,500 مسلم، و183,200 مسيحي، و96,300 درزي. (ويضم هذا الرقم سكان القدس الشرقية (حوالي 170,000) والجولان (حوالي 17,000)، الذين اعتبرتهم إسرائيل مواطنين فيها بعد إعلانها ضم هاتين المنطقتين المحتلتين سنة 1967). [63] وبلغ عدد التجمعات السكانية العربية، التي ظلت ريفية في غالبيتها، 120 في سنة 1996، منها 6 في لواء القدس، و80 في اللواء الشمالي (بما فيها 5 في الجولان)، و17 في لواء حيفا، و9 في لواء المركز، و1 في لواء تل أبيب، و7 في لواء الجنوب. [64] ويتركز العرب في اللواء الشمالي (الجليلين – الأعلى والأسفل)، الذي يضم عدداً من المدن العربية، أكبرها مدينة الناصرة. وكذلك في منطقة المثلث الصغير في لواء المركز، وفي اللواء الجنوبي (النقب) حيث التجمعات البدوية. وهناك تجمعات عربية في عدد من المدن المختلطة: حيفا، ويافا، وعكا، واللد، والرملة (انظر أعلاه: باب «السلطة المحلية»).

وكان طبيعياً أن تواصل إسرائيل سياستها الصهيونية إزاء من تبقى من الشعب الفلسطيني تحت احتلالها، وذلك في الرقعة التي سيطرت عليها عام 1948، والتي تتلخص في استكمال عملية تهويد فلسطين. فمن أجل تمهيد الطريق أمام طغيان هوية الأغلبية من المستوطنين اليهود على هوية أهل البلد الأصليين، الذين، بعد طرد غالبيتهم، انقلبوا بين عشية وضحاها من أغلبية ساحقة إلى أقلية قومية محاصرة، اعتمدت سلطات الاحتلال الصهيوني سياسة القمع، سواء على الصعيد السياسي أو الاجتماعي – الاقتصادي. وكانت أداة القمع الأساسية هي أجهزة الحكم العسكري، بقوانينه التعسفية، التي فرضتها السلطات على الأقلية العربية بعد الاحتلال مباشرة، وهي لا تزال سارية المفعول، بشكل أو بآخر (1998). وكان الغرض الأول من فرض الأحكام العسكرية على هذه الأقلية من العرب الفلسطينيين هو ضرب تماسكهم السياسي، وتعطيل نموهم الاجتماعي، وتخريب اقتصادهم، وبالتالي، تحويلهم إلى تجمعات سكانية أشبه ما تكون بتجمعات السود في جنوب أفريقيا (البنتوستانات)،

(63) Statistical Abstract of Israel 1977, (op. cit.), p.49.
(64) Ibid, p.58.

ليسهل اقتلاعهم والتخلص منهم، أو الاستمرار في التحكم بمصيرهم في المراحل اللاحقة من العمل على إنجاز المشروع الصهيوني. ومن أجل ذلك، مارست إسرائيل عليهم شتى أنواع القهر العنصري والقمع الوطني، إضافة إلى التمييز السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

وكانت المشكلة الأولى التي واجهها العرب الفلسطينيون تحت الحكم الإسرائيلي، هي اعتبارهم مواطنين في الدولة اليهودية، وبالتالي، سريان مفعول قوانينها عليهم، دون معاملتهم على هذا الأساس، بما يترتب عليه من حقوق وواجبات. لقد أُسموا مواطنين، فجازت محاسبتهم على قاعدة قوانين دولة إسرائيل، إلا أنهم عوملوا كعدو وقع تحت الاحتلال. غير أن إضفاء صفة المواطنة الإسرائيلية عليهم حرمهم من حماية القوانين الدولية المتعلقة بالجماعات السكانية الواقعة تحت الاحتلال في زمن الحرب. وهكذا، طُبّقت عليهم القوانين التي استصدرتها إسرائيل بالنسبة إلى ملكية الأراضي، فنُزعت ملكيتهم عن الجزء الأكبر من أراضيهم (انظر أعلاه: باب «تهويد الأرض»). وفي المقابل، فرضت عليهم الأحكام العسكرية التعسفية، واستبعدوا من المشاركة في الحياة العامة، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. وبعد أن توقف العمل بهذه الأحكام جزئياً في سنة 1966، كانت «وثيقة كينيغ»، بما تحتويه من توجهات إسرائيلية إزاء الأقلية العربية، تشكل نموذجاً للسياسة التي انتهجتها الدولة اليهودية إزاء الذين وقعوا تحت احتلالها من الفلسطينيين. وهذه الوثيقة التي عرفت باسم صاحبها، حاكم اللواء الشمالي، يسرائيل كينيغ، هي عبارة عن مذكّرة، قدمها هذا إلى وزارة الداخلية، ومن ثم إلى رئيس الحكومة، يتسحاق رابين، في سنة 1976، على أساس أن تبقى سرية؛ غير أن صحيفة «عال همشمار» الإسرائيلية نشرت نصها (7/9/ 1976). وهذه الوثيقة تنطوي على تقويم لأوضاع العرب في اللواء الشمالي (الجليل)، وتقدّم عدداً من المقترحات في نمط سلوك السلطة إزاء التطورات الناجمة بين هؤلاء العرب، والتي يعتبرها صاحب الوثيقة في غاية الخطورة على أمن إسرائيل. [65]

ويتضح من استعراض الوثيقة أن أشد ما يزعج صاحبها ظاهرتان: اختلال التوازن الديموغرافي لصالح العرب في إسرائيل، وتنامي الشعور القومي لديهم. وهو يعني بالتوازن الديموغرافي التزايد الطبيعي لدى العرب، مما سيجعلهم أكثرية في اللواء الشمالي في نهاية سنة 1978 حسب تقديره. وقلق كينيغ هذا يعبّر عن أزمة سياسية يواجهها كل كيان استيطاني، والمستوطَن الإسرائيلي بشكل خاص، عندما يعجز عن اجتذاب المزيد من المهاجرين إليه،

(65) Journal of Palestine Studies, vol. VI, No I, Fall 1976.

فيكون قد فشل في نقطة انطلاقه المركزية. وإسرائيل بالذات ظلت تولي مسألة الحفاظ على أغلبية يهودية ساحقة من سكانها أقصى درجة من الاهتمام، بينما ظل التزايد الطبيعي للسكان العرب فيها يقضّ مضاجع قيادتها السياسية. ومن هنا تركيزها على مسألة الهجرة اليهودية إلى إسرائيل في كل نشاطاتها الخارجية، وفي المؤتمرات الصهيونية بوجه خاص (انظر أعلاه: «السياسة السكانية»). وإذا لم يكن بالإمكان دفع اليهود للهجرة إلى إسرائيل بأعداد كافية للحفاظ على التوازن السكاني كما تريده، وحسب ما يقتضيه المشروع الصهيوني، فإن ثاني أفضل الخيارات أمام القيادة الصهيونية هو دفع العرب إلى النزوح عن أرضهم. وهو ما يقترحه كينيغ في وثيقته، عن طريق التضييق عليهم، وممارسة الضغوط الاقتصادية والسياسية عليهم، وقطع السبل أمامهم للتطور الاجتماعي والنمو الاقتصادي، بهدف حملهم على الهجرة إلى الخارج.[66]

ورأى كينيغ أن حرب حزيران/ يونيو 1967 قد أعطت دفعاً جديداً وقوياً للشعور القومي لدى العرب في إسرائيل. ومما ساعد على تنامي هذا الشعور القومي فتح الحدود، وبالتالي، حرية التنقل بين المناطق المحتلة 1948، وبين تلك التي جرى احتلالها عام 1967، ومن ثم الاتصال بالثورة الفلسطينية عبر الأردن. ثم جاءت حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، وما ترتب عليها من تطورات سياسية، أهمها بروز منظمة التحرير الفلسطينية كقوة سياسية، واتساع الاعتراف الدولي بها ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، لتقوي ذلك الشعور وتنمّيه. وأشار كينيغ إلى أن ازدياد عدد السكان العرب في إسرائيل كان عاملاً أساسياً في شعورهم بالقوة، وبأن الزمن يعمل لصالحهم. وزاد من قلقه كون التجمعات العربية في الشمال متصلة، وهي تشكل أكثرية في مناطقها، ويتنامى لديها الشعور القومي. وكل ذلك على خلفية أن اللواء الشمالي (الجليل) كان داخلاً في حدود الدولة العربية في قرار التقسيم (1947). ولهذا، فإنه لم يستبعد أن يتحرك سكان الجليل العرب في المستقبل القريب، ويطالبوا بحق تقرير المصير، على أساس استفتاء شعبي، تكون نتائجه لصالح مطالبهم بالتأكيد. ولذلك، طالب كينيغ بالإسراع في عملية «تهويد الجليل»، وبتر جيوب عربية كثيفة السكان، وتقطيع أوصالها عن طريق الاستيطان اليهودي المكثف. كما دعا إلى انتهاج سياسة أكثر حزماً في التصدي للمظاهر القومية، خصوصاً في التعامل مع الأحزاب والشخصيات الوطنية.[67]

(66) شوفاني، تهويد فلسطين، (مصدر سابق)، ص 48–49.
(67) المصدر السابق، ص 49–50.

وذهب كينيغ إلى أن من أسباب تنامي الشعور القومي لدى العرب في المناطق المحتلة سنة 1948، وكذلك إحساسهم بالقوة، وبالتالي، بالقدرة على التصدي للسياسة الإسرائيلية إزاءهم، تحسّن أوضاعهم الاقتصادية، وتراكم رؤوس الأموال لدى بعض الأفراد منهم. وأشار كينيغ إلى «المفارقة» بأن مشاريع التنمية والتهويد في الشمال، والتي هدفها الأساسي خلق قاعدة لاجتذاب المستوطنين اليهود إلى تلك المنطقة، إنما يقوم بها عمال عرب بنسبة 25 – 50٪، مما يحسّن أوضاعهم الاقتصادية. كما أن الضمان الاجتماعي والتأمينات الاقتصادية الأخرى ترفع عن كاهل الأجير العربي عبء الانصراف لتدبر أوضاعه الحياتية، وتبيح له الفراغ اللازم للتفكير في المسائل الاجتماعية والقومية. وبناء عليه، اقترح كينيغ عدداً من الإجراءات التي من شأنها كبح هذه التوجهات لدى العرب، ومنها: 1) الحدّ من استخدام العرب في مشاريع الدولة؛ 2) زيادة الضرائب على مداخيلهم؛ 3) الإثقال على الوكالات العربية لتوزيع البضائع الإستهلاكية؛ 4) قطع المساعدات التشجيعية للعائلات الوفيرة الأولاد؛ 5) إعطاء الأفضلية لليهود في جميع المعاملات مع الدولة. وذهب كينيغ، وهو ليس مذهباً معزولاً في إسرائيل، إلى أن أحد أهم أسباب تنامي الشعور القومي لدى السكان العرب هو التقدم الذي أحرزوه في ميدان التحصيل العلمي، الأمر الذي من شأنه أن يخلق قيادة سياسية للعرب في إسرائيل. ولذلك، فقد أوصى بما يلي: 1) التشدد في قبول الطلاب إلى الجامعات ومعاهد التعليم العالي؛ 2) تسهيل سفر الطلاب العرب إلى الخارج، وتعقيد شروط عودتهم إلى العمل في البلد؛ 3) اتخاذ إجراءات صارمة بحق جميع المحرّضين بين طلاب الجامعات.[68]

وبالفعل، فقد مارست إسرائيل سياسة عنصرية إزاء الفلسطينيين الذين وقعوا تحت احتلالها، تتماشى مع توصيات كينيغ، بل تتعداها. وأهمية هذه الوثيقة هي أنها تفضح نمط التفكير العنصري لدى المسؤولين عن إدارة الشؤون العربية في إسرائيل. وفي المقابل، فهي تكشف عن نضال ذلك الجزء من الشعب الفلسطيني ضد المشروع الصهيوني، بما أتاحته أوضاعه تحت الاحتلال. فلقد انقلب بين عشية وضحاها من كتلة سكانية تنتمي إلى الأغلبية الساحقة في وطنها، بما لها من امتداد قومي خارجه، إلى أقلية شبه عاجزة، تحيا غريبة في بلدها، وفي ظل حكم أغلبية استيطانية وافدة، تناصبها العداء القومي والطبقي، وتنكر عليها حق الوجود في البلد أصلاً. وعلى العموم، فقد تعاملت السلطات الإسرائيلية مع الأقلية العربية التي وقعت تحت حكمها

(68) المصدر السابق، ص 50–51.

على أنها جماعة قومية مغلوبة ومقهورة، ومارست ضدها شتى أنواع التمييز الاجتماعي والعنصري والاقتصادي. وكانت إسرائيل، في اليوم الرابع على قيامها، قد فرضت الأحكام العسكرية على المناطق العربية التي احتلتها، ثم سحبته على جميع المناطق الأخرى لاحقاً، ليشمل الجليل والمثلث والنقب. وهذه الأحكام تستند إلى قوانين الطوارئ لحكومة الانتداب، والتي فرضتها بدورها على المناطق اليهودية، عندما اشتدت حدة الإرهاب الصهيوني. وقد قال عنها في حينه أحد قادة العمل الصهيوني، دوف يوسف، الذي أصبح لاحقاً وزيراً للعدل في إسرائيل ما يلي: «السؤال هو، هل نصبح جميعاً معرضين للإرهاب بترخيص رسمي... أم تسود هنا حرية الفرد؟ ليس هناك أي ضمان بألا يُعتقل أي مواطن طوال حياته دون محاكمة. ولا توجد هنا أية إمكانية للاستئناف ضد قرار القائد العسكري، ولا إمكانية للتوجه إلى محكمة العدل العليا. إن حرية الإدارة في نفي أي مواطن في أية لحظة لا حدود لها. ويضاف إلى هذا كله، أن لا حاجة لأن يرتكب الإنسان مخالفة ما، يكفي أن يُتّخذ قرار في أحد المكاتب حتى يتقرر مصير الإنسان».[69]

والحكم العسكري، بما هو التعبير الصارخ عن القمع الذي تمارسه سلطة سياسية ما على الجماعة السكانية الواقعة تحت سيطرتها، هو نمط الحكم الإسرائيلي الوحيد الذي عرفته الأقلية العربية لمدة طويلة. وهذا الحكم يستند إلى حوالي 170 مادة، مقسمة إلى 15 فصلاً، تشمل تقييداً لحرية الحركة والتنقل واختيار مكان السكن، كما تضع قيوداً على حرية الكلام والصحافة من جميع نواحيهما. وهي تمنح صلاحيات واسعة للحاكم العسكري، من شأنها أن تعرض حرية الإنسان وممتلكاته لأفدح الأخطار. وللحكم العسكري محاكمه الخاصة، المستقلة عن المحاكم المدنية وغير الخاضعة لها، وبالتالي، فلا مجال للاستئناف على الأحكام الصادرة عنها. وللحكم العسكري الإسرائيلي ميزته الخاصة، إذ أنه كان ذراع السلطة في تنفيذ سياسة استيطانية إحلالية؛ ولم تنحصر مهماته فقط في الأمور الأمنية. ففي إسرائيل، كان الحكم العسكري مكلفاً بمهمة ضرب الوحدة الوطنية لمن تبقى تحت حكمها من الفلسطينيين، وبتفتيت جميع مظاهر تماسكهم الاجتماعي، وبتخريب القاعدة الاقتصادية المستقلة لديهم، وبالتالي، إلحاقهم اقتصادياً بالمؤسسات الاستيطانية الصهيونية، وتسخيرهم في خدمتها، دون دمجهم سياسياً فيها، والدأب على عزلتهم الاجتماعية في الدولة اليهودية. وكان من مهام الحكم العسكري كبح نضال الفلسطينيين ضد سياسة

(69) سيغف، الإسرائيليون الأوائل، (مصدر سابق)، ص62.

السلطة، وتطويعهم لإملاءاتها، وإكراههم على الرضوخ لإجراءاتها. كما كان من مهامه الأساسية تمهيد الطريق لتنفيذ الهدف الصهيوني المركزي في نزع ملكية العرب للأراضي التي كانت بحوزتهم، ومن ثم مصادرتها وتهويدها. وخلال سنوات الحكم العسكري الطويلة، الذي ظل ساري المفعول بحذافيره حتى سنة 1966، ثم تقلص شكلاً ليبقى قائماً فعلاً، استطاعت إسرائيل أن تحقق جزءاً كبيراً من سياستها إزاء الأقلية العربية فيها.

وخلال العقدين الأولين على قيام إسرائيل، استطاع الحكم العسكري أن يحوّل الأقلية العربية إلى تجمعات سكانية تعيش فيها دون أن تكون منها. وهو بتقسيمه البلد إلى مناطق عسكرية، يُحظر التنقل بينها دون تصاريح خاصة يصدرها الحكام العسكريون، الذين لا يفعلون ذلك دون حساب، جعل من التجمعات العربية جيوباً منفصلة، لا تفاعل ولا تكامل بينها. وكذلك، فبانتزاعها ملكية الجزء الأكبر من الأراضي العربية من أيدي أصحابها، الذين كانوا بأكثريتهم من القرويين المزارعين، ضربت إسرائيل الأساس المادي الوحيد لتماسك اقتصاد عربي مستقل نسبياً. لقد أُخرج المزارعون العرب من دورتهم الاقتصادية الذاتية، دون أن يسمح لهم بالدخول في الدورة العامة في إسرائيل والاندماج فيها. وتحول معظم المزارعين العرب عن العمل المستقل في حقولهم ومزارعهم إلى العمل المأجور، والموسمي في غالبيته، حيث كانت أجورهم متدنية، يعملون في سوق العمل اليهودية نهاراً، ويبيتون ليلهم في قراهم وتجمعاتهم السكانية العربية، كما هو الحال تقريباً في «البنتوستانات» الأفريقية الجنوبية. وقد تضافر سوق العمل المأجور، خاصة في الزراعة والبناء، مع التضييق على المزارع العربي، سواء في عملية الإنتاج أو التسويق، لتحويل هؤلاء المزارعين إلى بروليتاريا رثة، قطاع كبير منها، خاصة من العمال غير المهرة والنساء، أشبه بعمال التراحيل الموسميين. ودخلت الزراعة العربية في مسار تراجعي، بينما العمالة في تصاعد خلال فترة الطفرة العمرانية لاستيعاب موجات الهجرة الجماعية في الخمسينات. وعندما همدت هذه الموجة، وتراجع قطاع البناء، عمّت البطالة في صفوف العمال العرب، بينما كانت الأرض قد صودرت، فسُدّت في وجوههم سبل العيش الكريم.

وفي ظل الحكم العسكري، وبموجب قوانينه والصلاحيات التي يتمتع بها القائمون عليه، جرى إخلاء عشرات آلاف الفلاحين عن قراهم وبيوتهم وأراضيهم، بل وأبعد الكثيرون منهم عن وطنهم عبر الحدود. فقبل الإحصاء الأول للسكان في

إسرائيل (1949)، عمدت السلطات العسكرية إلى إبعاد انتقائي لآلاف من الأشخاص. فكانت القوات العسكرية تطوق القرية قبل الفجر، وتمنع التجول، وتجمع الناس في ساحة مركزية، حيث يجري استجوابهم جميعاً، ومن ثم تطرد «العناصر غير المرغوب فيها». وكان الطرد يجري وفق لوائح جرى إعدادها مسبقاً، وبناء على معلومات حصلت عليها أجهزة استخبارات السلطة عن النشاط السياسي لتلك «العناصر» أو لأحد أقاربها. وبعد حصر هؤلاء الأفراد، يُحملون في شاحنات حراسة عسكرية مشددة، ويجري تفريغها عند نقطة حدودية مع دولة عربية ما، ويؤمرون، تحت تهديد استخدام السلاح ضدهم، بالتوجه إلى الجانب الآخر من الحدود.[70] وقد جاء هذا العمل بعد التشريد الذي حصل أثناء الحرب، ليزيد من تمزيق شمل العائلات الفلسطينية، حيث وجد بعضها نفسه مقسماً إلى عدة أجزاء، كل منها في قطر. ومن هنا الكلام الذي دار في السنوات الأولى لقيام إسرائيل عن «جمع شمل العائلات». وفي المقابل، جرى «تجميع» أشلاء المجتمعات الفلاحية، من القرى التي هرب بعض سكانها وبقي الآخر، في تجمعات كبيرة. فنُقل بعض هؤلاء من بيوتهم وقراهم، وضُموا إلى قرى أخرى، حيث أقاموا في بيوت ليست لهم، بعد أن صودرت أملاكهم في قراهم الأصلية، وأُعطوا أرضاً أخرى ليست لهم تعويضاً عما فقدوه. وقد خلق كل ذلك مشاكل اجتماعية لا تحصى، نظراً لطبيعة هذا التغيير المفاجئ، الذي دخل على حياة الفلاح الفلسطيني المحافظ. وبذلك أُخليت مئات القرى من سكانها العرب، ثم جرى تهديمها ومحو معالمها. وكانت قريتا أقرت وكفر برعم، على الحدود الشمالية لفلسطين مع لبنان، مثالاً صارخاً لهذا السلوك التعسفي، حيث أجلي سكان القريتين إلى تجمعات عربية أخرى، ولا تزال مشكلتهم دون حل إلى الآن (1998)، على الرغم من قرار المحكمة العدلية العليا في إسرائيل بحقهم في العودة إلى قراهم، في سنة 1953.

وكان الحكام العسكريون يُنتقون من أولياء الحزب الحاكم، فظلوا، بطبيعة الحال، أدوات ذلك الحزب في تنفيذ سياسته الداخلية، خاصة على صعيد الانتخابات العامة والمحلية. فالحاكم العسكري، بصلاحياته الواسعة، وارتباطاته الداخلية المتشعبة، وبعد أن شارف على إنجاز مهمته الصهيونية العامة، وعلى جميع الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تفرغ للعب دوره الحزبي، فتجند وأعوانه في خدمة الحزب الحاكم. وكان من أبرز نشاطاته ما يلي: 1) التدخل في الانتخابات للكنيست والمجالس البلدية

(70) حول هذه الممارسة العنصرية انظر: شوفاني، رحلة في الرحيل، (مصدر سابق)، باب «مع المبعدين»، حيث كان الكاتب أحد هؤلاء المبعدين.

والمحلية لصالح الحزب الحاكم، وذلك عن طريق الترهيب والترغيب؛ 2) منع قيام أية حركة سياسية مستقلة عن الأحزاب الصهيونية، سواء على المستوى القومي أو المحلي، وحتى مضايقة الفئات المرتبطة أو المؤتلفة مع أحزاب صهيونية عدا الحزب الحاكم؛ 3) الهيمنة على جهاز التعليم، وخاصة تعيين المعلمين، لما لذلك من قوة فاعلة في الوسط العربي، وضاغطة عليه لتطويعه لإملاءات سياسة الحزب الحاكم؛ 4) تشجيع النزعات الطائفية والعشائرية في المجتمع العربي التقليدي، وبالتالي، تأجيج الصراعات الداخلية فيه، وصرف أنظار أفراده عن مشاكلهم الحقيقية، والعمل على عزل ومطاردة القوى التقدمية، وتعزيز نفوذ القوى التقليدية والرجعية المتعاملة معه في الوسط العربي؛ 5) عرقلة نمو وتطور مؤسسات اجتماعية وثقافية في الوسط العربي، من شأنها زيادة الألفة بين الأجيال الشابة، ورفع مستواها المادي والمعنوي؛ 6) نشر حالة من اليأس والقلق في أوساط الشباب لحملهم على الهجرة، وذلك بإشعارهم على الدوام أنهم مطاردون ومستذلون ومحاصرون نفسياً واقتصادياً وسياسياً؛ 7) إفساح المجال أمام أذرعة السلطة الأخرى للتغلغل في حياة السكان العرب وتنغيصها.

في المقابل، خاضت الأقلية العربية نضالات مريرة ضد السياسة الإسرائيلية، وعلى جميع الصعد، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وخاصة ضد توجه إسرائيل العام لتهويد الأرض العربية، ليس كوسيلة إنتاج فحسب، وإنما كوطن قومي أيضاً. وفي الواقع، فإن تاريخ الصراع على الأرض والارتباط بها، وما يمثله هذا الارتباط بشتى نواحيه، هو تاريخ نضال هذه الأقلية من الشعب الفلسطيني ضد الاستعمار الصهيوني. ولكن يد السلطة كانت هي الأعلى في المحصلة، وبالتالي، الأقدر على تحقيق غاياتها، مع أنها لم تستكمل برنامجها بعد. ومن أجل تحقيق تلك الغايات، مارست سلطات الاحتلال الإسرائيلي كل أنواع القمع والتمييز العنصري، بما فيها تقييد حرية الحركة والعمل والمسكن، وكذلك حرية التعبير السياسي والثقافي، وكبح التحصيل العلمي، وممارسة الضغط الاقتصادي، وتقليص فرص التطور الاجتماعي، وما الانتفاضات التي قام بها عرب الأرض المحتلة 1948، إلا شواهد حية، تفضح ادعاء سلطات الاحتلال الصهيوني عن التقدم الذي أصاب حياة الأقلية العربية في ظل ذلك الاحتلال. وجنباً إلى جنب مع سياسة القمع السياسي والتخريب الاقتصادي والاجتماعي، كانت إسرائيل تعمل جاهدة لتحطيم مرتكزات الهوية الفلسطينية للأقلية العربية فيها. وذلك عبر سياسة مدروسة في برمجة التعليم العربي في المدارس، وفي تحديد المفاهيم الإنسانية والقومية والوطنية لهؤلاء العرب وفقاً لما يريده المخططون الصهيونيون. وهؤلاء ينظرون

إليهم كجزء من الأمة العربية، وبالتالي، من «العدو القومي»، يقيم حالياً في «أرض - إسرائيل»، دون أن يكون له «حق تاريخي» في ذلك، وإنما على أساس نوع من «الحق الوجودي»، الذي منحته إياه إسرائيل بمحض إرادتها. وهو لذلك يبقى رهناً بنواياها وأهوائها. وهكذا يتم تشويه التاريخ القومي لهؤلاء العرب ولوطنهم الذي، بحسب الفلسفة اليهودية للتاريخ، لا تاريخ له في غياب «شعب الله المختار» عنه، لأنه في الأصل «أرض الميعاد». وفي غياب «الشعب اليهودي» عن «أرض إسرائيل الكاملة»، تصبح هذه واقعاً جغرافياً فحسب، لا تاريخ لها، ولا للشعوب الأخرى التي سكنتها باستمرار ودون انقطاع، لأنها في المنظور اليهودي ليست «شعوباً مختارة».

وكان «يوم الأرض» (30 آذار/ مارس 1976) تتويجاً لمسار طويل من المواجهة بين الأقلية العربية وسلطات الاحتلال الإسرائيلي، اتخذت أشكالاً مختلفة في المراحل المتعاقبة. وكانت الشعارات التي رفعها المستوطنون في مسيرة «أرض إسرائيل»، بقيادة «غوش إيمونيم»، تعبر أصدق تعبير عن الأهداف الصهيونية غير المعلنة. وكان هؤلاء قد رفعوا الشعار: «أما أرض للعرب فنعم، وأما أرض عربية فلا». وهذا الإصرار الصهيوني على توسيع رقعة الاستيطان اليهودي، وما يترتب عليه من مصادرة للأراضي وتهويدها، كان عاملاً رئيسياً في انتفاضة الضفة الغربية (1976)؛ وهو الذي فجّر الصدام الدموي في «يوم الأرض» بالجليل. وهذا اليوم هو طفرة أخرى متميزة في نوعها وتصاعد درجة عنفها، في مسلسل نضال ذلك الجزء من الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال منذ 1948؛ فأصبح شعار نضاله والمعبر عن صراعه مع الاحتلال الإسرائيلي، الذي يلخص طبيعة العلاقة بينه وبين الدولة اليهودية. وباندلاع هذه الحلقة الجديدة من العنف الدموي، فتحت جبهة أخرى بين الشعب الفلسطيني وإسرائيل. وبطفرتهم هذه، لحق عرب الجليل بإخوانهم في الضفة الغربية، الذين سبقوهم إلى الثورة على الاحتلال وإلى التصدي العنيف لعملية الاستيلاء على الأراضي العربية وتهويدها. وهم بذلك، قد فاجأوا سلطات الاحتلال، والكثيرين من أبناء أمتهم، وربما أنفسهم أيضاً، بهذا التحرك الجماهيري الواسع والعنيف، بعد أن ساد الاعتقاد بأنه قد تم تدجينهم منذ حين. وبذلك، التقى هذا النصف من الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال، سواء منذ 1948 أو 1967، مع شقه الثاني في الخارج على طريق الكفاح ضد المستوطَن الإسرائيلي، فعمت المواجهة الشعب الفلسطيني بأكمله. وبينما كان النصف الأول يصارع للحفاظ على علاقته بوطنه

القومي، كان الثاني يكافح لشق طريقه إلى الوطن وتجديد العلاقة معه. وبتلاحم نضاله، أثبت الشعب الفلسطيني، الذي عمل العدو على تشتيته وتذويبه، وحدته وتماسكه رغم جميع الظروف التي مرّ بها، وإصراره على التشبث بالعلاقة التي تشدّه إلى وطنه، مهما كانت التضحيات.

وكان للإنجازات التي حققها العمل الوطني الفلسطيني في الخارج أثر بالغ في تعزيز نضال الأقلية العربية في فلسطين المحتلة 1948. «لقد بدأ هذا الدور الفعال تطوره منذ بداية السبعينات. ففي ذلك الحين، بدأت مرحلة جديدة من العمل السياسي، تمثلت في الشروع في تنظيم الأقلية العربية قطرياً ومحلياً... ووصلت الفعالية السياسية إلى أوجها، في منتصف السبعينات، في إعلان إضراب «يوم الأرض» في 30 آذار/ مارس 1976. وقد شكّل هذا اليوم انعطافاً حاداً على مستوى التنظيم والعمل السياسي، وعلى مستوى التعبير عن الهوية الوطنية، وبداية المطالبة من جانب العرب في إسرائيل بالاعتراف بهم أقلية قومية... إن الفلسطينيين [في إسرائيل] في أكثريتهم يعرّفون أنفسهم منذ أوائل الثمانينات بأنهم عرب بالمعنى القومي والثقافي، وأنهم فلسطينيون بالمعنى الوطني. وقد اكتسب موضوع الهوية أهمية خاصة وبروزاً في حياة العرب في إسرائيل، وذلك بسبب تحوله إلى أحد العناصر المهمة في التنظيم والعمل السياسي والتنافس بين الحركات والأحزاب السياسية».[71]

وفي الواقع، فإن نضال فلسطينيي «الداخل»، سواء في المناطق المحتلة 1948 أو 1967، ظل مرتبطاً إلى حد كبير بسيرورة العمل الوطني الفلسطيني في «الخارج». «فعلى الرغم من انقطاع الصلة وانفصام العرى، ظل نضال «الداخل» ضد التهويد، متأثراً إلى حد كبير بواقع «الخارج». فكان يزداد حدة كلما تصاعد المدّ القومي واتخذ أشكالاً أكثر تحدياً. وكان ينحصر ويتقلص كلما بدا أن الكفة تميل لصالح العدو. وقد بلغ هذا النضال أقصى درجات تراجعه في الستينات. فأصبح وجهه الغالب الدفاع عن الحق من خلال شرعية المغتصب. وتحول الناس إلى الطعن في قانونية الاستيلاء على الأرض استناداً إلى القوانين التي استصدرتها سلطات الاحتلال. وكان هذا النضال قد بدأ بشكل مختلف. كما أنه عاد واتخذ شكله الأصلي في السبعينات، خاصة بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973. فعندها انقلبت صورة موازين القوى في المنطقة؛ وبدا أن كلّ تحجيم لسطوة العدو، يصب في كافة القوى القومية العربية، ومن ضمنها الثورة

(71) حيدر، عزيز، الفلسطينيون في إسرائيل في ظل اتفاقية أوسلو، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1997، ص 126-127.

الفلسطينية. وقد ترك كل ذلك أثره في نضال «عرب الداخل»، الذي بلغ ذروته في «انتفاضة يوم الأرض» (30 آذار/ مارس 1976) ».[72]

وعن أثر التطورات في الساحة العربية على فلسطينيي «الداخل»، يقول الباحث المتخصص في شؤونهم، عزيز حيدر، ما يلي: «وكانت لحرب 1973 ونتائجها، في ارتفاع مكانة منظمة التحرير الفلسطينية وفي حصولها على الشرعية الدولية في الأمم المتحدة سنة 1974، انعكاسات مهمة في تسريع عملية التحولات الجارية بين العرب في إسرائيل. وكان أهم آثار الحرب التحوّل في الشعور والتقدير الذاتي، إذ أنها أبرزت إسرائيل دولة ضعيفة ومنكمشة، وأشعرت العرب باحترام أنفسهم. وقد بدا هذا التغيير في زيادة شعورهم بالاغتراب في المجتمع الإسرائيلي، وفي تعاملهم مع السلطة من منطلق الواثق بنفسه، وارتفع رصيد العناصر الوطنية والقومية وتراجع رصيد المتعاونين مع السلطة». وعن «يوم الأرض»، قال حيدر: «كانت أحداث يوم 30 آذار/ مارس 1976 حتى ذلك التاريخ أول عمل جماعي قطري اتفق عليه ممثلو الأقلية العربية للاحتجاج على سياسة السلطة. ومنبع أهمية ما جرى ليس أحداث يوم الأرض بقدر ما هو قرار الإضراب بحد ذاته وما تبعه من تطوير في أساليب العمل الاجتماعي والسياسي في المرحلة اللاحقة». وفي تقويمه لأحداث ذلك اليوم وآثارها، قال حيدر: «يعتبر يوم الأرض (سنة 1976) فاصلاً بين مرحلتين. إذ كانت ردة الفعل الإسرائيلية العنيفة على الإضراب وتجاوب الجماهير العربية مع قيادته وتعاطف الفلسطينيين معه واشتراكهم فيه، وخصوصاً في الأراضي المحتلة، دوافع إلى أن يبدأ العرب في إسرائيل إعادة النظر في علاقتهم بالدولة وموقعهم فيها، وترسيخ علاقتهم بالمجتمع الفلسطيني. وقد أدى ذلك، فيما بعد، إلى نتائج مهمة على صعيد نظرتهم إلى أنفسهم وتعريفهم لوضعهم ومكانتهم في إسرائيل، وأدى بالتالي إلى تطورات وتحولات عميقة في أشكال التعبير السياسي ومضامينه ومستوياته».[73]

وخلاصة القول أن الحضور الفلسطيني، بجميع أشكاله، يؤزّم أوضاع المشروع الصهيوني بشكل عام، كونه انطلق أصلاً من قاعدة تغييب أهل البلد الأصليين، كشرط أساسي لتهويده. وهذا الحضور خارج الرقعة التي تحتلها إسرائيل مشكلة استراتيجية، وهي تحاول أن تضعها في إطار أمن «الدور الوظيفي» للمشروع الصهيوني. ولذلك

(72) شوفاني، رحلة في الرحيل، (مصدر سابق)، ص72.

(73) حيدر، عزيز، «التعبير السياسي الفلسطيني في إسرائيل»، الشعب الفلسطيني في الداخل، (بإشراف: كميل منصور)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1990، ص321، 327.

فهي تصرّ على عدم السماح لهم بالعودة إلى قراهم ومدنهم وبيوتهم وأراضيهم. وفي المقابل، تشكل الأقلية العربية، الكبيرة نسبياً، داخل تلك الرقعة المحتلة مشكلة استراتيجية تتعلق بركيزة «أمن القاعدة» لذلك المشروع الاستيطاني. وهذا الوجود الفلسطيني في المناطق المحتلة 1948، لا يشكل خطراً محتملاً على أمن القاعدة الاستيطانية الجاري فحسب، بل يتعداه إلى النواحي الديموغرافية وهوية الدولة ونمط الحكم فيها. فمن المنظور الصهيوني، القائل بالقومية اليهودية، وبالتالي، بإسرائيل اليهودية كتعبير عن تلك القومية، يضع هذا الوجود الفلسطيني علامة استفهام على يهودية الدولة، التي هي في واقع الحال «ثنائية القومية». وتعريف إسرائيل كدولة يهودية، الأمر الذي يصر عليه جمهور المستوطنين فيها، لن يتحقق فعلاً بوجود أقلية قومية عربية كبيرة فيها، غير قابلة للذوبان، لا في الحاضر ولا في المستقبل. وكذلك، فهذا الوجود يضع ما تدعيه إسرائيل من ديمقراطية الحكم فيها في الاختبار الصعب المستمر. فمن جهة، لا يسعها الإقرار بالتمييز الذي تمارسه ضد الفلسطينيين الواقعين تحت حكمها، ومن الأخرى، فهي بطبيعتها غير مؤهلة لمنحهم المواطنية المتساوية، وبالتالي، التحول إلى «دولة لكل مواطنيها». ومن هنا، أزمة إسرائيل الاستراتيجية الناجمة عن رفض الشعب الفلسطيني الغياب كما أرادت الصهيونية وعملت من أجله، وعن التشبث بالحضور المادي والسياسي والصراع الدؤوب في سبيله.

3 – وبوتقة الصهر لم تعمل

تقول أستاذة الدراسات الثقافية والدراسات النسائية في جامعة مدينة نيويورك، إيلا حبيبة شوحط، وهي يهودية عراقية، ما يلي: «تزعم الصهيونية أنها حركة تحرر لجميع اليهود، ولم يوفر الأيديولوجيون الصهيونيون أي جهد في محاولة جعل تعبيري «اليهودي» و«الصهيوني» مترادفين فعلياً. لكن الصهيونية، في الواقع، كانت، أساساً، حركة تحرر لليهود الأوروبيين (وهذا الأمر كما نعلم مشكوك فيه)، وبصورة أكثر دقة لتلك الأقلية الصغيرة من اليهود الأوروبيين القاطنين في إسرائيل فعلاً. ومع أن الصهيونية تزعم أنها تقدم وطناً إلى جميع اليهود، فإن ذلك الوطن لم يقدّم إلى الجميع على المستوى نفسه. فقد جيء باليهود المزراحيم [الشرقيين] في البداية إلى إسرائيل لأسباب صهيونية – أوروبية خاصة. ثم جرى التمييز بحقهم، بصورة منهجية، من قبل الصهيونية التي بذلت طاقاتها ومواردها المادية، بصورة مميزة، لمصلحة اليهود الأوروبيين

الدائمة، وللأذى الدائم لليهود الشرقيين... ». وفي عرض خاطف للتركيب الديموغرافي في إسرائيل، تقرر الكاتبة أنها دولة من العالم الثالث، لأن أصول غالبية السكان فيها تعود إلى بلدان هذا العالم. ومن هنا تخلص إلى النتيجة التالية: «إن الهيمنة الأوروبية في إسرائيل، بهذا المعنى، هي نتيجة أقلية عددية واضحة، أقلية من مصلحتها أن تقلل السمة «الشرقية» لإسرائيل وانتسابها إلى العالم الثالث... وفي إسرائيل، يشكل اليهود الأوروبيون نخبة من العالم الأول تسيطر لا على الفلسطينيين فقط، بل على اليهود الشرقيين أيضاً. وكشعب يهودي من العالم الثالث، يشكل المزراحيم أمة شبه مستعمرة داخل أمة». [74]

كحركة استيطانية إسترجاعية، رفعت الصهيونية مبكراً شعار «تجميع الجاليات اليهودية ودمجها». ولقد بررت تمايز الجماعات اليهودية التي استهدفتها لبناء مشروعها بطول «الشتات في المهجر»، وطرحت أن تجميعها في الدولة اليهودية، وبالتالي، مزجها في وحدة «قومية»، من خلال «بوتقة الصهر» الإسرائيلية، سيؤديان إلى خلق «اليهودي الجديد». وأكدت على وجوب أن يتخلص هذا «اليهودي الجديد» من تقاليد المهجر وقيمه وثقافته، وأن يتبنى مكانها أنماطاً حياتية جديدة، صاغ عناصرها آباء الصهيونية وقدامى المستوطنين. وتقول أستاذة علم الاجتماع، جوديت شوفال: «كان هناك في الخمسينات كلام عن الإسرائيلي الجديد الذي سينبثق من الخليط الاثني المنوّع وبعض التوقعات بأن الجماعات الاثنية ستتلاشى سريعاً، ولكن سرعان ما تم إدراك بُعد هذا المسار من أن يكون سريعاً وأوتوماتيكياً، وأن مسار الاندماج كان بطيئاً، متعرجاً، ومؤلماً في أحيان كثيرة». وتؤكد شوفال أن المهاجرين، سواء منهم الغربيون أم الشرقيون، لم يكونوا يتشبثون بتراثهم «المهجري»، وتقول: «وبالفعل، فإن غالبية المهاجرين سعت لأن تصبح إسرائيلية وتطرح عنها طابعها الاثني. إلا أن المجتمع الجديد لم يسهّل عليها دائماً التخلص من هذه الطوابع التي كانت في كثير من الأحيان تحمل قوالب مثيرة للاستياء، واكتسبت رموزاً تتعلق بالوضع الاجتماعي». ولقد حاولت الفئة السائدة الإسرائيلية أن تخلق إجماعاً حول عدد من القيم المشتقة من التركيبة الصهيونية، إلا أن الجماعات المتباينة استوعبتها بأشكال مختلفة. «وفي نظرة إلى الوراء اليوم، يمكن القول أن مركّب الإجماع الذي قُدّم إلى السكان المتعددي الثقافات منذ بداية إنشاء الدولة - وربما قبل ذلك

(74) شوحط، إيلا، «اليهود الشرقيون في إسرائيل: الصهيونية من وجهة نظر ضحاياها اليهود»، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 36، خريف 1998، ص 105-107. (لاحقاً: شوحط: «اليهود الشرقيون»).

أيضاً - كان منحازاً ثقافياً من خلال تقاليد ثقافية أوروبية شرقية معينة. وقد نجم عن طبيعة القيادة، وافتراضاتها بالنسبة إلى تفوقها الثقافي الخاص على الجماعات الاثنية الأكثر «بدائية» من البلدان الأفرو - آسيوية، نمط من الانطوائية الاثنية في المسار إلى الأسرلة». [75]

وتؤكد شوفال أن العزل الإثني لم يكن سياسة معتمدة وممأسسة في إسرائيل، كما أن الفئة السائدة لم تعمل على نفي الثقافات الإثنية المختلفة التي حملتها الجماعات المهاجرة إلى المستوطَن من بلادها الأصلية. وفي المقابل، تؤكد شوفال أن هذه الجماعات لم تُظهر اهتماماً خاصاً بالحفاظ على تلك الثقافات، كما لم تبذل جهداً في تطويرها، وهي تنكر وجود تصميم لدى تلك الجماعات للحفاظ على هويتها الإثنية، كما هو الحال لدى السود في الولايات المتحدة مثلاً، وتقول: «وبالطبع، فإن أكثر ما يلفت النظر هو قبول كل الجماعات المهاجرة عملياً، بصرف النظر عن أصلها الإثني، لمسار «تبني الأشكنازية» على أنها النمط الشرعي للأسرلة. وكما أشير إليه سابقاً، فقد كان هناك القليل من الاهتمام النشط من جانب غالبية المهاجرين القادمين من البلدان الأفرو - آسيوية، وبالتأكيد في أوساط الأفراد الأصغر سناً، بالحفاظ على ثقافاتهم التقليدية. وبينما كان هناك استياء من الوضع المتدني و«البدائية» الملمَح إليها، فإنه بُذل القليل من الجهد منذ الخمسينات والستينات للحفاظ على التقاليد الإثنية بشكل من شأنه أن يقدّم بديلاً حقيقياً لما تقدمه الثقافة الإسرائيلية ذات المسحة الأوروبية». وقد تضافر العامل الثقافي مع الاقتصادي - الاجتماعي لمفاقمة اغتراب الشرقيين عن مسار الأسرلة الذي قاده الأشكناز، وخاصة القادمون من أوروبا الشرقية. كما تعزز ذلك عبر التوزع الجغرافي للمهاجرين الشرقيين، الذين تركزوا في مدن التطوير الطرفية، الأمر الذي كرس القوالب النمطية القائمة على الانقسام الإثني، وما تنطوي عليه من صور ورموز. وتشير شوفال أيضاً إلى غياب التوجه الحازم لإقامة أحزاب شرقية قبل الثمانينات، والاكتفاء بالإعراب عن التذمر والاستياء بالانحياز إلى أحزاب اليمين الصهيوني، وخاصة إلى الليكود، احتجاجاً على سياسة الحكومة بقيادة حزب العمل إزاءهم. [76]

وكان من شأن المغالاة في إعطاء الدولة اليهودية طابعاً أشكنازياً، ثقافياً واجتماعياً، أن تخلق ردة فعل معاكسة من جانب الطوائف الشرقية. ولكن هذه الطوائف لم تركز جهودها على تطوير تراثها الثقافي والحضاري، وإنما على تحسين

(75) Shuval, Judith, «The Structure and Dilemmas of Israeli Pluralism», in, Kimmerling, Baruch (ed.), The Israeli State and Society, Boundaries and Frontiers, New York, 1989, pp. 222-223.
(76) Ibid, pp. 223-224.

أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية. وتقول شوفال: «إن الإحساس بالحرمان والاغتراب الذي تراكم عبر السنين جرى توجيهه أكثر فأكثر إلى المجال السياسي. فالبعد الإثني من التعددية، الذي تعود أصوله إلى التمايز الثقافي لجماعات مختلفة من المهاجرين، راح يتركز على النظام السياسي الذي يعمل كوسيلة للتعبير عن الاحتياجات الإثنية». ولإسناد مقولتها هذه، تطرح شوفال ما يلي: «إن مراقبة المسرح السياسي في نهاية السبعينات والثمانينات تشير إلى تزايد الدوائر الانتخابية الإثنية المتجانسة للأحزاب السياسية القائمة، سواء على المستوى المحلي أو القومي. وهذه الظاهرة يمكن اعتبارها تعبيراً احتجاجياً من قبل قطاعات رئيسية من السكان الأفرو - آسيويين، ومحاولة من جانبهم لكسب مدخل إلى القوة والموارد عبر آليات سياسية. وبينما لا توجد إلى الآن أحزاب سياسية رئيسية إثنية رسمياً في هويتها، فإن المقترعين يميلون إلى التعبير عن هويتهم الإثنية في سياقات القوة السياسية». وفي خطاب ذرائعي تبريري، لا تنفك شوفال تؤكد أن المسألة الاقتصادية - الاجتماعية هي الأساس في الحركات الاحتجاجية لليهود الشرقيين، وليس الرغبة الجامحة في الاحتفاظ بتراثهم الثقافي. وقد استغلت الأحزاب السياسية هذا الوضع لكسب أصوات هؤلاء المستوطنين. وتعيد شوفال نشوء هذا الوضع إلى أخطاء ارتكبتها المؤسسة الحاكمة خلال السنين، وتتملص من التطرق إلى مسألة ما إذا كانت هذه «الأخطاء» قد ارتُكبت عمداً، أم أنها كانت نتيجة الجهل في التعاطي مع القضايا التي ترتبت على الهجرات الجماعية المتوترة. ومهما يكن، فإنها تضع هذا الانقسام الإثني في إطار التعددية الديمقراطية.[77]

لكن باحثين آخرين يخالفون شوفال الرأي ويجزمون بوجود سياسة تمييزية ضد الشرقيين في إسرائيل؛ والأدلة على هذه السياسة التمييزية ونتائجها واضحة تماماً (انظر أعلاه: باب «السياسة السكانية»). «إن التمييز بين الجماعات اليهودية على أساس الأصل في إسرائيل قد نوقش بتوسع في وسائط الإعلام وفي دراسات علم الاجتماع. وكثيراً ما كانت الصورة الاقتصادية - الاجتماعية المتدنية لليهود القادمين من آسيا وأفريقيا، وتمثيلهم الضعيف سياسياً، يفسران على أنهما من نتائج التمييز الذي يمارسه ضدهم اليهود ذوو الأصول الأوروبية، أي الأشكناز».[78] وهذا التمييز لا يتوقف عند المؤسسات المدنية وموقف المستوطنين القدامى من المهاجرين الشرقيين الجدد، بل

(77) Ibid, pp. 224-225.
(78) Ben - Rafael and Sharot, Ethnicity, (op. cit.), pp. 195-196.

يتعدى ذلك إلى السياسة الرسمية التي تعاملت مع الجماعات المهاجرة حديثاً بأساليب تفضيلية، بناء على بلد الأصل. وكان مما عزز الانقسام الإثني والإحساس بالتمييز تطابق التراتب الطبقي مع الانتماء الطائفي إلى بلد الأصل، حيث احتلّ أبناء الطوائف الشرقية (عيدوت همزراح) المراتب الطبقية الأدنى، بكل ما يترتب على ذلك من تعبيرات اجتماعية وثقافية وتربوية وسكنية... إلخ. ومع ذلك، فهناك من يحاول أن يعزو التمييز إلى أسباب طبقية وليس إثنية، بهدف رفع شبهة العنصرية عن المستوطنين الإسرائيليين. «فالتمييز يمكن أن يشير إلى أنواع مختلفة من الأحداث ويحمل تأثيرات متباينة. والكثير من أبعاده مرتبط بالواقع الطبقي أكثر مما هو بالانقسام الإثني، ولكن الظاهرة ككل قد فهمت أساساً كانعكاس للعلاقات الإثنية».[79]

إلا أنه حتى غلاة المنافحين عن إسرائيل والتركيبة الصهيونية لا يسعهم إنكار وجود أشكال مختلفة من الانقسام بين سكانها. والأمر لا يتوقف عند حدّ وضع الأقلية العربية في الدولة اليهودية والإشكالات المترتبة عليه، بل يتجاوز ذلك إلى العلاقات بين جمهور المستوطنين اليهود. فهناك الانقسام الطبقي الذي يتطابق بشكل عام مع الانقسام الإثني، الأمر الذي يعزز إحساس اليهود الشرقيين بالتمييز الرسمي ضدهم، عبر مؤسسات الدولة التي يهيمن عليها الغربيون. واللافت للنظر أن هذا التمييز مورس تحت عباءة «الاشتراكية» التي تلطّت بها الأحزاب العمالية، وبالتالي، القطاع الاقتصادي العام. «وكانت الأيديولوجية الاشتراكية إحدى القوى الأيديولوجية الرئيسية التي صاغت المجتمع الإسرائيلي، ولكنها أصبحت مرتبطة بالنخب، والبيروقراط، أو الموظفين العامين الذين تحكموا بتلك الأجزاء من الاقتصاد التابعة للدولة والهستدروت وأداروها: الشركات الصناعية الكبيرة، وشركات النقل التعاونية، والمستوطنات الريفية الجماعية، ومنظمات الصحة العامة، ومنظمة نقابة العمال المركزة جداً. والناس الذين أقاموا هذه البنية الهائلة، وشاركوا في الأيديولوجية التي شرّعتها، تمتعوا بمستوى عال من الحراك الاجتماعي، وفي الوقت نفسه، دخل المهاجرون الجدد، القادمون من خلفية ثقافية مختلفة عنهم، إلى مواقع الياقات الزرق والبيض الدنيا». ويؤكد أصحاب هذا المنظور على تدني الوعي الطبقي لدى المهاجرين من بلدان آسيا وأفريقيا، وعلى نفورهم من «الاشتراكية» التي قدمها لهم النظام العمالي في إسرائيل. وفي محاولة لتحميل هؤلاء المهاجرين المسؤولية عما آلت إليه أوضاعهم في إسرائيل، يقول بعضهم: «وكما في مجتمعات أخرى، فإن الغياب النسبي

(79) Ibid, pp. 202-203.

في أوساط الطبقات الدنيا للملكات كالثقافة والسلطة يؤدي إلى الشعور بعدم الرضى الفردي وبالحرمان الطبقي؛ ولكن على عكس مجتمعات أخرى، لم يقُد ذلك إلى تبلور الطبقات كجماعات واعية. إنه في أوساط الطبقات الدنيا بوجه خاص، حيث الإثنية، وليس الطبقية، هي التي قولبت العلاقات الاجتماعية، والهوية، والوعي». [80]

ولا يماري أحد في وجود الانقسام الإثني في إسرائيل، فهو السمة البارزة لجمهور المستوطنين فيها. ولكن الباحثين الإسرائيليين يختلفون في الأسباب التي أدت إليه، وقلة منهم فقط تقرّ بحقيقة الأساس العنصري لهذا الانقسام. ويحاول بعض الباحثين تحميل الشرقيين مسؤولية التمييز الأشكنازي ضدهم، وبالتالي، تبرئة هؤلاء الأشكناز الذين يختلفون عن السفاراد في النظر إلى أنفسهم، إذ أنهم لا يعتبرون أنفسهم جماعات إثنية وطوائف دينية كما يفعل الشرقيون. «إنهم لم يترجموا مشاعرهم من المشاركة في الصفات الثقافية مع الآخرين من أوروبا إلى هوية إثنية، ولكنهم مالوا إلى تعريف يهود الشرق الأوسط بمصطلحات إثنية، واعتبروا بداهة أن ثقافتهم هي الثقافة الإسرائيلية الأصيلة، التي بنيت حسب الصيغة اليهودية من القوميات الأوروبية والديمقراطية الاجتماعية. وقد توقعوا أن يقوم «الإثنيون» الشرق أوسطيون «بتحديث أنفسهم»، وبتبني ثقافتهم [الأشكناز] «غير الإثنية»، ولكن هذا الموقف بالذات هو الذي أسهم في تشكّل إثنية الشرق أوسطيين في إسرائيل، وفهمهم للمؤسسة الأشكنازية كعامل تجب مقاومته». ومن هنا، يرى هؤلاء أن إثنية اليهود الشرق أوسطيين تنبع في الأصل من الاختلاف مع الغربيين، في نظرتهم إلى دولة إسرائيل. وبينما نظر الغربيون إليها كتجسيد للعمل الصهيوني القائم على التركيبة العلمانية من «القومية اليهودي»، اعتبرها الشرقيون تجسيداً للنبوءة الدينية. وبالتالي، «جمعاً للشتات اليهودي». ولذلك، لم يجد الشرقيون سبباً لإحداث أي تغيير في ثقافتهم وتراثهم لكي يندمجوا في الدولة اليهودية، كما توقع الغربيون منهم. وكان كلما اصطدم الشرقيون بهذا الواقع، كلما زادت غربتهم عنه، وحاولوا صيانة وجودهم فيه من خلال التكتل على أساس إثني أو طائفي (عيدوت). [81]

ويلفت النظر أن العديد من الباحثين الإسرائيليين في مسألة الانقسام الإثني يحاولون قلب النتائج إلى أسباب، في منافحتهم عن إسرائيل وطابعها الصهيوني الأشكنازي. فهم يحمّلون الشرقيين مثلاً المسؤولية عن نشوء النزعات الإثنية، لأنهم

(80) Ibid, pp. 219-220.
(81) Ibid, p.222.

رفضوا التكيّف مع القوالب الاجتماعية والثقافية التي وضعتها النخب الأشكنازية، والتي شعروا بالاغتراب عنها. لقد حددت هذه النخب طبيعة الدولة وهويتها ونمط مؤسساتها ومواقع الجماعات السكانية فيها، دون الأخذ في الاعتبار طبائع اليهود السفاراد وخلفياتهم الاجتماعية والثقافية والدينية، أو الالتفات إلى مفهومهم للدولة اليهودية العتيدة. وعندما استنكف الشرقيون عن هذه الدولة اتُّهموا بالانعزالية الإثنية، التي انتقلت عدواها إلى الغربيين. «وقد فسر بعض علماء الاجتماع التراتبية الإثنية في إسرائيل بالفوارق في الموارد الإنسانية بشكل رئيسي، مثل مستوى التعليم الرسمي، الذي جلبه المهاجرون معهم من بلادهم الأصلية. وآخرون أكدوا أكثر على المعاملة المختلفة والتمييز ضد الشرق أوسطيين في ممارسة وكالات الدولة وموظفيها في الخمسينات والستينات». [82] إلا أنه مهما تباينت التفسيرات لنشوء هذه الظاهرة، فإنها حقيقة تفقأ العين في بروزها على جميع المستويات. وهي إن دلت على شيء، فعلى فشل العمل الصهيوني في استيعاب الجماعات اليهودية التي هجّرها إلى إسرائيل بنفس السوية، وعلى إخفاقه في دمجها بعد وصولها في «وحدة قومية يهودية» على أساس الفكرة الصهيونية الأصلية. وهذه الظاهرة تشكل أزمة لإسرائيل، وهي لا تخبو بمرور الزمن، وإنما تزداد تفاقماً وتتخذ أشكالاً حزبية من التعبير السياسي، تمتزج فيها المطالب الحياتية بالنزعات الإثنية والدينية، كما هو الحال في حركة «شاس» مثلاً (انظر أعلاه: «الأحزاب الإسرائيلية»).

وكان طبيعياً أن يعكس هذا الانقسام الإثني نفسه على المسرح السياسي والحزبي في إسرائيل. «إن تشكل جماعات معرّفة إثنياً وتراتبياً كان لهما آثار سياسية هامة، أسهمت بدورها في تطور الإثنية في إسرائيل. ومرة أخرى نحتاج إلى توكيد أن الدولة ومؤسساتها الرئيسية قد تشكلت بقيادة نخب الرواد الواعية لذاتها، والتي جاءت من أوروبا الشرقية، واستوطنت في فلسطين خلال العقود الأولى من هذا القرن. وبقي هؤلاء المؤسسون وأبناؤهم في أعلى مستويات التسلسل الهرمي الاجتماعي والسياسي لعقود كثيرة، وكانوا انتقائيين جداً في دمج آخرين من خارج دوائرهم. وأصبح ضم عدد قليل من غير الأوروبيين إلى النخبة السياسية رمزاً لتمثيل الأحزاب السياسية لـ «عامة الشعب»، ولكن هذا الضم لم يمنع، وبالحقيقة فإنه أكد، مشاركة الشرق أوسطيين غير المتكافئة في السلطة السياسية. وقد خلق عدم التساوي هذا، إلى جانب الحرمان الاقتصادي وتهميش الشرق أوسطيين في حياة البلد الثقافية، شعوراً من

(82) Ibid, p.223.

الاستقطاب الذي تناقض مع المثل الأعلى من الاندماج. ولا يمكن لهكذا وضع أن يبقى بدون أثر على السلوك السياسي».[83] وخلال العقد الأول على قيام إسرائيل، قبلت غالبية المهاجرين الشرقيين قيادة حزب العمل، الذي كان المسؤول عن سياسة التمييز ضدهم. ولم تتأثر هذه القيادة بأعمال الشغب التي قام بها الشرقيون (عام 1959 في حيفا، و1971 في القدس) احتجاجاً على التمييز الذي مارسته السلطة الأشكنازية ضدهم. ومنذ الستينات، بدأ الشرقيون يحولون ولاءهم إلى حزب «حيروت» المعارض، الأمر الذي أوصله إلى السلطة (1977)، وهذا التلاقي بين اليهود الشرقيين، وخاصة المغاربة منهم، وبين الصهيونية التنقيحية ظاهرة لافتة للنظر؛ وإن دلت على شيء، فعلى تدني الوعي الطبقي والسياسي لدى هذه الطائفة، التي هي في واقعها الاجتماعي أبعد ما تكون عن قاعدة حيروت التاريخية، ذات النزعة اليمينية الرأسمالية المتطرفة. ولعل بقاء هذا الحزب الطويل في المعارضة جعله أداة ملائمة لاحتجاج الشرق أوسطيين ضد المؤسسة الحاكمة. وفي سلوكهم السياسي، يُظهر اليهود المغاربة جميع أنماط السلوك المرافقة لتبني كتلة بشرية أيديولوجية غير متطابقة مع وضعها الاجتماعي، وفي مقدمتها النزعة الغوغائية والجنوح نحو الفاشية.

لقد ظلت الأحزاب الصهيونية الأشكنازية تقتسم، بهذه النسبة أو تلك، أصوات اليهود الشرقيين حتى بداية الثمانينات. «فعلى مدى ثلاثين عاماً، من 1952 إلى 1981، لم تُجد محاولات القوائم الإثنية المتعددة الحصول على مقعد في الكنيست، على الرغم من حقيقة أنه كان عليها، حسب نظام التمثيل النسبي في إسرائيل، أن تحصل على 1٪ من مجموع الأصوات لضمان مقعد. لقد كانت أيديولوجية الدمج قوية بما يكفي لوصم الصوت الإثني بأنه مفرّق ومضاد للصهيونية؛ كما كانت هناك مشكلة قيادة أيضاً، لأن السياسيين الشرق أوسطيين المتحركين اجتماعياً كانوا قد ضُموا إلى الأحزاب الرئيسية».[84] وتمثل حركة «شاس» (انظر أعلاه: «الأحزاب الإسرائيلية») التعبير الأكثر دقة للحزب الإثني – الديني الشرقي. وقد انشقت عن حزب «أغودات يسرائيل» الأرثوذكسي الأصولي، وحصلت على أربعة مقاعد في الانتخابات للكنيست سنة 1984. وكان ذلك على حساب الحزب الشرقي الأول، «تامي»، الذي حصل على ثلاثة مقاعد في انتخابات سنة 1981، بعد أن طرح نفسه كحزب ديني. وفيما اختفى حزب «تامي» عن المسرح السياسي (1988)، فإن «شاس» ظلت في

(83) Ibid, p.225.
(84) Ibid, p.226.

تصاعد مستمر. وفي المحصلة، وجراء بروز حركة شاس، واحتدام التنافس بين الأحزاب الأخرى، وخاصة بين الحزبين الكبيرين، الليكود والعمل، على الصوت اليهودي الشرقي، فقد تحسنت أوضاع الشرق أوسطيين السياسية والاقتصادية. لقد حسّنوا مواقعهم في المؤسسة، وزادوا حصتهم من «كعكة» الدولة، ولكن من خلال الصراع مع المؤسسة الأشكنازية، وليس عبر الاندماج فيها والرضوخ لشروطها. وبذلك، كان تعزيز التمايز الإثني والطائفي أكثر جدوى من الاندماج في المؤسسات التي صاغها الغربيون، الأمر الذي أدى إلى التشبث بهذا التمايز وتكريسه من خلال العمل على إبراز تعبيراته الثقافية والاجتماعية، وكان كلما تصاعد المدّ الإثني كلما تعمقت الأزمة الداخلية في إسرائيل، واحتدم الصراع حول قضايا مركزية في الدولة اليهودية.

وقد طال الانقسام الإثني في إسرائيل المجال الديني أيضاً، والذي من المفترض أن يكون العامل الموحِّد الرئيسي لجمهور المستوطنين فيها. فإسرائيل ورثت عن حكومة الانتداب ازدواجية الأشكنازية/ السفاردية في المؤسسة الدينية، وحافظت عليها وشرّعتها (انظر أعلاه: باب «المؤسسة الدينية»). ومن هنا، فالمؤسسة الدينية الرسمية في الدولة اليهودية مقسومة إلى فرع أشكنازي وآخر سفاردي. ولكن هناك مرجعيات دينية أخرى للأحزاب الأصولية، التي لا تخضع للمؤسسة الرسمية؛ وهي تنقسم بدورها إلى أطر غربية وأخرى شرقية. «إن الدين هو المجال الوحيد حيث التعددية بين السكان اليهود معترف بها رسمياً وممأسسة؛ وعلى سبيل المثال في تعيين حاخام أشكنازي وسفاردي في الكثير من مستويات الحاخامية».[85] وهذا الأمر ينسحب على المحاكم الشرعية اليهودية، وعلى المجالس الدينية، وكذلك المعاهد والمدارس الدينية...إلخ؛ ولا مجال لتوحيد هذه المؤسسات. وقد شكلت التيارات الدينية أحزابها السياسية، حتى غير الصهيونية منها (انظر أعلاه: «الأحزاب الدينية»). والأصوليون الأشكناز (حريديم) ينقسمون إلى مدارس متعددة، تسود بينها علاقات توتر. وحتى على هذا الصعيد، لم يستطع الشرقيون التعايش مع الغربيين، وأسسوا تيارهم الخاص، المتمثل في حركة «شاس» الأصولية، التي تشكلت حول الحاخام عوفاديا يوسف، العراقي الأصل، والذي شغل في السابق منصب الحاخام الأكبر الشرقي في إسرائيل. «وكان انبثاق شاس، إلى حد كبير، ردّ الشرق أوسطيين المتدينين على الإحساس بالتمييز ضدهم من قبل قادة المؤسسات الأرثوذكسية المتطرفة الأشكناز. وفي السنوات الأخيرة، جرى تطوير معاهد دينية (يشيفوت) أرثوذكسية متطرفة سفاردية وغيرها من المؤسسات التي زبائنها من الشرق أوسطيين. وكانت بوادر الانقسام في الجماعة

(85) Ibid, p.227.

الأرثوذكسية المتطرفة على خطوط إثنية قد لاحت مبكراً مع تأسيس مجلس سفاردي لحكماء التوارة. وهذا المجلس هو السلطة العليا في حزب شاس، وقد تشكل على نموذج مجلس حكماء التوراة للحاخامات الأشكناز، الذين يقررون السياسات العليا لحزب أغودات يسرائيل». (86)

وعن هذا الخطاب الذرائعي والتبريري الذي يسم كتابات الكثيرين من الباحثين في علم الاجتماع الإسرائيلي، تقول الأستاذة إيلا شوحط ما يلي: «إن التقارير السوسيولوجية الغالبة عن «المشكلة العرقية» في إسرائيل تردُّ الوضع المتدني لليهود الشرقيين لا إلى طبيعة المجتمع الإسرائيلي الطبقية، وإنما إلى أصولهم في مجتمعاتهم «المتخلفة ثقافياً» و«ما قبل الحديثة». [...] وبما أن التشكيلة الاجتماعية الإسرائيلية ينظر إليها على أنها ذلك الكيان الذي أُحدث بصورة جماعية، في أثناء فترة «اليشوف»، فقد كان يُنظر إلى المهاجرين كأنهم يدمجون أنفسهم في جماعة دينامية موجودة، متمثلة في مجتمع حديث قائم على أساس النمط الغربي. [...] واستتبع استيعاب (كليطا) المهاجرين المزراحيم في المجتمع الإسرائيلي قبول الإجماع القائم للمجتمع «المضيف» والتخلي عن التقاليد «ما قبل الحديثة». وفي حين لم يكن المهاجرون الأوروبيون بحاجة إلى غير «الاستيعاب»، فإن المهاجرين من أفريقيا وآسيا احتاجوا إلى «الاستيعاب عبر التحديث». [...] وأحياناً تكون الضحية «ملومة على لوم النظام الظالم». وتتهم شوحط الأشكنازيم، الذين كتبوا الرواية الرسمية، «بتمويه العملية التاريخية الفعلية عبر إخفاء عدد من الحقائق»، وتقول: «وكثيراً ما يُحذف الأساس العرقي للعملية، حتى من أعمال أغلبية المحللين الماركسيين التي تتحدث عامة عن «العمال اليهود»، وهو تبسيط مواز للحديث عن استغلال العمال «الأمريكيين» في مزارع القطن في الجنوب». (87)

وتقدم شوحط نماذج من الزيف في الخطاب الرسمي الإسرائيلي، الذي يسعى لإخفاء الأسباب الحقيقية للتمييز ضد الشرقيين، وتقول: «ومع أن الخطاب الرسمي التحسيني يفترض تضييقاً متدرجاً للهوة بين المزراحيم والأشكنازيم، فالواقع أن انعدام المساواة هو الآن أكثر وضوحاً مما كان قبل جيلين. ويواصل النظام إعادة إنتاج نفسه في المعاملة التمييزية التي تُمنح، حالياً، للمهاجرين الأوروبيين الحاليين في مقابل معاملة المستوطنين الشرقيين القدماء. وفي حين يتجمد المزراحيم من الجيل الثاني في

(86) Ibid, p.228.

(87) شوحط، «اليهود الشرقيون»، (مصدر سابق)، ص 114-115.

الضواحي الفقيرة، فإن الحكومة تُسكن المهاجرين الروس الواصلين مؤخراً (باستثناء المزراحيم الجورجيين) في مساكن مريحة في مناطق مركزية (وأنا هنا لا أفحص التمييز ضد اليهود الحبش الذين يعانون الآن ما عاناه المزراحيم في الخمسينات، فضلاً عن الإذلال الإضافي الناجم عن المضايقات الدينية). والواقع أن الولاءات العرقية للمؤسسة الحاكمة تتضح، بصورة خاصة، فيما يتعلق بسياسة الهجرة. وبينما يفترض بالمؤسسة أن تعزز «العليا» [الهجرة] العالمية ونهاية الشتات، فإنها في ضوء خوفها (غير المعلن) من غلبة ديموغرافية مزراحية، تعزز بقوة هجرة اليهود السوفيات - أكثرهم يودون الذهاب إلى مكان آخر - في حين أنها تجر قدميها في الاستجابة لليهود الحبش الذين أرادوا أن يغادروا بعد أن صارت حياتهم في خطر». (88)

وقد احتج الشرقيون على ظروف استيعابهم منذ وصولهم إلى البلد في بداية الخمسينات. ولما لم تستجب السلطة لمطالبهم في المساواة ثاروا على الوضع؛ فكانت أحداث «وادي الصليب» (حيفا) العنيفة (1959)، ثم تبعها تمرد «الفهود السود»، الذي بلغ ذروته في أحداث أيار/ مايو 1971. «ودعا «الفهود السود» الإسرائيليون إلى تدمير النظام وإلى إحقاق الحقوق المشروعة لجميع المضطهدين بغض النظر عن الدين أو الأصل أو القومية. وأدى ذلك إلى إثارة الرعب في المؤسسة الحاكمة، ووضع قادة الحركة قيد الاعتقال الإداري». وكان الفهود السود، الذين تماهوا مع الحركة الأميركية المعروفة بهذا الاسم، من أبناء المهاجرين الشرقيين، «الذين كان كثيرون منهم جانحين عرفوا التأهيل في المراكز والسجون». وفي حمأة الصراع، تغير الوضع، وتحول الفهود السود إلى الصراع السياسي، الذي تصاعدت حدته بموازاة أساليب السلطة في قمعه. «وعندما أصبحوا، بالتدريج، واعين للطبيعة السياسية لـ «علّتهم»، حطموا أسطورة «بوتقة الصهر» إذ أثبتوا أن في إسرائيل اليهودية شعبين لا شعباً واحداً. وكثيراً ما استخدموا عبارة «دفوكيم فيشحوريم» (مخوزقين وسود) للتعبير عن الموقع العرقي/ الطبقي للمزراحيم». وقد وجهت وسائط الإعلام المجندة في خدمة السلطة مختلف الاتهامات لحركة الفهود السود، التي تؤكد، شكلاً ومضموناً، دعوى الشرقيين بالتمييز العنصري ضدهم. «ووصفت الصحافة المتظاهرين بالمنحرفين من حثالة البروليتاريا، وصوّر الإعلام الحركة باعتبارها «تنظيماً عرقياً» ومحاولة لـ «تقسيم الأمة». وكثيراً ما قمع العداء الطبقي والعرقي باسم ما يفترض أن يكون كارثة «أمن قومي» وشيكة». (89)

(88) المصدر السابق، ص113.

(89) المصدر السابق، ص 116-117.

ولكن وسائل السلطة لم تخضع أبناء الطوائف الشرقية (بني عيدوت همزراح) لإملاءات السياسة الأشكنازية التي توجه الدولة اليهودية. فقد ظلوا يقاومون إلى أن شكلوا أُطرهم الحزبية والاجتماعية والدينية والتعليمية. ولا بد من الإشارة إلى أن الأشكناز ليسوا وحدة متماسكة تماماً. واستيطان المهاجرين الروس الانعزالي خلال العقد الأخير (انظر أعلاه: «السياسية السكانية») دليل على مدى اغترابهم عن الجماعات الإسرائيلية الأخرى. وقد قام هؤلاء بتشكيل حزبهم السياسي الخاص («يسرائيل بعليا»)، أسوة بحركة «شاس» (حراس التوراة الشرقيون)، التي تمثل المتدينين من الطائفة المغربية أساساً. ومن هنا قول البروفسور شلومو بن – عامي أن في إسرائيل شعوباً كثيرة، وليس شعبان فحسب (يهود وعرب). وهو يقصد أن اليهود لا يشكلون شعباً واحداً. وهو يعدد أنماط الانقسام داخل التجمع الاستيطاني اليهودي ليثبت فشل سياسة «بوتقة الصهر»، التي تبناها «الآباء المؤسسون» للدولة اليهودية (انظر أعلاه: باب «دولة بلا هوية»). ويشير بن – عامي إلى «الحرب الثقافية» الجارية اليوم في إسرائيل، والتي تعبر عن رغبة أبناء «الأقليات» (الجماعات الإثنية والطائفية والهامشية...إلخ) في «رفع قامتهم»، وفي المطالبة بانتزاع «ملكية» الدولة من أيدي «النخب اليسارية»، التي تهيمن على المؤسسات الرسمية والمدنية. وهو يؤكد أن هجوم هذه الجماعات على «الدولانية الإسرائيلية» إنما «يجسد ثورة الأطراف على الدولة الإسرائيلية»؛ ويقول: «توجد هنا انقسامات وشروخ كثيرة». وهو يعترف بأن تذمر الأقليات والأطراف الاجتماعية الاقتصادي والاجتماعي والثقافي له ما يبرره في إسرائيل، التي لم يستوعب نظامها السياسي الجماعات اليهودية التي استقدمها إليها. (90)

وبن – عامي، أسوة بشفايد، يتكلم عن «إسرائيل على مفترق طرق»، ولكنه يرى وجود قدر كبير من الأمل في إصلاح ذات البين داخل المستوطَن الإسرائيلي. وهو يقدم برنامجاً شاملاً للتعامل مع «الثورة الاجتماعية والثقافية ضد نُخب اليسار». ويقول بن – عامي: «إن الجدل هو في ظاهره فقط على المناطق والأمن؛ وفي واقعه، هو جدل على الثقافة، والمجتمع، والدين، والهوية». وهو يؤكد أن «الائتلاف الشعبي الواسع، الذي تحشّد تحت راية نتنياهو في انتخابات سنة 1996، كان بمثابة تمرد اجتماعي وثقافي ضد نخب «اليسار»، التي بدت وكأنها تدير ظهرها لضوائق الأطراف الاجتماعية والأقليات». ويشير بن – عامي إلى التقارب بين النخب اليسارية

(90) Ben- Ami, Combining the Elements, (op. cit.), pp.3-4.

واليمينية في مجالي الاقتصاد والاجتماع؛ ويقول: «اليوم كلهم يصلُّون على ديانة واحدة هي ديانة الليبرالية الجديدة». وفي المقابل، يرى ما يلي: «إن التمرد الثقافي يحدث على خلفية اضمحلال النخب الإسرائيلية في داخل ثقافة القرية الكونية. أرستقراطية المال، القوة والتكنولوجيا، تسجد أكثر فأكثر لمؤشرات اقتصادية وأسواق دولية. ويبدو أحياناً أن النخب الجديدة تشعر بالراحة فقط عندما تكون في حالة حركة مستمرة بين دولة وأخرى. وأما إسرائيل الداخل العميق والأطراف، تلك التي تطالب بدولة رفاه، وخدمات تعليمية، وبنى تحتية مكلفة، والتي تطالب المرة تلو الأخرى برفع الحد الأدنى للأجور، ولا تتوقف عن المضايقة في مسائل «الهوية»، و«التراث»، و«اليهودية»، فهي إسرائيل أجنبية، بمثابة نار غريبة تلحس حلم إسرائيل ما بعد الحداثة، وما بعد الصهيونية». (91)

ويتفق بن – عامي مع عدد من الباحثين الإسرائيليين بأن الصهيونية لم تعد عنصر توحيد جامع لجمهور المستوطنين اليهود، وأن المستوطَن (إسرائيل) لم ينتج بديلاً إجماعياً لها؛ ويقول: «إن تآكل التضامن الصهيوني ترك المجتمع الإسرائيلي وهو مجرد من الروحية الاجتماعية لتضامن بديل. وقد انساقت إسرائيل إلى داخل الثقب الأسود لاقتصاد السوق الذي قد يؤمّن معطيات اقتصاد كبير مثيرة للإعجاب، ولكنه لا يصب مضموناً قيمياً جديداً في المؤسسات التي تصوغ السياسة الاجتماعية». ويخلص بن – عامي إلى القول: «هناك خطر أن يتبنى المجتمع الإسرائيلي المقاربة القائلة بأنه لا مسؤولية أخلاقية على المجتمع لتمكين الضعفاء في داخله من العيش الكريم، ولمنحهم البحبوحة اللائقة حتى الشراكة الكاملة في الحياة الثقافية والاجتماعية. وفي ثقافة الضائقة المتطورة في إسرائيل تمت المحافظة، للأسف الشديد، على التطابق بين الأصل الطائفي وبين الموقع الاجتماعي. وإسرائيل الثانية ليس فقط أنها لم تختف، وإنما كرّست مكانها في القاع. إن المنعكسات الاجتماعية والثقافية لهذا الوضع بيّنة أيضاً في مجال التعليم حيث تستخدم، في أوقات متقاربة جداً، معايير العرض والطلب، كما هو الحال في كل قطاع آخر من اقتصاد السوق، ويتآكل التضامن القومي الذي كان من المفترض أن ينقل عن طريق الاندماج الاجتماعي في التعليم». (92) وفي المحصلة، فإن هدفاً مركزياً للصهيونية، «دمج الشتات اليهودي في مجتمع إسرائيلي موحد»، لم يتحقق، الأمر الذي يشكل أزمة معقدة للدولة اليهودية. فاليهود الذين ادّعت تمثيلهم،

(91) Ibid, pp. 4-6.
(92) Ibid, pp. 6-7.

وعملت على تجميعهم في كيان سياسي، لم ينصهروا في مجتمع واحد، و«اليهودي الجديد» الذي تبجحت به أبواق الصهيونية الإعلامية لم يولد في المستوطَن، الذي تحول إلى «ثكنة استيطانية»، يمتهن سكانها صناعة الحرب، كما يمجّدون القيم الاستهلاكية.

ثالثاً: إشكاليات مع «البلد الأم»

1 – غيوم في سماء العلاقات مع واشنطن

كانت العلاقات الإسرائيلية – الأميركية، ولا تزال، موضع جدل بين الباحثين والكتاب والمعلقين السياسيين حول طبيعتها وأسباب خصوصيتها وشمولها وعمقها وديمومتها (انظر أعلاه: فصل «البلد الأم»، باب «الحاضنة الأميركية»). وفي الواقع، فإن فرادة هذه العلاقة في الأعراف الدبلوماسية المعهودة كان لا بدّ أن تطرح تساؤلات مختلفة، تعددت الإجابات عنها تبعاً لموقف الكاتب من الصهيونية ذاتها، كما من السياسة الكونية الأميركية. ولفترة طويلة، شاعت في الوطن العربي مقولة أن مصلحة الولايات المتحدة الحقيقية هي في الصداقة مع العرب، ولكن «جهل» الشعب الأميركي، وحتى ساسته، بمعطيات الصراع العربي – الإسرائيلي هو السبب الكامن وراء الموقف الأميركي المنحاز لإسرائيل كلياً. وكثيراً ما يشار إلى نشاط «اللوبي اليهودي» على الساحة الأميركية على أنه العنصر الأهم في تشييد صرح تلك العلاقات. ولكن المؤسسة الحاكمة الأميركية، ووسائط الإعلام المجنّدة في الترويج لسياستها، ترى عكس ذلك؛ وهي لا تنفكّ تؤكّد أن «أمن إسرائيل هو جزء من الأمن القومي الأميركي». ومن هنا، فإن ما تقدّمه الولايات المتحدة لإسرائيل هو في صلب خدمة المصالح الحيوية الأميركية في منطقة الشرق الأوسط والعالم أجمع. ومهما يكن، فإن كثافة النشاط اليهودي السياسي على الساحة الأميركية في خدمة الأغراض الإسرائيلية دليل قاطع على حيوية هذه العلاقة بالنسبة إلى كل من إسرائيل ويهود أميركا، وبالتالي، ضرورة صيانتها. فكما يخدم اللوبي اليهودي مصالح إسرائيل بحجة أنها متطابقة مع أهداف السياسة الأميركية في

المنطقة، هكذا يخدم مصالح الجالية اليهودية في الولايات المتحدة، من خلال تعزيز موقعها على تلك الساحة الهامة جداً.

ويعتقد كثيرون من الساسة والعاملين في السياسة العرب، وكذلك قطاع واسع من المثقفين وصانعي الثقافة السياسية والرأي العام لدى الجماهير العربية، بأن الولايات المتحدة أُقحمت في قضايا المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية. وقد جاء ذلك، حسب رأيهم، نتيجة لما تركته تلك الحرب من آثار على الدول الإمبريالية الأوروبية، وبالتحديد لسدّ الفراغ الذي خلّفه انكفاء تلك الدول عن دورها النشط في المنطقة. ولكن الحقائق التاريخية تشير إلى عكس ذلك، خاصة فيما يتعلق بالمشروع الصهيوني ومستقبل فلسطين، وبنهب ثروات المنطقة الطبيعية. وتثبت الوقائع أن الولايات المتحدة قد لعبت دوراً نشطاً في دعم المشروع الصهيوني وتجسيده منذ بداية القرن العشرين، وأن هذا الدور جاء متواكباً مع تطوّر نظرة الولايات المتحدة لموقعها السياسي على الصعيد الكوني. وقد جرى التعبير عن هذا المنظور في أثناء الحرب العالمية الأولى، واستمر متصاعداً في مرحلة ما بين الحربين العالميتين، وصولاً إلى الإعلان عن قيام إسرائيل بعد الحرب العالمية الثانية؛ وظل يتطور إلى يومنا هذا (1998). فالولايات المتحدة احتضنت إسرائيل، ووفرت لها أسباب البقاء وأداء الدور الوظيفي المنوط بها، كما عملت على تأمين القاعدة الاستيطانية لها، سواء من خلال تغييب الشعب الفلسطيني أو تهجير الجاليات اليهودية إليها. وظلت هذه العلاقة في تصاعد مستمر، على الرغم من العثرات الطارئة، وصولاً إلى الإعلان عن «التعاون الاستراتيجي» بينهما (1981)، وما استتبعه ذلك من بروتوكولات ومذكرات تفاهم، عسكرية واقتصادية واستراتيجية، لا تزال تتوالى إلى الآن. وبالفعل، فإن هذا «التعاون الاستراتيجي» جاء تتويجاً لمسار طويل من العلاقة الخاصة والمتميزة بين العمل الصهيوني والولايات المتحدة الأميركية (انظر أعلاه: باب «السياسة الخارجية»).

وتروج في الأوساط الشعبية، وحتى السياسية، في الوطن العربي مقولة أن إسرائيل هي التي توجّه السياسة الأميركية في المنطقة وتحدد لها مواقفها من الصراع العربي – الصهيوني. ويجري التدليل على ذلك بسلوك الإدارات الأميركية المتعاقبة إزاء القضايا التي يثيرها هذا الصراع، والمواقف التي تتخذها واشنطن منها. غير أن هذه المقولة، على صحة تعبيرها عن ظاهر الأمور، فإنها قاصرة عن تشخيص الجوهر الإمبريالي للسياسة الأميركية، وبالتالي، التطابق العام لدور إسرائيل الوظيفي الإقليمي

مع الاستراتيجية الأميركية إزاء المنطقة، ومدى ما يقدمه نشاطها العدواني من خدمات لتجسيد تلك الاستراتيجية. وبالتأكيد، فإن إسرائيل تسعى إلى التأثير في توجيه السياسة الأميركية، وفي التخطيط لتجسيدها، وهي تعمل على أن تمر استراتيجية تنفيذ المخططات الأميركية إزاء المنطقة من خلالها، بحيث تصبح الركيزة الإقليمية في الاستراتيجية الكونية الأميركية. وبالفعل، فإنها من خلال «التعاون الاستراتيجي» وتناميه، قد تجاوزت مرتبة المشاركة في وضع خطط التنفيذ إلى التدخل في صلب عملية التخطيط واتخاذ القرار؛ وذلك بوسائل شتى ومختلفة، يدور النشاط على تفعيلها في العاصمة الأميركية، أي في مركز «البلد الأم». ولإسرائيل شبكة متشعبة من العلاقات في ذلك المركز، وهي عبر التغلغل في أجنحة السلطة داخله وأطر المؤسسة الحاكمة فيه، ومن خلال اختراق قنوات العمل واتخاذ القرار السياسي في المؤسسات التنفيذية والتشريعية، وحتى القضائية، تستطيع بالتعاون مع امتداداتها هناك أن تلعب دوراً كبيراً في صنع السياسة الأميركية وتوجيهها.

وفي المحاولات لفهم طبيعة العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة، كثيراً ما يجري تناولها من زاوية محددة، أو بنظرة أحادية الجانب، الأمر الذي لا يفي بتشكيل فهم شمولي لهذه العلاقة المتميزة. وهي، بطبيعة الحال، ليست علاقة بين طرفين متكافئين، سلباً أو إيجاباً، كما أنها ليست بين طرف يعطي وآخر يأخذ فحسب، أو بين جانب يقدم الخدمات والآخر يقطف الثمار؛ وإنما هي علاقة متعددة الجوانب، متشابكة ومعقدة، ولا تقف عند حدّ تقديم الدعم المادي والتسليحي فقط؛ كما أنها تتعدى حدود توفير الغطاء السياسي والحماية الدولية. وهي لا تعتمد في الأساس على النشاط الإعلامي، أو السياسي الداخلي، الذي يقوم به «اللوبي اليهودي» على الساحة الأميركية، بل على امتداداتها في نسيج المجتمع الأميركي، بكل مكوناته وأسس تفكيره، بما فيها العوامل الدينية والثقافية، وكذلك في المؤسسة الأميركية الحاكمة بكل فروعها ودوائرها، سواء على المستوى الفدرالي أو المحلي. ويبقى الأساس في هذه العلاقة ارتباط إسرائيل بالبنية التحتية للنظام السياسي الأميركي، وبمراكز القوى الاقتصادية فيه، وبالتالي، الاستراتيجية الكونية لهذا النظام، الهادفة إلى تجسيد مصالحه. والمشروع الصهيوني الاستيطاني هو إلى حد كبير امتداد للمركز الإمبريالي الأميركي، له خاصية معينة، لكنها لا تلغي جوهره، كونه مشروع بناء مركز إقليمي مضاد للثورة، قاعدته في فلسطين المحتلة، ودوره في الوطن العربي الكبير.

لكن انسجام إسرائيل العام في الاستراتيجية الإمبريالية الأميركية لا يلغي وجود

هامش من التناقضات بينهما؛ وهي إذ تعتبر تكتيكية، أو ثانوية، بالنسبة إلى الولايات المتحدة، إلا أنها استراتيجية، أو رئيسية بالنسبة إلى إسرائيل، وذلك للتفاوت الكبير في ميزان القوى بين الشريكين. وعلى العموم، فإن الجزء الأكبر من هذه التناقضات ينبع أساساً من تطلعات الشق اليهودي في المشروع الصهيوني المشترك لزيادة نصيبه من مردود نشاط هذا المشروع. كما تلعب التناقضات بين أجنحة المؤسسة الحاكمة في المركز دوراً في تلبية هذه التناقضات. فكثيراً ما يلاحظ تحالف، أشد وثوقاً أو أقل، بين هذا الجناح أو ذاك من مراكز القوى، السياسية والاقتصادية، في المركز، وبين هذا التيار الصهيوني أو ذاك في المستوطَن الإسرائيلي. وفي هذا المجال، يلعب اللوبي اليهودي دوراً واضحاً؛ فهو يستطيع أن يحوّر اتجاهاً معيناً في السياسة الأميركية، أو الإسرائيلية، فقط عندما يكون قادراً على تقديم البديل الذي يتبناه جناح مضاد في المؤسسة الحاكمة، الأميركية أو الإسرائيلية. ولكنه لا يستطيع أن يطرح خطاً سياسياً لا يستند فيه إلى قوة سياسية فاعلة، سواء في المركز أو المستوطَن. والأكيد أنه لن يُقدم على طرح سياسة تتعارض مع الاستراتيجية الأميركية العامة في المنطقة. وهامش اللوبي اليهودي، وبالتالي، إسرائيل، من حرية الحركة، أو استقلاليتها، يزداد اتساعاً، أو ضيقاً، تبعاً لموازين القوى داخل المؤسسة الحاكمة في أميركا، أو تبعاً لقدرة إسرائيل وحلفائها داخل تلك المؤسسة، أو خارجها، على انتهاز الظروف المواتية في وضع أميركي معين، كفترة انتخابات الرئاسة مثلاً، أو فترة أزمة يمرّ بها النظام الأميركي، سياسية كانت أم اقتصادية أم اجتماعية.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، تتفانى إسرائيل، ومن ورائها اللوبي اليهودي، في الذود عن موقعها المتميز في الاستراتيجية الأميركية، وفي درء أي خطر قد يتهدد هذا الموقع من جانب دول أخرى منافسه لها عليه. وفي الواقع، فإن هذا الموقع هو عنصر أساسي جداً فيما يسمى «أمن إسرائيل القومي». ومن هنا، فالخصوصية التي تتمتع بها في العلاقة مع الولايات المتحدة، ومصلحتها الحيوية في صيانتها، تُمليان على إسرائيل العمل على التفرد بهذا الموقع المتميز، وحتى الصراع من أجل ذلك. وفي أكثر من مرة، شكّل حرص القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية على الاحتفاظ بخصوصية العلاقة مع الولايات المتحدة عاملاً مفجراً للخلاف بينها وبين الإدارات الأميركية (انظر أعلاه: فصل «الدور الوظيفي»). وعلى هذا الصعيد، تنطلق إسرائيل من مبدأ «إذا زال المسبّب زال السبب»؛ فإذا ضاعت تلك الخصوصية وتساوت في الموقع مع آخرين، فقدت عنصراً أساسياً من مقومات أمنها الاستراتيجي، وربما تدهور الوضع إلى ما

هو أسوأ من ذلك. وقد حاولت الولايات المتحدة مراراً استيعاب الدول العربية، أو بعضها، في سياسة الأحلاف التي بادرت إليها، فاصطدمت بالرفض الإسرائيلي، وصولاً إلى التمرد على هذه السياسة، كما فعل بن - غوريون في حرب السويس 1956 (انظر أعلاه: باب «حرب السويس»). والأكيد أنه ما كان لبن - غوريون هذه الجرأة لولا الدعم الذي تلقاه من بعض أجنحة المؤسسة الحاكمة في واشنطن، ولولا التطمينات التي حصل عليها من حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين. وقد تسبب سلوك بن - غوريون، الرامي إلى فرض إسرائيل على واشنطن وكيلاً وحيداً في الشرق الأوسط، وإلى الحؤول دون انضمام الدول العربية إلى الأحلاف الغربية في الخمسينات، بتوتر في العلاقة مع واشنطن، خلال الجزء الأكبر من ولايتي الرئيس آيزنهاور. وإذ انصاع في نهاية المطاف لإملاءات السياسة الأميركية، فإن بن - غوريون رأى في حينه أنه حقق غايته في وضع الأمور في المنطقة على سكة الحرب، خلافاً لرغبة واشنطن في البداية.

وفيما خلا حرب السويس (1956)، فإن إسرائيل لم تَخُض حرباً دون «التنسيق المسبق» مع واشنطن، الأمر الذي جرى الاتفاق عليه في بداية الستينات (انظر أعلاه: فصل «الدور الوظيفي»، باب «حرب 1967»). وفي الواقع، فإنها بعد كل حرب تقريباً، اختلفت مع واشنطن، بدرجات متفاوتة من الحدّة، حول شروط معالجة ذيول الحرب المعنية (انظر أعلاه: فصل «العمل الصهيوني والتسوية»). فعلى أرضية «الشراكة الاستراتيجية»، وعدم التكافؤ فيها، والفارق الكبير في ميزان القوى بين الشريكين (إسرائيل وأميركا)، كان طبيعياً أن تنشأ خلافات في وجهات النظر التي ظلت إلى الآن عبارة عن غيوم في سماء العلاقات بينهما، بل في الغالب غمامة صيف لم تلبث أن انقشعت. وفي فترات الخلاف العابرة، ارتفعت أصوات في إسرائيل تطالب بهامش أوسع من حرية العمل ضمن الشراكة مع الولايات المتحدة. وقد زاد هذا الكلام بعد حرب 1967، خاصة على لسان بعض الجنرالات، انطلاقاً من القناعة بقوة إسرائيل الذاتية، وبحاجة الولايات المتحدة الحيوية إليها. ولكن هذا الاندفاع فتر بعد حرب 1973. وفي «مفاوضات التسوية»، أثناء حكم حزب العمل، كان الخط العام لسياسة حكومتي مئير ورابين هو التنسيق المسبق مع الإدارة الأميركية، قبل الإقدام على أية خطوة. أما في حكومة بيغن (1977 فما بعد) فقد اختلف الوضع، وأخذ ينطلق من تقدير لموازين القوى داخل المؤسسة الحاكمة في واشنطن، واعتمد مبدأ التنسيق مع بعض أجنحة تلك المؤسسة دون الأخرى. وراج شعار «رفض الإملاءات الأميركية»،

الذي رفعه بيغن، وسار فيه إلى حدّ الصراع مع إدارة كارتر. ولم يتورع عن فتح معركة معها، سواء في أميركا (مسألة البيان الأميركي – السوفياتي المشترك)، أم في إسرائيل، عندما ادعى أن إدارة كارتر تريد إسقاطه واستبداله برئيس حكومة آخر، يكون أكثر طواعية لإملاءاتها. وقد نجح بيغن بفضل قوة موقع إسرائيل في المؤسسة الأميركية الحاكمة، فأنجز ما أراد من المفاوضات مع السادات، وقطع الطريق على مشاريع التسوية الأخرى، التي كانت الإدارة الأميركية راغبة في تجسيدها، ولكن إسرائيل لم تكن مهيأة لها.

ولم تخلُ العلاقة بين إسرائيل وواشنطن من خلاف حول مردود الخدمات التي تقدمها الأولى للثانية، ونصيبها من الأرباح التي تجنيها الثانية من المنطقة العربية، جرّاء فعل الأولى. وكان طبيعياً أن تسعى إسرائيل إلى زياد حجم هذا المردود، وأن تصارع على نهش الجزء الأكبر مما تسميه واشنطن «مساعدات خارجية». والأكيد أنها تصيب نجاحاً كبيراً في هذا المضمار، كما يتضح من نصيبها الوافر من تلك «المساعدات»، والذي يصل إلى حوالي النصف وأكثر منها. ومراراً كان الجشع الإسرائيلي لنيل المنح والقروض والمساعدات سبباً لمماحكات بين حكومة إسرائيل والإدارة الأميركية، انتهت عموماً إلى حصول إسرائيل على القسط الأكبر مما تبتغيه. والأكيد أن لإسرائيل موقفاً متطرفاً في عدائه للشعب الفلسطيني ولحركته الوطنية. وقد سايرته الولايات المتحدة إلى حدّ كبير، ولكنها لم تتطابق معه تماماً، لأسباب مختلفة، ليس أقلها موقعها كدولة عظمى في الأمم المتحدة، وبالتالي، تحاشي الخروج الصارخ على قراراتها تماثلاً مع إسرائيل. وبالفعل، ظل البعد الفلسطيني من الصراع العربي – الإسرائيلي موضع خلاف دائم بين إسرائيل والإدارات الأميركية المتعاقبة. ومنذ حرب 1967، لم تكن واشنطن تنظر بعين الرضى إلى النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في المناطق المحتلة، كما أنها لم توافق إسرائيل على ضمّ القدس، وظلت تماطل في تنفيذ قرار الكونغرس بنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إليها. ومهما يكن، فإن إسرائيل رضخت للأمر الواقع، واعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية، وقبلت بها شريكاً في مفاوضات التسوية، بفعل أميركي أساساً. وحتى بعد أوسلو، لا يزال الموقف الأميركي في مفاوضات التسوية على المسار الفلسطيني مختلفاً عن الموقف الإسرائيلي في نقاط عدة (انظر أعلاه: «العمل الصهيوني والتسوية»، باب «اتفاق أوسلو»).

وفي مسار العلاقة الإسرائيلية – الأميركية الطويل، وقعت خلافات بين الطرفين الشريكين في المشروع الصهيوني، ولكنها كانت أقل حدة في مراحل بناء المستوطَن

الأولى وقيامه بدوره الوظيفي العدواني، مما أصبحت عليه في مسار التسوية. فلأسباب متعددة، قدّرت واشنطن في مراحل معينة أن الظروف أضحت ملائمة لإنجاز تسوية ما للصراع العربي – الإسرائيلي، كونها اعتقدت أن مصالحها باتت مؤمنة. ولكن إسرائيل، التي لم تكن مهيأة للتسوية بعد، عمدت إلى عرقلة المبادرات الأميركية والدولية الأخرى وأحبطتها (انظر أعلاه: فصل «العمل الصهيوني والتسوية»). فمن زاوية النظر الإسرائيلية، كان الموقف من مبادرات التسوية المطروحة يستند إلى تقويم مردودها على الشق اليهودي من المشروع الصهيوني، الأمر الذي لم يتطابق تماماً مع منظور واشنطن على هذا الصعيد. كما دارت خلافات في وجهات النظر بين الطرفين الشريكين حول تحديد معالم المحطة المعينة على طريق تطويع الوطن العربي لإملاءات المشروع الصهيوني. وفي مرات عدة، رأت واشنطن غير ما ارتأته إسرائيل؛ وغالباً ما حسم الخلاف وفقاً للمنظور الإسرائيلي، وبما يضمن أفضل النتائج للشق اليهودي من المشروع المشترك. وما كان لإسرائيل أن تصمد في المواجهة مع الإدارة الأميركية صاحبة مشروع التسوية المعني، لولا الدعم الذي تحظى به من مراكز قوى ضخمة على الساحة الأميركية. وليس أدل على ذلك من الموقف المتصلب الذي أبداه بيغن إزاء إدارة كارتر في نهاية السبعينات، والموقف الذي اتخذه بنيامين نتنياهو من إدارة كلنتون في النصف الثاني من التسعينات (انظر أعلاه: فصل «العمل الصهيوني والتسوية»). وفي الواقع، فإنه بصرف النظر عن الموقف من «مسار التسوية» اللاحق لمؤتمر مدريد، فإن العلاقات الإسرائيلية الأميركية لم تشهد منذ نشأتها توتراً كالذي خبرته خلال عقد التسعينات، وخاصة في ظل حكم الليكود من هذا العقد. والواضح أن إسرائيل غير المهيأة للتسوية، والتي تخشى آثارها على تركيبتها الداخلية، تصارع للتملص من استحقاقاتها على أرضية المبادرة الأميركية، الأمر الذي يولّد حالة من التوتر الدوري بينها وبين واشنطن.

وحول الخلافات العابرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، كتب المندوب لشؤون الكونغرس في السفارة الإسرائيلية في واشنطن، يورام إيتنغر، في مجلة «هأوما» (عدد 130، شتاء 1997، ص 141–146)، ما يلي: «منذ سنة 1948 حتى سنة 1992، كان هناك خلاف مستمر بين الولايات المتحدة وإسرائيل بشأن العناصر الحساسة في الصراع العربي – الإسرائيلي، وكان هذا من سمات العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة. ولم تعترف الإدارة من ناحيتها حتى بسيادة إسرائيل على القدس الغربية، ومارست ضغطاً على جميع حكومات إسرائيل للانسحاب إلى خطوط سنة 1949.

لكن ذلك كله لم يمنع من رفع إسرائيل، في سنة 1988، رسمياً إلى مكانة حليف استراتيجي مفضل في نظر واشنطن. لقد تسببت خلافات حادة في الرأي (مثلاً، الخلاف في إثر قصف المفاعل النووي العراقي في سنة 1981) بتوترات قصيرة الأمد، لكن هذه الخلافات لم تنتقص من التقدير الاستراتيجي البعيد المدى لأهمية إسرائيل (شكر وزير الدفاع تشيني، في سنة 1991، إسرائيل على قصف المفاعل النووي، الأمر الذي كانت له مساهمة كبيرة في حرب الخليج) ». وتأكيداً منه على عمق هذه العلاقة، دلّل إيتنغر على تقويمه هذا بقوله: «فعلى سبيل المثال، في سنة 1988، في ذروة الانتفاضة، وعلى الرغم من التدهور في صورة إسرائيل في الولايات المتحدة، ومن التدهور في العلاقات بين الحكومتين، فإن الدولتين وقّعتا الاتفاقية الاستراتيجية الأكثر تطوراً وأهمية. بل حتى أن الولايات المتحدة دعت إسرائيل إلى المشاركة في برنامجها المهيب، «حرب النجوم». وفي سنة 1983، بعد حرب «سلامة الجليل»، وعلى الرغم من رفض رئيس الحكومة بيغن اللاذع لـ «مشروع ريغان»، وعلى الرغم من الصدع الذي هدد العلاقات الشخصية بينهما، فقد وُقّعت اتفاقية استراتيجية أحيت اتفاقية سنة 1981». (93)

وألمح إيتنغر إلى تغلغل إسرائيل في أجنحة المؤسسة الأميركية الحاكمة، وبالتالي، إلى قدرتها على استغلال التناقضات بينها لتحقيق غاياتها، وقال: «ومع انتهاء الحرب الباردة في عام 1991/ 1992، بينما رثى موظفون كبار في القدس وواشنطن الارتباط الاستراتيجي الخاص بالولايات المتحدة، وعلى الرغم من حنق وغيظ الرئيس بوش ووزير الخارجية بيكر، فإن الكونغرس وافق على سلسلة تشريعات أغنت، على نحو لا سابقة له، التعاون الاستراتيجي مع إسرائيل، وحسّنت بصورة جذرية الارتباط الاستراتيجي بين الدولتين». (94) ونفى إيتنغر أن تكون العلاقات الإسرائيلية - الأميركية متوقفة على نقاط الوفاق والخلاف بين الجانبين فيما يتعلق بالصراع العربي - الإسرائيلي والمشاريع المطروحة لتسويته، وقال: «إن الارتباط الاستراتيجي القائم بين الدولتين لم يُقم على دعائم الصراع العربي - الإسرائيلي. إنه يدور على محور مصالح وتهديدات مشتركة، نابعة من الإطار الإقليمي والعالمي. وهذه أكثر أهمية من عملية أوسلو، ومن اتفاق الخليل، ومن «النبضة الثانية» [إعادة الانتشار الثانية]، ومن «هارحوما» [جبل أبو غنيم]، ومن نقاط خلاف أخرى ذات

(93) إيتنغر، يورام، «تلة الكابيتول ستستجيب! حدود قدرة الرئيس الأميركي على الضغط على إسرائيل»، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 35، صيف 1998، ص105.
(94) المصدر السابق، ص105.

صلة بالصراع العربي - الإسرائيلي. وهي مثل: تهديد الإرهاب الإسلامي؛ إمداد قادة راديكاليين بأنظمة أسلحة غير تقليدية؛ تزعزع أنظمة حكم عربية مؤيدة للغرب؛ تهديد لمصادر النفط وطرق الملاحة البحرية؛ وغير ذلك من شؤون». (95)

وفي سياق التوتر بين حكومة بنيامين نتنياهو وإدارة كلنتون حول مسار التسوية الإسرائيلي - الفلسطيني، كتب المعلق السياسي، يوسي ميلمان، في صحيفة «هآرتس» (10/5/ 1998)، مستعرضاً حالات التوتر في العلاقات الإسرائيلية - الأميركية، ومقدراً أن إدارة كلنتون لن تمارس أكثر من «ضغط نفسي معتدل» على حكومة إسرائيل، وقال: «وبحسب تجربة ربع القرن الأخير، وفي الواقع منذ الخمسينات، لم تتردد الإدارة الأميركية في ممارسة ضغوط وتهديدات على إسرائيل لحملها على قبول مقاربتها، في كل مرة لم ترضَ فيها الإدارة - سواء أكانت إدارة الجمهوريين أم إدارة الديمقراطيين - عن موقف إسرائيل». وعدّد ميلمان مواقف الإدارة الأميركية السلبية من سلوك إسرائيل في: هجوم الجيش الإسرائيلي على قبية سنة 1953 (انظر أعلاه: «دور إسرائيل الوظيفي»)؛ وأعمالها في تحويل مياه الأردن في الخمسينات، والتي دفعت إدارة آيزنهاور لتجميد المساعدات المقررة لها؛ ومشاركتها في العدوان الثلاثي على مصر (1956)، التي أثارت سخط إدارة آيزنهاور (انظر أعلاه: «حرب السويس»)؛ وتلكؤها في الانصياع لقرار مجلس الأمن القاضي بوقف إطلاق النار في نهاية حرب 1967 (انظر أعلاه: «حرب 1967»)؛ وسلوكها على نحو مماثل في نهاية حرب 1973، عندما أرادت تدمير الجيش الثالث المصري بعد تطويقه (انظر أعلاه: «حرب 1973»). وقال ميلمان: «وبعد مرور نحو عامين، أعلن وزير الخارجية هنري كيسنجر، والرئيس جيرالد فورد، سياسة «إعادة التقويم» - حين رفضت إسرائيل الانسحاب من ممري متلا والجدي في سيناء من أجل تسليمهما إلى مصر وإنجاز الاتفاق المرحلي. وشمل تجميد المساعدات لإسرائيل هذه المرة تجميد صفقات الأسلحة أيضاً، وحقق النتيجة التي كانت واشنطن تريد تحقيقها؛ فقد اضطرت حكومة يتسحاق رابين إلى تليين مواقفها، وتم في آب/ أغسطس - أيلول/ سبتمبر توقيع الاتفاق المرحلي مع مصر وواصلت إسرائيل انسحاباتها من سيناء». (96)

ولكن الضغوط التي مارستها واشنطن على إسرائيل، من أجل التقدم في مشاريع التسوية التي تبنتها وعملت على تجسيدها، كانت أشد بكثير، وصولاً إلى إرغام

(95) المصدر السابق، ص106.
(96) ميلمان، يوسي، «ضغط نفسي معتدل»، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 35، صيف 1998، ص 108-109.

حكومة شمير على المشاركة في «مؤتمر مدريد»، وما تلا ذلك في المفاوضات التي انبثقت عنه. ويورد ميلمان بعض تلك الحالات ويقول:

«وفي اللقاء الذي جرى في كامب ديفيد، والذي أدى إلى إقامة السلام بين إسرائيل ومصر سنة 1979، وإلى إجراء محادثات بشأن إقامة حكم ذاتي للفلسطينيين، وُجّهت مجموعة ديناميات رافقتها ضغوط مارسها الرئيس جيمي كارتر على رئيس الحكومة الإسرائيلية، مناحم بيغن، في الغالب، وعلى الرئيس أنور السادات أحياناً أيضاً».

«ومورست منظومة العقوبات الأميركية مرة أخرى في كانون الأول/ ديسمبر 1981، حين أقرت الكنيست قانون ضم الجولان الذي اقترحته حكومة مناحم بيغن. فقد كانت ردة فعل إدارة الرئيس رونالد ريغان الصديقة فورية: جُمّدت مذكرة التفاهم بشأن التعاون الاستراتيجي بين الدولتين، وأُوقف إرسال 75 طائرة ف - 16 إلى سلاح الجو الإسرائيلي».

«بلغت منظومة الضغوط والعقوبات الأميركية على إسرائيل ذروتها في عهد إدارة الرئيس جورج بوش، ووزير الخارجية جيمس بيكر، فقد حمل الإثنان، اللذان كانا في ذروة قوتهما وهيبتهما، حكومة يتسحاق شمير على الاشتراك في مؤتمر السلام في مدريد، الذي عُقد بصيغة مؤتمر دولي كان شمير يعارضه أشد المعارضة. كما أن بوش وبيكر منعا تحويل ضمانات إلى إسرائيل، بقيمة عشرة مليارات دولار، تهدف إلى استيعاب الهجرة من روسيا ومن رابطة الدول المستقلة؛ لأن حكومة شمير رفضت وقف الاستيطان. ولم تمنح إدارة بوش الضمانات إلا بعد أن اعتلت سدة السلطة حكومة حزب العمل برئاسة يتسحاق رابين. لكن بعد وقت قصير من ذلك، وجد بوش وبيكر نفسيهما خارج البيت الأبيض».[97]

وفي سياق التخمينات عما عسى إدارة كلنتون تفعل إزاء العقبات التي يكدّسها نتنياهو في طريق مبادرة التسوية الأميركية، نقل ميلمان عن الباحث في معهد «يافي» للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب، يوسي ألفر، ما يلي: «يقول ألفر: «في الواقع، علينا أن نسأل أنفسنا عن هدف ممارسة الضغط». ويوضح قائلاً: «بحسب النموذج الذي أوجده بوش وبيكر، الهدف هو عزل الحكومة الإسرائيلية، ولا سيما من يقف على رأسها، وإيجاد فاصل بينه وبين الرأي العام الإسرائيلي». وبعبارة أخرى، فإن هدف إدارة كلنتون في الفترة المقبلة، إذا لم تستجب إسرائيل للخطة الأميركية، أو

(97) المصدر السابق، ص 109-110.

إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق، سيكون - بحسب تقدير ألفر - استحداث الانطباع لدى الرأي العام الإسرائيلي بأن الولايات المتحدة غاضبة على نتنياهو وتعتبره مسؤولاً مباشراً ورئيسياً عن تدهور العلاقات بين الدولتين. وتقوم هذه المقاربة على قاعدة الأمل بأن يقوم الرأي العام الإسرائيلي نيابة عنهم [عن الأميركيين] بالمهمة القذرة: وخوفاً من الأضرار التي ستلحق بموقف إسرائيل في المستقبل، ولا سيما بوضعها الاقتصادي، فإن الرأي العام في البلد سيضغط على رئيس الحكومة كي يغير سياسته ويفرض عليه قبول [الخطة الأميركية]».[98] (وبالفعل، فإن تقديرات ألفر قد تحققت، وتصاعد التوتر بين إدارة كلنتون وحكومة نتنياهو، الأمر الذي أدى إلى سقوط الأخيرة، وتقديم موعد الانتخابات، التي خسرها نتنياهو في مواجهة إيهود باراك، في ربيع سنة 1999).

في الغالب، يتمحور الخلاف عموماً بين حكومات إسرائيل والإدارات الأميركية في مسار التسوية حول مسألة الانسحاب، الكلي أو الجزئي، من المناطق المحتلة سنة 1967، ومستقبل الاستيطان اليهودي فيها. فإذ ترى حكومة إسرائيل فرصة تاريخية لضمّ أجزاء منها من خلال المفاوضات، وبموافقة الأطراف المشاركة فيها، تدرك واشنطن استحالة تلبية المطالب الإسرائيلية وتحقيق التسوية معاً. والإدارة الأميركية قد أعلنت تكراراً موقفها من عدم شرعية الاستيطان في هذه المناطق؛ وهي في الواقع لا تستطيع خلاف ذلك حفاظاً على الحد الأدنى من مصداقيتها في الساحة الدولية، علماً بأن مشاريع الحلول الوسط التي طرحتها لم تستثنِ تعديل الحدود التي كانت قائمة عام 1967، وأكدت مراراً أنها لا تطالب بالعودة إليها. وإذ يوجد مناصرون لهذه الحكومة الإسرائيلية أو تلك في المؤسسة الأميركية الحاكمة، هكذا الوضع في المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة بالنسبة إلى هذه الإدارة الأميركية أو تلك؛ فالساحتان متداخلتان. وفي إسرائيل، بينما يقدم الليكود ضم الأراضي المحتلة وتهويدها، كأولوية راهنة وملحة في العمل الصهيوني، يقدم حزب العمل «يهودية الدولة»، وبالتالي، التخلص قدر الإمكان من الفلسطينيين الواقعين تحت احتلالها. والإدارات الأميركية التي عملت على إنجاز تسوية فضلت بطبيعة الحال التعامل مع حكومات العمل، وبالتالي، سعت إلى توصيلها إلى الحكم، ونجحت في ذلك. وقد تحقق لها ذلك دون هزات عنيفة في إسرائيل بسبب انقسام جمهور المستوطنين فيها، الأمر الذي أظهر الموقف الأميركي وكأنه يدعم جناحاً في المؤسسة الحاكمة في إسرائيل، ولا يعارض السياسة الإسرائيلية جملة وتفصيلاً. وبذلك، استطاعت الإدارات الأميركية المناورة بين أجنحة المؤسسة

(98) المصدر السابق، ص112.

الإسرائيلية الحاكمة، وحققت إنجازات تسووية شجعتها على الاستمرار في رعاية المفاوضات ولملمة الأوضاع في المنطقة حسب برنامجها. وبذلك، ردت الإدارات الأميركية على الحكومات الإسرائيلية المعارضة لسياستها التسووية، بنفس السلاح الذي ظلت تلك الحكومات تستخدمه في اللعب على التناقضات بين أجنحة المؤسسة الأميركية الحاكمة.

إن نظرة فاحصة لسيرورة العلاقة الإسرائيلية – الأميركية تظهر أنها، على عمقها وفرادتها، كانت على العموم أكثر انسجاماً في فترات التوتر في المنطقة على أرضية الصراع العربي – الإسرائيلي، منها في مراحل البحث عن تسوية له. وهذا بطبيعة الحال يتوافق مع الدور الوظيفي للمستوطَن الإسرائيلي في إطار الشراكة غير المتكافئة مع المركز الإمبريالي (انظر أعلاه: «المقدمة»، «شراكة صهيونية – إمبريالية»). لقد وقفت الولايات المتحدة وراء العدوان الإسرائيلي، كما وقفت إسرائيل، إلى حد كبير، وراء معارضة الولايات المتحدة لمشاريع التسوية السياسية للصراع العربي – الإسرائيلي، التي طرحت تكراراً منذ بداية القرن (انظر أعلاه: «العمل الصهيوني والتسوية»). والموقف الأميركي المناهض لتسوية هذا الصراع لا يعود في الواقع إلى سنة 1948، وإنما يرجع إلى الحرب العالمية الأولى. وقد ظل هذا الموقف ثابتاً، وبالتالي، معرقلاً لجميع مشاريع التسوية التي طرحت خلال القرن العشرين، ما دامت تعتقد أن مصالحها لم تصبح مؤمنة بعد، وأن إسرائيل، كركيزة في أمن تلك المصالح، ليست مهيأة ذاتياً للتسوية بعد. ولعل عداءها للتسوية تعاظم بعد حرب 1967، حيث لم يتمخض النصر العسكري الإسرائيلي عن نتائج سياسية موازية، ولكن حرب الخليج الثانية (1991) أحدثت تغييرات هامة في مواقف الأطراف المعنية بالصراع العربي – الإسرائيلي جميعاً. فمن جانبها، رأت واشنطن بتلك الحرب، سيرورة ونتائج، أرضية مناسبة لطرح مبادرتها، التي تخدم مصالحها قبل أي شيء آخر؛ لم تعد مصالح الولايات المتحدة مهددة، فعمدت إلى إنجاز التسوية، علماً بأنها كانت تعرقلها على مدى عقود. وقد عدّلت واشنطن موقفها من منظمة التحرير الفلسطينية، التي غيرت قيادتها مواقفها السياسية أيضاً، وهو ما حمل واشنطن على التعامل معها كطرف في مفاوضات التسوية، على الرغم من معارضة حكومة إسرائيل لذلك في حينه. وتجدر الإشارة إلى أن حكومة رابين قد تلقت وعداً (1975) من إدارة فورد بعدم التعامل مع المنظمة كطرف في المعادلة السياسية الإقليمية، الأمر الذي تشبثت به حكومة إسرائيل أثناء الإعداد لعقد مؤتمر مدريد، كما في المفاوضات التي أعقبت ذلك، وحتى اتفاق أوسلو (1993) في أيام حكومة رابين.

لقد سبق لإسرائيل أن تحدّت واشنطن في قضايا تتعلق بتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، ونجحت حكوماتها في كبح جماح الإدارة الأميركية، وفي منعها من تحقيق غاياتها. ولعل المثال الأبرز على ذلك هو في إحباط مبادرة كارتر للتوصل إلى حل شامل لهذا الصراع. وفقط بفضل تهافت الرئيس المصري، أنور السادات، تم إنجاز المعاهدة المصرية – الإسرائيلية. وفي المفاوضات التي سبقت تلك المعاهدة، تمرّد بيغن على إرادة كارتر، وفرض عليه التراجع المخجل (انظر أعلاه: «العمل الصهيوني والتسوية»). إلا أن هذا الوضع انقلب بعد حرب الخليج الثانية، عندما طرحت واشنطن مبادرتها لعقد مؤتمر مدريد (1991) كمصلحة استراتيجية أميركية، وفرضت على حكومة شمير الانضمام إلى المؤتمر مرغمة. فبعد تلك الحرب كانت الولايات المتحدة مهيأة لهذه العملية، ولم تستطع حكومة إسرائيل التصدي للمبادرة الأميركية، علماً بأنها كانت تعارضها. وفي الواقع، فإن الولايات المتحدة فرضت إرادتها على جميع أطراف مؤتمر مدريد، التي استجابت للدعوة الأميركية إلى حضور المؤتمر بصور مختلفة؛ فمنها من تجاوب بحماس، ومنها من فعل ذلك مرغماً، ومنها من ذهب إلى المؤتمر على مضض. ولأن الأطراف المحلية لم تكن مهيأة للتسوية، فقد كان طبيعياً أن تواجه إشكاليات في المفاوضات على قاعدة المبادرة الأميركية وتتردد، بالتالي، في التقدم نحو التسوية من خلال التجاوب مع إملاءات المسار، الذي حددت واشنطن معالمه بصورة رئيسية. ولكن العقبة الأساسية في طريق التسوية كانت إسرائيل، التي لم يكن وضعها الذاتي يؤهلها للخوض في عملية التسوية بجدية. ومن هنا، كان على الإدارة الأميركية أن تتولى بنفسها توضيب الوضع الإسرائيلي الداخلي، بما يتلاءم ومتطلبات التسوية. وإذ فعل الرئيس بوش ووزير الخارجية جيمس بيكر ذلك بدرجة ملحوظة من الصلابة، فإن الرئيس كلنتون فعل الشيء نفسه، ولكن بمزيد من الليونة. وكلاهما وقف ضد حكومة الليكود، ودعم حكومة العمل، علماً بأن أحدهما جمهوري (بوش) والآخر ديمقراطي (كلنتون). (وتجدر الإشارة إلى أن كلاً منهما أسهم في إسقاط رئيس حكومة ليكودي – شمير ونتنياهو – على التوالي).

ولا بد من الإشارة، (حتى وإن خرجت قليلاً عن الإطار الزمني لهذا الكتاب)، إلى التشابه في المسارين اللذين أديا إلى سقوط كل من شمير (1992) ونتنياهو (1999)، أمام كل من رابين وباراك على الترتيب، حيث كان العامل

الأقوى في ذلك هو الدور الأميركي الدافع لعملية التسوية، في مواجهة محاولات العرقلة التي مارسها اليمين الصهيوني (الليكود). والأمر ذو دلالة هامة: لقد دخلت إدارتان أميركيتان (بوش وكلنتون) في صراع مكشوف مع حكومة إسرائيلية منتخبة بهدف إسقاطها لصالح حكومة أخرى أكثر تجاوباً مع المبادرة الأميركية. وبذلك كانت هاتان الإدارتان تتدخلان بشكل شبه علني في الوضع الإسرائيلي الداخلي، كما تفعل إسرائيل على الساحة الأميركية عبر اللوبي اليهودي في معارك الانتخابات الرئاسية. فبالاستناد إلى بؤر اقتصادية/ سياسية أميركية، خرج شمير ونتنياهو على النهج التقليدي في العلاقة الأميركية - الإسرائيلية، المرتكز إلى التنسيق المسبق في الحركة السياسية، على الأقل في القضايا ذات البعد الاستراتيجي. وكان هذا التنسيق قائماً منذ ما قبل قيام إسرائيل، لكنه تكرّس رسمياً في مرحلة الإعداد لحرب 1967، وذلك خلال زيارة أفريل هاريمان (1964)، مبعوث الرئيس الأميركي لندون جونسون الخاص، يرافقه رئيس وكالة الاستخبارات المركزية (كومر). وتقرر في حينه ألا تعود القيادة الإسرائيلية إلى «الخطيئة» التي ارتكبتها في حرب السويس (1956)، بالتحالف مع فرنسا وبريطانيا من وراء ظهر واشنطن. وفي تلك الزيارة تم الاتفاق على تنسيق الخطوات في حرب 1967، والتزمت إسرائيل بذلك، فدعمتها واشنطن، وهيأت لها أسباب النصر في الحرب، ووفرت لها الغطاء السياسي على الساحة الدولية بعدها، كما وقفت وراءها في إحباط مشاريع التسوية التي طُرحت دولياً في أعقابها. وفي الثمانينات، أثناء ولايتي ريغان (1980 - 1988)، تطورت هذه العلاقة إلى «التعاون الاستراتيجي»، الأمر الذي راح يتعرض للخلل منذ مؤتمر مدريد، بفعل سلوك كل من شمير ونتنياهو.

إن ما ادعاه بيغن في نهاية السبعينات من أن إدارة كارتر تعمل لإسقاطه في الانتخابات، وعاد عليه بنتائج إيجابية عندما استثار جمهور المستوطنين ضد ما وصفه بأنه تدخل في شؤون إسرائيل الداخلية، أصبح حقيقة واضحة في التسعينات، ولكن دون أن تستثير ذلك الجمهور. وإذ يعود حزم الإدارتين الأميركيتين (بوش وكلنتون) في تعاملهما مع حكومتي الليكود (شمير ونتنياهو) إلى تقديرهما بمناسبة الفرصة لإنجاز تسوية للصراع العربي - الإسرائيلي تخدم المصالح الاستراتيجية الأميركية في المنطقة، فإن فتور ردّة فعل المستوطنين الإسرائيليين على التحرك الأميركي يعود إلى الانقسام في صفوفهم، وإلى تبني قطاع واسع منهم

الموقف الأميركي في التسوية. لم تستطع إسرائيل مقاومة إغراء التدخل في شؤون أميركا الداخلية، واستمدت التشجيع من قادة الجالية اليهودية الأميركية الكبيرة والفاعلة، الذين كانوا يتحرقون للعب دور الوسيط بين الدولة اليهودية (التي يعتبرونها دولتهم)، وبين الدولة الأميركية (التي يفصحون عن ولائهم لها). ولم تلبث هذه اللعبة أن راحت تأخذ مسارها في الاتجاهين، على أرضية تشابك العلاقات بين الطرفين. وكما كان لإسرائيل «لوبي يهودي» في أميركا، يتدخل في كل شاردة وواردة في السياسة الأميركية، تحت غطاء التحالف الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة، هكذا أصبح لهذه الأخيرة، وفي إطار التحالف إياه «لوبي أميركي» واسع النطاق في إسرائيل، يعمل على توضيب أوضاعها بما ينسجم والإرادة السياسية الأميركية. (وعلى الرغم من احتجاج الليكود في عامي 1992، و1999 على دعم الإدارة الأميركية لمرشحي حزب العمل في الانتخابات، فإن المسألة لم تُثر ردود فعل قوية داخل الجمهور الإسرائيلي، الذي اعتبرها أمراً طبيعياً في ظل العلاقات القائمة بين البلدين).

وفي شبكة العلاقات المتشعبة بين إسرائيل والولايات المتحدة، يظل البعد الاستراتيجي هو الأكثر رسوخاً. وبدا في أوائل التسعينات، بعد نهاية الحرب الباردة، أن هذا البعد سيتراجع نتيجة للمتغيرات الدولية التي جعلت الدور الوظيفي لإسرائيل بمثابة لزوم ما لا يلزم. وبالفعل، فقد ساور القلق القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية من هذه الإمكانية، لما يترتب عليها من آثار سلبية على ما تعتبره «الأمن القومي» الإسرائيلي. إلا أن التطورات اللاحقة، وحتى في ظل مفاوضات التسوية، أثبتت عكس ذلك، إذ تطور «التعاون الاستراتيجي» بينهما واتّسع نطاقه. ويظهر أن واشنطن، بصرف النظر عن خلافها مع حكومة إسرائيل حول التسوية، تتجه نحو رفع مستوى التعاون الاستراتيجي معها، وتوسيع دائرته ليشمل منطقتي الخليج وآسيا الوسطى، بكل ما يترتب على ذلك من توفير مستلزمات القيام بهذا الدور، اقتصادياً وتسليحياً. ومن جانبها، فإسرائيل ترحب بذلك، ولكنها لكي تقوم بالدور المطلوب منها في الدائرة الأوسع (الخليج وآسيا الوسطى)، عليها أن تنجز التسوية السياسية في الدائرة الأضيق (بلاد الشام)، وهي إذ تُبدي استعداداً لإنجاز مثل هكذا تسوية على قاعدة المبادرة الأميركية، فإنها تقف عاجزة عن ذلك، لأن أوضاعها الداخلية غير مهيأة لها. وتثبت مفاوضات التسوية التي انطلقت بعد مؤتمر مدريد (1991) أن

إسرائيل ليست مهيأة لتلبية الرغبة الأميركية بحذافيرها؛ وفي المقابل، فإن واشنطن، في هذه المرحلة، غير مهيأة أيضاً لتفعيل ضغط مكثف على إسرائيل لإلزامها باستحقاقات التسوية، وذلك لأسباب متعددة، أميركية وإسرائيلية وعربية (انظر أعلاه: «العمل الصهيوني والتسوية»). ومن هنا، فإن واشنطن إذا أرادت التقدم في عملية التسوية، فعليها أن تضمن، أولاً وقبل كل شيء، وجود حكومة في إسرائيل، راغبة في تلبية الإرادة الأميركية، وقادرة على ذلك. وهذا، في ظل الأوضاع القائمة، يستلزم من واشنطن العمل على إقامة مثل هذه الحكومة، ومن ثم مساعدتها في الخارج والداخل، لأن سقوط حكومة إسرائيل يعني بالضرورة توقف العملية التسووية.

إن الخلاف بين إسرائيل والولايات المتحدة حول بعض قضايا التسوية، لا يرقى إلى حد التناقض بعد، في حين أن التطابق بينهما في القضايا الاستراتيجية لا يزال كبيراً، بواقع رفع مستوى «التعاون الاستراتيجي» بينهما بصورة متواترة. ولكي يستقيم فهم الوضع الإسرائيلي، وبالتالي، ما عسى واشنطن تفعل، أو لا تفعل، لا بد من الانطلاق من نقطة واضحة تماماً، وهي أن إسرائيل ليست مهيأة لذلك النمط من التسوية الذي يجري الحديث عنه، لا في الشكل ولا في المضمون. فهي غير مهيأة لتسوية «عادلة وشاملة ونهائية»، كما تطالب الأطراف العربية المنخرطة في مفاوضات التسوية، ولا لتلبية الرغبة الأميركية حتى. ولتصبح كذلك، فهي بحاجة إلى الكثير من الترويض، سواء على مستوى المؤسسة الحاكمة، أو على مستوى جمهور المستوطنين فيها. والتعارضات بين إسرائيل وواشنطن قد برزت في مسار مفاوضات التسوية، وخاصة بعد مؤتمر مدريد، الذي انعقد على أرضية مبادرة أميركية، فكانت إسرائيل العقبة الرئيسية أمام تقدم المفاوضات نحو غاياتها. وجذر التعارض بين محصلة الموقف الإسرائيلي بتلاوينه المتعددة، وبين محصلة الموقف الأميركي، وأيضاً بتوازناته الداخلية، يكمن في الفارق بين تطلعات إسرائيل لحيازة ما تعده ضرورياً لأمن الاستيطان اليهودي، وبين ما تعتبره واشنطن ضرورياً لأمن دور إسرائيل الوظيفي في إطار الاستراتيجية الأميركية إزاء المنطقة. وفي المراحل السابقة، كان هناك تلاق أعلى بين الشريكين مما هو راهناً؛ فمع تغير الظروف، حصلت تعارضات بينهما. وبينما تريد القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية، قبل فوات الأوان، تأمين مقومات المشروع الاستيطاني للمستقبل، فإن واشنطن لا تعطي هذه المسألة

الأهمية التي توليها إياها إسرائيل. والولايات المتحدة ترى إسرائيل عنصراً في استراتيجيتها إزاء المنطقة، ومتطلبات هذا العنصر من زاوية نظرها أن يكون قوياً عسكرياً، وبالتالي، قادراً على أداء الدور الوظيفي المطلوب منه. وواشنطن لا ترى في الجغرافيا عاملاً أساسياً في قوة إسرائيل. ولكن هذه الأخيرة، ككيان استيطاني استرجاعي، ترى بالجغرافيا والتراث اليهودي، وبالتالي، بتكريس الوعي الزائف، عوامل أساسية في تماسك جمهور المستوطنين في إسرائيل. وفي سياق مفاوضات التسوية، يشكل هذا الخلاف عامل توتير للعلاقات بين واشنطن وإسرائيل، وبالتالي، عنصر تأزيم لأوضاع إسرائيل الداخلية.

ومهما يكن، فإن من شأن استمرار واشنطن في متابعة مبادرتها التسووية توسيع شقة خلافها مع إسرائيل، الذي لا يبدو أنه سيصل إلى حد القطيعة في المستقبل المنظور، بسبب أهمية البعد الاستراتيجي للعلاقة بين الطرفين. فحتى لو حصلت التسوية، وأصبحت شاملة، فإنه سيبقى ينقصها أن تكون عادلة ونهائية. ومن هنا، فإن مستقبل العلاقات الإسرائيلية - الأميركية، يتوقف، إلى حد كبير، على ما تفعله، أو لا تفعله، الدول العربية في هذا السياق. فإسرائيل تريد أن تؤمن مرتكزات الشق اليهودي من المشروع الصهيوني، ما دامت تقوم بدورها الوظيفي في إطار الاستراتيجية الأميركية. وهي، في هذه المرحلة من تطورها، تريد تعزيز بنائها الذاتي، الأمر الذي يصعب التجسير بين متطلباته واستحقاقات المبادرة الأميركية للتسوية. إن سيرورة هذا المستوطَن في مراحل بنائه المتلاحقة، جعلت بؤرة اهتمامه في سياق عملية التسوية الجارية استكمال البناء الذاتي، كونه لا يزال في قيد الإنشاء. وفي هذه المرحلة الاستيطانية التي تقف على عتبتها، ستركز إسرائيل جهدها على توسيع هامش استقلاليتها عن المركز، الذي ظلت التبعية السياسية والاقتصادية له ضرورة موضوعية في المرحلة السابقة. وخلال خمسين عاماً، حققت إسرائيل الاعتراف الدولي، وحتى العربي إلى حد كبير، بشرعية اغتصابها لفلسطين، ولم تعد هذه المسألة موضوع تساؤل جدي، على الأقل في قناعة المستوطنين الإسرائيليين. وكان طبيعياً، والحالة هذه، أن تسعى القيادة الإسرائيلية إلى توسيع هامش استقلاليتها، وحتى التطلع إلى الاستقلال التام. وبنيامين نتنياهو، المعبر الحقيقي عن نزق المستوطَن في تعامله مع المركز، حاول حرق المراحل، بل التمرد على إرادة واشنطن، انطلاقاً من القناعة بكفاءة الاستيطان اليهودي في فلسطين للوقوف على رجليه منفرداً. وقد اعتبر الشروط

التي تطرحها واشنطن للتسوية غير كافية لتلبية مطالب إسرائيل الإقليمية والسياسية. وحاول الوقوف في وجه الإدارة الأميركية، بالاستناد إلى مراكز قوى سياسية – اقتصادية أخرى، لها السيطرة في الكونغرس. (ولكنه لم يستطع الصمود، فسقط (1999) أسوة بسلفه شمير (1992)، على أرضية التسوية).

2 – توتر في العلاقة مع الوكالة اليهودية

ظلت المنظمة الصهيونية العالمية/ الوكالة اليهودية، عبر مكاتبها المنتشرة في أنحاء العالم، تجبي الأموال وتجند الدعم السياسي والاقتصادي لرفد النشاط الصهيوني في فلسطين. وكان لويس برانديس قد دعا مؤتمر لندن (انظر أعلاه) إلى إشراك اليهود غير الصهيونيين في الوكالة اليهودية، فبرزت معارضة قوية للدعوة، وتأجّل البتّ فيها. إلا أن حاييم وايزمن رئيس المنظمة، نشط بين أصحاب رؤوس الأموال اليهود، وخصوصاً على الساحة الأميركية، ومهد الطريق أمام توسيع الوكالة، وإشراك غير الصهيونيين فيها، فأصبحت تدعى «الوكالة اليهودية الموسعة لفلسطين». ونتيجة ذلك انشق الجناح الصهيوني التنقيحي، بزعامة زئيف جابوتنسكي، وشكّل «المنظمة الصهيونية الجديدة». وفي البداية، ضمت الوكالة الموسعة عدداً من اليهود غير الصهيونيين، إلا أنه بحلول سنة 1947، أصبح جميع أعضائها صهيونيين، وأصبحت الوكالة والمنظمة شيئاً واحداً، رغم التسميات المتعددة. كما تقرر أن يكون رئيس المنظمة هو رئيس الوكالة، والمؤتمر الصهيوني هو مجلسهما، واللجنة التنفيذية للوكالة هي اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية. ولدى قيام إسرائيل، أصبح رئيس المنظمة، حاييم وايزمن، الرئيس الأول لإسرائيل، ورئيس اللجنة التنفيذية، دافيد بن – غوريون، رئيس حكومة إسرائيل الأول، وسكرتير المكتب السياسي للمنظمة، موشيه شاريت (شرتوك)، أصبح وزير خارجية إسرائيل الأول، وهكذا في المناصب الأخرى (انظر أعلاه: فصل «المؤسسة المدنية»).

وغداة قيام إسرائيل، رأى البعض، ومنهم بن – غوريون نفسه، أن المنظمة الصهيونية قد أدت مهمتها التاريخية، وبالتالي، لم يعد هناك مبرر لاستمرارها. واعتقد هؤلاء أن مهمة استكمال المشروع الصهيوني تقع على عاتق إسرائيل، بمساعدة يهود العالم. في المقابل، ذهب آخرون، وهم الغالبية في القيادة الصهيونية،

إلى أن إقامة إسرائيل هي محطة فحسب على طريق إنجاز المشروع الصهيوني، سواء في فلسطين أو خارجها. وبناء عليه، فهناك ضرورة لاستمرار المنظمة في نشاطها، وإن بأشكال مختلفة، لاستكمال ذلك المشروع، بالتعاون الوثيق مع إسرائيل. وفي المحصلة، تغلّب الاتجاه الثاني، فاستمرت المنظمة في عملها، ولكن بشروط أخرى، ومجالات عمل محددة، وبالاتفاق مع حكومة إسرائيل، التي أصبحت لها اليد العليا في تحديد طبيعة العلاقة بين الطرفين. وإذ دار صراع طويل بين الاتجاهين، فقد حافظت المنظمة على بقائها، من خلال ميثاق مع إسرائيل، جرى تعديله عدة مرات. وفي كل مرة، كانت المنظمة تتراجع أمام حكومة إسرائيل، إلى أن استقرت العلاقة بينهما، على خطوط متفق عليها، تخضع المنظمة للإرادة الإسرائيلية. وهكذا، ظلت المنظمة تنشط في تشجيع الهجرة إلى إسرائيل واستيعابها هناك، وتسهم في تطوير الاستيطان اليهودي بعد قيام الدولة، كما في تنمية الاقتصاد الإسرائيلي، عبر تجنيد الموارد المالية الخارجية لدعمه. إلا أن الغالب على نشاطها بعد قيام إسرائيل تركز في الجانب الثقافي اليهودي، وفي نشر الفكرة الصهيونية في أوساط الجماعات اليهودية في العالم، كما في الإعلام لصالح إسرائيل على الساحة الدولية، خاصة في الولايات المتحدة الأميركية (انظر أعلاه: فصل «تهويد فلسطين»).

ومع تولي حكومة إسرائيل صلاحياتها كسلطة في دولة، هي من صنع المنظمة الصهيونية، طُرحت مسألة دور تلك المنظمة بعد قيام الدولة، وزاد الأمر إلحاحاً كلما تقدمت تلك الحكومة في تجسيد صلاحياتها وممارسة مهامها. ومنذ 1949، اندلع خلاف علني بين بن – غوريون وأباهيلل سيلفر، الذي كان من أبرز قادة العمل الصهيوني في الولايات المتحدة، حول هذه المسألة. وبينما رفضت إسرائيل أية فكرة لوصاية المنظمة عليها، هكذا فعلت المنظمة بالنسبة إلى حكومة إسرائيل، وإن بدرجة أقل حدة، حيث كان لأعضائها خيار الانكفاء عن العمل الصهيوني. وإزاء احتدام الخلاف، أعلن بن – غوريون (1951) أن مهمة المنظمة قد انتهت، ويجب استبدالها في الخارج باتحادات يهودية لدعم إسرائيل. لكن الواقع الموضوعي: حاجة إسرائيل الملحة للدعم الصهيوني الحيوي من يهود العالم، الذين كانت المنظمة قد كرست قيادتها لهم، وكذلك اعتبارات سياسية أخرى كون المشروع الصهيوني لم يستكمل بناءه الذاتي، قد حال دون تمكين بن – غوريون من تحشيد الدعم الكافي لتكريس موقفه. وفي خضم الجدل حول مستقبل المنظمة،

أُثيرت قضايا جوهرية مختلفة، مثل «الولاء المزدوج»، الذي تمت التغطية عليه بالإعلان الشكلي، الذي بموجبه تعهد بن – غوريون ليعكوف بلاوشتاين (1892 – 1970)، رئيس «اللجنة اليهودية الأميركية»، بعدم تدخل إسرائيل في الشؤون المحلية للجاليات اليهودية (1950). أما مسألة الاغتراب بين المستوطنين الإسرائيليين ويهود العالم، فقد طرحت معالجته عن طريق تكثيف النشاط الثقافي اليهودي، الذي تتولاه المنظمة في الخارج. (99)

وطرح بن – غوريون أن مسألة الدعم المالي لإسرائيل، لا تستوجب، أو تبرر، استمرار قيام المنظمة، خاصة وأن الدعم المادي الرئيسي يأتي إليها من اليهود غير الصهيونيين، وهم بالأصل «أصدقاء إسرائيل»، الذين تربطهم بها علاقات روحية ودينية. أما المسألة التي اشتد الخلاف بشأنها فقد كانت التزام الصهيوني بالهجرة إلى إسرائيل، بغض النظر عن الظروف التي يعيشها حيث يقيم. وبعد إصدار «قانون العودة» (1950)، الذي يمنح كل يهودي الجنسية الإسرائيلية بشكل آلي عند الهجرة إليها، فقد تبلورت الفرضية بأن الهجرة الشخصية هي شرط لا بد منه للانتماء إلى الحركة الصهيونية، لكن الأمر ظل عند حدود الفرضية. وبقيت المسألة موضوعاً للنقاش المستمر، والحاد في كثير من الأحيان. وحاول صهيونيو الخارج، خاصة في الولايات المتحدة، التمييز بين «المنفى» و«الشتات»، على اعتبار أن اليهود في «العالم الحر» هم في الشتات، لأنهم لا يتعرضون للخطر. وتصدرت هذه الأطروحة، ودافعت عنها نيابة عن يهود أميركا، روز هالبرن (1897 – 1978)، الرئيسة المشاركة لكونفدرالية الصهيونيين العموميين، وأيدها في هذا الموقف ناحوم غولدمان. (100)

وكان ناحوم غولدمان يشغل منصب رئاسة المنظمة خلال الجزء الأكبر من فترة هذا الصراع. وقد أولى غولدمان أهمية قصوى في العمل الصهيوني لمواجهة ما دعاه «خطر الاندماج» وتلاشي اليهودية في العالم الحر. ودخل في جدال ضد أطروحة بن – غوريون، مؤكداً أن مهمة الصهيونية المركزية، بعد إقامة إسرائيل، هي منع الاندماج، عبر تعزيز توجه اليهود نحو إسرائيل، وتكريس الالتزام اليهودي بها، ونشر الثقافة اليهودية بينهم. وبتركيزه على يهود «الشتات»، اصطدم غولدمان مع بن – غوريون، واشتد الخلاف بينهما، إلى أن حسم باستقالة

(99) EZI, (op. cit.), pp. 677-678.
(100) EZI, pp. 675-676.

غولدمان من رئاسة المنظمة. لكن بن – غوريون لم يكسب معركته، سواء لناحية المنظمة ودورها، أو لناحية وجوب هجرة الصهيونيين إلى إسرائيل، الأمر الذي لم يتحقق، وبالتالي، صرف النظر عنه. وبقيت المنظمة تتراجع أمام إسرائيل، إلى أن أصبحت أداة في يدها، بما يحقق لإسرائيل مبتغاها، وللصهيونيين في الخارج «راحة الضمير»، دون التزام تنظيمي من جانبهم بإملاءات مقولاتها وقراراتها. وظلت المنظمة/ الوكالة تقوم بمهام في إسرائيل والخارج – الهجرة، التمويل، التثقيف، الدعم السياسي، والنشاط الإعلامي...إلخ. لكن مسألة تعريف «الصهيونية»، بعد قيام إسرائيل، لا تزال موضوعاً للنقاش، لم يحسم. (101)

المؤتمر الصهيوني الثالث والعشرون

وعقد في القدس، من 14 – 30 آب/ أغسطس 1951، بحضور 446 مندوباً. وهو الأول بعد قيام إسرائيل، ولذلك عقد في القدس، الأمر الذي أصبح عرفاً للمؤتمرات اللاحقة كلها. ولم يحضر وايزمن المؤتمر، لأنه كان قد أصبح رئيساً لإسرائيل؛ ولذلك، افتتح بيرل لوكر، الذي شغل منصب رئيس اللجنة التنفيذية، المؤتمر بعرض لإنجازات الصهيونية «من بازل إلى القدس». وفي ظل الأوضاع المستجدة، حلّ «برنامج القدس»، الذي وضع في هذا المؤتمر، محل «برنامج بازل». وجاء في «برنامج القدس» ما يلي: «يعلن المؤتمر أن البرنامج العملي الذي تتولاه المنظمة الصهيونية العالمية وأجهزتها من أجل تحقيق أغراضها التاريخية في أرض – إسرائيل يتطلب منها أقصى درجات التعاون والتنسيق مع دولة إسرائيل وحكومتها، تمشياً مع قوانين البلد... ويرى المؤتمر ضرورة إقدام دولة إسرائيل... على منح المنظمة الصهيونية العالمية وضعاً قانونياً بصفتها الممثلة للشعب اليهودي في جميع المسائل المتصلة بمشاركة يهود العالم على صعيد منظم في تطوير البلد وبنائه والاستيعاب السريع للقادمين الجدد». (102)

وقد أقرت الكنيست «قانون وضع المنظمة الصهيونية العالمية/ الوكالة اليهودية لفلسطين» (24 تشرين ثاني/ نوفمبر 1952). وفي صيغة شبيهة بما ورد في المادة الرابعة من صك الانتداب، جاء أيضاً في المادة الرابعة من هذا القانون ما يلي: «دولة إسرائيل تعترف بالمنظمة الصهيونية العالمية وكالة مخوّلة، تستمر بالعمل في

(101) EZI, pp. 490-491.
(102) EZI, pp. 285-286.

دولة إسرائيل، من أجل تطوير البلد واستيطانه؛ استيعاب المهاجرين من المنفى؛ وتنسيق نشاطات المؤسسات والمنظمات اليهودية العاملة في هذه الحقول في إسرائيل». وجاء في المادة الثالثة: «إن المنظمة الصهيونية العالمية، والتي هي أيضاً الوكالة اليهودية، تكرس نفسها مثلما فعلت في الماضي لدفع عجلة الهجرة إلى إسرائيل، وتقوم على إدارة مشاريع الاستيعاب والاستيطان في الدولة». وقد ضُمّنت عناصر هذا القانون، إضافة إلى تفاصيل توضيحية أخرى، في «الميثاق» الذي أُبرم بين حكومة إسرائيل واللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية/ الوكالة اليهودية (1954). ومع ذلك، فإن ترتيب العلاقة المتداخلة بين الطرفين استغرق وقتاً طويلاً، وشهد صراعات فكرية وتنظيمية حادة، كان قطباها دافيد بن - غوريون وناحوم غولدمان.[103] وفي المؤتمر الثالث والعشرين (ولاحقاً في السابع والعشرين)، صيغت أهداف المنظمة الصهيونية كالتالي: «وحدة الشعب اليهودي ومركزية دولة إسرائيل في حياة الشعب؛ تجميع الشعب اليهودي في وطنه التاريخي، أرض - إسرائيل، من خلال الهجرة من جميع البلدان؛ تحصين دولة إسرائيل؛ تطوير التعليم اليهودي والعبري؛ تنمية قيم روحية وثقافية يهودية؛ والدفاع عن حقوق اليهود في جميع أمكنة سكناهم». وعلى هذا الأساس، اعترفت إسرائيل بالمنظمة. وفي المؤتمر، تشكل ائتلاف ضم جميع الكتل الحزبية، ما عدا التنقيحيين (حيروت). وانتخب رئيسان للجنة التنفيذية، ناحوم غولدمان في نيويورك وبيرل لوكر في القدس، ولم ينتخب رئيس للمنظمة العالمية.[104]

المؤتمر الرابع والعشرون

وعقد في القدس، من 24 نيسان/ أبريل - 7 أيار/ مايو 1956، بحضور 496 مندوباً. وجاء انعقاده في ظل الإعداد للعدوان الثلاثي على مصر (1956)، بعد صفقة الأسلحة التي عقدتها مع تشيكوسلوفاكيا. وناقش المؤتمر قضايا تنظيمية، وكذلك الوضع القانوني للوكالة اليهودية في إسرائيل، وقضايا الهجرة والاستيعاب وتنمية الاستيطان، والصلات بين إسرائيل ويهود العالم، وسبل دعم السياسة الإسرائيلية على الصعيد الدولي. ويتضح أن المنظمة راحت تتأقلم مع وضع نفسها في خدمة الأهداف الإسرائيلية: تنظيم الهجرة، وتوفير الدعم المالي، والقيام بدور

(103) EZI, pp. 1442-1443.
(104) EZI, pp. 287,750.

إعلامي، وتجنيد التأييد السياسي، بالإضافة إلى النشاط الثقافي في الجاليات اليهودية، وتعزيز علاقاتها مع إسرائيل. وفي المؤتمر، تقرر تركيز جباية الأموال في أيدي الصندوق التأسيسي و«النداء الإسرائيلي الموحّد» (United Israel Appeal)، وانتُخب ناحوم غولدمان رئيساً للمنظمة، المنصب الذي ظل شاغراً منذ 1946؛ فجمع بين رئاسة المنظمة و«المؤتمر اليهودي العالمي». واحتدم الصراع بينه وبين بن - غوريون حول مستقبل الصهيونية وعلاقتها بإسرائيل، وبالتالي موقعها إزاء يهود العالم.[105]

المؤتمر الخامس والعشرون

وعقد في القدس، من 27 كانون الأول/ ديسمبر 1960 - 11 كانون الثاني/ يناير 1961، بحضور 521 مندوباً. وفيه احتدم النقاش حول العلاقة بين المنظمة وحكومة إسرائيل، وذلك في أعقاب النقد الشديد الذي وجّهه بن - غوريون إلى المنظمة، التي رآها إحدى أدوات سياسة إسرائيل الخارجية. وأكد أن الهجرة إلى إسرائيل واجب «قومي» و«ديني» على كل يهودي، وأشار إلى تراجع معدلات الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، خاصة من «العالم الحر». واعترض غولدمان على ذلك، مؤكداً على استقلالية المنظمة، وعلى أن دورها المركزي هو منع اندماج اليهود في الخارج، وأن على إسرائيل أن تساعد بذلك. كما جرى بحث قضايا الهجرة والاستيعاب والثقافة اليهودية وتعليم اللغة العبرية؛ وهي أمور أصبحت دائمة على جدول أعمال كل مؤتمر. وفي هذا المؤتمر أُقر دستور جديد للمنظمة، حل محل دستور عام 1921، وكان أكثر تفصيلاً، وتضمن تعديلات جذرية. وكرس الدستور الجديد اسم «المنظمة الصهيونية العالمية»، وأبقى على «الشيكل» كتعبير رمزي عن العضوية، وبالتالي، عن حق التصويت، ولكن من خلال هيئات جماعية واتحادات دولية، الأمر الذي يعني نهاية العضوية الشخصية. وأدخل الدستور الجديد تعديلات بعيدة المدى، خاصة لناحية اللامركزية في إدارة شؤون الاتحادات الإقليمية واستقلاليتها النسبية، وحدد انعقاد المؤتمر مرة كل أربع سنوات تقريباً. وانطلق الدستور الجديد من أن المنظمة «هي الهيئة المخولة من قبل أعضائها بالتصرف نيابة عن، ومن أجل، الحركة [الصهيونية] وجميع الأعضاء بهدف تنفيذ

(105) EZI, p. 286.

البرنامج الصهيوني». وأُعيد انتخاب غولدمان رئيساً للمنظمة واللجنة التنفيذية. وبعد المؤتمر، انتخب موشيه شاريت رئيساً للجنة التنفيذية في القدس، بدلاً من بيرل لوكر، الذي استقال.(106)

المؤتمر السادس والعشرون

وعقد في القدس، من 30 كانون الأول/ ديسمبر 1964 – 10 كانون الثاني/ يناير 1965، بحضور 529 مندوباً. وفيه عاد موضوع العلاقة بين المنظمة وإسرائيل ليثير النقاش. ورأى غولدمان أن مهمة الصهيونية المركزية هي حماية يهود الشتات من الاندماج، وأن على إسرائيل أن تسهم بذلك، بينما أكد معارضوه، وعلى رأسهم بن – غوريون، لزوم هجرتهم إلى إسرائيل، التي تضاءل سيل الهجرة إليها. وقرر المؤتمر ضرورة أن تولي المنظمة، بالتعاون مع حكومة إسرائيل، اهتماماً متزايداً بقضية تعميق الوعي الصهيوني ونشره كأسلوب حياة، يقوم على الاعتراف بفرادة «الشعب اليهودي»، واستمرار تاريخه ووحدته على الرغم من شتاته، وعلى الالتزام المتبادل بين جميع أحزابه، والمسؤولية المشتركة لمصيره التاريخي، وعلى الاعتراف برسالة إسرائيل الحاسمة في تأمين مستقبله. وأُعيد انتخاب غولدمان رئيساً للمنظمة، وموشيه شاريت رئيساً للجنة التنفيذية في القدس، إلا أنه مات بعد بضعة أشهر، وانتخب مكانه لويس (آرييه) نبكوس (1912 – 1973).(107)

المؤتمر السابع والعشرون

وعقد في القدس، من 9 – 19 تموز/ يوليو 1968، بحضور 529 مندوباً. وهو المؤتمر الأول بعد «حرب حزيران» (1967) فحاول استيعاب نتائجها. وعليه، استحوذت مسألة الهجرة واستيطان المناطق المحتلة على مناقشاته؛ فوافق على قرار حكومة إسرائيل إنشاء وزارة للهجرة والاستيعاب. ولأول مرة، شاركت في المؤتمر وفود تمثل الشبيبة والطلاب ومنظمات الهجرة. كما أكد على أهمية التعاون بين إسرائيل والمنظمة، وأعاد صياغة برنامجها الذي وضع في المؤتمر الثالث والعشرين (1951)، مع تعديلات طفيفة. وتحت ضغط «الاتحاد العام للطلبة اليهود»، اتخذ

(106) EZI, pp. 286-292.
(107) EZI, p. 287.

المؤتمر قراراً ينص على إجراء انتخابات مباشرة لممثلين في المؤتمر، بعد أن كان ذلك يتم عبر اتفاقات وتسويات بين مختلف الأحزاب والفئات الصهيونية حول نسبة تمثيل كل منها في المؤتمر. واستقال غولدمان من رئاسة المنظمة، احتجاجاً على السياسة الإسرائيلية تجاهها، ولم ينتخب بديل عنه. وأُعيد انتخاب لويس بنكوس رئيساً للجنة التنفيذية.(108)

المؤتمر الثامن والعشرون

وعقد في القدس، من 18 – 28 كانون الثاني/ يناير 1972، بحضور 559 مندوباً. وهو المؤتمر الأول (منذ 1946) الذي انعقد على قاعدة انتخابات مباشرة للمندوبين. وفيه طرحت مسألة «من هو اليهودي» و«الولاء المزدوج»، وكذلك علاقة يهود العالم بإسرائيل، وإقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة عام 1967. واستأثرت هجرة يهود الاتحاد السوفياتي بنقاش مستفيض. وفيه تقرر تأسيس الاتحادات الصهيونية في الشتات على قاعدة إقليمية، الأمر الذي لم ينفّذ؛ وكذلك المصادقة على توسيع الوكالة اليهودية، بحيث تضم جميع الفئات. وأُعيد انتخاب لويس بنكوس رئيساً للجنة التنفيذية، التي أصبح عدد أعضائها 20، منهم 12 في القدس، و8 في نيويورك. كما تقرر توسيع المجلس العام، فوصل عدد أعضائه إلى 110، ونواب الأعضاء إلى 220. ولم ينتخب رئيس للمنظمة، بدعوى عدم توفر شخصية ملائمة لهذا المنصب. ومات بنكوس (1973)، وخلفه بنحاس سابير (1909 – 1975)، والذي مات قبل انعقاد المؤتمر التالي (1975)، وخلفه يوسف الموغي (1910 – 1991)، الذي ترأس اللجنة التنفيذية (1976 – 1978).(109)

المؤتمر التاسع و العشرون

وعقد في القدس، من 20 شباط/ فبراير – 1 آذار/ مارس 1978، بحضور 561 مندوباً. وقد جاء بعد تسلم الليكود السلطة في إسرائيل لأول مرة (1977)، وزيارة السادات إلى القدس، الأمر الذي انعكس على قرارات المؤتمر، وتركيب هيئاته. وتضمن جدول أعمال المؤتمر قضايا الهجرة والاستيطان، ومسائل اجتماعية وثقافية

(108) EZI, p. 287.
(109) EZI, pp. 287-288.

في إسرائيل والخارج. وتبنى المؤتمر «برنامج التجديد» لإعادة بناء أحياء فقيرة في إسرائيل، والتساوي في الحقوق بين التيارات الدينية التي تنتمي إلى المنظمة الصهيونية، ودعوة اليهود السوفيات لتصعيد نشاطهم من أجل الهجرة. وانتخب المؤتمر آرييه دولتسين (1913 – 1989) رئيساً للجنة التنفيذية.[110]

المؤتمر الثلاثون

وعقد في القدس، من 7 – 16 كانون الأول/ ديسمبر 1982، بحضور 570 مندوباً (قلة منهم كانت منتخبة نظامياً). وفي خطاب الافتتاح تناول دولتسين «التحدي للصهيونية في الشعب والدولة»، مشيراً إلى ضرورة إدخال تعديلات تنظيمية وأيديولوجية على المنظمة. وبالإضافة إلى المواضيع التقليدية، ناقش المؤتمر «مشروع قيسارية» الرامي إلى «صهينة» الوكالة اليهودية، و«مشروع هرتسليا» لإعادة تنظيم المنظمة وتوضيح منطلقاتها الأيديولوجية. وانقسم المؤتمر حول مسألة الاستيطان في المناطق المحتلة. وانتخب دولتسين رئيساً للجنة التنفيذية.[111]

المؤتمر الحادي والثلاثون

وعقد في القدس، من 6 – 10 كانون الأول/ ديسمبر 1987، بحضور 659 مندوباً. وكان الأقصر منذ المؤتمر الخامس (1901)، مع أنه الأكبر عدداً، واتخذت فيه قرارات قليلة نسبياً. واحتلت العلاقة بين المنظمة الصهيونية في الخارج وإسرائيل موقعاً بارزاً على جدول الأعمال، إلا أن القضايا التنظيمية والأيديولوجية التي طرحت في المؤتمر السابق، ظلت بدون حسم، وأُحيلت على المجلس العام. ولم يُتفق على تعيين رئيس للمنظمة، وانتُخب سمحا دينيتس رئيساً للجنة التنفيذية.[112]

المؤتمر الثاني والثلاثون

وعقد في القدس، من 27 – 30 تموز/ يوليو 1992، بحضور 721 مندوباً من 27 دولة. وكان عدد أصحاب حق الاقتراع 585 فقط: 200 من إسرائيل، 162 من الولايات المتحدة، 208 من بقية دول العالم، 15 يمثلون «ويتسو» وغيرها من

(110) EZI, p. 288.
(111) EZI, pp. 288-289.
(112) EZI, p. 289.

المنظمات اليهودية العالمية. ولأول مرة تمثل الطلاب بعضوية كاملة في المؤتمر، وكان لهم فيه 20 مندوباً. وكذلك الأمر بالنسبة إلى منظمة «بني بريت»، التي التحقت بالمنظمة الصهيونية العالمية منذ المؤتمر السابق، وتمثلت بـ 20 مندوباً أيضاً. أما مندوبو دول أوروبا الشرقية، وعددهم 27، فقد حضروا بصفة مراقبين، لا يحق لهم التصويت. وكالعادة، ناقش المؤتمر قضايا كثيرة تتعلق بأوضاع يهود العالم والصهيونية وإسرائيل: اللاسامية، التحولات الديموغرافية اليهودية، الهجرة والاستيعاب، الثقافة اليهودية وتعليم اللغة العبرية، العلاقة بين إسرائيل ويهود الشتات، وكذلك قضايا تنظيمية تتعلق بالمنظمة الصهيونية العالمية. واتخذ المؤتمر قرارات كثيرة (160)، تدعو إلى تنشيط العمل الصهيوني على الكثير من الصعد، كما أحال عدداً من القضايا على المجلس العام للحسم فيها، مثل عضوية الاتحاد الصهيوني في روسيا، بينما قبل عضوية الاتحاد الهنغاري. وجرى في المؤتمر نقاش حاد حول الاستيطان في المناطق المحتلة، تقرر في نهايته تأييد سياسة حكومة حزب العمل الاستيطانية. ولم ينتخب رئيس للمنظمة، إلا أنه أعيد انتخاب سمحا دينيتس رئيساً للجنة التنفيذية. لكن هذا الأخير استقال بتهمة الفساد (1994)، وانتُخب مكانه عضو الكنيست أبراهام بورغ، من حزب العمل.[113]

لقد وصف بن – غوريون المنظمة الصهيونية العالمية/ الوكالة اليهودية بأنها «سقالة» كان لا بد منها في مرحلة تجسيد المشروع الصهيوني، أما بعد قيام إسرائيل، فلم تعد لها ضرورة. وفي الواقع، فإن بن – غوريون كان قد حسم موقفه من المنظمة في الخارج قبل سنة 1937، على أساس أنها ستضمحل مع قيام إسرائيل، وتنتفي الحاجة إليها، وتحل الدولة اليهودية محلها، وسيلتف يهود العالم حولها، دون وساطة المنظمة. والمعروف أن بن – غوريون، الذي أصبح منذ الثلاثينات شخصية مركزية في العمل الصهيوني، كان يُكنّ احتقاراً لصهيونيي الخارج، ويعتبر أن جوهر الصهيونية هو الهجرة والاستيطان في فلسطين. ومنذ بداية الحرب العالمية الثانية، سنحت له الفرصة لفرض هيمنة المستوطنين، بزعامته على المنظمة، حيث فوض المؤتمر الواحد والعشرون إلى اللجنة التنفيذية المقيمة في فلسطين، برئاسة بن – غوريون، صلاحيات واسعة. وفي هذه الفترة، نقل بن – غوريون ارتباط الصهيونية من لندن إلى واشنطن؛ وكان مؤتمر بلتمور (1942) تعبيراً عن ذلك. وبعد الحرب، عزل بن – غوريون وايزمن في المؤتمر الثاني

(113) شوفاني، دليل إسرائيل العام، ص 460–461.

والعشرين (1946)، حيث لم ينتخب وايزمن رئيساً، وإنما جرى تفويض اللجنة التنفيذية تولي جميع الصلاحيات في مرحلة الصراع لإقامة إسرائيل (1946 - 1948).

قبل قيام إسرائيل، كانت المنظمة الصهيونية العالمية/ الوكالة اليهودية، بمؤسساتها وأجهزتها (انظر أعلاه: «المؤسسات الصهيونية»)، هي التي تدير العمل الصهيوني في المستوطَن، كما في الخارج. وكانت حاجة المستوطنين للجماعات اليهودية في الدياسبورا تفرض عليهم تضييق شقة الخلاف معها حول مسألة الهجرة والاستيطان إلى أقصى الحدود. فالمرحلة التي كان يمر بها الاستيطان اليهودي في فلسطين، عشية الإعلان عن قيام الدولة، كانت تفترض وحدة العمل الصهيوني، وبالتالي، وحدة أداته - الوكالة اليهودية؛ وهكذا كان. «وفي الأعوام القليلة السابقة على إعلان الدولة كان صهاينة الداخل والخارج يشعرون بضرورة وجود هيئة تمثل جميع الصهاينة وتكون «المُحاور الوحيد» للدولة المنتدبة والأمم المتحدة، وهو الدور الذي قامت به المنظمة. ومع تعاظم نفوذ الولايات المتحدة داخل المعسكر الإمبريالي، تصاعد نفوذ الصهاينة الأميركيين وأصبحوا هم المهيمنين تقريباً على المنظمة الصهيونية (من هنا صدور تصريح بلتمور في الولايات المتحدة). ولا غرو، والوضع على ما هو عليه، أن المنظمة الصهيونية (لا الفاعد لئومي... [المجلس الملي العام] الذي كان يمثل يهود فلسطين) هي التي أعلنت تأسيس الدولة الصهيونية في نيسان/ أبريل 1948. كما أنه حينما أعلن بن - غوريون قيام الدولة في 14 أيار/ مايو من العام نفسه، فإنما فعل ذلك باسم المستوطَن الصهيوني والمنظمة الصهيونية في الوقت ذاته». [114]

لكن الإعلان عن قيام الدولة فجّر كثيراً من التناقضات الكامنة، ليس على صعيد الصلاحيات والمسؤوليات واقتسامها بين الدولة الناشئة والمنظمة القائمة فحسب، وإنما على جوهر مفهوم الصهيونية الذي ظل غامضاً، لأن قيادة المنظمة لم تكن ترغب في حسم هذه المسألة، لما قد يترتب عليها من شقاق في داخلها، فآثرت أن تبقيها عائمة. ومهما يكن، فإنه لدى قيام الدولة، وتوليها صلاحياتها، ومن ثم الاعتراف الدولي بها، وبالتالي، إقامة صلات رسمية مع العالم الخارجي، فقد جردت المنظمة من صلاحياتها الرئيسية. وكان بن - غوريون يريد إلغاء المنظمة، ونقل جميع صلاحياتها، وكذلك مؤسساتها، إلى أيدي الدولة،

(114) المسيري، عبد الوهاب، الموسوعة الفلسطينية، 6/2، (مصدر سابق)، ص295.

التي استبعد منها صهيونيي الخارج (انظر أعلاه: «المؤسسات الصهيونية»). وحاولت المنظمة الحفاظ على بعض مواقعها، لكنها لم تفلح، فعمدت إلى مطالبة حكومة إسرائيل بالفصل بينهما، علماً منها بأن بن - غوريون لا يحظى بالدعم الكافي في الحكومة لإلغائها. وقاد ناحوم غولدمان الحملة لتكريس دور المنظمة في الخارج، حفاظاً على «يهودية» الجاليات اليهودية في الدياسبورا؛ وطالب بأن تكون المنظمة هي «الممثل المخول الوحيد للشعب اليهودي (خارج فلسطين) في عمله داخل إسرائيل». في المقابل، سارع بن - غوريون إلى طرح مشروع قرار في الكنيست، يحدد دور المنظمة في العمل الصهيوني، بين الخارج والداخل. وهكذا، استُصدر «قانون وضع المنظمة الصهيونية/ الوكالة اليهودية» (1952)، ثم جرى تعديله في «الميثاق» بين المنظمة والدولة (1954)، الذي وضع الأولى على سكة الخضوع التدريجي لإرادة الثانية، وصولاً إلى تحولها إلى أداة طيعة في يدها (انظر أعلاه: «المؤسسات الصهيونية»).

لقد حجّمت الدولة دور المنظمة وأفقدتها موقعها الدولي، فلم تعد قادرة على إثبات أهميتها في نظر يهود الدياسبورا، وراحت مكانتها تتضعضع، ولكن ليس من دون صراع على صيانة مواقعها. وإذ ظل بعض مؤسساتها يعمل، مثل «الصندوق القومي اليهودي»، و«الصندوق التأسيسي»، و«النداء اليهودي الموحد»، و«ويتسو»، و«هداسا» وغيرها، فقد سيطرت عليه الدولة، من خلال كثافة حضور ممثليها في أجهزة المنظمة (المؤتمر، والمجلس، واللجنة التنفيذية، والأجهزة الإدارية، والمؤسسات المالية)، حيث يحتل ممثلو الأحزاب الإسرائيلية الجزء الأكبر من المناصب فيها (انظر أعلاه: «المؤسسات الصهيونية»). وفي الواقع، فإن الشراكة التي تشكلت على قاعدة «الميثاق»، بين الدولة، بعد توليها مسؤولياتها، وبين المنظمة، بعد تجريدها من صلاحياتها، كانت شراكة غير متكافئة. لقد اعترفت الدولة بدور مشروط للمنظمة في إسرائيل، مقابل تقديم المنظمة خدماتها المالية والسياسية للدولة من غير شروط. وفي المحصلة، فإنه سواء في الداخل أو الخارج، أصبحت المنظمة أداة، أو هيئة، مفوضة من قبل حكومة إسرائيل، وتخضع عملياً لإرادتها، سواء قانوناً أو فعلاً، بواقع وزن إسرائيل نفسها في هيئات المنظمة ذاتها. وإذ ظلت المنظمة تعبّر شكلاً عن علاقة يهود الدياسبورا بإسرائيل، فإنها برزت بالفعل وكأنها تعبر عن نشاط يهود الولايات المتحدة على الساحة الأميركية لصالح إسرائيل. ففي إسرائيل، يبقى نشاط المنظمة محكوماً

بقوانين الدولة؛ وهو ضئيل في معظم دول العالم مقارنة بزخمه على الساحة الأميركية، الأمر الذي جعل «الاتحاد الصهيوني الأميركي» يبرز وكأنه حامل لواء الصهيونية خارج إسرائيل، والساحة الأميركية تصبح بؤرة العمل الصهيوني المساند لإسرائيل. وهكذا، تشكل مركزان يهوديان كبيران: إسرائيل والولايات المتحدة؛ وإذ تسود بينهما علاقات مساندة، فإنها لا تخلو من منافسة أيضاً.

وفي ظل الأوضاع التي تشكلت بعد قيام إسرائيل، كان طبيعياً أن تبتلع الدولة اليهودية المنظمة الصهيونية، خاصة وأن مضمون العضوية في المنظمة قد تغير، عندما تخلت عملياً عن إلزام المنتسبين إليها بالهجرة إلى المستوطَن. «وقد أصبح المستوطنون المتحكمين الوحيدين بكل المؤسسات الاستيطانية التي أمكنهم من خلالها الاستيلاء على المنظمة وعلى عملية صنع القرار»؛ ففرضوا رؤية بن - غوريون الخاصة بأولوية إسرائيل في «شبكة أدوات الخلاص للشعب اليهودي». وفي المقابل، «حاول صهاينة الخارج تسويغ موقفهم وتأكيد دورهم المستقل، فالهجرة ليست بالضرورة الترجمة العملية الوحيدة للصهيونية، وفي وسع المنظمة بعد أن قامت بتأسيس الدولة أن تستمر في الدفاع عنها وأن تضطلع بوظائف لا يمكن للدولة القيام بها، كما في وسعها أن تتكلم باسم إسرائيل في الخارج». وبالفعل، فقد طالبت المنظمة بقدر من المساواة مع الدولة، «يسمح لها بأن تسهم في رسم الخطط الصهيونية وأن تقوّم إسرائيل وسلوكها من منظور أهداف المنظمة وأماني الشعب اليهودي». وخاضت قيادة المنظمة صراعاً مع قيادة الدولة، انتهى، بطبيعة الحال، بانتصار الأخيرة، وإخضاع الأولى لإرادتها. «وقد لخصت المعركة نفسها في عدة اقتراحات مثل المطالبة بانضمام ممثل مراقب عن المنظمة إلى الحكومة الإسرائيلية، ومنح المنظمة مركزاً قانونياً خاصاً بها. وقد اقترح غولدمان أن تصبح المنظمة «الممثل المخول الوحيد للشعب اليهودي في عمله في إسرائيل»، وأن يمرّ «كل شيء من خلالها» (أي لا تنشئ حكومة المستوطنين علاقة مباشرة مع أعضاء الأقليات). ويعني كل هذا في نهاية الأمر أن تصبح المنظمة «ممثلة للشعب اليهودي» (خارج فلسطين)، الأمر الذي يعني استقلالها عن حكومة المستوطَن». ولكن تلك الأماني قد تحطمت على صخرة إصرار قيادة المستوطَن على «مركزية إسرائيل في حياة يهود الدياسبورا». (115)

(115) المصدر السابق، ص306.

وكما تعاملت المنظمة الصهيونية العالمية مع الهيئات والاتحادات اليهودية الأخرى واستوعبتها، وفرضت نفسها ممثلاً ليهود العالم وناطقاً باسمهم من دون تفويض بذلك، هكذا فعلت إسرائيل بعد قيامها بالمنظمة، وأخضعتها لإرادتها، تحت شعار «الدولانية» (مملختيوت)، الذي صاغه وكرسه دافيد بن - غوريون. فبعد النجاحات التي حققتها القيادة السياسية/ العسكرية في المستوطَن (إقامة الدولة وما تلاها من إنجازات عسكرية واجتماعية)، فرضت نفسها في أوساط الجماعات اليهودية في العالم، بحيث لم يعد بمقدور المنظمة التنافس معها على الأولوية في تمثيل تلك الجماعات على الصعيد الدولي. لقد أصبحت المنظمة بحاجة إلى تزكية الدولة لتكون مقبولة من يهود الدياسبورا، فرضخت للأمر الواقع، وأصبحت بمثابة امتداد للدولة، تقوم بالمهام التي لا تستطيع هذه الأخيرة توليها. «فإذا كان صهاينة المستوطَن قد أمسكوا بزمام الموقف وأحرزوا انتصارات عسكرية، فإن صهاينة الخارج قد تآكل موقفهم بسرعة. ففضلاً عن فقدانهم الشرعية بوجودهم في الخارج فإن دورهم ذاته أصبح مشكوكاً فيه. فعند قيام الدولة لم يأت المتطوعون من صفوف الصهاينة وإنما من صفوف الأقليات. وقد تدفق على الدولة المهاجرون الذين جاؤوا أساساً من البلاد العربية، أو من ضحايا الحرب العالمية الثانية، ولم يكن هؤلاء - ولا سيما الفريق الأول - مدفوعين بأي دوافع أيديولوجية. كما أن نسبة كبيرة من المعونات التي حصلت عليها الدولة لم تأت من خلال الجمعيات الصهيونية، وإنما من جيوب اليهود المتعاطفين مع إسرائيل، بمعنى أن المصادر المالية والبشرية كانت تقع خارج نطاق المنظمة الصهيونية. ويضاف إلى كل هذا «أن الدولة حلّت محل الحركة الصهيونية في مجال استقطاب الحماس اليهودي وحل التضامن اليهودي العام مع دولة إسرائيل محل الالتزام الفردي بأهداف المنظمة الصهيونية»... هذا علاوة على أنه لم تكن لهؤلاء اليهود غير الصهيونيين أية شروط معلنة للدعم، أو أية مطالب ظاهرة للمشاركة في صياغة السياسات الإسرائيلية، داخلياً أو خارجياً». (116)

وكما ورد أعلاه، فقد قاد بن - غوريون عملية تحجيم دور المنظمة وحصره في نطاق خدمة أهداف إسرائيل، دون إعارة مصالح يهود الدياسبورا الاهتمام اللازم، كما أرادت المنظمة ذاتها. وفي الواقع، فإن موقف الطرفين، إسرائيل والمنظمة، انطوى على ازدواجية صارخة. فالدولة التي أرادت أن يهاجر اليهود

(116) المصدر السابق، ص306.

إليها، وبالتالي، إلغاء المنظمة، كانت تطالبهم بتقديم الدعم السياسي والمادي للمستوطَن، على أن تقوم المنظمة بمهمة إدارة هذا العمل. ولكنها كانت في نفس الوقت تعمل على تجريد المنظمة من الصلاحيات ونقلها إلى أجهزة الدولة، بينما تطالبها بمشاركة الدولة في تحمل مسؤولية تهجير اليهود من بلادهم الأصلية وتوطينهم في فلسطين. وفي المقابل، كانت المنظمة تريد الاستمرار في حمل لواء الصهيونية، وتطالب الدولة بالاعتراف بها على هذا الأساس، دون إلزام أعضائها بتجسيد المبدأ الصهيوني الأساسي – الهجرة والاستيطان. كما أن المنظمة، التي ادّعت تمثيل يهود الخارج، ظلت تطمع بمشاركة الدولة في إدارة شؤون المستوطَن. وبالفعل، فإن من الواضح أن شيئاً من الانتهازية كان يشوب العلاقة بين المنظمة والدولة، بعد قيام هذه الأخيرة. فالدولة أرادت تسخير يهود الخارج وإمكاناتهم في تعزيز طاقاتها السياسية والمادية، الأمر الذي يفترض أن تكون لها مصلحة في وجود جاليات يهودية مزدهرة في الخارج؛ ولكنها كانت تطالبهم بالهجرة إليها والاستيطان فيها. وفي المقابل، كانت المنظمة تطالب الدولة، بعد قيامها والاعتراف بها دولياً، أن تعمل على تعزيز مكانة المنظمة في الخارج، وتحسين أوضاع اليهود في دول العالم، الذي يحفر عميقاً في الأساس الصهيوني الذي قامت عليه الدولة اليهودية. فمجرد وجود جاليات يهودية مستقرة ومزدهرة في بعض دول العالم، ينفي المقولة الصهيونية بأن «لا حياة لليهود إلا في دولة يهودية».

ومهما يكن، فإن الواقع الموضوعي فرض على الطرفين، الدولة والمنظمة، ألا يدفعا التناقض بينهما إلى مستوى الاحتدام، وبالتالي، الدخول في صراع مفتوح. فقد تراجعت الدولة قليلاً، ورضخت المنظمة كثيراً، فتشكلت أرضية للتعايش، تم على قاعدتها توقيع «الميثاق»، الذي وضع الدولة على سكة الهيمنة على المنظمة ومؤسساتها. «وحينما أقرت الكنيست عام 1952 قانون «مكانة المنظمة الصهيونية/ الوكالة اليهودية» نصّ على اعتراف الدولة الصهيونية بالمنظمة «كوكالة مخولة السلطات» وتابعة للدولة وتعمل داخل الكيان الصهيوني. والعبارة الجديدة «تجرد المنظمة من أية صفة تمثيلية وتجعلها مجرد أداة». وقد ورد في القانون عبارات ذات مغزى أيديولوجي تؤكد انتصار بن – غوريون على صهاينة الخارج. فالقانون يتحدث عن أن الدولة «صنيعة الشعب اليهودي بأسره»، لا صنيعة المنظمة الصهيونية وحدها، وأن الواجب المحوري لكل من المنظمة وإسرائيل هو

تجميع المنفيين، وأن ثمة دوراً أساسياً لليهود غير الصهاينة في عملية البناء. وأخيراً تم تقليص دور المنظمة واستبعادها من نطاق العمل السياسي، وتم تحديد مهامها في نطاق تشجيع الهجرة وإدارة مشاريع الاستيعاب والاستيطان». وجاء «الميثاق» (1954)، بتعديلاته اللاحقة، ليفرض على المنظمة العمل «وفقاً لقوانين إسرائيل وتمشياً مع الأنظمة والتعليمات الإدارية». وفي إطار «الميثاق»، سيطرت الأحزاب الإسرائيلية على المنظمة (انظر أعلاه: «المؤسسات الصهيونية»)، ونجح المستوطنون «في تحويل المنظمة إلى أداة تنحصر وظيفتها في البحث عن الدعم لإسرائيل دون الحق في الاشتراك في تخطيط السياسة (الداخلية والخارجية على السواء) ودون الحق في تمثيل يهود العالم في جميع المجالات». وهي أداة قد تكون هامة بحكم تكوين الدولة («التي لا يمكنها أن تصل إلى «شعبها» لأن سلطتها تنحصر في داخل حدودها، ولذا فإنه في وسع المنظمة أن تكون حلقة الوصل التي تفعل ما ليس بمقدور الدولة ولا من المخول لها»)، ولكنها لن تعدو مع هذا أن تكون أداة أو هيئة مفوضة من قبل حكومة إسرائيل[117].

لقد كانت الحركة الصهيونية العالمية بمثابة «بلد أمّ» ثانٍ بالنسبة إلى المستوطَن اليهودي في فلسطين (انظر أعلاه: فصل «البلد الأم الإمبرياليّ»، باب «الحركة الصهيونية العالمية»). وهذا الوضع، على غرابته، يتساوق مع طبيعة المشروع الصهيوني، إذ أن انتشار الجاليات اليهودية في العالم كان يتطلب حركة كوسموبوليتية لتجنيدهم في حركة استعمارية استيطانية واحدة. وبالفعل، فإن هذه الحركة، باستغلالها الوضع الدولي المتغير، قد نجحت في تحقيق أهدافها، لأنها صيغت تنظيمياً بالشكل الذي يمكنها من تجسيد مضمونها السياسي. أما بعد قيام إسرائيل، فقد وُضعت علامات استفهام على مبرر بقائها، الأمر الذي أدى إلى تأزيم العلاقة بينها وبين الدولة اليهودية التي أنشأتها بنفسها. أما وقد أخضعتها الدولة لإرادتها، فإنها قلبت بذلك العلاقة السابقة بينهما رأساً على عقب، خاصة وأن الدولة أرادت أن تصبح هي «البلد الأم» للمنظمة، لتشغيلها في أمكنة تواجد التجمعات اليهودية بما يخدم مصالح المستوطَن، المرتبط إمبريالياً. وكان لا بد لهذا الانقلاب في العلاقات بين الدولة والمنظمة، وبالتالي، في المهام والصلاحيات والمسؤوليات، أن يُسبب اختلالاً في أوجه النشاط المشترك لهما، الأمر الذي تمخض عن أزمات متواترة في العلاقات بينهما. وقد انتهى ذلك إلى تهميش

(117) المصدر السابق، ص 306-307.

المنظمة، بكل ما يترتب على ذلك من منعكسات على علاقة يهود المستوطَن بالدياسبورا. وفي هذا المسار، فقدت المنظمة مغزاها، وأصبحت جهازاً بيروقراطياً ثقيل الظلّ والحركة، تعقد مؤتمراتها الاحتفالية من حين لآخر، وعشية انعقاد كل مؤتمر يطرح السؤال: أيكون هذا المؤتمر الصهيوني الأخير؟

3 – جفاء في العلاقات مع الدياسبورا

في الجوهر، الصهيونية نفي للدياسبورا، لكنها لأسباب موضوعية وبراغماتية، وحتى انتهازية، ظلت تتأرجح بين الموقف النظري الداعي إلى تصفية الجاليات اليهودية بتهجيرها إلى فلسطين، وبين السلوك العملي المتهافت على دعم تلك الجاليات المزدهرة السياسي والمادي في مواطنها الأصلية، الأمر الذي كانت ستُحرم منه قطعاً لو أن تلك الجاليات لبّت الدعوة الصهيونية. وفي الواقع، فقد ظلّ الصهيونيون قلة بين يهود العالم، وهم لا يزالون كذلك إلى اليوم، على الرغم من الميوعة التي ألمّت بالمفهوم الصهيوني الأصلي (انظر أعلاه: باب «دولة بلا هوية»). وإذ نجح العمل الصهيوني في تهجير جاليات يهودية كبيرة من أوروبا الشرقية وآسيا وأفريقيا، فإنه أخفق في اجتذاب يهود أوروبا الغربية وأميركا. ومنذ قيام إسرائيل، راح مركزان يهوديان يتشكلان: الأول في فلسطين والثاني في الولايات المتحدة. وإذ ساد بينهما على العموم تعاون لتهجير يهود البلدان الأخرى، فإن العلاقات بينهما لم تخلُ من تنافر، بل تنافس أحياناً. فقد نفر يهود أميركا من إلحاح يهود إسرائيل عليهم بالهجرة، وصولاً إلى إخراج أميركا من عداد دول «المنفى»، وإلى اعتبارها «صهيون» أخرى حتى. والأمر لم يتوقف عند هذا الحدّ، بل إن ازدهار الجالية اليهودية في الولايات المتحدة أصبح عامل جذب للمهاجرين اليهود من بلاد «الضائقة»، وخاصة من دول الاتحاد السوفياتي السابق. ولذلك، دخلت إسرائيل، ومعها أداتها، المنظمة الصهيونية العالمية، في صراع مع منظمات خيرية يهودية على الساحة الأميركية، حول وجهة هؤلاء المهاجرين: أتكون إلى إسرائيل أم إلى أوروبا وأميركا؟ وإذ كسبت إسرائيل هذه المعركة، وفرضت على المهاجرين الروس التوجه إلى إسرائيل إذا أرادوا مساعدتها في الحصول على تأشيرات خروج، فإنها نفسها واجهت مشكلة نزوح مستوطنيها، القدامى والجدد، إلى الولايات المتحدة. وفي المحصلة، فإن علاقة يهود

المستوطَن بيهود أميركا قد شهدت بعض التقلب بين الصعود والهبوط، وخبرت فترات من التقارب والجفاء، ولكن الباحثين في الموضوع يجمعون على أنها تمر راهناً بمرحلة من الفتور المتزايد.

في مطلع مقالة له عن «إسرائيل والدياسبورا»، شبه آرثر هيرتسبرغ، وهو من المنافحين عن «صهيونية الشتات اليهودي»، اشتقاق إسرائيل من المنظمة الصهيونية العالمية بانبثاق حواء من آدم في الرواية التوراتية. وروى في القصة المتداولة بين المؤرخين أن آدم، عندما أفاق من سباته العميق، وأحسّ بالألم في جانبه، ورأى حواء أمامه، قال: «إننا نعيش في عصر انتقالي». وأردف هيرتسبرغ: «منذ لحظة ظهور الصهيونية كحركة منظمة قبل أكثر من قرن مضى، كان الشعب اليهودي يعيش عصراً انتقالياً. في البداية انطلق الصهيونيون في الدياسبورا لإنشاء دولة يهودية في فلسطين. وعندما قامت تلك الدولة، أصرت على أنها يجب أن تسيطر على الدياسبورا». وفي عرض لمواقف آباء الصهيونية من الشتات اليهودي، أبرز هيرتسبرغ نفورهم من الحياة اليهودية التقليدية، وبالتالي، إصرارهم على تغييرها جذرياً في «دولة مثالية». وإذ تضاربت آراؤهم حول مستقبل الدياسبورا، فإن الغالب عليهم كان نفيها. وعلى العموم، فالصهيونيون الاستيطانيون اتخذوا موقفاً سلبياً من الدياسبورا، واعتبروا أن الحياة اليهودية في إسرائيل أرقى منها في الخارج. وأشار هيرتسبرغ إلى تكريس هذا المنظور في الرواية الإسرائيلية للتاريخ اليهودي الحديث، الذي يعتبر إقامة إسرائيل ذروة إنجاز اليهود منذ خراب الهيكل (70م)، ويقول: «وإذا كان إنشاء الدولة الصهيونية هو الرسالة المركزية للتاريخ اليهودي، فإن الذين خاضوا المعركة على الأرض هم وحدهم الجوهر النبيل للدراما، وكل ما تبقى هو قليل الأهمية».[118]

وأشار هيرتسبرغ إلى أنه طرأ تغيير على نظرة المستوطنين إلى يهود الخارج في العقود الأخيرة، وخاصة بالنسبة إلى يهود الولايات المتحدة. وعزا ذلك إلى التحولات التي حصلت في إسرائيل، وليس في أميركا، وقال: «إن جيل الصابرا اشتراكي بالاسم فقط، لأن إسرائيل قد أصبحت الآن مجتمعاً بورجوازياً يقوّم نفسه بمعايير غربية استهلاكية راهنة. ومع ذلك، يبقى لديه ما يكفي من المثالية

(118) Hertzberg, «Israel and the Diaspora», (op. cit.), pp. 169-173.

ملاحظة: آرثر هيرتسبرغ هو رئيس «مؤسسة السياسة اليهودية الأميركية»، والعضو المشارك في «المجلس الاستشاري للمؤتمر اليهودي العالمي».

القديمة، وما هو أكثر حتى من خطابها اللفظي، للمساعدة في الحفاظ على إحساس إسرائيل بالتفوق على الدياسبورا». وهو يدعم أطروحته هذه بازدياد عدد الإسرائيليين الذين ينزحون إلى أميركا، الأمر الذي يشكل حجة لدى اليهودي الأميركي للإحجام عن الهجرة إلى إسرائيل. ولم تفت هيرتسبرغ الإشارة إلى إحساس اليهود الإسرائيليين، الذين يخدمون إلزامياً في الجيش، بأنهم وحدهم يدفعون ضريبة الدم من أجل صيانة «مستقبل الشعب اليهودي». ولكنه يدافع عن يهود الدياسبورا بما يقدمونه من دعم مالي وسياسي لإسرائيل، ويشبهه بـ«الصدقة» التي كان اليهود في السابق يقدمونها للكهنة في «الأرض المقدسة»، الذين يهيئون الأوضاع هناك لاستقبال «المشياح»؛ ويقول: «الصهيونية الحديثة ورثت هذا التعريف للعلاقة بين إسرائيل والدياسبورا بشغف كبير». وذكّر هيرتسبرغ بالخلاف الذي اندلع بين لويس برانديس وحاييم وايزمن في «مؤتمر لندن» (1920)، حول إدارة أموال المنظمة الصهيونية العالمية (انظر أعلاه: «مؤتمر لندن»). وبينما دعا برانديس إلى ضرورة الالتزام بالشفافية والمحاسبة، أصر وايزمن على السرية، وعلى إطلاق يد المنظمة في صرف الأموال، بحجة الظروف الاستثنائية التي تحيط بالعمل الصهيوني، سواء في فلسطين أو في خارجها. وفي نهاية المطاف، كسب وايزمن المعركة، بدعم قوي من الأثرياء اليهود في الولايات المتحدة، وأكد هيرتسبرغ أنه كان لهذا الخلاف مغزى أعمق، وهو: «من يقرر السياسة الصهيونية؟».(119)

إن الانسجام الظاهر في العلاقة بين يهود المستوطَن والدياسبورا يخفي تعارضاً مستتراً، يتمحور حول المضمون العملي للصهيونية وموقع إسرائيل في حياة يهود العالم. فحماس يهود الدياسبورا لدعم إسرائيل، وخاصة في الولايات المتحدة، يتوقف عند حدّ الالتزام بالهجرة إليها والاستيطان فيها، أو القبول بهيمنتها على حياتهم. وفي الواقع، فإن هذه العلاقة هي في الجوهر انتهازية، تدور على محور الدور الوظيفي للمستوطَن اليهودي في إطار الاستراتيجية الإمبريالية للولايات المتحدة، وما عسى كل جانب أن يفيد منها (انظر أعلاه: «السياسة الخارجية الإسرائيلية»). وبينما يدور كلام كثير عن نشاط اللوبي اليهودي لصالح إسرائيل على الساحة الأميركية، فنادراً ما يتم التطرق إلى مصلحة يهود الولايات المتحدة في إسرائيل، وبالتالي، مبرر دعمهم لها، الأمر الذي لا يكفي الارتباط الديني

(119) Ibid, pp. 173-175.

والعاطفي لتفسيره. فالواضح أن للجانبين مصلحة متبادلة في التعاون بينهما (انظر أعلاه: فصل «البلد الأم»، باب «الحاضنة الأميركية»). لقد لعبت قيادة «الاتحاد الصهيوني الأميركي» دوراً أساسياً في صياغة العلاقة الإسرائيلية – الأميركية منذ بداية القرن العشرين، ولكنها قامت بنقلة نوعية على هذا الصعيد في أثناء الحرب العالمية الثانية(انظر أعلاه: «مؤتمر بلتمور»)، وبعد قيام إسرائيل (1948). فقد كانت تلك القيادة شريكاً سياسياً للوكالة اليهودية، ومن ثم لحكومة إسرائيل بعد تشكيلها، في تطوير «التعاون الاستراتيجي» بين المستوطَن اليهودي في فلسطين والمركز الإمبريالي في واشنطن. ومن هنا تنبع قوة اللوبي اليهودي، الذي ينطلق من هذه القاعدة السياسية/ الاستراتيجية الصلبة في العلاقة الأميركية – الإسرائيلية. وأما على الصعيد اليهودي الخاص، فالمسألة تختلف نوعياً.

وإذ لا يوضح هيرتسبرغ هذا المركّب في العلاقة المثلثة الجوانب (الولايات المتحدة وإسرائيل والدياسبورا الأميركية) فإنه يلمّح إليه بتعابير ضبابية، ويقول: «إسرائيل والدياسبورا منقسمتان فعلاً – وليستا موحدتين – في الصيغة المركزية لصهيونية ما بعد الدولة، المكرسة في برنامج «المنظمة الصهيونية العالمية». فإسرائيل والدياسبورا كلتاهما توافقان على مسألة «مركزية إسرائيل في الحياة اليهودية». وتفسر إسرائيل هذه الصيغة بأنها تعني أن أغراضها وحاجاتها يجب أن تكون لها الغلبة في كل جداول الأعمال اليهودية، أينما كان. وتفسر الدياسبورا الصيغة الصهيونية بأنها تعني أن الجهد المبذول في سبيل إسرائيل هو الوسيلة الرئيسية للحفاظ على الدياسبورا. فبالنسبة إلى إسرائيل، يشكّل الإصرار على مركزيتها في الحياة اليهودية طريقة في تذكير الدياسبورا بأنها أقل من شرعية. أما في الدياسبورا الأميركية، فإن الجهد المبذول لصالح إسرائيل يجعل المرء قائداً في الجماعة السكانية اليهودية المنظمة؛ وهو التذكرة الأكثر ضمانة إلى حفلات الاستقبال والعشاء في وزارة الخارجية والبيت الأبيض. والمسعى المناصر لإسرائيل، كما يُرى من خلال عدسات الدياسبورا، بدا وكأنه السبيل للحفاظ على اليهودية، ولزيادة كرامة اليهود في الحياة الأميركية. وبذلك، كان الزواج المريح بين الجماعتين السكانيتين قائماً على الأوهام التي حملتها الواحدة عن الأخرى. لقد اعتقدت إسرائيل أن اليهود الأميركيين سيقبلون على الدوام سلطتها ويسيرون وراء قيادتها. واعتقد اليهود الأميركيون أن إسرائيل ستحلّ أشد مشاكلهم عمقاً، وهي خوفهم من التبخر. وهذان الوهمان قد أصبحا أكثر صعوبة للتصديق في السنوات الأخيرة.

فإسرائيل تكتشف أنها لم تعد تقود العالم اليهودي، كما كانت تفعل خلال الخمس وعشرين سنة الأولى من وجودها. والدياسبورا تعلم أن إسرائيل ليست الترياق الذي بإمكانها استخدامه لحلّ مشاكلها الداخلية». [120]

ويسوق هيرتسبرغ مثالاً للشقاق بين إسرائيل والدياسبورا الأميركية في النزاع الذي نشب بينهما على أرضية هجرة يهود الاتحاد السوفياتي في بداية السبعينات. فبعد أن سمحت لهم حكومة موسكو بالمغادرة، تحت تأثير الضغط الأميركي، اختارت غالبيتهم التوجه إلى الولايات المتحدة. فعمدت إسرائيل إلى تكرار ما سبق للحركة الصهيونية أن فعلته، حتى في أثناء الحرب العالمية الثانية بالنسبة إلى يهود أوروبا الوسطى، باتخاذ جميع الإجراءات الممكنة لإجبار اليهود السوفيات على التوجه إلى إسرائيل (انظر أعلاه: «هجرة يهود الاتحاد السوفياتي»). واندلع الصراع بين حكومة إسرائيل، تدعمها المنظمة الصهيونية العالمية، وبين المنظمات الخيرية اليهودية، وخاصة على الساحة الأميركية، والتي أرادت مساعدة أولئك الراغبين بالهجرة إلى الولايات المتحدة في تحقيق رغبتهم. وقد كسبت تلك المنظمات المعركة، وظل عدد المهاجرين السوفيات المتوجهين إلى أميركا في ازدياد مطرد، إلى أن تواطأت موسكو مع واشنطن وإسرائيل، فوضعت ترتيبات تحصر وجهة هؤلاء المهاجرين بالوصول إلى إسرائيل. وفي الخلاف مع الوكالة اليهودية وإسرائيل، جادلت تلك المنظمات بأن «من اختار العيش في أميركا لا يحق له إبلاغ يهود آخرين بأن عليهم الذهاب إلى إسرائيل». كما أن تلك المنظمات اليهودية الأميركية، على الرغم من الاحتجاج الإسرائيلي والصهيوني الصاخب، لم تكن مستعدة للتخلي عن عمل كانت تقوم به منذ زمن طويل، نزولاً عند رغبة إسرائيل والمنظمة الصهيونية العالمية. [121]

وفي منتصف الثمانينات، نشبت معركة أخرى بين إسرائيل والمنظمات اليهودية الأميركية حول مسألة «من هو اليهودي؟»، التي لا تزال مفتوحة إلى الآن، ولا حلّ لها في المستقبل المنظور. فعندما شعرت المؤسسة الدينية الإسرائيلية بقوتها، أرادت أن تعدّل قانون الأحوال الشخصية، بحيث يعرّف اليهودي بأنه المولود من أمٍّ يهودية، أو الذي اعتنق الديانة اليهودية حسب قوانين الشريعة (هلخا)، التي تتولى تنفيذها مجالس دينية مؤلفة من طوائف أرثوذكسية فحسب.

(120) Ibid, pp. 176-177.
(121) Ibid, p.177.

وهذا يُخرج الآلاف من يهود الولايات المتحدة، الذين هم في غالبيتهم إصلاحيون ومحافظون، من الدائرة الدينية اليهودية، وبالتالي، من انطباق «قانون العودة» عليهم، وحتى من سريان قوانين الأحوال الشخصية اليهودية الإسرائيلية عليهم، وعلى ذريتهم، إلا إذا جرى تهويدهم مجدداً من قبل مجلس ديني أرثوذكسي رسمي. وكان ردّ يهود أميركا غاضباً بطبيعة الحال، نظراً لوجود عدد كبير من المتهوّدين بينهم حسب الأنظمة الاصلاحية أو المحافظة، وذلك نتيجة لارتفاع نسبة الزواج المختلط في أوساطهم (حوالي النصف). ولم تنفع معهم توسلات الحكومة الإسرائيلية، التي تذرعت بضرورة استرضاء الأحزاب الدينية الأرثوذكسية للحفاظ على الائتلاف الحكومي. «لم يكن بإمكانهم السماح لإسرائيل بنزع الشرعية عن الحاخامات المحافظين والاصلاحيين. وكانت الصرخة في أميركا، بما فيها التهديد بوقف التبرعات، عالية بما يكفي للحؤول دون مرور التعديل». [122]

وكان تراجع الجباية اليهودية لصالح إسرائيل على الساحة الأميركية، في مقابل تزايد الدعم الحكومي لها، من العوامل التي شجعت المستوطنين في إسرائيل على الإفصاح عن خلافاتهم مع يهود أميركا بجرأة لم تكن معهودة من قبل. ويقول هيرتسبرغ: «إن النسبة المئوية من الأموال الذاهبة إلى إسرائيل من الجباية اليهودية المركزية ظلت تهبط. ففي سنة 1970، في ذروة شهرة إسرائيل في أميركا، وسريعاً بعد «حرب الأيام الستة»، كان حوالي الثلثين من هذه الدولارات مخصصة لإسرائيل؛ وفي سنة 1990، هبطت النسبة درجات إلى ما لا يزيد عن الثلث. ولم يكن هذا التغيير يعبر عن قرار واع، على مستوى الساحة في الولايات المتحدة، بأن إسرائيل أقل أهمية لليهود الأميركيين. ففي كل جماعة سكانية، كانت هناك اعتبارات أخرى. والمنظمات المحلية كانت تدفع لمزيد من الميزانية؛ والمؤسسات المحلية أرادت أبنية جديدة، وبالطبع، أكثر إتقاناً وأناقة، وإسرائيل كانت تتلقى دعماً مباشراً أكثر فأكثر من واشنطن، بحيث أن أولئك الذين يقررون صرف مبالغ الصدقة شعروا بحرية أكبر في استخدام أموال أكثر محلياً. وأحياناً، كان ممثلو إسرائيل ينفجرون عادة في اللقاءات الخاصة، قائلين أن الناس الذين دفعوا أموالاً لنداءات الجباية الموحدة كان حافزهم الاهتمام بإسرائيل، وليس القضايا المحلية، إلا أنه سرعان ما ثبت خطؤهم. ففي كل جماعة سكانية يهودية في أميركا، شعر الناس أنهم بحاجة إلى بيت تقاعد لبعض آبائهم المسنين، أو إلى مركز

(122) Ibid, pp. 177-178.

اجتماعي يهودي لأنفسهم ولأبنائهم، و لم يخجلوا من استخدام نسبة كبيرة من أموال الصدقة لدعم مثل هكذا مؤسسات». [123]

إن الآمال التي عقدتها الدياسبورا الأميركية على إسرائيل لصيانة يهوديتها قد خابت. فالدولة اليهودية لم تستطع أن تشكّل مركزاً روحياً أو ثقافياً ليهود أميركا. لقد حاولت الحركة الصهيونية، وحتى بعد هيمنة إسرائيل عليها نشر ما أسمته «ثقافة يهودية»، مع التركيز على تعليم اللغة العبرية؛ ولكن النتائج كانت محدودة جداً. فبعد خمسين عاماً على قيام إسرائيل، ليست هناك لغة، أو ثقافة، مشتركة بين يهودها والدياسبورا. وكذلك، وبصرف النظر عن الدعم السياسي الذي يقدمه يهود أميركا لإسرائيل، فإنهم لا يتفقون دائماً مع سياسة حكومتها، خاصة ما يتعلق منها بالتسوية على أرضية المبادرة الأميركية. «ففي سنة 1982، عندما اقترح رونالد ريغان تنازلات إقليمية لفترة قصيرة، ومرة أخرى في سنة 1991، عندما دعا جورج بوش إلى عقد مؤتمر بين إسرائيل والعرب في مدريد، خرج بعض القادة والمنظمات اليهودية الأميركية علناً إلى جانب واشنطن وضد جرّ القدمين في القدس». ويخطّئ هيرتسبرغ موقف أولئك السياسيين الإسرائيليين الذين لا يولون الدياسبورا الأميركية أهميتها السياسية في إطار العلاقة الإسرائيلية ـ الأميركية، ويقول: «أراد قادة إسرائيليون، من قناعات سياسية متعددة، بمن فيهم كل من مناحم بيغن ويتسحاق رابين، الاعتقاد أن قوة إسرائيل في أميركا قائمة على أهميتها للسياسة والمصالح الاستراتيجية الأميركية، أي أن اللوبي اليهودي ليس مهماً. والحقيقة أنه حتى هؤلاء القادة ذاتهم عرفوا، على الأقل عندما كانوا يختلون بأنفسهم، أن إسرائيل تشكل قضية خاصة في الحياة الأميركية العامة، لأن الجماعة السكانية اليهودية الأميركية جعلتها كذلك. والعلاقة السياسية بين إسرائيل والدياسبورا ستستمر، لأنها ستكون ضرورية لإسرائيل بوجه خاص في الأوقات الصعبة والمتغيرة». [124]

ويذهب أستاذ علم الاجتماع في الجامعة العبرية (القدس)، باروخ كيمرلنغ، إلى أن إقامة إسرائيل قد خلقت وضعاً جديداً بين يهود العالم، يشبهه بعض أهل العلم بالوضع الذي كان قائماً بعد السبي البابلي، حيث تشكّل مركزان يهوديان: أحدهما في بلاد ما بين النهرين، والثاني في فلسطين، ويقول: «في البدء، كان

(123) Ibid, p.178.
(124) Ibid, pp. 178-180.

هناك مركزان متساويان في الأهمية ـ القدس والأكاديميتان في «سورا» و«بومبديتا». ولكن، نظراً لأن الثورات في فلسطين سُحقت وعدد السكان تقلص، فقد أصبح المركز البابلي هو المهيمن تدريجياً. لقد خُلقت ثقافة يهودية جديدة في بابل، شكّل رأس الحربة فيها علماء الدين والفلاسفة («أمورائيم» ـ [متكلّمون])، وتُوّجت بجمع التلمود البابلي الضخم (من 200 ـ 500 م). وكانت هذه الجماعة السكانية وثقافتها مغلقتين، انطوائيتين، ومميزتين، وتعتمدان كلياً على طيب خاطر الحكام الذين تبدلوا على الدوام». ولكن كيمرلنغ، كما يظهر، يفضل المقارنة بالوضع الذي تشكل أثناء العصر الهليني، حيث قام مركز يهودي مهم في الاسكندرية (من القرن الثالث قبل الميلاد إلى ثورة سنة 66 بعد الميلاد)، ويقول: «وإذ لم تخلق هذه الجماعة السكانية أبداً أية أرصدة ثقافية يهودية خاصة توازي البابلية، فإنها طورت ثقافة جديدة، كانت أكثر تقبلاً للعالم الحديث، وحاولت، بنجاح كبير، التوصل إلى تركيبة من اليهودية والهلينية، التي لا تزال أسسها تعدّ من أركان ما يسمى «الثقافة الغربية» ». ويشير كيمرلنغ إلى «ترجمة السبعين» للتوراة من العبرية إلى اليونانية، والتي تمت في الاسكندرية، الأمر الذي كشف مضمون اليهودية إلى العالم الإغريقي. ويذكر أن يهود الاسكندرية كانوا يتمتعون بقوة سياسية كبيرة، [أسوة بيهود أميركا اليوم]، وقدموا دعماً مادياً وسياسياً ليهود القدس، إلى أن سُحِقوا (سنة 66م) لمشاركتهم في الثورة ضد روما، التي انطلقت من فلسطين. [125]

وأشار كيمرلنغ إلى أن التناقضات التي انطوى عليها تشكل هذين المركزين، إسرائيل والدياسبورا الأميركية، لم تطفُ على السطح، بسبب النجاح الذي أحرزته الصهيونية الاستيطانية في فلسطين، وقال: «هذه الإنجازات غطت منذ زمنٍ طويل على جميع مركبات الواقع اليهودي الجديد الأخرى. وفوق ذلك، فإن عدداً من عناصر هذا الواقع الاجتماعية والسياسية يجد أن منَ مصلحته الفضلى طمس هذه التناقضات والتوترات في الوعي الجماعي». ويقوّم كيمرلنغ ظاهرة تشكُّل المركز اليهودي الأميركي، بأنها لا تقل أهمية في «الواقع اليهودي» الحديث عن «المحرقة» (هولوكوست) وإقامة دولة إسرائيل، ويقول: «يشكل يهود أميركا، الذين يعدون حوالي 5,25 إلى 5,5 مليون نسمة، أحد أكبر التجمعات اليهودية، السياسية والاجتماعية، في التاريخ الحديث، سواء كمياً أم غير ذلك. ويشير تحليل

(125) Kimmerling, «Alexandria.... and Zion», (op. cit.), pp. 237-238.

أنماط الهجرة اليهودية منذ سنة 1881، عندما بدأت الهجرة اليهودية الحديثة، إلى أن الولايات المتحدة كانت في حينه مآلاً مفضلاً على كل ما عداه، كما ظلت الآن، فيما خلا فترة قصيرة ما بين 1948 و1952، عندما أُعطيت الأولوية لإسرائيل، وأساساً لأنها كانت البلد الوحيد المستعد لاستقبال هجرة جماعية. إن إقامة دولة إسرائيل قد أضافت بعداً جديداً إلى مآلات الهجرة الرئيسية، وإن كان ذلك على نطاق ضيق فقط». ويلفت كيمرلنغ الانتباه إلى القوة السياسية التي تتمتع بها الدياسبورا الأميركية، والتي لم يسبق لها مثيل في الواقع اليهودي. وهو يعزو ذلك على الجانب اليهودي إلى سببين: الأول، تنظيم الجماعة السكانية اليهودية على الساحة الأميركية؛ والثاني، اندماج اليهود العضوي في المجتمع الأميركي التعددي، وإسهامهم في صياغة ثقافته. أما على الجانب الأميركي العام، فهو يشير إلى تراجع «اللاسامية» باستمرار في الولايات المتحدة عموماً. ولكنه يؤكد أن لهذه المزايا ثمناً من زاوية النظر اليهودية، يتمثل في ازدياد معدلات الاندماج، نتيجة للزواج المختلط، وفي تراجع الزيادة الطبيعية بالولادة، الأمر الذي يقلق العديدين من قادة المنظمات اليهودية الأميركية. (126)

ويلفت كيمرلنغ الانتباه إلى ظاهرة قلما يتم التطرق إليها في الكلام عن العلاقة بين إسرائيل والدياسبورا الأميركية؛ وهي تتمثل في التنافس الديموغرافي المستتر بينهما، الذي لا يبرز عادة إلى العلن. فنظراً للأوضاع المحيطة بالجانبين، يعاني كل منهما «مشكلة ديموغرافية» من نمط مختلف. فإسرائيل ستبقى بحاجة إلى مهاجرين لاستكمال بناء المشروع الصهيوني، مما يستلزم تهويد فسطين (انظر أعلاه: فصل «تهويد فلسطين»). وفي المقابل، صحت الدياسبورا الأميركية على ظاهرة تراجعها العددي، جراء الزواج المختلط، وتدني معدل التكاثر الطبيعي بين أفرادها. فأصبحت ترحب بالهجرة اليهودية إلى الولايات المتحدة، على عكس ما كان عليه موقفها في السابق، عندما كانت تعارض تدفق المهاجرين اليهود من أوروبا الشرقية على الشواطئ الأميركية. ويقول كيمرلنغ: «وسواء كانت الجماعة السكانية اليهودية الأميركية تدرك أي «خطر ديموغرافي» فوري أم لا، فإنها ستستمر في التنافس مع إسرائيل - بالاختيار أو غير ذلك - لاجتذاب المهاجرين اليهود. وهذا الوضع يتباين مع ما كان عليه في العشرينات، والثلاثينات، والأربعينات، عندما لم يكن اليهود الأميركيون معنيين باستيعاب هجرة، سواء

(126) Ibid, pp. 238-241.

لأسباب داخلية أو لتحاشي النزاع مع الإدارة. وهجرة اليهود الجديدة إلى الولايات المتحدة من الاتحاد السوفياتي، وإيران، وأميركا الجنوبية، وجنوب أفريقيا، وكذلك من إسرائيل، قد أدخلت أبعاداً دينامية جديدة إلى الجماعات السكانية اليهودية المحلية، بما يساعد بعض الشيء في تقويم معدلات الولادة، وفي تحويلها مجدداً إلى جماعات مستوعبة للهجرة». ويقول كيمرلنغ: «إن التعزيز الخارجي للسكان اليهود الأميركيين يتوفر في المقام الأول من إسرائيل، التي قدمت، كما يبدو، ما بين 350,000 و500,000 شخص إلى هذه الجماعة السكانية، بما خلق جماعة إثنية ثانوية في الفسيفساء الأميركية، «الإسرائيليين - الأميركيين»، الذين يقيمون علاقات معقدة ومتأرجحة جداً مع الجماعة السكانية اليهودية المحلية. في المقابل، «فقدت» الجماعة السكانية اليهودية الأميركية عدداً قليلاً جداً من أفرادها لصالح إسرائيل؛ وفوق ذلك، فالكثيرون من أولئك الذين يهاجرون إنما يعودون إلى الولايات المتحدة لاحقاً». (127)

وقد برز هذا «التنافس الديموغرافي»، وخرج إلى العلن، في السبعينات، عندما دخلت المنظمات الخيرية اليهودية على خط استيعاب المهاجرين من يهود الاتحاد السوفياتي (انظر أعلاه: «هجرة يهود الاتحاد السوفياتي»). فتجاوباً مع رغبة الكثيرين من هؤلاء المهاجرين بالتوجه إلى الولايات المتحدة، وليس إلى إسرائيل، تحركت تلك المنظمات لمساعدتهم في تحقيق رغبتهم، الأمر الذي استثار غضب إسرائيل والمنظمة الصهيونية العالمية. وإذ وقفت الإدارة الأميركية إلى جانب إسرائيل في هذه المسألة، وشددت القيود على هجرة اليهود السوفيات إليها، فإنها، لأسباب داخلية، وإزاء ضغط المنظمات اليهودية، لم تستطع إغلاق الباب تماماً أمام هؤلاء المهاجرين. ويقول كيمرلنغ: «وصراع آخر بين المركزين، يتعلق بهجرة يهود «الضائقة». وكان الخلاف الأشد مرارة الذي برز بين جمعيات المساعدة اليهودية وإسرائيل يتعلق بالمواقف الخاصة بكل منهما إزاء المهاجرين من الاتحاد السوفياتي وغيرهم من «المنفيين». وقد اتُّهمت إسرائيل حتى بتفضيل عدم إنقاذ اليهود السوفيات على جعلهم يهاجرون إلى الولايات المتحدة أو يبقون في دول أوروبا الغربية، في حين أن منظمة الإنقاذ اليهودية لم تكن إسرائيل. وأكد هذا الخلاف وجهات النظر والمصالح المتباينة للمركزين اليهوديين. وقد استوعب كلاهما مهاجرين يهود من الاتحاد السوفياتي: وبين 1971 و1980، هاجر 156,000 يهودي سوفياتي مباشرة إلى إسرائيل، و80,000 إلى الولايات المتحدة (بينما

(127) Ibid, pp. 253-254.

توجه حوالي 16,000 إلى مآلات غربية أخرى). إن التطور الأبرز في الهجرة اليهودية السوفياتية هو تغيير اتجاهها: فبداية، كانت موجهة كلياً تقريباً نحو إسرائيل، إلا أنه بمرور الزمن، اختار عدد أكبر فأكبر من المهاجرين الولايات المتحدة. وفي الفترة ما بين 1967 و1980، ساعدت «هايَس» (HIAS) وحدها في توطين 125,000 مهاجر يهودي من جميع أنحاء العالم في الولايات المتحدة». (128)

من الواضح أنه كما أخفقت إسرائيل في أن تشكل «بوتقة صهر» للجماعات اليهودية التي هاجرت إليها، هكذا فشلت في اجتذاب الدياسبورا الأميركية للمهاجرة إليها والاستقرار فيها. وفي موازاة التباعد العاطفي والسياسي بين أبناء هذين المركزين اليهوديين الحديثين، تراجع الدعم المالي الذي تقدمه المنظمات اليهودية الأميركية لإسرائيل، ولكنه لم ينقطع. والظاهر أنه سيستمر في المستقبل المنظور، لأنه إذا توقف اليهود عن جباية الأموال لإسرائيل، فسيكون من الصعب إقناع الكونغرس بالاستمرار في تخصيص المبالغ الطائلة التي تقدمها لها الإدارة الأميركية راهناً. وقد لخص هيرتسبرغ الوضع كالتالي: «وهكذا، فالجباية والسياسة ستستمران، ولكن العلاقة قد تغيرت من جذورها. لقد تخيلت إسرائيل والدياسبورا، خلال الجيل الأول بعد ولادة الدولة، أن كلاً منهما كان الحل لمشاكل الآخر. وتوقعت إسرائيل أن يأتي الدعم والطاقة البشرية التي قد تحتاجهما من الدياسبورا؛ والدياسبورا تخيلت أن جهود إسرائيل ستحافظ على الحياة اليهودية في جميع بلدان شتاتها. وخلال السنوات العشر الأخيرة خاب الأملان كلاهما. فالدياسبورا تعرف أن إسرائيل لا تستطيع أن تحل مشاكلها المتعلقة بالبقاء اليهودي. واليهود في العالم أجمع، وخاصة في أميركا، لم يعودوا موحدين في إعجابهم الذي لا يقبل النقد بإسرائيل. والآراء منقسمة حول القرارات السياسية الصعبة التي على إسرائيل اتخاذها حول الطبيعة المستقبلية للدولة. وللكثيرين من اليهود، تُشكّل هذه المشاحنات المريرة أمراً مخجلاً. وتحلّق الدياسبورا حول إسرائيل لم يعد يشبه صخب سنوات الاندفاع بعد «حرب الأيام الستة» في سنة 1967. لقد بدا في حينه وكأنه اجتماع عائلي لإظهار الإعجاب بابن عمّ قريب قد حصل لتوه على «جائزة نوبل». والآن، أصبحت إسرائيل مشكلة على جميع الأقارب المساعدة في حلها». (129)

(128) Ibid, p.254.
(129) Hertzberg, «Israel and the Diaspora», (op. cit.), pp. 180-181.

لقد استنكفت الدياسبورا الأميركية عن الصهيونية الاستيطانية، وطورت لنفسها «صهيونية» أخرى، تقوم على دعم المستوطَن، شرط أن يربط نفسه بالاستراتيجية الكونية الأميركية. ورأى الاتحاد الصهيوني الأميركي، الذي تعاون بشكل وثيق مع منظمات يهودية أخرى لم تعلن صهيونيتها، أن مهمته اليهودية في إطار المشروع الصهيوني تنحصر في مساعدة المستوطَن على استيعاب المهاجرين اليهود من «بلاد الضائقة»، أي تلك الدول التي لا يتمتع يهودها بحرية المهاجرة. أما على الصعيد السياسي في العمل الصهيوني، فقد رأى الاتحاد الأميركي بنفسه وسيطاً بين «الثكنة» و«المركز»، يعمل لتوفير مستلزمات قيامها بدورها الوظيفي، الأمر الذي يعزز موقعه هو أيضاً في «المركز». وكان منطلقه أنه كلما نجح في لعب دور الوسيط، كلما تعزز موقعه على الساحة الأميركية، واستطاع بالتالي تقديم المزيد من الدعم للمستوطَن الإسرائيلي؛ وهكذا في حركة لولبية صاعدة. وقد بلغت هذه الحركة ذروتها بعد حرب 1967، ثم راحت تتراجع بعد حرب 1973، عندما انتقل زخم الدعم لإسرائيل من المنظمات اليهودية إلى الحكومة الأميركية. وكان طبيعياً أن يتمخض هذا التراجع عن فتور في العلاقات بين المركزين اليهوديين الرئيسيين - الإسرائيلي والأميركي. ففي نهاية المطاف، لم يكن باستطاعة أي منهما أن يقدم الحل لمشاكل الآخر، وتوجه كل منهما إلى البحث عن الحل على الساحة الأميركية، ومن خلال المؤسسة الحاكمة هناك، الأمر الذي أدى إلى تراجع التعاون، بل إلى تصاعد التنافس، بينهما. والأكيد أنه كلما تبلور أحد المركزين على قاعدة وضعه الذاتي كلما افترق عن الآخر بطبيعة الحال. فإسرائيل ليست أميركا؛ وكلما «تأسرلت» إسرائيل، و«تأمركت» الدياسبورا اليهودية الأميركية، كلما ابتعدت إحداهما عن الأخرى، وغرقت في معالجة شؤونها الذاتية، ولم تعد قادرة على تقديم العون المطلوب للأخرى؛ وهذا هو المسار الجاري راهناً.

رابعاً: تآكل دور «الثكنة» الوظيفي

تتضارب الآراء في المستوطَن حول ما إذا كانت إسرائيل هي صنيعة «الشعب اليهودي» أم المنظمة الصهيونية العالمية. وفي الواقع، فإن هذه «الثكنة الاستيطانية» هي صنيعة دورها الوظيفي، الذي بدونه ما كانت لتقوم أصلاً؛ فهو الذي جعل إنشاءها ممكناً، كما صاغ تركيبتها الذاتية لاحقاً. وقد حرصت حكومات إسرائيل المتعاقبة على صيانة هذا الدور، الذي وضع بن - غوريون خطوطه الرئيسية (انظر أعلاه: «المقدمة»). والحقيقة أن المشروع الصهيوني أصاب في شقه الإمبريالي نجاحاً أكبر مما توفر له في شقه اليهودي، ليس لدواع ذاتية فحسب، وإنما لأسباب موضوعية أيضاً. وكان طبيعياً أن ينعكس ذلك على واقع الدولة اليهودية الاستيطانية، جملة وتفصيلاً. فالنجاح في أداء دورها الوظيفي الإمبريالي، مكّن إسرائيل من بناء المستوطَن، وتطويره إلى الحد الذي وصل إليه. وما كان لذلك النجاح أن يتحقق لولا قدرة القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية على الربط الجدلي الإيجابي بين مرتكزات أمن المستوطَن الاستراتيجية (انظر أعلاه: «المقدمة»). وعلى هذا الصعيد، بلغت إسرائيل ذروة نجاحها في حرب 1967، ولكنها قصرت في تحقيق نتائج مماثلة في حربي 1973 و1982. وهي تقف اليوم عاجزة عن حسم الصراع الدائر في لبنان، والذي هو من ذيول غزوها له (1982)، وبقاء جيشها على أراضيه. إلا أنه على الرغم من تراجع أداء آلتها العسكرية، وربما بسببه، فقد استمرت في تطوير «التعاون الاستراتيجي» مع الولايات المتحدة، ورفع مستواه وتوسيع دائرته، مما يدل على تشبث الشريكين فيه بالدور الوظيفي للمستوطَن الإسرائيلي. وهذا التشبث، وما يترتب عليه من رفع مستوى «التعاون الاستراتيجي» الأميركي - الإسرائيلي،

هو دلالة واضحة على أن المهمة المنوطة بـالأداة العسكرية الإسرائيلية لم تستكمل بعد. واستمرار بناء تلك الأداة وتعزيزها، حتى بعد المبادرة الأميركية للتسوية التي طرحت في «مؤتمر مدريد» (1991)، يشير بكل وضوح إلى نيّة توظيف هذه المبادرة في رفد دور تلك الأداة، سواء في دول الطوق العربية، أم في منطقة الشرق الأوسط عامة.

إن التشبث بهذا الدور الوظيفي، وبالتالي، وصوله إلى غاياته، يفترض قدرة الأداة العسكرية الإسرائيلية على الأداء الناجع في إطار استراتيجية المركز (واشنطن). وهذا يتوقف إلى حد كبير على نجاح المستوطَن في إنتاج وإعادة إنتاج الفعل اللازم للقيام بالمهام المطلوبة منه في إطار المشروع المشترك، القائم على مضمون «التعاون الاستراتيجي». أما الفشل على هذا الصعيد، فلا بدّ أن يتسبب في خلق التناقض بين «الثكنة» و«المركز»، الذي باحتدامه تحت وطأة الفارق بين الأداء المطلوب والقدرة على إنتاج الفعل اللازم لذلك، سيقود ضرورة إلى اختلال أوجه نشاط «الثكنة»، وبالتالي، إلى تفاقم أزمتها تبعاً للواقع المتشكل، خاصة على صعيد علاقتها بـ «المركز». وهذا الواقع لا يتشكل بفعل «الثكنة» فحسب، وإنما يتأثر بطبيعة الحال بردة فعل الطرف المضاد المستهدَف، خاصة إذا استطاع إحباط نشاط «الثكنة»، وصولاً إلى شلّ دورها العدواني، مما يضع علامة استفهام على مبرر وجودها. وحتى في غياب مثل هكذا خيار، فإن مما يزيد الوضع تعقيداً في حالة إسرائيل، كونها «ثكنة استيطانية»، قبول الطرف المستهدَف (العربي) بمطالب المركز، دون تلبية تطلعاتها الاستيطانية، الأمر الذي يخلق صدعاً بين شقي المشروع الصهيوني – الإمبريالي واليهودي. فاستمرار العلاقة الوطيدة بين هذين الشقين وتطورها يتوقفان على وجود مصالح وأهداف مشتركة يجب تحقيقها، من جهة، وقدرة المستوطَن على القيام بالمهام الموكلة إليه في هذا الإطار، من جهة أخرى. ومن هنا، فهذه العلاقة تتأثر إلى حد كبير، سلباً أو إيجاباً، بما يفعله أو لا يفعله، الطرف المستهدَف بالعمل الأميركي – الإسرائيلي المشترك. وفي حالة الصراع العربي – الإسرائيلي، حيث لا تتوفر الظروف للتحرير أو الاستسلام في المستقبل المنظور، فإن معيار الفشل أو النجاح في إدارة هذا الصراع يتمثل في قدرة أي من الطرفين على نقل الأزمة إلى ساحة الآخر، وتكريسها هناك.

لقد أثبتت إسرائيل قدرتها على حلّ أزماتها الاستيطانية الدورية من خلال

نجاحها في أداء دورها الوظيفي المرحلي. وليس أدل على ذلك من حرب 1967، بمقدماتها ونتائجها (انظر أعلاه: «حرب 1967»). وفي المقابل، انعكس الفشل في أداء ذلك الدور أزمة داخلية متفاقمة، كما حصل في حرب 1973 (انظر أعلاه: «حرب 1973»). وفي حروب إسرائيل المتتالية، ثبت بالملموس أن شرط نجاحها في نشاطها العدواني هو التنسيق المسبق مع المركز (واشنطن)، الأمر الذي تحقق بالكامل في حرب 1967. أما غياب ذلك التنسيق، كلياً أو جزئياً، فقد تمخض عن نتائج سلبية، بهذه النسبة أو تلك، كما حصل في حرب السويس (1956)، وفي «عملية الليطاني» (1978)، وكذلك في غزو لبنان (1982)، عندما خرج عن المتفق عليه مع واشنطن. والأكيد أن النتائج كانت كارثية عندما فوجئ الشريكان بحرب لم يتوقعاها، كما كان الحال في حرب 1973. ففي هذه الحرب، التي أطاحت بنتائج سابقتها (1967)، تحولت إسرائيل من ذخر للاستراتيجية الأميركية إلى عبء عليها. فزادت تبعيتها للمركز، الذي لحاجته إليها لم يتخل عنها، بل على العكس عمد إلى تعزيز «التعاون الاستراتيجي» معها، والذي أصبح الركيزة الأساسية فيما تسميه «أمنها القومي». وكان طبيعياً أن يؤدي ذلك، باستمراره وتعاظمه إلى المزيد من عسكرتها، بكل ما يترتب عليها من آثار اجتماعية سلبية. لقد وعدت الصهيونية أتباعها بإقامة «وطن قومي يهودي»، يستطيعون فيه ممارسة حياتهم الخاصة بحرية وأمان. إلا أن دور إسرائيل الوظيفي، في إطار «التعاون الاستراتيجي» المستمر والمتطور، قد جعلها «ثكنة» مستنفرة على الدوام، ينوء المستوطنون فيها تحت عبء الخدمة العسكرية؛ وهم فيها أقل أماناً، فردياً وجماعياً، مما كانوا في مواطنهم الأصلية، ويتصارعون فيما بينهم على مضمون «يهودية» الدولة اليهودية. وقد اعتقد بن – غوريون في حينه أن الخدمة الإلزامية في الجيش الإسرائيلي ستكون عنصراً رئيسياً في «بوتقة الصهر» وخلق «الإسرائيلي الجديد»؛ ولكن ذلك، كما هو معلوم، لم يتحقق، وأصبحت الخدمة العسكرية المستمرة عنصر شقاق بين المستوطنين، خاصة في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها المستوطَن.

ونظراً لحيويته بالنسبة إلى مصير إسرائيل، فقد صارعت قيادتها السياسية/العسكرية لتأمين دورها الوظيفي العدواني وتعزيزه، على الأسس التي وضعها بن – غوريون (انظر أعلاه: «الدور الوظيفي لإسرائيل»، و«العمل الصهيوني والتسوية»). وكانت الحرب الباردة عاملاً أساسياً في نجاح تلك القيادة بالحصول على مبتغاها، فظلت تطالب «المركز» برفع مستوى «التعاون الاستراتيجي» مع المستوطَن. وفي

المقابل، ظل «المركز» يستجيب لمطلبها هذا ويرفع مستوى ذلك التعاون ويوسّع إطاره، فطال مختلف جوانب الإنتاج الاجتماعي في المستوطَن. ولدى انتهاء الحرب الباردة، دار كلام عن انتفاء الحاجة لذلك الدور، لأنه أصبح بمثابة لزوم ما لا يلزم. وبالفعل، فقد ساور القلق الشديد القيادة الإسرائيلية من جراء تقليص «التعاون الاستراتيجي» مع الولايات المتحدة، والآثار السلبية لذلك على المستوطَن الذي لا يزال في قيد الإنشاء. وما كتاب شمعون بيرس، «الشرق الأوسط الجديد» إلا تعبيراً عن هذا القلق على ضياع الدور الوظيفي التقليدي لإسرائيل، وبحثاً عن دور جديد لها في المنطقة يبرر استمرار العلاقة المميزة مع أميركا، ويسهم في تطوير علاقات اقتصادية مع أوروبا. ولكن ذلك لم يحصل، بل على العكس، حيث أن واشنطن، جنباً إلى جنب مع طرح مبادرة التسوية الجارية، وقّعت بروتوكولات استراتيجية متعددة ومتقدمة مع إسرائيل، بذريعة وجوب تعويضها عن المخاطر الأمنية التي تتعرض لها جراء قبولها بشروط التسوية الأميركية. وفي الواقع، فقد فتحت الأبواب أمام الصناعات العسكرية الإسرائيلية للوصول إلى التكنولوجيا الأميركية المتقدمة، من خلال مشاريع مشتركة لتطوير أسلحة نوعية، خاصة في مجال الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية. وعندما سمحت واشنطن للشركات العاملة في إسرائيل بالدخول في مناقصات لإنتاج أسلحة معينة للجيش الأميركي، فقد دخلت هذه الشركات إلى السوق الأميركية من بابها الواسع. وفي المقابل، وعندما طرحت أسهم الشركات الإسرائيلية في الأسواق المالية الأميركية، فقد أصبحت امتداداً للمجمع الصناعي الحربي الأميركي.

وفي هذا السياق، يطرح نفسه بقوة سؤال ما مغزى تطوير «التعاون الاستراتيجي» بين إسرائيل وأميركا في هذه الفترة بالذات، إذا كانت واشنطن جادة في إنجاز تسوية للصراع العربي – الإسرائيلي، كما هو ظاهر الأمر؟ وإذا كانت حجة واشنطن المعلنة في ذلك هي تطمين إسرائيل من أنها «لن تكون وحدها» في مواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها جراء التسوية، على حد تعبير الرئيس كلنتون، فالواضح أن واشنطن لا تزال ترى لإسرائيل دوراً هاماً في استراتيجيتها إزاء المنطقة بعد تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي. في المقابل، تأرجحت مواقف إسرائيل من المبادرة الأميركية للتسوية بين الرفض، كما عبر عنه يتسحاق شمير في مؤتمر مدريد والمفاوضات اللاحقة له، وبين القبول المشروط، كما عبر عنه كل من يتسحاق رابين وبنيامين نتنياهو. وبينما كانت شروط حكومة رابين (العمل) تتوخى عموماً تحقيق المزيد من التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة كثمن لقبولها الشروط الأميركية

للتسوية، كانت حكومة نتنياهو ترمي إلى توسيع هامش استقلالية إسرائيل في «الشراكة» مع واشنطن، حتى في المسائل ذات البعد الاستراتيجي. وبعد أن تخلصت من حكومة شمير (1992)، ووضعت إسرائيل على سكة التسوية، كان خيار واشنطن تعميق التعاون الاستراتيجي معها، كما يرغب ما يسمى «اليسار» الإسرائيلي، قطعاً للطريق على نزعات الاستقلالية التي تساور «اليمين». وعندما اصطدمت هذه السياسة بتعنت نتنياهو، كان لا بد للإدارة الأميركية من العمل على إسقاطه، كما فعلت مع سلفه شمير من قبل، وذلك بالتعاون مع حزب العمل المعارض، ومع قطاع واسع من يهود الولايات المتحدة، الراغبين في توثيق العلاقة الإسرائيلية – الأميركية. (وهكذا كان في انتخابات 1999 في إسرائيل). وفي مواجهة الضغط الأميركي، هرب نتنياهو إلى الأمام، مما أدى إلى توتير علاقة حكومته مع إدارة كلنتون. وفي أيام حكمه الأخيرة، عمد إلى حركة مناورة، فراح يغازل موسكو، (الأمر الذي انعكس سلباً عليه، وأدى إلى سقوطه من السلطة).

وعلى افتراض أن مفاوضات التسوية الجارية ستصل إلى غايتها، فما عساه يكون الدور الإسرائيلي في إطار التعاون الاستراتيجي المتجدد على الدوام مع الولايات المتحدة؟. لقد أوغلت الولايات المتحدة في دعمها لإسرائيل على قاعدة دورها الوظيفي في دول الطوق العربية، ولكنها ظلت تمتنع عن إعطائها دوراً علنياً في منطقة الخليج. وعندما قصفت إسرائيل المفاعل النووي العراقي (1981)، أدانت الإدارة الأميركية هذا العمل؛ ولكن وزير دفاعها، ديك تشيني، عاد وامتدحه أثناء حرب الخليج الثانية (1991). وفي هذه الحرب، حرصت واشنطن على استبعاد إسرائيل من أية مشاركة مكشوفة في الجبهة العالمية التي شكلتها ضد العراق. وحتى عندما أصابت الصواريخ العراقية قلب المستوطَن، أصرت واشنطن على عدم السماح لآلته العسكرية بالرد، على الرغم من احتجاج قيادته الشديد، وعوضته عن ذلك بإرسال بطاريات صواريخ «باتريوت» مضاد للصواريخ البالستية، وبطواقم أميركية، للدفاع عن المناطق الحساسة داخله. ولكن نشاط إسرائيل السري في تلك المنطقة يعود إلى الخمسينات، عندما أقامت علاقات وطيدة مع نظام الشاه في إيران (انظر أعلاه: «سياسة إسرائيل الخارجية»). وخلال فترة طويلة، قدمت الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية الدعم اللوجستي والتدريبي للحركة الكردية في شمال العراق، الأمر الذي توقف بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران. وكذلك، فقد أقامت إسرائيل علاقات استراتيجية مع

تركيا، راحت تتجدد بقوة في السنوات الأخيرة (انظر أعلاه: «سياسة إسرائيل الخارجية»). ويبدو أن واشنطن وإسرائيل تخططان لإحياء الدور الإسرائيلي في الخليج، إضافة إلى عمل مشترك مع تركيا في الجمهوريات الإسلامية من الاتحاد السوفياتي السابق. ولكن مثل هذا الدور يستلزم من إسرائيل إنجاز التسوية في الدائرة الأضيق، أي في دول الطوق العربية، الأمر الذي يفسر إصرار واشنطن، وتهافت بعض دول الخليج وتركيا، على تحقيق هذه الغاية، ومقاومة إيران الشديدة لها.

ولتأمين دور وظيفي لها في الاستراتيجية الأميركية إزاء المنطقة، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وهيمنة القطب الأميركي الواحد كونياً، تروج إسرائيل لأهمية فعلها في محاربة ما يسمى «الإرهاب الإسلامي». وقد تكلل جهد قيادتها على هذا الصعيد بعقد «مؤتمر شرم الشيخ» لمكافحة الإرهاب (1996)، حيث حاولت بدعم أميركي، صرف الأنظار عن السبب الحقيقي للصراع في المنطقة، وتركيزها على مقاومة الحركات الإسلامية، بذريعة أنها تتبنى الإرهاب وسيلة للوصول إلى أهدافها السياسية، الأمر الذي يهز استقرار الأوضاع في المنطقة والعالم. وإذا نجحت في هذا المخطط، فإنها ستحوّر طبيعة التناقض في المنطقة من خلال خلق وعي زائف، يقلب نمط الاستقطاب فيها، من واحد ينطلق من وعي قومي، إلى آخر يقوم على انتماء ديني، الأمر الذي ينقل الصراع إلى الساحة العربية الداخلية، ويسهم في إخراج إسرائيل من أزمتها. وتستغل إسرائيل الخطاب الإعلامي للحركات الإسلامية وللثورة الإسلامية في إيران، لتأليب الدول الغربية عليها. وفي الواقع، فإن ذلك الخطاب يوفر الغطاء المثالي للحفاظ على دور إسرائيل الوظيفي، بذريعة التهديد الوجودي الذي تتعرض له. لقد بادرت إسرائيل مبكراً (1981) إلى ضرب المفاعل النووي العراقي، واستكملت الولايات المتحدة وحليفاتها المهمة في حرب الخليج الثانية (1991). وتتركز الأنظار الآن على إيران وبرنامجها التسليحي، وبالتالي، على دور إسرائيل في تعطيله. ودخول إسرائيل على هذا الخط سيُحيي دورها الوظيفي للمستقبل المنظور؛ وتشكيل جبهة واسعة لمكافحة ما يدعى «الإرهاب الإسلامي» يعيد إلى الأذهان محاولات بناء «الإجماع الاستراتيجي» في إطار ما أسمي في حينه «مشروع كارتر». (انظر أعلاه: «العمل الصهيوني والتسوية»).

إن التسوية الجارية، بصرف النظر عن المواقف العربية المتضاربة منها،

ستكون إذا تحققت محطة رئيسية على طريق تجسيد المشروع الصهيوني؛ ولا غرو أن يجري الحديث عنها بمصطلح «مفترق طرق» بالنسبة لإسرائيل. فهذه المحطة التسووية ستكون تعبيراً عن موازين القوى بين الجانبين في المرحلة الراهنة. ولأنها كذلك، فهي تمثل انتصاراً كاملاً لأحدهما، أو هزيمة ساحقة للآخر، الأمر الذي يعني أن العمل الصهيوني لم ينجز دوره الوظيفي بعد. ومن هنا، تتباين وجهات النظر بين التيارات المختلفة داخل جمهور المستوطنين حول المسارات الواجب اتخاذها في مرحلة ما بعد محطة التسوية. إلا أن الغالب فيها هو التشبث بالعلاقة المتميزة مع الولايات المتحدة، من خلال البحث عن دور جديد في إطار «التعاون الاستراتيجي» الإسرائيلي – الأميركي القائم. ولكن هذا التوجه يصطدم بثلاث عقبات رئيسية، تبرز من خلال المسائل المطروحة في المفاوضات المتعددة الأطراف، وتعوق تقدمها. فهناك الاستراتيجية الأميركية في إطار النظام العالمي الجديد الذي تطرحه واشنطن، وتعمل على قيادته، ولكنها تواجه معارضة من حلفائها، ومقاومة من خصومها. وفي المقابل، هناك التحولات الجارية في التجمع الاستيطاني الإسرائيلي، بعد دخوله مرحلة الرأسمالية الغربية، وسلوكه نمط السوق المفتوحة والخصخصة، وانعكاس ذلك على مجموعة القيم التي أصبحت تسود فيه، خاصة لناحية النزعات الفردية والاستهلاكية. ولعل الأهم على هذا الصعيد تراجع الروح القتالية لدى جمهور المستوطنين، والتذمر المتصاعد من عبء الخدمة العسكرية المستمرة، والاستنكاف عن الالتحاق بالجيش النظامي كما كان في السابق. ولذلك تطرح القيادة السياسية/ العسكرية فكرة إنهاء الخدمة الإلزامية، والشروع ببناء جيش تطوعي، يكون «صغيراً وذكياً» على حد تعبيرها، وأكثر ملاءمة لدوره المستقبلي. أما العقبة الثالثة فتتمثل في مدى استعداد الجماهير العربية لتقبل مشاريع «الأمن الإقليمي» التي يدور الكلام عنها في المفاوضات المتعددة الأطراف، وبالتالي، إمكان تنفيذها في مرحلة ما بعد التسوية. ومهما يكن، فإن هذا الدور الوظيفي سيكون في مأزق إذا جازت التسوية الجارية.

في المقابل، هناك تياران آخران هامان، وهما يطرحان وجهتي نظر غير مبلورتين تماماً، لكنهما تتعارضان بنسب متفاوتة مع توجه التيار الغالب. الأولى تتمثل في نزعة ما يسمى «اليمين الصهيوني القومي والديني» نحو توسيع هامش الاستقلالية في الشراكة مع الولايات المتحدة. وقد تعاظمت هذه النزعة جراء معارضة هذا التيار لمبادرة التسوية الأميركية، من منطلق أن شروطها لا تلبي

مستلزمات «الأمن القومي» الإسرائيلي. ولا يتورع أصحاب هذا التوجه عن اتهام واشنطن بالتفريط في المصالح الحيوية لإسرائيل، من أجل صيانة مصالحها النفطية والاستراتيجية في المنطقة العربية. وذهب أبرز المعبرين عن هذا التيار، بنيامين نتنياهو وآرييل شارون، إلى حدّ مغازلة موسكو للضغط على واشنطن، ولكن بالتفاهم مع بعض البؤر الاقتصادية الأميركية، وخاصة من أصحاب رأس المال المضارب. والثانية، على النقيض من الأولى، تستعجل التسوية، وتطرح تعزيز دور إسرائيل الاقتصادي والتكنولوجي، على حساب العسكري. ومن أبرز المعبرين عن هذا التيار شمعون بيرس، الذي ضمن كتابه «الشرق الأوسط الجديد» الخطوط العريضة لمنظوره. ويقترب منه، دون التطابق معه، شلومو بن - عامي، الذي يذهب إلى أبعد من بيرس في تطوير العلاقة الإسرائيلية - الأوروبية. وقد توصل هذان إلى النتيجة باستحالة حسم الصراع العربي - الإسرائيلي عسكرياً، واستخلصا العبرة من «حدود القوة» العسكرية، فراحا يدعوان إلى تغيير جذري في طبيعة دور إسرائيل في المنطقة. وإذ يركز بيرس على البعد السياسي/ الاقتصادي الإقليمي، يؤكد بن - عامي على أولوية البعد الفلسطيني، ويستبعد إمكان اندماج إسرائيل في المحيط العربي. ولذلك فهو يركز على العلاقة مع أوروبا، وعلى ضرورة استغلال موقع إسرائيل الجغرافي على الشاطئ الشرقي للبحر المتوسط، وعلى الروابط الثقافية لجمهور المستوطنين فيها مع أوروبا. ولا بد من الإشارة إلى أن طروحات هذين التيارين لا تزال نظرية وسابقة لأوانها جداً، ولكنها ستكون في تصاعد مستمر في المستقبل.

لقد ولد المشروع الصهيوني في سياق «المسألة الشرقية»، وتواكبت مراحل تجسيده الرئيسية مع المعالم البارزة في سيرورة الصراع العالمي على الشرق الأوسط. فبعد الحرب العالمية الأولى، صدر «وعد بلفور»؛ وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، صدر قرار الأمم المتحدة بإقامة إسرائيل. فتمّ بناؤها في خضم الحرب الباردة، ويجري الآن تكريس وجودها من خلال التسوية، بعد حرب الخليج الثانية. وبذلك، يكون هذا المشروع قد قطع أربع مراحل استيطانية كلاسيكية: التسلل إلى فلسطين، والسيطرة المنظمة عليها، واجتياحها العلني من الداخل، وانتزاع الشرعية الدولية (والعربية) باغتصابها؛ وكلها في ظل رعاية «البلد الأم» الإمبريالي واحتضانه. وطبيعي أن تكون المرحلة الخامسة، في المستقبل القريب أو البعيد، تتمثل في نزوع المستوطَن إلى الاستقلال، النسبي أو الكلي. وفي اجتيازه المراحل

الأربع السابقة، نجح العمل الصهيوني من خلال انتهاج سياسة براغماتية، تجمع بين نضوج الظرف الذاتي وملاءمة الواقع الموضوعي. وكانت فترات الانتقال من محطة على الطريق إلى الأخرى التي تليها، هي المشحونة بالمخاطر على المشروع برمته. والأكيد، أن فترة الانتقال إلى المرحلة الخامسة ستكون الأشد خطورة عليه، لأنها ستجري على قاعدة الافتراق عن «البلد الأم»، وليس على أرضية احتضانه له. وبتحييد هذا العامل الحاسم في تطور المستوطَن، سيكون لفعل الجانب العربي في تحديد صيرورته وقع أشد تأثيراً، خاصة وأن هذا الفعل سينطلق بالضرورة من واقع يتخذ فيه الصراع نصابه الأكثر صحة. وفي تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي، كان الخلل في إدارته يشكل الثغرة الأكبر في الأداء العربي؛ فهل سيتحسّن هذا الأداء في المستقبل، على قاعدة وعي أعمق لطبيعة المشروع الصهيوني، وإرادة أصلب للتصدي له، وبالتالي، أداء أفضل في إدارة الصراع معه؟

المراجـــع

العربية

- أبو غربية، بهجت، في خضم النضال العربي الفلسطيني، (مذكـرات المنـاضل بهجت أبـو غربيـة، 1916 – 1949)، مؤسسـة الدراسـات الفلسـطينية، بيروت 1993.
- أرونسون، جيفري، مستقبل المستعمرات الإسـرائيلية في الضفـة والقطـاع، (قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات، المسـار الفلسـطيني – الإسـرائيلي)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1996.
- الأشقر، رياض (تأليف)، إبراهيم، كمال (تحديث)، قيادة الجيـش الإسـرائيلي (1960 – 1987)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1988 .
- الأشقر، رياض، الأداة العسكرية الإسرائيلية، والحرب الإسـرائيلية – العربيـة المقبلة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1979.
- الأمم المتحدة، منشأ القضية الفلسطينية وتطورها، 1917 – 1988، نيويورك، 1990.
- التقصير (همحدال)، ترجمة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1974.
- الثورة العربية الكبرى في فلسطين، 1936 – 1939، الرواية الإسرائيلية الرسميـة، ترجمه عن العبرية أحمد خليفة، راجع الترجمة سمير جبور، مؤسسـة الدراسـات الفلسطينية، وجامعة الكويت، بيروت، 1989.
- الشامي، رشاد عبد الله، إشكالية الهوية في إسـرائيل، سلسـلة عـالم المعرفـة (224)، الكويت، 1997.
- الشريف، ريجينا، الصهيونية غير اليهودية، جذورها في التاريخ الغربي، (ترجمـة: أحمد عبد الله عبد العزيز)، سلسلة عالم المعرفة (96)، الكويت، 1985.
- القاضي، ليلـى، «تقريـر حـول مشـاريع التسـويات السـلمية للـنزاع العربي – الإسرائيلي، 1948 – 1973»، شؤون فلسطينية، (عدد 22) 1973.
- القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، وزارة الدفاع الوطني – الجيش اللبنـاني ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1973.

- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية (1964–1970،1973)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1976 .
- الكيالي، عبد الوهاب، تاريخ فلسطين الحديث، بيروت، 1970.
- المسيري، عبد الوهاب محمد، موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، رؤية نقدية، القاهرة، 1974.
- ـــــ، الايديولوجية الصهيونية، دراسة حالة في علم اجتماع المعرفة (طبعة ثانية مزيدة ومنقحة)، سلسلة عالم المعرفة، (العدد 60–61)، الكويت، حزيران/ يونيو 1988.
- الموسوعة الفلسطينية، القسمان، الأول والثاني، (الأول عام 1984، والثاني عام 1990).
- النقيب، فضل، الاقتصاد الإسرائيلي في إطار المشروع الصهيوني، دراسة تحليلية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1995.
- أوبراين، لي، المنظمات اليهودية الأميركية ونشاطاتها في دعم إسرائيل، (ترجمة جماعة من الأساتذة، بإشراف الدكتور محمود زايد)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1986.
- بجبج، بشارة، إسرائيل وأميركا اللاتينية – البعد العسكري، (ترجمة: أسامة البابا)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1987.
- بدر، حمدان، تاريخ منظمة الهاغانا في فلسطين، من 1920 – 1945، منشورات فلسطين المحتلة، (بلا تاريخ) .
- بيرس، شمعون ، مقلاع داود، David's Sling (لندن، 1970).
- بيري، يورام، نوياخ، أمنون، المجمع العسكري – الصناعي في إسرائيل، دراسة استطلاعية، ترجمة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1985.
- حيدر، عزيز، «التعبير السياسي الفلسطيني في إسرائيل»، الشعب الفلسطيني في الداخل، (بإشراف: كميل منصور)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1990.
- ـــــ، الفلسطينيون في إسرائيل في ظل اتفاقية أوسلو، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1997 .
- دليل إسرائيل العام، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1996.
- دمبر، مايكل، سياسة إسرائيل تجاه الأوقاف الإسلامية في فلسطين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1992.

- دويتشر، إسحق، اليهودي اللايهودي، ترجمة ماهر كيالي، بيروت، 1971 .
- رابين، يتسحاق، سجل خدمة، ترجمة دار الجليل، عمان، 1981.
- راين، شايلا، «الاجتياح الإسرائيلي للبنان: خلفيات الأزمة»، الاجتياح الإسرائيلي للبنان – 1982، دراسات عسكرية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1984.
- سعيد، إدوارد، «غزة – أريحا» سلام أميركي، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1994.
- سويد، محمود، (إعداد وتقديم)، إسرائيل/ جنوب لبنان، سياسة الأرض المحروقة والحل المفروض، (من «تصفية الحسابات» إلى «عناقيد الغضب» 1996)، شارك في الإعداد، سمير صراص وخالد عايد (ترجمة المادة العبرية) صقر أبو فخر، جانيت ساروفيم، جابر سليمان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1996.
- ـــــ، (إعداد وتقديم)، حرب الأيام السبعة على لبنان، (عملية «تصفية الحسابات»، 25–31/ 7/ 1993)، شارك في الإعداد، هاني عبد الله وسمير صراص (ترجمة المادة العبرية) منى نصولي، جانيت ساروفيم، ليلى حلاوي، صقر أبو فخر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1993.
- ـــــ، الجنوب اللبناني في مواجهة إسرائيل، 50 عاماً من الصمود والمقاومة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1998.
- سيغف، توم، الإسرائيليون الأوائل، 1949، ترجمة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1986.
- شاريت، موشيه، يوميات شخصية، ترجمه عن العبرية، أحمد خليفة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1996.
- شوفاني، الياس، (إشراف وتحرير)، عملية الليطاني، دار العودة، بيروت، 1978.
- ـــــ، (تقديم وتحرير)، مشاريع التسوية الإسرائيلية، 1967–1978 (دراسة توثيقية نقدية)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1978.
- ـــــ، (إشراف وتقديم)، مناحم بيغن، من الإرهاب إلى السلطة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1977.
- ـــــ، إسرائيل ومشروع كارتر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1986.

- ـــــــ، العلاقة بين الثكنة والمركز، الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأميركية، دمشق، 1992.
- ـــــــ، الكيان الصهيوني: الثكنة تمرحل أهدافها، دمشق، 1990.
- ـــــــ، المشروع الصهيوني وتهويد فلسطين، دمشق، 1990.
- ـــــــ، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة 1949)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1996.
- ـــــــ، رحلة في الرحيل، فصول من الذاكرة لم تكتمل، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 1994.
- ـــــــ، طريق بيغن إلى القاهرة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1979.
- عبد الغني، عبد الرحمن، ألمانيا النازية وفلسطين، 1933 - 1945، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1995.
- فلاح، غازي، الجليل، ومخططات التهويد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1993.
- لوستك، إيان س، الأصولية اليهودية في إسرائيل، من أجل الأرض والرب (ترجمة حسني زينة) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1991.
- لين، وولتر، بالاشتراك مع ديفز، أوري، الصندوق القومي اليهودي، ترجمة محمود زايد ورضوان مولوي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1990.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، حرب فلسطين، 1947 - 1948، الرواية الإسرائيلية الرسمية، ترجمه عن العبرية أحمد خليفة، قدم له وليد الخالدي، راجع الترجمة سمير جبور، نيقوسيا - قبرص، 1984.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين، تاريخها وقضيتها، بيروت، 1983.
- مجلة الدراسات الفلسطينية.
- مجلة الكرمل.
- مصالحة، نور الدين، أرض أكثر وعرب أقل، سياسة الترانسفير الإسرائيلية في التطبيق (1949 - 1996)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1997.
- نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

ENGLISH

- Aharoni, Yair, The Israeli Economy, Dreams and Realities, London, 1991.
- AIPAC, «Policy Statement» (1987), Journal of Palestine Studies (JPS), Vol XVI, No 4, Summer 1987 .
- Avineri, Shlomo, The Making of Modern Zionism, The Intellectual Origins of the Jewish State, Weidenfeld and Nicolson, London, 1981.
- Avishai, Bernard, the Tragedy of Zionism, Revolution and Democracy in the land of Israel, New York, 1985.
- Ben - Porath, Amir, The State and Capitalism in Israel, London, 1993.
- Ben Rafael, Eliezer, and Sharot, Stephen, Ethnicity, Religion and Class in Israeli Society, Cambridge, 1991.
- Chomsky, Noam, Deterring Democracy, New York, 1992.
- _____, Pirates and Emperors, U.S.A., 1990 .
- Cohen, Erik, «Israel as a Post- Zionist Society», Israel Affairs, vol- I, No-3, Spring, 1995 .
- Cohen, Michael J, Palestine to Israel, From Mandate to Independence, London, 1988.
- Encyclopedia Judaica, Cecial Roth (ed.), New York, 1971.
- Encyclopedia of Zionism and Israel, New York, 1994.
- Friedman, Menachem, «Israel as a Theological Dilemma», in Kimmerling, Baruch (ed.), The Israeli State and Society, New York, 1989.

- Golan, Galia, Moscow and the Middle East, New York, 1992 .
- Green, Stephen, Taking Sides, America's Secret Relations with a Militant Israel, William Morrow and company, inc, New York, 1984.
- Halbrook, Stephen, «the Class Origins of Zionist Ideology», Journal of Palestine Studies (JPS), vol II, No I, Autumn, 1972 .
- Heikal, Mohamed, Secret Channels, London, 1996.
- Hertzberg, Arthur, «Israel and the Diaspora: A Relationship Reexamined», Israel Affairs, vol.2, Nos 3&4, 1996.
- Horowitz, Dan, and Moshe Lissak, Trouble in Utopia: The Overburdened Polity of Israel, New York , 1989.
- John, Robert, and Hadawi, Sami, The Palestine Diary, The Palestine Research Center, Beirut, 1970.
- Journal of Palestine Studies.
- Kadi, Leila, Arab Summit Conferences and the Palestine Problem, Beirut, 1966.
- Khalidi, Walid, (ed.), From Haven to Conquest, Institute for Palestine Studies, Washington, D.C., 1987 .
- Kimmerling, Baruch, «Between Alexandria - on - the Hudson and Zion», in Kimmerling, Baruch, (ed), Boundaries and Frontiers, Albany State University of New York, 1989.
- _____, Zionism and Economy, Cambridge, Mass., 1983.
- _____, Zionism and Territory, university of California, Berkeley, 1983.
- Lilienthal, Alfred M., The Zionist Connection, New York, 1978 .
- Ma'oz, Moshe, Ottoman Reform in Syria and Palestine (1840 - 1861), Oxford, 1968.
- Mahler, Gregory S., Israel, Government and Politics in a Maturing State, New York, 1990.
- Mansour, Camille, Beyond Alliance, Israel and U.S Foreign Policy, New York, 1994.

- Mintz, Alex, «The Military - Industrial Complex, The Israeli Case», The Journal of Strategic Studies, London, vol.6, No 3, Sept. 1983.
- Morris, Benny, Israel's Border Wars, 1949-1956, Oxford, 1993 .
- Rabinovich, Itamar, Reinharz, Jehuda (eds.), Israel in the Middle East, Documents and Readings on Society, Politics and Foreign Relations, 1948- Present, New York, Oxford, 1984.
- Rabinovich, Itamar, The Road not Taken, Early Arab - Israeli Negotiations, Oxford, 1991.
- Rivlin, Paul, The Israeli Economy, Westview Press, USA, 1992.
- Rodinson, Maxime, Israel and the Arabs, Penguin Books, Great Britain, 1969.
- _____, Israel, A Colonial - Settler State? Anchor Foundation, New York, 1973.
- Rokach, Livia, Israel's Sacred Terrorism, Association of Arab - American University Graduates, inc, Belmont Mass, 1980.
- Rubenberg, Cheryl, «The U.S - PLO Dialogue: Continuity or Change in American Policy?», Arab Studies Quarterly, Vol 11, No 4, Fall 1989.
- Rubenstein, Amnon, The Zionist Dream Revisited, New York, 1984.
- Safran, Nadav, Israel - The Embattled Ally, The Belknap Press, Cambridge, Mass., 1978 .
- Schiff, Ze'ev, A History of the Israeli Army, 1874 to the present, New York, 1985.
- Schiff, Ze'ev, and Ya'ari, Ehud, Israel's Lebanon War, New York, 1984 .
- Schweid, Eliezer, «The Goals of Zionism today», Century of Zionism, 1897-1997, Israel Ministry of Foreign Affairs.
- _____, Israel on the crossroads, (translated from Hebrew by Alton Mayer Winters), the Jewish publication society of America, Philadelphia, 1973.

- Seikaly, May, Haifa, Transformation of a Palestinian Arab Society, 1918- 1939, London, New York, 1995.
- Shlaim, Avi, Conflicting Approaches to Israel's Relations With the Arabs: Ben Gurion and Sharett, 1953-1956, Woodrow Wilson International Center for Scholars, 1981.
- _____, The Politics of Partition, King Abdullah, The Zionists and Palestine, New York, 1990.
- Shoufani, Elias, «Israel and the Gulf», in Rashid Khalidi and Camille Mansour (eds) Palestine and the Gulf, IPS, Beirut, 1982.
- Shuval, Judith, «The Structure and Dilemmas of Israeli Pluralism», in, Kimmerling, Baruch (ed.), The Israeli State and Society, Boundaries and Frontiers, New York, 1989 .
- Smith, Barbara J., The Roots of Separatism in Palestine, British Economic Policy, 1920 - 1929, Syracuse University Press, 1993.
- Smith, Gary, Zionism, Dream and Reality, London, 1974.
- Statistical Abstract of Israel (1997).
- Vital, David, «Israel and the Jewish Diaspora: Five Comments on the Political Relationship», Israel Affairs, vol I, No.2, 1994.
- _____, Zionism: The Crucial Phase, Oxford, 1987.
- _____, Zionism: The Formative years, Oxford, 1982.
- Weinstock, Nathan, Zionism: False Messiah, London, 1979.

HEBREW

- Ben- Ami, Shlomo, Combining the Elements: Society, Security, and Policy in Israel, The Hebrew University of Jerusalem, April 1997.
- Ben Arieh , Yehushua, (in) The History of the Jewish Community in Eretz - Israel, Since 1882, Jerusalem, 1989 .
- Encyclopedia Hebraica, Jerusalem.
- Kolatt, yisrael, (ed), The History of the Jewish Community in Eretz - Israel since 1882 Jerusalem, 1989.
- Kushner, David, in The History of the Jewish Community in Eretz - Israel, Since 1882, Jerusalem, 1989.
- Laskov, Shulamit, in The History of the Jewish Community in Eretz - Israel since 1882.

الفهرس

الفصل السابع

الفصل الثامن

ع - ٦٠٣/٤/٢٠٠٢

هذا الكتاب

يقع هذا الكتاب في ثلاثة أجزاء، وهو حصيلة جهد استغرق عدة سنوات. وكانت الفكرة وراء وضعه تنطوي على محاولة التأسيس لوعي معرفي، قومي عربي، وسليم لطبيعة المشروع الصهيوني كمغامرة مشتركة بين المراكز الامبريالية وكل منها في حينه، وبين الحركة الصهيونية العالمية في محطات تبلورها المتتالية، الأمر الذي تجلى في إقامة إسرائيل كدولة يهودية في الظاهر، وصياغتها على شكل ثكنة - استيطانية في الجوهر.

يتضمن الجزء الأخير ثلاثة فصول. يعالج الفصل السادس: «المؤسسة المدنية الإسرائيلية» مسألة نظام الحكم والأحزاب السياسية في إسرائيل، وقضية «الدين والدولة» فيها. يتتبع الفصل السابع: «العمل الصهيوني والتسوية»، رفض الوكالة اليهودية، ومن بعدها إسرائيل، واحباطهما جميع المشاريع التي طرحت لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي على مدى القرن العشرين. أما الفصل الثامن: «أزمة المشروع الصهيوني»، فهو يتناول التناقضات البنيوية والسياسية في العمل الصهيوني، فكراً وممارسة.

